

الوقاية التشريعية والقضائية من الغش في المعاملات المدنية

إعداد

إبراهيم سيد أحمد

رئيس المحكمة - ماجستير في القانون

باحث دكتوراه في القانون المدني

حاصل على دوره تدريبية من المدرسة القومية

للقضاء الفرنسي بباريس ١٩٩٤

الطبعة الأولى

2007



الوقاية التشريعية والقضائية من الغش في المعاملات المدنية

346.02

I 14

إعداد

إبراهيم سيد أحمد

رئيس المحكمة

ماجستير في القانون

باحث دكتوراه في القانون المدني

حاصل على دورة تدريبية من المدرسة القومية

للقضاء الفرنسي بباريس ١٩٩٤

عضو بالجمعية المصرية للقانون المدني

الطبعة الأولى

٢٠٠٧



احمد/إبراهيم سيد
الوقاية التشريعية والقضائية
من الغش في المعاملات المدنية
إبراهيم سيد احمد - ط ١
الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٧
٩٧٧ ص ، ٢٤ سم
تدمك: ٧ - ٢٠ - ٤٣٨ - ٩٧٧
رقم الإيداع : ٢٣٥٧٩ / ٢٠٠٦
الترقيم الدولي / ٧ - ٢٠ - ٤٣٨ - ٩٧٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ زَكِّهِمْ إِنِّي أَعْلَمُ﴾

بِحَقِّ اللَّهِ الْعَظِيمِ

إهداء

لكل من :

زوجتي وأبنائي :

محمود ومصطفى

تقديم وتقسيم

١- سنعرض في هذا الكتاب لفكرة حسن النية في المعاملات المدنية، ولمواجهة المشرع والقضاء للغش وتلك الفكرة وإن كانت من حيث الأصل هي فكرة أخلاقية إلا أن المشرع لم يفرغ نظرية عامة لمواجهتها ووضع لها العديد من التطبيقات التشريعية كما أن القضاء قد أرسى العديد من التطبيقات القضائية في هذا الصدد.

ويؤخذ بعين الاعتبار أن فكرة الغش هي الوجه المضاد لفكرة حسن النية التي يجب أن تسود كافة المعاملات، فقاعدة الغش يفسد التصرفات هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجربها نص خاص في القانون وتقوم على إعتبارات خلقية وإجتماعية في محاربة الغش والخديعة والإحتيال وعدم الإنحراف عن جادة حسن النية الواجب توافرها في التعاقدات والتصرفات والإجراءات عموماً صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات.

٢- وسنقوم بتقسيم هذا الكتاب إلى قسمين سنعرض في
القسم الأول لفكرة حسن النية في العقود وفي القسم
الثاني لمحاربة الغش في نطاق حق الملكية والحقوق
العينية الأصلية والتبعية.

القسم الأول

الوقاية من الغش فى العقود

سنعرض فى هذا القسم للوقاية التشريعية والقضائية من الغش فى نطاق العقود بحيث سنحاول أن نقسم هذا القسم إلى فصول وينقسم كل فصل إلى مبحثين نخصص أولهما للعرض الفقهى ونخصص الآخر للمبادئ القضائية كلما تسنى المقام لذلك.

الفصل الأول

الوقاية فى نطاق إستعمال الحق

١ إن القانون ينظم سلوك الأفراد في المجتمع بما ينبغي أن تكون عليه سلوكهم وهو يستهدي في ذلك بقيم ومبادئ عليا يحاول الوصول إليها ويوجهها إلى أفراد المجتمع في صورة أمر إما بعمل أو بإمتناع عن عمل ، ولا يتم توجيه الأفراد هنا عن طريق النصيح والإرشاد ولكن في صورة أمر وقد يكون أحيانا بصورة صريحة أو بصورة غير صريحة ، وقد يوجه إلى شخص معين أو جماعة معينة ، وكذلك قد يحوي حث وتكليف الأفراد على نحو معين في نوع من القواعد القانونية يسمى الفسرة أو للكلمة وهي التي تطبق في حالة عدم إتفاق الأفراد على خلاف هذه القواعد.

٢ والقانون يوجد مع وجود مجتمع له نظام معين لضمان وجوده واستمراريته وهذا ما يفترض وجود سلطة لها السلطان والسيادة لغرض لسلطتها عليه بما لها في وسائل الجبر على ضمان إحترام وتنفيذ تلك القواعد ، وإذا ما كانت الدولة اليوم هي الشكل النموذجي لتطور المجتمعات إلا أن هذا لا يعنى إختفاء القانون مع إختفاء الدولة، فقد يوجد القانون مع وجود المجتمع الذي لا يتخذ شكل الدولة متى كان لهذا المجتمع سلطة لها حق السيادة والإجبار فيه، وإن القانون يختلف باختلاف المجتمعات وهو ينشأ ويتطور مع تطور تلك المجتمعات.

٣ وإن القانون يتصل بالعديد من العلوم الإجتماعية فهو يتصل بعلم الإجتماع وذلك للتعرف على العديد من الحقائق الإجتماعية ، وكذلك بالتاريخ للتعرف على العديد من الأنظمة القانونية والسياسية والتي كانت مطبقة من قبل للتعرف على مزاياها وعيوبها، وكذلك يتصل بالإقتصاد السياسي للتعرف على الكثير من الجوانب القانونية والسياسية.

٤ وإذا ما كانت القواعد القانونية هي قواعد لتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع إلا أنها تختلف عن قواعد العادات والتقاليد ، من حيث أن القواعد القانونية هي مرتبطة بجزاء توقعه السلطة العامة في الدولة، أما الثانية فهي مجرد إستنكار الناس للفرد الذي يخرج على تلك القواعد الإجتماعية، ولكن هنا لا يعني إبتعاد القواعد القانونية عن القواعد الأخلاقية ولكن لفكرة الأخلاق تأثير على القانون ، فكثيراً ما يأخذ الشرع ببعض الافكار الأخلاقية كما هو الحال في فكرة حسن النية عند تنفيذ العقود وكذلك فكرة النظام والآداب العامة التي يعتبرها القانون ويحميها.

• القاعدة القانونية عامة ومجردة

١ إن القانون هو مجموعة قواعد لتنظيم السلوك في مجتمع معين وهو لم يوضع لينظم كل حالة على حدة وكذلك لم يوضع لينظم حالة بعينها أو كل حالة بصورة فردية ، إذ تهدف القاعدة القانونية إلى تحقيق درجة معينة من الإستقرار والنظام في المجتمع.

٢ ومن هذا المنطلق كان القانون يوجه خطابه بصورة عامة ومجردة وذلك من حيث الأشخاص أو الوقائع ، وهو لا يعني أنه يسري قبل جميع الناس بل قد ينظم شئون طائفة معينة في المجتمع ولكن هذه الطائفة محددة بصفاتهم وليس أشخاصهم ، وكذلك قد توجه القاعدة القانونية لشخص معين مثل ذلك القواعد التي تحدد سلطات رئيس الجمهورية فهي لا تنظم شخص معين بالذات ولكنها تنظم سلطات كل من يشغل هذا المنصب.

٣ وإن عموم القاعدة القانونية لا يعني إنصرافها إلى جميع الموجودين على إقليم الدولة أو إنبساطها على كل ما يصدر عنهم من أعمال وإنما تتوافر للقاعدة القانونية مقوماتها بانتفاء التخصيص^(١).

(١) جلسة ١٩٩٢/٦/١٩ الدستور العليا القضية رقم ٤ لسنة ١٤ ق.

٤ وإن مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون يعني أنه لا يجوز أن تخل السلطان التشريعية أو التنفيذية في مجال مباشرتهم لاختصاصهم الذي نص عليه الدستور بالحماية المتكافئة للحقوق جميعا سواء في تلك التي قدرها الدستور أو التي ضمنها الشرع وهذا المبدأ يعصم النصوص القانونية من التمييز غير المبرر للمراكز القانونية التي تتماثل عناصريها^(١)

القاعدة القانونية ملزمة ومقتربة بجزاء قهري

١ إن القانون يسعى إلى إقامة النظام في المجتمع وذلك عن طريق القواعد التي يفرضها المجتمع بواسطة جزاء مادي يطبق عند الخروج على تلك القواعد ، فالقاعدة القانونية لها جزاء جبري وهو مادي ومحسوس وله مظهر خارجي تتولى توقيعه في المجتمع إما السلطة التنفيذية أو القضائية، وهذه السلطات تقوم بتوقيعه باسم الجماعة ولذلك فهذا الجزاء هو عام.

تطبيق القاعدة القانونية :

١ من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين وإن المراد بالقانون في القاعدة الواردة في المسائل للعاقبة والقاضية بأن أحكام القوانين لا تجري إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك وهو القانون بمعناه الأعم فيدخل في هذا المجال أي تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ القانون باللعنى الضيق أم كان تشريعاً صادراً من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض للقرار لها طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها لتقرير القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو إستحداث ما من شأنه مخالفة غرض

(١) جلسة ١٩٩٩/١٢/١٤ للمنتور العليا القضية رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٢ق.

الشارع وهو ما يطلق عليه لائحة أو قرار فإنه لا تسري أحكام هذه القرارات الوزارية وتلك اللوائح التنفيذية إلى على ما يقع من تاريخ صدورها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها إلا إذا كانت صادرة تنفيذا لقوانين ذات أثر رجعي^(١).

٢ وإن مبدا عدم الإعتداد بالجهل بالقوانين يفترض علم الكافة بها بما يحول دون قبول الإحتجاج بهذا الدفع^(٢).

٣ وإن الإستدراك الذي ينشر بالجريدة الرسمية لتصحيح نص القانون هو وسيلة تتخذ لتدرك ما عسى أن يكون قد إكتنف النص الأصلي من أخطاء مادية أو مطبعية عند نشره بقصد تصويبها ويعتبر التصويب عندئذ جزءاً من النص التشريعي الصحيح وله نفس قوته فإذا جاوز الإستدراك هذا النطاق وانطوى على تغيير في النص للنشور لفظاً ومعنى فهو تعديل له من جهة لا تملكه لا يجوز إلا بصدور قانون آخر ولا ينال من النص الأصلي الذي يتعين إعمال أحكامه^(٣).

٤ وإن مفاد المادة ١٨٨ من الدستور الصادر في سنة ١٩٦١ أنه يجب العمل بالقوانين بعد مضي شهر يبدأ من اليوم التالي لتاريخ نشرها ما لم يحدد القانون نفسه ميعاداً آخر أقصر أو أطول من ذلك يصير نافذاً^(٤).

٥ وإن إفتراض علم الكافة بالإجراءات التي أوجبها ذلك القانون مرهون بعدم قيام أسباب تحول دون قيام هذا الإفتراض ولئن كان المقصود بالنشر ليس مجرد إدراج التشريع بالجريدة الرسمية أي طبعه فيها ولكن توزيعه بعد ذلك إعتباراً بأن التوزيع هو الذي

(١) نقض ١٩٧٧/١٢/٧ الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق.

(٢) نقض ١٩٦٥/١/١٦ الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣١ ق.

(٣) نقض ١٩٨٢/١/٣ الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٤ ق.

(٤) نقض ١٩٧٨/٦/٢٨ الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٤ ق.

يبيح لجمهوره المواطنين فرصة معرفة القانون ومن ثم يسوغ القول
بافتراض علمهم به ^(١).

٦ - وإن الأصل في القوانين وما في حكمها ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما
استثنى بنص خاص ^(٢).

٧ - وإن أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المستمدة منها تسري على
جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين في شأن الوارث وذلك على
ما تقضي به المادة ٧٨٥ من القانون المدني ^(٣).

٨ - ومن المقرر بالنسبة لتنازع القوانين في الزمان أن القانون بوجه عام
يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل
به وإلغائه وأن القانون الجديد يسري بأثر مباشر على الوقائع
والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسري بأثر رجعي
على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر الأثر الرجعي بنص خاص.

٩ - وإن من أسس النظام القانوني والمبادئ الدستورية العامة أن لا تسري
أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها إلا أنه مع ذلك
يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد الجنائية والإعتبارات من
العدالة والصلحة العامة تستقل هي بتقدير مبرراتها ودوافعها أن
تجري تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة بنص صريح
فيه ^(٤).

١٠ - وإن الأصل أنه لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ
العمل بها ولا يرتب عليها أثر فيما وقع قبلها فليس للمحاكم أن
ترجع إلى الماضي لتطبيق القانون الجديد على علاقات قانونية
بشأن قبل نفاذه أو على الآثار التي ترتبت في الماضي على هذه

(١) نقض ١٩٧٨/٦/٢٨ الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٤ق.

(٢) نقض ١٩٥٨/١/٢ الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٣ق.

(٣) نقض ١٩٦٤/٤/١ الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ق.

(٤) نقض ١٩٦٥/٣/٣١ الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ق.

العلاقات قبل العمل بالقانون الجديد بل يجب على القاضي عند بحثه في هذه العلاقات القانونية وما يترتب عليها من آثار أن يرجع إلى القانون الساري عند نشوئها وعند إنتاحتها هذه الآثار^(١).

فكرة الحق

١ - لقد هاجم جانب من الفقه فكرة الحق إذ أنكر وجودها وهو إتجاه الفقيه "ديجي" الذي يعتمد على الشاهدة والتجربة، وهذا الإتجاه ينكر وجود حقوق طبيعية سابقة على قيام المجتمع وكذلك ينكر وجود حقوق ينشئها القانون للأفراد في المجتمع، كما أن هذا الإتجاه ينكر فكرة الحق لإنعدام الفائدة منها وقد وجه الفقه سهام النقد لذلك الإتجاه ومن بينه أن القانون من العلوم الإجتماعية وأن ذلك المنهج في البحث لا يصلح مع العلوم الإجتماعية.

تعريف الحق

١ - لقد تباينت الإتجاهات الفقهية في صدد تعريف الحق بين المذهب الشخصي والمذهب للوضوعي والمذهب الذي يجمع بينهما معا.

٢ - فاما عن المذهب الشخصي وهو ينظر للحق من خلال صاحبه فيعرفه بأنه القدرة أو السلطة الإدارية التي يمنحها القانون لشخص من الأشخاص في نطاق معين وهذا الإتجاه يتصل بمبدأ سلطان الإرادة ولقد تعرض هذا الإتجاه للنقد ومن بينه أنه في تعريفه للحق ينكر على الأشخاص المعنوية القدرة على إكتساب الحقوق.

٣ - واما الإتجاه للوضوعي ولقد تزعمه الفقيه الألماني "إهرنج" حيث ينظر إلى الحق من خلال موضوعه والغرض منه فعرف الحق بأنه مصلحة يحميها القانون ولعل من بين الإنتقادات التي توجه لهذا الإتجاه أنه لم يعرف الحق نفسه بل عرفه بالهدف منه.

(١) نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ق.

٤ - وأما عن الإتجاه المختلط فهو يجمع بين فكرة الإرادة والمصلحة مع تباين داخل هذا الإتجاه في تغليب أي منهما على الآخر.

٥ - ويمكن القول بأن الحق يعني وجود صلة أو رابطة قانونية بين الأشخاص وكذلك يعني إختصاص وإستثناء شخص بمركز قانوني معين.

أنواع الحقوق

١ - يقسم الفقه الحقوق إلى تقسيمات متعددة فجانبا يقسمها إلى حقوق سياسية وحقوق مدنية وجانب آخر يقسمها إلى حقوق عامة وخاصة، وأكثر التقسيمات إنتشاراً هو تقسيم الحقوق إلى حقوق مالية وحقوق غير مالية، وجانب آخر يقسم تلك الحقوق إلى الحقوق الشخصية والحقوق العينية.

٢ - وأما عن حقوق الشخصية فيقصد بها تلك الحقوق التي تنصب على مقومات وعناصر الشخصية وهي تنصب على الحقوق الواردة على القومات المادية للشخصية وفي مقدمتها الحق في الحياة والحق في سلامة الإنسان في بدنه، وهناك حقوق ترد على القومات المعنوية للشخصية إذ للفرد حق في الشرف وحق في السرية وحق في الإسم ، ولقد وجه سهام النقد لهذا التصوير والشرع المصري لم يعد تلك الحقوق بل نص في المادة ٥٠ من القانون المدني على أن كل من وقع عليه إعتداء غير مشروع له الحق في وقف الإعتداء عما يكون قد لحقه من ضرر نتيجة الإعتداء على حق من الحقوق اللازمة لشخصيته.

٣ - وأما عن الحقوق العينية فإن التعريف السائد في الفقه بشأنها هو أنه يخول صاحبه سلطات قانونية مباشرة على شيء مادي وهي تنقسم بدخلها إلى حقوق عينية أصلية والثانية تسمى بالتبعية لأنها تتبع حقاً من حقوق الديونية وإنما توجد بغرض تأمين وضمأن الوفاء به.

٤ - وأما عن الحقوق العينية الأصلية وتعطى لصاحبها سلطة الإستعمال والإستغلال والتصرف ومتى تجمعت تلك السلطات في يد صاحب الحق فيها فهنا يوجد حق الملكية وهناك حقوق متفرعة عنه وهي حق الإنتفاع وحق الإستعمال وحق السكنى وحق الحكر وحق الإرتفاق.

٥ - وأما عن الحقوق العينية التبعية وهي إما أن تتقرر بمقتضى الإتفاق وهي حق الرهن الرسمي والحيازي أو بأمر القضاء وهو حق الإختصاص أو بمقتضى القانون وهو حق الإمتياز.

٦ - وأما عن الحق الشخصي في الملكية قبل الآخر وهو يعني وجود رابطة بين شخص بمقتضاها يلتزم أحدهما وهو اللين قبل الآخر وهو اللائن بعمل معين أو الإمتناع عن عمل.

٧ - ويجدر الإشارة إلى أن الحق العيني حق مطلق إذ يحتج به وينتج أثره في مواجهة كافة، كما أن الحق العيني يخول صاحبه دون الحق الشخصي ميزة التتبع وكذلك حق الأفضلية كما أن الأطراف القاصرة على إنشاء حقوق عينية جديدة غير ذلك التي نص عليها المشرع إذ أن تلك الحقوق متعلقة بالنظام العام ، كما أن الشيء في الحق العيني محددًا ومعينا بالذات.

الذمة المالية

١ - يقصد بمصطلح الذمة المالية مجموع ما للشخص من حقوق وما عليه من إلتزامات، وعلى هذا النحو فما يدخل في الذمة المالية هو الحقوق المالية وحدها دون غيرها.

٢ - ولقد تباينت النظريات حول تأسيس الذمة المالية فهناك نظرية الشخصية وهي تقوم على أساس ارتباط الذمة المالية بالشخصية، فالذمة هي إحدى خصائص الشخصية ويترتب على ذلك أن لكل شخص ذمة مالية ولكل ذمة مالية شخص يستند إليه كما أنها واحدة لا تتعدد ولا تتجزأ.

٣ - وأما عن نظرية التخصيص فهي تقيم الذمة المالية على أساس تخصصها لغرض معين ذي قيمة جديرة بالحماية فالعبرة هنا ليس بوجود غرض تتخصص به ويترتب على تلك النظرية إمكانية وجود ذمة مالية دون شخص وكذلك أن تتعدد الذمم وأن تنتقل من غرض لآخر .

٤ - واليوم يرى الفقه أن الذمة المالية وحدة قانونية مجردة لها ذاتية مستقلة ومنفصلة عن ذاتية ومفردات ما يدخل في تكوينها من حقوق والتزامات مالية.

٥ - وهناك أهمية كبيرة لفكرة الذمة المالية من حيث فكرة الضمان العام للدائنين حيث يكون مجموع ما للشخص من حقوق ضامنا لمجموع التزاماته، كما أن الذمة المالية تنتقل بالوفاة، إذ تنتقل الذمة هنا للوارث بمجموع الحقوق والتزامات على السواء فمع حدوث الوفاة لن يوجد أي تغيير في العناصر الإيجابية أو السلبية للذمة المالية.

تحديد صاحب الحق

١- إن الحق يستند إلى شخص يكون صاحبا له بحيث يكون له وحده دون غيره، والشخصية هي الصلاحية لثبوت الحق وأن ينسب لصاحبه ومن هنا كان لابد من تحديد مدلول الشخصية.

٢ - وهذا المصطلح يختلف في اللغة القانونية عن غيره من العلوم الاجتماعية كالفلسفة وعلم النفس.

٣ - ويمكن القول بأن الشخصية هي الصلاحية لإكتساب الحقوق والتحمل بالتزامات دون تحديد أو تعديد بينما تتعلق اهلية الوجوب بمدى هذه الصلاحية من حيث قصورها أو شمولها لكل الحقوق والتزامات.

٤ - فالشخصية تتعلق بمبدأ الصلاحية لإكتساب الحقوق والتحمل بالتزامات.

٥ - وإذا كان صاحب الحق هو الشخص فسنعرض فيما يلي للشخص الطبيعي وكذلك للشخص العنوي أو الاعتباري .

٦ - ويقصد بالشخص الطبيعي هو الإنسان ، وهذا يوجد حتى ولو لم يتوافر فيه العقل اواعي والإدراك الكافي وذلك لا يعني أن كل الأفراد سواء في إكتساب نفس الحقوق فقد تكون شاملة لكل الحقوق عند البعض وقد تكون قاصرة ناقصة على بعض الحقوق والواجبات عند البعض الآخر، وهذه الشخصية تثبت لكل إنسان منذ بداية حياته حتى وفاته.

مدة الشخصية

١ - الأصل أن تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا، فلا بد إذن من تحقق الحياة عند تمام الولادة.

٢ - غير أن القانون قد يعطي بعض الحقوق قبل ذلك للحمل المستكن إذ ثبت به فضلا عن النسب الحق في الإرث وفي الوصية وفي الإشراف لصلحته فهي أهلية وجوب ناقصة.

٣ - وشخصية الإنسان تنتهي بوفاته إذ الأصل هو إنتهاء تلك الشخصية بالموت الحقيقي ولكن يمكن أن تنتهي بالموت الحكمي.

٤ - شخصية الإنسان تنتهي بوفاته وواقعة الوفاة تثبت بالنقيد في السجلات الرسمية للعدة لذلك، وجمهور الفقهاء في مصر مستقر على رفض إمتداد شخصية المتوفى بعد وفاته.

٥ - وضرورات العمل قد تفرض الحكم بإعتبار الشخص ميتا أو إصدار قرار بذلك وإنهاء شخصيته ويحدث ذلك في حالة المفقود أي الغائب الذي انقطعت أخباره فلا يعرف مكانه ولا يعلم حياته من مماته ، والقانون المصري أخذاً بأحكام الشريعة الإسلامية خول للجهة الإدارية للختصة سلطة تقرير إعتبار المفقود ميتا بعد مضي سنة على الفقد في بعض الحالات مجبدة من أحوال الفقد في ظروف يغلب فيها الهلاك، وفي حالة عدم غلبة الهلاك فلا بد من صدور

حكم قضائي بعد أن تمر مدة لا تقل عن أربع سنوات وبعد التحري بجميع الطرق الممكنة للوصول لتعرف مصيره.

٦ - وإذا ما حكم بإعتبار المفقود ميتا أو صدر قرار بذلك وتم نشره فإن المفقود يأخذ في الأصل حكم الميت موتا حقيقيا وتنتهي شخصيته بالتالي من تاريخ صدور الحكم أو نشر القرار في الجريدة الرسمية.

٧ - ولما كان الحكم أو القرار بموت المفقود هو حكم أو قرار إعتباري لا حقيقي فالأصل أن يسقط هذا الحكم أو القرار إذا عاد المفقود أو ظهرت حياته على ألا يترتب على ذلك إضرار بحقوق الغير ففي شأن رابطة الزوجية فالشرع للصري غلب حق الزوج الثاني إذا كان حسن النية لا يعلم بحياة المفقود وقد وقع زواجه صحيحا بعد إنقضاء العدة للمفقود وفي حالة الأموال يمتنع على المفقود إسترداد ما إستهلكه الورثة من هذه الأموال أو هذا الصيب أو ما تصرفوا فيه للغير.

مميزات الشخصية

١ - لشخصية الإنسان علامات معينة تصاحب الإنسان وتميزه عن غيره وهي الحالة التي تحدد مركزه الأساسي بالنسبة إلى الدولة والأسرة والإسم والواطن.

٢ - فاما عن الحالة وهي تنحصر نطاقها في المركز الوطني أو السياسي والمركز العائلي والمركز الديني أحيانا، ويقصد بالحالة السياسية مركز الشخص من حيث انتسابه لدولة معينة وإرتباطه بها برابطة التبعية والولاء أو ما يسمى بالجنسية، والجنسية إما جنسية أصلية وتفرض على أساس رابطة الدم أو الإقليم ، أو جنسية طارئة وهي تكون بعد الميلاد ولسبب آخر غيره.

٣ - واما عن الحالة العائلية أو القرابة فقد تكون قرابة نسب ويقصد بها الصلة القائمة بين الأشخاص بناء على دم وأصل مشترك وقد تكون قرابة للصاهرة.

٤ - وأما عن الإسم إذ لكل شخص إسم معين يعرف به الشخص ويميزه عن غيره من الأشخاص في الجماعة، ولقد عنى القانون للنهي الحالي بفرض إتخاذ لقب إلى جانب الإسم الخاص على كل شخص، وفي التشريعات التي تسمح بالتبني يأخذ الطفل المتبني لقب متبنيه.

٥ - ولقد اختلفت نظرة الفقه إلى الطبيعة القانونية للإسم فمنهم من نظر إليه باعتباره واجبا ومنهم من نظر إليه باعتباره نظاما إداريا تفرضه الدولة بحيث يقصد به التمييز بينهم ويمنع اختلاط بعضهم ببعض ، وإذا ما حدث المنازعة في الإسم وحدث ضرر فهنا يحق للمضرور المطالبة بالتعويض.

٦ - وللإسم خصائص فهو حقا من حقوق الشخصية كما انه غير قابل للتصرف فيه.

٧ - وكذلك فإن للوطن يسمح بالعثور على الفرد ومعرفة مقره والوطن هو المكان الذي يوجد فيه الشخص على وجه الدوام والإستقرار حتى ولو تخيب عنه بصورة مؤقتة، وللموطن أهمية كبيرة في نطاق الرفعات فعلى سبيل المثال يكون الوفاء بالإلتزامات التي ليس محلها شيئا معيناً بالذات في المكان الذي يوجد فيه موطن للمدين.

٨ - والوطن إما عام أو خاص، ويقصد بالوطن العام هو المكان والقر الذي يعتد القانون به بالنسبة إلى نشاط الشخص وعلاقاته بوجه عام ، أما الوطن الخاص فيقصد به للقر الذي يعتد به القانون في شأن نشاط وعمل معين.

أهلية الأداء

١ - أهلية الأداء تعني قدرة الشخص على أن يقوم بمباشرة التصرفات القانونية لحساب نفسه وعلى هذا النحو فإن أهلية الأداء تقتصر على التصرفات القانونية وليست الأعمال للادية.

٢ - كما أن اهلية الأداء تختلف عن الولاية عموماً والولاية على المال على وجه خاص، فالولاية إنما تعني سلطة لشخص على شخص آخر أو على ماله لكونه عديم أو ناقص الأهلية أو يقوم به مانع من موانع الأهلية بحيث يقوم بإجراء تصرفات قانونية تكون سارية في حق نفس أو مال الشخص الذي يخضع لتلك الولاية.

٣ - ومناطق تلك الأهلية هو إكتمال التمييز والإرادة ، وعلى هذا النحو فلا يتساوى كافة الأفراد في تلك الأهلية لإستحالة إكتمال التمييز والإرادة عند الجميع.

٤ - والتصرفات يقسمها القانون إلى تصرفات نافعة محضاً وتصرفات ضارة ضرراً محضاً وتصرفات دائرة بين النفع والضرر.

٥ - والشخص كامل اهلية الأداء، يستطيع مباشرة التصرفات الثلاثة وإذا كان عديم الأهلية وامتنع عليه مباشرة أي نوع منها وإذا كان ناقص الأهلية جاز له مباشرة التصرفات نفعا محضاً وامتنع عليه مباشرة التصرفات الضارة ضرراً محضاً وأما الصرفات الدائرة بينهما فهي تتوقف على إذن أو إجازة من الولاية أو المحكمة حسب الأحوال.

٦ - إن اهلية الأداء ترتبط بالتمييز وهو يتدرج مع الإنسان تبعاً لسنة وعلى ذلك فإن اهلية الأداء تتدرج معاً لذلك من الإنعدام إلى النقص ثم الكمال.

٧ - واهلية الأداء تنعدم تماماً عند كل من لم يبلغ سن السابعة وهو ما يسمى عادة بالصبي غير المميز، وعلى ذلك تعتبر جميع تصرفاته القانونية باطلة بطلاناً مطلقاً ولا يرتب القانون عليها أي أثر، فكل ذي شأن حق التمسك بالبطلان كما أن للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها كما أنه لا يصحح تلك التصرفات أي إجازة لاحقة.

٨ - وتكون اهلية الأداء ناقصة في السن من السابعة حتى الحادية والعشرين وتلك هي القاعدة العامة ولكن المشرع قد خرج إلى تلك

القواعد العامة في بعض الحالات الاستثنائية كما هو الحال في نص المادة ٦٢ من الرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢. الخاص بالولاية على المال إذ جعل للقاصر أهلية التصرف فيما يسلم له أو يوضع تحت تصرفه عادة من مال لأغراض نفقته ويصح إلزامه بالتعلق بهذه الأغراض في حدود هذا المال فقط.

٩ - ومتى بلغ الشخص سن الرشد وهي إحدى وعشرين سنة ميلادية فهنا يكون كامل التمييز والإرادة الواعية البصيرة ويملك إجراء كافة أنواع التصرفات. وهذا يعني إنتهاء الولاية أو الوصاية ما لم تحكم المحكمة قبل بلوغ تلك السن باستمرار أي منهما. وذلك بسبب إصابة الشخص بعارض يفقده قواه العقلية كالجنون أو العته أو يخل بتقديره كالسفه والغفلة، والولاية أو الوصاية بعد بلوغ سن الرشد تظل قائمة ولا يتم رفعها عن الشخص إلا بقرار من المحكمة.

١٠ - ويرتب على إنعدام التمييز أو نقصانه أن يعتبر القانون الشخص ناقص الأهلية ويحجز عليه في الحالتين بحكم قضائي ويعين القضاء فيما عليه ولا يتم رفع الحجر إلا بحكم قضائي يصدر بذلك.

١١ - والجنون يعني مرض يصيب العقل فيفقدته ويعدم التمييز أما العته فهو الخلل الذي يصيب العقل دون أن يصل إلى تلك الرتبة والقانون المصري قد سوى بين الجنون والعته بحيث اعتبر الفرد للصاب بأيهما عديم الأهلية كالصبي غير المميز، فكل تصرفات الجنون وللعته تكون باطلة بطلانا مطلقا.

١٢ - ويقصد بالسفه التذير والإسراف في إنفاق المال على غير مقتضى العقل، وأما الغفلة فهي تعني سهولة الوقوع في الغبن لبساطة العقل بحيث أن الشخص لا يستطيع التمييز بين الربح والخاسر من التصرفات.

١٣ - وأما عن موانع الأهلية فهي تعني أن الشخص قد بلغ سن الرشد ولم يحجز عليه فهنا يظل على حاله من كمال أهلية الأداء غير أن

هناك ظروفًا قد تقوم فتمنع هذا الشخص كليًا أو جزئيًا من إمكانية مباشرة التصرفات القانونية بنفسه، موانع الأهلية ثلاثة أولهما مادي وهو الغيبة وثانيهما هو الحكم بعقوبة جنائية وثالثهما طبيعى هو وجود عاهة مزدوجة أو ضعف جسماني شديد.

١٤ - وأما عن المانع المادي بالغيبة وفقا لقانون الولاية على المال فإن المحكمة لها أن تقيم وكيلًا عنه متى انقضت سنة أو أكثر على غيابه وترتب على ذلك تعديل مصالحه، كذلك في حالة ما إذا كان مفقودًا لا تعرف حياته من مماته وفي حالة ما إذا لم يكن له محل إقامة ولا موطن معلوم أو كان له محل إقامة أو موطن في الخارج وإستحال عليه أن يتولى شؤونه بنفسه أو من يشرف على من وكله في إدراتها ، وكذلك الغيبة مجرد مانع فإنها تنتهي بنهاية هذا المانع.

١٥ - وأما عن المانع القانوني بالحكم على الشخص بعقوبة جنائية فقد نصت المادة ٤/٢٥ من قانون العقوبات حيث جعلت كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه مدة إعتقاله من مباشرة أعمال الإدارة الخاصة بأمواله وأملاكه ويكون له تعيين قيم تجيزه المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته لمباشرة هذه الأعمال عنه وإلا عينت المحكمة قيما بناء على طلب النيابة العامة أو ذي مصلحة في ذلك.

١٦ - وأما عن المانع الطبيعى من الإصابة بالعاهتين أو العجز الجسماني الشديد فهنا القانون أجاز إقامة مساعد قضائي يعين هذا الشخص في مباشرة أعماله ولا يكف قيام العاهتين أو العجز الجسماني الشديد بل لابد من أن يتعذر على الشخص التعبير عن إرادته أو يخشى من إنفراده بهذا التعبير، والمساعد القضائي يعين بقرار من المحكمة بذلك.

الشخصية المعنوية أو الاعتبارية

* إن للشرع للصري قد إترف بالشخصية المعنوية لغير الإنسان .

القواعد العامة للشخصية الاعتبارية

١ - يحتدم الخلاف في الفقه حول طبيعة الشخصية للعنوية بحيث توجد نظريتان في هذا الشأن الأولى ترى في هذه الشخصية مجرد افتراض أو حيلة صناعية والأخرى ترى فيها حقيقة من الحقائق الثابتة وتقم النظرية الأولى على أن الإنسان وحده هو الذي يثبت له الشخصية العنوية وإذا كان القانون يعترف لغیر الإنسان بالشخصية فإن ذلك مجرد وجود صناعي من خلق القانون ويترتب على هذا الاتجاه نتائج عدة منها إمتناع تقرير مسئولية الشخص الاعتباري الجنائية واللعنية، وأما جمهور الفقه يستقر الآن على نظرية أخرى وهي تقوم على النظر إلى الشخصية للعنوية بوضعها حقيقة واقعية.

٢ - والشخصية الاعتبارية حتى يتم إكتسابها فذلك أمر مرهون بإعتراف للشرع بها إذ على الشرع أن يتأكد من توافر القيمة الإجتماعية لتلك الكائن بحيث يستوئق من قدرته على تحقيق هدفه.

٣ - وإعتراف للشرع قد يأخذ صورة الإعتراف العام حيث يضع للشرع ابتداء شروطاً عامة ومتى توافرت في أي جماعة أو مجموعة من الأموال إكتسبت الشخصية العنوية بقوة القانون وأما الإعتراف الخاص يستلزم صدور إذن خاص من الشرع بقيام الشخصية للعنوية ويسمى هذا الإعتراف باسم نظام الإذن أو الترخيص.

٤ - والبعض من الأشخاص للعنوية ولا سيما شركات الساهمة يستغرق تكوينها فترة طويلة ومن هنا يتجه الفقه الحديث إلى الإعتراف هنا بقدر من الشخصية للعنوية في حدود الغرض من التكوين أو التأسيس وحده.

٥ - وللشخص الاعتباري أهلية وجوب لكن لها قيود إذ أن هناك فارق بينها وبين أهلية وجوب الشخص الطبيعي وتلك القيود ترد إلى مبدئين أولهما يرجع إلى تكوين الشخص الاعتباري وإختلافه في

ذلك عن الشخص الطبيعي وثانيهما يرجع إلى مبدأ تخصص الشخص الاعتباري بغرض محدد.

٦ - وللشخصية الاعتبارية خصائص من حالة وإسم وموطن كما ان لا ذمة مالية خاصة عن ذمم الأعضاء فيها او من كونها من الأشخاص الطبيعيين .

٧ - واما عن حالة الشخص الاعتباري إذ هي لا تتفق تماما مع حالة الشخص الطبيعي إلا في الحالة السياسية أو الجنسية وذلك مع اختلاف بينهما في المدلول والعناصر، كما ان للشخص للعنوي إسم او عنوان يتميز به ويمنع إختلاطه بغيره من الأشخاص ، وفي شركات الأشخاص يكون إسم الشركة مستمداً من إسم احد الشركاء فيها غالبا وإسمه وإسم غيره وفي شركات الأموال يكون الإسم مستمدا من نشاط الشركة.

٨ - كما ان للشخص الاعتباري موطن ، وموطن الشخص الاعتباري في القانون المصري هو الذي يوجد به مركز إدارته الرئيسي، وإذا كان للشخص الاعتباري فروع متعددة فيعتبر للكان الذي يوجد به كل فرع من هذه الفروع موطناً خاصاً بالأعمال المتعلقة به، كما ان للشخص الاعتباري ذمة مالية مستقلة عن ذمة من قام بإنشائه.

٩ - إن الشخص الاعتباري ينقضي بإنتهاء الأجل المحدد له او بإنتهاء الغرض منه او بوفاة أفراده وكذلك ينقضي طالما إتفق الأشخاص المكونين له على ذلك. كما يكون الإنقضاء بعمل من الدولة سواء من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية.

أنواع الشخص الاعتباري

١ - من المستقر الآن فقها وقضاء إعتبار التقسيم الأساسي للأشخاص الاعتبارية إلى اشخاص عامة وإلى اشخاص خاصة وذلك يرتبط بتقسيم فروع القانون نفسه إلى قانون عام وقانون خاص.

٢ - ولقد عرضت للأشخاص العامة والخاصة المادة ١/٥٢ من القانون اللخني.

٣ - والأشخاص الاعتبارية العامة تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما اشخاص عامة إقليمية وثانيا هيئات عامة من ناحية أخرى.

٤ - وأما عن الأشخاص العامة الإقليمية فهي الدولة وكذلك الليريات والمدن والقرى.

٥ - وأما عن الهيئات العامة فهي الإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية.

٦ - وأما عن الأشخاص الاعتبارية الخاصة فهي تنقسم من حيث تكوينها إلى جماعات الأشخاص حيث يوجد مجموعة من الأشخاص يتفقون على تحقيق غرض معين، وكذلك مجموعات الأموال التي تتكون من أموال تهدف لتحقيق غرض معين.

٧ - وأما عن جماعات الأشخاص فهي تثبت لها الشخصية الاعتبارية عن طريق الإعراف العام وهي الشركات والجمعيات.

محل الحق

١ - إن مصطلح محل الحق يعني الشئ الذي ينصب عليه الحق وهذا المحل كما قد يكون شئاً قد يكون عملاً إيجابياً أو سلبياً .

الأشياء

١ - الشئ يمكن تعريفه بطريقة سلبية بأنه كل ما لا يعد شخصا ويكون له وجود مستقل عن الإنسان والشئ إما مادي أو معنوي.

٢ - والشئ المادي يصبح محلاً للحق الذي يتيح لصاحبه التسلط على الشئ ولذلك فهو يسمح محلاً للحق العيني والحق الذهني لبعض حقوق الشخصية.

٢ - والشئ للادي هو محل الحق بشرط ان يكون صالحا لذلك بالا يكون خارجا عن دائرة التعامل بطبيعته او بحكم القانون.

٤ - وتنقسم الأشياء المادية تقسيمات عدة ومن بينها تقسيمات إلى عقارات ومنقولات ، وكذلك إلى اشياء قابلة وغير قابلة للإستهلاك، وإلى اشياء مثلية وقيمة.

٥ - واما عن تقسيم الأشياء إلى منقولات وعقارات فهذا يرجع إلى تقسيم الأشياء من حيث ثباتها وعدم ثباتها، فالعقار هو كل ما هو مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف وكل ما عدا ذلك فهو منقول ويترتب على ذلك العديد من النتائج من بينها أن التصرفات القانونية التي ترد على العقارات شأنها إنشاء أو نقل أو إنهاء حقوق عينية فهذه لا يحتج بها على الغير إلا إذا خضعت لإجراءات شهر معينة، في حين أنه في المنقول فإن القاعدة أن الحيابة كما أنه لا تكون الشفعة إلا في العقارات وحدها دون المنقولات، كما أنه تختلف إجراءات الحجز على العقار عنه على المنقول.

٦ - والشرع قد اعتبر بعض للمنقولات عقارات وذلك على سبيل الإستثناء.

٧ - وهذا الإستثناء يندرج داخله العقارات بالتخصيص، حيث أعطى للشرع صفة العقار لبعض للمنقولات وذلك لكونها خصصت لخدمة العقار أو إستغلاله فمن هنا ورغم طبيعتها المنقولة فقد جعلها الشرع عقارا، فهذا مجرد افتراض أو حيلة قانونية ويشترط قانونا لتحقيق ذلك توافق امرين اولهما أن يخصص المنقول لخدمة العقار أو إستغلاله وثانيهما أن تكون كلا من المنقولات والعقار مملوكة لذات المال.

٨ - والمنقول يعرف تعريفا سلبيا فكل ما لا يعتبر عقارا يعتبر منقولا، والمنقول هو شئ مادي غير ثابت يمكن نقله من مكان لآخر دون تلف ، ويورد الشرع إستثناء على ذلك في حالة للمنقولات بحسب المال، وهي ما يعتبر بحسب الأصل عقارا ولكنها تأخذ هذا الحكم باعتبار

ما ستصير إليه في القريب ومن أمثلة ذلك النهائي للعدة للهدم،
والإستثناء الآخر هو النقولات للعنوية .

٩ - كما تنقسم الأشياء إلى أشياء قابلة للإستهلاك. وغير قابلة
للإستهلاك والأشياء القابلة للإستهلاك هي تلك التي تقبل أن
تستعمل أكثر من مرة فلا يتم إستهلاكها بإستعمالها مرة
واحدة حتى ولو ترتب على تكرار الإستعمال هلاك هذا الشيء .

١٠ - وإرادة الأطراف قد تلعب دوراً في تحديد طبيعة هذا الشيء وبعض
الحقوق كحق الإنتفاع وحق الإستعمال لا يتصور أن ترد إلا على
الشيء الغير قابل للإستهلاك وحده إذ يلتزم المنتفع بإعادة الشيء
بعد إنتهاء الإنتفاع به.

١١ - وأما عن الأشياء الثلية هي الأشياء المتماثلة في الأسواق وتقوم بعضها
مقام البعض في الوفاء وقد جرى العرف على التعامل فيها بالعدد أو
المقاس أو الكيل أو الوزن، وأما الأشياء القيمة فهي تلك التي تتفاوت
تفاوتاً يعتد به بحيث لا يقوم بعضها مقام البعض عند الوفاء
بالأصل في تعيين هذه الصفة هو بطبيعة الشيء ولكن إرادة
الأطراف قد تلعب دوراً في ذلك، ويترتب على التفرقة بينهما عدة
نتائج من بينها أن للقاصة القانونية لا تقع إلا بين الأشياء الثلية،
كما أن الملكية أو أي حق عيني آخر لا يتقرر على شيء مثلي عند
إفرازه بينما يتقرر على شيء قيمي بمجرد التعاقد.

الأعمال

١ - ويشترط في العمل بإعتباره محلاً للحق عدة شروط وهي أن يكون
ممكناً ومعيناً ومشروعاً.

٢ - وأما عن شروط الإمكان إذ يجب ألا يكون مستحيلًا في ذاته بمعنى ألا
تكون الإستحالة مطلقة ويعتبر ممكناً طالما كان مضمونه إعطاء
شيء حتى ولو لم يكن موجوداً وقت التعاقد بإعطائه وطالما كان
وجوده ممكن في المستقبل .

٢ - وإن يكون معيناً أو قابلاً للتعيين حتى يتحدد مضمون الحق.

٤ - وأما عن شروط المشروعية فهنا يشترط أن يكون العمل مشروعاً أي غير مخالف للقواعد القانونية الأمره وكذلك غير مخالف لإعتبارات النظام العام والأدب.

مصادر الحق

١ - يعتبر القانون هو المصدر غير المباشر للحقوق جميعها، ولكنه قد يعتد ببعض الوقائع أو الأعمال ويعتبرها هي المصدر المباشر للحق، وعلى ذلك يمكن القول أن المصادر المباشرة للحق تنقسم إلى طائفتين هما الوقائع القانونية، وهي كل حدث أو عمل مادي يرتب القانون عليه نتائج معينة ولا سيما ما تتعلق منها بإنشاء حق أو نقله أو تغييره أو زواله أما التصرفات القانونية فيقصد بها تلك الإدارة التي تتجه إلى ترتيب مثل هذا الأثر، ومن أمثلة الوقائع القانونية الفعل الضار إذ يترتب للمضروب الحق في التعويض، ويعتبر العقد هو المثال البارز للتصرف أو العمل القانوني.

٢ - وتعتبر الإرادة هي المعيار المميز بين الواقعة القانونية وبين التصرف، فطالما كان الحق ناشئاً من العمل بصرف النظر عن تلك الإرادة نكون بصدد واقعة قانونية أما التصرف القانوني فإن الآثار القانونية تنتج من إرادة تتجه إلى إحداث تلك الآثار.

٣ - وهناك أهمية مرتبة على التفرقة بين الوقائع القانونية والتصرفات القانونية، وهذا ينعكس في مجال الإثبات، فبالنسبة للتصرف القانوني يشترط من حيث الأصل لإثباته وجود دليل كتابي أما في الوقائع القانونية فيمكن إثباتها بكافة طرق الإثبات ولو بالبينة أي الشهادة أو القرائن أو المعاينة.

الواقعة القانونية

١ - تنقسم الوقائع القانونية إلى نوعين أحدهما وقائع طبيعية أو غير اختيارية ومثال ذلك واقعة الميلاد أو الوفاة إذ يرتب القانون على

كل منهما اثر قانوني معين من حيث بناءة أو نهاية الشخصية القانونية وكذلك وقائع إختيارية مثل الفعل الضار الذي يلزم مرتكبه بالتعويض والواقعة القانونية لا تتوقف على اهلية من قام بها كما أنه يمكن إثباتها بكافة طرق الإثبات ومن بينها البيئة والقرائن.

٢ - والواقعة القانونية قد تكون مصدراً لحق سياسي فعندما يبلغ الإنسان سن معينة يستطيع مباشرة حقوقه السياسية، كما قد تكون مصدراً لحق عيني فالإرث لا يثبت إلا بوفاة المورث في حياة الوارث، كما أن الجوار سبب للأخذ بالشفعة.

٣ - وكذلك قد تكون الواقعة القانونية مصدراً لإنقضاء الحق فهلاك الشيء وهو واقعة مادية ينهي الحق العيني، وكذلك قد يترتب آثاراً أخرى في مجال قوانين الأحوال الشخصية إذ أن القرابة قد تكون مانعاً من موانع الزواج.

التصرف القانوني

١ - يعتمد التصرف القانوني بصورة رئيسية مولداً للحقوق فالحق يترتب حقوق والتزامات متقابلة، وكما أن التصرف القانوني قد يؤدي إلى نقل الحقوق وتعديلها وإنقضائها ، وعلى سبيل المثال الحق الشخصي كالحق في الدائنية يتم نقله عن طريق الحوالة، وكذلك يستطيع صاحب الحق العيني أن يتنازل عنه.

٢ - وتتعدد التقسيمات للتصرفات القانونية فيمكن تقسيمها إلى تصرفات نافعة أو ضارة ضرر محض وثالثة تنور بين النفع والضرر.

٣ - كما ينقسم التصرف القانوني إلى تصرف بعوض حيث يحصل للتصرف على مقابل لا أعطى مثال ذلك عقد البيع، أو تصرف على سبيل التبرع حيث لا يحصل للتصرف على مقابل ومثال ذلك عقب الهبة، وكذلك ينقسم التصرف بالنظر إلى وقت نفاذه

وترتيب آثاره إلى تصرف بين الأحياء ومثاله عقد البيع، أو تصرف مضاف إلى ما بعد الموت كالوصية.

٤ - وكذلك ينقسم التصرف من حيث تكوينه إلى تصرف من جانب واحد حيث يكفي صدوره من إرادة واحدة أو تصرف من جانبين وهو العقد .

٥ - وكذلك ينقسم التصرف من حيث وظيفته إلى تصرف منظم حيث يضع قواعد قانونية عامة مجردة ومثال ذلك التشريع العادي وعقد العمل الجماعي، وحيث يقوم التصرف بوضع هذا الشخص في مركز ينظمه ويحكمه القانون مباشرة فهنا يكون التصرف شرطيا وقد يكون دور التصرف القانوني إنشاء مركز شخصي لأطرافه فهنا يكون التصرف شخصيا أو ذاتيا ومثال ذلك عقد البيع.

٦ - وكذلك تنقسم التصرفات القانونية من حيث أثرها في الحقوق إلى تصرف منشئ بحيث ينشئ حق من الحقوق أو تصرف كاشف أو مقرر بحيث يفترض وجود حق قائم بحيث قد يرد عليه إنكار ما ويكون دور التصرف الكاشف إظهاره هنا إلى الوجود وإن يعطيه فعاليته ومثال ذلك الحكم القضائي في حالة الصلح ، ومن آثار التفرقة بينهما ونتائجها في مسألة التسجيل إذ يجب تسجيل التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية الأصلية العقارية لكي تنتج هذه التصرفات أثرها بين ذوي الشأن أو بالنسبة للغير ولكن التصرفات الكاشفة تنتج آثارها بين أطرافها دون حاجة إلى التسجيل ولكن في مواجهة الغير فلا بد من التسجيل.

إستعمال الحق

١ - من حيث الأصل فإن إستعمال صاحب الحق لحقه فإن القانون يحميه وهنا فهو يستمد من القانون بحيث يعتبر إستعمال الحق عملا مشروعا طالما إلتزم صاحب الحق حدود ونطاق هذا الحق.

٢ - ومع إنتشار المذهب الفردي فلقد كان شائعا أن صاحب الحق يتمتع بحصانة وحجة-مطلقة في مواجهة الكافة، ومع إنتشار المذهب الإجتماعي فقد ذهب على النقيض من المذهب السابق وأمام المغالاة في كلا الإتجاهين كان لابد من الإعتدال في النظر للحق.

٣ - والفقه والتشريع المعاصر يأخذ موقفا بين هذا وذاك وذلك يتجسد في نظرية معروفة بإسم نظرية التعسف في إستعمال الحق، فتلك النظرية تقيم توازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع.

٤ - لقد عرض المشرع المصري لنظرية التعسف في إستعمال الحق في نص المادة الرابعة من القانون للنهي المصري حيث نص على أن من إستعمل حقه إستعمالا مشروعا لا يكون مسئولا عما ينشأ عن ذلك من ضرر ، أما المادة الخامسة فلقد تصدت لبیان ضوابط هذا التعسف فنصت على أنه يكون إستعمال الحق غير المشروع في الأحوال الآتية:-

- أ - إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير.
- ب - إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها.
- ج - إذا كانت المصالح التي يرمى إلي تحقيقها غير مشروعة، والمشرع المصري لم يقف بصدد تلك النظرة عند حد وضع القاعدة العامة بل أورد تطبيقات لتلك النظرية ومن بينها ما نص عليه المشرع في نص المادة ٢/٦٩٥ من القانون للنهي بصدد عقد العمل حيث نص على أنه "إذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين كان للمتعاقد الآخر ، إلى جانب التعويض الذي يكون مستحقا له بسبب عدم مراعاة ميعاد الإخطار، الحق في تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخا تعسفيا. ويعتبر الفصل تعسفيا إذا وقع بسبب حجوم أوقعت تحت يد رب العمل، أو وقع هذا الفصل بسبب ديون يكون العامل قد إلتزم بها للغير".

٥ - ويرى جانب كبير من الفقه المصري أن نظرية التعسف تجد أساسها في فكرة الخطأ وعلى هذا النحو يتم دراسة تلك الفكرة في نطاق

المسئولية التقصيرية والتي تستند إلى نص المادة ١٦٣ من القانون المدني المصري والتي تجعل من كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم مرتكبه بالتعويض، ولقد تعددت الإتجاهات داخل هذا المذهب.

٦ - فأحد الإتجاهات قد قام بالتسوية بين التعسف في استعمال الحق وبين التجاوز في الحق ولقد تزعم هذا الإتجاه العلامة الفرنسي "بلانيول" حيث يرى هذا الإتجاه أن الحق ينتهي حيث يبدأ التعسف فكل حق لابد أن يكون مقيداً وحين يتم الخروج عن تلك الحقوق فهنا يوجد التعسف، ومن بين الإنتقادات التي يمكن توجيهها لهذا الإتجاه أنه لا يقيم تفرقة بين الخروج عن الحق والتعسف في استعمال الحق.

٧ - ويرى إتجاه آخر أن التعسف في استعمال الحق يعتبر تطبيقاً من تطبيقات الخطأ الذي هو عنصر هام من عناصر المسؤولية التقصيرية، والخطأ يمكن تعريفه بأنه الإنحراف عن السلوك المألوف للشخص، وكما أن ذلك متصور في مجال ممارسة الحقوق فهو متصور كذلك في ممارسة الرخص، وميز بين الإنتقادات التي يمكن أن توجه لهذا الإتجاه أنه أقام تسوية بين مركز الشخص الذي يمارس رخصة والشخص الذي يمارس حقاً.

٨ - وكذلك يوجد إتجاه آخر اعتبر التعسف نوعاً مميزاً من الخطأ فهو يختلف عن الخطأ العادي فهو يرتبط بالحق والهدف الاجتماعي منه وكل ذلك دون الخروج عن دائرة المسؤولية التقصيرية فهو يجعل من الخطأ خطأ اجتماعي.

٩ - ويمكن القول بأن فكرة التعسف ترتبط بفكرة الحق وما يمثلها من قيمة معينة اجتماعياً يحميها القانون، وهذا يقتضي إخضاع استعمال هذا الحق لرقابة القضاء لضمان عدم التعسف والإنحراف عن غايته وفكرة التعسف تعتبر فكرة ملازمة ومكملة لفكرة الحق ولها كيانها الخاص.

١٠ - وإن الدور الصحيح لنظرية التعسف في استعمال الحق أن يأخذ بعين الاعتبار أن الحق ليس غاية في ذاته ولكنه مجرد وسيلة لتحقيق غاية معينة.

١١ - والتشريعات بصورة عامة قد تقوم بوضع نظرية عامة للتعسف دون أن تعرض للتطبيقات في صدد كل حالة على حدة أو تعرض للتطبيقات دون نظرية عامة، والكثير من التشريعات تأخذ بالصورة الأولى.

١٢ - والشرع المصري في المادة الخامسة قد عرض للصور المختلفة للتعسف دون أن يذكر الأصل العام لتلك النظرية.

١٣ - ولقد نص الشرع في المادة الخامسة من القانون المدني في فقرتها الأولى على أنه يكون استعمال الحق غير مشروع إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير، وهذا للعيار ذاتي وليس موضوعي إذ ينظر فيه إلى الشخص نفسه ولا بد من البحث عن توافر نية الإضرار بالغير لدى صاحب الحق ، والقضاء هو الذي يقدر توافر هذه النية لدى صاحب الحق وهو يستنبطها في ذلك من ظروف الدعوى وملابستها.

١٤ - وكذلك يوجد تعسف طالما كانت المصالح التي ترمي إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها، فهنا يتم الموازنة بين مصلحة صاحب الحق والغير، والعيار العول عليه هنا موضوعي وهو أمر يخضع في هذا الشأن لتقدير القضاء، ولقد أورد الشرع المصري من تطبيقات ذلك بصدد المادة ١٠٢٩ مدني حيث نص على أنه لمالك العقار المرتفق به أن يتحرر من الارتفاق كله أو بعضه ، إذا لم تبق له فائدة محدودة لا تتناسب البتة مع الأعباء الواقعة على العقار المرتفق به.

١٥ - وكذلك يوجد التعسف إذا كانت المصلحة التي يرمي صاحب الحق إلى تحقيقها غير مشروعة وهذا للعيار موضوعي وهو يخضع لرقابة القضاء في هذا الشأن .

١٦ - ولابد من تحديد المحل الذي يرد عليه التعسف، فيذهب إتجاه إلى أن التعسف يرد على إستعمال الحقوق دون ممارسة الحريات أو الرخص العامة، وبحيث تظل فكرة الخطأ هي المهيمنة على ممارسة الرخص العامة ، كما أن هناك إتجاه آخر يجعل التعسف عند إستعمال الحق كافة الحزق.

١٧ - وعلى من يدعي إثبات التعسف ما يدعيه، فالقاعدة هي أن البينة على من ادعى وخاصة أنه من المفترض أن الشخص يستعمل حقه إستعمالا مشروعا.

١٨ - ويستقر قضاء محكمة النقض المصرية على أن تقدير التعسف والغلو في إستعمال الحق هو مما يستقل به محكمة الموضوع.

١٩ - كما أنه تستقر أحكام محكمة النقض في هذا الصدد على أنه من المقرر في قضاء المحكمة أن الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد وإستعماله لا يدعو إلى مؤاخذه طالما صدر مطابقا للحقيقة ولو كان الباعث عليه الإنتقام والكيد لأن صدق التبليغ كفيلا أن يدفع عنه تبعة الباعث السيء وأن المبلغ لا يسأل عن التعويض إلا إذا خالف التبليغ الحقيقة أو كان نتيجة عدم ترو ورعونة ومن المقرر أيضا أن مجرد الإبلاغ عن الوقائع الجنائية لا يعد خطأ موجبا لتعويض إلا إذا كان للمبلغ يعلم بعدم صحة ما أبلغ به أو كان إبلاغه عن رعونة وعدم تبصر وكان في مقدور الرجل العادي أن يتبين عدم صحة الواقعة المبلغ عنها.

٢٠ - ولقد إستقر قضاء محكمة النقض المصرية على أن النص في المادة الخامسة من القانون المدني يدل على أن المشرع إعتبر نظرية إساءة إستعمال الحق من المبادئ الأساسية التي تنظم جميع نواحي فروع القانون، والتعسف في إستعمال الحق لا يخرج عن إحدى صورتين إما الخروج عن حدود الرخصة أو الخروج عن حدود الحق ففي إستعمال الحقوق كما في إتيان الرخص يجب عدم الإنحراف عن السلوك المألوف للشخص العادي، وأنه ولئن تقدير التعسف والغلو في إستعمال الحق هو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من

إطلاقات قاضى الموضوع ومتروك لتقديره يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها إلا أن ذلك مرهون بأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها.

٢١ - كما أن محكمة النقض المصرية قد طبقت نظرية إساءة إستعمال الحق في صدد حالة خاصة وهي للسئولية عن التبليغ الكيدي، وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار أنه وفقاً لصريح نصوص الدستور والقانون المصري فإن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الصدد بأنه يكفي لعدم مسائلة من أبلغ كذباً عن التعويض عن الواقعة التي أبلغ بها أن تقوم لديه شبهات تبرر إتهام من أتهمه وتؤدي إلى إعتقاده بصحة مانسبه إليه.

٢٢ - كما أن محكمة النقض المصرية يستقر قضاءها بصدد إساءة إستعمال حق الإلتجاء إلى القضاء على أن حق الإلتجاء إلى القضاء مفيد بوجود مصلحة جلية ومشروعة، فإذا ما تبين أن المدعي كان مبطلاً في دعواه ولم يقصد بها إلا مضارة خصمه والنكاية به فإنه لا يكون قد باشر حقاً في القانون بل يكون عمله خطأ يجوز الحكم عليه بالتعويض.

٢٣ - كما أن محكمة النقض المصرية قد طبقت تلك النظرية بصدد ما يسمى بالسئولية عن الإنكار الكيدي ولقد عرفتة محكمة النقض بأن الإنكار الكيدي هو حقيقة قانونية تقوم على أركان ثلاثة أولها خروج النكر بإنكاره عن حدوده المشروعة بقصد مضارة خصمه وثانيهما كون هذا الإنكار ضاراً فعلاً، ثالثهما كون الضرر الواقع قد ترتب فعلاً على هذا الإنكار وبينهما علاقة سببية، فالحكم الذي يقضي بمسئولية خصم عن الأضرار الناشئة عن إنكاره، إذا إقتصر على التقرير بصدق مزاعم المدعي في إدعائه بأن الإنكار كيدي ولم يوازن بينهما وبين دفاع المدعى عليه، ولم يعن إيراد العناصر الواقعية والظروف الحاصلة التي يصح إستخلاص الكيدية منها بمعناها القانوني يكون حكماً معيباً متعيناً نقضه.

٢٤ - كما أن محكمة النقض الصربية قد حفلت أحكامها بما يسمى إساءة استعمال حق النقد والقذف، حيث قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجبت المساءلة بإعتباره مكونا لجريمة سب أو إهانة أو قذف حسب الأحوال، فحتى يكون النقد مباحا تعين ألا يخرج الناقد في نقده إلى حد ارتكاب إحدى الوقائع المذكورة فيجب أن يلتزم الناقد العبارة لللائمة والألفاظ المناسبة للنقد وأن يتوخى للصحة العامة وذلك بإعتبار أن النقد ليس إلا وسيلة للبناء لا للهدم فإذا ما تجاوز ذلك فلا يكون ثم محل للتحديث عن النقد المباح.

٢٥ - كما أن محكمة النقض الصربية قد حرصت بصدد استعمال حق النقد على الطابع الإنساني وكرامة الإنسان وتصونها من كل ما يחדش بها، حيث قضت في هذا الصدد بأنه لا يشفع في تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المهينة التي استعملت هي مما جرى العرف على المساجلة بها، لما فيه من خطر على كرامة الناس وطمأنينتهم.

الفصل الثاني

الوقاية في تطبيق القانون حيث الزمان

١ - لقد استقر قضاء محكمة النقض على أن مضي المدة المكتسبة للملكية أو المسقطه للحق إذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم ثم جاء قانون جديد فعُدل شروطها أو مدبها فالقانون الجديد هو الذي يسري وتدخل المدة التي إنقضت تحت سلطان القانون القديم في حساب المدة التي قررها القانون الجديد وقد نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون المدني الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على أن تسري النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم ولم يكتمل (١).

• الأثر الفوري والمباشر للقوانين :

٢ - ومن المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها أن أحكام القوانين لا تجري إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها مالم ينص القانون على خلاف ذلك والأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون ثمة تعارض بين هذا المبدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين، والمراد بالقانون هو القانون بمعناه الأعم فتدخل فيه كافة التشريعات سواء كانت صادرة من السلطة التشريعية أم من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض الصادر إليها (٢) .

(١) نقض ١٩٧٢/٣/٢٣ الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق.

(٢) نقض ١٩٧٨/١/١١ الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٤ ق.

٢ - وإنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فأت القانون الخاص من الأحكام ولا يجوز إهدار القانون الخاص بلريعة أعمال قاعنة عامة لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص (١) .

٤ - وإن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان بعينه في قانون آخر فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه فهو يضحى جزء منه يسري بسرياته دون توقف على سريان القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلاً أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر فإن مؤدي ذلك أن القانون الحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمراً محدداً في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال إليه بما في ذلك ما قد يطرا عليه من تعديل أو تغيير (٢) .

٥ - والأصل أن لا تسري أحكام القانون إلا على ما يقع من تاريخ العمل به بما يعني أن القانون الجديد ليس له أثر رجعي فلا يجوز أن يمس ما تكون أو إنقضى من مراكز قانونية في ظل القانون القديم إلا أنه يجوز للمشرع في غير المواد الجنائية لإعتبارات تتعلق بالعدالة أو بالصلحة العامة يستقل هو بتقدير مبرراتها ودواعيها أن يجرى تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة عليه بنص صريح فيه (٣) .

٦ - وتنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات على أن تسري قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها..... وتنص الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم

(١) نقض ١٩٨٠/٥/٢٩ الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٧ ق.

(٢) نقض ١٩٨٣/٣/٢٩ الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٤٩ ق.

(٣) نقض ١٩٨٣/٥/٢٢ الطعن رقم ١٠٢٥، ١٩٩٥ لسنة ٤٨ ق.

ينص على غير ذلك"، ومؤدى ذلك أن الدعاوى التي تم الفصل فيها والإجراءات التي تمت قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لأحكامه وإنما تسري عليها أحكام القانون القديم حتى ولو لم يكن الحكم فيها نهائياً وطعن فيه بالإستئناف في ظل القانون الجديد(١).

٧ - ولقد نص قانون الرافعات المدنية والتجارية في مادته الأولى على أن تسري قوانين الرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك(١) ٠٠٠ (٢) القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قبل بدأ قبل تاريخ العمل بها ، وكان المقصود بالقوانين المعدلة للمواعيد والتي نص على إستثنائها من أثر سريان قانون الرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها تلك التي تعدل الميعاد فقط دون القوانين التي تستحدث إجراءات أو آثاراً جديدة عند فوات الميعاد(٢).

٨ - وإن النص في المادة الأولى من قانون الرافعات على أنه تسري قوانين الرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، وفي المادة الثانية من القانون المذكور على أنه كل إجراء من إجراءات الرافعات تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك. مفاده في خصوص سريان قوانين الرافعات من حيث الزمان أن القانون الجديد يسري باثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن قد تم من إجراءات. وإن إجراء تم صحيحاً في ظل القانون القديم يبقى صحيحاً في ظل القانون الجديد حتى ولو كان هذا القانون الأخير يعتبره باطلاً(٣).

(١) نقض ١٩٧٧/١/٥ الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ ق.

(٢) نقض ١٩٨٠/٢/١٠ الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ ق.

(٣) نقض ١٩٨٠/٥/٢٢ الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٧ ق.

٩ - وإنه يسري السعر للقرر بالمادة ٢٢٧ من القانون للنبي الجديد من تاريخ العمل بهذا القانون على العقود المبرمة قبل هذا التاريخ لأن الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الإتفاق عليها قانونا هو من قواعد النظام العام(١) .

١٠ - ومن المقرر أنه إذا دلت عبارة النص التشريعي أو إشارته على إتجاه قصد المشرع من تقرير القاعدة القانونية الواردة به إلى تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه إلزاماً بمقتضيات الصالح العام وترجيحاً لها على ما قد يكن لبعض الأفراد من مصالح خاصة مغايرة فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الأمرة المتعلقة بالنظام العام(٢).

١١ - وإن القواعد القانونية التي تعتم من النظام العام هي قواعد يقصد بها إلى تحقيق مصلحة عامة سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد فيجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحقيقها ولا يجوز لهم أن يناهضوها بإتفاقات فيما بينهم حتى لو حققت هذه الإتفاقات لهم مصالح فردية لأن المصالح الفردية لا تقوم أمام المصلحة العامة (٣).

١٢ - وإن التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن أملتتها إعتبارات تتعلق بالنظام العام ومن ثم تعتبر مقيدة لنصوص القانون للنبي التي تتعارض معها.

١٣ - وإن منوط إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق وفق المادة ٢٨ من القانون للنبي هو أن تكون الأحكام مخالفة للنظام العام في مصر أي متعارضة مع الأسس الإجتماعية أو السياسة أو الإقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع بما لا يكفي معه أن تتعارض مع نص قانوني أمر(٤) .

(١) نقض ١٩٥٧/١١/٢٨ الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٣ ق.

(٢) نقض ١٩٧٩/٥/٥ الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٥ ق.

(٣) نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق.

(٤) نقض ١٩٨٢/٤/٢٦ الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق.

١٤ - وإن القانون الجديد المتعلق بالنظام العام يسري ويطبق بأثر مباشر على المراكز القانونية القائمة ولو كانت ناشئة في تاريخ سابق على نفاذه^(١).

١٥ - وإن النصوص المتعلقة بفرض الضرائب وتنظيم إجراءات وقواعد ربطها وتحصيلها من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام وقصد بها للشرع تنظيم وضع بذاته على نحو محدد ولا يجوز الخروج عليه ومن ثم فإن مخالفتها تستوجب البطلان دون حاجة للنص عليه وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها^(٢).

• عدم افتراض الجهل بالقانون :

١٦ - وإن القاعدة القانونية تسري في حق الخاطبين بأحكامها جميعا دون إستثناء وهو ما يعرف بمبدأ أنه "لا يفترض في أحد الجهل بالقانون"، أي لا يعذر أحد بجهله بالقانون، فعدم العلم بالقاعدة القانونية لا يمنع ولا يعفي من انطباقها على الخاطبين بأحكامها ، ويجوز الإعتذار بالجهل بالقانون إذا ما قامت قوة قاهرة لفيضان مثلا وعزلت منطقة معينة إستحال معه وصول الجريدة الرسمية إليه.

١٧ - ولقد نص المشرع في المادة السابقة من القانون اللذي على أنه تسري النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل. على أن النصوص القديمة هي التي تسري على المسائل الخاصة ببداية التقادم ووقفه وإنقطاعه، وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة.

١٨ - ووفقا لما ورد في للذكر الإيضاحية للقانون اللذي بشأن تلك المادة فإن الأصل في مدد التقادم أن إكتمالها يقيم قرينة قاطعة لمن شرعت لصلحته ويكون من شأن هذه القرينة أن تعفيه من إقامة الدليل على كسبه لحق معين أو براءة ذمته من إلزام معين

(١) نقض ١٩٨٤/٧/٢٢ الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ ق.

(٢) نقض ١٩٩١/٣/٢٥ الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٥ ق.

لإعتبارات تتعلق بالنظام العام وكل تقادم لم يكتمل في ظل تشريع قائم لا يرتب هذا الأثر فإذا صدر تشريع جديد يطيل من مدته وجب أن يسري هذا التشريع أما بدء التقادم ووقفه وإنقطاعه فيتحقق كل منها متى توافرت شروط معينة يحددها القانون الساري إذ ذلك ومتى بدأت المدة أو وقفت أو إنقطعت وفقاً لقانون معين ظل البدء أو الوقف أو الإنقطاع مرتباً لحكمه في ظل القانون الجديد فالمدة التي بدأت تستمر سارية والمدة التي وقفت يمنع استئنافها ما بقي سبب الوقف قائماً ما لم يقضي القانون الجديد بغير ذلك. والمدة السابقة على سبب الإنقطاع لا تحتسب.

١٩ - وإن مضي المدة المكتسبة للملكية أو السقطة للحق إذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم ثم جاء قانون جديد فعُدل شروطها أو مدتها فالقانون الجديد هو الذي يسري وتدخل المدة التي انقضت تحت سلطان القانون القديم في حساب المدة التي قررها القانون الجديد(١).

٢٠ - ولقد نص المشرع المادة الثامنة من القانون المدني على أنه "إذا قرر النص الجديد مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ، سرت المدة الجديدة مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم، سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ، ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك. أما إذا كان الباقي من المدة التي نص عليها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد، فإن التقادم يتم بإنقضاء هذا الباقي".

٢١ - وعلى هذا النحو فإذا صدر قانون جديد جعل مدة التقادم أقصر مما كان ينص عليه القانون القديم سرت المدة الجديدة من وقت نفاذ القانون الجديد دون إعتداد بالمدة التي إنقضت قبل ذلك.

٢٢ - ولقد نص المشرع في المادة التاسعة من القانون المدني على أنه تسري في شأن الأدلة التي تعد مقدماً ، النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل أو في الوقت الذي كان ينبغي فيه إعداده".

(١) نقض ١٩٨٣/٣/١٦ الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٩ ق.

٢٣ - وعلى هذا النحو فإذا أعد دليل معين ثم صدر قانون جديد متعلق بالنظام العام وتناول تعديل شروط هذا الدليل فهنا القانون الجديد المتعلق بالنظام العام يسري بأثر فوري فيطبق على الأدلة التي تعد في ظله أما الأدلة التي أعلنت قبل نفاذه فيظل القانون الذي تم إعدادها في ظله هو الواجب التطبيق دون القانون الجديد.

٢٤ - ولقد نص للشرع في المادة ٢٨ من القانون المدني على أنه "لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب في مصر".

٢٥ - وإن فكرة النظام العام ليس لها معيار محدد إلا أنه يمكن الإستدلال عليها بكل ما يمس المصالح العليا للمجتمع ، وتلك الفكرة تختلف من دولة لأخرى وفي ذات الدولة من فترة زمنية لأخرى.

٢٦ - وإن القواعد القانونية التي تعتم من النظام العام هي قواعد يقصد بها إلى تحقيق مصلحة عامة سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد.

٢٧ - وإن المشرع بنصه على أنه لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة على المادة ٢٨ مدني إذا كانت هذه النصوص مخالفة للنظام العام أو للأداب في مصر وهذا نهى للقاضي عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الإجتماعية أو السياسية أو الإقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصالح الجوهرية للمجتمع .

٢٨ - ويذهب جانب من الفقه المصري وبحق إلا أنه كما يؤدي الدفع بالنظام العام إلى إستبعاد وتطبيق القانون الأجنبي فإن الدفع بالغش نحو القانون يؤدي أيضا إلى إستبعاده (١).

(١) في هذا المعنى المستشار أنور طلبة الوسيط في القانون المدني طبعة ٢٠٠١
طبعة المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية الجزء الأول ص ١٥٢

الفصل الثالث

الوقاية من الغش في عيوب الرضا

١ - ولقد نص المشرع في المادة ١١٥ من القانون المدني على أنه " إذا صدر تصرف من ذي الغفلة أو من السفه بعد تسجيل قرار الحجر سري على هذا التصرف ما يسري على تصرفات الصبي المميز من أحكام اما التصرف الصابر قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلاً أو قابلاً للإبطال إلا إذا كان نتيجة إستغلال أو تواطؤ."

٢ - وإن المقصود بالإستغلال أن يعلم الغير بغفلة شخص فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعامل فيها لإلتزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة.

٣ - ويكفي للحكم ببطلان التصرف وفقاً لنص المادة ١١٥ من القانون المدني أن يكون صادراً من سفيه أو ذي غفلة ولا يشترط إجتماع الأمرين السفه والغفلة.

٤ - وإن المقصود بالتواطؤ عندما يتوقع السفيه الحجر على أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر للرتقب.

• الغلط :

٥- ووفقاً لنص المادة ١٢٤ من القانون المدني " ليس لمن وقع في غلط أن يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضي حسن النية .

ويبقى بالأخص ملزماً بالعقد الذي قصد إبرامه ، إذا أظهر الطرف الآخر استعداده لتنفيذ هذا العقد.

٦- ووفقاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية فإنه أتيح لمن وقع في الغلط أن يطلب بطلان العقد لأنه ما كان ليتعاقد لو أنه تبين وجه الأمور وقدرها تقديراً معقولاً تلك هي علة حق التمسك بالبطلان وهي بذاتها مرجع حدوده فمتى كان من الحق أن التعاقد قد أراد أن

يبرم عقداً فمن الواجب أن يلتزم بهذا العقد بصرف النظر عن الغلط مادام أن العاقد الآخر قد أظهر إستعداده لتنفيذه وعلى ذلك يظل من يشترى شيئاً معتقداً خطأ أن له قيمة أثرية مرتبطاً بعقد البيع إذا عرض البائع إستعداده لأن يسلمه نفس الشيء الذي إنصرفت نيته إلى شرائه ويقارب هذا الوضع ما يتبع في تحويل العقود.

• التدليس :

٧ - وفقاً لما ورد في المادة ١٢٥ من القانون المدني " يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه، من الجسامة بحيث لولاها لا أبرم الطرف الثاني العقد.

ويعتبر تدليساً السكوت عمداً من واقعة أو ملابسة ، إذا ثبت أن الدلس عليه ما كان ليرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة".

٨ - ووفقاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية فإنه :- يشترط في التدليس إذا صدر من أحد المتعاقدين سواء صدر من المتعاقد نفسه أو من نائبه ، أن ينطوي على "حيل" بيد أن هذه تختلف عن سميها في النصب الجنائي، إذ يكفي فيها مجرد الإمتناع من جانب العاقد ، كسكوته عمداً بين تعريف التدليس المدني، وتعريف التدليس الجنائي. ومهما يكن من أمر فليس ينبغي أن يعتد في تقدير التدليس بما يسترسل فيه المتعاقدان من آراء ، بشأن ما للمتعاقد من مزيا أو عيوب متى كانت هذه الآراء من قبيل الاعتبارات العامة المجردة من الضبط والتخصيص ويشترط كذلك أن تكون الحيل التي تقدمت الإشارة إليها ، قد دفعت من ضلل بها إلى التعاقد ومناطق التقدير في هذا الصدد نفسي أو ذاتي ، كما هي الحال بالنسبة لعيوب الرضا جميعاً.

٩- والتدليس، هو التعاقد في غلط يدفعه إلى التعاقد وذلك بإستعمال طرق احتيالية، ويقترّب الغش من التدليس ويؤدي مثله إلى إبطال العقد إذا توافر في مرحلة إبرامه وغالباً ما يقترن الغش بطرق

إحتيالية تؤدي إلى إبرام العقد ، أما إن توافر الغش بعد إبرام العقد .
فلا ينال من صحته إذ يكون العقد استوفى شرائطه ولكن هذا
الغش يؤدي إلى إبطال التصرفات التي تعلق بها والتالية للعقد.

١٠- عناصر التدليس :

(١) استعمال طرق إحتيالية، وهذه الطرق تنطوي على ركن مادي
وآخر معنوي ، وينصرف الركن للمادي إلى الأعمال للمادية التي يأتيها
الدلس توجي إلى الدلس عليه وجود أمر يخالف الحقيقة، والأصل أن
مجرد الكذب لا تتوفر به الطرق الإحتيالية، فالتاجر الذي يروج
لبضاعته بأوصاف ليست فيها لا بعد مدلسا ولا يكون للمشتري إبطال
العقد إلا إذا جاء الكذب على صفة جوهرية في المبيع كانت هي
الدافع إلى التعاقد ،وقد يكون مجرد الكتمان من الطرق الإحتيالية إذا
كان هناك أمر يجب على المتعاقد الإفصاح عنه حتى يكون المتعاقد
الأخر على بينة منه إذ لو علمه لامتنع عن التعاقد ، وهذا الإفصاح لا
يكون بنص في القانون كالتزام البائع ببيان العيوب الخفية والمحيل
ببيان ما نال من تامينات الحق الحال، وأما أن يكون وفقا لطبيعة
العقد.

١١- أما الركن المعنوي، فينصرف إلى نية التضليل لتحقيق أمر غير
مشروع ، فإن كان الأمر مشروعا إنتفى التدليس، كالودع يلجأ إلى
طرق إحتيالية ليسترد وديعته من شخص غير أمين.

ووقوع التدليس مسألة واقع تستقل بها محكمة الموضوع دون
رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض، ولكن الوصف القانوني لوقائع
التدليس كاعتبار الكذب السند لأحد المتعاقدين تدليسا أو كون
التدليس الصادر من الغير يؤثر في صحة العقد، هو من مسائل القانون
التي يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض.

١٢- وأن يكون التدليس هو الدافع إلى التعاقد، وتلك مسألة واقع لا
يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض متى كان
إستخلاصه سائغا، مسترشدا في ذلك بما توضع عليه الناس في

معاملاتهم وبحالة التعاقد الشخصية من سن وعلم وتجارب وبالظروف التي أحاطت به.

ومتى توافرت عناصر التدليس، تعين القضاء بإبطال العقد.

١٣- ومن المقرر في قضاء محكمة النقض، أنه يشترط في الغش والتدليس وعلى ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون المدني، أن يكون ما استعمل في خدع التعاقد "حيلة" وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً .،

١٤- ولقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت الوقائع التي إستعرضتها محكمة الموضوع وبنت عليها القضاء ببطلان العقد قد توافرت معها أركان التدليس التي تتطلبها المادة ١٣٦ من القانون المدني "القديم" فقضاؤها صحيح وتطعن فيه بطريق النقض متعين الرفض.

١٥- ولقد قضت محكمة النقض بأنه متى قام للتهم بإيهام المجني عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من سند صحيح يداينه به وبنفس قيمة السند فإنخدع المجني عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك ، فإن ذلك مما يتحقق به ركن الإحتيال في جريمة النصب.

١٦- ولقد قضت محكمة النقض بأنه إتفق شخصان لغرض ما على إنشاء عقد بيع صوري يبقي تحت يد من صوراه مشترياً مقابل تسليمه زميله ورقة كاشفة عن الصورية، فغش أولهما الثاني بأن سلمه ورقة عليها توقيع بإسمه لم يكتبه هو وإنما كتبه شخص آخر بإتفاقه معه، وحصل هذا التسليم بعد أن وقع الثاني على عقد البيع أمام اللوظف الرسمي، ثم طعن البائع بصورية العقد بالغش بإبطال البيع ، طعن المشتري في الحكم بأن الواقعة التي إعتبرتها المحكمة غشا واعتمدت عليها، وهي تسليم ورقة الضد، قد حصلت بعد تمام عقد البيع مما ينفي قولها بأن التوقيع على هذا العقد كان تحت تأثير الغش. كما أن المحكمة خالفت القانون إذا أجازت الإدبات بالبينة ضده على أساس أن ورقة الضد تعتبر مبناً لثبوت بالكتابة مع أنها لم تصدر منه. ومحكمة النقض رفضت الطعن لما تبينته أن الأمر

بالتحقيق لم يؤسس على وجود مبنا ثبوت بالكتابة بل كان لإثبات ما يجوز إثباته بالبينة وغيرها وهي وقائع الغش للدعاة ، فلما ثبت لمحكمة الموضوع أن الغش قد وقع فعلا اعتبرت ما وقع من طرفي الخصومة عملية واحدة متصلة وقائعها بعضها ببعض وأن الغش قد لابسها من مبدئها إلى نهايتها مما لا عبرة معه بالوقت الذي سلمت فيه ورقة الضد.

١٧- والغش وحده يفسد الرضا ولا يبطل العقد بطلانا مطلقا وإنما يبطله بطلانا نسبيا تلحقه الإجازة بشروطها.

١٨- وإنه إذا كان الحكم قد قرر أن الغش المفسد للرضا لا يعتبر سببا من أسباب النسخ بل هو سبب لبطلان التعاقد ، فإنه ليس في هذا التقرير ما يخالف القانون.

١٩- وإن الغش والتدليس للطلل للتعاقد وفقا للمادة ١٢٥ من القانون المدني، لا يتوفر بإعلان البائع في الصحف أن العين المعروضة للبيع تغل ريعا معينا يزيد عن الحقيقة .

٢٠- وغنه من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - أن قاعدة - الغش يبطل التصرفات - هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجز بها نص خاص في القانون ، وتقوم على إعتبارات خلقية وإجتماعية في محاربة الغش والخديعة والإحتيال وعدم الإنحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره في التعاقدات والتصرفات والإجراءات عموما صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات ، وكان لقاضي الموضوع السلطة التامة في إستخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقرير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض مادامت الوقائع تسمح به.

رقابة محكمة النقض :

٢١- ومحكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه إذا أسس على عدم وجوب توافر سوء النية في التدليس السلبي.

٢٢- ولقاضي الموضوع السلطة التامة في إستخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك مادامت الوقائع لا تسمح به، وإذا كان الحكم للطعون فيه قد إستظهر الوقائع التي إستخلص منها الغش والحيلة،

صدور التدليس من الغير :

٢٣- ولقد نص المشرع في المادة ١٢٦ من القانون المدني على أنه :- " إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين ، فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب إبطال العقد، ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتما أن يعلم بهذا التدليس".

٢٤- والحالة التي يكون فيها المتعاقد الآخر غير عالم بالتدليس وغير مستطيع أن يعلم به وهنا يجوز إبطال العقد للغلط إذا أثبت العاقد المخدوع أن العاقد الآخر كان مشتركاً معه في الغلط الذي وقع فيه من جراء هذا التدليس أو أن هذا المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان يستطيع أن يعلم بهذا الغلط فإذا لم يثبت شيئاً من ذلك فإن العقد لا يكون باطلاً لا للتدليس ولا للغلط .

٢٥- وإن الغش الحاصل من أجنبي بطريق التواطؤ من أحد المتعاقدين يفسد الرضاء كالغش الحاصل من المتعاقد نفسه.

الإكراه :

٢٦- ولقد نص المشرع في المادة ١٢٧ من القانون المدني على أنه :- "يجوز إبطال العقد للإكراه إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها للتعاقد الآخر في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس.

وتكون الرهبة قائمة على أساس إذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذي يدعيها أن خطراً جسيماً حاداً يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال.

ويراعي في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الإجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه".

٢٧- ووفقاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية فإنه :- إن معيار "الرغبة القائمة على أساس" معيار شخصي ٠٠ وتعتبر الرغبة قائمة على أساس إذا اعتقد من وقع تحت سلطانها أن خطراً جسيماً أصبح وشيك الحلول. ولا يشترط أن يتهدد الخطر التعاقد ذاته .. ويجب في الرهبة القائمة على أساس، أن يكون قد بعثها المكره في نفس المكره "بغير حق" فالدائن الذي يهدد مدينه بمقاضاته إذا لم يعترف بالدين إنما يستعمل وسيلة قانونية للحصول على غرض مشروع ومادام الغرض من الإكراه غير مشروع، كما إذا إستغل المكره على نقيض ماتقدم ، واقعاً بغير حق ولو أن حق الدائن في هذا الغرض قد إتخذ وسيلة لبلوغ الغرض المقصود.

التعريف بالإكراه وأثره :

٢٨- وإن الإكراه ، ضغط مادي أو معنوي ، يقع على إرادة التعاقد فيولد في نفسه رهبة تدفعه إلى التعاقد ، مما يجعل تلك إرادة مشوبة بعيب الإكراه .

٢٩- والإكراه المادي ، يتمثل في الإيذاء بالضرب والتعذيب بجميع صوره، أما الإكراه المعنوي "النفسي" فيتحقق بالتهديد بإيذاء النفس أو المال أو بالحرمان من منفعة.

٣٠- ويكون التصرف باطلاً بطلاناً لا يجوز لمن وقع منه الإكراه أن يتمسك به المكره، وبذلك يكون الإكراه المادي بجميع صوره وكذلك الإكراه المعنوي من أسباب البطلان النسبي.

٣١- ويترتب البطلان على الرهبة التي يحدثها الإكراه أو على إنعدام الإرادة وليس على الوسائل المستعملة في الإكراه . ويترتب أثر الإكراه بالنسبة لجميع التصرفات الإرادية سواء كانت ملزمة

للجانبين كالعقود أو ملزمة لجانب واحد كالإقرار أيا ما كان محله .

٣٢- والتمسك بالإكراه ، دفاع جوهري تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه والا كان حكمها معيبا بالقصور، ولكن لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض إذ يعتبر حينئذ سببا جديدا.

٣٣- وحتى يرتب البطلان أثره فلا بد من أن يوجد ضغط يولد رهبة قائمة على أساس وأن يكون الضغط بدون حق، ويتحقق الضغط بتوافر وسائل الإكراه اللادية والعنوية ، وأن يكون من شأنها إحداث رهبة في نفس المكروه وتتل على أن خطراً جسيماً محققاً يهدد المكروه أو شخص عزيز لديه في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال. ويكون الخطر جسيماً ، إذا كان الضرر الذي يخشاه المكروه والهدد به يفوق الضرر الذي يترتب على التصرف الذي يرميه ، ويجب أن يكون هذا الخطر محققاً أي وشيك الوقوع ويتوفر ذلك إذا كانت الرهبة التي ولدها الإكراه حالة وقت إبرام العقد حتى لو كان الأمر المهدد به مستقبلاً، وتوافر الرهبة أو عدم توافرها، من مسائل الواقع التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها دون معقب عليه من محكمة النقض.

٣٤- ولا يلزم أن يكون الخطر مؤكداً الوقوع فيكفي أن يكون ممكناً. وقد ينصرف الخطر إلى غير التعاقد، بأن يهدد التعاقد بإيذاء هذا الغير الذي يحرص على سلامته، ويستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها إذا كانت العلاقة ما بين التعاقد والغير تؤدي إلى توفر الإكراه من عدمه.

٣٥ - ويجب أن يكون الضغط بدون حق، فإن كان بحق فإن الرهبة التي تتولد عنه لا تؤدي إلى إبطال العقد، سواء تمثل هذا الضغط في وسائل مشروعة أو غير مشروعة طالما كان الغرض الذي يرمي إليه التعاقد من وراء هذا الضغط مشروعاً أي بحق.

٣٦- فإن كانت الوسائل مشروعة للوصول إلى أغراض غير مشروعة، تحقق الإكراه وكان العقد قابلاً للإبطال،

٣٧- وإن كانت الوسائل غير مشروعة للوصول إلى أغراض غير مشروعة تحقق الإكراه وكان العقد قابلاً للإبطال .

٣٨- وإذا لجأ المتعاقد إلى استعمال نفوذه لتحقيق غرض مشروع، كان العقد صحيحاً ولا محل لإبطاله ، فإن كان لتحقيق غرض غير مشروع، فيجب لإبطال العقد أن يتوفر إلى جانب هذا النفوذ إكراه واقع .

٣٩- ولابد أن تكون الرهبة هي النافعة للتعاقد ، فلا يكفي توفر الخوف أو الفرع عند التعاقد، بل يجب أن يكون ذلك هو الذي دفع المكره إلى التعاقد، حتى تكون إرادته مشوبة بعيب الإكراه، فإن لم تكن الرهبة هي النافعة إلى التعاقد، بأن توجد مصلحة للتعاقد في إبرام العقد وإن إرادته كانت تتجه إلى ذلك ولو لم توجد الرهبة ، فإن العقد يكون صحيحاً ، والرهبة الباطلة هي التي تتوافر وقت إبرام العقد، فلا يعتد بالرهبة السابقة على ذلك طالما أن كل أثر لها قد تلاشى وقت التعاقد.

٤٠- وإن تقدير ما إذا كانت الرهبة هي النافعة إلى التعاقد من عدمه ، مسألة واقع لا يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة، ويستند في إستخلاص تلك الرهبة إلى الظروف الشخصية للمكره من حيث جنسه.

٤١- وإن الأخذ بالعيار الشخصي ، لا يحول دون اللجوء إلى معيار موضوعي مؤداه أن الضغط الواقع يمكن معه توافر الرهبة في مثل ظروف المكره والملازمات التي تم فيها التعاقد، ويتعين على القاضي أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة حتى يكون بمنأى عن رقابة محكمة النقض.

السفه :

٤٢- وإن السفه هو إنفاق المال على غير مقتضى الشرع والعقل، وتصرف الإنسان في كل ما يملك لزوجه وأولاده الصغار سواء كان هذا

التصرف بعوض أو غير عوض لا مخالفة فيه لمقتضى الشرع والعقل بل هو تصرف تمليه الرغبة في تأمين مستقبل الزوجة والصغار الذين يرعاهاهم وليس من شأن مثل هذا التصرف إتلاف المال في مفسدة بل أن فيه حفظ المال لمن رأى التصرف أنهم أحق أهله به إذ الشرع لا يحرم على الإنسان الخروج عن ماله حال حياته كلا أو بعضا لأحد ورثته لمصلحة مشروعة يقدرها ولو قصد من ذلك حرمان بعض ورثته مما عساه أن يؤول إليهم.

٤٣- وإن المقصود بالإستغلال أن يعلم الغير بغفلة شخص . فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها إلتزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة.

٤٤- المقصود بالإستغلال - في حكم الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدني - أن يفتنم الغير فرصة سفه شخص أو غفلته فيستصدر منه تصرفات يستغله بها ويثري من أمواله.

٤٥- ويكفي للحكم ببطالان التصرف وفقا لنص المادة ١١٥ من القانون المدني، أن يكون صادرا من سفيه أو ذي غفلة ولا يشترط إجتماع الأمرين (السفه والغفلة) ومتى أثبت الحكم أن التصرف الصادر عن السفه كان نتيجة إستغلال فإن ذلك يكفي لإبطاله ولو كان صادراً قبل توقيع الحجر عليه.

٤٦- ويكفي وفقا للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدني لإبطال التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون نتيجة إستغلال أو تواطؤ ، فلا يشترط - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إجتماع هذين الأمرين بل يكفي توافر أحدهما . وللمقصود بالإستغلال أن يعلم الغير بسفه شخص فيستغل هذه الحلة ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها إلتزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة. أما التواطؤ يكون عندما يتوقع السفه الحجر عليه فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر للرتقب .

• المنازعة في تاريخ التصرف :

٤٧- وتقضي المادة ١١٥ من القانون المدني بأن التصرف الصادر قبل تسجيل قرار الحجر - للسفه أو الغفلة - لا يكون باطلا أو قابلا للإبطال إلا إذا كان نتيجة إستغلال أو تواطؤ .

٤٨- وإن مفاد نص المادة ١١٩ من القانون المدني أنه إذا لجأ ناقص الأهلية إلى طرق إحتيالية لإخفاء نقص أهليته ، فإنه وإن كان يجوز له طلب إبطال العقد لنقص أهليته، إلا أنه يكون مسئولاً عن التعويض للغش الذي صدر منه عملاً بقواعد المسئولية التقصيرية، ولا يكفي في هذا الخصوص أن يقتصر ناقص الأهلية على القول بأنه كاملها ، بل يجب أن يستعين بطرق إحتيالية لتأكيد كمال أهليته .

٤٩- ولقد قضت محكمة النقض بأنه إذا رفع المشتري دعوى على البائع يطالبه فيها بتعويض عما لحقه من الضرر بسبب عدم إتمام الصفقة التي تعاقدها معه عليها ودفع له جزءاً من ثمنها مدعياً أن البائع دلس عليه بأن أوهمه بأنه تام الأهلية في حين أنه كان محجور عليه فرفضت المحكمة الدعوى على أساس ما إستبانته من ظروفها ووقائعها من أن كل ما وقع من البائع هو أنه تظاهر للمشتري بأنه كامل الأهلية وهذا لا يعدو أن يكون مجرد كذب لا يستوجب مساءلة مقترفه شخصياً فلا شأن لمحكمة النقض معها في ذلك مادامت الوقائع النابتة في الدعوى مؤدية عقلاً إليه.

٥٠- ولا يجوز للإحتجاج على فساد الرضا التمسك بأنه بني على حصول غلط في القانون إلا إذا كان الغلط قد وقع في حكم منصوص عليه صراحة في القانون أو مجمع عليه من القضاء .

٥١- والنفوذ الأدبي إذا إقترن بوسائل إكراه غير مشروعة بقصد الوصول إلى غرض غير مشروع ، يعتبر كافياً لإبطال العقد. وإن النفوذ الأدبي أو هيبة الأقارب ، لا يكفي لبطلان العقد بل يجب أن يقرن ذلك بوسائل إكراه غير مشروعة.

٥٢- وأنه وإن كان يشترط في الإكراه الذي يعتد به لإبطال العقد أن يكون غير مشروع وهو ما أشارت إليه المادة ١/١٢٧ من القانون المدني إذ نصت على أنه يجوز إبطال العقد للإكراه إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها للتعاقد الآخر في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساسا مفاده أنه يجب في الرهبة أن يكون المكره قد بعثها في نفس المكره بغير حق، وعلى ذلك فإن الدائن الذي يهدد مدينه بالتنفيذ عليه إنما يستعمل وسيلة قانونية للوصول إلى غرض مشروع ، فلا يعتبر الإكراه قد وقع منه بغير حق ، إلا أنه إذا أساء الدائن إستعمال الوسيلة المقررة قانونا بأن إستخدمها للوصول إلى غرض غير مشروع ، كما إذا إستغل المكره ضيق المكره ليهتز منه ما يزيد عن حقه، فإن الإكراه في هذه الحالة يكون واقع بغير حق ولو أن الدائن قد إتخذ وسيلة قانونية لبلوغ غرضه غير المشروع، وذلك على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للقانون المدني .

٥٣- وتقدير وسائل الإكراه ومبلغ حسامتها وتأثيرها في نفس المتعاقد ، هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع، مراعيًا في ذلك جنس من وقعت عليه، وسنه وحالته الإجتماعية والصحية ، وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامه الإكراه .

• مدى رقابة محكمة النقض لأفعال الإكراه :

٥٤ - وإن تقدير كون الأعمال التي وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة، هو مما يدخل تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبينة في الحكم .

٥٥- وإن تقدير وسائل الإكراه ، ومبلغ حسامتها ، وتأثيرها في نفس العاقد، هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب مقبولة ، وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق لا ترى أنها في حاجة إليه.

التمسك بالإكراه دفاع جوهري :

٥٦- ولقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان ترك الخصومة تصرفا إراديا يبطل إذا شاب عيبا من العيوب الفسدة للرضاء. وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه كان خاضعا عند تحرير الإقرار لإكراه شاب إرادته في معنى المادة ١٣٧ من القانون للدني، ودلل على ذلك بقرائن عدة سياقها ذهب إلى أنها تكشف عن مدى الرهبة التي بعثها اللطعون عليه في نفسه دون حق، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع رغم أنه جوهري وقد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يتعين معه نقضه .

الفصل الرابع

الوقاية من الغش من خلال تنفيذ وتفسير العقد

الدور القضائي فى تحديد نطاق ووصف الالتزامات التعاقدية

١- إن الأطراف المتعاقدة عندما تتجه إرادتهم إلى إبرام العقد فإن كل منهم يتوقع من الطرف الآخر الحصول على مزايا وفوائد هذا العقد ، وهذا الهدف يظل دائماً وأبداً هو المسيطر على ذهن الأطراف المتعاقدة بداية بمرحلة التفكير ثم المفاوضات ثم التكوين ثم تنفيذ العقد ، وحتى يتم تنفيذ الإلتزامات التعاقدية على النحو المنشود فالأطراف المتعاقدة منذ بداية تكوين العقد يضعون فى حساباتهم احتمال أن هناك طرف قد يخل بتنفيذ إلتزاماته ، والمقصود بعدم التنفيذ هنا فى هذا المقام العنى الواسع للكلمة سواء عدم التنفيذ الكلى أو الجزئى أو التراخى فى التنفيذ أو التنفيذ المعيب.

٢- وإن العقد هو تلاقى إرادتين أو أكثر على ترتيب آثار قانونية معينة سواء كانت تلك الآثار هى إنشاء الإلتزام أو نقله أو تعديله أو إنهاؤه.

٣- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن العقد هو إتفاق الإرادات بهدف خلق إلتزامات أو نقل حقوق مالية (عينية كانت أو شخصية أو فكرية أى ملكية غير مادية) من شخص لآخر ، فالعقود إنما هى جزء من مجموعة هى الإتفاقات ، فالإرادات ليست فقط تخلق أو تنقل إلتزامات أو حقوق ولكنها تستطيع تعديل إلتزامات سبق وجودها أو تقوم بإنائها والعقود والإتفاقات غالباً ما يستعملان كمترادفين وبينهما خصائص عامة وهى إرادة الأطراف ، وإن الإرادة وفقاً للنظرية التقليدية والقانون الفرنسى القديم هى العامل الرئيسى فى العقود وهو المعروف بمبدأ سلطان الإرادة ولكن هنا الدور بنا فى التقلص ، وإن القول بهذا المبدأ يعنى الإقرار لإرادة

الأطراف المتعاقدة وحدها بخلق العقود وكل الآثار الناجمة عنه ومن الناحية الفلسفية فهي تركز على مبدأ حرية الأطراف ومن الناحية للعنوية فالعقد نتاج الإرادة ، فلا بد أن يتفق مع صالح الأطراف وهذا ما يقود إلى فكرة كانط عن التوازن بين المصالح للأطراف المتعاقدة ومن الناحية الإقتصادية فهذا المبدأ هو خير وسيلة لتأكيد للملكية العامة فالمصلحة الفردية هي المحرك الرئيسي للحياة الإقتصادية والتي توفر أقصى درجة من الإنتاج ، ولقد ترتب على ذلك نتائج قانونية وهي أن العقد هو المصدر الرئيسي للإلتزامات ، وإن أغلبية القوانين في المجال التعاقدى هي قوانين مفسرة أو مكملة لإرادة الأطراف ، ولا يمكن إنكار وجود بعض القوانين الآمرة في المجال التعاقدى ، ولكن وفقاً لهذه النظرية فإن الغرض منها هو تأكيد الحرية للإرادات المتعاقدة ، وكذلك توجد نصوص أمرة وفقاً لاعتبارات النظام العام وكانت تهدف إلى تأكيد مبدأ الحرية التعاقدية والدفاع عن الملكية الفردية ، وإن مبدأ الرضائية هو الأصل وهو بمفرده كاف لإنعقاد العقود وإنما ما وجدت الشكلية في بعض العقود فإنما تكون إستثناءات على هذا الأصل ، ولكن الآن قد حدث إنكماش وتراجع لمبدأ سلطان الإرادة ، وإن فكرة النظام العام قد برز داخلها مفهوم جديد لفكرة النظام العام الإقتصادى والإجتماعى (١).

٤- ولقد أكلت محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٨٦ من الدائرة الأولى المدنية على كون الإلتزامات التعاقدية تولد منذ تكوين العقد طالما لم يوجد إتفاق مخالف منذ لحظة إبرام العقد وليس يوم تنفيذه ، وهذا المبدأ أكلته أيضاً محكمة النقض الفرنسية في دائرة من دوائرها التجارية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٨٦ (٢).

1- En ce sens, Boris Starck, Droit civil, les obligations, 1972, p339 et s.

2- En ce sens, Jacques mestre, Obligations et Contrats sp ciaux Rev.trim.de.droit.civil-1987, p748et s.

٥- ولقد نص للشرع المصرى فى المادة ١٧٤٧ من القانون المدنى أنه ، " العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التى يقررها القانون " .

٦- ولقد نص للشرع المصرى فى المادة ١٤٨ من القانون المدنى على أنه ،-

١- يجب تنفيذ العقد طبقاً لما إشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية .

٢- ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته ، وفقاً للقانون والعرف والعدالة ، بحسب طبيعة الإلتزام " .

٧- وعلى هذا النحو وإعمالاً لنص المادة ١٤٨ من القانون المدنى فإنه يجب تنفيذ العقد طبقاً لما إشتمل عليه وبطريقة تحقق ما يوجبه حسن النية ويعتبر هذا الالبدا سائداً فى كافة الإلتزامات إلا أن معظم تطبيقاته تتجلى فى نطاق نظرية العقد ، ولابد من تحديد نطاق ومضمون كل إلتزام حتى يمكن معرفة من اخل من الأطراف المتعاقدة فى تنفيذ إلتزامه .

٨- والقضاء قد يقوم بخلق إلتزامات تابعة فى بعض العقود التى تجعل هناك تقوية للمسئولية التعاقدية ، كما أفسح المجال للمسؤولين من دعوى للمسئولية التعاقدية (١) .

٩- والعقد بما أنشاه من حقوق وإلتزامات بين طرفيه يحتج به بالنسبة للكافة وللغير أن يحتج به ويحتج به عليه ، ومبدأ الأثر الملزم للعقد يعنى أن العقد لا يكسب الغير حقاً ولا يحملة إلتزاماً وإنما ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين ويمتد إلى الخلف العام والخاص ، إذ لا يجوز إلزام الغير بعقد لم يكن طرفاً فيه ، ولكن تتضمن تلك القاعدة إستثناء

1- Andr Brun, Rapports et domaines des responsabilités Contractuelle et d lictuelle, th se, Universit de Lyon 1931 p 366 et s.

إيجابى إذ يجوز للغير أن يكسب حقاً من عقد كان اجنبياً عنه وهو الإشرط لمصلحة الغير (١).

١٠- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا أطرافه ومن يمثلونهم فى التعاقد من خلف عام أو خاص ، وأنه لا يكون حجة على من يخلف المتعاقد من وارث أو مشتر أو متلق عنه إذا استند هذا الخلف فى إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلقى (٢).

١١- وإن الإلتزام بالضمان والذى وجد فى بداية العقد الماضى فى مجال إصابات العمل حيث حاول جانب من الفقه تطبيق المواد ١٢٨٢ ، ١٢٨٤ مدنى فرنسى والخاصة بالمسئولية التقصيرية ولم يتمكن العامل للضرورة أو ورثته من الحصول على تعويض لصعوبة إثبات الخطأ فى جانب رب العمل ، مما طرح فكرة الإلتزام بالضمان فى نطاق عقد العمل ، وفى عام ١٩١١ أرست محكمة النقض الفرنسية حكماً هاماً بحيث جعلت هناك إلتزام بالضمان فى نطاق عقد العمل وهو وصول للمسافر سليماً ومعافى إلى مكان الوصول وقد أكدت المحكمة هذا المبدأ أيضاً فى حكمها فى عام ١٩١٣ ، ولقد مد القضاء الفرنسى الإلتزام بالضمان على كافة وسائل النقل ، كما وسع القضاء هذا الإلتزام حتى فى نطاق علاقة الفندق بالنزيل لديه (٣).

١٢- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن المادة ٣/١١٣٤ مدنى فرنسى تقرر أنه يجب تنفيذ الإلتزامات التعاقدية بحسن النية ، ولادة ١١٣٥ مدنى فرنسى تجعل العدالة والعادات والقوانين مكملين للإشترطات التعاقدية ، ولكن القانون هنا له طابع تكميلى ، وإن مفهوم العدالة

(١) الدكتور /نبيل إبراهيم سعد - النظرية العامة للإلتزام الجزء الأول - مصادر الإلتزام - طبعة دار النهضة العربية ببيروت - ١٩٩٥ - ص ٣٠١ وما بعدها .
(٢) نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق مشار إليه فى الوسيط فى القانون المدنى للمستشار أنور طلبة - طبعة المكتب الجامعى الحديث بالإسكندرية - طبعة ٢٠٠١ - الجزء الأول - ص ٤٠٥ .

3- En ce sens, Boris Starck, Droit Civil Obligations 2 contrats
3 ditton, 1989 p 419 et s.

فى نطاق المادة ١١٢٥ ملنى فرنى لا ىنبغى أن يقودنا إلى مفهوم أن القاضى ىستطىع حذف أى شرط فى العقد تحت دافع العدالة ، وفكرة العدالة وحسن النية لىست محددة من حىث مجال تفسىرها بمضمون العقد فهما ىحكما أن ىضاً التنفىذ ومن هنا ىستخلص الفقه والقضاء وجود الواجب بالتعاون بىن الأطراف للتعافدة ، وقد يفرض القانون نفسه بعض الإلتزامات مثل الواجب بالتعاون على عاتق الدائن إذ عىله أن ىساعد مدىنه فى تنفىذ العقد فى حدود العادات ومع مراعاة مبدأ حسن النية ، وكذلك فإنه مما ىتصل بالواجب بالتعاون فهنا إلتزام بالآ يفرض أى متعاقد على متعاقد آخر مصارىف غىر مجبىة (١).

١٢- ولقد قضت محكمة النقض الفرنسىة بأن الإلتزامات والإتفاقات ملزمة لىس فقط ما ىشملت عىله ولكن ىضاً ما ىتصل بها بحكم العادة ولقد ذكرت فى أسباب حكمها بأنه إذا كان الحكم قد تحدث على أن الوسىط أو المفاوض فى الإتفاق كان عىله أن ىتأكد من كل الشروط والعناصر الأساسىة لإنجاح وفعالىة الإتفاق ولم ىتأكد من إتفاق المستاجر على أنه عند التوفىع على عقد تجارى خاص لم ىتحدد الإلتزام بصورة نهائىة وقاطعة (٢).

١٤- وكذلك فإن محكمة النقض الفرنسىة قد اكدت وجود الإلتزام بالإعلام فى جانب البائع للهنى حىث نقضت حكم لحكمة الإستئناف قد صدر ضد بائع مجوهرات كان ىطلب فیه فسخ عقد البىع لنظام أمن ضد السرقة لكونه غىر متفق مع الشروط المفروضة فى كراسة الشروط المفروضة من جانب شركة التامىن ، واكدت فى هذا الحكم على وجود إلتزام بالإعلام والنصح فى جانب البائع ولا سىما أنه متخصص فى مجال أجهزة الإنذار (٣).

1- En ce sens, Boris Starck, Droit Civil les Obligations 1972 p 561 et s.

2- Cass. 1^{er} civ, 17 janv, 1995, rejet du pourvoi contre C A Paris le 1^{er} oct. 1992. 16th.

3- Cass. Com. 25 mai 1993 (Bull. Civ. 1 Vn 211).

١٥- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن العقد مصدر من مصادر الإلتزام وأنه عند تكوين العقد فهناك إلتزام بالإعلام والإخبار وهو ما أكدته محكمة النقض الفرنسية فى حكمين صادرين عن الدوائر التجارية بها يتعلقان بالإلتزام البائع بالإعلام والإخبار وهذا ما يدخل فى إطار تنفيذ العقود بحسن نية (١).

١٦- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أنه لمدة طويلة إعتبر مبدأ نسبية أثر العقود هو النتيجة الطبيعية لإستقلال إرادة الأطراف والذي يعتبر النظرية العامة فى العقد بل يعتبره جانب من الفقه الفرنسى أنه حقيقة ظاهرة وهو ما يعتبر إنعكاس صادق للنظرية الفردية للعقد ، وعليه فإن إرادة الأطراف هى التى تضع الإلتزامات وتحدد إلتزامات كل طرف وصفته ولا يمكن جعل طرف من الغير دائن أو ملين وهذا ما يحدد نطاق هذا اللبأ من حيث الأطراف فقط الى أبرمت التعاقد ، ولقد تعرضت تلك التسمية لإنتقادات عديدة وسمى انصاره "بالمدعين لهذا اللبأ" منذ عهد Savatier وبعد ذلك ظهر أن العقد ليس عالم مغلق على أطرافه وأنه ليس بعيد عن التأثيرات الخارجية والسابقة على إبرامه . بحيث لم يعد العقد مسألة خاصة بالطراف الموقعين عليه بحيث لم تعد فائدته محض خالصة لأطرافه وبحيث أصبح العقد وحدة قانونية وأصبح واقعة ذات حجة فى مواجهة الغير ولا يمكن للنظرية التقليدية أن تتجاهل هذا التطور ، وكذلك لا يمكن تجاهل عبارة المادة ١١٦٥ مدنى فرنسى والتي قررت من أن العقد لا يمكن أن يفيد أو يلتزم به أى طرف من الغير بحيث أن العقد لا يمكن أن يجعل الغير دائنين أو ملينين ، مع الأخذ بعين الإعتبار وجود جدل حول هذا اللبأ ووجود مجموعة قد لا تكون محللة عند التعاقد ولكنها قد تكون متجددة وتنضم فى مرحلة لاحقة للعقد ، وأنه فى إطار الفكرة التقليدية فإن معيار الأطراف يكمن فى إرادة الطرف أن يتعاقد والغير هم الأفراد الأجانب كلية عن العقد وعن أطرافه ولا تربطهم به أى رابطة قانونية من

1- Jacques Mestre Obligations et Contrats sp ciaux Rev.trim de.droit.civil n 1 janv mars 1994 p 93 .

أى نوع ، وأنه يوجد على خلاف الحقيقة من يطلق عليهم من الغير وهم الدائنين والخلف الخاص ، وإن هناك إقترح بتوسيع فكرة الأطراف في العقد وقد نادى به الفقيه جستان M. Ghestin من أن فكرة الطرف لابد أن تجمع كل الأطراف المرتبطة بإرادتهم بواسطة الآثار الملزمة للعقد وهذا الإتجاه الذى يوسع من فكرة الأطراف المتعاقدة ليس فقهاً ولكنه أيضاً قانونى ، وفكرة الأطراف كما قد تحدد عند تكوين العقد قد تتحدد أيضاً عند تنفيذه وإن هذا الإتجاه للوسع لفكرة الأطراف المتعاقدة يركز على معيار صفة الطرف وهى تعتمد على إرادته فى الإرتباط بأثار هذا العقد ، ويستطرد ذات الإتجاه فى الفقه الفرنسى القول عن إمكانية عقد مصالحية بين الإتجاهين وبين التفرقة بين مفهوم الطرف المتعاقد والغير وهى تعتمد على الإحتفاظ باللبا الأسمى للطرف المتعاقد مع توسيع فكرة التعاقد ويقوم على التطور الحالى لفكرة العقد وأساسيات النظرية الكلاسيكية ، وعن أطراف العقد فتوجد معايير عديدة هوفقاً للنظرية التقليدية فإنه يرجع لإرادة الأطراف منذ لحظة إبرام العقد وطبقاً للمعيار المقترح من الفقيه Ghestin فإنه الرغبة فى الإرتباط بالعقد والتي تبدأ مع تكوين العقد وحتى تنفيذه فالتوسع فى فكرة الطرف المتعاقد تتصاحب وترتبط بالزمان ، وكذلك فإن القانون نفسه قد يحدد الأطراف المتعاقدة كما هو الحال فى الخلف العام (١).

١٧- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن هناك تحول فى العقد ولا سيما أنه قد لا يوجد مساواة إقتصادية بين الأطراف المتعاقدة ، ومن ثم فلا بد من العدالة بينهم وهو ما لا يتأتى إلا من وجود روح التعاون بين الأطراف المتعاقدة ، وإن مبدأ حسن النية يبدأ من مرحلة المفاوضات قبل التعاقدية وهو ما يجد مصدره فى المادة ٢/١١٣٤ من

1- En ce sens, Catherine Gulfucci Del largissement dela notion de partie au contrat .. I largissement de laport e du principe de l effet relatif . Rev.trim.de.droit.civil.n 2 avril- juin 1994 p 275 et s .

القانون المدني الفرنسى ، وفى مجال تنفيذ عقد التأمين يوجد تطبيق لهذا المبدأ ، وهذا المبدأ قد أكدته محكمة إستئناف باريس فى حكمها الصادر فى ٨ يونيو علم ١٩٨٤ فى مجال الحاسب الآلى حيث قررت وجود التزام على عاتق المصنع بالنصح والإرشاد ومساعدة العميل على معرفة إحتياجاته (١).

٨- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن البائنة الثالثة المدنية لمحكمة النقض الفرنسية فى حكمها الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٨٢ قد أكدت على أنه وفقاً للمادة ٢/١١٣٤ مدنى فرنسى فإن الإتفاقات بين الأطراف لا يمكن تعديلها إلا بإتفاقهم المتبادل أو للأسباب التى يقرها القانون (٢).

١٩- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أنه بصدد الإلتزام بالنصح والإرشاد فلقد أصبح مستقراً الآن أن الهنى عليه إلتزام بإعلام المتعاقد معه بالإلتزامات والمخاطر التى تترتب على إبرام التصرف معه ، والإلتزام بالنصح يعطى للمتعاقد ضمان قانونى لا يعطيه له التصرف نفسه ، وهو لا يلعب دوراً فقط فى مرحلة التكوين ولكن أيضاً فى تحديد مضمون الإلتزامات التعاقدية فالقضاء يستبعد بعض الشروط غير الواضحة من جانب المهنيين (٣).

٢٠- ويذهب جانب من الفقه المصرى إلى أنه بالإطلاع على قانون العقود سواء فى فرنسا أو مصر نجد أنه يسيطر عليه مبدأ سلطان الإرادة ، والفقه التقليدى يؤمن بهذا المبدأ ويرتب عليه اثران هما أن أحداً لا يمكن إجباره رغماً عن إرادته على التعاقد ، وأن كل إلتزام تعاقدى صحيح وعادل ، ولتلك البادئ صلاها فى التشريع والفقه ، ولتلك الإرادة دور كبير فى إنشاء الروابط القانونية وقد وجبت القولة "

-
- 1- Jacques Mestre Obligations et et contrats sp ciaux
Rev.trim.de. droit.civil 1986 p 99 et s .
 - 2- Jacques Mestre Obligations et et contrats sp ciaux
Rev.trim.de. droit.civil 1985 p 159 et s .
 - 3- Jacques Mestre Obligations et et contrats sp ciaux
Rev.trim.de. droit.civil 1990 p 462 et s .

كل ما هو غير ممنوع مباح " وكذلك " أن القانون شر لابد منه " .
وعليه يجب أن يكون تدخل المشرع ضيقاً جدياً ، وما دامت الإرادة هي
التي تحكم كل شئ في العقد مما يؤدي لتقليل الدور القضائي فهنا
له قاعدة القوة الملزمة المجردة للإتفاقات فيكون دور القاضي هو
تأكيد ما تم الإتفاق عليه ، ولكن ذلك من الناحية النظرية فقط
وليس العملية ، ويترتب على مبدأ سلطان الإرادة أن الأطراف أحرار
في أن يتعاقدا أو لا يتعاقدا وفي مناقشة شروط العقد وتحديد
مضمونه وأثر العقد تحدها إرادات الأطراف وفي حالة المنازعة أو
الشك في إرادة الأطراف فهنا يوجد الدور القضائي في البحث عن
تلك الإرادة ، كما أن العقد لا يمكن تعديله ولا إنهائه إلا بإرادة
الأطراف ، وكذلك يستطيع الأفراد إنشاء علاقات قانونية جديدة ،
ورغم ذلك فهناك قيود على هذا المبدأ لصالح إعتبارات النظام العام
والآداب فالإتفاقات يجب أن تتفق معهم ، وكذلك يتم إبطال العقود
التي ترم لسبب غير مشروع أو غير أخلاقي إعمالاً لنص المادة ١١٣٣
مدني فرنسي وكذلك قد يتم إشتراط الرسمية في بعض القيود ،
وكذلك فإن المشرع قد تدخل بتنظيم كثير من العقود المسماة وقد
جعل المشرع في تلك العقود الكثير من القواعد القانونية الأمرة وهي
ملزمة للأطراف ، والقضاة لا يعتمدون هنا على إتفاق الأطراف في
إسباغ التكييف القانوني الصحيح على العقد ولكن بما يحدده القانون
فهناك التزام على عاتق القضاة من إعطاء التكييف القانوني الصحيح
للعقد ، وإن القانون للوضوعي الآن ووفقاً لحاجات المجتمع هو الذي
يحدد نطاق ومدى سلطان إرادة الأطراف ، وإن الأطراف قد يلجأون
إلى وضع تعريف آخر لعقودهم تهرباً من دفع الرسوم ولكن هنا يبرز
الدور القضائي لإعطاء التكييف القانوني الصحيح للعقد ، ومع التطور
أصبح هناك تغيرات على فكرة العقد بسبب الظروف الإقتصادية
والإجتماعية وهو ما تتخذ شكل التدخل التشريعي أكثر فأكثر
في مجال العقود إذا هنا قد بنات فكرة العقد الموجه (١).

1- Ahmed ZAKI EL CHIATI, Essai sur la qualification des
contrats, th se, le Caire, 1944, p 23 et s .

٢١- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أنه للعقد قوة ملزمة وعدم تنفيذه هو واقعة مخالفة للقانون مما يجعل للدائن أن يلجأ للقضاء ليطالب مدينه بتنفيذ ما وعد به وقد يكون غالباً أمراً صعباً إجبار اللدين على التنفيذ المباشر للعقد سواء بصورة واقعية لأن عدم التنفيذ إما قد حدث فعلاً أو بسبب مانع قانونى كما فى حالة الإلتزام بعمل أو بامتناع عن عمل حيث لا يمكن إجبار اللدين على القيام بالإلتزام ولا يحصل الدائن إلا على التنفيذ بطريق التعويض ، والتعويض والفسخ هما أثرين رئيسيين ناتجين عن عدم تنفيذ العقد(١).

٢٢- ولقد ذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن مبدأ الحرية التعاقدية المسيطر على قانون العقد له مظاهر عدة من حيث حرية الشخص فى أن يتعاقد أولاً وتحديد مضمون وشكل العقد وكذلك الإنهاء المشترك للعقد وبإستثناء بعض النصوص المتعلقة بالنظام العام والتي تمنع التعاقد أحياناً أو تجعله خاضعاً لشروط معينة ، وهناك تطورات عديدة فى القوانين الحديثة على نمط العقود والتي تلعب دوراً كبيراً فى مجال تكوين العقد فالإرادة الخاصة للأطراف لا تستطيع أن تحدد بحرية مضمون التصرف فهناك العديد من القيود ترد على إرادة الأطراف وهناك إلتزامات تابعة قد ولت بعيدة عن إرادة الأطراف ولقد أصبح العقد موحهاً أو حالة قانونية وهذا التراجع للحرية التعاقدية يؤثر فى حياة العقد نفسه الذى يكون محلاً للمراجعة أو يمكن فسحه قبل الأجل المحدد له على عكس إرادة الأطراف ، وبدا يظهر مبدأ جديد هو أن الرابطة التعاقدية لا تتكون إلا إذا كان إنشاء تلك الرابطة مقبولاً ، وإجبار الدولة يظهر سواء فى مجال إنشاء الرابطة القانونية أو فى مجال النظام الذى تخضع له ، ومع تدخل الدولة بالعديد من القواعد الأمرة فهنا يترك ظلالة على نظرية العقد وتدخل الدولة يهدف غالباً إلى الدفاع عن مصالح

1- Jean carbonnir, les obligations et l'execution de contrat, tome4, p289.

الدولة وكذلك فإن هذا ينعكس على مضمون العقد الذى يحدد مما يعتبر قيداً على الحرية التعاقدية (١).

٢٣- ولقد ذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن العقد من حيث طبيعته دلالة على الحرية فالأطراف بإرادتهم يحددون علاقاتهم ومصير أموالهم ولكن تلك الحرية يحد منها الحقوق والواجبات المفروضة بواسطة العرف أو القانون ، وفى مطلع القرن العشرين تحلت الفقه عن سلطان الإرادة بمعنى الحرية التعاقدية وأصبح الأصل هو الحرية والإستثناء فى حالة مخالفة النظام العام أو الآداب ، ولقد شهد النصف الأول من هذا القرن منع لبعض العقود أو الشروط المفروضة (٢).

٢٤- ولقد تعددت التقسيمات التى طرحها الفقه لتحديد طبيعة الإلتزامات ويمكن تقسيمها وفقاً لنوع الأداء ذاته حيث ينقسم الإلتزام إلى الإلتزام بعمل وبامتناع عن عمل مع الأخذ بعين الإعتبار أن الإلتزام بإعطاء يندرج داخل نطاق الإلتزام بعمل ، وكذلك وفقاً لمدى إتصال الأداء الذى إلزم به للدين بالهدف المنشود من إنشاء الإلتزام فهنا ينقسم الإلتزام إلى الإلتزام ببذل عناية وتحقيق نتيجة .

٢٥- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن العقد يصدق على كل إتفاق يراد به إحداث أثر قانونى وإن إسباغ وصف التعاقد إنما ينصرف إلى من يفصح مع إرادة أخرى على إنشاء الإلتزام أو تعديله أو زواله فى خصوص موضوع معين يحدد العقد نطاقه ، دون أن يعتد بإطلاق كل من ورد ذكره بالعقد أنه أحد أطرافه طالما لم يكن له صلة بشأن ترتيب الأثر القانونى الذى يدور حول النزاع الناشئ بسبب العقد وهو أمر من مطلق حق قاضى للوضع مستمد من

1- Paul Durand, la contrainte l gale dans la formation du rapport contractuel, Rev.trim.de.droit.civil 1944, p 73 et s.

2- Paul Esmein, le droit priv fran ais au milieu du x xe si cle tudes offertes Georges Ripert Tome II 1950 Obligation et la responsabil contractuelle p 101 et s .

حقه في تفهم الواقع في الدعوى ولا معقب عليه فيه ما دام
إستخلاصه سائغاً (١).

٢٦- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن تحليل نطاق العقد على ما
تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون المدني منوط بما
إتجهت إليه إرادة عاقله وما يعتير من مستلزماته وفقاً للقوانين
المكاملة والفسرة والعرف والعدالة بحسب الأصول (٢).

٢٧- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه من الأصول المقررة وفقاً
لنص الفقرة الأولى من المادة (١٤٧) من القانون المدني أن العقد شريعة
المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا بإتفاق الطرفين أو للأسباب
الى يقررها القانون ومن ثم فلا يعتد بتعديل نصوص عقد يستقل
أحد المتعاقدين بإستحلته بإرادته المنفردة (٣).

٢٨- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن إستظهار القرائن المؤدية إلى
وصف العقد هو من للسائل التقديرية الى تستقل بها محكمة الموضوع
متى كان بيانها سائغاً إلا أن وصف العقد ذاته هو من مسائل القانون
التي تخضع لرقابة محكمة النقض (٤).

٢٩- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن تكيف العقود وإنزال حكم
القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض وإنه وإن كان لحكمة
الموضوع إستخلاص نية المتعاقدين وما إنعقد عليه إتفاقهما إلا أن
ذلك مشروط بأن يكون هذا الإستخلاص سائغاً ولا يخالف الثابت في
الأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد كما أن اللناط في
تكيف العقد هي بوضوح الإرادة لا بوضوح اللفظ وما عناه العاقدون
منها بالتعرف على حقيقة مرماهم دون أن يعتد بما أطلقوه عليها
من أوصاف وما ضمنوها من عبارات في تبين أن هذه الأوصاف
والعبارات تخالف حقيقة التعاقد (٥).

(١) نقض ١٩٨٥/٣/٣١ الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٢ ق .

(٢) نقض ١٩٨٤/٣/٥ الطعن ٩٩ ، ٣١٠ لسنة ٥٣ ق .

(٣) نقض ١٩٨٣/٤/٢٧ - طعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٤ ق .

(٤) نقض ١٩٩١/١٠/٩ طعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٥ ق .

(٥) نقض ١٩٨٤/٦/٢٠ طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق .

٣٠- ولقد نظم المشرع المصري موضوع التنفيذ العيني والإلتزام بعمل وبامتناع عن عمل وبنقل حق عيني في المواد من ٢٠٢ حتى ٢١٤ من القانون المدني ، ولقد عرض المشرع المصري في المادة ٢١١ من القانون المدني للإلتزام ببذل عناية في صدد عرضه للإلتزام بعمل ، وذلك من حيث تحديد العناية الواجبة من المدين وذلك بأنه إذا كان المطلوب من المدين المحافظة على الشئ أو القيام بإدارته فإن عليه أن يتوخى الحيطة في تنفيذ إلتزامه والمدين يكون قد وفى بإلتزامه طالما قد بذل من العناية ما يبذله الشخص العادى فمعيار العناية المطلوبة من المدين هو معيار موضوعى مجرد .

٣١- وفى حالة الإلتزام بتحقيق نتيجة فإن هذا الإلتزام يتصل بتحقيق غاية وهدف معين ، ويعتبر الفقه الفرنسى هذا النوع من الإلتزامات هو الشكل النموذجى للإلتزام وقد نظمته المادة ١١٤٧ مدنى فرنسى ، ولقد نص المشرع المصرى فى المادة ١/٢١٧ من القانون على أنه "يجوز الإتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث المفاجئ والقوة القاهرة" .

٣٢- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى تحليل الإلتزامات إلى تعاقدية وخارجة عن النطاق التعاقدى ، والإلتزام إما أن يولد من العقد أو القانون والمدين فى الحالتين ملزم بشئ معين وفى الإلتزام ببذل عناية فعلى للمدين أن يلتزم بمسلك معين دون نتيجة معينة والمادة ١١٣٧ مدنى فرنسى تقسم الإلتزامات إلى إلتزام ببذل عناية وتحقيق نتيجة ، وإن تقسيم الإلتزامات على هذا النحو لا يجد صلاها فقط فى الإلتزامات التعاقدية ولكن أيضاً فى الإلتزامات الخارجة عن النطاق التعاقدى ، وإن التطور الحديث فى المجال التعاقدى وفى مجال تحديد نطاق ومضمون العقد والؤسس على الإرادة المفترضة للأطراف للتعاقد وذلك تحت ضغط فكرة الحماية الفعالة للدائن بزيادة عدد الحالات الى يلتزم فيها المدين بأداء محدد أى يكون إلتزامه بتحقيق نتيجة بدلاً من الإلتزام ببذل عناية وذلك عن طريق إنشاء العديد من الإلتزامات المحددة فى العقود ، وفى حالة الإلتزام ببذل عناية فهناك الخطأ يكون واجب الإثبات أما فى حالة الإلتزام بتحقيق نتيجة فهنا لا يقوم القضاء بتقييم سلوك المدين للبحث عن إهماله

فالخطأ يكون بعدم تنفيذ إلتزام سابق تكوينه ولا يستطيع الدين
نفي مسئوليته إلا بإثبات السبب الأجنبي (١).

٢٣- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أنه وفقاً للنظرية التقليدية
وبمفهوم ضيق للإلتزام التعاقدى فيقال إننا بصدد إلتزام تعاقدى
طالما كانت تلك الإلتزامات مقصودة ومحل إتفاق من الأطراف ،
ولكن هناك من الإلتزامات غير ملتصقة بالعقد ولكنها مندرجة فى
فكرة العقد نفسه أو هى لصالح المتعاقدين كما هو الحال فى فكرة
الإلتزام بالضمان والنصوص عليها فى عقد البيع فى المادة ١١٣٥ مدنى
فرنسى ، كما أن القضاء قد خلق العديد من الإلتزامات كما هو
الحال فى إلتزام الناقل بنقل للمسافر سليماً إلى مكان الوصول فى عقد
نقل الأشخاص ولقد أكدت محكمة النقض الفرنسية على هذا الطابع
التعاقدى فى الحكم الصادر فى الدائرة المدنية لحكمة النقض فى ٧
مارس ١٩١١ ، وإن كل عقد كما يحوى إلتزامات رئيضية يحوى
إلتزامات فرعية ، كما أن هناك إلتزامات يفرضها القانون وتكون
ضد إرادة الأطراف ، ويقرر ذات الإتجاه أن أساس للمسئولية التعاقدية
يكن فى المادة ١١٤٧ مدنى فرنسى والتي تلزم الدين بالتعويض فى
حالة عدم تنفيذ الإلتزام أو التأخير فى التنفيذ فى كل مرة لا يكون
فيها عدم التنفيذ مبرراً لسبب راجع إلى سبب أجنبى أو لإنتفاء الخطأ
من جانب الدين ، وإن الفقه إذ يعرف الخطأ بأنه عدم تنفيذ الدين
لإلتزامه بإتيانه فعلاً ممنوعاً أو إمتناعه عن فعل واجب عليه والمادة
١١٤٧ مدنى فرنسى تجعل أن عدم تنفيذ الدين لإلتزامه يجعل الدائن
لا يحصل على الميزة التى ينتظرها (٢).

٢٤- ولقد قررت محكمة إستئناف باريس C A Paris, le 13 janv 1993
إلى أنه فى نطاق الإلتزام ببذل عناية فإنه يجب على الدين أن

-
- 1- Henri Mazeaud, essai de classification des obligations Rev.
trim. De. Droit. Civil 1936 p 1 et s .
 - 2- Paul Esmein, le droit priv fran ais au milieu du x xe si cle
tudes offertes Georges Pipert Tome 2 paris 1950 p 101
et s .

يُثبت الخطأ في جانب الدائن فالخطأ هنا ليس مفترضاً ولكنه واجب الإثبات وذلك عن واقع تخلص في أن أحد الأفراد رفع دعواه بالتعويض على سند من القول أنه تعرض لحادث ونجمت عنه إصابته أثناء ممارسته لرياضة التزحلق مما أثار مسئولية الجهة منظمة الرحلة ومن عدم وجود مراقبين ، وقررت محكمة أول درجة رفض طلبات المدعى بالتعويض وقد أيدت محكمة الإستئناف هذا الحكم (١).

٢٥- ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في الدائرة الأولى المدنية في ٢٤ فبراير ١٩٩٢ وذلك عن إستئناف الحكم الصادر من محكمة باريس في ١٩ فبراير ١٩٩١ مقررّة في حكمها صحة شرط التحديد من المسئولية طالاً لم يوجد غش أو خطأ جسيم من جانب المدين حيث نقضت المحكمة الحكم الصادر من محكمة باريس لمخالفته لنص المادة ١١٣٤ منى فرنسى (٢).

٣٦- ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر من الدائرة الأولى المدنية في ٢ فبراير ١٩٩٤ وذلك طعنأ على الحكم الصادر من محكمة إستئناف Aix - en - Provence والصادر في ١٤ فبراير ١٩٩١ مقررّة في هذا الحكم أن مسئولية صاحب الجراج وإلتزامه هو بتحقيق نتيجة ويجعل الخطأ مفترضاً في جانبه وأن عليه عبء إنبات عدم ارتكابه أى خطأ (٣).

٣٧- ولقد حفلت أحكام محكمة النقض الفرنسية بالعديد من الأحكام والتي تقيم تفرقة بين الإلتزام ببذل عناية والإلتزام بتحقيق نتيجة ، حيث أصدرت الدائرة الأولى لمحكمة النقض الفرنسية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ حكمها الصادر مقررّة أن إلتزام صاحب المغسلة هو إلتزام

1- Recueil Dalloz Sirey 1995 p 63 .

2- Recueil Dalloz Sirey 1- 6 janvier 1994 Jurisprudence, p 6 .

3- Recueil Dalloz Sirey 3 mars 1994 no 9 Sommaire, p 55 .

بتحقيق نتيجة ولا يعفيه من المسؤولية إلا بإثبات القوة القاهرة أو بإثبات عدم الخطأ (١).

٢٨- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن المادة ١١٣٤ ملغى فرنسى والتي أخلت من الفقيه دوما وهو ما جعل وجوب الإلتزام بالإتفاق طالما لم تتعارض مع الأدب العامة ، وإن فكرة حسن النية المنصوص عليها فى المادة ٢/١١٣٤ ملغى فرنسى ترتب العديد من النتائج فحسن النية التعاقدية ترتبط بها واجبات كثيرة منها واجب الأمانة بين المتعاقدين والإمتناع عن الغش ويمكن من خلال هذا المبدأ تقدير السلوك الأخلاقى للمتعاقدين ، وإن واجب التعاون هو تطبيق لذلك والذي هو موجود فى عقد التأمين من حيث وجوب إخبار المؤمن عليهم المؤمن لبهم بكافة الوقائع التى تهم عند التعاقد ، كما أنه يترتب على التطبيق الصحيح للمادة ١١٣٤ ملغى فرنسى قاعدة أن الإتفاقات البرمة بين أطرافها تكون لها قوة القانون وأنه لا بد أن يستجمع العقد كافة شروطه القانونية ، وأنه لا يمكن فسخ العقد إلا بالرضا المتبادل لطرفيه أو للأسباب التى يقررها القانون فإرادة أحد الأطراف بمفردها لا يمكنها أن تنهى العقد ، كما أنه يترتب على القوة الملزمة للعقد من وجود آثار للعقد وهى الإلتزامات التى تنتج عنه ، وتدور آثار العقد حول محورين هما التنفيذ أو عدم التنفيذ ، وهى حالة التنفيذ يتم تحقيق ما تم الإتفاق عليه ، وفى حالة عدم التنفيذ ينشأ البحث عن اللقائل وهو الحق فى التعويض ، وحتى يكون هناك حق فى التعويض فلا بد أن يكون الضرر مؤكداً وشخصياً ومباشراً (٢).

٢٩- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن لكل إلتزام مضمون يحدد بمحله وهو يحدد بالأشكال التى يتخذها ، ولقد حددت ١١٣٦ ملغى

1- Patrice Jourdin responsabilite D ictuelle et responsabilite contractuelle Rev . trim . de . droit . civil avril juin 1994 p 611 et s .

2- Jean Carbonnier, Droit civil 4 les obligations P.U.F. p 110 et s .

فرنسي مضمون الإلتزام في المجال التعاقدى بأنه شئ يلتزم به أحد الأطراف قبل الآخر إما بإعطائه أو القيام بعمل أو بإمتناع عن عمل ويمكن تمييز الإلتزام وفقاً لحله إلى شئ أو أداء أو مبلغ مالى ، والإلتزامات التى محلها شئ هى الإلتزام بإعطاء وهو الإلتزام بنقل ملكية شئ أو حق عينى آخر ، والإلتزام بالتسليم والحفاظة على الشئ والمادة ١١٣٦ مدنى فرنسى تحدد أن الإلتزام بإعطاء يتضمن الإلتزام بتسليم الشئ وإلا صار ملتزماً بالتعويض ، وهناك إلتزامات بعمل وإمتناع عن عمل وهذه الإلتزامات قد تضمنتها اللواد ١١٤٢ وما بعدها من القانون المدنى الفرنسى وهى تلزم الدين بإداء محدد ومن أمثلة الإلتزام بإمتناع عن عمل الإلتزام بعدم للنافسة ، وفى حالة الإلتزام بمبلغ من النقود فهنا يتم تنفيذ هذا الإلتزام جبرياً قبل اللدين إذا لم ينفذ إلتزامه إختيارياً (١).

٤٠- ويتواتر قضاء محكمة النقض الفرنسية على أنه يستعان بالنية المشتركة للأطراف المتعاقدة للتعرف على ما إذا كان الإلتزام ببذل عناية أو بتحقيق نتيجة وذلك فى تنفيذ العقد (٢).

٤١- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى على أنه على كل شريك فى الشركة أن يعمل للفائدة الجماعية المشتركة وعليه أن يبذل من العناية ما يبذله فى رعاية مصالحه الخاصة ، وإلا كان هناك جزاء يقع عليه يتمثل إما فى دفع مبلغ مالى محدد فى صورة شرط جزائى أو حرمانه من حضور الجمعية العمومية للشركة ، وإن السنولية اللمنية تعتبر غالباً أداة لتأكيد الجزاء على الأخطاء التى سببت ضرراً وهى هنا تشبه العقوبة الخاصة إذ أنها فضلاً عن وظيفتها التقليدية للإجبار على تفادى السلوك الإجتماعى العيب فإنها تلعب دوراً إيجابياً فى تأكيد إحترام القوانين من جانب الغير (٣).

1- Gabriel Marty, PierRe Raynaud, Philippe Jestaz, Droit civil les obligations, 2^e édition, tome 2, 1989, p 5 et s .

2- Recueil Dalloz Sirey 1965 Sommaires.

3- Aubry et Rau Droit civil français 7^e édition sous la direction de Paul Esmein et André Ponsard tome 6 1975 p 44 et s .

٤٢- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن العقد هو التصرف القانونى المبرم بين فردين أو أكثر ، والعقد ملزم بمجرد إبرامه ، والقاعدة النصوص عليها فى المادة ١١٣٤ ملغى فرنسى من كون العقد شريعة المتعاقدين يعبر عنها بمبدأ سلطان الإرادة ، وهذا ما يفسر أن القوانين المفسرة لإرادات الأطراف هى نصوص مفسرة أو مكملة ولكن تلك الإرادة ليست على إطلاقها إذ توجد قواعد أمره وهى فكرة النظام العام ، والأصل فى العقود هو الرضائية وليس الشكلية ما لم يوجد نص بخلاف ذلك ، وقد تكون الشكلية لازمة للصحة أو ليكون العقد حجة على الغير وتحقيقاً لذلك فلا بد من إتباع الأشكال التى نص عليها القانون ، وإن إرادة الأطراف يجب أن تحترم فكرة النظام العام وذلك عندما يحدد القانون حرية الإتفاقات بقواعد أمره ونهاية ، ومع ظهور فكرة النظام العام الإجتماعى والإقتصادى ليعالج عدم العدالة بين الطبقات الإجتماعية ، والمادة ١٧٨٠ ملغى فرنسى تحرم إلزام شخص بإداء خدمات لشخص آخر مدى الحياة ومن هذا المنطلق فهى تحرم الإسترقاق ، وكذلك تحرم شرط الأسد والتى تعطى أحد المتعاقدين ميزة مبالغ فيها ، ويذهب ذات الإتجاه إلى كون الإلتزام بتحقيق نتيجة هو إلتزام بضمان إذ يضمن المدين تحقيق النتيجة على عكس الإلتزام ببذل عناية حيث لا يضمن المدين تحقيق النتيجة ، وفى الإلتزام بتحقيق نتيجة لا يتخلص المدين من مسئوليته إلا بإثبات القوة القاهرة وفى حالة فشله فالمسئولية تنطبق بصورة حتمية والدليل على عدم التنفيذ يكون من عدم تحقيق النتيجة التى التزم بها ، ويعتبر الإلتزام بدفع مبلغ من النقود هو إلتزام بتحقيق نتيجة ، وإن الإلتزام ببذل عناية لا يضمن فيه المدين إلا بذل العناية فقط (١).

٤٣- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن الإلتزام بإعطاء وفقاً لنص المادة ١١٣٦ ملغى فرنسى هو ذلك الإلتزام الذى يتضمن المحافظة على

1- Ren Savatier, Pr cis Dalloz, la th orie des obligations Vision Juridique et conomique 2 dition Dallaz 1969 P 142 et s.

الشيء حتى تسليمه وإلا يلتزم المدين بالتعويض ، والإلتزام بالتسليم قد يعنى إنتقال الملكية بغير مقابل وقد يعنى إنتقال الملكية والحيازة وفقاً لنص المادة ١١٣٦ مدنى فرنسى فإن الإلتزام بالتسليم يعنى وضع الشيء تحت تصرف وحيازة الدائن والمحافظة عليه حتى التسليم ، والإلتزام بالمحافظة على الشيء يفترض أن محل الإلتزام شيء محدد ويتضمن هذا الإلتزام إلتزام بالقيام بعمل وإمتناع عن عمل ، بالقيام بعمل وهو القيام بكل ما هو ضرورى لبقاء الشيء أو بالإمتناع عن كل ما من شأنه إتلافه ، ووفقاً لنص المادة ١١٤٢ مدنى فرنسى فإن هذا الإلتزام يتحول إلى إلتزام بالتعويض فى حالة الإخلال به ، ولا بد أن يكون عدم التنفيذ من جانب المدين إنما يدل على أنه سلك سلوك مخالف للرجل الحريص وأنه لم يبذل فى ذلك العناية الكافية التى يبذلها فى إدارته لأمواله الخاصة ، وإن المشرع قد يتدخل فى أنواع معينة من العقود لتحديد درجة معينة من العناية المطلوبة من المدين كما هو الحال فى عقد الوديعة إذ نص المشرع فى المادة ١٩٢٧ مدنى فرنسى على أنه على المودع لديه أن يبذل من العناية فى حفظ الشيء المودع لديه نفس درجة العناية التى يبذلها فى حفظ الأشياء الخاصة به ، وكذلك فإن المشرع قد ينص على تشديد مسئولية المدين كما هو الحال فى المادة ١٩٢٨ مدنى فرنسى طالما كانت الوديعة أو الوكالة ماجورة ، ويستطرد ذات الإتجاه القول بأن الإلتزام بعمل هو الذى يكون محله القيام بواقعة معينة ، بينما الإلتزام بإمتناع عن عمل يكون محله الإمتناع عن عمل ، والإلتزام بإعطاء يكون إلتزاماً بنقل حق عينى على شيء والمشرع يقرنه بالإلتزام بعمل ، والمشرع الفرنسى وفقاً للمادة ١١٤٢ مدنى فرنسى تقرر أنه فى حالة الإخلال بتنفيذ الإلتزام بعمل أو إمتناع عن عمل فهنا يتحول إلى الإلتزام بالتعويض ، ويمكن للدائن أيضاً أن يطالب بالتنفيذ العينى وهذا ما يعتبر نتيجة لقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين ، كما أن المدين يستطيع القيام بالتنفيذ العينى حتى يوقف دعاوى التعويض قبله (١).

1- Eug ne Gaudement, trait sired, th orie des obligations 1965, p 320 et s .

٤٤- ووفقاً لنص المادة ١١٤٢ مدنى فرنسى فإنه يستطيع الدائن أن يطلب من القضاء التصريح بالقيام بتنفيذ الإلتزام على نفقة الدين ، ووفقاً لنص المادة ١١٤٥ مدنى فرنسى فإنه فى حالة الإلتزام بإمتناع عن العمل وإذا ما تم الإخلال به فهنا يتحول الإلتزام إلى الإلتزام بالتعويض.

٤٥- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن التفرقة بين الإلتزامات وفقاً لمحتواها هى الأكثر اللجوء إليها فى التشريعات ، ووفقاً لنص المادة ١١٠١ مدنى فرنسى فإن العقد هو إتفاق بين شخص أو عدة أشخاص على أن يلتزموا إما بإعطاء أو القيام بعمل أو بالإمتناع عن عمل ، ووفقاً لنص المادة ١١٣٦ مدنى فرنسى والتي عرفت المحل بأنه الإلتزام طرف إمامبالقيام بعمل أو بإمتناع عن عمل أو بإعطاء شئ ، والإلتزام بإعطاء هو الإتفاق على نقل ملكية شئ أو حق عينى آخر ، والإلتزام بعمل محله تصرف إيجابى هو أداء يلتزم به الدين وهو يوجد فى كافة أنواع العقود وإن الوعد بالتعاقد الملزم للجانبين ما هو إلا الإلتزام بعمل وفى حالة الإخلال به فهو يتحول إلى الإلتزام بالتعويض ، والإلتزام بإمتناع عن عمل محله أن يمتنع الدين عن القيام بتصرف مادى أو قانونى ومثال ذلك إلتزام التاجر بالإمتناع عن المنافسة غير المشروعة ، وإن الإلتزام بإعطاء هو دائماً إلتزام بتحقيق نتيجة وفى حالة عدم التنفيذ فالدائن ليس عليه إلا إثبات عدم إنتقال الملكية والإلتزام بإمتناع عن عمل فهو إلتزام بتحقيق نتيجة والدائن عليه فقط إثبات وقوع المخالفة من قبل الدين ، ولا يعتبر الإعتذار واجباً فى حالة الإخلال بالإلتزام بإمتناع عن عمل ، ويتحول الإلتزام بإمتناع عن عمل إلى الإلتزام بالتعويض وذلك فى حالة الإخلال به(١).

٤٦- ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن إلتزام الناقل بضمان سلامة المسافر هو إلتزام بتحقيق نتيجة وإن الإلتزام الناقل هذا إنما

1- Philippe Simler : Classification des obligations Notarial
R pertoire de droit fran ais 1993 .

يرتبط بمبتنفيذ عقد النقل والذي يبدأ منذ صعود المسافر لوسيلة النقل حتى الوصول(١).

٤٧- ولقد قضت الدائرة المدنية الثالثة لمحكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في ٢٥ أكتوبر ١٩٦٨ أنه في حالة الإخلال بالالتزام بإمكانه عن عمل فهنا يتحول هذا الإلتزام إلى التزام بالتعويض (٢).

٤٨- ويذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى إطلاق تسمية الإلتزام بالحذر على الإلتزام ببذل عناية ، وإن لهذه التفرقة تظهر أهميتها من حيث تحديد محل الإلتزام ومن يقع عليه عبء الإثبات ، إذ أنه وفقاً لنص المادة ١/١٣٥ مئني فرنسي فمن يدعى بتنفيذ إلتزامه أو الإعفاء منه فعليه إثبات ما يدعيه ، وإن كل إلتزام تعاقدى يوجد له محل وهو قدر معين من الحذر بالنسبة للمدين وذلك بإستثناء الإلتزام بإعطاء وبإمتناع عن عمل ، ويرتب هذا الجانب من الفقه أهمية على ذلك من حيث قياس درجة سلوك المدين وما إذا كانت تتفق مع سلوك الرجل الحريص من عدمه (٣).

٤٩- وإن آثار العقد وفقاً لنص المادة ١٤٥ من القانون المدني لا تنصرف إلى الغير الذي لم يكن طرفاً فيه ولم تربطه صلة بأى من طرفيه سواء كانت هذه الآثار حقاً أم إلتزاماً(٤).

٥٠- وإن العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا من أطرافه ومن يمثلونهم في التعاقد من خلف عام أو خاص وأنه لا يكون حجة على من يخلف التعاقد من وارث أو مشتر أو متلق عنه إذا إستند في إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلقى(٥).

1- Georges Durry, Rev. trim. De. Droit. Civil- 1970 p 184 et s.

2- J.C.P. 1969. jurisprudence 16061 16062 .

3- Andr Tunc, la distinction des obligations de r sultat et des obligations de diligence J.C.P. 1945. Doctrine. 449 .

(٤) نقض ١٩٧١/١٣ - الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٥ ق.

(٥) نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق.

٥١- وإن مؤدى نص المادة ٧٢ من القانون اللخى أن مبدأ نسبية العقود يسيطر على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع بما يقتضى أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين فى الحدود التى بينها القانون فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والإلتزامات المتولدة منه إلا عاقبية(١).

(١) نقض ١٩٨١/٢/٢١ - الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٠ ق.

الدور القضائي في تفسير العقد

١- عند تفسير العقد فإنه يتم البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين ، ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن العقد شريعة المتعاقدين ما دام لا يخالف النظام العام فإذا كان شرط العقد الذي أخذت به محكمة الموضوع جائز قانوناً ويحتمل التفسير الذي فسرت به فليس ثمة خطأ منها في تطبيق القانون (١).

٢- ولقد قضت محكمة النقض بأن تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود عاقدبها هو من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها ولا تتقيد المحكمة بما تفيده عبارة معينة منها وإنما بما تفيده في جملتها (٢).

• التفسير عند وضوح عبارة العقد :-

٣- ولقد نص المشرع في المادة ١٥٠ من القانون المدني المصري على أنه "إذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الإنحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين .

أما إذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ ، مع الاستثناء في ذلك بطبيعة التعامل ، وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجاري في المعاملات ."

٤- وعلى هذا النحو فإنه من المقرر وفقاً لنص المادة ١٥٠ من القانون المدني أنه لايجوز الإنحراف عن عبارة العقد الواضحة للتعرف على إرادة المتعاقدين وأن المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة وليس وضوح

(١) نقض ١٩٣٢/١١/١٧ مشار إليه في المرجع السابق المستشار / أنور طلبه - الجزء الأول - ص ٤٢٤

(٢) نقض ١٩٨٦/٢/١٧ الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ ق .

اللفظ ، ويجب على المحكمة أن تأخذ بما تفيد به العبارات بأكملها
وفى مجموعها بإعتبارها وحدة متصلة متماسكة (١).

٥- وإذا ما كانت عبارة المحرر تحتل أكثر من معنى وأخذت المحكمة
بأحد هذه المعاني فإن النعى عليها بأنها لم تأخذ بتفسير آخر كانت
تحتمله عباراته لا يعدو أن يكون جدلاً فيما يدخل فى سلطة قاضى
الووضوع التقديرية (٢).

٦- وإن سلطة قاضى الموضوع فى العلول عن الللول الظاهر لصيغ
العقود والشروط مقيدة بأن يبين فى حكمه لم عدل عنه إلى خلافه
وكيف أفادت تلك الصيغة المعنى الذى أخذ به ورجح أنه مقصود
المتعاقدين بحيث يتضح لحكمة النقض فى هذا الببان أن القاضى قد
إعتمد فى تأويله لها على إعتبارات معقولة يصح معها إستخلاص ما
إستخلص منها (٣).

٧- ولا يجوز للمحكمة وهى تعالج تفسير المحررات أن تعتد بما تفيد به
عبارة معينة من عبارات المحرر بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد به
العبارات بأكملها وفى مجموعها (٤).

• التفسير فى عقود الإذعان :-

٨- ولقد نص المشرع فى المادة ١٥١ من القانون اللبنى المصرى على أنه "
يفسر الشك فى مصلحة اللبن .
ومع ذلك لايجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة فى عقود الإذعان
ضاراً بمصلحة الطرف الدعى "

٩- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن التمسك أمام محكمة النقض
لأول مرة بعدم جواز تفسير وثيقة التأمين بما يضر بمصلحة الطرف
المدعى طبقاً للمادة ١٥١ من القانون اللبنى غير مقبول لأن ذلك

(١) نقض ١٩٨٢/٣/٢٢ - الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٤٩ ق .

(٢) نقض ١٩٨١/١٢/٢٧ - الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٤٨ ق .

(٣) نقض ١٩٦٧/٢/٢٣ - س ١٨ ص ٤٦١ .

(٤) نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٥٣ ق .

يتضمن دفاعاً جديداً لم يسبق طرحه أو التمسك به أمام محكمة الموضوع(١).

١٠- ويوتر قضاء محكمة النقض على أنه من المقرر أن العقد شريعة المتعاقدين وأنه إذا كانت عباراته واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها من طريق تفسيرها إذ يجب اعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادتهما المشتركة وذلك رعاية لبدا سلطان الإرادة وتحقيقاً لإستقرار المعاملات(٢).

١١- وإذا كان مفاد الفقرة الأولى من المادة ١٥٠ من القانون المدني أنه متى كانت عبارة العقد واضحة في إفادة المعنى المقصود منها فإنه لا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر بإعتباره هو مقصود العاقلين وكان المقصود بالوضوح في هذا المقام هو وضوح الإرادة لا اللفظ ، فإذا لم يتخيرا العاقلان اللفظ للعر عن حقيقة قصدهما أو أحاط بعبارتهما الواضحة من الملابسات ما يرجح معه حمل معناها على آخر مغاير فإنه يحق للقاضي التدخل لتفسير العقد بما يراه أدنى إلى قصدهما وأوفى بمرادهما على أن يبين في حدود سلطته الموضوعية الأسباب المقبولة التي تبرر مسلكه ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كانت عبارات العقد تحتل المعنى الذي حصله وكان قضاؤه يقوم على أسباب سائغة (٣).

١٢- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه لا كان النص في المادة ١٥٠ ٧ من القانون المدني على أنه "إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين" . يدل على أن القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هي ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضح إلى معنى آخر ، ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ إلا أن للفروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصديق

(١) نقض ١٩٧٠/١٢/٣١ س ٢١ ص ١٣٠٥ .

(٢) نقض ١٩٧٩/٢/١٧ الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ ق .

(٣) نقض ١٩٧٨/٤/١٢ - الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٤ ق .

عما تقصده الإرادة وعلى القاضى إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين فى حكمه الأسباب لقبولة التى تبرز هذا المسلك ، ولا كان ما تقض به المادة المشار إليها يعد من القواعد التى وضعها الشرع على سبيل الإلزام وينطوى الخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف ومسوخ وتشويه لعبارة العقد الواضحة يخضع بهذه المثابة لرقابة محكمة النقض (١).

١٣- وإذا لم تبلغ عبارات العقد فى الوضوح الحد الذى يدعو إلى عدم الإنحراف عنها عين عند تفسيره البحث عن النية المشتركة للمتعاقلين دون الوقوف عن المعنى الحرفى مع الإستهداء فى ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغى أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقلين وفقاً للعرف الجارى فى التعاملات (٢).

١٤- ولقد قضت الدائرة التجارية لمحكمة النقض الفرنسية فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٣ بأن الظاهر الخارجى وتصرفات الأطراف يعتبر بالنسبة لقضاة الموضوع أداة لتفسير الشروط الغامضة للأطراف المتعاقدة ، كما أنها تساعد على توضيح الأهداف المبتغاة من العقد من جانب المتعاقلين ، وهذا يعتبر عنصراً هاماً لتكييف الروابط التعاقدية (٣).

١٥- ولقضاة الموضوع عند تقديرهم النية المشتركة للأطراف المتعاقدة الرجوع إلى فترة تكوين العقد والظروف والملابسات المختلفة للأطراف المتعاقدة التى أحاطت به (٤).

١٦- والإلتزامات التعاقدية ليست فقط ما نصت عليه الأطراف المتعاقدة إذ توجد أيضاً ما نتج عن النصوص للكاملة أو الأمرة من الشرع أو ما استقر عليه أحكام القضاء ، إذ أن القضاء قد أنشأ إلتزامات تابعة فى بعض العقود والتى حدثت مجال المسئولية التعاقدية ، وإنه عدم

(١) نقض ١٩٨٣/١١/١٤ - الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٨ ق .

(٢) نقض ١٩٦٢/١/٣ مج س ١٣ ص ١٣ .

3- Bull. Civ. IV, no 330, P 237.

4- Jacques Mestre, Obligations et Contrats sp ciaux, Rev. Trim. De. Droit. Civil. no3. September 1994, p 584 et s.

التنفيذ للإلتزامات التعاقدية فيأخذ القضاء في حسبانته سلوك
المدين ومقدار تخلف الفائدة التي كان يسعى عليها الأطراف
التعاقدية (١).

• سلطة القضاء في تفسير العقد :

١٧- وإن للقضاء سلطة في تفسير العقد وقد يضيف القضاء للعقد إلتزاماً
لم يكن منصوصاً عليه في العقد كما هو الحال في الإلتزام بالأمان
والسلامة المنصوص عليه في عقد النقل ويؤسس القضاء هذا الإلتزام
على فكرة الإرادة الضمنية للأطراف التعاقدية (٢).

١٨- وإن مفاد نص المادة ١٥٠ من القانون المدني أنه متى كانت عبارة
العقد واضحة في إفادة المعنى المقصود فإنها تعد بذلك تعبيراً صادقاً
عن دائرة المتعاقدين المشتركة فلا يجوز الإنحراف عن هذا التعبير
لاستقصاء ما أراده المتعاقدون عن طريق التفسير أو أويل إلا أن
المقصود بالوضوح في هذا المقام هو وضوح الإرادة وليس وضوح اللفظ
فقد يكون اللفظ واضحاً في ذاته ومع ذلك يظهر أن للمتعاقدين لم
يحسنوا اختياره للتعبير عن حقيقة قصدهم ففي هذه الحالة لا
يأخذ القاضى بالمعنى الواضح للفظ بل يجب عليه أن يعدب عنه إلى
المعنى الذى قصد إليه المتعاقدون متى أقام أمامه في ظروف الدعوى
ما يبرر ذلك لأن الإرادة الحقيقية وعلى ما اقتصحت عنه المذكرة
الإيضاحية للقانون المدني في شأن هذه المادة هي مرجع ما يرتب
التعاقد من آثار (٣).

١٩- وأنه وإن كان الأصل في العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم
إمكانية إنفراد أحد العاقلين بتعديل العقد دون رضا المتعاقد الآخر
والأ أنه ليس ثمة ما يمنع من الإتفاق بينهما على تعديل العقد
وكما قد يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين يصح أن يكون ضمناً
وإن على محكمة الموضوع أن هي قالت بأن التعديل الضمنى لم يتم

1- Ren Demogue, trait des obligations en g n ral -1 sources des
obligations- tome IV Paris 1924 P 198 et s .

2- Boris Starck Droit civil les obligations 1972 P 564 et s .

(٣) نقض ١٩٩٨/١/٨ - الطعن رقم ٥٥٢٧ لسنة ٦١ ق.

أن تورد في الوقائع والظروف واعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرفي العقد في هذا الصدد وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة وإن عليها أن تستظن مدلولات الحررات للتنازع عليها مما تضمنته عبارتها على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريرها وما يكون قد تقدمها في إتفاقات في موضوع التعاقد ذاته إذا أن ذلك هو في تحصيل فهم الواقع.

٢٠- وإن النص في المادة ١٥٢ من القانون للدني على أنه لا يرتب العقد التزاماً في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً يدل على أن مبدأ نسبية أثر العقدين يهيمن على قوته ملزماً بالنسبة للأشخاص وللوضوع مما يقتضى أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائمين في الحدود التي بينها القانون فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والإلتزامات الواردة منه إلا إلى عاقلديه غير أنه يجوز الخروج على المبدأ السالف بإرادة طرفيه في شقة الإيجابين وهو إنشاء الحق دون شقة السلبى وهو تقليد الإلتزام بمعنى أنه ليس لطرفي العقد أن يرتبا بإتفاقهما إلتزاماً في ذمة الغير وإن كان لهما أن يشترط حقاً في مصلحة ذلك الغير(١).

٢١- وإن العقد يصدق على كل إتفاق يراد به إحداث أثر قانون فإن راسباً في وصف للتعاقد إنما ينصرف إلى من يفصح مع إرادة أخرى على إنشاء إلتزام أثر نقله أو تعديله أو زواله في خصوص موضوع معين يحدد للعقد نطاقه دون أن يعتبر بإطلاق كل من ورد ذكره بالعقد أنه أحد أطرافه طالما لم يكن له صلة بشأن ترتيب الأثر القانونى الذى يدور حوله النزاع الناشئ بسبب العقد وهو أمر في مطلق حق قاضى للوضوع مستمد في حقه في تفهم الواقع في الدعوى ولا معقب عليه في ذلك مادام استخلاصاً سائغاً(٢).

٢٢- ومن المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية التواضع عليها أن احكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تتعطف آثارها

(١) نقض ١٩٧٨/٣/٢٩ - الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق.

(٢) نقض ١٩٨٥/٣/٣١ - الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٢ ق.

على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك والأصل أن للقانون الجديد أثر مباشر أخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد في النظام العام فيمتد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود وطالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد(١).

٢٣- وإذا ما استعمل المتعاقد أن نموذجاً مطبوعاً لعقد وإضافة إليه بخط اليد أو بأية وسيلة أخرى شروطاً تتعارض مع الشروط المطبوعة وجب تغليب الشروط الإضافية باعتبارها تعبيراً واضحاً عن إرادة المتعاقدين(٢).

• تحديد نطاق العقد :

٢٤- وإن تحديد نطاق العقد وعلى ما تقتضيه الفقرة الثانية في المادة ١٤٨ من القانون المدني بما اتجهت إليه إرادة عاقله وما يعتبر من مستلزماته وفقاً للقوانين الكاملة والفسرة والعرف والعدالة بحسب الأحوال(٣).

٢٥- وأن العقد النهائي دون العقد الابتدائي هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويكون هو قانون المتعاقدين إلا أن محل ذلك هو الشروط المتعلقة بذات التصرف الذي انطوى عليه العقد النهائي ويصبح هذا العقد الأخير هو المرجع في تبيان نطاق التعاقد وشروطه وتحديد الحدود والإلتزامات لطرفيه غير أنه إذا كان العقد الابتدائي قد اشتمل على أكثر من تصرف فإن إبرام العقد النهائي للسجل في خصوص أحدها فذلك لا يعنى بذاته عدول المتعاقدين عما عداها في باقي التصرفات بل يبقى العقد الابتدائي سارياً. بجميع شروطه في شأنها بحيث يصبح العقد النهائي قانون المتعاقدين في خصوص التصرف الذي يشمل فقط(٤).

(١) نقض ١٩٨٥/١/١ - الطعن ١٠٠٧ لسنة ٥٤ ق.

(٢) نقض ١٩٨٣/١/٣١ - الطعن ٨٣٢ لسنة ٤٨ ق.

(٣) نقض ١٩٨٤/٣/٥ - الطعن ٩٩ ، ٣١٠ لسنة ٥٣ ق.

(٤) نقض ١٩٨٣/٤/١٢ - الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٤٩ ق.

٢٦- وأنه وإن كان الأصل في العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقدین بتعديل العقد دون رضا المتعاقد الآخر إلا أنه ليس ثمة ما يمنع في الإتفاق بينهما على تعديل العقد كما يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين يصح أن يكون ضمناً وإن على محكمة الموضوع وإن هي قالت بأن التعديل الضمني لم يتم أن تورد في الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرفي العقد في هذا الصدد وإن تقيم قضاءها على أسباب سائغة وإن عليها أن تستظن مدلول الحريات التنازع عليها مما تضمنه عباراتها على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريرها وما يكون قد تقدمها في إتفاقات في موضوع التعاقد ذاته إذا ذلك هو في تحصيل فهم الواقع (١).

٢٧- من الأصول المقررة وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ في القانون المدني أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا بإتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ومن ثم فلا يعتد بتعديل نصوص عقد مستقل أحد المتعاقدين باستخدامه بإرادته الفردية ويبنى على ذلك أنه إذا ما حرر إتفاق تناول نصوص العقد بالتعديل وحمل المحرر توقيع المتعاقدين معاً فإن ثبوت تزوير توقيع أحدهما في شأنه أن يبطل الإتفاق برمته ولا ينتج عما أثبت به في حصول تعديل العقد آثار قانونية سواء بالنسبة للمتعاقد الذي ثبت تزوير توقيعيه أو المتعاقد الآخر الذي كان توقيعيه صحيحاً (٢).

٢٨- وأنه ولئن كان استظهار القرائن المؤدية إلى وصف العقد هو في المسائل التقديرية التي تستقل بها محكمة الموضوع متى كان بيانها سائفاً إلا أن وصف العقد ذاته هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض (٣).

تكييف العقود :

٢٩- وإن تكييف العقود وإنزال حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة الموضوع وأنه وإن كان لمحكمة الموضوع استخلاص نية المتعاقدين

(١) نقض ١٩٩٦/٢/١٣ - الطعن رقم ٨١٠١ لسنة ٦٤ ق.

(٢) نقض ١٩٨٩/١/٩ - الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ ق.

(٣) نقض ١٩٩١/١٠/٩ - الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٥ ق.

ومتى انعقد عليه اتفاقهما إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الإستخلاص سائغاً ولا يخالف الثابت في الأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد كما أن الناطق في تكييف العقد هو بوضوح الإدارة لا بوضوح اللفظ وما عناه العاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرامهم دون أن يعتد بما أطبقوه من أوصاف وما ضمنوها في عبارات في تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد (١).

٢٠- وإن العبرة في تكييف العلاقة القانونية هي بحقيقة معناه طرفها منها وتعرف ذلك من سلطة محكمة الموضوع فمتى استظهرت قصدها وردته إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عقلاً ثم كيف هذه العلاقة تكييفاً صحيحاً ينطبق فهمها للواقع وتنفق مع القصد طرفي هذه العلاقة فإنه لا يقل من أيهما أن يناقش في هذا التكييف توصلاً إلى نقض حكمهما (٢).

٢١- وإن لقاضي الموضوع سلطة مطلقة في تفسير العقود وسائر المحررات بما تراه أو في بنية عاقدتيها أو أصحاب الشأن فيها مستهدياً بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة في محكمة النقض في ذلك ما دام لم يخرج في تفسيرها عما تتحمله عبارتها ومفاد ذلك أن لقاضي الموضوع حرية الأخذ بأي معنى يجوز أن تؤدي إليه العبارة محل التفسير ولا سلطان عليه في ذلك في محكمة النقض إلا أن تتحقق في أن المعنى الذي اختاره القاضي تحتمله تلك العبارة فإن تحقق لها ذلك فلا معقب لها على قضائه حتى ولو كان ذلك المعنى هو اضعف ما تحتمله في معان لأن هذا الاختيار يخل فهمه للواقع أما إذا أخذ القاضي بمعنى غير ما تحتمله عبارات العقد عند غموضها فعليه بيان مبررات أعراضه في المعاني الأخرى التي تحتملها العبارة وكيف استخلصها ويخضع قضاؤه في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض (٣).

(١) نقض ١٩٨٤/٦/٣٠ - الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق.

(٢) نقض ١٩٨٣/٤/١٨ - الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٦ ق.

(٣) نقض ١٩٩٦/٣/٢٠ - الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٦٥ ق.

٣٢- ويدل النص في المادة ١٥٠ / ١ في القانون الملغى على ان القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة التعاقدين الواضحة كما هي فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضح إلى معنى آخر وإن ما تقضى به تلك المادة يعد في القواعد التي وضعها الشرع على سبيل الإلزام وينطوى الخروج عنها على مخالفته للقانون ويخضع بهذه المثابة لرقابة محكمة النقض(١).

٣٣- ولحكمة للوضوح الحق في تقديم قيمة الاستندات في الدعوى بشرط عدم مناقضة نصوصها الصريحة وألا تنحرف في تفسيرها إلى ما لا يحمله مضمونها(٢).

(١) نقض ١٩٩٠/٦/٢٧ - الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥٧ ق.

(٢) نقض ١٩٨٤/٦/٢٠ - الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٢ ق.

الدور القضائي فى تكميل وتعديل العقد

تنفيذ العقد بحسن نية :

١- وفقاً لنص المادة ١٤٨ من القانون اللبنى المصرى فإنه يجب تنفيذ العقد طبقاً لما إشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ، ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته، وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام والقانون والعرف والعدالة ، وتكملة العقد هى سد النقص فيه وجعله ينتج أثراً ما كان لينتجها لو تم الإكتفاء بتفسيره فقط .

٢- ولقد نص الشرع المصرى فى المادة ٤٣٢ من القانون اللبنى على أنه "يشمل التسليم ملحقات الشئ المبيع وكل ما أعد بصفة دائمة لإستعمال هذا الشئ وذلك طبقاً لما تقضى به طبيعة الأشياء وعرف الجهة وقصد المتعاقدين " .

٣- ولقد نص الشرع المصرى فى المادة ١٤٧ من القانون اللبنى على أنه "العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ، ولا تعديله إلا بإتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون .

ومع ذلك إذا طرأت حوائث إستثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدى . وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد العقول ويقع باطلاً كل إتفاق على خلاف ذلك."

٤- ولقد نص الشرع المصرى فى المادة ٣٤٦ من القانون اللبنى على أنه :-

١- يجب أن يتم الوفاء فوراً بمجرد ترتب الإلتزام نهائياً فى ذمة المدين ، ما لم يوجد إتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

٢- على أنه يجوز للقاضي في حالات إستثنائية ، إذا لم يمنعه نص في القانون ، أن ينظر إلى أجل معقول أو آجال ينفذ فيها التزامه ، وإذا إستدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرر جسيم".

٥- ولقد نص المشرع للمصرى في المادة ١٧٠٨ من القانون للدنى على أنه " ١- إذا كان الإيجار معين المدة ، جاز لكل من المتعاقدين أن يطلب إنهاء العقد قبل إنقضاء مدته إذا جبت ظروف خطيرة غير متوقعة من شأنها أن يجعل تنفيذ الإيجار من مبدأ الأمر أو فى أثناء سريانه مرهقاً ، على أن يراعى من يطلب إنهاء العقد مواعيد التنبيه بالإخلاء المبينة بالمادة ٥٦٢ ، وعلى أن يعوض الطرف الآخر تعويضاً عادلاً " .

٦- ولقد نص المشرع فى المادة ٤/١٥٨ من القانون للدنى على أنه "إذا إتهار التوازن الإقتصادى بين التزامات كل من رب العمل والعاول بسبب حوادث إستثنائية عامة لم تكن فى الحسبان وقت التعاقد ، وتداعى بذلك الأساس الذىقام عليه التقدير المالى لعقد القاولة ، جاز للقاضى أن يحكم بزيادة الأجر أو بفسخ العقد " .

٠ إعمال نظرية الحوادث الطارئة :

٧- وعلى هذا النحو فإنه يشترط حتى يتم تطبيق نظرية الحوادث الطارئة أن نكون بصدد عقد من العقود التى يتراخى تنفيذها وأن تطرا حوادث إستثنائية عامة بعد انعقاد العقد تجعل تنفيذ الإلتزام مرهقاً وليس مستحيلاً بحيث يصبح مرهقاً ويهدد اللذين بخسارة فادحة ، وهنا يجوز للقاضى وبعد الموازنة بين مصلحة الأطراف المتعاقدة إما أن ينقص الإلتزام أو يرد الإلتزام المرهق إلى الحد للعقول ، ويعتبر سلطة القضاء فى تعديل العقد على هذا النحو متعلقة بالنظام العام فلا يجوز الإتفاق على ما يخالفها .

٨- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه يتسع نطاق المادة ٢/٤٧ من القانون للدنى وقد ورد بصيغة عامة لتطبيق نظرية الظروف الطارئة ، على جميع العقود التى يفصل بين إبرامها وتنفيذها فترة من الزمن يطرا خلالها حادث إستثنائى غير متوقع يجعل تنفيذ

الإلتزام مرهقاً للمدين ، ذلك أن تأجيل التنفيذ هو الباعث على حماية القانون التى قصد منها رفع العنت عن المدين وإصلاح ما أخل من التوازن العقدى نتيجة للظروف الإستثنائية الطارئة وهو ما يقوم فى الإلتزامات المؤجلة التنفيذ كما يقوم فى الإلتزامات التى تنفذ بصورة دورية (١).

٩- ويتواتر قضاء محكمة النقض المصرية على أن مفاد نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى أنه يشترط فى الحادث الطارئ أن يكون حادثاً إستثنائياً عاماً غير ممكن توقعه ويخرج عن المألوف ونادر الوقوع ويكون الحادث الطارئ عاماً إذا إنصرف اثره إلى عدد كبير من الناس ، والمعيار فى توافر ما إشرطه النص فى وصف الحوادث المشار إليها من أنها تلك التى لم يكن فى الوسع توقعها هو ألا يكون فى مقدور الشخص العادى أن يتوقع حصولها لو وجد فى ظروف ذلك المدين وقت التعاقد بصرف النظر عما إذا كان هذا المدين قد توقع حصولها فعلاً أم لم يتوقعه وتقدير هذا الأمر هو مما يدخل فى نطاق سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على اسباب سائغة (٢).

١٠- وإن شرط الإرهاق الذى يهدد بخسارة فادحة ، أمر تخالطه عناصر واقعية يقتضى تحقيق إعتبارات موضوعية متعلقة بالصفقة لا الظروف المتعلقة بشخص اللدين ، ومن ثم فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (٣).

١١- وإن مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى وما ورد فى الأعمال التحضيرية بشأنه ، أنه متى توافرت الشروط التى يتطلبها القانون فى الحادث الطارئ فإن للقاضى سلطة تعديل العقد برد الإلتزام الذى صار مرهقاً إلى الحد العقول وهو حين يختار فى حدود سلطته التقديرية الطريق المناسب لمعالجة الموقف الذى يواجهه ، لا يرفع كل خسارة عن عاتق المدين ويجعلها على الدائن وحده ،

(١) نقض ١٩٦٢/١٢/٢٠ من ١٣ من ١١٧٤ .

(٢) نقض ١٩٧٥/٣/٤ من ٦ من ٥١٥ ونقض ١٩٧٠/٥/٥ من ١ من ٧٨٨ .

(٣) نقض ١٩٧٧/٣/١ من ٢٨ من ٦٠٠ .

ولكنه يحد من هذه الخسارة التي ستصيب الدين ويصل بها إلى الحد المعقول بتحميل للدين الخسارة المألوفة التي كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد ويقسم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة على المتعاقدين وذلك مراعاة للموازنة بين مصلحة كل منهما (١).

١٢- ويذهب جانب من الفقه المصري - ويحق - إلى أنه خول القانون القاض في نظرية الظروف الطارئة سلطة تجاوز مهمته العادية وهي التفسير فأجاز له في هذه الحالة أن يعدل العقد وذلك بأن يرد الإلتزام للرهن إلى الحد للعقول (٢).

١٣- وإن مفاد نص المادة ٢/١٤٧ من القانون للنهي أن نظرية الظروف الطارئة إنما ترد على الإلتزام الذي لم ينفذ أو على الجانب الذي لم يتم تنفيذه منها أما ما تم تنفيذه قبل الحادث الطارئ فإنه ينقضى بالوفاء ويمتنع خضوعه لأحكام الظروف الطارئة (٣).

١٤- ويشترط لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة ألا يكون تراخى تنفيذ الإلتزام إلى ما بعد وقوع الحادث الطارئ راجعاً إلى خطأ الدين إذ لا يجوز له في هذه الحالة أن يستفيد من تقصيره (٤).

١٥- وللقاضى متى توافرت الشروط التي يتطلبها القانون في الحادث الطارئ تعديل العقد برد الإلتزام الذي صار مرهقاً إلى الحد المعقول وهو حين يختار في حدود سلطته التقديرية الطريق المناسب لمعالجة الموقف الذي يواجهه لا يرفع كل الخسارة عن عاتق الدين ويجعلها على عاتق الدائن وحده ولكنه يحد من فائدة هذه الخسارة التي ستصيب الدين ويصل بها إلى الحد للعقول ذلك بتحميل للدين الخسارة المألوفة التي كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد ويقسم ما

(١) نقض ١٩٧٧/٣/١ - الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ ق .

(٢) الدكتور / عبد المنعم فرج الصدة - مصادر الإلتزام - طبعة دار النهضة العربية بالقاهرة - طبعة ١٩٨٤ - ص ٣٣٨ .

(٣) نقض ١٩٧٥/٦/٩ ص ٢٦ ص ١١٦٣ .

(٤) نقض ١٩٦٣/١/٣ ص ١٤ ص ٣٧ .

يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة على المتعاقدين وذلك مراعاة للموازنة بين مصلحة كل منهما (١).

• نظرة الميسرة :

١٦- وكذلك فإن من حالات سلطة القاضى فى تعديل العقد نظرة الميسرة والتي نص عليها الشرع المصرى فى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى على أنه "

١- يجب أن يتم الوفاء فوراً بمجرد ترتب الإلتزام نهائياً فى ذمة المدين ، ما لم يوجد إتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

٢- على أنه يجوز للقاضى فى حالات استثنائية ، إذا لم يمنعه نص فى القانون ، أن ينظر إلى أجل أو آجال ينفذ فيها إلتزامه ، إذا استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرر جسيم " .

١٧- وكذلك فإن الشرع المصرى أعطى للقضاء سلطة فى تعديل العقد حيث نص فى المادة ٧٠٩ من القانون المدنى على أنه "

١- الوكالة تبرعية ، مالم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمناً من حالة الوكيل .

٢- فإن إتفق على أجر الوكالة كان هذا الأجر خاضعاً لتقدير القاضى إلا إذا دفع طوعاً بعد تنفيذه الوكالة " .

١٨- وتعديل العقد على هذا النحو غير تكييف العقد ، إذ أنه إذا كان إستظهار القرائن المؤدية إلى وصف العقد هو من المسائل التقديرية التى تستقل بها محكمة الموضوع متى كان بيانها سائغاً (لا أن وصف العقد ذاته هو من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض) (٢).

(١) نقض ١٩٧٥/٦/٩ م ٢٦ ص ١١٦٣ .

(٢) نقض ١٩٩١/١٠/٩ - الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٥٥ ق .

١٩- وإن تكييف العقود وإنزال حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة للوضوح وإنه وإن كان لمحكمة الموضوع إستخلاص نية المتعاقدين وما إنعقد عليه إتفاقهما إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الإستخلاص سائغاً ولا يخالف الثابت فى الأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد كما أن الناطق فى تكييف العقد هى بوضوح الإرادة لا بوضوح اللفظ وما عناه العاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرماهم دون أن يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات فى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد (١).

٢٠- وإن العبرة فى تكييف العلاقة القانونية هى بحقيقة ما عناه طرفاها منها وتعرف ذلك من سلطة محكمة للوضوح فمتى إستظهرت قصدهما وورثته إلى شواهد وإسانيد تؤدى إليه عقلاً ثم كيفت هذه العلاقة تكييفاً صحيحاً ينطبق على فهمها للواقع ويتفق مع قصد طرفى هذه العلاقة فإنه لا يقبل من أيهما أن يناقش فى هذا التكييف توصلأ إلى نقض حكمها (٢).

٢١- ولقد نص المشرع المصرى فى المادة ١٤٩ من القانون للننى على أنه " إذا تم العقد بطريق الإذعان وكان قد تضمن شروطاً تعسفيه جاز للقاضى أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف للدعن منها ، وذلك وفقاً لما تقتضى به العدالة . ويقع باطلاً كل إتفاق على خلاف ذلك " .

٢٢- وعلى هذا النحو فهنا النص يتعلق بعقود الإذعان ومن خصائصها أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المنتفعين ويكون فيها المحتكر لهذه السلع إحتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وإن يكون صدور الإيجاب إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير كافية ، ووفقاً لهذه السلطة التى خولها الشرع للقاضى فى تعديل العقد إما بتعديل هذه الشروط التعسفية

(١) نقض ١٩٨٤/٦/٢٠ - الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق .

(٢) نقض ١٩٨٣/٤/١٨ - الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٦ ق .

أو بإعفاء الطرف المذعن منها وفقاً لما تقضى به العدالة ، وتعتبر هذه السلطة متعلقة بالنظام العام إذ يبطل الإتفاق على مخالفتها .

٢٣- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن مؤدى النص فى المادة ١٤٩ من القانون المدنى أنه إذا تضمن العقد الذى تم بطريق الإذعان شروطاً تعسفية فإن للقاضى أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المذعن منها وفقاً لما تقضى به العدالة ومحكمة للوضوع هى التى تملك حق تقدير ما إذا كان الشرط تعسفياً أم لا (١).

٢٤- ولقد قضت محكمة النقض المصرية أن من خصائص عقود الإذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المنتفعين ويكون فيها إحتكار للوجب لهذه السلع والمرافق إحتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وأن يكون صدور الإيجاب منه إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولدة غير محددة والسلع الضرورية هى التى لا غنى للناس عنها والتى لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون فى وضع يضطرهم إلى التعاقد بشأنها ولا يمكنهم رفض الشروط التى يضعها اللوجب ولو كانت جائرة وشديدة (٢).

٢٥- ووفقاً لنص المادة ١٣٤٤ ملخى فرنسى فإن للقضاء أن يمنح الدين نظرة لليسرة مراعيأ فى ذلك وضع الدين والأوضاع الإقتصادية بأجل لا تجاوز سنتين والقاضى هنا يراعى إحتياجات الدائن ، كما أنه يستطيع أن يقض بإجراءات مراعيأ فى ذلك سلوك المدين ، كما أنه يستطيع إقتراح إجراءات لتسهيل وضمأن الوفاء بالدين ، ولكن هذه المادة لا تنطبق عندما يكون الدين بسبب تعويض مدنى ناشئاً عن جريمة جنائية(٣).

(١) نقض ١٩٨٩/١٢/١٢ - الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٧٥ ق .

(٢) نقض ١٩٩١/٤/٢٢ - الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٥٥ ق .

3- Jacques Mestre, Obligations et Contrats sp ciaux, Rev. Trim. De. Droit. Civil. 1991, p 734 et s.

٢٦- ولقد قررت المحاكم الفرنسية أنه لا مجال لتطبيق المادة الثانية من الرسوم بقانون ٢٤ مارس ١٩٧٨ مقرررة إستبعاد الشرط العفى من السنولية وأن التاجر الذى يعمل فى مجال المجوهرات ليس له أى دراية فى مجال الطباعة والنشر ، كما أنه فى مجال تطبيق قانون ٥ يناير ١٩٨٨ فإنه يسمح لجمعيات حماية المستهلك أن يطلب من القضاء اللنى تطبيق الغرامة التهديدية وإستبعاد الشروط التعسفية وذلك فى العقود النموذجية المبرمة بين الهنيين وغير الهنيين (١).

1- Jacques Mestre, Obligations et Contrats sp ciaux, Rev. Trim. De. Droit. Civil. 1990, p 462 et s.

الفصل الخامس

الوقاية فى التعويض الإتفاقى

**سنعرض فى هذا الفصل للوقاية من الغش فى نطاق التعويض
الإتفاقى**

تعريف وأحكام الشرط الجزائي

١- يذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى أن الواقعة الواحدة المكونة للضرر تحدث بين الأطراف بمناسبة عدم تنفيذ العقد وتعتبر كافية لتطبيق قواعد المسؤولية التعاقدية ، ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية في ١٩٢٧ بأن المواد ١٢٨٢ ملغى فرنسي وما بعدها لا تجد محلاً للتطبيق عندما يرتكب الخطأ بمناسبة عدم التنفيذ لإلتزام ناتج عن العقد ومنذ هذا الحين والقضاء الفرنسي يرفض فكرة الجمع بين المسؤولية التعاقدية والتقصيرية ، وهو ما أكدته أيضاً الدائرة الأولى للنية لمحكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في ١١ مايو ١٩٨٢ ، وللمسؤولية العقدية يمكن التخفيف أو التشديد منها وفقاً لإتفاق الأطراف ، وإن التعويض إنما يساعد على محو الضرر الذي أصاب الشخص وقد يكون التعويض عينياً ولكن الغالب أن يكون نقدياً ، وإن العبرة في تقدير التعويض إنما يكون في تاريخ صدور الحكم النهائي ، ووفقاً لنصوص المواد ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ملغى فرنسي فإنه يبطل الإتفاق على الإعفاء من المسؤولية التقصيرية وهو ما أكدته محكمة النقض الفرنسية في حكمها لصادر في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٢ ، ولكن في المجال التعاقدى فالأطراف المتعاقدة يستطيعون تحديد مجال للمسؤولية فالعديد من النصوص النظمه للمسؤولية التعاقدية هي نصوص مكملة وقد يتم الإتفاق على تشديد المسؤولية ، وكذلك فإن الأطراف قد يتفقوا على الإعفاء من المسؤولية ومن حيث الأصل فهذا الشرط صحيح مع وجود تحفظ بشأن فكرة النظام العام إذ أن الأطراف يستطيعون منح إلتزاماتهم المحتوى والضمون الذي يريدونه ، ولكن القضاء ينص على عدم صحة شروط الإعفاء من المسؤولية وذلك في حالة التدليس من جانب الدين أو تابعيه أثناء تنفيذ إلتزاماتهم وكذلك في حالة الخطأ الجسيم والذي تعرفه محكمة النقض الفرنسية في أحكامها بأنه الخطأ الذي لا يرتكبه شخص حذر في إدارته لأعماله الخاصة (١).

1- Jean Marc Mousseron, technique contractuelle, 1988, P 431 et s .

٢- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى وجود نوعين من المسؤولية هما المسؤولية المدنية والمسؤولية الأدبية ، وهذا مظهر من مظاهر التفرقة بين القانون والأخلاق ، ووفقاً للمفهوم الأخلاقى فالضرر الذى يحدثه أى شخص بالغير فلا بد من تعويضه كأساس للمسؤولية الأخلاقية هو فكرة الخير والشر ووفقاً لمفهوم هذا الإتجاه فالواجب الأخلاقى لا يوجد إذا لم يكن الضرر ناشئاً عن خطأ الفرد نفسه ، ويستطرد ذات الإتجاه القول إلى أن للمسؤولية تكون عقدية عندما ينشا الضرر عن عدم تنفيذ العقد وأما للمسؤولية التقصيرية فهي تفترض أن الضرر قد حدث للغير ولكن لم ينتج مطلقاً عن عدم تنفيذ العقد (١).

٣- ومن حيث الأصل فالقاضى هو الذى يقوم بتقدير التعويض ، ولكن قد يتفق الطرفان مقدماً على مقدار التعويض المستحق للدائن فى حالة عدم تنفيذ المدين لإلتزامه أو التأخير فى تنفيذه ، وقد سُمى هذا الشرط بالشرط الجزائى لأنه يوضع عادة ضمن شروط العقد الأصلى ولكن قد يدرج فى إتفاق لاحق .

٤- ولقد نص المشرع المصرى فى المادة ٢١٥ من القانون المدنى المصرى على أنه " إذا إستحال على المدين أن ينفذ الإلتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بإلتزامه ما لم يثبت أن إستحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لا يد له فيه ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين فى تنفيذ إلتزامه " .

٥- ووفقاً لما جاء فى المذكرة الإيضاحية فإنه ينصرف هذا النص إلى الإلتزام التعاقبى بوجه خاص فيتعين الحكم على المدين بالإلتزام تعاقبى بوجوب الوفاء عيناً ، إذا ما طلب الدائن ذلك إلا أن يكون هذا الوفاء قد أصبح مستحيلاً ، وعلى هذا النحو فإن تخلف المدين عن تنفيذ إلتزامه يفترض التقصير أو الخطأ من جانبه وإذا ما أراد نفي مسؤوليته فعليه عبء إقامة الدليل على أن إستحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لا يد له فيه كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو خطأ من الدائن نفسه .

٦- ولقد نص للشرع المصرى فى المادة ٢١٦ من القانون المدنى على أنه "يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التعويض أو الإيحكم بتعويض إذا ما كان الدائن بخطئه قد إشترك فى إحداث الضرر أو زاد فيه " .

٧- وعلى هذا النحو فإن للقاضى أن يقوم بتوزيع التعويض على كل من المسئولين بما فيهم الضرور نفسه وفقاً لجسامة الخطأ الذى ارتكبه كل منهم ، وإذا لم يستطع تحديد جسامة كل خطأ فيعود إلى المساواة بين المسئولين ومنهم الضرور .

• الإتفاق على تعديل قواعد المسئولية :

٨- ولقد نص للشرع المصرى فى المادة ٢١٧ من القانون المدنى على أنه "يجوز الإتفاق على أن يتحمل الدين تبعه الحادث المفاجئ والقوة القاهرة وكذلك يجوز الإتفاق على إعفاء الدين من أية مسئولية تترتب على عدم تنفيذ إلتزامه التعاقدى إلا ما ينشأ عن غشه أو خطئه الجسيم ، ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسئوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من اشخاص يستخدمهم فى تنفيذ إلتزامه .

ويقع باطلاً كل شرط يقضى بالإعفاء من المسئولية المترتبة على العمل غير المشروع " .

٩- وعلى هذا النحو فإنه فى مجال المسئولية التعاقدية يجوز للأطراف المتعاقدة الإتفاق على تشديد تلك المسئولية بأن يتحمل الدين تبعه الحادث المفاجئ والقوة القاهرة ، وكذلك إعمالاً لمبدأ الحرية التعاقدية فإنه يجوز الإتفاق على إعفاء الدين من أى مسئولية تترتب على عدم تنفيذ إلتزامه التعاقدى إلا أن شرط ذلك عدم وجود غش أو خطأ جسيم من جانب الدين ، ولكن يصح الإتفاق على إعفاء الدين من المسئولية الناشئة عن فعل تابعى للدين حتى ولو وجد غش أو خطأ جسيم من جانبهم ، وفى حالة المسئولية التقصيرية فإن شرط الإعفاء من المسئولية يقع باطلاً .

١٠- ولقد نص للشرع المصرى فى المادة ٢١٨ من القانون المدنى على أنه " لا يستحق التعويض إلا بعد إعتذار الدين ما لم ينص على غير ذلك " ، ولا

يصح مطالبة الدائن للمدين بالتعويض إلا بعد إعداره قبل مطالبته قضائياً ويرتب على الإعذار أن يصبح للمدين مسئولاً عن التعويض للتأخر في تنفيذ الإلتزام ، وإذا ما كان الإلتزام نقوداً فلا تستحق الفوائد إلا من وقت رفع الدعوى .

• إعداز المدين :

١١- وإن الإعذار هو إجراء واجب لإستحقاق التعويض ما لم ينص على غير ذلك ، وإن القصد بالإعذار هو وضع اللدين موضع التأخر في تنفيذ إلتزامه ، والأصل في الإعذار أن يكون بإنذار اللدين على يد محضر بالوفاء بالإلتزامه الذى تخلف عن تنفيذه ، ويقوم مقام الإنذار أية ورقة رسمية يدعو فيها الدائن للوفاء بالإلتزامه ويسجل عليه التأخير من تنفيذه على أن تعلن هذه الورقة إلى اللدين بناء على طلب الدائن (١).

١٢- والإعذار قد شرع لمصلحة اللدين وله أن يتنازل عنه ، فإذا لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الدائن لم يعذره قبل رفع الدعوى فلا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض (٢).

١٣- ولقد نص الشرع فى المادة ٢٩ من القانون اللئى على أنه " يكون إعداز اللدين بإنذاره أو بما يقوم مقام الإنذار ويجوز أن يتم الإعداز عن طريق البريد على الوجه اللبين فى قانون المرافعات كما يجوز أن يكون مترتباً على إتفاق يقضى بأن يكون اللدين معذراً بمجرد حلول الأجل دون حاجة إلى أى إجراء آخر " .

١٤- وعلى هذا النحو يشترط فى التنبيه بالوفاء أن يكون بتكليف رسمى على يد محضر فلا يصح بمجرد خطاب ولو كان موسى عليه (٣).

(١) نقض ١٩٨٤/٣/١٢ - الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٨ ق .

(٢) نقض ١٩٨٢/٣/٢٢ - الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٤٩ ق .

(٣) نقض ١٩٥٢/٥/١ - الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٠ ق .

١٥- ولقد نص المشرع فى المادة ٢٢٠ من القانون اللبنى على انه " لاضرورة لإعذار اللدن فى الحالات الآتية :

- (ا) إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل الدائن .
- (ب) إذا كان محل الإلتزام تعويضاً ترتب على عمل غير مشروع .
- (ج) إذا كان محل الإلتزام شئ يعلم اللدن انه مسروق أو شئ تسلمه دون حق وهو عالم بذلك .
- (د) إذا صرح اللدن كتابة انه لا يريد القيام بالإلتزامه " .

١٦- وعلى هذا النحو فإنه لا ضرورة لإعذار اللدن إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن وغير مجد بفعل الدائن (١).

١٧- ولقد نص المشرع المصرى فى المادة ٢٢١ من القانون اللبنى على انه " إذا لم يكن التعويض مقدراً فى العقد بنص فى القانون فالقاضى هو الذى يقدره ، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالإلتزام أو للتأخر فى الوفاء به ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن فى استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول .

ومع ذلك إذا كان الإلتزام مصدره العقد ، فلا يلتزم اللدن الذى لم يرتكب غشاً أو خطأ جسيماً إلا بتعويض الضرر الذى كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد " .

١٨- وإن الضرر اللوجب للتعويض يجب أن يكون ضرراً محققاً بمعنى أن يكون قد وقع أو انه سيقع حتماً أما الضرر الإحتمالى الغير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلاً (٢).

١٩- وإن تعيين العناصر للكونة قانوناً للضرر والتى يجب أن تدخل فى حساب التعويض من مسائل القانون الى تخضع لرقابة محكمة النقض (١).

(١) نقض ١٩٦٦/٥/٤ س ١٧ ص ٧٩٨ .
(٢) نقض ١٩٦٥/٥/١٢ - الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق .

• تقدير التعويض :

٢٠- وإن كان تقدير التعويض عن الضرر من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أن تعيين عناصر الضرر الى يجب أن تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي يخضع فيها لرقابة محكمة النقض (٢).

٢١- وإن تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض (٣).

٢٢- ولقد نص للشرع المصري في المادة ٢٢٢ من القانون المدني على أنه "يجوز للمتعاقدين أن يحددا مقدماً التعويض بالنص عليها في العقد أو في إتفاق لاحق، ويراعى في هذه الحالة أحكام المواد من ٢١٥ إلى ٢٢٠" ٢٣- ووفقاً لما جاء في المذكرة الإيضاحية لتلك المادة فإن الشرط الجزائي في جوهره ليس إلا مجرد تقدير إتفاقي للتعويض الواجب أدائه فلا يعتبر بذاته مصدراً لوجوب هذا التعويض ، بل أن للوجوب للتعويض قد يكون العقد أو العمل غير المشروع ، وحتى يستحق التعويض فلا بد من توافر الشروط اللازمة للحكم بالتعويض وهي الخطأ والضرر والإعذار.

٢٤- ومن حيث الأصل فإن التعويض يقدر وفقاً لما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من مكسب ، ويصح أن يكون الشرط الجزائي مضافاً لأجل أو معلقاً على شرط ، ولا بد أن يكون له محل وسبب مشروع وإلا تعين الرجوع للقواعد العامة في تقدير التعويض ، ولا بد من توافر شروط المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يقوم الدائن بإعذار مدينه ، ولا بد من وجود الخطأ في جانب المدين وعدم التنفيذ وهو يعني إما عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي أو التنفيذ المعيب أو التنفيذ المتأخر ، ولا بد من وجود الضرر الذي يلحق بالدائن والشرط الجزائي يجعل الضرر مفترضاً في جانب الدائن .

(١) نقض ١٩٧٩/٣/٢٧ - الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٥ ق .

(٢) نقض ١٩٧١/٢/٤ - الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق .

(٣) نقض ١٩٦٢/٤/١١ - لاطعون لرقم ٢٩٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ لسنة ٢٧ ق .

٢٥- وإن وجود الشرط الجزائي في العقد يفترض معه أن تقدير التعويض فيه يتناسب مع الضرر الذي لحق الدائن وعلى القاضي أن يعمل هذا الشرط إلا إذا أثبت اللذين أن الدائن لم يلحقه أى ضرر فعندئذ لا يكون التعويض مستحقاً أصلاً أو إذا أثبت اللذين أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة وهنا يجوز للقاضي أن يخفض التعويض المتفق عليه(١).

٢٦- ولا بد أن يكون الضرر مباشراً ومحققاً ، وكذلك لا بد من وجود علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وكذلك لا بد من وجود الإغفار ، والشرط الجزائي هو إلتزام تابع للإلتزام الأصلي يدور معه وجوداً وعدمأ ، وهو تنفيذ للإلتزام بطريق التعويض ، والشرط الجزائي إما أن يتفق المتعاقدان عليه في ذات العقد أو في إتفاق مستقل وإذا ما اختلف المتعاقدان حول تفسيره ، كان على المحكمة هنا تفسير هذا الشرط إذ تعمل في ذلك قواعد التفسير وذلك بالنظر إلى بنود العقد جميعها وهي في ذلك لا تخضع لرقابة محكمة النقض مادامت قد أقامت قضاؤها على أسباب سائغة .

٢٧- وإنه إذا ما كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت في حدود سلطاتها الموضوعية وبالأدلة السائغة أن الشرط الوارد في العقد هو شرط تهديدي فإن مقتضى ذلك أن يكون لها ألا تعمل هذا الشرط وأن تقدر التعويض طبقاً للقواعد العامة (٢).

٢٨- ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن تفسير العقود للتعرف على مقصود عاقلينها من سلطة محكمة الموضوع والتي عليها أن تستظهر مدلولها المتنازع عليه مما تضمنته عباراتها على ضوء الظروف الى أحاطت بتحريرها وما يكون قد تقدمها من إتفاقات عن موضوع التعاقد(٣).

(١) نقض ١٩٨٢/١/١١ - الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ ق .

(٢) نقض ١٩٥٥/٢/١٧ ج ١ في ٢٥ سنة ص ٢٦٥ .

(٣) نقض ٢٠٠٢/٤/٩ " لادائرة التجارية " لطنين رقمي ٢٧١٥ لسنة ٦٨ ق و ٢٩٥٢ لسنة ٦٩ ق مشار إليه في مجلة هيئة قضايا الدولة - لعدد الثالث - لسنة السابعة والأربعون - يوليو - سبتمبر ٢٠٠٢ .

٢٩- ولحكمة الموضوع إذا نص في العقد على شرط جزائي عند عدم قيام المتعهد بما يلتزم به ، السلطة التامة في اعتباره مقصراً حسبما يترأى لها من الأدلة للقدمة ولا رقابة لحكمة النقص عليها في هذا التفسير متى كان سائغاً (١).

٣٠- ولا كان وقوع الضرر مفترضاً عندما يتحقق تقصير الدين ، فلا يكلف الدائن بإثبات الضرر وكففيه إثبات هذا التقصير ، ولا يكون هناك محل للحكم بما تضمنه الشرط الجزائي من تعويض طالما قد ثبت أن كلاً من المتعاقدين قد قصر في تنفيذ التزامه .

٣١- والشرط الجزائي هو إلتزام تابع للإلتزام الأصلي إذ هو إتفاق على جزاء الإخلال بهذا الإلتزام فإذا سقط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائي فلا يعتد بالتعويض المقدر بمقتضاه فإن إستحق تعويض للدائن ، تولى القاضي تقديره وفقاً للقواعد العامة الى تجعل عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره على عاتق الدائن (٢).

٣٢- وإن العقد النهائي دون العقد الإبتدائي هو الذى تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين ، فإذا ما جاء العقد النهائي خلواً من الشرط الجزائي الوارد في العقد الإبتدائي أو الإحالة إليه ، فإن هذا يدل على أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وإنصرفا نيتها إلى عدم التمسك به أو تطبيقه (٣).

٣٣- ولقد قضت محكمة النقص المصرية بأن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيمان متكافئان قدرأ ومتحان موضوعاً يندرج كل منهما في الآخر ويتقاسمان معاً تنفيذ الإلتزام الأصلي فإذا كان الدائن قد ضلّب رد لئال عيناً وثبت للقاضي أن ذلك غير ممكن أو فيه إرهاب للمدين فلا عليه إن حكم بتعويض يراعى في مقداره قيمة اللال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب دون أن يعد ذلك منه قضاء بما لم يطلبه الخصوم (٤).

(١) نقض ١٩٧٦/١٢/٢٨ من ٢٧ من ١٨٢٠ .

(٢) نقض ١٩٧٨/٤/١٨ - الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٤ ق .

(٣) نقض ١٩٥٨/١/١٩ من ٩ من ٦٢ .

(٤) الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق "هيئة عامة" - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤ .

٢٤- وإذا ما كان حق الدائن فى التعويض يسقط فلا يكون مستحقاً أصلاً إذا إنفرد بالخطأ أو إستغرق خطؤه خطأ اللدين فكان هو السبب المنتج للضرر ، فإنه ليس من حق الدائن ان يقتضى تعويضاً كاملاً إذا كان قد أسهم بخطئه فى وقوع الضرر وثبت أنه قصر هو الآخر فى تنفيذ التزامه (١).

٢٥- وإن تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية إذ أنه طبقاً لنص المادة ٢٢١ من القانون اللبنى يقتصر التعويض فى المسؤولية العقدية - فى غير حالات الغش والخطأ الجسيم - على الضرر المباشر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد أما فى المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعاً أو غير متوقع والضرر المباشر هو ما يكون نتيجة طبيعية لخطأ المسئول إذا لم يكن فى الإستطاعة توقعه ببذل جهد معقول ويقاس الضرر المتوقع بمعيار موضوعى لا بمعيار شخصى بمعنى أنه ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها اللدين وقت التعاقد ولا يكفى توقع سبب الضرر فحسب بل يجب توقع مقدار وملاء (٢).

٢٦- وإن التامين وغرامة التأخير التى يحق للإدارة توقيعها والنصوص عليها فى العقد الإدارى بمجرد وقوع المخالفة التى تقررت الغرامة جزاء لها ، وإن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقاً فى ذمتها للمتعاقد ، كما يحق لها مصادرة التامين من تلقاء نفسها دون ان يتوقف ذلك على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه ، ذلك ان الغرامات ومبالغ التامين التى ينص عليها فى العقود الإدارية تختلف فى طبيعتها عن الشرط الجزائى فى العقود المدنية ، إذ يقصد بها ضمان وفاء للمتعاقد مع الإدارة بالتزامه حرصاً على سير المرفق العام بانتظام وإطراد ، ولا يجوز لمتعاقد مع الإدارة ان ينازع فى إستحقاقها للغرامة أو التامين بحجة إنتفاء الضرر

(١) الطعن لرقم ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢ .

(٢) نقض ٢٠٠٠/٥/٢٨ - الطعن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦٨ ق .

أو المبالغة في تقدير الغرامة إلا إذا أثبت أن إخلاله بالالتزامه راجع إلى قوة القاهرة أو إلى فعل الإدارة المتعاقد معها .

٣٧- ولقد افتتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمجلس الدولة أن الشرع قد وضع أصلاً من أصول القانون ينطبق في العقود المدنية والإدارية على حد سواء مقتضاه أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون وإن تنفيذه يجب أن يكون طبقاً لما إشمئ عليه وبطريقة تتفق مع مقتضيات حسن النية وإن غرامات التأخير المقررة قانوناً وتلك التي ينص عليها في العقود الإدارية هي جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالالتزامه في الواعيد المتفق عليها حرصاً على سير الرفق العام بانتظام ولا يتوقف إستحقاق الغرامة على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال هذا المتعاقد بالالتزامه كما لا يعفى منها إلا إذا أثبت أن إخلاله بالالتزامه يرجع إلى قوة القاهرة أو إلى خطأ جهة الإدارة المتعاقد معها وإن الشرع حدد نسبة غرامة اتأخير الى يجوز توقيعها على المتعاقد عند الإخلال بالالتزامه بحددين أدنى وأقصى بيد أن ذلك التحديد ليس من النظام العام فإذا تضمن العقد المبرم مع جهة الإدارة نسباً أخرى لهذه الغرامة فلا مناص من الإلتزام بأحكامه إعلاء لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين الذي يقضى بأن تقوم قواعد العقد بالنسبة لطرفيه مقام قواعد القانون(١).

٣٨- وحتى يكون التعويض مستحقاً فلا بد من إعدار الدين ، وللقصود بالإعدار هو وضع الدين في مركز الطرف المتأخر في تنفيذ إلتزامه ومن ثم فلا موجب له وفقاً للمادة (٢٢٠) من القانون المدني بعد أن أصبح تنفيذ الإلتزام غير مجد بفعل الدين (٢).

(١) فتوى رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٩ - ملف رقم ٣٥٨/١/٥٤ - جلسة ١٠/٢٠/١٩٩٩ مشار إليه في مجلة هيئة قضايا الدولة - العدد الثاني - السنة السادسة والأربعين - إبريل - يونيو ٢٠٠٢ ص ٢١٣ .
(٢) نقض ١٩٨٩/٣/٦ - الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ ق .

٣٩- وإن إعدارالدين هو وضعه قانوناً في حالة التأخر في تنفيذ التزامه والأصل في هذا الإعذار أن يكون بورقة رسمية من أوراق المحضرين يبين الدائن فيها أنه يطلب من الدين تنفيذ الإلتزام ، ومن ثم فلا بعد إعذاراً إعلانه بصحيفة دعوى التعويض لإخلال الدين بتنفيذ الإلتزام من إلتزاماته إلا إذا اشتملت صحيفتها على تكليفه بالوفاء بهذا الإلتزام ، وتقدير إشتغال هذه الصحيفة على هذا التكليف من المسائل الموضوعية التي تخضع لسلطة قاض الموضوع في أن يأخذ بالتفسير الذي يراه مقصوداً من العبارات الواردة بالصحيفة دون رقابة من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله (١).

٤٠- إن النص في المادة ١/٢٢٠ من القانون المدني على أنه "لا ضرورة لإعذار الدين إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل الدين" يدل على أنه لا ضرورة لإعذار الدين إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل الدين مما مؤداه أنه إذا إلتزم البائع بتسليم المبيع في ميعاد معين ، وكان موضع إعتبار التعاقدين فإن تأخيره في تنفيذ الإلتزام عن الموعد المحدد يستوجب مساءلته قبل المشتري بالتعويض عن الأضرار التي تكون قد لحقت به من جراء هذا التأخير ولو كان التسلم قد تم فيما بعد وذلك لوقوع الإخلال به في حينه وتحقق الضرر فعلاً نتيجة له بما لا يجدى تداركه أو جبره بالتسليم اللاحق وهو ما يضحى معه تنفيذ الإلتزام في شقة المتعلق بالتسليم في الميعاد المحدد غير ممكن بفعل الدين بما لا ضرورة معه لإعداره (٢).

٤١- ودعوى التعويض هي الوسيلة القضائية التي يستطيع الضرور عن طريقها الحصول من المسئول عن تعويض الضرر الذي أصابه إذا لم يسلم به قانوناً وأنه يجب أن يثبت أنه صاحب الحق الذي وقع الضرر مساساً به وإلا كانت دعواه غير مقبولة (٣).

(١) نقض ١٩٨٤/١٢/١١ - الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٥١ ق .

(٢) نقض ١٩٦٩/١/٢ س ٢٠ ص ٣٣ .

(٣) نقض ١٩٩٥/١٠/٢٥ - الطعن رقم ٨٨٣٥ لسنة ٦٤ ق .

٤٢- وإن مفاد نص اللادتين ٢٨، ٢٢٠ ٧ من القانون للنص أنه ولن كان التعويض لا يستحق إلا بعد إعتار المدين ما لم ينص على غير ذلك ، إلا أنه لا ضرورة لهذا الإعتار إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين (١).

٤٣- وإن عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى يعتبر بذاته خطأ يترتب مسئوليته وإن النص فى العقد على الشرط الجزائى يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته بل يقع على المدين إثبات عدم تحققه كما يفترض فيه أن تقدير التعويض المتفق عليه متناسب مع الضرر الذى لحق الدائن وعلى القاضى أن يعمل هذا الشرط ما لم يثبت المدين خلاف ذلك (٢).

٤٤- وإن استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الواجب للمسئولية واستخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل فى السلطة التقديرية لحكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سائغاً ومستمناً من عناصر تؤدى إليه (٣).

٤٥- ولقد نص للشرع فى المادة ٢٢٤ من القانون للنص الصرى على أنه "لا يكون التعويض الإتفاقى مستحقاً إذا اثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أى ضرر .

ويجوز للقاضى أن يخفض هذا التعويض إذا اثبت المدين أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة ، أو أن الإلتزام الأصلى قد نفذ فى جزء منه .

ويتع باطلاً كل إتفاق يخالف أحكام الفقرتين السابقتين ."

٤٦- وإن مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون للنص والخاصة بالتعويض الإتفاقى أنه متى وجد شرط جزائى فى العقد فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً فى تقدير للمتعاقدتين فلا يكلف الدائن

(١) نقض ١٩٨٩/١٢/١٢ - الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ ق .

(٢) نقض ١٩٨٣/١/١١ - الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق .

(٣) نقض ١٩٩٤/٢/١٧ - الطعن رقم ٣١ لسنة ٦٠ ق .

بإثباته وإنما يقع على الدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة (١).

• تجاوز الضرر قيمة التعويض الإتفاقي:

٤٧- ولقد نص المشرع في المادة ٢٢٥ من القانون المدني على أنه "إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الإتفاقي فلا يجوز للدين أن يطالب بأكثر من هذه القيمة إلا إذا أثبت أن الدين قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً".

٤٨- وإن قاعدة الغش يبطل التصرفات هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجز بها نص خاص في القانون وتقوم على اعتبارات خلقية واجتماعية في محاربة الغش والخديعة والإحتيال وعدم الإنحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره في للعاقبات والتصرفات والإجراءات عموماً لصيانة مصلحة الأفراد والجماعات (٢).

٤٩- وإن إثبات الخطأ للوجب للمسئولية العقدية على أحد العاقلين وتحديد قيمة التعويض عن الضرر الناشئ عن هذا الخطأ متى كان غير مقدر في القانون تستقل به محكمة الموضوع بما لها من سلطة فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها دون معقب عليها في ذلك متى كان إستخلاصها سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق وما دامت قد بينت عناصر التعويض (٣).

٥٠- ويذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى أنه في التشريعات القديمة بصورة عامة يمكن القول أن جسد الدين كان ضامناً للوفاء بديونه ، وكانت العدالة الخاصة هي للطبقة وفي الوقت الحاضر يمكن القول بإختفائها تماماً ، وفي حالة الدين الذي يكون مصدره تعاقدى يبدو أمراً حتمياً سلوك طريق الدعوى للحصول على حكم قضائي واجب التنفيذ جبراً وهنا تتدخل السلطة القضائية لمراقبة إجراءات التنفيذ ، وفي العصر الحديث فإن الأطراف قد طوروا لأنفسهم شكل

(١) نقض ١٩٧٣/١٢/١٨ - طعن رقم ٢٦ لسنة ٣٨ ق .

(٢) نقض ١٩٥٦/٢/٩ م ٧ ص ١٦٨ .

(٣) نقض ١٩٩٠/٧/٩ طعن رقم ١٢٢٥ م ٥٤ ق .

حديث من أشكال العدالة الخاصة فهم يفضلون إجبار المدين بتلك الإجراءات عن اللجوء إلى الإجراءات القضائية ، وهناك وسائل تقليدية نوعاً ما يتم اللجوء إليها كالشرط الجزائي والحق في الحبس ، ومن وسائل الضغط الخاصة الشرط الجزائي والشرط الفاسخ الصريح والحق في الحبس ولكن بمفهوم جديد ، ويثور التساؤل عما إذا كان يوجد تشابه بين وسائل الضغط الخاصة وفكرة العقوبة الخاصة ولا سيما أن فكرة العقوبة الخاصة ترتبط بوسائل القانون المدني وهي يستفيد منه الضرور إذ تهدف إلى تعديل مقدار التعويض مع مراعاة درجة الخطأ الذي ارتكبها مرتكب الفعل الضار وتهدف إلى معاقبة مرتكب الفعل الضار ولذلك هدف أخلاقي وهو أن يتجاوز مقدار التعويض وجعله يتساوى مع مقدار اللعانة التي لحقت بالضرور ، وليست كل الإلتزامات التعاقدية صالحة لأن تفسح المجال لوسائل الضغط الخاصة فهذه الوسائل تفرض وجود إلتزام غير متنازع عليه وإلا لثار البحث في وجود مشروعية هذا الإلتزام ، وأنه بعد قانون يوليو ١٩٧٥ أصبح له الحق في تعديل مقدار التعويض للنصوص عليه وذلك بهدف حماية للمدين حسن النية (١).

٥١- ولقد قررت محكمة النقض الفرنسية ببنائها الأولى المدنية في حكمها الصادر في ٦ يناير ١٩٩٤ من كون الشرط الذي يعطى للمؤجر ميزة كبيرة أو مغالى فيها هو شرط جزائي وحق قضاة الموضوع في فرض الرقابة عليه (٢).

٥٢- ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية البائرة الثالثة المدنية في ١٢ يناير ١٩٩٤ من كون الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعاً ومفترضاً في تقدير المتعاقدين وأنه جزء تعاقدي على الإخلال بتنفيذ الإلتزامات (٣).

-
- 1- Philippe Gerbay, Moyens de pression priv s er ex cution de contrat, th se, Dijon, 1976, P19 et s .
 - 2- Recueil Dalloz Sirey N8 24 f vr 1994 sommaire 47.
 - 3- Jacques Mestre, Obligations et Contrats sp ciaux, Rev. Trim. De. Droit. Civil. No3 september 1994, p 584 et s.

• نظرية العقوبة الخاصة :

٥٣- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن محكمة النقض الفرنسية لا تأخذ بنظرية العقوبة الخاصة إذ هي حريصة على ذكر أن المسؤولية المدنية ليست ذات وظيفة جزائية وأن جسامه الخطأ لا تمر تجاوز مقدار العقوبة لمقدار الضرر والذي يعطى للمضروور فرصة للثراء وإن غياب جسامه الخطأ أو قلته لا تؤخذ فى الاعتبار عند تقدير التعويض ، وإن الاعتراف بصحة الشرط الجزائى وفقاً للمادة ١١٥٢ مدنى فرنسى إنما تدل على النظرة للوظيفة الجزائية للتعويض والتي لم تستبعد وفقاً للتعديل التشريعى والتي أعطت للقاضى الحق فى الموازنة بين الجزاءات الغالى فيها فهى لا تلزم المحاكم بتعويض مقدر بمبلغ معين يتفق بدقة متناهية مع الضرر وعلى الرغم من الرجعة القضائية للشرط الجزائى فهو يظل جزء معقول (١).

٥٤- ولقد أدخل المشرع الفرنسى تعديلاً على المادة ١١٥٢ ، ١٣٣١ مدنى فرنسى واللتين تنظمان الشرط الجزائى ، ولقد كان الموقف فى ظل قانون ٩ يوليو ١٩٧٥ وإلزم يستبعد المبادئ التقليدية المنصوص عليها فى قانون المرافعات الفرنسى من مبدأ حياد القاضى ، وهو ما عبرت عنه النشرة التجارية لمحكمة النقض الفرنسية فى ٢ أكتوبر ١٩٨٤ من أن القاضى لا يمكنه تعديل الجزاء المنصوص عليه من تلقاء نفسه ولكن لابد أن يطلب منه ذلك ، ولكن المشرع قد تدخل بقانون ١١ أكتوبر ١٩٨٥ وزاد من السلطات القضائية بتعديله للفقرة الثانية للمادة ١١٥٢ ، ١٣٣١ مدنى فرنسى من كونه القاضى يستطيع من تلقاء نفسه أى بدون طلب أن يخفض مقدار الجزاء المتفق عليه ولم يعد القضاة بحاجة للبحث فى ثنايا نصوص العقد عن الطابع الغالى فيه للجزاء التعاقدى (٢).

1- G. Viney, Trait de droit civil, les obligations, la Responsabilit effets, 1988, P 8 et s .

2- Jacques Mestre, Obligations et Contrats sp ciaux, Rev. trim. de. droit. civil. 1986, p 99 et s.

٥٥- ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه طالما قد حدد إتفاق الأطراف النتائج المترتبة على عدم التنفيذ الجزئى ومقدار المبلغ الواجب سداده فإن نص المادة ١٢٦ مئى فرنسى يصح غير واجب التطبيق ، كما أن لا يلتزمون بأن يسببوا أحكامهم فى هذه الحالة على نحو معين إذ أنهم يعملون ما إتفق عليه الأطراف (١).

٥٦- ولقد أكدت محكمة النقض الفرنسية فى حكمها الصادر من الدائرة الأولى للمئىة فى ١٠ إكتوبر ١٩٩٥ على كون الشرط للنصوص عليه فى العقد هو شرط جزائى وهو يعتبر تقدير إتفاقى للتعويض فى حالة إنهاء الإتفاق ويجبر المدين على تنفيذه (٢).

٥٧- وقبل التعديل التشريعى الذى ادخله المشرع الفرنسى بقانون يوليو ١٩٧٥ لم يكن يحق للقاضى تعديل مقدار التعويض المتفق عليه ، وهذا ما أكدته جانب من الفقه الفرنسى من كون الشرط الجزائى هو جزء والقاضى لا يمكنه تخفيض الجزء حتى ولو كان يشعر بأن الرقم المحدد فى العقد يتجاوز بكثير مقدار الضرر الذى لحق الطرف الذى يعانى من عدم تنفيذ العقد وذلك إعمالاً لنص المادة ١٥٢ مئى فرنسى ولكن هذه القاعدة يرد عليها إستثناء فى حالة التنفيذ الجزئى للعقد إعمالاً للمادة ١٢٦ مئى فرنسى والى تسمح للقاضى بأن يعدل مقدار الجزء للنصوص علاه وهذه السلطة تقديرية مطلقة للقضاة وليست إلزام عليهم إذ يستطيع الإبقاء على المبلغ المحدد كتعويض إتفاقى (٣).

٥٨- وإذا ما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ مئى فرنسى من قانون ٩ يوليو ١٩٧٥ واجبة التطبيق وملزمة فإن الطابع العام لتلك المادة يظهر العديد من الصعوبات فإن السلطة الممنوحة للقضاء من تعديل

-
- 1- Bulletin des arr ts de la cour de cassation, no7 chambres civiles juillet 1991 no 346 .
 - 2- Recueil Dalloz Sirey no13 28 mars 1996 sommaire comment s, Droit des obligations, P 113 et s .
 - 3- yvon loussouarn, obligations et contrats sp ciaux, Rev. Trim. de. Droit. Civil. 1972, p 391 et s.

التحديد الإتفاقي للتعويض بواسطة الشرط الجزائي في حالة ما إذا كان مغالى فيه أو تافه القيمة كان ممنوعاً قبل التعديل التشريعي في عام ١٩٧٥ وبعد هذا التاريخ أعطى للقضاء سلطة المراجعة لتحقيق التوازن بين الضرر الذي لحق الدائن ومقدار التعويض المتفق عليه (١).

٥٩- وحتى يكون التعويض مستحقاً وتكون الدعوى مقبولة فلا بد من إتباع إجراء معين وهو الإعذار حتى تتحقق مسئولية اللدين فوقاً للإعذار الدائن يضع مدينه موضع للتأخر أو القصر في تنفيذ التزامه بواسطة إعلان منفرد منه عن طريق الإعلان بواسطة المحضرين أو بواسطة خطاب موصى عليه بعلم الوصول وهناك إستثناءات على الإعذار ترجع إما لإرادة الأطراف أو القانون كما هو في حالة سقوط أو حلول أجل اللدين فلا يتطلب هنا الإعذار أو العرف كما في تحقق الفوائد بقوة القانون منذ غلق الحساب الجاري (٢).

٦٠- ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية في دائرتها الأولى المدنية في حكمها الصادر في ١٩ مارس ١٩٨٠ أنه عندما يقوم القاضي بمراجعة التعويض ولتحديد الطابع المغالى فيه للشرط الجزائي فإن القاضي يأخذ في حسابه لذلك وقت صدور الحكم وليس وقت إبرام العقد إذ أن مبادئ المسئولية المدنية أن الضرر إنما يقدر عند صدور الحكم (٣).

٦١- ويذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى أن الشرط الجزائي ذو طابع تعاقدي وهو تعويض محدد وكذلك تقدير جزائي للتعويض يجب على اللدين دفعه في حالة عدم التنفيذ ، وإذا ما كان الشرط الجزائي أقل من التعويض الواجب فيعتبر إعفاء جزئي من المسئولية ، والشرط الجزائي ذو طابع تهديدي وإذا ما كان مقداره أكبر من

1- Gazette du palais, no3 mai-juin- 1982, P230 et s.

2- Jean Carbonnier, les obligations tome4, l'incitation du contrat, p 289 et s .

3- Repertoire du Notariat Defr nois, 1980 Art 32494 .

الضرر فهو عقوبة خاصة وهذا التهديد يمارس دوراً وقائياً إذ يجبر اللدين على التنفيذ لأنه إذ لم ينفذ سيتعرض لجزاء فى جزء حيوى منه وهو مصالحه المالية وهو ينطبق لجرد التنفيذ حتى ولو لم يصاب الدائن بأى ضرر ، ومع قانون ٩ يوليو ١٩٧٥ أصبح من حق القضاء سلطة تعديل الجزاء المتفق عليه ، ومحكمة النقض الفرنسية تقرر فى بعض الأحيان أن القاضى لا يستطيع إلغاء الجزاء النصوص عليه وإن على القضاء فى حالة تعديل الجزاء بيان الأسباب لذلك ولكن فى حالة رفض تعديل الجزاء النصوص عليه فالقضاء غير ملزم بالتسبيب ، ووفقاً لنص المادة ١٢٣١ ملنى فرنسى فالقاضى يستطيع أن يخفض التعويض النصوص عليه بمقدار الفائدة التى عادت على الدائن من التنفيذ الجزئى (١).

٦٢- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن الشرط الجزائى يوجد فى كل العقود ولكن الوقع المتميز وجوده فيه هو العقود التى يلعب الزمن فى تنفيذها دوراً هاماً ، وهذه الشروط تلعب دوراً مزدوجاً فهى تتوقع وتتنبأ بالجزاء المحتمل نتيجة إخلال اللدين بتنفيذ التزاماته ، وكذلك يعتبر وسيلة ضغط على اللدين حتى ينفذ التزاماته قبل المتعاقد الآخر بصورة صحيحة وكذلك يعتبر تعويض عن الضرر الذى لحق الدائن من جراء التنفيذ فإذا ما كان ذلك بمناسبة شرط جزائى وقد إلتزم اللدين بدفع مبلغ مالى للدائن فهو يتحلل إلى كونه جزاء وتعويض عن عدم التنفيذ للإلتزام ، وإعمالاً لبدأ الحرية التعاقدية فالقانون اللنى الفرنسى أقر بصحة هذه الشروط فى اللواد ١٥٢ ، ١٢٢٦ وما بعدها من القانون اللنى الفرنسى وتنبع قوتها من المادة ١١٢٤ ملنى فرنسى ، ووفقاً للتعديل التشريعى بقانون ٩ يوليو ١٩٧٥ والذى تم التصويت عليه بناء على إقتراح Monsieur Foyer والذى عدل اللواد ١٥٢ ، ١٢٢٦ ملنى فرنسى ومنذ هنا الوقت أصبحت تلك اللواد متعلقة بالنظام العام وكل شرط مخالف لهم لا يعتد به ولقد كمل المشرع المادة ١٥٢ بفقرة

1- Philippe Malaurie et Laurent Ayr s cours de droit civil
tome VI , les obligations 4 dition, 1993 1994 p488 et s .

ثانية فاصبح من حق القاضى ان يعدل أو يزيد مقدار الجزاء المتفق عليه إذا ما كان مبالغاً فيه أو تافه القيمة ، وللمادة ١٢٣١ من نصت على انه طالما الإلتزام قد نفذ فى جزء منه فإن الجزاء المنصوص عليه يمكن تخفيضه بواسطة القاضى أخذاً بعين الإعتبار الفائدة التى عادت على الدائن من هذا التنفيذ الجزئى مع عدم الإخلال بتطبيق نص المادة ١١٥٢ منى فرنسى ، وإن تلك السلطات من المراجعة القضائية إنما تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة التعاقدية ، ولابد من وجود خطأ منسوب للمدين ولابد من إعتبار المدين ووفقاً لنص المادة ١١٤٧ منى فرنسى فإن حسن النية لا يكفى لإعفاء المدين من هذا الجزاء ، وفى حالة سوء نية المدين وإرتكابه تدليساً أو خطأ جسيماً فهنا الدائن سيطالب بتعويض أكبر من المنصوص عليه والتشديد فى المسؤولية هنا ناتج عن تطبيق القواعد العامة والمادة ١١٥٠ منى فرنسى ، ومسألة سوء نية المدين على هذا النحو إنما تدل على تأثير إنعكاس القاعدة الأخلاقية على القاعدة القانونية ، ووفقاً للمادة ١١٥٢ منى فرنسى فهى تتيح للقاضى أن يخفض أو يزيد الجزاء المنصوص عليه ولابد أن يكون هذا الجزاء مبالغاً فيه حتى يبرر هذا التدخل القضائى ، ومعيار هذه المبالغة لم تحدده المادة ١١٥٢ بما يعنى أن هذا المعيار قد يكون كيفياً أو كمياً ، فالمقارنة بين مقدار الجزاء والضرر هو أول وسيلة فعالة لقياس ذلك ، وكذلك يمكن للقاضى قياس حالة الأطراف عند تطبيق تلك المادة ، والعيرة فى تقدير ذلك هى وقت صدور الحكم وليس وقت إبرام العقد فذلك يتفق مع القواعد العامة للمسئولية من أن الضرر إنما يقدر يوم صدور الحكم ، وتقدير التجاوز أو للمبالغة فى الجزاء يعتبر مسألة واقع تخضع لتقدير قضاة الموضوع ولكن محكمة النقض تراقب الأساس القانونى للأحكام ولا سيما إذا لم يتم البحث أو التحديد من جانب محكمة الموضوع لا إذا كان مقدار التعويض الناتج عن تطبيق الشرط الجزائى مبالغ فيه ، ولإعمال المادة ١٢٣١ منى فرنسى فهنا ما يفترض غياب عدم قابلية إلتزام المدين للجزئى ، وإذا ما إتفق الأطراف على تخفيض الجزاء بنسبة الفائدة التى تم الحصول عليها من التنفيذ الجزئى للإلتزام فهنا لا يتم إعمال تلك المادة ، وفى حالة

الراجعة القضائية فقضاة الموضوع عليهم أن يحددوا ما إذا كان مبلغ التعويض مبالغ فيه أو تافه القيمة ، وعلى العكس من ذلك فلا يلتزم القاضى بتسبيب حكمه بأسباب خاصة عندما يرفض تعديل الجزاء للنصوص عليه ، إذ أن الأصل هو ألا يتدخل القاضى فى اتفاق الأطراف وإذا ما تدخل فعليه أن يسبب قراره (١).

٦٣- ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى أن الشرط الجزائى كان يهدف من قبل إلى تجنب المنازعات فهو يعتبر وسيلة إتفاقية للتعويض ولكنه بصورة تبعية يحقق الأهداف التالية فإذا ما كان الجزاء أكبر من الضرر فهو يعتبر عقوبة خاصة أو نوع من الغرامة الإتفاقية لها سلطة جبرية وتهديدية وإذا ما كان مبلغ التعويض أقل من الضرر فهو يعتبر شرط محدد للمسئولية (٢).

٦٤- وإن الإعذار شرط لمصلحة المدعى وله أن يتنازل عنه فإذا لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الدائن لم يعذره قبل رفع الدعوى فلا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض (٣) .

٦٥- وإن الإعذار هو وضع المدعى موضع التأخر فى تنفيذ التزامه والأصل فى الإعذار أن يكون بإنذار المدعى على يد محضر بالوفاء بالالتزام ، ويقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدعى إلى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخر فى تنفيذه على أن تعطى هذه الورقة إلى المدعى بناء على طلب الدائن (٤).

٦٦- ولا ضرورة لإعذار المدعى إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن وغير مجد بفعل المدعى (٥) .

1- Gilles Paisant, Dix ans d application de la r forme des articles 1152 et 1231 du Code civil relative Ala clause p nale loi du 9 juillet 1975, Rev. Trim. de. Droit. civil, 1985, p 647 et s .

2- Fran ais chabas, la r forme de la clause p nale Recueil Dalloz Sirey chronique 1976 p 230 et s .

(٣) نقض ١٩٨٣/٣/ ٢٢ - الطعن ١٣٦٢ لسنة ٤٩ ق .

(٤) نقض ١٩٦٦/٤/ ٢٨ - الطعن ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق .

(٥) نقض ١٩٦٦/٥/ ٤ - س ١٧ ص ٧٩٨ .

٦٧- وإن تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من مسائل القانون التي تخضع فيها محاكم الموضوع لرقابة محكمة النقض(١) .

٦٨- وإن تقدير التعويض عن الضرر في المسائل الواقعية التي يستل بها قاضي الموضوع إلا أن تعيين عناصر الضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي يخضع فيها لرقابة محكمة النقض(٢) .

٦٩- وإن وجود الشرط الجزائي في العقد يفترض معه أن تقدير التعويض فيه يتناسب مع الضرر الذي لحق الدائن وعلي القاضي أن يعمل هذا الشرط إلا إذا لم يثبت للدائن أن الدائن لم يخلقه أي ضرر فعندئذ لا يكون التعويض مستحقاً أصلاً أو إذا أثبت للدائن أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة وفي هذه الحالة يجوز للقاضي أن يخفف التعويض المتفق عليه(٣) .

٧٠- وإن لحكمة الموضوع إذا نص في العقد علي شرط جزائي عند عدم قيام الدين بما يلتزم به السلطة التامة في إعتباره مقصراً حسبما يترأى لها من الأدلة المقدمة ولارقابة لحكمة النقض عليها في هذا التقدير متي كان سائفاً (٤) .

• الشرط الجزائي التزام تابع للإلتزام الأصلي :-

٧١- وإن الشرط الجزائي هو إلتزام تابع للإلتزام الأصلي إذ هو إتفاق علي جزاء الإخلال بهذا الإلتزام فإذا سقط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائي فلا يعتد بالتعويض للقدر بمقتضاه فإن

(١) نقض ٢٧ / ١٩٧٩/٣ - الطعن ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق .

(٢) نقض ٤ / ١٩٧١/٢ - الطعن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق .

(٣) نقض ١١ / ١٩٨٢/١ - الطعن ٢٨٨ لسنة ٤٨ ق .

(٤) نقض ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٦ - س ٢٧ ص ١٨٢٠ .

استحق تعويض للدائن تولى القاضي تقديره وفقاً للقواعد العامة التي تجعل عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره على عاتق الدائن .

٧٢- وإن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسمان يتقاسمان الإلتزام عدم إمكان رد المال عيناً أو إرهاقه للمدائن وللقاضى الحكم بتعويض يراعى فى مقداره قيمة المال وقت الحكم ما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب(١).

٧٣- وللمتعاقدین أن يحددا مقدما قيمة التعويض عما ينجم من ضرر بسبب عدم تنفيذ أحد الإلتزامات النصوص عليها فى العقد وإن التعويض فى هذه الحالة هو تعويض عن عدم التنفيذ ولا يجوز الجمع بينه وبين التنفيذ العيني(٢).

٧٤- وإن التعويض إتفاقى لا يجوز القضاء به إلا إذا توافرت أركان المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية طبقاً للقواعد العامة وحكم فى ذلك حكم التعويض القضائى والإختلاف بينهما وجهه أن الإتفاق مقدماً على قيمة التعويض عن الإخلال بالإلتزام العقدى تنفيذاً أو تأخيراً يجع لالضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته(٣).

٧٥- وإن لإنفراد الدائن بالخطأ أو إستغراق خطأ المدين بحيث كان هو السبب الناتج للضرر الدائن يترتب عليه سقوط حق الدائن فى التعويض فلا يكون مستحقاً أصلاً وإن إسهام الدائن بخطئه فى وقوع الضرر وتقصيره هو الآخر فى تنفيذ إلتزامه يترتب عليه عدم أحقيته فى إقتضاء تعويض كامل(٤).

(١) نقض ٢٠٠١/٦/٢٤ - هيئة علمة - الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق .

(٢) نقض ٢٠٠١/٦/١٢ - الطعون أرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق .

(٣) نقض ٢٠٠١/٦/١٢ - الطعون أرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق .

(٤) نقض ٢٠٠١/٦/١٢ - الطعون أرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق .

• تكييف الفعل سبب التعويض :

٧٦- وإن تكييف محكمة الموضوع للفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ في عدمه وتخضع فيه محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض(١).

٧٧- وإن تعيين العناصر للكونة للضرر التي تدخل في حساب التعويض مسألة قانونية تهيمن عليها محكمة النقض(٢).

٧٨- وإن أدر العقد قاصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائن في الحدود التي بينها القانون ومن ثم لا ينصرف أثره إلى الغير ولو كان تابعاً لأحد المتعاقدين(٣).

٧٩- وإن إستخلاص الخطأ للوجب للمسئولية وثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع وتستقل محكمة الموضوع بها بشرط أن يكون إستخلاصها سائغاً(٤).

٨٠- وإن الشرط الجزائي التزام تابع للإلتزام الأصل إذ هو إتفاق إلى جزاء الإخلال بهذا الإلتزام فإذا سقط الإلتزام الأصلي يفسخ العقد معه الشرط الجزائي ولا يعتد بالتعويض المقرر بمقتضاه فإذا إستحق التعويض للدائن تولى القاضي تقديره وفقاً للقواعد العامة(٥).

٨١- وإن عدم تنفيذ الدين لإلتزامه التعاقدى يعتبر بذاته خطأ يرتب مسئوليته وإن النص في العقد على الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته بل يقع على الدين إثبات عدم تحققه كما يفترض فيه أن تقدير التعويض المتفق عليه متناسب مع الضرر الذي لحق الدائن وعلى القاضي أن يعمل هذا الشرط مالم يثبت للمدين خلاف ذلك(٦).

(١) نقض ٢٠٠١/٥/٢٢ - الطعن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٦٣ ق .

(٢) الطعن ٢٠٠١ / ١ / ٢٣ - رقم ٥٢٣١ لسنة ٦٣ ق.

(٣) نقض ٢٠٠١/٦/١٨ - الطعن رقم ١٠١٤٢ لسنة ٦٤ ق .

(٤) نقض ٢٠٠٠/١١/١٣ - الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٦٣ ق .

(٥) نقض ١٩٩١/٤/١ - الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥٧ ق .

(٦) نقض ١٩٨٢/١/١١ - الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق .

المبادئ القضائية

١- طرح مناقصة توريد اشياء علي أساس الشروط الواردة في قائمة الاشتراطات لايعتبر ايجابياً في صحيح القانون إنما هو مجرد دعوة إلي التعاقد، أما الإيجاب فهو ما يصدر ممن تقدم بعطائه بالشروط المبينة فيه، ويتم القبول بالموافقة علي العطاء متي صدرت هذه الموافقة ممن يملكها .

(نقض ١٩٨٤/١/٧ طعن ١٠٥ س ٥٠ ق، نقض ١٩٨٩/١٠/١٦ طعن ١٤٦٧ س ٥١ ق، نقض ١٩٩٠ / ٦/١١ طعن ٢١٥٧ س ٥٣ ق)

٢- ولئن كان يجوز للمتعاقلين وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة (١٤٧) من القانون المدني تعديل العقد باتفاقهما ، فإنه يجوز أيضاً لكل من صاحب الدعوة إلي التعاقد بطريق المزاد بعد الإعلان عن شروطه والمتقدمين بالعطاءات .

(نقض ١٩٩٠/٦/١١ طعن ٢١٥٧ س ٥٣ ق)

٣- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تكييف العلاقة القانونية هي بحقيقة ما عناه طرفاها منها، وتعرف ذلك من سلطة محكمة الموضوع فمتي إستظهرت قصدهما وورثته إلي شواهد واسانيد تؤدي إليه عقلاً ثم كيفت هذه العلاقة تكييفاً صحيحاً ينطبق علي فهمها للواقع ويتفق مع قصد طرفي هذه العلاقة فإنه لايقبل من أيهما أن يناقش في هذا التكييف توصلاً إلي نقض حكمها .

(نقض ١٩٨٣/٤/١٨ طعن ٩٦٠ س ٤٦ ق)

٤- النص في المادتين (١٦) من قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ٥٢ والرابعة من القانون ٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة علي قوانين الإصلاح الزراعي . يدل علي أن لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أن يعتد بآثار التصرف الحاصل بالمخالفة لنص المادة (١٦) من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مما لازمه أن البطلان لمخالفة شرط المنع من التصرف ليس مطلقاً بل هو بطلان يتفق والغاية من تقرير

النع وهو حماية المصلحة التي أنشئت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لرعايتها ومن ثم يتحتم ضرورة قصر اللطالبة لهذه الحماية أو التنازل عنها علي الهيئة وحدها . ويمتنع علي المنتفع أو ورثته متي باع بالمخالفة لهذا النص أن يتمسك بالبطلان .

(نقض ١٩٩٣/١٠/٢٦ طعن ٤٩٥٠ س ٦٢ ق) .

٥- البطلان المقرر بالمادة (٨٢٤) من القانون المدني لمخالفة شرط النع من التصرف - وعلي ما جري به قضاء محكمة النقض - ليس بطلاناً مطلقاً بل هو بطلان يتفق مع الغاية من تقرير النع وهي حماية مصلحة خاصة مشروعة لأحد الأشخاص ومن ثم يتحتم ضرورة قصر اللطالبة بهذه الحماية أو التنازل عنها علي صاحب المصلحة وحده ويمتنع علي المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها .

(نقض ١٩٨٣ / ٣ / ٢٤ طعن ١١٨٠ س ٤٩ ق) .

٦- مفاد نص المادة (١٦) من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع جعل الأطيان التي وزعت علي الفلاحين بموجب قانون الإصلاح الزراعي غير قابلة للتصرف فيها قبل الوفاء بجميع أقساط ثمنها وبالتالي لايرتفع الحظر عن التصرف إلا بالوفاء بكامل ثمن تلك الأطيان . ولئن كانت هذه المادة لم تنص علي البطلان بلفظه جزاء مخالفتها إلا أن مقتضي الحظر الصريح الوارد فيها وهو حظر عام دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام وهو ضمان دين الحكومة وترتيب هذا الجزاء وإن لم يصرح به وإعتبار البطلان في هذه الحالة مطلقاً .

(نقض ١٩٨٣ / ١١ / ٢٤ طعن ٥٠٢ س ٥٠ ق) .

٧- النص في المادة (٨٢٣) من القانون المدني علي أنه " إذا تضمن العقد أو الوصية شرطاً يقضي بمنع التصرف في مال فلايصح هذا الشرط مالم يكن مبيناً علي باعث مشروع ومقصوراً علي مدة معقولة ويكون الباعث مشروعاً متي كان الراد بالنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو للتصرف إليه أو الغير . وللمدة للعقولة يجوز أن تستغرق مدي حياة المتصرف أو للتصرف إليه أو الغير .

مفاده - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن شرط النع من التصرف يصح إذا بني علي باعث مشروع واقتصر علي مدة معقولة ويكون الباعث مشروعاً متي كان الراد بالنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو للتصرف إليه أو الغير وتقدير مشروعية الصلحة الراد بالشرط حمايتها ومدي معقولية المدة المحددة لسريانه مما يدخل في سلطة قاضي اللوضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متي بني رايه علي أسباب سانغة .
(نقض ٣١ / ٣ / ١٩٨٥ طعن ٧٩٤ من ٥٢ ق) .

٨- من المقرر عدم تنفيذ الدين لإلزامه التعاقدي يعتري بذاته خطأ يرتب مسئوليته وأن النص في العقد علي الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإبائاته، بل يقع علي الدين إثبات عدم تحققه . كما يفترض فيه أن تقدير التعويض المتفق عليه متناسب مع الضرر الذي لحق الدائن ، وعلي القاضي أن يعمل هذا الشرط مالم يثبت للدين خلاف ذلك.
(نقض ١١ / ١ / ١٩٨٣ طعن ٧٤٣ من ٤٩ ق) .

٩- الشرط الجزائي . إلتزام تابع للإلتزام الأصلي إذ هو إتفاق علي جزاء الإخلال بهذا الإلتزام . فإذا سقط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد ، سقط معه الشرط الجزائي ولا يعتد بالتعويض المقرر بمقتضاه ، فإن استحق تعويض للدائن تولي القاضي تقديره وفقاً للقواعد العامة .
(نقض ١ / ٤ / ١٩٩١ طعن ٢٣٢٨ من ٥٧ ق، نقض ١٠ / ١١ / ١٩٨٨ طعن ٢٠٦ من ٥٣ ق) .

١٠ - إذ كان الثابت في الدعوي أن الطرفين إتفقا في شروط الزيادة علي حق الطاعنة في مصادرة التامين للوقت المدفوع من الملعون ضده إذا لم يتسلم المبيع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رسو الزاد فضلاً عن إلتزامه بأجر التخزين، وكان هذا الذي حدداه جزاء لإخلال الملعون ضده بإلتزامه إنما هو شرط جزائي يتضمن تعديراً إتفاقياً للتعويض ، وكان الشرط الجزائي - وعلي ما جري به قضاء هذه

المحكمة - التزام تابع للإلتزام الأصلي إذ هو إتفاق علي جزاء الإخلال به فإذا سقط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائي ولا يعتد بالتعويض المقرر بمقتضاه ، فإذا إستحق تعويض للدائن تولى القاضي تقديره وفقاً للقواعد العامة التي تحمل الدائن عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره .

(نقض ٤ / ٤ / ١٩٨٨ طعن ٥٣٣ من ٥٣ ق)

١١- الأصل المقرر بنص للمادة (١٤٧) من القانون للنبي أن العقد شريعة المتعاقدين ويلتزم عاقلديه بما يرد الإتفاق عليه متى وقع صحيحاً فلا يجوز لأي من طرفيه أن يستقل بنقضه أو تعديله كما لايجوز ذلك للقاضي ، وانه ولئن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشرط الجزائي - باعتباره تعويضاً إتفاقياً - هو إلتزام تابع لإلتزام أصلي في العقد والقضاء بفسخه يترتب سقوط الإلتزامات الأصلية فيسقط الإلتزام التابع بسقوطها ويزول أثره ولا يصح الإسناد إلي المسؤولية العقدية لفسخ العقد وزواله ويكون الأستناد - إن كان لذلك محل - إلي أحكام للمسؤولية التقصيرية طبقاً للقواعد العامة ، بيد أن ذلك محله أن يكون الشرط الجزائي متعلقاً بالإلتزامات التي ينشئها العقد قبل عاقلديه بإعتباره جزاء الإخلال بها مع بقاء العقد قائماً ، فإذا كان هذا الشرط مستقلاً بذاته غير متعلق بأي من تلك الإلتزامات فلا يكون ثمة تأثير علي وجوده من زوال العقد مادام الأمر فيه يتضمن إتفاقاً مستقلاً بين العاقلين ولو أثبت بذات ورقة العقد - لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩ / ٦ / ١٩٥٥ قد نص في بنده التاسع علي أنه إذا تخلف المشتري - المطعون ضده الأول - عن سداد أي قسط من الأقساط يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلي تنبيه أو إنذار فضلاً عن ضياع ما يكون قد دفعه وصيرورته حقاً مكتسباً للشركة ، وما تضمنه هذا النص هو إتفاق الطرفين علي الجزاء في حالة حصول الفسخ ومن ثم تتحقق لهذا الشرط ناتيته وإستقلاله عما تضمنه العقد الذي فسخ من إلتزامات مما لايعتبر معه هذا الإتفاق إلتزاماً تابعاً لإلتزام أصلي في

العقد يسقط بسقوطه، وإذا خالف الحكم المطعون هذا النظر يكون مجافياً لصحيح القانون ويستوجب نقضه .

(نقض ١٧ / ٥ / ١٩٨٧ طعن ١٨٥٧ س ٥١ ق) .

١٢- الشرط الجزائي يلتزم تابع للإلتزام الأصلي، إذ هو اتفاق علي جزاء الإخلال لهذا الإلتزام، فإذا سقط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائي فلا يعتد بالتعويض المتفق عليه فيه ، فإن استحق تعويض للدائن تولى القاضي تقديره وفقاً للقواعد العامة التي تجعل عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره علي عاتق الدائن .

(نقض ٦ / ٥ / ١٩٨٦ طعن ٢٤١٨ س ٥٢ ق) .

١٣ - لنن كان قانون التامين الإجباري يستلزم التامين علي المقطورة علي استقلال عن الجرار، بإعتباره إحدي المركبات وفقاً لقانون المرور حتي تغطي شركة التامين للؤمن عليها لديها الأضرار عن الأضرار الناتجة عن الحوادث التي تقع بواسطتها، إلا أن المعيار في تحديد المسؤولية عن تعدد الأسباب للودية إلي الضرر - وعلي ما جري عليه قضاء محكمة النقض - يكون بتحديد السبب الفعال الناتج في إحداثه دون السبب العارض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إعتبر المقطورة مجرد سبب عارض في الحادث وأن قيادة الجرار علي النحو الذي ثبت من تحقيق الواقعة هو السبب الناتج للضرر في إستخلاص سائق سليم من أوراق الدعوي ، ورتب علي ذلك مسؤولية الشركة الطاعنة بإعتبارها المسؤولة عن تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرار للؤمن عليه لديها . فإن النعي علي الحكم عدم إمتداد الضمان الناشيء عن وثيقة التامين الإجباري علي الجرار إلي المقطورة ووقوع الحادث نتيجة مخالفة المقطورة غير للؤمن عليها لشروط الأمن والثبات ، يكون علي غير أساس .

(نقض ١٢ / ٢ / ١٩٨١ طعن ١٣٥٢ س ٤٧ ق) .

١٤- الشرع لا يميز في نطاق المسؤولية التقصيرية بين الخطأ العمدي وغير العمدي ولا بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير فكل منهما يوجب

تعويض الضرر الناشئ عنه وأنه يكفي لقيام المسؤولية مجرد إهمال ما توجهه الحيطة والحذر .

(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٨٦ طعن ١٠٨٥ س ٥٠ ق)

١٥ - إن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعدد الأخطاء اللوجبة لوقوع الحادث يوجب مسائلة كل من أسهم فيها أيأ كان قدر الخطأ المنسوب إليه .

(نقض ١٦ / ٦ / ١٩٩٦ طعن ٥١٧٤ ، ٥٤٢٧ س ٦٥ ق)

١٦- المدين في المسؤولية العقدية يلزم طبقاً للمادة (٢٢١) من القانون المدني بتعويض الضرر المباشر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ويشمل تعويض الضرر مالحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب وهو يكون كذلك إذا كان قد وقع بالفعل أو كان وقوعه في المستقبل حتمياً . كما أن القانون لايمنع من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان الضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة.

(نقض ٢٦ / ١ / ١٩٩٢ طعن ١٦٤٥ س ٥٦ ق)

٠ تقدير التعويض من مسائل الواقع :

١٧- تقدير التعويض يعتبر من مسائل الواقع التي لايلتزم فيها قاضي الموضوع إلا بإيضاح عناصر الضرر الذي من أجله قضي بالتعويض، وكان الحكم للطعون فيه قد إنتهي صحيحاً إلي ثبوت إخلال الهيئة الطاعنة - هيئة التليفونات - بالتزاماتها العقدية بما يوجب مسئوليتها ، فالزمها بتعويض الأضرار التي لحقت بالطعون عليه من جراء هذا الخطأ والمتمثلة في أدائه للإشتراك دون مقابل وتعذر الإتصال به كطبيب يحتاج في تعامله مع مرضاه للإتصال التليفوني في كل وقت من الأوقات ، وإذ كانت هذه الأضرار لاتخرج عن كونها اضراراً مادية مباشرة متوقعة ، فإن الحكم للطعون فيه يكون قد بني عناصر الضرر الذي قضي بالتعويض عنه ولا يعيبه بعد ذلك أن قدر التعويض جملة.

(نقض ١٢ / ١٢ / ١٩٨٩ طعن ٣٨٨ س ٥٧ ق) .

١٨ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ للوجب للمسئولية وإستخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو ما يدخل في السلطة التقديرية لحكمة الموضوع ما دام الإستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدي إليه .

(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٩٤ طعن ٣١ من ٦٠ ق) .

١٩- إثبات مساهمة للضرر في الفعل الضار أو أن الضرر بفعله وحده من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع، كما أن إستخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هي مسألة تقديرية متروكة لحكمة الموضوع بلا معقب .

(نقض ٢٧ / ٦ / ١٩٩٠ طعن ٩٥٠ س ٥٦ ق) .

٢٠ - إذا كان الخطأ العقدي يتحقق بعدم تنفيذ الدين لالتزامه الناشئ عن العقد فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه للمطعون ضده الأول بالتعويض علي إخلال الطاعنة بالتزاماتها الناشئة عن عقد العمل بعدم صرف علاوة إستثنائية له في سنة ١٩٧٦ ووقف نشر مقالاته وإلغاء العمود الأسبوعي المخصص له في الجريدة ومنعه من الكتابة دون أن يعني ببيان سنده في قيام هذه الإلتزامات في جانب الطاعنة ومصدرها وما إذا كانت تدخل في نطاق عقد عمل المطعون ضده المذكور، وعلي خلاف الثابت في الأوراق من أن منح العلاوة الإستثنائية للعاملين بالمؤسسة هو من إطلاقات الطاعنة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب وخالف الثابت في الأوراق بما يوجب نقضه .

(نقض ٥ / ٣ / ١٩٨٤ طعن ٩٩ ، ٣١٠ س ٥٣ ق)

• التعويض في المسئولية العقدية :

٢١- التعويض في المسئولية العقدية - في غير حالتها الغش والخطأ الجسيم - يقتصره علي الضرر المباشر للتوقع أما التعويض في المسئولية التقصيرية فيكون عن أي ضرر مباشر متوقعاً أو غير متوقع. الضرر

المباشر. ماهيته قياسه بمعيار موضوعي لاشخصي. وجوب توقع مقدره ومناه .

(الطن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠).

٢٢- عدم تكافؤ البالغ التي قدرها الحكم المطعون فيه لجبر الأضرار التي لحقت الطاعنين مع هذه الأضرار وعدم إيراده اسباباً سائغة لذلك مجمل القول بأنه التعويض المناسب . قصور.

(الطن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١/٢/٢٠٠٠).

٢٣- قضاء الحكم المطعون فيه بإبطال عقد البيع الإبتدائي بالنسبة لمساحة من أحمالي الأطيان المباعه . بطلان هذا الشق . اثره . لا يترتب عليه بطلان العقد كله ما دام الطاعن لم يقدم الدليل علي أن هذا الشق لا ينفصل عن جملة التعاقد . لازمه . بقاء العقد صحيحا في باقي بنوده ومنها الشرط الجزائي إعمال الحكم المطعون فيه هذا الشرط . صحيح.

(الطن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٦/٥/٢٠٠٠).

• التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض :

٢٤- المقرر في قضاء محكمة النقض أن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيما متكافئان قدرأ ومتحدان موضوعاً يندرج كل منهما في الآخر ويتقاسمان معاً تنفيذ الإلتزام الأصلي، فإذا كان الدائن قد طلب رد المال عينا وثبت للقاضي أن ذلك غير ممكن أو فيه إرهاب للمدين - فلا عليه إن حكم بتعويض يراعي في مقدره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو مافاته من كسب دون أن يعد ذلك منه قضاء بما لم يطلبه الخصوم.

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ق - هيئة عامة - جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١).

٢٥- إن مؤدي الواد ٢/٢١٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٢/٢٢٤ من القانون المدني أنه يجوز للمتعاقلين أن يحلدا مقدما قيمة التعويض الواجب أدائه عما قد ينجم من ضرر بسبب " عدم التنفيذ " بإلتزام من الإلتزامات للنصوص عليها في العقد المبرم بينهما ويكون التعويض في هذه الحالة

تعويضاً عن عدم التنفيذ لاجبوز الجمع بينه وبين التنفيذ العيني كما يجوز لهما تحديد التعويض الجابر للضرر عن " التأخير في التنفيذ" كما يجوز الجمع بين هذا التعويض والتنفيذ العيني لأن القضاء بالزام اللدين بتنفيذ التزامه عينا لا يخل بحق الدائن فيما يجب له من تعويض عن التأخير في التنفيذ

(الطون لرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٢ / ٦ / ٢٠٠١) .

٢٦- تمسك الطاعنين امام محكمة للوضوع بعدم جواز الجمع بين التزامهم بتسليم اربع شقق خالية عينا وبين التزامهم بقيمة التعويض الإتفاقي النصوص عليه في عقد البيع اليرم بينهم والمطعون ضدهم الثلاثة الأوائل وبان الآخرين اخلوا بالتزامهم بسداد باقي ثمن البيع في اللواعيد المقررة مما يعد مساهمة منهم في الخطأ توجب تخفيض التعويض وبأنه مبالغ فيه إلي درجة كبيرة وبأنهم نفذوا التزامهم جزئياً بعرض شقتين علي خصومهم . دفاع جوهرى . عدم تمحيصه أو مناقشة ادلته وعدم تفسير المحكمة ذلك الشرط الجزائي توصلاً لما إذا كان عن عدم تسليم تلك الشقق ام عن التأخير في تسليمها ودون الإدلاء برأيها فيما إذا كان مجرد عرض الطاعنين الشقتين دون أن يتلووه إجراء مماثل للإيداع طبقاً للمادتين ٣٣٦ مدني ، ٢/٤٨٩ مرافعات يقوم مقام الوفاء الجزئي بالإلتزام الذي يبيح للقاضي تخفيض التعويض . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وقصور مبطل .

(الطون لرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٢ / ٦ / ٢٠٠١) .

• وجوب قيام المسؤولية بعناصرها للقضاء بالتعويض الإتفاقي:

٢٧- التعويض الإتفاقي . عدم جواز القضاء به إلا إذا توافرت أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية طبقاً للقواعد العامة . حكمه في ذلك حكم التعويض القضائي . الإختلاف بينهما . وجهه . أن الإتفاق مقدماً علي قيمة التعويض عن الإخلال بالإلتزام العقدي تنفيذاً أو تأخيراً يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن إثباته .

(الطون لرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٢ / ٦ / ٢٠٠١) .

٢٨- إن التعويض الإتفاقي- حكمه في ذلك حكم التعويض القضائي -
لايجوز القضاء به إلا إذا توافرت أركان المسؤولية من خطأ وضرر
وعلاقة سببية طبقاً للقواعد العامة ، قصاري ما في الأمر أن الإتفاق
مقدماً علي قيمة التعويض عن الإخلال بالإلتزام العقدي - تنفيذاً
أوتأخيراً - يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن
بإثباته.

(الطعن رقم ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٢/٦/٢٠٠١).

٢٩- الإلتزام طرقي العقد بتنفيذه بطريق تتفق مع ما يوجبه حسن النية
م ١/٤٨ مدني . حق الدائن في الإلتزام العقدي للعقل علي شرط واقف
مما ينظمه القانون ويحميه . مؤداه ليس للمدين تحت هذا الشرط
القيام بعمل من شأنه منع الدائن من إستعمال حقه عند تحقق
الشرط. تصرفه الحائل دون تحقيقه . خطأ يستوجب التعويض ولو
لم يصل إلي حد الغش . جزاؤه. التعويض العيني باعتبار الشرط
متحققاً حكماً ولو لم يتحقق بالفعل . صيرورة الإلتزام الشرطي نافذاً
بعد أن تغير وضعه من التعليق إلي التحيز .

(الطن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٣/٢/٢٠٠١).

٣٠- إن عقد البيع النهائي الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ينسخ
العقد الإبتدائي ويحل محله فيما يتعلق بشروط البيع وأحكامه ،
ويصبح هو قانونهما والرجع في التعرف علي إرادتهما النهائية ، ومن
ثم فإنه قد يتناول مقدار البيع، أو الثمن ، أو شروط البيع الإبتدائي
بالتعديل حيث يسوغ القول بأن العقد النهائي بمثابة تقايل من البيع
الإبتدائي.

(الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢١/١١/٢٠٠٠) .

٣١- طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسمان
يتقاسمان تنفيذ الإلتزام . عدم إمكان رد المال عيناً أو إرهاقه للمدين.
أثره . للقاضي الحكم بتعويض يراعي في مقداره قيمة المال وقت
الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فائده من كسب .

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق " هيئة عامة " - جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١) .

٢٢- إنفراد الدائن بالخطأ أو إستغراق خطئته خطأ اللدين. بحيث كان هو السبب للنتج للضرر ائره سقوط حق الدائن في التعويض فلا يكون مستحقاً أصلاً . إسهام الدائن بخطئته في وقوع الضرر وتقصيره هو الآخر في تنفيذ إلتزامه . ائره . عدم احقيته في إقتضاء تعويض كامل.

(الطعن لرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢) .

٢٣- إذا كان حق الدائن في التعويض يسقط فلا يكون مستحقاً أصلاً إذا إنفرد بالخطأ أو إستغرق خطؤه خطأ اللدين فكان هو السبب للنتج للضرر فإنه ليس من حق الدائن ان يقتضي تعويضاً كاملاً إذا كان قد اسهم بخطئته في وقوع الضرر وثبت أنه قصر هو الآخر في تنفيذ إلتزامه.

(الطعن لرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ و ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١ /٦/١٢) .

٢٤- طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيما يتقاسمان تنفيذ الإلتزام . عدم إمكان رد لئال عينا أو إرهابه للمدنين.ائره. للقاضي الحكم بتعويض يراعي في مقداره قيمة المئال وقت الحكم ومالحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب.

(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق' هيئة عامة " جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤) .

٢٥- إن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيما متكافئان قلراً ومتحدان موضوعاً ينلرج كل منهما في الآخر ويتقاسمان معاً تنفيذ الإلتزام فإذا كان الدائن قد طلب رد لئال عينا وثبت للقاضي أن ذلك غير ممكن أو فيه إرهاب للمدين فلا عليه إن حكم بتعويض يراعي في مقداره قيمة المئال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب دون أن يعد ذلك منه قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق " هيئة عامة " جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤) .

٣١- تمسك الشركة الطاعنة بوجوب إعمال قواعد المسئولية العقلية طبقاً لعقد الإيجار للمرم بينها وبين للطعون ضده الأول بشأن أرض

التزاع . قضاء الحكم للطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بمسئوليتها عن التعويض المقضي به علي أساس المسؤولية التقصيرية ملتقاً عن بحث العلاقة الإجارية التي تربط بينهما رغم أن أحكام العقد هي وحدها التي تحكم العلاقة بين الطرفين بسبب العقد سواء عند تنفيذه صحيحاً أو عند الإخلال بتنفيذه وعدم بيان الحكم ما يخرج عن نطاقها ويدخل في نطاق للمسئولية التقصيرية . مخالفة للقانون وقصور .

(الطعن رقم ٢٩٠٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢) .

٣٧- إن القانون وإن جعل من حق محكمة الموضوع تقدير قيمة المستندات المقدمة في الدعوي إلا أنه لايسمح لها بمناقضة نصوصها الصريحة والإنحراف في تفسيرها إلي ما لا يحمله مضمونها .

(لطنن رقم ٢٩٣٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٦) .

٣٨- ليس هناك ما يمنع قانوناً من اشتراط تحميل المتعهد مسئولية العجز عن الوفاء الناشيء من قوة قاهرة إذ لا مخالفة في هذا الإتفاق للنظام العام فإن المتعهد في هذه الحالة يكون كشركة التامين التي تقبل المسئولية عن حوادث القوة القاهرة . نقض ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٥ ج ٢ سنة ص ٨٤٩ -

٣٩- إذا كان ما يأخذه الطاعن علي الحكم هو قصور أسبابه إذ لم يرد علي ما أثاره من أن المسئولية التي يدعيها هي مسئولية تقصيرية لايسمح قانوناً الإتفاق علي الإعفاء منها وكانت المحكمة في حدود سلطتها المطلقة في تفسير العقد البرم بين الطاعن وبين خصمه الذي يلقي عليه مسئولية التأخير عن تنفيذ شرط وارد في العقد قد رأت أن هذا التأخير كان مما توقعه العاقدان واتفقا مقدما علي الإعفاء منه إتفاقاً جائزاً صحيحاً فهذا من المحكمة فيه الرد الضمني علي الإدعاء بأن ذلك التأخير كان في ذاته خطأ من الأخطاء التي لايجوز الإتفاق عليها مقدما علي الأعفاء من المسئولية عنها .

(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٤٧ المرجع السابق ٨٤٨) .

٤٠- وإن القانون وإن نص علي أن التضمنات للترتبة علي عدم الوفاء بكل التعهد به أن بجزء منه ، أو للترتبة علي تأخر الوفاء ، لاستحقاق إلا بعد تكليف التعهد تكليفاً رسمياً بالوفاء إلا أنه متي كان ثابتاً أن الوفاء أصبح متعذراً ، أو كان للتعهد قد أعلن إصراره علي عدم الوفاء . ففي هذه الأحوال وأمثالها لا يكون للتنبيه من مقتضي . وإن ثبت الحكم أن التعهد قد بنا منه عدم الوفاء بما تعهد به ، وأظهر للدائن رغبته في ذلك ، فإنه إذا قضي للدائن بالتعويض الذي طلبه من غير أن يكون قد نبه علي اللين بالوفاء تنبيهها رسمياً لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(نقض ١٩٤١/٥/٢٢ طعن ١٣ من ١١ق، ونقض ١٩٤٧/٥/١٥ ، طعن ٢٥ من ١٦ق)

٤١- ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون للنهي من وجوب قيام المستاجر بإعذار اللؤجر للقيام بإجراء الترميمات الضرورية لايسري علي احوال السنولية التقصيرية .

(نقض ١٩٦٧/١٠/٢٦ طعن ١٩٧ من ٣٤ ق) .

٤٢- أنه إذا كان الحكم قد قضي باستحقاق اللؤجر للتعويض مقابل حرمانه من منفعة أرضه في للدة التالية لانتفاء الإجارة إستناداً إلي استمرار المستاجر في الإنتفاع بهذه الأرض بغير رضا اللؤجر . الأمر الذي يعد غصباً فلايصح النعي عليه بأنه قد قضي بالتعويض دون تكليف رسمي . إذ هذه مسئولية تقصيرية لايلزم لإستحقاق التعويض عنها التكليف بالوفاء .

(نقض ١٩٤٩/١٢/١٥ طعن ٤٧ من ١٨ ق) .

٤٣- وما دام الحكم قد أقام مسئولية المحكوم عليه بالتعويض علي كلا الأساسين ، العقد والفعل الضار فإنه لا تكون به حاجة إلي تطبيق المادة ١٣٠ من القانون للنهي التي تنص علي أن التضمنات لاتستحق إلا بعد تكليف التعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً ، إذ هذه المادة لاتتنطبق علي للسئولية عن الأفعال الضارة . وإن أن الإعذار الذي تنص عليه غير لازم في حالة للسئولية العقلية عند الإخلال بالتزام سلمي .

(نقض ١٩٤٨/١/١ طعن ١١٩ من ١٦ ق) .

٤٤- وإذا كانت الطاعنة قد نعت علي الحكم المطعون فيه مخالفته بمقتضي للمادتين ١٥٧ ، ١٥٨ من التقنين المدني فيما توجبانه من إعدار المدين كشرط لاستحقاق التعويض فإن نعيها يكون غير منتج ولا مصلحة لها فيه مادام قد قضي لها بالتعويض فعلاً بإقتصر طعنها علي طلب زيادة مبلغ التعويض المأضي به تبعاً لتحديد التاريخ الذي ثبت فيه العجز عن توريد باقي القدر للبيع ويتعين فيه الشراء علي حساب المطعون عليه .

(نقض ١٠/٢٢ / ١٩٥٩ طعن ١٨٩ س ٢٥ ق) .

٤٥- وإنه متي كان الطاعن قد أعلن المطعون ضده بإعتبار العقد مفسوخاً من جهته ، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب علي هذا الإعلان أن للمطعون ضده لم يكن بحاجة إلي إعدار الطاعن قبل المطالبة بالتعويض بإعتبار أن الطاعن قد صرح بهذا الإعلان أنه لا يريد القيام بالتزامه ، فإن الحكم يكون قد إلتزم صحيح القانون .

(نقض ١٤/٢/ ١٩٦٧ طعن ٢٢٢ س ٣٢ ق) .

٤٦- إذ اشترط في عقد أيجار الأطنان أنه " في حالة زراعة القطن مكرر يزداد الإيجار المستحق بما يوازي الإيجار الأصلي عن القدر الذي يزرع قطناً مكرراً " ورات المحكمة أن هذا الشرط ليس شرطاً جزائياً يستلزم القضاء به التحقق من أن المؤجر قد لحقه ضرر بسبب مخالفة عقد الإيجار وإنما هو إتفاق علي مضاعفة الأجرة في حالة معينة وهي تكرار زراعة القطن في الجزء الواحد من الأرض المؤجرة سنتين متواليين ، ثم أعطته علي هذا الإعتبار حكمه، وهو القضاء بالإجرة المضاعفة كاملة طبقاً لعقد الإيجار . فلا تقبل المناقشة في ذلك لدي محكمة النقض مادام التفسير الذي أخذت به المحكمة متفقاً تمام الإتفاق مع مدلول عبارة العقد.

(نقض ١٨/٢/ ١٩٤٣ جـ ١ في ٢٥ سنة من ٢٦٥)

٤٧- مؤدي حكم للمادة ٢٢٤ من القانون المدني الخاصة بالتعويض الإتفاقي - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أنه متي وجد شرط جزائي في العقد. فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً في تقدير

التعاقدتين . فلا يكلف الدائن بإثباته ، وإنما يقع علي المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلي درجة كبيرة، وإذا كان الحكم للطعون فيه قد أثبت وجود إتفاق بين الطرفين في عقد الصلح علي التزام من يخل به بأن يدفع تعويضا قدره ... كما أثبت إخلال الطاعنات بذلك العقد. إذ طعن فيه ولم ينفذ به . وكان لا يبين من الأوراق أنه الطاعنات قد أثبتن أمام محكمة الضوع بأن الطعون ضدهم لم يلحقهم ضرر، فإن الحكم للطعون فيه إذ قضي بالزامهن بتعويض أعمالا للشرط الجزائي لا يكون قد خالف القانون أو جاء قاصراً في التسبب ..

(نقض ١٩٧٣/١٢/١٨ طعن ٣٦ م ٣٨ ق.)

٤٨- إذا كان الشرط الإضافي الوارد في العقد قد ألزم البائع بدفع فرق السعر عن الكمية التي لا يوردها فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعا في تقدير التعاقدتين فلا يكلف الدائن بإثباته وتقع علي عاتق المدين (البائع) في هذه الحالة عبء إثبات إنتفاء الضرر أعمالا للشرط الجزائي علي ما جري به قضاء محكمة النقض .

(نقض ١٩٥٩/١١/١٢ م ١٠ ص ٦٤١).

• الغش يبطل التصرفات :

٤٩- " الغش يبطل التصرفات " هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجر بها نص خاص في القانون وتقوم علي اعتبارات خلقية وإجتماعية في محاربة الغش والخليعة والإحتيال وعدم الإنحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره في العاقدات والتصرفات والأجراءات عموما صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات .

(نقض ١٩٥٦/٢/٩ لسنة ٧ ص ١٦٨).

٥٠- ومتي كان الطاعن قد أعلن الطعون ضده بإعتبار العقد مفسوخا من جهته وكان الحكم للطعون فيه قد رتب علي هذا الإعلان أن للطعون ضده لم يكن بحاجة إلي إعدار الطاعن قبل المطالبة بالتعويض بإعتبار أن الطاعن قد صرح بهذا الإعلان أنه لا يريد القيام بالانزامة فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٦٧/٢/١٤ طعن ٢٣٢ م ٣٣ ق.)

٥١- لما كان الإعذار إجراءً واجباً لاستحقاق التعويض ما لم ينص علي غير ذلك - وكان المقصود بالإعذار هو وضع اللذين موضع التأخر في تنفيذ التزامه - والأصل في الإعذار أن يكون بإنذار اللذين علي يد محضر بالوفاء بالتزامه الذي تخلف عن تنفيذه . ويقوم مقام الإنذار أية ورقة رسمية يدعو فيها اللذين اللذين بالوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير في تنفيذه علي أن تعلن هذه الورقة إلي اللذين بناء علي طلب اللذين . لما كان ذلك وكان الإنذاران الوجهان من الطاعن إلي الشركة الطعون ضدها بتاريخ ٤/٤ / ١٩٦٩ ، ١٩٧٠/٨/١٩ - والرفقان بملف الطعن - لم يتضمنا دعوة الطاعن للشركة للطعون ضدها للوفاء بالتزامها بتمكينه من تنفيذ باقي الأعمال المسندة إليه والتي يدعي أن الشركة الطعون ضدها منعتة من تنفيذها - وإذ لم تشمل صحيفة الدعوى - كذلك - علي الإعذار بالعني الذي يتطلبه القانون وكان عقد للقاولة - المحرر عن هذه الأعمال - المرفق بملف الطعن - قد خلا من النص علي الإعفاء من الإعذار - فإن الحكم الطعون فيه إذ إنتهي من رفض طلب التعويض لتخلف الإعذار يكون قد صادف صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٤/٣/١٢ طعن ١١٦٤ من ٤٨ ق.)

٠ الإعذار شرع لمصلحة اللذين :

٥٢- من المقرر أن الإعذار شرع لمصلحة اللذين وله أن يتنازل عنه ، فإذا لم يتمسك أمام محكمة للوضع بأن اللذين لم يعذر عنه قبل رفع الدعوى . فلا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا خلت الأوراق مما يدل علي سبق تمسك الطاعنين بهذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف فإنه من ثم يعد سبباً جديداً وبالتالي غير مقبول . (نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ طعن ١٣٦٢ من ٤٩ ق.)

٥٣- التأخر في تسليم الأرض المتبادل عليها تقصير تعاقدية حكمه وارد بالمادة ١١٩ من القانون للدني وهو إيجاب التضمينات علي اللذين المقصر، ثم بالمادة ١٢٠ التي تقضي بأن تلك التضمينات لا تكون مستحقة إلا بعد تكليف للتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً وهذه القاعدة

العامة هي نفس القاعدة الواردة في عقد بيع في المادة ٢٧٨ عند تأخر المبلغ عن تسليم الببيع ، فتلك المادة التي يسري حكمها علي القايضات بمقتضي المادة ٣٦٠ الواردة في باب المعاوضة .

(نقض ١٩٣٥/٤/١١ طعن ٦٢ س ٤ ق .)

٥٤- النص في عقد البيع علي حق المشتري في التنازل عنه للغير وحصول هذا التنازل بالفعل لا يحرم البائع من استعمال حقه في طلب فسخ ذلك العقد عند قيام موجهه ولا يلزمه بتوجيه الإعتذار إلا إلي المشتري منه أما التنازل إليه فليس طرفا في العقد المطلوب فسخه ومن ثم فلا ضرورة لإعتذاره .

(نقض ١٩٦٦/٣/٢٤ طعن ١٨٨ س ٣٢ ق.)

٥٥- لا يكفي لترتيب الأثر القانوني للإنذار أن يكون المشتري قد قال في دعوي أخرى أن البائع قد أنذره مادام ذلك القول قد صدر في وقت لم يكن النزاع علي العقد المتنازع فيه مطروحا بل يجب تقديم الإنذار حتي يمكن للمحكمة أن تتبين إن كان يترتب عليه الفسخ أم لا، وذلك بالرجوع إلي تاريخه وما تضمنه لأنه قد يكون حاصلًا قبل اليعاد العين للوفاء أو تبين قيام البائع بتعهداته التي توقفت عليها تعهدات المشتري .

(نقض ١٩٤٤/٣/١٦ طعن ٨٠ س ١٣ ق .)

٥٦- تلزم المادة ٢/٧٠٦ من القانون للنفي الحالي للقابلة للمادة ٥٣٦ من القانون للنفي . الوكيل - والوصي يأخذ حكمه - بفوائد ما تبقي في ذمته من تاريخ إعداره وقد بينت المادة ٢٢٠ من القانون للنفي الحالات التي لايلزم فيها الإعتذار وليس من بينها الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٢ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية علي المال التي تفرض علي الوصي إيداع المبالغ التي يحصلها لحساب القاصر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحصيلها .

(نقض ١٩٦٦/٤/٢٨ طعن ٢٠٦ س ٣٢ ق .)

٥٧- شرط الفسخ الصريح وشرطه الضمني يختلفان طبيعة وحكما فالشرط الفاسخ الضمني إذ هو خاضع لتقدير القاضي وللقاضي أن

يمهل المدين حتي بعد رفع دعوي الفسخ عليه ، بل المدين نفسه له ان يتفادي الفسخ بعرض دينه كاملا قبل ان يصدر ضده حكم نهائي بالفسخ . اما الشرط الفاسخ الصريح فهو فيما تقضي به المادة ٢٢٤ من القانون المدني موجب للفسخ حتما ، فلا يملك معه القاضي إهمال المشتري أن يتفادي الفسخ باداء الثمن او عرضه بعد إقامة دعوي الفسخ عليه متى كان قد سبقها الطلب الرسمي في موعده ، من هذا يكون الشرط الفاسخ الصريح موجبا للفسخ بلا حاجة إلي تنبيه ولا إنذار . وعلي ذلك فإنه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أقامت قضاءها بفسخ العقد علي أن للمشتري إذ قصر في الوفاء بجزء من الثمن كان البائع محقا في طلب الفسخ بناء علي الشرط الفاسخ الضمني المفترض في جميع العقود التبادلية ثم جاءت محكمة الإستئناف فقالت أن الفسخ كان متفقا عليه جزاء للتخلف عن أداء الثمن وإذا قد ثبت لها تخلف المشتري فهي تقرر حق البائع في الفسخ نزولا علي حكم الشرط الفاسخ الصريح عملا بنص المادة ٢٢٤ مدني ، ثم لم تلبث ان قالت في آخر حكمها انها تؤيد الحكم المستأنف لأسبابه وتأخذ منها أسبابا لحكمها ، فحكمها هذا يكون قد أقيم علي امرين واقعيين متغايرين لايمكن ان يقوم حكم عليهما مجتمعين لاختلاف شرطي الفسخ الصريح والضمني طبيعة وحكما . وهذا تعارض في اسباب الحكم يعيبه ويستوجب نقضه .

(نقض ١٩٤٦/٥/٢ . طعن ٥٨ س ١٥ ق .).

٥٨- إن التكليف الرسمي للنصوص عليه في المادة ١٢٠ من القانون المدني لازما في جميع الأحوال فقد يتفق المتعاقدان علي الأعفاء منه وقد لا يكون له محل بحكم طبيعة التعهد ذاته فإنما كان الحكم قد قضي علي التعهد بالتعويض لتقصيره في تنفيذ تعهده . وكان الطاعن من جهته لم يقدم الإتفاق حتي يتيسر لمحكمة النقض تعرف طبيعة التعهد وشروطه لتبين ان كان التكليف بالوفاء لازما او غير لازم في واقعة الدعوي فإن النعي علي الحكم بأنه قد قضي في التعويض دون حصول التكليف الرسمي لا يكون له من سند، ويتعين رفضه .

(نقض ١٩٤٥/١٠/٢٩ طعن ١٢٤ س ١٤ ق.)

٥٩- لايعتبر عقد البيع مفسوخا لعدم قيام المشتري بدفع الثمن في اليعاد إلا إذا إتفق العاقدان صراحة علي إعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لإنذار أوحكم - أما إذا كان إتفاقهما مجرد ترديد للشرط الفاسخ الضمني فلايرتب علي تخلف المشتري إنفساخ العقد حتما - بل يجب أن يتوافر شرطان كي تقبل المحكمة الدفع به وهما، (اولاً) أن ينبه البائع علي المشتري بالوفاء بتكليف رسمي علي يد محضر (وثانياً) أن يظل المشتري متخلف عن الوفاء حتي صدور الحكم .

(نقض ١٩٥٥/١١/٢٤ طعن ١٣٣ س ٣٢ ق ٠).

٦٠- إن المادة ٣٣٤ ملني صريحة في وجوب حصول " التنبيه الرسمي بالوفاء" قبل طلب الفسخ إلا إذا اشترط في عقد البيع عدم الحاجة إليه . فإذا كان العقد خلو من ذلك فلا حاجة لإعفاء البائع من حكم القانون . ولايكفي لرتيب الأثر القانوني للإنذار أن يكون المشتري قد قال في دعوي اخري أن البائع أنذره مادام ذلك القول قد صدر في وقت لم يكن النزاع علي العقد المتنازع فيه مطروحا، بل يجب تقديم الإنذار حتي يمكن للمحكمة أن تتبين إن كان يترتب عليه الفسخ ام لا ، وذلك بالرجوع إلي تاريخه وما تضمنه لأنه قد يكون حاصلًا قبل اليعاد العين بالوفاء او قبل قيام البائع بتعهداته التي توقفت عليها تعهدات المشتري .

(نقض ١٩٤٤/٣/١٦ طعن ٨٠ س ١٣ ق٠).

٦١- يشترط في التنبيه بالوفاء أن يكون بتكليف رسمي علي يد محضر فلا يصح بمجرد خطاب ولو كان موصي عليه.

(نقض ١٩٥٢/٥/١ طعن ١٣٨ س ٢٠ ق٠).

٦٢- لايعتبر عقد البيع مفسوخا لعدم قيام المشتري بدفع الثمن في اليعاد إلا إذا اتفق المتعاقدان علي إعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لإنذار . أما إذا كان إتفاقهما مجرد ترديد للشرط الفاسخ الضمني فلا يترتب علي تخلف المشتري إنفساخ العقد حتما، بل يجب أن يتوافر شرطان كي تقضي المحكمة بالفسخ أو تقبل الدفع وهما :

أولاً- ان يظل المشتري متخلفا عن الوفاء حتي صدور الحكم ، وثانيا- أن ينبه البائع علي المشتري بالوفاء ، وسبيل هذا التنبيه في البيوع للندية هوالتكليف الرسمي علي يد محضر فلا يصح بمجرد خطاب ولو كان موصي عليه . وإذن فمتي كان الثابت من وقائع الدعوي ان كلا الأمرين لم يتحقق بأن كان المشتري قد عرض ما يجب عليه دفعه لدي رفع الدعوي عرضا حقيقيا أعقبه الإيداع ، ولم يتم البائع بالتكليف الرسمي وإكتفي علي ما يدعي بخطاب موصي عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض الدفع بإنفساخ العقد لم يخالف القانون .

(نقض ١٩٥٢/٥/١ طعن ١٣٨ س. ٢٢ .)

٦٣- لاضرورة لإعذار اللدين إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن وغير مجد بفعل اللدين وإذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إعتبر الأخطاء الفنية التي وقع فيها الما قول مما لايمكن تداركه فإن مفاد ذلك الإلتزام المرتب علي عقد الما قولة قد أصبح غير ممكن تنفيذه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي بفسخ العقد وبالتعويض دون سبق إعذار اللدين بالتنفيذ العيني لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٦٦ /٥/ ٤ س ١٧ من ٧٩٨).

٦٤- وان القانون وإن نص علي أن التضمنينات المترتبة علي عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزء منه ، أو للترتبة علي تأخير الوفاء ، لا تستحق إلا بعد تكليف المتعهد تكليفا رسميا بالوفاء إلا أنه متي كان ثابتا أن الوفاء أصبح متعذرا ، أو كان للمتعهد قد أعلن إصراره علي عدم الوفاء ، ففي هذه الأحوال وامثالها لا يكون للتنبيه من مقتضي . وإذن فإذا اثبت الحكم أن للمتعهد قد بدا منه عدم الوفاء بما تعهد به ، وأظهر اللدائن رغبته في ذلك، فإنه إذا قضي لللدائن بالتعويض الذي طلبه من غير أن يكون قد نبه علي اللدين بالوفاء تنبيها رسميا لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(نقض ١٩٤١/٥/٢٢ طعن ١٣ س ١١ .)

(نقض ١٩٤٧/٥/١٥ طعن ٢٥ س ١٦ .)

٦٥- ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدني من وجوب قيام المستاجر بإعذار اللّوَجَر للقيام بإجراء الترميمات الضرورية لايسري علي احوال المسؤولية التقصيرية .

(نقض ١٩٦٧/١٠/٢٦ طعن ١٩٧ ص٣٤ق.)

٦٦- وأنه إذا كان الحكم قد قضي بإستحقاق اللّوَجَر للتعويض مقابل حرمانه من منفعة أرضه في المدة التالية فإنتهاء الإجارة إستناداً إلي استمرار السّتاجر في الإنتفاع بهذه الأرض بغير رضا اللّوَجَر . الأمر الذي يعد غصباً فلا يصح النعي عليه بأنه قد قضي بالتعويض دون تكليف رسمي ، إذ هذه مسؤولية تقصيرية لايلزم لإستحقاق التعويض عنها التكلف بالوفاء .

(نقض ١٩٤٩/١٢/١٥ طعن ٤٧ س ١٨ ق .)

٦٧- إذا كانت الطاعنة قد نعت علي الحكم الطعون فيه مخالفته مقتضي المادتين ١٥٧ ، ١٥٨ من التقنين المدني فيما توجبانه من إعذار اللّدين كشرط لإستحقاق التعويض فإن نعيها يكون غير منتج ولا مصلحة لها فيه ما دام قد قضي لها بالتعويض فعلاً وإقتصر طعنها علي طلب زيادة مبلغ التعويض القضي به تبعاً لتحديد التاريخ الذي يثبت فيه العجز عن توريد باقي القدر المبيع ويتعين فيه الشراء علي حساب الطعون عليه .

(نقض ١٩٥٩/١٠/٢٢ طعن ١٨٩ س ٢٥ ق)

٦٨- وأنه متي كان الطاعن قد أعلن الطعون ضده بإعتبار العقد مفسوخاً من جهته .، وكان الحكم الطعون فيه قد رتب علي هذا الإعلان أن الطعون ضده لم يكن بحاجة إلي إعذار الطاعن قبل المطالبة بالتعويض بإعتبار أن الطاعن قد صرح بهذا الإعلان أنه لايريد القيام بالتزامه، فإن الحكم يكون قد إلتزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٦٧/٢/٤١ طعن ٢٢٢ س ٣٢ق.)

٦٩- إذا لم يتم أحد العاقلين بالتزامه كان للأخر ألا يوفي بالتزامه من غير حاجة إلي تبينه رسمي أو إلي حكم بفسخ العقد إذا كان إلتزام

كل منهما في العقد مقابل التزام الآخر . فإذا كان العقد المحرر بين مدني ودائنه (بنك التسليف) ينص علي أن اللعين تعهد بأن يسند إلي البنك مطلوبه علي أقساط ، وبأن يقدم له عقاراً بصفة رهن تاميناً للسداد، وعلي أن البنك تعهد من جانبه برفع الحجزين السابق توقيعهما منه علي منقولات اللعين وعقاراته متي تبين بعد حصول الرهن وفيدته واستخراج الشهادات العقارية عدم وجود أي حق عيني مقدم عليه ، ثم فسرت المحكمة ذلك بأن قبول البنك تقسيط اللعين متوقف علي قيام اللعين بتقديم التامين العقاري ، بحيث إذا لم يقدم هذا التامين بشروطه للنصوص عليها في العقد كان البنك في حل من قبول التقسيط، وتعرفت نية اللين في عدم تقديم التامين من خطاب صادر منه ، وبناء علي ذلك قضت بعدم ارتباط البنك في التقسيط وبأحقيته في الاستمرار في التنفيذ بئسنة علي للنقولات والعقارات دون أن يكون ملزماً بتكليف اللعين رسمياً بالوفاء ، فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(نقض ١٩٣٦/٦/٢٢ طعن ٤٣ س ٩ ق ٠).

٧٠- إن الضرر الموجب للتعويض يجب أن يكون ضرراً محققاً بمعنى أن يكون قد وقع أو أنه سيقع حتماً أما الضرر الإحتمالي الغير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلاً وإذا كان الحكم المصون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض للمطعون ضدهم علي أساسا أن الطاعن مازال تحت يده حكم اللينونية رغم الوفاء ويستطيع التنفيذ به علي أموالهم إذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه وكان ذلك التنفيذ الذي جعله الحكم منوط للضرر المحكوم بالتعويض عنه غير محقق الحصول فإن الضرر الناشء عنه يكون ضرراً إحتمالياً لا يصح التعويض عنه وبالتالي فإن قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر يكون مخالفاً للقانون.

(نقض ١٩٦٥/٥/١٣ طعن ٢٥ س ٢٧ ق ٠).

٧١- التعويض كما يكون عن ضرر حال فإنه يكون أيضاً عن ضرر مستقبل متي كان محقق الوقوع فإذا كانت محكمة الموضوع قد

انتهت - في حدود سلطتها التقديرية - إلي أن هدم المبني أمر محتتم ولا محيص من وقوعه، فإنها إذ قدرت التعويض المستحق للمطعون ضدها علي أساس وقوع هذا الهدم لا تكون قد قدرته عن ضرر حال وإنما عن ضرر مستقبل محقق الوقوع.

(نقض ١٩٦٥/٦/١٠ طعن ٢٢٥ س ٣٤ ق.).

(نقض ١٩٧٧/٢/٨ طعن ٤٨٥ س ٤٢ ق.).

٧٢- يشترط الحكم بالتعويض عن الضرر للمادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يقع بالفعل أو بأن يكون وقوعه في المستقبل حتميا فمناطق تحقق الضرر للمادي لن يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجني عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الإستمرار علي ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع علي المضرور من فرصة بفقد عائلته فيقضي له بالتعويض علي هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فإنه لا يكفي للحكم بالتعويض .

(نقض ١٩٨٠/١/١٦ طعن ٧٢٤ س ٤٧ ق،، نقض ١٩٨٤ /١١/١١ طعن ٨٩٠ س

٥٠ . نقض ٢٣ /٢/ ١٩٨٣ طعن ١٥٩٨ س ٥٢ ق.).

٧٣- طلب التعويض عن الضرر للمادي نتيجة وفاة شخص آخر — وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة- مشروط بثبوت أن التوفي كان يعول طالب التعويض فعلا وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار كانت قائمة لما كان ذلك . وكان الثابت من مدونات الحكم للطعون فيه أنه بناء علي ما شهد به شاهدي الطعون ضدها الأولي من أن مورثها المجني عليه كان يعولها حال حياته وأن معاشها الشهري عن زوجها لم يكن يفي نفقاتها ، فإن الحكم للطعون فيه يكون قد أسس ثبوت الضرر وحدد عناصره علي أسباب سائغة تكفي لحمله .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ الطعن رقم ٥٧ س ٢٥٤ ق٤٨.).

٧٤- يشترط الحكم بالتعويض عن الضرر للمادي في الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو

يكون وقوعه في المستقبل حتمياً فإن أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الإخلال بها ضرراً أصابه .

(نقض ١٩٧٩/٣/٧٧ طعن ٦٣٤ س ٤٥ ق .)

٧٥- العبرة في تحقيق الضرر للمادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن التوفي كان يعوله فعلاً وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الإستمرار علي ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع علي الضرور من فرصة بفقد عائله ويقضي له بالتعويض علي هذا الأساس، أما عن احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا مكان للحكم بالتعويض .

(نقض ١٩٧٩/٣/٧٧ طعن ٦٣٤ س ٤٥ ق .)

٧٦- الوالد ملتزم بحكم القانون بالإتفاق علي أولاده في سبيل رعايتهم وإحسان تربيتهم فلا يصح إعتبار ما ينفقه في هذا السبيل خسارة تستوجب التعويض ، لما كان ذلك وكان ما أنفقه الطاعن الأول علي ولده المجني عليه هو من قبيل القيام بالواجب المفروض عليه قانوناً فلا يجوز له أن يطالب بتعويض عنه ، فإن الحكم للطعون فيه إذ إلترزم في قضائه هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٧٩/٥/١٦ طعن ٨٦٠ س ٤٥ ق .)

٧٧- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق ، ولا يمنع القانون أن يحسب في الكسب الفائت ما كان للضرور بأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة، وكان الحكم للطعون فيه قد ذهب إلي وصف تفويت الفرصة علي الطاعنين في رعاية أبنهما لهما في شيخوختهما بأنها احتمال، فخلط بذلك بين الرعاية للرjóة من الأبن لأبويه وهي أمر احتمالي وبين تفويت الأمل في هذه الرعاية وهي أمر محقق . ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن الأول قد بلغ سن الشيخوخة وأنه أحيل إلي العاش قبل فوات خمسة أشهر علي فقد إبنه الذي كان طالباً في الثانوية العامة وبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً الأمر

الذي يبعث الأمان عند أبيه في أن يستظلا برعايته، وإذا إفتقدها فقد فانت فرصتهما بضياع أمهما . فإن الحكم للطعون فيه إذ إستبعد هذا العنصر عند تقدير التعويض يكون قد خالف القانون .
(نقض ١٦/٥/١٩٧٩ طعن ٨٦٠ س ٤٥ ق.)

٧٨- إذ كان الثابت من الحكم إن حرمان للطعون عليه من إستعمال الشقة موضوع النزاع إنما كان بسبب إغتصابها بواسطة الطاعن فلا علي الحكم إن هو أدخل في تقدير التعويض مقدار الأجرة التي دفعها الطعون عليه لهذه الشقة في المدة التي حرم فيها من الإنتفاع بها.

(نقض ٢١/٣/١٩٧٨ طعن ٢٧٢ س ٤٣ ق.)

٧٩- بشرط في التعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور، وإن يكون الضرر محققا بأن يكون وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل، فإن أصاب الضرر شخصا بالتعبية عن طريق ضرر أصاب آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة ترتب علي الإخلال بها ضرر أصابه ، والعبرة في تحقق الضرر المادي الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفي كان يعوله وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وإن فرصة الإستمرار علي ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع علي المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضي له بالتعويض علي هذا الأساس ، أما احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض .

(نقض ٢٣/٥/١٩٧٨ طعن ١٣٠ س ٤٥ ق.)

٨٠- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التعويض للوروث مستقل عن التعويض الذي يلحق بالضرر الوارث شخصا .

(نقض ٣١/٣/١٩٨٢ طعن ١٤٩٢ س ٥٢ ق.)

٨١- إذا تسببت وفاة المجني عليه عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لابد أن يسبق الموت ولو بلحظة مهما قصرت كما يسبق كل سبب نتيجته وفي هذه اللحظة يكون المجني عليه مازال أهلا لكسب الحقوق ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور

إليه هذا الضرر ويتفاهم . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقوه عنه في تركته ويحق لهم بالتالي مطالبة السنول بجبر الضرر للادي الذي سببه لورثهم لا من الجروح بإعتباره من مضاعفاتها، ولئن كان لولت حقا علي كل إنسان إلا أن التعجيل به إذا حصل بفعل فاعل يلحق بالمجني عليه ضررا ماديا محققا إذ يترتب عليه فوق الألام الجسيمة التي تصاحبه حرمان المجني عليه من الحياة وهي أغلب ما يمتلكه الإنسان بإعتبارها مصدر طاقاته وتفكيره والقول بإمتناع الحق في التعويض علي المجني عليه الذي يموت عقب الإصابة مباشرة وتجوز هذا الحق لن يبغي حيا مدة بعد الإصابة يؤدي إلي نتيجة ياباه العقل والقانون هي جعل الجاني الذي يقسو في إعتدائه حتي يجهز علي ضحيته فوراً في مركز بفضل مركز الجاني الذي يقل عنه قسوة وإجراما فيصيب المجني عليه بأذي دون اللوت وفي ذلك تحريض للجناة علي أن يجهزوا علي المجني عليه حتي يكونوا بمنجاة من مطالبته لهم بالتعويض .

(نقض ١٩٦٦/٢/١٧ طعن ٣٥٢ س ٣١ ق).

• تعيين عناصر الضرر :

٨٢- تعيين العناصر المكونة قانونا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٧ طعن ٦٣٤ س ٤٥ ق).

٨٣- متى كان الطاعن قد حدد عناصر الضرر الذي أصابه - من جراء تعرض المؤجر له في الإنتفاع - بالعين المؤجرة - وحصرها في اضطرابه للإنتقال إلي مسكن آخر بأجرة أعلي ، وإنتهي الحكم للطعون فيه إلي أن هذا الضرر مباشر ومتوقع ، وقدر التعويض الجابر له ، وكانت الأسباب التي إستند إليها في هذا الخصوص كافية لحمله ، فإن خطاه فيما تزيد فيه من نفي الغش والخطأ الجسيم عن الطعون عليه يكون - بفرض صحته - غير منتج .

(نقض ١٩٧٣/٦/١٤ طعن ٣٣٢ س ٣٨ ق).

٨٤- أنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر في المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ، إلا أن تعيين عناصر الضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي يخضع فيها لرقابة محكمة النقض .

(نقض ١٩٧١/٢/٤ طعن ٣٥٥ س ٣٦ ق.)

٨٥- إذا أوضح الحكم في أسبابه عناصر الضرر الذي لحق الطعون عليه بسبب خطأ الطاعن وبين وجه أحقيته في التعويض عن كل عنصر منها ، فإنه لا يعيبه تقدير تعويض إجمالي عن تلك العناصر ، إذ لا يوجد في القانون نص ملزم بإتباع معايير معينة في خصوصه .
(نقض ١٩٧٠/١١/١٦ طعن ٣٢٢ س ٣٦ ق.)

٨٦- متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أشار بصدد بيان الضرر الطالب بالتعويض عنه إلي ما تكبدته المدعية - قبل العدول عن خطبتها - من نفقات ومصاريف تجهيز ، دون أن يعني بإيضاح نوع تلك النفقات ومقارنها والدليل علي ثبوتها أو بتقصي الضرر الذي أصابها، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .
(نقض ١٩٦٢/١١/١٥ طعن ١٧٤ س ٢٧ ق.)

٨٧- تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تبين عليها محكمة النقض ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضي بالتعويض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر فإنه يكون قد عاره البطلان لقصور أسبابه مما يستوجب نقضه .
(نقض ١٩٦٣/٤/١١ الطعون أرقام ٢٩٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ س ٢٧ ق.)

٨٨- متى كان الحكم قد أورد ضمن بياناته ما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الإستغناء عن خدماته فإن في ذلك ما يدل علي أنه راعي هذه العناصر في تقدير التعويض .
(نقض ١٩٦٤/٦/٢٤ طعن ٤٠٠ س ٣٠ ق.)

٨٩- ليس في القانون ما يمنع من أن يدلل في عناصر التعويض ما كان للمضروب من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه.

(نقض ١٩٦٥/٤/٢٩ طعن ٢٠٣ من ٣٠ ق.٠).

٩٠- لمحكمة الموضوع، إذا نص في العقد علي شرط جزائي عند عدم قيام للتعهد بما يلتزم به، السلطة التامة في إعتباره مقصراً حسبما يترائي لها من الأدلة المقدمة ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في هذا التقدير متي كان سائغاً. لا كان ذلك وكان تخلف الطاعنين عن تنفيذ التزامهما يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين، فإن الطعون عليهم لا يكلفون إثباته.

(نقض ١٩٧٦/١٢/٢٨ من ٢٧ - من ١٨٢٠).

٩١- لا كان إشتراط الطاعن في العقد جزاء مقدماً عند عدم قيام الدين بتنفيذ التزامه جائزاً ولا مخالفة فيه للنظام العام. وكان الدين لم يدع في كافة مراحل التقاضي ان ضرراً لم يفد علي النائن من تقصيره في تنفيذ تعهده. فإن الحكم المقتضي بالتعويض المتفق عليه في البند لا يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٥٥/٤/١٤ جـ ١ في ٢٥ سنة من ٢٦٥).

٩٢- إن ما نص عليه في البند الثالث من عقد القاولة - الصادر من الطاعنة للمحامي - من أنه " لايجوز للطاعنة عزل مورث الطعون ضدهم من عمله طالما كان يقوم به طبقاً للأصول القانونية فإذا عزلته قبل إنتهاء العمل دون سبب يدعو لذلك إلتزمت بتعويض إتفاقي لا يقبل المجادلة مقداره ٥٠٠٠ج يستحق دون تنبيه أو إنذار أو حكم قضائي " هو إتفاق صحيح في القانون ولا مخالفة فيه للنظام العام لأن الوكالة بأجر . وهو صريح في أنه شرط جزائي حدد مقدماً قيمة التعويض بالنص عليه في العقد طبقاً لما تقتضي به المادة ٣٢٢ من القانون اللخي .

(نقض ١٩٧٥/١٢/٢١ من ٢٦ من ١٧٥٧).

٩٣- إذا كانت واقعة الدعوي محكومة بالقانون المدني القديم ، وكان اللدين قد نفذ بعض الأعمال التي يلتزم بها وتخلف عن تنفيذ بعضها الآخر فيعتبر تقصيره في هذه الحالة تقصيرا جزئيا يحق للمحكمة ان تخفض التعويض للتفق عليه إلي الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق اللائن .

(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٥٥ ج ١ في ٢٥ سنة ص ٢٦٥).

٩٤- لا محل للحكم بما تضمنه الشرط الجزائي ما دام الحكم قد أثبت ان كلا من المتعاقدين قد قصر في إلتزامه .

(نقض ١٩ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٩٢١).

٩٥- إذ إتفق في عقد بيع بضاعة علي شرط جزائي ، وقرر الحكم ان كلا الطرفين قد قصر في إلتزامه وقضي لأحدهما بتعويض علي أساس ما لحقه من خسارة وما فاتته من ربح بسبب تقصير الطرف الآخر وحدد هذا التعويض علي أساس ربح قدره بنسبة معينة من ثمن البضاعة - فإن من مقتضي ما قرره الحكم من وقوع تقصير من المحكوم له أيضا ان يبين مقدار ما ضاع عليه من كسب وما حل به من خسارة بسبب تقصير المحكوم عليه وان يحمله مقلار ما حل به من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره هو - فإذا كان الحكم لم يبين ذلك ولم يذكر العناصر الواقعية التي بني عليها تحديد التعويض علي أساس الربح الذي قدره - فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(نقض ١٩ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٩٢١).

٩٦- إشتراط جزاء عند عدم قيام اللتعهد بما إلتزم به جائز في كل مشاركة سواء اكانت بيعاً أو معاوضة أو إجارة أو أي عقد آخر . والعربون بهذا المعني ليس خاصاً بعقود البيع وحدها .

(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٣١ ج ١ في ٢٥ سنة ص ٢٦٤).

٩٧- الشرط الجزائي إلتزام تابع للإلتزام الأصلي ، إذ هو إتفاق علي جزاء الإخلال بهذا الإلتزام ، فإذا سقط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد ، سقط

معه الشرط الجزائي فلا يعتد بالتعويض القدر بمقتضاه ، فإن استحق تعويض للدائن ، تولي القاضي تقديره وفقاً للقواعد العامة التي تجعل عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره علي عاتق الدائن .
(نقض ١٩٧١/٣/٢٥ من ٢٢ ص ٤٠١ و ١٩٧٨/٤/١٨ ملخ ٦٦٣ من ٤٤٤ق).

٩٨- لا علي الحكم إن هو لم يرد علي ما تمسك به الطاعن من دفاع يتعلق بالشرط الوارد بعقد الصلح بإعمال اللادتين ٢٢٣ و ٢٢٤ من القانون المدني عليه بإعتباره شرطاً جزئياً متى كان الحكم قد قرر أن عقد الصلح ذاته المتضمن هذا الشرط قد فسخ وإنتهي الحكم إلي تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً في صدد الآثار القانونية للرتبة علي هذا الفسخ .

(نقض ٢٩٦٨/٢/٢٧ من ١٩ ص ٣٨١).

٩٩- يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في العقد الإداري بمجرد وقوع المخالفة التي تقرررت الغرامة جزاء لها ، وأن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقاً في ذمتها للمتعاقد . كما يحق لها مصادرة التامين من تلقاء نفسها دون أن يتوقف ذلك علي ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه . ذلك أن الغرامات ومبالغ التامين التي ينص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية . إذ يقصد بها — علي ما جري به قضاء محكمة النقض- ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه حرصاً علي سمر المرفق العام بانتظام وإطراد . ولايجوز للمتعاقد مع الإدارة أن ينازع في إستحقاقها للغرامة أو التامين بحجة إنتفاء الضرر أوالمبالغة في تقدير الغرامة إلا إذا أثبت أن إخلاله بالتزامه راجع إلي قوة قاهرة أو إلي فعل الإدارة المتعاقد معها .

(نقض ١٩٦٦/١٢/٢٠ من ١٧ ص ١٩٦٢)

(ونقض ١٩٦٥/١٠/٢٦ و ١٩٦٥/١١/٢٣ من ١٦ ص ٩٢٢ و ١١٢٦)

١٠٠- العقد النهائي دون العقد الإبتدائي - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين . ومن ثم فإننا تبين أن عقد البيع النهائي قدخلا من النص علي الشرط الجزائي الوارد في عقد البيع

الإبتدائي أو الإحالة إليه ، فإن هذا يدل علي أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وإنصرفتا نيتهما إلي عدم التمسك به أو تطبيقه .
(نقض ١٩٨٥/١/٢ من ص ٦٢).

١٠١- إذ اشترط في عقد إيجار الأطلان أنه " في حالة زراعة القطن مكرر يزداد الإيجار للمستحق بما يوازي الإيجار الأصلي عن القدر الذي يزرع قطناً مكرراً " ورات المحكمة أن هذا الشرط ليس شرطاً جزائياً يستلزم القضاء به التحقق من أن اللؤجر قد لحقه ضرر بسبب مخالفة عقد الإيجار وإنما هو إتفاق علي مضاعفة الأجرة في حالة معينة وهي تكرار زراعة القطن في الجزء الواحد من الأرض المؤجرة سنتين متواليتين ، ثم أعطته علي هذا الإعتبار حكمه . وهو القضاء بالأجرة للمضاعفة كاملة طبقاً لعقد الإيجار ، فلا تقبل المناقشة في ذلك لدي محكمة النقض ما دام التفسير الذي أخذت به المحكمة متفقاً تمام الإتفاق مع مدلول عبارة العقد .
(نقض ١٩٤٢/٢/١٨ ج١ في ٢٥ سنة ص ٢٦٥).

١٠٢- مؤدي حكم المادة ٢٢٤ من القانون للنهي الخاصة بالتعويض الإتفاقي - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أنه متى وجد شرط جزائي في العقد. فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين. فلا يكلف اللان إثباته، وإنما يقع علي اللدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلي درجة كبيرة، وإذا كان الحكم للطعون فيه قد اثبت وجود إتفاق بين الطرفين في عقد الصلح علي التزام من يخل به بأن يدفع تعويضاً قدره ... كما اثبت إخلال الطاعنات بذلك العقد. إذ طعن فيه ولم ينفذ به ، وكان لايبين من الأوراق أنه الطاعنات قد اثبتن أمام محكمة الموضوع بأن الطعون ضدهم لم يلحقهم ضرر، فإن الحكم للطعون فيه إذ قضي بالزامهن بتعويض إعمالاً للشرط الجزائي لا يكون قد خالف القانون أو جاء قاصراً في التسبيب .
(نقض ١٩٧٣/١٢/١٨ طعن ٢٦ - ص ٣٨ق).

١٠٣- إذا كان الشرط الإضافي الوارد في العقد قد ألزم البائع بدفع فرق السعر عن الكمية التي لا يوردها فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل

الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته وتقع علي عاتق الدين (البائع) في هذه الحالة عبء إثبات إنتفاء الضرر إعمالاً للشرط الجزائي علي ما جري به قضاء محكمة النقض .

(نقض ١٢/١١/١٩٥٩ س ١٠ - ص ٦٤١).

١٠٤- قاعدة " الغش يبطل التصرفات " هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجر بها نص خاص في القانون وتنص علي إعتبارات خلفية واجتماعية في محاربة الغش والخديعة والإحتيال وعدم الإنحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره في المعاقبات والتصرفات والإجراءات عموماً صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات .

(نقض ٩/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ١٦٨) .

١٠٥- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المقاصة القانونية علي ما تقضي به المادة (٣١٢) من القانون المدني تستلزم في الدين أن يكون خالياً من النزاع محققاً لاشك في ثبوته في ذمة الدين وأن يكون معلوم القدر ولابد من اجتماع الشرطين لأن المقاصة تتضمن معني الوفاء الإجباري ، ولا يجبر الدين علي دفع دين متنازع فيه او دين غير معلوم القدر .

(نقض ١٠/٢/١٩٩٤ طعن ٣٦ س ٦٠ق).

١٠٦- النص في المادة (٦٨) من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل المقابلة للمادة (٥٤) من قانون العمل السابق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ينل علي ان للشرع - وعلي خلاف القاعدة العامة في المقاصة القانونية التي تستلزم لوقوعها ان يكون الدينان خاليين من النزاع اجاز لصاحب العمل إقتطاع مبلغ التعويض من أجر العامل - أي إيقاع المقاصة - بين ما هو مستحق له من تعويض وبين أجر العامل في حدود أجر خمسة أيام في الشهر ولو كان إستحقاقه للتعويض أومقتداره محل نزاع يؤكد ذلك ما جاء في هذه المادة بشأن الطريق الذي يتعين علي العامل إتباعه للتظلم من تقدير صاحب العمل ، وإذ كان حق الأخير في إجراء المقاصة القانونية إستثناء من القواعد العامة التي تستلزم ان يكون الدينان خاليين من النزاع ومن ثم فلا يجوز التوسع

فيه وقصره علي الحالات المنصوص عليها في المادة (٦٨) سالفه الذكر بأن يكون التعويض الحاصل الإقتطاع من أجله ناشئاً عما تسبب العامل في فقدته أو إتلافه أو تدميره من مهمات أو آلات أو منتجات يمتلكها رب العمل أو هي في عهنته وان يكون الإقتطاع من أجر العامل فإذا كان التعويض المستحق لصاحب العمل راجعاً إلي أية أضرار أخرى لحقت رب العمل عن غير هذه الحالات الواردة في النص فلا يجوز لصاحب العمل إجراء للقاصة للحصول علي التعويض من أية مبالغ أخرى تكون مستحقة عليه للعامل بل عليه أن يرجع إلي القضاء لإقتضاء التعويض مالم يكن قد اتفق عليه رضاء .
(نقض ١٠/٢/١٩٩٤ طعن ٣٦ س ٦٠ ق).

١٠٧- دعوي التعويض هي الوسيلة القضائية التي يستطيع الضرور عن طريقها الحصول من المسئول عن تعويض الضرر الذي أصابه إذا لم يسلمه قانوناً وأنه يجب أن يثبت أنه صاحب الحق الذي وقع الضرر ماساً به وإلا كانت دعواه غير مقبولة .
(نقض ٢٥/١٠/١٩٩٥ طعن ٨٨٣٥ س ٦٤ ق).

١٠٨- دعوي التعويض هي الوسيلة القضائية التي يستطيع الضرور عن طريقها الحصول من المسئول عن تعويض الضرر الذي أصابه إذا لم يسلم به قانوناً وأنه يجب أن يثبت أنه صاحب الحق الذي وقع الضرر ماساً به وإلا كانت دعواه غير مقبولة .
(نقض ٢٥/١٠/١٨٨٥ طعن ٨٨٣٥ س ٦٤ ق).

١٠٩- لما كانت الفقرة الثانية من المادة (٢٥١) من قانون الإجراءات الجنائية تنص علي أنه " يحصل الإدعاء مدنيا بإعلان التهم علي يد محضر أو بطلب في الجلسة المنظورة فيه الدعوي إذا كان التهم حاضراً وإلا وجب تأجيل الدعوي وتكليف اللدعي بإعلان التهم بطلباته إليه . ولئن كان مفاد هذا النص يستلزم أن يكون التهم حاضراً بنفسه بالجلسة عندما يوجه إليه طلب التعويض وإلا وجب تأجيل الدعوي وتكليف اللدعي بالحق اللدني بإعلان التهم بطلباته إلا أنه مما يفني عن ذلك خضور محامي التهم أمام محكمة أول درجة

التي يجوز فيها ذلك عملاً بالمادة (٢/٢٢٧) من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض جنائي ١٧/١١/١٩٩٥ طعن ٤١٩٦٤ س ٥٩ق).

١١- مفاد نص للمادتين (٢٨) ، (١/٢٢٠) من القانون للنفي أنه ولن كان التعويض لا يستحق إلا بعد إعدار الدين مالم ينص علي غير ذلك ، إلا أنه لا ضرورة لهذا الإعدار إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل الدين لما كان ذلك وكان الثابت من عقد تركيب واستعمال التليفون للبرم بين الطرفين أن الهيئة الطاعنة إلتزمت تركيب وصيانة الخط التلغوني . وكانت طبيعة هذا الإلتزام تقتضي أن تتخذ الهيئة الطاعنة ما يلزم من الأعمال الفنية لإصلاح هذا الخط في الوقت المناسب وفور إخطار المشترك بالعطل حتي تمكنه من إستعماله بما يحقق له الغرض الذي هدف إليه من التعاقد، ومن ثم فإن تأخير الهيئة الطاعنة في تحقيق الإتصال التلغوني في الوقت المناسب من شأنه أن يرتب مسئوليتها عن إخلالها بهذا الإلتزام ولا يكون إعدارها واجباً بعد فوات هذا الوقت . ولا علي الحكم المطعون فيه إن إلتفت عن دفاع الطاعنة بشأن هذا الإعدار ولم يرد عليه .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٩ طعن ٣٨٨ س ٥٧ و نقض ٢/٢٦/١٩٨٩ طعن ١٥٥٦ س ٥٦ق).

١١١- لا كان الإعدار إجراء واجباً لإستحقاق التعويض مالم ينص علي غير ذلك - وكان المقصود بالإعدار هو وضع الدين موضع التأخر في تنفيذ إلتزامه - والاصل في الإعدار أن يكون بإنذار الدين علي يد محضر بالوفاء بإلتزامه الذي تخلف عن تنفيذه ، ويقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن الدين بالوفاء بإلتزامه ويسجل عليه التأخر في تنفيذه علي أن تعلن هذه الورقة إلي الدين بناء علي طلب الدائن - لما كان ذلك وكان الإنذاران اللوجهان من الطاعن إلي الشركة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧ ، ١٩٧٠/٨/١٩ ، ولرفقان بملف الطعن ، لم يتضمنا دعوة الطاعن للشركة المطعون ضدها الوفاء بإلتزامها بتمكينه من تنفيذ باقي الأعمال السندة إليه بمبنى الحقن والبتومين بالسد العالي ، والتي يدعي أن الشركة المطعون

ضدها منعه من تنفيذها، وإذ لم تشتمل صحيفة الدعوي ، كذلك علي الإعذار بالعني الذي يتطلبه القانون وكان عقد القاوله - المحرر عن هذه الأعمال - والرفق بملف الطعن قد خلا من النص علي الإعفاء من الإعذار فإن الحكم للطعون فيه إذا إنتهي إلي رفض طلب التعويض لتخلف الإعذار يكون قد صادف صحيح القانون .
(نقض ١٢/٣/١٩٨٤ طعن ١٦٤ س ١٤٨ق).

• وجوب الإعذار عند المطالبة بالتنفيذ العيني :

١١٢- ولئن كانت لادة (١/٢٠٣) من القانون للدني اوجبت حصول الإعذار عند المطالبة بالتنفيذ العيني إلا أن الإعذار ليس شرطاً لقبول الدعوي وإنما هو شرط للحكم بالتنفيذ العيني ، والإعذار هو وضع اللدين في حال التأخر في تنفيذ التزامه ويكون ذلك بإصداره بورقة رسمية من أراق المحضرين أو ما يقوم مقامه وتعتبر المطالبة القضائية ذاتها إعدراً .

(نقض ١٣/١٢/١٩٩١ طعن ١٤١٤ س ٥٣ق)

١١٣- تقدير التعويض متي قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة في خصوصه من سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض في ذلك متي كان تقديره سائفاً وكانت الأسباب التي أوردتها المحكمة في شأن تقدير التعويض كافية لحمل قضائها .

(نقض ١٧/٢/١٩٩٤ طعن ٣١ س ٦٠ق).

١١٤- تقدير الضرر - وعلي ماجري به قضاء محكمة النقض - ومراعاة الظروف الملابة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض في ذلك مادام قد بين عناصر الضرر ووجه احقية طالب التعويض فيه، ومادام لا يوجد في القانون نص يلزمه بإتباع معايير معينة في تقديره .

(نقض ٢٠/٥/١٩٨٤ طعن ١١٦٢ س ٥٠ق).

١١٥- المقرر أن تقدير التعويض هو من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب مآثره مناسباً مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملاسات في الدعوي فلا عليها إن قدرت التعويض الذي رآته مناسباً دون أن تبين أو ترد علي ما أثاره الطاعن من ظروف وإنه إذا لم يكن التعويض مقدراً بالإتفاق أو بنص في القانون فإن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقديره دون رقابة عليها من محكمة النقض وبحسب الحكم أن يكون قد بين عناصر الأضرار الذي يقدر التعويض عنه. وإنه لا يعيب الحكم متي عرض لكافة العناصر المكونة للضرر قانوناً والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض أن ينتهي إلي تقدير ما يستحقه المضرور من تعويض عنها .

(نقض ١٩٨٢/٣/٨ طعن ١٤٥٨ س ٤٩ق)

١١٦- إذا كان التعويض المستحق للقصر عما أصابهم من ضرر أدبي بوفاة شقيقهم هو مما يخضع لسلطة القاضي التقديرية فإن تحديد الطعون ضده الأول بصفته لا يطلبه في صحيفة افتتاح الدعوي لايجعله معلوم للقدر وقت الطلب . وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصور الحكم النهائي في الدعوي باعتبار أنه التاريخ الذي يصبح فيه مبلغ التعويض معلوم للقدر . فلا يبدأ سريان الفوائد القانونية إلا من هذا الوقت .

(نقض ١٩٦٦/٣/١٢ طعن ٦٦٧٧- س ٦٤ق) .

١١٧- المقرر أن الحق في التعويض يقبل التجزئة من مستحقه، ومؤدي ذلك أن الخصومة تقبل التجزئة فلا تلتزم محكمة الإستئناف بإدخال من لم يختصم امامها ممن كان مختصماً امام أول درجة .

(نقض ١٩٨٣/٣/١٣ طعن ١٤٩٢ س ٥٢ق)

• تقدير قيمة الضرر وقت الحكم :

١١٨- ولئن كانت العبرة في تقدير قيمة الضرر هي بقيمته وقت الحكم بالتعويض وليست بقيمته وقت وقوعه إذ يلتزم للسئول عن الخطأ بجبر الضرر كاملاً ولا يكون التعويض كافياً لجبره إذا لم يراع في تقديره قيمة الضرر وقت الحكم .

(نقض ١٩٨٦/١٢/٢٣ طعن ٤٣٨ س ٥٦ق) .

١١٩- المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان المسؤولية المقررة بالمادة (١٧٨) من القانون المدني إنما تقوم علي أساس خطأ مفترض وقوعه من حاس الشيء إقتراضاً لايقبل إثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تنبأ عنه باثبات انه لم يرتكب خطأ ما أو انه قام بما ينبغي عليه من العناية والحيطه حتي لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته وإنما ترتفع عنه هذه المسؤولية فقط إذا اثبت الحارس ان وقوع الضرر - كان بسبب اجنبي لايد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوفاهرة أ خطأ للضرور أو خطأ الغير ، وإنه لنن كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد أورد القواعد الخاصة باستحقاق المكافآت والمعاشات والتعويضات لأفراد القوات المسلحة وان هذه الأحكام بقصر تطبيقها علي الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها إلي التعويض للمستحق طبقاً لأحكام القانون العام علي ما سلف بيانه في الرد علي وجه النعي الأول إلا انه من المقرر ايضاً انه لا يصح الجمع بين التعويضين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وأقام قضاءه علي ما قرره من ان "... وكان يبين من الحكم انه في تقديره التعويض المحكوم به للمطعون عليهم قد راعي وادخل في إعتباره كافة البالغ التي صرفت لهم من ادارة التامين والمعاشات للقوات المسلحة من تعويض ومعاش شهري بموجب القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ طبقاً لما تدون بالنموذج رقم ١٠ تأمين ومعاشات علي نحو ما أورده بمدوناته وكان البين من هذا الذي ساقه الحكم سنداً لقضائه انه اطرح بأسباب سائغة لها اصلها الثابت في الأوراق وتتفق مع صحيح القانون ما تدرع به الطاعن ركيزة لهذا النعي .

(نقض ١٩٩٤/٢/٢٦ طعن ١٩١٢ س ٤٤ق).

١٢٠- تقرير الشركة الطاعنة تعويضاً إختيارياً لومعاشاً إستثنائياً للمطعون ضدهما أولاً وثانياً لفقدتهما عائليهما إثر حادث وهما يؤديان واجبهما، لايمنعهما من مطالبتها قضائياً بالتعويض المناسب بإعتبارها مسئولة طبقاً لقواعد القانون المدني عما لحقتهما من أضرار متي كان ما تم صرفه لكل منهما لا يكفي لجبر جميع هذه الأضرار علي ان يراعي القاضي عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه

من تعويض إختياري أو معاش من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار إذ أن الغاية من التزام اشركة الطاعنة هي جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه .

(نقض ١١/١٧/١٩٩٠ طعن ٢٨٩٧ م ٥٧ ق.)

١٣١- يدل النص في المادة (٦٨) من قانون التأمين الإجتماعي الصادر

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعة النزاع - علي أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لإلتزامها بالنصوص عليه في الباب الرابع في باب تأمين إصابات العمل لا يخل بحق المؤمن عليه في اللجوء إلي القضاء العادي للحصول علي تعويض تكميلي من صاحب العمل إذا كان التعويض المقرر له بمقتضي قانون التأمين الإجتماعي غير كاف لجبر الضرر الذي لحق به بسبب الإصابة أيأ كان درجة خطأ صاحب العمل أي دون الإلتفات إلي جسامة الخطأ أو بساطته .

(نقض ٧/٢٢/١٩٩١ طعن ١٠٥٨ م ٥٣ ق.)

١٣٢- تنص المادة (٤٦) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون

التأمينات الإجتماعية - القابلة للمادة (٤١) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الإجتماعية علي أن " تلتزم المؤسسة " مؤسسة التأمينات الإجتماعية بتنفيذ أحكام هذا الفصل - تأمين إصابة العمل - حتي ولو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل وتحل المؤسسة قانوناً محل المؤمن عليه قبل ذلك الشخص المسئول بما تكلفته " فإن مقتضي ذلك أن تنفيذ المؤسسة لإلتزامها بالنصوص عليه في الفصل الأول في تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول فيستوي إذن أن تكون الإصابة نتجت عن مخاطر العمل أو عن عمل غير مشروع .

(نقض ١٢/٢٤/١٩٨٣ طعن ٥٦١، ٥٦٢ م ٤٢ ق.)

١٣٣- إذا كان العامل - أو ورثته - يقتضي حقه في التعويض عن إصابة العمل من مؤسسة التأمينات الإجتماعية في مقابل الإشتراكات التي

دفعت إليها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل السنول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه السنول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

(نقض ٤٢ / ١٩٨٣ / ١٢ طعن ٥٦١ ، ٥٦٢ م ٤٢ ق .)

١٢٤- النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة يدل على أن هذا القانون إنما يقتصر نطاق تطبيقه بالنسبة لفئة ضباط الصف والجنود المجندين ومن في حكمهم علي ما ورد بنصوصه من قواعد وأحكام تتعلق بهم وإذا كانت اللواد من (٥٤ إلى ٦٥) التي إنتظمها الباب الرابع من هذا القانون قد حددت قواعد إستحقاق هذه الفئة لكافة نهاية الخدمة العسكرية ومنح معاشات المجندين في حالات الإستشهاد وحالات الإصابة والوفاة والفقد بسبب الخدمة أو العمليات الحربية وما في حكمها من الحالات التي وردت في المادة (٣١) منه ، مما مؤداه ان هذه القواعد لاتشمل التعويض للمستحق للمنتفعين من هذه الفئة طبقاً لأحكام القانون المدني أو تمتد إليه ولا تحول دون مطالبة الضرور منهم بحقه في التعويض الكامل جبراً لما حاق به من ضرر إذ يظل حقه في هذا الصند قائماً محكوماً بقواعد القانون المدني طالما كان الضرر ناشئاً عن خطأ تقصيري لما كان ذلك وكان الطعون ضده قد أقام دعواه تأسيساً علي قواعد السنولية التقصيرية مردها إهمال وتراخ من تابعي الطعون ضده في المبادرة بإتخاذ إجراءات علاجه من مرضه إثر الإبلاغ عنه وهو أساس مغاير لذلك الذي نص عليه القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ومن ثم تختص بنظر الدعوي تبعاً لذلك محاكم القضاء العادي دون جهة القضاء الإداري التي لايدخل في إختصاصها الفصل في المنازعات المتعلقة بهذه السنولية ويكون الحكم المطعون فيه إذا خلص إلي القضاء برفض الدفع بعدم الإختصاص الولائي قد أصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٩٨ / ٦ / ٢٩ طعن ٦٧٠ م ٥٧ ق .)

١٢٥- تضمن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ القواعد التي تنظم المعاشات والكفالات والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو

العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمليات الحربية أو كانت الوفاة بسبب الخدمة وهي أحكام يقتصر تطبيقها علي الحالات للنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها إلي التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة الضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر والخطأ التقصيري إلا أنه لا يصح للضرور أن يجمع بين التعويضين فيتعين علي القاضي عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه من مكافأة أو معاش أو تعويض من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار إذ أن الغاية من التعويض هو جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٨ طعن ٨٠٢ س ٥٠ ق.)

١٣٦- تنص المادة (١١٧) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ علي أنه لا يجوز لكافة الجهات القضائية النظر في دعاوي التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكامه عندما تكون الإصابة أو الوفاة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية ، ومفاد ذلك أن الحظر من نظر دعاوي التعويض الذي نصت عليه المادة المذكورة يقتصر علي الدعاوي التي تستند إلي الحالات للنصوص عليها في ذلك القانون ولا يتعداها إلي غيرها من دعاوي التعويض التي ترفع طبقاً لأحكام القانون المدني ومن ثم لا يحول هذا النص دون سريان التقادم الثلاثي للنصوص عليه في المادة (١٧٢) من القانون المدني .

(نقض ١٩٨٢/٦/٢ طعن ٤٠٤ س ٤٩ ق)

١٣٧- يبين من المراحل التشريعية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ومن تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الأمن القومي والتبعية القومية عنه أنه رؤي بإصداره أن تكون اللجان القضائية بمثابة القضاء الإداري العسكري بالمقابلة للقضاء الجنائي العسكري وذلك إعمالاً لنص المادة (٨٢) من الدستور التي تنص علي أن " ينظم القانون العسكري ويبين اختصاصه في حدود المبادئ الواردة في

الدستور" لما كان ذلك وكانت دعوي الطاعنين لاتعد من قبيل المنازعات الإدارية فهي ليست بطلب إلغاء قرار إداري أو التعويض عنه بل هي مطالبة منهما بالتعويض إستناداً إلي أحكام المسؤولية التقصيرية المبين أحكامها في القانون للدني فإن مؤدي ذلك أن ينحسر عنه إختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة للنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٩ طعن ٨٢٥ س ٥٠ ق).

١٢٨- الحكم الصادر بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية في الدعوي المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوي الجنائية يجوز حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية التي يطلب إليه إستكمال ذلك التعويض فيما قضي به من مبدأ إستحقاق الضرور لكامل التعويض .

(نقض ١٩٩٢/٢/١٣ طعن ٢٦٢٠ س ٥٧ ق)

١٢٩- الحكم بتعويض مؤقت من المحكمة الجنائية لايمنع من المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأن الدعي بالحق للدني لا يكون قد إستنفذ كل ما له من حق أمام المحكمة الأولى ، إذ أن موضوع الدعوي أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوي الأولى بل هو تكميل له .

(نقض ١٩٩٢/٤/١٥ طعن ١٨١٥ س ٥٥ ق) .

١٣٠- المقرر وفقاً للمادة (٢/٢٨٤) من القانون المدني أن من شأن صدور حكم نهائي بالدين أن لايتقادم الحق في إقتضائه إلا بمرور خمس عشرة سنة من وقت صدوره لن يعد هذا الحكم حجة عليه ومن ثم فإن الحكم للطعون عليه إذا طرح دفع الطاعنين بتقادم الدين المنفذ به بالتقادم الخمسي إعتباراً بأن مدة تقادمه هي خمسة عشر عاماً بعد أن صدر به حكم حاز قوة الأمر للقضي يكون موافقاً لصحيح القانون ولا يعيبه ما ورد بأسبابه من تقرير خاطيء في الرد علي الدفع بالتقادم الخمسي إذ لحكمة النقض أن تقوم به بما يصلح رداً له دون أن تنقضه .

(نقض ١٩٩٠ / ٢/ ٨ طعن ٢٤٣٢ س ٥٤ ق، نقض ١٩٩٢/٢/١٣ طعن ٢٦٢٠ س ٥٧ ق)

١٣١- محل دعوي التعويض عن العمل غير المشروع هو الأضرار المطلوب التعويض عنها وإذا كان البين من الحكم السابق الصادر في الدعوي رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ مدني محكمة جنوب القاهرة ومن صحيفة الدعوي الحالية أن الطاعن كان قد أقام الدعوي الأولي للحكم له بالتعويض عن الأضرار التي حاققت به متمثلة في إعتقاله وتعذيبه ومصادرة أمواله وحرمانه من مصدر رزقه وغلق مكتبه وهي بذاتها الأضرار المطلوب التعويض عنها في الدعوي المطروحة وأنه اختصم المطعون ضده بصفته في الدعويين وإعتباره مسئولاً عن محدث هذه الأضرار به فإن الدعويين تكونان متحلتين أطرافاً ومحللاً وسبباً وكان لا يغير من هذا النظر ما عزاه الطاعن إلي المطعون ضده من أخطاء يري أنها اسهمت في أحداث الضرر مادام أن الضرر المطلوب التعويض عنه واحداً فيهما فإن حجية الحكم السابق رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر تكون مانعة من نظر الدعوي المطروحة .
(نقض ١٩٩٤/٦/٣٢ طعن ١٣٧ س ٥٩ ق) .

١٣٢- إذ كان الثابت من مدونات الحكم أن المطعون ضده الأول بعد أن رفع الدعوي رقم مدني كلي الإسكندرية وقضي فيها لجلسة ٦ /٢/ ١٩٧٢ بوقفها حتي يصبح الحكم الجنائي نهائياً أقام الدعوي رقم ... مدني كلي الإسكندرية بصحيفة جديدة لم يشر فيها إلي الدعوي الأولي وبقرار معافاة مستقل فإنها وإن إتفقت مع الدعوي السابقة في موضوعها - وهو تعويض رافعها عن قتل إبنته بخطأ الطاعنة الثانية - التي قضي بإدانتها عنه، إلا أنه أدخل في الدعوي الأخيرة خصميين آخرين هما الطاعن الأول والمطعون ضدها الثانية وطالب بتعويض يخالف في مقداره التعويض السابق طلبه في الدعوي الأولي ومن ثم فلا تثريب علي الحكم للمطعون فيه إن هو أنزل علي الدعوي الثانية الوصف الثانوي الصحيح بأنها دعوي جديدة وليست تجديدياً للدعوي الأولي للوقوفة ونهج في ذلك نهجاً مغايراً لقضاء الحكم المستأنف بما لمحكمة الإستئناف من سلطة مراقبة الحكم المذكور من حيث سلامة التطبيق القانوني لواقعة النزاع المطروحة عليها نتيجة لرفع الإستئناف وفهم الواقع في الدعوي وإعطائها

تكليفه القانوني الصحيح ، وإذ لم يرتب الحكم للطعون فيه اثرأ علي رفع الدعوي الأولي بالنسبة لقطع التقادم الثلاثي للنصوص عليه في المادة (١٧٢) من القانون المدني في دعوي التعويض الثانية وبالتالي فلم ير محلاً للفصل في دفاع الطاعنين أمام محكمة الإستئناف - بإنقضاء الخصومة في الدعوي الأولي بمضي مدة إعمالاً للمادة (١٤٠) من قانون الرفعات فإنه يكون قد إلتزم بصحيح القانون .

(نقض ٢٦ / ١١ / ١٩٨١ طعن ١٣٩٩ س ٤٧ ق .)

١٧٣- من المقرر قانوناً وفي قضاء هذه المحكمة أن للضرور- هو أو نائبه أو خلفه - هو الذي يثبت له الحق في طلب التعويض ، أما غير الضرور فلا يستطيع أن يطالب بتعويض عن ضرر لم يصيبه، ولا يحق للمضرور أن يطلب من المحكمة القضاء مباشرة بالتعويض لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل للمصلحة العامة ولا تستطيع المحكمة في هذه الحالة أن تجيبه إلي هذه الطلبات لأن مثل هذه الجهة لم يصيبها أي ضرر فلا يجوز الحكم لها مباشرة بتعويض وتكون الدعوي في هذه الحال غير مقبولة .

(نقض ١٤ / ١ / ١٩٨٢ طعن ٣٩١ س ٤٨ ق .)

١٧٤- لا كان التخالص والتنازل الصادر من الطعون ضده الأول قد تضمن قبضه لا حكم به ابتدائياً للقصر الثلاثة من تعويض عن الضرر الأدبي . وكان رفع الإستئناف يترتب عليه نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلي محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها مع أسانيد القانونية. وأدلتة الواقعية، أن الخصوم أن يبدو أدلة جديدة لثبوت الدعوي أو نفيها ، وإذ كان كل من المسئول والضرور قد إستأنفا الحكم الصادر بالتعويض فإن لازم ذلك أن تصدي المحكمة الإستئنافية لكل عناصر النزاع ومن بينها مقدار التعويض المحكوم به لتقول كلمتها فيه ثم تواجه عناصر الدفاع القانونية والواقعية - ومن قبض الولي الطبيعي لا حكم به للقصر الثلاثة بالحكم المستأنف .

(نقض ١٢ / ٣ / ١٩٩٦ طعن ٦٦٧٧ س ٦٤ ق .)

١٣٥- وجب علي المحكمة الإستئنافية أن تبين مقدار التعويض النهائي وما قبض للولي الطبيعي ، ومقدار الباقي منه ليتبين لها إن كان للولي الطبيعي التنازل عنه دون إذن من المحكمة المختصة من عدمه.

(نقض ١٩٩٦/٣/١٢ طعن ٦٦٧٧ من ٦٤ ق .)

١٣٦- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا إقتصر الحكم الطعون فيه علي تعديل مبلغ التعويض القضي به فإن وجوب التسبيب لاينسب إلا علي الجزء الذي شمله التعديل فقط ويعتبر الجزء الذي لم يشمله كان المحكوم بتأييده وتبقي اسباب حكم محكمة أول درجة قائمة .

(نقض ١٩٩٤/٣/٢٤ طعن ٢٧٣ من ٦٠ ق، نقض ١٩٩٠/٥/٢٧ طعن ٣٧١٤ من ٥٨ ق، نقض ١٩٨٦/٦/٣٠ طعن ٢٣٨٦ من ٥٢ قو نقض ١٩٨٤/٥/٢٠ طعن ٢٩٦٢ من ٥٠ ق)

١٣٧ - إذا كان البين من مدونات الحكم الطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة أول درجة مطالبا بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه كتعويض ، وبعد أن قدم الخير للنتلب تقريره طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٤٧٠٠جنيه مؤقتاً وقد اجابته محكمة أول درجة إلي طلبه هذا ، فأقام إستئنافاً فرعياً مطالباً بزيادة مقدار التعويض إلي مبلغ ٧٠٢ر ١٨٢٢٤جنيها ، لا مراء في أن طلب هذه الزيادة يعتبر طلباً جديداً ، ذلك أن التعويضات التي أجازت الفقرة الثانية من المادة (٢٢٥) من قانون للرافعات للطالبة بزيادتها إستثناء أمام محكمة الإستئناف بالتعويضات التي طرأ عليها ما يمر زيادتها عما صدرت به في الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة نتيجة تفاقم الأضرار الممرة للطالبة بها.

(نقض ١٩٨٣/١/١٢ طعن ٩٣٤ من ٩٤ق.)

١٣٨- من المقرر في قضاء المحكمة أن مفاد نص المادة(٢٢٥) من قانون الرافعات أنه لايجوز إضافة أي طلب جديد أمام محكمة الإستئناف علي الطلبات السابق إيدأؤها أمام محكمة أول درجة إلا أن يكون هذا الطلب في حدود الإستثناء الوارد في الفقرتين الثانية والرابعة من هذه

المادة وإذ كان الطعون ضدهم قد إقتصروا في طلباتهم أمام محكمة أول درجة علي التعويض عن الضررين للمادي والأدبي الذي أصابهم نتيجة الحادث دون غيرهما من الأضرار فإن طلبهم لأول مرة أمام محكمة الإستئناف بتعويض عن الضرر للوروث - الذي لايعتبر ضمن حالات الإستثناء الواردة في المادة - يكون طلباً جديداً لايجوز قبوله .
(نقض ١١/٢٨/١٩٩١ ملعن ٩٩٠، ٩٩٧ س ٥٧ ق)

• التعويض عن الضرر الأدبي :-

١٣٩- لما كان الطاعن يطلب بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابه شخصياً نتيجة تعذيب مورثه وهو ما يحق له إذا ما ثبت هذا الضرر فإن الحكم للطعون فيه إذ رفض القضاء له به علي سند من أن مورثه لم يتفق مع الطعون ضدهما بشأنه كما لم يطالب به هذا للورث أمام القضاء فإنه يكون قد أخطأ .

(نقض ١/٢٥/١٩٩٦ ملعن ١٥٩٦ س ٦١ ق)

١٤٠- النص في الفقرة الأولى من المادة (٢٢٢) من القانون للنسب علي أن " يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا . ولكن لايجوز في هذه الحال أن ينتقل إلي الغير إلا إذا تحدد بمقتضي إتفاق أو طالب اللائن به أمام القضاء ، علي أن للشرع إستهدف بهذا النص وجوب التعويض عن الأضرار الأدبية التي تشمل كل ما يؤذي الإنسان في شرفه بإعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه ومشاعره ، هو بهذه الثابة يثبت لكل من أصابه ضرر ذاتي ومتي ثبت له فلا ينتقل إلي ورثته إلا إذا تحدد بمقتضي إتفاق أو طلب اللائن به أمام القضاء ، لما كان ذلك كان الطاعنون يطالبون بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابهم شخصياً نتيجة تعذيب مورثهم وهو ما يحق لهم إذا ما ثبت هذا الضرر، فإن الحكم للطعون فيه إذ اعتبر أنهم يطالبون بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصاب مورثهم وقضي برفضه علي سند من أنه لم يتحدد بمقتضي إتفاق أو طالب اللائن به أمام القضاء فإنه يكون قد أخطأ بما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١/١٨/١٩٩٦ ملعن ١٥٩٥ س ٦١ ق، نقض ١٤/١٢/١٩٩٥ ملعن ٩٦٧ س

٦١ ق) .

١٤١- لئن كان صدر الفقرة الأولى من المادة (٢٢٢) من القانون المدني تثبت الحق في التعويض عن الضرر الأدبي - ككل تعويض لكل من أصابه ضرر ذاتي إلا أن جزء هذه الفقرة من المادة المشار إليه يقضي بالآل ينتقل هذ الحق إلي غيره إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق بين الضرور والسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره أو أن يكون الضرور قد رفع الدعوي به فعلاً أمام القضاء . لا كان ذلك وكان الطاعنون لم يدعوا وجود إتفاق علي تحديد هذا التعويض كما أن مورثهم لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته فإنه بالتالي لاينتقل اليهم ومن ثم لايجوز لهم المطالبة به .

(نقض ١٤ / ١٢ / ١٩٩٥ طعن ٩٦٧ م ٦١ ق.)

(نقض ٢٥ / ١ / ١٩٩٦ طعن ١٥٩٦ م ٦١ ق.)

١٤٢- النص في الواد (٨٢٧ ، ٥٥٩ ، ٧٠١) من القانون المدني يدل علي أن حق تأجير المال الشائع بإعتباره من أعمال الإدارة كما يكون للشركاء مجتمعين. يصح أن يكون لأصحاب الأغلبية وتعتبر الأغلبية في هذه الحالة نائبة عن أصحاب الأهلية نيابة قانونية في إدارة المال الشائع ولكن لا تنفذ هذه الإجارة في حق الأقلية إلا لمدة ثلاث سنوات ، فإذا عقدت الأغلبية أجارة لمدة تجاوز ذلك كان للأقلية أن تطالب بإنقاص المدة بالنسبة إليها إلي هذا الحد، إذ تعتبر الإغلبية فيما جاوز أعمال الإدارة المصرح لها بأدائها متعدية علي حقوق الأقلية التي يحق لها إزاء ذلك للمطالبة بتعويض الضرر الناجم عن هذا التعدي وذلك بطريق التنفيذ العيني ما دام ممكناً بإنهاء عقد الإيجار المنصب علي نصيبهم بعد إنتهاء مدة السنوات الثلاث آنفة الذكر دون أن يغير من ذلك حسن نية المستاجر بإعتقاده أن المؤجر له هو صاحب الحق في تأجير العين ما دام أنه لم يقع من صاحب الأقلية ما يضي علي ذلك المؤجر من الظاهر ما يوحى إلي المستاجر بأنه هو صاحب الحق في التأجير إذ بوقوع ذلك من صاحب الأقلية يكون مخطئاً فلا يحق له الأفادة من خطئته في مواجهة المستاجر .

(نقض ٣١ / ٥ / ١٩٨٠ طعن ٣٠٦ م ٤٦ ق.)

١٤٢- الغير المتعامل مع الوكيل يعتبر أجنبياً عن تلك العلاقة بين الوكيل والوكيل - مما يوجب عليه في الأصل أن يتحقق من صفة من يتعامل معه بالنيابة عن الأصل ومن إنصراف أثر التعامل تبعاً لذلك إلي هذا الأخير - إلا أنه قد يفنيه عن ذلك أن يقع من الأصل ما ينبئ في ظاهر الأمر عن انصراف لرائته إلي إنابته لسواه في التعامل باسمه كأن يقوم مظهر خارجي منسوب إليه يكون من شأنه أن يوهم الغير ويجعله معذوراً في اعتقاده بأن ثمة وكالة قائمة بينهما، إذ يكون من حق الغير حسن النية في هذه الحالة - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن يتمسك بإنصراف أثر التعامل - الذي أبرمه مع من اعتقد بحق أنه وكيل - إلي الأصل لا علي أساس وكالة حقيقية قائمة بينهما وهي غير موجودة في الواقع بل علي أساس الوكالة الظاهرة ذلك لأن ما ينسب إلي الأصل في هذا الصدد يشكل في جانبه صورة من صور الخطأ الذي من شأنه أن يخدع الغير حسن النية في نيابة للمتعامل معه عن ذلك الأصل ويحمّله علي التعاقد معه بهذه الصفة وهو ما يستوجب من ثم إلزام الأصل بالتعويض عن هذا الخطأ من جانبه ، ولما كان الأصل في التعويض أن يكون عينياً كلما كان ممكناً ، فإن سبيله في هذه الحالة يكون بجعل التصرف الذي أجراه الغير حسن النية نافذاً في حق الأصل . وإذا كان ذلك وكان مؤداه أنه يترتب علي قيام الوكالة الظاهرة ما يترتب علي قيام الوكالة الحقيقية من آثار فيما بين الموكل والغير ، بحيث ينصرف - إلي للموكل - أثر التصرف الذي عقده وكيله الظاهر مع الغير .

(نقض ١٩٧٥/١١/٢٢ طعن ٨٧٨ س ٢٦ ق ص ١٤٦٢) .

١٤٤- البتّين من ملحق العقد المؤرخ ... أنه نص في البند الخامس منه علي أنه ومفاد هذا النص أن الطرفين إتفقا مقدماً علي مقدار التعويض الذي تلتزم الشركة الطاعنة وحلدها بثمن شراء الجبن مما مؤداه أن تلتزم محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت مسئولية الشركة الطاعنة عن التلف الذي أصاب الجبن مالم تثبت عدم وقوع ضرر للمطعون ضده الأول - او - أن التعويض المتفق عليه كان مبالغاً فيه

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهي إلي أن الشركة الطاعنة قد أخلت بالتزامها بالحفظ ولم تبذل في سبيل ذلك عناية الشخص العادي وإعتيرها مسؤولة عن التعويض فإنه كان يتعين عليه عند تقدير التعويض عن الجبن التالف أن يلتزم بالثمن الذي دفعه الأخير للحصول عليه بإحتساب التعويض المتفق عليه قديماً وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك رغم إشارته في مدوناته إلي النص الخاص به فإنه يكون فضلاً عن تناقضه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٢/٦ طعن ٦٦١ س ٤٩ ق)

١٤٥ - إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إكتفي في مقام قضائه بالتعويض عن الضرر للمادي علي ما أورده من أن الوفاة فوتت علي المطعون ضدها فرصة الأمل في أن تستظل برعاية ولدها التوفي في شيخوختها دون أن يعن ببحث وتمحيص ما أثارته الطاعنة من أن هذا الأمل غير وارد لأن التوفي كان طفلاً يبلغ من العمر ١١ عاماً ويحال ولا يعول أحداً وأن لها ثلاثة أبناء قصر يكفي أن تستظل برعاية أيهم في شيخوختها أو أن يبين الأسباب المقبولة التي تبرر وجه ما إنتهي إليه من أن وفاة الإبن فوتت علي المطعون ضدها أملها في أن تستظل برعايته لها في شيخوختها وهو ما من شأنه أن يجهل بالأسباب التي أقام عليها قضاءه بالتعويض عن الكسب الفائت ويعجز فيه يكون معيباً بالقصور .

(نقض ١٩٩٤/١١/١٠ طعن ٤٣٠٠ س ٦٣ ق).

١٤٦ - إذا كان الحرمان من الفرصة حتي فواتها هو ضرر محقق ولو كانت الإفادة منها أمراً محتملاً وكان الثابت أن الطاعنين أقاموا الدعوي بطلب التعويض عن الضرر للمادي الناشيء عن إمتناع للطعون ضده عن طبع مؤلفهم وحبس أصوله عنهم خلال السنوات المقام بشأنها الدعوي بما ضيع عليهم فرصة تسويقه خلال تلك الدة وهو ضرر محقق، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب التعويض عي سند من أن هذا الضرر إحتمالي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٥/٣/١٤ طعن ٨٣٧ من ٥٢ ق.)

(نقض ١٩٩٠/١٢/٣٠ طعن ٤٣٥ من ٥٨ ق.)

١٤٧- مناط التعويض عن الضرر المادي الناشئ عن تفويت الفرصة أن تكون هذه الفرصة قائمة وأن يكون الأمل في الاستفادة منها له ما يبرره .
(نقض ١٩٨٣ /٤/٢٨ طعن ١٣٨٠ من ٥٢ ق)

١٤٨- إذ كان الحكم للطعون فيه وقد قضى بتعويض للطعون ضده عن الضرر الناشئ عن سلب حيازته لحق المرور في الممر محل النزاع لم يستبين الفرق بين ثبوت حق إرتفاق بالمرور فيه وبين مجرد حيازته التي تبيح الأجراء اللؤقت الذي أسبغه القانون عي واقعة الحيازة فأسس قضاءه علي ثبوت حق الإرتفاق مستنداً في ذلك إلي الحكم الصادر باسترداد حيازة - مع أن هذا الحق لم يثبت بعد - ويؤكد ذلك أقوال مالكة الممر وتقرير الخبير المقدم إلي محكمة أول درجة - " وكل ما أثبتته الحكم المستعجل برد الحيازة - ولا حجية له في الدعوي الموضوعية والتعويض - وهي مجرد حيازة ظاهرة لحق المرور يحميها القانون دون بحث في أصل الحق أو أساسه " مما كان ينبغي معه علي محكمة الموضوع وهي تفصل في طلب التعويض مراعاة هذا الأساس وإذ هي لم تفعل ولم تلق بالآ إلي مدى الفرق بينهما كان حكمها معدوم الأساس قانوناً وقد ران عليه القصور ..
(نقض ١٩٩٥/١٠/٢٥ طعن ٨٨٣٥ - من ٦٤ ق)

١٤٩- تطبيق المادتين (٩٧٨) ، (٩٧٩) من القانون المدني يقتضي حتما التفريق بين الحائز حسن النية والحائز سيء النية عند بحث تملك ثمار العين التي يضع يده عليها فإن لكل حكماً فالنمرة وهي الربيع واجبة الرد إذا كان أخذها حائزاً سيء النية والحق في اللطالبة بها لا يسقط إلا بالتقادم الطويل أعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة (٣٧٥) من القانون المدني - لا يغير من ذلك أن عين النزاع غير مثمرة فلا تؤثر ذلك في إلزام غاصبها بتعويض صاحب الحق عن حرمانه من الانتفاع بها أما إذا كان أخذها حائزاً للعين . وإهترنت حيازته بحس نية فلا رد للنمرة .

(نقض ١/٢١ / ١٩٩٣ طعن ١٨١٣ من ٥٧ق)

(نقض ١/٢٠ / ١٩٨٣ طعن ٢٧٧، ٢٨٢ من ٤٩ق)

١٥٠- أن ارتكاب أحد موظفي الدولة خطأ أثناء أو بسبب أداء وظيفته لا يعد قراراً ادارياً وبالتالي فإن التعويض عنه من اختصاص جهة القضاء العادي ...

(نقض ٤/١٤ / ١٩٩٣ طعن ١٠٤١ من ٥٨ق)

١٥١- التعويض في المسؤولية العقدية - في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم - اقتصره على الضرر المباشر أما التعويض في المسؤولية التقصيرية فيكون عن أي ضرر مباشر متوقعا أو غير متوقع. الضرر المباشر - ماهيته. قياسه بمعيار موضوعي لا شخصي. وجوب توقع مقاداره ومناه.

(الطعن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦١٨ ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠).

١٥٢- تقدير التعويض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أساس المسؤولية العقدية أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية، إذ أنه طبقاً لنص المادة ٢٢١ من القانون الذي يقتصر التعويض في المسؤولية العقدية - في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم - على الضرر المباشر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد، أما في المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض عن أي ضرر مباشر سواء كان متوقعا أو غير متوقع، والضرر المباشر هو ما يكون نتيجة طبيعية لخطأ السئول إذا لم يكن في الاستطاعة توقيه ببذل جهد معقول، ويقاس الضرر المتوقع بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي، بمعنى أن ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص العادي في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها اللذين وقت التعاقد، ولا يكفي توقع سبب الضرر فحسب بل يجب توقع مقاداره ومناه.

(الطعن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٩٨ ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠).

١٥٣- قضاء الحكم الطعون فيه بالتعويض لاستحالة تنفيذ التزام الطاعنة بنقل ملكية المبيع للمطعون ضده استنادا لتقرير الخبير

الذى قدر التعويض على أساس قيمة الأرض وقت إعداد التقرير
فى حين أن تلك القيمة تقل عنها وقت التعاقد. عدم بيان الحكم
الطعون فيه ما إذا كان هذا التعويض شمل الضرر المتوقع أو غير
المتوقع أو حجمه بينهما وما إذا كانت الطاعنة ارتكبت غشا
جسيما فى عدم تنفيذ العقد من عدمه. خطأ عليه ذلك.
(الطن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨).

١٥٤- إذ كان من الحكم للطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض على ما
ورد بتقرير الخبير من حساب هذا التعويض على أساس أن قيمة
الأرض التى استحالت تنفيذ التزام الطاعنة بنقل ملكيتها للمطعون
ضده وقت إعداد التقرير فى عام ١٩٩٢ مبلغ ٦٩١٨٨٠ جنية فى حين
أن هذه القيمة لا تزيد عن مبلغ عشرين ألف جنية وقت التعاقد
فى ١٩٥٠/١٢/٢٩. إذ لم يبين من هذا التقرير الذى أخذ به الحكم ما
إذا كان التعويض الذى قدره قد شمل الضرر المتوقع، غير المتوقع
أو جمع بينهما وما إذا كان الطاعنة قد ارتكبت غشا أو خطأ
جسيما فى عدم تنفيذ العقد للرم بينهما وبين الطعون ضده من
عدمه وهى أمور من شأنها تحديد العناصر القانونية المكونة
للضرر كان يتعين على الحكم أن يقول كلمته فيها باعتبارها
مسألة قانونية وهو ما يعجز محكمة النقض عن إعمالها رقابتها
فى شأن صحة تطبيق القانون، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه
جزئيا فى هذا الخصوص.
(الطن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨).

١٥٥- التعويض مقياسه الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ شموله
عنصرين هما الخسارة التى لحقت بالضرور والكسب الذى فات،
للقاضى تقويمهما بالمال. شرطه. ألا يقل أو يزيد عن الضرر
متوقعا كان أو غير حتى تخلف عن المسئولية التقصيرية.
(الطن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣).

١٥٦- التعويض مقياسه الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ ويشتمل هذا
الضرر على عنصرين جوهريين هما الخسارة التى لحقت بالضرور

والكسب الذى فاته، وهذان العنصران هما اللذان يقومهما القاضى
بالمال على ألا يقل عن الضرر أو يزيد عليه متوقعا كان هذا
الضرر أو غير متوقع متى تخلف عن المسئولية التقصيرية.
(الطن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

١٥٧- انتهاء تقرير الطب الشرعى بأنه إصابة الطاعن تخلف عنها عاهة
مستديمة تستلزم علاجه مدى الحياة. استدلاله فى تقدير قيمة
التعويض بمستندات علاجه. انطواؤها على قيمة تكاليف العلاج
بما يزيد على ثلاثين ألف جنية. إطراح الحكم للطعون فيه لها
وقضاؤه بتعويض اقل من التكاليف دون بيان سبب عدم الأخذ بها
قصور.

(الطن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

١٥٨- لما كان الثابت من الأوراق أن الطبيب الشرعى الذى نذبتة محكمة
الاستئناف للوقوف على مدى الضرر الذى لحق بالطاعن - قد
خلص فى تقريره إلى إصابة الأخير من الحادث بكسر خلعى
بالفترتين العنقيتين الخامسة والسادسة وشلل باطرافه الأربعة
خلف لديه عاهة مستديمة بنسبة ١٠٪ وترتب على ذلك حاجته
للعلاج الطبيعى مدى الحياة، وكان الطاعن قد استدلى أمام
محكمة الاستئناف على حجم الضرر الذى أصابه بمستندات
علاجه فى مصر وللانيا الغربية التى قدمها إلى المحكمة بما
ينطوى عليه ثم زيادة تكاليف العلاج عن ثلاثين ألف جنية، وإذ لم
ياخذ الحكم بهذه المستندات وقدر التعويض بأقل مما جاء بها دون
أن يتناولها بالبحث و الدراسة والرد عليها مع ما قد يكون لها من
دلالة مؤثرة فى تقدير التعويض قد يتغير بها وجه الرأى فى
الدعوى، فإن الحكم للطعون فيه يكون قد عاره القصور فى
التسبيب.

(الطن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

١٥٩- عدم تكافؤ المبالغ التى قدرها الحكم للطعون فيه لجبر الأضرار التى
لحقت الطاعنين مع هذه الأضرار وعدم إيراد أسبابا سائغة مجملا
القول بأنه التعويض المناسب. قصور.

(الطنن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

١٦٠- إذ كان المبالغ للقضى بها . سواء التى قدرها الحكم المطعون فيه لجبر الضررين الأدبى والموروث لورثه المجنى عليه المتوفين أو التى قدرها لجبر الضررين المادى والأدبى للمصابين منهم قد جاءت متلنية غير متكافأة مع هذه الأضرار، كما لم يورد الحاكم أسبابا سائغة تبرر هذا التغير الغير المتوازن مجعلا القول بأن ذلك التقدير هو التعويض لللائم وللناسب الذى يتكافأ مع ما لحقهم من أضرار فإنه يكون مشوبا بالقصور البطل.

(الطنن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

١٦١- اقتصار طل الطاعنة على قيمة التعويض على قيمة التعويض عن غصب أرضها فى تاريخ رفع الدعوى. تقدير قيمة التعويض استنادا لتقدير الخبر فى دعوى منضمة وقت رفعها لا وقت رفع الدعوى الرهنة دون مراعاة ما قد يطرأ من تغير فى القيمة لجبر الضرر كاملا. خطأ.

(الطنن رقم ٥٠٩٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

١٦٢- إذ كانت الطاعنة قد اقتصرت على طلب قيمة التعويض عن الغصب فى تاريخ رفع الدعوى بما يستتبع تقيد الحكم بهذا الطلب وكان الحكم الابتدائى للؤيد لأسباب بالحكم للطعون فيه قدر التعويض للمستحق للطاعنة عن استيلاء الطعون ضده بصفته على قطعة الأرض محل الدعوى الرهنة استنادا إلى تقرير الخير الودع رقم .. لسنة ١٩٧٩ المنضمة الذى قدر قيمة الأرض وقت رفع تلك الدعوى لا وقت رفع الدعوى الرهنة فى ٢٧/ ١٩٨٢/٦ غير واضح فى اعتباره ما يمكن أن يطرأ من تغير فى قيمة الأرض فى الفترة من سنة ١٩٧٩ حتى سنة ١٩٨٢ حتى يكون جبر الضرر كاملا فإنه يكون معيبا.

(الطنن رقم ٥٠٩٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

١٦٢- قضاء الحكم الطعون فيه بإلزام الطاعنتين بالتعويض تأسيسا على أن الحكم الجنائي صادرا باتا. ثبوت أن الطاعن الأول قرر بالنقض في الحكم الجنائي الذي أدان كليهما. وجود ارتباط وثيق بين ما وقع من كل من الطاعنتين. أثره وجوب وقف الدعوى اللدنية لحين صدور حكم جنائي بات. علة ذلك. للادتان أزج، ٢٤ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٦٩ ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٦)

١٦٤- إذ كان الثابت من الشهادة الصادرة من نيابة شرق القاهرة الكلية

. من الطاعنتين أمام محكمة الاستئناف بجلسة . أن الطاعن الأول قرر بالطعن بالنقض في الحكم الصادر ضده في الجنحة رقم . لسنة . مدينة نصر، وإذ كانت الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم والكونة للأساس المشترك بين الدعوتين الجنائية واللدنية والتي دين عنها الطاعنان كلاهما هي عديلهما بالنسب على الطعون ضدها وإتلافهما عمدا منقولات مملوكة لهما، مما قد ينبئ عن وجود ارتباط وثيق بين ما وقع من كل منهما فإن واجب محكمة للوضوح كان يقتضيها أن توقف السير في الدعوى المطروحة عليها لحين سير العدالة وإعمالا لحكم المادتين ٢٦٥ إجراءات جنائية، ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٦٩ ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٦)

١٦٥- الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية حكما تفريريا كاشفا. مؤداه الحكم بإدانة قائد السيارة غائبا. أثره. انقضاؤها إقامة الضرورين دعواهم لللدنية بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ هذا الانقضاء سقوط الحق في رفعها بالتقادم. احتساب الحكم الطعون فيه التقادم من تاريخ صدور الحكم في المعارضة الاستئنافية بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدعى برغم اكتمال عناصر التقادم قبل صدوره. خطأ.

(الطن رقم ٥٦ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

١٦٦- غن كان الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية التقادم لا يعدو أن يكون حكماً تقريرياً كاشفاً عن واقعة قانونية قد تكاملت لها كل عناصرها وأسباب تحققها وجودها قبل صدورها. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد قائد السيارة مرتكبه الحادث لأنه تسبب بخطئه في موت مورث الطعون ضدهم وقضى فيها من محكمة الجناح للسنانفة غيابياً بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٧ بإدانته إلا أن هذا الحكم لم يعلن إليه ولم يتخذ من بعد صدوره ثمة إجراء قاطع للتقادم انقضت الدعوى الجنائية بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٧ ولما كان الطعون ضدهم قد رفعوا دعواهم للنية قبل الطاعة بالصحيفة للودعة قلم كتاب المحكمة في ١٩٩٥/٦/٤ وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية فإنها تكون قد سقطت بالتقادم للنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون للننى، وإذ خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر واعتد في بدء حساب التقادم بتاريخ صدور الحكم في المعارضة الاستئنافية بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى للدة في ١٩٩٤/٥/٣١ ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وبالتعويض في حين أن صدور ذلك الحكم لا اثر له في تقادم الدعوى الجنائية الذي اكتملت له مدته بانقضاء ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح اتخذ فيها وهو الحكم الاستئنافية الغيابي الصادر في ١٩٨٧/١٠/٢٧ وعلى النحو السالف بيانه، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.
(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

١٦٧- انضاء ببء سريان التقادم الثلاثى لدعوى التعويض عن العمل غير الشروع من تاريخ التصديق على الحكم الصادر في المحكمة العسكرية بإدانة التهم المسئول عن الضرر على قالة علم الضرور يقينا بالضرر وبشخص المسئول عنه لتأديته الخدمة العسكرية معه في ذات الوحدة التى نفذ فيها العقوبة، خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال. عله ذلك.
(الطن رقم ٥٨٩٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦)

١٦٨- لما كان الحكم المطعون فيه قد أجرى سريان مدة التقادم الثلاثي المشار إليه في حق الطاعن من تاريخ التصديق على الحكم العسكري في ١٩٨٦/٥/٢٠، على قالة علم الأخير يقينا بالضرر وبشخص المسئول عنه في هذا التاريخ لتأديته الخدمة العسكرية مع تابع الطعون ضدتهما في ذات الوحدة التي نفذ فيها العقوبة، وإذ لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى تلك النتيجة، لانتفاء التلازم الحتمي بين عمل الطاعن في ذات الوحدة التي يعمل بها التابع، وبين علمه بالضرر وبشخص المسئول عنه في تاريخ التصديق على الإدانة في الدعوى التي لم يكن ممثلا فيها، فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه الفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٥٨٩٤ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦)

١٦٩- قضاء الحكم المطعون في سقوط حق الطاعنتين في التعويض بالتقادم الثلاثي استنادا إلى تحقيق علمهما بالضرر وبشخص المسئول عنه منذ تاريخ وفاة مورثهما رغم انتفاء التلازم الحتمي بينهما وأن ما ساقه الحكم من عناصر استخلص منها افتراض علمهما بوقوع الحادث لا تفيد العلم اليقيني بالضرر وبشخص محلته. قصور وفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

١٧٠- إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يكونا طرفا في الحضر رقم ١ لسنة ١٩٨٥ عوارض وخلت مما يفيد إخطارهما بما تم فيه، وإذ أقام الحكم للطعون فيه قضاءه بسقوط حقهما في التعويض بالتقادم الثلاثي استنادا إلى أن علمهما بالضرر وبشخص المسئول عنه تحقق منذ تاريخ وفاة مورثهما رغم انتفاء التلازم الحتمي بينهما، فضلا عن أن ما ساقه من عناصر استخلص منها افتراض العلم بوقوع الحادث وهو تحرير المحضر السالف بيانه عن واقعة الوفاة، واستخراجهما إعلام شرعي بوفاته، وتصريح بدفن الجثة، وحصولهما وشقيقي التوفى على معاش شهري لا يؤدي بالضرورة إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا يفيد علم الطاعنين

اليقينى بالضرر الحادث وبشخص محله، ومن ثم فإنه يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال.

(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

١٧١- انتهاء الحكم للطعون فيه إلى ثبوت علم الطاعنين بحدوث الضرر وبالشخص للسئول عنه من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات على تاريخ التصديق على الحكم الغيابى العسكرى بإدانة تابع الطعون ضده. عدم تمثيل الطاعنين فى هذه الجنحة. قضاء الحكم للطعون فيه بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى برغم عدم التلازم بين الأمرين. خطأ.

(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٣)

١٧٢- إذ كان الحكم للطعون فيه قد قرن علم الطاعنتين بحدوث الضرر بالشخص السئول عنه بتاريخ انقضاء الدعوى الجنائية فى الحكم الغيابى بإدانة تابع الطعون ضده الصادر من المحكمة العسكرية فى الجنحة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٥ مطروح والتي لم يكطونا ممثلتين فيها رغم انتفاء التلازم الحتمى بين الأمرين ورتب على ذلك قضاءه بسقوط دعواهما بالتعويض الرفوعة بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٦، فعنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٣)

١٧٣- قضاء محكمة الجنح بإدانة قائد الجرار الزراعى بتسببه خطأ فى موت الطعون ضدهم وتأيبده استئنافيا. قضاء محكمة النقض بنقضه والإحالة مرور أكثر من ثلاثة سنوات على صدور الحكم النافى دون اتخاذ أى إجراء قاطع. مؤناه انقضاء الدعوى الجنائية إقامة الطعون ضدهم دعواهم بالتعويض قبل شركة التأمين الطاعنة بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ هنا الانقضاء. أثره، سقوطها بالتقادم. م ٧٥٢ مدنى. احتساب الحكم الطعون فيه بدء التقادم من تاريخ صدور قرار النيابة يحفظ الأوراق لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى السنة. خطأ.

(الطن رقم ٣٧٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٢)

١٧٤- إذ كان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد قائد الجرار الزراعى لأنه تسبب بخطئه فى موت مورث الطعون ضدهم وقضى فيها من محكمة الجنج بإدانتها وتأيد هذا القضاء من محكمة الجنج المستأنفة وطعن عليه بطريق النقض فيه بالنقض والإحالة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٥ إلا أن هذا القضاء لن يتخذ من بعد صدوره ثمة إجراء قاطع للتقادم حتى انقضت الجنائية بتاريخ صدوره ثمة إجراء قاطع للتقادم حتى انقضت الجنائية بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٨ ولما كان للطعون ضدهم قد رفعوا دعواهم اللغنية بالصحيفة الودعة فلم كتاب المحكمة فى ١٠/١/١٩٩٢ وبعد مضى آخر من ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية فإنها تكون قد سقطت بالتقادم للنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون اللغنى، وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر واعتد فى بدء حساب التقادم بتاريخ صدور النيابة العامة بحفظ الأوراق فى ١/٧/١٩٩١ ورتب ذلك قضاء برفض الدفع بالتقادم والحكم بالتعويض فى حين أن ذلك القرار لا أثر له فى قطع التقادم على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

(الطن رقم ٣٧٦٠ لسنة ١٩٩٤ ق٦٤ - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

١٧٥- إقامة الولى الطبيعى على الطعون ضده الأول دعوى تعويض ضد الطاعنة والطعون ضدهما الثانى والثالث وتركه الخصومة قبل الطاعنة وقضاء الحكم بإلتهات الترك. معاودة الطعون ضده الأول اختصامها بعد بلوغه سن الرشد بدعوى جديدة بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على صيرورة الحكم الجنائى بات. سقوط حقه قبلها بالتقادم.

(الطن رقم ٣٢٠٥ لسنة ١٩٩٨ ق٦٨ - جلسة ١٩٩٩/١٢/١)

١٧٦- إذ كان البين من الأوراق أن الوالى الطبيعى على الطعون عليه الأول وقت قصره فى إقام بصفته الدعوى رقم ٢٢٠٢ لسنة ١٩٩١ مدنى دمنهور الابتدائية واستئنافها رقم ١٠٨٩ لسنة ٥٠ فى الإسكندرية ضد الطاعنة والطعون عليها الثانى والثالث والتي

قضى فيها بالزامها بالتعويض الطالب به لصالح المشمول بولايته وقد قرر الولي الطبيعي أمام محكمة أول درجة بترك الخصومة في الدعوى قبل الطاعة وقضت تلك المحكمة بإببات الترك في ١/٢٦/ ١٩٩٤ ثم عاود المطعون عليه الأول بعد بلوغه سن الرشد اختصامها بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢١ بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على صيرورة الحكم الجنائي باتا - الصادر في ١٩٩٠/٦/٢٨ بإدانة التسبب في إحداث إصابته - فإن حق المطعون عليه الأول يكون قد سقط بالتقادم.

(الطن رقم ٣٢٠٥ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/١)

١٧٧- دعوى الطاعن (المشتري) بالزام المطعون ضده (البائع) بالتعويض لعدم تنفيذ التزامه التعاقدى بتوفير المياه اللازمة لرى الأرض البيعة. خضوعها للأحكام العامة في التقادم مؤداه سقوطها بمضى خمس عشر سنة من وقت إخلال البائع بالتزامه. قضاء الحكم المطعون فيه بسقوطها بالتقادم الحولى المنصوص عليه بالمادة ٤٥٢ مدنى باعتبارها دعوى بضمان العيوب الخفية. خطأ في فهم الواقع وهى تطبيق القانون.

(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

١٧٨- دعوى الطاعن هى الطالبة بالتعويض عن عدم تنفيذ التزام مصدره العقد بتوفير المياه اللازمة لرى الأرض البيعة بعد إصلاح وصيان أجهزة الرى التى الزمه العقد باستعمالها دون غيرها من أساليب الرى فإنها بذلك لا تعتم دعوى بضمان العيوب الخفية التى يجب على المشتري أن يخطر البائع بها طبقا لنص المادة ٤٩ من القانون المدنى قبل الرجوع عليه بدعوى الضمان خلال سنة من وقت تسليم البيع وإلا سقطت بالتقادم على ما تقضى به المادة ٤٥٢ من ذات القانون بل هى دعوى تستند للأحكام العامة فى تقادم الدعاوى وهى خمس عشرة سنة من وقت إخلال البائع بالتزامه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبرها دعوى بضمان العيوب الخفية عمل فى شأنها التقادم للنصوص عليه فى المادة ٤٥٢ المشار إليها بعد حكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعن

على هذا الأساس فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى جره إلى الخطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

١٧٩- صدر حكم على المدين بالدين، لا تتغير معه مدة التقادم بالنسبة للكفيل للتضامن.

(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

١٨٠- المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن مطالبة الدين استصدار حكم عليه بالدين لا تغير مدة التقادم بالنسبة للكفيل للتضامن إذا كان لم يطالب ولم يحكم عليه معه.

(الطن رقم ٥٩٢١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

١٨١- وقف سريان التقادم عند وجود مانع بالحق ولو كان أدبيا. م ١/٢٨ مدنى عدم إيراد الشرع لتلك الموانع على سبيل الحصر. مرجعة أسباب تتعلق بشخص الدائن أو إلى الظروف العامة. طرد الطاعن من شقة النزاع وتقديمه للمحاكمة الجنائية غصب الحيازة قد يكون من الأسباب الوقفة للتقادم إذا لم يكن ناشئا عن إهمال صاحب الحق.

(الطن رقم ١٤٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

١٨٢- بقاء الدعوى مشطوبة ستين يوما دون أن يعلن للدعى غيره من الخصوم بالسير فيها. اعتبارها بقوة القانون كأن لم تكن م ٨٢ مرافعات. شرطة تمسك ذوى الشأن بذلك. أدره. زوال الخصومة وزوال آخرها في قطع التقادم. عدم تمسك للدعى عليه في الدعوى الجديدة بالدفع. مؤداه. صيرورة الدعوى السابقة مختلطة محتفظة بكل آثارها القانونية بما فيها قطع التقادم. عله ذلك.

(الطن رقم ٣٨٤٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٣)

١٨٢- مفاد نص للمادة ١/٨٢ من قانون للرافعات - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا ظلت الدعوى مشطوبة دون أن يعلن للدعى

غيره من الخصوم باستئناف سيرها في خلال الستين يوما التالية لقرار الشطب، فإنها تعتم - بقوة القانون - كان لم تكن، متى تمسك بذلك ذوو الشأن زوال الخصومة وزوال آخرها في قطع التقادم دون أنني يؤثر على حق الدعي في إقامة دعوى جديدة بذات الحق المطالب به وعكس ذلك إذا لم يتمسك الدعي عليه في الدعوى الجديدة باعتبار الدعوى السابقة تظل محتفظة بكل آثارها القانونية بما فيها قطع التقادم لأن شطب الدعوى لا يعنى زوالها إذ تبقى قائمة منتجة لكافة الآثار التي تترتب على رفعها سواء الإجرائية منها أو الموضوعية وإن استبعدت من جدول القضايا المتداولة أمام المحكمة كآثر لشطبها.

(الطن رقم ٢٨٤٣ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٣)

١٨٩- إن الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من قانون المرافعات تنص على أن "إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة، أو في الالتزام بالتضامن، أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم، أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن للرفع في الميعاد من أحد زملائه منضمًا إليه في طلباته، فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن . مما يلد- وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كان أحد المحكوم عليهم في الحالات الثلاث السالف ذكرها قد فوت على نفسه ميعاد الطعن، أو قبل الحكم، جاز له أن يطعن فيه أثناء الطعن للرفع في الميعاد من أحد زملائه فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن وإلا كان حكمها مخالفا للقانون، وقد استهدف الشارع من ذلك استقرار الحقوق، ومنع تعرض الأحكام في الخصومة الواحدة بما يؤدي إلى صعوبة تنفيذ الأحكام، بل واستحالته في بعض الأحيان، وهو ما يحدث إذا لم يكن الحكم في الطعن في مواجهة جميع الخصوم في الحالات السالفة التي لا يحتمل الفصل فيها إلى حلا واحدا بعينه. وإذا كانت القاعدة القانونية التي جرى بها نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨ مرافعات تشير على قصد

الشارع تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه التزاما بمقتضيات الصالح العام، وتحقيقا للغاية التي هدف إليها وهي توحيد القضاء في الخصومة الواحدة، فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام، ولا يجوز مخالفتها أو الإعراض عن تطبيقها وتلتزم المحكمة بإعمالها من تلقاء ذاتها.
(الطن رقم ٥٤٦٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٩)

١٩٠- قضاء محكمة أول درجة بالزام الطاعن وآخرين متضامين بإداء مبلغ واستئناف الطاعن وحده وعدم اختصاصه باقى المحكوم عليهم. إصدار محكمة الاستئناف حكمها دون أن امره باختصاصهم في استئنافه مخالفة القانون.
(الطن رقم ٥٤٦٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٩)

١٩١- إذ كان الثابت في الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بالزام الطاعن وورثه و متضامين بأن يدفعوا إلى الشركة الطاعون ضدها الأولى مبلغ جنبيها واستئناف الطاعن وحده ذلك الحكم ولم يختصم باقى المحكوم عليهم. وأن محكمة الاستئناف أصدرت حكمها دون أن تأمره باختصاصهم في استئنافه، فإنه تكون قد خالفت القانون.
(الطن رقم ٥٤٦٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٩)

١٩٢- طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسما يتقاسمان تنفيذ الالتزام. عدم إمكان رد المال عينا أو إرثاقه للمدين، للقاضي الحكم بتعويض يراعى في مقدار قيمة المال وقت الحكم وما لحق المدين من خسارة أو وفاته من كسب.
(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق - هيئة عامة - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

١٩٣- المقرر - في قضاء محكمة النقض- أن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسما متكافئان قدرا ومتحدان موضعا يندرج كل منهما في الآخر ويتقاسمان معا تنفيذ الالتزام الأصلي فإذا كان المدين قد طلب رد المال عينا وثبت للقاضي أن ذلك غير

ممکن أو فيه إرهاب للمدين فلا عليه أن حکم بتعويض يراعى فيه مقدار قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب دون أن يعد ذلك منه قضاء بما لم يطلبه الخصوص.

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق - هيئة عامة - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

١٩٤- أن الأصل طبقاً للقواعد العامة في القانون المنى أن المستاجر ملتزم بالآلا يحدث تغيراً ضاراً في العين للأجرة بدون إذن من المالك، وقد نصت المادة ٢/٥٨٠ من القانون المدني على أنه إذا ما خالف المستاجر هذا الالتزام جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التي كانت عليها وبالتعويض أن كان له مقتض. وجاء هذا النص تطبيقاً للقواعد العامة فيجوز للمؤجر أن يطلب التنفيذ العيني، وإعادة العين إلى أصلها أو فسخ الإيجار مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتض.

(الطن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

١٩٥- إقامة الهيئة الطاعنة دعواها بطلب طرد المطعون ضدها من الأرض الفضاء انتفاعها وتسليمها خالية. تضمنه بطريق اللزوم طلب فسخ العقد بينهما. استناد الطاعنة في طلبها إلى إقامة المطعون ضدها مباني خرسانية على أرض النزاع بما يغير من معالمها ويتنافى مع طبيعتها وما أجرت من أجله ويضر بالطاعنة. قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى تأسيساً على خلو الأوراق من تعليمات تحظر على المطعون ضدها البناء. عدم صلاحيته رداً على دفاع الطاعنة لوجوب تطبيق القواعد العامة في هذه الحالة والتي تجيز للطاعنة طلب فسخ العقد لعدم اتفاق المتعاقدين على ما يخالفها. قصوراً وخطأ.

(الطن رقم ٤٦٦٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٤/٦/٦)

١٩٦- إذ كانت الهيئة قد أقامت دعواها بطلب طرد المطعون ضدها من الأرض الفضاء انتفاعها وتسليمها خالية وهو ما يتضمن بالضرورة وبطريق اللزوم فسخ العقد بينهما تأسيساً على قيامها

ببناء مبان خرسانية عليها بما يغير من معالها ويتنافى مع طبيعة العين، وما أجزت من أجله ويضر بالطاعة، فإن الحكم للطعون فيه - الذى أيد لحكم الابتدائى لأسبابه - وهو ما لا يواجه دفاع الطاعنة ولا يصلح ردا عليه، باعتبار أنه ما لم يتفق المتعاقدان على ما يخالف القواعد العامة أنه البيان فإنها تكون ملزمة لهم ويتعين على القاضى إعمالها، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور فى التسبب الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

١٩٧- للمتعاقدین أن يحددا مقدما قيمة التعويض عما ينجم من ضرر بسبب عدم تنفيذ أحد الالتزامات المنصوص عليها فى العقد، التعويض فى هذه الحالة ما هيته تعويض عن عدم التنفيذ عدم جواز الجمع بينه وبين التنفيذ العينى للمتعاقدین تحديد التعويض الجابر للضرر عن التأخير فى التنفيذ جواز الجمع بين التعويض الأخير والتنفيذ العينى عله ذلك القضاء بالزام اللين بتنفيذ التزامه عينا لا يخل بحق الدائن فيما يجب له من هذا التعويض. للواد ٢/٢١٥، ٢٢٢، ٢/٢١٦ ملضى.

(الطعن لرقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ - سنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

١٩٨- إن مؤدى المواد ٢/٢١٥، ٢١٦، ٢٢٢، ٢/٢٢٤ من القانون المدنى إنه لا يجوز للمتعاقدین أن يحددا مقدما قيمة التعويض الواجب أدائه عما قد ينجم من ضرر بسبب "عدم التنفيذ" التزام م الالتزامات المنصوص عليها فى العقد المرم بينهما ويكون التعويض فى هذه الحالة تعويضا عن عدم التنفيذ لا يجوز الجمع بينه وبين التنفيذ العينى، كما يجوز الجمع بين هذا التعويض والتنفيذ العينى لأن القضاء بالزام اللين بتنفيذ التزامه عينا لا يخل بحق الدائن فيما يجب له من تعويض عن التأخير فى التنفيذ.

(الطعون لرقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

١٩٩- تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بعد جواز الجمع بين التزامهم بتسليم أربع شقق خالية عينا وبين التزامهم بقيمة

التعويض الاتفاقي للنصوص عليه في عقد البيع المرم بينهم والطعون ضدهم الثلاثة الأوائل وبأن الآخرين أخلوا بالتزامهم بسداد باقى ثمن المبيع فى اللواعيد المقررة مما يعد مساهمة منهم فى الخطأ توجب تخفيض التعويض وبأنه مبالغ فيه إلى درجة كبيرة وبأنهم نفذوا التزامهم جزئيا بعرض شقتين على خصومهم "دفاع الجوهرى" عدم تمحيصه أو مناقشة أدلته وعدم تفسير المحكمة ذلك الشرط الجزائى توصلا لما إذا كان عن عدم تسليم تلك الشقق أم عن التأخير فى تسليمها ودون الإدلاء برأيها فيما إذا كان مجرد عرض الطاعنين الشقتين دون أن يتلوه إجراء مماثل للإيداع طبقا للمادتين ٣٦٦ مدنى، ٢/٤٨٩ مرافعات يقوم مقام الوفاء الجزئى الالتزام الذى يبيح للقاضى تخفيض التعويض. مخالفة للقانون وخطا فى تطبيقه وقصور مبطل.

(الطعون لرقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧، سنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠١٦/١٢)

٢٠٠- إذا كان الثابت فى الأوراق أن الطاعنين تمسكوا امام المحكمة بعدم جواز الجمع بين التزامهم بتسليم أربع شقق خالية عينا، وبين التزامهم بقيمة التعويض الاتفاقي للنصوص عليه فى عقد البيع المرم بينهم والطعون ضدهم الثلاثة الأوائل، كما تمسكوا بأن الطعون ضدهم المذكورين أخلوا بالتزامهم بسداد باقى ثمن المبيع فى اللواعيد المقررة مما يعد مساهمة منهم فى الخطأ توجب تخفيض التعويض وبأن هذا التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة إذ قدر بمليونى جنية عن عدم تسليم أربع شقق فى عقار مساحته ١٢٥٠ مترا مربعا بيع بمبلغ مليونين وثمانمائة ألف جنية، وبأنهم نفذوا التزامهم جزئيا بعرض شقتين خاليتين على خصومهم، وإذا كان لا يبين من الحكم الطعون فيه أنه محض هذا الدفاع الجوهرى أو ناقش الأدلة التى ساقها الطاعنون تأييدا له حيث لم تعمل المحكمة سلطتها فى تفسير ذلك الشرط الجزائى توصلا لما إذا كان جزاء عن عدم تسليم تلك الشقق خالية أو عن التأخير فى تسليمها رغم اختلاف الحكم فى كل من الحالتين، ولم تقل كلمتها فيما إذا كان مجرد عرض الطاعنين هاتين الشقتين

على المطعون ضدهم الثلاثة الأوائل دون أن يتلوه إجراء مماثل للإيداع طبقاً للمادتين ٣٣٦ من القانون المنى ٢/٤٨٩ من قانون المرافعات - يقوم مقام الوفاء الجزئى بالالتزام الذى يبيح للقاضى تخفيض التعويض المتفق عليه إلى الحد المناسب، فإن الحكم فضلاً عن مخالفة للقانون وخطئه فى تطبيقه يكون معيباً بقصور يبطله.

(الطعون أرقام ١٠٠٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٢٠١- التعويض الاتفاقي عدم جواز القضاء به إلا إذا توافرت أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه طبقاً للقواعد العامة، حكمة فى ذل حكم التعويض القضائي.

الاختلاف بينهما وجهة أن الاتفاق مقدماً على قيمة التعويض عن الإخلال بالالتزام العقدى تنفيذاً أو تأخيراً يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف اللائن بإثباته.

(الطعون أرقام ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٢٠٢- إن التعويض الاتفاقي - حكمه فى ذلك حكم التعويض القضائي ١- يجوز القضاء به إلا إذا توافرت أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه طبقاً لقواعد العامة، قصارى ما فى الأمر أن الاتفاق مقدماً على قيمة التعويض عن الإخلال بالالتزام العقدى تنفيذاً أو تأخيراً يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف اللائن بإثباته.

(الطعون أرقام ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٢٠٣- المقرر فى قضاء محكمة النقض - أن التصرف القانونى ينصرف إلى كل تعبير عن الإدارة بقصد ترتيب اثر قانونى، وإما أن يكن مصدره العقد أو الإدارة المنفردة.

(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)

٢٠٤- الالتزام في صورته البسيطة يتكون من عناصر ثلاثة، هي الرابطة القانونية التي تربط بين اللين والدائن، والحل وطرفا الالتزام.

(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٦٨ق - جلسة ١٨/٤/١٩٩٩)

٢٠٥- المقرر - وعلى ما تقضى به المادة ٢١٠ من القانون المدني - أنه في الالتزام بعمل يقوم حكم القاضى مقام التنفيذ إذا سمحت بهذا طبيعة الالتزام.

(الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٦٦ق - جلسة ٤/٧/١٩٩٨)

٢٠٦- مفاد النص في المادتين ١/١٤٧، ٢/٢٠٢ من القانون المدني - يدل على أن الأصل أن العقد شريعة المتعاقدين يجب احترامه وأن للدائن طلب تنفيذ التزام مدنية عينا وله أن يعرض القيام به على نفقه اللين على أن يكون التنفيذ ما أيهما بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وما يقتضيه العرف فإذا عدل عن التنفيذ العيني إلى التنفيذ بطريق التعويض فيشترط أن ينطوى التنفيذ على إرهاب اللين وهو يعنى العنت الشديد أو الخسارة الفادحة ولا يكفى فيه مجرد العسر والضيق والكلفة وعلى ألا يلحق الدائن من وراء ذلك ضرر جسيم، على أنه لا يجوز النظر عند بحث الإرهاب الذى قد يصيب اللين أو الضرر الجسيم الذى قد يلحق الدائن على أساس شخصى لا يتعدى الملاءة المادية بل يجب أن يتناول البحث ما يتعلق باقتصاديات للشروع وعائدة باعتباره مشروعاً استثمارياً يستهدف الربح فى ذاته وقد استقر الفقه والقضاء على أنه يتعين أن تتناسب التزامات المؤجر مع الأجرة وإلا كان فى الزامه بتنفيذ الإجارة عينا إرهاباً وعنت يوجب إعمال الفقرة الثانية من المادة ٢٠٢ من القانون.

(الطن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٤ق جلسة ٩/٥/١٩٩١ س ٤٢ ع ١٤ ص ١٠٤٨)

٢٠٧- لما كان إعدار اللين هو وضعه قانوناً فى حالة للتأخر فى تنفيذ التزامه إذ أن مجرد حلول أجل الالتزام والتأخر الفعلى فى تنفيذه لا يكفى لأعتبار اللين متأخراً فى التنفيذ على نحو يوفّر

مسئوليته القانونية عن هذا التأخير بل لا بد من اعتذاره بالطرق التي بينها القانون فعندئذ يصبح للدين ملزما بتنفيذ التزامه فورا.

(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٢/٤/١٩٩٨)

٢٠٨- مفاد نص المادة ٢١٨ من القانون للنص أن شرط استحقاق التعويض عند تنفيذ الالتزام أو التأخير في تنفيذه، إعتذر للدين ما لم ينص على غير ذلك، ولا يغني عن هذا الاعتذار أن يكون التعويض مقدرا في العقد أو أن يكون قد حل أجل الوفاء به وتأخر للدين فعلا في أدائه.

(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٢/٤/١٩٩٨)

٢٠٩- لما كان البين من الورق أن عقد البيع سند الدعوى قد خلا من النص على الإعفاء من الإعتذار وهو إجراء واجب لاستحقاق التعويض المتفق عليه فيه وكان هذا الإعتذار لم يتم إلا بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٩ فإنه من ذلك التاريخ يحق للمطعون عليهما المطالبة بالتعويض المنصوص عليه بالبند السابع من عقد البيع سالف الذكر. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي قد خالف هذا ينظر بإلزام الطاعنة بالتعويض المطالب به عن المدة من ١/٢/١٩٨٢ حتى ٣١/٧/١٩٨٩ وهي الفترة السابقة على حصول الإعتذار بدفعها الوارد بسبب النعي - فإنه يكون قد أخطأ في القانون.

(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٢/٤/١٩٩٨)

٢١٠- إن التعويض الاتفاقي - حكمه في ذلك التعويض القضائي لا يجوز القضاء به إلا إذا توافرت أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية طبقا للقواعد العامة قصارى ما في الأمر أن الاتفاق مقدما على قيمة التعويض عن الإخلال بالالتزام العقدي - تنفيذا أو تأخيرا - يجعل الضرر واقعا في تقرير المتعاقدين فلا يكلف الدائن إثباته.

(الطن رقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤ - ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ق - جلسة ١٢/٦/٢٠٠١)

٢١١- المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيمان متكافئان قدرا وتحلجان موضعا يندرج كل منهما في الآخر ويتقاسمان معا تنفيذ الالتزام الأصلي فإذا كان الدائن قد طلب رد المال عينا وثبت للقاضي أن ذلك غير ممكن أو فيه إرهاب للمدين فلا عليه أن حكم بتعويض يراعى في مقبضه قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب دون أن يعد ذلك منه قضاء بما لم يطلبه الخصوم.
(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ١٦٧ ق - "هيئة علمة" جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١)

٢١٢- إن الأصل طبقا للقواعد العامة في القانون المدني أن المستاجر ملتزم بالأداء بحيث تغیرا صارا في العين للأجرة بدون إذن من المالك وقد نصت المادة ٢/٥٨٠ من القانون المدني على أنه "إذا ما خالف المستاجر هذا الالتزام جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التي كانت عليه و بالتعويض إذا كان له مقتضى" جاء هذا النص تطبيقا للقواعد العامة يجوز للمؤجر أن يطلب التنفيذ العيني، وإعادة العين إلى أصلها أو فسخ الإيجار مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى.
(الطعن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ٦/٦/٢٠٠١)

٢١٣- إن مؤدى المواد ٢/٢١٥، ٢١٦، ٢٢٢، ٢/٢٢٤ من القانون المدني أنه يجوز للمتعاقدین أن يحلجا مقدما قيمة التعويض الواجب أدائه عما قد ينجم من ضرر بسبب "عدم التنفيذ" التزام من الالتزامات المنصوص عليها في العقد المزمع بينهما ويكون التعويض في هذه الحالة تعويضا عن عدم التنفيذ لا يجوز الجمع بينه وبين التنفيذ العيني كما يجوز لهما تحديد التعويض الجابر للضرر عن التأخير في التنفيذ، كما يجوز الجمع بين هذا التعويض و التنفيذ العيني لأن القضاء بالزام للمدين بتنفيذ التزامه عينا لا يخل للدائن فيما يجب له من تعويض عن التأخير في التنفيذ.
(الطعن رقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٢/٦/٢٠٠١)

٢١٤- إذا كان الثابت فى الأوراق أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الجمع بين إلزامهم بتسليم أربع شقق خالية علينا، وبين إلزامهم بقيمة التعويض الاتفاقى للنصوص عليه فى عقد البيع النرم بينهم والطعون ضدهم الثلاثة الأوائل، كما تمسكوا بأن للطعون ضدهم للذكورين اخلو بالتزامهم بسداد باقى ثمن البيع فى المواعيد للقررة مما يعد مساهمة منهم فى الخطأ توجب تخفيض التعويض وبأن هذا التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة قدر بمليون جنية عن عدم تسليم أربع شقق فى عقار مساحته ١٣٥٠ مترا مربعا بيع بمبلغ مليونين وثمانمائة ألف جنية، وبأنهم نفذوا التزامهم جزئيا بعرض شقتين خاليتين على خصومهم. وإذ كان لا يبين من الحكم للطعون فيه أنه محض هذا الدفاع الجوهري أو ناقش الأدلة التى ساقها الطاعنون تأييدا له، حيث لم تعمل المحكمة سلطتها فى تفسير ذلك الشرط الجزائى توصلا لما إذا كان جزاء عن عدم تسليم تلك الشقق خالية أو عن التأخير فى تسليمها رغم اختلاف الحكم فى كل من الحالتين ولم تقل كلمتها فيما إذا كان مجرد عرض الطاعنين هاتين الشقتين على الطعون ضدهم الثلاثة الأوائل — دون أن يتلوه إجراء مماثل، للإيداع طبقا للمادتين ٣٣٦ من القانون اللبنى ٢/٤٨٩ من قانون المرافعات يقوم مقام الوفاء الجزئى بالالتزام الذى يبيح للقاضى تخفيض التعويض عليه إلى الحد المناسب فإن الحكم فضلا عن مخالفته للقانون وخطاه فى تطبيقه - يكون معيبا بقصور بطله.

(الطعون أرقام ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٢١٥- إن مفاد نص المادة ٢٤٦ من القانون اللبنى أن الجائز الشئ الذى انفق مصروفات ضرورية أو نافعة الحق فى حبسه حتى يستوفى ما هو مستحق له، يستوى فى ذلك أن يكن الحائز حسن النية أو سيئا، إذ أعطى القانون بهذا النص الحق فى الحبس للحائز مطلقا ولم يستثن من ذلك إلا يكون الالتزام بارد ناشئا عن عمل غير مشروع كالشان بالنسبة للحيازة التى تتم خلصة أو غشا أو غصبا أو إكراها أما إذا كانت تقوم على سند من القانون ثم زال هذا

السند كما هو الحال في خصوص انتهاء الوكالة، فإنه يجوز للوكيل إذا كان حائزا لشيء مملوك للموكل - وباعتباره حائزا أن يدفع بحقه في حبسه حتى يستوفى ما يثبت أنه أنفقه من مصروفات ضرورية أو نافعة.

(الطن رقم ٢١٤٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

٢١٦- لما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بحقه في حبس الشقة التي كانت في حيازته بمقتضى عقد الوكالة سالف الذكر (الصادر له من الطعون ضده) حتى يستوفى ما أنفقه في تشطيبها وما دفعه من ثمنها نيابة عن الطعون ضده، وقيمة ما سنده من القرض التعاوني وأن الحكم للطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من أن القضاء ببطلان عقد شرائه (عقد شراء الطاعن للشقة) ورفض دعواه بعدم نفاذ إلغاء التوكيل الصادر من الطعون ضده في حقه يجعل يده على الشقة يد غاصب، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وإذ حجه هذا عن تمحيص دفاع الطاعن، فإنه فضلا عما تقدم يكون مشوبا بقصور يبطله.

(الطن رقم ٢١٤٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

٢١٧- الإعسار لا يعدو أن يكون حالة قانونية تستفاد من عدم كفاية أموال الدين للوفاء بدينونه المستحقة الأداء وهو يقوم على أمر واقع له علاماته التي تشهد عليه وعلى من يدعى أن مدينة معسرا أن يقيم الدليل على إعساره بإثبات الوقائع التي تدل على ذلك دون أن يكلف للدين بإثبات أن يساره يغطي الدين.

(الطن رقم ٣٥٦٣ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨)

٢١٨- يجب على محكمة الموضوع وهي تفصل في حكمها الصادر بشهر الإعسار، أن تورد الوقائع الدالة على تحققه والتي يبين منها عدم كفاية أموال الدين للوفاء بدينونه المستحقة الأداء وأن تراعى - وعلى ما تقتضى به المادة ٢٥١ من القانون للنسب - في تقديرها

الظروف العامة التي أعسر فيها الدين وكذا الظروف الخاصة به، وكل ظرف آخر يكون قد أثر على حالته المادية.

(الطن رقم ٣٥٦٣ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠)

٢١٩- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من مجرد قيام الطعون ضده بإجراءات تنفيذ الحكم الصادر له ضد الطاعن بحجز ما للمدين لدى الغير وبالحجز على منقولات الطاعن شخصيا ومن عدم إثباته - كحارس قضائي على أموال نقابة المحامين - أن لدى النقابة أموالا كافية للوفاء بدين الطعون ضده دليلا على عدم كفاية هذه الأموال ورتب على ذلك قضاءه بشهر الإعسار دون أن يستظهر أن ما تم الحجز عليه هو كل ما للطاعن بصفته من أموال، ودون أن يرد الأسباب التي أسند عليها في عدم ثبوت كفاية أموال النقابة للوفاء بدين الطعون ضده ويكشف عما إذا كانت المحكمة قد تنبّهت لظروف عامة أو خاصة تكون قد صاحبت الطاعن إبان إعساره وأثرت في حالته المادية من عدمه المر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تكيف الوقائع وإنزال حكم القانون عليها وهو ما يعيب الحكم.

(الطن رقم ٣٥٦٣ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠)

٢٢٠- الشرط باعتباره وصفا يرد على العنصر الأول، أي الرابطة القانونية التي تربط المدين بالدائن، فيعدل من أثرها فيجعل نفاذ الالتزام أو زواله معلقا على تحققه فيكون شرطا واقفا في الأولى وفاسخا في الثانية، ومن ثم فهو تصرف قانوني إما مصدره العقد أو الإدارة المنفردة، فيخضع في إثباته إلى القواعد العامة في إثبات التصرفات القانونية للمدينة ومنها ما ورد في المادة ٦١ بند ٣ من قانون الإثبات من عدم جواز إثبات ما يخالف الثابت بالكتابة أو ما يجاوزها إلا الكتابة.

(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٦٨ق - جلسة ١٨/٤/١٩٩٩)

٢٢١- لما كان حق الدائن في الالتزام العقدي المعلق على شرط واقف هو ما ينظمه القانون ويحميه، وكانت المادة ١/١٤٨ من القانون المدني

تلتزم طرفى العقد بتنفيذه بطريقة تتفق مع ما توجبه حسن النية فإنه لا يجوز للمدين تحت هذا الشرط أن يقوم بأى عمل من شأنه أن يمنع الدائن من استعمال حقه عند تحقق الشرط، وكل تصرف من جانبه يحول دون تحقق الشرط بشكل خطا يستوجب التعويض ولو لم يصل إلى حد الغش لما ينطوى عليه من إخلال بواجب مراعاة حسن النية فى تنفيذ العقد، وخير تعويض للدائن فى هذه الحالة هو التعويض العيى أى اعتبار الشرط متحققا حكما ولو لم يتحقق بالفعل، فيصبح الالتزام الشرطى نافذا بعد أن تغير وصفه من التعليق على التنجيز.

(الطن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٢٢٢- إذ كان للقرر - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي للتقنين اللنى - أنه إذا علق الالتزام على أمر تم وقوعه من قبل، ترتب الالتزام منجزا لا معلقا، ولو كان المتعاقدين على جهل ذلك فإن تعلق التزام الطعون ضده (البائع) بنقل ملكية الشقة للبيع إلى (المشتري) الطاعن على تكوين اتحاد ملاك إزاء ما هو ثابت فى الأوراق ولا يمارى فيه الطعون ضده - من أن شق العقار المشتمل على الشقة موضوع النزاع تزيد على خمس، وعدد مشتريها يجاوز خمسة أشخاص - لا يغير من كونه التزاما منجزا صالحا للمطالبة بتنفيذه.

(الطن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٢٢٣- النص فى المادة ٢٧١ من القانون للنى على أن ١- يكون الالتزام لأجل إذا كان نفاذه أو انقضاؤه مترتبا على أمر مستقبل محقق الوقوع متى كان وقوعه محتما ولو لم يعرف الوقت الذى يقع فيه " مؤداه أن الحق للقرن بأجل حق كامل الوجود وإنما يكون نفاذه مترتبا على حلول الأجل، فإذا تفق على تأخير تنفيذ الالتزام إلى وقت القيام بعمل متعلق بإدارة الدين فإن ذلك بعد اتفاقا على أجل غير معين، للدائن الحق فى أن يدعو للدين إلى القيام بالعمل لوكل إرادته أو بطلب من القاضى أن يحدد أجلا معقولا للقيام

بهذا العمل، فإذا اتفق على تأخير تنفيذ الالتزام إلى هذا الوقت العلوم المحدد له من الدائن أو منحه القاضى له أصبح الأجل معنايا بانتهاء هذا الوقت، ويصير الالتزام نافذا، ويتعين على المدين تنفيذه إذا ما أعذرته الدائن، ويكون لهذا الخير إجباره على القيام بما التزم به.

(الطنن رقم ١٣٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٦/١١/٢٤ م ٤٧ ع ٢٤ ص ١٣٦٤)

٢٢٤- البين من الأوراق - على ما حصله الحكم المطعون فيه - أن عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٧٠/١٠/٩ تضمن مشاركة كل من الطاعن والطعون عليه الثانى للمطعون عليه الأول وفى الصفقة محل عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٥/٣ بحق الثلث لكل منهما وأن ذلك مشروط بقيام الطعون عليه الأول ببيع العقار كله بعد أن فوضاه فى ذلك. وأنه يبين من مدونات الحكم أنه كيف الالتزام الوارد بالبند الثالث من عقد الاتفاق المذكور أنه التزم لأجل غير معين موكل لإدارة الطعون عليه الأول وليس تعليقا على شرط واقف، مما مؤداه أن هذا الالتزام هو حق كامل الوجود مترتب نفاذه على حلول الأجل الذى يدعوا له الدائن أو يعينه القاضى. ومن ثم فقد حق الدائن أن يدعو المدين لتنفيذ التزامه تعجيلا لهذا الأجل. أو يطلب من القاضى تحديد وقت معلوم لتنفاذ هذا الحق. وكانت صحيفة الدعوى المبتدأة قد اشتملت على دعوى الطاعن للمطعون عليه الأول للقيام ببيع عقار التداعى خلال شهر فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن على قاله أن الالتزام معلق على أجل غير معين وعلى إدارة الطعون عليه الأول ومن ثم فهو لا يخول الدائن التنفيذ الجبرى ضد المدين ورتب على ذلك عدم أحقية الطاعن فى المطالبة بالتنفيذ العينى ودون أن يبحث أثر الإنذار للوجه من الطاعن للمطعون عليه الأول لتعجيل الأجل الوارد بالاتفاق أو بعين أجلا معقولا للمدين لتنفيذ التزامه إذا قدر عدم كفاية الأجل الذى حددته له الطاعن. وما يرتبه القانون على ذلك من آثار فإنه يكون معيبا.

(الطنن رقم ١٣٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٦/١١/٢٤ م ٤٧ ع ٢٤ ص ١٣٦٤)

٢٢٥- الموت وإن كان لا يدري أحد متى إلا أنه محقق الوقوع ومن ثم كان أجلاً غير معين وهو ما عنته الفقرة الثانية من المادة ٢٧١ من القانون للدنى بما جرى به نصها من أنه "ويعتبر الأمر محقق الوقوع متى كان وقوعه محتماً ولو لم يعرف الوقت الذى يقع فيه".

(الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٢٧)

٢٢٦- يجوز للدائن مطالبة أحد الدينين المتضامنين بكل الدين ولا يكون لهذا الأخير طلب إدخال الدينين الآخرين المتضامنين معه لأقسام الدين إنما يجوز اختصاصهم للرجوع عليهم بما يؤديه من الدين كل بقدر نصيبه.

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٣)

٢٢٧- الالتزام التضامنى ولئن اتفق مع الالتزام التضامنى فى أنه يجوز للدائن أن يطالب أى مدين بكل الدين فإن الالتزام الأول يختلف عن الالتزام الثانى فى أنه لا يجوز للمدين الذى دفع الدين أن يرجع على مدين آخر بذات الدين إلا إذا سمحت بذلك طبيعة العلاقة بينهما.

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٣)

٢٢٨- يجوز للدائن مطالبة أحد الدينين بكل الدين دون أن يكون لهذا الأخير طلب إدخال الدينين الآخرين المتضامنين معه لاقتسام الدين لما كان ذلك. وكان البين من الأوراق أن الطعون ضدتهما اختصاصا الشركة الطاعنة للمطالبة بالتعويض الأدبى وللوروث والمؤمن لديها عن السيارة رقم أجرة فيوم والتى تسبب قائلها بخطنه وإهماله فى إصابة ابنة الطعون ضدتهما بالإصابات التى أودت بحياتها وقدم التهم وآخر هو قائد السيارة رقم ..نقل فيوم للمحاكمة الجنائية وقضى بإدانتها بحكم نهائى وبات فعلا على للطعون ضدتهما إن اختصاصا الشركة الطاعنة وحدها للمطالبة بكامل التعويض ويكون الدفع بعدم قبول

الدعوى لرفعها على غير ذى صفة قائم على أساس قانونى صحيح ولا يعيب الحكم الالتفات عنه.

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق - جملة ٢٠٠٠/٥/٣)

٢٢٩- الدفع بعدم صحة إجراءات العرض والإيداع مقرر لمصلحة الدائن وحده ف إن وحدة فيه صراحة أو ضمنا فلا يجوز له العودة إلى التمسك به لأن الساقط لا يعود.

(الطن رقم ٢٣١١ لسنة ٩٩ هـ - جملة ١٩٩٤/٦/٢٢ س ١٩٤٥ ع ٢٤ ص ١٠٩٢)

٢٣٠- المادة ١/٤٨٨ من قانون المرافعات استلزمت إعلان الدائن بصورة من محضر الإيداع خلال ثلاثة أيام من تاريخ حصوله إنما يقتصر حكمه على حالة الإيداع التى يستبقها إجراء العرض الحقيقى بإعلان الدائن على يد محضر، دون حالة الإيداع المباشر التى لم يستلزم بالنسبة لها هذا الإجراء أو أى إجراء آخر مماثل.

(الطن رقم ٧٠ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩٤/٩/٢٨ س ١٩٤٥ ع ٢٤ ص ١٢٤٩)

٢٣١- النص فى المادة ٦٨ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل القابلة للمادة ٥٤ من قانون العمل السابق ٩١ لسنة ١٩٥٩ يدل على أن المشروع وعلى خلاف القاعدة العامة فى المقاصة القانونية التى تستلزم لوقوعها أن يكون الدينان خاليان من النزاع أجاز لصاحب العمل اقتطاع مبلغ التعويض من أجر العامل أى إيقاف المقاصة - بين ما هو مستحق له من تعويض وبين أجر العامل فى حدود أجر خمسة أيام فى الشهر ولو أن استحقاقه للتعويض أو مقباده محل نزاع تؤكد ذلك ما جاء فى هذه المادة بشأن الطريق الذى يتعين على العامل اتباعه للتظلم من تقدير صاحب العمل، وإذ كان حق الخير فى إجراء المقاصة القانونية استثناء من القواعد العامة التى تستلزم أن يكون الدينان خاليين من النزاع ومن ثم فلا يجوز التوسع فيه وقصره على الحالات للنصوص عليها فى المادة ٦٨ سالفة الذكر بأن يكون التعويض الحاصل الاقتطاع من أجله ناشئا عما تسبب العامل فى فقده أو إتلافه أو تدميره من مهمات أو آلات أو منتجات يمتلكها رب العمل أو فى

عهدته وأن يكون الاقتطاع من أجر العامل إذا كان التعويض
للمستحق لصاحب العمل راجعا إلى أية أضرار أخرى لحقت ربت
العمل من غير هذه الحالات الوارد فى النص فلا يجوز لصاحب
العمل إجراء القاصة للحصول على التعويض من أية مبالغ أخرى
تكون مستحقة عليها للعامل بل عليه أن يرجع إلى القضاء
لاقتضاء التعويض ما لم يكن قد اتفق عليه رضاء.

(الطن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/١٠ م ٤٥ ع ١ ص ٣٣٦)

٢٣٢- اتحاد الذمة يقتضى وجود التزام واحد يخلف أحد طرفية الطرف
الأخر فيه فيترتب على اجتماع صفتى الدائن والمدين فى ذات
الشخص انقضاء الدين فإن اجتماع صفتى المستاجر والمشتري للعين
المؤجرة فى شخص واحد تقوم به حالة اتحاد الذمة بالنسبة لعقد
الإيجار فينقضى بها إلا إذا كان قد ترتب على الشراء حلول
المشتري محل للمؤجر فى هذا العقد بالذات لأنه بذلك تجتمع فى
المشتري بالنسبة لهذا العقد صفتا المستاجر والمؤجر وعذ كان
الثابت بالأوراق أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٣/١٧/١ الذى كان مورث
الطاعنين يستاجر بموجبه أطيان التداعى من الحارس القضائى
قد انتهى بعد قيام المورث بسحب العقد المذكور من الجمعية
واقراراه بذلك على النحو الثابت بالشهادة المؤرخة ١٩٧٩/٤/٧
الصادرة من الجمعية التعاونية الزراعية وأن الخبر المنتدب فى
الدعوى خلص فى تقريره إلى أن عقد شراء المورث للأطيان محل
التداعى المؤرخ ١٩٧٢/١/٢٠ لم يصدر من المالك الحقيقى ومن ثم فلا
تكون حالة الذمة متوافرة.

(الطنان رقما ٣٧٤٠ لسنة ٥٩ ق، ١٥٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/٤/٧ م ٤٥ ع ١
ص ٦٥١)

٢٣٣- النص فى المادة ٣٧٠ من القانون للننى على أنه "١" إذا اجتمع فى
الشخص واحد صفتا الدائن والمدين بالنسبة لدين واحد انقضى
هذا الدين بالقدر الذى انحلت فيه الذمة. "٢" وإذا زال السبب الذى
أدى لاتحاد الذمة، وكان لزواله أثر رجعى عاد الدين إلى الوجود
هو وملحقاته بالنسبة إلى ذوى الشأن جميعا ويعتبر اتحاد الذمة

كان لم يكن. يدل وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون اللذي على أن اتحاد الذمة ليس في الحقيقة سببا من اسباب انقضاء الالتزام بل هو مانع طبيعي يحول دون المطالبة به من جراء اتحاد صفة الدائن والدائن في ذات الشخص فإذا زال هذا المانع عاد الالتزام إلى الوجود مرة أخرى.
(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٢٢٤- شراء المستأجر للعين المؤجرة بعقد عرفي لا ينقل إليه ملكيتها ولا يحل به محل للؤجر فلا تقوم به حالة اتحاد الذمة في مواجهة من انتقلت إليه ملكية العين المؤجرة، وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر واعتبر شراء الطاعنين لأطيان النزاع بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٨٥ تتوافق به اتحاد الذمة في مواجهة للطعون ضدهما الأولين فينقض عقد الإيجار الذي يتمسكون به في مواجهتهما فإنه يكون قد أخطأ في التطبيق القانون وإذ حجبه هذا التقرير الخاطئ عن بحث قيام العلاقة الإيجارية التي يتمسك بها الطاعنون وأمرها في طلب الطعون ضدهما الأولين التزامهم بتسليمهما أطيان النزاع فإنه يكون مشوبا أيضا بالقصور في التسبيب.

(الطن رقم ٤٣٢٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٦/٢/٢٧ س ٤٧ ١٤ ٣٧٣)

٢٢٥- زوال سبب اتحاد الذمة كالقضاء ببطالان عقد البيع وبما للحكم بتقرير البطلان من آخر رجعى وإعادة للتعاقدتين إلى الحالة التي كان عليها قبل التعاقد عملاً بالمادة ١/١٤٢ من القانون اللذي لازمة أن تعود العلاقة الإيجارية التي كانت قائمة بين الطرفين قبل انعقاد عقد البيع بحيث يعود المشتري مستأجراً والبايع مؤجراً. وترتب التزامات عقد الإيجار بمقوماته الأصلية بينهما.
(الطن رقم ٨٠١٤ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/٣ لم ينشر، الطن رقم ١٤٦٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٥/١٢/١٠ لم ينشر.)

٢٣١- لا كان الالتزام ينقض بنص المادة ٣٧ من القانون اللذي إذ أبر الدائن مئينة مختار وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة

للموضوع بدلالة الحرر القدم من الطعون واللؤرخ .والعنون
بعبارة اتفاق استلام مبالغ وتخالص - والذي تضمن أن للطعون
ضده استوفى من الطاعن ما حصله من اجرة الأرض الزراعية
وتحاسبها عنه وعن مبالغ أخرى اداها الطاعن واستلم الطعون
ضده التوكيلات التي اصدرها واصبح الطاعن غير مكلف باى
عمل يتعلق بها، مما مفاده أن الطعون ضده قد ابراه من اداء ما
التزم به بالاتفاق اللؤرخ .. من اداء اجرة الأرض الزراعية حتى
لو لم يحصلها فاطرح الحكم للطعون فيه هذا الدفاع واقام قضاءه
على مجرد القول بان العقد المبرم بين الطرفين واللؤرخ .. قد
ألزم الطاعن ببدء الجرة ولو لم اصلها الطاعن ولم يعمل اثر الاتفاق
اللاحق فإنه يكون قد خالف الثابت الأوراق.

(الطن رقم ٢١٦٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١٢ م ٤٤ ع ١ ص ٢٠٠)

٢٣٧- إسقاط الحق بوصفه تعبيراً عن إرادة صاحبه في الخلى عن منفعة
يحميها القانون أو ينهى عنها لا يكون إلا صريحاً أو باتخاذ موقف لا
تدعى ظروف الحال شكاً في دلالته على قصد الإسقاط حسبما
تقضى بذلك للمادة ٩٠ من القانون اللغنى وعلى ذلك فإن سكوت
الؤجر عن استخدام حقه في طلب عقد الإيجار لمخالفة المستاجر
للشروط المانع من التنازل الوارد به لا يعد قبولاً ينطوى على النزول
عن ذلك الحق لانتقاء التلازم بين هذا الموقف السلبي والتعبير
الايجابى عن الإدارة.

(الطن رقم ٧٨٦٢ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٦/٢٨ لم ينشر)

٢٣٨- لنن كان الأصل في الإلزام قضاء ببدء مبلغ من النقود أن يكون
بالعملة الوطنية إلا أنه متى أجاز الشارع الوفاء بالإلزام بغيرها من
العملات فلا على محكمة للوضوع أن قضت بالإلزام بالحكمة عليه
بالوفاء بالتزامه بعملة أجنبية في الحالات التي نصت عليها
القوانين الخاصة متى توافرت شروط أعمالها وطلب الخصم الحكم
بها.

(الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٢ م ٤٢ ع ١ ص ١١٠٣)

٢٣٩- المقرر في قضاء محكمة النقض أن تفسير ما إذا كان الالتزام منجزاً أو معلقاً على شرط من مساس الواقع التي تخضع لسلطة محكمة للوضوح كما أن لها سلطة البحث في حقيقة العقد المتنازع عليه واستظهار مزاوله بما تضمنته عباراته على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات وذلك دون معقب متى أقامت قضاؤها على أسباب سائفة لها ماخذها الصحيح وكافياً لحمل قضائه.

(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)

• شرط إستحقاق فوائد التأخير :

٢٤٠ - إذا كانت الفوائد التأخيرية تفترض حلول أجل الوفاء بالدين وترصد على تعويض الضرر الناشئ عن التأخير في هذا الوفاء ، وكان الشرع قد نص في المادة ٢٢٨ من التقنين المدني على أنه لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير - قانونية كانت أو إتفاقية - أن يثبت الدائن ضرراً لحقه من هذا التأخير ، بما مفاده أنه يفترض وقوع الضرر بمجرد التأخير في الوفاء ، إلا أن ذلك لا ينفي وجوب توافر ركن الخطأ في جانب الدين حتى تتحقق مسؤوليته، وإذا كان تأخر الدين في الوفاء بدينه في الأجل المحدد له يعتبر خطأ في حد ذاته إلا أنه إذا ثبت أن هذا التأخير يرجع إلى سبب أجنبي لا يد للمدين فيه انتفت مسؤوليته، لما كان ذلك وكان فرض الحراسة الإدارية على أموال شخص بمقتضى الأمر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ يوجب - بمجرد صدور الأمر به - غل يد ذلك الشخص عن إرادة أمواله وأخصها سداد التزاماته واقتضاء حقوقه - فإنه يترتب على فرض هذه الحراسة وقف سريان الفوائد التأخيرية - قانونية كانت أو إتفاقية - على الديون التي حل أجل الوفاء بها بعد صدور قرار فرض الحراسة .

(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)

٢٤١ - للقصد بكون المبلغ محل الإلتزام معلوم للقدر وقت الطلب كشرط لسريان فوائد التأخير من تاريخ للطالبة القضائية وفقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني هو ألا يكون المبلغ للطالب به

تعويضاً خاضعاً في تحديده لمطلق تقدير القضاء أما حيث يكون التعويض مستنداً إلى أسس ثابتة بحيث لا يكون للقضاء سلطة رحبة في التقدير فإنه يكون معلوم للقدار وقت الطلب ولو نازع الدين في مقداره ، إذ ليس من شأن منازعة الدين إطلاق يد القضاء في التقدير بل تظل سلطته التقديرية محدودة النطاق ومقصورة على حسم النزاع في حدود الأسس المتفق عليها.

(الطنن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٩٠ في جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤)

عدم جواز الحكم بالفوائد بدون طلب :

٢٤٢ - مفاد المادة ٥٢٢ من القانون المدني الذي يستند إليها الطاعن أن يبداً سريان الفوائد من اليوم الأول الذي حددته دون مطالبة قضائية أو إقرار، ولا تعني أن المحكمة تملك القضاء بها من تلقاء نفسها دون طلب.

(الطنن رقم ١١٦ لسنة ٥٠٠ في جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)

الفوائد الجائز طلبها أمام محكمة الدرجة الثانية :

٢٤٣ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ما يجوز طلبه من فوائد أمام محكمة الدرجة الثانية طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون المرافعات هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى بشرط أن تكون قد طلبت أمام تلك المحكمة.

(الطنن رقم ١١٦ لسنة ٥٠٠ في جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)

٢٤٤ - وإن كان المهندس المعماري والمقاول ضامنين للعيب الذي يهدد البناء طبقاً للمادة ٦٥١ من القانون المدني إلا أن ذلك لا يمنع رب العمل من الرجوع بهذا الضمان على أحدهما دون الآخر.

(الطنن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٠٠ في جلسة ١٩٨٥/١/٢١)

٢٤٥ - وإن كانت المادة ٢٧٨ من القانون المدني تنص على أنه لا يستحق التعويض إلا بعد إقرار الدين ما لم ينص على غير ذلك ، فقد نصت

المادة ٢٢٠ من ذات القانون على أنه "لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل اللذين"، وإذا كان يبين من الحكم الإبتدائي للوئيد لأسبابه بالحكم للطعون فيه أنه إعتبر الأخطاء الفنية التي وقع فيها الطاعن مما لا يمكن تداركه...، وكان مفاد ذلك الذي قرره الحكم أن الإلتزام المترتب على عقد الماقولة قد أصبح غير ممكن تنفيذه عينا بفعل اللذين، لما كان ذلك وكانت عقد المادة ٦٥٠ من القانون المدني بعد أن أجازت لرب العمل إنذار الماقول بأن يعدل طريقة التنفيذ للعيب أو المناقبي للعقد خلال أجل معقول يعينه له، قد أجازت في فقرتها الثانية طلب فسخ العقد في الحال دون حاجة إلى تعيين أجل إذا كان إصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلاً، فإن الحكم للطعون فيه إذ قضى - ضمناً - بفسخ عقد الماقولة وبالتعويض دون سبق إعذار الماقول بأن يعدل من طريقة التنفيذ للعيب فإنه لا يكون قد خالف القانون.

(الطن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٠ حق جلسة ١٩٨٥/٥/٢١)

٢٤٦ - إذ كان إصلاح ما وقع في طريقة تنفيذ عقد الماقولة من عيب مستحيلاً - على ما سلف بيانه - فإن قضاء الحكم للطعون فيه بالتعويض يفيد أنه لم ير محلاً للتنفيذ العيني في هذه الحالة.

(الطن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٠ حق جلسة ١٩٨٥/١/٢١)

٢٤٧ - لقاضي الموضوع أن يتحرى نية العاقلين من أي طريق يراه وليس عليه أن يرجع في ذلك إلى العرف إلا إذا كان القانون لا يوجد فيه نص يحكم العقد أو كان العقد ليس فيه ما يكشف عن قصد المتعاقدين منه أو كان ذلك مبهما فيه فإذا كانت محكمة الموضوع قد حصلت من فهمها للواقع تحصيلاً سائفاً أن العاقلين قد قصدا من إتفاقهما أن يكون الإحتكام فيما يختلفان فيه إلى ما نص عليه في التعاقد وكان التعاقد جلياً في ذلك وليس فيه مساس بالنظام العام ثم أجرت حكمها بمقتضى ذلك على النزاع القائم بين طرفي العقد فلا غبار على قضائها ولا سبيل لمحكمة النقض عليها فيه. نقض ٢٨/٣/١٩٤٠ ج ٢ في ٢٥ سنة ٨٤٧.

(نقض ١٩٣٢/١١/١٧ المرجع السابق ص ٨٤٨).

٢٤٨ - من خصائص عقود الإنعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المنتفعين ويكون فيها احتكار الموجب هذه السلع أو المرافق احتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وأن يكون صدور الإيجاب إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محددة وإنشأ فمتى كانت الحكومة قد اشهرت شروط مناقصة في عملية إنشاء طريق وكان من مقتضى هذه الشروط أن يتقدم كل ذي عطاء بشروط العمل وتحديد زمنه وتكاليفه ولم يكن الإيجاب فيه مستمراً لزمان غير محدد وكان لكل إنسان حرية القبول أو الرفض بعد تقديم عطائه أصلاً أو بتضمينه الشروط التي يرضيها وتلك التي لا يقبلها فإن التعاقد عن هذه العملية لا يعتبر عقداً من عقود الإنعان.

(نقض ١٩٥٤/٤/٢٢ جـ ١ في ٢٥ سنة من ١٦١)

٢٤٩ - النص في عقد التأمين على أنه لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقررة رسمياً أو نتيجة لعدم العناية بها لا يعد من الشروط القائمة على التعسف أو المناقضة لجوهر العقد ولا مخالفة في ذلك للنظام العام إذ يجوز الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الحالات التي يكون من شأنها حمل الخطر أشد احتمالاً.

(نقض ١٩٦٠/٢/١٢ من ١١ من ٢٣٠).

٢٥٠ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن لقاضي الموضوع سلطة مطلقة في تفسير العقود وسائر المحررات ما يراه أوفى بنية عاقلها أو أصحاب الشأن فيها مستهنيًا بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة من محكمة النقض في ذلك مادام لم يخرج في تفسيرها عما تحتمله عباراتها. ومفاد ذلك أن لقاضي الموضوع حرية الأخذ بأي معنى يجوز أن تؤديه إليه العبارة محل التفسير ولا سلطان عليه في ذلك من محكمة النقض إلا أن تحقق من أن المعنى الذي اختاره القاضي تحتمله تلك العبارة فإن تحقق لها ذلك فلا معقب لها لى قضائه حتى ولو كان ذلك للمعنى هو أضعف ما تحتمله من معان لأن هذا الاختيار يدخل في

فهمه للواقع أما إذا أخذ القاضي بمعنى غير ما تحتمله عبارات العقد عند غموضها فعليه بيان مبررات إعراضه عن العاني الأخرى التي تحتملها العبارة وكيف إستخلصها ويخضع قضائه في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض.

(نقض ١٩٩٦/٣/٢٠ طعن ١٣٣٩ من ٦٥ق، ١٩٩٢/١٢/٣١ طعن ٩٧٩ من ٥٧ق،
١٩٩١/١/٢٠ طعن ١٤١٤ من ٥٣ق)

٢٥١- يدل النص في المادة (١/٥٠) من القانون المدني على أن القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هي فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضح إلى معنى آخر وإن ما تقضي به المادة المشار إليها يعد من القواعد التي وضعها للشرع على سبيل الإلزام وينطوي الخروج عنها على مخالفة للقانون ويخضع بهذه الثابة لرقابة محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٣/١/١٨ طعن ٩١٢ من ٤٩ق، نقض ١٩٩٠/٦/٢٧ طعن ٥٦٢ من ٧ق)

٢٥٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٩٩ من القانون المدني على ألا يتم العقد في الزايدات إلا بمرسو الزاد إلا أنه إذا تضمنت قائمة شروط الزاد أحكاماً خاصة في هذا الشأن فإن هذه الأحكام هي التي يجب الرجوع إليها باعتبارها قانون التعاقدين فإذا تقدم الطاعن بعبأته في الزاد وهو عالم وموافق شروطه دون إعتراض فلا يقبل منه بعد ذلك القول بإنعقاد العقد وفق شروط أخرى .

(نقض ١٩٩١/٧/٣ طعن ٢٥٨٣ من ٥٦ق، نقض ١٩٩٠/٣/١٤ طعن ١٥٦١ من ٥٦ق)

الفصل السادس

الوقاية من الغش في نطاق دعوى عدم النفاذ

(مادة ٢٣٧)

١- لقد نص المشرع في المادة ٢٣٧ من القانون المدني : " لكل دائن أصبح حقه مستحق الأداء، وصدر من مدينه تصرف ضار به أن يطلب عدم نفاذ هذا التصرف في حقه إذا كان التصرف قد انقص من حقوق الدين أو زاد في التزاماته وترتب عليه إفسار الدين أو الزيادة في إفساره، وذلك متى توافرت الشروط المنصوص عليه في المادة التالية".

المذكرة الإيضاحية :

٢- ووفقاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية فإنه :- هذه الدعوى ليست مجرد إجراء تحفظي ، وهي ليست كذلك إجراء تنفيذياً وإنما هي ، من مقدمات التنفيذ وممهدهاته وقد يقع أن يليها التنفيذ مباشرة ولهذا ينبغي أن يكون الدين الذي تبأشر بمقتضاه مستحق الأداء ، ويشترط فوق ذلك أن يكون هذا الدين سابقاً على التصرف الذي طعن فيه.

٣- وتستند دعوى عدم نفاذ التصرف المعروفة بإسم الدعوى البوليصة إلى أن الدين أبرم تصرفاً للإضرار ببلانته غشاً وتواطؤاً ، ويتضح من ذلك أن شروط هذه الدعوى تتعلق بالدين وبالدين وبالتصرف للطعون فيه .

٤- ويلزم أن يثبت تواطؤ المدين مع المتصرف إليه إبتغاء الأضرار بالدين.

٥- وهناك من الشروط المتعلقة بالدين وهي إنه :- يجب أن يكون حق الدين محقق الوجود أي مستحق الأداء ، خال من النزاع ، ويعتبر كذلك الحق للعلق على شرط فاسخ أو القترن بأجل فاسخ، إذ في هذه الحالة يعتبر الحق محقق الوجود ولو أنه مهدد بالزوال بتحقيق الشرط أو بطول الأجل. وعلى عكس ذلك ، فإن الحق للعلق على شرط واقف أو القترن بأجل واقف ، لا يعتبر محقق الوجود فلا يجوز حينئذ اللجوء

للدعوى البولييسية إلا عند تحقق الشرط الواقف أو حلول الأجل الواقف.

ويجب أن يكون الحق حقيقيا فإن كان سوريا كان الدائن بدوره سوريا فلا يحق له أن يطلب الحكم بعدم نفاذ التصرف لإنعدام مصلحته.

ولا تعارض بين بقاء الأجل وبين إعسار المدين ذلك أن الإعسار الذي يؤدي إلى سقوط الأجل هو الإعسار القانوني الذي يصدر به حكم من القضاء ، وفقا لما تنص عليه اللادتان ٢٥٥ و ٢٤٩ من القانون المدني ، أما الإعسار الذي تستند إليه الدعوى البولييسية إنما هو الإعسار الفعلي بأن يثبت للمحكمة التي تنتظر هذه الدعوى أن أموال المدين بعد هذا التصرف لا تكفي بوفاء ديونه وهي عندما تقضي بعدم نفاذ التصرف فإنها لا تنص في حكما على اعتبار المدين معسرا.

لكن لا يشترط في الحق أن يكون معلوم المقدار أو ثابتا في سند تنفيذي ، فيكفي أن يكون سند الحق عرفيا ، أو غير ثابت بسند إذا كان أساس المسؤولية يرجع إلى العمل غير المشروع ، فالضرور يحق له رفع الدعوى البولييسية ، حتى لو كان التعويض لم يقدر له بعد إذ يعتبر التعويض حقا محقق الوجود ويحول الضرور بذلك دون الدين - الذي يتوقع صدور الحكم بإلزامه بالتعويض - وإخراج أمواله من ضمانه العام.

كما يجب أن يكون حق الدائن سابقا على التصرف .

ويستوي في هذا الصدد ، أن يكون الدائن عاديا أو مرتهنا وإيا ما كان نوع حقه ، نقدا أو عينا ، أو عملا أو امتناع عن عمل ، مادام محققا .

٦- وهناك من الشروط المتعلقة بالتصرف الطعون عليه وهي :-

* ترد الدعوى البولييسية على التصرفات القانونية التي من شأنها انقاص حقوق الدين أو زيادة التزاماته كما إذا باع عينا بئمن بخس

أو اشترى عينا بثمن باهظ لما يؤدي ذلك إلى إفساره وإنقاص الضمان العام ، على نحو تصبح معه أمواله غير كافية للوفاء بالدين ، فإن لم يكن ذلك من شأن التصرف فلا سبيل للطعن عليه لإنتفاء مصلحة الدائن . ويجب أن يكون التصرف تاليا لنشوء حق الدائن والعبرة بوجود الحق بإستحقاقه وبوجود التصرف لا بشهره ، ويتحمل الدائن إثبات أن حقه سابقا على التصرف ، فإن كان تاريخ التصرف قدم غشا ، كان له إثبات ذلك بكافة الطرق.

كما يجب أن يكون الحق محل للتصرف الذي يسعى الدائن إلى إعادته للضمان العام لمدينه جائزاً له التنفيذ عليه. ويستوي أن يكون التصرف تبادليا .

ولا كانت الدعوى البوليصة لا ترد إلا على التصرفات القانونية ، فتخرج عن نطاقها، الوقائع المادية مهما ترتب عليها من إفتقار المدين ، ويكون للدائن التدخل في الدعوى تدخلا هجوميا لإثبات هذا الغش أو لإثبات إنتفاء شروط الحق الذي يدعيه الغير فإن صدر الحكم كان له الطعن عليه .

٧- آثار الدعوى البوليصة :

إذا توافرت شروط الدعوى البوليصة فإنها لا تؤدي إلى بطلان تصرف المدين ، وإنما تحول فقط دون نفاذه في حق الدائنين ، فيظل التصرف قائما وصحيحا فيما بين أطرافه وينصرف أثره إلى خلف كل منهما ، سواء كان خلفا عاما أو خاصا ، ومتى قضى بعدم نفاذ التصرف وأصبح الحكم نهائيا ، كان للمتصرف إليه أن يرجع على المدين بضمان الإستحقاق أو يطلب الفسخ أو التعويض لعدم قيام المدين بتنفيذ التزامه.

ولا كانت الدعوى البوليصة دعوى شخصية الغرض منها عدم نفاذ التصرف لتمكين الدائن من إستيفاء حقه، فلا يكون من شأنها تثبيت ملكية الدائن للحق محل التصرف، ويقتصر الحكم على القدر الذي يكفي للوفاء بهذا الحق، وفي هذه الحالة تسري احكام

الإستحقاق الجزئي "مادة ٢٤٠". وإن كان بيد الدائن عقد بيع يتعلق بالعين محل التصرف الطعون عليه، فليس له المطالبة بالحكم بصحته ونفاذه إن كان التصرف الطعون عليه سابق في التسجيل ، ذلك لأن الغش والتواطؤ لا ينالان من التسجيل ويكون للدائن الرجوع بالتعويض والتنفيذ على العين.

٨- ويجوز التمسك بها عن طريق الدفع في الدعوى التي يطلب فيها نفاذ التصرف، كما يجوز التمسك بها عن طريق الدعوى الابتدائية يرفعها الدائن بطلب عدم نفاذ التصرف.

٩- ويتمسك الدائن بالدعوى البوليصة عن طريق الدفع عندما يتدخل أو يدخل في الدعوى القائمة ما بين الدين والتصرف إليه ، حينئذ يتعين على القاضي بحث شروط الدعوى البوليصة ، فإن توافرت قضي بقبول الدفع وبعدم نفاذ التصرف في حق الدائن وفي الدعوى الأصلية بصحة ونفاذ التصرف فيما بين المتعاقدين ، ولا يتعارض ذلك مع إعتبار التصرف غير نافذ في حق الدائن ، إذ لكل نفاذ نطاقه ويصح أن يكون التصرف نافذاً بالنسبة لشخص وغير نافذ بالنسبة لآخر ، وللمتصرف إليه أن يحتج بالتصرف في مواجهة من نفذ في حقه دون من لم ينفذ في حقه.

نطاق الدعوى البوليصة :

١٠- ينحصر نطاق الدعوى البوليصة في التصرفات القانونية ، فتخرج عن نطاقها الوقائع المادية فهذه يطعن عليها بالغش بإعتباره مفسداً لكل شيء ، كما تخرج الأحكام الصادرة ضد الدين فهذه يطعن الدائن فيها ، ثم يثبت توافر شروط الدعوى البوليصة بالنسبة لتصرف الدين موضوع الحكم ومتى تحققت قبل الطعن وقضي بعدم نفاذ التصرف في حق الدائن ويسري ذلك بالنسبة لكافة الأحكام الصادرة ضد الدين بما في ذلك الحكم الصادر بصحة التصرف ، ولا يستثنى من ذلك إلا الحكم بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة متى إنصرف إلى التصرف محل الطعن بعدم النفاذ ، فيكون للدائن أن يطعن على التصرف الوارد عليه الصلح بالدعوى

البوليصة رغم شمول الحكم عليه، ذلك ان القاضي عندما يلحق الصلح بمحضر الجلسة إنما يقوم بعمل للوثق والتوثيق لا بظهر التصرفات مما يشوبها من اوجه البطلان او عدم نفاذ ، يستوي بعد ذلك ان يكون حكم الصلح إقتصر على إلحاق الصلح بمحضر الجلسة او يكون تضمن اسبابا واقعية وقانونية وانتهى إلى إلحاق الصلح على النحو ما تقدم .

الدفع بالصورية يجب أن يسبق الدفع بالدعوى البوليصة :

١١- إن الصورية للطلقة تتعلق بالتصرف ككل ، فتجعله كان لم يكن .

١٢- أما التصرف غير النافذ ، فهو تصرف صحيح وغير صوري ، مما مفاده ان إرادة الطرفين إنصرفت إلى ترتيب كافة آثاره القانونية وان الدفع بالدعوى البوليصة في هذا التصرف لا يبطله بل يبقى عليه صحيحا بين طرفيه ويقتصر اثر الدفع في جعله غير نافذ في حق الدائن.

١٣- وان الدائن يجب عليه إلتزام مفهوم كل من الدفعين ، فإن تمسك بعدم نفاذ التصرف أولا ، فإنه يكون قد أقر بإعتباره حقيقيا مما يحول دونه العودة إلى الدفع بصوريته ، بحيث أن تمسك بعد ذلك بالصورية كان دفعه غير مقبول.

١٤- اما ان تمسك أولا بالصورية ، واخفق في إثباتها ، كان له بعد ذلك التمسك بعدم نفاذ التصرف ، بإعتباره تصرفا حقيقيا إلا أنه غير نافذ في حقه.

١٥- وللدائن ان يجمع بين الدفعين ولو في صحيفة الدعوى او بمذكرة واحدة وذلك على سبيل الخيرة بينهما ، وفي هذه الحالة يجب ان يتمسك أولا بالصورية ثم ينتقل بعد ذلك ، في حالة عدم ثبوت الصورية ، إلى التمسك بعدم النفاذ ، كما يجوز له التمسك أولا بالصورية وحدها ثم يبدي بعد ذلك الدفع بعدم النفاذ في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة امام الإستئناف .

أثر صدور حكم ضد المدين :

١٦- إن الدائن العادى يعتبر طرف فى الخصومة ويكون له الحق فى الطعن فيما يصدر ضد مدينه من أحكام بطرق الطعن العادية وغير العادية. ولو لم يكن مختصها فى الدعوى إذ ينوب عنه الدين فى هذا الإختصاص.

١٧- والدائن صاحب التأمين الخاص ، رهن أو إختصاص أو امتياز . فإن الدين لا يمثلته فى الخصومات التى يكون الأخير طرفا فيها ، لكن قد يضار من الأحكام التى تصدر ضد الدين ، ويكون الحكم حجة على الدائن صاحب التأمين ولا يكون له جحد هذه الحجية بإعتبار أن الدين لم يمثلته فى الدعوى وأنه لم يكن طرفا فيها ، لأن مجال ذلك عندما يدعى الملكية لنفسه إما وأنه لم يفعل فإنه يحتاج بالحكم الصادر ضد مدينه ، وقد أجازت له الفقرة الثامنة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات . إن لم يكن قد تدخل فى الدعوى أو أدخل فيها ، أن يطعن على الحكم الصادر ضد مدينه بالتماس إعادة النظر بشرط أن يثبت غش مدينه أو تواطئه أو إهماله الجسيم ، ويسرى ميعاد هذا الطعن ليس من وقت صدور الحكم وليس من وقت إعلان الدائن به ، وإنما من الوقت الذى يتحقق فيه علمه بالغش والتواطؤ أو الإهمال الجسيم ، وعليه إثبات ذلك بكافة الطرق إذ يعتبر من الغير إلى أن ينقضى ميعاد الطعن .

الخصوم فى الدعوى البوليصية :

١٨- الدعوى البوليصية هي دعوى شخصية ، يجب على الدائن أن يثبت بم فيها الدين والتصرف إليه ومن تصرف الأخير إن وجد .

١٩- ولقد نص المشرع فى المادة ٢٤٠ من القانون للدين على أنه : - " متى تقرر عدم نفاذ التصرف إستفاد من ذلك جميع الدائنين الذين صدر هذا التصرف إضرار بهم " .

٢٠- ومتى رفع دائن مستوفى شروط الدعوى البوليصية هذه الدعوى ونجح فيها فإن الحق الذى تصرف فيه الدين يعود إلى الضمان العام

لجميع الدائنين ممن استوفوا شروط الدعوى وكانت حقوقهم سابقة على التصرف للطعون فيه ولهم التدخل في إجراءات التنفيذ إذا انفرد بها الدائن الذي رفع الدعوى وشاركوه فيه بل يتقدم أحدهم عليه إذا كان له حق عيني يخوله هذا التقدم أما إذا صدر الحكم ضد الدائن فلقبره من الدائنين رفع الدعوى باسمه فإذا نجح استفاد سائر الدائنين الذين استوفوا شروطها بما فيهم الدائن الذي خسر الدعوى لعدم إثباته إستيفائه الشروط .

٢١- ولقد نص المشرع في المادة ٢٤١ من القانون المدني على أنه :- " إذا كان من تلقى حقا من الدين للعسر لم يدفع ثمنه ، فإنه يتخلص الدعوى متى كان هذا الثمن هو ثمن للثل، وقام بإيداعه خزنة المحكمة " .

٢٢- ولقد نص المشرع في المادة ٢٤٢ من القانون المدني على أنه :- " إذا لم يقصد بالغش إلا تفضيل نال على الآخر دون حق فلا يترتب عليه إلا حرمان الدائن من هذه الميزة .

إعطاء الدين لأحد الدائنين ضمانا خالصا يجعله يتقدم على سائر الدائنين يعتبر تصرفا موقرا يجوز الطعن فيه بالدعوى البوليصة ، وإن كان حصل عليه بعوض فيشترط غش كل من الدين والدائن .

٢٣- ولقد نص المشرع في المادة ٢٢٨ من القانون المدني على أنه :- " إذا كان تصرف الدين بعوض ، يشترط لعدم نفاذه في حق الدائن أن يكون منطويا على غش الدين ، وأن يكون من صدر له التصرف على علم بهذا الغش ، ويكفي لإعتبار التصرف منطويا على غش الدين ، وأن يكون من صدر له التصرف على علم بهذا الغش ، ويكفي لإعتبار التصرف منطويا على الغش أن يكون قد صدر من الدين وهو عالم أنه معسر، كما يعتبر من صدر له التصرف عللا بغش الدين إذا كان قد علم أن هذا الدين معسر .

أما إذا كان التصرف تبرعا ، فإنه لا ينفذ في حق الدائن ، ولو كان من صدر له التبرع حسن النية ولو ثبت أن للدائن لم يرتكب غشا .

وإذا كان الخلف الذي إنتقل إليه هذا الشيء من المدين قد تصرف بعوض إلى خلف آخر ، فلا يصح للدائن أن يتمسك بعدم نفاذ التصرف إلا إذا كان الخلف الثاني يعلم غش المدين ، وعلم الخلف الأول بهذا الغش إن كان للدائن تصرف بعوض ، أو كان هذا الخلف الثاني يعلم إفسار المدين وقت تصرفه للخلف الأول إن كان المدين قد تصرف له تبرعا " .

٢٤- ووفقاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية فإنه :- ولعل أمر الإثبات من أشق ما يصادف الدائن في الدعوى البوليصية سواء في ذلك إثبات إفسار المدين أم إثبات التواطؤ بينه وبين من يخلفه - وقد وضع المشروع قاعدتين لتيسير مهمة الدائن في هذا الصدد :

١ - فاجتزأ من الدائن في إثبات إفسار مدينه بإقامة الدليل على مقدار ما في ذمته من ديون . فمتى أقام هذا الدليل كان على الدائن أن يثبت أن له ما لا يعادل قيمة هذه الديون على الأقل .

ب - ثم أنه جعل من مجرد علم الدائن بإفساره قرينة على توافر الغش من ناحيته وإعتمى من صدر له التصرف علماً بهذا الغش إذا كان قد علم بذلك الإفسار .

٢٥- وإن الغش الواقع من المدين وحده في المعاوضات لا يكفي لإبطال تصرفه بل يجب إثبات التواطؤ بينه وبين للتصرف له على الإضرار بالدائن لأن بالحكم الذي لا يابه بعدم حصول التواطؤ بين المتعاقدين يكون حكماً مخالفاً للقانون معيناً نقضه .

٢٦- وإن مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من القانون المدني أن الخلف الذي تصرف له المدين بعقد معاوضة - إذا ما تصرف بدوره إلى خلف آخر بعقد معاوضة فإن على الدائن الذي يطلب عدم نفاذ التصرف الأخير في حقه أن يثبت غش الخلف الثاني وألزم القانون أن

يثبت علم هذا الخلف الأخير بامرین الأول وقوع غش فی اللجن وهو
أن التصرف منه ترتب علی إعساره أو زیادة إعساره والثانی وهو علم
الخلف الأول بغش اللجن.

المبادئ القضائية

١- وقت صدور التصرف للطعون فيه ، وإذا كان يبين مما قرره الحكم للطعون فيه وأسس عليه قضاءه أنه إستخلص من أقوال الشهود والقرائن التي أوردتها أن المتصرف إليه - مشري العقار - لم يكن يعلم أن التصرف يؤدي إلى إفسار البائع ، ورتب على ذلك عدم توافر الغش في جانب المتصرف إليه بما ينتفي معه أحد أركان دعوى عدم نفاذ التصرف فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .
(نقض ١٩٧٣/١٢/٤ طعن ١٨٣ س ٣٩ ق).

٢- متى كانت المحكمة قد إستخلصت من وقائع الدعوى وملابساتها ما إستدلّت به على أفسار للطعون عليهما الثانية والثالثة - الدينيتين الراهنيتين - وسوء نيتهما هما والطاعن - الدائن للرهن - على الأضرار بالطعون عليها الأولى ، وإستندت في ذلك إلى إعتبارات سائغة ثم طابقت بين ما إستخلصته وبين للعاني القانونية لأركان الدعوى البوليصة ، وهي كون دين رافع الدعوى مستحق الأداء سابقا على التصرف للطعون فيه وكون هذا التصرف أعسر للدين وكون الدين والمتصرف له سئ النية متواطئين على الأضرار بالدائن ثم قضت بعدم نفاذ التصرف ، فإن ذلك حسبها ليكون حكما سديدا لا مخالفة فيه للقانون .

(نقض ١٩٧٧/١/١١ س ٢٨ ص ١٩٤ ونقض ١٩٣٦/٤/١٦ ج١ في ٢٥ سنة ١٥٢٢).

٢- إذا كان الحكم للطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعن إشتري العقار موضوع الدعوى وثبت في عقد البيع الصادر له من الطعون عليه الثاني أن العين المباعة محملة برهن رسمي للمطعون عليها الأولى ضمنا لدينها قبل للطعون عليه الثاني البائع ، وأن هذا الرهن سابق في القيد على تسجيل عقد شراء الطاعن وإستخلص الحكم من شهادة شاهدي للطعون عليها الأولى في هذا الخصوص ، ومما شهد به شاهد الطاعن من أنه إحتجز جزء من الثمن لوجود الرهن ، قيام التواطؤ بين الطعون عليه الثاني وبين الطاعن تأسيسا على أن هذا الآخر

كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى إفسار الطعون عليه الثاني . مع أن الثابت من الحكم أن الطاعن أقبل على الشراء وهو على بينة من الدين ومن الرهن القيد على العين المبيعة ضمانا لهد الدين . والذي يخلو للمطعون عليها الأولى تتبع العقار في أي يد تكون . ثم رتب الحكم على ذلك قضائه بعد نفاذ العقد الصادر من الطعون عليه الثاني للطاعن، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال.

(نقض ١٩٧١/٤/٢٧ من ٢٢ من ٥٦٥).

٤- مفاد نص اللادتين ٢٤٩ و ٢٣٧ من القانون المدني أن المشرع قد فرق بين الأعسار القانوني الذي نستلزم توافره لشهر إعسار الدين وإشترط لقيامه أن تكون أمواله غير كافية لوفاء ديونه المستحقة الأداء ، وبين الإعسار الفعلي الذي إستلزم توافره في دعوى عدم نفاذ التصرف وإشترط لقيامه أن يؤدي التصرف الصادر من الدين إلى أن تصبح أمواله غير كافية للوفاء بجميع ديونه سواء ما كان منها مستحق الأداء أو مضافا إلى أجل. يتوافر الأول دون الثاني .

(نقض ١٩٧٨/٥/٨ من ٢٩ من ١١٨٥).

٥- إن طلب إبطال التصرف الحاصل من الدين عملا بالمادة ١٤٢ من القانون المدني "قديم" يقتضي أن يثبت الدائن توافر ملحقته مع من تصرف إليه، وأن يكون التصرف ذاته قد أدى إلى إعسار الدين بحيث لم يعد لديه ما يوفي بحق الدائن للدعي. هذا هو حكم القانون على إطلاقه . إلا أنه يجب أن يلاحظ في تطبيقه أن من يكون له دين ثابت ، الحق في أن يقتضي دينه من غريمه غير التاجر في أي وقت شاء ، وأن يتفق معه على طريقة الوفاء سواء أكان ذلك عينا أم بمقابل ولا يؤثر في ذلك علم هذا الدائن بما لغيره من دين، بل إذا كان هناك مطعن فلا سبيل لتوجيهه إلا إلى الحق الذي إتخذ أساسا للإتفاق أو إلى المحاباة التي قد تقع فيه فإذا كان المشتري قد تمسك بأن البيع الصادر إليه إنما كان تسوية لمعاملات سابقة بينه وبين البائع مستندا في ذلك إلى عقود مسجلة وإلى مستندات أخرى قدمها لتأييده دعواه ، فلم تتناول المحكمة هذه الأوراق بالبحث والتمحيص لكي

تقول كلمتها فيها . بل إستخلصت من مجرد علم المشتري بدين غيره على مدینه دليلا على تواطؤه مع البائع ، وحكمت في الدعوى على هذا الأساس ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في أسبابه .

(نقض ١٩٤٣/٤ ج١ في ٢٥ سنة ص ٦٥١).

٦- حق الدائن في إبطال تصرفات مدینه الضارة به - عدم نفاذها -
يثبت له متى أصلح دينه محقق الوجود ، وإن فمتى كان الحكم للطعون فيه إذ قضى على للمطعون عليه الثاني بإبطال كتاب الوقف ، قد أقام قضاءه على أنه وقد قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه سالف الذكر إلى نصيبه للطالب بريعه في الأطلاق المزوكة عن مورثه والتي وقفها زوجة هذا الأخير إضرارا بديننيها ، فيكون دينه بمتجمد هذا الربيع قد أصبح ثابتا في ذمة الواقفة من تاريخ مورثه ومن ثم يكون محقق الوجود قبل إنشاء الوقف المطلوب الحكم بإبطاله فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه .

(نقض ١٩٥١/٤ ج١ في ٢٥ سنة ص ٦٤٩).

٧- إذا كان الحكم قد قرر أن عقد البيع موضوع النزاع هو عقد صحيح لم يشبه بالبطلان ، ولم يقصد منه الإضرار بالدائنين لعدم توافر شروط الدعوى البوليصة ، إذ لم يثبت إفسار الدين ولأن نشوء الدين كان لاحقا لعقد البيع ، فإن هذا الذي أورده الحكم لا يقتصر على نفي توافر شروط الدعوى البوليصة ، بل يفيد كذلك نفي مظنة الصورية على وجه الإطلاق.

(نقض ١٩٥٤/٦/١٠).

أثر توافر شروط الدعوى البوليصة :

٨- الدعوى البوليصة ليست في حقيقتها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من الدين إضرارا بدينه ، ولا يمس الحكم الصادر فيها صحة العقد الصادر من الدين بل يظل هذا العقد صحيحا وقائما بين عاقيه منتجاً كافة آثاره القانونية بينهما .

(نقض ١٩٧٢/٦/١٣ من ٢٣ من ١١٠٥).

٩- ليس من شأن الدعوى البوليصية المفاضلة بين العقود ، بل هي دعوى شخصية لا يطالب فيها الدائن بحق عيني، ولا يؤول بمقتضاها الحق العيني إليه أو إلى مدينه ، بل انها تدخل ضمن ما يكفل به القانون حقوق الدائنين ضمن وسائل الضمان دون أن يترتب على الحكم فيها لصالح الدائن أن تعود الملكية إلى المدين وإنما ترجع العين فقط إلى الضمان العام للدائنين.

(نقض ١٩٧٢/٦/١٣ من ٢٣ من ١١٠٥).

١٠- ويكون من حق المشتري الذي لم يسجل عقده بوصفه دائناً بالثمن للتنفيذ عليها جبراً إستيفاء لدينه وليس من شأن هذا التنفيذ أن يعود هذا المشتري إلى بعث عقده الإبتدائي ومطالبته بالحكم بصحته ونفاذه لأن الملكية تكون قد إنتقلت بالتسجيل إلى المشتري الذي سجل عقده محملة بحق المشتري الذي لم يسجل بوصفه دائناً للبائع وليس للدائن في مقام التنفيذ حقه أن يطالب بملكية العقار الذي أجرى عليه التنفيذ .

(نقض ١٩٥٥/٦/٢ -١ في ٢٥ سنة من ٦٥٢).

التمسك بالدعوى البوليصية :

١١- انه لما كانت الدعوى البوليصية يقصد بها عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين في حق دائنه، كان من الجائز إثارتها كدفع للدعوى التي يرفعها المتصرف إليه بطلب نفاذ هذا التصرف، ولا يلزم أن ترفع في صورة دعوى مستقلة ، ولا يغير من هذا شيئا أن يكون المتصرف مسجلاً، فإن تسجيله لا يحول دون أن يدفع دائنه في مواجهة المتصرف إليه الذي يطلب تثبيت ملكيته إستناداً إلى عقده السجل بالدعوى البوليصية وليس من شأن تسجيل التصرف أن يغير من أعمال هذه الدعوى ولا الآثار الرتبية عليها .

(نقض ١٩٥٠/٣/٣٠ -١ في ٢٥ سنة من ٦٤٩ ونقض ١٩٥٢/٢/١٤ المرجع السابق من ٦٤٩).

نطاق الدعوى البوليصية :

١٢- لا كان الحكم الطعون فيه قد اثبت أن الطاعن كان يستهدف بطعنه بعدم نفاذ التصرف الصادر إلى الطعون ضده الثاني إلى إجراء المفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد الطعون ضده المذكور المسجل فإن ذلك الطعن - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون غير منتج في التخلص من آثار هذا العقد المسجل والطعون فيه بالدعوى البوليصية حتى ولو كان الطعون ضده الثاني بوصفه متصرفاً له وللتصرف سيء النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة ومن ثم يكون ما يعيبه الطاعن على الحكم من إغفال تحقيق طعنه على عقد للطعون ضده الثاني بالدعوى البوليصية لا جدوى منه في خصوص هذه الدعوى.

(نقض ١٦٦٩/٦/٢٦ من ٢٠ من ١٠٨٤ و ١٠٦٦/٢/١٥ و ١٩٦٦/١١/١ من ١٧ من ٢٠٥ و ١٦٠٥)

١٣- الدعوى البوليصية، ليست في حقيقتها إلا دعوى بعدم نفاذ تصرف اللعين المضار بدائنه في حق هذا الدائن وبالقدر الذي يكفي الوفاء بدينه. وإذا فمتى كان الحكم الطعون فيه وإن قضى في منطوقه بإبطال الوقف. إلا أن ما أورده في أسبابه يفيد أن هذا الإبطال لا يكون إلا بالقدر الذي يكفي للوفاء بالباقي للمطعون عليه الثاني من دينه ، فإن الطعن على الحكم بمخالفة القانون إستناداً إلى أنه قضى بإبطال الوقف على أساس أن قيمة الأطنان الوقوفة تكاد توازي قيمة الباقي من دين للطعون عليه الثاني غير منتج إذ سواء كانت قيمة الأطنان الباقية تزيد أو تنقص عن الباقي من دين للطعون عليه المذكور، وسواء أكان تقدير المحكمة لقيمتها مطابقة للحقيقة أم غير مطابق لها ، فإن العبرة هي بما يؤول إليه أمر التنفيذ .

(نقض ١٩٥١/٤/١٩ جـ ١ في ٢٥ سنة من ١٤٩).

١٤- إستيفاء الحوالة لشروط نفاذها في حق اللعين أو في حق الغير بقبولها من اللعين أو إعلانه بها لا يمنع من الطعن عليها بالدعوى البوليصية وذلك لإختلاف موضوع ونطاق كل من الدعويين.

(نقض ١٩٧٥/١٢/٨ س ٢٦ من ١٥٨٠).

١٥- الحكم الصادر برسو المزاد ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات، وإنما هو عقد بيع ينعقد جبراً بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذي تم إيقاع البيع عليه، ومن ثم فإنه يترتب على صدور حكم مرسى المزاد وتسجيله الآثار التي تترتب على عقد البيع الإختياري وتسجيله ، فهو لا يحمي المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال ، وبالتالي يجوز للدائن طلب عدم نفاذها في حقه بالدعوى البوليصة وفق اللادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدني.

(نقض ١٩٧٦/٣/٣ س ٢٧ من ٥٤١).

١٦- إذا كان الثابت من مدونات الحكم للطعون فيه ، أن طلبات الطاعنين الختامية أمام محكمة أول درجة ، قد تحللت بصفة أصلية واستقرت على التمسك بطلب إبطال حكم مرسى المزاد الصادر لصالح للطعون ضدها الأولى تأسيساً على المادة ٢٣٧ من القانون المدني، وكان الطاعنون قد أضافوا إلى ذلك طلباً آخر هو الحكم لهم بصحة ونفاذ عقد مورثهم الإبتدائي، فإن إضافة مثل هذا الطلب ليس من شأنها أن تهدر الطلب الأصل في الدعوى وهو عدم نفاذ حكم مرسى المزاد في حقهم عملاً بأحكام الدعوى البوليصة ولا تأثير لها عليه، وإذ كيفت المحكمة دعوى الطاعنين بأنها مفاضلة بين حكم مرسى المزاد وعقد البيع الإبتدائي لمجرد هذه الإضافة ولما بين الطلبين من تفاوت في الأثر القانوني لكل منهما ، دون أن تعرض لبحث طلب عدم نفاذ حكم مرسى المزاد إستقلاً ، تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه .

(نقض ١٩٧٦/٣/٣ س ٢٧ من ٥٤١).

١٧- عدم نفاذ النصوص عليه في المادة ٢٣٧ من القانون المدني، يرد على التصرفات وليس على الأحكام.

(نقض ١٩٧٧/٤/١٣ من ٢٨ من ١٩٦٢).

دعوى الصورية والدعوى البوليصية :

١٨- العلة في وجوب أن يطعن اللائن بدعوى الصورية أو لا حتى إذا أخفق فيها كان له أن يطعن بدعوى عدم نفاذ التصرف بما لا يتفق مع الدفع بالصورية بعد ذلك بحيث يجوز لللائن في الدعوى الواحدة أن يطعن في تصرف مدينه بالصورية وبدعوى عدم نفاذ التصرف معا على سبيل الخيرة، ليحاول إثبات الصورية أولا ثم ينتقل إن هو أخفق فيها إلى عدم النفاذ.

(نقض ١٩٧٧/٥/٤ من ٢٨ من ١١٢٥ ونقض ١٩٧١/٢/٢٥ من ٢٢ من ١٢٨ ونقض ١٩٣٦/١١/١٩ جـ ١ في ٢٥ سنة من ٦٤٩).

١٩- أنه وإن كان الطعن بالدعوى البوليصية يتضمن الإقرار بجلبية التصرف والطعن بالصورية يتضمن إنكار التصرف، مما يقتضي البدء بالطعن بالصورية إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من إبداء الطعنين معا إذا كان اللائن يهدف بهما إلى عدم نفاذ تصرف اللين في حقه. لا كان ذلك وكان الثابت من مذكرة للطعون ضدها الأولى أمام محكمة الدرجة الأولى أنها تمسكت بالدعويين معا ، إذ طلبت الحكم بعدم نفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعنة من مورث باقي للطعون ضدهم تأسيسا على أنها دائنة له وأن العقد صوري محض وقصد به تهريب أمواله وعلى فرض أنه جدي فإنه إنما عقد للأضرار بحقوقها ككائنة وتنطبق عليه شروط المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدني ولما إستأنفت تمسكت بدفاعها للتقدم ذكره ، وبالتالي فإن طلب الصورية كان معروضا على محكمة الدرجة الأولى وإغفالها الفصل فيه لا يجعله طالبا جدينا أمام محكمة الإستئناف .

(نقض ١٩٧٤/٤/٢٩ من ٢٥ من ٧٧٣) .

الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليصية :

٢٠- أنه وإن كانت الدعوى المباشرة والدعوى البوليصية تختلفان كل منهما عن الأخرى في أساسها وشروطها وآثارها ، ومن ثم لا يجوز الجمع بينهما في آن واحد، إلا أنه يجوز للائن أن يستعملهما

متعاقبتين إحداهما بعد الأخرى ، وليس من الضروري أن ترفع الدعوى البوليصية إستقلالاً بل يصح رفعها كدعوى عارضة أو إثارتها كمسألة أولية ولو أثناء قيام الدعوى غير المباشرة متى كانت ظروف دفاع الدائن تستلزم ذلك.

(نقض ١٩٥٠/٢/٢ جـ ١ في ٢٥ سنة من ١٩٥٢).

الدفع بصورية العقد والدفع بالغلط :

٢١- الصورية في العقد هي إتخاذ مظهر كاذب بإرادة ظاهرة تخالف النية الحقيقية للطرفين، والدفع بالغلط يعني صدور التصرف عن إرادة معيبة والدفع بالصورية وحدها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يحمل معنى الإقرار بصدور العقد عن إرادة صحيحة فلا يقبل بعده بالتمسك بأنه أبرم تحت تأثير عيب من عيوب الإرادة.
(نقض ١٩٩٤/٧/١٢ طعن ٣٤٩ من ٦٠ ق)

الصورية والتواطؤ :

٢٢- المقرر في قضاء محكمة النقض أن العقد المسجل ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشتر آخر من ذات الصفقة، يفضل العقد غير المسجل، والصورية تختلف عن التواطؤ مدلولاً وحكماً ، لأن الصورية إنما تعني عدم قيام المحرر أصلاً في نية المتعاقدين ، أما التواطؤ فإنه غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة في إحداث آثار قانونية له وثبوت صورية عقد البيع صورية مطلقة وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة، يرتب بطلانه ، فلا تنتقل به ملكية القدر المبيع ولو كان مسجلاً، إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقداً باطلاً.
(نقض ١٩٨٥/١١/٢٨ طعن ٥٤٩ من ٥٢٢، نقض ١٩٨٤/٥/٨ طعن ١٣٠٥ من ٥٠٠ ق)

٢٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالصورية الذي يجب على المحكمة بحثه والبت فيه يلزم أن يكون صريحاً في هذا المعنى وحازماً ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ أو - الإحتيال أو بعدم سداد باقي

التمن الوارد بعقود البيع لإختلاف الصورية عن هذه الأمور منلولا
وحكما لأن الصورية إنما تعني عدم قيام الحرر أصلا في أطرافه أما
التواطؤ فإنه غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة في إحداث
أثار قانونية له كما أن الطعن بعدم سند باقي التمن يتضمن
الإقرار بصحة التصرف مما لا يتفق مع النفع بالصورية.

(نقض ١٩٨٥/١٢/٥ طعن ٣٠٠ س ٥٢ ق، نقض ١٩٨٥/١/١٧ طعن ٩٠٧ س ٥١
ق، ١٩٨٦/٢/١١ طعن ١٤٧٦ س ٥٢ ق).

٢٤- للقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقبل من
الناثن الإدعاء بصورية تصرف مدينه صورية مطلقة بعد أن يكون
قد طعن عليه بعدم نفاذه في حقه لحصوله بطريق الغش والتواطؤ ،
لأن مثل هذا الطعن فيه معنى الإقرار بجدية التصرف ومن قيام
الرغبة في إحداث أثار قانونية له بما لا يتفق مع الإدعاء بصوريته
صورية مطلقة التي إنما تعني عدم قيامه - أصلا في نية المتعاقدين
فيه.

(نقض ١٩٨٦/٢/٦ طعن ٢٤٨٠ ، ٢٤٨١ س ٥٢ ق)

المصلحة في الطعن بالصورية :

٢٥- الطعن بصورية عقد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا
يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة ، وإذا كان
الطعون ضدهما الأول والثاني إذ طعنا في العقد الصادر من الطعون
ضده الرابع إلى الطاعن بالصورية إنما يرميان إلى إهدار هذا العقد في
حدود القدر الذي إشتراه والبالغ مساحته ٦ ط شيوعا في ١٩ س، ٨ ط
تدخل ضمن أطياف عقد البيع للسجل سند الطاعن، فإنه لا يصح
إهدار حق الأخير إلا بالنسبة لهذا القدر فقط، ويكون الحكم للطعون
فيه إذ انتهى إلى إهدار حق الطاعن فيما جاوز هذا القدر وقضى
بشطب تسجيل العقد بالنسبة لجملة المساحة الواردة عليها يكون قد
خالف القانون.

(نقض ١٩٩١/١٢/١٩ طعن ٢٦٥ س ٥٦ ق)

٢٦- الطعن بصورية عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة، وكان للطعون ضدهم إذ طعنوا بالصورية على العقد الصادر من الطاعن الأول إلى الطاعنة الثانية إنما يرمون إلى إهدار هذا العقد في خصوص القدر الذي اشتروه من نفس البائع الطاعن الأول البالغ مساحته ١٢ ط، اف بموجب العقدين المؤرخين ١٩٦٣/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ وذلك إبتغاء إزالة العائق الذي يحول دون تحقق أثر هذين العقدين ، فإنه لا يصلح إهدار حق الطاعنين إلا بالنسبة لهذا القدر فقط ويكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض دعوى الطاعنين إلا بالنسبة لهذا القدر فقط ويكون الحكم للطعون فيه إذ انتهى إلى رفض دعوى الطاعنين فيما زاد عن هذا القدر الذي اشتراه للطعون ضدهم قد خالف القانون مما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

(نقض ١٩٨٦/١٠/٣٠ طعن ١٧٦٧ س ٥١ ق، نقض ١٩٨٤/٦/٧ طعن ١٤٤٧ س ٥٠ ق)

٢٧- إذ كان القانون لا يمنع المشتري الذي لم يسجل عقده من أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر صورية مطلقة ولو كان مسجلاً ليتوصل بذلك إلى محو هذا العقد من الوجود لكي يتمكن من تسجيل عقده هو أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه فتنتقل إليه ملكية العين للبيعة إذ أنه بصفته دائناً للبائع في الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له يكون له أن يتمسك بتلك الصورية أيا كان الباعث عليها لإزالة جميع العرائق التي تصادفه في سبيل تحقيق أثر عقده. وكان الحكم للطعون فيه قد امتنع عن تحقيق ما تمسك به الطاعنون من صورية عقد البيع الصادر إلى الطعون ضده الأول من مورث باقي الطعون ضدهم عن ذات المساحة المباعة لهم من نفس البائع على أساس أن عقد للطعون ضده الأول المشار إليه قد إنحسم النزاع بشأنه بعد حلفه اليمين الحاسمة التي ردها عليه . البائع مورث باقي الطعون ضدهم بما لا يجوز معه للطاعنين العودة إلى مناقشة هذا العقد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بتعديده أثر هذه اليمين إلى غير من وجهها ومن وجهة إليه .

(نقض ١٩٩٥/٤/٦ طعن ٤١٠٤ من ٦٠٠، نقض ١٩٩٣/١٢/٢ طعن ٢٤٠٠ و ٢٤٣٨ من ٥٩ ق، نقض ١٩٩٠/٢/٧ طعن ٢١٤٦ من ٥٥، نقض ١٩٨٩/١١/٢٧ طعن ١٦٠٩٢ من ٤٤، نقض ١٩٨٩/١/١٩ طعن ١٩٦٣ من ٦٤، نقض ١٩٨٦/١١/٢١ طعن ١٩٨٦ من ١٢٢٤ من ٥٥، نقض ١٩٨٦/١/٢١ طعن ٦٥١ من ١٠١، نقض ١٩٨٤/٦/٧ طعن ٣٣٨ من ٣، نقض ١٩٨٥/١١/٢٨ طعن ٥٤٩ من ٢، نقض ١٩٨٤/٦/٧ طعن ١٤٤٧ من ٥٠) (ق)

إمتداد صورية البيع إلي الصلح المتعلق به :

٢٨- البين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت بصورية ورقة عقد البيع المقدمة من الطعون ضده الأول في دعوى صحة التوقيع، وقدمت تأييدا لذلك ورقة ضد أن تتضمن أن الثمن الحقيقي للعقار للبيع ٠٠٠ وإذا كان ثبوت صورية ورقة عقد البيع من شأنه زوال قوتها في الإثبات وينسحب ذلك على عقد الصلح الذي تناولها، وكان التمسك بهذه الصورية تبعا لذلك دفاعا جوهريا - إذ لا يجوز التعويل على نصوص المحرر الطعون عليه ولا ورقة الصلح المنسحب عليه لنفي هذا الدفاع لما في ذلك من مصادرة على المطالب وحكم على الدليل قبل تحقيقه وكان الحكم للطعون فيه قد أقام قضاءه مع ذلك على ما استخلصه من عقد الصلح المؤرخ ٠٠٠٠ والتفت عن مواجهة دفاع الطاعنة في هذا الشأن فإنه يكون قد شابها قصور في التسبب.

(نقض ١٩٩٠/١/٣٠ طعن ٢٣٥٣ من ٧٥٧) (ق).

أنواع الصورية

الصورية المطلقة :

٢٩- العقد الصوري - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا وجود له قانونا سجل أو لم يسجل وأن لكل دائن أن يتجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لا حقا له، كما أن القاضي وهو يصدق على عقد الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته تكون فاصرة على ما حصل امامه من إتفاق ، ومن ثم فإن هذا الإتفاق لا

يعدو أن يكون عقدا ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطي شكل الأحكام عند إثباته. لما كان ذلك فإنه لا تثريب على الحكم المطعون فيه إذا قضى بصورية العقود المسجلة ولم يعول على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٠٠٠ لما ثبت للمحكمة التي أصدرته بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى من أنها في حقيقتها وصية ، ويضحي النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

(نقض ١٩٩٠/٥/٩ طعن ٢٥٤١ م ٢٥٨ ق)

٣٠- يجوز لمن كسب من البائع حقا على المبيع كمشتري ثان أن يثبت بكافة طرق الإثبات صورية البيع الصادر عن سلفه لأخر صورية مطلقة ولو كان البيع مسجلا ليزيل جميع العوائق القائمة على سبيل تحقيق أثر عقده هو وذلك بإعتباره من الغير بالنسبة إلى ذلك التصرف الصوري، ومؤدى ذلك أن من حق للطعن ضدهم الثلاثة الأول كمشتريين واثنتين للبائعين لهم الطعن على عقد البيع المسجل الصادر من سلفهم لآخرين بالصورية المطلقة مما ينال منه سبق الحكم على السلف في الدعوى رقم ٠٠٠٠ بتسليم المبيع إلى هؤلاء لأنهم "الطعون ضدهم الثلاثة الأول" لم يكونوا خصوما في تلك الدعوى كما أنهم لا يحتاجون بالحكم الصادر فيها ، على السلف بوصفهم خلفائه مادام أنهم قد طعنوا بالصورية المطلقة على عقد البيع المسجل الذي كان أساسا لذلك الحكم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل طعنهم بالصورية وقضى على سند من ثبوتها بصورية عقد البيع المذكور، لا يكون قد خالف حجية الحكم الصادر في الدعوى انفة البيان.

(نقض ١٩٨٦/١/٢١ طعن ٦٥١ لسنة ٥١ ق، ٣١٥، ٣٣٨ م ٥٢ ق)

الصورية النسبية بطريق التسخير :

٣١- الصورية النسبية بطريق التسخير ترد على أطراف العقد دون موضوعه بحيث يقتصر العقد للستر على بيان أطراف العقد الحقيقيين فإن القضاء بهذه الطريقة لا يحول دون بحث موضوع العقد لبيان مدى صحته أو بطلانه وبالتالي فإن قضاء الحكم

الطعون فيه بصورية عقد البيع صورية نسبية بطريق التسخير
وبأن الطعون ضده الرابع - دون الطاعة - هو المشتري الحقيقي في
هذا العقد لا يتعارض مع قضائه من بعده ببطلان هذا العقد لمخالفة
البيع للحظر المقرر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦.

(نقص ١٩٩٣/١٢/٢٣ طعن ٢٤٧٩ س ٢٥٩).

إثبات الصورية بطريق التسخير :

٣٢- المقرر في قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز للحكم أن يحول في قضائه
بنفي الصورية على ذات الاستند للطعون عليه بالصورية أو إذا كان
هذا الاستند قد أعد لإخفاء وستر محرر آخر طعن عليه بالصورية أو
إذا كان هذا المحرر الأخير أساساً له أو مترتباً عليه. لا كان ذلك
وكان الثابت بالأوراق أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الاستئناف
في مذكرتها للورقة ١٩٨٨/٢/١٢ بدفاع حاصله صورية عقد البيع
للورخ ١٩٨٤/٤/٧ الصادر لصالح زوجة الطعون ضده وكنا صورية
جميع المستندات المقدمة من الأخير وسند ملكية زوجته للعقار رقم
٠٠٠٠ وأنها أعلنت جميعها لإثبات تحايل الطعون ضده (تاجر
مصوغات) وهو مصدر الثروة وأن زوجته لا تملك شيئاً حتى
تستطيع سداد ثمن العقار الجديد وقدره (٠٠) ثم تقيم تعالية للمبنى
وهو الدور الثالث العلوي، وكان من شأن هذا الدفاع - لو فُلتت إليه
المحكمة - تغيير وجه الرأي في الدعوى، إذ أن مؤداه - لو ثبت صحته -
أن للطعون ضده يمتلك الشقة الأخرى بما يتوافر به في حقه في
الإحتجاز للوجب لطرده من الشقة استنجاهه من الطاعة، وكانت
محكمة الموضوع قد التفتت عن تناول هذا الدفاع الجوهري بما
يقتضيه من البحث ووقفت منه عند حد القول.

"وحيث أنه لا يفوت هذه المحكمة أن تشير إلى أنها ليست بحاجة
إلى تحقيق مطاعن الاستئناف ضدها على صورية عقد البيع ١٩٨٤/٤/٧
وحكم صحة التعاقد الصادر عنه لأنها لم تتخذ من أيهما سندا لحكمها"
ثم عولت في قضائها على المستندات الأخرى رغم الطعن عليها
بالصورية وقد يكون هذا العقد هو أساسها ونتيجة مترتبة عليه إذ ليس

هناك ما يمنع أن تكون قد أعلنت لإخفاء وستر صوريته ولا يغير من ذلك - كما ذهب الحكم الطعون فيه - أن تكون هذه المستندات رسمية بما كان يتعين على الحكم أن يبحث أولا الدفع بصورية عقد البيع مما يعيبه بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون إذ نفى عن الطعون ضده واقعة الإحتجاز التي يحظرها القانون في غير الحالات التي يجيزها الشرع.

(نقض ١٩٩٣/٢/٤ طعن ٢٨١٠ س ٥٨ق)

صورية تاريخ العقد:

٣٣- لما كان البين أن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الإستئناف بصورية عقد البيع الصادر من الطعون ضده الثاني للطعون ضده الأول صورية مطلقة كما دفع ببطلانه لمخالفته لأحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ وأحكام قانوني إيجار الأماكن رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بإعطائه تاريخا صوريا ليكون سابقا على عقده وكان طعنه بالصورية المطلقة على هذا العقد إنما ينصب على عدم وجود أصلا في نية عاقلديه بينما دفعه ببطلانه لصورية تاريخه إنما ينصب على التاريخ وحده ولا يتعداه إلى العقد ذاته إلا أن حكم الطعون فيه قد قصر بحثه على ما سلفه الطاعن من قرائن تتعلق بطعنه بالصورية المطلقة وبالتواطؤ بين طرفي هذا العقد للإضرار بحقوقه وإنتهى إلى أن هذه القرائن لا تصلح دليلا على تلك الصورية أو التواطؤ وأغفل الرد على دفعه بالصورية النسبية على هذا العقد بإرجاع تاريخه ليكون سابقا على عقده بما يبطله طبقا لأحكام الأمر العسكري وقانوني إيجار الأماكن سالف الذكر رغم أن الصورية النسبية لا تنتفي بإنتفاء الصورية المطلقة لإختلافهما أساسا وحكما.

(نقض ١٩٩٤/١١/٢٣ طعن ٢٢٣٦ س ٥٩ق).

التمسك بالعقد الصوري وبالعقد الحقيقي:

٣٤- للبائني المتعاقدين والخلف الخاص حق التمسك بالعقد الصوري متى كانوا حسني النية وفقا لما تنص عليه المادة (١/٢٤٤) من القانون

للنهي، والعبرة في تحديد وقت ثبوت حسن النية بوقت التعامل ونشوء الإلتزام

(نقض ١٩٩١/١/٣٠ طعن ٢٤٨٥ س ٨٠ق)

٢٥- النص في الفقرة الثانية من المادة (٢٤٤) من القانون للنهي على أنه إذا أبرم عقد صوري ، فللثاني المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسني النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري^{١٠٠} بطل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يحق للثان المتعاقد التمسك بالعقد الظاهر له متى كان حسن النية لا يعلم بصورية عقد مدعنه عند حصول التصرف، والأصل أن الثامن حسن النية وعلى من يدعي سوء نيته إثبات ما يدعيه.

(نقض ١٩٩٠/٥/٢ طعن ١٦ س ٤٥ق)

٣٦- فإذا كان سوء النية أي يعلم وقت تعامله بصورية العقد الظاهر، فإن العقد الذي يسري في حقه هو العقد الحقيقي شأنه في ذلك شأن المتعاقدين.

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٧ طعن ٧٥٦ س ٥٣ق)

٣٧- المقرر بنص الفقرة الثانية من المادة (٢٤٤) من القانون للنهي أنه "إذا تعارضت مصالح ذوي الشأن فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر كانت الأفضلية للأوليين، وهنك للشرع من ذلك - على ما جاء بالذكر الإيضاحية - هو استقرار للعاملات، فإذا تمسك نائن البائع في العقد الظاهر بالعقد للمستتر وتمسك نائن المشتري في العقد الظاهر بهذا العقد كانت الأفضلية لهذا الأخير لإعتبارات تتعلق بتأمين ذلك الاستقرار.

(نقض ١٩٨٦/٣/٣٠ طعن ٢١١٨ س ٢٥ق) .

٣٨- مؤدى النص في المادة (٢٢٤) من القانون للنهي على أنه "إذا أبرم عقد صوري فللثاني المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسني النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم. وإذا تعارضت

مصالح ذوي الشأن فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر كانت الأفضلية للأوليين". وفي المادة (٢٤٥) على أنه ، "إذا ستر المتعاقدان عقدا حقيقيا بعقد ظاهر فالعقد النافذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي" أن للشرع نظم بهذين النصين أحكام الصورية سواء فيما بين المتعاقدين والخلف العام وفيما بينهما وبين دائنيهم والخلف الخاص، أو فيما بين هؤلاء الآخرين ، ولما كان حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر طبقا لهذه الأحكام هو حق إستثنائي مقرر لهؤلاء وأولئك في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي وذلك على خلاف القواعد العامة - إذ يستمد من عقد لا وجود له قانونا - في حين أن حق الوارث الذي يطعن على تصرف مورثه بأنه يخفي وصية هو حق أصلي يستمد من قواعد الإرث التي تعتبر من النظام العام وتجعل واقعة وفاة للورث سببا مستقلا لكسب الملكية ولا يستمد من للورث ولا من الوصية، ومن ثم لا يعد هذا الوارث طرفا في أي علاقة من ذلك التي تنظمها أحكام الصورية المشار إليها ، ولا يعتبر لذلك من ذوي الشأن الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة (٢٤٤) سائلة الذكر - وهو دائنوا المتعاقدين والخلف الخاص - فلا يقبل من هؤلاء وأولئك التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الإرث بل يقدم حقه على حقهم في هذا الشأن.

(نقض ١٩٨٧/٣/٢٤ طعن ١٢٥٨ م ٥٣ق).

تمسك الوارث بالصورية :

٢٩- الوارث يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من للورث إلى وارث آخر إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعا منجزا إلا أنه في حقيقته يخفي وصية إضرار بحقه في لليراث أو أنه صبر في مرض موت للورث ، فيعتبر إذ ذاك في حكم الوصية لأنه في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة حماية من التصرفات التي قصد بها التحايل على قواعد الإرث التي تعتبر من النظام العام ويكون له إثبات طعنه بكافة طرق الإثبات القانونية ، أما إذا كان مبنى الطعن في العقد أنه صوري

صوربة مطلقة فإن حق الوارث في الطعن في التصرف في هذه الحالة إنما يستمد من مورثه وليس من القانون ومن ثم فلا يجوز له إثبات طعنه إلا بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات.

(نقض ١٩٩١/١٢/١٠ طعن ١٢٥٢ من ٥٣ ق).

٤٠- طعن للاستفيد بالإمتداد القانوني لعقد الإيجار وفقا لأحكام التشريعات الإستئنافية في العقد الصادر من مورثه - السّاجر الأصلي - لغيره بالصورية وأنه قصد به الإحتيال على أحكام القانون إضرار بحقه، فإن إثبات هذا الإحتيال يكون جائزا بكافة طرق الإثبات ، ولو أدى ذلك إلى إهتار حجية العقد الصادر من مورثه لهذا الغير.

(نقض ١٩٩١/١٢/١٥ للمعلن رقمي ٦٩٣ ، ٧٠٣ من ٥٤ ق).

مناط إعتبار الوارث من الغير :

٤١- من المقرر أنه لا يجوز للقاضي من تلقاء نفسه رفض الإثبات بالبينة حيث يوجب القانون الإثبات بالكتابة، من غير طلب من الخصوم، وكانت الطعون ضدها الأولى لم تدفع بعدم جواز إثبات صورية عقدها صورية مطلقة بالبينة ، فإن الثابت كذلك من الأوراق أن الطاعن كان قد إعتصم بعقد بيع سبق أن صدر إليه عن ذات المبيع ومن نفس البائع إلى الطعون ضدها الأولى فإنه بذلك يعتبر من الغير بالنسبة لعقدها يجوز له عند إدعائه صوريته إثبات هذه الصورية بجميع طرق الإثبات، لما هو مقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن " للمشتري ولو لم يكن عقده مسجلا أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده صورية مطلقة ليتوصل بذلك إلى محو هذا العقد من الوجود إذ أنه بصفته دائما للبائع في الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر إليه يكون له أن يتمسك بتلك الصورية لإزالة جميع العوائق التي تصادفه في سبيل تحقيق أثر عقده ويصبح له بهذه الصفة - وفقا لصريح المادة (١٧٤٤) من القانون المدني - أن يثبت صورية العقد الذي أضر به بطرق الإثبات كافة بإعتباره من الغير في أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع إلى مشتر آخر . وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر وإمتنع عن

إجابة طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق بإعتبار أنه وارث للبايع لا يجوز له إثبات صورية عقد الطعون ضدها الأولى إلا بما كان يجوز لورثه من طرق الإثبات من غير أن تتمسك الطعون ضدها الأولى بذلك ودون الإعتداد بصفة الطاعن كمشتري من نفس البايع بما يتيح له بهذه الصفة إثبات الصورية بجميع الوسائل على نحو ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد خالف القانون
(نقض ١٩٩٦/٥/١٦ طعن ٤٤٤٦ من ٦٤٥ ق).

٤٢- مفاد نص المادة (٤٦٥) من القانون المدني أنه يشترط في بيع الوفاء الذي يبطله القانون أنتجته إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى احتفاظ البايع بحق إسترداد المبيع خلال مدة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط في ذات عقد البيع بل يجوز إثباته في ورقة أخرى ولا يشترط لإعمال أثرها قيام المعاصرة الزمنية بينهما وبين العقد ذاته بل تكفي المعاصرة الذهنية سواء كان تحرير الورقة في تاريخ سابق أو لاحق على العقد طالما أنت هذه المعاصرة إلى قيام الارتباط بينهما ، لا كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير أنه لا خلاف بين الطرفين في إنصراف أثر ورقة الضد إلى ذات العقد وإنما يدور الخلاف بينهما حول عدم تضمين العقد السجل لشرط الوفاء، فإن الحكم الطعون فيه وما إعتنقه من حكم محكمة أول درجة من أسباب، إذ إنتهى إلى عدم إعمال ورقة الضد لمجرد عدم توافر للمعاصرة الزمنية بينها وبين العقد السجل الذي خلا من شرط الوفاء دون أن يعنى ببيان ظروف تحرير ورقة الضد ومدى المعاصرة الذهنية التي تربطها بالمبيع في ذاته مجردا عن سنده يكون مشوبا بالفساد في الإستدلال بما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.
(نقض ١٩٨٦/٦/١٥ طعن ٦٢٣ من ٥٣ق، نقض ١٩٩٠/١١/٢٨ طعن ٩٩٩ من ٥٦ ق، نقض ١٩٩٠/١/٢٤ طعن ٢٤١٢ من ٥٤ق، نقض ١٩٨٧/٤/٣ طعن ١٣٩٧ من ٥٣ق، نقض ١٩٨٥/٥/٩ طعن ٢٤٤ ، ٩٥٢ من ٥١ ق ، نقض ١٩٨٤/٦/٢١ طعن ٦٢٤ من ٥١ق).

الصورية التأسيسية :

٤٣- طبقا لنص المادة (٢٤٥) من القانون اللغوي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا ستر المتعاقدان عقداً حقيقياً بعقد ظاهر، فالعقد النافذ بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي والعبرة بينهما بهذا العقد وحده، وإذا أراد أي من الطرفين أن يتمسك بالعقد المستتر في مواجهة العقد الظاهر أو ينفي الثابت بهذا العقد، يجب عليه أن يثبت وجود العقد المستتر أو ينفي الثابت بالعقد الظاهر وفقاً للقواعد العامة في الإثبات في المواد المدنية التي لا تجيز الإثبات بشهادة الشهود إذا تجاوزت قيمة التصرف (عشرين جنيتها) وفيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي ولو لم تزد القيمة على (عشرين جنيتها) ما لم يكن هناك إحتيال على القانون فيجوز في هذه الحالة ، لمن كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته ، أن يثبت العقد المستتر أو ينفي الثابت بالعقد الظاهر بكافة طرق الإثبات.

(نقض ١٩٨٤/٥/١٦ طعن ١٠٢٧ س ٥٠ ق).

إستخلاص أدلة الصورية

٤٤- للقرر في قضاء المحكمة أنه ولئن كان لقاضي الموضوع مطلق السلطة في تفسير الأدلة التي يأخذ بها في ثبوت الصورية أو نفيها، إلا أن مناط ذلك أن يكون الدليل الذي أخذ به مستمداً من أوراق الدعوى ومستخلصاً منها، إستخلاصاً سائفاً ولا خروج فيه على ماهو ثابت بها كما أنه إذا لم يتحدث الحكم عن مستند هام في الدعوى رغم تمسك الخصم ذي المصلحة بما فيه من دلالة على صحة دعواه فإنه يكون معيباً بالقصور - لما كان ذلك وكان الحكم الإبتنائي المؤيد بالحكم الطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بصورية العقد المؤرخ ١٩٧٢/١٢/٣١ صورية نسبية على إطمئنانه إلى أقوال - شاهدي الطعون عليهم عنا الأخير من أن بيعاً حقيقياً تم بينهم وبين مورث الطاعنين وأنه لم يتم بالدعوى دليل على احتفاظ المورث بحيازة العقار للبيع دون أن يعرض للمستندات التي قدمها الطاعنان كدليلا على احتفاظ المورث بحيازته العقار للبيع حتى وفاته وممارسته

سلطته عليه وهي إيصالات تحصيل أجرة وحدات العقار المحررة بخطه وتوقيعه حتى وفاته، وخطاب البنك الأهلي المصري الذي يفيد حصول اللورث ٠٠٠ على فرض مقدار ٢٠٠ جنيه بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٧٢ لتشطيب شقة بالدور السادس بالعقار موضوع النزاع ومحضر حصر تركته بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤ والثابت به العقار ضمن عناصر تركته وموافقة الطعون عليها الأولى على ذلك ، ولم يبين دلالة هذه المستندات على احتفاظ البائع بحيازة العقار للبيع حتى وفاته ومدى تعارض ذلك مع شهادة شاهدي للطعون عليهم فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب.

(نقض ١٩٩١/٥/٢٦ طعن ١٦٥٢ س ٥٦ق).

٤٥- إنتفاء شروط القرينة القانونية للنصوص عليها في المادة (٩١٧) من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يحول دون استنباط إضافة التصرف إلى ما بعد الموت من قرائن أخرى قضائية، وإذ كان تقدير الأدلة والقرائن والوزنة والتزجيج بينها هو مما يستقل به قاضي الموضوع، وكان الحكم للطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عقدي البيع المؤرخين ١٩٧٢/٢/٢٧ كان مضافين إلى ما بعد الموت وقصد بهما الإيضاء واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته من أنه "ليس من القبول عقلا أن يقوم للورث ببيع كل ما يملك دفعة واحدة وفي تاريخ واحد دون مبرر ثم يقوم باستئجار شقة يسكنها في ملكه الذي باعه ثم يقوم الأبناء المشترون بمقاضاته عن الأجرة المتأخرة عليه وهو يقيم معهم في إسكندرية حيث يقيمون إلى أن توفي بها ودون علم زوجته التي تقيم بذات المنزل حتى الآن ، وأن المحكمة تستشف من أحكام المطالبة بالأجرة المقدمة من المستأنف عليهما الأولين الكيد للمستأنفة بوصفها زوجة أبيهم وإخفاء معالم الصورية إذ أن هذا السلك غير مألوف بين أبناء المورث أثناء مرضه إلى أن توفي حيث يقيمون فليس هذا موقف المتخاصمين ، وأن الثابت من عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٢/٢٧ الخاص بالمنزل أنه قد أشير فيه إلى أن الثمن قد دفع من المشتري حسب الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين بما يشير إلى أن اللورث قصد الإيضاء ولم يقصد البيع ،

أن الثابت من تقرير الخبير اللقدم لحكمة أول درجة ومن أقوال شاهدي المستانفة التي تطمنن إليها الحكمة أن للورث كان يحتفظ بالحيازة وحق الإنتفاع بالأعيان للبيعة حتى وفاته وأن المستانفة التي تطمنن إليها الحكمة أن للورث كان يحتفظ بالحيازة وحق الإنتفاع بالأعيان للبيعة حتى وفاته وأن المستانفة قد خلفته في ذلك بعد مماته وحتى الآن بالنسبة للمنزل ، وأن المستانف عليهما الأولين فقيران ولا يمكنهما دفع ثمن الأعيان للبيعة خصوصاً وأن الثمن فوق طاقتهم ، وإذا كان هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه سائفا وله أصل ثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها فإن ما يثيره الملاءعون في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ولا يغير من ذلك ما تزيد فيه الحكم من القول بتوافر القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة (٩١٧) من القانون المدني متى كانت سائر الأسباب كافية لحمل قضائه ومن ثم فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٧/٣/٢٤ طعن ١٢٥٨ س ١٥٣ق).

الغير في الصورية

٤٦- الغير في الصورية هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل ذي مصلحة ولو لم يكن طرفاً في العلاقة الطعون عليها بالصورية ، ويحق لهذا الغير إثبات صوريته إضراراً بحقوقه وذلك بجميع طرق الإثبات القانونية .

(نقض ١٩٩٠/٧/١٨ طعن ٣٦١٨ س ٥٩ق) .

٤٧- لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن كان قد إعتصم بعقد بيع سبق أن صدر إليه عن ذات البيع ومن نفس البائع إلى الطعون ضدها الأولى فإنه بذلك يعتبر من الغير بالنسبة لعقدها يجوز له عند إدعائه صوريته إثبات هذه الصورية بجميع طرق الإثبات ، لما هو مقرر - في قضاء هذه الحكمة - أن "للمشتري ولو لم يكن عقده مسجلاً أن يتمسك بصورية عقد للمشتري الآخر الذي سجل عقده صورية مطلقة ليوصل بذلك إلى محو هذا العقد من الوجود إذ أنه بصفته دائناً للبائع في الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر إليه يكون له

أن يتمسك بتلك الصورة لإزالة جميع العوائق التي صادفه في سبيل تحقيق أثر عقده ويصبح له بهذه الصفة - وفقاً لصريح نص المادة (١/٢٤٤) من القانون المدني - أن يثبت صورة العقد الذي أضر به بطرق الإثبات كافة بإعتباره من الغير في أحكام الصورة بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع إلى مشتر آخر" وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وامتنع عن إجابة طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق بإعتباره أنه وارث للبائع لا يجوز له إثبات صورة عقد للطعون ضدها الأولى إلا بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات من غير أن يتمسك المطعون ضدها الأولى بذلك ودون الإعتداد بصفة الطاعن كمشتري من نفس البائع بما يتيح له بهذه الصفة إثبات الصورة بجميع الوسائل على نحو ما سلف بيانه، فإنه يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٩٦/٥/١٦ طعن ٤٤٤٦ من ٥٦ق، ١٩٩٥/٤/٦ طعن ٤١٠٤ من ٦٠ق، ٢/١٢/١٩٩٣ طعن ٢٤٠٠، ٢٤٣٨ من ٩ق، ١٩٩٠/٢/٧ طعن ٢١٤٦ من ٥٥ق)

٤٨- المشتري يعتزم من الغير في أحكام الصورة بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع إلى - مشتر آخر وله وفقاً لصريح نص المادة (٢٤٤) من القانون المدني أن يثبت صورة العقد الذي أضر به بطرق الإثبات كافة ولو كان العقد المطعون فيه مسجلاً. فالتسجيل ليس من شأنه أن يجعل العقد الصوري عقداً حقيقياً كما أن التسجيل لا يكفي وحده لنقل الملكية بل لابد أن يرد على عقد حقيقي.

(نقض ١٩٨٤/٦/٧ طعن ١٤٤٧ من ٥٠ق، ١٩٨٦/١/٩ طعن ٧٣٨ من ١ق، نقض ١٩٩١/٣/٥ طعن ٣٤٦ من ٨ق، نقض ١٩٩١/٢/٦ طعن ١٢٩٩ من ٥٥ق).

الفصل السابع

الوقاية من الغش في عقد البيع

١- لقد نص المشرع في المادة ٤٤٠ من القانون المدني على أنه : "إذا رُفعت على المشتري دعوى باستحقاق للبيع وأخطر بها البائع ، كان على البائع ، بحسب الأحوال ، وفقاً لقانون المرافعات أن يتدخل في الدعوى إلى جانب المشتري أو أن يحل فيها محله .

وإذا تم الإخطار في الوقت اللائم ولم يتدخل البائع في الدعوى ، وجب عليه الضمان إلا إذا أثبت أن الحكم الصادر في الدعوى كان نتيجة التليس من المشتري أو لخطأ جسيم منه .

وإذا لم يخطر المشتري البائع بالدعوى في الوقت اللائم وصدر عليه حكم حاز قوة الأمر للقضي ، فقد حقه في الرجوع بالضمان إذا أثبت البائع أن تدخله في الدعوى كان يؤدي إلى رفض دعوى الإستحقاق".

٢- ووفقاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية فإنه : "فهذا الإخطار واجب على المشتري حتى يتبصر البائع في وسائل الدفاع عن الحق الذي باعه في الوقت المناسب . فإن قام المشتري بهذا الواجب لزم البائع أن يتدخل في دعوى الإستحقاق مكان المشتري أو إلى جانبه وعندئذ ينتهي للقاضي أن يفصل في حكم واحد في دعوى الإستحقاق المرفوعة من اجنبي وفي دعوى ضمان الإستحقاق التي يرفعها المشتري على البائع في نفس الدعوى الأولى بفرض ثبوت إستحقاق الأجنبي للمبيع وبفرض بقاء المشتري في الدعوى وإذا أخل البائع بالتزامه ولم يتدخل في الدعوى فللمشتري الحق أن يدخله فيها ولكنه ليس في حاجة إلى ذلك إكتفاء بالإخطار الذي سبقت الإشارة إليه.

٣- وإذا رفع الغير على المشتري دعوى إستحقاق وجب على المشتري إخطار البائع في الوقت اللائم ودعوته للتدخل حتى ينفذ التزامه بالضمان تنفيذاً عينياً ، وليس للإخطار شكل خاص فيصح أن يكون بإنذار

على يد محضر أو بخطاب مسجل أو غير مسجل أو شفويا ويقع عب إثباته على المشتري والأفضل أن يدخل للمشتري البائع ضامنا في الدعوى ولا يكتفي بإخطاره حتى يامن بعد ذلك أن يسند إليه البائع تدليسا في الدفاع أو ارتكاب خطأ جسيم فيه، وعلى البائع أن يتدخل من تلقاء نفسه منضما للمشتري بمجرد علمه وذلك بصحيفة يعلنها للخصوم أو بطلب ذلك شفاهة بالجلسة ، وإذا كانت دعوى الإستحقاق الأصلية مرفوعة أمام محكمة إبتدائية كانت مختصة بدعوى الضمان مهما كانت قيمتها أما إذا كانت الدعوى الأصلية مرفوعة أمام محكمة جزئية فلا تختص بطلب الضمان إذا كانت قيمته تجاوز نصاب اختصاصها فتقتصر على الفصل في الدعوى الأصلية وحدها، وإذا ترتب على ذلك ضرر بسير العالة وجب عليها أن تقضي من تلقاء نفسها بإحالة الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية إلى المحكمة الإبتدائية المختصة بدعوى الضمان وحكمها الإحالة يكون غير قابل للإستئناف ، وقد يتمكن البائع من الحصول على حكم يرفض دعوى الإستحقاق أما إذا فشل فيتحول إلزامه بضمان تعرض الغير إلى تعويض، وتقضي المحكمة بإستحقاق الغير للمبيع بالنسبة للدعوى الأصلية وتعويض للمشتري على البائع وفقا لقواعد ضمان الإستحقاق بالنسبة لدعوى الضمان الفرعية بحكم واحد كلما أمكن ذلك وإذا خرج المشتري من الدعوى تحمل البائع وحده مصاريفها ولكن يكون الحكم حجة عليه.

٤- وإذا رفعت دعوى الإستحقاق على المشتري ولم يخطر البائع بها وصدر حكم نهائي بالإستحقاق أو كان للمشتري تصالح مع المتعرض أو أقر بجهتا. فيتمكن البائع من دفع دعوى رجوع المشتري عليه بالتعويضات بإثبات أن تدخله في الدعوى كان يؤدي إلى رفض دعوى الإستحقاق.

٥- ولقد نص المشرع في المادة ٤٤٢ من القانون اللخي على أنه :- " إذا توفى للمشتري إستحقاق للبيع كله أو بعضه بدفع مبلغ من النقود أو بقاء شيء آخر ، كان للبائع أن يتخلص من نتائج الضمان بأن يرد للمشتري المبلغ الذي دفعه أو قيمة ما أداه مع الفوائد القانونية وجميع الصروفات".

٦- ووفقاً لما ورد في الذكرة الإيضاحية فإنه لو ظهر أن الأجنبي على حق في دعواه وكان المشتري قد توفي إستحقاق البيع كله أو بعضه بإتفاق مع المستحق على أن يدفع له بدل البيع مبلغاً من النقود أو أي شيء آخر صلحاً كان ذلك أو وفاء بمقابل وسواء تم ذلك قبل رفع دعوى الإستحقاق أو بعد رفعها وسواء تدخل البائع في هذه الدعوى عند رفعها أو لم يتدخل فإن للبائع أن يتخلص من ضمان الإستحقاق بأن يرد للمشتري ما يعوضه تماماً عما دفعه للمستحق .

٧- وإنه يتم التوفي بأن يتفق المشتري مع للتعرض على تفادي إستحقاق البيع إستحقاقاً كلياً أو جزئياً بأن يدفع له مبلغاً من المال في مقابل نزول التعرض عن إدعائه وترك البيع في يد المشتري ، ويقع هذا الإتفاق سواء تدخل البائع أو لم يتدخل وقد يتم دون أن ترفع دعوى الإستحقاق .

٨- ولقد نص الشرع في المادة ٤٤٣ من القانون المدني على أنه : "إذا إستحق كل البيع كان للمشتري أن يطلب من البائع ،

- ١ - قيمة البيع وقت الإستحقاق مع الفوائد القانونية من ذلك الوقت.
- ٢ - قيمة الثمار التي ألزم للمشتري بردها لمن إستحق البيع.
- ٣ - للصروفات النافعة التي لا يستطيع المشتري أن يلزم بها المستحق وكذلك للصروفات الكمالية إذا كان البائع سئ النية.
- ٤ - جميع مصروفات دعوى الضمان ودعوى الإستحقاق علماً ما كان المشتري يستطيع أن يتقيه منها أو أخطر البائع بالدعوى طبقاً للمادة ٤٤٠.

٥ - وبوجه عام تعويض المشتري عما لحقه من خسارة أو هاته من كسب بسبب إستحقاق البيع.

كل هذا ما لم يكن رجوع المشتري مبيناً على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله.

٩- ووفقاً لما ورد في الذكرة الإيضاحية فإنه ما يرجع به المشتري على البائع إنما هو تنفيذ بطريق التعويض لإلتزام البائع بنقل ملكية البيع بعد أن إستحال تنفيذ هذا الإلتزام تنفيذاً عتياً كما تقدم

وهذا لا يمنع المشتري من سلوك طريق آخر فلا يطالب بتنفيذ الإلتزام بل يطالب بفسخ البيع على أساس أنه ملزم للجانبين وقد أخل البائع بالتزامه أو يطالب بإبطال البيع على أساس أنه بيع ملك الغير بعد أن ظهر أن ظهر أن للبائع مملوك للغير.

١٠- وإذا إستحق للبيع فإن للتعويض الذي يأخذه المشتري من البائع يتكون من العناصر التالية :

أولا ، قيمة المبيع والفوائد القانونية وتقدر القيمة وقت رفع دعوى الإستحقاق مهما إرتفعت أو نقصت القيمة .

ثانيا ، الثمار ، فإذا كان المشتري يعلم بسبب الإستحقاق قبل رفع دعوى الإستحقاق فيلتزم برد الربح الذي قبضه من اليوم الذي علم فيه بسبب الإستحقاق (م ٩٨٥) ويرجع على البائع بما رده.

ثالثا ، للمصروفات، يسترد المشتري المصروفات التي أنفقها على التزميات الضرورية من المستحق، وقد يتحمل المشتري خسارة هي الفرق بين القيمتين فرجع بها على البائع كعنصر من عناصر التعويض في ضمان الإستحقاق وإن كان للصعد نافعا فيلحق بالمصروفات النافعة.

رابعا ، مصروفات دعوى الإستحقاق ودعوى الضمان فتضاف هذه المصروفات إلى عناصر التعويض كمصروفات إدخال البائع ضامنا في دعوى الضمان الأصلية وتستثنى المصروفات التي كان يستطيع المشتري أن يتقيها ، ويقع عبء إثباتها على البائع كمصاريف الحصول على مستند كان موجوداً عند البائع ولم يقدمه لعدم إخطاره .

خامسا ، ما لحق المشتري من خسارة وما فاتته من كسب.

١١- ولقد نص المشرع في المادة ٤٤٥ من القانون للنهي على أنه : - " يجوز للمتعاقدين بإتفاق خاص أن يزيلا ضمان الإستحقاق أو لن ينقضا منه أو أن يسقطا هذا الضمان.

وبيفترض في حق الإرتفاق أن البائع قد إشتط عدم الضمان إذا كان هذا الحق ظاهراً أو كان البائع قد أبان عنه للمشتري.

ويقع باطلا كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه إذا كان البائع قد تعمد إخفاء حق الأجنبي."

١٢- وإنه يجوز للمشتري أن يشترط على البائع ضمان أعمال ليست داخلية في أحكام الضمان كشرط الرجوع بالضمان إذ نزعت ملكية للبيع للمنفعة العامة والأصل أن ذلك خارج عن الضمان ، وشرط الرجوع بجميع الصروفات الكمالية وبحق للمشتري في رد البيع وأخذ تعويضات كاملة ولو كان الإستحقاق الجزئي غير جسيم أو الرجوع بالضمان ولو قبل وقوع التعرض . كما للمشتري إشتراط زيادة التعويض كشرط إسترداد أعلى القيمتين من قيمة للبيع وقت الإستحقاق أو الثمن.

١٣- ولقد نص الشرع في المادة ٤٤٧ من القانون اللخي على انه :- " يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوافق في البيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه ، أو إذا كان بالبيع عيب ينقص من قيمته أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة مستفادة مما هو مبين في العقد أو مما هو ظاهر من طبيعة الشيء أو الغرض منه الذي أعد له ، ويضمن البائع هذا العيب ولو لم يكن عالماً بوجوده.

ومع ذلك لا يضمن البائع العيوب التي كان للمشتري يعرفها وقت البيع ، أو كان يستطيع أن يتبينها بنفسه لو أنه فحص للبيع بعناية الرجل العادي، إلا إذا أثبت للمشتري أن البائع قد أكد له خلو للبيع من هذا العيب . أو أثبت أن البائع قد تعمد إخفاء العيب غشاً منه ."

١٤- ووفقاً لما ورد في للذكرة الإيضاحية فإنه :- يوجد ضمان العيب الخفي بالشروط الآتية : (أ) أن يكون هذا العيب موجوداً وقت البيع. (ب) أن يكون مؤثراً بحيث ينقص من قيمة البيع أو نفعه ويرجع في تقدير ذلك إلى معيار مادي. (ج) أن يكون خفياً ومعنى ذلك أن

المشتري يكون غير عالم به وغير مستطيع أن يعلمه . أما علم البائع بالعيب فلا يؤثر في ثبوت الضمان.

١٥- ويجب حتى يتحقق الضمان توافر الشروط الآتية في العيب ،
(١) أن يكون العيب مؤثرا واقعا في مادة الشيء بحيث ينقص من قيمته أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة مستفادة مما هو مبين في العقد أو مما هو ظاهر من طبيعة الشيء أو الخرض الذي أعد له، وقيمة الشيء ونفعه أمران متميزان فقد ينقص العيب من قيمة الشيء دون أن ينقص من نفعه أو العكس وفي أي من الحالتين يرجع المشتري بضمان العيب الخفي. (٢) أن يكون العيب قديما والمقصود بتقديم العيب أن يكون موجوداً في للبيع وقت أن يتسلمه المشتري من البائع وقد يوجد سبب العيب قبل التسليم ولا يحدث العيب. (٣) أن يكون العيب خفيا وقت تسلم المشتري للمبيع ولا يمكنه تبينه لو أنه فحص المبيع بعناية الرجل العادي ومن ثم فإن كان ظاهرا وتسلمه المشتري ولم يعترض وكان للشخص العادي أن يتبينه فلا يضمنه البائع ، كما يتوفر العيب الخفي إذا أكد البائع للمشتري خلو المبيع من العيب الذي ظهر أو كان للبائع تعمد إخفاء هذا العيب غشا . (٤) يجب أن يكون العيب غير معلوم للمشتري فإن كان معلوما له وقت البيع أو التسليم فلا يعد عيبا موجبا للضمان والعلم واقعة مادية يستطيع البائع إثباتها بجميع طرق الإثبات ويلاحظ أن مجرد الظن أو العلم غير القاطع لا يعتبر علما موجبا لسقوط الضمان.

المبادئ القضائية

١- لنن كان الأصل أن البائع لا يضمن العيب إلا إذا كان خفيا إلا أن للشرع إستثنى من هذه القاعدة ما يجعل البائع ضامنا ولو كان العيب ظاهر إذا أثبت للمشتري أن البائع أكد له خلو العين للبيعة من العيب .

(نقض ١٩٦٧/١/٢٦ طعن ٥١ م ٣٣ق).

٢- متى تضمنت الدعوى المطالبة بتعويض على أساس إلزام البائع للدعي عليه بضمان العيب الخفي الذي وجد بالماكينة للبيعة فإنها لا تكون من الدعاوي التي ترفع بالطريق للرسوم لأوامر الأداء .

(نقض ١٩٦٧/١/٢٦ طعن ٥١ م ٣٣ق).

٣- مادام الحكم قد إنتهى إلى أن العيب الذي لحق المبيع كان خفيا فإنه إذ ألقى على البائع عبء إثبات أن المشتري كان يعلم وقت إستلام المبيع بهذا العيب وأجاز له إثبات ذلك بكافة الطرق وإذ لزم البائع بضمان هذا العيب بعد أن عجز عن إثبات هذا العلم فإن الحكم لا يكون مخالفا للقانون ذلك أنه متى كان العيب خفيا فيفترض أن المشتري لا يعلم به فإذا أراد البائع التخلص من الضمان فعليه هو عبء إثبات أن للمشتري كان يعلم بالعيب وقت تسليم المبيع.

(نقض ١٩٦٦/١٠/٢٠ طعن ٢٨٤ م ٣٣ ق).

٤- إذا كان المشتري قد طلب الحكم له بإسترداد ما عجله من الثمن وبراءة ذمته من السند المحرر بالباقي من هذا الثمن بسبب وجود عيب خفي حسيم في المبيع فإنه يكون قد طلب ضمنا فسخ العقد ، وإذا كان مقتضى إجابته إلى هذا الطلب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العقد فيسترد للمشتري ما عجله من الثمن وتبرا ذمته من الباقي عليه ،منه على أن يكون للبائع إسترداد المبيع فإن الحكم الطعون فيه إذ قضى للمشتري بطلباته لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٦٩/١٠/١٠ طعن ٢٨٤ م ٣٣ ق).

٥- يعتبر العيب خفيا متى كان المشتري غير عالم به وغير مستطيع أن يعلمه . أو إذا لم يكن من الممكن إكتشافه بالفحص المعتاد الذي تعارف الناس على القيام به بل كان يتطلب خبرة خاصة وفحصا معينا ، أو كان من السهل إكتشافه بالفحص المعتاد وأثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلوالببيع من هذا العيب ، أو أثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشا منه . فإذا كانت محكمة الموضوع قد حصلت - في إستخلاص سائح - من فهم الواقع في الدعوى وجود عيب خفي في للبيع هو وقوعه داخل خط التنظيم من قبل حصول البيع وأن المشترين لم يتبينوا وجود هذا العيب عند التعاقد لأنه لا يمكن ظهوره بمجرد فحص للبيع ذاته وأنهما لم يكن في إستطاعتهما أن يتبيناه بأنفسهما وقت الشراء - لو بذلا عناية الرجل المعتاد - وأنهما لو علما بهذا العيب عند التعاقد لما أقدما على الشراء وخاصة وقد أكد البائع خلو العقار للبيع من كافة الحقوق العينية ظاهرة أو مستترة - فإن ما انتهت إليه المحكمة لا مخالفة فيه للقانون.

(نقض ١٩٦٢/٥/١٤ طعن ٦ س ٢٧ق).

٦- متى كان الحكم للطعون فيه قد إستند في قضائه بفسخ البيع إلى وجود عيب خفي بالمبيع أكد البائع في العقد خلوه منه مما يعد إخلالا بالتزامه بالا يكون المبيع محملا بتكليف أو مشوبا بعيب خفي وفقا للمادة ٢/٥٧ من القانون اللذي فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٦٢/٥/١٤ طعن ٦ س ٢٧ق).

٧- مجال تطبيق المادة ٤٩ من القانون اللذي هو حالة حصول غلط في المبيع ، أما في حالة ظهور العيوب الخفية فيحكمها نص المادة ٤٤٧ من القانون المذكور. ومن ثم فلا يمنع من طلب الفسخ للعيب الخفي أن يكون المشتري قد أقر عند تسلم البيع بأنه عاينه معاينة ثانية للجهالة .

(نقض ١٩٦٢/٥/١٤ طعن ٦ س ٢٧ق).

٨- العلم المسقط لدعوى الضمان للعيب الخفي هو العلم الحقيقي دون العلم الإفتراضي ، ومن ثم فإن نشر مرسوم إعتماذ وقوع العقار المبيع

داخل خط التنظيم بالجريدة الرسمية لا يدل بطلانه على علم المشتري بهذا العيب.

(نقض ١٩٦٢/٥/١٤ طعن ٦ س ٢٧ ق).

٩- متى استخلص الحكم للطعون فيه استخلاصا سائغا من وقائع الدعوى وملابساتها أن العيب الخفي الذي وجد بالمبيع يحمل الطعون عليهما خسارة لا يسببه من نقص في قيمة المبيع ومنفعته وأنه لم يكن في مقدورهما تبينه بعناية الرجل المعتاد ورتب الحكم على ذلك استحقاقهما للتعويض نظير ما فاتهما من كسب بفسخ العقد فإنه لا يكون قد خالف القانون أو ماثابه قصور.

(نقض ١٩٦٢/٥/١٤ طعن ٦ س ٢٧ ق).

١٠- العيب الذي ترتب عليه دعوى ضمان العيوب الخفية وفقا للمادة ٣١٢ من القانون المدني هو الآفة الطارئة التي تخلو منها الفطرة السليمة للمبيع. فإذا كان ما يشكو منه المشتري هو أن المبيع وجد مصنوعا من مادة غير المادة المتفق عليها فذلك لا يعتبر عيبا خفيا موجبا لضمانه . فالحكم الذي يؤسس قضاءه بالفسخ على القول بوجود عيب خفي في المبيع هو مخالفة للمادة التي صنع منها للمادة التي دلت عبارات العقد صراحة على أنها كانت اللوضوع للعتير فيه يكون مخالفا للقانون متعينا نقضه .

(نقض ١٩٤٨/٤/٨ طعن ١٧ ق).

١١- العلم بالعيب الخفي الذي يبنا به سريان ميعاد رفع الدعوى هو العلم اليقيني لا العلم المبني على مجرد الظن. وإذن فمتى كانت المحكمة إذ قبلت دعوى الضمان قد حصلت من وقائع الدعوى تحصيليا سائغا أن المشتري لم يعلم بالعيب الخفي على وجه اليقين إلا بعد أن وردت إليه نتيجة التحليل، وأنه لم تمضي ثمانية أيام بين تاريخ العلم اليقيني وبين رفع الدعوى. فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

(نقض ١٩٥٣/١٢/٢٤ طعن ٩٤ س ٢١ ق).

١٢- أن العلم للراد للشارع في المادة ٣٢٤ من القانون المدني هو العلم الحقيقي دون العلم بالتشكيك. فإذا كانت محكمة الإستئناف قد رأت مما حصلته من فهم الواقع في الدعوى أن المشتري ما كان يعلم حقا ، عقد تحريره خطابا للبائع منه يخبره بما ظهر من العيب في البذور التي إشتراها أن هذه البذور معيبة بذلك العيب القديم الخفي الذي يستلزم فسخ البيع ورد الثمن وإلزام البائع بما قد يلزمه قانونا من التضمنات ، وأنه لم يعم به إلا من تقرير خبير دعوى إثبات الحالة ، ثم قبلت المحكمة دعوى الضمان التي رفعها المشتري بعد تقديم تقرير الخبير بثلاثة أيام ، ورفضت الدفع بسقوطها على إعتبار أن العلم بالعيب الذي ينم عنه خطابه الذي أرسله البائع لم يكن علما حقيقيا ، فإنها تكون قد أصابت في قبول الدعوى ورفض الدعوى بسقوطها. (نقض ١٩٣٥/٣/٢٨ طعن ٧٦ من ٤ ق.)

١٣- أن المادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أنه (لا وجه لضمان البائع إذا كان العيب ظاهرا أو علم به المشتري علما حقيقيا) وهذا النص صريح في أن الضمان ينتفي في حالتين كل واحدة منهما متميزة عن الأخرى فحيث يكون العيب ظاهرا كان كافيا في نفي الضمان بلا حاجة إلى تحري العلم الحقيقي به. والعيب يعتبر في حكم القانون ظاهرا متى كان يدركه النظر اليقظ ولو لم يكن في متناول إدراك غيره فليس معيار الظهور في العيب معيارا شخصيا يتفاوت بتفاوت المستوى في الأنظار المختلفة بل معياراً متعينا بذاته بمستوى نظر الشخص الفطن المنتبه للأمور. فإذا ما أثبت الحكم أن عدم إنبات البذور التي هي محل الدعوى إنما يرجع إلى تسوس بعضها ، وأثبت أن المشتري ، وهو عمدة ومن كبار الزارعين لا يصعب عليه كشف تسوس هذه البذور عند ورودها إليه ، ثم خلاص من ذلك إلى القول بأن العيب كان ظاهرا وأسس على ذلك قضاءه برفض دعوى المشتري فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٤ (نقض ١٩٤٧/١٢/٤ طعن ١٠٢ من ١٦ ق.)

١٤- أن المادة ٢٥١ من القانون المدني خاصة بحالة حصول الخطأ في المبيع ، لا بحالة ظهور العيوب الخفية المنصوص عليها في المواد من ٣١٢ - ٣٢٠

من القانون المذكور. وعلى ذلك فإن طلب الفسخ للعيب الخفي لا يمنع منه أن يكون للمشتري قد أقر عند تسلم للبيع بأنه قد عاينه وفحصه بمعرفة أحد رجال الفن .

(نقض ١٩٤٦/٥/٢ طعن ٧٦ من ١٥ ق.)

١٥- تسلم رب العمل الشيء للصنوع لا يرفع مسئولية الصانع في عقد الإستصناع عما يظهر في صناعته من عيب إلا إذا كان هذا التسلم يفيد معنى القبول بغير تحفظ .

(نقض ١٩٥٠/١٢/١٤ طعن ١٨٧ من ١٨ ق.)

١٦- تسلم رب العمل الشيء للصنوع - أثوابا من الأقمشة - على دفعات متتالية تشمل كل دفعة منها أثوابا مغلفة دون فضها في الحال للتحقق من سلامتها - هذا التسلم يجب الرجوع فيه إلى العرف التجاري لتبين ما إذا كان يفيد معنى القبول الذي يرفع مسئولية الصانع أم لا .

(نقض ١٩٥٠/١٢/١٤ طعن ١٨٧ من ١٨ ق.)

١٧- أحكام العيب الخفي التي نص عليها في المواد ٣١٣-٣٢٤ من القانون المدني - القديم - في باب البيع لا تنطبق في حالة عقد الإستصناع غير المختلط بالبيع وهو العقد الذي يقوم فيه رب العمل بتقديم جميع الأدوات اللازمة .

وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض التي رفعتها الطاعنة على الطعون عليهما بسبب تلف أقمشتها عند تبويضها في مصبغتهما، قد أقام قضاءه على أن العقد المزمع فيما بينها وبين الطعون عليهما هو عقد إستصناع وأن مسئولية هذين الآخرين عن تبويض الأقمشة الطاعنة قد إنتفت بتسليمها هذه الأقمشة بغير قيد أو شرط وأنه حتى ولو كان قد ظهر فيها تلف نتيجة الصباغة فهو عيب خفي كان يجب أن ترفع عنه الطاعنة دعوى ضمان في خلال ثمانية أيام من وقت تحققها منه وذلك سواء أكان عقد الإستصناع مختلطا أم ليس مختلطا ببيع ، وكان الحكم قد خلا من بحث ما تمسكت به

الطاعنة أن تسلمها الأقمشة لا يفيد القبول الذي يرفع مسؤولية الطعون عليهما لأنها تسلمتها على دفعات متتالية تشمل كل دفعة منها أثوابا مغلقة دون فضاها في الحال للتحقق من سلامتها كما جرى ذلك الرف التجاري وأنها بادرت بإخبار الطعون عليهما بظهور العيب بها بمجرد ردها من عملاتها لوجود إحتراق فيها. كذلك لم يبين الحكم ما إذا كان تسلم الطاعنة الأقمشة في الظروف سألقة الذكر فيه معنى القبول الذي يرفع مسؤولية الطعون عليهما عما يكون قد ظهر فيها من عيب أم غير ذلك فضلا عن أنه أجرى على الدعوى حكم المادة ٣٢٤ من القانون المدني - القديم - دون أن يقرر تقريراً مدعماً بالأسباب المبررة أن العقد يتضمن البيع علاوة على أنه عقد إستصناع إعتماذا على ما ذهب إليه خطأ من أن حكم المادة المذكورة ينطبق على عقد الإسطناع سواء أكان مختلطاً أم غير مختلط بالبيع - فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور .

(نقض ١٤/١٢/١٩٥٠ طعن ١٨٧ س ١٨ ق.)

• حالة ضمان البائع لصفة في البيع :

١٨- ضمان البائع للمشتري إغلال العقار المبيع قدرأ معيناً من الربيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر كفالة من المشتري لصفة في البيع تعنيه المادة ٤٤٧ من القانون المدني لقولها "يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوافر في البيع وقت التسلم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه وإذا كان البائع - مورث الطاعنين - قد ضمن إغلال الدور الأول من العقار للبيع قدرأ معيناً من الربيع وقد روعي هذا التقدير في تحليل الثمن فإن تخلف هذه الصفة في البيع يوجب إلزام البائع بالضمان.

(نقض ٢٨/١٠/١٩٧٥ طعن ٦٠٨ س ٤٠ ق.)

١٩- جرى قضاء هذه المحكمة على أن للشرع وإن كان قد الحق حاله خلف الصفة التي كفله البائع للمشتري بالعيب الخفي وتجري عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان إلا أنه لم يشترط في حالة تخلف الصفة ما أشرطه في العيب الذي يضمنه البائع من وجوب كونه

مؤثرا وخفيا إذ جعل مجرد عدم توافر الصفة في البيع وقت التسليم موجبا لضمان البائع متى قام المشتري بإخطاره ، سواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو لا يعلم ، وسواء كان يستطيع أن يتبين فواتها أو لا يستطيع .

(نقض ١٩٧٥/١٠/٢٨ طعن ٦٠٨ س ٤٠ ق).

الشرع وأن كان قد ألحق حالة تخلف الصفة التي كلفها البائع للمشتري بالعيب الخفي ، إلا أنه لم يشترط في حالة فوات الصفة ما اشترطه في العيب الذي يضمنه البائع من وجوب كونه مؤثرا وخفيا ، بل أنه جعل مجرد تخلف الصفة وقت التسليم موجبا لضمان البائع متى قام المشتري بإخطاره ، سواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو كان لا يعلم ، وسواء كان يستطيع أن يتبين فواتها أو كان لا يستطيع . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأمر تحقق الصفة في الحدود السالف ذكرها وجرى على أن عدم توفر الصفة في البيع يشترط فيه ليوجب مسؤولية البائعة توافر الخفاء ، فإنه يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٧٠/٢/١٩ طعن ١٤ س ٣٦ ق).

٢٠- طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٤٧ من القانون المدني يكون البائع ملزما بالضمان إذا لم تتوافر في البيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه ، وإذا كان الثابت أن الطاعن قد ضمن للمشتري في عقد البيع إغلال العقار قلدا معينا من الربيع فإن التزامه هذا يعتبر كفالة منه لصفة في البيع يسأل عن تخلفها طبقا لحكم الفقرة المشار إليها سواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو لا يعلم يستطيع أن يتبينها أو لا يستطيع .

(نقض ١٩٧٠/٤/٢٣ طعن ٨١ س ٣٦ ق).

٢١- لا يجوز للبائع طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٥٢ من القانون المدني أن يتمسك بمدة السنة لتمايم التقادم إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشا منه ، وإذا كان للشرع قد ألحق حالة تخلف الصفة بالعيب الخفي وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان بأن جعل

للمشتري الرجوع على البائع في هذه الحالة بدعوى ضمان العيوب الخفية ، تحقيقاً لإستقرار المعاملات ، فإن الحكم للطعون فيه إذ أقام قضاؤه برفض المدعى بسقوط الدعوى على أساس تعدد البائع إخفاء هذا العيب غشا منه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ذلك أن مدة التقادم تكون في هذه الحالة ١٥ سنة أخذنا بالأصل العام للعمل به بشأن مدة التقادم.

(نقض ١٩٧٠/٤/٢٣ طعن ٨١ من ٣٦ ق).

٢٢- ضمان البائع للمشتري إغلال العقار للبيع قدرأ معيناً من الربح يعتبر كفالة من المشتري لصفة في البيع مما تعنيه المادة ٤٤٧ من القانون المدني بقولها "يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوافر في البيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه. وتختلف الصفة التي كفل البائع وجودها في البيع وإن لم يكن عيباً في البيع بمعناه التقليدي الدقيق لأن العيب الخفي كما عرفت هذه المحكمة هو الأفة الطارئة التي تخلو منها الفطرة السليمة للمبيع ، إلا وأنه قد ألحق الشرع حالة تختلف الصفات بالعيب وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان ، فإن رجوع للمشتري على البائع في حالة تختلف صفة المبيع كفل له البائع وجودها فيه إنما يكون بدعوى ضمان العيوب الخفية ، ولا يكون للمشتري أن يرجع على البائع على أساس أنه قد أخل بالتزام آخر مستقل عن التزامه بالضمان ، وإذا كان القانون قد إشتط في العيب الذي يضمنه البائع للمشتري وجودها في المبيع ، فمجرد نبوت عدم توافر هذه الصفة في المبيع وقت التسليم موجب لضمان البائع متى قام المشتري بإخطاره وذلك أياً كانت أهمية هذه الصفة التي تخلفت وسواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو لا يعلم ، يستطيع أن يتبينها أو لا يستطيع . لا كان ذلك فإن الحكم للطعون فيه إذ أقام قضاؤه برفض دعوى المشتري (طلب تخفيض ثمن العقار المبيع بنسبة ما طرأ على إيجاره من تخفيض) على أنه كان في إستطاعتها التحقق من حقيقة أجرة العقار المبيع مما إعتبر معه العيب غير خفي فلا تضمنه البائعة، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، وإذا كان خطؤه

هذا قد حجبته عما دفعت به الطعون ضدها (البائعة) من سقوط حق الطاعنة (المشترية) في الرجوع عليها بالضمان طبقا للمادة ٤٥٢ من القانون المدني وما أبدته الطاعنة من رد على هذا الدفع فإنه يتعين إعادة القضية إلى محكمة الموضوع .

(نقض ١٩٦٩/٥/١٥ طعن ٢٦٣ س ٣٥ ق).

٢٤- مفاد نص المادة ٤٥٢ من القانون أن الإلتزام بضمان العيوب الخفية يسقط بمضي سنة من وقت تسلم المشتري للمبيع ، غير أنه إذا تعمد البائع إخفاء العيب عن غش منه فلا تسقط دعوى الضمان في هذه الحالة إلا بمضي ١٥ سنة من وقت البيع . ولا كان يبين مما قرره الحكم أنه رغم أن البائع - مورث الطاعنين - كان يعلم أن الدور الأول من العقار للبيع كان مؤجرا من قبل بمبلغ ثمانية جنيهاات شهريا فإنه ضمن للمشتريين الطعون عليها الثانية ومورث الطعون عليها الأولى - أن العقار يغل قدرأ أكبر من الربيع إذا إستاجر منهما هذا الدور بمبلغ ٣٥ ج شهريا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على العقد النهائي على أن تكون الأجرة ٣٠ ج شهريا بعد إنتهاء هذه المدة مما جعل المشتريين يقبلان على تحديد ثمن العقار بمبلغ ٨٥٠٠ ج ، ثم أقام ورثة البائع دعوى قضى فيها بتخفيض الأجرة وخلص الحكم من ذلك إلى أن المبيع به عيب خفي تعمد البائع إخفاءه عن المشتريين غشا منه وإستند إلى أسباب سائغة تكفي لحمله في هذا الخصوص ، وكان الحكم فيها أورده على النحو سالف الذكر قد بين عناصر الغش الذي نسبته إلى البائع وكيف أنه تعمد إخفاء العيب ، وإذ رتب الحكم على ما إنتهى إليه أن مدة تقادم دعوى الضمان في هذه الحالة تكون ١٥ سنة من تاريخ العقد وأن هذه المدة لم تنقضي بعد تاريخ رفع الدعوى ، فإن الحكم الطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

نقض ١٩٧٥/١٠/٢٨ طعن ٦٠٨ س ٤٠ ق، نقض ١٩٧٠/٤/٢٣ طعن ٨١ س ٢٦ ق.

٢٥- للمادة ٤٥٢ من القانون المدني خاصة بضمان العيوب الخفية ، أما دعوى ضمان الإستحقاق فإنها لا تتقادم إلا بـ ١٥ سنة .

(نقض ١٩٧٨/٤/٢٧ طعن ٢١١ س ٤٥ ق).

٢٦- إذا كان ضمان الإستحقاق إلزاما شرطيا يتوقف وجوده على نجاح للتعرض في دعواه ، فإن لازم ذلك أن التقادم لا يسري بالنسبة إلى هذا الضمان إلا من الوقت الذي يثبت فيه الإستحقاق بصنوبر حكم نهائي به ، ومن ثم فإن القول ببدا سريان التقادم بالنسبة لهذا الضمان في ظل التقنين اللذي للغي من وقت رفع دعوى بالإستحقاق يكون على غير سند ، إذ أن حكم القانون في هذه للسالة واحد في التقنين القديم والقائم .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢٩ طعن ٢٠٠ س ٣٧ ق).

٢٧- متى إنتقلت للملكية من البائع إلى ورثة المشتري من تاريخ تسجيل الحكم الصادر لصالحهم بصحة ونفاذ عقد البيع. فإن هذه الملكية لا تسقط أبدا عن المالك ، كما أن دعوى الإستحقاق التي تحميها لا يرد عليها التقادم المسقط وللمالك أن يرفعها ضد أي شخص لإسترداد ملكيته مهما طال عهد إنقطاع صلته بهذا المالك . وينبغي على ذلك أنه إذا طالب المشتري - الذي إنتقلت إليه ملكية البيع - البائع بإسترداد المبيع . فلا يجوز دفع هذه الدعوى بالتقادم لضي أكثر من خمس عشرة سنة دون للطالبة بالملكية.

(نقض ١٩٦٣/٣/٢٨ طعن ٢٨ س ٢٨ ق).

٢٨- متى كان قد ثبت لمحكمة الوضع أن المشتري كان يعلم وقت شرائه بالعيب اللاحق بسند البائع له وأنه أقدم على الشراء مجازفا وتحت مسئولية فإنه لا يكون له الحق في طلب التضمينات ومنها مصاريف العقد .

(نقض ١٩٤٥/١/٢١ جـ ١ في ٢٥ سنة ص ٣٥٩).

٢٩- إذا إختار المشتري - وفقا لحكم المادة ٤٤٤ من القانون اللذي - إستبقاء للمبيع فإنه لا يكون له إلا أن يطالب البائع بالفرق بين قيمة المبيع سليما وقيمه معيба ومصرفات دعوى الضمان التي إضطره إليها وبوجه عام ما لحقه من خسارة وما فاته من كسب بسبب العيب .

(نقض ١٩٦٧/١/٢٦ س ١٨ ص ٢٦٥).

٣٠- التعرض القانوني الصادر من الغير قد يتحقق في صورة رفع دعوى وعندئذ يتعين على المشتري إخطار البائع في وقت ملائم عملا بالمادة ٤٤٠ من القانون المدني ، أما إذا وقع التعرض من الغير دون رفع الدعوى وأقام المشتري دعواه مباشرة على البائع بالضمان فلا يكون هناك محل للإخطار.

(نقض ١٩٧٨/٤/٢٧ طعن ٢١١ من ٤٥ ق.)

٣١- البين من المادة ٤٤٠ من القانون المدني أن الإخطار للنصوص عليه فيها لا يكون إلا حين ترفع على للمشتري دعوى من الغير بإستحقاق البيع ولا محل للتمسك بعدم حصول هذا الإخطار إلا حيث يرجع المشتري على البائع بضمان الإستحقاق على أساس قيام عقد البيع . أما إذا إختار المشتري سبيل المطالبة بفسخ العقد فإنه لا مجال لتطبيق المواد من ٤٤٠ إلى ٤٤٢ من القانون المدني الخاصة بضمان الإستحقاق. وقد أفصح المشرع عن إستقلال دعوى الضمان عن دعوى الفسخ والإبطال في المادة ٤٤٢ من القانون المدني التي بينت عناصر التعويض الذي حق للمشتري أن يطلبه من البائع في حالة الرجوع عليه بدعوى الضمان عند إستحقاق البيع كله وذلك بنصه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن " كل هذا ما لم يكن رجوع للمشتري مبنيا على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله".

(نقض ١٩٦٨/٢/٢٢ طعن ٢١٧ من ٣٤ ق.)

٣٢- للضامن كما للمضمون الحق في الطعن بالنقض في الحكم القاضي بإستحقاق العقار للبيع للغير وهذا الحق يعتبر بالنسبة لكل منهما حقا شخصيا قائما على مصلحة خاصة به بحيث لو طعن الضامن بالنقض وهذا الحكم وقضى برفضه فذلك لا يمنع المضمون من تقديم طعن جديد بإسمه شخصيا ولا يشترط لوجود هذا الحق سوى إتصال الدعوى الأصلية بدعوى الضمان إتصالا وثيقا لا إنفكاك له وكون الضامن قد دافع في الدعويين معا على أن قبول المضمون للحكم في الدعوى الأصلية مفروض تعليقه على شرط قبول الضامن لهذا الحكم .

(نقض ١٩٣٢/٤/٧ جـ في ٢٥ سنة من ١٠٩٠.)

٣٢- إلزام البائع القانوني يقبل التعديل بإتفاق العاقدین سواء على توسيع نطاقه أو تضيق مده أو الإبراء منه بحسب الغرض الذي يقصد أنه من إتفاقهما وأنه وإن كان إشتراط الضمان في عقد البيع بالفاظ عامة لا يعتبر تعديلا في الأحكام التي وضعها القانون لهذا الإلتزام إلا أنه إذا كان للمشتري والبائع كلاهما عالین وقت التعاقد بسبب التعرض أو الإستحقاق فإنه في هذه الحالة يدل النص على شرط الضمان في العقد - وهو أصلا لا حاجة إليه - على أن الغرض منه هو تأمين المشتري من الخطر الذي يهدده تأميننا لا يكون إلا بإلتزام البائع بالتضمنات علاوة على رد الثمن في حالة إستحقاق للبيع .

(نقض ٧/٧/١٩٦٤ من ١٥ من ١٩٢٢).

٣٤- تقدير علم المشتري بسبب الإستحقاق وتقضي ثبوته ونفيه هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دامت الأسباب التي يقيم عليها قضاءه سائغة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها.

(نقض ١٠/٢/١٩٦٦ من ١٧ من ٥٦٤).

٣٥- لا يسقط حق الضمان عند البائع إلا إذا إشتراط عدم الضمان وكان المشتري عالما وقت الشراء بسبب الإستحقاق أو إعرّف أنه إشتري ساقط الخيار.

(نقض ٢٠/٢/١٩٣٦ جـ ١ في ٢٥ سنة من ٣٥٩).

٣٦- وإن شرط عدم الضمان مؤداه أن للمشتري يشتري ساقط الخيار . ولا يسقط عن البائع إلتزامه بتسليم المبيع بالحالة التي كان عليها وقت البيع أو وقت رسو للزاد.

(نقض ١٧/٢/١٩٣٨ للمرجع السابق من ٣٥٩).

الفصل الثامن

الوقاية في نطاق البيع في مرض الموت

١- لقد نص المشرع في المادة ٤٤٧ من القانون المدني على أنه :- " إذا باع المريض مرض الموت لوارث أو لغير وارث بثمن يقل عن قيمة المبيع وقت الموت فإن البيع يسري في حق الورثة إذا كانت زيادة قيمة المبيع على الثمن لا تتجاوز ثلث التركة داخلاً فيها البيع ذاته.

أما إذا كانت هذه الزيادة تتجاوز ثلث التركة فإن البيع فيما يتجاوز الثلث لا يسري في حق الورثة إلا إذا أقروا أو رد المشتري للتركة ما يفي بتكملة الثلثين.

ويسري على بيع المريض مرض الموت أحكام المادة ٩١٥ ."

٢- وإنه يجب لإعتبار المرض مرض الموت أن يجعل المريض عاجزاً عن قضاء مصالحه العادية المألوفة ، وليس واجباً أن يلزم المريض الفراش ويجب أن يغلب فيه خوف الموت بأن يكون مرضاً خطيراً أو بسيطاً ثم تضاعف وأن ينتهي بالموت فعلاً .

٣- وإنه يعتبر المرض واقعة مادية فيجوز إثباته بجميع الطرق ، ويقع على الورثة عبء الإثبات ، وإن كان تاريخ التصرف العرفي يعتبر حجة بالنسبة للورثة ولكن إذا اثبت هذا التاريخ على غير الحقيقة بأن قدم لإخراج التصرف عن فترة مرض الموت كان ذلك غشاً وجاز للورثة إثبات ذلك بجميع الطرق.

٤- ولقد نص المشرع في المادة ٤٧٨ من القانون المدني على أنه :- "لا تسري أحكام المادة السابقة إضراراً بالغير حسن النية إذا كان هذا الغير قد كسب بعوض حقاً عينياً على العين المباعة ."

٥- ومن ثم إذا كان للتصرف له قد تصرف في العين بعقد مفاوضة وليس على سبيل التبرع بأن باعها لآخر فإن الورثة لا يستطيعون تتبع العين في يد المشتري إذا كان حسن النية أي لا يعلم وقت الشراء

أن للورثة حق فيها بل كان يعتقد أنها ملك خالص للبائع أما إذا كان المشتري سيء النية .

المبادئ القضائية

١- إن توقيع الطعون عليه الأول كشاهد على عقدي البيع - الطعون
فيهما بصدورهما في مرض الموت - في وقت لم يكن قد أصبح فيه
وارثا لا يعدو أن يكون شهادة بصحة صدورهما من المورث ، ولا يعتبر
إجازة منه للعقدين ، لأن هذه الإجازة لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد
وفاة المورث إذ أن صفة الوارث التي تخوله حقا في التركة لا تثبت له
إلا بهذه الوفاة كما أن توقيعه على العقدين لا يفيد صحة التاريخ
العطي لكل منهما إذ لم يكن وارثا وقت توقيعه كشاهد طبقا لما
تقدم ذكره.

(نقض ١٩٧٧/١٢/٦ طعن ٨١٦ س ٤٣ ق).

٢- إثبات التاريخ لا يكون إلا بإحدى الطرق التي عينها القانون ، ولا
يحتج على الورثة الذين يطعنون على التصرف بأنه صدر في مرض
الموت بتاريخ السند إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا ، إلا أن هذا التاريخ
يظل حجة عليهم إلى أن يثبتوا هم عدم صحته وأن التصرف صدر
في تاريخ آخر توصلنا منهم إلى إثبات أن صدوره كان في مرض الموت .
(نقض ١٩٧٧/١٢/٦ طعن ٨١٦ س ٤٣ ق).

٣- حالة مرض الموت مشروطة شرعا بأن يكون المرض مما يغلب فيه
الهلاك ، فإذا كان الحكم الطعون فيه قد اكتفى في إعتبار أن المورث
كان مريضا مرض الموت وقت صدور التصرف الطعون فيه بأنه
قعد عن مزاوله أعماله خارج المنزل في الشهور الستة السابقة لوفاة
بسبب سقوطه من فوق ظهر دابته دون بيان لنوع المرض الذي انتاب
المورث وتحقيق غلبة الموت فيه وقت صدور التصرف الطعون فيه
فإن ذلك الحكم يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن
مراقبة صحة تكييفه للمرض بأنه مرض موت .

(نقض ١٩٦٤/٤/٣٠ طعن ٤٤٩ س ٢٩ ق).

٤- حق الوارث في مال مورثه لا يظهر في الوجود ولا يكون له اثر إلا بعد
موت المورث كما أن المرض لا يمكن إعتباره مرض موت إلا إذا انتهى

بموت صاحبه مما لا يتأذى معه معرفة أن المرض من أمراض الموت إلا بتحقيق هذه النتيجة . ومن ثم فمادام التصرف كان ما يزال حياً فإنه ما كان يقبل من الوارث أية منازعة في العقود الطعون عليها تقوم على صدورها في مرض موت للتصرف أو على أنها تخفي وصايا .
(نقض ١٩٦٤/٣/٢٦ طعن ٣٦ م ٢٩ ق).

٥- مجال البحث في تطبيق المواد ٢٥٤ ملني قديم ، وما بعدها إنما هو حيث يكون التصرف للطعون بحصوله في مرض الموت قد صدر منجزاً ، وأن مؤدى ثبوت صحة الطعن فيه بحصوله في مرض الموت إعتبار هذا التصرف وصية فإذا لم يكن التصرف - محل النزاع - تصرفاً منجزاً بل كان وصية سافرة من أول الأمر وتخضع لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فإنه لا يكون هناك محل لأعمال أحكام تلك المواد على واقعة النزاع .
(نقض ١٩٥٦/٢/٢٣ طعن ٢١٣ م ٢٢ ق).

٦- البيع في مرض الموت لأجنبي يختلف حكمه فإن ثبت أنه هبة مستورة أي تبرع محض فحكمه أنه وصية لا تنفذ إلا في ثلث تركة البائع ، وإن ثبت أنه عقد صحيح مدفوع فيه الثمن ولكن فيه شيئاً من المحاباة فله حكم آخر . وعلى ذلك فإذا دفع ببطلان عقد بيع لكونه مزوراً على البائع أو لكونه على الأقل صادراً في مرض موته ، وقضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي صدور العقد في مرض الموت، وإستؤنف هذا الحكم التمهيدي فقضت محكمة الدرجة الثانية بإلغائه وتصلت لموضوع الدعوى فحكمت فيه بصحة العقد على أساس أن المشتري ليس وارداً وأنه لا محل إذن لتحقيق صدور العقد في مرض الموت إلا إذا كان ثمة محاباة في الثمن تزيد على ثلث مال البائع في حين أن الطاعن في العقد يبني طعنه على أن هذا العقد إنما هو تصرف بطريق التبرع الذي لم يدفع فيه ثمن ، فحكمها على أساس ذلك التوجيه ، وهو تصحيح عقد البيع وإعتباره عقد بيع حقيقي فيه الثمن مدفوع فعلاً مع عدم بيان الأسباب التي دعتها إلى رفض ما إدعاه الطاعن من عدم دفع

التمن ولا الأسباب التي أفلعتها بلفع هذا التمن، هو حكم باطل لقصور أسبابه .

(نقض ١٩٣٤/٤/٢٦ طعن ٧٧ س ٣ ق).

٧- إذا قضت المحكمة بإعتبار العقد لالتنازع عليه عقد بيع صادراً في مرض الموت حكمه حكم الوصية لأجنبي لا ينفذ إلا في ثلث تركة البائع. ثم حكمت في الوقت نفسه تمهيداً بطلب خبير لحصول أموال البائع وتقدير ثمنها لمعرفة ما إذا كانت الأطيان محل العقد تخرج من ثلثها أم لا. فلا تعارض في حكمها بين شطره القطعي وشطره التمهيدي، إذ أنه مع إعتبار العقد صادراً في مرض الموت حكمه حكم الوصية لأجنبي يصبح الفصل في طلب صحته ونفاذه كلياً أو جزئياً. متوفقاً بالبداهة على نتيجة تقرير الخبير في المهمة التي كلفه بها .

(نقض ١٩٥٠/٢/٣ طعن ١٣٧ س ١٨ ق).

٨- البيع الصادر في مرض الموت لأينة البائع يكون صحيحاً في حق من أجازته من الورثة ولو قضى ببطالائه بالنسبة لمن لم يجزه منهم . فإذا امتنع من أجاز للبيع عند تسليم بعض الأطيان الواردة في العقد إلى المشتري بدعوى أنها من نصيبه في الشركة فإن الحكم عليه لها بتثبيت ملكيتها لهذه الأطيان يكون صحيحاً ولا مخالفة للقانون فيه.

(نقض ١٩٣٧/٥/٢٠ طعن ٧ س ٧ ق).

٩- متى كان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بما نص عليه في عقد البيع القول بصدوره من مورث الخصوم إلى ولده الطاعن في فترة مرض موته من دفع التمن قد سند إلى ما تبينه من مجموع التحقيقات وظروف الدعوى وملايساتها وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تحدى لدى محكمة الموضوع بأنه دفع مقابلاً لما إشتراه فإن ما ينهاه عليه الطاعن من بطلان لإستناده إلى وقائع لا تتفق مع الأوراق المقدمة في الدعوى ولا تؤدي إلى ما إنتهى إليه منهما يكون في غير محله.

(نقض ١٩٥١/٥/٣ طعن ٨٨ س ١٦ ق).

١٠- إذا كان الطاعن لا ينعي على الحكم أنه أخطأ في التعريف بمرض اللوت ، وإنما ينعي عليه أنه خالفه في بعض تقريراته وأنه لم يطبقه تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، وكان ما أشار إليه من تلك التقارير لا يتعارض مع ذلك التعريف ، وما إسخره الحكم من وقائع الدعوى وأوراقها وشهادة الشهود الذين سمعوا فيها ، من أن المتوفي كان مريضاً بمرض اللوت حين حرر عقد البيع الذي هو محل الدعوى ، سائفاً مقبولا . فإنه لا يكون ثمة محل لما نجاه الطاعن عليه . (نقض ١٩٤٩/١/١٣ طعن ١٥٥ س ١٧ ق).

١١- متى كان الثابت من أوراق الدعوى أن ما دفع به الطاعنون من أن الورث وقت التعاقد كان في مرض اللوت هو قول عابر ولم يقدموا ما يثبت أنهم طلبوا إلى محكمة الموضوع إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا الدفاع أو أنهم قدموا إليها دليلاً عليه كما لم يقدموا ما يثبت أنهم آثروه لدى محكمة الاستئناف فإنه لا يعيب الحكم للطعون فيه إغفاله الرد على هذا الدفاع الذي تخلى عنه الطاعنون . (نقض ١٩٥٢/٣/٧ طعن ٦٠ س ٢٠ ق).

١٢- إذا حصلت المحكمة مما تبينته من وقائع الدعوى وظروفها أن الورث كان مريضاً بالفالج وأن مرضه طال حوالي خمس سنين ولم يشتد عليه إلا بعد صدور السنتين الطعون فيهما ، وبناءً على ذلك لم تعتبر أنه كان مريضاً بمرض اللوت وأن السنتين صحيحتان، فلا سهيل لإثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض لأن هذا مما يتعلق بتحصيل فهم الواقع في الدعوى وخصوصاً أن مرض الفالج إذا طال فلا يغلب فيه الهلاك.

(نقض ١٩٤٣/١٢/٣٠ طعن ٣٢ س ١٣ ق).

١٣- متى كان يبين من الحكم للطعون فيه أن المحكمة لم تر فيما قاله الطاعن من أن البائعة كانت مريضة بمرض اللوت عند تحرير عقد البيع إلا مجرد إدعاء غير جدي لأن الطاعن لم يقدم دليلاً أو حتى قرينة على أنها كانت مريضة فإن المحكمة بناءً على هذه الأسباب السائفة التي أوردتها تكون قد رفضت ضمناً طلب الإحالة على

التحقيق لإثبات مرض الموت ، وهذا لا خطأ فيه في تطبيق القانون كما لا يشوبه القصور.

(نقض ٢٧ / ١١ / ١٩٥٢ طعن ٢٦٨ م ٢٠ ق).

١٤- أن الوارث وإن كان لا يرتبط بالتاريخ العرفي الوارد في ورقة التصرف الصادر من مورثه متى كان له قانونا حق الطعن في ذلك التصرف. إلا أنه ليس له أن يطالب بعدم الإحتجاج عليه بذلك التاريخ لمجرد كونه غير ثابت بصفة رسمية. بل كل ما له هو أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن التصرف المطعون فيه لم يصدر في تاريخه العرفي وإنما صدر في تاريخ آخر ليتوصل من ذلك إلى أن صدوره كان في مرض الموت فيكون باطلا. ذلك لأن حق الوارث يتعلق قانونا بمال مورثه بمجرد حصول مرض الموت فلا يملك الورث بعده حق التصرف في ماله الذي يعتبر في حكم المملوك لوارثه ، مما يقتضي أن تكون العبرة في هذه المسألة هي بصدور التصرف فعلا في أثناء مرض الموت بصرف النظر عن التاريخ للوضع له . وإذن فإذا كان الحكم لم يعتبر التصرف من الورث لبعض الورثة لمجرد كون تاريخه عرفيا وأن للورث توفى على أثر المرض، دون بحث في حقيقة التاريخ المدون في العقد والتحقق من أن الصرف إنما صدر فعلا في مرض الموت ، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون.

(نقض ١٥ / ٤ / ١٩٤٣ طعن ٦٤ م ١٢ ق).

١٥- الوارث بحكم كونه خلفا عاما لمورثه - لا يمكن أن يعد من الغير في معنى المادة ٢٢٨ من القانون المدني ، بل حكمه - بالنسبة إلى الحررات غير الرسمية التي يكون للورث طرفا فيها - حكم مورثه فتاريخها يكون - بحسب الأصل - حجة عليه ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا سواء كانت صادرة إلى وارث أو إلى غير وارث. ولكن إذا ادعى الوارث أن تصرف للورث كان غشا واحتيالا على القانون إضرارا بحقه الشرعي في الميراث فطعن فيه بأنه صدر في مرض الموت وأن تاريخه غير صحيح فيجوز له أن يثبت مدعاه ويكون عليه عبء الإثبات إذ هو مدع والبيئة على من ادعى وتطلق له كل طرق الإثبات إذ للضرورة بالغش لم تكن له خيرة فيه فلا وجه للتضييق عليه في

إثباته بحصره في طريق دون طريق. فإذا كانت المحكمة حين قضت ببطلان البيع الصادر من الورث إلى بعض ورثته قد أسست ذلك على أن المدعين الذين يطعنون في العقد بصنوره في مرض الموت وهم ورثة للبائع لا يحاجون بتاريخ عقد للبيع غير للسجل بزعم أنهم من الغير وجعلت التحقق من قيام حالة مرض الموت منوطا بالتاريخ الثابت ثبوتا رسميا دون التاريخ الأول "العربي" غير أنه لدفاع من صدر لهم العقد بعدم قيام حالة مرض الموت في ذلك التاريخ غير الثابت رسميا فإن حكمها بذلك يكون مخالفا للقانون إذ هذا التاريخ يكون حجة على هؤلاء الورثة إلى أن يثبتوا عدم صحته.

(نقض ١٠/٢١/١٩٤٨ طعن ٧٧ من ١٧ق).

١٦- الوارث لا يعتبر من الغير فيما يختص بالتصرفات الصادرة من الورث إلا إذا كان التصرف قد صدر في مرض الموت إضرارا بحقه في الميراث. فإذا كان التاريخ للدون في ورقة التصرف سابقا على بدء مرض الموت وغير ثابت رسميا فإن كل ما يكون للوارث هو أن يثبت بجمع الطرق أن هذا التاريخ غير صحيح ، وأن العقد إنما أبرم في مرض الموت وإذا كان الحكم لم يقم وزنا للتصرف الصادر من أب لإبنه لمجرد أن تاريخه عربي، وأن الأب للتصرف توفي على أثر مرض أصابه دون البحث في صحة هذا التاريخ والتحقق من أن التصرف حصل بالفعل في مرض الموت فإنه يكون مخطئا.

(نقض ١٨/١٢/١٩٤١ طعن ٢٩ من ١١ ق).

١٧- أن الوارث وإن كان لا يرتبط بالتاريخ العربي الوارد في ورقة التصرف الصادر من مورثه متى كان له قانونا حق الطعن في ذلك التصرف إلا أنه ليس له أن يطالب بعدم الإحتجاج عليه بذلك التاريخ لمجرد كونه غير ثابت بصفة رسمية بل كل ما له هو أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن التصرف الطعون فيه لم يصدر في تاريخه العربي وإنما صدر في تاريخ آخر ليتوصل من ذلك إلى أن صنوره كان في مرض الموت فيكون باطلا. ذلك لأن حق الوارث يتعلق قانونا بمال مورثه بمجرد حصول مرض الموت فلا يملك للورث بعده حق التصرف في ماله الذي يعتبر في حكم المملوك لو ارثه، مما يقتضي أن

تكون العبرة في هذه المسألة هي بصدور التصرف فعلا أو أثناء مرض الموت بصرف النظر عن التاريخ الموضوع له وإذن فإذا كان الحكم لم يعتبر التصرف الصادر من المورث لبعض الورثة صحيحا لمجرد كونه تاريخه عرفيا وأن المورث توفى على أثر المرض دون بحث في حقيقة التاريخ المدون في العقد والتحقق من أن التصرف إنما صدر فعلا في مرض الموت فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٤٣/٤/٥ طعن ٦٤ س ١٢ ق).

١٨- الوارث يعتبر في حكم الغير فيما يختص بالتصرف الصادر من مورثه في مرض الموت إضرارا بحقه المستمد من القانون. ولذلك فإن له أن يطعن على هذا التصرف وأن يثبت مطالعته بجميع طرق الإثبات . وإذا كان التاريخ المدون بالتصرف غير ثابت رسميا فإن له - مع تمسك الوارث الذي صدر لصلحته هذا التصرف بهذا التاريخ - أن يثبت حقيقة التاريخ بجميع طرق الإثبات أيضا.

(نقض ١٩٤١/١/٢٣ طعن ٤٤ س ١٠ ق).

الفصل التاسع

الوقاية من الغش في نطاق عقد الإيجار

١- لقد نص المشرع في المادة ٥٧٢ من القانون المدني بأنه : - " إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم إلى وضع يده عليها دون غش، فإذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل أن يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر أو قبل أن يتجدد عقد إيجاره، فإنه هو الذي يفضل.

فإذا لم يوجد سبب لتفضيل أحد المستأجرين فليس لهم فيما تعارضت فيه حقوقهم إلا طلب التعويض ".

٢- عند المفاضلة في المنقول، إذا تعدد المستأجرون كان كل منهم دائناً عادياً للمؤجر فلا يتقدم أحد على الآخر حتى ولو كان تاريخ عقده ثابتاً وسابقاً على تاريخ عقود الآخرين ويفضل منهم من سبق إلى وضع يده دون غش، فإذا لم يكن لأحد المستأجرين وضع يده فلا يجوز الحكم بتسليم المنقول لأحدهم إذ ليس لأحد أن يتقدم على الآخر ولم يبق إلا الحكم لكل منهم بتعويض أساسه ضمان الإستحقاق أما إذا طالبه أحد المستأجرين دون الآخرين فعنى بتسليمه المنقول ولا يبقى للآخرين إلا الرجوع بالتعويض.

٣- وعند المفاضلة في العقار، فتكون المناضلة لن يسبق من المستأجرين لوضع اليد أو لتسجيل عقده بدون غش، وبعد تسجيل عقد الإيجار تسجيل صحيفة دعوى صحة إنعقاده إذا أثر على هامش التسجيل بالحكم الصادر فيها، فالعبرة بالأسبقية في أحد أمرين : وضع اليد أو التسجيل.

المفاضلة بين المستأجرين وفقاً لقانون إيجار الأماكن :

٤- أما بالنسبة للعقود الخاضعة لقانون إيجار الأماكن فإن المفاضلة بالنسبة لهذه العقود تنحصر في أسبقية التاريخ دون اعتداد بسبق

وضع اليد، ذلك أن العقد اللاحق يعتمد باطلا بطلانا مطلقا فلا يعتد
بوضع اليد المستند إليه . وللمستأجر الأول أما رفع دعوى إسترداد
حيازته للعين إذا كانت قد سلبت منه وتلك دعوى حيازة يستند
فيها إلى الحيازة وحدها، أما إذا إستند إلى أسبقية عقده، فإنه يكون
قد لجأ إلى دعوى أصل الحق لتمكينه من العين .

والعبرة بأسبقية التعاقد، فيفضل صاحب العقد الأسبق إبرا ما ولو كان
لاحقا في ثبوت التاريخ، ويجوز إثبات هذه الأسبقية بكافة الطرق
لتعلقه بواقعة مادية.

المبادئ القضائية

١- إذ كان نص المادة ٧٥٧٣ من القانون المدني يفيد تفضيل المستاجر الأسبق في وضع يده على العين المؤجرة دون غش فإن الطعون عليه الأول - المستاجر الأول - وقد سبق في وضع يده - ولا ترفع هذه اليد قانوناً إذا انتزعت الحيازة منه بالتحايل أو بطريق الجبر ، وإنما تعتبر قائمة ومستمرة وإن حال بين مباشرتها مادياً على العين للمؤجرة مانع عارض من الغير أو التحايل بما لا يقره القانون ، وكان الحكم المستعجل الابتدائي للقاضي بطرد الطعون عليه الأول من العين المؤجرة لتأخره في سداد الأجرة التي استأنفها فقد كان بمثابة عقبة مادية يستعملها الطعون عليه الثاني لإنتراع حيازة الطعون عليه الأول لعين النزاع قسراً ، مما لا يزيل تلك الحيازة قانونياً ، ويكون له الأفضلية لسبقه في حيازة العين بصرف النظر عن حسن نية المستاجر الآخر أو للمؤجر له .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢١ طعن ١٣٧ س ٤٦ق، نقض ١٩٨١/٤/٤ طعن ١٣٤١ س ٤٨ ق ونظر نقض ١٩٧٦/٥/٥ بالمادة ٩٦٠)

٢- النص في المادة ٧٥٧٣ من القانون المدني على أنه " إذا تعدد المستاجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم إلى وضع يده عليها دون غش، فإذا كان مستاجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل أن يضع مستاجر آخر يده على العقار للمؤجر أو قبل أن يتجدد عقد إيجاره ، فإنه هو الذي يفضل " يفيد تفضيل المستاجر الأسبق في وضع يده على العين للمؤجرة دون غش ، وإذا كان الطعون عليه الأول - المستاجر الأول - قد سبق في وضع يده ، ولا ترتفع هذه اليد قانوناً إذا انتزعت الحيازة منه بالتحايل أو بطريق الجبر وإنما تعتبر قائمة ومستمرة وإن حال بين مباشرتها مادياً على العين للمؤجرة مانع عارض من القصر أو التحايل مما لا يقره القانون ، وكان الحكم المستعجل - القاضي بطرد الطعون الأول من العين المؤجرة لتأخره في سداد الأجرة - الذي استصدرته الطعون عليها الثانية - المؤجرة - ضده قد فقد قوته التنفيذية بالحكم النهائي بوقف تنفيذه فيعتبر

بمثابة عقبة مادية إستعملتها الطعون عليها الثانية لإنتزاع حيازته قسرا مما لا يزيل تلك الحيازة قانونا وتكون له الأفضلية لسبقه في حيازة العين بصرف النظر عن حسن نية المستاجر الآخر.
(نقض ١٩٨٠/٢/٥ طعن ٥٦٥ س ٤٩/ق).

٢- مناط للفاضلة بين العقود أن تكون كلها صحيحة ، ومن المقرر بنص المادة ١٣٥ من القانون للدني أنه " إذا كان محل الإلتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا " ، هنا ولا يجوز أن يتعارض محل الإلتزام مع نص ناه في القانون لأن مخالفة النهي المقرر بنص القانون تندرج تحت مخالفة النظام العام أو الآداب بحسب الأحوال، ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه " يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه " ، ولئن كانت لم تنص للمادة صراحة على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها إلا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وتجريم مخالفته بحكم المادة ٤٤ من هنا القانون يرتب هذا الجزاء وإن لم يصرح به. لما كان ذلك وكان الحكم للطعون فيه قد إنتهى إلى أعمال نص المادة ٥٧٢ من القانون للدني في شأن الفاضلة بين المستاجرين عند تعددهم دون مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومؤاها بطلان هذين العقدین بطلانا مطلقا لتعارض محل الإلتزام مع نص قانوني متعلق بالنظام العام بما سترتب عليه من إمتناع إجراء الفاضلة بينهما وبين العقد المؤرخ ٨/١٩٤٧ السابق صدوره للمستاجرين الأصليين والذي إنتقل صحيحا ونافذ للطاعن في تاريخ سابق برسو مزاد القهى عليه في ١٩٧٧/١٢/٢٥ بمقوماتها المادية والعنوية. لما كان ذلك ، فإن الحكم للطعون فيه إذا لم يلتزم هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.
(نقض ١٩٧٨/١١/٢٩ طعن ٣١٩ س ٣٨/ق).

٤- وإن شرعت المادة ١/٥٧٢ من القانون للدني القاعدة العامة في الفاضلة بين المستاجرين متى أجر مؤجر معين بنفسه أو عن طريق نائب عنه عينا بناتها عدة إجارات عن مدة بعينها أو عن مدد متداخلة وجعلت الأولوية لمن سبق منهم في وضع يده على العين المؤجرة دون

إعتداد بسبق تاريخ الإجارة أو نبات تاريخها، إلا أن مجال تطبيقها لا يفتح والتزام لا يقوم إلا إذا كانت العقود مبرمة مع مستأجرين عديدين يعقود إيجار صحيحة وناقذة فإذا شاب إرادة المؤجر عند صدور أحد العقود منه عيوب الإرادة وتقرر بطلانه إندعت الحكمة من إدخاله في نطاق للفاصلة. ولما كان المبدأ من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه مهد لقضائه بإطمنئانه لأقوال شاهد المطعون عليه الثاني الذي قرر أن محافظة الجيزة التي يمثلها المطعون عليه الثالث إستدعت المالك - للمطعون عليه الأول - وطالبت منه العدول عن عقد الإيجار الصادر منه للمطعون عليه الثاني وتحرر عقد جديد للطاعنة ، وأنه رفض في البداية ثم أنعن تحت تأثير الإكراه الواقع عليه وإضطر إلى التوقيع على محضر عملية القرعة لصالح الطاعنة بما يفيد أنه إنتهى إلى أن إرادة المؤجر عند إبرامه التعاقد الصادر إلى الطاعنة كانت معيبة ، وكان حسب ذلك لإصراح سريان هذا العقد دونما حاجة إلى الفاصلة بينه وبين العقد الصادر ذات للمؤجر إلى المطعون عليه الثاني .

(نقض ١٩٧٧/٥/٤ طعن ٢٠٦ س ٤٣ق).

٥- النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من القانون المدني على أنه " لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل بإسم مدينه جميع حقوق هذا الدين ، إلا ما كان منها متصلا بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز".

يدل على أن نطاق الدعوى غير المباشرة لا يشمل الحقوق التي يؤدي إستعمال الدائن لها إلى اللباس بما يجب أن يبقى للمدين من حرية في تصريف شئونه ، فيجوز للدائن أن يرفع دعوى بإبطال عقد كان مدينه طرفا فيه لعيب شاب رضاه. ولا يعتبر بذلك من قبيل الحقوق المتصلة بشخص الدين فيجوز من ثم إستعمالها بإسمه ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن المطعون عليه الثاني أسس دعواه عند طلب الحكم بتسليمه العين للمؤجرة وتمكينه من الإنتفاع بها على بطلان عقد الإيجار الصادر للطاعنة والذي تضمنه محضر القرعة التي أجريت في محافظة الجيزة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد

بالحكم المطعون فيه بعد إستعراضه توافر سائر شروط الدعوى غير للباشة إنتهى إلى أن المطعون عليه الثاني يحق له الطعن على عقد الإيجار الصادر من المؤجر له إلى الطاعنة لصدوره نتيجة إكراه لا يمس إجراء عملية القرعة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ،ولا يعيبه ما وقع فيه من قرارات قانونية خاطئة لا تؤثر في جوهر قضائه .

(نقض ١٩٧٧/٥/٤ طعن ٢٠٦ من ٤٣ ق).

٦- إن ما قصده المادة ٢٦٥ من القانون المدني القديم في حالة تزاحم المستأجرين من الأسبقية بوضع اليد أو التسجيل أن يكونا غير مشوبين بالغش والتدليس الذي يمنع وضع اليد من التحدي بأسبقية وضع يده كما يمنع السجل سند إيجاره من التمسك بتسجيله وهذا هو ما قننه المشرع في المادة ٥٧٣ من القانون المدني الجديد. وإذن فمتى كان الحكم قد أقيم على أن وضع يد المستأجر على العين للمؤجرة في المدة المتنازع عليها وكذلك تسجيله للمخالصة التي يرتكن إليها قد شابهما الغش والتدليس اللانعان من ترجيح عقده على عقد المستأجر الآخر المتنازع معه للأدلة السائغة التي أوردها في حدود سلطته الموضوعية، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٥٥/١/٢٧ طعن ١٨١ من ٢١ ق).

تقدير قيمة الدعوى :

٧- متى كان الفصل في طلبات الطاعن يستلزم المفاضلة بين عقده وعقد المطعون عليه الثاني المستأجر من نفس المؤجر له وكانت هذه الطلبات تقتضي الفصل في صحة عقد إيجاره ونفاذه حتى تكون له الأولوية على عقد إيجار المطعون عليه الثاني ، فإن تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة يكون بإعتبار مجموع الأجرة عن مدة إيجار الطاعن كلها وفقا للمادة ٢٨ من قانون المرافعات ولا محل لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من هذا القانون . ذلك أن هذا النص إنما ورد إستثناء من القاعدة العامة للإختصاص النوعي لحكمة المواد الجزئية للبينة بالمادة ٤٥ مرافعات ، فهو لا يطبق إلا في الأحوال المنصوص

عليها فيه على سبيل الحصر ، وهذه الأحوال جميعها محصورة في العلاقة بي المؤجر والمستاجر ولا تتعدى إلى الفصل في نزاع خاص بتفضيل عقد إيجار على عقد إيجار آخر صادر من نفس المؤجر .
(نقض ١٩٥٤/١/٧ طعن ٣٨ س ٢١ ق).

بطلان العقود في قوانين إيجار الأماكن :

٨- " مناط المفاضلة بين العقود أن تكون كلها صحيحة " ، ومن المقرر بنص المادة ١٣٥ من القانون المدني أنه "إذا كان محل الإلتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا " ، هنا ولا يجوز أن يتعارض محل الإلتزام مع نص ناه في القانون لأن مخالفة النهي المقرر بنص في القانون تندرج تحت مخالفة النظام العام أو الآداب بحسب الأحوال، ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه " يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه " ، ولئن كانت لم تنص صراحة على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها إلا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وتجريم مخالفته - بحكم المادة ٤٤ من هذا القانون يرتب هذا الجزاء وإن لم يصرح به لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أعمال نص المادة ٥٧٣ من القانون المدني في شأن المفاضلة بين المستأجرين عند تعددهم دون مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومؤداها بطلان هذين العقدين بطلانا مطلقا لتعارض محل الإلتزام مع نص قانوني متعلق بالنظام العام بما يترتب عليه من إمتناع إجراء المفاضلة بينهما وبين العقد المؤرخ ٨/١٠/١٩٤١ السابق صدوره للمستأجرين الأصليين والذي إنتقل صحيحا وناقذا للطاعن في تاريخ سابق برسو مزاد القهى عليه في ١٩٧١/١٢/٢٥ بمقوماتها المادية والعنوية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٧٨/١١/٢٩ طعن ٣١٩ س ٤٨ ق. ونقض ١٩٨١/٦/٢٠ طعن ٧٢٤ س ٤٥ ق).

آثار عقد الإيجار :

٩- آثار عقد الإيجار. إنصرافها للخلف الخاص للمؤجر وقت إنتقال الشيء إليه دون حاجة إلى علمه بذلك. شرطه ألا تكون خارجة عن الرابطة العقدية أو مستقلة عنها . م ١٤٦ ملخي.

(الطعن رقم ١٠٠٢، ١٣٥٤ لسنة ٦٨ ق. جلسة ١٣/١/٢٠٠٠)

١٠- آثار عقد الإيجار. إنصرافها إلى الخلف الخاص للمؤجر بحكم القانون. مشتري العقار المؤجر. لا يكون خلفا خاصا للبائع إلا بإنتقال الملكية إليه. مؤداه وجوب تسجيل عقد شرائه للإحتجاج به قبل للمستاجر البائع له. إعتباره قبل التسجيل دائنا عاديا للبائع المؤجر. عدم جواز مطالبته المستاجر أو مطالبة الآخر له بشيء بالطريق المباشر. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٩ ق. جلسة ١٣/١/٢٠٠٠)

١١- علم المستاجر ببيع العقار إلى مشتر سجل عقد شرائه وإنتقلت إليه الملكية . أثره. إلتزامه بدفع الأجرة إليه .

(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٩ ق. جلسة ١٣/١/٢٠٠٠)

سريان عقد الإيجار في حق المالك الجديد :

١٢- عقد الإيجار. سريانه في حق المالك الجديد بذات شروطه السابقة دون حاجة لتحرير عقد جديد .

(الطعن رقم ١٠٠٢، ١٣٥٤ لسنة ٦٨ ق. جلسة ١٣/١/٢٠٠٠)

١٣- عقد الإيجار. سريانه في حق المالك الجديد ولو لم يكن له تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على إنتقال الملكية. م ٣٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩. شرطه.

(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٩ ق. جلسة ١٣/١/٢٠٠٠)

١٤- لشترى العقار بعقد غير مسجل. مطالبة المستاجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار. شرطه. حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول

للمستاجر للحوالة أو إعلانه بها. نفاذ الحوالة. أثره. للمشتري مقاضاة المستاجر في شأن الحقوق المحال بها دون حاجة لإختصاص اللؤجر. علة ذلك.

(الطن رقم ٨٤١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤)

(الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٢)

١٥- تصريح اللؤجر للمستاجر بالتأجير من الباطن. سريانه في حق المالك الجديد دون حاجة إلى قبوله أو ثبوت التاريخ. م ٣٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٥)

عقد الإيجار الصادر من البائع بعقد غير مسجل سند لوضع اليد :

١٦- عدم تسجيل الطعون ضدها سند ملكيتها لعين النزاع. أثره . بقاء ملكية العين للبائع لها . عقد الإيجار المبرم بينه وبين الطاعنة في تاريخ لاحق للببيع. سند قانوني لوضع يد الطاعنة على العين. مخالفة ذلك. خطأ. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

١٧- إذ كان الثابت من الأوراق أن سند ملكية للطعون ضدها لعين النزاع هو عقد البيع العربي للورخ ١٩٨٥/٧/١٩ الذي قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ١٠٦٣ لسنة ١٩٩٠ مدني كلي للنصورية، وخلت الأوراق مما يفيد تسجيله أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه ومن ثم فإن ملكية عين النزاع لا تزال ثابتة للبائع ولم تنتقل للمطعون ضدها فلا تستطيع الإحتجاج بعقد شرائها قبل الطاعنة (للمستجرة) ولا يكون لها أن تطالبها بشيء بالطريق المباشر إذ لا تعدو أن تكون دائنة عادية لزوجها البائع لها وللؤجر للطاعنة وحققا في تسلم عين النزاع حق شخصي مترتب لها في ذمته ويضحي بذلك وضع يد الطاعنة على عين النزاع بمقتضى سند قانوني هو عقد الإيجار للورخ ١٩٨٩/٨/١ الصادر لها من المالك وينتفي عنها الغصب، وإذ خالف الحكم للطعون فيه النظر فإنه يكون معيبا.

(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

بعض أنواع الإيجار :

أ- إيجار المال الشائع :

١٨- تأجير المال الشائع حق للأغلبية المطلقة من الشركاء بحسب الأنصبة. عقد الإيجار الصادر ممن لا يملك أكثر من النصف. عدم سريانه في حق الباقيين إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمنا. اثر ذلك. (الطعن رقم ١١٠٨ ، ١١٧٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

١٩- قضاء الحكم الطعون فيه بصحة ونفاذ عقد إيجار الطعون ضده الأول رغم صدوره ممن لا يملك أغلبية انصباء العقار الشائع وببطلان عقد الطاعنة الأسبق إلى الوجود . خطأ في تطبيق القانون. (الطعن رقم ١١٠٨ ، ١١٧٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

٢٠- وضع المالك على الشيوع يده على جزء مفرز من العقار الشائع. عدم احقية باقي الشركاء في إنتزاع هذا القدر منه ولو جاوز نصيبه بغير القسمة ويقتصر حق الشركاء على طلب مقابل الإنتفاع . شرطه. أن لا تكون حيازة الشريك واضع اليد غير مشروعة أو محلا لعقد ينظمها أو ينظم إنتقالها بين الشركاء. علة ذلك. (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

٢١- من المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن المالك على الشيوع متى وضع يده على جزء مفرز من العقار فلا سبيل لإنتزاعه منه ولو جاوز نصيبه بغير القسمة وإنما يقتصر حق الشركاء على طلب مقابل الإنتفاع، لا يعدو أن يكون ترديدا للقواعد العامة التي تحمي الحائز الذي يستند إلى سبب صحيح حين تتوافر في حيازته كافة الشروط القانونية لحماية الحيازة . فلا تسلب الحيازة إستنادا إلى مجرد الإرتكان إلى أصل الحق ، كما تضمن هذا للبدا بيانا لدعوى أصل الحق التي يجوز رفعها فحصرها إما في القسمة أو مجرد طلب مقابل الإنتفاع عن الجزء الزائد عن النصيب لأن الشريك المشتاع مالك لكل ذرة في المال الشائع ، إلا أن كل ذلك مشروط بأن تكون حيازة الشريك المشتاع الذي يضع يده على جزء مفرز حيازة

مشروعة جديرة بالحماية، فإن كانت وليدة إغتصاب أو غش أو معيبة بأي عيب تعين إهدارها حماية لحق باقي الشركاء في الحيابة، كما يشترط لإعمال هذا للبدا ألا تكون حيابة الشريك المشتاع محلا لعقد ينظمها ولا ان يكون إنتقال الحيابة بين الشركاء داخلا في نطاق إعمال هذا العقد وبسببه إذ يتحتم على الشركاء في هذه الحالة إعمال احكام العقد والإلتجاء إلى دعواه ويمتنع عليهم الإحتكام إلى قواعد الحيابة، لأن العقد هو قانون المتعاقدين وشريعتهم.

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

٢٢- المالك على الشيوع الحائز للعقار. حقه في تأجير جزء منه لأحد الشركاء للشتاعين أو الغير. المستاجر منه حائز عرضي لحسابه. مؤداه. بقاء العين للؤجرة في حيازته. إلترام للمستاجر برد العين المؤجرة عند إنتهاء الإجارة. م ٥٩٠ ملخي.

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

٢٣- المشتري لحصبة شائعة في العقار الشائع . ليس له طلب التسليم مفرضا. علة ذلك.

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

٢٤- شراء للمستاجر للعين للؤجرة حصبة شائعة في العقار. أثره. بقاء عقد الإيجار نافذا قبل المستاجر بشروطه.

(الطن رقم ١٥١٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)

ب - إيجار ملك الغير :

٢٥- إيجار ملك الغير صحيح فيما بين المؤجر والمستاجر. عدم نفاذه في حق المالك إلا إذا أقره صراحة أو ضمنا.

(الطن رقم ١٨٥٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

ج - التأجير من صاحب الوضع الظاهر :

٣٦- تمسك الطاعنة بإستئجارها عين النزاع من المالكة الظاهرة للعقار التي أنشأت مبانيه وتقاضت منها مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وانه

بعد فرض الحراسة عليها أدار الطعون ضده الأخير العقار وتحاسب معها وأصدر مخالصة تضمنت أن أجرة عين النزاع مسددة وتدلليها على ذلك بالاستندات. إطراح الحكم للطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بإخلاء الطاعنة من عين النزاع تأسيساً على خلو الأوراق والمستندات مما يفيد ملكية من فرضت عليها الحراسة للعقار الكائنة به عين النزاع وأن المخالصة الصادرة من الطعون ضده الأخير للطاعنة عن أجرة النزاع خصماً من مستحقات الأخيرة قبل من فرضت عليها الحراسة غير مبرئ لذمة الطاعنة عن دين الأجرة دون أن يعني ببحث هذا الدفاع ودلالة المستندات المقدمة منها. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٢٧٨٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٦)

٢٧- تمسك الطاعنة أمام محكمة الإستئناف بإستئجارها شقة النزاع بحسن نية من المالك الظاهر للعقار وتدلليها على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم للطعون فيه برفض دعواها تأسيساً على أن المؤجر لها ليس مالكا أو شريكا في ملكية العقار أو وكيلها مفوضاً في التأجير دون أن يعرض لهذا الدفاع خطأ وقصور.

(الطن رقم ٦١٧٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٣)

٢٨- تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بإستئجارهما عين النزاع من الطعون ضدها السادسة بحسبانها المالكة الظاهرة للعقار إستناداً إلى ظروف ساقاها تولد في الإعتقاد الشائع بمطابقة هذا الظاهر للحقيقة مقترنا بحسن النية. دفاع جوهرى. قضاء الحكم للطعون فيه بطرد الطاعنين للغصب دون أن يعرض لهذا الدفاع خطأ وقصور.

(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٤)

٢٩- تمسك الطاعن بشغله للعين بموجب عقد صادر له من زوج الطعون ضدها الأولى وبسنداده الأجرة له بإعتباره المالك الظاهر وبصورىة عقد الإيجار الصادر لإينها للطعون ضده الثاني وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته. دفاع جوهرى. قضاء الحكم للطعون فيه بطرد الطاعن دون تمحيص هذا الدفاع والتحقق من توافر شروط الوضع الظاهر. قصور.

(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

د - إيجار الأرض الزراعية :

٢٠- ملحقات العين المؤجرة. ماهيتها. مباني العزب من ملحقات الأرض الزراعية الواقعة في نطاقها بحسابها منافع مشتركة. اثر ذلك. لا يحق لمستاجر جزء من هذه الأطنان أن يتخذ من مبنى فيها سكنا خاصا.

(الطن رقم ٦٢٠١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٥)

(نقض جلسة ١٩٨٧/٤/٨ من ٣٨ ع ١٦ ص ٥٦٢)

٢١- ثبوت عدم إنتهاء عقود إيجار الأطنان الزراعية المؤجرة للطاعنين. قضاء الحكم للطعون فيه بنبوت العلاقة الإيجارية للمساكن الملحقة بها وإلزامهم بتحرير عقود إيجار عنها . خطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٦٢٠١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٥)

من حقوق والتزامات طرفي عقد الإيجار :

أ - الإضافة والتعليق والهدم بقصد إعادة البناء :

٢٢- تمسك الطاعن بحصوله على التراخيص اللازمة لإعادة بناء العين المؤجرة بشكل أوسع وفقا للشروط التي تتطلبها المادتين ٤٩، ٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتعليقه على ذلك بالاستئذات. دفاع جوهري. قضاء الحكم للطعون فيه بإلغاء قرار الهدم تأسيسا على خلو الأوراق من ثمة دليل على حصول الطاعن على التراخيص اللازمة للهدم وإعادة البناء دون التعرض لتلك المستندات. خطأ وقصور.

(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢)

٢٣- إخلاء البنى المؤجرة كل وحلاته لغير أغراض السكنى لإعادة بنائه وزيادة عدد وحلاته . ٤٩ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. مناطه. حصول المالك على ترخيص ببناء وحدات جديدة تصلح لذات الغرض الذي تستعمل فيه الوحدات المرخص بهدمها فضلا عن توافر الشروط الأخرى المقررة بالنص للذكور.

(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٩٩)

٣٤- التزام المالك للرخص له بهدم مبناه لإعادة بنائه بشكل أوسع بتوفير مكان مناسب للمستاجر باجر مماثل أو بتعويضه نقدا. التزام تخيري للمالك. ٤٩م/دق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٨/٩/٢٠٠٠)

٣٥- إخلاء المبنى المؤجرة كل وحداته لغير أغراض السكنى لهدمه وإعادة بنائه بشكل أوسع. شرطه. حصول المالك على موافقة المستاجرين جميعا. تخلف ذلك. للمالك الحصول على حكم بالإخلاء قابل للتنفيذ بعد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به وأداؤه التعويض أو إيداعه المحكمة المختصة إيداعا غير مشروط. م ٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. عدم اشتراط إيداع التعويض قبل رفع دعوى الإخلاء. علة ذلك.

(الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٨/٩/٢٠٠٠)

٣٦- إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى رفض إخلاء العقار محل النزاع المؤجرة وحداته لغير أغراض السكنى بقصد إعادة البناء بشكل أوسع إستنادا إلى أن التعويض الذي أودعه الطاعن خزانة المحكمة قد عرضه على غير ذي صفة. إعتباره إيداع التعويض شرطا لقبول الدعوى وجعله الخيار بين نوعي التعويض للمستاجر وإلزامه المالك بإداء فرق الأجرة بين العين البديلة وعين النزاع رغم عدم إخلاء الأخيرة. خطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٨/٩/٢٠٠٠)

ب - حظر إحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد :

٣٧- الحكم بعدم دستورية نص للمادة ١/٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وبسقوط نص للمادة ٧٦ في مجال تطبيقها لإحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد. مؤداه. وجوب الرجوع للأصل العام بإنفراد للمستاجر وحده بتقدير للقتضى الذي يمرر تعدد مساكنه. قضاء الحكم

المطعون فيه بإخلاء الطاعنين من شفتي النزاع لاحتجاجهما أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض. خطأ.

(الطن رقم ١٠٠٧٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٨/٩/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٨٨٦٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٠/٤/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٧٣٨٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٣١/١/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٧/١٢/١٩٩٨)

٢٨- إعمال نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. مناطه. أن تكون وحدات المبنى الذي أقامه المستاجر أكثر من ثلاث وحدات تامة البناء وصالحة للإنتفاع بها. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٨/١٢/١٩٩٩)

٢٩- إقامة المستاجر مبنى مكونا من أكثر من ثلاث وحدات سكنية. أثره. تخييره بين ترك الوحدة السكنية التي يستأجرها أو توفير مكان للمالك أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية. م ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. عدم إستعماله هذا الحق أو إسقاطه. مؤداه. وجوب إخلائه من العين المؤجرة. لازمه. إنفساخ عقد الإيجار بقوة القانون من وقت وقوع المخالفة دون إبداء هذه الرغبة للمالك. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٢/٤/٢٠٠٠)

٤٠- إقامة المستاجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية. ثبوت أن الطابق الأرضي بالمبنى أقيم قبل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وأن الواحدات التي أقامها المستاجر بعد العمل به ثلاث وحدات. مؤداه. إنتفاء شرط إعمال نص م ٢/٢٢ من القانون المذكور. إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة. النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون لإعتباره الوحدتين الكائنتين بالطابق الثالث والرابع غير تامتي البناء رغم إستكمالهما المرافق الأساسية وتأجيرهما للغير. غير منتج.

(الطن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٧/٤/٢٠٠٠)

٤١- إقامة المستاجر مبنى مملوكا له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية في تاريخ لاحق لإستئجاره. تخييره بين إخلاء سكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم للمالك أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية في المبنى الذي أقامه بما لا يجاوز مثلي اجرة الوحدة التي يستأجرها. ٢/٢٢م في ١٣٦ لسنة ١٩٨١.

(الطن رقم ٢٩٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١١)

٤٢- إقامة المستاجر مبنى مملوكا له مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية في تاريخ لاحق لإستئجاره. تخييره بين إخلاء العين للوَجْرة له أو توفير مكان ملائم للمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي أقامه. ٢/٢٢م في ١٣٦ لسنة ١٩٨١. إسقاط حقه في التخيير بتأجير وحدت للمبنى أو بيعها للغير. وجوب إخلائه للعين للوَجْرة له. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٩٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١١)

٤٣- تمسك الطاعنين بإقامة الطعون ضده في تاريخ لاحق لإستئجاره عين التناعي عقارا مكونا من اثنتي عشرة وحدة سكنية. قضاء الحكم الطعون فيه برفض الدعوى بإخلائه من عين النزاع إستناداً إلى أن جميع وحدات العقار للملوكة له مؤجرة لشاغليها. خطأ في تطبيق القانون. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٩٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١١)

٤٤- إعمال نص المادة ٢/٢٢ في ١٣٦ لسنة ١٩٨١. مناصلة. أن يكون المبنى للملوك للمستاجر هو الذي أقامه. مؤداه. عدم سريان هذا النص على ما تملكه المستاجر بالشراء أو الميراث أو غير ذلك من أسباب كسب لللكية. علة ذلك .

(الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٥)

(الطن رقم ٨٠٣٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٦)

حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للمبنى أو الوحدة منه
٤٥- حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للوحدة السكنية الواحدة. مؤداه. بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول حتى ولو صدرت من

مؤجر آخر طالما ان العقد الأول صادر ممن يملك حق التأجير مستوفيا لشرائط صحته. لا محل لإعمال نص المادة ٥٧٣ بشأن الفاضلة بينهما. علة ذلك.

(الطعن رقم ١١٧٠، ١١٠٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

٤٦- حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للوحدة الواحدة. مخالفة ذلك. ائره. بطلان العقد اللاحق للعقد الأول بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام. قضاء الحكم المطعون فيه بثبوت العلاقة الإيجارية للمطعون ضده الثاني حال قيام العقد الأصلي. خطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/١١/٢)

٤٧- حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه. مخالفة لذلك. ائره. بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول بطلانا مطلقا ولو كان المستأجر اللاحق حسن النية أو سبق وضع يده على العين المؤجرة. لا محل لإعمال نص المادة ٥٧٣ مدني.

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٨)

٤٨- تمسك الطاعن بسريان تشريعات إيجار الأماكن على عيني النزاع وأن عقده أسبق على عقد إيجار المطعون ضدها الثانية. تدليه على ذلك بالمستندات. دفاع جوهرى. قضاء الحكم المطعون فيه بأفضلية عقد الأخيرة لوضع يدها والمطعون ضدها الثانية والثالث على العين دون غش إعمالا لنص م ٥٧٣ مدني ودون أن يعرض لهذا الدفاع. قصور.

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٨)

تزام المستأجرين بعقود خاضعة لأحكام القانون المدني :

٤٩- تعدد المستأجرين لعين واحدة بعقود صحيحة خاضعة لأحكام القانون المدني. الأفضلية لمن سبق إلى وضع يده دون غش. إقتصار حق الباقيين في التعويض. م ٥٧٣ مدني. علم المستأجر بوجود إجارة

سابقة وقت وضع اليد. كفايته لثبوت الغش وإنشاء حسن النية مؤداه. عدم تأثر حق من فضل عقده بفقده للحيازة أو إنتقالها للغير. علة ذلك.

(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٤٤ مق جلسة ٢٠٠٠/٣/٦)

٥٠- النص في المادة ٥٧٣ من القانون المدني الذي يحكم واقعة النزاع يدل على أن المشرع قد نظم أسس الفاضلة بين المستأجرين بعقود صحيحة فيما تعارضت فيه حقوقهم وبات من المحتم أن يستأثر أحدهم بالشئ المؤجر ولم يبق لسواه إلا الحق في التعويض فجعل الأفضلية لمن سبق إلى وضع يده دون غش، وقامت فلسفة النص السالف بيانه على أن المستأجرين دائنون عاديون فلا فضل لأحدهم على الآخر ولا إمتياز، فمن سبق منهم إلى إستيفاء دينه من المدين فقد خلص له حقه كاملا ما لم يكن المدين معسرا وأراد أن يفضل دائما على غيره غشا ففي هذه الحالة يحرم الدائن من هذه الميزة وفقا لما نصت عليه المادة ٢٤٢ من القانون المدني ، وقاس نص المادة ٥٧٣ المؤجر على المدين المعسر لأن المؤجر متى سلم العين لأحد المستأجرين صار في حكم المعسر بالنسبة للباقيين، ولم يقصد المشرع بنص المادة ٥٧٣ أن يحمي الحيازة في ذاتها وإعتبر مجرد علم المستأجر وقت وضع يده بوجود إجارة سابقة نافيا لحسن نيته وكافيا لثبوت الغش ولا يتأثر حق من فضل عقده بسبق وضع يده بفقده الحيازة وإنتقالها إلى غيره لأنه إكتسب حقا والحقوق لا تسقط بفقد الحيازة، ولو شاء المشرع بهذا النص أن يحمي الحيازة ذاتها لجعل التفضيل للحائز الأخير حسن النية وليس للمستأجر الأسبق في وضع اليد.

(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٤٤ مق جلسة ٢٠٠٠/٣/٦)

٥١- ثبوت اسبقية إستئجار الطاعن لعين النزاع ووضع يده عليها. لازمه. أفضليته على المطعون ضده الثاني ولو كان عقده صحيحا أو وضع يده على عين النزاع بعد إنتزاع الحيازة بالإكراه من الطاعن. عدم تمكين الحكم للمطعون فيه الأخير من الإنتفاع بالعين وقضائه بالتعويض إستناداً إلى إستحالة التنفيذ العيني لإستئجار المطعون ضده الثاني للعين. خطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٣/٦)

٥٢- إذ كان الثابت في الأوراق انه لا نزاع بين الخصوم في أن الطاعن هو الأسبق في التعاقد ووضع يده وهو الأول بالتفضيل فإن لازم ذلك أن يفضل عن الملعون ضده الثاني حتى ولو كان عقده صحيحا أو وضع يده بعد إنتزاع الحيابة بالإكراه من الطاعن، وإذ خالف الحكم الملعون فيه هذا النظر ونهب إلى إستحالة تنفيذ العقد عينا لأن الملعون ضده الثاني يستاجر عين النزاع ورتب على ذلك قضاء بالتعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٣/٦)

٥٣- الدعوى بفسخ عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة. عدم قابليتها للتجزئة بحسب طبيعة الحل فيها. قضاء الحكم الملعون فيه بقبول الإستئناف شكلا دون إختصاص بعض المحكوم عليهم الذين لم يطعنوا بالإستئناف. أثره. بطلان الحكم. علة ذلك.

(الطن رقم ٦٥٥٦ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٦)

٥٤- الحكم بالإخلاء. وجوب إستماله على ما ينبى عن تمحيص كل دفاع أدلى به امام المحكمة بتعسف المؤجر في إستعمال حقه بطلب الإخلاء والظروف والملايسات التي تقرر ذلك في ضوء ما يقتضيه تنفيذ العقود من حسن نية. علة ذلك. للواد ٥٧، ١٤٨، ٤٥، ملني.

(الطن رقم ٨٣٨٨ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٥٥- الأصل بحكم المادتين الرابعة والخامسة من القانون الملني في ضوء ما جاء بالأعمال التحضيرية أن المشرع أعطى للقاضي سلطة تقديرية واسعة ليراقب إستعمال الخصوم لحقوقهم وفقا للغاية التي إستهدفها المشرع منها حتى لا يتعسفوا في إستعمالها، كما حرص المشرع على تأكيد السلطة التقديرية للقاضي في حالة فسخ العقود ونص صراحة في الفقرة الأولى من المادة ١٤٨ من القانون الملني على أنه "يجب تنفيذ العقد طبقا لما إستمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية" وفي الفقرة الثانية من المادة ١٥٧ من ذات القانون

على أنه "يجوز للقاضي أن يمنح للدين أجلا إذا إقتضت الظروف ذلك، كما يجوز له أن يرفض طلب الفسخ إذا كان ما لم يوف به الدين قليل الأهمية بالنسبة للإلتزام في جملته" وهو ما هو لازمه أنه كلما أثير أمام محكمة الموضوع دفاع يتضمن أن اللّوَجَر متعسف في استعمال حقه بطلب الإخلاء تعين على المحكمة أن تمحصه وتضمن حكمها ما ينبئ عن تمحيصها لهذا الدفاع وإنها بحثت ظروف الدعوى وملابساتها، وما إذا كانت هذه الظروف والملابسات تبرر طلب الإخلاء في ضوء ما يجب توافره من حسن نية في تنفيذ العقود.

(الطنن رقم ٨٢٨٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٥٦- حق اللّوَجَر في طلب الإخلاء. حق شخصي. جواز التنازل عنه بعد وقوع المخالفة صراحة أو ضمنا بإتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالاته على حقيقة القصد منه. لحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الظروف والملابسات التي تحيط بتراضي اللّوَجَر في طلب الإخلاء. شرطه. أن يكون تقديرها سائفاً.

(الطنن رقم ١٧٠٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

(الطنن رقم ٧٥٧، ٦٩٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٥٧- طلب الإخلاء والتسليم وطلب الطاعن ثبوت العلاقة الإيجابية. موضوع غير قابل للتجزئة. إغفال الطاعن إختصاص أحد المحكوم لهم في صحيفة الطعن بالنقض. أثره. بطلان الطعن.

(الطنن رقم ٥٥٦٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٧)

٥٨- حق اللّوَجَر في طلب الإخلاء. حق شخصي. جواز التنازل عنه بعد وقوع المخالفة صراحة أو ضمنا بإتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالاته على حقيقة القصد منه. إستخلاص النزول عن طلب الإخلاء من سلطة محكمة اللّوَضوع. شرطه. أن يكون إستخلاصها سائفاً.

(الطنن رقم ٢٢١٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٢)

(الطنن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

٥٩- الأسباب التي تجيز طلب إخلاء العين المؤجرة بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١. إعتبارها تحديداً للوقائع التي يستمد منها المؤجر الحق في طلب الإخلاء.

(الطن رقم ٨١٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٥/٥/٢٠٠٠)

٦٠- أسباب الإخلاء المنصوص عليها في قوانين الإجراءات الإستثنائية . تعلقها بالنظام العام. أثره. وجوب تحقق محكمة الموضوع من قيام سبب الإخلاء من تلقاء نفسها.

(الطن رقم ١٦٠٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١/٦/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٣٠/٨/١٩٩٩)

٦١- الأسباب التي تجيز طلب إخلاء العين المؤجرة وفقاً لقوانين إيجار الأماكـن . إعتبارها تحديداً للوقائع التي يستمد منها المؤجر الحق في طلب الإخلاء.

(الطن رقم ٩٤٠١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٧/٦/٢٠٠٠)

٦٢- إستناد المؤجر في دعواه بالإخلاء على أكثر من سبب. القضاء بالإخلاء على سند من أحدها دون التعرض للأسباب الأخرى. إستئناف المستاجر للحكم. أثره نقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بكافة أسبابها طالما لم يتنازل المؤجر عن التمسك بأي منها.

(الطن رقم ٩٤٠١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٧/٦/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٨١٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٥/٥/٢٠٠٠)

الفصل العاشر

الوقاية من الغش في نطاق عقد الوديعة

التعريف بعقد الوديعة

١ - يقيم جانب من الفقه تفرقة بين مصطلح الإتفاق ومصطلح العقد ، فالإتفاق لديهم هو توافق الإرادتين أو أكثر على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه أما العقد فهو أخص من الإتفاق ، إذ هو التوافق بين إرادتين على إنشاء التزام - أي يمكننا بعبارة أخرى القول أنه حالة خاصة للإتفاق الذي هو كلمة عامة - فالعقد وحده هو المصدر للالتزام ولكن أغلب الفقه يستعمل العقد والإتفاق كمرادفين ولا بد حتى نكون بصدد عقد أن يكون هناك اتفاق على إحداث أثر قانوني معين^(١) .

٢ - والتقنين المصري لم يقم بوضع تعريف للعقد تجنباً من الشرع المصري للتعريفات الفقهية واقتصر فقط في المادة ٨٩ من التقنين المدني على التقرير بأنه يتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين، مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لإنعقاد العقد.

٣ - والقانون المدني الفرنسي قد وضع تعريف للعقد في المادة ١١٠١ مدني حيث نص على أن العقد هو اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو أكثر تجاه شخص أو أكثر آخرين بإعطاء شيء أو بالقيام بعمل أو بالإمتناع عن عمل ، ولقد حاول بعض الفقهاء الفرنسيين أن يضيف إلى تعريف العقد بأنه يكون الغرض منه أيضاً نقل حق ولكن ما جاء به هذا الجانب من الفقه ليس بجديد فنقل الحق ما هو إلا نتيجة لإنشاء العقد^(٢) بحيث يمكننا القول أنه أثر من آثار العقد.

(١) في هذا المعنى /الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري - الوجيز في شرح القانون المدني الجزء الأول - نظرية الالتزام بوجه عام - الطبعة الثانية للمستشار مصطفى الفقي طبعة نادي القضاة - ١٩٩٧ ص ٣٠ وما بعدها.

(٢) للدكتور /محمد كامل مرسي - شرح القانون المدني الجديد - الإلتزامات - الجزء الأول - شرح المواد ٨٩ إلى ١٦١ - طبعة ١٩٥٤ ص ١٨.

٤ - ويرى جانب من الفقه الفرنسي أنه يمكن تعريف العقد بأنه إتفاق للإرادات بهدف خلق التزامات أو نقل حقوق مالية عينية أو شخصية ذهنية أي ملكية غير مادية من شخص لآخر ، فالعقود تكون جزء من مجموعة كبيرة هي الإتفاقات التي هي إتفاق الإرادات والتي لا تقتصر فقط على خلق التزامات أو نقل حقوق ولكن تستطيع تعديل التزامات سبق وجودها أو تقوم بإنهائها ، والعقود والإتفاقات غالبا ما يستعملان كمرادفين وبينهما خصائص عامة ألا وهي إرادة الأطراف مما يقتضي بحث الدور الحقيقي للإرادة .

٥ - ووفقا للنظرية التقليدية فإن الإرادة هي العامل الرئيسي في العقود والمعروف باسم مذهب سلطان الإرادة ولكن هذا الدور بدأ في التقلص الآن، وإن القول بهذا المبدأ يعني الاعتراف لإرادة الأطراف المتعاقدة وحدها بخلق العقود وكل الآثار الناجمة عنه ومن الناحية الفلسفية فهي تركز على مبدأ حرية الأطراف ومن الناحية المعنوية فالعقد نتاج الإرادة فلا بد أن يتفق مع مصالح الأطراف، وهذا ما يقود إلى فكرة كانط عن التوازن بين المصالح للأطراف المتعاقدة ومن الناحية الاقتصادية فهذا المبدأ خير وسيلة لتأكيد الملكية العامة فالصلحة الفردية هي المحرك الرئيسي للحياة الاقتصادية والتي توفر أقصى درجة من الإنتاج.

٦ - ويرتب على تلك النظرية من الناحية القانونية أن العقد هو المصدر الرئيسي للالتزام وللصادر الأخرى هي إستثناء له ، فالعقد يحتل مكانة كبيرة من حيث عدد اللواد التي تنظمه ، كما أن أغلبية القوانين في المجال التعاقدية هي قوانين مفسرة أو مكملة لإرادة الأطراف، ولكن لا يمكننا أن ننكر وجود بعض القوانين الأمرة في المجال التعاقدية ولكن وفقا لهذه النظرية فإن الغرض منها هي تأكيد الحرية التعاقدية وكذلك توجد نصوص أمرة لإعتبارت النظام العام وهي تهدف لتأكيد تلك الحرية والدفاع

عن الملكية الفردية ، كما أن الرضائية تكفي بمفردها لإنعقاد العقود ومتى وجدت الشكلية فهي إستثناء من هذا الأصل^(١) .

٧ - والمادة ١١٣٤ ملخي فرنسي التي تقرر أن الإلتزامات التعاقدية يجب تفسيرها بحسن نية والمادة ١١٣٥ ملخي فرنسي والتي تجعل من العدالة والعادات والعرف والقانون كمكملين للاشتراطات التعاقدية فهنا لهما طابع مكمل لإتفاق الأطراف وفكرة العدالة لا ينبغي أن تقودنا إلى مفهوم أن القاضي يستطيع حذف أي شرط في العقد تحت دافع العدالة ، ولكن فكرة العدالة وحسن النية ليست محددة من حيث مجال تفسيرهما بمضمون العقد فهما يحكمان أيضا تنفيذ العقد ومن هنا استخلص الفقه والقضاء وجود الواجب بالتعاون بين الأطراف التعاقدية كما هو الحال في الإلتزام بالنصح والإعلام وكذلك الواجب بالتعاون على عاتق الدائن في مساعدة مدينه والا يفرض على للتعاقد الآخر مصاريف غير مجدية كل ذلك في حدود ما يستقر عليه العرف وما تقتضيه حسن النية في التعاقد^(٢) ، وهذا كله في تقريرنا يساعد في تنفيذ الإلتزامات على نحو طبيعي ويجعل المسؤولية عن نجاح أو فشل تكوين وتنفيذ العقد مسئولية مشتركة على عاتق الدائن والمدين معا فيسعيان إلى تجنب مشاكل تنفيذ العقد ومن هنا تحدث الوقاية من الإخلال بالإلتزام التعاقدي .

٨ - وإن مبدأ الحرية التعاقدية للسيطر على قانون العقد له مظاهر عدة من حيث حرية الشخص في أن يتعاقد أو لا يتعاقد وتحديد مضمون وشكل العقد وكذلك الإنهاء المشترك للعقد وباستثناء بعض النصوص المتعلقة بالنظام العام والنصوص الأمرة والتي تمنع التعاقد أحيانا أو تجعله خاضعا لشروط معينة ، وهناك تطورات عديدة في القوانين الحديثة أثرت على مجال العقود والأكثر تأثيراً في مجال تكوين العقد فالإرادة للأطراف التعاقدية لا

(١) En ce sens, Boris starck Droit civil les obligations 1972 p 339 et.s.

(2) Boris Strack pr ceit p 561 et s.

تستطيع أن تحلّد بحرية مضمون التصرف فهناك العديد من القيود توجه الأطراف المتعاقدة والتزامات تابعة قد ولدت بعيدة عنهم بحيث أصبح العقد موحها أو حالة قانونية، وهذا التراجع للحرية التعاقدية يؤثر في حياة العقد نفسه الذي يكون محلا للمراجعة أو يمكن فسخه قبل الأجل المحدد له على عكس إرادة الأطراف، ولقد بدأ ظهور مبدأ جديد هو أن الرابطة التعاقدية لا تتكون إذا لم يكن خلفها مقبولا ، والتدخل الجبري للدولة يظهر سواء في مجال خلق الرابطة القانونية أو في مجال النظام الذي تخضع له تلك الرابطة ، ففي الحالة الأولى فالدولة تفرض على الأفراد الإلتزام بالتعاقد وفي الحالة الثانية فالرابطة القانونية قد تكونت بواسطة الدولة بدون رضا كل أو بعض الأطراف، ومع تدخل الدولة بالعديد من القواعد الأمرة فهذا يترك ظلاله على نظرية العقد وتدخل الدولة يهدف غالبا إلى الدفاع عن مصالحها ، وكل هذا ينعكس على مضمون العقد الذي يجب أن يحدد وكل هذا يعتبر قيما على مبدأ الحرية التعاقدية^(١) .

٩ - وفي تقديرنا أن مرحلة تكوين العقد على هذا النحو لم تعد ملكا خالصا لإرادة الأطراف بوجهونها كما تشاء إرادتهم بل أصبح تدخل الدولة أمراً واضحاً للدفاع عن مصالح إعتيرها الشرع، وتلك المصالح تؤثر مما لا شك فيه على مرحلة تنفيذ العقد فالدولة في فترة معينة قد ترى أن مصلحة معينة جبيرة بالحماية فتدخل بسلطانها للدفاع عنها لتضمن أن يتكون العقد بشكل معين وبشروط معينة وكذلك تضمن أن تنفيذ العقد يتم على النحو المطلوب وهذا كله في تقديرنا يعكس إرادة الشرع الضمنية في المساعدة على تجنب مشاكل تكوين وتنفيذ العقود.

١٠ - ولكن هل يعتبر عدم إبرام العقد في الحالات التي لا يستوجب فيها القانون على الأفراد إبرامه ضرراً يمكن التعويض عنه ، هنا

(١) En ce sens. Paul Durand. La Contrainte l gale dans la formation du rapport contractuel. Rev.trim de. Dorit . Civil 1944 p63 et s.

التساؤل قد أجابت عنه المائدة الثانية للمدنية لمحكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في ١٢ يونيو ١٩٨٧ وذلك في واقعة قد تم فيها منع رئيس - ومدير - شركة عن ممارسة إختصاصاتها وذلك بعد حادث فقامت شركة مساهمة برفع دعوى قبل المؤمن السئول عن تعويض الضرر من جانبه الناتج عن عدم تنفيذ العقد لصفقات كانت في طور المناقشة وقضاة الموضوع رفضوا هذا الإتجاه مقررين بأنه لا يمكن الاعتراف بهذه العقود بضرر محدد كما أن تنفيذها إفتراضي ، والطعن الرافع من الشركة انصب على إفتقاد الحكم من الأساس القانوني وفقا للمادة ١٢٨٢ مني فرنسي لعدم البحث عن درجة احتمالية تحقق الصفات وخاصة أن المفاوضات كانت في مرحلة متقدمة وأنه لم يوجد خسارة أكيدة ترجع إلى عدم إلزام الرئيس للشركة ، ولكن محكمة النقض الفرنسية قررت رفض الطعن على أساس أن مرجع محكمة الاستئناف للطابع الإفتراضي كان يكفي أساس قانوني لتبرير قضائها ^(١) ، وفي تقديرنا أن هذا الحكم قد أعلن أن عدم إبرام العقد لا يمكن إعتباره ضرر قابل للتعويض كما أنه قد جعل تلك المسألة خاضعة لقواعد السئولية التقصيرية أي أن المرحلة السابقة على التعاقد هنا يحكمها قواعد السئولية التقصيرية ولا سيما المادة ١٢٨٢ مني فرنسي وليس قواعد السئولية التعاقدية.

١١ - فالعدول عن إبرام العقد أي المفاوضات التي تسبق التعاقد تحكمها قواعد السئولية التقصيرية وهو ما قرره محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها حيث قضت بأن المفاوضات ليست إلا عملا ماديا ليس له اثر قانوني لكل متفاوض قطع المفاوضات في أي وقت دون مسؤولية ما لم يقرن بعدوله خطأ تتحقق معه السئولية

(١) Jacques Mestre ,Obligations et Contrats Speciaux Rev .
Trim. De. Droit. Civil 1988 p 1030 et s.

التقصيرية وينتج عنه ضرر بالطرف الآخر. وعبء إثبات الخطأ والضرر على عاتق ذلك الطرف^(١).

١٢ - وعلى ذلك فإن المسؤولية قبل تكوين العقد تكون مسئولية تقصيرية وهي فترة تكوين العقد، فالعقد لم يولد بعد وهو الواقعة المولدة للإلتزامات وعلى الرغم من نظرية إيهرنج عن الخطأ وفي مدى التعويض - فالجبل على هذا النحو في القواعد الواجبة التطبيق وهل هي قواعد للمسئولية العقدية أو التقصيرية ليس من قبيل الجدل أو الترف الفقهي ولكن له أثراً علمية هامة على هذا النحو

١٣ - أما عن تعريف الخطأ في قطع المفاوضات فهنا تنطبق المادة ١٣٨٢ مدني فرنسي وللمادة ١٦٣ مدني مصري ولا يلزم أن يكون هذا الخطأ تدليسيا أو جسيما ، وقد نقضت محكمة النقض الفرنسية الدائرة الأولى للنية في ١٢ إبريل ١٩٧٦ حكما صادراً من محكمة الموضوع أقرت فيه للمسئولية ما قبل التعاقدية بدون الإشارة لنية الإضرار أو سوء النية، وتلك الخصوصية يمكن تفسيرها بالإلتزام العام بحسن النية الذي جب أن يسود تكوين العقود - فمبدأ حسن النية في تقديرنا يحكم العلاقات التعاقدية منذ بداية تكوينها حتى نهايتها بل أنه مبدأ عام يحكم كافة الروابط القانونية - إذ لا يفترض على طرف أن ينهي للمفاوضات ولكن يجب مراعاة الطرف الآخر حيث تم الثقة فيه لإتمام التعاقد.

١٤ - وأما عن مجال التعويض فالضرور لا يحصل إلا على ما لحقه من خسارة أثناء المفاوضات.

١٥ - وقد توجد أشكال قانونية للإجبار على التعاقد مثل الوعد بالتعاقد للزم لجانب واحد أو ملزم للجانبين حيث يرتبط أحد

(١) نقض ١٦٧ لسنة ١٣٣٢ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩ مقرر إليه في مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في المواد المدنية والتجارية المدة من يناير سنة ١٩٦٥ إلى ديسمبر ١٩٦٩ - الجزء الرابع : من السنة السادسة عشر قضائية إلى السنة العشرين - للممشر / يحيى إسماعيل - طبعة نادي القضاة ص ٢٦٦.

الأطراف بأي من هذه العقود الأولية فهنا تكون المسؤولية تعاقدية وعليه سلوكه يقاس بما كان يجب عليه من التزامات وتنطبق عليه جزاءات عدم تنفيذ مثل الشرط الجزائي.

١٦ - وقد يخلت أن يوجد إخلال بالالتزام ما في المرحلة قبل التعاقد، والقضاء يلقي على عاتق بعض الحرفيين الالتزام بالنصح والإرشاد للمتعاقد الآخر أثناء تنفيذ العقد ، وهنا يفرق بين إخلال بالالتزام بالنصح محل الالتزام التعاقدى وجانب كبير من الفقه يعتبر المسؤولية ما قبل التعاقدية هي مسؤولية تقصيرية وهو ما يستقر عليه أحكام القضاء الفرنسي ، ولكن يوجد جانب آخر من الفقه الفرنسي يعتبر تلك المسؤولية تعاقدية ، وتعتبر المسؤولية الناشئة عن فسخ العقد بغرامة منفردة هي مسؤولية تعاقدية وهو ما يستقر عليه أحكام القضاء الفرنسي ^(١) .

١٧ - ويرى جانب آخر من الفقه أن الخطأ التعاقدى ليس فقط في مرحلة تنفيذ العقد ولكنه أيضا عند تكوين العقد إذ يفترض أن الفرد قام بمراجعة وضمان كافة الأشياء حتى يتم التعاقد وأنه في وضع يسمح له أن يتعاقد بدون أن يترتب في وقت لاحق ضرر للطرف الآخر وأنه إذا ما أبطل العقد أو اعتبر كأنه غير موجود لسبب هو شخصا مسئول عنه أو ناتج عن طبيعة محل الالتزام فيصبح مسئولا عنه لأن هنا يفترض أنه لم يقم بمراجعة تلك الأشياء أو راجعها بصورة سيئة وهذه هي نظرية إيهرنج عن الخطأ عند تكوين العقد (٢)، وفي تقديرنا أن تلك الفكرة تحلث أثرها في مرحلة تكوين العقد وليس فقط في مرحلة تنفيذه مما يساعدنا على التوقي من أسباب نشوء عقد غير صحيح أو عقد قد يعتبره الأطراف للتعاقد لفترة ما صحيحا ويصبح من بعد قابلا للإبطال أو يتعثر في تنفيذه أي هناك منع مقدم لأسباب عدم

(١) Rapports entre responsabilité d'acte et contractuelle par Michel Espagnon Notarial R portoire Droit français Art 1140 - 1155.

(٢) En ce sens. Eugène Gaudemet. Traité Sirey. Théorie générale des obligations 1965 p 20 et s.

التنفيذ الصحيح للعقد بالمعنى الواسع لمصطلح عدم التنفيذ للإلتزامات وهذه النظرية تنطلق في تقديرنا من مقدمة أساسية ومقبولة هي أن من يقبل على التعاقد مع آخر فعلى كل منهما أن يوفر أسباب نشأة العقد صحيحا منذ البداية وأن يؤدي ما عليه من الإلتزامات للطرف الآخر الذي ينتظر المقابل من عقد نشأ صحيحا وهذا كله يحدث اثره للوقاية من الإخلال بالإلتزامات التعاقدية.

١٨ - والضرر الناشئ عن مراكز ليست تعاقدية أي ما قبل مرحلة التعاقد أو ناشئة عن بطلان العقد تحكمها قواعد للمسئولية التقصيرية.

١٩ - وحتى تحدد بدقة نطاق الإلتزام ومرحلة بداية الإلتزام التعاقدية فهذا يفترض أن العقد قد إنعقد صحيحا - ونشير هنا إلى أنه في حالة الإيجاب للزم يكون الموجب قد إلتزم بإرادته المنفردة في أن يبقى على إيجابه إلى أن ينقضي اليعاد المعني وهذا يعد إعمالا لنص المادة ٩٣ من القانون المدني المصري فإذا ما عدل الموجب عن إيجابه قبل إنقضاء هذا اليعاد إنطبقت أحكام للمسئولية التعاقدية - بأن يوجد رضاء صحيح صادر من شخص ذي أهلية لا تشوب إرادته أي عيب من عيوب الإدارة من الغلط أو التدليس أو الإكراه أو الإستغلال فإذا ما شاب الرضاء أي عيب كان العقد قابلا للإبطال أما في حالة عدم وجود الرضاء فهنا لا يوجد له وجود قانوني إذ يصبح عدما (١) .

٢٠ - وهنا يوجد تساؤل هام يطرح نفسه ألا وهو عن تاريخ ميلاد الإلتزامات التعاقدية، ولقد أجابت محكمة النقض الفرنسية الدائرة الأولى المدنية منها في حكمها الصادر بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٨٦ من أن الإلتزامات التعاقدية تولد منذ تكوين العقد طالما لم يوجد إتفاق مخالف منذ لحظة إبرام العقد وليس يوم تنفيذه ، وهو ذات

(١) في هذا المعنى الدكتور / محمود جمال الدين زكي - ألجيز في نظرية الإلتزام في القانون المدني المصري - الجزء الأول في مصادر الإلتزام - طبعة ١٩٦٨ ص ٥٤.

ما قررته أيضا محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ
٢٥ نوفمبر ١٩٨٦^(١).

٢١ - فالإلتزامات التعاقدية على هذا النحو تولد مع تكوين العقد وتبدأ
معه وتنتهي بنهايته، فالمسئولية بعد إنتهاء العقد تكون مسئولية
تقصيرية.

٢٢ - وحتى نحدد نطاق الإلتزام التعاقدي لابد ان نشير إلى الشروط
الواجب توافرها لقيام للمسئولية التعاقدية.

٢٣ - ويستقر الرأي في الفقه المصري والفرنسي على أنه يشترط لتحقيق
المسئولية العقدية شرطين أولهما وجود عقد صحيح بين الدائن
والمدين وثانيهما أن يوجد ضرر قد أصاب الدائن من عدم تنفيذ
العقد.

٢٤ - وأما عن الشرط الأول من وجود عقد صحيح بين الدائن والمدين
فهو مفترض ضروري لقيام المسئولية العقدية فإذا لم يوجد العقد
أصلا أو كان باطلا بطلانا مطلقا أو قابلا للإبطال فلا تقوم
المسئولية العقدية ولكن تقوم المسئولية التقصيرية ويجب كذلك
أن يكون العقد قائما بين الدائن والمدين أي المسئول عن إحداث
الضرر وللضرر في هذا الضرر، فالغير الذي يخل مع أحد الأطراف
للتعاقد بالعقد لا يتم الرجوع عليه بقواعد المسئولية
التقصيرية^(٢).

٢٥ - فالمسئولية التعاقدية لا توجد إلا بين المتعاقدين وحدهم وهي لا
تثار حتى بمناسبة ضرر تم إثباته من الغير ناتج عن عدم التنفيذ
للعقد بسبب مبدأ نسبية آثار العقود وكذلك فإن الخطأ الذي

(١) En ce sens. Jacques Mestre Obligations et Contrats speciaux
Rev. De. Droit Civil 1987 p 784 et s.

(٢) في هذا المعنى الدكتور/ محمود جمال الدين زكي - المرجع السابق ص ٢١٩ وما
بعدها.

يرتكبه الغير قبل أحد المتعاقدين أو بالعكس تحكمه قواعد
السنولية التقصيرية^(١).

٢٦ - ومسألة وجود العلاقة بين الدائن والدين يستتبعها أن نشير إلى أن
العقد بما يربته من التزامات بين طرفيه يصبح وضعاً أو مركزاً
قانونياً في مواجهة كافة فائر العقد يظل محصوراً في العلاقة بين
أطرافه إعمالاً لمبدأ نسبية آثار العقود ولكن وجود العقد يترتب
عليه نفاذه في مواجهة كافة ، ولقد ظلت فكرة نفاذ العقد في
مواجهة كافة غير ملحوظة في الفقه الفرنسي لفترة طويلة لأن
العقد لا يهم سوى المتعاقدين فقط، ولكن بعض العقود لأهميتها
فهي تنفذ الوضع القانوني لها في مواجهة كافة مثل العقود الناقلة
للملكية (٢).

٢٧ - ويوجد اتجاه حديث في الفقه الفرنسي يحاول إعادة النظر في فكرة
أطراف العلاقة التعاقدية ومبدأ نسبية آثار العقود، وهو ينطلق
من مقدمة أنه لمدة طويلة اعتبر مبدأ نسبية آثار العقود هو
النتيجة الطبيعية لإستقلال إرادة الأطراف والذي يعتبر النظرية
العامة في العقد بل يعتبره جانب من الفقه الفرنسي أنه حقيقة
ظاهرة وهذا يعتبر انعكاس صادق للنظرة الفردية للعقد ، وعليه
فإن إرادة الأطراف هي التي تخلق الإلتزامات وتحدد الإلتزامات كل
طرف وصفته ولا يمكن جعل طرف من الغير دائن أو مدین وهذا
ما يحدد نطاق هذا المبدأ من حيث الأطراف فقط التي أبرمت
التعاقد، ولقد تعرضت هذه التسمية لإنتقادات عديدة وسمى
انصاره "بالدعین لهذا المبدأ" منذ عهد سافتييه Savatier وبعد
ذلك ظهر أن العقد ليس عالم مغلق على أطرافه وأنه ليس بعيد

(١) En sens. Philippe Malaurie et Laurent Ayn s - Cours de Droit
Civil Tome VI les obligations - 4 dition 1993 - 1994 p
493 et s.

(٢) في هذا المعنى : الدكتور/ محمود جمال الدين زكي - المرجع السابق ص ١٤٠ وما
بعدها.

عن التأثيرات الخارجية والسابقة على إبرامه بحيث لم يعد العقد مسألة خاصة بالأطراف الواقعة عليه.

٢٨ - والعقد على هذا النحو لم تعد فائضته محض خالصة لأطرافه بحيث أصبح العقد وحده قانونية وأصبح واقعة ذات حجة في مواجهة الغير ولا يمكن للنظرية التقليدية أن تتجاهل هذا التطور، ولا يمكن كذلك تجاهل عبارة المادة ١١٦٥ مني فرنسي والتي حددت من أن العقد لا يمكن أن يفيد أو يلزم أي طرف من الغير بحيث أن العقد لا يمكن أن يجعل الغير دائنين أو ملنيين بخلق التزامات لصالحهم أو على عاتقهم، مع ملاحظة وجود جدل حول هذا المبدأ ووجود مجموعة قد لا تكون محددة عند التعاقد ولكنها قد يكون متجددة وتنضم في مرحلة لاحقة للعقد، وفي إيماننا هذه يلاحظ أن العقد ينضم لهيكل أو منظومة قانونية وينتج عن آثار عديدة، ولابد من دراسة فكرة الغير مع إقتراح مفهوم لهذه الفكرة يستجيب مع التطور المعاصر للعقد.

٢٩ - وفي إطار الفكرة التقليدية فإن معيار الأطراف يكمن في إرادة الطرف أن يتعاقد والغير هم الأفراد الأجانب كلية عن العقد وعن أطرافه ولا تربطهم به أي رابطة قانونية من أي نوع كانت ويوجد من يطلق عليهم على خلاف الحقيقة من الغير وهم الدائنين والخلف الخاص.

٣٠ - ويستطرد هذا الاتجاه القول بأنه يوجد إقتراح بتوسيع فكرة الأطراف ووفقا لراي الأستاذ جستان M. Ghestin فإن فكرة الطرف لابد أن تجمع كل الأطراف للربط بآرائهم بواسطة الآثار الملزمة للعقد، وهذا الاتجاه الذي يوسع فكرة الطرف للتعاقد ليس فقط فقهي ولكنه أيضا قانوني، وفكرة الطرف المتعاقد كما تتحدد عند تكوين العقد تتحدد أيضا عند تنفيذه وعليه فإن الفكرة الموسعة تركز على معيار صفة الطرف وهي تعتمد على إرادته في الارتباط بآثار هذا العقد.

٣١ - وعن التوفيق بين الأطراف للتعاقد والغير فهذا يعتمد على الإحتفاظ بالمبدأ مع توسعة فكرة الطرف ويقوم على التطور

الحالي لفكرة العقد، ففي الفكرة التقليدية فإنه يرجع لإرادة الأطراف منذ لحظة إبرام العقد وطبقا للمعيار المقترح من الأستاذ Ghestin فإنه الرغبة في الارتباط بالعقد والتي تبنا من تكوين العقد وحتى تنفيذه فالتوسع في فكرة الطرف المتعاقد تتصاحب وترتبط بالزمان ، كما أن القانون نفسه قد يحدد فكرة أطراف التعاقد كما هو الحال هو الحال في الخلف العام، فالأطراف للتعاقد هي الأشخاص الخاضعين للأثار الملزمة للعقد سواء بأثر من إرادتهم أو بأثر القانون^(١).

٣٢ - وفي تقديرنا أن توسيع فكرة الأطراف على هذا النحو يساعد على توسيع دائرة الأطراف المتعاقدة وزيادة عدد الأطراف لللتزمين بالإلتزامات التعاقدية وتوحيد قواعد للمسئولية بحيث تصبح المسئولية العقدية وحدها الواجبة التطبيق.

٣٣ - والمسئولية العقدية تترتب على عدم تنفيذ العقد على النحو المتفق عليه، ولا يوجد تفرقة بصدد الإلتزامات التعاقدية بين الإلتزام قد حددته إرادة الأطراف والإلتزام نص عليه القانون سواء بمقتضى نص أمر أو مكمل ففي جميع تلك الحالات يكون الإلتزام جزء من العقد وتكون للمسئولية عقدية^(٢) ، وكذلك فإن القضاء قد يقوم بخلق إلتزامات تابعة في بعض العقود والتي يسميها جانب من الفقه الإلتزامات

بريتورية فالقضاء جعل هناك تقوية للمسئولية التعاقدية كما أفسح المجال للمستفيدين من دعوى للمسئولية التعاقدية^(٣).

(١) En ce sens. Catherine Guelfucci Thibierge Del élargissement de la notion de partie au contrat .. A l élargissement de la port e du principe de l effet relatif R v. Trim. De. Droit. Civil n20 avril juin 1994 p 275 et s.

(٢) في هذا المعنى : الدكتور/ عبد المنعم فرج الصده - مصادر الإلتزام - طبعة دار النهضة العربية بالقاهرة - طبعة ١٩٨٤ من ٤٤٠ .

(٣) Andr Brun. Rapports et domaines des responsabilités contractuelle et d ictuelle th se universit de lyon 1931 p 366 et s.

٣٤ - وحتى توجد المسؤولية التعاقدية لابد أن يكون الضرر ناشئا عن عدم تنفيذ العقد أي لابد أن يكون الفعل الضار مكونا لإخلال مباشر بالتزام ولد من العقد ومتصل به وهو ما يقتضي - التعرف على - محتوى العقد - وحتى الالتزام ويتعين على القضاء تفسير إرادة المتعاقدين لتحديد مضمون العقد والالتزامات الناشئة عنه ، أي لابد من وجود رابطة سببية بين الضرر والعقد وهذا يثير مشكلة عن علاقة التابع بالتبوع ومن الآراء التي تصلحت لبحث رابطة السببية راي ذهب إلى أنه وهو معيار غير مؤكد ومستمد من طبيعة الضرر فإذا كان قادما من أحد المتعاقدين وفي ظروف متماثلة مع تلك التي يمكن أن يعاني منها الغير فالمسؤولية تقصيرية وعلى العكس فإذا كان الضرر مرتبطا بالالتزامات التعاقدية فالمسؤولية تعاقدية ويقترح Durry معياراً أكثر سهولة وهو أن المسؤولية تكون تعاقدية عندما يكون الخطأ قد ارتكب أثناء تنفيذ العقد وكذلك إذا كان محل الضرر أموالا مملوكة للمتعاقد والتي يرد عليها تنفيذ العقد^(١).

٣٥ - فالمسؤولية تكون تقصيرية عندما تكون منفصلة عن تنفيذ العقد ، ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية في الحكم الصادر من الدائرة الثانية منها في ١٠ يناير ١٩٩٠ في قضية تخلص وقائعها في دخول إحدى الرياضات للمستشفى لطلب إستشارة طبية وفي صالة الإنتظار حدث لها حادث وقد رفضت دعواها بطلب التعويض عن الضرر على أساس أن هذا الفعل لا يتعلق بمسؤولية تعاقدية وقد نقضت المريضة هذا الحكم وأسست طعتها على كون هناك التزام بالسلامة وتحقيق نتيجة على عاتق المراكز الطبية قبل مرضاهم وهو إدعاء شديد الجراءة لأن الأصل في تلك المراكز هو التزام ببذل عناية وعليه فمحكمة النقض اعتبرت العقد بين المركز الطبي والرياض يتحدد في نطاق الإستشارة والرعاية الطبية وما عدا ذلك فهو يخضع لقواعد للمسؤولية التقصيرية^(٢).

(١) Philippe malaurie et laurent Ayn s pr cit p400 et s.

(2) Patric Jourdan, Responsibilit Civile Rev. trim. de Droit Civil 1990 p 481.

٣٦ - فالسؤولية العقدية على هذا النحو لا تقوم في المرحلة السابقة على التعاقد ولا في المرحلة اللاحقة لإنحلال العقد فالسؤولية التعاقدية تبدأ مع ميلاد العقد وتنتهي بإنقضائه ، فبعد إنقضاء العقد تكون قواعد المسؤولية التقصيرية هي الواجبة التطبيق ، وهذا ما اكنته محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها من كون التعويض عن بطلان العقد أو إبطاله مع إستحالة إعادة التعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها أساسه للمسؤولية التقصيرية^(١).

٣٧ - ومحكمة النقض الفرنسية في دائرتها الثالثة المدنية في حكمها الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٢ تؤكد أنه وفقا للمادة ٢/١١٣٤ من القانون المدني فإن الإتفاقات بين الأطراف لا يمكن تعديلها إلا بإتفاقهم المتبادل أو للأسباب التي يقررها القانون^(٢).

٣٨ - وفكرة حسن النية عند تنفيذ الإلتزامات التعاقدية ألقت بظلالها على للمرحلة السابقة للتعاقد وهي مرحلة المفاوضات وهنا يجد مصدره في نص المادة ٢/١١٣٤ من القانون المدني الفرنسي إذ أنه قد لا توجد مساواة إقتصادية بين الأطراف المتعاقدة وبهدف تحقيق التوازن والعدالة بينهم - وهذا ينعكس في تقديرنا على مرحلة الوقاية إذ يجعلنا لا نصل إلى مرحلة عدم التنفيذ أو إنهاء العقد - فمحكمة إستئناف باريس في حكمها الصادر في ١٨ يونيو ١٩٨٤ جعلت في مجال الحاسب الآلي هناك إلتزام على عائق الصنع بالنصح والإرشاد ومساعدة العميل على معرفة احتياجاته (٣) فهناك واجب إنا على عائق الدائن في أن يساعد ملينه في تنفيذ إلتزاماته وهو شكل من أشكال الإلتزام ففي كل مرة لا يكون هناك تضحية من الدائن بمصالحه فيوجد على عاتقه هذا الإلتزام مما يكون مفيدا ليس فقط للمدين بل للدائن أيضا ، وفي

(١) نقض رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٤ - جلسة ١٩٦٩/٦/٤ مشار إليه في المرجع السابق للمستشار / يحي إسماعيل ص ١٣٥٤.

(2) Jacques Mestre, Obligation et contrats speciaux. Rev. Trim. De. Droit Civil 1986 p 99 et s.

(3) Jacques Mestre, Obligation et contrats speciaux. Rev. Trim. De. Droit Civil 1986 p 99 et s.

تقديرنا أن فكرة حسن النية في مجال العقود كما تحدث أثرها وهي واجبة الإلتباع ليس فقط عند تنفيذ العقد بل أيضا عند تكوينه وإذا ما تم ذلك فإن تنفيذ العقد سيتم على نحو مقبول لكلا من الطرفين مما يجعلهم على المدى البعيد يتوفوا عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي للإلتزامات التعاقدية.

٣٩ - ولقد نقضت محكمة النقض الفرنسية حكما لأحد قضاة الموضوع مقررته مخالفة هذا الحكم للمواد ١١٢٩ ، ٢/١٣٤ من القانون للذي يصدد عقد أبرم بين أحد الأفراد وإحدى الشركات واعتبرت أن محكمة الاستئناف قد أخطأت إذا ما قررت أن للشركة أن تضيف إلى قيمة نفقاتها والتعديلات التي ستدخل فيما بعد فقد اعتبرت المحكمة العليا أن الإلتفاق يكون مشروعا طالما إستند إلى تعريف محددة فإنه لا يمكن الاستناد إلى تميز الشركة الموردة كي تفرض سعراً لنفسها وتتجاهل الإلتزامها في تنفيذ العقد بحسن نية وعليه فقد تم نقض هذا الحكم^(١).

٤٠ - وكذلك عند تنفيذ العقد تلقي فكرة حسن النية ظلالها من حيث وجوب التنفيذ الأمين للإلتزامات والفقهاء الكلاسيكي يفرض فكرة ذات طابع أخلاقي وهي فكرة الإخلاص التي تضيف على القوة القانونية للإلتزامات قوة أخلاقية حتى يتحقق مفهوم الوقاية بمنظور ليس فقط قانوني ولكن أيضا أخلاقي ، وكذلك تفرض تلك الفكرة إلتزامات على عاتق العامل منها إخطار رب العمل الجديد بشرط عدم المناقصة في عقد سابق^(٢).

٤١ - وعليه فإن النظرية التقليدية تقرر أن الإلتزامات التعاقدية يجب أن تكون محل إلتفاق بين الأطراف ولكن مع التطور ظهرت إلتزامات غير ملتصقة بالعقد ولكنها تأتي لصالح العقد نفسه وللتعاقدين مثل فكرة الإلتزام بالضمان في عقد البيع، وأصبح الآن مع التدخل التشريعي هناك العديد في النصوص القانونية تنطبق

(١) Cour de Cassation . 1er civ 29 novembre 1994 p 122.

(٢) G.H. Camerlynck. Droit du Travail le contrat de travail
Tome 1 deuxi me dition 1982 p 239 et s.

على العقود حتى ولو تجاهلها الأطراف مثل الإلتزام الملقى على عاتق الناقل بتوصيل المسافر إلى مكان الوصول سليماً وفي الميعاد المتفق عليه وتؤكد محكمة النقض الفرنسية على الطابع التعاقدى لهذا الإلتزام . مما يعني أن كل عقد يحوي فضلاً عن الإلتزامات الرئيسية به حتى يكون صحيحاً ومستمراً الإلتزامات أخرى فرعية يفرضها القانون وقد تكون ضد إرادة الأطراف^(١) ، وذلك في تقديرنا ابتغاء المحافظة على الرابطة التعاقدية وإنقاذها من أن تتعثر خطاها أثناء التنفيذ.

٤٢ - وكذلك فإن للجانب الأخلاقي تأثيره في مجال عقد آخر هام هو عقد التأمين في العلاقة بين المؤمن والمؤمن لديهم وإن قانون ١٣ يوليو ١٩٣٠ بالإطّلاع عليه يبين منه تأثير القاعدة الأخلاقية على الإلتزامات القانونية في العديد من الأوجه منها الحماية الممنوحة بواسطة الشرع للمؤمن والاستفيد في عقد التأمين ولا سيما أنه لا يوجد تساوي واقعي واقتصادي بين المؤمن وشركة التأمين وكذلك أنه يجب على المؤمن أن يمد شركة التأمين بكافة المعلومات عند التأمين وقبل التعاقد إذ قد توجد بعض الأخطار قد لا يتم التأمين عنها فإن التأمين ضد الأضرار والكوارث هو تعويض يمنح للمؤمن ولا يمنح للمؤمن فائدة أي ليس مصدرراً للإثراء وهذا البند فضلاً عما تفرضه إعتبارات النظام العام تبرره إعتبارات أخلاقية وهي تفادي ووقاية للشرع من أن يكون عقد التأمين عملية مراهنه أو مضاربة وكذلك فإن للشرع يحارب بشدة الغش الذي يرتكبه المؤمن عند إبرام عقد التأمين مما يستوجب تطبيق جزاءات تعتير وبحق جزاءات خاصة.

٤٣ - وكذلك فإن شركات التأمين تضع شروطاً في وثيقة التأمين بمقتضاه المؤمن الذي لا ينفذ إلتزامه في حالة الكوارث يفقد كل الحق في التعويض فهنا يحرم المؤمن من ميزة في العقد وهذا يعتبر جزاء خاص في مواجهة المؤمن الذي يرتكب غشاً في مجال المبالغة في

(١) le droit privé français au milieu du XIXe siècle études offertes
Georges Ripert . Tome 2. Paris 1950 p 178 et s.

الأضرار التي يطلب التعويض عنها وكذلك قد يكون جزاء على عاتق المؤمن عندما يخل بتنفيذ التزاماته عندما لا يقوم بالإعلان عن الكوارث في خلال الأجل المحدد وقد يكون جزاء قاسيا على مؤمن حسن النية ولكنه قد أهمل في تنفيذ التزاماته ولكن في تقديرنا أن هذا الإلزام والجزاء على عاتق المؤمن يلعب دورا وقائيا حيث يجبره على احترام تنفيذ التزاماته وتجنب إهماله للفوائد المشتركة للعقد.

٤٤ - وكذلك فإن للشرع نفسه قد يضع جزاء إستبعاد الضمان في حالة المؤمن الذي يتخلف عن سداد الأقساط وهذا يعتبر وبحق جزاء خاصا رتبته للشرع^(١) ، ويرى جانب من الفقه الفرنسي ونشاركه الرأي أن السقوط والذي يعتبر كقاعدة عامة طريقة لإنقضاء الحق إلا أنه في مجال عقد التأمين هو وسيلة أو دفع يسمح لشركة التأمين عند تحقق الضرر النصوص عليه في العقد أن ترفض تنفيذه بسبب عدم وفاء الدين بالتزاماته في حالة الكوارث وأنه لا يعتبر السقوط تطبيق لنظرية المسؤولية المدنية إذ ينطبق بصورة تلقائية بدون حاجة لإثبات الضرر الذي لحق شركة التأمين والرابطة بين خطأ الشخص المؤمن وهذا الضرر هو جزاء السقوط ينطبق ليس فقط على الدين سيء النية أو من يرتكب غشا عند تنفيذ العقد ولكن أيضا عن الدين حسن النية ولجرد إهماله في عدم التنفيذ أو التنفيذ المعيب وهذا ما يجعل وبحق سقوط عقوبة خاصة إذ لا يرتبط إعماله بالضرر فضلا عن أنه يلعب دورا مزدوجا أولا دور وقائي في إجبار المؤمن الذي يعرف أنه مهدد بفقد الفائدة من العقد على تنفيذ التزاماته بصورة منظمة وكذلك يلعب دورا عقابيا في حالة المؤمن الذي لا يحترم ما ينبغي أن يسود في مجال تنفيذ العقود من حسن النية ، وهذا يعتبر حماية مزدوجة لطرفي العلاقة التعاقدية في عقد التأمين^(٢).

(١) Andr Besson. Contrat d Assurance et la Morale p 178 et s.

(٢) M.piccard et A.Besson, les Assurances Terrestres en droit fran ais, tome premier. Le contrat d Assurance Quatri me dition par Andr Besson 1975 p 213 et s.

٤٥ - وحسن النية مفترض دائما في مجال العقود وكذلك في مجال العقود وكذلك في مجال الحيازة وهذا يجد صده في نص المادة ٩٦٥ ٢/ من القانون المدني.

٤٦ - ولقد قضت محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها بأن تفسير العقد يتم طبقا لما اشتمل عليه يجب أن يتم بحسن نية وإستخلاص حسن النية في تنفيذ العقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع^(١).

٤٧ - ويرى جانب من جانب الفقه المصري أن مبدأ حسن النية يسود العقود في مرحلة الإبرام والتنفيذ والإنقضاء وأن تصريح الدين بأنه لن ينفذ التزامه عندما يحل أجله يعتبر إخلالا منه بمبدأ حسن النية حتى ولو لم يصاحبه أي فلا يجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلا أو عسيرا ، وأن الدائن يستطيع أن يختار بين حلول عديدة فهو يستطيع أن يتجاهل موقف الدين وينتظر حتى حلول أجل الوقت المحدد للتنفيذ ويطالب بالتنفيذ العيني - فهو الصل دائما - أو يمتنع عن تنفيذ إلتزاماته الحالية - وفي تقديرنا أن الدائن على هذا النحو يمارس ضغطا على إرادة الدين مما يدفعه إلى التنفيذ العيني - أو يطلب فسخ العقد أو يطالب الدين بتعويض ما أصابه من ضرر^(٢).

٤٨ - وحسن النية فكرة تجد صدها لدى الشرع نفسه بأن أورد إحدى تطبيقاتها ، فهو يساعد على منح الدين نظرة اليسرة وفقا لنص المادة ٢/٣٤٦ من القانون المدني المصري ، وكذلك فإن سوء النية يرتب إلزام على الدين في المسؤولية العقدية بالتعويض عن الضرر غير المتوقع إذا كان قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما^(٣) ، وهذا في

(١) نقض ١٩٧٧/٥/١٦ الطعن ٨١١ لسنة ٤٣ق من ١٢١٤.

(٢) الدكتور / محمد لبيب شنب - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق جامعة عين شمس - العدد الأول يناير ١٩٦١ - السند الثالثة - مطبعة جامعة عين شمس من ٥٣ وما بعدها.

(٣) الدكتور / عبد الرزاق السنهوري - لوجيز في شرح القانون المدني - الجزء الأول - نظرية الإلتزام بوجه عام - الطبعة الثانية - ١٩٩٧ من ٢٥١.

تقديرنا يؤكد أن إرادة المشرع الضمنية هي الحد من اسباب إنهاء العقد ومساعدة اللدين على تنفيذ إلتزاماته كما أنه رتب جزاء في حالة التعويض عن الضرر غير المتوقع إذا ما ارتكب غشا أو خطأ جسيما أي لم يلتزم بحسن النية وهذا يمارس اثرأ ضاغلا على نفسية اللدين كما يعتبر جزاء ضد اللدين سيء النية وكل ذلك يؤدي إلى الوفاية من الإخلال بالإلتزامات التعاقدية.

٤٩ - وإذا كانت النظرة العامة للعقود والبدأ المسيطر في هذا المجال هو مبدأ سلطان الإرادة فإنه يعتبر في رأي جانب من الفقه الفرنسي إنعكاس صادق للنظرة الفردية للعقد وهي فكرة نسبية آثار العقود، فطالما أن إرادة الأطراف هي التي تخلق الإلتزامات وتحدد الإلتزامات كل طرف وصفته ولا يمكن جعل طرف من الغير دائن أو مدین وهذا ما يحدد نطاق هذا البدأ من حيث الأطراف فقط التي أبرمت العقد، ولقد تعرض هذا الإتجاه للنقد منذ عهد Savatier بعد أن ظهر أن العقد ليس عالم مغلق على أطرافه وأنه ليس ببعيد عن التأثيرات الخارجية والسابقة على إبرامه بحيث لم يعد العقد مسألة خاصة بأطرافه وكذلك فائدته لم تعد محض خالصة لهم بل أصبح العقد وحدة قانونية ذات حجة في مواجهة الغير وإذا كانت المادة ١١٦٥ من القانون المدني الفرنسي وكذلك المواد ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدني للصري ، والتي حدثت من أن العقد لا يمكن أن يفيد أو يلزم أي طرف من الغير إلا أن تلك القاعدة مثار بشأنها جدل مما دعا جانب من الفقه الفرنسي لتوسيع فكرة أطراف العقد لجعله كل طرف يرتبط بإرادته بواسطة الآثار الملزمة للعقد، ولهذا الإتجاه اثر فقهي وكذلك قانوني ، ففكرة الطرف تتحد ليس فقط عند تكوين العقد بل أيضا عند تنفيذه وهي تعتمد على إرادته في الارتباط بأثار العقد^(١).

(١) En ce sens. Catherine Guelficci Del largissement de la notion de partie au contrat a l'elargissement de la porte du principe de l'effet relatif p 275 et s.

٥٠ - والإرادة الخاصة للأطراف لم تعد مستقلة فهناك اتجاه الآن لفكرة العقد المفروض أو اللوجه بحيث تفرض شروطه مقدما على الأطراف فالعقد أصبح ملزماً ليس فقط عند نشأته بل أيضاً عند تنفيذه وكل هذا باسم الضرورات الإجتماعية لكي يعيد للشرع تنظيم أثار العقود للمرمة .

٥١ - والتنفيذ العيني للإلتزام هو الأصل دائماً كما أنه حق لكل من الدائن والمدين على السواء فلا يمكن لاحدهما أن ينفرد بعرض أو بطلب التنفيذ بطريق التعويض .

٥٢ - وتعتبر التفرقة بين الإلتزامات وفقاً لمحتواها هي الأكثر اللجوء إليها في القانون الفرنسي، ولقد نظمت الإلتزامات بعمل وبإعطاء بامتناع عن عمل للواد من ١١٣٦ حتى ١١٤٥ مدني فرنسي ، والمادة ١١٣٦ مدني فرنسي تحدد أن الإلتزام بإعطاء يتضمن الإلتزام بالتسليم للشئ والحفاظة عليه ولا تحول إلى إلتزام بالتعويض وللمادة ١١٣٧ مدني فرنسي تقرر أن العناية المطلوبة من المدين هي عناية رب الأسرة الحريص، والمادة ١١٣٨ حددت قواعد تحمل التبعة في حالة الإلتزام بالتسليم^(١) .

٥٣ - والإلتزام بعمل يلتزم فيه المدين بالقيام بعمل إيجابي مثاله إلتزام المقاول بالبناء كما قد يكون العمل الذي يلتزم به المدين هو إبرام تصرف قانوني كالإلتزام الوكيل بإبرام عقد نيابة عن موكله ، ولقد تصلحت لتعريف ووضع أحكام الإلتزام بعمل في القانون للمصري للواد من ٢٠٨ حتى ٢١١ ، المادة ١١٤٢ وحتى المادة ١١٤٤ من القانون للمصري الفرنسي وهي التي تنور بصحتها بصفة خاصة قاعدة التنفيذ الجبري للإلتزام^(٢) .

٥٤ - والإلتزام بعمل هو أداء يلتزم به المدين والدائن يستطيع المطالبة به ونجد هذا الإلتزام في كافة أنواع العقود والوعد بالتعاقد للزم

(١) Philippe Simler. Chassification des Obligations. Notarial R pertoire droit fran ais. 1993 .

(٢) Gebriel Marty . Op. cit . p5 et s.

للجانبيين لا يمكن تحليله إلا كإلتزام ومن يخل به يلتزم بالتعويض^(١).

٥٥ - والإلتزام بعمل قد يرد على مبلغ مالي وهنا يأخذ شكل الإلتزام بالوفاء، ويبين من الإطلاع على نصوص القانون المصري والفرنسي أنه قد يمكن تنفيذ الإلتزام عينا دون تدخل شخصي من الدين في التنفيذ وهنا إذا ما تقاعس الدين عن التنفيذ فيحق للائن أن يطلب من القضاء الترخيص في إقامة الإلتزام على نفقة الدين طالما كان التنفيذ ممكنا كما يجوز للائن في حالة الإستعجال أن ينفذ الإلتزام على نفقة الدين دون ترخيص من القضاء.

٥٦ - والقاعدة أن التنفيذ العيني هو الشكل المختار للتنفيذ فهو الشكل الكامل للتنفيذ فضلا عن كونه هدف اللائن من الإلتزام الذي كان طرفا فيه ولكن هذا التنفيذ لا يمكن فرضه بطريقة مهنية أو عنيفة قبل الدين.

٥٧ - وإن الإلتزام بإمتناع عن عمل محله الإمتناع من قبل الدين عن عمل يستطيع القيام به ومثاله في ذلك إلتزام بائع المحل التجاري بعدم فتح محل تجاري آخر من نفس النوع في المنطقة التي يوجد بها المحل الأول^(٢) ، فالإلتزام بإمتناع عن عمل محل إمتناع عن مفروض على الدين بالإمتناع عن النافسة غير للشروعة^(٣).

٥٨ - ووفقا لنص المادة ١٢٢٠ من القانون المدني المصري فإنه لا ضرورة لإعذار الدين إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل الدين ، ووفقا لنص المادة ١٢٤٥ مدني فرنسي فإنه في حالة الإلتزام بإمتناع عن عمل ومخالفة هذا الإلتزام فإن التعويض يستحق هنا بمجرد وقوع المخالفة لهذا الإلتزام فيكون الإعذار غير مجد ، ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية أنه وفقا لنص المادة ١٢٤٥ مدني أنه

(١) Philippe simler. Op . Cit .

(٢) الدكتور / إسماعيل غنم - المرجع السابق ص ٢٤.

(٣) Philippe Simler. Op. Cit .

إذا كان محل الإلتزام إمتناع عن عمل وفي حالة المخالفة فإنه يتحول إلى إلتزام بالتعويض^(١).

٥٩ - ووفقا لنص المادة ٢١٢ مدني مصري أنه إذا إلتزم اللذين بالإمتناع عن عمل وأخل بهذا الإلتزام جاز للدائن أن يطلب إزالة ما وقع مخالفا للإلتزام وله أن يطلب من القضاء ترخيصا في أن يقوم بهذه الإزالة على نفقة اللذين ، ووفقا لنص المادة ١١٤٢ مدني فرنسي فإن الدائن يستطيع أن يقوم بالهدم على نفقة اللذين وبدون ضرر مع وجود التعويض طالما وجد المقتضي لذلك وهنا نكون بصدد حالة للتنفيذ العين لأن المخالفة حدثت والدائن يعلم أنه قد يصعب إعادة الحال إلى ما كان عليه مثل غلق المحل والذي فتح بالمخالفة لشرط عدم المنافسة^(٢).

٦٠ - ويمكن القول أنه عند مخالفة الإلتزام بإمتناع عن عمل لا يكون هناك مجال إلا للتعويض إذ لا يوجد إما إحترام تنفيذ الإلتزام أو عدم تنفيذه ولا وسط بينهما ، والتعويض كما قد يكون عينيا يكون نقديا.

٦١ - ويرى جانب من الفقه للصري أنه يمكن اللجوء إلى طريق التهديد المالي إذا ما تكرر الإخلال بالإلتزام بإمتناع عن عمل أو كان هذا الإخلال مستمرا وذلك إلى أن يزيله اللذين بنفسه^(٣).

٦٢ - ويعتبر عقد العمل من العقود التي يظهر بصدها القاعدة للنصوص عليها في المادة ٢/١١٣٤ من القانون المدني الفرنسي من وجوب تنفيذ الإتفاقات بحسن نية ومن بينها الإلتزامات المفروضة على عاتق العامل من وجوب إخطار رب العمل الجديد بكل امانة بشرط عدم المنافسة في عقد سابق وكذلك العامل الذي أعطى

(١) Cass. Civ. 3e. 25 Octobre 1968. La semaine Juridique 1969
Jurisprudence 16061 - 16062

(٢) En ce sens. Marc Donnire . Voies d ex cution et proc dures de
distribution. Deuxi me dition 1990 pl ets.

(٣) في هذا المعنى : الدكتور / فتحي عبد الرحمن عبد الله - المرجع السابق ص ٤٠
وما بعدها الدكتور / المنهري المرجع السابق ص ١٣٥.

لرب العمل حق إحتكار نشاطه فيجب عليه بدون ارتكاب خطأ جسيم ألا يعمل لصالح رب عمل آخر وألا ينافس رب العمل بل إن العامل قد يحاكم جنائيا عند إفشاء أسرار للنشأة التي يعمل بها .

٦٣ - وشرط عدم المنافسة يحدث عندما ينتهي عقد العمل ويسترد العامل حريته في العمل فإذا أن يعمل لحسابه الخاص أو لصالح رب عمل جديد ويرد قيد على تلك الحرية وهو شرط عدم المنافسة والتي قد تختلط بشرط عدم إعادة التشغيل . وهذا الشرط صحيحا بشرط ألا يتضمن إعتداء خطير على الممارسة للنشاط المهني للعامل وإذا كان هذا الشرط قد بدأ مغالى فيه وغير مشروع فإنه يتم تخفيض الشرط من هذا المنطلق بحيث يبقى وبظل في مجموعه صحيحا.

٦٤ - وهناك جزاء على عدم إحترام هذا الشرط بما أنه إلزام بامتناع عن عمل فالعامل الذي يخل بشرط عدم المنافسة يلتزم بالتعويض وفقا للمادة ١١٤٢ مدني فرنسي والتي يتفق فيها التعويض مع الضرر المؤكد والمستقبلي والذي ينجم من عدم إحترام الإلتزام التعااقدي والذي يتفق مع ما لحق رب العمل من خسارة وما فاتته من ربح كما يستطيع أن يطلب من القضاء إغلاق النشاط المخالف وعلى نفقة المدين إعمالا لنص ١١٤٣ مدني فرنسي كما أن المحكمة العمالية عندما يتم اللجوء إليها تستطيع أن تفرض إحترام قرارها بواسطة الغرامة التهديدية، كما أن عقد العمل قد يحوي شرطا جزائيا يحدد مقدما وبصورة تحكمية مقدار التعويض الواجب دفعه^(١) .

٦٥ - وكذلك فإن الإلتزام بامتناع عن عمل يجد مجالا لتطبيقه بصدد عقد الوكالة فالمادة ١٩٨٩ - مدني فرنسي والتي يستقر الفقه الفرنسي على كون تفسيرها يجب أن يكون ضيقا إلا أن تلك المادة تتضمن الإلتزام بامتناع عن عمل وعليه فالوكيل لا يستطيع

(١) G.H. Camerlynck. Droit du travail le contrat de travail
Tome deux me dition 1982 p 267 et s.

تجاوز حدود وكالته ولا يستطيع ان يتدخل أكثر او اقل من حدود وكالته فعلى الوكيل تنفيذ وكالته بعناية وأمانة وان يحترم التعليمات للوجهة إليه ، وهناك حكم للناثرة التجارية لمحكمة النقض الفرنسية في ٢٧ إبريل ١٩٩٢ قد ذكرت فيه تلك القاعدة بصدد وكيل قد تصرف من تلقاء ذاته لصلحته في دعوى موضوعها ان تاجر تحت ضغط الحاجة قد قرر ان يبيع مخزونه من الأدوات بالزاد العام وإتفق على تسوية مالية معينة لأنها كانت بضاعة جديدة للبيع بصورة بيع التجزئة وكان لابد من الحصول على إذن المحكمة التجارية في ذلك وقد عينت وكيلاً لممارسة البيع والبائع حدد ان البيع لابد ان يبدأ من ثمن معين وهناك تحديد معين للثمن بحيث إذا لم يحققه يجب إلغاء البيع وهذا بهدف تجنب التقدير الزهيد وعلى الرغم من ذلك فالوسيط قد أنهى الصفقة بثمن اقل وقد قام البائع برفع دعوى للمسئولية التعاقدية لتجاهل الوكالة والثنم الذي تم تحليده لئتم البيع على أساسه وقد رفضت محكمة الموضوع هذه الدعوى حجة ان الوكيل استمد وكالته من قرار المحكمة وليس من علاقة تعاقدية وان القضاء من جانبه لم يحدد الثمن الذي يجب ان يكون على أساسه البيع وقررت محكمة النقض الفرنسية ان هذا البيع إختياري وان تعيين الوسيط من القضاء لا يفقده علاقة الوكالة مع موكله ويستقر الفقه الفرنسي على كون العلاقة بين البائع والوسيط علاقة وكيل بموكل ولا غيرها كونه موظف عام^(١).

٦٦ - وإعمالاً لنص المادة ٢١٢ ملني مصري فإن حق اللائن في إزالة مخالفة الإلتزام بالإمتناع عن عمل وله ان يطلب من القضاء ترخيصاً في ان يقوم بهذه الإزالة على نفقة اللين ، فهذا يعتبر كما يرى جانب من الفقه المصري تعويض عيني ولكن يلزم له شروط التنفيذ العيني والا يقتصر حق اللائن على التعويض ،

(١) Pierre Yves Gautier . Contrats sp ciaux. P124 et s. Rev. Trim. De. Droit. Civil n 1 Janv- Mars 1994

والدائن لا يستطيع في حالة مخالفة الدين الإلتزام بإمتناع عن عمل أن يقوم بالإزالة من تلقاء نفسه دون الحصول على إذن من القضاء وهذا على عكس الحال في الإلتزام بعمل حيث يجوز أن يقوم به الدائن بنفسه.

٦٧ - إن هذه التفرقة طبيعية بين الإلتزامات برتورية وهذا ما يفسر أن مدرسة الشرح على التون تجهل هذه التفرقة ، ولهذه التفرقة أهميتها من حيث تحديد محل الإلتزام ومن عليه عبء الإثبات ووفقا لنص المادة ١/١٣٦ مدني فرنسي فإن من يدعي التنفيذ لإلتزام عليه إثبات ما يدعيه وكذلك من يدعي الإعفاء منه عليه تبرير وإثبات الوفاء أو السبب الذي أدى لإنقضاء الإلتزام ، فكل إلتزام تعاقدى محل وهو قدر معين من الحذر بالنسبة للمدين وذلك بإستثناء خاص جدا بشأن الإلتزام بإعطاء وكذلك الإلتزام بإمتناع عن عمل فالإنسان يتعاقد للحصول على هدف محدد وليس بهدف فرض قدر من الحذر على الدين .

٦٨ - ولهذه التفرقة أهميتها إذ أنه عند بحث كل منازعة بشأن أي عقد فهي تلزم بالبحث عن الحذر المطلوب في سلوكه وما إذا سلك كتصرف رب الأسرة الحريص أم لا فتحقيق أي نتيجة يفترض قدراً من الحذر وهذه التفسيرات تتجسد وتجد صلاها في مشاكل المسؤولية العقلية ، وهنا لابد من مقارنة السلوك الذي قام به الدين والحذر الذي يتعين عليه القيام به بمقتضى العقد^(١) .

٦٩ - وكذلك لهذه التفرقة أهميتها للعرف من عليه عبء الإثبات في حالة عدم التنفيذ لإلتزام تعاقدى ، ففي حالة الإلتزام بنتيجة فعدم تحققها يعني تحقق مسؤولية الدين ما لم يثبت هو وجود القوة القاهرة أو السبب الأجنبي الذي لا يعد هو مسئولا عنه ، أما في الإلتزام ببذل عناية فتتحقق مسؤولية الدين طالما كان

(١) En ce sens. Andr Tunc. La distinction des Obligation de resultat et des obligations de Diligence. J.C. p. 1945. Doctrine 449.

سلوكه دون المستوى ولم يستعمل الوسائل التي كان عليه إتباعها ، وعلى سبيل المثال فعقد نقل البضائع على عاتق الناقل إلزاما بتحقيق نتيجة وهي وصول البضاعة سليمة وفي الزمان والمكان المحدد بينما العقد بين الطبيب والمريض فهو إلزام ببذل عناية وهي أن يبذل في علاج مريضه كل الوسائل الطبية الممكنة والتعارف عليها علميا^(١).

٧٠ - الإلتزام ببذل عناية يتصل أداء اللين بالجهد المبذول ولقد عرضت المادة ٢١١ من القانون اللغوي المصري لهذا النوع من الإلتزام في صدد عرضها للإلتزام بعمل من حيث تحديد مقدار العناية الواجبة من اللين حيث جعلت في تلك الحالة إذ كان المطلوب من اللين أن يحافظ على الشيء أو أن يقوم بإدارته أو أن يتوخى الحيلة في تنفيذ إلتزامه فإن اللين قد وفى بإلتزامه طالما قد بذل من العناية ما يبذله الشخص العادي فمعيار العناية المطلوبة من اللين هي معيار موضوعي مجرد ، وقد يتشد القانون في مقدار العناية المطلوبة من اللين كما نصت على ذلك المادة ١٧٤١ مدني في حالة عقد العارية حيث ألزمت المستعير أن يبذل في المحافظة على الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل للعتاد^(٢).

٧١ - ويجوز للمتعاقدين التقليل من مقدار العناية الواجبة على اللين ولكن على ألا يصل ذلك إلى حد الإعفاء من الغش والخطأ الجسيم ، ولقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الصدد بأن إلتزام البنك بتحصيل حقوق العميل لدى الغير الثابتة في مستندات أو أوراق - إلتزام ببذل عناية م ٢٧٠٤ مدني - ليس في القانون ما يمنع من إعفاء البنك من المسؤولية عن الإخلال بهذا الإلتزام .

(١) En ce sens. Andr Plancquell. Obligation de moyen. Obligation de r sultat Rev. Trim De. Droit Civil 1972 p 334 et s.

(٢) في هذا المعنى : الدكتور / إسماعيل غانم - المراجع السابق ص ٢٥ وما بعدها وقارب في هذا المعنى الدكتور / عيد المنعم الصدة ص ٢٧٥ ، الدكتور / عيد المنصور توفيق المطار - المراجع السابق - ص ٢٢٤.

أساس ذلك. جواز الإنفاق على الإعفاء من المسؤولية عن الخطأ
العقدي^(١).

٧٢ - ولقد تصلحت لبيان الإلتزام ببذل عناية وبتحقيق نتيجة في القانون الفرنسي المواد ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨ ملخي فرنسي، وإن التقسيم الثلاثي للإلتزامات بعمل وبامتناع عن عمل وبإعطاء يندرج في داخله إلى الإلتزام ببذل عناية وبتحقيق نتيجة، وفي حالة الإلتزام ببذل عناية يخضع للدين إمكانياته تحت تصرف الدائن وأن يبذل كل الحرص في تنفيذ العقد على النحو الأفضل فإذا لم يكن ملتزما بتحقيق نتيجة معينة فعلى الأقل فهو يحاول تحقيقها ومثال ذلك إلتزام الطبيب فهو إذا لم يلتزم بالشفاء فعلى الأقل الرعاية الطبية وفقا للمعطيات العلمية ولقد أعلنت محكمة النقض الفرنسية في قضية شهيرة وبعد المرافعة وسماع طلبات النيابة العامة أنه يتكون بين الطبيب وعميله عقد حقيقي يحتوي بالنسبة للطبيب إلتزام بإسعاف ورعاية المريض وعلى الأقل إعطائه العناية اللازمة المتفقة مع الأصول العلمية المستقرة وأن الإخلال حتى غير العمد يعاقب عليه بمسؤولية ذات طبيعة تعاقبية^(٢).

٧٣ - ويرى جانب الفقه الفرنسي أن هذا النوع من الإلتزامات قليل في الحياة العملية ما عدا أربع حالات، أولها الإلتزام بالمحافظة على الشيء فالمادة ١١٣٧ ملخي فرنسي تفرض هذا الإلتزام على عاتق المودع لديه والمرتهن رهن حيازي والاستعير فهي إلتزام ببذل عناية، ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية في صدد هذا العقد بأن الشرط في عقد الوديعة المعفي من المسؤولية للمودع لديه لا يعني أكثر من مجرد نقل عبء الإثبات فلا يكفي لتحقيق مسؤولية

(١) نقض ١٩٩٤/١٠/٢٠ الطعن ٥٧٠ لسنة ٦٣ مشار إليه مجموعة الأحكام الصادرة من الدوائر المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية - السنة الخامسة والأربعون - الجزء الثاني من يونيو حتى ديسمبر ١٩٩٤ ص ١٢٧٧.

(٢) G. Krafft. Du contr le de la cour de cassation sur les l ments de la responsabilit civile. Th se., Paris 1942 p 36 et s.

للودع لديه القول بأن الشيء اللودع قد سرق بل لابد من إثبات أن السرقة هي خطأ اللودع لديه^(١).

٧٤ - وثانيا هناك إلتزام بعمل في حالة إتصال هذا العمل بأداء خدمة أو عمل يقدم فهنا إلتزام ببذل عناية ومثاله في ذلك في حالة عقد العمل وإلتزام العامل قبل رب العمل وكذلك في عقد الوكالة وإلتزام الوكيل قبل موكله .

٧٥ - وثالثا الإلتزامات الترععية فإذا كان الإلتزام بعوض فقد يكون ببذل عناية أو بتحقيق نتيجة ، والإلتزام بدون عوض هو ببذل عناية مثل الوديعة بدون أجر ما لم يطالب بمقابل مادي .

٧٦ - وهناك بعض الإلتزامات التبعية بالأمن وهي تنبثق من المادة ١١٢٥ مدني فرنسي ولقد تم الإعتراف بهذا النوع الجديد من الإلتزامات للحاجات الاقتصادية والاجتماعية للعاصرة والتي بملت أولا كإلتزام بتحقيق نتيجة ولكنها الآن تحولت إلى إلتزام ببذل عناية ، ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية أنه يتعين على اللدين أن يثبت أن هناك حادث أثناء ممارسة رياضة خطيرة وهي التزحلق وأن مؤسسة تنظيم العطلة أو التابع لها عند الإختيار للمشاركين أو المراقبين في السباق أن هناك نقص في الإلتزام بالحدز فهنا ثنور مسئولية تلك الجهات وأنه ينغى على التزحلق أن يهدأ من سرعته عند الهبوط والذي كان السبب في الحادث وليس بسبب التسابق الذي أخطأ الطريق ولا يوجد شيء قد فاجأ المجنى عليها مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأرض ونسبة هذا للنحنى والحكم الاستئنائي قد أيد الحكم الابتدائي في رفض طلبات المدعي وقررت المحكمة أنه في حالة الإلتزام ببذل عناية فإنه يجب على المجني عليه أن يثبت الخطأ الذي إرتكب صاحب الشركة أو تابعة أي أن الخطأ في الإلتزام ببذل عناية لا يفترض بل يجب

(١) Cass. Civ. 9 nov. 1915. Gaz. Trib. 1915. 2 sem. 1.25 Ren Demogue Obligations et contrats sp ciaaux. Rev. trim. De. Droit. Civil 1916 p 505 et s.

إقامة الدليل عليه^(١)، يمكن القول أن هذا يلعب دوراً كبيراً في مجال من يتحمل عبء الإثبات في حالة تحقق المسؤولية التعاقدية ويعتبر هذا النوع من الإلتزامات هو تطبيق للإلتزام بالتعاون المفروض على الدائن حتى يتحقق تنفيذ العقد على النحو المطلوب ومن هنا تحدث الوقاية من عدم التنفيذ.

٧٧ - وكذلك من هذا النوع من الإلتزام ببذل عناية الإلتزام الناقل قبل المسافر في فترة ما قبل وما بعد العقد نفسها^(٢)، ويستقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على أن الناقل ليس ملتزماً بتحقيق نتيجة قبل المسافر طالما عقد النقل ليس في مرحلة التنفيذ فمِنذ الحكم الصادر من الدائرة الأولى المدنية في ١ يوليو ١٩٦٩ ومنذ هذا التاريخ فالإلتزام بالأمان الواقع على عاتق الناقل في عقد نقل الشخص لا يوجد إلا أثناء تنفيذ عقد النقل ومنذ اللحظة التي يبدأ فيها المسافر الصعود وحتى يصل فالمسافر الذي جرح على الرصيف أو على سلالمة المحطة غير محمي بالإلتزام بنتيجة ويستقر قضاء النقض الفرنسية على أن إلتزام الناقل هنا في تلك الحالة ما هو إلا إلتزام ببذل عناية ويلقى على عاتق المسافر عبء إثبات الخطأ على الناقل^(٣).

٧٨ - وفي حالة الإلتزام ببذل عناية فهو يثير مسألة هامة بصدد طريقة تقدير تصرف المدين ويستقر الرأي في القانون الفرنسي أنه يقدر بصورة مجردة وفقاً لتصرف رب الأسرة الحريص ولقد وجدت تلك الفكرة تطبيقات لها في مواد عديدة في القانون المدني الفرنسي وهي المواد ٤٥٠، ٨٠٦، ٨٨٠ ملخي فرنسي وهذه الفكرة يترك تحديدها للعرف والتقدير القضائي وهذه الفكرة المجردة يرد عليها إستثناء أولهما يأخذ في الإعتبار الظروف العينية حيث يأخذ

(١) CA Paris. 13 Janv 1993. Recueil dalloz sirey 1995 N8 23
fevrier 1995 responsabilite Contractuelle p 63.

(٢) Philippe le Tourneau, classification des Obligations. Juris
classeur civil 1993

(٣) Georges Durry. Responsabilite Contractuelle. Rev. Trim. De.
Droit. Civil 1970 p 184 et s.

بعين الاعتبار الظروف التي وجد فيها الأطراف التعاقدية وثانياً الأخذ بعين الاعتبار صفة العامل من حيث صفة مجموعة اجتماعية معينة تختلف عن غيرها فأحدهما تتطلب نشاطاً يتطلب معرفة خاصة وكذلك في ذات اللحظة قد يوجد درجات من التخصص ودائماً للعيار مجرد ولكنه قد يتطلب درجة أعلى أو أقل من اليقظة ، ولكن يوجد إستثناء على هذا العيار المجرد وله أهمية عملية كبيرة من حيث مسئولية اللودع لديه بغرض عوض وفقاً للمادة ١٩٢٧ ملخي فرنسي فالخطأ يقدر بصورة شخصية على أساس التصرف المعتاد للمودع لديه نفسه ^(١).

٧٩- ومعيار رب الأسرة الحريص تحرص محكمة النقض الفرنسية على مراقبته في أحكام محاكم الموضوع ، حيث نقضت محكمة النقض حكم محكمة الاستئناف لمخالفته المادة ٧٨٠ ملخي فرنسي لرفضه طلبات للقرض في طلبه للتعويض عن الأضرار التي تكبدها والنتيجة عن الإستعمال خلال عدة سنوات وان تدمير الشيء للقرض لم يكن من الإستعمال العادي للشيء خلال المدة التي تم إقراضه خلالها وإعتبرت أن محكمة الاستئناف لم تبحث عن سلوك للقرض وما إذا كان قد تصرف ككرب الأسرة الحريص في المحافظة على الشيء الذي تم إقراضه ومن ثم لم يعط الأساس القانوني لحكمها ^(٢).

٨٠- والمادة ٢١١ من القانون اللخي المصري قد حلت العيار العام في قدر العناية المطلوبة من اللدين في الإلتزام ببذل عناية وهي عناية الشخص العادي إذ ما وجد في الظروف التي وجد فيها اللدين هذا بشرط عدم وجود نص قانوني أو إتفاق مخالف ، فالمشرع قد نص على قدر من العناية الزائدة كما هو الحال في المادة ١٧٤١ من الزام المستعير أن يبذل في المحافظة على الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل

(١) Philippe le Tourneau. Op. cite.

(٢) Recueil Dalloz Sirey No 13 28 mars 1996 Sommaires
Comment s. Droit des obligations p 113 et s.

الاعتاد^(١) يمكن القول أن التدخل التشريعي بزيادة مقدار العناية المطلوبة من اللدين وكذلك عندما يشدد الإتفاق على مقدار العناية الواجبة منه فهذا يقرب الإلتزام ببذل عناية من الإلتزام بتحقيق نتيجة ويجعل من اللدين ضامنا لتنفيذ الإلتزام وينبه اللدين إلى أهمية بذل العناية المطلوبة وهذا يحقق نوعا من الأمان النفسي للدائن وهذا ينعكس بالتالي على فكرة الوقاية من الإخلال بالإلتزام التعاقدي .

٨١ - واللدين يعتبر مخلا بالعقد سواء كان هو مسئولا شخصا عن تنفيذ الإلتزام أم إستعان في تنفيذه بأشخاص آخرين فعدم التنفيذ ينسب إلى اللدين^(٢) .

٨٢ - ويمكن تحديد نوع الإلتزام بالنظر إلى ما Y تجهت إليه الأطراف المتعاقدة ويمكن الوصول لتلك الإرادة من معرفة ما إذا كانت النتيجة للوجود من وراء محل الإلتزام مؤكدة أو إحتتمالية^(٣) .

٨٣ - وإذا ما تعذر الوقوف على إرادة الأطراف فهذا يتم النظر إلى دور الدائن فإذا كان دوره سلبيا فالإلتزام باللدين بتحقيق نتيجة إما إذا تعاون مع اللدين في تنفيذ إلتزامه فالإلتزام يكون ببذل عناية ، ويمكن القول أن الإلتزام ببذل عناية على هذا النحو يجعل الدائن يساعد مدينه على تنفيذ إلتزامه فهو يلقي عليه واجبا بالمعاونة والمشاركة الإيجابية في تنفيذ الإلتزام فلا يقف الدائن من مدينه موقف التفرج واللدين على مسرح الأحداث وإذا ما خرج عن الضمار للرسوم والمطلوب منه وجه له سهام نقده فهذا المشرع قد أراد تلافي هذا الموقف بصورة لا شعورية وهو إنعكاس لمبدأ عام وهو وجوب مراعاة حسن النية في تنفيذ العقود وهذا ينعكس أيضا على فكرة الوقاية .

(١) الدكتور / مصطفى جمال - شرح أحكام القنون المدني - مصادر الإلتزام طبعة ١٩٩١ ص ٢٤٣ .

(٢) الدكتور / محمد إيب شنب - دروس في نظرية الإلتزام - مصادر الإلتزام - ١٩٧٦ - ٢٨٥ وما بعدها .

(٣) الدكتور / مصطفى جمال - المرجع السابق ص ٢٤٢ .

٨٤ - وإعمالاً لنص المادة ١/٢١٧ من القانون للنهي والتي تجيز الإتفاق على أن يتحمل اللدين تبعة الحادث المفاجئ أو القوة القاهرة ، فهنا يكون إلتزام اللدين بالضمان أقوى من الإلتزام بتحقيق غاية ويعتبر ضرباً من التامين .

٨٥ - وفي مجال الإلتزام بتحقيق نتيجة يتصل هذا الإلتزام بمضمون أداء اللدين حيث يلتزم بتحقيق غاية وهدف معين مثل إتفاق المشتري مع البائع على الحصول على الشيء للبيع وإتفاق الأخير مع الأول على الحصول على الثمن ، وهذا الإلتزام يكون فيه للدين ملتزماً بمهمة محددة للقيام بها وكما يسميها الأستاذ الفرنسي مازو أنه إلتزام محدد كالإلتزام بنقل ملكية مال وإسترداد شيء معار ، فالإلتزام بتحقيق نتيجة له محتوى ومضمون واضح هو النتيجة المرجوة.

٨٦ - ويعتبر الفقه الفرنسي هذا النوع من الإلتزامات هو الشكل النموذجي للإلتزام والذي نظمته المادة ١١٤٧ منفي فرنسي بينما الإلتزام ببذل عناية ليس إلا إستثناء من هذا الأصل العام ، وهذا الراي وإن كان مبالغاً فيه بعض الشيء إلا أنه يستحق الانتباه من حيث كثرة الإلتزامات بتحقيق نتيجة ومن الناحية العملية فاللدين ينتظر تحقق النتيجة المرجوة من فعل اللدين فالإنسان لا يتصرف بدون سبب ولكن للحصول على غاية معينة كما يقول إهرنج في كتابه عن تطور القانون.

٨٧ - ويستطرد هذا الاتجاه القول بأن الإلتزام بتحقيق نتيجة k صادقه في ستة مجموعات رئيسية أولهما في حالة تسليم أو إسترداد شيء فالإلتزام بتسليم شيء بمقتضى عقد هو إلتزام بتحقيق نتيجة فهو التابع والمكمل الطبيعي للإلتزام بإعطاء والذي ينفذ بمجرد تبادل التعبير عن الإرادات ، وعن المجموعة الثانية من حيث الإلتزام بنقل إنسان أو بضاعة من مكان لآخر وما يفرضه هذا العقد من إلتزام على عاتق الناقل من ضمان سلامة الراكب وهو ما قرره محكمة النقض المصرية من أن عقد نقل الأشخاص

يلقى على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب وهو التزام بتحقيق غاية فإذا أصيب الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع الخطأ في جانبه^(١)، وكذلك فإن مسؤولية صاحب الجراج والتزامه هو بتحقيق نتيجة وأن هذا الالتزام عليه ينقل عبء الإثبات على عاتقه حيث أرست المحكمة العليا الفرنسية في دائرتها الأولى المدنية في ٢ فبراير ١٩٩٤ أن الالتزام بتحقيق نتيجة ينقل إفتراض الخطأ ورابطة السببية بين الخطأ والضرر وأن على صاحب الجراج أن يثبت عدم ارتكابه للخطأ^(٢).

٨٨- وعن المجموعة الثالثة هي حالة التزام بوضع أو بتركيب ماكينة أو جهاز عندما يكون مقاول يلتزم بتركيب جهاز بسيط وفقا للتقنية المتعارف عليها فالالتزام بتحقيق نتيجة وعن المجموعة الرابعة وكذلك بعدم التشغيل فهو إمتناع عن القيام بعمل معين^(٣).

٨٩- وعن المجموعة الخامسة وهي بعض الإلتزامات التبعية بالأمن ومثاله ذلك الإلتزام الملقى على عاتق الناقل في نقل الأراضي والذي لا يجب عليه فقط توصيل المسافر ولكن أيضا سليما إلى جهة الوصول وكذلك الإلتزام الملقى على عاتق دور الحضانة بالمحافظة على الأطفال الصغار ، ويعتبر عقد نقل الأشخاص من العقود الهامة التي شغلت رأي الفقه والقضاء في وضع التنظيم القانوني له ولا سيما في مجال الإلتزامات الملقاة على عاتق الناقل وهو يعتبر الشكل النموذجي للإلتزام بتحقيق نتيجة والذي لا ترتفع فيه مسؤولية اللذين إلا بإثبات بالقوة القاهرة أو الخطأ الضرر أو الخطأ الغير، ولقد قضت محكمة النقض للصربية في هذا الصدد بأن عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل التزام

(١) نقض ١٩٨١ / ٤ / ٢٩ الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق س ٣٢ من ١٣٢٨ وفي هذا المعنى في الفقه المصري الدكتور / محمد لبيب شنب المرجع السابق ص ٢٨٤.

(٢) Recueil Dalloz sirey 3 mars 1994 no 9 Sommaire P 55

(٣) قارب هذا المعنى في الفقه المصري / الدكتور مصطفى الجمل : المرجع السابق ص ٢٤١.

بضمان سلامة الراكب بمعنى أن يكون ملتزماً بتوصيله إلى الجهة المتفق عليها سليماً وهو إلزام بتحقيق غاية بحيث إذا أصيب الراكب فإنه يكفي أن يثبت أنه أصيب أثناء تنفيذ عقد النقل ويعتبر هذا منه إثباتاً لعدم قيام الناقل بالالتزامه ، ومن ثم تقوم مسئولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ، ولا ترتفع مسئولية الناقل عن سلامة الراكب إلا إذا اثبت هو - أي الناقل ، أن الضرر الحاصل للراكب قد نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ الضرر أو عن خطأ من الغير الذي يعني الناقل من المسئولية إعفاء كاملاً إلا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو سبب الضرر ، فإذا كانت الوقائع التي أوردتها الحكم لا تبين منها أن مصلحة السكك الحديدية لم يكن في مقدورها توقع خطأ الغير محاولة تهريب مواد متفجرة في القطارات وغلقائها الذي سبب إصابة الراكب أو منع هذا الخطأ بل كان من الممكن توقعه أو تفاديه بإتخاذها الاحتياطات الكفيلة بمنع نقل المواد المتفجرة ومنع إلقائها فإن هذا الخطأ من الغير لا يعني الناقل مصلحة السكك الحديدية من المسئولية إعفاء كلياً (١)، والمجموعة السادسة تتعلق ببعض الإلتزامات التي تتصل وترد على أمن الأشخاص (٢).

٩٠ - وللتفرقة بين الإلتزام ببذل عناية وتحقيق نتيجة أهميتها فعلي أساسها يمكن القول عما إذا كان للدين قد نفذ إلتزامه أم لا ومن هنا تبرز أهمية الدور القضائي في تحليل مضمون الإلتزام ويرجع القاضي في ذلك إن إدارة للتعاقدتين فالعبرة هنا ليس طبيعة الغاية المقصودة في ذاتها وإنما طبيعتها في نظر التعاقدتين (٣).

٩١ - وبعض الإلتزامات تكون في ذات الوقت ببذل عناية وتحقيق نتيجة سواء بصورة معاصرة أو على سبيل التتابع، وقد وجه الفقه بعض الانتقادات لتلك التفرقة فقليل عنها أولاً إنها تحرف

(١) نقض ١٩٦٧/٤/٢٦ الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ق.

(٢) Philippe le Tournau : op. cit

(٣). الدكتور / إسماعيل غم - المرجع السابق ص ٢٧ وما بعدها.

طبيعة الأشياء فكل إلتزام بوسيلة يهدف إلى الحصول على نتيجة معينة فقبول أي إلتزام إنما يكون بهدف الحصول على نتيجة معينة وكذلك كل إلتزام بتحقيق نتيجة يفترض وسائل معينة من الحذر فكل إلتزام تعاقدي له محل وهو قدر من حذر اللدين ، فكل إلتزام قد يكون ببذل عناية أو بتحقيق نتيجة وفقا للزاوية التي يتم النظر منها، وذهب جانب آخر من الفقه إلى مدى أبعد وهو أن الأصل في الإلتزامات هو بتحقيق نتيجة بينما الإلتزامات الباقية ببذل عناية ، وعلى النقيض من ذلك يذهب من جانب الفقه إلى أن الأصل في الإلتزامات إنها ببذل عناية فالدائن لا يعد بنتيجة.

٩٢ - وبجانب الإلتزام ببذل عناية التقليدي يوجه إلتزام ببذل عناية أكثر قوة فالدائن فيه ليس مكلفا إلا بإثبات الخطأ البسيط من قبل اللدين.

٩٣ - وإن كانت دعوى البطلان المطلوب تسقط بمضى خمس عشرة سنة إلا أن الدفع بهذا البطلان لا يسقط بالتقادم أبداً ذلك أن العقد الباطل يظل معدوما فلا ينقلب مع الزمن صحيحا وإنما تتقادم الدعوى به فلا تسمح بعد مضي المدة الطويلة أما إثارة البطلان كدفع ضد دعوى مرفوعة بالعقد الباطل فلا تجوز مواجهته بالتقادم لأنه دفع والدفع لا تتقادم^(١).

٩٤ - ولا يكفي لإبطال العقد في شق منه بالتطبيق للمادة ٤٢ في القانون اللني مع بقاءه قائما في باقي أجزائه أن يكون المحل مما يقبل الإنقسام بطبيعته بل يجب أيضا ألا يكون هذا الإنتقاص متعارضا مع قصد المتعاقدين بحيث إذا تبين أن أيا من المتعاقدين ما كان ليرضي إبرام العقد بغير الشق المعيب فإن البطلان أو الإبطال لابد أن يمتد إلى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده^(٢).

(١) نقض ١٩٥٧/٤/١١ من ٨ من ٤٠٤.

(٢) نقض ١٩٦٨/٥/١٦ من ١٩ من ٩٥٤ .

٩٥ - وتشترط المادة ١٤٤ من القانون المدني لتحول العقد الباطل إلى عقد آخر أن تتوافر فيه أركان عقد آخر صحيح وأن يقوم الدليل على نية المتعاقدين كانت تنصرف إلى الارتباط بالعقد الجديد لو أنهما تبينا ما بالعقد الأصلي من أسباب^(١).

٩٦ - ولقد نص للشرع في المادة ١٤٥ من القانون المدني على أنه "ينصرف أثر العقد إلى للمتعاقدين والخلف العام، دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالمرث، ما لم يتبين من العقد أو في طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف إلى الخلف العام".

٩٧ - ولقد نص للشرع في المادة ١٤٨ من القانون المدني على أنه "يجب تنفيذ العقد طبقاً لما إشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية. ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضاً ما هو في مستلزماته ، وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام".

٩٨ - ولقاضي الموضوع أن يتحرى نية المتعاقدين من أي طريق يراه وليس عليه أن يرجع في ذلك إلى العرف إلا إذا كان القانون لا يوجد فيه نص يحكم العقد أو كان العقد ليس فيه ما يكشف عن قصد المتعاقدين منه أو كان ذلك مبهماً فيه ، والعقد شريعة للمتعاقدين مادام لا يخالف النظام العام.

٩٩ - وإن للقرار وفقاً لنص المادة ١٥٠ من القانون المدني أنه لا يجوز الانحراف عن عبارة العقد الواضحة للتعرف على إرادة المتعاقدين ، وإن المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة وليس وضوح اللفظ ويجب على المحكمة أن تأخذ بما تفهيمه العبارات بأكملها وفي مجموعها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة^(٢) ، وإذا كانت عبارة الحرر تحتل أكثر من معنى وأخذت المحكمة بأحد هذه المعاني فإن النص عليها بأنها لم تأخذ بتفسير آخر كانت تحتمله

(١) نقض ١٩٦٨/١٢/٢٨ من ١٩ ص ١٤٢٠.

(٢) نقض ١٩٨٢/٣/٢٢ - الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ ق.

عباراته لا يعد وأن يكون جدلا فيما يدخل في سلطة قاضي الموضوع التقديرية^(١).

١٠٠ - وإن سلطة قاضي الموضوع في العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط القيدة بأن يبين في حكمه لم عدل عنه إلى خلافه وكيف أفادت تلك الصيغ المعاني التي أخذ به ورجح منه أنه مقصود المتعاقدين بحيث يتضح لحكمة النقص في هذا البيان أن القاضي قد اعتمد في تأويله لها على اعتبارات معقولة يصح معها استخلاص ما استخلص منها^(٢)، ولا يجوز للمحكمة وهي تعالج تفسير المحررات أن تعتد بما تفيده عبارة معينة في عبارات الحرر بل يجب عليها أن تأخذ بما يفيد العبارات بأكملها وفي مجموعها^(٣).

١٠١ - وتفسير عباراتها على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريرها وما يكون قد تقدمها من إتفاقات في موضوع التعاقد ذاته إذ ذلك هو من تحصيل فهم الواقع^(٤).

١٠٢ - ووفقا لنص المادة ١/٤٧ في القانون للنبي أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا بإتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ومن ثم فلا يعتد بتعديل نصوص عقد مستقل أحد المتعاقدين بإستحداثه بإرادته المنفردة^(٥).

١٠٣ - ولئن كان إستظهار القرائن المؤدية إلى وصف العقد هو في المسائل التقديرية التي تسفل بها محكمة الموضوع متى كان بيانها سائغا إلا أن وصف العقد العقد ذاته هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض^(٦).

(١) نقض ١٩٨١/١٢/٢٧ - الطعن ١٢٣٣ لسنة ٤٨ ق.

(٢) نقض ١٩٦٧/٢/٢٣ م ١٨ ص ٤٦١.

(٣) نقض ١٩٨٤/٢/٢ - الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٥٣ ق.

(٤) نقض ١٩٩٦/٢/١٣ - الطعن ٨١٠١ م ٦٤ ق.

(٥) نقض ١٩٨٩/١/٩ - الطعن ٩٧١ م ٥٥ ق.

(٦) نقض ١٩٩١/١/٩ - الطعن ٣٢ م ٥٥ ق.

١٠٤- وإن العبرة في تكييف العلاقة القانونية هي بحقيقة ما عناه طرفاها منها وتعرف ذلك من سلطة محكمة الموضوع فمتى استظهرت قصدهما وردته إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عقلا ثم كيفت هذه العلاقة تكييفا صحيحا ينطلق على فهمها للواقع ويتقف مع قصد طرفي هذه العلاقة فإنه لا يقبل من أيهما أن يناقش في هذا التكييف توصلا إلى نقض حكمها.^(١)

١٠٥- وإن القاضي للوضع سلطة مطلقة في تفسير العقود وسائر المحررات بما يراه أو في بينه عاقلها أو أصحاب الشأن فيها مستهديا بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة من محكمة النقض في ذلك مادام لم يخرج في تفسيرها عما تحتمله عباراتها. ومفاد ذلك أن القاضي للوضع حرية الأخذ بأي معنى يجوز أن تؤدي إليه العبارة محل التفسير ولا سلطان عليه في ذلك من محكمة النقض إلا إن تحقق من أن المعنى الذي إختاره القاضي تحتمله تلك العبارة فإن تحقق لها ذلك فلا معقب لها على قضائه حتى ولو كان ذلك المعنى هو أضعف ما تحتمله من معان لأن هذا الاختبار يدخل في فهمه للواقع أما إذا أخذ القاضي بمعنى غير ما تحتمله عبارات العقد عند غموضها فعليه أن يبين مبررات أعراضه عن المعاني الأخرى التي تحتملها العبارة وكيف إستخلصها ويخضع قضائه في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض.^(٢)

١٠٦- ويدل النص في اللائحة ١/١٥٠ في القانون للنقض على أن القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة للتعاقدتين الواضحة كما هي فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤداها الواضح إلى معنى آخر وإن ما تقتضيه المادة للشار إليها يعد من القواعد التي وضعها للشرع على سبيل الإلزام وينطوي الخروج عنها على مخالفة للقانون ويخضع بهذه المناسبة لرقابة محكمة النقض.^(٣)

(١) نقض ١٩٨٣/٤/١٨ طعن ٩٦٠ من ٤٦ق.

(٢) نقض ١٩٩٦/٣/٢٠ طعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٦٥ق.

(٣) نقض ١٩٩٠/٧/٢٧ طعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥٧ق.

١٠٧- وإن التقايل عن العقد صراحة أو ضمنا هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع وحسبه أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة دون أن يكون ملزما بالرد إستقلا على أوجه دفاع الخصوم مادامت الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها فيها الرد الضمنى على هذا الدفاع^(١).

١٠٨- وإن التفاسخ والتقايل كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون أيضا بإيجاب وقبول ضمنين وبحسب محكمة الموضوع إذ هي قالت بالتفاسخ الضمنى أن تورد من الوقائع والظروف ما إعتبرته كاشفا عن إرادتى طرف العقد وإن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد^(٢).

١٠٩- ولمحكمة الموضوع عملا بنص المادة ١٥٧ من القانون المدنى أن ترفض طلب الفسخ فى حالة إخلال المدين بالتزامه إخلالا جزئيا إذا رأت أن ما لم يتم تنفيذه قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام فى جملة^(٣).

١١٠- وإن الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمنى طبقا للمادة ١٥٧ فى القانون المدنى يخول للمدين الحق أن يتوفى الفسخ بالوفاء بالدين إلى ما قبل صدور الحكم النهائى ما لم يتبين لمحكمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضاربه النائن فلا عبره بمقدار ما لم يوف به فى التزام المدين عند نظر الدعوى امام محكمة أول درجة بل العبرة بما يكمن عليه الحال عند الحكم النهائى^(٤).

١١١- وإن إستخلاص طلب الفسخ الضمنى للعقد هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه سائغا^(٥). وإن الشرط الفاسخ الصريح وإن كان يسلب القاضى كل سلطة

(١) نقض ١٩٩٤/١/٢٧ طعن ٤٤٩٧ لسنة ١٩٩٢ ق.

(٢) نقض ١٩٩٠/١/٢٩ طعن ٢٠٨٣ س ٥٣.

(٣) نقض ١٩٨٧/٦/٩ طعن ٤٥٨ س ٥٤ ق.

(٤) نقض ١٩٩١/٥/٢٩ طعن ٣٧٦ س ٤٤ ق.

(٥) نقض ١٩٩١/٤/١ ٢٣٢٨ س ٧ ق.

تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة في توافر ذلك الشرط بعد أن يطالب به الدائن ويتمسك بإعماله بإعتبار أن الفسخ قد شرع في هذه الحالة لمصلحته وحده فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.^(١)

١١٢- وإذا ما تضمن العقد شرطا صريحا فاسخا فإنه يلزم حتى بفسخ العقد بقوته أن يثبت قيامه وعدم العدول عن إعماله وتحقق الشرط الواجب لسريانه.^(٢)

١١٣- وإن الشرط الفاسخ لا يقتضى حتما بمجرد حصول الإخلال بالالتزام ولا يسلب القاضي سلطته التقديرية إلا إذا كانت صيغته صريحة ودالة بذاتها على وجوب الفسخ عند تحققه ومع ذلك فإن اقتضاء الفسخ في هذه الحالة لا يغنى عن الالتجاء إلى القضاء للتقرير به إذ أن ذلك بدوره منوط بتحقيق المحكمة في مدى توافره ووثبوت وقوعه.^(٣)

١١٤- وإن عدم تنفيذ الدين لإلزامه التعاقدى يعتبر بذاته خطأ يترتب مسئوليته وإن النص في العقد على الشرط الجزائى يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإتباعه بل يقع على الدين إثبات عدم تحققه كما يفترض فيه أن تقدير التعويض المتفق عليه متناسب مع الضرر الذى لحق الدائن، وعلى القاضي أن يعمل هذا الشرط ما لم يثبت الدين خلاف ذلك.^(٤)

١١٥- وإن الشرط الجزائى التزام تابع الالتزام الاصلى إذ هو إتفاق على جزاء الإخلال بهذا الالتزام فإذا سقط الالتزام الاصلى بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائى ولا يعتد بالتعويض المقرر بمقتضاه

(١) نفى ١٩٨٢/١١/٣ الطعن ٦٨٦ س ٤٩ق.

(٢) نفى ١٩٨٢/٦/٣ الطعن ٨١٦ س ٤٩ق.

(٣) نفى ١٩٨٣/٦/٢٢ الطعن ١٣٦٢ س ٤٩ق.

(٤) نفى ١٩٨٣/٦/١١ الطعن ٧٤٣ س ٤٩ق.

فإن إستحق تعويض اللائن تولى القاضى تقريره وفقا للقواعد العامة.^(١)

١١٦- ولقد نص المشرع فى المادة ٢٨٨ من القانون اللبنى على أنه "الوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يردده عينا.

١١٧- وعلى هذا النحر فإن عقد الوديعة هو عقد رضائى يتسلم بمقتضاه شخص شيئا من آخر منقولاً كان أو عقار لحفظه ثم رده عينا، وإن الالتزام بالحفظ والرد هو الغرض الأساسى فى العقد ويجوز إثبات عقد الوديعة بكافة طرق الإثبات القانونية إذا توافر المانع الأدبى من الحصول على دليل كتابى أو فى حالة فقد السند لسبب لا يد للمودع فيه كالسرقة.

(١) نقض ١٩٩١/٤/١ الطعن ٢٣٢٨ س ٥٧ق.

التزامات المودع عنده

١- ولقد نص المشرع في المادة ٧٩ من القانون المدني على أنه "على المودع عنده أن يتسلم الوديعة وليس له أن يستعملها دون أن يأذن له المودع في ذلك صراحة أو ضمناً.

٢- وعلى هذا النحو فإن يجب على المودع لديه أن يتسلم الوديعة ولا يستعمل الشيء المودع إذن من المودع وقد يكون هذا الإذن صراحة أو ضمناً إذا ما كانت تبعه الهلاك في الوديعة على المالك أى المودع إلا أن هذه التبعة تنتقل إلى المودع عنده إذا هلك الوديعة عن استعماله لها بدون إذنه.

٣- ولقد نص المشرع في المادة ٧٢٠ من القانون المدني على أنه "إذا كانت الوديعة بغير أجر وجب على المودع عنده أن يبذل في حفظ الشيء ما يبذله في حفظ ماله. دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد. أما إذا كانت الوديعة بأجر فيجب أن يبذل في حفظ الوديعة عناية الرجل المعتاد.

٤- ووفقاً لما ورد في للذكر الإيضاحية للقانون المدني فإنه كما يجب على المودع أن يحفظ الشيء من كل تلف مادي كذلك يجب عليه أن يتفادى بشأنه كل ضرر يترتب على إتخاذ إجراءات قانونية متعلقة به فإذا حجز على الشيء تحت يده أو رفعت عليه دعوى بإستحقاقه وجب عليه أن يخطر المودع فوراً وإن أبطل في ذلك لأى سبب لزمه إتخاذ الاجراءات التى تحفظ مصلحة المودع متى اثبت المودع صفته وجب إخراجها من الدعوى غير أنه إذا إستمر النزاع إلى ما بعد اللدة المحددة للوديعة جاز للمودع أن يحصل على ترخيص فى إيداع الشيء فى خزانة المحكمة أو عند أى شخص تعينه المحكمة لذلك على أن يسلم الشيء فيما بعد إلى من يثبت له الحق فيه.

٥- وعلى هذا النحو فإن التزام المودع عنده هو التزام ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة، وتختلف درجة العناية بحسب ما إذا كانت الوديعة مأجورة أم غير مأجورة، فإذا ما كانت الوديعة

ماجورة فإن درجة العناية المطلوبة هي ذات الدرجة التي يبذلها في حفظ ماله، وعند تعدد الودع لديهم فلا تضامن بينهم ما لم يوجد إتفاق على ذلك، ويجوز الاتفاق على تشديد مسؤولية الودع لنية أو تخفيفها، ولا يجوز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية في حالة الغش أو الخطأ الجسيم.

٦- ولقد نص الشرع في المادة ٧٢١ من القانون المدني على أنه "ليس للمودع عنده أن يحل محل غيره محله في حفظ الوديعة دون إذن صريح من الودع إلا أن يكون مضطرا إلى ذلك بسبب ضرورة ملجنة عادلة.

٧- ووفقا لما ورد في للذكر الإيضاحية أنه يفرض في الوديعة أن شخص الوديع له اعتبار خاص عند الودع فلا يجوز للوديع أن يحل محله في حفظ الوديعة دون إذن صريح من الودع إلا أن يكون مضطرا إلى ذلك بسبب ضرورة ملجنة عاجلة إذ أن الضرورات تبيح المحظورات، فإذا أحل الوديع غيره محله دون إذن بذلك كان مسئولا عن فعل ذلك الغير وإن كان ذلك بإذن الودع فيكون الوديع مسئولا عن سوء اختياره لذلك الغير. عن كل عيب في التعليمات التي أصدرها له بشأن حفظ الشئ.

٨- ولقد نص الشرع في المادة ٧٢٢ في القانون المدني على أنه "يجب على الودع عنده أن يسلم الشئ إلى الودع بمجرد طلبه إلا إذا ظهر في العقد أن الأجل عين لمصلحة الودع عنده أن يلزم الودع بتسليم الشئ في أي وقت، إلا إذا ظهر من العقد أن الأجل عين لمصلحة الودع.

٩- ووفقا لما ورد في للذكر الإيضاحية فإنه يترتب على التزام الوديع بالرد بعد التزامه بحفظ الشئ أنه إذا ظهر وقت الرد أن الشئ أصابه تلف بسبب تقصير الوديع في المحافظة على الشئ كان مسئولا عن ذلك أما إذا أصابه تلف أو هلاك دون تقصير من الوديع فلا مسؤولية عليه في ذلك وتكون تبعة الهلاك أو التلف على الودع.

١٠- وعلى هذا النحو فإنه يجب على الودع عنده أن يرد عين الوديعة إلى الودع فلا يقبل منه رد شيء آخر ويقع على الودع عبء إثبات ذاتية الوديعة ولا تنقضي مسئولية الودع لديه إذا أثبت أنه بذلك العناية المطلوبة أو أن التلف كان بسبب أجنبي خارج عن إرادته ويعتبر الإلتزام بالرد هو الإلتزام بتحقيق غاية، ويجوز الاتفاق على تعيين أجل للرد فلا يكون للمودع طلب الرد إلا بعد إنقضاء هذا الأجل أما قبل ذلك الأجل لصالح الودع لديه، وتنتهي الوديعة بموت الودع عنده ويبقى في تركته ما ينشأ عنها من إلتزامات.

١١- ولقد نص المشرع في المادة ٧٣٢ من القانون المدني على أنه "إذا باع وارث الودع عنده الشيء للمودع وهو حسن النية فليس عليه مالكة إلا رد ما قبضه من الثمن أو التنازل له عن حقوقه على المشتري وأما إذا تصرف فيه تبرعا فإنه يلتزم بقيمته وقت التبرع".

١٢- وعلى هذا النحو فإنه متى تصرف وارث الودع عنده في الوديعة وهو حسن النية فلا يكون للمودع إلا الرجوع على الوارث بما قبضه من ثمن أو مطالبة المشتري بالثمن إذا كان لم يدفعه للوارث على أن يقوم بحوالة حقه للمودع وإذا تبرع الوارث بالشيء له فإن الودع يستطيع الرجوع على الوارث بقيمة الشيء وتق التبرع.

إلتزامات المودع

- ١- لقد نص المشرع فى المادة ٧٢٤ من القانون اللبنى على أنه "الأصل فى الودیعة أن تكون بغير أجر فإذا إتفق على أجر وجب على المودع أن يؤدیه وقت إنتهاء الودیعة ما لم يوجد إتفاق بقضى بغير ذلك.
- ٢- وعلى هذا النحو فإن الأصل فى الودیعة أنها غير مأجورة، ولا يجوز للمودع عنده المطالبة بأجر إلا إذا نص على ذلك فى عقد الودیعة، وقد يكون الإتفاق على الأجر صراحة أو ضمناً ويتم الرجوع إلى العرف فى تحديد الأجر أو يتولى القضاء تحلیده، ويتم دفع الأجرة بالمكان للتفق علیه وإلا فیتم الوفاء بالأجرة فى موطن المودع بإعتباره المدين بالأجرة.
- ٣- ولقد نص للمشرع فى المادة ٧٢٥ من القانون اللبنى على أنه "على المودع أن یرد إلى المودع عنده ما أنفقه فى حفظ الشئ وعلیه أن یعوضه عن كل ما لحقه من خسارة بسبب الودیعة.
- ٤- وعلى هذا النحو فإذا ما قام المودع عنده بإتفاق مصروفات لحفظ الشئ المودع، فهنا یحق للمودع لديه الرجوع بهذه للمصروفات على المودع متى كانت ناشئة عن عقد الودیعة أما المصروفات النافعة والکمالیة فیرجع بها وفقاً للقواعد العامة ولا يكون الإلتزام بردها ناشئاً من عقد الودیعة، و المودع هو الذى یلتزم برده المصروفات ویكون للمودع عنده حبس الودیعة أو الدفع بعدم التنفيذ إلى أن یرتفع كل ما هو مستحق له بسبب الودیعة.
- ٥- ولقد نص للمشرع فى المادة ٧٢٦ من القانون اللبنى على أنه "إذا كانت الودیعة مبلغة من النقود أو أى شئ آخر مما یهلك بالاستعمال، وكان المودع عنده ماذوناً له فى إستعماله إعتبر العقد قرضاً.
- ٦- وعلى هذا النحو فإذا ما كان الأصل فى الودیعة هو أن یلتزم المودع لديه بحفظ الشئ المودع وألا یتصرف وأن یرده بعینه، ولكن إذا كان الشئ نقوداً ورخص المودع للمودع لديه بإستعمالها فهنا

تخرج الوديعة عن الودائع وتعتبر قرضاً، وهنا يصبح الشئ المودع ديناً في ذمة المودع عنده وتجوز فيه المقاصة وتستحق الفوائد من وقت المطالبة القضائية بها.

٧- وعلى هذا النحو فإنه إذا كانت صيغة العقد أنه وديعة موضوعها مبلغ من المال فإنه لا يكون عقد وديعة تامة بل هو عقد وديعة ناقصة وأقرب إلى عارية الاستهلاك منه إلى الوديعة وكل ما يكون للمودع فيه هو المطالبة بقيمة ماله وهذا حق شخصي يسقط كسائر الحقوق الشخصية بمضى خمس عشر سنة من تاريخ الإلتزام بالرد.^(١)

٨- ولقد نص المشرع في المادة ٧٢٧ من القانون المدني على أنه "يكون أصحاب الفنادق والخانات وما يماثلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التي يأتي بها السافرون والنزلاء مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفندق أو الخان غير أنهم لا يكونون مسئولين فيما يتعلق بالنقود والأوراق المالية والأشياء الثمينة عن تعويض يجاوز خمسين جنيهاً ما لم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ هذه الأشياء وهم يعرفون قيمتها، أو يكونوا قد رفضوا دون مسوغ أن يتسلموها هذه في ذمتهم أو يكونوا قد تسببوا في وقوع الضرر بخطأ جسيم منهم أو من أحد تابعيهم.

٩- وعلى هذا النحو فإنه ينطبق هذا النص على الفنادق والخانات وكل مكان ينزل فيه السافرون فيلزم أصحابها بحراسة أمتعة النزيل، ويقع عبء الإثبات على من يدعى الإيذاء وهو النزيل فيثبت بكافة الطرق القانونية ولصاحب الفندق نفي مسئوليته بإثبات أن فقد الأمتعة أو تلفها إنما يرجع إلى خطأ النزيل أو القوة القاهرة وإن عجز عن الإثبات تحققت مسئوليته فيلزم بتعويض النزيل عن كل ما لحقه من ضرر وما فاتته من كسب.

١٠- ولقد نص المشرع في المادة ٧٢٨ من القانون المدني على أنه "على للسافر أن يخطر صاحب الفندق أو الخان بسرقة الشئ أو ضياعه

(١) نقض ١٩٤٠/١/١١ ج ٢ في ٢٥ سنة ١٩٩٩.

أو تلفه بمجرد علمه بوقوع شئ في ذلك فإن أبطل في الإخطار دون مسوغ سقطت حقوقه. وتسقط بالتقادم دعوى المسافر قبل صاحب الفندق أو الخان بإنقضاء ستة أشهر من اليوم الذي يغادر فيه الفندق أو الخان.

١١- ووفقا لما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المدني بشأن تلك المادة أنه قد رأى أيضا مقابل التوسع في تقرير مسؤولية صاحب الفندق أو الخان إلزام المودع بشئ من اليقظة في المحافظة على حقوقه أكثر من المعتاد، ففرض عليه أن يخطر صاحب الفندق أو الخان بسرقة الشئ أو ضياعه أو تلفه بمجرد علمه بوقوع شئ من ذلك بحيث إذا أبطل في الإخطار دون مسوغ سقطت حقوقه، والقاضى هو الذى يقدر ما يعتبر إبطاء مسقطا للحقوق وما يعتبر مسوغا للإبطاء ولم يكتف في المودع بوجوب الأخطار بل يطلب منه المبادرة بالطالبة بحقوقه حيث على سقوط دعواه بالتقادم بإنقضاء ستة أشهر من اليوم الذي يغادر فيه الفندق أو الخان.

١٢- ويجوز الاتفاق على تشديد مسؤولية صاحب الفندق كالإتفاق على مسؤولية عن التعويض كاملا عن القوة القاهرة.

المبادئ القضائية

الإنفاقات والعقود :-

١- يجب لتمام الاتفاق وانعقاده أن يكون القبول مطابقا للإيجاب أما إذا اختلف عنه زيادة أو نقصا أو تعديلا فإن العقد لا يتم ويعتبر مثل هذا القبول رفضا يتضمن إيجابا جليداً فإنما كانت محكمة الموضوع قد استندت فيما قررته من إنتفاء حصول الاتفاق على الفسخ لعدم مطابقة الإيجاب بالفسخ للقبول إلى ما استخلصته استخلاصا سائفا فى العبارات المتبادلة بين طرفى الخصومة فى مجلس القضاء وكان لا رقابة فى ذلك لمحكمة النقض إذ أن استخلاص حصول الاتفاق على الفسخ من عدمه هو مما تستقل به محكمة الموضوع فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ تطبيقه.

(نقض ١٩٦٥/١١/٩ مج س ١٦ ص ٩٨٦).

٢- إذا لم يعين ميعاد للقبول فإن لإيجاب لا يسقط إلا إذا عدل عنه الموجب فإن بقى الموجب على إيجابه حتى صدور القبول من العروض عليه الإيجاب فقد تم العقد بتلاقى الإرادتين ومن ثم فلا يجوز بعد ذلك لأى من الطرفين بإرادته المنفردة التنصل منه أو التحلل من آثاره.

(نقض ١٩٦٣/٤/١٨ الطعن ٥٢ لسنة ٢٨ ق مج س ١٤ ص ٥٥٠).

٣- أن العقد المشوب ببطلان أصلى متعلق بالنظام العام هو فى نظر القانون لا وجود له ولما كان التقادم لا يصحح إلا ما كان له وجود فإن مثل هذا العقد لا ينقلب صحيحا مهما طال عليه الزمن ومن ثم لا يكون للتقادم أثر فيه ولصاحب الشأن دائما رفع الدعوى أو الدفع ببطلانه وإنزى بالحكم الذى يقضى بسقوط الحق فى رفع دعوى بطلان عقد الهبة مع تسليمه بأنه باطل ببطلانا أصليا متعلقا بالنظام العام يكون مخالفا للقانون.

(نقض ١٩٥٢/٤/١٧ مج الجزء الأول ص ٢٩٣).

• تحول العقد الباطل :-

٤- تحول العقد الباطل إنما يكون في حالة بطلان التصرف مع إشتماله على عناصر عقد آخر تكون نية الطرفين الاحتمالية قد إنصرفت إلى قبوله دون إدخال عنصر جديد عليه ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة قد إنتهت إلى بطلان الاتفاق المرم بين الطرفين على أساس أن الموقعين عليه لا يملكون التعاقد نيابة عن هيئة الإذاعية فإن القول بإمكان تحول عقد لم ينشأ يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٧٠/١/٢٩ مج س ص ٢١٣).

٥- يشترط لتطبيق نظريتي الانتقاص والتحول النصوص عليهما في المادتين ١٤٢ و ١٤٤ من القانون المدني أن يكون العقد في شق منه أو كله باطلا أو قابلا للإبطال فإذا كان العقد قد علق على شرط لم يتحقق فإن مؤدى ذلك هو عدم إعمال حكم المادتين المشار إليهما في شأنه.

(نقض ١٩٦٦/٦/١٤ مج س ص ١٧ ص ١٣٥٩).

٦- لا تناقض في قضاء الحكم بصحة ونفاذ العقد عن جزء من أطليان للبيعة وإبطاله فيما زاد عن ذلك عملا بالمادة ١٤٢ من القانون المدني ومقتضاها أنه إذا كان العقد في شق منه باطلا فهذا الشق وحده هو الذي يبطل إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع باطلا وهو ما لم يقدّم الدليل عليه باعتباره لا ينفصل عن جملة التعاقد.

(نقض ١٩٧٦/٦/٢١ مج س ص ٢٧ ص ٢٥٧).

٧- لا يكفي لإبطال العقد في شق منه بالتطبيق للمادة ١٤٢ من القانون المدني مع بقاءه قائما في باقي أجزائه أن يكون المحل مما يقبل الانقسام بطبيعته بل يجبل أيضا ألا يكون هذا الانتقاص متعارضا مع قصد المتعاقدين بحيث إذا تبين أن أيا من المتعاقدين ما كان ليرضى إبرام العقد بغير الشق العيب فإن البطلان لا بد أن يمتد إلى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده.

(نقض ١٦/٥/١٩٦٨ مج ١٩ ص ٩٥٤).

٨- يسقط الحق في إبطال التقادم إذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات عملاً بالمادة ١/١٤ من القانون للننى ولا كان من المقرر أن التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع فإنه إذا لم يثبت أن الطاعنين قد تمسكوا أمامها بتقادم دعوى البطلان فلا يقبل منهم التمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٥/٢/٧٢، ١ مج ٢٣ ص ١٦٢).

٩- الخلف الخاص هو ما يتلقى من سلفه شيئاً سواء كان هذا الشيء عيناً معينة أو حقاً عينياً على هذه العين أما من يترتب له ابتداء حق شخص في ذمة شخص آخر فلا يكون خلفاً خاصاً له بل يكون دائناً، فالستاجر ليس بخلف للمؤجر بل هو دائن له إنما خلف المستاجر الأصلي هو التنازل له عن الإيجار.

(نقض ١٩٧٨/١/٢ للطعن رقم ٥ لسنة ٤٤٤).

١٠- تنص المادة ٧١٤ من القانون للننى على أن الوكالة تنتهى بموت الوكيل أو الوكيل وقد ورد هذا النص في حدود الاستثناء الذى قرره المادة ١٤٥ من القانون للننى، فلا ينصرف الوكيل بعد وفاة الوكيل أو الوكيل إلى ورثته بوصفهم خلفاء عاماً لأن المشرع يفترض أن إرادة المتعاقدين الضمنية إتجهت إلى إنقضاء عقد الوكالة بوفاة أيهما إعتباراً بأن هذا العقد من العقود التى تراعى فيها شخصية كل متعاقد.

(نقض ١٢/١٣/١٩٦٨ مج ١٩ ص ٢٥٦).

١١- العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون، مما مؤداه التزام المستاجر بإحترام الشروط الواردة فى عقد الإيجار والذى يحظر عليه التنازل عن الإيجار وإلا حق عليه الجزاء للقرر لمخالفة ذلك فى العقد أو فى القانون وكان من الأصول التى تقوم عليها القوانين الاستثنائية الصادرة فى شأن إيجار الأمان وتنظيم

العلاقات بين المؤجرين و المستأجرين حظر تأجير المساكن المؤجرة من الباطن والتنازل عن الإيجار وترك المكان للمؤجر للغير بأى وجه من الوجوه بغير إنا كتابى صريح من المالك، وتقرير الحق للمؤجر فى حالة إخلال المستأجر بذلك فى طلب إخلاء المكان للمؤجر.

(نقض ١٩٧٩/٥/٧ الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق .)

١٢- إذا كان مفاد الفقرة الأولى من المادة ١٥ من القانون المدنى أنه متى كانت عبارة العقد واضحة فى إفادة العنى المقصود منها فإنه لا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر بإعتباره هو مقصود العاقدين، وكان المقصود بالوضوح فى هذا المقام هو وضوح الإرادة لا اللفظ، فإذا لم يتخير العاقدان اللفظ المعبر عن حقيقة قصدهما أو أحاط بعبارتها الواضحة من اللابسات مما يرجح حمل معناها على آخر مغاير فإنه يحق للقاضى التدخل لتفسير العقد بما يراه أدنى إلى قصدهما وأوفى بمرادها على أن يبين فى حدود سلطته الموضوعية الأسباب للقبولة التى تبرر مسلكه، ولا رقابة لحكمة النقض عليه فى ذلك متى كانت عبارة العقد تحتمل للعنى الذى حصله وكان قضاؤه يقوم على أسباب سائغة.

(نقض ١٩٧٨/٤/١٢ الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٤ ق .)

١٣- مؤدى النص فى المادتين ١/٢٠٢، ٢١٥ من القانون وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد أن الأصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً ولا يصير إلى عوضه أى لتنفيذ بطريق التعويض إذا إستحال التنفيذ العينى، فإذا لجأ الدائن إلى طلب التعويض وعرض اللدين القيام بتنفيذ إلتزامه عيناً متى كان ممكناً فلا يجوز للدائن أن يرفض هذا العرض لأن التعويض ليس إلتزاماً تخييرياً أو إلتزاماً بدلياً بجانب التنفيذ العينى.

(نقض ١٩٧٩/٦/٢٠ الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٦ ق .)

١٤- مسئولية أمين النقل هى مسئولية تعاقدية عن إخلاله بإلتزامه الناشئ عن عقد النقل وهو إلتزام بتحقيق غاية ويكفى لإدبات

إخلاله بتعهدده ثبوت عدم تسليم البضاعة إلى المرسل إليه دون حاجة إلى إثبات وقوع خطأ أو إهمال من جانب أمين النقل وإنما يكون عن الناقل إذا أراد دفع المسؤولية عن نفسه أن يثبت أن عدم تسليم البضاعة أو تلفها يرجع إلى سبب أجنبي. فيه كقوة قاهرة أو عيب فى البضاعة أو خطأ من المرسل.

(نقض ١٩٧٩/٣/١٩ لطنس رقم ٢ لسنة ٤٦ ق).

• التعويض :-

١٥- التعويض كما يكون عن ضرر حال فإنه يكون أيضاً عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع فإذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت فى حدود سلطاتها التقديرية إلى أن هدم المبنى امر محتم ولا محيص من وقوعه فإنه إذ قدرت التعويض المستحق للمطعون ضدها على أساس وقوع هذا الهدم لا تكون قد قدرته عن ضرر محتمل وإنما عن ضرر مستقبل محقق الوقوع.

(نقض ١٩٦٥/٦/١٠ مج س ١٦ ص ٧٢٦).

١٦- التعويض عن الضرر الأدبى عملاً بنص المادة ٧٢٢٢ من القانون للبنى لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء فإذا كان الطالبة لم تدع وجود إتفاق على تحديد هذا التعويض كما أن مورثها لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته فإذا لا ينتقل إلى ورثته ومن ثم لا يجوز لهم المطالبة به.

(نقض ١٩٧٧/٢/٢٢ مج س ٢٨ ص ١١٣).

القوة القاهرة :-

١٧- يشترط فى القوة القاهرة التى يترتب عليها عدم المسؤولية عن تعويض الضرر الناتج عن عدم تنفيذ العقد أن يكون من شأنها على ما جرى به قضاء محكمة النقض جعل الوفاء بالإلتزام مستحيلاً وأن تكون غير متوقعة الحصول وقت التعاقد ويستحيل دفعها.

(نقض ١٩٦٦/٢/١٣ مج س ١٧ ص ١٨٨٩).

١٨- يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاعتبار الحادث قوة قاهرة عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه، فإذا تخلف أحد هذين الشرطين انتفت عن الحادث صفة القوة القاهرة، ولا يلزم لاعتباره ممكن التوقع أن يقع وفقا للمألوف من الأمور بل يكفي لذلك أن تشير الظروف والملابسات إلى احتمال حصوله، ولا يلزم أن يكون للدين قد علم بهذه الظروف إذا كانت لا تخفى على الشخص شديد اليقظة والتبصر لأن عدم إمكان التوقع اللازم لتوافر القوة القاهرة يجب أن يكون مطلقا لا نسبيا فالعيار في هذه الحالة موضوعي لا ذاتي.

(نقض ١٩٧٨/٢/٣ الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٣ ق).

فسخ العقود :-

١٩- ما تنص عليه المادة ١٥٧ من القانون المدني من تحويل كل من المتعاقدين في العقود للزمة للجانبين الحق في المطالبة بفسخ العقد إذ لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من النصوص الكاملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح.

(نقض ١٩٧٨/٢/٢٨ - الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ ق).

٢٠- الفسخ يرد على عقد الصلح كما يرد على سائر العقود الملزمة للجانبين فإذا لم يقم أحد المتصالحين بما أوجه الصلح في ذمته من التزامات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب الفسخ مع التعويض إذا كان له محل.

(نقض ١٩٧٥/٢/٠ مج س ٢٦ ص ١٧٢٥).

٢١- إذا كان عدم التنفيذ جزئيا فلا يزال للدين حق المطالبة بالفسخ والقاضي في استعمال حقه في التقدير ينظر فيما إذا كان الجزء الباقي دون تنفيذ يبرر الحكم بالفسخ، أو يكفي إعطاء مهلة للمدين لتكملة التنفيذ فإذا رأى القاضي أن عدم التنفيذ خطير بحيث يبرر

الفسخ بقى عليه ان يرى هل يقضى بفسخ العقد كله او يقتصر على فسخ جزء منه مع بقاء الجزء الآخر، ويقضى بفسخ العقد كله إذا كان الالتزام اللذين لا يحتمل التجزئة او كان يحتملها ولكن الجزء الباقي دون تنفيذ هو الجزء الأساسى من الالتزام.
(نقض ١٩٧٥/٦/٣ مع م ٢٦ ص ١١٤١).

٢٢- لا يكفى للحكم بالفسخ أن يكون الفسخ واردا على عقد ملزم للجانبين وأن يكون عدم التنفيذ راجعا إلى غير السبب الأجنبى وإنما يشترط أيضا أن يكون طالب التنفيذ مستعاضا للقيام بالتزامه الذى نشأ عن العقد المتفق على المبادرة إلى تنفيذه فى يوم تحريره، فإذا كان قد أخل هو بالتزامه هذا فلا يحق له أن يطلب فسخ العقد لعدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ ما فى ذمته من الالتزام.

(نقض ١٩٨٩/٥/٣١ الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٦ ق).

٢٣- إذا كانت المحكمة بصدد الفصل فى حقيقة ما إنتواه المتصرف من تصرفه بالعقد الذى هو محل النزاع فإن تحدثها فى هذا المقام عن وضع يد المتصرف له إنما يكون من حيث أنه أثر مترتب على تنفيذ العقد وفريقه من القرائن التى يستعان بها فى إخلاء تلك الحقيقة فلا يكون عليها أن تبحث فى أركان الحيابة القانونية وشروطها، إذ هى لا تكون ملزمة بذلك إلا إذا كانت بصدد الفصل فى حيابة بالعنى الذى يستوجب القانون فى دعاوى وضع اليد أو كسب المالك التقادم.

(الطعن ١٧٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٩/٥/١٢).

٢٤- متى كان النزاع بين ورثة الموصى والموصى إليه قد إنحسم بموجب إتفاق عقد بينهم أشير فى ديباجته إلى تسليم الطرفين ببطلان الوصية وتحديد حقوق كل منهما فى التركة وفقا للشروط التى نص عليها فى هذا الاتفاق، فإنه يتعين على محكمة الموضوع وهى بصدد التعرف على حقيقة المصدر الذى تلقى عنه الخصوم حقوقهم أن ترجع إلى الاتفاق المشار إليه وإذا جاز التعرف

على نية أطراف الاتفاق بالرجوع إلى الوصية فيجب أن يكون هذا الرجوع مجرد الاسترشاد بواقعة خارجة عن نطاق العقد الذي أنشأ حقوق الطرفين والذي يعتبر وحدة مصدر هذه الحقوق دون الرجوع بها إلى ما قبل ذلك، فإذا كانت المحكمة قد إنحرفت في تكيف حقوق الخصوم عن حقيقة مصدرها وعمّا تؤدي إليه وأوراقها بأن إعتبرت الوصية هي مصدر هذه الحقوق فإنه تكون قد خالفت القانون.

(الطن ٤٠٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٧/٧).

٢٥- متى كان الحكم قد إنتهى في تكيف عقد إيجار سفينة إلى أنه مشاركة نقل لزمن موقوت أخذاً بعنوانه ونصوصه والمبادئ الفقهية في شأنه فلا يكون الحكم قد أخطأ في تكيف العقد ولا في القانون متى كان لم يخرج عن عبارات العقد ونصوصه الغرض الذي عناه الطرفان من إبرامه وكان هذا التكيف متفقاً مع مؤدى هذه النصوص ولا يؤثر على سلامة هذا التكيف التمسك بأن السفينة كان في حيازة المالك أثناء مدة الإيجار والاستدلال على ذلك بما أصدره المالك لربان السفينة من أوامر خاصة بتوقفها عن السير بسبب عدم إستيفاء الأجرة مادام ذلك من لوازم حق الفسخ للقرر للمالك اتفاقاً لنص العقد.

(الطن ٣٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٣ من ٧ ص ١٢٥).

٠ تكيف العقود :

٢٦- متى كان لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن التصرف الصادر من المورث إلى ورثته كان في حقيقته وصية مستورة في عقد بيع فإنه لا يقبل التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يغير من ذلك القول بأن تكيف التصرف بحسب وصفه القانوني هو من مسائل القانون مادام أن الوصف الذي يضيفه القانون على التصرف لا يستتب إلا بتحقيق عناصره وأركانها واستخلاصه نية للتعاقد بين فيه وهو ما يتصل بوقائع الدعوى التي يجب أن يطرحها الخصم على المحكمة.

(الطن ٢٤٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٩ من ٧ ص ٢٥٠).

٢٧- متى كان قد نص في عقد البيع صراحة على أن المشتري دفع عربونا وحدد مقداره والحالة التي تبيح للمشتري استرداده تلك التي تبيح للبائع الاحتفاظ به كما حدد في العقد موعد الوفاء بباقي الثمن وشرط إستحقاقه فإن تكييف محكمة الموضوع لهذا العقد بأنه بيع بالعربون يحوى خيار العدول هو تكييف سليم، ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للعبارة التي ختم بها العقد من أنه "عقد بيع نافذ للفعول، مادامت هذه العبارة لا تعنى أكثر من نفاذ العقد بشروطه ومن بينها أن حق المشتري في العدول عن العقد لا يسقط إلا عند تمام الواقعة التي حددها الطرفان لإنهاء خيار العدول.

(الطن ٣٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٥ ص ٧ ص ٥٠٨).

٢٨- مادام قد ثبتت لمحكمة الموضوع أن التصرف الحاصل من المورث لم يكن بيعاً منجراً وأن المقصود به هو الوصية فلا يغنى عن ذلك أن يكون العقد قد صدر من المورث وهو في تمام أهليته وفي مرض الموت.

(الطن ٣٢٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٦ ص ٧ ص ٥٥٣).

٢٩- العبرة في تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرامه وتحديد حقوق الطرفين فيه إنما هو بما حواه من نصوص فإذا كان يبين من نصوص العقد محل النزاع الذي رخصت به بلدية الإسكندرية لأحد الأفراد في استغلال كازينو النزهة أنه وإن وصف بأنه عقد إيجار إلا أنه تضمن التعاقد عن نطاقه كما تبين من هذه القيود أن البلدية في تعاقدتها لم تكن تنشد استغلال محل معد للتجارة وإنما تبغى من وراء ذلك أولاً وبالذات تحقيق مصلحة عامة، فإنه لا يصح اعتباره عقد إيجار وراد على محال تجارية بل التزاماً بأداء خدمة عامة، ولا يغير من هذا النظر كون البلدية تقضى من ذلك جعلاً محلياً أو تطلب زيادته على غرار الزيادة العسكرية بالأوامر الخاصة بذلك إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من صفة العقد ولا أن يحول المكان المرخص بإشعاله من النافع العامة إلى محل تجارى.

(الطن ٥٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١٤ ص ٧ ص ٩٣٠).

٣٠- التعهد بالتوريد ليس عقداً قائماً بذاته ولكنه يكون التزاماً يتضمنه عقد آخر من العقود للبينة في القانون كعقد البيع وفيه يتعهد البائع بتسليم للبيع أو بتوريده في المكان والزمان المتفق عليهما في العقد.

(الطن ٢٢٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٧ من ٨ من ٦٤٣).

٣١- متى كانت محكمة للوضع قد كيفت العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مقرض بمقرض لا وكالة بالعمولة وأقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما استخلصته من شهادة ومن القرائن الماثلة في الدعوى استخلاصاً سائفاً فلا وجه عليها بالخطأ في التكيف ولا القول بأن الدائن لم يقدم دفاتره التجارية رغم تكليف المحكمة له بذلك - إذ بحسب المحكمة بعد أن إفتنعت من الأدلة التي أوردتها في حكمها بحقيقة العلاقة بين الطرفين أن يقوم قضاؤها عليها.

(الطن ٣٠٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٧ من ٨ من ٧٧٠).

٣٢- العبرة في التكيف القانوني بحقيقة التعاقد طبقاً للقانون لا بما يصفه به الخصوم.

(الطن ٤٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢١ من ١٢ من ٨١٠).

٣٣- ترخيص مصلحة الجمارك للشركة الطاعنة بتشغيل معمل لإنتاج الشروبات الكحولية تحت نظام الإيداع بشروط معينة تتضمن جميعها التزامات على الشركة وحدها، ليس في حقيقته عقداً بالعنى القانوني وإنما هو قرار إداري أصبرته مصلحة الجمارك وفقاً لأحكام الرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول والذي كان معمولاً به وقت إعطاء هذا الترخيص. و من ثم فمتى كان الحكم للطعون فيه قد أعمل الآثار القانونية لهذا القرار الإداري الذي يحكم الروابط بين الطرفين وإنتهى إلى نتيجة صحيحة موافقة للقانون فلا يعينه ما ورد في أسبابه من وصف ذلك القرار الإداري بأنه عقد، ويكون النعى على الحكم إغفاله الرد على ما طلبته الطاعنة

من تطبيق قواعد التفسير للنصوص عليها في المادتين ١٥٠، ١٥١ من القانون المدني غير مجد إذ أن مجال تطبيق تلك القواعد هو العقود ولا تنطبق على القرارات الإدارية.

(الطعن ٤٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤ من ١٣ ص ٢٦).

٣٤- إستخلاص نية المتعاقدين في العقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع. فإذا كان الحكم للطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه لا ينال من البيع لغیر وارث أن يحتفظ البائع لنفسه بحق الانتفاع مدة حياته وان يفيد الملكية قيما مؤقتا. وان النص في العقد على إلزام البائع - خلال ميعاد محدد - بتحرير العقد النهائى والا كان للمشتري الحق في دعوى بإثبات صحة ذلك العقد مما تنتفى معه مظلمة إضافة التملك إلى ما بعد موت البائع فإنه لا يكون قد خالف القانون.

(الطعن ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ من ١٣ ص ١٢٧).

٣٥- متى إنتهى الحكم للطعون فيه إلى أن عقد البيع محل النزاع تصرف متجر وانه لو صح أن ثمنا لم يرفع العقد لا يعدو أن يكون هبة منجزة فإن ذلك صحيح في القانون.

(الطعن ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ من ١٣ ص ١٢٧).

٣٦- لمحكمة الموضوع السلطة في تعريف حقيقة العقد المتنازع عليه وإستظهار مدلوله مما تضمنته عباراته على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من إتفاقات عن موضوع التعاقد ذاته. فإذا كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد للطعون فيه أن محكمة الموضوع وهى بصدد الفصل فى الخصومة التى قامت بين الطاعنة والطعون عليهم حول ما إذا كانت الهبة قد صدرت من الواهب لورث الطاعنين الأولين والطاعن الثالث بصفتها الشخصية أو بإعتبارهما نائبين عن أهالى بلدة معينة لبناء مدرسة بها قد رجعت بجانب ما تضمنه العقدان الابتدائى والنهائى من عبارات، إلى ظروف التعاقد وملابساته واستخلصت من ذلك أن فكرة إنشاء المدرسة قد نبتت لدى الأهالى وأن تشييدها

كان تنفيذاً لهذه الفكرة وأن الهيئة قد صدرت من الواهب تنفيذاً لهذا العرض، وكان هذا الذي استخلصه محكمة الموضوع سائفاً لا يجافى المنطق ولا يناقض الثابت بالأوراق فإن الحكم الطعون فيه لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون.

(الطعن ٤٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤ من ١٣ ص ٦٩٣).

٣٧- العبرة في تكيف العقود هي بحقيقة الواقع والنية المشتركة التي اتجهت إليها إرادة التعاقدين دون الاعتداد بالألفاظ التي صيغت في هذه العقود وبالتكيف الذي أسبغه الطرفان عليها فإذا كانت نصوص العقد قد أبانت عن أنه أبرم بين رب عمل وعامل متفرغ لأداء خدمة هي معاونته رب العمل في إدارة أعماله المبينة بالعقد مما يقتض - بطريق الزوم تبعية العامل لرب العمل وإشراف الأخير عليه وتوجيهه له في مهمته وذلك لقاء أجر معلوم محدد إلى جانب مكافأة نهاية الخدمة أبانت عن حقوقه في التعويض عن فسخ التعاقد قبل نهاية مدته وفي الأجازات على اختلاف أنواعها فإن ل ذلك ينبئ عن أن التعاقدين قد إتجهت نيتهما إلى إبرام عقد عمل فردي وقد أفرغا في العقد كل عناصره.

(الطعن ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣ من ١٣ ص ١١٤٠).

٣٨- متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت من عبارات العقد أنه عقد بيع تام مستكمل لأركانته القانونية وكان هذا الاستخلاص سائفاً يتفق مع منلولها وكان الطاعن لم يقدم لحكمة النقض ما يبل على أن العقد الذي لم يقدم صورته بملف الطعن يحوى عبارات غير التي أثبتتها المحكمة للطعون فيه تخالف ما ذهبت إليه محكمة الموضوع في تكيفها للعقد، فإن النعي عليها الخطأ في هذا التكيف يكون على غير أساس.

(الطعن ٢٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢١ من ١٤ ص ٣٥٥).

٣٩- متى كان ما انتهى إليه الحكم للطعون فيه من تكيف العقد بأنه عقد بيع محله أشياء مستقبلية لا عقد شركة هو تكيف صحيح

تؤدي إليه عبارة العقد فلا يلزم الحكم أن يرد إستقلالاً على ما ساقه الطاعن من حجج لتأييد تكييفه العقد بأنه شركة.

(الطعن ٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١٨ من ١٤ ص ٥٦٠).

٤٠- إذا كان الحكم قد أقيم على أن التصرفات قد صدرت عن المورث منجزة ومستوفية للشروط التي يتطلبها القانون وأنها على هذا الأساس تكون صحيحة سواء إعتبرت بيعاً حقيقياً أو هبات مستورة في عقد بيع. فليس في هذا الذي قرره الحكم تناقض يعيبه.

(الطعن ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥ من ١٤ ص ٥٧٩).

٤١- لصاحب العمل أن يعهد إلى أحد عماله بإبرام تصرفات قانونية لحسابه إلى جانب ما يباشره من أعماله مادية أو فنية أخرى فيجمع بذلك بين صفته كاحير وصفته كوكيل متميزة كانت كل منهما عن الأخرى أو مختلفة وهو ما يتعين إظهاره و التحقق منه لإمكان تكييف العلاقة القانونية وبين الطرفين. وإذ يبين من الحكم الطعون فيه أنه كيف العلاقة بين طرفي الخصومة على أنه وكالة لا عقد عمل إستناداً إلى توكيلات عامة صرح فيها للوكيل (صاحب العمل) للوكيل (العامل) بحضور الزايدات الرسمية وغير الرسمية والتزايد عنه فيها والشراء باسمه سواء بالنسبة للأطيان الزراعية أو العقارات أو المنقولات ودفع ثمنها وإدارة كافة أملاكه من الأطيان والعقارات وإجراء كل ما يلزم لذلك وبيع المحصولات وقبض ثمنها وغير ذلك وشراء الأطيان والعقارات والمنقولات لحسابه ودفع ثمنها ما يراه ورتب على ذلك، إستبعاد تكييف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل بينما هي قرارات قاصرة ليس من شأنها أن تنفي علاقة العمل التي يدعيها الطاعن ويقيم عليها دعواه فإنه يكون قاصراً في أسبابه متعينا نقضه.

(الطعن ٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤ من ١٦ ص ٢١٥).

٤٢- يبين من الأمر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بشأن سير البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات

التي ادخلت عليه ومن قبله الأمر العالى الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠، أن الشارع نظم أوضاع عملية تسليف النقود على رهونات وشروطه وأحكامها على أنها تصرف قانونى مركب ومن بيعة خاصة لنا تحتل التجزئة ومن ثم فإنه لا يحصل عليها سوى رسم اتساع واحد.

(الطن ٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٣٢٢).

٤٢- المناط فى تكييف العقود هو بما عناه العاقدون فيها، ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف أو ما ضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده العاقدون منه.

(الطن ٦٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٣٣١).

٤٤- المناط فى تكييف العقود هو بما عناه العاقدون منها ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما مضمونها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده المتعاقدون منه.

(الطن ١٧٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٩/٦/١٩٦٧).

٤٥- إذا كان البين من نصوص العقد أن الطاعن تعهد بتمكين الطعون ضده من الانتفاع بالحل الذى يستأجره الطاعن من وزارة الأوقاف على أن يستقل الطعون ضده فبيع بضاعته فيه تحت مسئوليته هو مقابل التزامه بأن يدفع للطاعن شهريا ما يعادل ٢٠٪ من قيمة البضاعة التى يبيعها فى المحل علاوة على إلتزامه بأربعة أخماس أجرة المحل ويدفعه مرتبات الموظفين وإشتراك التليفون ونفقات إضاءة المحل، فإن هذه الشروط التى تضمنها العقد تجعل منه عقد إيجار من الباطن. ولا يغير من ذلك القول بأن وصف المبلغ الذى تعهد الطعون ض بآدائه شهريا للطاعن بأنه عمولة يجعل العقد بيعاً بالعمولة ذلك أن القانون لا يعرف البيع بالعمولة وإنما يعرف الوكالة بالعمولة فى البيع وهى تقتضى أن يبيع الوكيل بالعمولة بإسمه ولحساب الوكيل ما يوكله الأخير فى بيعه وهى

صورة مختلفة لما إتفق عليه فى العقد من أن يبيع للطعون ضده بضاعته بإسمه ولحساب نفسه.

(الطن ١٧٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ من ١٨ من ١٤٤١).

٤٦- العبرة فى تكيف العقود هى بحقيقة ما عناه العاقلون منها وتعرف هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع ومتى تبينت تلك المحكمة إرادة العاقلين على حقيقتها فإن عليها أن تكيفها بعد ذلك التكيف القانونى الصحيح غير متقيدة فى ذلك بتكيف العاقلين.

(الطن ٣٥١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ من ١٨ من ١٨٣٣).

٤٧- لقاضى الموضوع سلطة التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد للتصرف من تصرفه فى ضوء ظروف الدعوى مادام قد برر قوله فى ذلك بما يحمله ويؤدى إليه. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار أن العقد موضوع النزاع يخفى وصية بعد أن استظهر فى أسباب سائفة قيام الشرطين اللذين تستلزمهما القرينة القانونية للاستفادة من نص المادة ٩١٧ من القانون اللبنى وانتهى إلى أن التصرف موضوع النزاع سائر لوصية مرتكنا فى ذلك إلى ما أطمئن إليه من أقوال الشهود وإلى قرائن أخرى باعتبارها أدلة متساندة تؤدى فى مجموعها إلى ما إنتهى إليه من أن العقد يخفى وصية، فإن مؤدى ذلك من الحكم عدم تنجيز التصرف.

(الطن ١٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٩ من ١٨ من ١٨٨٥).

٤٨- لا يتعارض مع تنجيز التصرف فى الأطيان محل النزاع قيام المورثة البائعة بعد التصرف بسداد دين مضمون برهن هذه الأطيان.

(الطن ١٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٩ من ١٨ من ١٨٨٥).

٤٩- لا يمنع من تنجيز التصرف عدم إستطاعة للتصرف إليهما دفع الثمن اللبن بال عقد ذلك أن التصرف الناجز يعتبر صحيحا سواء كان العقد فى الحقيقة بيعا أو هبة مستترة فى عقد بيع مستوفيا شكله القانونى.

(الطن ١٦٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٣).

٥٠- متى كان الحكم الطعون فيه قد أورد الأدلة السانغة التى تؤدى إلى اعتبار التصرف منجزاً فإنه يكون قد تضمن الرد على ما يخالفها وتكون المجادلة بالقرائن التى ساقها الطاعنان متعلقة بتقدير الدليل الذى يستقل به قاضى الموضوع.

(الطعن ١٦٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ من ١٩ ص ٢٧١).

٥١- العبرة فى تكييف العقد، والتعرف على حقيقة مراماه، وتحديد حقوق الطرفين فيه بما حواه من نصوص، ولحكمة النقض أن ترأب تكييف محكمة الموضوع للعقد.

(الطعن ١٤٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٩ من ٢٣ ص ٣٧٦).

٥٢- مناط تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة وغيره من العقود هو توافر عنصر التبعية التى تتمثل فى خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدنى وكذا المادة ٢٤ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩، وأنه يكفى لتحقق هذه التبعية ظهورها ولو فى صورتها التنظيمية أو الإدارية.

(الطعن ٤٥٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٥ من ٢٧ ص ٩٦٤).

٥٣- التعرف على ما عناه المتعاقدون فى العقد هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع، إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن تكييف القانونى الصحيح لما قصدوه وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض.

(الطعن ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥ من ٢٩ ص ١٦٢١).

٥٤- المناط فى تكييف العقد هو بوضوح الإرادة لا وضوح اللفظ وما عناه العاقدون منها للتعرف على حقيقة مراماهم دون أن يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات متى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد.

(الطعن ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥ من ٢٩ ص ١٦٢١).

٥٥- العبرة في تكيف العقد والتعرف على حقيقة مرماه هو بما حواه من نصوص، ولحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في هذا التكيف.

(الطن ٦٢٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩ من ٣٠ ص ١٠٣).

٥٦- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكيف العقود وإنزال حكم القانون عليها يخضع لمراقبة محكمة النقض، وإنه إن كان لحكمة الموضوع استخلاص نية المتعاقدين وما إتفقوا عليه، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائغا ولا يخالف الثابت بالأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد.

(الطن ٤٩٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠ من ٣٠ ص ١٩٧).

٥٧- العبرة في تكيف العقد هي بما عناه المتعاقدان، ولا يعتد بما أطلقوه عليه من وصف أو ضمنوه من عبارات إذا تبين أن هذا الوصف أو تلك العبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده المتعاقدان منها.

٥٨- إذ كان التعرف على ما عناه الطرفان من العقد هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أن التكيف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وإنزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لمراقبة محكمة النقض.

(الطن ١٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١١).

٥٩- إتفاق الطرفين في العقد على أن يكون للطاعن المستاجر تركيب فائرينتين وأرفف لعرض وبيع الملابس على نفقته تملكها الطعون عليها الأولى المؤجرة بمجرد وضعها لا يغير من اعتبار التعاقد قد انصب على مكان خال وهذه كانت حقيقته وقت التعاقد، بما لا يجوز معه القول بأن التعاقد قد انصب على متجر لم يكن قد نشأ بعد وإشتمل على مقومات معنوية ومادية وبما لا يجوز معه القول بأن التعاقد قد انصب على مكان مفروش بمنقولات من عند المؤجر ذات قيمة.

(الطن ١٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١١ من ٣٣ ص ٧٥).

٦٠- إذ كان إدعاء الطاعنين في الطعنيتين أن التصرف الصادر من .. إلى اللطعون ضدها الأولى هو وصية وليس هبة كما تدعى الأخيرة، هو حقيقته منازعة تتعلق بالتكييف القانوني لهذا التصرف وهو ما تختص المحاكم العادية بالفصل فيه ولا ينال من ذلك صدور قرارات من مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة في ١٩٦٦/٤/٦ و ١٩٦٨/١٠/٢٧ بإعتبار العقد وصية إذ لا يعدو ذلك منه أن يكون منازعة في الملكية من جانب الجهة الإدارية بتكييف عقد يخضع لأحكام القانون المدني ويغلو مجرد عقبة مادية في سبيل استفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرجها من عداد القرارات الإدارية ويجردها من الحصانة المقررة لها ويخضعها لاختصاص المحاكم ذات الولاية العامة بنظر كافة النازعات دون القضاء الإداري.

(الطعن ١٤٦٥، ١٤٥٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١/٤ من ٣٤ ص ١١٨).

٦١- لما كان المناط في تكييف العقد وإعطائه الوصف القانوني الصحيح هو ما عناه العاقدان منه، وكان ما انتهت إليه محكمة من تكييف العقد بأنه عقد إيجار من الباطن لا خروج فيه على نصوص العقد وتؤدي إليه عباراته ويتضمن الرد الكافي على منازعة الطاعنين في تكييف العقد، لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

(الطعن ٨٥٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٢/١٤ من ٣٤ ص ٤٧٣).

٦٢- العبرة في تكييف العقد والعرف على حقيقة مرماه هو بما تضمنه من عبارات على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره مع الاعتداد في ذلك بحقيقة الواقع والنية المشتركة التي إتجهت إليها إرادة المتعاقدين.

(الطعن ١٨٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٢ من ٣٤ ص ٩٤٨).

٦٣- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تكييف العلاقة القانونية هي بحقيقة ما عناه طرفاها منها، وتعرف ذلك من

سلطة محكمة الموضوع فمتى إستظهرت فصلها إلى شواهد
واسانيد تؤدي إليه عقلا ثم كيفت هذا العلاقة فإنه لا يقبل من
ليهما أن يناقض في هذا التكييف توصلا إلى نقض حكمها.
(الطن ٩٦٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٨ من ٤٣ ص ٩٩١).

٦٤- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان التعرف على ما عناه
الطرفان من المحرر موضوع الدعوى هو مما يدخل في سلطة
محكمة الموضوع إلا أنه متى إستخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف
القانوني لما فصله للتعاقدان وإنزال حكم القانون على العقد مسألة
قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض.
(الطن ٣٦٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٢ من ٣٥ ص ١٦٢٧).

٦٥- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكييف العقود وإنزال حكم
القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض وأنه وإن كان لمحكمة
الموضوع إستخلاص نية المتعاقدين وما انعقد عليه اتفاقهما ٠ إلا أن
ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائغا لا يخالف الثابت
في الأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد، كما أن الناطق
في تكييف العقد هو بوضوح الإرادة لا وضوح اللفظ وما عناه
العاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرامهم دون أن يعقد بما
أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنها من عبارات في بتين أن هذه
الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد.
(الطن ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠ من ٣٥ ص ١٧٠٠).

٦٦- إذ كان البين من مدونات الحكم الطعون فيه أنه أقام قضاءه على
أن الإقرار الصادر من مورثة الطاعنين هو عقد هبة الغرض منه
المساهمة في مشروع ذي نفع عام حيث وهبت المدرسة مقابل أن
تستمر في أداء رسالتها التعليمية وعلى أن هذه الهبة قد تمت
قانونا بعد أن أصدرت الجهة الإدارية قرار بقبولها، ولم يفصح عن
الصدر الذي استخلص منه صدور مثل هذا القرار، وعن سنده في
التكييف الذي خلص إليه إذا لم يستظهر عن عبارات الإقرار سالف
الذكر في ضوء الظروف واللباسات المحيطة أن نية المتصرف

إنصرفت إلى أن يكون تصرفها منجزاً لا مضافاً لا بعد الموت، ومن ثم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطن ٩٥٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٣).

٦٧- العبرة في تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه هي بما حواه من نصوص كما أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من خصائص عقود الإذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المنتفعين، ويكون فيها احتكار للوجوب هذه السلع أو المرافق احتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنه أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وأن يكون صدور الإيجاب منه إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولدة غير محددة، والسلع الضرورية هي التي لا غنى للناس عنها والتي لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونوا في وضع يضطرونهم إلا التعاقد بشأنها، ولا يمكنهم رفض الشروط التي يضعها الموجب ولو كانت جائزة وسديدة، وقد أوردت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون اللئى عقد التليفون من بين العقود التي تعتبر عقود إذعان، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد طبق القواعد السالفة على العقد المزم بين الطرفين وإنتهى صحيحاً إلى أنه من قبيل عقود الإذعان - كما استخلص في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع أن شرط الإعفاء من المسؤولية المنصوص عليها بالبند التاسع من العقد هو من الشروط التعسفية وكان هذا الاستخلاص يقوم على أسباب سائغة وإذ رتب الحكم على ذلك عدم تطبيق هذا البند في حق المطعون عليه وفقاً بما تقضى به العالة وإعمالاً لسلطة المحكمة في هذا الخصوص تطبيقاً لنص المادة ١٤٩ من القانون اللئى فإنه يكون قد إنترم صحيح القانون.

(الطن ٣٨٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)،

(الطن ١٦٤٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٢/١/٢٦).

٦٨- النص في عقد النزاع على أن يقوم الطاعن بمهمة التدريب والإشراف الفني والإداري الكامل على الفريق الأول لكرة القدم في السنة من حتى نظراً لما يتمتع به من الكفاءة التدريب والسمعة الطيبة على أن تكون له كافة الصلاحيات والاختصاصات في اختيار الأجهزة الفنية والإدارية والطبية المعاونة له، وقيد اللاعبين والاستغناء عنهم دون تدخل في هذه الاختصاصات وتلك الصلاحيات من جانب واحد، وخلو العقد من تقرير أي حق للنادي في توجيه التدريب أو الإشراف الفني أو الإداري للعهد به إلى الطاعن أو في الإشراف على طريقة قيامه بهذا العمل، يدل على انتفاء عنصر التبعية القانونية في هذا العقد، وأنه عقد مقاوله وليس عق عمل، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على اعتبار أن العقد عمل وأن من حق رب العمل تنظيم العمل في منشأته، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن ٣٠٧٠ لسنة ٧٥٧ ق جلسة ١٦/١/١٩٩٠).

٦٩- العبرة في تكليف العقد بالتعرف على حقيقة مرامه هو بما حواه من نصوص إذ يجب في تفسيره إعمال الظاهر الثابت به، ولا يجوز العدول عنه إلا إذا أثبت ما يدعو إلى ذلك بإعتبار أن العقد شريعة المتعاقدين.

(الطعن ٨٣٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٩٠).

٧٠- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كانت محكمة الموضوع تلتزم بإعطاء العقود والمحرمات وصفها الحق وتكييفها التكيف ٧ القانوني الصحيح حسبما تستخلصه سائغا من حقيقة الواقع والنية المشتركة لأطراف المحرمات ودون أن تنقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها - إلا أن هذا التكيف يخضع لرقابة محكمة النقض بإعتباره مسألة قانونية تتعلق بتطبيق القانون على الواقع.

(الطعن ١٨٨٢ لسنة ٧٥٧ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٩٠).

- (الطن ١٧٨٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٢).
- (الطن ١٨٠٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٥).
- (الطن ٤١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦).
- (الطن ٢١١٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٢٥).

٠ تفسير العقود :-

- ٧١- وإن كان للمحكمة أن تعدل عن المعنى الظاهر للعقد إلى ما تراه هي أنه مقصود العاقلين فلا شك أنه يكون عليها إذا ما رأت أن تأخذ بغير ظاهر العقد أن تبين في حكمها لم عدلت عن الدلول الظاهر إلى خلافة وكيف أفادت صيغته المعنى الذي أدخلت به ورجحت أنه مقصود العاقلين بحيث يتضح من هذا البيان أنها قد اعتمدت في تأويلها إياه على اعتبارات مقبولة.
- (الطن ١٠٣٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٠).

- ٧٢- لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط والقيود المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها. ولها بهذه السلطة أن تعدل عن الدلول الظاهر لهذا الصيغ المختلف على معناها إلى خلافة بشرط أن تبين في أسباب حكمها لم عدلت عنه، وكيف أفادت تلك الصيغ الذي اقتصرت به ورجحت أنه هو مقصود العاقلين، بحيث يتضح من هذا البيان أنها قد أدخلت في تفسيرها باعتبارات مقبولة يصح عقلا استخلاص ما استخلصته منها، فإن قصر حكمها في ذلك كان باطلا لعدم إستماله على الأسباب الكافية التي يجب قانونا أن ينهني عليها، وبناء على ذلك لا يصح عند الاختلاف بين صيغة التنازل الصادر من أحد طرفي العقد بشروط معينة وصيغة القبول الصادر من الطرف الآخر بلا قيد ولا شرط - أن تعتبر المحكمة هذا التنازل من غير أن تبين في حكمها كيف تلاقى كل من الإيجاب والقبول بين الطرفين تلاقى محققا لغرض القانون ومؤديا إلى إنعقاد الالتزام، إذ يكون

الحكم الصادر بإعتبار هذا التنازل نهائيا مبهما إبهاما يجعله كأنه غير مسبب.

(الطن ٤٠ لسنة ١٠/٣/١٩٣٢).

٧٣- إن سلطة قاضى للوضوع فى تفسير المستندات القديمة له، وفى إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها، فيما يتعلق بموضوع الدعوى هى سلطة تامة ليس من شأن محكمة النقض أن تتدخل فيها مادام القاضى قد بين فى حكمة الاعتبارات العقولة المؤدية إلى التفسير الذى أخذ به.

(الطن ٢٧ لسنة ٢٧/٣/١٩٣٣).

٧٣- إن نية التصرف فى تصرفه هى العول عليها وإستظهار هذه النية مسألة موضوعية لا تدخل فيها لحكمة النقض مادامت الوقائع التى سرتها المحكمة فى حكمها والظروف التى بسطتها فيه تؤدى إلى النتيجة القانونية التى قررتها.

(الطن ١١ لسنة ٣/٥/١٩٣٣).

٧٥- لا رقابة لحكمة النقض فى تفسير الاتفاقات والمحركات على مقتضى مقصود العاقدين، مادامت محكمة الموضوع لا تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى تحتمله عبارات الاتفاق، وما دامت تذكر فى حكمها ما يعضد هذا المعنى من الاعتبارات العقولة.

(الطن ٩٥ لسنة ٢٣/٤/١٩٣٣).

٧٦- لحكمة للوضوع السلطة التامة فى تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود المتعاقدين مستعينة بظروف الدعوى وملابساتها، وإذن فمتى كان الحكم قد إستخلص النية المشتركة للمتعاقدين على أنها قد انصرفت إلى قسمة الأموال للشركة قسمة تملك لا قسمة إنتفاع مستهليا فى ذلك بمبدول عبارة العقد وبطريقة تنفيذه، وكان هذا إستخلاصه الحكم هو إستخلاص سائغ مما تحتمله عبارة العقد، فإن النعى عليه بالخطأ فى وصف العقد يكون على غير أساس.

(الطن ٢٩٨ لسنة ٢٠/٣/١٩٥٣).

٧٧- لحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود العاقلين مستعينة فى ذلك بظروف الدعوى وملايساتها فإذا هى استظهرت من عبارة الإقرار المتنازع على مدلوله ومن تسليم الأطيان الرهونة لالكهيا وبقائها فى حيازتهم أن دين الرهن قد انقضى بالوفاء من ثمن للبيع وفانيا وكان هذا الذى إستظهره تحتمله عبارة الإقرار فإن النعى عليه بأنه قد مسح الإقرار لا يكون له من مير.

(الطن ١٠٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٣).

٧٨- العقد شريعة المتعاقدين مانام لا يخالف النظام العام. فإذا كان شرط العقد الذى أخذت به محكمة للوضع جائزا قانونا ويحتمل التفسير الذى فسرت به فليس ثمة خطأ منها فى تطبيق القانون.

(الطن ٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٢/١١/١٧).

٧٩- إذا طالب المؤجر بأجرة أرض فضاء مضافا إليها الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن هذه الزيادة فى الأجرة تعتبر بمثابة تعديل لأحكام عقد الإيجار للبرم بين الطرفين بتطلب توافق إرادتهما بشأنه إذ أن الأرض الفضاء لا تخضع لأحكام ذلك القانون.

(الطن ١٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١ من ٧ ص ٢٦٠).

٨٠- متى إستخلص الحكم لأسباب سائفة أن شركة من الشركات عندما اصدرت لائحة صندوق الادخار فى ظل قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٠ - قصلت إلى تمييز بعض المشتركين فى الصندوق بتمكينهم من الحصول على ما أودعته الشركة الصندوق بالإضافة إلى المكافأة، فإن هذا الحكم لا يكون قد حرف العقد عن مواضعه.

(الطن ١٣٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٨ من ٧ ص ٨٢٧).

٨١- عقد تأسيس الشركة هو عقد كباقي العقود لحكمة للوضع أن تفسره مسترشدة فى ذلك بواقع الأمر فإذا كان هذا الواقع من الأمر أن شركة من شركات التامين تستثمر بعض الأموال

الناجمة من التامين فى الأعمال المصرفية فإن المحكمة إذ تقرر أن النشاط المصرفى فى هذه الحالة عمل تبعى لهنة التامين التى تمارسها تلك الشركة لا تكون قد جازت سلطتها التقديرية فى تفسير العقد.

(الطعن ١٤٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٦ من ٧ ص ٩٤١).

٨٢- متى كان نص العقد صريحا فى أنه ليس لأى شريك حق التنازل أو بيع حصته أى شريك آخر إلا بموافقة جميع الشركاء كتابة فإنه يكون صحيحا ما قرره الحكم من أنه لا يسوغ لأحد الشركاء أن يقبل ما طلبه شريك آخر من تعديل حصته فى رأس المال مادام أن هذا الطلب لم يوافق عليه باقى الشركاء كتابة.

(الطعن ١٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٣ من ٧ ص ٩٧٥).

٨٣- متى كان الحكم قد نهج فى تكييف عقد إيجار مطحن من الطاحن تكييفا صحيحا ولم يخرج فى تفسيره عما تحتمله نصوصه فاستخلص لاعتبارات واقعية أن نية المتعاقدين قد انصرفت عند التعاقد إلى استمرار العقد مدة قيام نظام التموين فإن تلك الاعتبارات مما تستقل محكمة الموضوع بتقديرها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها.

(الطعن ٧٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٤ من ٨ ص ٩٨).

٨٤- متى كان الحكم قد نهج فى تفسير العقد منهجا قويا إذ نظر إلى نصوصه وتبين ما انصرفت إليه نية المتعاقدين وقت التعاقد فإنتهى من ذلك إلى وصف صحيح للعقد بأنه عقد بيع خلال من تحديد موعد للفع الثمن ثم أنزل عليه حكم القانون الصحيح فإنه لا يكون مخالفا للقانون.

(الطعن ١٠١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٤ من ٨ ص ٣٥٣).

٨٥- متى تبين أن ما ذهب إليه الحكم فى صدد عقد الوعد بالبيع موضوع النزاع لا يخرج عن كونه تفسيراً لنصوص ذلك العقد استندت عليه المحكمة من وجهة ومقصود عاقلية من الفاظه وعباراته وما قارنه من ظروف ثم انتهت المحكمة من ذلك إلى

نتيجة سائغة عقلا تؤدي إليها مقدماتها فإن ذلك مما يدخل في السلطة التقديرية لحكمة الموضوع التي لا رقابة لحكمة النقض عليها.

(الطن ٢٤٦، ٢٤٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٣/٦/١٩٥٧ من ٨ ص ٥٧٦).

٨٦- متى إستخلص الحكم نية المتعاقدين وما انعقد اتفاقهما عليه بما يتفق مع ما توحى به عبارات عقد البيع الابتدائي وتؤيده طبيعة عقد البيع النهائي من أن البيع كان شاملا للأرض المبيعة وما عليها من مبان إذ وصف المبيع في العقد المذكور بأنه عبارة عن مخزن وصيدلية ودكاكين ومقهى ولوكانة فإن ذلك يكون استخلاصا سائغا مما يدخل في سلطة الحكمة الموضوعية. ولا يحل النعى على الحكم بأنه أخطأ في تفسير العقد الابتدائي بمقولة أن البيع لم يشمل تلك المبانى وأنه يحق للبايع المطالبة بثمن إنقاصها.

(الطن ٢٤٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ٩/١/١٩٥٨ من ٩ ص ٦٢).

٨٧- متى تبين أن محكمة الموضوع قد فسرت شروط البيع في خصوص تحديد كمية البيع تفسيراً سائغاً لم تخرج به عن حد عباراتها على ما يمكن أن تحتمله ودعمت حكمها في هذا الخصوص بما يؤيده من إعتبارات معقولة فإن ذلك مما يدخل في السلطة التقديرية لحكمة الموضوع التي لا رقابة لحكمة النقض عليها.

(الطن ٨٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٥٨ من ٩ ص ٢٢٣).

٨٨- متى كان الحكم قد إنتهى في تفسيره لنصوص لائحة طائفه رؤساء البوغاز بالإسكندرية إلى أن حالات الإحالة على العاش قد بينتها وحددتها المادة الرابعة عشرة من اللائحة وأن المادة ٤١ منها إنما وردت في بيان من يملك تقرير الإحالة أنه مجلس الإدارة فإن هذا التفسير هو ما توحى به نصوص المادتين المذكورتين ولا محل للنعى على الحكم بالخطأ في التفسير أو بمسح التعاقد.

(الطن ٨٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠/٤/١٩٥٨ من ٩ ص ٣٥٠).

٨٩- متى أن ما أورده الحكم وأقام عليه قضاءه في تفسير عقد البيع محل النزاع لا مخالفة فيه لظاهر عباراته فإنه لا محل للنعي بمخالفة القانون ولا يعيبه ما أورده تزيئاً عن مدلول مستند آخر في الدعوى متى كان الحكم يستقيم بدونه.

(الطن ٢٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٥ من ٩ ص ٥٣١).

٩٠- متى كان محكمة الموضوع قد أخذت في تفسير مشاركة تحكيم بالظاهر الذي ثبت لديها فأعملت مقتضاه فإنه لا يكون عليها أن تعدل عن هذا الظاهر إلى سواه إلا إذا تبين أن ثمة ما يدعوى إلى هذا العدول.

(الطن ١٧٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٩ من ٩ ص ٥٧١).

٩١- تفسير العقود واستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب سائغة وطلالاً أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته، فإذا كان عبارات العقد المحرر بين الطاعنة الأولى والطعون عليها الأولى على ما أورده الحكم الطعون فيه تؤدي في مدلولها الظاهر إلى أن اتفاقاً تم بين الطرفين على القدر المبيع والتمن وشروطه مما يوفر للعقد صفة البيع بكافة شروطه معلقاً على شرط إتمام التعاقد بين الطاعنة الأولى وبين مصلحة الأملاك وكان الحكم للطعون فيه قد إنتهى إلى اعتبار هذا العقد وفي القليل وعد بالبيع. فإن النعي على الحكم بالخطأ في تكييف العقد يكون على غير أساس.

(الطن ٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٥ من ٩ ص ٨٠٨).

٩٢- إذا كانت محكمة الموضوع قد أعملت نص عقد الاتفاق الذي يعطى للمطعون عليها الثالثة الحق في إيقاف النشر بدون أي تنبيه أو إنذار إذا تأخر الطاعن عن دفع للبائع المستحقة عنه - وأخذت بما تفيد ظاهراً عباراته فإنه بذلك تكون قد التزمت حدود القانون في شأن تفسير العقود. ولم يكن عليها في هذا المقام أن تورد أسباباً لذلك ولا تؤاخذ بأنها لم تعدل عن المعنى الظاهر إلى

سوءا مادام لم يوجد مسوغ للعدول ولم تسبين أن نية التعاقدين قد إنصرفت إلى معنى آخر خلافاً.

(الطعن ١٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٥ ص ٥ من ٨٢٤).

٩٣- إذا كان الواقع أن الشركة الطعون عليها أقامت دعواها ضد الشركة الطاعنة تطلب إلزامها وشركة للملاحة متضامنين بمبلغ وأسست دعواها على أنها اشترت من الطاعنة بضاعة شحنت من ميناء لوس أنجلوس ولما وصلت ميناء الإسكندرية تبين بها عجز وتلف في مشتعلاتها وأن خبير إثبات الحالة أظهر وجود التلف والعجز - وبعد أنا سارت الدعوى للموضوعية شوطاً اذارت الطاعنة في دفاعها أن مركزها في الصفقة أنها وكيلة بالعمولة وإنها تعاقدت لحساب شركة أمريكية فلم تكن هي البائعة للبضاعة ولذلك لا تسال عن تلفها وتكون الدعوى بالنسبة لها غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة، وكان الحكم للطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدفع على أن العقد المحرر بين الطرفين وأن ورد به أن الطاعنة وسيطة في الصفقة إلا أن عبارة فاتورة البيع الصادرة من الطاعنة بعد ذلك غامضة ومناقضة في بعض أجزائها لما جاء بالعقد في هذا الخصوص وإزاء هذا التناقض والاضطراب رأت محكمة الاستئناف أن تستظهر نية العاقلين من باقى مستندات الدعوى وذلك بالرجوع إلى عقد سابق ألغى وحل محله العقد القائم واستخلصت منه ومن فتح الحساب الجارى باسم الطاعنة واستخرج إذن للإستيراد بإسمها - وهو لا يقبل التنازل - ومن تحرير سند الشحن كذل بإسمها ومن سكون الطاعنة عن التحلى بصفتها التى تدعيها كوسيطة في الصفقة حتى سارت دعوى إثبات الحالة وإجراءات الخيرة دون اعتراض وحتى رفعت دعوى الموضوع ووصلت إلى آخر مراحلها في المحكمة الابتدائية - إستخلصت المحكمة من كل ذلك عدم جلية دفع الطاعنة وأن صفتها الحقيقية هي أنها بائعة للصفقة وليست وسيطة وهو تحصيل سائغ أسندته المحكمة إلى اعتبارات مقبولة، فلا محل معه للنعى بإنحراف المحكمة في تفسير شروط التعاقد وخروجها على وقوع التفسير في القانون.

(الطن ٣٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٩ من ١١ ص ٤٠٦).

٩٤- إذا كان الدلول الظاهر للإتفاق المزمع بين الطرفين هو الإتزام الطاعن بإستغلال سينما لحساب الطعون عليه إلى أن يجد هو أو الطعون عليه خلال أجل محدد مستغلاً لها وعندئذ يتعهد الطاعن بدفع نصف الإيجار الذى يقدمه المستغل الجديد فإن مؤدى ذلك أن هذه الإلتزام مقيد بشرط وجود هذا المستغل خلال الأجل المتفق عليه بحيث ينتهى بإنقضاء ذلك الأجل. وإذن فمتى كان الحكم الطعون فيه قد أسس قضاءه بإلزام الطاعن بنصف الإيجار عن المدة التالية لانتهاء الأجل إستناداً إلى عقد الاتفاق سالف الذكر يكون قد انحرف فى تفسير الاتفاق عن المعنى الظاهر له ومسخه مما يستوجب نقضه.

(الطن ٦٥٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/٥/٤ من ١٢ ص ٤٤٤).

٩٥- الانحراف عن المعنى الظاهر لعبارات العقد مسخ له، فإذا كان قد نص فى العقد على أن البيع خاضع لشروط بورصة مينا البصل وهو نص عام مطلق يحكم جميع شروط التعاقد بما فى ذلك تحديد السعر فإن تفسير الحكم الطعون فيه لهذا النص بأنه قاصراً على العيوب التجارية ينطوى على مسخ العقد.

(الطن ٣١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٧ من ١٢ ص ٧٦٥).

٩٦- متى كان الحكم الطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه إذا كان الحكم لم يعاين بعض الأعمال التى قام بها الطعون عليه الأول بإعتبار أنها من الأعمال الغير ظاهرة التى أعفته مشاركة التحكيم من معاينتها وكان تقرير ما إذا كانت هذه الأعمال ظاهرة أو غير ظاهرة تقريراً موضوعياً فإن الحكم وقد إنتهى فى أسباب سائغة ودون أن يخرج على المعنى الظاهر لنصوص المشارة إلى أن الحكم قد إلتزم فى عمله الحدود المرسومة له فى مشاركة التحكيم فإنه لا يكون قد خالف القانون.

(الطن ٥٨٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/١١/٣٠ من ١٢ ص ٧٣٠).

٩٧- إذا لم تبلغ عبارات العقد من الوضوح الحد الذى يدعو إلى عدم الانحراف عنها تعين عند تفسيره البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند العنى الحرفى مع الاستهداء فى ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغى أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجارى فى المعاملات (المادة ٢/١٥٠ مدنى) وينبنى على ذلك أنه متى أولت هيئة التحكيم عبارات عقد الصلح المزمع بين الطرفين بأنها تنطوى على إقرار من الشركة (صاحب العمل) بحق للمستخدمين والعمال فى "المنحة" على أن يكون تقديرها مرتبطاً بحالة الشركة المالية وبنيت على ذلك تقديرها للمنحة فإنها لا تكون قد خالفت عبارات العقد أو انحرفت عن مدلول عبارته، ولا وجه للتحدى بأنه يشترط فى المنحة أن تكون ثابتة المقدار أن هذا الثبات إنما يشترط توافره عندما يكون مصدر المنحة العرف الذى جرى بإعطائها لا الإتفاق.

(الطن ١٣٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٣ من ١٢ ص ١٢).

٩٨- ترخيص مصلحة الجمارك للشركة الطاعنة بتشغيل لإنتاج المشروبات الكحولية تحت نظام الإبداع بشروط معينة تتضمن التزامات على الشركة وحدها، ليس فى حقيقته عقداً بالعنى القانونى وإنما هو قرار إدارى أصدرته مصلحة الجمارك وفقاً لأحكام الرسوم الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ الخاص برسم الإنتاج عن الكحول والذى كان معمولاً به وقت إعطاء هذا الترخيص. ومن ثم فمتى كان الحكم للطعون فيه قد أعمل الآثار القانونية لهذا القرار الإدارى الذى يحكم الروابط بين الطرفين وانتهى إلى نتيجة صحيحة موافقة للقانون فلا يعيبه ما ورد فى أسبابه من وصف ذلك القرار الإدارى بأنه عقد، ويكون النعى على الحكم إغفاله الرد على ما طلبته الطاعنة من تطبيق قواعد التفسير للنصوص عليها فى المادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون النذنى غير مجد إذا أن مجال تطبيق تلك القواعد هو العقود ولا تنطبق على القرارات الإدارية.

(الطن ٤٨٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٢/١/٤ من ٣٣ ص ٢٦).

٩٩- لحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو فى بمقصود للتعاقدين وفى إستخلاصها ما يمكن إستخلاصها منها ولا سلطان لحكمة النقض عليها مادامت تلك الصيغ والشروط تحتل للعنى الذى حصلته محكمة الموضوع. (الطن ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦ من ١٥ ص ٤١٨).

١٠٠- لحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير نصوص العقد وتعرف ما قصده العاقدان منها ولا سلطان لحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحتل للعنى الذى حصلته. (الطن ١٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٧/٢ من ١٥ ص ٨٩٥).

١٠١- إذا كان تفسير محكمة الموضوع لعبارة العقد هو ما تحمله هذه العبارات وليس فيه خروج عن مدلولها الظاهر فإنه يخرج عن رقابة محكمة النقض. (الطن ٤٩٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٧/٧ من ١٥ ص ٩٤٧).

١٠٢- لحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هى أوفى بمقصود للتعاقدين وفى إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها، ولا سلطان لحكمة النقض عليها فى ذلك مادامت تلك الصيغ والشروط تحتل للعنى الذى حصلته محكمة الموضوع.

(نقض جلسة ٨٤/١٢/٢٥ من ٣٥ ص ٢١٩٤).

(الطن ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠ من ١٦ ص ٦٨٣).

(الطن ٤٨٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠ من ١٦ ص ٨٨٣).

١٠٣- لا يجوز الاعتماد على العنى الذى تفيده العبارات اللبونة فى بعض سطور الورقة على إستقلال إلا إذا ثبت أن العبارات الأخرى التى كانت يحويها المحرر قبل وقوع التزوير فيه لم يكن فيها ما يتعارض مع ذلك العنى أو يؤثر عليه إذ أن عبارات المحرر يكمل بعضها بعضا وتفسره إنما يكون على متقاضى ما تفيده جميع عباراته معينة منها.

(الطن ٣٩٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٩ من ١٧ ص ١٣٥٠).

١٠٤- لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الاتفاقات والشروط وسائر المحررات بما تراه أو إلى نية عاقلها مستهدية في ذلك بظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت لا تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات الاتفاق.

(الطن ٣٣٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ص ١٨ من ٢١٥).

١٠٥- سلطة قاضي الموضوع في العلول عن اللول الظاهر لصيغ العقود والشروط مقيدة بأن يبين في حكمة لم علل إلى خلافة وكيف افادت تلك الصيغ المعنى الذي أخذ به ورجح أنه هو مقصود المتعاقدين بحيث يتضح لمحكمة النقض من هذا البيان أن القاضي قد اعتمد في تأويله لها على اعتبارات معقولة يصح معها استخلاص ما استخلصه منها.

(الطن ٥٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ ص ١٨ من ٤٦١).

١٠٦- إذ التزم الحكم الملعون فيه عبارة العقد ولم يخرج عن معناها الظاهر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله.

(الطن ٢٧١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ ص ١٨ من ١١٤٨).

١٠٧- متى التزم الحكم الملعون فيه في تفسيره للشروط الوارد بالعقد المعنى الظاهر لدلوله وضمن أسبابه أن هذا المعنى هو الذي قصده المتعاقدان فإنه لا معقب عليه في هذا التفسير.

(الطن ١٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ص ١٨ من ١٢٩٢).

١٠٨- لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير نصوص العقد بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحتمل المعنى الذي حصلته.

(الطن ٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ص ١٨ من ١٦٥٩).

١٠٩- تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب سائغة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد وإستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته.

(الطن ١٨٩٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٧/٣).

(الطن ٥٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٠ ص ١٩ من ١٥٠٤).

(الطن ٢٧٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٦ ص ٢٢ من ١١٨).

١١٠- الأصل في وثيقة التأمين انه وإن كان مفعولها يسرى من وقت إبرامها إلا أنه يجوز أن يتفق المؤمن له على وقت آخر لبدء سريانها وإنتاج أثارها، ويجرى في هذه الحالة بالنسبة لتفسير نصوصها ما يجرى على تفسير سائر العقود بما لا يخرج به عن عبارتها الظاهرة.

(تقضى جلسة ٨٤/١٢/٢٠ من ٣٥ ص ٢٨٢).

(الطن ٤٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/١١/١٦ ص ٢٢ من ٨٩).

١١١- يجب في تفسير العقد أعمال الظاهر الثابت به، ولا يقرر العدول عنه إلا إذا ثبت ما يدعو إلى هذا العدول.

(الطن ١٠٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٢١ من ٢٤ ص ٩٥٣).

١١٢- مفاد المادة ١/٥٠ من القانون للنهي أن القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هي، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤداها الواضح إلى معنى آخر ولئن كان للقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ إلا أن المفروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الإرادة، وعلى القاضي إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب القبولية التي تبرز هذا السلك، ولما كان ما تقضى به هذه المادة البشار إليها يعد من القواعد التي وضعها المشرع وينطوى الخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف ومسخ وتشويه لعبارة العقد الواضحة ويخضع بهذه للثابة لرقابة محكمة النقض.

(الطن ٣٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ٨٤/٦/١٤ من ٣٥ ص ١٦٢٧).

(الطن ١٠٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ص ٢٨ من ١٧٢٤).

١١٣- تقضى قواعد التفسير وفق المادة ١/٥٠ من القانون للنهي بعدم جواز الانحراف عن عبارة العقد الواضحة للتعرف على إرادة

العاقدين، إلا أن المقصود بالوضوح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وضوح الإرادة وليس وضوح اللفظ. فقد تتسم كل عبارة من عبارات العقد بالوضوح في ذاتها ولكنها تتعارض فيما بينها بحيث تعم للعنى المستخلص منها فلا يجوز للمحكمة وهي تعالج تفسير الحررات أن تعتد بما تعنيه عبارة معينة دون غيرها بل يجب عليها أن تأخذ بما تفهده العبارات بأكملها وفي مجموعها بإعتبارها وحد متصلة متماسكة.

(الطن ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٤ ص ٢٩ من ٢٠٥٣).

(نقض جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦ ص ٣٥ من ١٩٢٠).

١١٤- مفاد المادة ١٥٠ من القانون للننى أنه متى كانت عبارة العقد واضحة لإفادة للعنى المقصود فلا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر بإعتباره هو مقصود العاقدين، وللمقصود بالوضوح فى هذا المقام هو الإرادة الحقيقية، الأمر الذى يقتضى إبطال العقد كلما وقعت الإرادة فى غلط.

(الطن ١٠٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ص ٢٨ من ١٧٢٤).

١١٥- إستخلاص التنازل عن التمسك بالعقد أو نفيه من مسائل الواقع التى تختص بها محكمة الموضوع وحسبها أن يكون إستخلاصها سائفا وأن تقيم قضاءها عل ما يكفى لحمله.

(الطن ١٩٥٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ ص ٣٤ من ١٠٢٦).

١١٦- من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان الأصل فى العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقدين بفسخ العقد دون رضا المتعاقدين الآخر، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما على فسخ العقد، وكما قد يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين يصح أن يكون ضمنيا وبحسب محكمة الموضوع أن هى قالت بالتقابل ضمنى أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتيرته كاشفا عن إرادتى طرفى العقد فى هذا الصدد وأن تبين كيف تلاقى هاتان الإرادتان على حل العقد، ولا معقب على محكمة الموضوع أن هى ناقشت فى حدود سلطتها

التقديرية دعوى الفسخ ورات بناء على أسباب سائغة رفضها أو قبولها.

(الطن ٨٩٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١/٤ من ٣٤ ص ١١٣).

١١٧- لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود الشروط المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين مادام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته، كان تفسيرها مما تحتمله تلك العبارات.

(الطن ٧١٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢١).

(الطن ١٣٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١١).

١١٨- لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير المستندات وصيغ العقود وشروطها بما تراه أو في بمقصود العاقلين ولا رقابة عليها من محكمة النقض متى كانت عبارات العقد تحتمل المعنى الذى حصلته المحكمة.

(الطن ٥٦٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧).

(الطن ٧١٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٤).

(الطن ٢٦١١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٦).

١١٩- النص في العقد على التصريح للمستاجر بإستغلال المكان في العرض الذى يترأى له أو تأجيره من الباطن أو التنازل عنه للغير لا يدل على أن الطرفين قد حدا مدة معينة للإجارة، وإذا كان الإقرار المؤرخ ١٩٧٧/٧/١ للنسوب صدوره إلى المالك السابق للعقار، والذي ورد به أن العقد لا يخضع للتأقيت ويظل مستمراً بشروطه طالما أن المستاجر قام بتنفيذ التزاماته، لا تؤدى عبارته إلى معرفة التاريخ الذى قصد للمتعاقدان أن يستمر العقد إليه، بل ربط إنتهاؤه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع، ومن ثم فلا محل لافتراض مدة للعقد طالما كانت عبارته أو عبارة الإقرار المشار إليه لا تدل عليها ولم يرد نص بشأنها، وإذ خلاص هذا الإقرار لا يغير من المراكز

القانونية للطرفين فإنه لا يكون قد شابه الفساد في الاستدلال أو القصور في التسبيب.

(الطن ١٩٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٧/١١).

١٢٠- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - (١) أنه إذا كانت عبارات العقد واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين أو حملها على معنى مغاير لظاهرها ما لم يبين القاضي في حكمة الأسباب التي تبرر ذلك. ويخضع في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض.

(الطن ١٥٧٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٣١).

(الطن ٣٠٩٣، ١٢٠ لسنة ٥٧ ق ٥٨ جلسة ١٩٩٠/٦/١٠).

• تحديد نطاق العقد :-

١٢١- العقد النهائي دون العقد الابتدائي هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين ومن ثم فإذا تبين أن عقد البيع النهائي قد خلا من النص على الشرط الجزائي الوارد في عقد البيع الابتدائي أو الإحالة إليه فإن هذا يدل على أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط انصرفت نيتها إلى عدم التمسك به أو تطبيقه.

(فقض جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦ من ٢١ ص ٥١٣).

(الطن ٣٤٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٨/١/٩ من ٩ ص ٦٢).

١٢٢- مفاد نص المادة ١٢٨ من القانون اللبني القديم أن تحديد نطاق العقد لا يقتصر على إلزام المتعاقد بما ورد فيه على وجه التخصيص والإفراد وأنه يضاف إليه ما يعتبر من مستلزماته وفقا لطبيعة الالتزام.

(الطن ٢٣٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ من ١٩ ص ١٠١٤).

١٢٣- مجال تطبيق نص المادة ١٢٢ من القانون اللبني، الغلط في الحساب وغلطات القلم أي الأخطاء المادية التي تقع من محرر العقد أثناء كتابته وتكشف عنها الورقة بذاتها ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد فلا يدخل في هذه الأخطاء التوقيع على

الورقة بختم بدلا من ختم آخر لأن الورقة لا يمكن ان تكشف بذاتها عن الخطأ ولأن تصحيحه يترتب عليه إسناد للورقة إلى غير اللوقع عليها وهو ما يخالف نص المادة ٣٩٤ من القانون للدنى التى تقضى بأن الورقة العرفية تعتبر صادر ممن وقعها.

(الطن ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٩ م ٢٠ م ١١١).

١٢٤-١- مفاد النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون للدنى على أن لا يقتصر على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام أن الالتزام التعاقدى قد يتسع ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعته، فإذا اتفق على نزول مسافر فى فندق فإن العقد لا يقتصر على إلزام صاحب الفندق بتقديم مكان النزول وإنما يلزمه أيضا بما تقتضيه طبيعة الالتزام بالإيواء ومن هنا القبول وفق ما جرى به العرف بين الناس اتخاذ الحيطة وإصطناع الحذر بما يرد عن النزول عائلة ما يتهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه امته وراحته فيعصمه من الضرر على نحو ما يعصمه إيواؤه إلى مسكنه.

(الطن ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٢/١/١٩٨٠ م ٣١ م ٢٥٥).

ب- إذا كان الحكم الطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس من أن التزام موردة الطاعنين بالمحافظة لى سلامة مورت الطعون ضدهم إبان جلوسه فى حجرته المخصصة له بفندقها هو التزام ببذل عناية تتمثل فى اتخاذ الاحتياطات المتعارف عليها التى تكفل المحافظة على سلامة النزلاء ويكفى الدائن فيه إثبات قيامه ليقع على عاتق اللئين به إثبات أنه قد بذل عناية الشخص العادى فى شأنه، ثم بين أن الدليل قد قام من الأوراق على أن صاحبة الفندق لم تبذل ليلة الحادث أية عناية فى إتخاذ إجراءات الاحتياط المعارف عليها وأهمها مراقبة المترددين على الفندق بحيث بات من الممكن لى شخص أن يدخل إليه وأن يخرج منه دون أن يشعر به أحد فأصبح النزول سهل المنال، كما بين أن ما قال به الطاعنان من أن مورتتها كانت قد اتخذت كافة الوسائل للألولة أمن النزول، وقدمما

الدليل عليه مما ثبت فى الأوراق من أنه كان ينفرد بغرفة فى الدول الرابع وجد بأنها سليما وله مفتاح يمكن إستعماله من الداخل، لا ينفى عنها أنه قصرت فى بذل العناية اللازمة فانتفت الحاجة إلى تكليف الطعون ضدهم لإثبات الخطأ العقدى من قبل صاحبة الفندق كما انتفت الحاجة إلى تكليف الطاعنين بنفيه بعد ما اكتفت المحكمة بما قام فى الدعوى من عناصر وقدم فيها من الأدلة لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد ناقض فى طبيعة التزام صاحبة الفندق إذ كيف بأنه إلتزام ببذل عناية، ولا يكون قد خالف قواعد الإثبات إذ عالج عبء إثبات الخطأ العقدى ونفيه على أساس من طبيعة الإلتزام الذى أخله المدين فيه ويكون قد صادف فى الأمرين صحيح القانون.

(الطن ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ من ٣١ ص ٢٥٥).

١٢٥- إذا إتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية واحتفاظهما بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها إعتبر العقد قد تم، وإذا قام بينهما خلاف على المسائل التى أرجئ الإتفاق عليها كان لهما أن يلجأ إلى المحكمة للفصل فيه.

(الطن ١٨٨٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩ من ٣٤ ص ٨٥١).

١٢٦- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العقد النهائى - دون العقد الإبتدائى - هو الذى تستقر به العلاقة بين الطرفين ويكون هو قانون التعاقدين إلا أن محل ذلك هو الشروط المتعلقة بذات التصرف الذى إنطوى عليه العقد النهائى ويصبح هذا العقد الأخير هو المرجع فى تبيان نطاق التعاقد وشروطه وتحديد الحقوق والالتزامات لطرفيه غير أنه إذا كان العقد الإبتدائى قد اشتمل على أكثر من تصرف فإن إبرام العقد النهائى المسجل فى خصوص إحداها فذلك لا يعنى بذاته عدول التعاقدين عما عندها من باقى التصرفات بل يبقى العقد الإبتدائى ساريا بجميع شروطه فى شأنها بحيث يصبح العقد النهائى قانون للتعاقدين فى خصوص التصرف الذى يشمل.

(الطن ١٨٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٢ من ٣٤ ص ٩٤٨).

١٢٧- تحديد نطاق العقد - على ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون المدني - منوطاً بما إتجهت إليه إرادة عاقله وما يعتبر من مستلزماته وفقاً للقوانين للكلمة والفسرة والعرف والعدالة بحسب الالتزام.

(الطعن ٩٩، ٢١٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ٨٤/٣/٥ من ٢٥ ص ٦١٧).

١٢٨- العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصدق على كل اتفاق يراد به إحداث أثر قانوني فإن إسباغ وصف التعاقد إنما يتصرف إلى من يفصح مع إرادة أخرى على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو زواله في خصوص موضوع معين يحدد العقد نطاقه، دون أن يعتبر بإطلاق كل من ورد ذكره بالعقد أنه أحد أطرافه طالما لم يكن له صلة بشأن ترتيب الأثر القانوني الذي يدور حول النزاع الناشئ بسبب العقد وهو أمر من مطلق حق قاضي الموضوع مستمد من حقه تفهم الواقع في الدعوى ولا معقب عليه فيه مادام استخلاصه سائفاً.

(الطعن ٧٩٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ٨٥/٣/٢١ من ٣٦ ص ٥٣٦).

١٢٩- العقد لا يقتصر على إلزام المتعاقد بما ورد فيه على وجه التخصيص والأفراد وإنما يضاف إليه ما يعتبر من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام كما يجب تنفيذ هذا الالتزام بما يوجبه حسن النية ومؤدى أن طبيعة الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين الإلزامي من المسؤولية تستلزم من المؤمن له أن يهذل ما في وسعه لدفع الضرر محل التأمين والتخفيف منه إذا وقع وهو ما يقتضى الالتزام بدفع دعوى الضرر بما يوجبه حسن النية من عناية، وعدم التفريط أو الإهمال في دفعها - إلا أن هذا الالتزام لا يتسع للدفع بالتقادم ذلك أن الأصل في هذا الدفع أنه مجرد رخصة شخصية.

(الطعن ١٩٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠).

١٣٠- مؤدى النص في المادة ٩٩ من القانون المدني أن العقد في الزايدات ينعقد كاصل عام بإيجاب من الزايد هو العطاء الذي يتقدم به وقبول من الجهة يتم برسو الزاد، إلا أنه إذا تضمنت شروط الزاد

إحكاما خاصة في هذا الشأن فإن هذه الأحكام هي التي يجب الرجوع إليها باعتبارها قانون المتعاقدين.

(الطن ١٥١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٤).

١٣١- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٩٩ من القانون المدني على ألا يتم العقد في الزايدات إلا بربو الزاد إلا إذا تضمنت قائمة شروط الزاد إحكاما خاصة في هذا الشأن فإن هذه الأحكام هي التي يجب الرجوع إليها باعتبارها قانون المتعاقدين فإذا تقدم الطاعن بعطائه في الزاد وهو عالم وموافق على شروطه دون اعتراض فلا يقبل منه ذلك القول بإنعقاد العقد وفق شروط أخرى.

(الطن ١٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ من ٢٨ ص ١٧٢٤).

١٣٢- العقد قانون المتعاقدين فالخطأ في تطبيق نصوصه خطأ في تطبيق القانون العامل يخضع لرقابة محكمة النقض. ففي دعوى الما قول الذي لم يدعى للمدعى عليه (وزارة الحربية) غير التأمين المؤقت وعندما أعلن بقبول عطائه وكلف بإيداع التأمين النهائي إمتنع ولم يحر عقد التوريد، وطلب إعفاءه من التعهد فالقضى المدعى عليه عطائه وانصرف إلى غيره في استيراد المطلوب له في هذه الدعوى وإذا طبقت المحكمة بعض شروط العقد دون بعضها الذي كان يجب تطبيقه فلمحكمة النقض أن تنقض الحكم وتفصل في الدعوى على أساس الشروط الواجبة التطبيق ولا يرد على ذلك بأن تطبيق بعض شروط عقد المناقصة وعدم تطبيق بعضها لآخر على الدعوى هو مما يدخل في ولاية قاضى الموضوع دون رقابة عليه فيما يترتبة من تفسير هذه الشروط، لأن تطبيق نص من نصوص العقد دون نص آخر أولى منه هو إجتهد يخضع فيه القاضى لرقابة محكمة النقض.

(الطن ٥٥ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١٢/١٦).

١٣٣- متى كان الحكم الابتدائى إذ قضى بعدم قبول الدعوى التى أقامها الطعون عليه على الطاعن وآخر بطلب إلزام هذا الآخر بتقديم عقد الصلح للودع عنده والمحرم بينه هو و الطاعن

والحكم بصحة التعاقد عن الأطلان الواردة به قد أقام قضاءه على أن عقد الصلح تضمن إقراراً من الطاعن لا تصح تجزئته إذ هو بينما يقر لأخيه الطعون عليه بالنصف في الأرض التي يطلب إثبات التعاقد عنها وفي أموال أخرى إذ هو يحمله النصف في ديون ذكرت بهذا العقد فهناك إذن شركة بين الطرفين لم تصف بعد وقد أودع عقد الصلح عند آخر حتى تم الحاسبة بين الأخوين، وكان الحكم الاستثنائي إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وبصحة التعاقد والتسليم قد أغفل التحلث عن واقعة إيداع عقد الصلح لدى آخر ودلائلها ومدى ارتباطها بتنفيذ العقد مع تمسك الطاعن بها فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

(الطن ٨٢ لسنة ١٩٩٠ ق جلسة ١٩٥١/٤/٥).

١٣٤- متى كان الثابت أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه لا يحق للمطعون ضدهم طلب فسخ العقد طالما إنهم لم ينفذوا إلتزامهم بتسليم الأرض بتسليم الأرض المبيعة وتمكينه من وضع يده عليها، وإن من حقه إزاء ذلك أن يقف تنفيذا إلتزامه بباقي الثمن حتى يوفى للطعون ضدهم إلتزامهم بالتسليم، وكان الحكم للطعون فيه قد اكتفى بالرد على ذلك بأن العقد قد خلا من ترتيب أى إلتزام على عاتق المطعون ضدهم من حيث تسليم الأرض المبيعة وتمكين الطاعن من وضع يده عليها، فإن ذلك من الحكم خطأ في القانون، ذلك أن الإلتزام بتسليم المبيع من الإلتزامات الأصلية التي تقع على عاتق البائع لو لم ينص عليه في العقد، وهو واجب النفاذ بمجرد تمام العقد ولو كان الثمن مؤجلاً ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

(الطن ٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ ص ٢٦ م ٨٤٠).

١٣٥- من المقرر أنه إذا هلك العين في يد المشتري سيئ النية فإنه يلتزم برد قيمتها وقت الهلك وأن المشتري يعتبر سيئ النية إذا كان الفسخ قد ترتب بسبب أت من جهته.

(الطن ١٤٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٨).

١٣٦- البطلان المقرر بالمادة ٨٢٤ من القانون المدني لمخالفة شرط النع من التصرف - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس بطلاً مطلقاً بل هو بطلان يتفق مع الغاية من تقرير النع وهي حماية مصلحة خاصة مشروعة لأحد الأشخاص ومن ثم يتحتم ضرورة قصر المطالبة بهذه الحماية أو التنازل عنها على صاحب الصلحة وحده ويمتنع على المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها.
(الطن ١١٨٠ لسنة ٤٩ قى جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤).

١٣٧- النص فى المادة ٨٢٣ من القانون المدني على أنه إذا تضمن العقد أو الوصية شرطاً يقضى بمنع التصرف فى مال فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبين على باعث مشروع ومقصوراً على مدة معقولة ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو للتصرف إليه أو الغير والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق مدة حياة المتصرف أو المتصرف إليه أو الغير - مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شرط النع من التصرف يصح إذا بنى على باعث مشروع وإقتصر على مدة معقولة ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو للتصرف إليه أو الغير وتقدير مشروعية للمصلحة المراد بالشرط حمايتها ومدى معقولية المدة المحددة لسريانه مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى بنى رايه على اسباب سائفة.

(الطن ٧٩٤ لسنة ٥٢ قى جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ من ٣٦ ص ٥٣٦).

١٣٨- الأصل القانونى العام حسبما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون للمنى من أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون مؤداه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن لا يجوز لأحد طرفى التعاقد أن يستقل بمفرده بنقضه أو تعديله كما يمتنع ذلك أيضاً على القاضى. لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن وثيقة التأمين على السيارة أداة الحادث تضمنت النص على

سريانها مدة الثلاثين يوما التالية لإنهاء مدتها ولم تقدم الطاعنة ما يدل على قصر هذا الامتداد على وفاق التامين التي تعقد لمدة عام كامل كما خلت أحكام كل من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التامين الاجبارى من المسؤولية اللغنية الناشئة عن حوادث السيارات وقانون المرور رقم ٦٦ سنة ١٩٧٢ مما يفيد ذلك فإن الحكم الطعون فيه إذ عول فى قضائه على ما نصت عليه وثيقة التامين من سريانها لمدة ثلاثين يوما التالية لإنهاء مدتها والتي وقع الحادث خلالها - فإنه يكون قد التزم صحيح القانون.

(الطن ١٤٠٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٥).

١٣٩- من الأصول المقررة وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ومن ثم فلا يعت بتعديل نصوص عقد يستقل أحد المتعاقدين باستحداثه بإرادته المنفردة، وينبنى على ذلك أنه إذا ما حرر اتفاق تناول نصوص العقد بالتعديل وحمل المحرر توقيع المتعاقدين معا فإن ثبوت تزوير توقيع أحدهما من شأنه أن يبطل الاتفاق برمته لا ينتج عما أثبت به من حصول تعديل للعقد ثمة آثار قانونية سواء بالنسبة للمتعاقد الذى ثبت تزوير توقيعيه أو المتعاقد الآخر الذى كان توقيعيه صحيحا.

(الطن ٩٧٢ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٩/٢/٩).

١٤٠- العقد - وعلى ما جرى به نص المادة ١٤٧ من القانون المدني - شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين والقول بغير ذلك يؤدى إلى تعديل العقود بالإدارة المنفردة لأحد المتعاقدين دون الآخر ويؤدى إلى عدم استقرار الراكز القانونية.

(الطن ١٨٠٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٥).

(الطن ٨٤٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/١/٣١).

١٤١- لنن كان يجوز للمتعاقدين وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني تعديل العقد باتفاقهما، فإنه يجوز أيضا لكل من

صاحب الدعوى إلى التعاقد بطريق الزاد بعد الإعلان عن شروطه
والتقدمين بالعطاءات.

(الطعن ٢١٥٧ لسنة ٣٥٢ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١١).

(نقض جلسة ١٩٧٦/٤/٢ م ٢٧ ص ٩٩٨).

١٤٢- الأصل في العقود هو تغليب مبدأ سلطان الإرادة لذلك يعتبر العقد
شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو
للأسباب التي يقررها القانون عملاً بنص المادة ١٤٧ من القانون
المدنى وينبنى على ذلك أنه إذا توافرت في العقد أركانه من
تراضى ومحل وسبب فإنه يقع صحيحاً وترتب عليه آثاره
القانونية التي اتجهت إليها إرادة المتعاقدين ما لم يكن القانون قد
نص على البطلان جزاء لاعتبارات عامة تتعلق بها مصلحة
الجماعة إستثناء من مبدأ سلطان الإدارة، ويتعين في هذه الحالات
المستثناة مراعاة الحدود والقيود التي نص عليها القانون وعدم
التوسع في التفسير، وأخذاً بهذه القواعد في التفسير - وعلى ما
جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن النص في المادة الأولى من
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يدل على أن النهى وارد على تجاوز
الملكية لخمسين هكتاراً وأن البطلان يشوب العقد فيما يترتب عليه
وقوع المخالفة، أما ما لا يترتب عليه وقوع المخالفة فإنه يكون
صحيحاً بحسب الأصل إلا إذا كان محل التعاقد غير قابل للتجزئة
بطبيعة أو بحسب إرادة عاقبة أو كان غير قابل لها بحكم
القانون.

(الطعن ٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨).

١٤٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧
من القانون المدنى، أن العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه أو
تعديله إلا باتفاق طرفية، أو للأسباب التي يقررها القانون، ومن
ثم لا يعتد بتعديل فيه يستقل به أحد المتعاقدين بإرادته
المفردة كما يحق لأى من طرفية الامتناع عن تنفيذ التزامه إذا
لم يتم التعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به إعمالاً لنص المادة ١٦١ من
القانون المدنى.

(الطن ٢٣٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٧/١٩٩٠).

١٤٤- وضع الأطلاق للبيعة تحت التحفظ بمظنة أنها من أموال أسرة محمد على ليس إلا حادثاً طارئاً يترتب عليه تأجيل ما تم تنفيذه من التزامات الطرفين - بصفة مؤقتة دون أن يتمخض عن إستحالة قانونية دائمة - تفضى إلى انقضاء هذه الالتزامات - وبزوال هذا الطارئ تستأنف الالتزامات المؤجلة سيرها ومن ثم فلا يكون لذلك الطارئ من أصر على قيام العقد فى فترة التحفظ ويبقى العقد سريعة تحكم العلاقة بين الطرفين فإذا كان الطاعنون (البائعون) قد أقاموا دعواهم بعد رفع التحفظ وبعد أن استقرت العلاقة بين الطرفين بإبرام العقد النهائى. مطالبين المشتري بتمار للبيع على أنها من حقهم فإن إستنادهم فى الدعوى إلى قاعدة الإثراء بلا سبب يكن غير صحيح فى القانون ذلك أن الحق فى هذا لثمار لخر من أثار عقد البيع وهى للمشتري من وقت تام البيع ومن ثم فلا يعد حصوله عليها إثراء بلا سبب.

(الطن ٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٢ من ١٣ ص ١١٥٩).

١٤٥- بعد صدور القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٢ - الذى ينص فى مادته الأولى على أنه إذا كان سند الولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل العين للوفاء كله أو بعضه يحل أصلاً بعد هذا التاريخ. تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض للبيعة والتعويض المستحق له على إلا يجاوز ما يتحمله البائع الباقي من الثمن وذلك كله دون إخلال بحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون للنسبة لباقي الصفة - تطبيقاً واضحاً لنظرية الظروف الطارئة على عقود البيع. وليس صحيحاً أن الشرع بإصدار هذا القانون قد أبقي زمام تطبيق تلك النظرية على عقود البيع بين يديه وأنه لم يرد حماية عقود البيع الأخرى التى تأثرت بقانون الإصلاح الزراعى - كحادث طارئ - ذلك أن تدخل الشرع فى هذه الحالة إنما قصد به تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري عن طريق تحديد ما يجب أدؤه من ثمن الأطلاق للبيعة التى أخضعت لاستيلاء

عليها طبقا لقانون الإصلاح الزراعى حتى لا تخلف معايير التقدير
فى شأنها.

(الطن ٢٤٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٢٧/١٢/٢٠ م ١٣ م ١١٧٤).

١٤٦- الإلتزام العقدى لا ينقضى بالفسخ إلا إذا أصبح الوفاء غير ممكن
بتاتا لطوء حادث جبرى لا قبل للملتزم بدفعه أو التحرز منه. أما
العارض الذى كان كل اثره هو أن جعل التنفيذ مرهقا للملتزم
فحسب. كارتفاع ثمن للبيعات التى التزم التاجر توريدها لارتفاعا
باهظا. فلا ينقضى به الإلتزام ولا تبرا ذمة الملتزم فإذا حكم
القاضى فى مثل هذه الصورة بفسخ الإلتزام تطبيقا لنظرية
إنفساخ الإلتزام بالظروف الطارئة. ومراعاة لمقتضيات العدالة كان
حكمه مخالفا للقانون متعينا تقضه. لأن الشارع وأن كان قد أخذ
بنظرية حساب الطوارئ فى بعض الأحيان إلا أنه لإستبقى زمامها
بيده يتدخل بها فيما شاء وقت الحاجة وبالقدر للناسب ولصلحة
العاقدين كليهما. وليس على القضاء إلا أن يطبق القانون على ما
هو عليه.

(الطن ٢٧ لسنة ١ ق جلسة ١٩٣٢/١/١٤).

١٤٧- ليس فى أحكام القانون للننى ما يسوغ للقاضى نقض الإلتزامات
التي يترتبها العقد بل أن هذا مناف للأصل العام القائل بأن العقد
شريعة المتعاقدين ولئن كان هذا القانون فى المادة ١٦٨ قد أجاز
للقاضى فى أحوال إستثنائية أن يأذن فى الوفاء على أقساط أو
ميعاد لائق إذا لم يترتب على ذلك ضرر حسيم لرب الدين. وأجاز
له فى المادة ١٤ أن ينظر فى أجر الوكيل المتفق عليه وتقديره
بحسب ما يستصوبه. فهذا وذلك إستثناء من الأصل كان لا بد
لتقريره من النص عليه. ثم إن ماكان من الشارع للصبرى أن
الحرب العلمية الأولى وفى أعقابها. وفى أثناء الحرب الثانية وعقب
إنتهائها من إصدار تشريعات مختلفة بوقف الأجال وإعطاء المل
والتدخل فى عقود الإجارة وتحديد أسعار الحاجيات والواد
الفئانية يدل ذلك. وأنه إنما أراد أن يستبقى بيده زمام نظرة
الطوارئ فيتدخل بها فيما شاء وقت الحاجة وبالقدر للناسب.

ولهذا فليس للقضاء أن يسبق الشارع إلى ابتداع هذه النظرية بل عليه أن يطبق القانون كما هو. وعلى ذلك فالحكم الذى يرفض القضاء بفسخ العقد بالرغم من أن ظروف الحرب العالية وطوارئها قد جعلت تنفيذ التزام التعاقد عسيراً عليه مرهقاً له، لا يكون مخطئاً فى تطبيق القانون.

(الطن ٢٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٥/٥/١٩٤٧).

١٤٨- لا ينفسخ الإلتزام العقدى إلا إذا أصبح الوفاء مستحيلاً استحالة مطلقة بسبب قوة قاهرة أو حادث جبرى طارئ لا قبل للمدين بدفعه أو توقعه وأن يكون ذلك بسبب اجنبى عنه وإن فتمتى كان للمدين قد تعهد بتوريد مقدار معين من البذرة إلى إحدى الجهات الحكومية وكانت القرارات التى أصدرتها وزارة التموين أبان التعاقد بالاستيلاء على هذه الغلة لم تكن عامة بل تناولت كمية معينة منها وفى بعض الجهات دون بعضها فإنه لم يكن من المستحيل على المدين استحالة مطلقة تنفيذ تعهده. وسيان بعد ذلك أن يكون هذا التنفيذ قد أرفقه أم لم يرفقه خصوصاً إذا كان التعاقد قد تم فى ظل قيام الأحكام العرفية وفقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٢ والذى أجاز للسلطة القائمة على إجرائها الاستيلاء على المواد التموينية وبعد صدور الرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٢٩ بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف التى تصدر بموجب القانون للشار إليه مما يجعل أوامر الاستيلاء متوقعة الحصول من وقت لآخر وينتفى معه القول بقيام القوة القاهرة.

(الطن ١٦٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠/١١/١٩٥٥).

١٤٩- إن قوام نظرية الظروف الطارئة أو عمل الحاكم أن يكون الحادث استثنائياً وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد. فلذا كان الحكم قد نفى ذلك فيما أورده من أسباب ومنها أن رفع سعر اللحم لم يكن ظرفاً طارئاً غير متوقع إذ كان على كل متصرف بالأمور أن يتوقع زيادة ما نامت الحرب قائمة. فهذا تقرير موضوعى لا يجدى معه تمسك الطاعن بتلك النظرية.

(الطن ٧٤ لسنة ١٩ ق جلسة ٨/١١/١٩٥١).

١٥٠- إذا لم يطلب الطاعن (المشتري) أمام محكمة الموضوع تطبيق نظرية الظروف الطارئة فلا يجوز له إبداء هذا الطلب لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن ١٠٣ لسنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ من ٢٨ من ١٧٢٤).

١٥١- مسؤولية أمين النقل هو مسؤولية تعاقدية فإذا لم يتم تسليم البضاعة إلى المرسل إليه كان مسئولاً عن نتيجة إخلاله بالتزامه ولا يدار عنه هذه المسؤولية إلا أن يثبت أن عدم تسليم البضاعة أو ضياعها يرجع لسبب فحري لا بد له فيه وإنما ذلك مشروط بأن ترفع على أمين النقل دعوى المسؤولية في غضون المدة التي حددها قانون التجارة في المادة ١٠٤.

(الطعن ٤٠٨ لسنة ٤٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٣١ من ٧ من ٦٤٢).

١٥٢- مسؤولية الوكيل بالعمولة للنقل عن تلف البضاعة مفترضة أصلاً طبقاً للمادة ١٩ و ٩٢ من قانون التجارة ولا يعفيه منها إلا إقامته الدليل على القوة القاهرة أو العيب في البضاعة أو خطأ أو إهمال من المرسل إذا تلفت البضاعة ولم يثبت الوكيل بالعمولة للكلف بنقلها شيئاً من ذلك فإنه يتحمل مسؤولية هذا التلف ولا يكون المرسل هو الكلف بإثبات خطأ الوكيل بالعمولة في هذه الحالة.

(الطعن ٣٧٩-٣٨٢ لسنة ٤٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ من ٧ من ٧٦٧).

• القوة القاهرة :-

١٥٣- قاعدة الهلاك على المالك إنما تقوم إذا حصل الهلاك بقوة القاهرة أما إذا نسب إلى البائع تقصير فإنه يكون مسئولاً عن نتيجة تقصيره.

(الطعن ٣٧٩-٣٨٢ لسنة ٤٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ من ٧ من ٧٦٧).

١٥٤- للقصد بالاستحالة التي ينقض بها الالتزام هو الاستحالة المطلقة بطرء حالة القاهرة أو حادث جبري لا قبل للملتزم بدفعه أو التحرر منه.

(الطعن ٤٤٦ لسنة ٤٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ من ٧ من ٧٨٩).

١٥٥- تقرير ما إذا كانت الواقعة الدعى بها تعتبر قوة القاهرة هو تقدير موضوعى تملكه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية مادامت قد أقامت قضائها على أسباب سائفة.

(الطن ٢٦ لسنة ٢١٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٧ من ٧ ص ١٠٢٢).

١٥٦- الاتفاق على عدم مسئولية المؤجر عما يصيب المحصول من هلاك بسبب القوة القاهرة إتفاق جائز قانونا ولا مخالفة فيه للنظام العام كما أن عقد الأيجار الذى يتضمن هذا الاتفاق لا يعتبر من عقود الإنعان.

(الطن ٢٣٠ لسنة ٢٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٢ من ٩ ص ٦٨٩).

١٥٧- إذا كان الواقع فى الدعوى أن الشركة الطعون عليها كانت قد تعاقدت على تصدير كميات من القطن إلى بيت التجارة الألمانية فلما قامت الحرب الأخيرة وترتب عليها قطع العلاقات التجارية والسياسة بني مصر وألمانيا وصدر الأمران العسكريان ٦ سنة ١٣٦٠، ١٥٨ سنة ١٩٤١- فى شأن الاتجار مع حكومة الرايخ الألمانى ورعاياه - فعلا دون تنفيذ هذه العقود ورتبها البطلان على كل ما يخالف أحكامها. و كان الحكم الطعون فيه قد اعترى قيام الحرب وانقطاع العلاقات للواصلات وصدور التشريعات الاستثنائية قوة القاهرة وسببا أجنبيا يستحيل معه تنفيذ هذه العقود ففضى بإفسائها فإن هذا الذى قرره الحكم الطعون فيه يتفق والقواعد القانونية الصحيحة. ذلك إنه متى صار تنفيذ التزام أحد الطرفين مستحيلا بعد إنعقاد العقد التبادلى لسبب أجنبى فإنه ينقضى واجب هذا الطرف فى تنفيذه وينفسخ العقد حتما وبقوة القانون ويعود كل طرف إلى حالته قبل التعاقد وذلك عملا بالأحكام العامة فى القانون التى أجملتها المادة ١٧٩ ملغى قديم والتى تطبق على العقود كافة.

(الطن ٩٩ لسنة ٢٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٩ من ١٠ ص ٦٧٧).

١٥٨- لم يحظر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على المالك التصرف فيما يستبقه لنفسه فى حدود المائتى فلان ولم يضع أى قيد على هذا التصرف ومن ثم فلا يترتب على صدور هذا القانون استحالة

تنفيذ التزام المالك بنقل ملكية القدر الذى باعه من تلك الأطنان. فإذا كان البائع لم يدرج فى إقراره القدر للبيع ضمن الأطنان التى اختارها لنفسه بصفة أصلية وامتنع بذلك نقل الملكية للمشتري فى الفترة بين تقديم هذا الإقرار وموافقة جهة الإصلاح الزراعى على أعمال مقتضى التحفظ الوارد فيه بشأن هذا الإقرار واعتباره ضمن الأطنان المحتفظ بها للمالك. وكان هذا المانع المؤقت لم يترتب عليه فى حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع - زوال النفع للرجوة من العقد فلا يكون له من أثر سوى تأجيل تنفيذ الالتزام فى الفترة التى قام فيها ولا يؤدى إلى إنفساخ العقد بقوة القانون.

(الطن ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٣/١/٣ س ١٤ ص ٣٧).

١٥٩- يصح اعتبار الفيضان العالى غير المنتظر قوة قاهرة يكون من أثرها إعفاء الملتزم من تنفيذ التزامه. ولا ينفى اعتباره كذلك سبق وقوع مثله فى الماضى - فإذا كان ما قرره الحكم الطعون فيه يفيد أن الفيضان على إطلاقه - فإذا كان ما قرره الحكم للطعون فيه يفيد أن الفيضان على إطلاقه لا يعتبر قوة قاهرة لإمكان توقعه، ولي بحث ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان الذى أثلف زراعته كان فيضانا استثنائيا لم يكن فى الوسع توقعه. فإن الحكم يكون قد شاب قصور فى التسبيب.

(الطن ٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١٨ س ١٤ ص ٥٦٠).

١٦٠- متى كان قانون الحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤ وأنه قد بدأ العمل بأحكامه اعتبارا من ١٤/٤/١٩٥٧ فإنه يفترض علم الكافة بهذه الأحكام من هذا التاريخ ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله أو إثبات أن ظروفه الخاصة قد حالت دون علمه الفعلى بها وإنما يقبل فقط العذر بالجهل بالقانون إذا حالت قوة قاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا إلى منطقة من مناطق الجمهورية. فإذا كان الحكم للطعون فيه قد استند فى قبول اعتذار الطعون ضده بجهله نص المادة ٢٥ من قانون الحاماة إلى قراراته الطاعنة فى مذكراتها من أن اللدة التى

مضت ما بين تنفيذ القانون وبين إعلانها بصحيفة الدعوى لم تكن كافية يعلم الطعون ضده رافع الدعوى ذلك النص المستحدث فإن هذا الإستناد خطأ في القانون لأى عدم كفاية هذه المدة لا يعتبر قوة القاهرة ولا يبرر قبول إعتدال الطعون ضده بالجهل بالنص المذكور.

(الطعن ٤٠١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٨ من ١٦ ص ٤٧٩).

١٦١- قيام القوة القاهرة لا يكون من شأنه إهدار شرط التحكيم المتفق عليه وإنما كل ما يترتب عليه هو وقف سريان اليبعاد المحدد لعرض النزاع على التحكيم إن كان له ميعاد محدد.

(الطعن ٤٠٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ من ٢٨ ص ١٧٤٢).

١٦٢- متى كان الطاعنون قد نبهوا قلم الكتاب - بعد إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون - إلى وجوب إعلان التقرير إلى ورثة أحد الطعون عليهم بعد أن علموا بوفاتهم وقد تم الإعلان على هذا النحو طبقاً للقانون وكان جهل الخصم بوفاته خصمه يعد عنراً من قبيل القوة القاهرة. فإن الخصومة في الطعن تكون قد انعقدت بين الطاعنين وبين الورثة مما يستوجب رفض الدفع ببطلان الطعن.

(الطعن ٣٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ من ١٦ ص ٩٠٢).

١٦٣- الغرامات التي ينص عليها في العقود الإدارية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية لأنها جزاء في صد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه حرصاً على سير المرفق بانتظام واضراً. وفي سبيل تحقق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع الغرامة للنصوص عليها في العقد بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها. ك ما أن للإدارة أن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقاً في ذمتها للمتعاقدين دون أن يتوقف ذلك على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه ولا يجوز للطرف الآخر أن ينازع في إستحقاقها للغرامة بحجة إنتفاء الضرر

أو المبالغة في تحميل الغرامة إلا إذا ثبت أن الضرر راجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل الإدارة المتعاقد معها.

(الطن ٤٧١ سنة ٣٠ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٥ م ١٦ م ١٢٢).

١٦٤- تقرير ما إذا كانت الواقعة الدعي بها تعتبر قوة قاهرة هو تقرير موضوعي يملكه قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام القوة القاهرة بما قرره من أن الطرفين كانا يتوقعان وقت إبرام العقد عدم إمكان الحصول على إذن استيراد لشحن البضاعة إلى مصر فنص صراحة فيه على أنه إذا لم يحصل الطاعن على الإذن في الموعد المتفق عليه تباع البضاعة في الخرطوم لحسابه. وكان للعنى الظاهر لهذا الشرط أنه يشمل جميع حالات عدم الحصول على إذن الاستيراد. فإن الحكم إذ اعتمد هذا للعنى الذي تحمله عبارة العقد الظاهرة ورتب على ذلك قضاءه لا يكون قد خالف القانون.

(الطن ٢٥٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٢/٢٢/١٩٦٦ م ١٧ م ٣٦٧).

١٦٥- يشترط في القوة القاهرة التي يترتب عليها عدم المسؤولية عن تعويض الضرر الناتج عن عدم تنفيذ العقد أن يكون من شأنها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - جعل الوفاء بالإلتزام مستحيلاً وأن يكون غير متوقعة الحصول وقت التعاقد ويستحيل دفعها.

(الطن ٢٩٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١٢/٦٦ م ١٧ م ١٨٨٩).

١٦٦- يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه فإذا تخلف أحد هذين الشرطين إنتفت عن الحادث صفة القوة القاهرة - ولا يلزم لاعتباره ممكن التوقع أن يقع وفقاً للمألوف من الأمور بل يكفي لذلك أن تشير الظروف والملازمات إلى احتمال حصوله ولا يشترط أن يكون للدين علم بهذه الظروف إذا كانت لا تخفى على شخص شديد اليقظة والتبصر لأن عدم التوقع اللازم لتوفر القوة القاهرة يجب أن يكون مطلقاً لا نسبياً فالعيار في هذه الحالة موضوعي لا ذاتي فإذا كان الحكم المطعون

فيه قد إستخلص بأسباب سائفة أن الانخفاض فى منسوب النهر الذى وصفه الطاعن (الناقل) بأنه قوة القاهرة كان فى الإمكان توقعه لأنه لم يكن فجائيا وإنما كان تدريجيا وظهرت بوادره قبل يوم الحادث فإن ما سجله الحكم عن إمكان توقع الانخفاض فى منسوب النهر يكفى بذاته لنفى وصف القوة القاهرة عنه.
(الطن ١٩٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٩ من ١٩ من ١٥٥١).

١٦٧- يكفى لقيام الخطأ فى المسئولية العقلية. ثبوت عدم تنفيذ التعاقد لإتزاماته المترتبة على العقد. ولا ترفع عنه المسئولية إلا إذا قام هو بإثبات أن عدم التنفيذ يرجع إلى قوة القاهرة أو بسبب اجنبى أو خطأ التعاقد الآخر.

(الطن ١٩٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤ من ٢١ من ١١٤٨).

١٦٨- يشترط فى القوة القاهرة التى ينقضى بها إلتزام اللذين أن تكون لا قبل للمدين بنفذه أو التحرر منه. ويترتب عليه إستحالة تنفيذ الإلتزام مطلقا.

(الطن ١٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠ من ٢١ من ١٢١٦).

١٦٩- من مقتضى القواعد العامة فى القانون اللخى أن الإلتزام ينقضى إذا أصبح الوفاء به مستحيلا بسبب اجنبى لا يد للمدين فيه أنه فى العقود للزمة للجانبين إذا انقضى الإلتزام بسبب إستحالة تنفيذه أنقضت معه الإلتزامات القابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه.

(الطن ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥).

١٧٠- تعتبر القوة القاهرة من الظروف الطارئة التى تجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلا وينقضى بها التزام اللذين دون أن يتحمل تبعه عدم تنفيذه ويشترط لذلك أن تكون القوة القاهرة قد حلت الفترة المحددة لتنفيذ الإلتزام. فإذا كانت قد حلت بعد إنتهاء تلك الفترة فإنه لا يسوغ للمدين أن يتمسك بها للتخلص من تبعه عدم تنفيذ إلتزامه أو التأخير فيه.

(الطن ٤٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧ من ٢٩ من ١٧٦٦).

١٧١- يشترط في القوة القاهرة أو الحدث المفاجئ الذي ترتب عليه استحالة التنفيذ وينقضى به الالتزام عدم إمكان توقعه واستحالة تنفيذه وتقدير ما إذا كانت الواقعة للدعى بها تعتبر قوة القاهرة هو تقدير تملكه محكمة للوضوح في حدود سلطتها التقديرية متى أقامت قضاها على أسباب سائغة.

(الطن ٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩/٣/١٩٧٩ م ٣٠ ع ٨٥٩).

١٧٢- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لاعتبار الحادث قوة القاهرة عدم إمكان توقعه واستحالة دفعة وهذان الشرطان يستلزمان من وقاع الدعوى الذي تستقل محكمة للوضوح بتحصيل فهمه من أوراها.

(الطن ١٧٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٧/٣/٨٠ م ٣١ م ٩٣٠).

١٧٣- يشترط في القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ الذي يترتب عليه استحالة التنفيذ وينقضى به الالتزام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه وتقدير ما إذا كانت الواقعة للدعى بها تعتبر قوة القاهرة هو تقدير تملكه محكمة للوضوح بشرط أن تلتزم هذه الأسس القانونية وأن يقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله.

(الطن ١٥٢٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٨٣ م ٣٤ م ١٣١١).

١٧٤- يشترط لاعتبار الحادث مفاجئاً ومن قبيل القوة القاهرة عجم استحالة دفعه فإذا تخلف أحد هذين الشرطين أنتفت عن الحادث صفة القوة القاهرة ولا يلزم لاعتباره ممكن التوقع أن يقع للمالوف من الأمور بل يكفى ل ذلك أن نشر الظروف والملاسات إلى احتمال حصوله. وأنه ون كان لمحكمة للوضوح تقدير ما إذا كانت الواقعة للدعى بها تعتبر سبباً اجنبياً تنفى به المسؤولية إلا أن ذلك مشروط بأن تلتزم هذه الأسس القانونية وأن يقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله.

(الطن ١٧٦٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩/٣/١٩٩٠).

١٧٥- يشترط لاعتبار الحادث مفاجئاً ومن قبيل القوة القاهرة، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه فإذا تخلف أحد هذين الشرطين انتفتت عن الحادث صفة القوة القاهرة. ولا يلزم لاعتباره ممكن التوقع أن يقع وفقاً للمألوف من الأمور. بل يكفي لذلك أن تشير الظروف وللأبسات إلى احتمال حصوله وأنه وإن كان لحكمة للوضع تقليص ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعز سبباً أجنبياً تنففى به المسئولية إلا أن ذلك مشروط أن تلتزم هذه الأسس القانونية وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله.

(الطن ١٨٨٣ لسنة ٥٥٥ قى جلسة ١٩٩١/٥/١٢).

١٧٦- القوة القاهرة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعز من الظروف الطارئة التى تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً وينقضى بها التزام اللذين دون أن يتحمل تبعه عدم تنفيذه، ويشترط لذلك أن تكون القوة القاهرة قد حلت خلال الفترة المحدد لتنفيذ الالتزام فإذا كانت قد حلت بعد إنتهاء تلك الفترة، فلا يسوغ للمدين أن يتمسك بها للتخلص من تبعه عدم تنفيذ إلتزامه أو التأخير فيه. لما كان ذلك و كان الثابت فى الدعوى أنه قد اتفق بين الطرفين بتمتضى العقد اللرم بينهما فى ١٩٧٨/٢٤١١ على إلتزام الطعون ضده بتوريد عشرة آلاف طن موز صومالى على دفعات أولاهما بزن ٢٠٠ طن وتسلم حتى نهاية ديسمبر لم ينفذ إلتزامه بالتوريد حتى تاريخ صدور قرار المقاطعة لصر فى ١٩٧٩/٢/٢٥ ومن ثم لا يحق له التذرع لهذا القرار باعتباره قوة القاهرة استحال معها تنفيذ إلتزامه عن الفترة السابقة عليه وإذ لم يلزم الحكم الطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضاائه على إنفساخ العقد اللرم بين الطرفين وقبول الطاعنة تعليله نتيجة توافر القوة القاهرة دون أن يستظهر سبب تقاعس الطعون ضده عن التنفيذ قبل صدور القرار. فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب.

(الطن ٢٥٧٩ لسنة ٥٧ قى جلسة ١٩٩١/٥/٢٧).

١٧٧- بحث حسن النية فى تنفيذ العقد من مسائل الواقع التى لحكمة
للموضوع الحق المطلق فى تقديرها.

(الطن ١٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٥ من ١٧ من ١٦٨٨).

١٧٨- يسرى على العقود التى يبرمها اصحاب الأعمال مع عمالهم
ومستخدميهم القانون المعمول به فى الجهة التى يوجد بها مركز
إدارة هذه الأعمال فإذا كان للمركز الرئيسى فى الخارج وكانت
فروعها فى مصر هى التى أبرمت هذه العقود فإن القانون المصرى
يكون هو الواجب التطبيق.

(الطن ٣٧١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٥ من ١٨ من ٧٩٨).

١٧٩- لا يجوز للمتعاقد الاستناد إلى العرف للتحلل من التزامات يفرضها
عليه التعاقد الذى تم بينه وبين الطرف الآخر فى العقد إذ لا
يوجد ما يمنع من أن يتفق العاقدان على ما يخالف العرف التجارى
ويكون إتفاقهما ملزماً لهما.

(الطن ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ من ٢٠ من ٩٢١).

١٨٠- مجرد عدم تنفيذ اللين لإلتزامه التعاقدى يعتبر فى ذاته خطأ
موجباً للمسئولية التى لا يبرؤها عنه إلا إثباته قيام القوة القاهرة
أو خطأ الدائن وإلى هذا كانت تشير المادة ١١٩ من القانون للبنى
القديم الذى لا يختلف فى هذه الناحية عن القانون الجديد.

(الطن ١٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٣/١٠).

١٨١- إذا كان ما يأخذه الطاعن عن الحكم هو قصور أسبابه إذ لم ترد
على ما أناره من أن المسئولية التى يدعيها هى مسئولية تقصيرية
لا يصح قانوناً الاتفاق على الإعفاء منها. وكانت المحكمة فى
حدود سلطتها المطلقة فى تفسير العقد المبرم بين الطاعن وبين
خصمه الذى يلقى عليه مسئولية التأخير عن تنفيذ شرط وارد
فى العقد، قد رأت أن هذا التأخير كان مما توقعه العاقدان واتفقا
مقدماً على الإعفاء منه إتفاقاً جائزاً صحيحاً فهذا من المحكمة فيه
الرد الضمنى على الادعاء بأن ذلك التأخير كان فى ذاته خطأ من

الأخطاء التي لا يجوز الاتفاق مقدما على الإعفاء من المسؤولية عنها.

(الطن ٣٠ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧/٣/٢٧).

١٨٢- إذا كان الدعي عليه في دعوى تعويض عن عدم إنتاج فيلم تعاقد عليه قد دفع مسؤولية بان الممثلين اللذين يصلحان لأداء الدور الرئيسي في هذا الفيلم فضلا عن بهائة أجرهما، لا يعملان إلا في الأفلام التي ينتجانها فتعاقد مع واحد غيرهما ففاجأ هذا بعد قبضة معجل الأجر بالتنحي عن العمل. وبانضمامه إلى شركة أخرى أخرجت فيلما عن الرواية نفسها بعد الإعلان عنها. فإضطره ذلك إلى عدم إخراج الفيلم التعاقد عليه كيلا يتعرض لنافسة وخيمة العواقب. فقضت المحكمة بمسؤوليته واقتصرت في ردها على دفاعه بان إخراج الشركة الأخرى نفس الرواية في فيلم من إنتاجها لم يكن ليحول دون إخراجها هو ذلك الفيلم. إذ كان مقرراً حسب نصوص العقد أن يعرض في سوريا ولبنان، وأنه كان عليه، وقد تنحي الممثل الذي تعاقد معه عن العمل أن يبحث عن غيره، وهم كثيرون فهنا يكون ردا قاصرا إذ أن الاتفاق على استغلال الدعي عليه عرض الفيلم في سوريا ولبنان يعني الفيلم الذي أنتجته الشركة الأخرى لن يعرض في هذين القطران ولا أن عرض هذا الفيلم عليهما دون غيرهما من الأقطار العربية الأخرى مما لا ينفي للنافسة التي خشي مغبتها، ثم أن إنتاج فيلم سينمائي موضوع رواية تاريخية هو عمل لا يصلح للقيام بالدور فيه مطلق ممثل أو مطرب بل يجب أن تتوافر فيمن يقوم به صفات خاصة، والعقد الذي يتفق فيه على إنتاج مثل هذا الفيلم عقد ذو طبيعة خاصة يتميز بها عن العقود الأخرى، فلا يكفي في الرد على دفاع الدعي عليه في هذا الصدد مجرد القول بان هناك ممثلين ومطربين كثيرين يصلحون للقيام بالدور الرئيسي دون استناد إلى دليل ثابت في الأوراق على وجود ممثل مطرب صالح لأدائه. وإثبات أنه كان في وسع الدعي عليه استخدامه لهذا الغرض. وهذا القصور يعيب الحكم بما يستوجب نفيه.

(الطعن ١٥١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٦/١).

١٨٣- ليس هناك ما يمنع قانونا من اشتراط تحميل التعهد مسئولية العجز عن الوفاء الناشئ عن قوة قاهرة إذا لا مخالفة في هذا الاتفاق للنظام العام، فإن للتعهد في هذه الحالة يكون كشركة التأمين التي تقبل للمسئولية عن حوادث القوة القاهرة، ولا جنال في مساءلة الشركة في هذه الحالة. وإذن فإذا كان العقد المبرم بين طرفي الدعوى ينص على مسئولية متعهد النقل عن هلاك البضاعة التي تعهد بنقلها مهما كانت الأسباب أو الأخطار قهريه، فإنه يكون من المتعين على المحكمة أن تعمل هذه الاتفاق وتحمكم بموجبه، إذ هو يكون القانون المختار، فإذا هي لم تفعل واعفت التعهد من المسئولية بدعوى أن الهلاك كان لقوة قاهرة كان حكمها مخالفا للقانون.

(الطعن ١٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٩).

١٨٤- إذا كان قد نص في عقد توريد المياه على تحميل المشترك التزام مراقبة وصيانة وحفظ للواسير الفرعية ومسئولية ما ينجم عن عدم القيام بهذا الالتزام من أضرار دون أن يتضمن هذا النص الاتفاق على إعفاء المجلس القروي من مسئولية الخطأ التقصيري الذي يقع منه - فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون متى أقام قضاء بمسئولية المجلس على أن خطأ تقصيريا جسيما وقع منه مما ساعد على تفاهم الضرر الذي أصاب منزل للمشارك نتيجة تسرب المياه من الكسر الذي حدث بالملاصورة الفرعية بإهمال هذا المشارك ومخالفته نص الاتفاق للشار إليه ومتى كان الحكم قد قسم الضرر الذي أصاب المنزل على الطرفين وبين رابطة السببية بين الخطأ التقصيري وذلك الضرر.

(الطعن ٣٨٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٧ ص ٧ من ٦٦٦).

١٨٥- متى كان الثابت أن عقد الاشتراك مع المجلس البلدى قد إنقضى بعلم المجلس وموافقة بمنع المياه فعلا عن منزل للمشارك فإن العقد يكون قد إنتهى أمره ولم يعد له وجود قانونى. ولا يجوز

للمجلس التحدى بنصوص هذا العقد للقول بمسئولية المشترك عن تلف وصلة المياه الخاصة بمنزله.

(الطن ٨ لسنة ٢٠١٢ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٥ من ٧ من ٨٥٧).

٨٦- متى كانت محكمة الموضوع وهو ب سبيل تحقيق مسئولية شركة الطيران التقصيرية قد عرضت لما أسند إليها من خطأ وما دفعت به هذا الخطأ فأوضحت أن الحادث الذي إعتبر أساسا للدعوى التعويض وهو احتراق الطائرة قد وقع بسبب أجنبي لا يد للشركة فيه يتمثل في صورة حادث مفاجئ مجهول السبب وغير متصل بأى خطأ من جانب الشركة فإنه له مصلحة للمضروور فى التمسك بعدم تعرض الحكم للبحث عن المسئولية التعاقدية التى أسس عليها أحد مبلغى التعويض للطالب بهما باعتبار أنه يمثل حصته اليراثية فيما يستحقه مورثه من تعويض قبل الشركة نتيجة لخطئها التعاقدى ذلك لأن السبب الأجنبي يصلح أساس للدفع المسئولية التقصيرية وكذلك للدفع المسئولية التعاقدية .

(الطن ٢٠٣ لسنة ٢٠٢٣ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٥ من ٩ من ٤٤١).

٨٧- إذا كانت مسئولية للطعون عليها (شركة نقل جوى) عن الضرر الذى لحق الطاعن بسبب تأخير وصوله عن الموعد المحدد لإبرام صفقة فى بلد أجنبي لا تقوم إلا إذا نشأ الضرر عن هذا الخطأ، وكان قضاء الحكم فى نفي ركن الضرر سليما بما لا حاجة معه إلى التحقيق من إتمام التعاقد بشأن هذه الصفقة وقيام المسئولية فى جانب من كانت سترم الصفقة معه عن نكوسه عنها، فإن ما أورده الحكم فى هذا الخصوص يعد إستطراداً زائداً عن حاجة الدعوى لا تأثير للخطأ فيه على النتيجة التى إنتهى إليها، ويكون النعى على ما أورده الحكم فى ذلك غير منتج.

(الطن ٢٩ لسنة ٢٠٢٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ من ١٨ من ١٢٨٦).

• عدم تنفيذ الإلتزام التعاقدى -

٨٨- عدم تنفيذ الدين للإلتزامه التعاقدى يعتبر فى ذاته خطأ يرتب مسئولية.

(الطن ٥٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥ من ١٩ ص ١٢٨٦).

١٨٩- اللذين في المسؤولية العقدية لا يلزم في غير حالتى الغش والخطأ الجسيم ألا بتعويض الضرر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد، وذلك عملاً بالمادة ١/٢٢١ من القانون للذى، والضرر للتوقع يقاس بمعيار موضوعى لا بمعيار شخصى، بمعنى أنه هو ذلك الضرر إلى توقعه الشخص المعتاد فى مصل الظروف الخارجة التى وجد فيها اللذين، لا الضرر الذى يتوقعه هذا اللذين بالذات.

(الطن ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ من ٢١ ص ٥٣٨).

١٩٠- إثبات الخطأ الموجب للمسؤولية العقدية على أحد المتعاقدين هو تقدير موضوعى تستقل به محكمة الموضوع فى حدود سلطاتها التقديرية مادام إستخلاصها سائفاً.

(الطن ٣٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠ من ٢١ ص ٧٥٦).

١٩١- يكفى لبيان الخطأ فى المسؤولية العقدية، ثبوت عدم تنفيذ التعاقد لإلتزامه للرتبة على العقد، ولا ترفع عنه للمسئولية إلا إذا قام هو بإثبات أن عدم التنفيذ يرجع إلى قاهرة أو بسبب أجنبى أو بخطأ المتعاقد الآخر.

(الطن ١٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤ من ٢١ ص ١١٤٨).

١٩٢- عدم تنفيذ اللذين لإلتزامه التعاقدى، يعتبر خطأ فى ذاته يربط مسؤولية التى لا يدرؤها عنه إلا إذا اثبت قيام السبب الاجنبى الذى به علاقة سببية.

(الطن ٨٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ٨٣/١٢/٨).

١٩٣- اللذين فى المسؤولية العقدية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يلزم طبقاً لنص المادة ٢٢١/٢ من القانون للذى بتعويض الضرر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد وهو يقاس بمعيار موضوعى لا بمعيار شخصى أى بالضرر الذى يتوقعه الشخص المعتاد فى مثل الظروف التى يوجد بها اللذين لا الضرر الذى يتوقعه هذا اللذين بالذات، وهذا الضرر للوجب للتعويض هو

ما كان محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً.

(الطن ٤٢٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢ من ٢٣ ص ١٣٦٤).

١٩٤- الدليل لا يرتباط له بالمسئولية في حد ذاتها تعاقدية كانت أو غير تعاقدية فيما يتعلق بذات الأمر المطلوب إثباته، فقد تكون المسئولية تعاقدية ويكون الإثبات فيها بالبينة والقرائن وذلك بالنسبة للوقائع التي يكون فيها موقف الخصم المراد إثباتها في حقه موقفاً سلبياً فيكون الحصول منه على كتابته مثبتاً لها معقولاً على محض إرادته أن شاء أصدرها وأن شاء رفض ولا يكون لخصمه حيلة إذا رفضه كان لا موجب قانوناً لإلزام هذا الأخير بإفراغ ما يصدر منه في شأنها في شكل إقرار رسمي لخصمه يتم على يد محضر فلا يعتبر الإقرار شرطاً لوجودها ولا دليلاً مطلوباً لإثباتها إذ هي لم تصدر عن الخصم المطلوب إثباتها في حقه ولا دور له فيها اللهم إلا موقفه السلبى منها بالرفض فهي لا تعدو في حقه واقعة مادية صرف. لما كان ذلك وكانت للطالبة بالوفاء تصدر من الدائن لا من اللدين وموقف اللدين منها موقف سلبى ولا التزام في إصدار كتابته بها لخصمه ولا موجب قانوناً يلزم خصمه بإفراغها في شكل إجراء رسمي إقرار أو غيره فإن الأقرار لا يعتبر شرطاً لوجودها ولا دليلاً مطلوباً لإثباتها فتضحى مجرد واقعة مادية بالنسبة لخصمه ولو تضمنت تصرفاً قانونياً صادراً بالإرادة المنفردة منه طالما أنه لا يحتاج إلى قبول من خصم له.

(الطن ١٢٩٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢).

١٩٥- من المقرر أن عدم تنفيذ اللدين لإلتزامه التعاقدى يعتبر بذاته خطأ يترتب مسئولية وأن النص في العقد على الشرط الجزائى يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته، بل يقع على اللدين إثبات عدم تحققه كما يفترض فيه أن تقدير التعويض للتعاقب عليه يتناسب مع الضرر الذى لحق الدائن وعلى القاضى أن يعمل هذا الشرط ما لم يثبت اللدين خلاف ذلك.

(الطن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١).

١٩٦- لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فما تقدره من اعتبار المتعاقد مقصراً أو غير مقصر في حالة النص في العقد على الشرط الجزائي متى كان تقديرها على ما يسانده.

(الطن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١).

١٩٧- من المقرر أن عدم تنفيذ الدين لإلزامه التعاقدى يعتبر بذاته خطأ يترتب مسئوليته وإن النص في العقد على الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته، بل يقع على الدين إثبات عدم تحققه، كما يفترض فيه أن تقدير التعويض المتفق عليه يتناسب مع الضرر الذي لحق الدائن وعلى القاضي أن يعمل هذا الشرط ما لم يثبت الدين خلاف ذلك.

(الطن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١).

١٩٨- لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فما تقدره من اعتبار المتعاقد مقصراً أو غير مقصر في حالة النص في العقد على الشرط الجزائي متى كان تقديرها قائماً على ما يسانده.

(الطن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١).

١٩٩- عدم تنفيذ الدعي لإلزامه التعاقدى أو التأخير في تنفيذه يعتبر في ذاته خطأ يترتب عليه مسئوليته التي يراها عنه إذا أثبت هو أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب اجنبى لا بد له فيه كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ من يرجع إلى سبب اجنبى لا بد له فيه كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو من المتعاقد الآخر، وهو ما أشار إليه نص المادة ٢٥١ من القانون المدنى.

(الطن ٦٩٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٦ ص ٣٢ من ١٥٣).

٢٠٠- إذ كان الخطأ العقدى يتحقق بعدم تنفيذ الدين لإلزامه الناشئ عن العقد فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاء للمطعون ضده الأول بعدم صرف علاوة استثنائية له في سنة ١٩٧٦ ووقف نشر مقالاته وإلغاء العمود الأسبوعى للخصص له في الجريدة ومنعه من الكتابة دون أني ع نى ببيان سنه في قيام هذه الالتزامات في جانب الطاعنة ومصدرها وما إذا كانت تدخل في نطاق عقد

عمل الطعون ضده للذكور، وعلى خلاف الثابت في الأوراق من أن منح العالوة الاستثنائية للعاملين بالمؤسسة هو من إطلاقات الطاعنة، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابة القصور في التسبب وخالف الثابت في الأوراق بما يوجب نقضه.

(الطن ٩٩، ٣١٠ لسنة ٢٠٢٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٥ من ٣٥ ص ٦١٧).

٢٠١- مفاد نص المادة ٢/١٥٤ من القانون اللذي أنه في الاشتراطات لمصلحة الغير وإن كان للشرط لمصلحته ليس طرفاً في هذا العقد إلا أنه يحق له بموجبه مطالبة للمتزم الناشئة عنه، وإذا كان ما أوده الحكم للطعون فيه بمذونات من أن الشركة للطعون ضدها الأولى تعاقدت مع الطبيب للطعون ضده الثاني لعلاج عمالها ومنهم الطاعن تكليفه الصحيح أنه إشتراط لمصلحة الطاعن وبقيّة زملائه العمال، وكان ما ينسبه الطاعن من خطأ إلى ذلك الطبيب هو إخلال بالتزام تعاقدى لا تسقط دعوى التعويض الناشئة عنه إلا بمضى خمس عشرة سنة، فإن الحكم للطعون فيه إذ خالف هنا النظر وأقام قضاءه على السنوية التقصيرية مما تسقط الدعوى فيه بالتقادم الثلاثي، يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

(الطن ١٧١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٥).

• تقدير التعويض :-

٢٠٢- تقدير التعويض وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أساس السنوية العقابية أخف على أساس السنوية التقصيرية إذ أنه طبقاً لنص المادة ٣٢١ من القانون اللذي يقتصر التعويض في لسنوية العقابية - في غير حالتى الغش والخطأ الجسيم - على الضرر المباشر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد، أما في السنوية التقصيرية فيكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعاً أو غير متوقع والضرر المباشر هو ما يكون نتيجة طبيعية لخطأ السنول إذا لم يكن في الاستطاعة توقعه بهذل جهد معقول، وقياس الضرر الذي يتوقعه الشخص العادى في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها للدين وقت التعاقد، ولا يكفي توقع اسبب الضرر فحسب بل يجب توقع مقدار ومناه.

(الطعن ١٠٧٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٦).

٢٠٣- الشرط الجزائي التزام تابع للإلتزام الأصلي، إذ هو إتفاق على جزاء الإخلال لهذا الإلتزام فإذا سقط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائي فلا يعتد بالتعويض المتفق عليه فيه، فإن استحق تعويض للدائن تولى القاضي تقديره وفقاً للقواعد العامة التي تجعل عبء إثبات الضرر وتحققه مقدره على عاتق الدائن.
(الطعن ٢٤١٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٦).

٢٠٤- عدم تنفيذ الدين لإلتزامه التعاقدي أو التأخير في تنفيذه يعتبر في ذاته خطأ يرتب مسئوليته التي لا يدرأها إلا إذا أثبت هو أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنبي لا يد له كحادث أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو من التعاقد الآخر. وإن إثبات الخطأ الموجب للمسئولية العقدية على أحد العاقلين هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع مادام استخلاصها سائفا ومستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى.
(الطعن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١).

٢٠٥- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في السألة المدنية أن التعويض عموماً يقرر بمقدار الضرر للبائر الذي أحدثه الخطأ وأن الدين في الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد عملاً بنقطة ١/٦٢١ من قانون المدني مع الاختلاف في تقديره بقيمة الإلتزام في الوقت المحد اتفاقاً.
(الطعن ٢٣٦٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٦).

٠ استخلاص الخطأ :-

٢٠٦- إن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائفاً ومستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى ولما كان عدم تنفيذ الدين لإلتزامه التعاقدي يعتبر خطأ في حد ذاته يرتب للسئولية وكان البين من

الحكم للطعون فيه أنه استند في إثبات خطأ الطاعنة إلى قوله أن
"الناصب بتقرير الخبير للقدم تعطل

التليفون العديد من المرات ..مبدأ طوييلة، وأن
هذه الأعطال كانت بسبب عطل الكابل أو إنقطاع الكابل و

انقطاع الهوائي، وهي أعطال كان في مكنة الهيئة
..إصلاحها في الوقت المناسب دون تراخ أو إهمال إمتد لمد طوييلة
بغير مبرر، والهيئة ..لديها من الأجهزة المتخصصة لمعرفة

وتحديد كل عطل بحيث يمكن إصلاحه من الخارج
..الأمر الذي يؤكد أن الهيئة قد أخلت إخلالا واضحا بالإلتزاماتها
العقدية فإن الحكم يكون قد استخلص من تعطل التليفون عدة
مرات ولمد طوييلة دون إصلاحه في الوقت المناسب أنه - في ذاته -
الخطأ اللوجب لمسئولية الهيئة الطاعنة وإذا كان هذا الاستخلاص
سائغا وله أصل ثابت في الأوراق وكافيا لحمل قضائه، فإن النعي
على الحكم بهذه الأسباب يكون على غير أساس.

(الطن ٢٨٨ لسنة ٥٧ قق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩).

٢٠٧- طبقا لنص المادة ٢٢١ م القانون للنعي يقتصر التعويض في
للمسئولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول ويشمل
التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب، ولا يمنع
القانون أن يحسب في الكسب الفائت ما كان للضرور بإمـل
الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة، ذلك أنه
إذا كانت الفرصة أمر محتملا فإن تفويتها أمر محقق يجب
التعويض عنه وإن تقدير التعويض يعتبر من مسائل الواقع التي لا
يلتزم فيها قاضي الموضوع إلا بإيضاح عناصر الضرر الذي من أجله
قضى بالتعويض وكان الحكم للطعون فيه .قد انتهى

صحيحا إلى ثبوت إخلال الهيئة الطاعنة بالتزاماتها العقدية بما
يوجب مسئوليتها فالزمها بتعويض الأضرار التي لحقت بالطعون
ضده من جراء هذا الخطأ وللمتمثلة - كما أورد في مدوناته - في
أثائه للاشتراك دون مقابل، و تعذر الإتصال به كطبيب يحتاج

فى تعامله مع مرضاه للاتصال التليفونى فى كل وقت من الأوقات، وإذ كانت هذه الأضرار لا تخرج عن كونها أضرار مادية مباشرة متوقعة فإن الحكم للطعون فيه يكون قد بين عناصر الضرر الذى قضى بالتعويض عنه ولا يعيبه بعد ذلك أن قدر التعويض جملة.

(الطن ٣٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩).

٢٠٨- المسئولية العقلية عن تعويض الضرر الذى تسبب عن خطأ اللين متى تحققت لا ترتفع عن هذا اللين بإقرار الغير بتحمل هذه المسئولية عنه مادام الدائن للضرر لم يقبل ذلك ولم يكن طرفا فى الورقة التى أقر فيها الغير بتحمل تلك المسئولية. ولا يعتر هذا الإقرار من الغير إتفاقا على الإعفاء من المسئولية مما تجهزه المادة ٣١٧ من القانون اللنى لأن الاتفاق الذى تعنيه هذا المادة هو الاتفاق الذى يحصل بين الدائن للضرر وبين اللين المسئول بشأن تعديل أحكام المسئولية الواردة فى القانون إعفاء أو تخفيفا أو تشديدا. أما حيث يتفق المسئول مع الغير ليتحمل عنه المسئولية دون دخل للضرر فى هذا الاتفاق فإن هذا يكون إتفاقا على ضمان المسئولية لا يؤثر على حق للضرر فى الرجوع على المسئول الأصلى ولا ينتقص من هذا الحق.

(الطن ١٦١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٤/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٧٢٩).

٢٠٩- إذا كان يبين من الأطلاع على الحكم للطعون فيه - أن محكمة الاستئناف - بعد بينت أن الحكم الجنائى الذى قضى بإدانة سائق السيارة للؤمن عليها قام على تحميل تلك السيارة بأكثر من الحمولة المقررة بطنين وبأنها كانت فى حالة غير صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها، عرضت لما أدلت به شركة التامين الطاعنة فى دفاعها من أن هاتين الحالتين لا تدخلان فى نطاق التامين إذ نصت المادة الثانية من وثيقة التامين على أن التامين لا يشملها - ولم تأخذ بهذا الدفاع وأسست وجهة نظرها فى التقرير بمسئولية الطاعنة عن دفع مبلغ التامين على أن ما احتوته وثيقة التامين من شروط مطبوعة - علنت فيها الحوادث

والأضرار التي تعفى فيها الطاعنة من المسؤولية - يوصل إلى القول بأن الشركة قد إعترت نفسها في الواقع متحلة من دفع التأمين عن الحوادث التي تقع نتيجة مخالفة القوانين واللوائح عموماً - بما يترتب عليه عدم الاعتداد بهذا الشر وإهله، فإن هذا الذي أقام الحكم للطعون فيه قضاءه عليه يكون مخالفاً للقانون - ذلك أنه وإن كان مؤدى ما أنهى إليه ذلك الحكم هو اعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالية والتي عقلت في ظل أحكام القانون المدني القديم عقد إذعان، إلا أنه لا يتأدى من ذلك أن يهمل نص المادة الثانية بجميع ما تضمنه من الصور والحالات التي نص فيها على أن التأمين لا يشملها - ذلك أن ما يسوغ إبطاله في هذه الحالة - إنما يقتصر على الشروط التعسفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام، ولما كان ما ورد بالبندين ثانياً ورابعاً من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة تحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقرر رسمياً، أو نتيجة لعدم العناية بها (وهاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائي في إدانة سائق السيارة المؤمن عليها). لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف المناقصة لجوهر العقد ولا مخالفة فيها للنظام العام بل أن مبنائها الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية بإستبعاد بعض الصورة التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالاً، فإنه يتعين لذلك إعمال مقتضاها - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون متعين النقض.

(الطن ٢٩٦ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١/٤/١٩٦٠ م ١١ م ٣٢٠).

٢١٠- إذ كان الشرع المصري - قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات - لم يورد نصاً خاصاً يقرر للمضروب حقاً مباشراً في مطالبة المؤمن بالتعويض الذي يسأل عنه الأخير قبل المستامن، فإنه لا يكون للمضروب قبل العمل بهذا القانون الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلى حيث تتضمن وثيقة التأمين إشترطاً لمصلحة الغير، فإذا كان الحكم للطعون فيه قد استخلص من شروط وثيقة التأمين أن

طرفيها قصدا الاشتراطات لصحة الغير وخولا بذلك للمضرور
حقا مباشرا في منافع العقد طبقا للقواعد العامة في القانون. فإن
ذلك لا يمنع من أن يكون للمؤمن الاحتجاج على الضرور بالدفع
التي نشأت قبل وقوع الحادث لأن الضرور إنما يتلقى حقه المباشر
كما هو بالدفع التي ترد عليه وقت وقوع الحادث وفي الحدود
التي رسمها عقد التأمين الذي انشا له هذا الحق.
(الطن ١٤٢ لسنة ٣٠ جلسة ١٨/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٧٢).

٢١١- إذا كان نصر الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج
الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر
تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين
الاجباري من المسؤولية للنخبة الناشئة من حوادث السيارات قد
جرى بأن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو إية
إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع من السيارة
الؤمن عليها، ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير في حوادث السيارة
أيما كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل
شئما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) م
المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين
لنصوص عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و
١١٧ لسنة ١٩٥٠، ولا يغطي التأمين للمسؤولية للنخبة الناشئة عن
الوفاة أو عن إية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبوية
وأبنائه، ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو
صاعد إليها أو نازلا منها، ولا يشمل التأمين عمال السيارة. فإن
مؤدى ذلك أن التأمين من المسؤولية للنخبة حينما تكون السيارة
للمؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه إلا الراكبين المسموح
بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة السادسة عشرة من القانون
رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ دون غيرهما فلا يشمل قائد السيارة نزولا على
حكم دلالة اللفظ الواضحة وإعمالا لحكم الاستثناء الوارد في نهاية
الشرط من أن التأمين لا يشمل عمال السيارة إذ ما من شك أن قائد
السيارة يعتبر من عمالها، وليس بصحيح القول بأن عدم ورود قائد
السيارة بين من حرمهم شرط الوثيقة من التأمين من زوج وأب

ولبن مقتضاه إفادة قائد السيارة من التامين ذلك أن الحرمان من التامين إذ كان قد شمل الزوج والأب والأبن بحكم صلتهم بقائد السيارة فإن الحرمان من باب أولى يشمل قائد السيارة للوصول به، ومن ثم فإذا اعتبر الحكم المطعون فيه قائد السيارة النقل من بين ركابها الذين يفيدون من التامين وأنه لا يتدرج تحت عمال السيارة للمستثنين من هذا التامين فإنه يكون قد مسخ الشرط الوارد في وثيقة التامين وأخطأ في تأويل المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥.

(الطن ٢١٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥ من ١٦ ص ٣٧٨).

٢١٢- الشروط الذي يرد في عقد التامين بسقوط الحق في التامين بسبب عدم صلاحية السيارة للإستعمال وقت وقوع الحادث ينطوى على استبعاد مخالفة معينة من المخالفات النصوص عليها في قانون المرور من نطاق التامين وميناه الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسئولية باستبعاد بعض الصورة التي يكون من شأنها جعل الحادث المؤمن به أكثر احتمالا، مما ينأى بذلك الشرط قانونا عن البطالان الذي تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى ملنى على الشروط التي تقضى بسقوط الحق في التامين بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد لمخالفة معينة من المخالفات للنصوص عليها فيها.

(الطن ١٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٨ من ١٦ ص ١٧٣).

٢١٣- مجال إثارة الدفع بعدم التنفيذ مقصور على ما تقابل من إلتزامات طرفي الاتفاق ومناط ذلك إرادتهما وهو ما لمحكمة الموضوع حق إستظهاره وإذن فمتى كان الواقع هو أن للدعى عليه قد اشترى قطعة أرض تجاوز ملك الدعى فإظهر هذا الأخير رغبته في اخذ هذه الأرض بالشفعة ولكن إجراءاتها لم تتم لإتفاق عقد بين الطرفين تنازل للدعى بمتقضاه عن السير في دعوى الشفعة كما دفع مبلغا من المال إلى الدعى عليه وذلك في مقابل إنشاء حق إرتفاق على عقاره لصلحة عمار للدعى وهو عدم التحلية لأكثر

من ارتفاع معين كما ورد في الاتفاق أن للدعى قد تعهد بترك مترين بطول ملكه ليكون مع ما يتركه الدعى عليه قضاء أو حديثة لمنفعة العقارين المتجاورين، وكانت المحكمة قد استخلصت من عبارات الاتفاق ونصوصه أن التزام الدعى بدفع المبلغ والتنازل عن طلب الشفعة هو مقابل التزام الدعى عليه بترك جزء قضاء من ملكه وعدم قيامه بتعليه بناء عمارته لأكثر من الارتفاع الوارد بالاتفاق وأن الدعى قد وفى بالتزامه بدفع المبلغ والتنازل عن الشفعة وأنه كان على الدعى عليه أن ينفذ التزامه بعدم تعليه البناء لأكثر من الارتفاع المتفق عليه وأنه لا يجوز له التحدى بقيام الدعى بالبناء فى الأرض التى تعهد بتركها قضاء لأن هذا الالتزام مستقل عن الالتزامات المتعاقبة التى رتبها العاقدان ولا مجال للتعرض لهذا الالتزام أو البحث فى الإخلال به لأن محله هو التدعى استقلالا، وكان هذا الذى استخلصه المحكمة هو استخلاص سائغ تحتمله نصوصه العقد وتفيده عباراته، فإنه يكون فى غير محله تنزع الدعى عليه بالدفع بعدم التنفيذ فى مقام الرد على دعوى الدعى إذا هو طالبه بإحزام التزامه بعدم التعليه.

(الطن ٢٤٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٤/٤/١٩٥٥).

٢١٤- إذا لم يقم أحد العاقدين بالتزامه كان للأخر يوفى بالتزامه من غير حاجة إلى تنبيه رسمى أو إلى حكم بفسخ العقد إذا كان التزام كل منهما فى العقد مقابل التزام الآخر. فإذا كان العقد المحرر بين ملته ودائنه (بنك التسليف) ينص على أن الدين تعهد بأن يسدد إلى البنك مطلوبة على أقساط وبأن يقدم له عقارا بصفة رهن تامينا للسداد، وعلى أن البنك تعهد من جانبه بدفع الحجزين السابق توقيعهما منه على منقولات الدين وعقاراته متى تبين بعد حصوله الرهن وقيده، واستخراج الشهادات العقارية عدم وجود أى حق عينى مقدم عليه، ثم فسرت المحكمة ذلك بأن قبول البنك بتسيط الدين متوقف على قيام الدين بتقديم التامين العقارى، بحيث إذا لم يقدم هذا التامين بشروطه للنصوص عليها فى العقد كان البنك فى حل من قبول التسيط، وتعرفت

نية اللذين في عدم تقديم التامين من خطاب صادر منه، وبناء على ذلك قضت بعدم ارتباط البنك في التقسيط وبأحقية في الاستمرار في التنفيذ بلينه على النقولات والعقارات دون أن يكون ملزما بتكليف اللذين رسميا بالوفاء فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون في شئ.

(الطن ٤٣ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١٢/٢١).

• الدفع بعدم التنفيذ والحق في الحبس :-

٢١٥- متى كان الواقع في الدعوى هو أن الطعون عليه تعاقد مع الطاعنة على إستغلال فيلم في الخارج لقاء مبلغ معين - ٧٥٠٠ جنيه - يدفعه للطعون عليه، دفع منه وقت العقد جزءاً ١٠٠٠ جنيه - وتعد يدفع جزء آخر - ٢٠٠٠ جنيه - في مدى شهر من التوقيع على العقد بحيث إذا تأخر عن دفع هذا الجزء في ميعاده يصبح المبلغ دفع أولاً حقا للطاعنة بصفة تعويض ويعتبر العقد لاغيا وباقي المبلغ يدفع عند تسليم الفيلم في الخارج، وتعهدت الطاعنة بأن يتم إرسال الفيلم إلى الخارج، في خلال أربعة شهور من تاريخ التعاقد - أي بعد وفاء الطعون عليه بالتزامه وكان الثابت من أوراق الدعوى أن للطعون عليه لم يف بما تعهد به إذا لم يدفع سوى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بعد الميعاد المتفق عليه فإنه يكون للطاعنة - رغما عن قبولها الوفاء الجزئي على غير الوجه المتفق عليه - أن تحبس التزامها بالتسليم حتى يقوم الطعون عليه بالوفاء الكامل غداً ليس من شأن قبول الطاعنة للمبلغ الذي دفعه للطعون عليه بعد الميعاد المتفق عليه بعد الميعاد المتفق عليه ما يسقطها في الحبس بل كل ما عسى أن يكون له من شأن أنه - إذا أكمل الطعون عليه للمبلغ إلى ٢٠٠٠ جنيه - يصلح دفعاً لدعوى الطاعنة إذا هي رفعتها طالبة الفسخ لعدم وفاء الطاعن بما تعهد به على الوجه المتفق عليه. أما حقها في حبس التزامها بالتسليم فلا يسقطه قبولها وفاء بعض التعهد به بعد الميعاد المتفق عليه أما حقها في حبس التزامها بالتسليم فلا يسقطه قبولها وفاء بعض التعهد به بعد الميعاد المتفق عليه، وأن فتمت

كان الحكمان للطعون فيهما قد إنتهيا إلى فسخ العقد تأسيسا على أن الطاعنة هي التي تخلفت عن وفاء إلتزامها بالتسليم لأن تأخر للطعون عليه في الوفاء بما تعهد بدفعه في ميعاده لا يعتبر تقصيرا تترتب عليه آثاره لأنه وقع بقبول ورضاء الطاعنة فإنهما يكونان قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطن ١٣٨ لسنة ١٩٩٠ ق جلسة ١٩٠١/٦/١٤).

٢١٦- إذا كان الحكم للطعون فيه قد إستخلص من أوراق الدعوى أن مورث الطاعنين قد أخل بإلتزامه عمداً وقصر في الوفاء به وجحد تعهده وأعرب في جلاء ووضوح عن نيته في عدم الوفاء عينا فإنه لا يقبل منه الدفع بعدم تنفيذ الإلتزام للقابل لإلتزامه هو الذي أصر على عدم الوفاء به.

(الطن ١٨٢ لسنة ٢٠٠٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٤ م ٩ ص ٧٠٢).

٢١٧- خولت المادة ١٦١ من القانون المدني للمتعاقد في العقود الملزمة للجانبين حقا هي أن يمتنع عن تنفيذ إلتزامه إذ لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما إلتزم به. وهذا الحق - وهو ما إصطلح على تسميته بالدفع بعدم التنفيذ - أن هو إلا الحق في الحبس في نطاق العقود الملزمة للجانبين. ولئن كان المعتصم بهذا الحق أو الدفع في غير حاجة إلى دعوى يرفعها على المتعاقد الآخر للترخيص له بإستعمال هذا الحق بل له أن يتربص حتى ترفع عليه الدعوى من ذلك المتعاقد الآخر بمطالبة بتنفيذ ما توقف عن تنفيذه من إلتزاماته فيتمسك فيها حينئذ في عدم التنفيذ إلا أنه ليس في القانون ما يمنعه من رفع دعوى على المتعاقد بالاستناد إلى حقه هذا إذا ما أنكره عليه هذا المتعاقد أو نازعه في مدى ما يحق له بحبسه من إلتزاماته وأراد هو من ناحية أخرى أن يؤمن نفسه من عواقب ما قد يقع فيه من خطأ في تقدير هذا الذي ذلك أن لكل حق دعوى تحميه عند الاعتداء عليه وتقرره عند المنازعة فيه.

(الطن ٣٥ لسنة ٢٠٠٣ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١ م ١٦ ص ١٠١٨).

٢٧- شرط الدفع بعدم التنفيذ أن يكن الالتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه إلزاما مستحق الوفاء أى واجب التنفيذ حالا. فإذا كان العقد يوجب على أحد المتعاقدين أن يبدأ بتنفيذ إلتزامه قبل المتعاقد الآخر فلا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا أن يدفع بهذا الدفع.
(الطن ٩٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢ ص ٧ من ٥٠٤).

٢٨- لا يكفى للتمسك بالدفع بعدم التنفيذ أن يكون العقد ملزما للجانبين وأن يكون الالتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه واجب التنفيذ حالا، بل يجب إلى جانب ذلك ألا يساء استعمال هذا الدفع، فلا يباح للعاقد أن يتمسك به ليمتنع عن تنفيذ إلتزامه إذا كان ما لم ينفذ من الالتزام المقابل ضئيلا للدرجة لا تبرز إتخاذ هذا الموقف الذى لا يكن متفقا مع ما يجب توافره من حسن النية، وإنما يكفيه فى هذه الحالة إنقاص إلتزامه فى الحدود العادلة التى تتناسب مع ما لم ينفذ من الالتزام المقابل.
(الطن ٢٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٠ ص ١٧ من ١٠٤٠).

٢٩- لئن كانت المادة ١٦ من القانون اللبنى الحالى التى سنت القاعدة المصطلح على تسميتها الدفع بعدم التنفيذ ليس لها مقابل فى القانون اللبنى السابق، إلا أنه كان معمولا بها وقت سريان أحكامه وليست قاعدة مستحدثة.

(الطن ٢٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٠).

٣٠- لا يجوز للمتعاقد المكلف بالبء فى التنفيذ أن يتمسك بعدم تنفيذ المتعاقد لإلتزامه.

(الطن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١).

٣١- متى كان الطاعن قد أعلن الطعون ضده بإعتباره العقد مفسوخا من جهته، وكان الحكم للطعون فيه قد رتب على هذا الإعلان أن الطعون ضده لم يكن بحاجة إلى إعتذار الطاعن قبل اللطالبة بالتعويض بإعتبار أن الطاعن قد صرح بهذا الإعلان أنه لا يريد القيام باللتزامه. فإن الحكم يكون قد إلتزم صحيح القانون.

(الطن ٢٢٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٠ ص ١٨ من ٣٣٩).

٢٢٢- يشترط لقبول الدفع بعدم التنفيذ في العقود الملزمة للجانبين ألا يوجب العقد على المتعاقد الذي أبدى هذا الدفع أن يبدأ بتنفيذ التزامه قبل المتعاقد الآخر إذا امتنع عليه في هذه الحالة أن ينتفع بالدفع ويتعين عليه أن يفي بما إلتزم به دون أن ينتظر وفاء المتعاقد الآخر لالتزامه.

(الطن ٥٠٥ لسنة ٢٠١٠ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٥٠٤).

٢٢٤- يشترط لإستعمال الدفع بعدم التنفيذ تطبيقاً لنص المادة ١٦١ من القانون للمنى أن يكون الإلتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء أى واجب التنفيذ حالا فإذا كان العقد يوجب على أحد العاقلين أن يبدأ بتنفيذ إلتزامه قبل المتعاقد الآخر فلا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولاً أن ينتفع بهذا الدفع.

(الطن ٢٦٦ لسنة ٢٠٠٥ ق جلسة ٣/٧/١٩٦٨ س ٢٠ ص ١١١٨).

٢٢٥- في العقود الملزمة للجانبين وعلى ما تقضى به المادة ١٦١ من القانون للمنى إذا كانت الإلتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما إلتزم به وقد أجاز للشرع تطبيقاً لهذا الأصل في الفقرة الثانية من المادة ٤٥٧ للمشرى ما لم يمنعه شرط في العقد أن يحبس الثمن إذا خيف على البيع أن ينزع من يده، ومقتضى ذلك أن قيام هذا السبب لدى المشتري يخول له الحق في أن يحبس ما لم يكن قد آداه من الثمن، ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده. وذلك لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته لم أو كان في العقد شرط يمنعه من إستعماله فعلم للمشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع البيع من يده لا يكفي بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطاً بالخطر الذى يهدده و يكون في نفس الوقت معتمداً على البائع في دفع هذا الخطر قبل إستحقاق الباقي في ذمته من الثمن مادام أنه لم يشتر ساقط الخيار.

(الطن ٢٧٤ لسنة ٢٠١٠ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٦٠٧).

٢٣٦- المؤجر يلتزم بأن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون إنتفاع المستاجر بالعين للأجرة ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يحل بهذا الإنتفاع. فإذا أخل المؤجر بهذا الالتزام جاز للمستاجر أن يطلب التنفيذ العيني بمنع التعرض أو فسخ العقد أو إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من الإنتفاع مع التعويض فى جميع الأحوال أن كان له مقتضى ويجوز للمستاجر حتى ينقذ للمؤجر إلى التنفيذ العيني أن يحبس الأجرة عنه إلى أن يقوم بوقف تعرضه وذلك تطبيقاً للرفع بعدم تنفيذ العقد عملاً بالمادتين ١٦١ و ٢٤٦ من القانون للنسبى، وهو أمر لا يحول دون أن يستعمل المستاجر حقه فى طلب إنقاص الأجرة بنسبة ما نقص من إنتفاعه بالعين للمؤجرة حسبما تقضى به المادتان ١/٥٦٥ و ١/٥٧١ من القانون سالف البيان.

(الطن ٥٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٨ م ٢٦ ص ٧٦٦).

٢٣٧- مجال إثارة الرفع بعدم التنفيذ مقصور على ما تقابل من التزامات طرفى الاتفاق ومناطق ذلك إرادتهما وهو ما لمحكمة الموضوع حق إستظهاره.

(الطن ٣٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ م ٢٨ ص ٥٠٥).

٢٣٨- للمتعاقد فى العقود الملزمة للجانبين الحق فى الامتناع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر تنفيذ ما التزم به إعمالاً لنص المادة ١٦١ من القانون للنسبى. إلا أن هذا الحق لا يحرمه - أن كان دائماً للمتعاقد الآخر - من إستصدار أمر من القاضى المختص بتوقيف الحجز التحفظى تحت يد نفسه على ما يكون منبئاً به لدينة أعمالاً لنص المادة ٣٦٦ و ٣٤٩ من قانون المرافعات. وتفسير مدى تحقق وجود هذا الدين وتوافر الخشية من فقد الدائن لضمان حقه أمر متروك لسلطة محكمة الموضوع التقديرية بعيداً عن رقابة محكمة النقض.

(الطن ٤٤٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥ م ٣٠ ع ١ ص ٧٤٦).

٢٣٩- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لاستعمال الرفع بعدم التنفيذ تطبيقاً لنص المادة ١٦١ من القانون للنسبى أن يكون الالتزام

الذى يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء أى واجب التنفيذ حالا. فإذا كان العقد يوجب على أحد العاقدين أن يبدأ بتنفيذ إلتزامه قبل المتعاقد الآخر فلا يحق للمتعاقد للكلف بالتنفيذ أو لا أن ينتفع بهذا الدفع.

(الطن ١٤٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣ من ٢٣ ص ٥٦٦).

٢٣٠- للمتعاقد فى العقود للزمة للجانبين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا كانت الإلتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء الحق فى الامتناع عن تنفيذ إلتزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما إلتزم به إعمالا لنص المادة ١٦١ من القانون المدنى من غير حاجة إلى حكم بفسخ العقد.

(الطن ٣٦٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٨ من ٣٤ ص ١٢٨٥).

٢٣١- مجال إعمال الدفع بعدم التنفيذ وفقا لما تنص عليه المادة ١٦١ من القانون المدنى، مقصور على ما تقابل من إلتزامات طرفى التعاقد، ومناطق ذلك ما اتجهت إليه إرائتهما، وهو ما لحكمة الموضوع حق استظهاره لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم الطعون فيه أنه أقام قضاءه بصحة ونفاذ عقد القسمة موضوع النزاع، على ما خلص إليه، من أن هذه القسمة قد تمت بالفعل منذ سنة ١٩٥٧ ووضع كل متقاسم يده على ما إختص به، فبرغا اتفاقهما فى العقد المذكور، و أن قصد الطعون عليهم من الدعوى هو شهر عقد القسمة للإحتجاج به قبل الغير وإذا تقدموا بطلب لشهر العق وتخلف الطاعنون عن تقديم مستنداتهم لإتمام إجراء الشهر فيكون للطاعنون عليهم أن يحكم بصحة ونفاذ عقدهم ليقوم الحكم مقام التنفيذ العينى تطبيقا للمادة ٢١٠ من القانون المدنى و أن ما تضمنه العق من إلتزامات أخرى يخرج عن نطاق هذه الدعوى، مما مفاده أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى لم تجد تقابلا بين تلك الإلتزامات والإلتزام الطاعنين بإجراءات الشهر، وقد أ قام الحكم الطعون فيه قضاءه على ما يكفى لحملهن والنعى لا بعدو أن يكون

في حقيقته جدلاً موضوعياً في فهم محكمة الموضوع للواقع في الدعوى وإستظهار نية المتعاقدين وهو ما لا يجوز محكمة النقض.
(الطن ٧٠٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٦).

٢٣٢- يتعين للتمسك باللفح بعد م التنفيذ في العقود للزمة للجانبين ألا يكون التمسك به قد أدخل بالتزامه عملاً أو قصراً في الوفاء ووجد تعهده وأعرب في جلاء ووضوح عن نيته في عدم الوفاء عينا.

(الطن ١٧٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١٨).

• الشرط الفاسخ :-

٢٣٣- إذا كان الشرط الذي تضمنه العقد شرطاً فاسخاً ضمناً فللمشتري إلى أن يصدر الحكم النهائي بالفسخ الحق في توقي الفسخ بدفع الثمن.

(الطن ٣٣ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/١/١٧).

٢٣٤- إنه لما كان نقض الحكم يقتضى زواله واعتباره كأنه لم يكن ويعي الخصوم إلى مراكزهم الأولى قبل صدور الحكم المنقوض كان للمدين بعد نقض الحكم القاضي بثبوت تقصيره في الوفاء إلى حين صدوره - أن يتجنب الفسخ بالوفاء، ولما كان القانون لا يوجب على القاضي في خصوص الشرط الفاسخ الضمني أن يقضى به وإنما خوله سلطة تقديرية يحكم به أو يعطى للمدين مهلة ل لقيام بتنفيذ الالتزام في غضونهما وإلا اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه - فإن الحكم لا يكون مخطئاً إذا قضى بالزام للمدين بدفع الباقي من الثمن في ظرف معين وإلا اعتبر التعاقد مفسوخاً من تلقاء نفسه.

(الطن ١٥٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٢٣).

٢٣٥- إذا كانت المحكمة قد قررت أن للمشتري عند تأخير البائع في التسليم الخيار بين طلب التنفيذ العيني أو طلب فسخ البيع مع التضمنين في الحالتين كما لو كان رفع دعواه بطلب التسليم

أن يجعل عنه إلى طلب الفسخ، وليس في رفع الدعوى بأى من هذين الطلبين نزولا عن الطلب الآخر. فإن هذا الذى قرره المحكمة هو صحيح فى القانون.

(الطن ٢٤٩ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٥).

٢٣٦- لما كان عقد البيع موضوع النزاع قد حدد تاريخاً معيناً لتنفيذ التزامات كل من الطرفين ولم يرد به أن العقد يفسخ من تلقاء نفسه بدون تنبيه إذا لم يتم كل طرف بما تعهد به خلال المدة المبينة فى العقد، مما ينبئ عليه أن يكون للمحكمة حق تقدير الأسباب التى بنى عليها طلب الفسخ للحكم بإجابة هذا الطلب أو برفضه وكان يبين من الأوراق أن المشتري قد قام بعرض الثمن على البائع أو برفضه، وكان يبين من الأوراق أن المشتري قد قام بعرض الثمن على البائع عرضاً حقيقياً ثم أودعه له فى خزانة المحكمة قبل الحكم، وكان الحكم للطعون فيه إذا قضى بفسخ العقد أقام قضاءه على أن المشتري تأخر عن الوفاء بالثمن فى الميعاد المحدد، مع أن عدم استعمال العقد على الشرط الصريح الفاسخ من شأنه أن يكون للمشتري دفع الثمن ولو بعد انقضاء الأجل المحدد فى المحدد بل وبعد إنقضاء الأجل المحدد فى العقد بل وبعد رفع الدعوى بالفسخ ويكون هذا الوفاء مانعاً من إجابة طلب الفسخ ما لم يتبين لمحكمة الموضوع لأسباب مسوغة أن هذا الوفاء المتأخر مما يضر به البائع لما كان ذلك فإن الحاكم إذا لم يبين وجه الضرر المبرر لعدم إعتباره وفاء المشتري الثمن قبل الحكم مانعاً من الفسخ يكون مشوباً بقصور جوهري يستوجب نقضه.

(الطن ٣٧٤ لسنة ٢١ قى جلسة ١٩٥٣/٥/١٤).

٢٣٧- إذا لم ينص فى عقد البيع على إعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم فى حالة تأخر المشتري عن سداد الثمن، فإن الفسخ لا يقع فى هذه الحالة إلا إذا صدر به حكم من القضاء.

(الطن ١٤٨ لسنة ٢٦ قى جلسة ١٩٦٢/٢/١٣ ص ١٩٦).

٢٣٨- مجال تطبيق المادة ٤١٧ من القانون للنهي هو حالة حصول غلط فى المبيع، أما حالة ظهور العيوب الخفية فيحكمها نص المادة ٤٤٧

من القانون للذكور، ومن ثم فلا يمنع من طلب الفسخ للعيب الخفى أن يكون المشتري قد أقر عند تسليم البيع بأنه عاينه معاينة نافية للجهالة.

(الطن ٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٢ ص ١٣ من ٨٠٨).

٢٣٩- متى كان الحكم الطعون فيه قد استند فى قضائه بفسخ البيع إلى وجود عيب خفى بالمبيع أكد فى العقد خلوه منه مما يعد إخلالا بالتزامه بالآلا يكون البيع محملا بتكليف أو مشوبا بعيب خفى وفقا للمادة ١/١٥٧ من القانون اللبنى فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطن ٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٢ ص ١٣ من ٨٠٨).

• الإعذار :-

٢٤٠- الإعذار قد شرع لصلحة الدين وله أن يتنازل عنه فإذا لم يتمسك الدين أمام محكمة الاستئناف بأن الدين لم يعذره قبل رفع الدعوى بفسخ العقد فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطن ٣٧٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٤ ص ١٥ من ٦٩١).

٢٤١- الإعذار هو وضع الدين للتأخر وضع التأخر فى تنفيذ التزامه وقد بينت المادة ٢٣٩ من القانون اللبنى الاجراءات التى يتم بها الاعذار فنصت على أن يكون إعذار الدين بإنذاره أو بما يقوم مقام الإنذار، ويجوز أن يتم الإعذار عن طريق البريد على الوجه المبين فى قانون الارتفاعات فالأصل فى الإعذار أن يكون بإنذار الدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه الذى تخاف عن تنفيذه، ويقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدين اللبنى إلى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخر فى تنفيذه. ولا يتطلب القانون أن تتضمن الورقة فوق ذلك تهديد الدين بطلب فسخ العقد فى حالة عدم وفائه بالتزامه، ذلك لأن الفسخ والتعويض كليهما جزاء يرتبه القانون على تخلف الدين عن الوفاء بالتزامه فى العقود

اللزمة للجانبين وليس بالآزم أن ينسب للدين إليهما قبل رفع الدعوى بطلب أيهما وإذا كان بروتستو عدم الدفع ورقة رسمية يقوم بإعلانها المحضر إلى اللدين في السند لإثبات إمتناعه عن الدفع وقد نصت المادة ١٧٤ من قانون التجارة على أن يعمل هذا البروتستو على حسب الأصول للقرر فيما يتعلق بأوراق المحضرين كما تتطلب المادة ١٧٥ من هذا القانون أن تشمل ورقة البروتستو على التنبيه الرسمي على اللدين بدفع قيمة السند، فإن البروتستو يعتبر إعتار للدين باللعنى الذى يتطلبه القانون فى الإعذار.

(الطعن ٥٢٣، ٥٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٤ م ١٥ من ١٠٢٨).

٢٤٢- متى كان العقد لا يحوى شرطاً صريحاً فاسخاً فإن النائن إذا استعمل خياره فى طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ٧٧ م القانون اللنى لعدم وفاء اللدين إلتزامه فإن المحكمة لا تلتزم فى هذه الحالة بالحكم بالفسخ بل أن الأمر فى ذلك يرجع إلى تقديرها وهى فيما تقرره من كفاية أسباب الفسخ وعدم كفايتها لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى استندت فى ذلك إلى أسباب سائفة. كما أن للدين أن يتوقى الفسخ بالوفاء بإلتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائى فى الدعوى.

(الطن ٣٦٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٦٥ م ١٦ من ٤١٣).

٠ فسخ العقد :-

٢٤٣- تنص المادة ١/٧٧ من القانون اللنى على أنه فى العقود للزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بإلتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعذاره للدين أن يطالب بفسخ العقد ولا يشترط لإعمال حكم المادة أن يتضمن العقد شرطاً يجيز الفسخ فى حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ إلتزامه.

(الطن ١٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٦٦ م ١٧ من ٧٠٨).

٢٤٤- فصل محكمة الموضوع فى كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها وفى نفى التقصير عن طالب الفسخ أو لإثباته هو من الأمور

الوضوعية التي تستقل بها محكمة للوضوع متى استنلت إلى أسباب سائفة.

(الطن ١٨٨ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤ من ١٧ ص ٧٠٨).

٢٤٥- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مبررات الفسخ وتحديد الجانب للقصر في العقد كل ذلك مما يخضع لسلطان محكمة للوضوع وحدها.

(الطن ١٦٣ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٦/١١/١٥ من ١٧ ص ١٦٨٨).

٢٤٦- متى كان عقد الصلح لم يتضمن شرطاً فاسخاً صريحاً يقضى بفسخ العقد عن التأخير في الوفاء بالبلغ عليه فإن هذا التأخير لا يترتب عليه حتماً فسخ العقد بل يكون أمر الفسخ في هذه الحالة خاضعاً لتقدير محكمة للوضوع ويشترط للقضاء به أن يظل اللدين متخلفاً عن الوفاء حتى صدور الحكم في الدعوى وذلك سواء كان الدائن قد أعلنه بالوفاء أو لم يعلنه.

(الطن ٣٢٧ لسنة ٣٠٠ جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ من ١٨ ص ٢١٥).

٢٤٧- متى كان الشرط الذي تضمنه العقد شرطاً فاسخاً ضمناً فإن اللدين أن يتوقى الفسخ بإداء دينه كاملاً قبل أن صدر ضده حكم نهائي بالفسخ.

(الطن ٣٣٢ لسنة ٣٢٢ جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ من ١٨ ص ٨٥٩).

٢٤٨- شرط اللنع من التصرف يصح إذا بنى على باعث مشروع واقتصر على مدة معقولة، ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالننع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو التصرف إليه أو الغير. وتقدير مشروعية المصلحة المراد بالشرط حمايتها ومدى معقولية المدة المحددة لسريانه مما يدخل في سلطة قاضي للوضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى بنى رايه على أسباب سائفة

(الطن ٢٩٩ لسنة ٣٢٤ جلسة ١٩٦٨/٦/٢٧ من ١٩ ص ١٢٢٣).

ب- أن المادة ٨٢٤ من القانون المدني وإن نصت على بطلان التصرف المخالف للشرط المانع من التصرف ولم تتعرض للعقد الاصلى الوارد

فيه هذا الشرط، إلا أن ذلك لا يمنع التعاقد الذي اشترط هذا الشرط من طلب فسخ هذا العقد إستناداً إلى الأحكام العامة للقررة للفسخ في العقود الملزمة للجانبين متى كان شرط النسخ من التصرف من الشروط الأساسية للتعاقد والتي بدونها ماكان يتم إذ تكون مخالفة للتعاقد الآخر له في هذه الحالة إخلالاً منه بأحد إلتزاماته الجوهرية مما يجيز للمتعاقد معه طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١٧٥٧ من القانون المدني.

(الطن ٢٩٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٧ س ١٩ ص ١٢٢٣).

٢٤٩- ما تنص عليه المادة ١٧٥٧ من القانون المدني من تخويل كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين الحق في المطالبة بفسخ العقد إذا لم يوف للتعاقد الآخر بإلتزامه، هو من المنصوص الكلمة لإرادة المتعاقدين، ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له ولو خلا من إشرطه. ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح.

(الطن ٢٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ س ٢٠ ص ٣٢٥).

٢٥٠- لا يكفي للحكم بالفسخ أن يكون الفسخ وارداً على عقد ملزم للجانبين وأن يكون عدم التنفيذ راجعاً إلى غير السبب الأجنبي وإنما يشترط أيضاً أن يكون طالب التنفيذ مستعناً للقيام بإلتزامه الذي نشأ عن العقد والمتفق على المبادرة إلى تنفيذه من يوم تحريره، فإذا كان قد أخل هو بإلتزامه هذا فعلاً يحق له أن يطلب فسخ العقد لعدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ ما في ذمته من الإلتزام.

(الطن ١٤٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٨ س ٢٠ ص ٥٧١).

٢٥١- إذا كان قضاء المحكمة بالفسخ قد صدر إعمالاً لحكم المادة ١٧٥٧ من القانون المدني لا إستناداً إلى وجود شرط فاسخ صريح في العقد فإن هذا القضاء يكون منشأ للفسخ لا مقرر له.

(الطن ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣ س ٢٠ ص ١١١٨).

٢٥٢- يتعين لإجابة الفسخ أن يظل الطرف الآخر متخلفاً عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي، وله أن يتوفى صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره، وبستوى في ذلك أن يكون حسن النية أو سيئ النية إذ محل ذلك لا يكون إلا عند النظر في التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام.
(الطن ٤٩٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٠ م ٢١ م ٤٢٥).

٢٥٣- يكفي الحكم وهو بصدد الفصل في طلب الفسخ أن تتحقق المحكمة من عدم سداد المشتري الفوائد للنصوص عليها في المادة ٤٥٨ فقرة أولى من القانون للنق، أما تحديد مقدارها والمدة التي استحققت عنها مجاله طلب الحكم بالإلزام بالفوائد.
(الطن ٧٩٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٨/١/١٩٨٣).

٢٥٤- إذا كان الثابت بمدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه أن الطعون ضده قد تمسك بمذكرته بعدم قيام المؤرخ ١٩٦٢/١/١٧ لعدم تنفيذ الطاعن لإلتزاماته الواردة به بما يتضمن طلباً بفسخه وكان الحكم قد أقام قضاءً بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية مستبعداً أحكام المسؤولية العقدية لما ثبت له من عدم تنفيذ الطاعن لتلك الإلتزامات بما ينطوي على قضاء ضمنى بفسخ هذا العقد فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.
(الطن ٣٣٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣/٢/١٩٨٣ م ٣٤ م ٣٩٤).

٢٥٥- إذا كان البين من الأوراق أن البند السابع من عقد إيجار عين النزاع يجري على أن المستأجر غير مأذون بأن يحدث إحداثاً بالمحل مثل هدم أو بناء أو تغيير تفاصيل أو تقسيم الأود أو فتح شبايك و أبواب بدون إذن كتابي من المالك ، إن أجرى شيئاً من ذلك فيكون ملزماً بترجييع الحالات لحالتها الأصلية وبدفع قيمة للصاريف والأضرار والمالك يكون له الحق أن ينتفع بالتجسينات والإصلاحات الناشئة عن تلك الإحداثيات أو بجانب منها بدون ملزومية عليه بدفع قيمتها أو بدفع مبلغ عنها مهما كان، وكان

ظاهر هذا البند يعتبر أن نية المتعاقدين قد إنصرفت إلى تحديد الجزء على مخالفته بإعادة الحال إلى أصلها بمصروفات على عاتق المستاجر أو الإبقاء على هذه التعديلات أو بعضها دون تحميل المؤجر نفقاتها وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عمد إلى تطبيق المادة ٢٢/ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تجيز للمؤجر طلب فسخ العقد وإخلاء المكان المؤجر إذا استعده له المستاجر بطريقة تنافي شروط الإيجار العقولة أو تضرر بمصلحة المالك، وقضى بالإخلاء تأسيساً على أن الطاعن المستاجر أخل بالتزامه بالنصوص عليه في البند السابع من عقد الإيجار بأن أجرى تغييراً في العين للمؤجرة دون أن يبين في الأسباب مبررات عن اللجوء للظاهر للعقد من عدم توقيع الجزء بالفسخ في هذه الحالة رغم أن للمؤجر عند التعاقد أن ينزل عن التمسك بالرخصة التي خولها له المشرع في كل أو بعض المواضع التي تحير له طلب فسخ العقد والإخلاء مما عُدته تلك المادة.

(الطن ١٤٧٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٤ ص ٢٤ من ١٦٠١).

٢٥٦- النص في العقد على أنه إذا لم يتم سداد المبلغ في الميعاد المحدد أعلاه يعتبر العقد لاغياً ويرد المبلغ المدفوع مقدماً إلى المشتري ويصبح المالك حر التصرف بدل على أن العاقلين لم يقر انفساخ العقد حتماً وبقوة القانون ومن ثم فهو مجرد تردد للشرط الفاسخ الضمني للنصوص عليه في المادة ١٥٧ من القانون المدني وليس شرطاً فاسخاً.

(الطن ٢٤٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨).

٢٥٧- لما كان المادة ١/١٥٧ من القانون المدني تنص على أن في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعداره الدين أن يطالب فسخ العقد، وكان لا يشترط لإعمال حكم هذه المادة أن يتضمن العقد شرطاً يجبر الفسخ في حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه. وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقض بالفسخ إعمالاً لشرط فاسخ قال أن العقد تضمنه، وإنما قضى بالفسخ بعد

أن سجل على الطاعنة المستأجرة قعودها عن تنفيذ التزامها برفع اللوحات والإعلانات للضيئة وملحقاتها منذ أن إستعملت حقها في سداد ربع الأجرة بما اعتبره إخلالا بشروط العقد يصلح سببا لفسخه، فإنه لا يكون قد خطأ في تطبيق القانون.

(الطن ٧٧٤ لسنة ٤٩٩٩ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٤ م ٣٥ م ١٩٩٥).

٢٥٨- لما كان الطاعنون قد طلبوا فسخ العقد إعمالا لحقهم المقرر بمقتضى نص المادة ١٥٧ من القانون المدني فإنه يتعين لإجابة طلب الفسخ في هذه الحالة أن يظل الطرف الآخر متخلفا عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي وله أن يتوقى صدور هذا لحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره.

(الطن ١٩٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٨٤ م ٣٥ م ١٣٩٠).

• توقى الفسخ :-

٢٥٩- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان عقد البيع لا يحوى شرطا صريحا فاسخا فللذاتين أن يستعمل خياره في طلب فسخ العقد طبقا للمادة ١٥٧ من القانون المدني، وللمدين توقى الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى.

(الطن ١٨١٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٨٤).

٢٦٠- اشترط الفاسخ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مفترض دائما في كل عقد تبادلي وهو على ما يدل عليه نص المادة ١٥٧ من القانون المدني - جزاء مقرر لصلة الذاتين، لعدم قيام للمدين بتنفيذ التزامه التعاقدي.

(الطن ٢٠٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/٤/١٩٨٥ م ٣٦ م ٥٩٤).

٢٦١- الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمني طبقا للمادة ١٥٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يخول للمدين الحق في أن يتوقى الفسخ بالوفاء بالمدين إلى ما قبل صدور الحكم النهائي ما لم يتبين لحكمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الذاتين، فلا عبرة بمقدار ما لم يوف به من التزام

المدين عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة، بل العبرة بما يكون عليه الحال عند الحكم النهائي.

(الطن ٢٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨).

٣٦٢- لمحكمة الموضوع عملاً بنص المادة ١٥٧ من القانون للنهي أن ترفض طلب الفسخ في حالة إخلال المدين بتنفيذ إخلالاً جزئياً إذا رأت أن ما لم يتم تنفيذه قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام في جملته.

(الطن ٤٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٩).

٣٦٣- وإن كان الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمني بقا للمادة ١٥٧ من القانون للنهي يخول المدين أن يتوقى صدور الحكم بالفسخ بالوفاء إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى إلا أن هذا الوفاء المتأخر يجب أن يتم طبقاً للأوصاف وبذلك الشروط المتفق عليها - فالتنفيذ للعيب يعتم في حكم عدم التنفيذ الجزئي، وأن يكون مما لا يضار به الدائن، ومحكمة الموضوع فيما تقرره من كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى استندت في ذلك إلى أسباب سائفة لما كان لك و كان الحكم المطعون فيه قد خلص سديناً على ما سلف بيانه في الرد على الأسباب الأولى والثالث والخامس - إلى أن الطاعن لم يراعى في تنفيذ السلسلين الشروط المتفق عليها سواء من حيث طريقة التصوير أو مكانه أو مدة بعض الحلقات فيها وأن قيمتها للمادية انخفضت نتيجة لتأخر في تنفيذها عن الأجل المحدد ورات محكمة الموضوع في ذلك ما يبرر الفسخ دون أن تعتد بهذا الوفاء المتأخر للعيب فلا يترتب عليها أن هي إلتفتت عن دفاع الطاعن في هذا الشأن متى كان لا يستند إلى أساس قانوني صحيح و من ثم فإن النعي يكون على غير أساس.

(الطن ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٦).

٣٦٤- من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمني طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون للنهي يخول للمدين الحق في أن يتوقى الفسخ بالوفاء بالمدين إلى ما قبل

صدور الحكم النهائي ما لم يتبين لحكمة للوضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الثامن فلا عبرة بمقدار ما لم يوف به من التزام للدين عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة بل العبرة بما يكون عليه الحال عند الحكم النهائي.

(الطن ٣٧٦ لسنة ٥٤ قى جلسة ١٩٩١/٥/٢٩).

٣٦٥- القانون لم يشترط الفاظ معينة للشرط الفاسخ الصريح فى معنى المادة ٣٢٤ من القانون للدين، وعلى ذلك فإننا ما أثبت الحكم أن طرفى عقد البيع قد اتفقا فى العقد على أن يودع العقد لدى أمين حتى يوفى للمشتري الثمن فى الميعاد المتفق عليين ونصا على أنه عند إخلال المشتري بشروط العقد يصرح الطرفان للمودع لدية بإعدام هذا العقد. ثم قرر الحكم أن الاستفادة من ذلك أن نية المتعاقدين إتجهت عند تحرير هذا العقد إلى الشرط الفاسخ الصريح، أى اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه عند الإخلال بشروطه، فإنه لا يكون قد مسح مدلول نص العقد، لأن عبارته تحتل ما استخلصه الحكم منها.

(الطن ١٠٦ لسنة ١٧ قى - جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٣).

٣٦٦- متى كان الطرفان قد اتفقا فى عقد البيع على أن يقع الفسخ فى حالة تأخر المشتري عن دفع باقى الثمن فى الميعاد المتفق عليه بدون حاجة إلى تنبيه رسمى أو غير رسمى، فإن العقد يفسخ بمجرد التأخير عملا بالمادة ٣٢٤ منى، ولا يلزم إذن أن يصدر بالفسخ حكم مستقل بناء على دعوى من البائع، بل يجوز له حكمه أن تقرر أنه حصل بالفعل بناء على دفع البائع أثناء نظر الدعوى الرقوعة من المشتري.

(الطن ٧ لسنة ١٢ قى جلسة ١٩٤٣/٥/١٣).

٣٦٧- الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم من القضاء عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه، يترتب عليه الفسخ حتما بمجرد تحقق الشرط بغير ما حاجة لرفع دعوى الفسخ، ولا يملك القاضى فى هذه الحالة سلطة

تقديرية يستطيع معها إعطاء مهلة للمدين لتنفيذ التزامه، ولا يكون حكمة منشأ للفسخ.

(الطن ٢٦١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٤/٤/١٩٥٥).

٢٦٨- إذا كان العقد مشروطاً فيه أنه إذا خالف المستاجر أى شرط من شروطه فللمؤجر إعتبار العقد مفسوخاً بمجرد حصول هذه المخالفة بدون احتياج إلى تنبيه رسمى أو تكليف بالوفاء، وله الحق فى تسلم العين المؤجرة بحكم يصدر من قاضى الأمور المستعجلة، فهذا شرط فاسخ صريح يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى المخالفة التى يترتب عليها ولا يؤثر فى ملول هذا الشرط واثره القانونى أن يكون التمسك به من حق للمؤجر وحده، لأنه فى الواقع موضوع لمصلحته هو دون للمستاجر، والقول بأن نية المؤجر إنصرفت عن الفسخ بإقتضاره على طلب الأجرة فى دعوى سابقة هو قول مردود، لأن التنازل الضمنى عن الحق لا يثبت بطريق الاستنتاج إلا من أفعال لا يشك إذ لا يتعارض بين التمسك بحق الفسخ والمطالبة بالأجرة التى يترتب الفسخ على التأخر فى دفعها.

(الطن ٥٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٨/١/١٩٤٥).

٢٦٩- متى وقع الفسخ بمقتضى شرط العقد فإن إيداع الثمن ليس من شأنه أن يعيد العقد عد إنفاذها.

(الطن ٧ لسنة ١٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٤٣).

٢٧٠- الشرط الوارد فى عقد الإيجار بأن التأخر فى الوفاء بالأجرة فى موعدها المحدد يؤدى إلى إعتبار العقد مفسوخاً بحكم القانون، هذا الشرط لا يمنع للمستاجر من المنازعة فى تحقيقه، ومن حق المحكمة أن تمحص دفاعه لتتحقق مما إذا كانت المخالفة الموجبة للفسخ قد وقعت فتتقضى بموجبه أم غير ذلك. وإذن فمتى كانت المحكمة قد قررت أن الفسخ المنصوص فى العقد على وقوعه بمجرد حصول مخالفة لشروطه يحتاج إلى حكم بقرره وقوع المخالفة ويثبت مسئولية التعاقد عنها، وكان تقرير المحكمة فى هذا الخصوص مقصوداً على النزاع الخاص بتحقيق الشرط الفاسخ فإنه لا تكون فى تقريرها للشار إليه قد خالفت القانون.

(الطن ٢٥٨ لسنة ٢٠١٠ ق جلسة ١٩٥٣/٣/٢٦).

٢٧١- إن المادة ٣٣٤ من القانون المدني تقتضى أنه إذا اشترط فسخ العقد من تلقاء نفسه عند عدم دفع الثمن كان على القاضى إيقاع الفسخ على المشتري إذا لم يدفع الثمن بعد إعلانه بإنذار ما لم يعف البائع بمتقضى العقد من هذا الإعذار. ومفهوم هذا بلا شبهة أن البائع يجب عليه إذا اختار الفسخ أن يعذر المشتري بإنذاره أى يكلفه بالوفاء فإذا لم يدفع البائع فى حل من أعمال خياره فى الفسخ، وإذا فباطل زعم المشتري أن الإنذار للوجه إليه من البائع يوفاء لإتزاماته فى مدى أسبوع وإلا عد العقد مفسوخا من تلقاء نفسه يجب اعتباره تنازلا من البائع عن خيار الفسخ، فإن ذلك الإنذار واجب قانونا لاستعمال الشرط الفاسخ الصريح.

(الطن ١٠٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٣).

٢٧٢- إذا دفع بسقوط الحق فى التمسك بالشرط الفاسخ الصريح، ولم يرد الحكم على ذلك إلا بمجرد الإشارة إلى طلب الفسخ مطلقا دون بيان للمراد منها هل هو الفسخ الصريح أو الفسخ الضمنى فهذا يكون قصورا فى التسبب بغييب الحكم ويوجب نفسه.

(الطن ٢٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٧).

٢٧٣- إذا كان الثابت أن المستاجر تأخر فعلا فى دفع الأجرة المحكوم بها عليه نهائيا، وهى الأجرة المذكورة فى عقد الإجارة، ثم تأخر كذلك فى دفع ما استجد من الباقي بعد ذلك، فإن هذا لتأخر يكفى لتحقيق شرط الفسخ واختصاص قاضى الأمور المستعجلة بطرد المستاجر. ولا يؤثر فى تحقق هذا الطلب أن يكون المؤجر قد طلب - فضلا عن الأجرة المذكورة فى العقد - زيادة نازعة للمستاجر فى استحقاقها وحكم بوقف الدعوى بالنسبة إلى هذه الزيادة المتنازع عليها.

(الطن ٥٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٥/١/١٨).

٢٧٤- إذا كان العقد مذكورا فيه أن البائع قد يشترط لمصلحة نفسه أن عدم دفع القسط الأول يجعل البيع لاغيا ورات محكمة الموضوع أن

هذا الشرط ليس معناه أن القسط الأول إذا دفع ولم تدفع الأقساط الباقية يكون البائع محروما مما يخوله له القانون من طلب فسخ البيع عند عدم دفع المتأخر من الثمن، بل إن هذا الحق ثابت بنص القانون وبقاؤه من غير أي اشتراط في العقد بخصوصه، فإن تفسيرها هذا الشرط لا يصح الطعن عليه بأنه مخالف للعقد الذي هو قانون المتعاقدين لأنه تفسير يحتمله العقد ولا غبار عليه قانونا، ولكن كأن يصح هذا الطعن لو أن العقد كان مذكورا فيه بصفة صريحة أن البائع لا يكون له فقط حق تقاضى للتأخر مضمونا بما له من امتياز على العقار المبيع.

(الطن ١٠٣ لسنة ١٩٣٥/٥/٢ جلسة ١٩٣٥).

٢٧٥- عقد توريد الأقطان عقد ملزم للجانبين وينبنى على ذلك إذا استرد المشتري ما دفعة من الثمن حق للمتعهد بالتوريد أن يتمتع عن الوفاء بالتزامه المقابل وهو توريد القطن إعمالا للمادة ١٦١ من القانون المدني وبذلك يكون العقد قد فسخ بفعل المشتري. ولا يغير من هذا لنظر أن يكون للطعون عليه الأول (اللتعهد بالتوريد) قد عرض إستعداده لتوريد الأقطان باسمه وباعتباره مالكا لها لأن هذا العرض لا يعد عدولا أو تنازلا عن التمسك بالفسخ.

(الطن ٥٧٢ لسنة ١٩٣٥ - جلسة ١٩٦١/٤/٦ من ١٢ من ١٩٥٢).

٢٧٦- لا يشترط القانون ألفاظ معينة للشرط الفاسخ الصريح وعلى ذلك فإن النص في الاتفاق على ترتيب إنذار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد يقوم مقام النص على الفسخ بلفظه فإذا كانت محكمة الاستئناف قد استخلصت من عبارات العقد أن نية المتعاقدين إتجهت عند تحريره إلى إعتباره مفسوخا من تلقاء نفسه عند إخلال الطاعنين (البائعين) بالتزامهما وبنيت هذا الاستخلاص على ما ورد في العقد من عبارات فسرتها بأنها تنفيذ الاتفاق على أنه في حالة تخلفهما عن الوفاء بالتزامهما يصبحان ملتزمين برد ما إقتضاه من ثمن البيع الذي تخلفا عن تسليمه وذلك بدون أي منازعة وبلا حاجة إلى تنبيه أو إنذار وهو أثر لا يترتب إلا على إعتبار العقد مفسوخا

من تلقاء نفسه وكان لا سبيل لحكمة النقض على محكمة الموضوع في هذا التفسير مادامت عبارة العقد تحتل للعنى الذى أخلت به فإن تكهيف الشرط على مقتضى هذا التفسير بأنه شرط صريح فاسخ يسلب المحكمة كل سلطة فى تقرير كفاية أسباب الفسخ هذا التكهيف لا مخالفة فيه للقانون.

(الطن ٤٥٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٥ م ١٦ ص ١٤٣).

٢٧٧- يجب لتمام الاتفاق وإنعقاده أن يكون القبول مطابقاً للإيجاب أما إذا اختلف عنه زيادة أو نقصاً أو تعديلاً فإن العقد لا يتم ويعتبر مثل هذا القبول رفضاً يتضمن إيجاباً. فإذا كانت محكمة الموضوع قد إستنتت فيما قررته من إنقضاء حصول الاتفاق على الفسخ لعدم مطابقة الإيجاب بالفسخ للقبول إلى ما استخلصته استخلاصاً سائفاً من العبارات للتبادلة بين طرفى الخصومة فى مجلس القضاء وكان لا رقابة فى ذلك لحكمة النقض إذ أن إستخلاص حصول الاتفاق على الفسخ من عدمه هو مما تستقل به محكمة الموضوع فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ تطبيقه.

(الطن ٣٥٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ٩/١١/١٩٦٥ م ١٦ ص ١٨٦).

٢٧٨- النص فى عقد البيع على حق للشترى فى التنازل عنه للغير وحصول هذا لتنازل بالفعل لا يحرم البائع من إستعمال حقه فى طلب فسخ ذلك العقد عند قيام موجبة ولا يلزمه بتوجيه الإعذار إلا إلى المشتري منه أما التنازل إليه فليس طرفاً فى العقد المطلوب فسخه ومن ثم لا ضرورة لإعذاره.

(الطن ١٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦ م ١٧ ص ٧٠٨).

٢٧٩- متى كان الطرفان قد تراضيا على إلغاء العقد فإن هذا التفاوض (التقاييل) لا يكون له أثر رجعى إلا إذا إتفقا على ترتيب هذا الأثر بالنسبة لكل أو بعض الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد الذى تفاسخا عنه.

(الطن ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٧/٤/١٩٦٦ م ١٧ ص ٨٢٥).

٢٨٠- مؤدى نص المادة ٣٢٤ من القانون اللبني القديم أنه إذا اتفق الطرفان في عقد البيع على أن الفسخ يقع في حالة تأخر المشتري عن فع الثمن في لليعاد للفق عليه بدون حاجة إلى تنبيه رسمي أو إنذار، فإن هذا الشرط الفاسخ الصريح - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يسلب محكمة الموضوع كل سلطة تقديرية في هذا الصدد بحيث لا يبقى لاعتبار العقد مفسوخا إلا أن تتحقق فعلا المخالفة التي يترتب عليها الفسخ ، فلا يلزم أن يصدر بالفسخ حكم مستقل بناء على دعوى من البائع، بل يجوز للمحكمة أن تقرر أن الفسخ قد حصل بالفعل بناء على دفع من البائع أثناء نظر الدعوى المرفوعة من المشتري، وذلك على خلاف ما إذا كان العقد لا يتضمن إلا شرطا فاسخا ضمنيا فهذا الشرط لا يستوجب الفسخ حتما، وبالتالي فإن الفسخ بموجبية لا يقع تلقائيا.

(الطن ٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦ س ١٧ من ١٥٣٦).

٢٨١- الشرط الفاسخ للقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن في لليعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف من الوفاء بغير حق فإن كان من حق المشتري قانونا أن يحبس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا.

(الطن ١٥ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩/١/١٩٦٧ س ١٨ من ١٤٣).

٢٨٢- يلزم في الشرط الفاسخ الصريح الذي يسلب المحكمة كل سلطة في تقدي أسباب الفسخ أن تكون صيغته قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتما من تلقاء نفسه بمجرد حصول للمخالفة للوجبة له.

ب- النص في عقد الصلح على أنه إذا تأخر الدين عن الوفاء بقسط من أقساط الدين حلت باقي الأقساط فوراً دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار رسمي أو غير رسمي فضلا عن إعتبار الصلح كان لم يكن واستعادة الدين حقه في التنفيذ بالدين المحكوم به بأكمله، هذا النص لا يفيد الطرفين على إعتبار الصلح مفسوخا من تلقاء نفسه في حالة التأخر في دفع أحد الأقساط وإنما كل ما يفيد هو سقوط أجل الوفاء بالأقساط بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار عند التأخر في دفع قسط منها أما النص على إعتبار الصلح كان لم يكن في هذه الحالة

فليس إلا ترديدا للشرط الفاسخ الضمني للقرار بحكم القانون في العقود للزمة للجانبين .

(الطن ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ من ١٨ ص ٨٥٩).

٢٨٢- متى كانت المحكمة قد انتهت إلى وجود شرط فاسخ صريح فإنه تكون وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - قد سلبت نفسها كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ ولا يبقى لها للحكم باعتبار الفسخ حاصلا فعلا إلا أن تتحقق من حصول المخالفة للوجبة له، وإذا تحققت المحكمة في ضوء الوقائع السابقة على رفع الدعوى من أن اللذين لم ينفذ التزامه وحكمت بالفسخ دون أن تعطى المشتري مهلة أثناء نظر الدعوى للوفاء بالتزامه أو تمنح أجلا للطرفين لتتبيين مدى إستعداد كل منهما للوفاء بالتزاماته فإنها تكون قد التزمت صحيح القانون.

(الطن ٥٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٠ من ١٩ ص ١٥٠٤).

٢٨٤- لا يجدي إدعاء الطاعنة (الشركة البائعة) بأن عقد البيع (ومحله أرض أهل النهر) ق انفسخ لاستحالة تنفيذه بصور القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله لأنه إن كان هذا القانون قد منع تسليم أرض من طرح النهر وأكله، لأنه إن كان هذا القانون قد منع تسليم أرض من طرح النهر لأصحاب أرض أكلها النهر، وقصر التعويض عنها على ما يعادل قيمة الأرض، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يحرم المشتري من حقه في الحصول على مقابل عن هذه الأرض.

(الطن ١٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦ من ٢١ ص ٩٠٠).

٢٨٥- لنن كان الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار عند الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ، إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقي ووجوب أعماله، ذلك أن للقاضى الرقابة التامة للتنبئ من إنطباق الشرط على عبارة العقد، كما أن له عند التحقق من

قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول بقبوله الوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة فاسخ العقد أو كان إمتناع الدين عن الوفاء مشروعاً بناء على الدفع بعدم التنفيذ في حالة توافر شروطه، تجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى، فلا يبقى للدين سوى التمسك بالفسخ القضائى طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون اللبنى.
(الطنن ١٦١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦ س ٢١ ص ١١٨١).

٢٨٦- جرى قضاء محكمة النقض على أن الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم من القضاء عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه يترتب عليه الفسخ حتماً بمجرد تحقق الشرط، دون حاجة لرفع دعوى بالفسخ.
(الطنن ٦٠١، ٦١٣، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ س ٢٦ ص ٥٦٨).

٢٨٧- الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتماً بمجرد حصول الاخلال بالإلتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه.
(الطنن ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥ س ٢٩ ص ١٣٢٨).

٢٨٨- إذ كان عقد البيع سند الدعوى لا يحوى شرطاً صريحاً فاسخاً للدين أن يستعمل خياره فى طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون اللبنى وللمدين توفى الفسخ بالوفاء بالإلتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائى فى الدعوى وهذا الحق يرجع للمشتري حتماً فى حالة نقض الحكم لهذا الوجه من أوجه الطعن لأن النقض يعيد إلى الخصوم حقوقهم التى كانت لهم قبل صدور الحكم للنقض فيستطيع الدين أن توفى الفسخ بالسداد.
(الطنن ١٣٨٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧ س ٢٩ ص ٢٠٣٦).

٢٨٩- لا يجوز إعتبار العقد مفسوخاً إعمالاً للشرط الفاسخ الصريح الوارد به إلا إذا ثبت للقاضى حصول المخالفة التى يترتب عليها الانفساخ، ولكانت الدعوى قد رفعت للحكم بإنفساخ عقدين مختلفين استناداً إلى تحقق الشرط الفاسخ الصريح للنصوص عليه فى كل منهما، إنه لا يصح الحكم بإنفساخ العقدين إلا إذا تحقق الشرط

بالنسبة لكل منهما، ولا يكفى تحققه فى أحد العقدين للحكم
بإنفساخ العقد الآخر، وإنما يقتصر الانفساخ فى هذه الحالة على
العقد الذى تحقق فيه الشرط.

(الطن ٧٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٧/٥/١٩٧٩ س ٢٤٣٠ ص ٣٦٥).

٢٩٠- أنه وإن كان الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه
ون تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن سداد باقى الثمن فى
ميعاده من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية بصدد
الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ
الاتفاقي ووجوب إعماله ذلك أن للقاضى الرقابة التامة للثبوت من
إنط باقى الشرط على عبارة العقد فإن تبين له أن الدائن هو الذى
تسبب بفسخه فى عدم تنفيذ المدين لإلتزامه أو كان إمتناع
المدين عن الوفاء مشروعا بناء على الدفع بعدم التنفيذ فى حالة
توافر شروطه وجب عليه أن يتجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقي.

(الطن ١٩٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٤/١١/١٩٨٢).

(الطن ٧٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٩١).

٢٩١- من المقرر أن الشرط الفاسخ الصريح وإن كان يسلب القاضى كل
سلطة تقديرية فى صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة
من توافر ذلك الشرط بعد أن يطالب به الدائن ويتمسك بإعماله
باعتبار أن الفسخ قد شرع فى هذه الحالة لمصلحته وحده فلا
تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

(الطن ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٨٢).

٢٩٢- مناط تحقق الشرط الصريح الفاسخ أو الحكم بالفسخ إعمالا للشرط
الضمنى هو ثبوت إخلال المدين بالوفاء بالإلتزام للفسخ ولا يعتبر
المدين مخلا بهذا الإلتزام متى قام إمتناعه عن الوفاء به على سبب
قانونى.

(الطن ٤٩١ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٣/١٢/١٩٨٢).

٢٩٣- الفسخ المقرر جزاء على عدم وفاء للمشتري بالثمن فى الليعاد المتفق
عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق، فإن كان

من حق المشتري قانوناً أن يحبس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحاً.

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣).

٢٩٤- القانون لا يلزم العاقد الذي يتمسك بالشرط الصريح الفاسخ دون إعدار بأن يهدى رغبته في ذلك بشكل معين ومن ثم فإن لمحكمة الموضوع أن تستخلص ذلك من أي واقعة تفيده متى كان استخلاصها له سائفاً.

(الطن ١٢٩٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢).

٢٩٥- من المقرر أن الشرط الفاسخ لا يقتضى حتماً بمجرد حصول الإخلال بالالتزام ولا يسلب القاضي سلطته التقديرية إلا إذا كانت صيغته صريحة ودالة بذاتها على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه ومع ذلك فإن إقتضاء الفسخ في هذه الحالة لا يغنى عن الالتجاء إلى التقرير به إذ أن ذلك بدروه منوط بتحقيق المحكمة من مدى توافره واثبوت وقوعه.

(الطن ١٣٦٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٢).

٢٩٦- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتماً بمجرد حصول الإخلال بالالتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه.

(الطن ٢٤٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨).

(الطن ١٥٨٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٥).

٢٩٧- المقرر أنه متى كان الطرفان قد إتفقا في عقد البيع على أن يكون مفسوخاً في حالة تأخر المشتري عن دفع باقي الثمن في اليعاد المتفق عليه من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إعدار أو حكم من القضاء فإن العقد ينفسخ بمجرد التأخير عملاً بنص المادة ١٥٨ من القانون للننى ولا يلزم إذن أن يصدر حكم بالفسخ كما لا ينال من أعمال أثره أن يكون لصاحبه الخيار بينه وبين التنفيذ إذ يبقى له دائماً الخيار بين أعمال أثره وبين الطالبة بالتنفيذ العيني.

(الطن ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠).

٢٩٨- الاتفاق على أن عقد البيع يكون مفسوخا من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن فى ميعاده من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يسلب محكمة للوضوع كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ متى تحققت من حصول المخالفة للوجبة له.
(الطنان ١٨١٠ لسنة ٥٠ ق، ٢٠٩٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٩).

٢٩٩- لئن كان الاتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخا من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند تخلف للمشتري عن سداد أى قسط من القساط باقى الثمن فى ميعاده من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ، إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقى فى صدد إعماله ذلك أن للقاضى التثبت من إنط باقى الشرط على عبارة العقد، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون إعماله، فإن تبين له أن الدائن قد أسقط حقه فى طلب الفسخ بقبوله بطريق يتعارض مع إرادة الفسخ، وجب عليه أن يتجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى.
(الطن ٥٦٩ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٧).

٣٠٠- القانون لا يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أفاضلا معينة للشرط الفاسخ الصحيح وأن النص فى الاتفاق على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد يقوم مقام النص على الفسخ بلفظه.
(الطن ٥٨٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩).

٣٠١- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء للمشتري بالثمن فى لليعاد للتفق عليه لا يتحقق إلا إذا - كان التخلف عن الوفاء بغير حق، أما إذا كان من حق المشتري قانونا أن يحبس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا ولما كان التزام للمشتري برفع الثمن فى عقد

البيع يقابله إلزام البائع بنقل الملكية إلى المشتري فإن إخلال البائع بهذا الإلزام يخول المشتري الحق في الامتناع عن دفع الثمن.
(الطن ١١٨٠ لسنة ٢٠٢٣ جلسة ١٩٨٥/٢/٢١).

٢٠٢- للمقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان الاتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخا من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن الوفاء بالتزاماته، ومنها عدم سداد أى قسط من أقساط الثمن في ميعادهن من شأنه أن يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقى ووجوب إعمال ذلك إذ أن للقاضي الرقابة التامة للوقوف ابتداء من عبارة العقد - على مدى قيام الشرط أو إنطى باقية ثم التثبت بعد ذلك من وقوعه وتحققه كما أن له عند التحقق من كيان مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون إعماله فإن تبين له أن الدائن قد أسقط حقه في طلب الفسخ صراحة أو ضمنا لقبوله الوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة فسخ العقد جاز له أن يتجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى وأن ينزل دونه على واقعة الدعوى أحكام الفسخ القضائي.
(الطن ١٦٦٠ لسنة ٢٠٢١ جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦).

٢٠٣- لما كان ما أعطاه الشارع في المادة ٢/٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ لاستاجر البناء الذى هدم طبقا لأحكام الباب الثانى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من الحق في شغل وحدة بالعقار للنشأ قد أسقطه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للتطبيق على واقعة الدعوى إذ قصر القانون الأخير حق الاستاجر في شغل وحدة بالعقار للنشأ على حالة ما إذا كان هدم المبنى السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع، وكان الثابت من مطالعة قرار الإزالة المودعة صورته الرسمية ملف الطعن أن الجهة الإدارية قررت هدم العقار الكائن به محل الطاعن حتى سطح الأرض خلال أسبوع لخطورته والثابت مدونات الحكم للطعون فيه أن هذا العقار قد أزيل نهائيا طبقا لما ذكره الخبير المنتدب أمام محكمة أول درجة في تقريره، فإن

الحكم للطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الدعوى على إنقضاء عقد الإيجار بهلاك العين للوَجْرة وعلى عدم أحقية الطاعن في شغل وحدة بالعقار المنشأ فإنه يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة تتفق وأحكام القانون.

(الطن ١٧٠٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١١ من ٣٦ ص ٣٧٥).

٣٠٤- مؤدى النص في المادة ٥٦٩ من القانون للنص أنه متى هلكت العين للوَجْرة هلاكاً أصبح تنفيذ عقد الإيجار مستحيلاً فينفسخ من تلقاء نفسه وبحكم القانون، وذلك سواء أكان الهلاك الكلى - وعلى ما ورد بالملحظة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى - بخطأ للوَجْر أو بخطأ للمستأجر أو بقوة قاهرة.

(نقض ١٩٨٠/٣/١١ الطعن ١٧٠٥ لسنة ٤٩ق).

٣٠٥- مسئولية الوَجْر في حالة ما إذا كان الهلاك الكلى راجعاً إلى خطئه قصوراً على تعويض يطالب به المستأجر عما يصيبه من ضرر بسبب إنفساخ الإيجار قبل انتهاء مدته.

(نقض ١٩٨٠/٣/١١ الطعن ١٧٠٥ لسنة ٤٩ق).

٣٠٦- لا يعنى إشتراط البائع إعتبار العقد مفسوخاً عند التخلف عن الوفاء بالقسط الأول من الثمن في اليعاد المحدد، حرمانه مما يخوله له القانون من الحق في طلب الفسخ إذا تأخر المشتري في الوفاء بما بعد القسط الأول وذلك ما لم ينص في العقد صراحة على أن يكون للبائع في هذه الحالة حق طلب الفسخ أو يتنازل - مع قيام السبب للوجوب لطلب الفسخ - عنه صراحة أو ضمناً بتخاذ إجراء أو مباشرة تصرف يقطع بتمسكه بتنفيذ العقد رغم إخلال التعاقد الآخر بالتزاماته.

(الطن ١٢٠٨ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٠ من ٣٦ ص ٥٩٤).

٣٠٧- الشرط الفاسخ للقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن في اليعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق فإن كان من حق المشتري قانوناً أن يحبس الثمن فلا عمل للشرط الفاسخ وإن كان صريحاً.

(الطن ٢٠٢٢ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨).

٢٠٨- القانون لا يشترط الفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح، والنص في العقد على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إخطار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد، يقوم مقام النص على الشرط الصريح الفاسخ بلفظه، ولا سبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في هذا التفسير مادامت عبارة العقد تحتل المعنى الذى أخذت به.

(الطن ١٩ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧).

٢٠٩- لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة في تفسير جميع العقود والشروط الواردة بها وإستخلاص قصد المتعاقدين منها وفقا لما تحمله عباراتها وبما يتفق مع المعنى الظاهر لها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أورد بمذوناته أن الثابت من عقد بيع التداعى أن الثمن مقداره ثلاثون ألف جنيه وقد دفع المشتري وقت التوقيع على هذا العقد عشرين ألف جنيه عبارة عن وباقى الثمن ومقداره عشرة آلاف جنيه تدفع عند تسليم المفتاح والتسجيل وفى الوعد الذى يحدده البائعون لاستلام الشقة للبيع ويجرى إخطار للمشتري بهذا الوعد بخطاب مجلس أو برفقية وفى حالة تخلف المشتري عن سداد باقى الثمن كله أو جزء منه فى الوعد المذكور فإنه تسرى عليه الفوائد القانونية بواقع ٧٪ دون إخلال بحق البائعين فى إعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بغير حاجة إلى إنذار أو أعتار أو تنبيه أو التجاء إلى القضاء ومن ثم فإن الفسخ الاتفاقى إنما هو قاصر على حالة تخلف المشتري عن سداد باقى الثمن وقدره عشرة آلاف جنيه وبالشروط المتفق عليها أى عند تسليم المفتاح والتسجيل وفى الوعد الذى يحدده له البائعون لإستلام الشقة بعد إخطاره بهذا الوعد بخطاب مسجل أو برفقية وهو ما لم يقم عليه دليل وخلص الحكم من ذلك إلى عدم أعمال الشرط الفاسخ الصريح لعدم تحقق شروط إعماله، وكانت أسبابه سائغة ليس فيها خروج عن المعنى

الظاهر لعبارات العقد وما يتفق وقصد المتعاقدين ومن ثم فإن
النوعى على الحكم للطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس.
(الطعن ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧).

٣١٠- ولئن كان الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا دون تنبيه أو
إنذار أو حكم عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط
الثمن فى ميعاده من شأنه أن يسلب المحكمة كل سلطة تقديرية
فى صدد الفسخ وكان ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - منوطا بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقي
ووجوب إعماله ومراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون هذا
الأعمال فإذا تبين لها أن إمتناع المشتري عن الوفاء كان مشروعا
كعقود البائع عن السعى إليه فى موطنه لهذا الغرض وجب على
المحكمة أن تتجاوز عن إعمال الشرط الفاسخ الصريح لعدم تحققه
ولا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقا للمادة ١٥٧
من القانون المدني.

(الطعن ٤٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٩).

٣١١- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٨٢٤ من القانون المدني أن
نصت على بطلان التصرف المخالف للشرط المانع من التصرف ولم
تتعرض للعقد الأصلي الوارد فيه هذا الشرط إلا أن ذلك لا يمنع
التعاقد المقرر للفسخ فى العقود للزمة للجانبين متى كان شرط
المنع من التصرف من الشروط الأساسية للتعاقد والتي بدونها ما
كان يتم ، إذا تكون مخالفة للتعاقد الآخر له فى هذه الحالة
إخلالا منه يأخذ إلتزاماته الجوهرية مما يجيز للمتعاقد معه
طلب فسخ العقد طبقا للمادة ١/١٥٧ من القانون المدني التى تعتبر
من النصوص للكلمة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكن
ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا
التمسك بالفسخ القضائي طبقا لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني
وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة أول درجة بوجود عجز
فى مساحة أرض التلغى، وقدمت كشف تحليل مساحي تثليلا
على دفاعها، وهو فى حقيقته دفع بعدم التنفيذ، ومن ثم فإن هذا

الدفاع يعتبر مطروحا على محكمة الاستئناف ترتيبا على الأثر الناقل للاستئناف وإذ لم يثبت أنها تنازلت عنه صراحة أو ضمنا وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على تحقق الشر الفاسخ الصريح وأغفل الرد على هذا الدفاع الذى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى، فإنه يكون معيبا بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن ١٢٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠).

٣١٢- إذ كان القانون لا يتطلب ألفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح الذى يسلب المحكمة كل سلطة فى تقدير أسباب الفسخ إلا أنه يلزم فيه أن تكون صيغته قاطعة فى الدلالة على وقوع الفسخ وما ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول الخالفة الموجبة له.

(الطعن ٣٠٩٣ لسنة ٧٥ ق، ١٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١٠).

٣١٣- الشرط الفاسخ لا يعتبر صريحا فى المادة ١٥٨ من القانون المدنى إلا إذا كان يفيد إنفساخ العقد من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائى عند عدم الوفاء بالإلتزام.

(الطعن ٣٠٩٣ لسنة ٧٥ ق، ١٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١٠).

٣١٤- التفاسخ "التقابل" كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون أيضا بإيجاب وقبول ضمنيين وبحسب محكمة الموضوع إذا هى قالت بالتفاسخ الضمنى أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتى طرفى التعاقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد.

(الطعن ٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ ص ١٨ من ٣٩٤).

٣١٥- لنن كان إستخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمنى وتحصيل فهم الواقع فى الدعوى هو ما تستقل به محكمة الموضوع إلا أنها متى قالت بهذا التفاسخ فإن عليها أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتى طرفى التعاقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد وأن يكون ما تورده من ذلك من شأنه أن يؤدى عقلا إلى ما إنتهت إليه. فإذا

كان ما إنتهى إليه الحكم للطعون فيه من إتجاه نية طرفى العقد إلى التفاسخ عنه يتنافى مع إصرار كل منهما على التمسك به فى الدعوى التى إقامها على الآخر وطالب فيها بالتعويض على أساس إخلال الطرف الآخر بالتزاماته الناشئة عن العقد ومع استمرار كل منهما متمسكا بالعقد وبإخلال الطرف الآخر بالتزاماته الناشئة عنه طوال نظر الدعوى أمام درجتى التقاضى دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ عنه فإن الحكم للطعون فيه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال.

(الطن ٤٧٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢ ص ٢٠ من ٧).

٣١٦- من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنه وإن كان الأصل فى العقود أن تكن لازمة بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقلين أحد العاقلين بفسخ العقد دون رضا المتعاقد الآخر، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما على فسخ العقد والتقاليل عنه، وكما قد يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين يصح أن يكون ضمنيا، ويحسب محكمة للوضع إن هى قالت بالتقاليل الضمنى أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتى طرفى العقد فى هذا الصدد وأن تبين كيف تلاقى هاتان الإرادتان على حل العقد، ولا معقب على محكمة للوضع إن هى ناقشت فى حدود سلطتها التفسيرية دعوى الفسخ ورات بناء على أسباب سائغة رفضها أو قبولها.

(الطن ٨٩٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/٤).

٣١٧- الأصل فى العقود أن تكون ملزمة لطرفيها بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقلين بفسخ العقد دون رضا المتعاقد الآخر إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما على فسخ العقد والتقاليل عنه، وإيا كان الرأى فى طبيعة هذا الاتفاق وهل يعد تفاسخا وإبراما لعقد جديد - فإنه كما كون بإيجاب وقبول صريحين يصح بإيجاب وقبول ضمنيين ويحسب محكمة للوضع إذ هى قالت بأيهما أن تورد من القرائن والأدلة أو من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتى طرفى العقد وكيف تلاقى هاتان الإرادتان على حله.

(الطن ٧٦٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠).

٣٩- لنن كان التفاسخ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون أيضا بإيجاب وقبول ضمنيين إلا أنه يجب على محكمة الموضوع إذ هي قالت بالتفاسخ الضمني أن تبين كيف تلاقت إرادتا طرفي التعاقد على حل العقد وإن تورد من الوقائع والظروف ما اعتمرته كاشفا عن هاتين الإرادتين بحيث لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالاته على قصد التنازل حسبما تقضى به المادة ٩٠ من القانون المدني وذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها المحكمة.

(الطن ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٩).

(الطن ٩١٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠).

٣٢٠- لم يحظر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على المالك التصرف فيما يستبقه لنفسه في حدود المائتي فدان ولم يضع أي قيد على هذا التصرف ومن ثم فلا يترتب على صدور هذا القانون استحالة تنفيذ إلزام المالك بنقل ملكية القدر الذي باعه من تلك الأطنان فإذا كان البائع لم يدرج في إقراره القدر المبيع ضمن الأطنان التي اختارها لنفسه بصفة أصلية وإمتنع بذلك نقل الملكية للمشتري في الفترة بين تقديم هذا الإقرار وموافقة جهة الإصلاح الزراعي على أعمال مقتضى التحفظ الوارد فيه بشأن هذا القدر واعتباره ضمن الأطنان التحفظ بها المالك، وكان هذا للانع المؤقت لم يترتب عليه في حدود السلطة التقديرية لحكمة للوضوع - زوال النفعة المرجوة من العقد فلا يكون له من أثر سوى تأجيل تنفيذ الالتزام في الفترة التي قام فيها ولا يؤدي إلى انفساخ العقد بقوة القانون.

(الطن ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٣/١/٣ من ١٤ من ٣٧).

٣٢١- ينفسخ عقد البيع حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب إستحالة تنفيذ إلزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي ويترتب على الانفساخ ما يترتب على الفسخ من عودة

التعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ويتحمل تبعه الاستحالة في هذه الحالة المدين بالإلتزام الذي إستحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد للزم للجانبين. فإذا أثبت الحكم للطعون فيه أن إلتزام البائعين بنقل ملكية المصطنع للبيع قد صار مستحيلًا بسبب التأميم فإنه يكون قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الإلتزام ترجع إلى سبب أجنبي لا يد للبائع فيه وغذ كان وقوع الاستحالة بهذا السبب الأجنبي لا يعفى البائع من ورد الثمن الذي قبضه بل أن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التي يفسخ فيها العقد وينفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق عن اسم شركة التأمين إذ لا علاقة لهذه المسألة بمسئولية للطعون عليها الأول عن تلقى الدقيق وهو للوضع الذي انحصرت فيه الخصومة أمام محكمة الاستئناف.

(الطن ٦١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٢).

٠ إستخلاص نية أطراف العقد :-

٢٢٢- إذا كان النص الوارد في عقد البيع لا يوجب الفسخ حتماً ولكن قضت المحكمة به بناء على ما تبينته من وقائع الدعوى وادلتها المطروحة عليها من أن المشتري (مشتري أرضاً من مصلحة الأملاك تعهد بإقامة معامل صناعية عليها في مدى ثلاث سنوات من تاريخ العقد) قد بنا منها في مدى ثماني السنوات التي تحلت الحكم عنها ما يدل على أنه لا يعتزم إقامة الأبنية المتفق عليها، إن ما يثيره هذا المشتري من أن نشوب الحرب بعد مضي الثماني السنوات المذكورة هو الذي حال دون قيامه بالتزامه لا يجديهِ ما دامت المحكمة قد جزمّت بأن نيته في عدم إقامة البناء قد تبينّت من قبل نشوب الحرب، وهي لا معقب عليها فيما استخلصته من ذلك.

(الطن ١٢١ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٣١).

٢٢٣- إذا كان الحكم قد استخلص استحالة التنفيذ من أن التعاقد أبرم بعد صدور قانون تقسيم الأراضي رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وإن امتناع

الساحة عن تسجيل العقد كان متوقعا كائر من اثار هذا القانون، فلا يمكن للبائع أن يستفيد من رفض التسجيل للتدفع بفسخ العقد لإستحالة التنفيذ فإن ذلك يكون إستخلاصا موضوعيا سائغا لا رقابة لمحكمة النقض عليه.

(الطن ٤٤٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٧ ص ٧ من ٧٨٩)

٢٢٤- متى كان الحكم قد إستخلص نية للتعاقدین على التماسخ وحصل فيهم الواقع فيها من قرائن مؤدية إلى النتيجة التي أنتهى إليها فإن ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع.

(الطن ٥٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٤ ص ٨ من ٧٩)

٢٢٥- إذا كان الحكم قد رأى أن فوات الهلة التي منحتها المحكمة للمشتري دون وفائه بباقي الثمن المستحقة هو مما يترتب عليه فسخ عقد البيع فلا مخالفة فى ذلك للمادتین ٣٢٢ و ٣٢٣ مدنى قديم.

(الطن ١٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٣ ص ٨ من ٥١٠)

٢٢٦- متى إستخلص الحكم أن إرادة للتعاقدین لم تتفق على فسخ عقد الوعد بالبيع وكان استخلاصه لهذه النتيجة بناء على ما إستبانته المحكمة من واقعات الدعوى فإن طعن الواعد بالبيع بان للوعود له عدل عن إتمام الصفقة وأنه لم يكن ثمة مانع بعد ذلك من أن يبيع إلى آخر إذ أعتبر العقد مفسوخا - هذا الطعن لا يخرج عن كونه مجادله فى تقدير موضوعى سائغ لمحكمة الموضوع وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض.

(الطن ٢٤٦ و ٢٤٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٣ ص ٨ من ٥٧٦)

٢٢٧- تقدير كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها، ونفى التقصير عن طالب الفسخ أو إثباته هو من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه متى أقيم على أسباب سائغة. فإذا كانت المحكمة قد أقامت الواقعة التي إستخلصتها على ما يقيمها فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها

إستقلالاً لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى السقط لكل حجة تخالفها.

(الطن ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/٣/١٩٧٠ م ٢١ ص ٤٥٠)

٢٢٨- الشرط الجزائى إلتزام تابع للإلتزام الأسمى، إذ هو إتفاق على جزاء الإخلال بهذا الإلتزام فإذا سقط الإلتزام الأسمى بفسخ العقد، سقط معه الشرط الجزائى فلا يعتد بالتعويض للقدر بمقتضاه فإن إستحق تعويض للناشئ تولى القاضى تقديره للقواعد العامة التى تجعل عب إبتبات الضرر وتحققه ومقتلاره على عاتق الناشئ.

(الطن ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٧١ م ٢٢ ص ٤٠١)

٢٢٩- إقامة الحكم الطعون فيه قضاءه بالفسخ على ما أورده فى مبنواته من أنه بما مفاده أن محكمة للوضوع قد رأت فى عبارات البند الرابع من عقد الإيجار بما لا يخرج عما تحتمله، إلتزام الطاعنة بنزع الإعلانات من أماكنها مع بداية سدادها الأجرة بواقع الربع وإستخلصت إخلال الطاعنة بهذا الإلتزام لقيامها بسداد ربع القيمة وتقاعسها فى ذات الوقت عن رفع اللوحات الإعلانبة بما يعطى للمؤجر طلب فسخ عقد الإيجار تطبيقاً للمادة ١٥٧ من القانون للننى، وإذ كان هذا الاستخلاص سائفاً له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم ويكفى لحمل قضائه فإن النعى لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة.

(الطن ٧٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٤ م ٣٥ ص ٩٩٥)

٢٣٠- فسخ العقد يخضع لتقدير قاضى للوضوع يحكم به أو يمنح للننى أجلاً للوفاء بالتزامه، ولئن كان الوفاء بالإلتزام فى غضون هذا الأجل مانعاً من جواز الحكم بالفسخ فإن إنقضاء الأجل دون الوفاء بالإلتزام لا يوجب الحكم بالفسخ بالمادة ١٥٧ من القانون للننى - كما أن الشرع حذف من مواد البيع نص المادة ٦١٠ من للشروع التمهيدى للتقنين للننى الذى كان يوجب الفسخ دون إنذار المشتري إلى أجل آخر إذا لم يدفع الثمن قبل إنقضاء الأجل - وهو

النص المقابل للمادة ٣٣٢ من القانون المدني السابق - تاركا ذلك لحكم القواعد العامة في فسخ العقود الملزمة للجانبين والاستفادة من هذه القواعد أن الأجل الذي يجوز للقاضي أن يمنحه للمدين وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٥٧ من القانون المدني قد ورد على سبيل الاستثناء من الحق في طلب الفسخ المقرر للدائن بالفقرة الأولى من النص السالف، وأن منح الأجل في ذاته لا يتضمن إعمال الشرط الفاسخ في حالة إنقضاء الأجل الممنوح دون الوفاء بل يبقى العقد رغم ذلك قائما و يظل الوفاء بالإلتزام ممكنا بعد إنقضاء الأجل وحتى صدور الحكم النهائي ولا يتعين على قاضي الموضوع أن يحكم بالفسخ في هذه الحالة.

(الطن ١٩٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ س ٣٥ ص ١٣٩٠)

٣٣١- إستخلاص الفسخ الضمني للعقد على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان إستخلاصه سائفا.

(الطن ١٩٦٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

٣٣٢- ولئن كان الإنفاق على أن يكون العقد مفسوخا دون تنبيه أو إنذار أو حكم عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط الثمن في ميعاده من شأنه أن يسلب المحكمة كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ وكان ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منوطا بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقي ووجوب إعماله ومراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون هذا الإعمال فإذا تبين لها أن إمتناع المشتري عن الوفاء كان مشروعا كقعود البائع عن السعي إليه في موطنه لهذا الغرض وجب على المحكمة أن تتجاوز عن إعمال الشرط الفاسخ الصريح لعدم تحققه ولا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقا للمادة ١٥٧ من القانون المدني وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

(الطن ٤٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

٣٣٣- لا كان لمحكمة الموضوع عملاً بنص المادة ١٥٧ من القانون للدن أن ترفض طلب الفسخ فى حالة إخلال اللدن بتنفيذ إلتزامه إخلالاً جزئياً إذا رأت أن ما لم يتم تنفيذه قليل الأهمية بالنسبة إلى الإلتزام فى جملته.

(الطن ٤٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

٣٣٤- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير الاستندات وصيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هى أو فى المقصود المتعاقدين وهى إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة الورقة الذى حصلته محكمة الموضوع وأنه متى كان العقد لا يحوى شرطاً صريحاً فاسخاً فإن الدائن إذا استعمل خياره فى طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون اللدى لعدم وفاء اللدين بإلتزامه فإن المحكمة لا تلتزم فى هذه الحالة بإجابهة إلى طلب بل أن الأمر فى ذلك مرجعه إلى تقديرها وكان للمدين أن يتوفى الفسخ بالوفاء بإلتزامه ولو بعد إنقضاء الأجل المحدد فى العقد بل و بعد رفع الدعوى بالفسخ وإلى ما قبل صدور الحكم النهائى فيها، ويكون هذا الوفاء مانعاً من إجابة طل الفسخ ما لم يتبين لمحكمة الموضوع لأسباب مسوعة أن هذا الوفاء المتأخر مما يضر به الدائن لا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مجال تفسير نصوص عقد البيع وورقة الضد واستخلاص مقصود المتعاقدين منهما قوله " ومن حيث أن ورقة الضد للتحقق بعقد البيع موضوع النزاع لم تتضمن شرطاً فاسخاً إذا ما جاء بها من أنه لا يترتب على استلام البائع للعين أى حق عليها إلا بعد سداد كمال الثمن بحيث إذا تحلف عن إلتزام المشتري بالثمن ولا ينطوى على فسخ إتفاقى فى حال التأخر فى الوفاء به. أما ما ورد بالعقد الأصى من إعتبار العقد منفسخاً دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار فى حال إخلال أى من الطرفين بإلتزاماته الواردة به فإن ذلك لا ينطبق بشأن تأخير المستأنف ضده فى الوفاء بباقى الثمن المتنازع عليه إذ أن الثابت بذلك العقد أنه وهى بكامل الثمن الوارد فلا ينصرف هذا الشرط إلى باقى الثمن المضاف بورقة الضد

الطعون فيه على هذا النحو من إخلال الطعون ضده بالوفاء
بباقي الثمن الوارد بورقة الضد لا يخضع للشرط الصريح الفاسخ
للبين بعقد البيع سائفا وتحمله عبارات هذه الورقة، وكانت
الحكمة قد عرضت لتقدير مبررات طلب الفسخ ورات رفضه لما
استبان لها من الأوراق من أن الطعون ضده (المشتري) إذ قام بعرض
باقي الثمن على الطاعنين (البائعين) عرضا حقيقيا ثم أودعه لهم
في خزانه المحكمة قبل الحكم فقد أبرم ذمته من الإلتزام بإداء
باقي الثمن ومن شأنه أن يؤدي إلى رفض طلب الفسخ وكان هذا
التحصيل للموضوعي سائفا وله أصل ثابت في الأوراق، فإن النعى
على الحكم للطعون فيه بما ورد بهذا السبب برمته يكون على غير
أساس.

(الطن ٣٥١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)

٣٢٥- جرى قضاء هذه المحكمة على أن فصل محكمة للوضوع في
كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها وتحديد الجانب المقصر في
العقد هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها متى استندت إلى
أسباب سائفة وهي غير ملزمة بإجابة طلب إجراء التحقيق أو
تعيين خبير طالما وجلت في أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما
يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها.

(الطن ٧٦٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

٣٢٥- لما كان طلب الطاعن إسترداد قيمة التأمين للطالب به لم يكن إلا
نتيجة لطلبه إنفساخ عقدي البيع وما يترتب على الحكم بذلك من
إنحلالها بأثر رجعي وإعادة التعاقد إلى الحالة التي كانا عليها
قبل التعاقد، أما وقد خالص الحكم الطعون سديناً إلى رفض طلب
الانفساخ على ما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني فإن لازم
ذلك رفض طلب الاسترداد.

(الطن ٧٦٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

٣٢٧- المقرر إن إستخلاص تنازل البائع عن التمسك بالشرط الفاسخ
الصريح من مسائل الواقع التي تستقل بتقديره محكمة الموضوع
متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة.

(الطعن ٤٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

٣٢٨- للقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن سداد باقى الثمن فى ميعاده من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ، إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقى ووجوب إعماله إذ للقاضى التثبت من إنطباق باقى الشرط على عبارة العقد، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون إعماله فإذا تبين له أن الدائن قد أسقط حقه فى طلب الفسخ وجب عليه أن يتجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى.

(الطعن ٤٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

٣٣٩- إذ كانت الوديعة لأجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى علاقة وديعة ناقضة تعتبر بمقتضى المادة (٧٢٦) من القانون اللبنى قرضا من العمل للبنك اللودع لديه يخضع لأحكام عقد القرض فيما لم يرد بشأنه نص فى العقد، وكان عقد القرض لا ينتهى بوفاء أحد طرفيه وإنما ينصرف أثره إلى ورثته لعدم قيامه على علاقة شخصية بجهة، كما لا تحول وفاة القرض دون استعمال القرض لمبلغ القرض، لا كان ذلك وكان الثابت بالأوراق والسلم به بين الطرفين أن مورث للطعون ضدهم فتح حساب وديعة لأجل بمبلغ ٤٢٥٠ جنيها لدى البنك الطاعن فى ٢٩/١٢/١٩٧٦ بفائدة ٤٪ سنويا تتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر البنك بعدم الرغبة فى التجديد وأن هذا العقد قد امتد لمدة سنة أخرى حال حياة اللورث تنتهى فى ١٠/١٠/١٩٦٨ إلا أن توفى قبل نهايتها فى ١٢/١/١٩٦٨ ولم يخطر البنك من ورثة اللودع بعدم رغبتهم فى إمتداد العقد، فإن العقد يمتد ما لم يصل البنك الإخطار المشار إليه، ولا يكون ثمة محل للتحدى بالقرار الصادر من اللجنة الفنية للبنوك الصادر بتاريخ ١٦/١/١٩٦٧ الذى سلفت الإشارة إليه طالما كان عقد الوديعة قد تضمن نصوصا تحكم أمر إمتداد.

(نقض ١٩٨٥/١١ طعن ١٦٥٧ س ٤٩ ق)

٣٤٠- إنتها- الحكم إلى أن إلزام الشركة الطاعنة بحفظ الجبن اللودع لديها في ثلاجتها من التزامات الجهورية وأنه إلترم ببذل عناية الشخص العادى لأن الشرطة مآجورة على هذا الإلتزام مؤداه أنه كيف العقد بأنه عقد وديعة مآجورة متفقا فى ذلك مع عبارات العقد ودون أن تجادل الطاعنة فى هذا التكيف لا كان ذلك وكان مقتضى عقد الوديعه أن يلتزم للودع إليه - أساسا- بالمحافظة على الشئ اللودع لديه وأن يبذل فى سبيل ذلك - إذا كان مآجوراً - عناية الشخص العادى - ويعتبر عدم تنفيذه لهذا الإلتزام خطأ فى حد ذاته يرتب مسئولية التى لا يدرأها عنها إلا أن يثبت السبب الأجنبى الذى تنتفى به علاقة السببية وكان الخبر المنتدب بعد أن عاين الثلاجة والجبن للخزون فيها واطلع على دفاتر الثلاجة للعدة لإثبات درجات الحرارة وطرحها لعدم سلامتها ولعدم مطابقتها الواقع ورجح من واقع فحصه الجبن للخزون ومعاينته الثلاجة من الداخل - أن تلف الجبن يرجع إلى الارتفاع الكبير والمتكرر فى درجات الحرارة - إستناداً إلى ما لاحظته من تكثف الماء على سطح الجبن و الأحولة التى تحتويه ومن تراب الجبن الملبل على أرضية الثلاجة، و إذ اطمأنت محكمة الموضوع إلى تقرير الخبر - فى هذا الشأن - لسلامة أسسه واستحلت منه فى حدود سلطتها التقديرية أن الشركة الطاعنة لم تبذل العناية الواجب اقتضاؤها من مثلها فى حفظ الجبن للودع لديها مما أدى إلى تلفه ورتبت على ذلك مسئولياتها عن التلف - فإنه لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلا على الطعون التى وجهتها الشركة الطاعنة إلى ذلك التقرير لأن فى أخذها به محمولاً على أسبابه السائفة ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير.

(نقض ١٩٨٤/٢/٦ طعن ٦٦١ س ٤٩ ق)

٣٤١- لأن كان صحيحاً أن دعوى الحراسة القضائية وهى إجراءات مؤقتة مستعجل لا يمس أصل الحق يختص قاضى الأمور

المستعجلة بنظرها - طبقاً لصدر المادة (٤٥) من قانون المرافعات -
إلا أنها إذا كانت مرفوعة بطريق التبعية لدعوى الموضوع فإن
محكمة الموضوع تختص بنظرها - عملاً بعجز المادة (٤٥) المشار
إليها - سواء رفعت في صحيفة واحدة مع دعوى الموضوع التي
تعتبر تابعة لها أو رفعت دعوى الموضوع أولاً ثم تبعتها بعد الدعوى
المستعجلة بفرض الحراسة بصحيفة منفصلة أو بطريقة من
الطرق لليسطة التي ترفع بها الطلبات العارضة من المدعى عليه أو
من الغير بطريق التدخل مادام أن هناك رابطة بين الطلب
الموضوعي والطلب المستعجل بفرض الحراسة تجيز رفع هذا
الطلب الأخير إلى محكمة الموضوع بطريق التبعية للطلب الأول.
(نقض ١٩٩٤/١٢/٢٢ طعن ٢٨٢٢ س ٥٧ ق، نقض ١٩٨٤/٢/٢١ طعن ١٠٨٣ س
٥٠ ق).

٢٤٢- تقاعس الخصم الكلف بالإثبات عن إحضار شهوده أمام محكمة
الدرجة الأولى، عدم إستجابة محكمة الاستئناف إلى طلبه بإحالة
الدعوى إلى التحقيق أيا كان سبيل تنفيذه سواء أمام المحكمة أم
بطريقة الإنابة القضائية. لا عيب.
(الطعن ١٢٥ لسنة ٦٣ ق لحوال شخصية جلسة ٢٠٠٠/٢/٤)

٢٤٣- الدفع بالجهالة تعلقه بالتوقيع الذي يرد على المحرر دون التصرف
المنتهى به مؤدى ذلك.
(الطعن ٦٤٥٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٦)

٢٤٤- من المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه يجب التفرقة بين
التصرف في حد ذاته وبين الدليل للحد لإثباته، ذلك أن الدفع
بالجهالة ينصب على التوقيع الذي يرد على المحرر ولا شأن له
بالتصرف المنتهى به.

(الطعن ٦٤٥٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٦)

٢٤٥- وجوب قصر التحقيق على الواقعة المادية المتعلقة بحصول التوقيع
دون الالتزام في ذاته. م ٤٢ إثبات إلزام المحكمة بالفصل في أمر
الدفع قبل نظر الموضوع. م ٤٤ إثبات.

(الطن ٦٤٥٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٦/١/٢٠٠٠)

٢٤٦- المقرر في قضاء محكمة النقض أنه يتعين على المحكمة أن تمضي في تحقيق البفع بالجهالة والفصل في أمره قبل نظر الموضوع والحكم فيه، وهي في ذلك مقيدة بما تقضى به المادة ٤٢ من قانون الإثبات بأن يكون تحقيقها - إذا ارتأت - المأهارة أو البينة قاصرة على الواقعة المادية المتعلقة بإثبات حصول التوقيع عن نسب إليه أو نفيه، دون تحقيق موضوع الإلتزام في ذاته الذي يجب أن يكون تاليا لقضائها في شأن صحة الحرر أو بطلانه إلتزاما بنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات.

(الطن ٦٤٥٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٦/١/٢٠٠٠)

٢٤٧- قضاء الحكم للطعون فيه برفض الطعن بالجهالة وبصحة عقد البيع وفي موضوع الدعوى بحكم واحد إستناداً لأقوال شاهدة للطعون ضدهما. ثبوت أن شهادتهما إنصبت على التصرف ذاته دون التوقيعين للنسوبين للمورثة. خطأ علة ذلك.

(الطن ٦٤٥٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٦/١/٢٠٠٠)

٢٤٨- لا كان الحكم الصادر من محكمة إستئناف إسكندرية بجلسة قضى برفض الطعن بالجهالة وبصحة عقد البيع وعول في ذلك على أقوال شاهدة للطعون دهما والتي أوردتها في أسبابه من أن مورثه الطاعن تصرفت بالبيع إلى الطعون ضدها في عقار النزاع وإذا بين من أقوال الشاهدين سالفى الذكر أن شهادتهما إنصبت على لتصرف ذاته حال أن الطعن بالإنكار ينصب على التوقيعين للنسوبين لمورثه الطاعن ورتب على ذلك صحة العقد ورفض الطعن بالجهالة رغم أن شهادتهما لم تنصب على التوقيعين للنسوبين للمورثة كما قضى في موضوع الطعن بالإنكار وموضوع الدعوى بحكم واحد مخالفاً بذلك نص المادتين ٤٢، ٤٤ من قانون الإثبات الأمر الذى يعيب الحكم.

(الطن ٦٤٥٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٦/١/٢٠٠٠)

٣٤٩- تمسك الطاعنة في صحيفة إستئنافها بخطأ الحكم المستأنف لرفضه طعنها بالجهالة على توقيع مورثها على عقد البيع موضوعي الدعوى واعتماده في قضائه على أقوال شاهدين لم يقطعا بصحة ذلك التوقيع بأن كان أولهما أميا لا يعرف ما إذا كان للمورث توقيع على العقد، ولم ترد لثانيتها إجابة بمحضر التحقيق لدى سؤاله عما إذا كان قد شاهد واقعة توقيع اللورث. عدم مراقبة الحكم للطعون فيه لهذا الحكم فيما إنتهى إليه على قتاله اقتصار دفاع الطاعنة على صدور العقد من اللورث في مرض الموت وأنه لم يدفع فيه ثمن فتكون قد كفت منازعتها في صحة التوقيع مخالفة للنايب بالأوراق وقصور.

(الطن ٤٣٣٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

٣٥٠- إذ كان النايب من الاطلاع على صحيفة إستئناف الطاعنة أنها في السبب الأول من أسباب استئنافها عيب الحكم المستأنف بما أوردته تفصيلا في وجه النعي (بالخطأ لرفضه طعنها بالجهالة وقضاؤه بصحة توقيع مورثها على عقد البيع موضوع النزاع معتمدا في ذلك على أقوال شاهدين للمطعون ضدهم لم يقطعا بصحة التوقيع بأن كان أولهما أميا لا يعرف ما إذا كان للمورث توقيع على العقد ولم ترد لثانيتها إجابة بمحضر التحقيق عند سؤاله عما إذا كان قد شاهد اللورث لدى توقيعها على العقد)، وكان الحكم للطعون فيه قد حالف هذا الثبوت في الأوراق بما أوردته من أن دفاع المستأنفة في أسباب إستئنافها قد إقتصر على الإدعاء بأن عقد البيع سالف البيان قد صدر من البائع في مرض الموت، وأنه لم يدفع فيه ثمن، وبذلك تكون قد كفت منازعتها في حصة توقيع البائع على عقد البيع، وإذ حجبت هذه المخالفة عن مراقبة الحكم المستأنف فيما إنتهى إليه من ثبوت صحة توقيع الطاعنة على عقد البيع موضوع النزاع فإنه - فضلا عما تقدم - يكون مشوبا بقصور يبطله ..

(الطن ٤٣٣٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

٢٥١- المحرر العرفي حجة بما ورد فيه على من وقعه والغير سريان التصرف الوارد به على الخلف الخاص ومن من حكمه. شرطه ثبوت تاريخه لا يغنى عنه إجراء آخر. تخلفه آثره وعدم سريان التصرف في حقه ولو ثبتت أسبقيته بعد ذلك.

(الطن ١٧٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٢٥٢- النص في المادة ١٤ من قانون الإثبات على أنه (يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة اما الوارث أو الخلف فلا يطلب منه الإنكار ويكفى أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم) فجعل الورقة حجة على موقعها وعلى غير الإطلاق معنى كلمة الغير لتشمل كل غير الموقعين فيما تضمنته من نسبة التصرف إلى الموقع على الورقة وما جاء فيها من بيانات غير أن المادة ١٥ من قانون الإثبات القابلة لنص المادة ٣٩٥ من القانون المدني قد استثنت طائفة من الغير حماية للثقة العامة في المعاملات وحرصا على استقرارها فنصت على أن (لا يكون المحرر العرفي حجة على الغير في تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت) فالقصد بالغير في هذا النص هو الخلف الخاص لصاحب التوقيع أو من انتقل إليه مال معين بذاته من الموقع على الورقة الذي تلقى عنه الحق بسند ثابت التاريخ، فالمرع أراد حماية الخلف الخاص من الغش الذي يحتمل وقوعه من السلف ومن يتعاقبون معه بإضرار به، ومن يأخذ حكم الخلف الخاص كاللدائن الحاجز على مال معين، لأن المادة ١٤٦ من القانون المدني نصت على سريان تصرفات السلف المتعلقة بهذا المال العين بذاته على الخلف فأراد المرع تثبيت الثقة العامة في التصرفات ومنع الغش على ما جاء بالأعمال التحضيرية للقانون المدني ونصوص اللوادر ٢٠٥، ٦٠٤، ١١١٧، ١١٣٣ من القانون المدني التي تشترط ثبوت التاريخ لسريان الإيجار أو القبول بحوالة الحق أو الرهن في حق الخلف الخاص، وما نصت عليه اللادتين ٤٠٨، ٤٠٩ من قانون الرافعات بشأن سريان عقد الإيجار ومخالفات الأجرة وحالاتها بالنسبة لللدائن الحاجز فثبوت التاريخ في نص المادة ١٥ من قانون الإثبات هو شرط لسريان التصرف الوارد بالورقة العرفية على

الخلف، ولا يغنى عن ثبوت التاريخ شئ آخر، وجزاء عدم تحقق الشرط الوارد فيها من اسبقية ثبوت التاريخ الا يسرى هذا التصرف فى حقه حتى ولو ثبتت اسبقيته بعد ذلك، شأنه كالمفاضلة فى انتقال الملكية وسريان الحقوق العينية العقارية لا تكون إلا باسبقية التسجيل فقط دون غير ذلك.

(الطن ١٧٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٢٥٢- مؤجر العقار دائن للمستاجر وليس خلفا له. إشتراط الحكم للطعون فيه أن يكون بيع المستاجر العين المؤجرة بالجدك ثابت التاريخ للإحتجاج به قبله. خطأ.

(الطن ١٧٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٢٥٤- إذا كان مؤجر العقار ليس خلفا للمستاجر بأى وجه من الوجوه وإنما هو مجرد دائن له، وكان الحكم الطعون فيه قد خالف هذا النظر وإشتراط للإحتجاج على المؤجر أن يكون بيع المستاجر ثابت التاريخ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

(الطن ١٧٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٢٥٥- قضاء محكمة للوضوع برفض طلب الطاعنة إحالة الدعوى للتحقيق لإنابات واقعة إستقالة الطعون ضده الرسالة إليها منه عن طريق الفاكس تأسيسا على أنه صورة لورقة عرفية أنكرها الطعون ضده. خطأ وقصور . علة ذلك. إعتبارها مبنا ثبوت بالكتابة يجوز تكلمته بشهادة الشهود.

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٢)

٢٥٦- لا كان الواقع فى الدعوى أن الطاعنى تقدمت لمحكمة للوضوع بورقة مبينا بها إستقالة مسببة مرسله إليها عن طريق الفاكس وقررت أنها بخط وتوقيع الطعون ضده فإن هذه الورقة التى يحتفظ للرسل باصلها لديه كما هو متبع فى حالة إرسال الرسائل عن طريق الفاكس تعتبر مبنا ثبوت بالكتابة يجوز تكلمته بشهادة الشهود او بالقرائن القضائية. و إذ رفض الحكم الطعون فيه طلب الطاعنة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإنابات

واقعة الاستقالة بكافة الطرق الإثبات تأسيسا على أن هذه الورقة
المرسلة إلى الطاعنة بطريق الفاكس ما هي إلا صورة لورقة
عرفت لا حجية لها في الإثبات طالما أن للطعون ضده قد أنكرها
ولم تقدم هي أصلها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه
القصور في التسبيب.

(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٢/٦/٢٠٠٠)

٢٥٧- تمسك الطاعن بصحيفة إستئنافه ببطلان إعلان مورثته
بصحيفة إفتتاح الدعوى وإعادة إعلانها بها وببطلان إعلانها
بالحكم الصادر فيها لتوجيه تلك الإعلانات عن غش إلى عنوان
مزيف، إحالة محكمة الاستئناف الدعوى للتحقيق في شأن هذا
الدفاع قضاء الحكم للطعون فيه بسقوط حق الطاعن في
الاستئناف من غير تناول أقوال الشهود ومؤاها مع أن المحكمة ما
أحالت الدعوى للتحقيق إلا لعدم كفاية أوراق الدعوى لحالتها
لتكوين عقيدتها في شأن دفاع الطاعن. قصور مبطل وخطأ.

(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٤/٥/٢٠٠٠)

٢٥٨- توجيه الطاعن خطابا للمطعون ضدها يخبرها فيه بموطنه
الجديد لإعلانه عليه بشأن عقد البيع موضوع التنازع وهو ذات
الوطن للبين إندار العرض للوجه منه لها وبصحيفة الدعوى ليس
في الوطن للعين بالعقد قيام الطعون ضدها بإعلانه على العنوان
الأخير بصحيفة الاستئناف. أثره. بطلان الإعلان. عدم حضور
الطاعن أمام محكمة الاستئناف مؤاها. إنعدام الحكم. علة ذلك.

(الطن رقم ٤٧٣٦ سنة ٦٧ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٩٩)

٢٥٩- إذ كان الثابت من الأوراق أمام محكمة الاستئناف أن الطاعن وجه
خطابا يعلم الوصول للمطعون ضدها بتاريخ ٢٩/٥/١٩٩٥ يخبرها
فيه بأن موطنه الجديد الذي يرغب في إعلانه عليه بشأن عقد
البيع موضوع الدعوى هو وهو ذات الوطن الذي اتخذ له
في إندار العرض للوجه منه لها بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٩٥ وفي صحيفة
الدعوى للقائمة منه ضدها وللقيدة برقم ٤٢٤٠ سنة ١٩٩٦ ملنى

الإسكندرية الابتدائية للودع صحيفتها فلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣٦ وبهذه الاستندات فقد افصح الطاعن على وجه لا يحتمل الشك بأنه يرغب في إعلانه على هذا الوطن في شأن أي نزاع خاص بعقد البيع محل التداعي وليس في الوطن الذي كان قد عينه في العقد للشار إليه وإذا أغفلت الطعون ضدها ما تضمنه تلك الاستندات وقامت بإعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف وإعادة بها في الوطن الذي كان معينا سلفا بعقد البيع، فإن هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا لا كان ذلك، وكان الطاعن لم يحضر طيلة نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف فتعذر عليه التمسك ببطلان الصحيفة أمامها، وكان مؤدى ما تقدم أن الخصومة لم تتعقد، فإن الحكم للطعون يكون منعدها.

(الطن رقم ٤٧٣٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢١)

٣٦٠- تسليم الخصم إقرارا على سبيل الاحتياط بطلبات خصمه. لا بعد إقراراً . علة ذلك.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١).

(نقض جلسة ١٩٩٠/٥/٩ مجموعة المكتب الفني س ٤١ ج ٢ ص ٨٦).

(نقض جلسة ١٩٨٣/١/٣٠ مجموعة المكتب الفني س ٣٤ ج ٤١ ص ٣٤٠)

٣٦١- لأن كان الإقرار لم يصدر عن الطاعن الثالث على سبيل الجزم واليقين بمسئوليته - وحدة - عن التعويض محل الطلب العارض تسليمًا بحق خصمه فيه، وإنما كان إقرارا جليلا سلم به الطاعنون احتياطيا لا عسى أن تتجه إليه المحكمة من إجابة خصمهم إلى طلبه، وهو ما ل يعد إقرارا في مفهوم المادة ١٠٣ قانون الإثبات الـ يشترط أن يكون مطابقا للحقيقة.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق. جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

• الإلتزام التضامني :-

٣٦٢- جواز مطالبة الدائن لأحد اللعينين للتضامنين بكل الدين. ليس للأخير طلب لإدخال اللعينين الآخرين التضامنين معه لإقسام الدين

جواز اختصاصهم للرجوع عليهم بما يؤديه من الدين كل بقدر نصيبه.

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣)

٣٦٢- يجوز للدائن مطالبة أحد الدينين للتضامنين بكل الدين ولا يكون لهذا الأخير طلب إدخال الدينين الآخرين التضامنين معه لإقتسام الدين إنما يجوز اختصاصهم للرجوع عليهم بما يؤديه من الدين كل بقدر نصيبه.

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣)

٣٦٤- الالتزام التضامنى. إتفاقه مع الالتزام التضامنى فى جواز مطالبة الدائن لى مدين بكل الدين. إختلافه عنه فى عدم جواز رجوع الدين الذى دفع الدين على مدين آخر إلا سمحت بذلك العلاقة بينهما.

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣)

٣٦٥- الالتزام التضامنى. ولئن إتفق مع الالتزام التضامنى فى أنه يجوز للدائن أن يطالب أى مدين بكل الدين فإن الألتزام الأول يختلف عن الألتزام الثانى فى أنه لا يجوز للمدين الذى دفع الدين أن يرجع على مدين آخر بذات الدين إلا إذا سمحت بذلك طبيعة العلاقة بينهما.

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣)

٣٦٦- جواز مطالبة الدائن فى الالتزام التضامنى أو التضامنى أحد الدينين بكل الدين ليس للأخير طلب إدخال الدينين الآخرين التضامنين أو للتضامين معه لإقتسام الدين. مؤداه جواز إختصاص الطعون ضدّهما للضرورين الشركة الطاعنة وحدها للمطالبة بالتعويض واللؤمن لديها عن إحدى السيارتين اللتين قضى جنائيا بإدانته فأندهما عن الحادث، تمسك الطاعن بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة. لا يقوم على أساس قانونى صحيح. إلتفات الحكم عنه لا عيب.

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣)

• إتحاد الذمة :-

٣٦٧- إتحاد الذمة. ماهيته. مانع قانوني يحول دون المطالبة بالإلتزام من جراء إتحاد صفة الدائن والدائن في ذات الشخص. عدم إعتباره من أسباب إنقضاء الإلتزام. زوال المانع. أثره. عودة الإلتزام إلى الوجود. م ٣٧٠ ملنى.

(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٦٣ جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٣٦٨- النص في المادة ٣٧٠ من القانون للنخى على أنه "١" إذا إجتمع في شخص واحد صفتا الدائن والدائن بالنسبة لدائن واحد، انقضى هذا الدين بالقدر الذى اتحدت فيه الذمة. "٢" وإذا زال السبب الذى أدى لإتحاد الذمة، وكان لزواله أثر رجعى، عاد الدين إلى الوجود هو وملحقاته بالنسبة إلى ذوى الشأن جميعا ويعتبر إتحاد الذمة كان لم يكن". يذلع وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون للنخى على أن إتحاد الذمة ليس فى الحقيقة سببا من أسباب انقضاء الإلتزام بل هو مانع طبيعى يحول دون المطالبة به من جراء إتحاد صفة الدائن والدائن في ذات الشخص، فإذا زال هذا المانع عاد الإلتزام إلى للوجود مرة أخرى.

(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٦٣ جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٣٦٩- الشكل أو البيان وسيلة لتحقيق غاية. ثبوت تحققها. أثره. عدم جواز القضاء بالبطلان م ٢٠ م رافعات. التعرف على الغاية مسألة قانونية وجوب إلتزام المحكمة حكم القانون بشأنها، عدم كفاية مجرد القول بتحققها أو تخلفها دون تسبيب سائغ.

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ١٩٦١ جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

٣٧٠- للقرر فى قضاء محكمة النقض - أنه ولئن كان الشكل أو البيان وسيلة لتحقيق غاية معينة فى الخصومة، ولا يقضى بالبطلان ولو كان منصوفا عليه، إذا أثبت التمسك ضده به تحقق الغاية عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون الرافعات، إلا أن التعرف على الغاية من الشكل أو البيان وتحديد ماهية هذه الغاية مسألة قانونية يتعين على محكمة الموضوع إلتزام حكم القانون

بشأنها، كما يلتزم قاضى للوضع بتسبب ما ينتهى إليه بشأن تحقق الغاية تسببها سائغا فلا يكفى مجرد القول بتحقيق أو تخلف الغاية.

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٧/١١/١٩٩٩)

• تقدير التعويض فى المسئولية العقدية :-

٢٧١- التعويض فى المسئولية العقدية - فى غير حالتى الغش والخطا الجسيم - إقتصاره على الضرر المباشر للتوقع أما التعويض فى المسئولية التقصيرية فيكون عن أى ضرر مباشر متوقعا أو غير متوقع. الضرر المباشر. ماهيته. قياسه بمعيار موضوعى لا شخصى. وجوب توقع مقداراه ومدااه.

(الطن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠)

٢٧٢- تقدير التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أساس المسئولية العقدية أخف منه على أساس المسئولية التقصيرية، إذ أنه طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون اللئى يقتصر التعويض فى المسألة العقدية فى غير حالتى الغش و الخطا الجسيم - على الضرر المباشر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد، أما فى المسئولية التقصيرية فيكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعا أو غير متوقع، والضرر المباشر هو ما يكون نتيجة طبيعية لخطا للسئول إذا لم يكن فى الاستطاعة توقيه بهذا جهد معقول، ويقاس الضرر للتوقع بمعيار موضوعى لا بمعيار شخصى، بمعنى أنه ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى و جد فيها اللدين وقت التعاقد، ولا يكفى توقع سبب الضرر فحسب بل يجب توقع مقداراه ومدااه.

(الطن رقم ٣٩٦٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠)

٢٧٣- قضاء الحكم للطعون فيه بالتعويض لإستحالة تنفيذ التزام الطاعنة بنقل ملكية للبيع للمطعون ضده إستناداً لتقرير الخبير الذى قدر التعويض على أساس قيمة الأرض وقت إعلاد التقرير فى حين أن تلك القيمة تقل عنها وقت التعاقد عدم بيان الحكم

للطعون فيه ما إذا كان هذا التعويض شمل الضرر المتوقع أو غير المتوقع أو جمع بينهما وما إذا كانت الطاعنة ارتكبت غشا جسيما في عدم تنفيذ العقد من عدمه. خطأ. علة ذلك.

(الطن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠)

٣٧٤- إذ كان البين من الحكم للطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض على ما ورد بتقرير الخبير من حساب هذا التعويض على أساس أن قيمة الأرض التي إستحال تنفيذ التزام الطاعنة بنقل ملكيتها للطعون ضده وقت إعداد التقرير في عام ١٩٩٢ مبلغ ٦٩٨٨٠ جنية في حين أن هذه القيمة لا تزيد عن مبلغ عشرين ألف جنية وقت التعاقد في ٢٩/١٢/١٩٥٠ وإذ لم يبين من هذا التقرير الذي أخذ به الحكم ما إذا كان التعويض الذي قدره قد شمل الضرر المتوقع أو غير المتوقع أو جمع بينهما وما إذا كانت الطاعنة قد ارتكبت غشا أو خطأ جسيما في عدم تنفيذ العقد اليرم بينهما وبين الطعون ضده من عدمه وهو أمور من شأنها تحليل العناصر القانونية الكونة للضرر كان يتعين على الحكم أن يقول كلمته فيها باعتبارها مسألة قانونية وهو ما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها في شأن صحة تطبيق القانون، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه جزئيا في هذا الخصوص.

(الطن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠)

٣٧٥- التعويض مقياسه الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ. شموله عنصرين هما الخسارة التي لحقت بالضرر والكسب الذي فاتته. للقاضي تقويمهما بالمال. شرطة. ألا يقل عن الضرر متوقعا كان أو غير متوقعا متى تخلف عن السئولية التقصيرية.

(الطن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

٣٧٦- التعويض مقياسه الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ ويشتمل هذا الضرر على عنصرين جوهريين هما الخسارة التي لحقت بالضرر والكسب الذي فاتته، وهذان العنصران هما اللتان يقومهما القاضي بالمال على ألا يقل عن الضرر أو يزيد عليه متوقعا كان هذا الضرر أو غير متوقع متى تخلف عن السئولية التقصيرية.

(الطن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

٣٧٧- إنتهاء تقرير الطب الشرعى بأن إصابة الطاعن تخلف عنها عاهة مستديمة تستلزم علاجه مدى الحياة. إستدلالة فى تقدير قيمة التعويض بمستندات علاجه. إنطواؤها على قيمة تكاليف العلاج بما يزيد على ثلاثين ألف جنيه إطرح الحكم للطعون فيه لها وقضاؤه بتعويض أقل من التكاليف دون بيان سبب عدم الأخذ بها. قصور.

(الطن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

٣٧٨- لا كان الثابت من الأوراق أن الطبيب الشرعى الذى نلجته محكمة الاستئناف - للوقوف على مدى الضرر الذى لحق بالطاعن - قد خلص فى تقريره إلى إصابة الأخيرة من الحادث بكسر خلعى بالفقرتين العنقيتين الخامسة والسادسة وشلل باطرافه الأربعة خلف لدبة عاهة مستديمة بنسبة ١٠٠٪ وترتب على ذلك حاجته للعلاج الطبيعى مدى الحياة، وكان الطاعن قد استل أمام محكمة الاستئناف - على حجم الضرر الذى أصابه - بمستندات علاجه فى مصر ولأانيا الغربية التى قدمها إلى المحكمة بما تنطوى عليه من زيادة تكاليف العلاج عن ثلاثين ألف جنيه، وإذا لم يأخذ الحكم بهذه المستندات وقدر التعويض بأقل مما جاء بها دون أن يتناولها بالبحث والدراسة والرد عليها مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة فى تقدير التعويض قد يتغير بها أوجه الراى فى الدعوى، فإن الحكم للطعون فيه يكون قد عاره القصور فى التسبيب.

(الطن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

٣٧٩- عدم تكافؤ للمبالغ التى قدرها الحكم للطعون فيه لجبر الأضرار التى لحقت الطاعنين مع هذه الأضرار وعدم إيراد أسبابا سائغة لذلك مجملا القول بأنه التعويض للناسب. قصور.

(الطن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢/١/٢٠٠٠)

٢٨٠- إذ كانت المبالغ للقضى بها سواء التى قدرها الحكم للمطعون فيه لجبر الضررين الأدبى و للوروث لورثة المبنى عليهم التوفيق أو التى قدرها لجبر الضررين للمادى والأدبى للمصابين منهم قد جاءت متدنية غير متكافئة مع هذه الأضرار، كما لم يورد الحاكم اسباب سائفة تبرز هذا التقدير غير للتوازن مجعلا القول بأن ذلك التقدير هو التعويض اللائق وللناسب الذى يتكافأ مع ما لحقهم من أضرار فإنه يكون مشوبا بالقصور للبطل.

(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

٢٨١- إقتصار طلب الطاعة على قيمة التعويض عن غضب أرضها فى تاريخ رفع الدعوى، تقدير قيمة التعويض إستناداً لتقدير الخبر فى دعوى منضمة وقت رفعها الدعوى الراهنة دون مراعاة ما قد يطرأ من تغيير فى القيمة لجبر الضرر كاملاً. خطأ.

(الطن رقم ٥٠٩٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

٢٨٢- قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنين بالتعويض تأسيساً على أن الحكم الجنائى صار باتاً. ثبوت أن الطاعة الأول وقرر بالنقض فى الحكم الجنائى الذى أنان كليهما وجود ارتباط وثيق بين ما وقع من كل من الطاعنين اثره وجوب وقف الدعوى للجنية لحين صدور حكم جنائى بات. علة ذلك للمادتان ٣٦٥ ج، ٤٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٦)

٢٨٣- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص طلب الفسخ الضمنى هو مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه سائفاً، ويعتب الفسخ مطلوباً ضمناً فى حالة المشتري رد الثمن تأسيساً على إخلال المبالغ بالتزامه بنقل ملكية المبيع إليه وذلك للتلازم بين طلب رد الثمن والفسخ.

(الطن ٢٣٢٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/٤/١).

(الطن ٢٢٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٣)

(الطن ١٧٦٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

٢٨٤- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يلزم في الشرط الفاسخ الصريح الذي يسلب المحكمة كل سلطة في تقدير أسباب الفسخ أن تكون صيغته قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتما من تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الواجبة له، وأن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقد وتفهم المتعاقدين مادام قضاءها يقوم على أسباب سائغة.

(الطعن ١٨٩٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩١/٧/٣)

٢٨٥- لما كانت المادة ١٦٠ من القانون المدني تنص على أنه إذا فسخ العقد أعيد للمتعاقدان إلى الحالة التي كان عليها قبل العقد وكان يترتب على الفسخ إنحلال العقد بالنسبة إلى الغير بأثر رجعي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين للبيع إلى البائع ولا تنفذ في حقه التصرفات التي تترتب عليها كما يكون للمشتري أن يرجع على بائعة بالثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا البائع عن رده إليه وذلك كإثر من آثار فسخ العقد.

(الطعن ١٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤ من ١٧ ص ٧٠٨)

٢٨٦- مؤدى نص المادة ١٦٠ من القانون المدني أنه إذا فسخ العقد سقط أثره بين المتعاقدين واعتبر كأن لم يكن وأعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل إبرامه.

(الطعن ١٣١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ من ١٩ ص ٣٨١)

٢٨٧- لا على الحكم أن هو لم يرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع يتعلق بالشرط الوارد بعقد الصلح بأعمال المادتين ٢٢٢ و ٢٢٤ من القانون المدني عليه بإعتباره شرطا جزائيا متى كان الحكم قد قرر أن عقد الصلح ذاته للتضمن هذا الشرط قد فسخ وإنتهى الحكم إلى تطبيق القانون تطبقا صحيحا في صدد الآثار القانونية المترتبة على هذا الفسخ.

(الطعن ١٣١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ من ١٩ ص ٣٨١)

٢٨٨- مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدني على أنه "إذا فسخ العقد أعيد للمتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد قطعي

الدلالة على الأثر الرجعي الفسخ، وعلى شموله العقود كافة، إلا أنه من المقرر بالنسبة لعقد للمادة أو العقد المستمر والدورى التنفيذ - كالإيجار - أنه يستعصى بطبيعته على فكرة الأثر الرجعى، لأن الزمن فيه مقصود لذاته بإعتباره أحد عناصر المحل الذى ينعقد عليه، والتقابل بين الالتزامين فيه يتم على دفعات بحيث لا يمكن الرجوع فيما نفذ منه، فإذا فسخ عقد الإيجار بعد البدء فى تنفيذه فإن آثار العقد التى أنتجها قبل الفسخ تظل قائمة عمليا ويكون المقابل للمستحق عن هذه اللدة له صفة الأجرة لا التعويض، ولا يعد العقد مفسوخا إلا من وقت الحكم النهائى الصادر بالفسخ لا قبله ويعتبر الفسخ هنا بمثابة إلغاء للعقد فى حقيقة الواقع.

(الطن ٥٠٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٧ س ٣٠ ع ١ ص ٤٩١)

٢٨٩- النص فى المادة ١٦٠ من القانون اللئى يبدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه يترتب على فسخ عقد البيع انحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه بحيث تعود العين المبيعة إلى البائع - بالحالة التى كانت عليها وقت التعاقد - وأن يرد إلى المشتري ما دفعه من الثمن.

(الطن ١٤٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٨ س ٣٤ ص ٦٥٢)

٣٩٠- مفاد النص المادة ١٦٠ من القانون اللئى (٦) أن الفسخ يترتب عليه انحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه. ويعتبر كان لم يكن فيسترد كل متعاقد ما قدم للأخ، ويقوم إسترداد الطرف الذى نفذ إلتزامه ما سنده للأخر من مبالغ هذه الحالة على إسترداد ما دفع بغير حق الأمر الذى أكتنحه المادة ٨٢ من القانون اللئى بنصها على أنه يصح إسترداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذا لإلتزام زال سببه بعد أن تحقق، لا كان ذلك وكانت المادة ٢/٨٥ من القانون اللئى تلزم من تسلم غير المستحق برد الفوائد من يوم رفع الدعوى فإن الحكم للطعون فيه إذ أُلزم الطاعن بالفوائد إعتباراً من تاريخ قيد صحيفة الدعوى صحيفة الدعوى موضوع الطعن بقلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطن ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ ث جلسة ١٩٨١/٣/٦)

٣٩١- مقتضى انحلال العقد بأثر رجعي نتيجة للفسخ هو - وعلى ما سلف القول - أن يسترد كل متعاقد عين ما قدمه لا ما يقابله، ولازم ذلك أنه وقد فسخ العقد محل النزاع وملحقه لإخلال الطاعن بالتزاماته الناشئة عنهما فإنه يحق للمطعون ضدها إسترداد ما دفعته إليه من مبالغ وبذات العملة المسددة بها أي بالدولارات الأمريكية وليس بما يعادلها من العملة المحلية، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضدها مبلغ ٩١,٢٣٠ دولار أمريكيا فلا تكون به حاجة إلى بيان سعر الصرف الذي يتم على أساسه تحويل - مبلغ للقضى به إلى العملة المحلية لأن محل الإلزام هو ذات العملة الأجنبية وليس ما يقابلها وهي ذلك ما يكفي للتعريف بقضاء الحكم وينأى به عن التجهيل.
(الطن ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨١/٣/٦).

٣٩٢- الفسخ يرد على كافة العقود للزمة للجانبين سواء أكانت من العقود الفورية أم كانت من العقود الزمنية (غير محددة المدة) ويترتب على الحكم به إنحلال العقد وإعتباره كأن لم يكن غير أن الأثر الرجعي للفسخ لا ينسحب على للماضي إلا هي العقود الفورية أما هي غيرها فلا يمكن إعادة ما نفذ منها.
(الطن ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨١/٣/٦)

٣٩٣- يترتب على فسخ العقد إنحلاله بأثر رجعي ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شيء إلى ما كان عليه.

(الطن ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٦/٥).
(الطن ٢٤٥٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠).
(الطن ١٣٥٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥).

٣٩٤- إن إستخلاص الرضا وشروطه هو من أمور الواقع الذي يستقل به قاضى الموضوع، فإذا كان كل ما شرطه المشتري في إنذاره البائع لقبول التفاسخ هو عرض الثمن المدفوع مع جميع الصاريف أو الملحقات عرضا حقيقيا على يد محضر في ظرف أسبوع، وكانت

هذه العبارة لا تدل بذاتها على أن الإيداع أيضا في بحر الأسبوع كان شرطا للتفاسخ، وكان الثابت بالحكم أن المشتري تمسك بأن العرض لا يتحقق به فسخ البيع مستندا في ذلك إلى أن المبلغ المعروض لم يكن شاملا الرسوم التي دفعت توطئة للتسجيل دون أية إشارة إلى شرط الإيداع في الأسبوع، فإنه لا يجوز للمشتري أن يأخذ على الحكم أنه قد أخطأ إذ قال بصحة العرض في حين أن إيداع المبلغ للعروض لم يتم في الأسبوع.

(الطن ٣٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٥/٤/١٩٤٨)

٣٩٥- التفاسخ كما يكن بإيجاب وقبول صريحين يكون بإيجاب وقبول ضمنيين، وبحسب محكمة الموضوع إذا هي قالت بالفسخ الضمني أن تورد من الوقائع والظروف ما إعتبرته كاشفا عن إرادتي طرفي التعاقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد.

(الطن ١٢٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٤٧)

٣٩٦- إذا كانت القرائن التي إستفادت منها محكمة الموضوع أن شركة فسخت عقب صدورها قد رددت بين الطرفين وسلم بها كل منهما فلا تكون المحكمة قد خالفت قواعد الإثبات باعتمادها على القرائن في إثبات التفاسخ الضمني بين الشركاء خصوصا إذا كان الخصم لم يمانع خصمه في إثبات العدول عن التشارك أو فسخ الشركة بالقرائن فإن هذا وحده يسقط حقه في الطعن على الحكم بتلك المخالفة.

(الطن ٤٤ لسنة ٥ ق جلسة ١/٩/١٩٣٦)

٣٩٧- للمتعاقدين أن يتفقا على أن يكون للتفاسخ أثر معدم لكل ما يترتب على تعاقدتهما من حقوق والتزامات وللمحكمة أن تستخلص هذه النية المشتركة من ظروف الدعوى وملابساتها، وإذا فمتى كانت المحكمة بعد أن إستعرضت ظروف التفاسخ قالت أن من شأنه أن يجعل البيع كان لم يكن مؤسسة قضاءها في ذلك على أن للطعون عليه الأول إنما اضطر إلى التنازل عن

دعواه بصحة التعاقد بل وعن حقه في البيع إزاء إصرار الطاعن على إنكاره في البداية فلما لاحت للطاعن مصلحة في التمسك بهذا العقد الذي سبق أن أهدره بإنكاره رفع الدعوى بصحته بعد أن عدل عنه الطعون عليه الأول نهائيا واستخلصت من هذه الظروف أن العقد يفرض أنه سبق أن تم أصبح بإرادة المتعاقدين متفسخا وكأنه لم يكن، فإنها لا تكون في تقريرها هذا قد أخطأت في القانون.

(الطن ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٦)

٣٩٨- فسخ العقد بسبب خطأ أحد العاقدين لا يجعل له الحق في المطالبة بتعويض.

(الطن ٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٣٤/١٢/٢٧)

٣٩٩- إذا أسس البائع دعواه بطلب فسخ عقد البيع على أن المشتري بعد أن ألزم بسداد ما هو مطلوب للحكومة التي تلقى البائع عنها ملكية المبيع من القساط الثمن لم يقدّم برفع شيء وأن الحكومة نزعت ملكية أطيانه هو وفاء لمطوبها وبيعت ورسا مزادها على المشتري، فحكمت المحكمة بالفسخ على أساس إجراءات البيع الجبري دون أن تعبر التفاتا لما جاء بمحاضر جلسة البيع من أن مندوب الحكومة قرر أنها تنازلت عن دعوى البيع لحصول إتفاق جديد بينها وبني البائع، وأنها صرحت الراسي عليه المزاد بالتخلف بقبض ما كان دفعه من الثمن، وأن هذا التنازل أثبت وألزم الحكومة بالمصاريف فإنها تكون مخطئة، لأن الفسخ تأسيسا على إجراءات البيع الجبري غير جائز مادام هذا السبب قد ارتفع وكان الواجب بحث طلب الفسخ على أساس التقصير الدعي به على المشتري فيما ألزم به في العقد.

(الطن ٧٨ لسنة ٧٠ ق جلسة ١٩٣٨/٤/٢١)

٤٠٠- أن المادة ٢٣٤٥ من القانون المدني لم تتعرض إلا للحالة التي يكون فيها التقصير من جانب المشتري فإن نصها هو "إذا إتفق على ميعاد الدفع الثمن وإستلام للبيع يكون البيع مفسوخا حتما إذا لم يدفع

الثلث في اليباع المأء بلون اأأأأ للأنببه وإنأ لولأ أن هأه لأاءه آاءأ اسأأأأ من القاءة العامة القاضبه بعءم إمكن فسأ العقوء إلا بعء الأنببه الرسمب أعبن القول بأنّه لا يصأ أأبببها لا فب أءوء نصها أب فب آالة أألبأ آبل لبلفأ المأأرب الأثن وبسلم للببب أما إنأ كان الأآل مأأأأ لأصول البائع على الملبب وأسلبمه للمأأرب ففب هأه الصورة لا بعبف البائع من وآابب الأنببه رسمبب على للمأأرب بالأسلم والوفاء..

(الطن ١٢ لسنة ١٣ قب آلسة ١٣/١/١٩٤٤)

٤٠١- إنأ كان البائع قء قءر أنه بعء أن باع له القءر المأكور عاء قءر إلبه الأثن، آصل منه على إقرار بالفاء الببب، فإن هأا الأفسأ وإن كان بمكن أن بعبأ عائفأ ءون أأفبأ العقء الصاءر منه إلا أنه إنأ كان للمأأرب الأآبر قء أمسك لأب الآكمه بصوربه هأا الأفسأ لأصأناعه بعء رفأ ءعواء للإأرار به، فإنّه بكون وآاببب على الآكمه أن أأأأ عن هأه الصوربه بما بآشف عن آقبقة الأمر وإلا كان آكمها قاصر الأسباب، ولا بعء رءأ على الءفع بصوربه الأعاقء ما قول الآكمه أن آء طرفبه قء أقر بصأه.

(الطن ١٠٢ لسنة ١٣ قب آلسة ٤/٦/١٩٤٤)

٤٠١- أن الآبار المقرر للبائع فب لأاءة ٣٣٢ من القانون اللنبب شرطه أن بكون البائع قء وفب بما إأزم به فب عقق الببب أو على الأقل، أأهر اسأأأله للوفاء به فإنأ أأقق هأا الشرط وأأر المأأرب عن آءاء الأثن كان البائع مأربا ببب طلب فسأ الببب وطلب إأزام المأأرب بالأثن. أما آبب بكون البائع قء أألف عما إأزم به، فإن أألفه هأا من شأنه أن بآول بببه وببب طلب الفسأ. ألك بان ما آباء بالماءة ٣٣٢ من القانون اللنبب لبس إلا أأبببأ مأضأ قباءة الشرط الفأسأ الضمنب أأب أسرب على آمببب العقوء الأباءلبه، ومن المقرر فب هأه القاءة أن طلب الفسأ المؤسس على أقصبر آء العاقأبب لا بكون آقا للعاقء الأآر إلا إنأ كان قء وفب بآعهءه أو أأهر إسأأأله للوفاء به.

وعلى ذلك فإذا كان الواقع الذى اثبتته محكمة للوضوح ان البائع تخلف بغير عذر عن توقيع عقد البيع النهائى، فإن قضاءها برفض دعواه التى طلب فيها الفسخ تأسيسا على انه قصر فى القيام بتعهداته لا تكون فيه مخالفة للقانون.

(الطن ٦٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٣/٢١)

٤٠٣- انه وإن كان للمشتري حق حبس العين المحكوم بفسخ البيع الصادر له عنها حتى يوفى الثمن السابق له دفعه تأسيسا على ان التزامه بتسليم العين بعد الحكم بفسخ يقابله التزام البائع برد ما دفعه إليه من الثمن فمادام هذا الآخر لم يقيم بالتزامه بالرد كان له ان يمتنع عن التسليم وان يحبس العين، لكن ذلك لا يترتب عليه الحق فى تملك المشتري ثمار البيع بعد ان اصبحت من حق مالك العين بحكم الفسخ، وإذا صح للمشتري التحدى بقاعدة "واضع اليد حسن النية يملك الثمرة" فى تملك الثمار التى إستولى عليها قبل رفع الدعوى الفسخ فإن هذا التحدى لا يكون له محل بالنسبة للثمار التى جنبت بعد رفعها من جانبه إستناده فى طلب الفسخ إلى استحقاق العين للبيعة للغير ولا يحول دون رد هذه الثمار لمالك العين ثبوت الحق له فى حبسها، لأن هذا الحق إنما قرر له ضمانا لوفاء البائع، بما قضى عليه بدفعه إليه نتيجة فسخ البيع، وليس من شأن هذا الحق تملك المشتري ثمار العين للبيعة بل يجب عليه تقديم حساب عنها للمالك.

وإذن فمتى كان الواقع هو أن الطاعن باع للمطعون عليهن ارضا وقضى بفسخ البيع والزامه بان يدفع إليهن الثمن الذى سبق دفعه إليه ثم أقام دعواه طالبا الحكم بالزامهن بان يدفعن إليه مقابل ثمار المبيع وكان الحاكم إذ قضى باحقية المطعون عليهن فى ثمار المبيع قد أسس قضاءه على ان الطاعن وإن كان على حق فى مطالبة الطعون عليهن برفع العين من تاريخ البيع غير إنه يعترضه فى هذه الحالة البندا القائل بان "واضع اليد بحسن نية يملك الثمرة"، وأنه من المقرر قانونا ان البائع له الحق فى حبس العين حتى يوفى مبلغ الثمن، وهو فى وضع يده على العين للبيعة حسن النية فلا يطالب بثمرات العين فى

فترة حبسها وكذلك المشتري الذى يفسخ عقد البيع الصادر له يحق له حبس العين المحكوم لفسخ البيع الصادر فيها حتى يوفى الثمن السابق له دفعه وهو فى وضع يده حسن النية فلا يطالب بثمرات العين فى فترة حبسها متى كان الحكم قد اقام قضاءه على ذلك فإنه وإن كان قد اصاب فيما قرره من حق الحبس للمطعون عليهن حتى يوفى ما دفعه من الثمن إلا أنه أخطأ فى تطبيق القانون فيما قرره من تملكهن للثمن استناداً إلى حسن نيتهن وحققهن فى حبس العين البيعة.

(الطن ٨١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/١/٤)

٤٠٤- مادامت المحكمة قد اعتبرت أن التقصير جاء من جانب المشتري دون البائع فلا يحق للمشتري قانوناً أن يتحدى بعدم قيام البائع بتنفيذ ما التزم به وليس ثمة بعد ذلك ما يحول دون القضاء للبائع بالفسخ.

(الطن ٨٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٣/٨)

٤٠٥- متى كان الحكم إذ قضى بفسخ عقد البيع قد أورد ضمن أسبابه أن المشتري قصر فى دفع باقى الثمن الذى استحقه عليه وذلك رغم إنذار البائع إياه بالوفاء والإكاف - البائع - مخيراً بين مطالبته بالقسط المستحق وفوائده، وبين طلب الحكم بفسخ البيع والتعويض المتفق عليه - فإنه يكون من مقتضى ذلك أن دعوى الفسخ التى أقامها البائع قد سبقها تكليف رسمى بالوفاء مما يكون معه غير منتج بحث ما إذا كان يشترط وفقاً لأحكام القانون المدنى - القديم - سبق التكليف الرسمى بالوفاء لجواز الحكم بفسخ العقد الملزم للجانبين والخالى من شرط صريح فاسخ، ومن ثم فإن الطعن فى الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون استناداً إلى أنه قرر أن القانون لا يشترط لجواز الحكم بفسخ العقود سبق التكليف الرسمى بالوفاء - هنا الطعن يكون غير منتج.

(الطن ٨٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٣/٨)

٤٠٦- إذا كان البائع قد تصرف فى جزء من الأطنان أثناء نظر دعوى الفسخ التى أقامها لعدم وفاء للمشتري بالثمن. وتمسك للمشتري فى دفع الدعوى بأن البائع لا يحق له طلب الفسخ بعد أن تصرف فى

جزء من الأطنان البيعة وكانت المحكمة إذ قضت بالفسخ أقامت قضاءها على أن البائع كان معذوراً في التصرف في بعض الأطنان البيعة بعد أن ينس من وهاء للمشترى بالتزاماته فإنها لا تكون بذلك قد خالفت القانون إذا إعتبرت أن التسبب في فسخ العقد هو المشترى دون البائع.

(الطن ١٠٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٦)

٤٠٧- العقد الذي تعقده الحكومة مع مقاول رست عليه مناقصة اشغال عامة سواء إعتبر منخياً أو عقد إدارياً فإن وصفه لا يحول دون القضاء بفسخه إذا أخل المقاول بالتزاماته المحددة فيه.

(الطن ٢٠٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٤/٢٢)

٤٠٨- متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإقرار فسخ عقد الماولة أقام قضاءه على ما ثبت للمحكمة من أن المقاول قد عجز عن السير بالعمل سراً مرضياً فحق للحكومة فسخ العقد إستناداً إلى نص صريح فيه يخولها هذا الحق فإن هذا الذي إستند إليه الحكم يكفي لحمله ولا يضره ما ورد فيه من تقارير خاطئة أخرى.

(الطن ٢٠٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٤/٢)

٤٠٩- إذا كانت الطاعنة قد نعت على الحكم المطعون فيه مخالفته مقتضى المادتين ١٥٧، ١٥٨ من التقنين المدني فيما توجبانه من إعذار المدين كشرط لإستحقاق التعويض فإن نعيها يكون غير منتج ولا مصلحة فلها فيه مادام قد قضى به تبعاً لتحديد التاريخ الذي يثبت فيه العجز عن توريد باقى القدر المبيع ويتعين فيه الشراء على حساب للطعون عليه.

(الطن ١٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٢ ص ١٠ ص ٥٩٠)

٤١٠- إنه وإن كان يتعين لكلى تقضى المحكمة بفسخ عق البيع تحقيقاً للشرط الفاسخ الضمنى أن ينهب البائع على المشترى بالوفاء تنبئها رسمياً إلا أن محل ذلك ألا يكون المشترى قد صرح بعدم رغبته فى القيام بالتزامه، فإذا كان المشترى قد عرض ثمناً أقل مما هو ملزم بسداد و صمم على ذلك لحين الفصل فى الدعوى فلا تكون هناك

حاجة - لكى يصح بالفسخ - إلى ضرورة التنبيه على المشتري بوفاء
التمن المستحق.

(الطن ٣٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٣١ ص ٧ من ٦٣١)

٤١١- متى كان يبين من نصوص عقد شركة من الشركات قد
تكونت فعلا منذ حرر عقدها وأصبح لها كيان قانونى وقامت
فور توقيع الشركاء على العقد المنشئ لها، كما باشرت نشاطها
منذ اليوم المحدد فى العقد فإن الشرط الوارد بالعقد والذى يقضى
بأنه فى حالة تخلف أحد الشركاء عن دفع حصته فى رأس المال
فى الموعد المحدد تسقط حقوقه وإلتزاماته - هذا الشرط لا يعدو أن
يكون شرطا فاسخا يترتب على تحققه لمصلحة باقى الشركاء
انفصال الشريك المتخلف من الشركة قضاء أو رضاء، ولا يعتبر
قيام الشركة معلقا على شرط واقف وهو قيام الشركاء بالدفع.
(الطن ٤١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٣ ص ٧ من ٩٧٥)

٤١٢- الشرط الفاسخ مفترض دائما فى كل عقد تبادلى والإفصاح عنه
فى العقد لا يعد خروجاً على أحكام القانون بل هو مجرد توكيل
لها وعلى ذلك فإن تحقيق الشرط الفاسخ لا يؤدى على إنفساخ
العقد مادام أن من شرع لمصلحته هذا الشرط لم يطلب الفسخ.
(الطن ٤١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٣ ص ٧ من ٩٧٥)

٤١٣- لا جدوى من النعى بخطأ الحكم فى تكيف الشرط الفاسخ بأنه
شرط جزائى متى كان الحكم قد إنتهى إلى عدم تحقق الشرط.
(الطن ٤١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٣ ص ٧ من ٩٧٥)

٤١٤- فسخ العقد لا يكون إلا نتيجة لإتفاق المتعاقدين عليه أو لصدور
حكم به وفقا لنص المادة ١١٧ من القانون القديم، ولاي شفع لأحد
المتعاقدين فى الانفراد بالفسخ قوله بقيام أسبابه فى نظره
مبصرة للفسخ وبالتالى فلا جدوى من النعى على الحكم بعدم الرد
على دفاعه المستند إلى هذا الأساس.

(الطن ٧٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٤ ص ٨ من ٩٨)

٤١٥- يعتبر الفسخ واقعا في العقد الملزم للجانبين باستحالة تنفيذه، ويكون التنفيذ مستحيلا على البائع، بخروج البائع من ملكه ويجعله مسئولا عن رد الثمن، ولا يبقى بعد إلا الرجوع بالتضمنات إذا كان الاستحالة بتقصيره.

(الطن ٣٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/٦/٣ من ٢٢ ص ٧٢٤)

٤١٦- متى كان الطعون عليه قد رفع دعواه طالبا فسخ عقد البيع المبرم بينه وبين الطاعنين وطلب هؤلاء الآخرون فسخ هذا العقد، فإن الحكم الطعون فيه إذا قضى بالفسخ تأسيسا على تلاقي إرادة المشتري والبائعين لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه، ولا ينال من ذلك أن كلا من البائعين والمشتري بنى طلب الفسخ على سبب مغاير للسبب الذي بناه الآخر إذا أن محل مناقشة ذلك وإعمال آثاره هو عند الفصل في طلب التعويض.

(الطن ٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢١ من ٢٥ ص ١٢٥٤)

٤١٧- إذا كان الحكم الطعون فيه قد أجاب طرفي التعاقد إلى ما طلباه من فسخ العقد فإنه لا يكون ثمة محل بعد ذلك للتحديث عن شروط إنطباق أحكام المادة ١٧٧ من القانون للنسبة لأن مجال أعمالها هو حالة الشرط الفاسخ الضمني أما في حالة الفسخ الاتفاقية فالعقد يفسخ دون أن يكون للقاضي خيار بين الفسخ والتنفيذ.

(الطن ٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢١ من ٢٥ ص ١٢٥٤)

٤١٨- لنن كان الأصل في العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان انفرد أحد العاقدين بفسخ العقد دون رضا المتعاقد الآخر، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما على رفع العقد والتقابل منه، وأيا كان الرأي في طبيعة هذا الاتفاق وهل يعد تفاسخا أو إبراما لعقد جديد، فإنه كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يصح بإيجاب ضمنيين بعدم تنفيذ العقد، وبحسب محكمة الموضوع إذا هي قالت بالتقابل الضمني أن تورد من الوقائع والظروف ما اعترته كاشفا عن إرادتي طرفي العقد وأن تبين كيف تلاقى هاتان الإرادتان على حل العقد.

(الطن ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣ من ٢٧ ص ٥٤٦)

٤١٩- من المقرر أنه يتعين لإجابة طلب الفسخ أن يظل الطرف الآخر متخلفاً عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي وله أن يتوقى صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره ويستوى في ذلك أن يكون حسن النية أو سيئ النية إذ محل ذلك لا يكون إلا عند النظر في دعوى التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام ولما كان ما تقول به الطاعنات من عدم رد الحكم على تمسكن به من ضرراً قد أصابهن من جراء تأخير اللدين عن تنفيذ التزامه محلة دعوى التعويض وليس دعوى الفسخ التي أقامتها فلا يعتبر إغفال الحكم للطعون فيه الرد على هذا الدفاع غير الجوهري قصوراً مبطلاً له.

(الطن ١٣٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧ من ٢٩ ص ٢٠٣٦)

٤٢٠- الدعوى التي يقيمها المؤجر بطلب فسخ عقد الايجار ويدور النزاع فيما حول امتداده تقدر قيمتها طبقاً للمادة ٨/٣٧ من قانون الرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد إذا لم يكن قد نفذ أو المدة الباقية متى تنفذ جزئياً فإن امتد بقوة القانون إلى مدة غير محددة فإن المدة الباقية منه أو التي يقوم النزاع على امتداده طلب غير قابل لتقدير قيمته وتعتبر الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً طبقاً للمادة ٤١ من قانون الرافعات وينعقد الاختصاص النوعي والقيمي بنظرها للمحكمة الابتدائية.

(الطن ٥٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ من ٣٠ ص ٣٧٩)

٤٢١- إغثار اللدين هو وضعه قانوناً في حالة التأخر في تنفيذ التزامه والأصل في هذا الإغثار أن يكون بورقة رسمية من أوراق المحضرين ببين الدائن فيها أنه يطلب من اللدين تنفيذ الالتزام، ومن ثم يعد إغثاراً إعلان للشري بصحيفة دعوى فسخ البيع لإخلاله بتنفيذ التزام من التزاماته إلا إذا اشتملت صحيفتها على تكليفه بالوفاء بهذا الالتزام.

(الطعن ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥ من ٣٠ ع ١ ص ٣٨٥)

• دعوى فسخ العقد :-

٤٢٢- دعوى فسخ العقد لسبب من أسباب الفسخ تقتصر فيها وظيفة المحكمة على بحث هذا السبب وحده، وقضاؤها برفض الدعوى لا يتعدى ذلك إلى القضاء ضمناً بصحة العقد وبالتالي لا يمنع من التمسك بسبب آخر من أسباب الفسخ سواء في صورة دفع أو برفع دعوى فسخ جديدة، إذ لا يحوز الحكم النهائي برفض الفسخ قوة الأمر للقضى إلا بالنسبة لسبب الفسخ اللقاه عليه الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم.

(الطعن ٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١ من ٣١ ص ٣٦٦)

٤٢٣- مؤدى نص المادتين ٣٦٩، ٣٧٠ من القانون اللبنى يدل على أن الفسخ كما يكون جزاء على عدم تنفيذ أحد الطرفين لإلتزامه التعاقدى، قد يترتب على تحقق شرط فاسخ يتفق الطرفان على أن مجرد تحققه يؤدى إلى إنفساخ العقد.

(الطعن ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤ من ٣١ ص ٣١٣)

٤٢٤- ١- النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من التقنين اللبنى على أن فى العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بإلتزامه، تجاز للمتعاقد الآخر بعد إعداره اللدين، أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه...، والنص فى المادة ١٥٩ من ذات القانون على أنه، فى العقود الملزمة للجانبين إذا إنقضى إلتزام بسبب إستحالة تنفيذه إنقضت معها الإلتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه، يدل على أن حل الرابطة العقدية جزاء إخلال أحد طرفى العقد الملزم للجانبين بأحد إلتزاماته الناشئة عن العقد هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من النصوص للكلمة لارادة للمتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له ولو خلا من إشتراطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا بإتفاق صريح.

ب- الفسخ القانوني يقع عند إنقضاء الالتزام على أثر استحالة تنفيذه، وإنقضاء هذا الالتزام يستتبع إنقضاء الالتزام المقابل له.

(الطن ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٠ ص ٣١ ص ٢٠٨٢)

٤٢٥- من المقرر أن فسخ عقد الإيجار إتفاقاً أو قضاء - بعد البدء في تنفيذه وخلافاً للقواعد العامة لا يكون له أثر رجعي إذ يعتبر العقد مفسوخاً من وقت الاتفاق عليه أو الحكم النهائي بفسخه، لأن طبيعة العقود الزمنية ومنها عقد الإيجار تستعصى على هذا الأثر ويبقى عقد الإيجار بالنسبة للمدة التي إنقضت من قبل قائماً بحكم العلاقة بين الطرفين في شأن إدعاء أي منهما قبل الآخر بعدم تنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا العقد خلال تلك المدة باعتبار أن أحكام العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي وحدها التي تضبط كل علاقة بين الطرفين يسبب العقد سواء عند تنفيذه تنفيذاً صحيحاً أو عند الإخلال بتنفيذه، فلا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية، لأن في ذلك إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عن عدم تنفيذ مما يخل بالقوة للزمة له. لما كان ذلك وكان الحكم للطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتأييد الحكم للمستأنف على أن تعديل طلبات الطعون عليه يعتبر منه تسليماً بفسخ عقد الإيجار موضوع الدعوى ورتب على ذلك إعماله قواعد المسؤولية التقصيرية بدلاً من قواعد المسؤولية العقدية، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطن ٧٤٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٢/١٩٨١ ص ٣٢ ص ٤٦٨)

٤٢٦-١- إذا كان مفاد نص المادة ٧٨ من القانون أنه إذا إتفق الطرفان على أن يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه، من شأنه أن يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقية وجوب إعماله، ذلك أن للقاضي الرقابة التامة من إنطباق الشرط على عبارة العقد، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون إعماله.

ب- الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن فى الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق فإن كان للمشتري قانونا أن يحبس الثمن عن البائع وجب على المحكمة التجاوز عن شروط الفسخ الاتفاقى.

(الطن ١٤٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٤/٩ ص ٣٢ من ١٠٨٥)

٤٢٧-١- الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمنى طبقا للمادة ١٥٧ من القانون للدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يخول للدين أن يتوفى الفسخ بالوفاء بالدين إلى ما قبل صدور الحكم النهائى فى الدعوى، ما لم يتبين لمحكمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن، فإنه لا عبرة بقدر ما لم يوف به من إلتزم للدين عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة بل العبرة بما يكون عليه الحال عند الحكم النهائى.

ب- الفسخ إذا لم يشترط بنص فى العقد - فإنه يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طبقا لنص المادة ١٥٧ من القانون للدنى - خاضعا لتقدير قاضى الموضوع، يحكم به أو يمنح للدين أجلا لتنفيذ إلتزامه، وإن كان الوفاء فى غضون هذا الأجل مانعا من جواز الحكم بالفسخ فإن إنقضاء الأجل دون وفاء كامل لا يوجب الفسخ حتما، إذا لا ينطوى منح الأجل ذاته على حكم الشرط الفاسخ الذى بموجبيه يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه وإنما تبقى سلطة قاضى الموضوع التقديرية فيظل العقد قائما ويكون الوفاء بالإلزام لا يزال ممكنا بعد انقضاء الأجل حتى صدور الحكم النهائى، ويكون القاضى للموضوع تقدير ظروف التأخير فى الوفاء فيقضى بالفسخ أو يرفضه.

(الطن ٤٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨١/٦/٢ ص ٣٢ من ١٩٨٣)

٤٢٨- لا يشترط القانون الفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح الذى يسلب المحكمة كل سلطة فى تقدير أسباب الفسخ وكما يلزم فيه أن تكون صيغته قاطعة فى الدلالة على وقوع الفسخ حتما ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبة له.

(الطن ٢٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨ ص ٣٢ من ٢٠٥٢)

٤٢٩- الاتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن فى ميعاده من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدر الفسخ وحسبه أن يتحقق من توافر شروطه.
(الطن ٢٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨ من ٣٢ ص ٢٠٢٥)

٤٣٠- طبقا للقواعد العامة ولما نصت عليه المادة ١٠٥٦٩ من القانون اللبنى ينقضى عقد الإيجار بهلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً، إذ يترتب على هذا الهلاك انفساخ العقد من تلقاء نفسه لإستحالة التنفيذ بإعدام المحل ليا كان السبب فى هذا الهلاك، أى سواء كان راجعاً إلى القوة القاهرة أو خطأ المؤجر أو خطأ المستاجر أو خطأ الغير، ولا يجزم المؤجر فى أى من هذه الحالات على إعادة العين إلى أصلها. ولا يلزم إذا أقام بناء جديداً مكان البناء الذى هلك كلياً أن يبرم عقد إيجار جديد مع المستاجر وإنما يكون للمؤجر ملزماً بتعويض المستاجر فى حالة هلاك العين المؤجرة بخطأ للمؤجر.
(الطن ٢٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢١ من ٣٢ ص ٢٣٦٥)

٤٣١- الأصل طبقاً للقواعد العامة فى القانون اللبنى أن المستاجر ملتزم بالآ يحد ث تغيراً ضاراً فى العين للمؤجرة بدون إذن من المالك وقد نصت المادة ٢/٥٨٠ من القانون على أنه إذا خالف المستاجر هذا الالتزام جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التى كانت عليها وبالتعويض أن كان له مقتضى وجاء هذا النص تطبيقاً للقواعد العامة فيجوز للمؤجر أن يطلب التنفيذ العينى وإعادة العين إلى أصلها أو فسخ الإيجار مع التعويض فى الحالتين أن كان له مقتضى فإنما ما خلص للشرع بالذكر إعادة الحالة إلى أصلها فإن هذه لا يحول دون طلب الفسخ إذا توفى مبرره.

(الطن ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق هيئة علمة جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ من ٣٣ ص ٦٢٩)

٤٣٢- شرط الفسخ الصريح وشروطه الضمنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يختلفان طبيعة وحكما، فالشرط الفاسخ الصريح يجب أن يكون صيغته فى العقد صريحة قاطعة فى الدلالة على

وقوع الفسخ حتما ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة
الواجبة له، وهو لذلك يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى
صدد الفسخ ولا يستطيع للدين أن يتفادى الفسخ بأداء التزامه أو
عرضه بعد إقامة دعوى الفسخ، أما الشرط الضمنى فلا يستوجب
الفسخ حتما إذا هو خاضع لتقدير القاضى، وللقاضى أن يميل
للدين حتى بعد رفع دعوى الفسخ عليه، بل للدين نفسه له أن
يتفادى الفسخ بعرض دينه كاملا قبل أن يصدر ضده حكم
نهائى بالفسخ.

(الطن ٨٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٣ من ٣٣ ص ٥١٧)

٤٢٣- طلب المطعون ضدها الأول رفض الدعوى تأسيسا على أن عقد
التنازل الصار منها إلى الطاعن قد إنفسخ إعمالا للشرط الصريح
الفاسخ المتفق عليه بينهما لا يعتبر منها بوصفها مدعى عليها
طلبا عارضا بل هو دفع موضوعى يدخل فى نطاق المناضلة فى
الدعوى، لأن فسخ العقد يحكم الشرط الفاسخ الصريح يقع حتما
بمجرد إخلال الدين بالالتزام الذى يترتب عليه الفسخ، ولا يقتضى
رفع دعوى لطلبه أو صدور حكم به، ويكفى أن يتمسك به الدائن
فى مواجهة الدين والمحكمة أن تقرر أنه حصل بالفعل بناء على
دفع البائع أثناء نظر الدعوى للرفوعة من المشتري.

(الطن ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣ من ٣٣ ص ٥٦٦)

٤٢٤- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا تسبب الدائن بخطئه فى
عدم تنفيذ الدين لالتزامه وجب على القاضى التجاوز عن شرط
الفسخ الاتفاقي، ولا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائى
طبقا للمادة ٧٧ من القانون اللبنى.

(الطن ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠ من ٣٣ ص ٦٠٧)

٤٢٥- لما كان الأصل فى تنفيذ الالتزام عملا بمقتضى اللادتين ٢/٣٤٧،
٥٦ من القانون اللبنى أن يكون دفع الدين فى محل الدين إلا إذا
اتفق على خلاف ذلك، فإن النص فى عقد البيع على الشرط
الصريح الفاسخ عند تخلف المشتري عن سداد باقى الثمن أو قسط

منه في ميعاده مع عدم اشتراط أن يكون الوفاء في موطن البائع، لا يحفى البائع إلى موطن المشتري لاقتضاء القسط أو ما تبقى من الثمن عند حلول أجله، فإن قام بذلك وامتنع للمشتري عن السداد بدون حق اعتبر مخالفاً عن الوفاء وتحقق فسخ العقد بموجب الشرط، أما إذا أبى البائع السعى إلى موطن المشتري عند حلول الأجل بغية تحقق الشرط عد ذلك بمثابة رفض لاستيفاء الثمن أو ما حل منه دون مبرر فلا يرتب الشرط آخره في هذه الحالة.

(الطعن ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠ من ٣٣ ص ٦٠٧)

٤٣٦- إذا تضمن العقد شرطاً صريحاً فاسخاً فإنه يلزم حتى يفسخ العقد بقوته أن يثبت قيامه وعدم العدول عن إعماله وتحقق الشرط الموجب سريانه، فإن كان وقوع الفسخ مرتبط بالتأخير في سداد باقى الثمن في الوعد المحدد له وتبين أن البائع أسقط حقه في استعمال الشرط الصريح الفاسخ للقرر لصالحه عند التأخر في سداد باقى الثمن في موعده بقبول السداد بعد هذا الوعد منبهاً بذلك عن تنازله عن أعمال الشرط الصريح الفاسخ فإن تمسكه بهذا الشرط من بعد ذلك لا يكون مقبولا.

(الطعن ٨١٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٣ من ٣٣ ص ٦٥١)

٤٣٧- إن ما تنص عليه المادة ٧٧ من التقنين اللخى من تخويل كل من المتعاقدين في العقود للزمة للجانبين الحق في المطالبة بفسخ العقد إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه هو من النصوص الكاملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان أحد المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه إلا باتفاق صريح يحظر فيه طلب الفسخ.

(الطعن ٥٩٨، ٦٧٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ من ٣٣ ص ٧٥٧)

٤٣٨- من للقرر أن الشرط الفاسخ الصريح وإن كان يسلب القاضى كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق الحكمة من توافر ذلك الشرط بعد أن يطالب بالإنان ويتمسك بأعماله

باعتبار أن الفسخ قد شرع في هذه الحالة لصلحته وحده فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

(الطن ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/٣٠ م ٣٣ ص ١٩٨٢، ١٩٩١)

٤٢٩- طلب مقابل الانتفاع يعد طلبا قائما بذاته ومستقلا عن باقي الآثار الأخرى ومنها فسخ العقد أو اعتباره مفسوخا فهو غير مرتبط به ولا يترتب عليه ولا يعد بالتالي اثرا من آثاره ومن ثم فلا يسوغ القول بأن طلب أحدهما ينطوي بالضرورة على طلب الآخر كما ينتفى التلازم بينهما فلا يعتبر قيام أحدهما متضمنا حتما قيام الثاني بل يكون للبائع أن يطلب مقابل الانتفاع مع استمرار سريان العقد ونفاذه.

(الطن ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/٣٠ م ١٩٨٢ م ٣٣ ص ١٩٩١)

٤٤٠- من المقرر أنه إذا هلك العين في يد المشتري سئ النية فإنه يلتزم برد قيمتها وقت الهلاك وأن المشتري يعتبر سئ النية إذا كان الفسخ قد ترتب بسبب ات من جهته.

(الطن ١٤٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٨ م ٣٤ ص ٦٥٢)

٤٤١- النص في المادة ١٦٠ من القانون اللخي يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن يترتب على فسخ عقد البيع إنحلال العقد باثر رجعى منذ نشوئه بحيث تعود العين للبيع إلى البائع - بالحالة التي كانت عليها وقت التعاقد - وأن يرد إلى المشتري ما دفعه من الثمن.

(الطن ١٤٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٨ م ٣٤ ص ٦٥٢، ٦٥٢٢٠٥٢)

٤٤٢- من المقرر أن الإعداء شرع لمصلحة اللدين وله أن يتنازل عنه فإذا لم تمسك أمام محكمة اللوضوع بأن اللدين لم يعذره قبل رفع اللدوى فلا يقبل منه إثارة هذا اللدفاع مرة أمام محكمة اللنقض. وإذا خلت الأوراق مما يدل على ما سبق تمسك اللطاعين بهذا اللدفاع أمام محكمة اللستئناف فإنه من ثم يعد سببا جديدا وبالتالى غير مقبول.

(الطن ١٣٦٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢٢)

٤٤٢- تحقق الشرط الصريح الفاسخ لا يؤدي إلى انفساخ العقد ما دام لم يتمسك بأعماله صاب المصلحة فيه.

(الطن ١٣٥٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ م ٣٤ ص ١٣٤٦)

٤٤٤- الفسخ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقع في العقد الملزم للجانبين باستحالة تنفيذه، ويكون التنفيذ مستحيلا على البائع بخروج المبيع من ملكه.

(الطن ٥٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨٢)

٤٤٥- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع لا يعتبر مفسوخا إعمالا للشرط الفاسخ الضمني بمجرد تخلف المشتري عن تنفيذ التزامه بالوفاء بالثمن، بل يتعين لكي تقضى المحكمة بإجابه البائع إلى طلب الفسخ أن يظل المشتري متخلفا عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي، فإذا ما قام المشتري بتنفيذه قبل ذلك إمتنع قانونا الحكم بالفسخ ولو كان هذا الوفاء بعد إنقضاء الأجل المحدد في العقد بل وبعد رفع دعوى الفسخ.

(الطن ١٣٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

٤٤٦- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للمشتري أن يتولى الفسخ بالوفاء بباقي الثمن قبل صدور الحكم النهائي بفسخ عقد ه ما لم يكن هذا الوفاء اللاحق مما يضر به البائع.

(الطن ١٦٧٤ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨)

٤٤٧- الأصل للمقرر بنص المادة ١٤٧ من القانون المدني أن العقد شريعة المتعاقدين ويلتزم عاقديه بما يرد الاتفاق عليه متى وقع صحيحا فلا يجوز لأى من طرفيه أن يستقل بنقضه أو تعليله كما لا يجوز ذلك للقاضي وأنه ولئن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشرط الجزائي - باعتباره تعويضا إتفاقيا هو إلتزام تابع لالتزام أصلى في العقد والقضاء بفسخه يرتب سقوط الالتزامات الأصلية فيسقط الإلتزام بسقوطها ويزول أثره ولا يصح الاستناد إلى المسئولية العقابية لفسخ العقد وزواله ويكون الاستناد - أن كان لذلك محل - إلى أحكام للمسئولية التقصيرية طبقا للقواعد

العامة، بيد أن ذلك كله أن يكون الشرط الجزائي متعلقاً بالالتزامات التي ينشئها العقد قبل عاقلية بإعتباره جزءاً الإخلال بها مع بقاء العقد قائماً، فإذا كان هذا الشرط مستقلاً بذاته غير متعلق بأي من تلك الالتزامات فلا يكون ثمة تأثير على وجوده من زوال العقد مادام الأمر فيه يتضمن اتفاقاً مستقلاً بين العاقلين ولو أثبت بذات ورقة العقد - لما كان ذلك وكان النائب بالأوراق أن عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٥٥/٦/١٦ قد نص في بنده التاسع على أنه إذا تخلف المشتري للطعون ضده الأول - عن سداد أي قسط من الأقساط يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار فضلاً عن ضياع ما يكون دفعه وصيرورته حقاً مكتسباً لشركة وما تضمنه هذا النص هو اتفاق الطرفين على الجزاء في حالة حصول الفسخ ومن ثم تتحقق لهذا الشرط ذاتيته واستقلاله عما تضمنه العقد الذي فسخ من التزامات مما لا يعتب معه هذا الاتفاق إلزاماً تابعاً لإلزام أصلي في العقد يسقط بسقوطه، وإذا خالف الحكم للطعون هذا النظر يكون مجافياً لصحيح القانون ويستوجب نقضه.

(الطعن ١٨٥٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)

٤٤٨- مؤدى ما نصت عليه المادة ٤٦١ من القانون المدني أن للشرع قد خرج بحكمها على القاعدة العامة القاضية بعدم إمكان فسخ العقود إلا بعد الإعذار بحكم من القاضى مالم يوجد اتفاق صريح على الإعفاء من ذلك، وإشترط لأعمال هذا النص الاستثنائي أن يكون المبيع من العروض أو غيرها من للنقولات وأن يكن كل من المبيع والتمن محدداً تحديداً كافياً معلوماً للمشتري عند التعاقد، وأن يتخلف المشتري عن دفع الثمن في الموعد المتفق عليه لتسلم المبيع ودفع الثمن فلا يسرى إذ حدد ميعاد لدفع الثمن خلاف ذلك المحدد لتسلم المبيع، وأن يختار البائع التمسك بإفساخ عقد البيع لا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطرفين قد اتفقا في محضر للمارسة المؤرخ ١٩٧٧/٢/٩ على شراء للطعون ضدها الأولى من الشركة الطاعنة ٨٠٠٠ طن من القشرة بسعر ١٧ للطن مع دفع ٢ ج تأميناً عن طل طن من القدر المتعاقد عليه وأن يكون

التسليم اعتباراً من ١٩٧٧/٣/١٥ بواقع ١٠٠٠ طن شهرياً على الأقل مع استكمال سداد باقى قيمة التأمين خلال اسبوع من تاريخ الأخطار بالوافقة على البيع - الحاصل فى ١٩٧٧/٢/٢٨ طبقاً لما جاء بإنذار الطاعنة - الأمر الذى يستفاد منه أن مقرر ما يسلم للمطعون ضدها الأولى شهرياً غير محدد تماماً فى عقد البيع إذ هو مقرر تقريباً وبالتالي يكون ثمة كل كمية من القشرة المبعة يتم تسليمها شهرياً غير محدد بدوره بشكل قاطع وغير معروف تماماً للمشتري عند التعاقد ومن ثم لا تتوافر شرائط تطبيق المادة ٤٦١ من القانون اللبنى سائلة الذكر ذلك أن مبلغ التأمين الواجب على المشتري دفعه عند التعاقد لا يعتبر جزء من ثمن البيع بل هو لضمان تنفيذ المشتري لإلتزاماته ومن ثم فهو لا يخصم من ثمن كسل أو بعض البيع بل يظل مودعا تحت تصرف البائع حتى يتم تنفيذ العقد فيرد إلى المشتري، ولو يتضمن الاتفاق على الممارسة ما يخالف ذلك الأصل ويغير من طبيعة ما إتفق على دفعه مقدما تحت إسم التأمين وإذا كان ذلك فإنه يتعين إعمال القواعد العامة المقررة فى شأن فسخ العقود والتي أوردتها للواد ١٥٧-١٦٠ من القانون اللبنى التى تعطى البائع الحق فى طلب فسخ البيع إذا لم يف المشتري بالثمن المستحق ويخضع الطلب لتقدير القاضى لا لإتفاق المتبايعين كما هو الأمر فى الفسخ الاتفاقى الذى خلت منه أحكام الممارسة التى تم البيع إلى الطعون ضدها الأولى بموجبها وإذا إنتهى الحكم للطعون فيه إلى خطأ الطاعنة حين انفردت بفسخ عقد البيع سند الدعوى - رغم خلوه من الشرط الفاسخ الصريح - دون رضا الطعون ضدها الأولى إعمالاً لنص المادة ١٥٧ من القانون اللبنى، بما ينطوى على قضاء ضمنى بعدم انطباق حكم المادة ٤٦١ من ذات القانون، فإن النعى عليه بمخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس.

(الطن ٣٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)

٤٤٩- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٨٢٤ من القانون اللبنى وإن نصت على بطلان التصرف المخالف للشرط المانع من التصرف ولم تتعرض للعقد الاصلى الوارد فيه هذا الشرط إلا أن ذلك لا يمنع

المتعاقد الذى اشترط هذا الشرط من طلب فسخ ذلك العقد إستناداً إلى الأحكام العامة للقررة للفسخ فى العقود للزمة للجانبين متى كان شرط للنق من التصرف من الشروط الأساسية للمتعاقد والتي بدونها ماكان يتم، إذ تكون مخالفة للمتعاقد الآخر له فى هذه الحالة إخلالاً بأحد التزاماته الجوهرية مما يجيز المتعاقد معه طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١٧٥٧ من القانون المدنى التى تعتبر من النصوص الكاملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له ولا خلا من إشرطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح.

(الطن ٢٩٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)

٤٥٠- للدائن الذى أجيب إلى فسخ عقده أن يرجع بالتعويض على اللدين إذا كان عدم قيام الدين بتنفيذ التزامه راجعاً إلى خطئه بإهمال أو تعدد وينبنى التعويض على أساس المسئولية التقصيرية وليس على أحكام المسئولية العقدية ذلك أن العقد بعد أن يفسخ لا يصلح أساساً لطلب التعويض وإنما يكون أساسه هو خطأ اللدين، وتخضع دعوى التعويض الناشئة عنه لقواعد المسئولية التقصيرية وللتقادم المسقط للنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعمل فيه الضرر بوقوع الضرر وبالشخص المسئول عنه.

(الطن ١٦٤٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٥)

٤٥١- التزام المرافق العامة هو عقد الغرض منه إدارة مرفق عام ذو صفة اقتصادية ويكون هذا العقد بين جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذا المرفق وبين فرد أو شركة يعهد إليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن، فإذا إنتهت مدة الالتزام وعاد المرفق إلى الإدارة فإن هذه الأخيرة لا تعتبر بمناية خلف خاص أو عام عمن كان يقوم بإدارته ومن ثم فلا تلتزم بما علق من ديون أو التزامات فى ذمة المستغل بسبب إدارة المرفق.

(الطن ١٤٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٣٠ س ٧ ص ٥٤٦)

٤٥٢- إذا كان الثابت في عقد البيع موضوع النزاع أن الطرفين قد اتفقا في بنده السادس على سريان أحكامه لمدة تنتهي في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلى تجلده تلقائيا بنفس الشروط لسنة تالية وهكذا ما لم يخطر أحدهما الآخر برغبته في عدم التجديد قبل إنتهاء مدة سريان العقد بشهرين على الأقل، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة لم تخطر المطعون دها برغبته في عدم تجديد العقد خلال الأجل المتفق عليهن فإنه يترتب على ذلك تجلده تلقائيا لسنة أخرى تنتهي في ١٩٧٥/١٢/٣١ ولا غيره في ذلك بالإخطار الرسل من الطاعنة إلى المطعون ضدها في ١٩٧٤/١١/٣٠ بإنتهاء العقد ذلك أن هذا الإخطار قد صدر بعد إنقضاء المهلة المحددة لذلك وتجدد العقد بالفعل لمدة سنة أخرى، ومن ثم لا يترتب عليه إنهاؤه إذ لا تملك الطاعنة بإرادتها المنفردة التحلل من التزاماتها الناشئة عن هذا العقد، وبالتالي يحق للمطعون ضدها للطالبة عن تنفيذ العقد خلال المدة التي تجدد إليها ولا يقتصر حقها على مجرد الطالبة بتعويض عن الأضرار الناتجة عن وصول التنبيه متأخراً.

(الطن ٢٤٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/١٤ ص ٣١ من ١١١٨)

٤٥٣- النص في المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن تنتهي بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم في البلاد، وبالنسبة للأماكن التي يستأجرها غير المصريين في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاءها إذا ما انتهت إقامة المستأجر غير المصري في البلاد وتثبت إقامة غير المصري بشهادة من الجهة الإدارية المختصة يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشرع ربط بين حق المؤجر في طلب إنهاء عقود الإيجار السارية وقت العمل به في ١٩٨١/٧/٣١ وإنهاء حق الأجنبي في الإقامة القانونية دون أن يشترط مغادرته للبلاد أو يعتد بعودته بعد المغادرة إليها أو استعداده لتصبح جليداً بالإقامة في تاريخ لاحق.

(الطن ٢٣٧٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/١١/١٣)

(الطن ٧٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
(الطن ١٨٨٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)

٤٥٤- إذ كان الثابت من الشهادة الصادرة من نيابة شرق القاهرة الكلية
..... المقدمة من الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بجلسته أن
الطاعن الأول قرر بالطعن بالنقض في الحكم الصادر ضده في
الجنحة رقم لسنة مدينة نصر، وإذ كانت الوقائع
التي فصل فيها هذا لحكم والكونة للأساس المشترك بين الدعويين
الجنائية واللنية والتي دين عنها الطاعنان كلاهما في تعديهما
بالسب على الطعون ضدها وإتلافها عمداً منقولات مملوكة لهما،
مما قد ينبئ عن وجود ارتباط وثيق بين ما وقع من كل منهما
فإن واجب محكمة الموضوع كان يقتضيها أن توقف السير في
الدعوى المطروحة عليها لحين صدور حكم جنائي بات في
الجنحة المشار إليها تحقيقاً لحسن سير العدالة وإعمالاً لحكم اللاتين
٢٦٥ إجراءات جنائية ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.
(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٦)

٤٥٥- الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم حكماً تقريرياً كاشفاً،
مؤداً. الحكم بإدانته قائد السيارة إستئنافياً غيابياً. مرور ثلاث
سنوات من تاريخ صدوره دون إعلانه أو إتخاذ إجراءات قاطع
لتقادم الدعوى الجنائية أثر. إنقضاؤها. إقامة الضرورين دعواهم
للنية بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ هذا الانقضاء
سقوط الحق في رفعها بالتقادم. إحتساب الحكم الطعون فيه
بالتقادم من تاريخ صدور الحكم في المعارضة الاستئنافية بإنقضاء
الدعوى الجنائية بمضى للدة برغم إكتمال عناصر التقادم قبل
صدوره خطأ.

(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

٤٥٦- إذ كان الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم لا يعدو أن
يكون حكماً تقريرياً كاشفاً عن واقعة قانونية قد تكاملت لها
كل عناصرها وأسباب تحققها ووجودها قبل صدورها، لا كان
ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى

الجنائية ضد قائد السيارة مرتكبه الحادث لأنه تسبب بخطئه في موت للطعون ضدهم وقضى فيها من محكمة الجناح المستأنفة غيايبيا بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٧ بإدانته إلا أن هذا الحكم لم يعلن إليه ولم يتخذ من بعد صدروه ثمة إجراءات قاطع للتقادم حتى إنقضت الدعوى الجنائية بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٧ ولما كان للطعون ضدهم قد رفعوا دعواهم المدنية قبل الطاعنة بالصحيفة المودعة فلم كتاب المحكمة في ١٩٩٥/٦/٤ وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ إنقضاء الدعوى الجنائية فإنها تكون قد سقطت بالتقادم للنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر وإعتد في بدء حساب التقادم بتاريخ صدور الحكم للطعون فيه هذا النظر وإعتد في بدء حساب التقادم بتاريخ صدور الحكم في المعارضة الاستئنافية بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى للدة في ١٩٩٤/٥/٣١ ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وبالتعويض في حين أن صدور ذلك الحكم لا اثر له في تقادم الدعوى الجنائية التي اكتملت له ملته بإنقضاء ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح اتخذ فيها وهو الحكم الاستئنافي الغيايبى الصادر في ١٠/٢٧/١٩٨٧ وعلى النحو السالف بيانه، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

٤٥٧- لما كان الحكم للطعون فيه قد أجرى سريان مدة التقادم الثلاثي للشار إليه في حق الطاعن من تاريخ التصديق على الحكم العسكري في ١٩٨٦/٥/٢٠، على قاله علم الأخير يقينا بالضرر وبشخص المسئول عنه في هذا التاريخ لتأديته الخدمة العسكرية مع تابع الطعون ضدهما في ذات الوحدة التي نفذ فيها العقوبة، وإذ لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى تلك النتيجة، لاستفاء التلازم الحتمي بين عمل الطاعن في ذات الوحدة التي يعمل بها التابع، وبين علمه بالضرر وبشخص المسئول عنه في تاريخ التصديق على الإدانة في الدعوى التي لم يكن ممثلا فيها، فإن الحكم

الطعون فيه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شاب
الفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٥٨٩٤ لسنة ١٩٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦)

٤٥٨- قضاء الحكم للطعون فيه بسقوط حق الطاعنين في التعويض
بالتقادم الثلاثي استنادا إلى تحقق علمهما بالضرر وبشخص
المنول عنه منذ تاريخ وفاة مورثها رغم انتفاء التلازم الحتمي
بينهما وإن ما ساقه الحكم من عناصر استخلص منها إفتراض
علمهما بوقوع الحادث لا تفيد العلم اليقيني بالضرر وبشخص
محلته. قصور وفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

٤٥٩- إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يكونا طرفا في الحضر
رقم ١ لسنة ١٩٨٥ عوارض وخلت ما يفيد إخطارهما بما تم فيه،
وإذ أقام الحكم للطعون فيه قضاء بسقوط حقهما في التعويض
بالتقادم الثلاثي استناداً إلى علمهما بالضرر وبشخص المنول عنه
تحقق منذ تاريخ وفاة مورثها رغم انتفاء التلازم الحتمي بينهما،
فضلا عن أن ما ساقه من عناصر استخلص منها إفتراض العلم
بوقوع الحادث وهو تحرير الحضر السالف بيانه عن واقعة الوفاء،
واستخراجهما إعلام سرعة بوفاته، وتصريح بلهن الجنة،
وحصولهما وشقيقي التوفى على معاش شهري، لا يؤدي
بالضرورة إلى النتيجة التي إنتهى إليها ولا يفيد علم الطاعنين،
اليقيني بالضرر الحادث وبشخص محلته، ومن ثم فإنه يكون
معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

٤٦٠- إنتهاء الحكم للطعون فيه إلى ثبوت علم الطاعنين بحوث الضرر
وبالشخص المنول عنه من تاريخ إنقضاء الدعوى الجنائية بمضي
ثلاث سنوات على تاريخ التصديق على الحكم الغيابي العسكري
بإدانة تابع الطعون ضده، عدم تمثيل الطاعنتين في هذه اللجنة
قضاء الحكم للطعون فيه بسقوط دعوى التعويض بالتقادم
الثلاثي برغم عدم التلازم بين الأمرين. خطأ.

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٢)

٤٦١- إذ كان الحكم المطعون فيه قد قرن علم الطاعنتين بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ إنقضاء الدعوى الجنائية فى ١٩٨١/٦/٤ وهو وقت مضى ثلاث سنوات على تاريخ التصديق على الحكم الغيابى بإدانة تابع الطعون ضده الصادر من المحكمة العسكرية فى الجنحة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧٥ مطروح والتي لم تكونا ممثلتين فيها، رغم إنتفاء التلازم الحتمى بين الأمرين ورتب على ذلك قضاءه بسقوط دعواهما بالتعويض المرفوعة بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٣ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٢)

٤٦٢- قضاء محكمة الجنح بإدانة قائد الجرار الزراعى بتسببه خطأ فى موت الطعون ضدهم وتأييده إستئنافيا قضاء محكمة النقض بنقضه والإحالة. مرور أكثر من ثلاثة سنوات على صدور الحكم الناقص دون اتخاذ أى إجراء قاطع. مؤداه إنقضاء الدعوى الجنائية إقامة الطعون ضدهم دعواهم بالتعويض قبل شركة التأمين الطاعنة بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ هذا الانقضاء أخره سقوطها بالتقادم ٧٥٢ مدنى. إحتساب الحكم للطعون فيه بدء التقادم من تاريخ صدور قرار النيابة بحفظ الأوراق لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى للدة خطأ.

(الطعن رقم ٢٧٦٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٤٦٣- إذ كان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد وقضى فيها من محكمة الجنح بإدانتها وتأييد هذا القضاء من محكمة الجنح المستأنفة وطعن عليه بطريق النقض وقضى فيه بالنقض والإحالة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٠ إلا أن هذا القضاء لم يتخذ من بعد صدوره ثمة إجراء قاطع للتقادم حتى انقضت الدعوى الجنائية بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٠ ولما كان الطعون ضده قد رفعوا دعواهم للندية بالصحيفة للودعة قلم كتاب المحكمة فى ١٩٩٢/١٠/ وبعد مضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء

الدعوى الجنائية فإنه تكون قد سقطت بالتقادم للنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون للدني، وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر واعتد في بدء حساب التقادم بتاريخ صدور قرار النيابة العامة بحفظ الأوراق في ١٩٩١/١/١ ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بالتقادم والحكم بالتعويض في حين أن ذلك القرار لا اثر في قطع التقادم على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه.

(الطن رقم ٢٧٦٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٤٦٤- إقامة الولى الطبيعى على الطعون ضده الأول دعوى تعويض ضد الطاعنة وللطعون ضدهما الثانى والثالث وتركه الخصومة قبل الطاعنة وقضاء الحكم بإثبات الترك. معاودة الطعون ضده الأول إختصاصها بعد بلوغه سن الرشد بدعوى جديدة بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على صيرورة الحكم الجنائى بات. اثره. سقوط حقه قبلها بالتقادم.

(الطن رقم ٣٢٠٥ لسنة ٦٧ ق جلس ١٩٩٩/١٢/١)

٤٦٥- إذ كان البين من الأوراق أن الولى الطبيعى على الطعون عليه الأول وقت قصره قد أقام بصفته الدعوى رقم ٢٢٠٢ لسنة ١٩٩١ مدنى دمنهور الابتدائية وإستئنافه رقم ١٠٧٩ لسنة ٥٠ ق الإسكندرية ضد الطاعنة والطعون عليهما الثانى والثالث والتي قضى فيها بالزامهما بالتعويض الطالب له لصالح المشمول بولايته وقد قرر الولى الطبيعى أمام محكمة أول درجة بترك الخصومة فى الدعوى قبل الطاعنة وقضت تلك المحكمة بإثبات الترك فى ١٩٩٤/٦/٢٩ ثم عاود الطعون عليه الأول بعد بلوغه سن الرشد إختصاصها بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢١ بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات على صيرورة الحكم الجنائى باتا - الصادر فى ١٩٩٠/٦/٢٨ بإدانة للتسبب فى إحداث إصابته - فإن حق الطعون عليه الأول يكون قد سقط بالتقادم.

(الطن رقم ٣٢٠٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١)

٤٦٦- التقادم المسقط. ماهيته. سريانه على الحقوق العينية و الشخصية
عنا حق الملكية بإعتباره حق مؤبد.

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٤٦٧- التقادم للسقط للحقوق وهو عدم استعمال صاحب الحق له مدة
معينة فإنه يسقط الحقوق الشخصية والعينية على سواء بإستثناء
حق الملكية لأنه حق مؤبد.

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٤٦٨- التقادم للسقط. ماهيته. سريانه على الحقوق العينية والشخصية
خضوعه للمدة النصوص عليها بالمادة ٣٧٤ مدنى. علة ذلك. بدء
سريان التقادم من تاريخ زوال اللانع.

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٨)

٤٦٩- دعوى بطلان العقد. عدم إقامة مدعى البطلان الدليل على أن
الشق الباطل أو القابل للإبطال لا ينفصل عن جملة التعاقد. اثره.
بطلان هذا الشق وحده.

(الطن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٤٧٠- جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ١٤٢ من القانون المدنى
تنص على أنه "إذا كان العقد فى شق منه باطلا أو قابلا للإبطال
فهذا الشق وحده هو الذى يبطل إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم
بغير الشق الذى وقع باطلا أو قابلا للإبطال لا ينفصل عن جملة
التعاقد يظل ما بقى من العقد صحيحا بإعتباره عقداً مستقلا
ويقصر البطلان على الشق الباطل وحده.

(الطن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٤٧١- قضاء الحكم الطعون فيه بإبطال عقد البيع الابتدائى بالنسبة
لساحة من إجمالى الأطنان للباعة. بطلان هذا الشق. اثره لا يترتب
عليه بطلان العقد كله مادام الطاعن لم يقدم الدليل على أن هذا
الشق لا ينفصل عن جملة التعاقد. لازمه. بقاء العقد صحيحا فى
باقى بنوده ومنها الشرط الجزائى. إعمالا الحكم الطعون فيه هذا
الشرط الصحيح.

(الطن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٤٧٢- إذ كان الحكم الطعون فيه قضى بإبطال العقد الابتدائي المؤرخ ٢١/١٢/١٩٨٠ بالنسبة لمساحة ٢٠ من ٨ ط من إجمالي الأطنان البالغ مساحتها ١٤ طاف فإن بطلان لم يقيم الدليل على أن الشق الباطل لا ينفصل عن جملة التعاقد، وعلى ذلك فإن العقد الابتدائي سالف البيان يظل صحيحا في باقي بنوده ومنها البند التاسع منه الذي تضمن النص على الشرط الجزائي في حالة عدم إتمام البيع لأي سبب مادام لم يثبت أن الطعون ضدهم الستة الأولى قد ارتكبوا غشا أو خطأ جسيما، وإذ يلتزم الحكم الطعون فيه هذا النظر وأعمل الشرط الجزائي للنصوص عليه في العقد فإنه يكون قد طبق صحيح القانون.

(الطن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٤٧٣- التأخير في رفع دعوى اعتباره في حد ذاته دليلا على التنازل عن طلب الفسخ طالما خلت الأوراق من دليل قاطع على قيام ذلك التنازل.

(الطن رقم ٣٨٥٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

٤٧٤- لا يعد مجرد التأخير في رفع دعوى الفسخ في حد ذاته دليلا على التنازل عن طلب الفسخ مادامت الأوراق قد خلت من دليل قاطع على قيام ذلك التنازل.

(الطن رقم ٣٨٥٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

٤٧٥- تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعد إمكان إعادة الحال إلى ما كان عليه وتسليمه أرض الطعون ضدهم خالية كائر من آثار فسخ العقد تأسيسا على أن البناء محل التداعي أقيم على هذه الأرض وآخر ضمت إليها وأنه لا يتصور تسليم أي جزء من الأرض خالية إلا إذا هدم العقار بأكمله. دفاع جوهرى. إلتفات الحكم الطعون فيه عنه دون بحثه والرد عليه قصور.

(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/١)

٤٧٦- إذ كان النابت بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم إمكان إعادة الحال إلى ما كان عليه وتسليمه أرض الطعون ضدهم خالية كآثر من إثار الفسخ وذلك تأسيساً على أن البناء أقيم على هذه الأرض وأرض أخرى ضمت إليها وبلغت مساحتها جميعاً ٢م^٢ ١٠٢٩ لا يتجاوز أرض الطعون ضدهم فيها نسبة ٦٠٪ فقط وأنه لا يتصور تسليم أى جزئ من الأرض خالية إلا إذا هدم العقار بأكمله وفى ذلك ضياع للمال وإهداره. وإذا لم يعن الحكم بإيراد هذا الدفاع وبحنه والرد عليه رغم جوهريته إذ من شأنه لو تحقق أن يغير وجه الراى فى شأن قضائه بالإزالة والتسليم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/١)

٤٧٧- الشرط الصحيح الفاسخ. خلو عقد البيع منه وثبوت وفاء الطاعنين بباقى الثمن أمام محكمة الاستئناف بعرضه على وكيل الطعون ضده بالجلسة وقبوله العرض استلامه للبلغ. إمتناع إجابة طلب الفسخ إقامة الحكم الطعون فيه قضاءه بالفسخ على أساس الشرط الفاسخ الضمنى وعلى أن الفسخ وقع وفقاً للعقد من تاريخ التخلف عن السداد وأن الحكم ليس منشأ للفسخ بل مقرر له. خطأ.

(الطن رقم ٧٩٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

٤٧٨- لما كان يبين من أسباب الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم الطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أقام قضاءه بفسخ عقد البيع موضوع الدعوى على أساس الشرط الفاسخ الضمنى وكان النابت من أسباب الحكم الطعون فيه وباقى أوراق الدعوى أن الطاعنين قاموا بالوفاء بباقى الثمن أمام محكمة الاستئناف بعرضه على وكيل الطعون ضده بجلسة وقبوله لهذا العرض واستلامه للبلغ للعروض وهو ما يمنع من إجابة طلب الفسخ، لما كان ذلك فإن الحكم للطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة فسخ العقد على سند من أن الفسخ وقع وفقاً للعقد من تاريخ التخلف عن

السداد وأن الحكم ليس منشئاً للفسخ بل هو مقرر له رغم خلو العقد من الشرط الصريح الفاسخ فإنه يكون معيباً.
(الطن رقم ٧٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

٤٧٩- الإغفاء من أضرار في الفسخ الاتفاقي. وجوب الاتفاق عليه صراحة. م ١٥٨ مدني. مؤداه تضمن العقد شرطاً باعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حكم قضائي. لا يعفى الدائن من الأضرار قبل رفع دعوى الفسخ. عدم وجود تعارض بين أضرار للمدين وتكليفه بالتنفيذ وبين اللطالبة بالفسخ. إعتبار الإغناء شرط لرفع الدعوى لوضع الدين في وضع المتأخر في تنفيذ التزامه. لا يفيد من ذلك إعتبار مجرد رفع الدعوى بالفسخ إغناءً. وجوب إشتمال صحيفتها على تكليف المدين بالوفاء بالتزامه.
(الطن رقم ٤٨٩٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٤٨٠- تنص المادة ١٥٨ من القانون على أنه "يجوز الاتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالتزامات الناشئة عنه وهذا الاتفاق لا يعفى من الإغناء إلا إذا اتفق المتعاقدان صراحة على الإغفاء منه. ط وكانت عبارة البند السابع من العقد سند الدعوى المؤرخ ١٩٩١/١١/٧٨ تنص على أنه "إذا تأخر الطرف الثاني في سداد أي قسط عليه حل موعد سداد باقي الثمن على المشتري فوراً دون حاجة إلى إغناء أو تنبيه. كما يحق للطرف الأول إعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه وبدون حكم قضائي ويكون له أيضاً الحق في استرداد المحل موضوع التعامل فإن البين من هذه العبارة أن الطرفين وإن اتفقا على أنه إذا تأخر المشتري عن سداد أي قسط مستحق عليه يحل موعد سداد باقي الأقساط دون حاجة إلى إنذار أو تنبيه. إلا أنهما لم يتفقا صراحة على إغفاء البائعة من إغناء من ذلك اتفاقهما في البند المشار إليه على إعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حكم قضائي ذلك أن الشرط على هذا النحو لا يعفى من الإغناء قبل رفع دعوى الفسخ إعمالاً للمادة ١٥٨ من القانون المدني السالف ذكرها وليس هناك تعارض في هذه الحالة بين

إعذار الدائن للمدين وتكليفه بالتنفيذ وبين للطالبة بفسخ العقد بعد ذلك أن الإعذار لا يعتبر نازلاً عن الطالبة بفسخ العقد بل هو شرط واجب لرفع الدعوى به، وبالتالي يتعين حصول الإعذار في هذه الحالة - كشرط لإيقاع الفسخ الاتفاقي - وذلك بقصد وضع الدائن قانوناً في وضع المتأخر من تنفيذ التزامه، ولا ينال من ذلك ما هو مقرر من أن مجرد رفع الدعوى بالفسخ يعد إعذاراً للمدين، إذ أن شرط ذلك أن تشمل صحيفتها على تكليف الأخير بالوفاء بالتزامه.

(الطن رقم ٤٨٩٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٤٨١- العقد الإداري. ما هيته. عقد يرميه شخص معنوي من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره ويظهر فيه نيته في الأخذ بأحكام القانون العام بتضمينه شروطاً استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص أو بالإحالة فيه على اللوائح الخاصة به.

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٤)

(الطن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٢٩ من ٤٥ ص ٩١٨)

٤٨٢- تقديم الطعون ضده الأول بصفة مستندات عرفية تدليلاً على ثبوت الضرر وتقدير قيمته. عم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الاحتجاج بها قبله. أثره. عدم جواز منازعته بشأنها لأول مرة أمام محكمة النقض. تعويل الحكم الطعون فيه عليه في قضائه. لا عيب النعي عليه في ذلك. جنل موضوعي. انحسار رقابة محكمة النقض عنه.

(الطن رقم ٤٦٧٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

٤٨٣- إذ كان الطاعن لم يسبق له التمسك بعدم جواز الاحتجاج قبله بالمستندات العرفية التي قدمها للطعون ضده الأول، تدليلاً على ثبوت الضرر وتقدير قيمته - والتي تمثلت في تكاليف إصلاح سيارته - ولم يمار الطاعن في داللتها بشئ بما لا يقبل منه المنازعة بشأنها - لأول مرة - أمام محكمة النقض بحسابه سبباً

جديداً ولا على الحكم المطعون فيه أن عول عليها في قضائه، بما يصحح النعي معه جدلاً موضوعياً مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويتعين لذلك عدم قبوله.

(الطن رقم ٤٦٧٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

٤٨٤- الورقة العرفية حجة بما دون فيها على من نسب إليه توقيعها عليها ما لم ينكر صدورها منه إكتسابها ذات الحجية قبل من يسرى في حقهم التصرف القانوني الذي تثبته أو تتأثر به حقوقه.

(الطن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

٨٥- إن مفاد نص المادة ١٤١ من قانون الإثبات أن الأصل أن الورقة العرفية تكون حجة بما دون فيها على من نسب إليه توقيعها عليها ما لم ينكر صدورها منه وتكون لها ذات الحجية قبل ذوي الشأن ممن يسرى في حقهم التصرف القانوني الذي تثبته كالخلف العام أو الخاص - أو تتأثر به حقوقه - كالدائن.

(الطن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

٨٦- تدخل الطاعن في الدعوى للقائمة من المطعون ضدها الأولى للحكم بصحة ونفاذ عقود البيع الثلاثة المنسوب صدورها إلى البائع للبائع لها وهو بذاته البائع للطاعن بعقد قضى بصحته ونفاذه وطعنه بالتزوير على تلك العقود على سند أن بيانات الحوض الواقعة به الأرض المباعة تم تغييره بطريق الكشط والإضافة. إعتبار الطاعن قد سلك الطريق القانوني لإهتار حجية العقد المنسوب صدوره من البائع له. قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإدعاء بتزوير هذه العقود - ومنها العقد المنسوب صدوره من البائع له. قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإدعاء بتزوير هذه العقود - ومنها العقد المنسوب صدوره من البائع للطاعن - على سند من أن الطاعن ليس طرفاً فيه أو خلفاً عاماً لأحد طرفية. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه.

(الطن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

٤٨٧- إذ كان الطاعن قد تدخل في الدعوى التي اقامتها للطعون ضدها الأولى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقود البيع الثلاثة المنسوب صلبور أحدها البائع لها بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٥ وهو بذاته البائع للطاعن بعقد قضى بصحته ونفاذه وطعن بالتزوير على هذه العقود على سند من أن بيانات الحوض الواقعة به الأرض المبعة بموجبها قد تم تغييره بطريق الكشط والإضافة إبتغاء مطابقة تلك العقود على الأرض مشتراة، فإنه ومن ثم يكون قد سلك الطريق الذي رسمه القانون لإهدار حجية العقد المنسوب صدره من ذات البائع له وللورخ ١٩٨١/١٠/١٥ وإذ خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول ادعائه بتزوير هذه العقود ومنها العقد المنسوب صدره من البائع له أنف البيان على سند من أنه ليس طرفا فيه أو خلفا عام لأحد طرفيه، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٤/٤/٢٠٠١)

٤٨٨- إنكار الطعن - للدعى عليه - توقيعه على عقد الإيجار العرفي المقدم من الطعون ضدهما - للدعيان - سندا للدعوى -إحالة المحكمة الدعوى للتحقيق مكلفة للطعون ضدهما بإثبات توقيعه عليه بكافة طرق الإثبات القانونية عدم إحضارهما لشاهديهما مؤداه. عجزهما عن إثبات دعواهما. قضاء الحكم للطعون فيه بتأييد القضاء بطرد الطاعن تأسيسا لعجزه عن إثبات دعواه. مخالفة للنائب في الأوراق وخطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ١٢٠٢ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٢/٤/٢٠٠١)

٤٨٩- لما كان الواقع في الأوراق أن الطاعن "الدعى عليه" قد انكر أمام درجة التقاضى توقيعه على عقد الإيجار العرفي الذي قدمه الطعون ضدهما "الدعيان" سندا للدعوى، وإن محكمة الاستئناف - التزاما منها بأحكام القانون في شأن عبء الإثبات وإنكار التوقيع على الورقة العرفية - قد أحالت الدعوى إلى التحقيق بحكمها الذي أصدرته بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٢ وكلفت الطعون ضدهما بإثبات توقيع الطاعن على عقد الإيجار للشار إليه بكافة طرق الإثبات القانونية،

وإذ قرر الطعون ضدهما - بعد ذلك - بجلسة ١٩٩٩/٦/٢٣ بعدم وجود شهود لديهما لوفاء شاهدي الحقد، أعانت محكمة الاستئناف الدعوى للمرافعة، بما مؤداه أنهما عجزا عن إثبات الدعوى المرفوعة منهما، وأقام الحكم الطعون فيه - رغم ذلك - قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي بطرد الطاعن وتسليم أرض النزاع إلى الطعون ضدهما، على ما أورده في مدوناته من أن محكمة الاستئناف "قد أتاحت للطاعن" المستأنف "أن يثبت عناصر دعواه وبقائه التي أثارها إلا أنه عجز عن إثبات ذلك وتنتهى هذه المحكمة إلى أن الحكم المستأنف صحيح للأسباب التي استند بالإضافة إلى ما رو بهذا الحكم من أسباب فإن الحكم الطعون فيه بذلك يكون فضلا عن مخالفته الثابت في الأوراق قد خاف القانون وأخطأ في تطبيقه عندما أسس قضاءه على نقل عبء إثبات الدعوى إلى الطاعن على الرغم من أنه مدعى عليه فيها وغير مكلف بإثباتها، و سكوته عن النفي لا يصلح بذاته دليلا للحكم الطعون ضدهما "للدعيان بطلباتهما بعد أن عجز عن إثبات صحة عقد الإيجار سند الدعوى - اللقدم منها - ولا يقدح في ذلك أن الحكم للطعون فيه أضاف إلى أسبابه الأخذ بأسباب الحكم المستأنف ذلك أن حاصل هذه الأسباب أن عقد الإيجار المذكور مسجل بالجمعية الزراعية وأن الطاعن لم ينازع فيه منذ تحريره في عام ١٩٦٢ حتى رفع الدعوى في عام ١٩٩٨ ولم يثبت ما ادعاه من ملكيته لأرض النزاع بالتقادم، في حين أنه من غير الثابت في الأوراق تسجيل العقد المشار إليه بالجمعية المذكورة، فضلا عن أن عبء إثبات الدعوى يقع قانونا على عاتق الطعون ضدهما بعد أن أنكر الطاعن عقد الإيجار المنسوب إليه والذي لم يثبت في الأوراق سبق مواجهته به قبل رفع الدعوى ومن ثم يضحى الحكم للطعون فيه معيبا.

(الطن رقم ١٢٠٢ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

٤٩٠- تمسك الطاعنين بجحد صورة الورقة العرفية التي قدمها للطعون ضده لإثبات مديونية مورثهم وطلبهم تقديم أصل الورقة للطن عليه. اعتداد الحكم الطعون فيه بتلك الصورة دليلا على الإثبات

تأسيسا على عدم اتخاذ الطاعنين إجراءات الطعن بالتزوير عليها مخالفة للقانون وخطا في تطبيقه.

(الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٥)

٤٩١- إذ كان الثابت أن الطاعنين قد جحدوا صورة الورقة العرفية التي قدمها الطعون ضده دليلا لإثبات مدىونية مورثهم، وأنهم طلبوا تقديم أصل هذه الورقة للطعن عليه، فإن الحكم الطعون فيه إذا اعتد بتلك الصورة دليلا في الإثبات تأسيسا على أن الطاعنين لم يتخذوا إجراءات الطعن بالتزوير عليها رغم جحدهم لها فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطا في تطبيقه.

(الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٥)

٤٩٢- تمسك الطاعن الأول بدفاعه أمام محكمة الموضوع بحجية الإقرار الصادر من الطعون ضده بتحملة عنه الدين المستحق عليه لأحد البنوك باعتباره متبعا له وليس بوصفه ضامنا. له في عقد الرابحة للرم بينه والبنك وتلجيه على ذلك بالإقرار المشار إليه وبما ورد بمحاضر أعمال الخبير. دفاع جوهرى التزم المحكمة بالتعرض له والقول برأيا فيه توصلا لما إذا كان الطعون ضده قد أوفى دين الأول للبنك باعتباره كفيلا له أو أنه أوفى للبنك ديننا في ذمته هو بعد حلو له محل الدين الأصلي للبنك فعودها عن ذلك. قصور مبطل.

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٤)

٤٩٣- إذ كان الثابت في الأوراق أن الطاعن الأول تمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه البين بسببى الطعن (دفاعه بحجية الإقرار الصادر من الطعون ضده بتحملة الدين المستحق عليه - الطاعن الأول - لبنك باعتباره متبعا له وليس بوصفه ضامنا له في عقد الرابحة للرم بينه والبنك) واستدل على صحته بالإقرار المشار إليه، وبما إشتملت عليه محاضر أعمال الخبير اللندوب في الدعوى فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهري، وتقول رأيا فيها إيجابيا أو سلبا، توصلا لما إذا كان

المطعون ضده قد أوفى دين الطاعن الأول للبنك المشار إليه بإعتباره كفيلا له - وبالتالي يجوز أن يرجع عليه بما أوفاه عنه - أو أنه أو هي البنك دينا في ذمته هو بعد حلوله محل للدين الأصلي للبنك، وإذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بقصور يبطله.

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٤)

٤٩٤- الإقرار بالملكية حجة على المقر. شرطه. صدوره منه عن إرادة غير مشوبة بعيب. عدم أحقيته في التنصل مما ورد فيه بمحض إرادته إلا بمير قانوني، مؤداه. سريان اثره فيما بينه والمقر له. ليس للمقر الدفع باستحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية ولو تبين أن محل الإقرار كله أو بعضه مملو للغير. علة ذلك، الإقرار بملكية ثابتة للغير تصرف قابل للإبطال لصحة المقر له وليس لصحة المقر. للمالك الحقيقي إقرار التصرف صراحة أو ضمنا، عدم نفاذه في حقه إذا لم يره. النعي أمام محكمة النقض من المقر بوقوعه في غلط جوهرى. عدم قبوله علة ذلك مخالطته واقعا لم يسبق طرحه على محكمة للوضوع.

(الطعن رقم ٢٣٨٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٤٩٥- إن الإقرار بالملكية حجة على المقر طالما صدر منه عن إرادة غير مشوبة بعيب من عيوب الإرادة فلا يحق له أن يتنصل مما ورد فيه بمحض إرادته إلا بمير قانوني، ومن ثم فإنّه ينتج اثره فيما بينه والمقر له، وليس له أن يدفع باستحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية، ولو تبين أن محل الإقرار كله أو بعضه مملوك للغير، إذ الإقرار بملكية ثابتة للغير تصرف قابل للإبطال لصحة المقر له، وليس لصحة المقر، أما بالنسبة للمالك الحقيقي فيجوز له أن يقر التصرف صراحة أو ضمنا فإذا لم يقره كان غير نافذ في حقه. أن النعي بأن الطاعن (المقر) وقع في غلط جوهرى - غير مقبول لمخالطته واقعا لم يسبق طرحه على محكمة للوضوع.

(الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٤٩٦- تمسك الطاعن في دفاعه امام محكمة الموضوع بأن إقراره بملكية الطعون ضده لجزء من عقار النزاع موصوف غير قابل للتجزئة ألترزم فيه الأخير بمسئولية تضامنيا معه عن ديون ومستحقات العقار مما كان يوجب قبل الحكم صحة ونفاذ الإقرار الاستيثاق من وفائه بهذا الالتزام مواجهة الحكم للطعون فيه هذا الدفاع باستخلاص سائق ليس فيه خروج عن المعنى الذى تحتمله عبارات الإقرار. النعى عليه بمخالفة النابت بالأوراق جندل موضوعى تنحسر عنه رقابة محكمة النقض. أثره. عدم قبوله.
(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٤٩٧- لما كان الحكم للطعون فيه قد واجه دفاع الطاعن (دفاعه بأن إقراره موضوع النزاع بملكية الطعون ضده لربع العقار موضوع غير قابل للتجزئة إلتزام فيه الأخير بمسئولية تضامنيا معه عن كافة الديون والمستحقات الخاصة بالعقار مما كان يوجب على محكمة الموضوع قبل الحكم بصحة ونفاذ الإقرار الاستيثاق من أن الطعون أوفى بهذا الإلتزام) بأن ما جاء فى الإقرار من أنه فى حالة تعلية العقار عن الدور الحالى يلزم الطرفان فى حدود حق كل منهما بتكاليف البناء، وفى حالة عدم سداد المستأنف (للمطعون ضده) تكاليف البناء واضطرار المستأنف ضده (الطاعن) إلى سداد نياية عنه، فإنها تكون دينا على المستأنف - وهذا الشق ليس محل منازعة من المستأنف - فليس بالإقرار ما يدل على أن هناك دينا فى ذمة للمستأنف يتعلق بالإقرار، إذ أن الإقرار تم تحريره فى عام ١٩٨٢ والدعوى تم رفعها فى عام ١٩٨٨ ولم يدع المستأنف عليه بوجود أية مديونية فى ذمة المستأنف سواء قبل تحرير الإقرار أو بعده، إذ أنه لو كان دائنا له بشئ قبل هذا الإقرار لما حرر هذه الإقرار ولو أنه مدین له بشئ بعد كتابة هذا الإقرار لتقديم به للمحكمة "وإذا كان هذا إستخلصه الحكم سائفا، وليس فيه خروج عن المعنى الذى تحتمله عبارات الإقرار، فإن النعى (نعى الطاعن على الحكم للطعون فيه بمخالفة النابت بالأوراق) ينحل إلى مجرد جندل موضوعى تنحسر عنه رقابة هذه المحكمة (محكمة النقض) ومن ثم يكون غير مقبول.

(الطن رقم ٣٣٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٤٩٨- الإقرار بالملكية في ورقة عرقية، لا تنتقل به للملكية ولا يصلح سنداً لرفع دعوى بتثبيت هذه الملكية، علة ذلك. عدم إنتقالها في العقار إلا بالتسجيل وانطواء الحكم بصحة ونفاذ الإقرار على التسليم بثبوت الملكية للمقر والرغبة في الحصول على حماية قضائية غايتها اطمئنان المقر له إلى عدم إستطاعة المقر بما الحكم بذلك المنازعة فيما أقر به. مخالفة الحكم للطعون فيه هذا النظر متبعا قضاء بصحة ونفاذ الإقرار موضوع النزاع بإعتباره سنداً للملكية صالحا للتسجيل والشهر. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه.
(الطن رقم ٣٣٧٠ سنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٠)

٤٩٩- الإقرار بالملكية في ورقة عرقية لا تنتقل به للملكية، ولا يصلح سنداً لرفع دعوى بتثبيت هذه الملكية، لأنها لا تنتقل في العقار إلا بالتسجيل، ولما ينطوى عليه طلب الحكم بصحة ونفاذ الإقرار من التسليم بثبوت الملكية للمقرر، والرغبة في الحصول على حماية قضائية غايتها أن يطمئن المقر له إلى أن المقر لا يستطيع - بعد الحكم بصحة الإقرار ونفاذه في حقه - أن ينازع فيما أقر به. وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر، واتبع قضاء بصحة ونفاذ الإقرار موضوع النزاع بإعتباره سنداً للملكية صالحا للتسجيل والشهر، فإنه يكون قد خالف القانون، وأخطأ في تطبيقه.
(الطن رقم ٣٣٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٥٠٠- ما يقر به الأب من أنه يتبرع بالمال للتصرف فيه للقاصر المشمول بولايته. دليل لصالحه من شأنه إطلاق يده في التصرف في ذلك المال. أثره. للقاصر بعد بلوغه سن الرشد ولوصى الخصومة عنه قبل بلوغ هذه السن أن يثبت بطرق الإثبات كافة عدم صحة هذا البيان ولو كان قد أدرج في عقد مسجل. علة ذلك. وقوع هذا الأدرج بناء على ما يدلى به الأب وليس نتيجة تحريرات تجريها جهات الشهر.

(الطن رقم ٣١٠١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

٥٠١- لما كان ما يقر به الأب من أنه تبرع بالمال للتصرف فيه للقاصر المشمول بولايته هو دليل لصالحه من شأنه أن يطلق يده في التصرف في ذلك المال، فإن للقاصر بعد بلوغه سن الرشد ولو وصى الخصومة عنه قبل هذه السن أن يثبت بطرق الإثبات كافة عدم صحة هذا البيان، ولو كان قد أدرج في عقد مسجل، وذلك لأن إدراجه في العقد يتم بناء على ما يدلى به الأب، وليس نتيجة تحريات جهات الشهر.

(الطعن رقم ٣١٠١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

• الإقرار :-

٥٠٢- إقرار الولي الشرعي في العقد بأن والده القصر المشمولين بولايته هي التي تبرعت لهم بثمن البيع. دليل لصالح القصر في إثبات هذه الواقعة القانونية. عدم جواز عدول الأب عن إقراره أو التنصل منه أو الرجوع فيه بمحض إرادته. له التنصل منه بإظهاره إقرار ثبت بطلانه. سبيله إثبات أن إقراره شابه خطأ مادي بحت لدى التعبير عن إرادته فيطلب تصحيح هذا الخطأ أو أن هذه الإرادة داخلها عيب في الحدود التي تسمح بها القواعد العامة في الإثبات. علة ذلك. الإقرار تصرف قانوني من جانب واحد يجري عليه ما جرى على سائر التصرفات القانونية.

(الطعن رقم ٣١٠١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

٥٠٣- للقرر أنه إذا أقر الولي الشرعي في العقد بأن والده القصر المشمولين بولايته هي التي تبرعت لهم بالثمن البيع، فهذا دليل لصالح المقر في إثبات هذه الواقعة القانونية لا يجوز للأب مع قيامه العدول عن إقراره أو التنصل منه أو الرجوع فيه بمحض إرادته. ولكن يجوز له أن يثبت أن إقراره شابه خطأ مادي بحت لدى التعبير عن إرادته - فيطلب تصحيح هذا الخطأ - أو أن هذه الإرادة داخلها عيب من عيوب الإرادة في الحدود التي تسمح بها القواعد العامة في الإثبات باعتبار أن الإقرار تصرف قانوني من جانب واحد يجري عليه من الأحكام ما يجري على سائر التصرفات القانونية -

فيكون ذلك إظهار لإقرار ثبت بطلانه - ومن ثم يجوز له التنصل منه.

(الطن رقم ٣١٠١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

٥- اليمين الحاسمة :-

٥-٤- اليمين الحاسمة. ملك للخصم لا للقاضي. مؤداه له طلب توجيهها في أي حالة كانت عليها الدعوى. على القاضي إجابته لطلبه بتوافر شروطها. إلا إذا بان أن الدعوى يكذبها ظاهر الحال أو أنها ثابتة بغير يمين وأن اليمين بالصيغة التي وجهت بها غير منتجة. (الطن رقم ٣٦٩٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٥-٥- لأن كانت اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي ويجوز له طلب وجبها في أية حالة كانت عليه الدعوى وعلى القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها، إلا إذا بان أن الدعوى يكذبها ظاهر الحال أو أنها ثابتة بغير يمين، وأن اليمين بالصيغة التي وجهت بها غير منتجة. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن مدعى للمطعون ضده بقيمة الشيك موضوع الجعنة رقم ٥٢٦٥ لسنة ١٩٨٢ بندر دمياط وأنه تخالف في شأن ذلك الدين مع المطعون ضده ومن ثم فإن توجيه اليمين الحاسمة لإثبات براءة ذمة الطاعن من ذلك الدين يكون غير منتج، ولا جناح على الحكم المطعون فيه أن هو أعمل سلطته للوضعية وفرض توجيه اليمين.

(الطن رقم ٣٦٩٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٥-٦- حلف اليمين الحاسمة. أثره. حسم النزاع فيما أنصبت عليه. اعتبار مضمونها حج ملزمة للقاضي. سقوط حق من وجهها في أي دليل آخر. ورود اليمين على جزء من النزاع أو على مسألة فرعية. أثره. عدم حسمها له إلا فيما ورد عليه الحلف. لازمة وجوب الالتزام بحجيتها فيما أنصبت له إلا فيما ورد عليه الحلف. لازمة وجوب الالتزام بحجيتها فيما أنصبت عليه وحسمته. الجزء

الذى لم يرد عليه يبقى دون حسم تسرى عليه القواعد العامة فى الإثبات.

(الطن رقم ٢٦٥١ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٦/١١/٢٠٠٠)

٥٠٧- مفاد ما نصت عليه المادة ١١٧ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ إن حلف من وجهت إليه اليمين الحاسمة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يحسم النزاع فيما إنصبت عليه اليمين ويكون مضمونها حجة ملزمة للقاضى، فإن تضمن الحلف إقرار بدعوى المدعى حكم له بموجبها وإن تضمن إنكاراً حكم يرفض الدعوى لعدم قيام دليل عليها بعد أن سقط بحلف تلك اليمين، حق من وجهها فى أى دليل آخر، وهو ما مؤداه أن اليمين الحاسمة إذا انصبت على جزء من النزاع أو على مسألة فرعية فيه فإنه لا تحسمه إلا فيما ورد عليه الحلف دون الحق الآخر الذى لم ترد عليه، مما يتعين معه الالتزام بحجية اليمين فى خصوص ما انصبت عليه وحسمته ويبقى الجزء الذى لم ترد عليه دون حسم تسرى عليه القواعد العامة للإثبات.

(الطن رقم ٢٦٥١ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٦/١١/٢٠٠٠)

٥٠٨- قصر اليمين الحاسمة على عدم حصول الطعون ضدهم على نصيبهن فى ريع المحلات التجارية دون الشقتين بمنزلى النزاع، إقامة الحكم للطعون فيه قضاءه على أساس أن اليمين حسمت النزاع برمته بحث وتمحيص دفاع الطاعنين بشأن استنجارهما شقتى النزاع رغم جوهريته. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٢٦٥١ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٦/١١/٢٠٠٠)

٥٠٩- إذ كان الثابت من الأوراق أن اليمين الحاسمة التى حلفتها الطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف قد إقتصرت على عدم حصولهن على نصيبهن فى ريع المحلات التجارية بمنزلى النزاع فى مدة الطالبة دون أن تستطيل إلى نصيبهن فى ريع الشقتين للشار إليهما والتين تمسك الطاعنان فى شأنهما أمام محكمة الاستئناف بسبق استنجارهما من موروثه طرفى النزاع بموجب عقدى الإيجار

للمؤرخين ١٩٦٨/٥/١، ١٩٧٥/٦/١ القدمين فيهما إلى تلك المحكمة، فإن محكمة الاستئناف إذ أقامت قضاءها بتأييد حكم محكمة أول درجة على أن اليمين الحاسمة التي حلفتها للطعون ضدهن قد حسمت النزاع برمته لصالحهن، ولم تعن ببحث وتمحيص ما تمسك به الطاعنان أمامهما من دفاع جوهرى بشأن إستنتاجارهما للشقتين المطالب بالربيع عنهما على الرغم من أنها حصلت هنا النفاذ حكمها دون أن ترد عليه، مع أن من شأنه - لو صح - تغيير وجه الراى فى الدعوى فيما يختص بهذا الجزء من الحق إذ أن مؤداه عدم مسئولية الطاعنتين عن ريع نصيب الطعون ضدهن فى الشقتين. ومن ثم فإن الحكم الطعون فيه يكون فضل عن خطئه فى تطبيق القانون قد ران عليه القصور للبطل.

(الطن رقم ٢٦٥١ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٦)

• التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض :-

٥١٠- طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيما يتقاسمان تنفيذ الإلتزام عدم إمكان رد المال عينا أو إرهابه للمدين، أثره للقاضى الحكم بتعويض يراعى فى مقناره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب.

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق هيئة عامة جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

٥١١- المقرر- فى قضاء محكمة النقض - أن طلب التنفيذ العيني و طلب التنفيذ بطريق التعويض قسيما متكافئان قلداً ومتحان موضوعا يندرج كل منهما فى الآخر ويتقاسمان معا تنفيذ الإلتزام الأصلى، فإذا كان الدائن قد طلب رد المال عينا وثبت للقاضى أن ذلك غير ممكن أو فيه إرهاب للمدين فلا عليه أن حكم بتعويض يراعى فى مقناره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب دون أن يعد ذلك منه قضاء بما لم يطلبه الخصوم.

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق هيئة عامة جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

٥١٢- إن الأصل طبقا للقواعد العامة فى القانون المدنى أن المستاجر ملتزم بالا يحدث تغييراً صاراً بالعين المؤجرة دون إذن المالك، وقد

نصت المادة ٢/٥٨٠ من القانون للنفي على أنه "إذا ما خالف المستاجر هذا الالتزام جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التي كانت عليه وبالتعويض أن كان له مقتضى". وجاء هذا النص تطبيقاً للقواعد العامة فيجوز للمؤجر أن يطلب التنفيذ العيني، وإعادة العين إلى أصلها، أو فسخ الإيجار مع التعويض في الحالتين أن كان له مقتضى.

(الطن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

٥١٣- إقامة الهيئة الطاعنة دعواها بطلب طرد الطعون ضدها من الأرض الفضاء إنتفاعها وتسليمها خالية تضمنه بطريق اللزوم طلب فسخ العقد بينهما. إستناد الطاعنة في طلبها إلى إقامة الطعون ضدها مباني خرسانية على أرض النزاع بما يغير من معالها ويتنافى مع طبيعتها وما أجرت من أجله ويضر بالطاعنة. فضاء الحكم الطعون فيه برفض الدعوى تأسيساً على خلو الأوراق من تعليمات تحظر على الطعون ضدها البناء عدم صلاحيته رداً على دفاع الطاعنة لوجوب تطبيق القواعد العامة في هذه الحالة والتي تجيز للطاعنة طلب فسخ العقد لعدم إتفاق المتعاقدين على ما يخالفها. قصور وخطأ.

(الطن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

٥١٤- إذ كانت الهيئة الطاعنة قد أقامت دعواها بطلب طرد الطعون ضدها من الأرض الفضاء إنتفاعها وتسليمها خالية، وهو ما يتضمن بالضرورة وبطريق اللزوم فسخ العقد بينهما تأسيساً على قيامها ببناء مبان خرسانية عليها بما يغير من معالها ويتنافى مع طبيعة العين، وما أجرت من أجله ويضر بالطاعنة، فإن الحكم للطعون فيه - الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه - إذا رفض الدعوى على سند من خلو الأوراق من ثمة تعليمات تحظر على الطعون ضدها البناء - إذ رفض الدعوى على سند من خلو الأوراق من ثمة تعليمات تحظر على الطعون ضدها البناء - وهو ما لا يواجه دفاع الطاعنة ولا يصلح رداً عليه، بإعتبار أنه ما لم يتفق العاقدان على ما يخالف القواعد العامة أنفة البيان، فإنه تكون

ملزمة لهم ويتعين على القاضي إعمالها، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في التسبب الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون.
(الطعن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

• التعويض الإتفاقي :-

٥١٥- للمتعاقدین أن يحددا مقدما قيمة التعويض عما ينجم من ضرر بسبب عدم تنفيذ أحد الالتزامات المنصوص عليها في العقد. التعويض في هذه الحالة. ما هيته. تعويض عن عدم التنفيذ. عدم جواز الجمع بينه وبين التنفيذ العيني. للمتعاقدین تحديد التعويض الجابر للضرر عن التأخير في التنفيذ جواز الجمع بين التعويض الأخير والتنفيذ العيني. علة ذلك. القضاء بالزام اللذين بتنفيذ التزامه عينا لا يخل بحق الدائن فيما يجب له من هذا التعويض. للواد ٢/٢٣٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٤ ملنى.
(الطعن لرقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٥١٦- أن مؤدى الواد ٢/٢٣٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٢/٢٢٤ من القانون للمنى أنه يجوز للمتعاقدین أن يحددا مقدما قيمة التعويض الواجب لأداه عما قد ينجم من ضرر بسبب "عدم التنفيذ" إلتزام م الالتزامات المنصوص عليها في العقد اليرم بينهما ويكون التعويض في هذه الحالة تعويضا عن عدم التنفيذ لا يجوز الجمع بينه وبين التنفيذ العيني، كما يجوز لهما تحديد التعويض الجابر للضرر عن "التأخير في التنفيذ" كما يجوز الجمع بين هذا التعويض والتنفيذ العيني لأن القضاء بالزام اللذين بتنفيذ إلتزامه عينا لا يخل للدائن فيما يجب له من تعويض عن التأخير في التنفيذ.
(الطعن لرقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٥١٧- تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الجمع بين إلتزامهم بتسليم أربع شقق خالية عينا خالية وبين إلتزامهم بقيمة التعويض الاتفاقى للنصوص عليه في عقد البيع اليرم بينهم والطعون ضدهم الثلاثة الأوائل وبأن الأخيرين أخلوا بإلتزامهم بسداد باقى ثمن البيع فى اللواعيد المقررة مما يعد مساهمة منهم

فى الخطأ توجب تخفيض التعويض وبأنه مبالغ فيه إلى درجة كبيرة وبأنهم نفذوا إلزامهم جزئيا بعرض شقتين على خصومهم. دفاع جوهرى. عدم تمحيصه أو مناقشة أدلته وعدم تفسير المحكمة ذلك الشرط الجزائى توصلا لما إذا كان عن عدم تسليم تلك الشقق أم عن التأخير فى تسليمها ودون الإدلاء برأيها فيها إذا أن مجرد عرض الطاعنين الشقتين دون أن يتلوه إجراء مائل للإبداع طبقا للمادتين ٣٣٦ مدنى، ٢/٤٨٩ مرافعات يقوم مقام الوفاء الجزئى بالإلتزام الذى يبيح للقاضى تخفيض التعويض. مخالفة للقانون وخطا فى تطبيقه وقصور مبطّل.

(الطعن أرقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ ق جلسة ٢٠١١/٦/١٢)

٥٧٨- إذ كان الثابت فى الأوراق أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الجمع بين إلزامهم بتسليم أربع شقق خالية عينا، وبين إلزامهم بقيمة التعويض الاتفاقى للنصوص عليه فى عقد البيع المزمع بينهم والطلعون ضدهم الثلاثة الأوائل، كما تمسكوا بأن للطلعون ضدهم المذكورين أخلوا بإلزامهم بسداد باقى ثمن البيع فى اللواعيد المقررة مما يعد مساهمة منهم فى الخطأ توجب تخفيض التعويض، وبأن هذا التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة إذ قدر بمليون جنية عن عدم تسلم أربع شقق فى عقار مساحته ١٣٥٠ مترا مربعا بيع بمبلغ مليونين وثمانمائة ألف جنية، وبأنهم نفذوا إلزامهم جزئيا بعرض شقتين خاليتين على خصومهم وإذا كان لا يبين من الحكم للطلعون فيه أنه محص هذا الدفاع الجوهرى أو ناقش الأدلة التى ساقها الطاعنون تأييدا له حيث لم تعمل المحكمة سلطتها فى تفسير ذلك الشرط الجزائى توصلا لما إذا كان جزاء عن عدم تسليم تلك الشقق خالية أو عن التأخير فى تسليمها رغم إختلاف الحكم فى كل من الحالتين ولم تقل كلمتها فيما إذا كان مجرد عرض الطاعنين هاتين الشقتين على للطلعون ضدهم الثلاثة الأوائل - دون أن يتلوه إجراء معادل للإبداع طبقا للمادتين ٣٣٦ من القانون المدنى، ٢/٤٨٩ من قانون المرافعات - يقوم مقام الوفاء الجزئى بالإلتزام الذى يبيح للقاضى تخفيض التعويض المتفق عليه إلى الحد المناسب، فإن الحكم -

فضلاً عن مخالفته للقانون وخطئه في تطبيقه - يكون معيباً
بمقتضى بطلته.

(الطعن رقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٥١٩- التعويض الاتفاقي. عدم جواز القضاء به إلا إذا توافرت أركان
المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية طبقاً للقواعد العامة.
حكمه في ذلك حكم التعويض القضائي الاختلاف بينهما وجهه.
أن الاتفاق مقدماً على قيمة التعويض عن الإخلال بالإلتزام
العقدي تنفيذاً أو تأخيراً يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين
فلا يكلف الدائن بإثباته.

(الطعن رقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٥٢٠- إن التعويض الاتفاقي - حكمه في ذلك حكم التعويض القضائي -
لا يجوز القضاء به إلا إذا توافرت أركان المسؤولية من خطأ وضرر
علاقة سببية طبقاً للقواعد العامة، قصارى ما في الأمر أن الاتفاق
مقدماً على قيمة التعويض عن الإخلال بالإلتزام العقدي - تنفيذاً
أو تأخيراً - يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف
الدائن بإثباته.

(الطعن رقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٠ الحق في الحبس -

٥٢١- حائز الشيء الذي أنفق مصروفات ضرورية أو نافعة حقه في
حبسه حتى يستوفي ما هو مستحق له حسن نيته أو سوءها، لا
أخر له، علة ذلك، الاستثناء، الإلتزام بالرد الناشئ عن عمل غي
مشروع. من حالاته الحيابة التي تتم خلصة أو غشا أو غضبا أو
إكراها. قيام الحيابة على سند من القانون ثم زوال السند
كإنتهاء الوكالة أخرى. للوكيل الحائز. لشئ مملوك للموكل
الدفع بذلك الحق بإعتباره حائزاً م ٢٤٦ ملخى.

(الطعن رقم ٢١٤٣ سنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

٥٢٢- إن مفاد نص المادة ٢٤٦ من القانون الملغى أن لحائز الشئ الذي أنفق
مصروفات ضرورية أو نافعة الحق في حبسه حتى يستوفي ما

هو مستحق له، يستوى في ذلك أن يكون الحائز حسن النية أو سينها، إذا أعطى القانون بهذا النص الحق في الحبس للحائز مطلقاً، ولم يستثن من ذلك إلا أن يكون الالتزام بالرد ناشئاً عن عمل غير مشروع كالشان بالنسبة للحيازة التي تتم خلسة أو غشاً أو غضباً أو إكراهاً أما إذا كانت تقوم على سند من القانون ثم زال هذه السند كما هو الحال في خصوصاً إنتهاء الوكالة فإنه يجوز للوكيل إذا كان حائزاً لشيء مملوك للموكل - وباعتباره حائزاً أن ينفقه بحقه في حبسه حتى يستوفى ما يثبت أنه أنفقه من مصروفات ضرورية أو نافعة.

(المن رقم ٢١٤٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

٥٢٢- تمسك الطاعن أمام محكمة للوضع بحقه في حبس الموضوع بحقه في حبس الشقة الحائز لها بمقتضى عقد الوكالة الصادر له من المطعون ضده حتى يستوفى ما أنفقه في تشطيبها وما دفعه من ثمنها نيابة عن الأخير بقيمة ما سنده من القرض التعاوني. القضاء برفض هذا الدفع على سند من أن القضاء ببطلان عقد شراء الطاعن للشقة ورفض دعوته نفاذ إلغاء التوكيل في حقه يجعل يده عليها يد غاصب خطأ وقصور مبطل.

(المن رقم ٢١٤٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

٥٢٤- لا كان الثابت في الأوراق أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة للوضع بحقه في حبس الشقة التي كانت في حيازته بمقتضى عقد الوكالة سالف الذكر (الصادر له من المطعون ضده) حتى يستوفى ما أنفقه في تشطيبها. وما دفعه من ثمنها نيابة عن المطعون ضده، بقيمة ما سنده من القرض التعاوني، وأن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من أن القضاء ببطلان عقد شرائه (عقد شراء الطاعن للشقة) ورفض دعوته بعدم نفاذ إلغاء التوكيل الصادر من المطعون ضده في حقه يجعل يده على الشقة يد غاصب، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون، وإذ حجب هذا الخطأ عن تمحيص دفاع الطاعن، فإنه فضلاً عما تقدم يكون مشوباً بقصور يبطله.

(الطن رقم ٢١٤٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

٥٢٥- لما كان حق الدائن في الالتزام العقدي العلق على شرط واقف هو مما ينظمه القانون ويحميه، وكانت المادة ١/٤٨ من القانون المدني تلزم طرفي العقد بتنفيذه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، فإنه لا يجوز للمدين تحت هذا الشرط أن يقوم بأى عمل من شأنه أن يمنع الدائن من استعمال حقه عند تحقق الشرط، وكل تصرف من جانبه يحول تحقق الشرط بشكل خطأ يستوجب التعويض ولو لم يصل إلى حد الغش لما ينطوى عليه من إخلال بواجب مراعاة حسن النية في تنفيذ العقد. وخير تعويض للدائن في هذه الحالة هو التعويض العيني أى اعتبار الشرط متحققاً حكماً ولو لم يتحقق بالفعل فيصبح الالتزام الشرطى فإذا بعد أن تغير وصفه من التعليق إلى التنجيز.

(الطن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٥٢٦- تعليق الالتزام على أمر تم وقوعه من قبل. ترتب الالتزام منجزاً لا معلقاً ولو كان المتعاقدان على جهل بذلك. الذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للتقنين المدني. مؤداه تعليق التزام البائع بنقل ملكية الشقة المبعة إلى المشتري على تكوين اتحاد ملاك حين أن عند شقق العقار للشتمل عليها وكذلك عند مشتريها يجاوز خمسة لا يغير من كونه التزاماً منجزاً صالحاً للمطالبة .

(الطن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٥٢٧- إذا كان المقرر - وعلى ما جاء بالذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للتقنين المدني - أنه إذا علق الالتزام على أمر تم وقوعه من قبل، ترتب الالتزام منجزاً لا معلقاً، ولو كان المتعاقدان على جهل بذلك، فإن تعليق التزام للطعون ضده (البائع) بنقل ملكية الشقة المبعة إلى (المشتري) الطاعن على تكوين اتحاد ملاك إزاء ما هو ثابت في الأوراق - ولا يمارى فيه للطعون ضده - من أن شقق

العقار للشتمل على الشقة موضوع النزاع تزيد على خمس، وعدد مشتريها يجاوز خمسة أشخاص - لا يغير من كونه التزامه منجزاً صالحاً للمطالبة بتنفيذه.

(الطن رقم ٤٥١٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٥٢٨- طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيما يتقاسمان تنفيذ الالتزام عدم إمكان رد المال عينا أو إرهابه للمدين. للقاضي الحكم بتعويض يراعى في مقداره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب.

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق هيئة علمة جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

٥٢٩- المقرر- في قضاء محكمة النقض - أن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطري التعويض قسيما متكافئان قدرًا ومتحدان موضوعا يندرج كل منهما في الآخر ويتقاسمان معا تنفيذ الالتزام الأصلي فإذا كان الدائن قد طلب رد المال عينا وثبت للقاضي أن ذلك غير ممكن أو فيه إرهاب للمدين فلا عليه أن حكم بتعويض يراعى في مقداره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب دون أن يعد ذلك منه قضاء بما لم يطلبه الخصوم.

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق هيئة علمة جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

٥٣٠- إنفراد الدائن بالخطأ أو إستغراق خطئه خطأ الدين بحيث كان هو السبب الناتج للضرر آثره. سقوط الدائن في التعويض فلا يكون مستحقا أصلا. إسهام الدائن بخطئه في وقوع الضرر وتقصيره هو الآخر في تنفيذ إلتزامه آثره عدم أحقيته في إقتضاء تعويض كامل.

(الطنون لرقام ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٥٣١- إذ كان حق الدائن في التعويض يسقط فلا يكون مستحقا أصلا إذا انفرد بالخطأ أو إستغراق خطؤه خطأ الدين فكان هو السبب الناتج للضرر. فإنه ليس من حق الدائن أن يقتضى تعويضا

كاملا إذا كان قد أسهم بخطئه في وقوع الضرر وثبت أنه قصر هو الآخر في تنفيذ التزامه.

(الطعن لرقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

الدفع بالتقادم :-

٥٣٢- الوفاة. سبب للإنقضاء تختص به الدعوى الجنائية دون الدعوى

المدنية المرفوعة بالتبع لها. استقرار الدعوى الأخيرة في أي من

مراحلها قائمة أمام المحكمة الجنائية لتستمر في نظرها إلى النهاية. وورثة المتهم يخلفونه فيها طالما لم يصدر فيها حكم بات. للمادتان ١٤، ١٢/٢٥٩ ج.

(الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

٥٣٣- أن النص في المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن ، (تنص

الدعوى الجنائية بوقاة التهم) وفي المادة ٢٥٩ /

منه على أنه، (إذا إنقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها) يدل على أن الوفاة سبب للإنقضاء تختص به الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية المرفوعة بالتبع لها إذا تظل هذه الدعوى في أية مرحلة من مراحلها قائمة أمام المحكمة الجنائية لتستمر في نظرها إلى النهاية وورثة المتهم يخلفونه فيها طالما لم يصدر فيها حكم بات.

(الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

٥٣٤- صلور حكم غيابي من محكمة الجناح للسنانفة بإدانة مورث

الطاعنين وبإلزامه بتعويض مؤقت للمطعون ضدها. إنقضاء الدعوى الجنائية قبله بوفاته عملا بالمادة ١٤ أ.ج لا اثر له في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها. استمرار الأخيرة قائمة أمام محكمة الجناح للسنانفة طالما لم تعلن الطعون ضدها الطاعنين بالحكم بالتعويض المؤقت باعتبارها صاحبة الصلحة في أن يبتأ ميعاد المعارضة فيه. إعتبار هذا الحكم في شقيه الجنائي والمدني

حكما غيابيا اعمالا لقواعد قانون الاجراءات الجنائية ولو كانت قواعد الرفعات تعتبره حضور يا قضاء الحكم الطعون فيه بإجابة الطعون ضدها إلى طلباتها تأسيسا على أن الحكم الجنائي أصبح باتا لإنغلاق سبيل المعارضة فيه بوفاة المورث وأن وفاته تحول دون الطعون ضدها والمطالبة بتكلمة التعويض خطأ.

(الطن رقم ٣١٢٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

٥٢٥- إذ كان النابت في الأوراق وحصله الحكم للطعون فيه أن

حكما غيابيا صدر في القضية لسنة . جنح مستأنف بإدانة مورث الطاعنين وبإلزامه بأن يدفع إلى الطعون ضدها مبلغ ١٠١ جنية على سبيل التعويض المؤقت عما اسند إليه من ارتكابه جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات، وأنه طعن فيه بطريق النقض فقضت المحكمة بتاريخ . في غرفة مشورة بعدم جواز الطعن فيه باعتباره حكما غيابيا مازال للمعارضة فيه مفتوحا أمام الطاعن فإنه وفاة الأخير تكون الدعوى الجنائية قبله قد إنقضت عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية دون أن يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية الرفوعة تبعا لها إذا تظل هذه الأخيرة قائمة أمام محكمة الجنح المستأنفة طالما لم تعلن الطعون ضدها الطاعنين وورثة الحكم عليه بأن حكما غيابيا صدر ضد مورثهم بإلزامه بأن يؤدي إليها اللبغ المشار إليه باعتبارها صاحبة الصلحة في أن يبدأ ميعاد المعارضة فيه، وباعتبار أن هذا الحكم في شقيه الجنائي والمدني معا يعتبر حكما غيابيا اعمالا لقواعد قانون الاجراءات الجنائية ولو كانت قواعد قانون الرفعات تعتبره حكما حضوريا. وإذا خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بإجابة طلبات الطعون ضدها (طلباتها بر وبطلان عقد البيع موضوع جريمة النصب الصادر لها من مورث الطاعنين وبأن يردوا لها ما دفعته وبإلزامهم بالتعويض) على دعائتين فاسدتين أولاها أن سبيل المعارضة في الحكم الجنائي قد إنغلق

بوفاة المورث فأصبح باتاً، والثانية أن وفاة المتهم لا تحول دون المجنى عليها والطالبة بتكملة التعويض للوقت المقتضى به، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطن رقم ٢١٢٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

٥٣٦- دعوى الطاعن (المشتري) بإلزام المَطعون ضده (البائع) بالتعويض لعدم تنفيذ التزامه التعاقدى توفير المياه اللازمة لرى الأرض المبيعة. خضوعها للأحكام العامة فى التقادم. مؤداه. سقوطها بمضى خمس عشرة سنة من وقت إخلال البائع بالتزامه. قضاء الحكم المطعون فيه بسقوطها بالتقادم الحولى للنصوص عليه بالمادة ٤٥٢ منى باعتبارها دعوى بضمان العيوب الخفية. خطأ فى فهم الواقع وفى تطبيق القانون.

(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

٥٣٧- إن دعوى الطاعن هى للطالبة بالتعويض عن عدم تنفيذ التزام مصدره العقد بتوفير المياه اللازمة لرى الأرض المبيعة بعد إصلاح وصيانة أجهزة الرى التى الزمه العقد باستعمالها دون غيرها من أساليب الرى فإنها بذلك لا تعتبر دعوى بضمان العيوب الخفية التى يجب على المشتري أن يخطر البائع بها طبقاً لنص المادة ٤٤٩ من القانون المدنى قبل الرجوع عليه بدعوى الضمان خلال سنة من وقت تسليم المبيع وإلا سقطت بالتقادم على ما تقتضى به المادة ٤٥٢ من ذات القانون بل هى دعوى تستند لأحكام المسؤولية العقدية وتخضع للأحكام العامة فى تقادم الدعاوى وهى خمس عشرة سنة من وقت إخلال البائع بالتزامه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبرها دعوى بضمان العيوب الخفية وأعمل فى شأنها التقادم للنصوص عليه فى المادة ٤٥٢ للشار إليها وأيد حكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعن على هذا الأساس فإنه يكون قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون.

(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

٥٣٨- صدور حكم على اللذين بالدين. لا تتغير معه مدة التقادم بالنسبة للكفيل المتضامن شرطه . عدم مطالبته أو الحكم عليه .
(الطن رقم ٥٩٢١ لسنة ٦٢ جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

٥٣٩- المقرر في قضاء محكمة النقض أن مطالبة الدين واستصدار حكم عليه بالدين لا تغير مدة التقادم بالنسبة للكفيل المتضامن إذا كان لم يطالب ولم يحكم عليه معه.
(الطن رقم ٥٩٢١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

٥٤٠- وقف سريان التقادم عند وجود مانع للمطالبة بالحق ولو كان ادبياً. م ١٧٢٨٢ ملنى. عدم إيراد الشرع لتلك اللوائح على سبيل الحصر مراجعة أسباب تتعلق بشخص الدائن أو إلى الظروف العامة ، طرد الطاعن من شقة النزاع وتقديمه للمحاكمة الجنائية بتهمة غصب الحيازة قد يكون من الأسباب الوقفة للتقادم إذا لم يكن ناشئاً عن إهمال صاحب الحق.
(الطن رقم ١٤٩٥ سنة ٥٩ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

٥٤١- النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون الملنى على أنه "لا يسرى التقادم كلما وجد مانع تتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع ادبياً .". ينل وعلى ما ورد بالإعمال التحضيرية للقانون الملنى وجرى قضاء هذه المحكمة على أن الشرع نص بصفة عامة على وقت المناسب ولو كان المانع ادبياً ولم ير الشرع إيراد اللوائح على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشية مع ما يقضى به العقل، وللمانع من المطالبة الذى يقف به سريان التقادم كما يكون مرجعه أسباب تتعلق بشخص الدائن قد يرجع إلى ظروف عامة يتعذر معها عليه اللطافة بحقه، وفى هذا النطاق فإن تمكين الطعون ضدها من شقة النزاع وطرد الطاعن منها بقرار من النيابة العامة وقاضى الحيازة وتقديم الطاعن إلى المحاكمة الجنائية بتهمة غصبه للحيازة كل ذلك قد يكون من الأسباب للوقفة للتقادم إذا لم يكن ناشئاً عن إهمال صاحب الحق أو تقصيره.

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

٥٤٢- إقرار الطعون ضدهم بعدم اشتغال وثيقة التأمين لحادث وفاة مورثهم وبصرف شركة التأمين الطاعنة لهم مبلغ نقدي بصفة استثنائية وإحالتهم ما يكون لهم من حقوق نتيجة الحادث لها وعدم رجوعهم عليها بأس شئ بخصوص هذا الحادث. صدور هذا الإقرار من اللانين الطعون ضدهم وليس للدين الشركة الطاعنة . مؤداه عدم إقرار الأخيرة بالدين الطالب به أو تنازلها عن الجزء للنقضى من مدة التقادم. إعتبار الحكم للطعون فيه هذا الإقرار قاطعا لتقادم الحق للطالب به ورفضه الدفع بالتقادم الثلاثى. خطأ.

(الطعن رقم ٤١٣٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

٥٤٣- لما كان الواقع فى الدعوى أن التليفزيون اليابانى قد تعاقدت مع شركة التأمين الطاعنى على أن تغطى المخاطر التى قد تحدث لمورث الطعون ضدهم الثلاثة الأوائل خلال المدة من ١٩٩٤/١٢/١ إلى ١٩٩٤/١٢/٣٣ بمبلغ ٩٥٠ ألف دولار أمريكى. وإذ توفى للمورث المذكور بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٦ فى حادث سقوط طائرة بنىروى بكينيا، تقدم الطعون ضدهم سالفى الذكر بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٢، ١٩٩٥/١٢/١١ لصرف مقدار وثيقة التأمين من الشركة الطاعنة التى أفادت بأن الحادث غير مغطى بوثيقة التأمين السالف ذكرها إعمالا لإستثناءات الواردة بها، بتاريخ ١٩٩٥/٢/٨ أقر الطعون ضدهم الثلاثة الأوائل بأن حادث وفاة مورثهم لا تشمله وثيقة التأمين للنوه عنها فى الأوراق، وأن شركة التأمين الطاعنى قد صرفت لهم بصفة استثنائية ٢٥٠ ألف دولار أمريكى عن حادث وفاة مورثهم على أن يوزع عليهم حسب الفريضة الشرعية، كما أقروا بإحالة كافة ما يكون لهم من حقوق نتيجة الحادث إلى الطاعنة وليس لهم الرجوع عليها بأى شئ بخصوص هذا الحادث، ولما كان هذا الإقرار قد صدر من اللانين (الطعون ضدهم الثلاثة الأوائل) وليس للدين (الشركة الطاعنة) ومن ثم لا يفيد

أن الأخيرة قد أقرت بالدين المطالب به أو تنازلت عن الجزء
للتقضى من مدة التقادم، ورغم ذلك فقد اعتمد الحكم الطعون
فيه هذا الإقرار قاطعا لتقادم الحق المطالب به ورتب على صدره
بتاريخ ١٩٩٥/٣/٨ رفض الدفع للبدي من الطاعنة بالتقادم الثلاثي
مع أن الثابت في الأوراق أن الطعون ضدهم سالف الذكر قد
طلبوا من الطاعن لأول مرة بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٢ صرف مبلغ التأمين
بينما لم يرفع الطعون ضدهما الأول والثانية الدعوى الماثلة إلا
بتاريخ ١٩٩٨/١/٥ ولم تتدخل للطعون ضدهما الأول والثانية
الدعوى الماثلة إلا بتاريخ ١٩٩٨/١/٥ ولم تتدخل للطعون ضدهما
الثانية فيها إلا بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٧ بما تكون معه الدعوى برمتها
قد سقطت بالتقادم الثلاثي طبقا لما إنتهت إليه هذه المحكمة من
قواعد قانونية في هذا الشأن، و إذ خالف الحكم الطعون فيه هذا
النظر بقضائه للطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون.

(الطن رقم ٤١٣٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

٥٤٤- بقاء الدعوى مشطوبة ستين يوما دن أن يعلن المدعى غيره من
الخصوم بالسيف فيها اعتبارها بقوة القانون كان لم تكن. م
٨٢ مرافعات. شرطة. تمسك الشأن بذلك أثره زوال الخصومة
وزوال أثرها في قطع التقادم عدم تمسك المدعى عليه في الدعوى
الجديدة بالدفع مؤداه صيرورة الدعوى السابقة محتفظة بكل
أثارها القانونية بما فيها قطع التقادم. دون أن يؤثر ذلك على حق
المدعى في إقامة دعوى جديدة بذات الحق المطالب به، وعكس
ذلك إذا لم يتمسك المدعى عليه في الدعوى الجديدة باعتبار
الدعوى السابقة كأن لم تكن مع توفر موجبات توقيع هذا
الجزاء فإن الدعوى السابقة تظل محتفظة بكل أثارها القانونية
بما فيها قطع التقادم، لأن شطب الدعوى لا يعنى زوالها إذ تبقى
قائمة منتجة لكافة أثار التي تترتب على رفعها سواء الإجرائية
منها أو الموضوعية وإن إستبعدت من جدول القضايا المتداولة أمام
المحكمة كآثر لشطبها.

(الطن رقم ٣٨٤٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٣)

٥٤٥- إقامة الطعون ضده (الضرور) دعوى سابقة بذلت الحق المطالب به على ذات الشركة (الطاعنة) قررت المحكمة شطبها ولم يجندها الضرور في اليعاد القانوني إقامته للدعوى الحالية بإجراءات جديدة دفعت فيها الطاعنة بسقوط الحق في رفعها بالتقادم الثلاثي دون أن تتمسك فيها باعتبار الدعوى السابقة كان لم تكن، قضاء الحكم للطعون فيه برفض الدفع وإلزامها بالتعويض. صحيح.

(الطن رقم ٣٨٤٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٣)

٥٤٦- لما كان الثابت من الأوراق أن الطعون ضده الأول سبق أن اقام الدعوى ١٣٥٧٩ لسنة ١٩٩٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بذلت الحق المطالب به على ذات الشركة الطاعنة فقررت المحكمة شطبها بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٧ ولم يجندها الضرور (الطعون ضده الأول) في اليعاد القانوني وإنما اقام الدعوى الحالية بإجراءات جديدة، فدفعت الشركة الطاعنة في الاستئناف بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم الثلاثي للنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ون أن تتمسك باعتبار الدعوى السابقة كان لم تكن لعدم الاعلان بتجديد السير فيها في اليعاد المقرر على قتاله ان مجرد شطبها قد ازال رفعها بينما تمسك الطعون ضده الأول بان اخر الدعوى السابقة في قطع التقادم مازال قائما لأن شطب الدعوى وعدم تجديدها في اليعاد لا يزيل آثارها مادام أن الطاعنة لم تدفع في الدعوى للاثلة باعتبارها كان لم تكن، وإذ التزم الحكم الطعون فيه هذا النظر ورفض الدفع بالتقادم للهدى من الطاعنة ورتب لى ذلك قضاءه بالتعويض، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويضحى النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس.

(الطن رقم ٣٨٤٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٣)

٥٤٧- الدفع بالتقادم للسقط قاصر على ذى الصلحة فيه. اثره. إيلأؤه من أحد اللدئين التضامنين بالنسبة إلى ملدين متضامن آخر بقدر

حصة هذا الدين لا يتعلق أثره إلى مدين متضامن آخر لم يتمسك به.

(الطن رقم ٥٩٢١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

٥٤٨- المقرر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ١٢٨٧ من القانون للدنى إذا نصت على أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب الدين أو طلب دائنيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به الدين فقد أفادت بذلك أن إبداء الدفع بالتقادم للسقط قاصر على من له مصلحة فيه ولا ينتج هذا الدفع أثره إلا فى حق من تمسك به وأنه وإن جاز للمدين للتضامن طبقاً للمادة ٢٩٢ من القانون للدنى أن يدفع بتقادم الدين بالنسبة إلى مدين متضامن آخر بقدر حصة هذا الدين، إلا أنه إذا أبدى أحد الدينين التضامنين هذا الدفع فإن أثره لا يتعداه إلى غيره من الدينين التضامنين الذين لم يتمسكوا به.

(الطن رقم ٥٩٢١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

٥٤٩- قرارات اعتماد خطوط التنظيم، فرضتها قيوداً على الملكية الخاصة علة ذلك لا صلة لهذه القرارات بقوانين نزع الملكية. مؤداه. التحدى بنص م ١٢ ق ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة القابلة للمادة ١٠ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من وجوب إبداء النماذج أو القرار بنزع الملكية خلال مدة معينة وإلا عد كان لم يكن محله. نزع جهة الإنارة ملكية العقار. علة ذلك قرار اعتماد خط التنظيم لا يترتب عليه بمجرد خروج الأجزاء الداخلة فيه عن ملك صاحبها، استمراره مالكا لها إلى أن تنزع ملكيتها بإتخاذ إجراءات نزع الملكية أو بالاستيلاء الفعلى.

(الطن رقم ٤٨٨٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

٥٥٠- التعرض المستند إلى أمر إدارى اقتضته مصلحة عامة. عدم صلاحيته أساساً لرفع دعوى حيازة بمنع هذا التعرض. علة ذلك. م ١٧ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية. دفع هذه التعرض

سبيله الالتجاء للقضاء الإداري لوقف تنفيذ الأمر أو إلغائه. صدور قرار بإعتماد خطوط تنظيم بمقتضى م ١٣ ق ١٠٦ سنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم المباني مستكملاً في ظاهرة مقومات القرار الإداري غير الشوب بعيب ينحدر به إلى درجة العدم ورفض الوحدة المحلية الترخيص للمطعون ضدهم بالبناء والتعلية لعقار النزاع لوقوعه داخل تلك الخطوط إقامتهم الدعوى بطلب عدم الاعتماد بهذا القرار لانعدامه طبقاً للمادة ١٠ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وبعدم التعرض لهم في العقار. إنعقاد الاختصاص بنظرها لمحاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.

(الطن رقم ٤٨٨٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

٥٥١- حوالة الحق. نفاذها في حق الحال عليه من تاريخ قبولها أو إعلانها بها. أثره. حلول الحال إليه محل الحيل بالنسبة إلى الحال عليه في ذات الحق الحال به بكامل قيمة وجميع مقوماته وخصائصه. مؤداه. اعتبار الحال إليه هو صاحب الصفة طلب الحق موضوع الحوالة. عدم جواز الالتفاف بين الحال عليه والمحيل على انتقاص قيمته إلا بموافقة الحال إليه وإلا فلا يحتاج به. علة اعتبار الحوالة عقد. أثره.

(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

٥٥٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة حوالة الحق لا تكون نافذة في حق المدين المحلل عليه إلا من تاريخ قبوله لها أو من تاريخ إعلانها بها بما يرتب حلول الحال إليه محل الحيل بالنسبة إلى الحال عليه في ذات الحق الحال إليه محل الحيل بالنسبة إلى الحال عليه في ذات الحق الحال - الذي اضحى أجنبياً هو صاحب الصفة في طلب الحق موضوع الحوالة، بما لا يصح معه على الحال عليه (المدين) الاتفاق مع المحيل (الغير) على انتقاص قيمته إلا بموافقة الحال إليه الذي أصبح طرفاً في هذه الحوالة فلا يجوز تجاهله فإذا ما تم هذا الانتقاص دون موافقته فلا يحتج به عليه باعتباره الحوالة عقد ملزماً للمحيل والحال إليه فلا يجوز نقضه أو تعليقه إلا باتفاقهما صراحة أو ضمناً.

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٤/٤/٢٠٠١)

٥٥٢- حوالة الدين. جواز تمامها باتفاق مباشر بين الدائن والمحال عليه دون حاجة إلى رضا للدين القديم، اثره. انتقال الدين بأوصافه وضماناته ودفعه من الدين القديم إلى الدين الجديد المحال عليه. للمدائن ٣٢٠، ٣٢١ ملى.

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٥/١١/٢٠٠٠)

٥٥٤- إذ كان مفاد المادة ٣٢١ من القانون الملى أنه يجوز أن تتم حوالة الدين في صورة اتفاق مباشر بين الدائن والمحال عليه ويتحول الدين بمقتضاه من ذمة الدين القديم إلى ذمة للدين الجديد، دون حاجة إلى رضا للدين القديم وللمحال عليه عملاً بالمادة ٣٢٠ من ذات القانون ان يتمسك قبل الدائن بالدفع التى كان للمدين الأصلي ان يتمسك بها، ذلك أن الدين ذاته ينتقل بأوصافه وضماناته ودفعه من الدين الأصلي إلى المحال عليه.

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٥/١١/٢٠٠٠)

٥٥٥- إذ كان الثابت بالأوراق أن مؤسسة مصر للطيران قد اشترطت لصالح ركبها الطائر بموجب وثيقة تأمين جماعى إلترزم فيه المؤمن الأصلي شركة مصر للتأمين أداء مبلغ التأمين لن يفقد رخصة الطيران بسبب فقد اللياقة الطبية نهائيا، وأن الطاعن وهو صندوق تأمين خاص أنشئ طبقا لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ قد حل محل الشركة السالفة البيان بمقتضى اتفاق بينه وبين المؤسسة المذكورة، فانتقل إليه ذت الدين، وإذ طالبه الطعون ضدهم الأحد عشر الأوائل بمبالغ التأمين، تمسك بسقوط حقهم عدا الأول والتاسع فى الرجوع ليه لإنقضاء ثلاث سنوات على تحقق الواقعة للنشئة للحق فى التأمين، وهى فقد رخصة الطيران على النحو السالف وكان الحكم للطعون فيه قد ألزمه بمبالغ التأمين باعتباره محالا عليه، إلا أنه إعتبره ليس بذى صفة فى التمسك بالدفع للشار إليه، رغم أن الدين انتقل إليه

بدفوعه، فيكون له التمسك بتقديم الدعوى الناشئة عن عقد التأمين بإنقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها الدعوى عملاً بالمادة ١/٧٥٢ من القانون المدني وإلا خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص.

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٥)

٥٥٦- طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات للوجهة للجمهور أو الأفراد كالتنشرات والإعلانات ليس إيجابياً وإنما مجرد دعوة إلى التفاوض. الإيجاب هو الاستجابة لهذه الدعوة. التقدم في مناقصة بعطاء بالشروط للبيئة فيها. إعتباره إيجابياً يتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة له. إختلافه عنه زيادة أو نقصاً أو تعديلاً. إعتبار قبول الجهة له رفضاً يتضمن إيجابياً جديداً.

(الطعن رقم ١٦٩٦، ١٨٦٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٣)

٥٥٧- من المقرر في قضاء محكمة النقض أن طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات للوجهة للجمهور أو الأفراد كالتنشرات والإعلانات لا تعتبر إيجاباً وإنما مجرد دعوة إلى التفاوض والاستجابة لهذه الدعوة هي التي تعتبر إيجابياً فالتقدم بعطاء في مناقصة بالشروط للبيئة فيها يعتبر إيجابياً ويتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة لهذا الإيجاب، أما إذا اختلف عنه زيادة أو نقصاً أو تعديلاً فإن العقد لا يتم ويعتبر مثل هذه القبول رفضاً يتضمن إيجابياً جديداً.

(الطعن رقم ١٦٩٦، ١٨٦٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/١١/٢٣)

٥٥٨- تقديم الطاعن عطاء متضمناً شرطاً بتحديد مدة العقد بسنة واحدة ولا تقبل الزيادة إلا باتفاق جديد. قبول الطعون ضدها هذا الإيجاب بإصدار أمر توريد متضمناً تعديلاً مدة العقد بتقرير حقها في وقف التوريد دون أن يكون للطاعن حق الرجوع عليها. إعتبار هذا القبول رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً. إنتهاء الحكم للطعون فيه إلى قيام التعاقد الطرفين وقضاؤه بمسئولية الطاعن

عن عدم تنفيذه رغم الأخير للإيجاب الجديد. مخالفة للثابت بالأوراق ومخالفة القانون.

(الطنن رقم ١٦٩٦، ١٨٦٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٣)

٥٥٩- إذ كان إيجاب الطاعن قد تضمن شرطاً يتعلق بتحديد مدة العقد بسنة واحدة لا يقبل زيادتها إلا بإتفاق جديد وكان الثابت بالأوراق أن قبول الشركة للطعون ضدها بإصدار أمر التوريد رقم ١٦ يتضمن تعديلاً في الرجوع عليها فإن هذا القبول لإيجاب الطاعن يعتبر رقضاً له ولا يتلاقى معه فلا يتم التعاقد بينهما ويعتبر إيجابياً جديداً منها رفضه الطاعن بكتابه إليها المؤرخ ٧/٣٠/١٩٩١ أن فإن الحكم للطعون فيه وقد إنتهى إلى قيام هذا التعاقد بين الطرفين بموجب قبولها للتمثل في أمر التوريد وقضى بمسئول الطاعن عن عدم تنفيذه يكون قد خالف القانون بما إنساق إليه من مخالفة للثابت بالأوراق.

(الطنن رقم ١٦٩٦، ١٨٦٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٣)

٥٦٠- تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوقوعه في غلط جوهرى لتوهمه أنه إختص في عقد القسمة المبرم بينه والطعون ضده بالساحة المحددة فيه ، إنه لو كان يعلم أن جزءاً منها يتداخل في طريق عام لأحجم عن إبرام العقد وبأن قسيمة كان عالماً بوقوعه في ذلك الغلط ودلس عليه بسكوته عمداً عن تلك الواقعة حين أن الأخير قرر في محضر إستجواب بأن الطريق كان مقاماً منذ أمد طويل وتأييد ذلك بتقرير الخبير الذى اضاف أنه يقتطع من نصيب الطاعن. دفاع جوهرى. عدم عناية الحكم للطعون فيه بتمحيصه مقيماً قضاءه برفض دعوى الطاعن بطلب إبطال العقد على قالة أن الطريق أنشئ بعد تحريره. مخالفة للثابت في الأوراق وقصور مبطل.

(الطنن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

الخطأ المبطل للعقد :

٥٦١- لما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه وقع في غلط جوهرى إذ توهم أنه إختص في عقد القسمة

المؤرخ . الذى أبرمه مع أخيه الطعون ضده بمساحة ١٧٧,٧٨ متراً مربعاً وأنه لو كان يعلم أن ما يزيد على خمسين متراً من هذه المساحة يتداخل فى طري عام يحدها من الناحية البحرية لأحجم عن إبرام العقد، كما تمسك بأن قسيمة كان علماً بوقوعه فى ذلك الغلط، وأنه دلس عليه بأن سكت عمداً عن تلك الواقعة حتى يتردعى هو فيما شاب إرادته من الغلط ودلل على صدق ما يقول بما أقر به للطعون ضده نفسه فى محضر الاستجواب المؤرخ

من أن ذلك الطريق كان مقاماً منذ أمد طويل حده الخبير المندوب من محكمة الاستئناف بمدة تزيد على خمسين عاماً وأورد أنه يقطع من نصيب الطاعن مساحة ٥٨,٥ متراً مربعاً، وإذ كان البين من الحكم للطعون فيه أنه لم يعن بتمحيص هذا الدفاع الجوهرى وأقام قضاءه برفض الدعوى (دعوى الطاعن بطلب إبطال العقد) على ما قاله الحكم الابتدائى من أن الطريق الذى تداخل فيه نصيب الطاعن أنشئ بعد تحرير عقد القسمة بأربع سنوات، فإنه فضلاً عن مخالفة الثابت فى الأوراق يكون مشوباً بقصور يبطله.

(الطن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

٥٦٢- الغلط الفردى سبب لإبطال العقد وعودة طرفيه إلى الحالة التى كانوا عليها قبل إبرامه شرطه. أن يكون الغلط جوهرىاً والتعاقد الآخر عالماً به أو فى مقدره أن يعلم به. الغلط الجوهرى تحققه إذا كان هو الدافع إلى إبرام العقد. المادتان ١٢٠، ١٢١ مئى.

(الطن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

٥٦٣- إن النص فى المادة ١٢٠ من القانون للمضى على أن: "إذا وقع التعاقد فى غلط جوهرى جاز له أن يطلب إبطال العقد، أن كان التعاقد الآخر قد وقع مثله فى هذا الغلط، أو كان على علم به، أو كان من السهل عليه أن يتبينه" وفى المادة ١٢١ منه على أن "يكون الغلط جوهرىاً إذا بلغ حداً من الجسامه بحيث يمتنع معه التعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع فى هذا الغلط" يدل على أن الشرع يعتد

بالغلط الفردى سببا لإبطال هذه الغلط جوهريا وهو ما يتحقق
إذا كان هو الدافع إلى إبرام العقد وأن يكون للتعاقد الآخر عالما
به أو هي مقدوره أن يعلم به.

(الطن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

٥٦٤- للقرر في قضاء محكمة النقض أنه يعتبر تدليسا السكوت عن
واقعة أو ملابسة إذا ثبت أن للدليس عليه ما كان ليرم العقد لو
علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة، وأن الحيلة غير الشروعة التي
يتحقق بها التدليس أما أن تكون ايجابية باستعمال طرق احتيالية
أو تكون سلبية بتعمد التعاقد كتمان أمر عن التعاقد الآخر متى
كان هذا الأمر يبلغ حداً من الجسامه بحيث لو علمه الطرف
الأخر لا أقدم على التعاقد بشروطه.

(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٦٦ ق - لحوال شخصية جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

٥٦٦- للشخص أن يتعاقد بإسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير،
اثره. اكتساب الغير للنتفع حقا مباشراً قبل المتعهد بتنفيذ
الاشتراط للأخير التمسك قبل المنتفع بالدفع التي تنشأ عن العقد.
(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٥)

٥٦٦- من المقرر عملاً بالمادة ١٥٤ من القانون للننى أنه يجوز للشخص
أن يتعاقد بإسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير، إذا كان له
في تنفيذ هذه الالتزامات مصلحة شخصية مادية كانت أو
أدبية، ويترتب على هذا الاشتراط أن يكسب الغير حقا مباشراً قبل
المتعهد بتنفيذ الاشتراط يستطيع أن يطالبه بوفائه ما لم يتفق
على خلاف ذلك، ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع
بالدفع التي تنشأ عن العقد.

(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٥)

٥٦٧- اشتراط مؤسسة مصر للطيران لصالح ركبها الطائر بموجب
وثيقة تامين جماعى التزمت فيها شركة مصر للتأمين بآداء
مبلغ التامين لن يفقد منهم رخصة الطيران بسبب فقد اللياقة

الطبية نهائياً. حلول الطاعن محل الشركة بمقتضى إتفاق بينه وبين المؤسسة المذكورة. للطاعن التمسك بسقوط حق للتنفعين في الرجوع عليه بالتقادم الثلاث عملاً بالمادة ١٧٥٢ مدنى. قضاء الحم الطعون فيه بإلزام الطاعن بمبالغ التأمين بإعتباره محلاً عليه وأنه ليس ذى صفة في التمسك بالدفع المشار إليه. خطأ.
(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٥)

• السكوت عن استعمال الحق في الفسخ :-

٥٧٢- إعتبار السكوت عن استعمال الحق في طلب الفسخ فترة من الزمن نزولاً ضمناً عن هذا الحق. شرطه. إتخاذ صاحب الحق مع سكوته موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته على قصد النزول . ٩٠م مدنى.

(الطن رقم ٩٦١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

٥٦٩- إن كان مجرد السكوت عن استعمال الحق في طلب الفسخ فترة من الزمن رغم العلم بقيام موجب لا يعتبر نزولاً عن الحق إلا أنه إذا اتخذ صاحب الحق مع سكوته موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته على قصد النزول كان هذا تعبيراً ضمناً عن إرادة النزول عن الحق عملاً بالمادة ٩٠ من القانون المدنى.

(الطن رقم ٩٦١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

٥٧٠- الممارسة. ما هيئتها. للطالبة بفسخ العلاقة للترتبة عليها حق لأى من الطرفين للمادة ١٥٧ مدنى، قضاء الحكم للطعون فيه بفسخ العلاقة بين الشركة الطاعنة والطعون ضدها لإخلالها الطاعنة بالتزاماتها فيها. صحيح.

(الطن رقم ١٦١٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٥٧١- تمسك الطاعن بعدم قبول دعوى الطرد للقائمة ضده من الطعون ضدهم الثلاثة الأوائل لرفعها من غير ذى صفة لعدم ملكيتهم لأطيان النزاع، قضاء الحكم للطعون فيه برفض هذا الدفع مكتفياً في ذلك بالإحالة إلى ما أورده الأخير في تقريره من ملكية للطعون

ضدّهم المذكورين لها. إعتباره تخليا منه عن سلطة الفصل في الملكية للخبر خطأ وقصور.

(الطن رقم ٣١٠٠ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٣)

٥٧٢- إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لعدم ملكية الطعون ضدّهم الثلاثة الأوائل لأطيان النزاع إلا أن الحكم للطعون فيه قضى برفض هذا الدفع واكتفى في ذلك بالإحالة الى ما أوده الخبر في تقريره من ملكية الطعون ضدّهم المذكورين لها، وهو ما يعنى أنه ترك أمر الفصل في مسألة قانونية أثرت من الخصوم للخبر وحجب بذلك نفسه عن بحثها وتخلي عن سلطة الفصل فيها الخبر الذي يقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء رأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضي استقصاء كنهها بما يعييه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب.

(الطن رقم ٣١٠٠ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٣)

٥٧٣- سلطة قاضي الموضوع في فهم وقائع الدعوى ليست سلطة مطلقة. رأيه في هذا الصدد ليس رأيا قاطعا. حده في صحة المصدر الذي استقى منه الدليل على وجود ذلك الواقع وفي سلامة استخلاص النتيجة من هذا المصدر. حقق ذلك بأن يكون الدليل حقيقيا له أصله الثابت في الأوراق وليس دليلا وهميا لا وجود له إلا في مخيلة القاضي وأن يكون الاستخلاص سائغا غير مناقض ما اثبتته "مثال في شفاعة، وعدم إنتهاء حالة شيوع لانتفاء حدوث القسمه".

(الطن رقم ٥٦١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

٥٧٤- إن سلطة قاضي الموضوع في فهم واقع الدعوى ليست سلطة مطلقة، ورأيه في هذا الصدد ليس رأيا قطعيا، وإنما يجد حده في صحة المصدر الذي استقى منه الدليل على وجود ذلك الواقع بأن يكون دليلا حقيقيا له أصله الثابت في الأوراق وليس دليلا وهميا لا وجود له إلا في مخيلة القاضي وفي سلامة استخلاص

النتيجة من هذا الصلح بأن يكون هذا الاستخلاص سائغا غير منقضى لما أثبتته. ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه اقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في أخذ الأطيان موضوع النزاع بالشفعة على ما أورده في أسبابه من أن (الثابت من تقريرى الخبر امام اول درجة وللتدب من هذه المحكمة أن هناك قسمة حدثت بين المستانف وأخوته جميعا بما فيها المستانف ضدتهما الأول والثانى منذ وفاه والدهم في وأن كلا منهم قام بعد ذلك بتأجير المساحة التى تخصمه، كما أن بعضهم تصرف بالبيع فى المساحة التى تخصه، وقد تصرف المستانف ضدتهما الأول والثانى بمقتضى ذلك بالبيع فى الأطيان للشفوع فيها، وإذ كان ذلك فإن للمستانف لم يعد مالكا وقت طلبه الأخذ بالشفعة وحتى الحكم فى الدعوى، و من ثم يكون الحكم للمستانف فى محلة للأسباب التى بنى عليها) وكان الثابت من الحكم الأخير أنه اقام قضاءه على أن (المحكمة تقتنع بحدوث قسمة أنهت حالة الشيوخ، وتستمد اقتناعها ومن الأقوال جميع الشهود الذين استمع إليهم الخبر بمحضر أعماله إذ جاءت أقوالهم متفقة قاطعة الدلالة على حدوث القسمة، وتطمئن المحكمة لهذه الأقوال التى لم يطعن عليها بئمة مطعن، كما أن أيا من المدعى أو المدعى عليهما الأول والثانى لم ينف حدوث القسمة التى أجمع الشهود على حدوثها، أو ينفى الأدلة التى ساقها المدعى عليهم الثالث والرابع والخامس تدليلا على حدوث القسمة وإختصاص كل شريك بحصته مفرزة) لما كان ذلك وكان الثابت فى تقرير الخبر للتدوب من محكمة أول درجة أنه أورد - أن أيا من الخصوم لم يقدم له مستندات قاطعة تفيد حدوث قسمة بين ورثة .. مورث الطاعن والطعون ضدتهما الأول والثانى، ومن ثم فإن الطاعن يكون شريكا على الشيوخ فيها. كما ثبت من الاطلاع على تقرير الخبر للتدوب من محكمة الاستئناف أنه خلاص إلى أن الطاعن أحد الملاك المشاعين فى الأطيان موضوع النزاع، وأن حالة الشيوخ ظلت قائمة حتى تاريخ إيداعه لتقريره، وأن ما ورد فى هذا التقرير

منسوباً إلى من سمعهم الخبر من رجال الإدارة والجيران مؤداه أن الورث المذكور يؤجر تلك الأطيان للمطعون ضده من الثالث حتى الأخير، وبعد وفاته قام كل من ورثته بتأجير نصيبه شفويا وأنهم أنابوا عنهم ذى ذلك وكيل الدائرة الذى كان يقوم بتحصيل الأجرة ويوزعها عليهم، فإن ما خلصت إليه محكمة للوضوع بدرجتها من أن حالة الشيوخ بين الطاعن وشقيقه الطعون ضدهما الأول والثانى قد انتهت بحلول قسم بينهم يكون مخالفاً للثابت فى الأوراق، غير مطابق للحقيقة التى تضمنها عقد البيع للشفوع فيه نفسه فيما اشتمل عليه من إقرار طرفية الطعون ضدهم من أن البيع ورد على حصة شائعة فى مساحة أكبر.

(الطن رقم ٥٦١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٩/٥/٢٠٠١)

٥٧٥- محكمة للوضوع حقها فى تقدير قيمة المستندات المقدمة فى الدعوى. شرطه. عدم مناقضة نصوصها الصريحة ولا تنحرف فى تفسيرها إلى ما لا يحمله مضمونها.

(الطن رقم ٢٩٣٩ لسنة ٧٠ ق جلسة ١٦/٥/٢٠٠١)

٥٧٦- إن القانون وأن جعل من حق محكمة للوضوع تقدير قيمة للمستندات المقدمة فى الدعوى إلا أنه لا يسمح لها بمناقضة نصوصها الصريحة والانحراف فى تفسيرها إلى ما لا يحمله مضمونها.

(الطن رقم ٢٩٣٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٦/٥/٢٠٠١)

٥٧٧- تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بعدم صيرورة الحكم الجنائى باتاً وتدليه على ذلك بشهادة ثابت بها قيامه بالطعن بالنقض على هذا الحكم ولم تحدد جلسة لنظره وتقديمه طلباً إعادة الاستئناف للمرافعة أرفق بها شهادة بذات الضمون. لازمه. وجوب إعادة الاستئناف للمرافعة والقضاء بوقفه تعليقاً حتى يصبح الحكم الجنائى باتاً. قضاء الحكم للطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف القاضى بالزام الطاعن وآخر بالتعويض استناداً لحجية

الحكم الجنائي وتحويله على الشهادة المقدمة من الضرورين والثابت بها أن الطاعن لم يطعن بالنقض على الحكم الجنائي وعدم فصلته إلى وجود الشهادات المقدمة من الطاعن مما حجبها من تمحيص دلالتها إخلال بحق وخطأ للثابت بالأوراق.

(الطن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

٥٧٨- إذ كان الثابت من الأوراق أن محكمة الجنج الستانفة قضت

بجلسة ١٩٨٩/٢/٢٦ بعد النقض والإحالة بتأييد حكم أول درجة بتغريم الطاعن خمسين جنيتها وعارض الطاعن في هذا الحكم وبجلسة ١٩٩١/٢/٢٤ قضت محكمة الجنج الستانفة بتأييد الحكم المعارض فيه وطلعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٩٩١/٣/٤ بالطن الجنائي رقم ٨٠٩٠ لسنة ٦١ ق لم تحدد جلسة لنظره بعد طبقا للشهادة المقدمة من الطاعن الصادرة عن جدول محكمة الجنج الستانفة والطروحة على محكمة الاستئناف كما قدم الطاعن طلبا التمس فيه إعادة الاستئناف للمرافعة أرفق به شهادة تفيد أن الحكم الجنائي طعن عليه بطريق النقض ولم تحدد جلسة لنظره بما مفاده أن الحكم الجنائي لم يصبح باتا بعد وكان لازمة على محكمة الاستئناف أن تعيد الاستئناف إلى المرافعة وتحكم بوقفه تعليقيا حتى يصبح الحكم الجنائي باتا، وإذ هي لم تفعل وقضت بتأييد الحكم المستأنف وعولت في قضائها على الشهادة المقدمة من الضرورين المؤرخة ١٩٨٩/٥/٢٣ ولم تقطن إلى وجود الشهادات المقدمة من الطاعن مما حجبها عن تمحيص دلالتها والتي من شأنها لو فطنت إليها لتغير وجه الرأي في الدعوى بما يغييب حكمها بالإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون مخالفة للثابت بالأوراق.

(الطن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

٥٧٩- إلزام طرفي العقد بتنفيذه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن

النية. م ١/٤٨ ملخي. حق الدائن في الالتزام العقدى العلق على شرط واقف مما ينظمه قانون ويحميه. مؤداه. ليس للمدين تحت هذا الشرط القيام بعمل من شأنه منع الدائن من استعمال حقه

عند تحقق الشرط. تصرفه الحائل دون تحقيقه. خطأ يستوجب التعويض ولو لم يصل إلى حد الغش، علة ذلك. جزاؤه. التعويض العيني باعتبار الشرط متحققا حكما ولو لم يتحقق بالفعل. صيرورة الالتزام الشرطي نافذا بعد أن تغير وصفه من التعليق إلى التنجيز.

(الطعن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/١٣)

٥٨٠- لما كان حق الدائن في الالتزام العقدي للعلق على شرط واقف هو مما ينظمه القانون ويحميه، وكان المادة ١/١٤٨ من القانون المدني تلزم طرفي العقد بتنفيذه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، فإنه لا يجوز للمدين تحت هذا الشرط أن يقوم بأى عمل من شأنه الدائن من استعمال حقه عند تحقق الشرط وكل تصرف من جانبه يحول دون تحقق الشرط بشكل خطأ يستوجب التعويض ولو لم يصل إلى حد الغش لما ينطوى عليه من إخلال بواجب مراعاة حسن النية في تنفيذ العقد. وخير تعويض للدائن في هذه الحالة هو التعويض العيني أى اعتبار الشرط متحققا حكما ولو لم يتحقق بالفعل، فيصبح الالتزام الشرطي نافذا بعد أن تغير وصفه من التعليق إلى التنجيز.

(الطعن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/١٣)

الفصل الحادى عشر .

الوقاية من الغش فى نطاق عقد الوكالة

سنعرض فى هذا الفصل لأحكام وقواعد عقد الوكالة وذلك بشرح فقهى ثم نتبعه بالمبادئ القضائية على نحو ما يلى :-

- أولاً ، أركان الوكالة .
- ثانياً ، آثار الوكالة .
- ثالثاً ، إنتهاء الوكالة .
- رابعاً ، س المبادئ القضائية .

أولاً: أركان الوكالة

١- لقد نص للشرع في المادة ٨٩ من القانون المدني على أنه " يتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لإنعقاد العقد".

٢- وعلى هذا النحو فإنه يجب لتمام الاتفاق أن يكون القبول مطابقاً للإيجاب أما إذا اختلف عنه زيادة أو نقصاً أو تعديلاً فإن العقد لا يتم ويعتبر مثل هذا القبول رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً .

٣- وإن القصد بالرضا الصحيح هو كون التصرف مميزاً يعقل معنى التصرف ويقصده أي أن يكون مدركاً ماهية العقد وإلزاماته فيه وتكون له إرادة حقة لقيام الإلتزام لأن الإرادة ركن من الأركان الأساسية لأي تصرف قانوني وبدونها لا يصح التصرف .

٤- وإن العقد الذي يقوم على إرادة غير موجودة هو عقد باطل أما العقد الذي يقوم على إرادة معيبة فهو عقد قابل للإبطال يجوز للمتعاقد الذي شاب إرادته عيب أن يطلب إبطاله .

٥- وإذا لم يعين ميعاداً للقبول فإن الإيجاب لا يسقط إلا إذا عدل عنه للوجوب فإن بقي للوجوب على إيجابه حتى صدور القبول من العروض عليه للإيجاب فقد تم العقد بتلاقي الإرادتين ومن ثم فلا يجوز بعد ذلك لأي من الطرفين بإرادته التفردة التنصل منه أو التحلل من آثاره^(١) .

٦- وإن مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٣ من القانون المدني على أنه " إذا عين ميعاد للقبول إلتزم للوجوب بالبقاء على إيجابه إلى أن ينقض هذا الميعاد" يدل على أن الإيجاب للقرن بميعاد للقبول ملزم للموجب ويبقى الموجب ملتزماً بالبقاء على إيجابه المدة التي حددها فإذا صدر القبول خلال الأجل مطابقاً للإيجاب إنعقد العقد

(١) نفس ١٩٦٣/٤/٢٨ س ١٤ ص ٥٥٠ .

وأصبح ملزماً ولا يجوز نقضه أو تعديله إلا بإتفاق الطرفين وللأسباب التي يقررها القانون فلا يستطيع أحد المتعاقدين أن ينفذ بنقض العقد أو تعديله^(١).

٧- ولقد نص المشرع في المادة ٩٥ من القانون المدني على أنه " إذا إتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ، ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الإتفاق عليها ، إعتبر العقد قد تم ، وإذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الإتفاق عليها ، فإن المحكمة تقضى فيها طبقاً لطبيعة المعاملة وأحكام القانون والعرف والعدالة " .

٨- وعلى هذا النحو فإنه إذا إتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الإتفاق عليها إعتبر العقد قد تم وإذا قام بينهما خلاف على المسائل التي أرجى الإتفاق عليها كان لهما أن يلجأ إلى المحكمة للفصل فيه^(٢).

٩- ولقد نص المشرع في المادة ٩٦ في القانون المدني على أنه "إذا إقترن القبول بما يزيد في الإيجاب أو يقيد منه أو يعدل فيه إعتبر رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً " .

١٠- ووفقاً لما جاء في اللدكرة الإيضاحية للقانون المدني فإنه يجب أن يكون القبول مطابقاً تمام للطابقة للإيجاب فإذا إنطوى على ما يعدل في الإيجاب فلا يكون له حكم القبول الذي يتم به التعاقد بل يجوز أن يكون بمثابة إيجاب جديد قد يؤدي عند قبوله إلى قيام عقد يتم بمقتضى إرادة جديدة لا بمقتضى القبول العدل على أن لثل هذا القبول اثرأ قانونياً مباشراً فهو يعتبر رفضاً للإيجاب الأول ويستتبع بذلك سقوط هذا الإيجاب .

(١) نقض ١٩٨٢/٢/١ الطعن رقم ١٣٥٨ لسنة ٤٨ ق .

(٢) نقض ١٩٨٣/٣/٢٩ - الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٤٩ ق .

١١- ولقد نص للشرع فى المادة ٩٨ من القانون المدنى على أنه "إذا كانت طبيعة المعاملة أو العرف التجارى أو غير ذلك من الظروف تدل على أن اللوجب لم يكن لينتظر تصريحاً بالقبول فإن العقد يعتبر قد تم إذا لم يرفض الإيجاب فى وقت مناسب .

ويعتبر السكوت عن الرد قبولاً إذا كان هناك تعامل سابق بين المتعاقدين واتصل الإيجاب بهذا التعامل ، أو إذا تمحض الإيجاب لمنفعة من وجه إليه " .

١٢- ولقد نص للشرع فى المادة ١٠١ من القانون المدنى على أنه " الإتفاق الذى يعد بموجبه كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين فى المستقبل لا ينعقد إلا إذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه والمدة التى يجب إبرامه فيها .

وإذا اشترط القانون لتمام العقد إستيفاء شكل معين ، فهذا الشكل يجب مراعاته أيضاً فى الإتفاق الذى يتضمن الوعد بإبرام هذا العقد " .

١٣- وعلى هذا النحو فإنه يشترط لانعقاد الوعد بالتعاقد طبقاً للمادة ١٠١ من القانون المدنى أن يتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه فضلاً عن المدة التى يجب إبرامه فيها ، وذلك حتى يكون السبيل مهيناً لإبرام العقد النهائى بمجرد ظهور رغبة للوعد له دون حاجة إلى إتفاق على شئ آخر وللقصود بالمسائل الجوهرية أركان هذا العقد وشروطه الأساسية التى يرى العاقلان الإتفاق عليها والتى ما كان يتم العقد بدونها^(١) .

١٤- ولقد نص للشرع فى المادة ١٠٤ من القانون المدنى على أنه "إذا تم العقد بطريق النيابة كان شخص النائب الشخص الأصيل هو محل الإعتبار عند النظر فى عيوب الإرادة ، أوفى لثر العلم ببعض الظروف الخاصة أو إفتراض العلم بها حتماً . ومع ذلك إذا كان النائب وكيلاً ويتصرف وفقاً لتعليمات معينة صدرت له من

(١) نقض ١٩٧٣/٤/٢١ من ٢٤ من ٦٤٩ .

موكله ، فليس لموكل أن يتمسك بجهل النائب لظروف كان يعلمها هو ، أو كان من الفروض حتماً أن يعلمها " .

١٥- ووفقاً لما جاء في المذكرة الإيضاحية على نص المادة ١٠٤ من القانون المدني فإنه ليست الأحكام الواردة في هذه المادة سوى تطبيقات للنظرية الحديثة في النيابة القانونية فما دامت إرادة النائب هي التي تنشط لإبرام العقد بجميع ما يلائسها من ظروف فيجب أن يناط الحكم على صحة التعاقد بهذه الإرادة وحدها دون إرادة الأصل وعلى هذا النحو يكون للعيوب التي تلحق إرادة النائب أثرها في التعاقد فإذا إنتزع رضاه بالإكراه أو صدر بتأثير غلط أو تدليس كان العقد قابلاً للبطلان لصلحة الأصل رغم أن إرادته براء في شوائب العيب أما فيما يتعلق بالظروف التي تؤثر في الآثار القانونية للتعاقد فيجب أيضاً أن يكون مرجع الحكم فيها لشخص النائب لا لشخص الأصل وعلى ذلك يجوز أن يطعن بالدعوى البوليصة في بيع صادر في مدين معسر تواطاً مع نائب المشتري ولو أن الأصل ظل بمعزل عن هذا التواطؤ .

١٦- ولقد نص المشرع في المادة ١٠٥ من القانون المدني على أنه " إذا أبرم النائب في حدود نيابته عقداً باسم الأصل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصل " .

١٧- وعلى هذا النحو فإنه متى تم إبرام النائب للعقد ، فتقوم علاقة مباشرة بين الأصل والغير ولا يجوز للغير الرجوع على النائب فيما يتعلق بتنفيذ العقد إلا إذا كانت وكالته تخول له القيام بهذا التنفيذ ، وإن علاقة النائب بالأصل يحددها مصدر إنشائها وهي العقد في حالة النيابة الإتفاقية .

١٨- ولقد قضت محكمة النقض بأن الوكيل ككل متعاقد ملزماً قانوناً أن ينفذ ما تعهد به بحسن نية فإذا أخل بهذا الواجب رد عليه قصده وهو ممنوع قانوناً من أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله كما أن في القواعد الأولية

في القانون أن الغش يفسد كل شيء ولا يجوز أن يفيد منه فاعله^(١).

١٩- ولئن كان الأصل وفقاً للمادة ١٠٥ من القانون المدني أن ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته ينصرف إلى الأصل إلا أن نيابة الوكيل تقف عند حد الغش فإذا تواطأ الوكيل مع الغير للإضرار بحقوق موكله فإن هذا التصرف على هذا النحو لا ينصرف أثره إلى للوكيل^(٢).

٢٠- ولقد نص المشرع في المادة ١٠٦ من القانون المدني على أنه " إذا لم يعلن العاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصل دائماً أو مديناً إلا إذا كان في الفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة ، أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصل أو النائب " .

وعلى هذا النحو فإن نفاذ الصرف للمرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق متى كان الأخير قد أسهم بخطئه - سلباً أو إيجاباً - في ظهور للتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يفتح الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي في شأنها أن تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة^(٣).

٢١- ولقد نص المشرع في المادة ١٠٧ في القانون المدني على أنه " إذا كان النائب ومن تعاقد معه يجهلان معا وقت العقد إنقضاء النيابة فإن أثر العقد الذي يبرمه حقاً كان أو إلتزاماً يضاف إلى الأصل أو خلفائه " .

٢٢- وعلى هذا النحو فإنه وفقاً لما جاء في للذكر الإيضاحية للقانون المدني بشأن تلك المادة فإنه قد تنقض النيابة دون أن يعلم النائب

(١) نقض ١٩٤٨/١٢/٩ ج ٢ في ٢٥ سنة من ١٢٢٧ .

(٢) نقض ١٩٧٦/٤/٧ من ٢٧ ص ٨٨٦ .

(٣) نقض ١٩٨٦/٢/١٦ - الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٤ ق هيئة علمية .

بذلك كما إذا كان يجهل موت الأصل أو إلغاء التوكيل فإذا تعاقد في هاتين الحالتين مع شخص حسن النية لا يعلم بإنقضاء النيابة كان تعاقده ملزماً للأصيل وخلفائه وقد قصد من تقرير هذا الحكم إلى توفير ما ينبغى للمعاملات من أسباب الثقة والإستقرار .

٢٣- ولقد نص المشرع في المادة ١٠٨ من القانون المدني على أنه " لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء أكان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصيل على أنه يجوز للأصيل في هذه الحالة أن يجيز التعاقد كل هذا مع مراعاة ما يخالفه مما يقضى به القانون أو قواعد التجارة " .

٢٤- ووفقاً لما جاء في المذكرة الإيضاحية لتلك المادة فإنه يجوز أن تقتضى بعض نصوص التشريع أو بعض قواعد التجارة بصحة تعاقد الشخص مع نفسه فمن ذلك إباحة تعامل الولي مع ولده وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وإباح تعامل الوكيل بالعمولة بإسم طرفي التعاقد وفقاً لقواعد القانون التجاري وإنه لذلك إعتبر تعاقد الشخص مع نفسه قابلاً للبطلان لمصلحة الأصيل وهذا البطلان المقرر في هذا الشأن قد وضع بمقتضى نص خاص .

٢٥- ولقد قضت محكمة النقض بأنه ليس ما يمنع في القانون في أن يكون البائع وكيلاً بالعمولة ولم يحرم القانون إجتماع الصفتين في شخص واحد حتى مع حدة البضاعة ووحدة المشتري ولا بغير في الأمر شيئاً إلا أن يكون الوكيل بالعمولة قد قبض أجره لأن إنعقاد الوكالة أمر مستقل عن قبض أجرها ^(١) .

٢٦- ولقد نص المشرع في المادة ١٢٠ من القانون المدني على أنه " إذا وقع للتعاقد في غلط جوهرى جاز له أن يطلب إبطال العقد إن كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا الغلط ، أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه " .

(١) نقض ١٩٥٦/٦/٢٨ من ٧ من ٧٦٧ .

٢٧- وإن طلب المتعاقد إبطال العقد لوقوعه في غلط جوهرى عند التعاقد يستلزم وفقاً لنص المادة ١٢٠ من القانون اللبنى أن يثبت إما أن المتعاقد الآخر إشتراك معه في الغلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه^(١).

٢٨- وإن ثبوت واقعة الغلط هي مسألة موضوعية يستقل قاضى للوضوع بتقدير الأدلة فيها^(٢).

٢٩- ولقد نص للشرع في المادة ١٢٥ من القانون اللبنى على أنه "يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التى لجأ إليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه ، من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثانى العقد .

ويعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة أو ملابسة إذا ثبت أن للتلس عليه ما كان ليرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه للملابسة " .

٣٠- وعلى هذا النحو فإنه يشترط في الغش والتدليس وعلى ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون اللبنى أن يكون ما استعمل في خدع التعاقد حيلة وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً^(٣).

٣١- وإن قاعدة الغش يبطل التصرفات هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجز بها نص خاص في القانون وتقوم على إعتبارات خلقية وإجتماعية في محاربة الغش والخديعة والاحتتيال وعدم الإنحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره في التعاقدات والتصرفات والإجراءات عموماً صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات ولقاضى الموضوع السلطة التامة في إستخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض ما دامت الوقائع تسمح به^(٤).

(١) نقض ١٩٨٣/٤/٢٧ - الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٤ ق .

(٢) نقض ١٩٧٥/١١/١٩ من ٢٦ ص ١٤٤٤ .

(٣) نقض ١٩٧٢/٢/٨ من ٢٣ ص ١٣٨ .

(٤) نقض ١٩٧٧/١٢/٢٧ - الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤١ ق .

٣٢- ولقاضي الموضوع السلطة التامة في إستخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت به دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به^(١).

٣٣- ولقد نص للشرع في المادة ١٢٧ من القانون المدني على أنه " يجوز إبطال العقد بالإكراه إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخر في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس .

وتكون الرهبة قائمة على أساس إذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذي يدعيها أن خطراً جسيماً محتملاً يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال .

ويراعى في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الإجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه " .

٣٤- وعلى هذا النحو فإن الإكراه للبطل للرضاء لا يتحقق إلا بالتهديد المفزع في النفس أو المال أو باستعمال وسائل ضغط لا قبل للإنسان بإحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول خوف شديد يحمل الإنسان على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله إختياراً وحصول هذا الخوف للوصوف أو عدم حصوله إنما هو من الوقائع التي لقاضي الموضوع وحده القول الفصل فيها^(٢).

٣٥- وإن النفوذ الأدبي إذا إقترن بوسائل إكراه غير مشروعة بقصد الوصول إلى غرض غير مشروع يعتبر كافياً لإبطال العقد^(٣).

٣٦- وإن تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس المتعاقد هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي

(١) نقض ١٩٨٤/١٢/١٠ - الطعن رقم ١٣٤٠ من ٥٠ ق .

(٢) نقض ١٩٨٤/١/٢٥ - الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٠ ق .

(٣) نقض ١٩٧٠/٦/٩ من ٢١ من ١٠٢٢ .

الموضوع مراعيًا في ذلك جنس من وقعت عليه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه^(١).

٣٧- وإن تفسير كون الأعمال التي وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة هو مما يدخل تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبينة في الحكم^(٢).

٣٨- ولقد نص المشرع في المادة ١٣٦ من القانون المدني على أنه "إذا لم يكن للإلتزام سبب ، أو كان سببه مخالف للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلاً".

٣٩- وإن عدم ذكر سبب للإلتزام في العقد لا يؤدي إلى بطلانه (٣) ، وإن مؤدى نص المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من القانون المدني أن المشرع قد وضع بهما قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سبباً مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب ، فإن ذكر في العقد فإنه يعتم السبب الحقيقي الذي قبل للدين أن يلتزم من أجله وإن ادعى للدين صورية السبب المذكور في العقد كان عليه أن يقيم الدليل القانوني على هذه الصورية^(٤).

٤٠- ولقد نص المشرع في المادة ١٣٩ من القانون المدني على أنه " يزول حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية وتستند الإجازة إلى التاريخ الذي تم فيه العقد ، دون إخلال بحق الغير .

٤١- وعلى هذا النحو إنه وإن كانت المادة ١٣٩ من القانون المدني تقضى بأن يزول حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية ، وإن عبء إثبات إجازة عقد قابل للإبطال إنما يقع على عاتق مدعى

(١) نقض ١٩٧٠/٦/٩ من ٢١ ص ١٠٢٢ .

(٢) نقض ١٩٧٤/١/٢٢ من ٢٥ ص ٢٠٨ .

(٣) نقض ١٩٨٢/٣/٩ - الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٩ ق .

(٤) نقض ١٩٧٥/١١/٢٥ - الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤١ ق .

الإجازة وهنا الدخاع يجب إثارته أمام محكمة الموضوع قبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض^(١).

٤٢- وإن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أن الحكم يرد وبطلان الورقة المقدمة سندا في الدعوى لا يعنى بطلان التصرف ذاته وإنما بطلان الورقة للثبته له فحسب ، ولا ينال من التصرف أو يمنع من إثباته بأى دليل آخر مقبول قانوناً ، فإذا ما ثبت للمحكمة صحة الإدعاء بالتزوير وفساد الدليل على إسناد التصرف إلى الصادر منه فإن ذلك لا يقتضي بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف غير صحيح^(٢).

٤٣- ولقد نص المشرع في المادة ١٤٥ من القانون المدني على أنه " ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين والخلف العام ، دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث ، ما لم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف إلى الخلف العام ".

٤٤- ولقد نص المشرع في المادة ١/١٤٧ من القانون المدني على أنه " العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ، ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ".

٤٥- ويتواتر قضاء محكمة النقض على إنه لئن كان الأصل في العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقلين بفسخ العقد دون رضا المتعاقد الآخر ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الإتفاق بينهما على رفع العقد والتقاليل منه ، وأياً كان الراى في طبيعة هذا الإتفاق وهل يعد تفاسخاً أو إبراماً لعقد جديد فإنه كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يصلح بإيجاب وقبول ضمنيين بعدم تنفيذ العقد ، وبحسب محكمة الموضوع إذ هي قالت بالتقاليل الضمنية أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرت كاشفاً عن إرادة

(١) نقض ١٩٧٢/٢/١٥ س ٢٣ ص ١٦٢ .

(٢) نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ ق .

طرفي العقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل
العقد^(١).

٤٦- ولقد نص المشرع في المادة ١٤٨ من القانون للدنى على أنه " يجب
تنفيذ العقد طبقاً لما إشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه
حسن النية " .

ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول
أيضاً ما هو من مستلزماته ، وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب
طبيعة الإلتزام " .

٤٧- وعلى هذا النحو فإن العقد شريعة المتعاقدين ما دام لا يخالف النظام
العام فإذا كان شرط العقد الذى أخذت به محكمة الموضوع جائز
قانوناً ويحتمل التفسير الذى فسرت به فلا يعد ذلك خطأ فى
تطبيق القانون.

٤٨- وإن تحديد نطاق العقد على ما تقضى به المادة ١٤٨ من القانون
الدنى منوط بما إتجهت إليه إرادة عاقلديه وما يعتبر من
مستلزماته وفقاً للقوانين المكملة والفسرة والعدالة والعرف بحسب
الأحوال^(٢).

٤٩- ولقد نص المشرع في المادة ٢٧٩ من القانون للدنى على أنه " التضامن
بين الدائنين أو بين الدينين لا يفترض ، وإنما يكون بناء على إتفاق
أو نص فى القانون " .

٥٠- وعلى هذا النحو فإنه لا يفترض التضامن ولا يؤخذ فيه بالظن
ولكن ينبغي أن يرد إلى نص فى القانون أو إلى إتفاق صريح أو
ضمنى وعلى قاض اللوضوح إذا إستخلصه من عبارات العقد
وظروفه أن يبين كيف أخادته هذه العبارات والظروف^(٣).

(١) نض ١٩٧٦/٣/٣ من ٢٧ ص ٥٤٦ .

(٢) نض ١٩٨٤/٣/٥ - الطعن رقم ٩٩ ، ٣١٠ لسنة ٥٣ ق .

(٣) نض ١٩٦٨/١٢/٢٦ - الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٤ ق .

٥١- وإن التضامن بين اللذين لا يجوز لإفراضه ويجب ألا يكون محل شك في العبارة التي تضمنته فإن لم يكن واضحاً بجلاء فسرت العبارة لصالح اللذين لأن الأصل هو عدم تضامنهم^(١).

٥٢- ولقد نص الشرع في المادة ٦٩٩ من القانون المدني على أنه "الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل".

٥٣- ووفقاً لما ورد في للذكر الإيضاحية لتلك المادة أن الوكالة هي نيابة إتفاقية مصدرها العقد ، ويجب أن يعمل الوكيل دائماً لحساب الموكل والأصل أيضاً أن يعمل باسم الموكل إلا إذا أبيع له أن يعمل باسمه الشخصي فيكون في هذه الحالة اسماً مستعاراً وهو في الحالتين وكيل .

٥٤- وعلى هذا النحو فإنه للموكل عزل الوكيل كما أن للموكل أن يتنحى عن الوكالة ، ويلزم لانعقاد الوكالة الشروط العامة للعقد من الرضاء والمحل والسبب ، وتخضع محكمة الموضوع في تكييفها للوكالة لرقابة محكمة النقض ، أما إستخلاص الوكالة فتستقل بتقديرها محكمة الموضوع بشرط إقامة قضائها على أسباب سائفة، والوكالة إما أن تكون صريحة أو ضمنية ، ومتى توافرت الوكالة كان الوكيل ممثلاً قانونياً للموكل في التصرفات التي يبرمها ويجوز إختصاصه أمام القضاء فيما يتعلق بهذه الصفة ، وإن عقد الوكالة مثله مثل سائر العقود يخضع في إثباته للقواعد العامة وإذا ما وجد مانع أدبي يجوز الإثبات بكافة الطرق ويجوز الإثبات بالبينة إذا جرى العرف على الإثبات بالبينة ، ويقع عبء الإثبات على من يتمسك بالوكالة سواء كان هو الموكل أو الوكيل أو الغير.

٥٥- ولقد قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة

(١) نض ١٦٦٨/١/٩ - الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٣ ق .

وكيله فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يصدر توكيلاً له في ذي الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك^(١).

٥٦- وإن الأصل هو قيام التعاقد نفسه بالتعبير عن إرادته في إبرام التصرف إلا أنه يجوز أن يتم بطريقة النيابة بأن يقوم شخص نيابة عن الأصيل بإبرام التصرف بإسم هذا الأخير ولحسابه بحيث تنصرف آثاره إليه وفي غير الأحوال التي نص فيها القانون على قيام هذه النيابة فإنها تقوم أساساً بإتفاق إرادة طرفيها على أن يحل أحدهما وهو النائب محل الآخر وهو الأصيل في إجراء العمل القانوني الذي يتم لحسابه وتقتضى تلك النيابة الإتفاقية ممثلة في عقد الوكالة تلاقى إرادة طرفيها الأصيل والنائب على عناصر الوكالة وحدودها وهو ما يجوز التعبير عنه صراحة أو ضمناً بما في شأنه أن يصبح الوكيل فيما يجريه من عمل مع الغير نائباً عن الموكل وتنصرف آثاره إليه وتخضع العلاقة بين الموكل والوكيل في هذا الصدد من حيث مناهها وآثارها لأحكام الإتفاق المبرم بينهما وهو عقد الوكالة^(٢).

٥٧- ولقد نص المشرع في المادة ٧٠٠ من القانون المدني على أنه " يجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك ".

٥٨- وعلى هذا النحو فإن الوكالة عقد رضائي ولا تتطلب شكلاً خاصاً ، إلا أنه إذا وريدت الوكالة على تصرف شكلي فهنا يتعين أن تتخذ الوكالة ذات الشكل .

٥٩- ولقد نص المشرع في المادة ٧٠١ من القانون المدني على أنه " الوكالة الواردة في الفاظ عامة لا تخصيص فيها حتى نوع العمل القانوني

(١) نقض ١٩٦٩/١١/١١ س ٢٠ من ١١٨٢ .

(٢) نقض ١٩٧٩/١٢/٢٩ الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق .

الحاصل فيه التوكيل ، لا تخول الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة.

ويعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزد مدته على ثلاث سنوات.

وأعمال الحفظ والصيانة وإستيفاء الحقوق ووفاء الديون ويدخل فيها أيضاً كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الإدارة كبيع المحصول وبيع البضاعة أو النقول الذى يسرع إليه التلف وشراء ما يستلزمه الشئ محل الوكالة فى أدوات لحفظه ولإستغلاله .

٦٠- وعلى هذا النحو فإن الوكالة العامة هى تلك التى ترد فى ألفاظ عامة دون تحديد عمل قانونى معين لها وهى تنصرف إلى أعمال الإدارة وله مباشرة أعمال التصرف متى كانت أعمال الإدارة تقتضيه كبيع المحصول والبضاعة والنقول الذى يسرع إليه التلف وله أن يستغل أموال الموكل بشرط أن تكون ذلك من أعمال الإدارة الحسنة وإن أعمال التصرف الأخرى تقتضى وجود توكيل خاص مع الرجوع إلى التوكيل لمعرفة حدود الوكالة ، وإن الوفاء بالديون من الأمور التى تدخل فى أعمال الإدارة التى تخولها الوكالة العامة للوكيل ، وللوكيل بالإدارة حق التقاضى فيما ينشأ عن الإدارة من منازعات .

٦١- ولقد نص المشرع فى المادة ٧٠٢ من القانون المدنى على أنه " لا بد من وكالة خاصة فى كل عمل ليس من أعمال الإدارة وبوجه خاص فى البيع والرهن والتبرعات والصلح والإقرار والتحكيم وتوجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء .

والوكالة الخاصة فى نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصبح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات .

والوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة فى مباشرة الأمور المحددة فيها ، وما تقتضيه هذه الأمور من تواجب ضرورية وفقاً لطبيعة كل امر وللعرف الجارى .

٦٢- وعلى هذا النحو فالوكالة الخاصة هي التي تحدد بعمل أو أعمال قانونية معينة ، وإذا ما كانت الوكالة في جميع أنواع التصرفات تكون باطلة ، وتجاوز الوكالة الخاصة في أعمال الإدارة ، والوكالة الخاصة تجعل للوكيل صفة في مباشرة الأمور المحددة في الوكالة ، وتثبت بجميع طرق الإثبات ومن بينها البيئة والقرائن .

٦٣- وإن النص في المادة ٢/٧٠٢ من القانون المدني على أن الوكالة الخاصة في نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التمرعات يدل على أن الوكالة الخاصة في المعاوضات يصح أن تصدر دون تحديد لمحل .تصرف^(١) .

٦٤- والوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقاً لطبيعة الأمر وللعرف الجاري^(٢) .

٦٥- وإن مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني أنه إذا كان الاتفاق بين الوكيل والغير منطوياً على تصرف قانوني هو النزول عن حق للموكل أو الإقرار بحق قبله للغير فإنه يجب عندئذ أن يكون لدى الوكيل وكالة خاصة تخول له هذا التصرف القانوني أو وكالة عامة ينص فيها صراحة على تفويضه بإجراء التصرف المذكور^(٣) .

٦٦- وإن الأصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة له في عقد الوكالة إلا إذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين فلا يلزم التقيد بحرفية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب إعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده^(٤) .

(١) نقض ١٩٧٤/١٠/٢٢ س ٢٥ من ١١٥٣ .

(٢) نقض ١٩٦٩/١/٢ س ٢٠ من ٣٣ .

(٣) نقض ١٩٦٩/٥/١٥ س ١٠ من ٧٨٤ .

(٤) نقض ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ من ١٠٣٥ .

ثانياً: آثار الوكالة

١- لقد نص المشرع في المادة ٧٠٢ من القانون المدني على أنه "الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة".

على أن له أن يخرج عن هذه الحدود متى كان من المستحيل عليه إخطار الموكل سلفاً وكانت الظروف يغلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف ، وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل خروجه عن حدود الوكالة".

٢- ووفقاً لما ورد في للذكر الإيضاحية بشأن تلك المادة أن أول واجبات الوكيل هو أن ينفذ الوكالة في حدودها المرسومة أي أن يقوم بالعمل أو الأعمال القانونية التي وكل فيها وما يتبع ذلك من أعمال مادية ملحقة دون نقص أو زيادة وإلا كان مسئولاً عن ذلك على أنه يجوز له أن ينقص أو يزيد أو يعدل بوجه عام في حدود الوكالة مع بقائه وكيلاً وذلك بشرطين أن تكون الظروف بحيث يفترض معها أن الموكل كان يوافق على هذا التصرف وأن يستحيل على الوكيل إخطار الموكل مقدماً بتصرفه ويترك تقدير ذلك لقاضي الموضوع .

٣- ولحكمة الموضوع كامل السلطة في تحديد نطاقها وبيان ما قصده المتعاقدان منها مستعينة في ذلك بعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملابستها متى كان إستخلاصها سائغاً ويؤدي إلى ما إنتهت إليه^(١).

٤- وإن عبء إثبات الوكالة يقع على من يدعيها فإذا احتج الغير على الموكل بالوكالة ليرجع عليه بإثار الصرف القانوني الذي عقده مع الوكيل كان على الغير أن يثبت ومداها وإن الوكيل قد تصرف في نطاقها حتى يستطيع إلزامه بهذا التصرف إذ الوكيل

(١) نقض ١٩٨١/١٠/٢٦ - الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٩ ق .

لا تكون له صفة الوكالة عن الوكيل إذا عمل باسم هذا الأخير وجاوز حدود وكالته^(١).

٥- ولقد نص المشرع في المادة ٧٠٤ من القانون اللغوي على أنه "إذا كانت الوكالة بلا أجر وجب على الوكيل أن يبذل في تنفيذها العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة ، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل للعتاد . فإن كانت باجر وجب على الوكيل أن يبذل دائماً في تنفيذها عناية الرجل للعتاد " .

٦- وعلى هذا النحو فإنه إذا كانت بلا أجر فلا يطلب من الوكيل إلا العناية التي يبذلها في إدارة شؤنه الخاصة ولكنك إذا كانت الوكالة ماجوره فيكون التزامه هنا هو ببذل عناية الشخص العادي ، وتنفي مسؤولية الوكيل بإثبات القوة القاهرة أو الحادث الفجائي أو فعل الغير أو خطأ الوكيل نفسه ، ويجوز الإتفاق على تعديل أحكامه مسؤولية الوكيل سواء بالتخفيف أو التشديد أو الإعفاء الكلي من المسؤولية طالما كان الخطأ عادياً أما إذا ارتكب الوكيل غشاً أو خطأ جسيماً فإنه لا يجوز الإتفاق على الإعفاء للوكيل من المسؤولية .

٧- وإن تحديد ما إذا كانت الوكالة ماجورة أو غير ماجورة من مسائل الواقع التي تبت فيها محكمة الموضوع بمآلها من سلطة في التعرف على حقيقة ما أراده المتعاقدان مستعينة بعبارات التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها دونما رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك طالما كان إستخلاصها سائغاً ومستمدّاً من وقائع ثابتة لها أصلاً الثابت في الأوراق^(٢) .

٨- وإن تقدير ما إذا كان الوكيل المأجور قد أهمل في تنفيذ الوكالة أو تحصى في وقت غير لائق وبغير علم مقبول من مسائل الواقع

(١) نقض ١٩٦٩/٥/١٥ س ٢٠ ص ٧٨٤ .

(٢) نقض ١٩٨٣/٣/٣١ - الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق .

التي تبت فيها محكمة الموضوع دون ما رقابة لمحكمة النقض عليها
في ذلك متى كان إستخلاصها سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق^(١).

٩- ولقد نصت المادة ٢/٧٠٤ من القانون للدني على أنه " إذا كانت
الوكالة باجر وجب على الوكيل أن يبذل دائماً في تنفيذها
عناية الرجل العتاد " ، مما مفاده أن إلتزام الوكيل في تنفيذ
الوكالة هو إلتزام ببذل عناية لا إلتزام بتحقيق غاية إلا أنه لا شئ
يمنع من الإتفاق على أن يكون إلتزام الوكيل بتحقيق غاية^(٢).

١٠- ولا يسرى التقادم الخمسى للنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون
الدني إلا بالنسبة للحقوق الدورية للتجدة ومن ثم فلا يسرى هذا
التقادم على المبالغ التي يقبضها الوكيل لحساب موكله ويمتنع
عن ادائها له ، ولو كانت هذه المبالغ عبارة عن ريع عقار للموكل
وكل الوكيل في تحصيله وإنما يتقادم حق الموكل في مطالبة
الوكيل بهذه المبالغ بخمس عشرة سنة ولا يسرى التقادم بالنسبة
لهذا الحق ما دامت الوكالة قائمة ولم يصف الحساب بينهما^(٣).

١١- ولقد نص المشرع في المادة ٧٠٥ من القانون للدني على أنه " على
الوكيل أن يوافي الموكل بالعلومات الضرورية عما وصل إليه في
تنفيذ الوكالة ، وأن يقدم له حساباً عنها " .

١٢- وعلى هذا النحو فإن الوكيل يلزم بتقديم حساب لموكله أثناء
تنفيذه الوكالة وذلك سواء من تلقاء نفسه أو كلما طلب منه
للوكل ذلك ، على الوكيل أن يقدم كشف حساب مؤيد
بالمستندات لموكله ، ويسقط الحق في طلب تقديم الحساب بمضى
خمس عشرة سنة بعد إنتهاء التوكيل .

١٣- وإن الخلاصة المجملية للبهمة التي لا يبين فيها الإيراد والنصرف
وتفصيلات الحساب والتي لم ينص فيها صراحة على إبراء الموكل

(١) نقض ١٩٨٣/٣/٣١ - الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق .

(٢) نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ من ٢٨ من ٥١١ .

(٣) نقض ١٩٦٧/١١/٣٠ من ١٨ من ١٧٨٠ .

لذمة وكيله عن فترة وكالته ودون أن يطلب منه تقديم حساب
لا تمنع الوكيل من مطالبة وكيله بالحساب الفصل للدعم
بالستندات .

١٤- ويلتزم الوكيل بتقديم حساب عن إدارة عمله وحساب المبالغ التي
قبضها على ذمة موكله كما يلتزم بأن يرد ما في يده من مال
للموكل وهو رصيد الحساب ونتيجته طوال فترة الوكالة أي
الإيراد الصافي للمستحق في فترة إدارة الوكيل .

١٥- وإن النص في المادة ٧٠٥ من القانون المدني على أنه " على الوكيل أن
يوفي بالعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن
يقدم له حساباً عنها " يدل على أنه يجب على الوكيل عند انتهاء
الوكالة أن يقدم للموكل حساباً مفصلاً شاملاً لجميع أعمال
الوكالة مدعماً بالستندات حتى يتمكن الموكل من أن يستوفي
من سلامة تصرفات الوكيل وعليه أن يوفي إليه صافي ما في
ذمته ما لم يكن قد اتفق صراحة أو ضمناً على إعفاء الوكيل من
تقديم الحساب أو تقضى الظروف بالإعفاء. ويرجع فيه إلى الصلة
ما بين الموكل والوكيل وذلك إذا كانت هذه الصلة تقتضي من
الوكيل رقابة يومية فعالة على أعمال الوكيل فإن الحساب يعتبر
مقدماً فعلاً عن كل عمل بمجرد إنجازه وذلك بحكم هذه
الصلة^(١).

١٦- ولقد نص الشرع في المادة ٧٠٦ من القانون المدني على أنه " ليس
للوكيل أن يستعمل مال الموكل لصالح نفسه وعليه فوائد المبالغ
التي استخدمها لصالحه من وقت استخدامها ، وعليه أيضاً فوائد ما
تبقى في ذمته من حساب الوكالة من وقت أن يعذر " .

١٧- وعلى هذا النحو فإنه يلتزم الوكيل بالفوائد القانونية ما لم يتم
الإتفاق على فوائد أقل أو أكثر على ألا تتجاوز سعر الفائدة سبعة
في المائة إذا استعمل مال الموكل لصالح نفسه وذلك من وقت

(١) نص ١٩٨٤/٣/٤ - الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٠ ق .

إستخدام المال ، ويشترط الإنذار لإستحقاق الفوائد عن البالغ للتبعية
فى ذمة الوكيل دون حاجة إلى ذكر الفوائد فى الإعذار وتسرى
من تاريخ نطالبة القضائية بها.

١٨- وإن الحكم على الوكيل طبقاً للمادة ٧٠٦ من القانون اللبنى بفوائد
المبالغ التى إستخدمها من وقت إستخدامها يقتضى ثبوت أن هذه
المبالغ كانت فى يد الوكيل وأنه إستخدمها لصالح نفسه وإثبات
الوقت التى إستخدمها فيه حتى يكون هذا الوقت مبداً لسريان
الفوائد^(١).

١٩- ولقد نص للشرع فى المادة ٧٠٧ من القانون اللبنى على أنه " إذا تعدد
الوكلاء كانوا مسئولين بالتضامن متى كانت الوكالة غير
قابلة للإنقسام ، أو كان الضرر الذى أصاب للوكل نتيجة خطأ
مشترك على أن الوكلاء ولو كانوا متضامنين لا يسألون عما فعله
أحدهم مجاوزاً حدود الوكالة أو متعسفاً فى تنفيذها .

وإذا عين الوكلاء فى عقد واحد دون أن يرخص فى إنفرادهم
فى العمل ، كان عليهم أن يعلموا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا
يحتاج فيه إلى تبادل الراى كقبض الدين أو وفائه " .

٢٠- وإن مفاد نص للمادة ١٧٠٧ من القانون اللبنى أن الوكلاء لا يكونون
متضامنين فى التزاماتهم قبل للوكل إلا إذا كانت الوكالة غير
قابلة للإنقسام أو كان الضرر الذى أصاب للوكل قد وقع نتيجة
خطأ مشترك بين الوكلاء جميعاً ، وفى حالة تعدد الوكلاء فلا
يعتبرون دائنين متضامنين فى حقوقهم قبل للوكل وإنما لكل
منهم أن يطالب بحقه قبل للوكل على إنفراد .

٢١- ولقد نص للشرع فى المادة ٧٠٨ من القانون اللبنى على أنه " إذا أتاب
الوكيل عنه غيره فى تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له
فى ذلك ، كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل

(١) نقض ١٩٦٤/١٢/٣١ س ١٥ ص ١٢٣٩ .

قد صدر منه ، ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية .

أما إذا رخص للوكيل في إقامة نائب عنه دون أن يعين شخص النائب فإن الوكيل لا يكون مسئولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات .

ويجوز في الحالتين السابقتين للموكل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر .

٢٢- وعلى هذا النحو فإنه إذا ما أتاب الوكيل غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مصرحاً له بذلك كانت إجابته صحيحة ولكن يكون مسئولاً عن عمل نائبه مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ويكونان متضامنين وللموكل الرجوع عليهما أو على أحدهما بدعوى مباشرة ، والوكيل لا يسأل عن عمل نائبه إلا إذا كان قد أتابه في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له في ذلك من الموكل ، ولحكممة الموضوع أن تستخلص من المستندات المقدمة لها في الدعوى ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية .

٢٣- ولقد نص المشرع في المادة ٧٠٩ من القانون المدني على أنه " الوكالة ترعية ، ما لم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمناً من حالة الوكيل ، فإذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعاً لتقدير القاضى إلا إذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة " .

٢٤- وعلى هذا النحو فإنه إذا لم يوجد إتفاق على الأجر فتكون الوكالة غير ماحورة وتعتبر من عقود التبرع ، ورغم إنتفاء الإتفاق على الأجر فتكون الوكالة ماحورة وذلك إما من ظروف التوكيل أو من أن الوكيل لا يعمل إلا باجر ، وإذا لم يتم الإتفاق على الأجر فهنا يلتزم به الموكل ، وإذا إنتهت الوكالة فلا يستحق الوكيل أجراً عن الأعمال التي يباشرها بعد ذلك إلا إذا كان ملزماً بإتمامها بعد الوكالة ، وإن الإتفاق على أجر الوكيل بعد تنفيذ الوكالة يجعل الأجر غير خاضع لتقدير القاضى كما هو الشأن في دفع الأجر طوعاً بعد التنفيذ .

٢٥- ولقد نص الشرع في المادة ٧١٠ من القانون المدني على انه " على الوكيل ان يرد للوكيل ما انفق في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد مع الفوائد من وقت الإنفاق ، وذلك مهما كان حظ الوكيل من النجاح في تنفيذ الوكالة ، فإذا اقتضى تنفيذ الوكالة أن يقدم الوكيل للوكيل مبالغ للإنفاق منها في شؤون الوكالة ، وجب على الوكيل أن يقدم إذا طلب الوكيل ذلك".

٢٦- ووفقاً لما جاء في الذكر الإيضاحية بشأن تلك المادة أنه قد يقتضى تنفيذ الوكالة نفقات يصرفها الوكيل أو إلتزامات ترتب في ذمته فالنفقات مادامت معقولة يستردها من الوكيل جميعاً مع فوائدها من وقت الإنفاق ويعتبر هذا إستثناء من القاعدة التي تقضى بأن الفوائد لا تجب إلا من وقت المطالبة القضائية ويسترد الوكيل النفقات ، سواء نجح في مهمته أو لم تنجح .

٢٧- ويقع على الوكيل عبء إثبات ما انفق وذلك بجميع الطرق وللموكل نفى ما أثبتته الوكيل بذات الطرق ، ويسقط إلتزام الوكيل برد المصروفات بخمس عشرة سنة من وقت إستحقاقها أى من التصديق على الحساب .

٢٨- وإن الأصل أن يلتزم الوكيل بالمصروفات التي يتكبدها الوكيل بالعمولة لإتمام العمل السند إليه إلا أن هذا الشرط ليس في النظام العام ويجوز لطرفي العقد الإتفاق على مخالفته^(١) .

٢٩- ولقد نص الشرع في المادة ٧١١ من القانون المدني على انه " يكون للوكل مسئولاً عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً " .

٣٠- وعلى هذا النحو فإنه يشترط حتى يكون الوكيل مسئولاً عما أصاب الوكيل من ضرر أن يترتب الضرر أثناء تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً وإن يكون هذا التنفيذ هو السبب المباشر في الضرر فإن خرج الوكيل عن حدود وكرالته أو عن السلوك المعتاد إنتفت

(١) نقض ١٩٧٠/١/٢٩ م ٢١ من ٢١٣ .

مسئولية الوكيل والا يكون هناك خطأ من جانب الوكيل ، ويجوز للموكل أن يشترط إعفاءه من هذه المسؤولية فهي ليست من النظام العام ويسقط إلزام الوكيل بالتعويض بخمس عشرة سنة من وقت تحقق الضرر أو من وقت التصديق على الحساب .

٣١- ولقد نص المشرع في المادة ٧١٢ من القانون المدني على أنه " إذا وكل اشخاص متعددون وكيلاً واحداً في عمل مشترك كان جميع الوكلاء متضامنين قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة ما لم يتفق على غير ذلك " .

٣٢- وعلى هذا النحو فإنه يلتزم للوكلاء بالتضامن في جميع التزاماتهم قبل الوكيل فالوكيل يستطيع أن يرجع عليهم أو على أحدهم بالأجر وبرد المصروفات والفوائد والتعويض ، ويجوز الاتفاق على نفس التضامن فيصبح كل موكل مسئولاً بنسبة ماله من مصلحة .

٣٣- ولقد نص المشرع في المادة ٧١٣ من القانون المدني على أنه " تطبق المواد من ١٠٤ إلى ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة الوكيل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل " .

٣٤- ووفقاً لما جاء في الذكر الإيضاحية للقانون المدني أنه ينصرف اثر العقد الذي أبرمه الوكيل باسم الوكيل سواء في ذلك ما يولده من حقوق وما يترتب عليه من التزامات إلى الوكيل مباشرة ومن أجل ذلك أعطى للغير الذي يتعاقد مع الوكيل الحق في مطالبة بان يثبت وكالته ومدة هذه الوكالة ، فإن كانت الوكالة ثابتة في ورقة مكتوبة فالغير أن يحصل على صورة مطابقة للأصل تحمل توقيع الوكيل فيستطيع الغير بذلك أن يرجع على الموكل مباشرة بمقتضى هذا التوكيل .

٣٥- وإن نفاذ التصرف المزمع بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق متى كان هذا الأخير قد أسهم بخطئه سلباً أو إيجاباً في ظهور التصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد

المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الإعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة^(١).

٣٦- وإن مفاد نص المادتين ٧١٣ ، ١٠٧ من القانون الملغى أن القانون لا يحمي الغير الذى تعامل مع النائب الظاهر بعد إنقضاء النيابة إلا إذا كان النائب والغير كلاهما معاً يجهلان بإنقضاء النيابة وقت التعاقد^(٢).

٣٧- وإن التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر المخالف للحقيقة إلى الغير حسن النية يترتب عليها ما يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقى متى كانت الشواهد المحيطة بالمركز الظاهر من شأنها أن تولد الإعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة ويحتج بهذه التصرفات على صاحب المركز الحقيقى^(٣).

٣٨- وإن صاحب المركز الظاهر لا يعتبر ممثلاً قانونياً لصاحب المركز الحقيقى فى الخصومة أمام القضاء لإنقضاء الرابطة القانونية بينهما^(٤).

٣٩- وإن عقد الوكالة بالتسخير يقضى أن يعمل الوكيل بإسمه الشخصى وأن كان يعمل لحساب الموكل بحيث يكون إسم الموكل مستتراً ويترتب على قيامها فى علاقة الوكيل للسخر بالغير أن تضاف جميع الحقوق التى تنشأ من التعاقد مع الغير إلى الوكيل للسخر فيكون هو المائن بها للغير كما تضاف إليه جميع الإلتزامات فيكون هو المدين بها للغير ، أما فى علاقة الوكيل للسخر بالموكل فهى تقوم على الوكالة المسترة تطبيقاً لقواعد الصورية التى تستلزم إعمال العقد الحقيقى فى العلاقة بينهما

(١) نقض ١٩٨٦/٢/١٦ - الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٤ ق - هيئة عامة .

(٢) نقض ١٩٨٥/٢/٢٨ - الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٠ ق .

(٣) نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٤ ق .

(٤) نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٤ ق .

ومن ثم فإن تسجيل البيع الصادر للوكيل السخر ينقل الملكية مباشرة من الغير إلى الوكيل المستر في العلاقة بين الوكيل والوكيل وتثبت الوكالة بالتسخير فيما بينهما وفقاً لقواعد العامة في الإثبات^(١).

(١) نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ - الطعن ٥٩٨ ، ٦٥٥ لسنة ٥٠ ق .

ثالثاً : إنتهاء الوكالة

١- ولقد نص المشرع فى المادة ٧٤ من القانون اللبنى على انه " تنتهى الوكالة بإتمام العمل الموكل فيه أو بإنتهاء الأجل المعين للوكالة وتنتهى أيضاً بموت الموكل أو الوكيل " .

٢- وتنص المادة ٧٤ من القانون اللبنى على ان الوكالة تنتهى بموت الموكل أو الوكيل وقد ورد هذا النص فى حدود الإستثناء الذى قررته المادة ١٤٥ من القانون اللبنى فلا ينصرف اثر عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى وراثته بوصفه خلفاً عاماً لأن المشرع افترض أن إرادة المتعاقدين الضمنية إتجهت إلى إنقضاء عقد الوكالة بوفاته إيهما إعتباراً بأن هذا العقد من العقود التى تراعى فيها شخصية كل متعاقد^(١) .

٣- ولقد نص المشرع فى المادة ٧٥ من القانون اللبنى على انه "يجوز للموكل فى أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقبدها ولو وجد إتفاق يخالف ذلك . فإذا كانت الوكالة باجر فإن للموكل يكون ملزماً بتعويض الوكيل عن الضرر الذى لحقه من جراء عزله فى وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول . على انه إذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح اجنبى فلا يجوز للموكل أن ينهى الوكالة أو يقبدها دون رضا من صدرت الوكالة لصالحه" .

٤- وعلى هذا النحو فإن من أسباب إنتهاء الوكالة عزل الوكيل إلا إذا كانت الوكالة لصلحة الوكيل أو الغير فلا تنتهى الوكالة إلا بموافقة صاحب الصلحة فيها ، ولا يجوز الإتفاق على حرمان الموكل من عزل وكيله لتعلق ذلك بالنظام العام فيبطل كل إتفاق يخالف ذلك .

٥- وإن إنهاء الموكل لعقد الوكالة بالعمولة فى وقت غير مناسب يوجب تعويض الوكيل مقابل ما فاتته من عمولة وما لحقه من

(١) نقض ١٩٦٨/٢/١٣ س ١٩ ص ٢٥٦ .

خسارة ولا تلتزم المحكمة بإجابة الوكيل لطلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات استمرار حصول الوكيل على أرباح لم تكن محل اعتبار عند تقدير التعويض الذى قضت به ^(١).

٦- ولقد نص المشرع فى المادة ٧١٦ من القانون المدنى على أنه "يجوز للوكيل أن ينزل فى أى وقت عن الوكالة ولو وجد اتفاق يخالف ذلك ، ويتم التنازل بإعلانه للموكل . فإذا كانت الوكالة باجر فإن الوكيل يكون ملزماً بتعويض الموكل عن الضرر الذى لحقه من جراء التنازل فى وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول .

غير أنه لا يجوز لوكيل أن ينزل عن الوكالة متى كانت صادرة لصالح أجنبى إلا إذا وجدت أسباب جدية تبرر ذلك على أن يخطر الأجنبى بهذا التنازل ، وأن يمهله وقتاً كافياً ليتخذ ما يلزم لصيانة مصالحه ."

٧- وعلى هذا النحو فإنه إذا كان من حق الوكيل أن يقل نفسه من الوكالة إذا ناء بعبتها أو رغب فى الإستمرار فى تنفيذها فإن المشرع لم يطلق الأمر لهوى الوكيل يتنحى متى أراد وفى أى وقت شاء بل إنه قيد هذا الحق بقيود ضمنها نص للمادة ٧١٦ من القانون المدنى فإذا لم يراع الوكيل فى تنحيه الشروط والأوضاع التى يحتمها القانون كان ملزماً بالتعويضات قبل الموكل ، ولا يعفى الوكيل من السنولية عن عزل نفسه فى وقت غير مناسب أو إغفال السهر على مصالح الموكل المستعجلة إلا إن يثبت أنه ما فرط إنما كان بسبب خارج عن إرادته أو إذا أثبت أنه لم يكن فى وسعه أن يستمر فى أداء مهمته إلا إذا عرض مصالحه لخطر شديد على سند من أنه لا يستساغ أن يفرض على الوكيل تضحية مصالحه الخاصة فى سبيل السهر على مصالح الموكل ^(٢).

(١) نقض ١٩٧٥/٤/٢٩ - الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٠ ق .

(٢) نقض ١٩٨٢/٣/٣١ - الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق .

٨- ولقد نص المشرع في المادة ٧٧ من القانون المدني على أنه "على أي وجه كان إنتهاء الوكالة ، يجب على الوكيل ان يصل بالأعمال التي بدأها إلى حالة لا تتعرض معها للتلف".

وفي حالة إنتهاء الوكالة يموت الوكيل يجب على ورثته إذا توافرت فيهم الأهلية وكانوا على علم بالوكالة ، ان يبادروا إلى إخطار الموكل بموت مورثهم وأن يتخذوا من التسميرات ما تقتضيه الحال لصالح الموكل".

٩- وعلى هذا النحو فإنه على الوكيل أن يتخذ من الأعمال التحفظية ما يصون به مصلحة الموكل ، اما إذا كانت الوكالة قد إنتهت بموت الوكيل فعلى الورثة الذين توافرت بشأنهم الأهلية وكانوا يعلمون بالوكالة ان يتخذوا التسميرات العاجلة وفقاً لما تقتضيه الحال لصالح الموكل وعليهم ان يخطروا الموكل بوفاة الوكيل .

رابعاً : المبادئ القضائية

• عقد الوكالة :

١- التوكيل عقد لا يتم إلا بقبول الوكيل ، فإذا لم يثبت هذا القبول من إجراء العمل للوكيل فيه أو من أى دليل آخر مقبول قانوناً إنتفت الوكالة ولم يبق إلا مجرد إيجاب بها من للوكيل لم يقترن بقبول من الوكيل ، وإذن فمتى كان الطعون عليهم قد دفعوا بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلاً لرفعه بعد اليعاد القانونى ، وكان الطاعن قد تمسك بأن الشخص الذى وجه إليه إعلان الحكم المستأنف ليس وكيلاً عنه لأن الوكالة لم تنعقد إطلاقاً لإنعدام قبول الوكيل ، وبأن مجرد صدور التوكيل منه لا يثبت قيام الوكالة إذا كانت لم تقبل من الوكيل ولم يصدر منه أى عمل يفيد هذا القبول ، وكان الحكم الطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الإستئناف شكلاً على إعتبار الوكالة قائمة لمجرد صدور التوكيل الرسمى من جانب الطاعن دون أن يحفل بتحقيق دفاعه ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بمخالفة القانون والقصور فى التسبب مما يبطله ويستوجب نقضه .

(الطن ١٩٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٤) .

٢- إن من يعير إسمه ليس إلا وكيلاً عمن أعاره ، وحكمه هو حكم كل وكيل من حيث ما يجب عليه من رعاية حق موكله وحفظه ، ومن حيث مسئولية إذا أخل بالتزامه وغصب هذا الحق أو إفتات عليه ، ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مسترة فكان الشأن شأنه فى الظاهر مع كونه فى الواقع شأن للوكيل ، أما غيره من الوكلاء فوكالته سافرة الشأن فيها للموكل ظاهراً أو باطناً .

(الطن ٥٥ ، ٧٤ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤١/٥/٢٢) .

٣- متى كان الحكم قد إنتهى إلى أن حالة مورثة الخصوم العقلية لم تكن تسمح لها بأن تأتى أو تعقل أى تصرف إستناداً إلى الأسباب السائغة التى أوردها ، فإن إجازتها الهبات والقروض الصادرة من

وكيلها لا تكون قد صدرت منها عن رضا صحيح ، وبالتالي
يتحمل المسؤولية عنها من كان يتولى إدارة أموالها والتصرف فيها
، فإنه لا مخالفة في ذلك للقانون.

(الطعن ١٩٦ سنة ٢٢ ق و ٥٥ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٢١ من ٨ ص ٢٤١).

٤- تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه ، فإذا
كان التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة قد وُثق بمعرفة
السلطات الرسمية بيوغسلافيا وصدقت عليه وزارة الخارجية بها
والقنصلية المصرية ببلغراد عملاً بالمادة ١٤/٦٤ من القانون رقم ١٦٦
لسنة ١٩٥٤ - واعتمدت السفارة اليوغسلافية بالقاهرة ترجمة
التوكيل إلى اللغة العربية بما يطابق اللغتين الأجنبيتين اللتين
حرر بهما ثم صدقت وزارة الخارجية المصرية على إمضاء سكرتير
السفارة المذكورة ، وكانت للطعون عليها لم تبد أي اعتراض على
إجراءات توثيق التوكيل في الخارج أو على ما يتضمنه هذا
الوكيل أو على الترجمة الرسمية للدونة به فإن هذا التوكيل
وقد استكمل شرائطه الشكلية والقانونية يكون حجة في إسباغ
صفة الوكالة للمحامى الذى قرر الطعن .

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٧ من ٢٢٦ ص ١٤).

٥- إذا كان صحيحاً أن قبض الدائن قيمة الشيك الذى إستلمه آخر من
المدين بعد إقراره منه لهذا الوفاء بحيث يصبح الغير فى هذه الحالة
وكيلاً بعد أن بدأ فضولياً - على ما تقضى به المادة ٣٣٣ من
القانون المدنى ومذكرته التفسيرية - إلا أن هذه الوكالة قاصرة
على الوفاء الذى أقره الدائن فلا تتعداه إلى ما يكون هذا الغير قد
أقر به فى ورقة أخرى غير الشيك من أن المبلغ للوفى به هو كل
الباقى المستحق للدائن لأن هذا الإقرار بالتخالف ليس من
مستلزمات الوفاء بالمبلغ للوفى به بل هو إقرار لواقعة قانونية
مستقلة عن الوفاء ولا يمكن اعتبار الدائن مقراً لها إلا إذا كان قد
علم بها وقت إقراره ذلك الوفاء كما لا يمكن اعتبار الإقرار
بالتخالف من الغير عملاً من أعمال الفضولى إذ لا يتوافر ما يشترط

توافره في عمل الفضولي الذي يلزم به لرب العمل وهو أن يكون هذا العمل ضرورياً بالنسبة للعمل .

(الطن رقم ٣٤٠ من ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٥ من ١٣ ص ٤١٤).

• إستخلاص محكمة الموضوع للوكالة :

٦- إذا كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت في حدود سلطتها للوضوعية من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية في تسلم مورث الطعون عليهم الرسائل للشحونة - محل النزاع - من مصلحة السكك الحديدية نيابة عن الشاحن ، وكانت الوكالة الضمنية في هذا الخصوص مما يجوز إثباته بالقرائن وقد إستخلصت المحكمة قيامها من وقائع ثابتة بالأوراق تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها فإن الجادلة في تقدير الدليل على قيام تلك الوكالة وبالتالي فلا حاجة للطعون عليه بالإقرار سالف الذكر .

(الطن رقم ١٢٤ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥ من ١٣ ص ٢٢٨).

٧- متى كان الحكم للطعون فيه قد نفى في حدود سلطته التقديرية وجود صفة للموقع على إقرار التخالص في النيابة عن الطعون عليه (الدائن) ، وكانت الوكالة الضمنية التي إدعى الطاعن (الدين) أمام محكمة أول درجة قيامها هي صورة من صور النيابة ، فإن الحكم بنفيه وجود النيابة في الإقرار بالتخالص يكون قد نفى قيام تلك الوكالة وبالتالي فلا يمكن مُحاجة الطعون عليه بالإقرار سالف الذكر .

(الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٥ من ١٣ ص ٤١٤).

٨- وكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص ضمناً من مجرد قيام رابطة الزوجية .

(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤ من ١٦ ص ١٧٢).

٩- تصح الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من

التبرعات (م ٢/٧٠٢ ملغى) فإن الوكالة الخاصة فيها لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع معيناً على وجه التخصيص بحيث إذا لم يرد بالتوكيل بيان للأعيان محل التبرع فلا يكون للوكيل سلطة القيام بأعمال التبرع نيابة عن الأصل ، ومن ثم فإذا كان المظنون عليه قد عهد إلى وكيله بالتنازل عن نصيبه في ميراث ولم يعين في عقد الوكالة المال الذى أنصب عليه التبرع بالذات فإن هذا التنازل يكون قد وقع باطلاً ، ولو كان الوكيل عالماً بالمال محل التبرع طالما أن القانون قد اشترط تحديده في ذات سند التوكيل .
(الطن رقم ٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨ من ١٣ من ١٩٧٧).

١٠- لحكمة الموضوع أن تستخلص من السجلات المقدمة لها في الدعوى ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية .
(الطن ١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣ من ٣٨ من ١١١٨).

١١- قانون تنظيم الشهر العقارى فيما يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا يضيف على هذا العقد شكلاً رسمياً معيناً فهو لم يغير شيئاً من طبيعته من حيث كونه من عقود الرضى التى تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإنما قد عدل فقط آثاره السلبية للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل مترخياً إلى ما بعد حصول التسجيل ، وإذا كان نص المادة ٧٠٠ من القانون للدنى يوجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانونى الذى يكون محل الوكالة فإن الوكالة في بيع وشراء العقار تكون هي أيضاً رضائية ولا يستوجب القانون شكلاً رسمياً لإنعقادها ، وهذا الأمر يستوى سواء كانت الوكالة ظاهرة سافرة أم وكالة مستترة .

(الطن ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤ من ٣١ من ١٢٠١).

١٢- إذ كانت اهلية التصرف القانونى محل الوكالة يجب أن تتوافر في الوكيل ، فإنه لا يجب توافرها في الوكيل ، لأن اثر هذا التصرف لا ينصرف إليه بل ينصرف إلى الوكيل ، فيجوز توكيل القاصر في تصرف لا اهلية له فيه ، إذ يكفي أن يكون الوكيل مميزاً ما دام يعمل باسم موكله لا باسمه الشخصى .

(الطن ٤٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٧/١/١٩٨١ من ٣٢ ص ٢١٩).

١٥- لا محل للتحدى بأن التوكيل الصادر من الطعون عليه الأول إلى الورثة توكيل صوري لأن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع .
(الطن ٨٢٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٣/٣/١٩٨١ من ٣٢ ص ٧٤٣).

١٦- الأصل في قواعد الوكالة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن يثبت من قيام الوكالة ومن حدودها وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعليه تقصيره .
(الطن رقم ٤٣٨ من ٥٠ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٤).

١٧- للناط في التعرف على مدى سند الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل إجراؤها يتحدد بالرجوع إلى عبارة التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه وإلى اللابسات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى ، وبعد تحديد مدى سعة الوكالة تفسيراً لمضمونها مما يضطلع به قاضي الموضوع بغير معقب عليه من محكمة النقض ما دام هذا التفسير مما تحتمله عبارته بغير مسخ .
(الطن رقم ٩٥٧ من ٥٠ ق جلسة ٣١/٥/١٩٨٤).

١٨- الأصل هو قيام التعاقد نفسه بالتعبير عن إرادته في إبرام التصرف، إلا أنه يجوز أن يتم بطريق النيابة بأن يقوم شخص نيابة عن الأصل بإبرام التصرف باسم هذا الأخير ولحسابه بحيث تنصرف آثاره إليه ، وفي غير الأحوال التي نص فيها القانون على قيام هذه النيابة فإنها تقوم أساساً باتفاق إرادتي طرفيهما على أن يحل أحدهما وهو النائب محل الآخر وهو الأصل في إجراء العمل القانوني لحسابه وأنه وإن كانت تلك النيابة الإتفاقية ممثلة في عقد الوكالة تقتضى تلاقى إرادة طرفيهما على عناصر الوكالة وحدودها وهو ما يجوز التعبير عنه صراحة أو ضمناً بما من شأنه

أن يصبح الوكيل فيما يجريه من عمل مع الغير نائباً عن الموكل وتنصرف آثاره إليه ، وتصبح العلاقة بين الموكل والوكيل في هذا الصدد خاضعة من حيث مناهها وآثارها لأحكام الإتفاق المبرم بينهما - وهو عقد الوكالة .

(الطن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٧/١/١٩٩١).

إثبات عقد الوكالة :

١٩- إنه وإن كان عقد الوكالة لا يجوز إثباته إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات إلا أنه إذا كان الموكل لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يملك التحنى به أمام محكمة النقض لأول مرة لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ولأنه لا يجوز أن يثار أمام محكمة النقض إلا ما كان معروضاً على محكمة الموضوع من أوجه الدفاع .

(الطن رقم ٦٤ سنة ٢٣ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٧٦).

٢٠- إذا كان الحكم قد إستند في إثبات الوكالة في التأجير إلى إقرارات الموكل سواء في دفاعه أمام محكمة الموضوع أو في شكوى إدارية من أنه إستاجر ماكينة لحساب الموكل فإن هذا الإستناد لا مخالفه فيه للقانون لأن تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة من الأدلة التى يجيزها القانون لإثبات الوكالة أو إعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها .

(الطن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٥٧).

٢١- عبء اثبات الوكالة يقع على من يدعيها ، فإذا إحتج الغير على الموكل بالوكالة ليرجع عليه بأثار التصرف القانونى الذى عقده مع الوكيل كان على الغير أن يثبت الوكالة ومنهاها ، وأن الوكيل قد تصرف فى نطاقها حتى يستطيع إلزام الموكل بهذا التصرف ، إذ الوكيل لا تكون له صفة الوكالة عن الموكل إذا عمل بإسم هذا الأخير وجاوز حدود الوكالة .

(الطن ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٨٤).

٢٢- إذا كانت الوكالة المراد إثباتها ، صريحة كانت أو ضمنية ، لا تخول الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة ، وكان قطع القطن ونقله إلى استحقاق تال لا يعتبر أيهما من بين هذه الأعمال ولا بد لمن يجريهما نيابة عن صاحب الشأن من أن يكون لديه وكالة خاصة بالبيع لأن هذين الأمرين هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية ، ومن ثم فإن إثبات وكالة الإبن عن والده في أعمال الإدارة لا تؤدي إلى ثبوت صفة للإبن في نقل القطن من استحقاق إلى آخر نيابة عن والده .

(الطن ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ م ٢٠ ص ١٠١٧).

٢٣- للقرر في قضاء هذه المحكمة أن التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الإصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لما تقضى به المادة ١/٤ من قانون الإثبات وإذا كان الثابت من مدونات الحكم الطعون فيه أن الطعون ضده ركن في إثبات صدور وكالة من الطاعن إليه إلى صورة من الإقرار العرفي المؤرخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٨ للنسوب صدوره إلى رئيس اللجنة الإستئنافية المختصة بنظر التظلم من تقدير ثمن الأرض مشترى الطاعن وما تضمنه هذا الإقرار من قيامه بتقديم التظلم إلى اللجنة المذكورة ومباشرته أمامها وحضور العاينة التي أجرتها للأرض محل التقدير ، وكانت تلك الصورة لا تصلح دليلاً على قيام الوكالة لأنها لا تحمل توقيعاً للطاعن فإن الحكم إذ عول عليها وحدها في إثبات قيام الوكالة بين الطاعن والمطعون ضده ورتب على ذلك قضاءه بأحقية الأخير في مبلغ الأتعاب للقضى به فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والفساد في الإستدلال بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ١٦٩٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٨).

٢٤- إذا كانت الورقة العرفية موقعة من الوكيل فإن تاريخها يكون حجة على الأصيل — ولو لم يكن لها تاريخ ثابت — إذ أنه يعتبر غيراً لأنه كان ممثلاً في التصرف الذي أبرمه وكيله لحسابه إلا أنه إذا ادعى الأصيل عدم صحة التاريخ للدون بالورقة وأنه قدم غشاً

حتى لا ينكشف أن التصرف الذى أجراه الوكيل حرر فى وقت كانت وكالته فيه قد زالت فإنه يكون لذلك الأصل أن يثبت مدعاه بكافة طرق الإثبات ومنها البينة والقرائن .
(الطنن رقم ٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠/١٥/١٩٩١).

٢٥- إن الوكيل إذا تعامل بإسمه مع الغير فهذا بمقتضى حكم القانون لا يغير من علاقته مع الوكيل ، فتعتبر الصفقة قد تمت لحساب الموكل ، وكل ما فى الأمر أن الوكيل فى هذه الحالة هو الذى يكون ملزماً قبل الغير الذى تعامل معه . فإذا دفع للوكيل بأن التكاليف الصادر منه لوكيله بأن يشتري عقاراً قد بطل بشراء هذا الوكيل القدر بإسمه ، ولكن استخلصت المحكمة من وقائع الدعوى استخلاصاً تؤدى إليه المقدمات التى أوردتها ، أن الوكيل حين حرر عقد الشراء بإسمه إنما كان يقوم بتنفيذ الوكالة وحكمت بناء على ذلك بالزام الموكل بدفع الثمن إلى الوكيل مقابل نقل تكليف للشترى من إسمه إلى إسم الموكل فلا يصح النعى عليها فى ذلك .

(الطنن ٦٣ لسنة ١٢ ق جلسة ٤/١٥/١٩٤٣).

٢٦- إن عقد الوكالة بالعمولة وإن يكن عقداً تبادلياً ملزماً طرفيه معاً فإنه بحسب الأصل ، لا يلزم للوكيل إلا بأنه يدفع للوكيل العمولة ، أى الأجرة المتفق عليها ، مع ما يكون الوكيل قد صرفه فى سبيل الوكالة وفوائده من وقت صرفه ، فلا وجه للوكيل فى مساءلة الموكل - فى غير حالة الشرط الصريح - إذا هو لم يضع تحت تصرف الوكيل البضائع التى تعاقده معه على تصريفها لحسابه .

(الطنن ٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١/٢/١٩٤٧).

٢٧- إن الشارع المصرى إذ أوجب على الموكل فى المادة ٥٢٨ منقى - قديم - أن يؤدى للصاريف المنصرفة من وكيله للقبولة قانوناً أى كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه كان يعنى حتماً تعويض الوكيل تعويضاً كاملاً ويرمى إلى تحقيق

هذا الغرض الذى لن يتوافر إلا بإحاطة الوكيل بسياج من الضمان يكفل له الحصول على مقابل الضرر الذى يتحملة فى شخصه وفى ماله . ولئن كانت هذه المادة منقولة عن المادة ١٩٩٩ من المجموعة للنخبة الفرنسية التى تليها المادة ٢٠٠٠ وفيها نص صريح على أن الموكل عليه تعويض الوكيل عن الخسارة التى يتحملها بغير تقصير منه بسبب قيامه بأعمال الوكالة إلا أنها فى الواقع شامل لكلا الحالتين فالصاريف نوع من الخسائر وخروجها من مال الوكيل من شأنه أن ينقص من هذا المال ويلحق به خسارة تعادل النقص الذى حل به وإذا كان المشرع الفرنسى قد عمد إلى الإسهاب والإيضاح فقد نحا للشرع المصرى فى القانون اللبنى القديم منحنى طابعه الإيجاز فقرر مبدأ التعويض وترك الباب مفتوحاً أمام القاضى فى مجال التطبيق العملى ليسير بالمبدأ إلى غايته ويحمل للوكيل تبعة تعويض الوكيل ما دام هذا الأخير يعمل فى حدود الوكالة ، وما دام الضرر لم يكن ناشئاً عن خطئه وتقصيره ، وإيراد المشرع المصرى لهذا البند فى المادة ٧١ - مئذنى جديد - التى تنص على أن الموكل يكون مسئولاً عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً لم يقصد به الإستحداث بل زيادة الإيضاح .

(الطعن ٧٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٢/١).

٢٨- ما دام الموكل - إذ قدر اجر وكيله بعد إتمام العمل - قد كان ملماً بما أجراه الوكيل وكان على بينة من الأمر عند إجراء هذا التقدير ، فالتحنى بالمادة ٥١٤ من القانون اللبنى لا يقيد إذ أن حكم هذه المادة لا ينسحب إلا على الإتفاقات التى تحصل قبل أداء الوكيل العمل .

(الطعن ٩٥ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥/٤/٢٥).

٢٩- إذا كان إقرار الموكل بمديونيته للمحامى بمبلغ معين مقابل اتعابه فى الدعوى التى وكل فيها صدر بعد انتهاء العمل الذى قام به المحامى فى الدعوى المذكورة وبعد الحكم فيها لصالح الوكيل

، وكان المحامي قد حرر في تاريخ الإقرار ورقة للموكل تعهد فيها بالرافعة عنه في قضية أخرى بلا أجر تقديراً منه لثقته فيه ولوفائه له بتحرير الإقرار ، فمن الخطأ في التكليف أن تعتمد المحكمة الإقرار والتعهد إتفاقاً واحداً يكمل أحدهما الآخر فإنهما في الحقيقة مختلفان ولا علاقة بينهما قانوناً ، إذ أولهما إقرار بلين غير متنازع فيه واجب الأداء في الحال ، وثانيهما تبرع بالرافعة بلا أجر . وبناء على ذلك فلا يجوز في هذه الصورة التحدى بحكم المادة ٥١٤ مدني .

(الطن ٨١ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٤٠/٢/٢٩).

٣٠- إذا كان الحكم حين قضى بالمبلغين قد أقام ذلك لا على اعتبار أنهما الأجر المستحق للمدعى في مقابل اللهمة الى اداها للمدعى عليه بل على أساس أنهما تعويض عن الضرر الذي أصابه من جراء عدم إتمام الصفقة بسبب نكول المدعى عليه عن تنفيذها تطبيقاً للمادتين ١٢١ ، ١٢٢ من القانون المدني ، فلا محل للطعن على هذا الحكم بأنه أخطأ في تطبيق المادة ٥١٤ مدني الى لم تكن محل بحث.

(الطن ١٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧/٣/٦).

٣١- إن المادة ٥١٤ من القانون المدني قد أتت بنص مطلق من أي قيد شامل بحكم عمومته لطرفي الإتفاق كليهما ولكل تعديل في الأجر المتفق عليه سواء بالخط منه أو برفعه . فهي تحمي الوكيل من الأجر الواكس .

وليس يحد من عموم هذه المادة ما جاء بالمادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ التي لا تجعل مجلس النقابة مختصاً بتقدير الأتعاب إلا في حالة عدم الإتفاق عليها ، فإن محل تطبيق المادة ٤٤ هذه أن تكون الأتعاب غير متفق عليها ، أما المادة ٥١٤ فمحلها الإتفاق على الأتعاب ومتى كان مجال تطبيق كل من المادتين مختلفاً فلا يستقيم القول بأن أولاهما تخصص عموم الثانية .

(الطن ٥٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧/٥/٢٢).

• أجر الوكالة :-

٣٢- الأصل في الوكالة أنها تكون بغير مقابل ما لم يوجد شرط صريح خلاف ذلك أو شرط ضمنى يتضح من حالة الوكيل . فإذا استنتجت المحكمة في أن ناظر الوقف كان يعمل بغير أجر إلى إقراراته للذكورة فإنها لا تكون قد خالفت القانون . ولا يقبل من هذا الناظر قوله أنه لا يصح أن يثرى الوقف على حساب جهوده فإن دعوى الإثراء على حساب الغير لا يكون لها محل إلا إذا لم توجد رابطة عقنية بين المتخاصمين ، وهي ليست حالته .

(الطعن ١٢٤ لسنة ١٣ ق و ١٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٥/١/١٤).

٣٣- الإتفاق على أجر الوكالة يصح أن يستفاد ضمناً من ظروف التعاقد بين الوكيل ووكيله .

(الطعن ١٤٤ لسنة ١٦ ق و ٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/١٥).

٣٤- توجب المادة ٥٢٨ من القانون للبنى القديم على الوكيل أن يؤدي "لصاريف للنصرفة من وكيله للقبولة قانوناً أياً كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه" . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة بين الطرفين في خصوص ثمن المهمات التي تعهلت الشركة الطاعنة بتوريدها إلى مصلحة السكك الحديدية (الطعون عليها) من الشركات الانجليزية ، بأنها علاقة وكيل بموكله وكان الطرفان قد إتفقا على تعديل طريقة الوفاء بالثمن إلى العملة المصرية بدلاً من الفرنك البلجيكي فإنه يتعين أن يحدد الثمن بالفرنك البلجيكي مقوماً بالعملة المصرية على أساس السعر الفعلي لها وقت حصول ذلك الإتفاق . ومتى كان الحكم للطعون فيه قد إنحرف عن هذا النظر واعتبر أن الثمن يتحدد بعقد الجنيهاات الإسرائيلية التي تقاضتها الشركة الإنجليزية من الشركة الطاعنة دون نظر إلى ما تحملته الأخيرة فعلاً من أموال في سبيل الحصول على تلك الجنيهاات فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن ١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٥ من ١٣ ص ٢٣٨).

٣٥- الأصل مسئول نحو الغير عن خطأ الوكيل في حدود قواعد المسؤولية التقصيرية ، وكذلك في حدود قواعد الوكالة ذاتها ، فإذا كان الحكم قد اكتفى بنفى الخطأ عن اللطعون عليه في سفره إلى الخارج دون أن يبحث موقف زوجته بإعتبارها وكالة عنه في إبرام الصفقة موضوع الدعوى بعد سفره حتى تنتهى مدة التفويض الصادر منه للطاعنين (السمسار) دون أن يبين السبب الذى دعاها إلى عدم إتمام العقد بعد أن قام الطاعنان خلال مدة التفويض بإرسال برقية وخطاب إلى اللطعون عليه في محل إقامته بالقاهر لإخطاره بأن مالك العمارة قد وافق على إتمام الصفقة طبقاً للتفويض ولكى يحدد موعداً للتوقيع على العقد الابتدائى ، فإن الحكم يكون قاصراً البيان قصوراً يشوبه ويبطله .
(الطن ٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ من ١٨ ص ١٩٤٩).

٣٦- إقرار للوكيل عقد البيع الذى أبرمه وكيله - بتوكيل عام - يرتد اثره إلى وقت التعاقد فيعتبر التصرف نافذاً في حق الوكيل من هذا الوقت وما دام الغير الذى تعاقد مع الوكيل كان يعلم بتجاوز الوكيل حدود وكالته وقت تعاقد معه فإنه يتقيد بإيجابه حتى يعلن الوكيل موقفه من حيث إقرار التصرف أو عدم إقراره فإذا أقره لم يكن لهذا الغير أن يتحلل من تعاقد مع الوكيل.

(الطن ٤٨٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٤ من ١٩ ص ١٣٦٢).

٣٧- مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدنى انه إذا كان الإتفاق بين الوكيل والغير منوطاً على تصرف قانونى هو النزول عن حق للموكل أو الإقرار بحق قبله للغير فإنه يجب عندئذ أن يكون لدى الوكيل وكالة خاصة تخول له هذا التصرف القانونى أو وكالة عامة ينص فيها صراحة على تفويضه بإجراء التصرف المذكور.

(الطن ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ من ٢٠ ص ٧٨٤).

٣٨- نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون المدنى هو نص مطلق شامل لكل تعديل في أجر الوكالة المتفق عليه سواء بالحط منه أو

برفعه ، وإذ كان تقدير هذا الأمر مما يستقل به قاضى الموضوع ، وكانت محكمة الإستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة للأجر الذى يستحقه الطاعن قد أقامت قضاءها فى ذلك على إعتبارات سائفة ، فإن إغفالها الإشارة إلى الأدلة والحجج التى ساقها الطاعن فى هذا الخصوص والتى لا يترتب عليها تغير وجه الرأى فى التقدير لا يعتبر قصوراً مبطلاً للحكم المطعون فيه .
(الطعن ١١٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢٥ / ١٩٦٩ س ٤٠ من ١٣٢٢).

٣٩- إنه وإن كان لقاضى الموضوع بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون اللبنى الحق فى تعديل أجر الوكالة للتعقق عليه سواء بتخفيضه أو بالزيادة عليه إلى الحد الذى يجعله مناسباً ، إلا أنه لما كان هذا الحق هو إستثناء من القاعدة العامة التى تقضى بأن الإتفاق شريعة للتعاقدين فإنه بشرط لإستعماله أن تكون هناك ظروف قد اثرت فى للوكل تأثيراً حملة على التعهد للوكيل بمقابل يزيد كثيراً عما يقتضيه الحال أو اثرت فى الوكيل فجعلته يقبل أجراً بخساً لا يتناسب مع العمل الذى أسند إليه أو كان الطرفان قد أخطئا فى تقدير قيمة العمل موضوع الوكالة قبل تنفيذه ، بحيث إذا إنتفت هذه الإعتبارات تعين إحترام إرادة التعاقدين وإتباع القاعدة العامة التى تقضى بأن ما إتفق عليه الخصوم يكون ملزماً لهم ، وهو ما يوجب على القاضى إذا ما رأى تعديل الأجر المتفق عليه بالزيادة أو بالنقص أن يعرض فى حكمه للظروف وللؤثرات الى أحاطت بالتعاقد وادت إلى الخطأ فى الإتفاق على مقابل غير مناسب حتى يتسنى لحكمة النقض مراقبة ما إذا كان إطاره لإرادة التعاقدين يستند إلى إعتبارات مقبولة أم لا .
(الطعن ٤٨٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢/٢٦ / ١٩٧٠ س ٣١ من ٢٢٩).

٤٠- الإتفاق على أجر الوكيل بعد تنفيذ الوكالة يجعل الأمر غير خاضع لتقدير القاضى كما هو الشأن فى دفع الأجر طوعاً بعد التنفيذ .

(الطعن ٥٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٧/٢ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٢٠١).

٤١- إذا كان الثابت من الرجوع إلى الحكم الطعون فيه أن الوصى على القاصر قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأن الإتفاق الذى أبرمته الوصية السابقة على القاصر فى شأن اتعاب الطاعن - الوكيل - غير ملزم للقاصر - الوكيل - لعدم حصولها على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرامه . وكان يبين من الأوراق أن محكمة الأحوال الشخصية لم تاذن للوصية بإبرام هذا الإتفاق ولم تقره ، بل قررت حفظ المادة المتعلقة بذلك ، فإن إتفاق الوصية على هذه الصورة لا يكون ملزماً للقاصر ، ولا يمنع المحكمة من اعمال سلطاتها فى تقدير اجر الوكيل .
(الطن ٥٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧).

٤٢- النص فى المادة ١٧٧٥ من القانون اللبنى ، يدل على أنه وإن كان للموكل أن يعزل الوكيل فى أى وقت ، إلا أنه فى حالة الوكالة باجر يحق للوكيل أن يرجع على الموكل بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب عزله إذا كان فى وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول .
(الطن ٣٦٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩ من ٢٦ ص ٨٥٤).

٤٣- النص فى المادة ٧١٢ من القانون اللبنى على أنه إذا وكل أشخاص متعددون وكيلاً واحداً فى عمل مشترك كان جميع الوكلاء متضامنين قبل الوكيل فى تنفيذ الوكالة ما لم يتفق على غير ذلك ، وكان إستحقاق الوكيل لأجره مترتباً على تنفيذ الوكالة ويدخل فيه .
(الطن ٨٨١ من ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٦).

٤٤- الأصل وفقاً للمادة ٧١٠ من القانون اللبنى أن يلتزم الموكل بالمصروفات التى يتكبدها الوكيل لإتمام العمل المسند إليه .
(الطن ٢١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨).

٤٥- إن حضور المحامى بالجلسة مع موكله ولو كان من أقربائه لا يخوله أكثر من إبداء الدفاع عنه فى الدعوى . وإذن فإذا

استخلصت محكمة الموضوع من علاقة الحامي بموكلته ، وهو ابنها ، ومن كونه تقدم بصفته وكيلاً عنها بطلب صرف المبالغ التي أودعت منها على ذمة رسو اللزاد ، أن هذا الحامي وكيل عن والدته في طلب الصرف وأنها بذلك تعتبر متنازلة عن حكم رسو اللزاد ، فإنها تكون قد استخلصت ذلك من وقائع لا تنتجه .

(الطن ٢٠ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٢/١/١٨).

٤٦- إذا كان التوكيل خالية عبارته من النص على التنازل عن الحقوق ولكنه صريح في تحويل الوكيل إجراء الصلح . وتنازل الوكيل عن حقوق موكله قبل خصمه مقابل تنازل الخصم عن حقوقه ، فهذا لا يكون تنازلاً محضاً من طرف واحد وإنما هو صلح مما تتسع له حدود التوكيل .

(الطن ٢٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١١/١٨).

٤٧- إذا قضت المحكمة بأن تصرف الوكيل كان في حدود وكالته وأضافت في أسباب حكمها أن الموكل قد أجاز التصرف بعد حصوله ، كان ذلك منها تزيئاً مهماً ينعي عليه من خطأ فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم وقيامه على صحة التصرف ونفاذه أصلاً .

(الطن ٥٩ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٢/١٧).

٤٨- متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بطلباته على الطاعن قد أقيم على سند اللبونية المحرر على آخر بوصفه وكيلاً عن الطاعن وكان الحكم قد اثبت بالأدلة السانغة التي أوردها أن الوكيل لم يخرج في إقراره بالدين المطعون عليه بمقتضى السند موضوع الدعوى عن حدود وكالته فيكون في غير محله النعي على هذا الحكم بأنه لا يقوم على أساس قانوني .

(الطن ٢٥٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٤).

٤٩- متى كان الطاعن قد قام بالصلح مع اللذين تنفيذاً للوكالة فإنه يكون صحيحاً ما رتبته المحكمة على التكييف الذي انتهى إليه من مسؤولية الطاعن إذا ما ثبت أنه في مصلحة معهم أضر بالوكيل بأن تنازل عن جزء من دين الحال عليهم مما يجب أن يقدم عنه

حساباً على اعتبار ان التحويل كان على سبيل التحصيل . اما القول بان حقيقة العملية هي اشتراط لمصلحة الغير وهو هنا الطاعن فينفيه ان الإتفاق لا يخول الطاعن حقاً مباشراً قبل مورثه في إستيفاء دينه منه .

(الطن ٢٢٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٢).

٥٠- الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها الرسومة ، ويجب لإقرار ما يباشره خارجاً عن هذه الحدود أن يكون القرع علاناً بان التصرف الذي يقره خارج عن حدود الوكالة وانه قد أقره قاصداً إضافة اثره على نفسه .

(الطن ١٣٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٦).

٥١- ان الكفالة من عقود التبرع فيجب عملاً بالمادتين ٥١٦ ، ٥١٧ من القانون المدني ان يكون بيد الوكيل الذي يكفل الغير نيابة عن موكله تفويض خاص بذلك . فإذا نص التوكيل على تخويل الوكيل ان يرهن ما يرى رهنه من املاك الموكل ويقبل مقابل الرهن فإنه يكون مقصوراً على الإستدانة ورهن ما يفي الدين من املاك الموكل . ولا يجوز الإعتماد عليه في أن يكفل الوكيل باسم موكله مدينناً وان يرهن اطلاق الموكل تاميناً للوفاء بالدين.

(الطن ٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٤/١).

٥٢- الوكيل ، ككل متعاقد ملزم قانوناً أن ينفذ ما تعهد به بحسن نية ، فإذا اخل بهذا الواجب رد عليه قصده . وهو ممنوع قانوناً من أن يستأثر لنفسه بشئ وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله . كما ان من القواعد الأولية في القانون أن الغش يفسد كل شئ ولا يجوز أن يفيد منه فاعله . فتمتى أثبت الحكم ان البيع الصادر من مصلحة الأملاك إلى (فلانة) إنما تم على أساس الطلب المقدم منها والذي دلت ورقة الضد المؤرخة في ذات تاريخه على أنه قد تم في الواقع لمصلحة زوجها ولحسابه ، فلا يكون لها أن تتحيل باية وسيلة للإستئثار بالصفقة لنفسها من دونه . ويجب أن ترد

الأمر إلى نصابها الصحيح بنفاذ ورقة الضد المحتوية على الإقرار الصريح بأن الشراء كان لزوجها وأن ظهورها هي كمشترية لم يكن إلا صورياً . وإذن فاللكية في حدود العلاقة بين فلانة هذه وبين زوجها وورثته من بعده تكون لم تنتقل إليها وحدها بل إليها مع باقي الورثة . أما فيما بينها وبين مصلحة الأملاك البائعة فالأمر مختلف .

(الطن ٧٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٩).

٥٢- إذا قررت المحكمة أن قيام النزاع بين الوكيل والوكيل على عنصر من عناصر الحساب بينهما لا يعتبر عائقاً يمنع من اللطالبة بتقديم الحساب ويقف مدة تقادم دعوى طلبه ، واستندت على ذلك بأن الوكيل سبق له تقديم الحساب في قضية أخرى عن مدة سابقة قبل تصفية ذلك النزاع ، فلا يكون حكمها مخالفاً للقانون .

(الطن ٦٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١٠/٢١).

٥٤- إذا كان الثابت من جميع ظروف الدعوى ووقائعها أن زيدا قد أدار الأطنان التي اشتراها بكر بإذن شفوى صدر منه في حضرة أحد أبنائه (عمرو) مقابل أجر معين ، وأنه لا توفي بكر عند منتصف السنة الزراعية إستمرو زيدا بتكليف من عمرو وحده في إدارتها لنهاية تلك السنة ، ولم يقل عمرو إنه كان وكيلاً عن اختيه الوارثتين الأخريين حين كلف زيدا بالإستمرار في إدارة الأطنان ، ولم تدع هاتان الأختان أنهما وكلتا أخاهما عنهما ، فلا يجوز اعتبار زيدا وعمرو مسئولين بالتضامن عن نتيجة حساب إدارة الأطنان ، بل يسأل زيدا وحده عن هذا الحساب قبل كل من الورثة .

(الطن ٧٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٨/٣/٣١).

٥٥- إذا كان الحكم حين قضى بقبول الدفع بسقوط حق للدعي في مطالبة للدعي عليه بالحساب لسكوته عن اللطالبة به اللدة الطويلة، لم يتعرض لا أدلى به للدعي عليه من دفاع على سبيل الإحتياط من أنه سبق أن قدم الحساب للطلوب بعد انقضاء وكالته عن للدعي ، بل قصر بحثه على الدفاع الأصلي الذي

تمسك به للدعى عليه النصب على سقوط حق الدعى فى طلب الحساب لسكوته عن المطالبة به الدة الطويلة فذلك لا يعتر تنافضاً فى اسباب الحكم .

(الطن ٦٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٤٨).

• إستخلاص حدود الوكالة :-

٥٦- سواء اكان المساجر حسن النية ام سيئها فإن تجاوز الوكيل حدود توكيله لا يجعل للوكل مسئولاً عن عقد وخروجاً عن تلك الحدود . وعلى من يعاقد مع الوكيل ان يتحرى صفة من تعاقد معه وحدود تلك الصفة . فإذا قصر فعليه تبعه تقصيره ، فإذا كانت ورقة الإتفاق التى بمقتضاها عين ثلاثة أشخاص حراساً على اعيان وقف قد حضرت عليهم أن يتفرد ايهم بأى عمل وإلا كان باطلاً ، ثم اجر احدهم وحده هذه الأرض فإن الوقف لا يتحمل نتيجة عمل هذا الحارس ولو كان المستاجر حسن النية .
(الطن ١٠٣ لسنة ٥ ق جلسة ١٤/٥/١٩٣٦).

٥٧- لا يصح النعى على الحكم بالخطأ إذا هو إستخلص من أوراق الدعوى ومن شروط العاقد إستخلاصاً لا ياباه العقل أن للبلغ موضوع البروتستو قد حصله الوكيل بالعمولة لحساب موكله فأصبح بذلك واجب الأداء إليه .

(الطن ٧٠ لسنة ١٢ ق جلسة ٢/٣/١٩٤٤).

٥٨- متى كان الحكم الطعون فيه إذ قضى بمسئولية الطاعن عن ثمن البضاعة بوصفه وكيلاً بالعمولة اقام قضاءه على أنها فقدت نتيجة سلسلة أخطا جسيمة وقعت منه إذ لم يبادر إلى بيعها بعد أن تلقى موافقة للطعون عليه على ذلك ولم ينقلها من مخازن الجمرى إلى مخازن الإستيداع ثم سلم مسنداتها إلى الوكيل الجديد للمطعون عليه غير مطهرة وناقصة وكان الطاعن قد تمسك لدى المحكمة بأنه لم يبيع البضاعة لأنه لم يجد لها مشترى نظراً لرداءة صنفها وأنه لم ينقلها إلى مخازن الإستيداع لأن المطعون عليه لم يدفع إليه مصروفات التخليص عليها ونقلها هذا فضلاً عن

انه يستوى وجودها بمخازن الجمرك او مخازن الإستيداع وانه بمجرد ان طلب منه وكيل للطعون عليه تظهير الأوراق الخاصة بالبضاعة ظهرها إليه وان الشهادة التى إدعى هذا الوكيل انها ناقصة لا يعرف الطاعن عنها شيئاً ولم تكن المحكمة تبحث هذا البلاغ الجوهري الذى لو صح لتغير به وجه الراى فى الدعوى ، فإن حكمها يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه .
(الطن ١٤٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٧/٤/١٩٥٢).

٥٩- لم يخطئ الحكم إذ قرر ان الوكيل بالعمولة للآذون بالبيع لا يجب عليه ان يستصدر أمراً من قاضى الأمور الوقتية ببيع الأقطان التى فوض فى بيعها ذلك أنه إذا كان ثم غموض فى النص العربى للمادة ٨٩ من قانون التجارة فإن هذا الغموض يوضحه النص الفرنسى لهذه المادة الذى لا يدع مجالاً للشك فى صحة ما ذهب إليه الحكم فى هذا الخصوص.
(الطن ١١٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٣).

٦٠- لما كانت المادة ٩٢ من قانون التجارة المختلط التى يشير إليها الطاعن لا تنطبق إلا فى الحالة الى تكون فيها البضائع مسلمة الى الوكيل بالعمولة على سبيل الوديعة او لبيعها بسعر محدد ، وكانت الأقطان موضوع الدعوى قد سلمت من الطاعن الى المطعون عليها لا على سبيل الوديعة ولكن لبيعها دون تحديد سعر معين فإنه حتى مع إعتبار العقد وكالة بالعمولة كما يقول الطاعن فإنه يكون للمطعون عليها عملاً بمفهوم للخالفه للمادة المشار إليها للقابل للمادة ٨٩ من قانون التجارة الوطنى ان تباع الأقطان من غير حاجة الى الحصول على إذن بالبيع من قاضى الأمور الوقتية ، كما يؤكد هذا النظر النص الفرنسى للمادة ٨٩ المشار إليها .
(الطن ١٤ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٥٣).

٦١- إذا كان الحكم للطعون فيه إذا إنتهى إلى أن مورث الطاعنين وكيل بالإدارة مسئول عن خطئه الجسيم خالص إلى ذلك مما ثبت بأسباب حكم سابق ، وكان الطاعنون لم يقدموا بملف

الطعن الإتفاق الذى ركنوا إليه فى تحديد نطاق الوكالة ، كما لم يقدموا بالملف ما ينفى أن الحكم الحال إليه صدر بين نفس الخصوم وأودع ملف الدعوى وأن كل خصم ناضل فى دلالته ، فإن نعيهم على الحكم للطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون لأنه لم يعمل إتفاق الطرفين الذى حدد وكالة مورثهم بتوزيع ما يحصل ولم يجعل منه وكيلأ عاماً فى الإدارة مسئولاً عن خطئه الجسيم - يكون عارياً عن الدليل فى أحد شقيه وغير صحيح فى شقه الآخر .

(الطعن ٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٠ من ١١ من ٥٤٤).

٦٢- متى كان الحكم إذ قرر بأن الوكيل قد تجاوز حدود الوكيل قد أقام ذلك على إستخلاص موضوعى سائغ ، فلا رقابة لحكمة النقض عليه .

(الطعن ٢٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٥ من ٧ من ٤٨٩).

٦٣- إذا كان الحكم للطعون فيه قد إستخلص من مستندات الدعوى أن الطاعن لم يكن موظفاً بل كان وكيلأ عن وكيل ناظر الوقف وبني قضاءه فى ذلك على أن الطاعن قد عين ليقوم بما كان وكيلاً الوقف مكلفين به تنفيذاً لوكالتهما عن الناظر الذى أجاز لهما إنابة الغير فى تنفيذ الوكالة مع تحملها أجره دون مساءلة الوقف عن ذلك ، فإن هذا الإستخلاص سائغ يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

(الطعن ٤٤٣ من ٢٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦١ من ١٢ من ٤٧٢).

٦٤- مؤدى احكام المادتين ٥١٢ و ٥٢٥ من القانون الملقى القديم أن ما يبرمه الوكيل فى حدود الوكالة يضاف إلى الأصيل وأن الوكيل ملزم بأن يقدم لموكله حساباً شاملاً وأن يوفى إليه صافى ذمته ، فإذا كان الثابت أن اللورث إذا أبرم عقد البيع الإبتدائى بالنسبة لحصة موكلته للطعون عليها الأولى إلترزم فى هذا العقد بسداد الدين المضمون بحق الإمتياز على تلك الحصة - وكان إلترزاه هذا مندرجاً ضمن حدود وكالته فى البيع - فإن قيامه بسداد هذا

الدين يضاف إلى موكلته وتنصرف إليها آثاره ، ومن ثم لا يكون في حالة قبضه الثمن وسداد الدين الممتاز مدعياً لموكلته بما قبض دانئاً لها بما دفع وإنما يقتصر التزامه على أن يقدم لها حساب وكالته وأن يؤدي إليها ما تسفر عنه أعماله . وإذا كان دفاع الطاعنين قد قام أمام محكمة الإستئناف على هذا الأساس متمسكين بطلب إستنزال ما سنده مورثهم عن الطعون عليها إلى الدائن من أصل ثمن الأطنان التي باعها بوكالته عنها والتي كانت محملة بهذا الدين ، وكان الحكم للطعون فيه قد رفض هذا الدفاع قولاً منه إنه يقوم على الدفع بالمقاصة القانونية بين الدين للدعي الوفاء به والدين الذي تطالب به الطعون عليها فإنه يكون مخالفاً للقانون

(الطن ٦٢٨ س ٢٥ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ١٥٤).

٦٥- نصت للمادة ٥٢٦ من القانون المدني اللغى أن "الوكيل ملزم بفوائد البالغ القبوضة من يوم إستعماله لها لمنفعة نفسه" ومؤدى ذلك أن إستغلال الوكيل لأموال موكله أمر لا يفترض بل يجب توافر الدليل عليه وعلى تاريخ حصوله ومن ثم فإذا كان ما أورده الحكم للطعون فيه لا يعدو أن يكون عرضاً لصور مماثلة الوكيل في الوفاء ولا يحمل الدليل على ما إنتهى إليه من ثبوت إستغلال الوكيل لما حصله من أموال الموكل ، فإنه يكون قاصر البهان .

(الطن ١٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٥٦١).

٦٦- الحكم على الوكيل - طبقاً للمادة ٧٠٦ من القانون المدني القائم و

٥٢٦ من القانون اللغى - بفوائد البالغ التي إستخدمها من وقت إستخدامها يقتضى ثبوت أن هذه البالغ كانت في يد الوكيل وأن إستخدامها لصالح نفسه وإثبت الوقت الذي إستخدمها فيه حتى يكون هذا الوقت مبدعاً لسريان الفوائد .

(الطن ٢٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ١٢٣٧).

٦٧- مفاد المادتين ٧٠٨ و ٧١٠ من القانون اللغى مرتبطين أنه يجوز لنائب الوكيل أن يرجع بدعوى مباشرة على الموكل يطالبه فيها بما

التزم به نحو الوكيل الأصلي . سواء أكان للوكيل قد رخص للوكيل الأصلي بتوكيل غيره في تنفيذ الوكالة أو لم يرخص له بذلك ويكون رجوع نائب الوكيل على الوكيل شأنه في ذلك شأن ما يرجع به الوكيل الأصلي على الوكيل — من المطالبة بالصروفات الضرورية المشروعة التي أنفقها من ماله الخاص والتي استلزمها تنفيذ الوكالة .

(الطن ٣٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٩ س ١٩ ص ١٣٩٦).

٦٨- الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة لحساب الوكيل ، فإنه أناب عنه غيره في تنفيذها دون أن يكون مرخصاً له في ذلك كان مسنولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، كما أنه ملزم بأن يقدم للموكل حساباً مفصلاً شاملاً لجميع أعمال الوكالة ومتضمناً المصاريف التي صرفها والبالغ التي قبضها على ذمة الوكيل وكل ما للموكل وما عليه ، والرصيد بعد إستنزال الخصوم من الأصول هو ما يجب على الوكيل الوفاء به للموكل . (الطن ٢٥١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩ س ٢٠ ص ٨٢٩).

٦٩- إذ كان النائب أن الطاعن الأول قد وقع على محضر الشرطة - التضمن عقد البيع - دون أن يذكر شيئاً عن نيابته عن أولاده في هذا التصرف ، فإن إستخلاص الحكم لنيابة الطاعن الأول عن أولاده من توقيعه على المحضر سالف الذكر يكون معيباً لا تؤدي إليه عبارات ذلك المحضر ، ولا يغير وجه الرأي كون الطاعن الأول وكيلاً عن أولاده ، لأن ذلك لا يجعل توقيعه على المحضر منصرفاً إليهم ما دام أنه لم يعلن وقت التوقيع أنه يوقع نيابة عنهم .

(الطن ٢١١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١٨ س ٢٠ ص ١٢٨٤).

٧٠- مفاد نص المادة السابعة من قانون المرافعات السابق والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنتها ، مرتبطين أن المحضر الذي يباشر التنفيذ أو غيره ممن أجاز القانون أن يجرى التنفيذى الجبرى بواسطتهم ، إنما يقومون بذلك التنفيذ

بناء على توجيه من الخصوم لهذه الإجراءات ، فإذا ما عين الخصوم إجراءات التنفيذ التي يطلبون إتخاذها ، إعتبر المحضر أو من يباشر إجراء التنفيذ الجبري ممن أجاز لهم القانون ذلك ، وكلاء عن طالب التنفيذ الذي يسال مسئولية مباشرة عن توجيه هذه الإجراءات فيما لو ترتب على ذلك الأضرار بالغير .

(الطن ٥٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٠ م ٢١ م ٦١١).

٧١- مفاد نصوص المادتين ٧١٣ ، ١٠٦ من القانون المدني أنه يجوز للوكيل أن يرم العقد الذي تخوله الوكالة إصداره لا بصفته وكيلاً ولكن بصفته أصيلاً وذلك إذا لم يعلن وقت التعاقد عن صفته ككنائب ، ويعتبر وكأنه قد أعار إسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد ، وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد المبرم إلى الأصيل وإلى من يتعاقد مع الوكيل المستتر .

(الطن ٥٨١ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠ م ٢١ م ١٩٣٣).

٧٢- تصرف الوكيل الذي يجاوز حدود وكالته الخاصة لا يسال عنه للوكيل إلا إذا أجازته بعد حصوله قاصداً إضافة أثره إلى نفسه .

(الطن ١٦٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٦/٤/١٩٧٢ م ٢٣ م ٦٤٨).

٧٣- الأصل أن إدارة الأموال الشائعة تكون من حق الشركاء مجتمعين ما لم يوجد إتفاق يخالف ذلك ، فإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلاً عنهم .

(الطن ٣١٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/٤/١٩٧٢ م ٢٣ م ٦٨٦).

٧٤- متى كانت الورقة العرفية موقعة من الوكيل فإن تاريخها يكون حجة على الأصيل — ولو لم يكن لها تاريخ ثابت— إذ أنه لا يعتبر عذراً لأنه كان ممثلاً في التصرف الذي أبرمه وكيله لحسابه ، كما يكون هذا التاريخ حجة على وارث الأصيل بحكم كونه خلفاً عاماً لمورثه .

(الطن ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٧٤ م ٢٥ م ٥٧٥).

٧٥- إذا ادعى الأصل - أو وارثه - عدم صحة التاريخ للون بالورقة - العرفية - وأنه قدم غشاً حتى لا ينكشف أن الصرف الذي أجراه الوكيل صدر في وقت كانت وكالته فيه قد زالت فإنه يكون لذلك الأصل - أو ورثته - أن يثب دعواه بكافة طرق الإثبات ومنها البينة والقرائن إذ الضرور بالغش لم تكن له خيرة فيه فلا وجه للتضييق عليه في الإثبات بحصره في طريق دون آخر .
(الطن ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦).

٧٦- لنن كان طلب الوكيل إيقاع البيع على موكله يستلزم وكالة خاصة تبيح له ذلك إعمالاً لنص المادة ٧٠٢ من القانون المدني ، إلا أنه إذا تجاوز الوكيل حدود وكالته العامة ، وأبرم تصرفاً فإن هذا التصرف يكون موقوفاً على إجازة للوكيل ، فإن أقره اعتبر نافذاً في حقه من وقت إبرامه .
(الطن ٤٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٩ س ٢٦ من ٢٩٢).

٧٧- مفاد نص المادة ٧٧٠٧ من القانون المدني أن الوكلاء لا يكونون متضامنين في إلتزاماتهم قبل للوكيل إلا إذا كانت الوكالة غير قابلة للإنقسام ، أو كان الضرر الذي أصاب للوكيل قد وقع نتيجة خطأ مشترك بين الوكلاء جميعاً .
(الطن ١٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣ س ٢٨ من ١١١٨).

٧٨- إذا جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه إلى للوكيل الذي له الخيار بين إجازة هذا التصرف بقصد إضافة أثره إلى نفسه أو طلب إبطاله ، وهنا الطلب ليس مقررراً لمصلحة الغير فحسب ، بل هو مقرر أيضاً لمصلحة للوكيل .
(الطن ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢ س ٣٠ ع ٢٤ من ٢٣٦).

٧٩- من المقرر طبقاً للمادتين ٦٩٩ ، ٧٧٠٤ من القانون المدني أن الوكالة هي عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب للوكيل ، وأن الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة في حدودها للرسمية فليس له أن يجاوزها فإذا جاوزها فإن العمل الذي يقوم به لا ينفذ في حق للوكيل ، إلا أن للموكل في هذه الحالة أن يقر هذا العمل

فإن أقره أصبح كأنه قد تم في حدود الوكالة من وقت إجراء العمل لا من وقت الإقرار مما مفاده أن للوكيل هو الذي يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة .

(الطن ٢٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢ س ٣٠ ع ٢٤ ص ٣٦١).

٨٠- إذ كان البين من الحكم للطعون فيه أنه استخلص من التوكيل الصادر من الطاعنة - للوَجْرة - لزوجها ومن الإقرار الصادر منه للمطعون عليه - المستاجر - أن ما تضمنه الإقرار من تنازل عن أجره عين النزاع لحين إقامة البناء الجديد بدلاً من العقار المطلوب هدمه ، كان بمقابل تمثل في تنازل للطعون عليه عن عقد استنجاره للشقة التي كان يشغلها بالعقار المذكور ليتمكن الوكيل من هدمه وبيع أنقاضه وإقامة بناء جديد يغل دخلاً أكبر ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم يتفق وعبارات سند الوكالة والإقرار وفي حدود ما لحكمة للوضوع من سلطة تامة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها مستعينة في ذلك بعبارات التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها ، وإذ كان من الجائز وفقاً للمادة ٥٦١ من القانون المدني أن تكون الأجرة مقدمة أخرى غير النقود ، فإن النعي بأن إقرار الوكيل تضمن تبرعاً لا يملكه يكون على غير أساس.

(الطن ١٣٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ س ٣١ ص ٦٢٢).

٨١- تقاعد الوكيل عن المطالبة بالدين حتى إنقضى التقادم أو إمتناعه عن المطالبة في ميعاده ، مما أدى إلى عدم أعمال شرط الفسخ الاتفقي لا يعد تصرفاً قانونياً يصبح أن يكون موضع بحث في مدى إتساع الوكالة له وإنما هو واقعة مادية يفيد للدين من آثارها القانونية ، ويسأل عنها الوكيل أمام موكله .

(الطن ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠ س ٣٣ ص ١٠٧).

٨٢- أ- النص في المادة ٧٠٥ من القانون المدني على أنه "على الوكيل أن يوافي للوكيل بالعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يقدم له حساباً عنها" يدل على أنه يجب على

الوكيل عند إنتهاء الوكالة أن يقدم للموكل حساباً مفصلاً شاملاً لجميع أعمال الوكالة مدعماً بالسندات حتى يتمكن الموكل من أن يستوثق من سلامة تصرفات الوكيل عنه ، عليه أن يوفى إليه صافى ما فى ذمته ما لم يكن قد إتفق صراحة أو ضمناً على إعفاء الوكيل من تقديم الحساب أو تقضى الظروف بالإعفاء ويرجع فى ذلك إلى الصلة بين الموكل والوكيل وذلك إذا كانت هذه الصلة تقتضى من الموكل رقابة يومية فعالة على أعمال الوكيل فإن الحساب يعتبر مقدماً فعلاً عن كل عمل بمجرد إنجازه وذلك بحكم هذه الصلة .

ب- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المخالصة للبهمة التى يبين فيها الإيراد والمنصرف وتفصيلات الحساب أو التى لم ينص فيها صراحة على إبراء الموكل لذمة وكيله عن فترة وكالته ودون أن يطلب منه تقديم حساب لا تمنع للموكل من مطالبة وكيله بالحساب للفصل الداعم بالسندات .

(أ- ب الطعن ١٢٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٤ س ٣٥ ص ٦٠٥).

٨٣- نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٤ من القانون الدنى يلزم الوكيل للماجور أن يبذل دائماً عناية الرجل العادى بصرف النظر عن مبلغ عنايته بشئونه الخاصة لأن الإتفاق على مقابل يتضمن حتماً التعهد من جانب الوكيل بأن يبذل فى رعاية مصالح الموكل العناية المألوفة فلا يفتقر له إلا التقصير اليسير ويحاسب دائماً على التقصير الجسيم ولو كان قد اعتاده فى شئونه الخاصة فهو يسأل عن تقصيره الحادث بفعله أو بمجرد إهماله ، فإذا لم يتخذ عند تنفيذ الوكالة الإحتياطات التى تقتضيها رعاية مصالح الموكل أصبح مسئولاً قبله عن تعويض ما يصيبه من ضرر من جراء هذا الإهمال ، وتتقرر مسئولية الوكيل فى هذه الحالة دون حاجة لأعذار مقدماً لأن مسئوليته متفرعة عن إلزامه بتنفيذ الأعمال الموكل بها تنفيذاً مطابقاً لشرط عقد الوكالة .

(الطعن ٤٤٧ س ٤٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢١).

٨٤- إذا كان من حق الوكيل أن يقبل نفسه من الوكالة إذا ناء بعينها أو رغب عن الإستمرار في تنفيذها فإن الشرع لم يطلق الأمر لهوى الوكيل يتنحى متى أراد وفي أي وقت شاء بل أنه قيد هذا الحق بقيود ضمنها نص المادة ٧٦ من القانون المدني ، فإذا لم يراع الوكيل في تنحيه الشروط والأوضاع التي يحتمها القانون كان ملزماً بالتعويضات قبل للوكيل ، كما إذا أهمل - بالرغم من تنحيه - القيام بجميع الأعمال المستعجلة التي يخشى من تركها على مصلحة للوكيل (م ٧٧ من القانون المدني) ولا يعفى الوكيل من المسؤولية عن عزل نفسه في وقت غير مناسب أو إغفال السهر على مصالح للوكيل للمستعجلة إلا أن يثبت أن ما فرط إنما كان بسبب خارج عن إرادته أو إذا أثبت أنه لم يكن في وسعه أن يستمر في أداء مهمته إلا إذا عرض مصالحه لخطر شديد على سند من أنه لا يستساغ أن يفرض على الوكيل تضحية مصالحه الخاصة في سبيل السهر على مصالح الوكيل .

(الطعن ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢١).

٨٥- تقدير ما إذا كان الوكيل للأجور قد أهمل في تنفيذ الوكالة أو تنحى في وقت غير لائق وبغير عذر مقبول هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من مسائل الواقع الى ثبت فيها محكمة للوضوع دون ما رقابة بمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان إستخلاصها سانفاً وله أصله الثابت في الأوراق .

(الطعن ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢١).

٨٦- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الوكيل للأجور عليه أن يبذل في رعاية مصالح موكله العناية للالوفة فيسال عن تقصيره الحادث بفعله أو بمجرد إهماله ، وإذا لم يتخذ عند تنفيذ الوكالة الإحتياطات التي تقتضيها مصالح للوكيل أصبح مسئولاً قبله عن تعويض ما يصيبه من ضرر من جراء هذا الإهمال ، وتقدير ما إذا كان الوكيل قد أهمل في تنفيذ الوكالة من عدمه هو من مسائل الواقع التي تثبت فيها محكمة الموضوع بما لها من سلطة

تقديرية في إستخلاص الخطأ اللوجب للمسئولية دون ما رقابة
لحكمه النقض عليها في ذلك متى كان إستخلاصها سائغاً
ومستمداً من عناصر تؤدى إليه .

(الطن ٣٧٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٩).

٨٧- لا كان الوكيل يلتزم بتقديم حساب عن إدارة عمله ، وحساب
للبالغ التي قبضها على ذمة موكله ، كما يلتزم بأن يرد ما في
يده من مال للموكل ، وهو رصيد الحساب ونتيجته طوال فترة
الوكالة ، اى الإيراد الصافى المستحق للموكل في فترة إدارة
الوكيل ، وكان طلب الحساب ليس مقصوداً لذاته وإنما توصلاً
إلى إلزام الوكيل بما في ذمته من مال للموكل ، فإن عدم تقديم
حساباً عن الوكالة بعد تنفيذها - اياً كان سببه - لا يحول دون
إلزامه بأن يرد للموكل ما كسبه لحسابه بتنفيذ الوكالة .

(الطن ١١١ لسنة ٥٣ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٧).

٨٨- إذا صدر التوكيل بالطن عن الطاعن إلى عدد من الحاميين
وصرح لهم بالقيام بما نص عليه عقد التوكيل مجتمعين او
منفردين فإنه يجوز لأحدهم الإنفراد بالتقرير بالطن بطريق
النقض .

(الطن ١٤٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ٦/١٢/١٩٥٦ م٧ ص ١٤١).

٨٩- إذا قرر محامى الشريك في دعوى ريع رفعت ضده من باقى
شركائه انه وكيل عنهم على الشيوع وان الدعوى التي توجه
إليه يجب ان تكون دعوى حساب - فإن هذا القول لا يعتبر إقراراً
بحق وإنما هو من وسائل الدفاع المخولة للمحامى بمقتضى
التوكيل الصادر إليه من موكله ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلطته
في إعطاء التكليف القانونى للدعوى وإتخاذ إجراءات الدفاع التي
يراهها مما ينطوى عليه ذلك التوكيل .

(الطن ٦٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٥٧ م٨ ص ٧١٩).

٩٠- التظهير على بياض - على ما يستفاد من نص المادة ١٣٥ من قانون
التجارة - نوع من التظهير التوكيلى - تجرى عليه احكامه -

فيعتبر التظهير توكيلاً للمظهر إليه في قبض قيمة الكمبيالة أو السند - وإذا كان للظهر إليه وكيلاً في القبض والتحصيل ومكلفاً بتقديم حساب للمظهر عن البالغ التي قبضها والمصاريف التي أنفقها فقد وجب إعمالاً لضمون الوكالة وتمكيناً للمظهر إليه من الوفاء بالتزاماته قبل المظهر - أن يسلم له بمقاضاة الدين - باسمه الخاص - وإن كان ذلك لحساب المظهر .

(الطن ٢٤٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٢٨ س ٨ ص ٨٣٤).

٩١- وكالة ناظر الوقف عن المستحقين تقف عند حد المحافظة على حقهم في الغلة وفي العناية بمصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الإستحقاق مما ينبني عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً للوقف ومنفذاً لكتاب الواقف ماساً بإستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم بل يبقى لهم حق الإعتراض على ذلك القضاء بالطرق المقررة قانوناً .

(الطن ٣٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٥ س ١٠ ص ٢١٤).

٩٢- خروج الوكيل عن حدود وكالته في تعاقد سابق لا يلزم منه اعتبار تصرف آخر لاحق حاصل من الوكيل لطاعنين ناهضاً في حق الموكل ما دام أن هذا التصرف كان صادراً من وكيل خارج حدود الوكالة إذ هو لا ينفذ في حقه إلا بإجازة ذات التصرف .

(الطن ٣٧٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٢ س ١١ ص ٣٩١).

٩٣- السبب الصحيح هو السند الذي يصدر من شخص لا يكون مالكا للشئ أو صاحباً للحق الذي يراد كسبه بالتقادم فإذا كان الثابت

أن عقد البيع الصادر للطاعنين - إنما صدر لهما من وكيل عن المالك للأطيان للبيعة فإنه لا يتأتى في هذا المقام الإستناد إلى وجود سبب صحيح وإنما يتعين في هذا المجال إعمال ما تقضى به الأحكام الخاصة بالنيابة في التعاقد وبأنار الوكالة فيما تقرره هذه الأحكام من أن على الوكيل أن يقوم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها للرسمية ومن أنه إذا خرج عن حدودها وأبرم عقد

باسم الأصل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات لا يضاف إلى الأصل إلا إذا أجاز التصرف .

(الطعن ٢٧٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٠٥/١٢/١٩٦٠).

٩٤- ليس من يعبر إسمه إلا وكيلاً عن اعاره فيمتنع عليه قانوناً أن يستأثر بنفسه بشئ وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة فكان الشأن شأنه في الظاهر مع أنه في الواقع شأن الوكيل ، وإذن فمتى كان الحكم للطعون فيه قد إنتهى إلى أن الطعون عليها لم تكن في إبرامها عقد الشراء مع آخر إلا إسماً مستعاراً لزوجها الطاعن فإن مقتضى ذلك إعتبار أن الصفقة فيما بين الزوجين قد تمت لمصلحة الوكيل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا تكسب الطعون عليها منها شيئاً ويكون كل ما دفع بإسمها من الثمن ورسوم التسجيل قد دفع من الطاعن - إلا أن يثبت أنها قد دفعته له من مالها الخاص فيحق لها إسترداده منه طبقاً لأحكام الوكالة بإعتباره من النفقات المعقولة التي أنفقتها في تنفيذ الوكالة .

(الطعن ٢٧٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٣/١٩٦١ من ١٢ من ٧١٣).

٩٥- من يعبر إسمه ليس إلا وكيلاً عن اعاره وحكمه وهو حكم كل وكيل فيمتنع عليه قانوناً أن يستأثر لنفسه بشئ وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة - وهذا يقتضى أن تعتبر الصفقة فيما بين الوكيل والوكيل قد تمت لمصلحة الوكيل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه الحقوق شيئاً ولا يكون له أن يتحيل بأية وسيلة للإستئثار بالصفقة بونه ، ومن ثم فإننا كان التعاقد يتعلق ببيع عقار كانت الملكية للأصيل فيما بينه وبين وكيله وإن كان للوكيل معر الإسم فيما بينه وبين البائع والغير . ويرجع ذلك إلى أنه مهما كان للوكيل للسخر من ملكية ظاهرة في مواجهة الكافة فإنها ملكية صورية بالنسبة إلى الأصل يمنع من الإحتجاج

بها قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الأمر بينهما - وينتج من هذا أن الأصل لا يحتاج - لكى يحتج على وكيله السخر بملكية ما اشتراه - إلى صدور تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية إليه ، إذ يعتبر الأصل في علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى أى إجراء وإنما يلزم ذلك الإجراء فى علاقة الأصل بالغير .
(الطعن ١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٦٤ م ١٥ من ١٠٧٤).

٩٦- عدم إفصاح الوكيل على صفته فى العقود التى يبرمها مع الغير لحساب الموكل لا يؤدى بذاته إلى صورية التوكيل لأن تعامل الوكيل بإسمه مع الغير لا يغير من علاقته مع موكله فيلتزم للوكل بموجب عقد الوكالة بتنفيذ ما يلتزم به الوكيل - وكل ما يترتب على ذلك من أثر هو أن الوكيل فى هذه الحالة هو الذى يكون ملزماً قبل الغير الذى تعامل معه إلا إذا كان من المفروض حتماً أن هذا الغير يعلم بوجود الوكالة أو كان يستوى عنده أن يتعاقد مع الأصل أو النائب فعنئذ تكون العلاقة بين الغير الذى تعاقد مع الوكيل وبين الموكل كما هو الحال فى الوكالة الظاهرة .

(الطعن ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٤/٢٥/١٩٦٣ م ١٤ من ٥٧٩).

٩٧- متى كان الوكيل بالعمولة قد تعاقد لحساب موكله بإسم نفسه فإن للوكل يبقى اجنبياً عن العقد ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع الوكيل علاقة قانونية تجيز لأحدهما الرجوع على الآخر بدعوى مباشرة .

(الطعن ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥/٢٣/١٩٦٣ م ١٤ من ٧٣٦).

٩٨- حيازة الوكيل لعقارات موكله التى تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر حيازة لحساب الأصل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به قانوناً ، ومن ثم يعتبر الأصل مستمراً فى وضع يده مدة حيازة الوكيل وتحتسب له هذه المدة فى التقادم للكسب السارى لمصلحته ، وإذا كان مجرد ثبوت أن الوكيل عن مورث الطاعنين - إبان وضع يده على عقار موكله -

كان وكيلاً أيضاً عن الطعون عليه الذى ينازعهم فى ملكية هذا العقار ، ليس من شأنه ان يؤدى بذاته إلى إسقاط مدة حيابة الوكيل للعقار محل النزاع نيابة عن مورث الطاعنين من مدة التقادم السارى لصلحة هذا المورث ، بل لا يكون هذا الإسقاط إلا إذا شاب حيابة المورث للعقار بوساطة وكيله عيب من العيوب التى تفقدها اثرها فى كسب الملكية بالتقادم وهى الإكراه والخفاء واللبس أو الغموض ، فإن الحكم الطعون فيه إذ لم يكشف عن قيام أحد هذه العيوب حين رفض طلب الطاعنين الإحالة إلى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة يكون قد إنطوى على قصور وخطا فى القانون .

(الطن ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٤ ص ٧٩٢).

٩٩- للقاضى كامل السلطة فى تحديد نطاق الوكالة وبينان ما قصده المتعاقدان منها مستعيناً فى ذلك بعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها متى كان إستخلاصه سائفاً يؤدى إلى ما إنتهى إليه .

(الطن ١١٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ ص ٢٠١٤٢).

١٠٠- لتقرير ما إذا كانت آثار العقد تنصرف إلى الأصيل أو لا تنصرف يتعين بحث العلاقة بينه وبين من إدعى الوكالة عنه وأبرم العقد ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع فى إعتمادها على عقد العمل المبرم بين مورث الطعون ضدها الأولى وبين الطعون ضده الثانى فى نفى قيام وكالة بينهما . ولا يجدى الطاعنة (للتعاقد الآخر) القول بأنها لم تكن طرفاً فى عقد العمل المشار إليه ولم تعلم به إذ كان عليها أن تتحرى صفة من تعاقد معها وحيود تلك الصفة ولها فى سبيل ذلك الإطلاع على السند الذى يحدد علاقتها بمن إدعى الوكالة عنه فإن قصرت فى ذلك فعليها تبعة هذا التقصير .

(الطن ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/٣ ص ٢٠١٣٢).

• تحديد مدى سعة الوكالة :

١٠١- يشترط في إقرار الموكل لما يباشره الوكيل خارجاً عن حدود توكيله أن يكون القرع عالياً بأن التصرف الذي يقره خارج عن حدود الوكالة وأنه قد أقره قاصداً إضافة اثره إلى نفسه .
(الطعن ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٥/١٩٦٩ ص ٢٠ من ٧١٤).

١٠٢- المناط في التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل إجرائها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات ، يتحدد بالرجوع إلى عبارة التوكيل ذاته ، وما جرت به نصوصه وإلى اللابسات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى . ولا عيرة في هذا الخصوص بما قد يتمسك به للموكل قبل الغير الذي تعامل مع الوكيل من أسباب تتعلق بالشكل الذي أفرغ فيه التوكيل أو بالجهة التي تم توثيقه أمامها إلا إذا كان العمل الذي صدر التوكيل من أجله يتطلب شكلاً معيناً ، فيبتعين عنئذ أن يتخذ التوكيل هذا الشكل.

(الطعن ٤١٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٦/١/١٩٧٠ ص ٢١ من ٧).

١٠٣- تحديد مدى سعة الوكالة يعد تفسيراً لضمونها ، مما يضطلع به قاضي الموضوع بغير معقب عليه من محكمة النقض ما دام هذا التفسير يقع على توكيل لم يتم إلغاؤه ، ومما تحتمله عبارته بغير مسخ .

(الطعن ٤١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٦/١/١٩٧٠).

١٠٤- لئن كان الأصل وفقاً للمادة ١٠٥ من القانون المدني أن ما يرميه الوكيل في حدود وكالته ينصرف إلى الأصيل إلا أن نيابة الوكيل عن الموكل تقف عند حد الغش ، فإذا تواطأ الوكيل مع الغير للإضرار بحقوق موكله ، فإن التصرف على هذا النحو لا ينصرف اثره على الموكل .

(الطعن ٢٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٧/٤/١٩٧٦ ص ٢٧ من ٨٨٦).

١٠٥- النص في المادة ٧١٢ وللمادة ١٠٦ من القانون للنهي يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة إصداره لا بصفته وكيلاً ولكن بصفته أصيلاً ، ذلك أن وكالته في هذه الحالة تكون مستترة ، ويعتبر وكأنه أعار اسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد ، وحكم هذه الوكالة للمستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد للبرم إلى الأصيل ، وإلى من يتعاقد مع الوكيل للمستتر .

(الطن ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٧٦ م ٢٧ م ١٤٦٧).

١٠٦- الحكم الصادر بفسخ العقد الصادر من الوكيل المستتر . حجته قبل الأصيل ولو لم يكن خصماً في الدعوى دون الوكيل .

(الطن ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٧٦).

١٠٧- تختلف سعة الوكالة باختلاف الصيغة التي يفرغ فيها التوكيل ومؤدى نص المادة ٧٠٢ من القانون للنهي أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو أعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على السواء وهي وإن اقتصر على عمل معين فهي تشمل كذلك توافعه ولوآزمه الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف الساري ، وتحديد مدى الوكالة مسألة واقع يبت فيها قاضي الموضوع بما له من السلطة في تعرف حقيقة ما أراده العاقدان مستعيناً بعبارة التوكيل وبظروف الدعوى وملابساتها ظلالاً كان الإستخلاص سائفاً .

(الطن ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٧٨ م ٢٩ م ١٥١٠).

١٠٨- الأصل في قواعد الوكالة أن الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن يتثبت من قيام الوكالة ومن حدودها وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره ، وإن جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصيل ويستوى في ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سيئ النية قصد الأضرار بالموكل أو بغيره .

(الطن ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢/٥/١٩٧٩ م ٣٠ ع ٢٦٣).

١٠٩- الأصل هو قيام التعاقد نفسه بالتعبير عن إرادته في إبرام التصرف إلا أنه يجوز أن يتم بطريق النيابة بأن يقوم شخص نيابة عن الأصل بإبرام التصرف باسم هذا الأخير ولحسابه بحيث تتصرف آثاره إليه وفي غير الأحوال التي نص فيها القانون على قيام هذه النيابة فإنها تقوم أساساً باتفاق إرادة طرفيها على أن يحل أحدهما - وهو النائب - محل الآخر - وهو الأصل في إجراء العمل القانوني الذي يتم لحسابه - وتقتضى - تلك النيابة الإتفاقية ممثلة في عقد الوكالة تلافى إرادة طرفيها - الأصل والنائب - على عناصر الوكالة وحدودها ، وهو ما يجوز التعبير عنه صراحة أو ضمناً بما من شأنه أن يصبح الوكيل فيما يجريه من عمل مع الغير نائباً عن الموكل وتنصرف آثاره إليه .
(الطعن ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ م ٣٠ ع ٣٤ ص ٤١٢).

١١٠-١- النص في المادة ١٠٦ من القانون للدنى على أنه "إذا لم يعلن التعاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً ، فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصل دائماً أو مديناً إلا إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة ، أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصل أو النائب" ينصرف إلى حالة الوكيل المسخر وهو من يتعاقد لحساب الموكل ولكنه لا يعلن - وقت إبرام العقد - أنه يتعاقد بصفته نائباً ، ولذلك فإن أثر العقد لا يضاف إلى الموكل دائماً أو مديناً ، ويستثنى من ذلك حالتان ، وهما ما إذا كان الغير يعلم أو من المفروض حتماً أن يعلم بأن الوكيل إنما يتعاقد لحساب الموكل ، وفي حالة ما إذا كان يستوى عند الغير أن يتعامل مع الوكيل أو مع الموكل وفي هاتين الحالتين إذا كشف للموكل عن صفته كان له الرجوع مباشرة على الغير ، كما يكون للغير أن يرجع عليه .

ب- إذ كان الحكم للطعون فيه قد إنتهى إلى أن الثابت بالشكوى الإدارية المقدمة صورتها من الطاعن أنه يدعى أنه استاجر من الطعون عليه الثاني الشقة محل النزاع ولم يثبت بالعقد أنه صدر من الطعون عليه المذكور بصفته وكيلاً عن مالكتي العقار ولا

يكفى لقيام وكالته أنه ابن لإحناهما ، وإستند لهذا فى القضاء بطرد الطاعن . وكان هذا الذى لورده الحكم من نفى وكالة للطعون عليه الثانى لأنها لم تذكر فى عقد الإيجار ولأن مجرد بنوته لإحدى المالكتين لا تتوافر بها الوكالة لا يكفى لحمل قضائه فى هذا الشأن لأن الوكيل يجوز أن يكون مسخراً فلا يكشف عن صفته فى العقود التى يبرمها ومع ذلك تنفذ هذه العقود ويضاف آخرها للموكل فى الحالتين - وهما ما إذا كان الغير يعلم أو من المفروض حتماً أن يعلم بأن الوكيل إنما يتعاقد لحساب الموكل ، وحالة ما إذا كان يستوى عند الغير أن يتعامل مع الوكيل أو مع الموكل - للنصوص عليهما فى المادة ١٠٦ من القانون اللبنى ، وقد ترتب على خطأ الحكم هذا أنه حجب نفسه عن بحث توافر شروط الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٦ سالفه الذكر بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

(أ- ب طعن ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٥ س ٣١ من ٧٣٧).

١١١- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من يعبر إسمه ليس إلا وكيلاً عمن أعاره ، وتعامله مع الغير لا يغير من علاقته بالموكل شيئاً ، فهو كسائر الوكلاء لا يفرق عنهم إلا فى أن وكالته مسترة فكان الشأن شأنه فى الظاهر مع أنه فى الواقع شأن الموكل ، وينبنى على ذلك أن الوكيل المستر فى الشراء لا يكتسب شيئاً من الحقوق المتولدة عن عقد البيع الذى عقده بل تنصرف هذه الحقوق إلى الأصيل ، أما فى علاقة الغير بهذا الأصيل فإن من المقرر على ما تقضى به المادة ١٠٦ من القانون اللبنى أن لآخر العقد لا يضاف إلى الأصيل دائماً أو مديناً إلا فى حالتين هما ، إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصيل أو النائب .

(الطعن ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤ س ٣١ من ١٢٠١).

١١٢- أ- من حق الأصيل إجازة ما يبرمه الوكيل مجاوزاً حدود وكالته أو يعقده مع الغير من تصرفات متعلقة بالأصيل فترتد إلى هذا الأخير آثارها من وقت إبرامها .

ب- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع إستخلاص ما يعتبر إجازة من الوكيل لعمل وكيله المجاوز لحدود الوكالة أو من صاحب المال لعمل الفضولى لتعلق ذلك بالتعبير عن الإرادة الذى يكفى لقيامه إتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالته على حقيقة المقصود وهو ما تستقل محكمة الموضوع بتقديره لاتصاله بفهم الواقع فى الدعوى بغير رقابة عليها من محكمة النقض ما دام إستخلاصها سائغاً وله أصله النائب فى الأوراق .

(أ - ب الطعن ٣٠٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ٣١/٥/١٩٨٠ من ٣١ ص ١٦٢٨).

١١٣- وإن كان الأصل أن التصرف الذى يعقده الوكيل دون نيابة لا ينصرف أثره إلى الوكيل ، فإن هذا الأخير يكون مع ذلك بالخيار بين أن يقره أو لا يقره ، فإذا اختار أن يقره أمكن ذلك صراحة أو ضمناً ، فإذا أقره لم يجز له الرجوع فى هذا الإقرار ويتم الإقرار بأثر رجعى بما يجعل التصرف نافذاً فى حق الوكيل من يوم أن عقده الوكيل ، إذ أن الإقرار اللاحق فى حكم التوكيل السابق .

(الطعن ٨٤٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٠ من ٣١ ص ١٧٤٢).

١١٤- لما كانت العلاقة بين الوكيل للسخر وللوكيل ينظمها عقد الوكالة الذى أبرمه فيلتزم الوكيل للسخر بتنفيذ الوكالة فى حدودها الرسوم ، مما مؤداه أن تسجيل البيع الصادر للوكيل السخر ينقل الملكية مباشرة من الغير إلى الوكيل المستر فى العلاقة بين الوكيل وللوكيل .

(الطعن ١٤٣٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨/٦/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٦٩٣).

١١٥- للمقرر فى القانون أن للموكل أن ينهى عقد الوكالة إلا أنه إذ قارف للوكيل خطأ من شأنه أن يحمل الغير حسن النية على الإعتقاد بأن الوكالة التى بناء عليها تعاقد الوكيل مع هذا الغير لا تزال سارية حتى أبرم الوكيل معه تصرفات تعدل العقد الذى سبق أن أبرمه ، فإن هذه التصرفات الأخيرة تنفذ فى حق الموكل .

(الطعن ٢٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨/٢/١٩٨٤ من ٣٥ ص ٤٢٢).

١١٦- عقد الوكالة بالتسخير يقتضى أن يعمل الوكيل بإسمه الشخصى وإن كان يعمل لحساب الموكل بحيث يكون إسم الموكل مستتراً ،

ويرتب على قيامها في علاقة الوكيل للسخر بالغير أن تضاف جميع الحقوق تنشأ من التعاقد مع الغير إلى الوكيل للسخر فيكون هو الدائن بها للغير مع الغير إلى الوكيل للسخر فيكون هو الدائن بها للغير كما تضاف إليه جميع الإلتزامات فيكون هو الدائن بها للغير ، أما في علاقة الوكيل للسخر بالوكيل فهي تقوم على الوكالة المسترة تطبيقاً لقواعد الصورية التي تستلزم إعمال العقد الحقيقي في العلاقة بينهما ومن ثم فإن تسجيل البيع الصادر لوكيل للسخر بنقل الملكية مباشرة من الغير إلى للوكيل للمستز في العلاقة بين الوكيل والوكيل ، وثبتت الوكالة بالتسخير فيما بينهما وفقاً للقواعد العامة في الإثبات .

(الطعن ٥٩٨ - ٦٥٥ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨).

١١٧- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن التصرف الذي يبرمه الوكيل يكون حجة على الأصيل وينصرف أثره إليه بإعتباره ممثلاً في التصرف الذي أبرمه الوكيل لحسابه طالما أن التصرف يدخل في نطاق الوكالة - ومن ثم فإن وفاء الدائن لغير الدائن يبرئ ذمة الدائن إن أجاز وكيل الدائن هذا الوفاء وكانت إجازته تدخل في حدود الوكالة .

(الطعن ١٠٤٩ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥).

١١٨- مفاد المادة ١٠٥ من القانون المدني أن الحقوق والإلتزامات الناشئة عن تصرف النائب لا تضاف إلى الأصيل ما لم يكن هذا التصرف قد صدر في حدود نيابة ذلك النائب ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة

- على أن الأصل في قواعد الوكالة أن الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن يثبت من قيام الوكالة ومن حدودها وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره ، وإذ كان على الدائن عبء إثبات الإلتزام عملاً بالمادة الأولى من قانون الإثبات ، فإن من يتمسك قبل الأصيل بالإلتزامات الناشئة عن تصرف وكيله يقع عليه هو عبء إثبات أن هذا الوكيل قد تصرف في حدود وكالته .

(الطعن ١٤٧٨ ، ١٤٨٣ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٥).

١١٩- أ- النص في المادة ٧١٣ ، ١٠٦ من القانون للنفي يدل - وعلى ما جرى

به قضاء هذه المحكمة - على أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذى تخوله الوكالة إصداره لا بصفته وكيلاً ولكن بصفته أصيلاً ذلك أن وكداته فى هذه الحالة تكون مستترة ويعتبر وكأنه قد أعار إسمه للأصيل الذى وكله فى إبرام العقد ، وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة فينصرف أثر العقد المبرم إلى الأصيل وإلى من يتعاقف مع الوكيل المستتر .

ب- الوكالة بطريق التستر أو التسخير ليست إلا تطبيقاً لقواعد الصورية فإن العلاقة بين للوكل والوكيل للسخر يحكمها العقد الحقيقى الذى يسرى فيما بينهما ، وبالتالى فعلى من يدعى بقيامها أن يثبت وجودها ويكون الإثبات طبقاً للقواعد العامة والأصل فيها أنه لا يجوز إثبات عكس ما اثبت بالكتابة إلا بالكتابة أو ما يقوم مقامها إلا إذا وجد مانع ماذى أو أدبى يحول دون الحصول على دليل كتابى ، فيجوز فى هذه الحالة إثباته بكافة الطرق إعمالاً للماد ٦٢ من قانون الإثبات ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بشرائه لشقة النزاع مستعيراً إسم الطعون ضدها الأولى تهرباً من ديون مستحقة عليه ، وأنه يقيم بتلك الشقة باعتباره مشترياً لها ، وقدم تدليلاً على ذلك بعض إيصالات بسداد جزء من ثمن شقة النزاع وبما يفيد مديونية له من مصر بعد وضع الشركة المملوكة له تحت الحراسة ، وكان الطاعن قد تمسك أيضاً بوجود مانع أدبى حال بينه وبين الحصول من للطعون ضدها الأولى على دليل كتابى ، وكانت محكمة الإستئناف قد أغفلت هذا الدافع الجوهرى وقعدت عن إعمال سلطتها فى تقدير ما إذا كانت علاقة الطاعن بالطعون ضدها الأولى من واقع ظروف الدعوى وملابساتها تعتبر كافية لتقوم مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على دليل كتابى تمهيداً لإجابة الطاعن إلى طلبه بإثبات حقيقة العلاقة العقدية بينهما بالبينة ، وإكتفت بما أورثته فى حكمها للطعون عليه من

قيام الطاعن بدفع ثمن الشقة على فرض صحته لا يؤثر على
دبوت الملكية للمطعون ضدها الأولى وهو ما لا يصلح رداً على دفاع
الطاعن الذى لو صح لكان من شأنه أن يغير

وجه النظر فى الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور وبالإخلال
فى حق الدفاع بما يوجب نقضه .

(أ - ب الطعن ٧٣٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦ من ٣٦ من ١٢٩).

١٣٠- مدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون اللبنى
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الإتفاق بين
الوكيل والغير منطوياً على تصرف قانونى هو النزول عن حق
للموكل أو الإقرار بحق قبله للغير فإنه يجب عندئذ أن يكون لدى
الوكيل وكالة خاصة تخول له هذا التصرف القانونى أو وكالة
عامة ينص فيها صراحة على تفويض بإجراء التصرف المذكور .
(الطعن ١٨٧٤ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣).

١٣١- يعتبر المظهر إليه فى التظهير التوكيلى وكليلاً عن المظهر فى
تحصيل قيمة السندات وإن كان يعمل باسمه خاصة إلا أن ذلك
الحساب المظهر للوكيل ، فلا يكون بهذه النابة مسئولاً قبل من
يتعامل معه بهذه الصفة ما دام لم يرتكب خطأ يوجب مسئوليته .
(الطعن ١٧٢٣ س ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩).

١٣٢- مؤدى ما نصت عليه المادة ١٠٥ من القانون اللبنى أنه حتى ينصرف
أثر التصرف الذى يعقده الوكيل مع الغير إلى شخص الموكل ،
يجب على الوكيل أن يعمل فى حدود وكراته ولا يجاوزها ، فإذا
جاوز الوكيل حدود الوكالة لم ينصرف أثر هذا التصرف إلى
للموكل إلا إذا أقره ، وإذا اختار للموكل ألا يقر هذا التصرف لم
ينصرف أثره إليه ، ويكون للغير أن يرجع على الوكيل بالتعويض
عن الضرر الذى أصابه من جراء عدم إنصراف أثر التصرف إلى
للموكل .

(الطعن ١٩٣٦ س ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠).

١٣٣- مفاد النص في المادتين ٧١٣ ، ١٠٥ من القانون المدني أن الحقوق والالتزامات الناشئة عن تصرف النائب لا تضاف إلى الأصل ما لم يكن هذا التصرف قد صدر في حدود نيابة هذا النائب ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في قواعد الوكالة أن الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن يثبت من قيام هذه الوكالة ومن حدودها وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل أن يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره ، وإن جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصل ويستوى في ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سيئ النية قصد الإضرار بالموكل أو بغيره ، وإذا كان على الدائن إثبات الإلتزام عملاً بالمادة الأولى من قانون الإثبات ، فإن من يتمسك قبل الأصل بالالتزامات الناشئة عن تصرف وكيله يقع عليه عبء إثبات أن هذا الوكيل قد تصرف في حدود وكالته .

(الطعن ٣٧٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٦).

١٣٤- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا تصرف الشخص كوكيل عن غيره دون نيابة فلا ينصرف أثر تصرفه - فيما يترتب من حقوق - والالتزامات - إلى الأصل إلا إذا أقره يستوى في ذلك أن يكون الغير الذي تعاقد معه عالماً أنه يعمل دون وكالة أو غير عالم بذلك إذ عليه تثبت من قيام الوكالة وحدودها وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن هو قصر فعله تقصيره .

(الطعن ٢٣٨٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧).

١٣٥- النص في المادتين ٧١٣ ، ١٠٦ من القانون المدني يبل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة إصداره لا بصفته وكيلاً ولكن بصفته أصيلاً ، ذلك أن وكالته في هذه الحالة تكون مستترة ويعتبر وكأنه أعار اسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد ، وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة فينصرف أثر العقد المبرم إلى الأصل وإلى من يتعاقد مع الوكيل المستتر .

(الطن ٢٦٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٥/١٩٩٠).

١٢٦- النص في المادة ١٠٦ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى تعاقد الوكيل مع الغير بإسمه هو دون أن يفصح عن صفته فإن آثار العقد تنصرف إلى الوكيل في علاقته بالغير إلا إذا ثبت توافر الاستثنائين المشار إليهما في المادة المذكورة .

(الطن ٢٩١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٩١).

١٢٧ - عقد الوكالة بالتسخير يقتضي أن يعمل الوكيل بإسمه الشخصى بحيث يظل اسم الموكل مستتراً ويترتب على قيامها في علاقة الوكيل المسخر بالغير أن تضاف جميع الحقوق التي تنشأ من التعاقد مع هذا الغير إلى الوكيل للمسخر فيكون هو الدائن بها قبله كما تضاف إليه جميع الإلتزامات فيكون هو الدين بها إليه .

(الطن ٢١٥٠ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٩١).

١٢٨- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن سعة الوكالة تختلف باختلاف الصيغة التي يفرغ فيها التوكيل وأن تحديد مدى الوكالة مسألة واقع يفصل فيها قاضى الموضوع بما له من السلطة في تعرف حقيقة ما أراده التعاقدان مستعيناً بعبارة التوكيل وبظروف الدعوى وملابساتها طالما كان إستخلاصه سائغاً ، وإذ كانت المادة ٥٥٩ من القانون المدني قد نصت على أنه " لا يجوز لمن لا يملك إلا حق الإدارة أن يعقد إيجاراً تزيد مدته على ثلاث سنوات إلا بترخيص من السلطة المختصة" وكان البين من الإطلاع على التوكيل المؤرخ ١٩٨٢/٣/٧ أنه بعد أن نص على الترخيص للوكيل في البيع والهبة والقسمة والرهن والتأجير وتحرير عقود الإيجارات تضمن العبارة الآتية "للوكيل حق تمثيل الموكل في كل ما يتعلق بأعمال التصرفات في أموال وممتلكات الموكل ، وفي جميع أعمال الإدارة بحيث لا يحتاج لتوكيل آخر في شأن يجوز فيه التوكيل قانوناً" بما يفيد أن الموكل رخص للوكيل في إبرام كافة العقود بما في ذلك تلك

التي تحتاج إلى توكيل خاص ومنها التأخير لمدة تزيد على ثلاث سنوات .

(الطن ١٥١٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٢٨).

١٢٩ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الناطق في التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشمل عليه من تصرفات قانونية خول الوكيل للتوكيل إقرارها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات يتحدد بالرجوع إلى عبارة التوكيل ذاته ما جرت به نصوصه وإلى اللابسات التي صدر فيها وظروف الدعوى ، فإذا استعمل المتعاقدان نموذجاً مطبوعاً للعقد أو المحرر وأضافا إليه بخط اليد أو بأية وسيلة أخرى شروطاً أو عبارات تتعارض مع الشروط والعبارات المطبوعة وجب تغليب الشروط والعبارات الإضافية باعتبارها تعبيراً واضحاً عن إرادة المتعاقدين .

(الطن ١٤٩٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٥).

١٣٠ - تفسر عبارات الوكالة وتحدد سعتها هو مما يختص به قاضي الموضوع بغير معقب عليه من محكمة النقض ما دام هذا التفسير يقع على توكيل لم يتم إلغاؤه ومما تحتمله عباراته بغير مسخ .
(الطن ٣١٥ ، ٦٣٢ ، ٥١٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٣٠).

١٣١ - إذ كان تحقيق قيام الوكالة الظاهرة هو مما يخالطه واقع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن ١٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٨ من ٢٠ ص ٥٧٨).

١٣٢ - يشترط لإعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الوكيل ، أن يكون للظهر الخارجي الذي أحدثه هذا الأخير خاطئاً ، وأن يكون الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر قد إنخدع بمظهر الوكالة الخارجي دون أن يرتكب خطأ أو تقصيراً في إستطلاع الحقيقة .

(الطن ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/١/٢١ من ٢٢ ص ١٠٠).

(الطن ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢ من ٣٠ ص ٢٦٣).

(الطن ٩٩٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦).

١٣٣- يشترط لاعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل قيام مظهر خارجي خاطئ منسوب للموكل من شأنه ان يخدع الغير الذى تعامل مع الوكيل الظاهر .

(الطن ٦٣٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ ص ٢٦ من ١٤٦٢).

١٣٤- الغير المتعامل مع الوكيل يعتبر اجنبياً عن تلك العلاقة بين

الوكيل والموكل - مما يوجب عليه فى الأصل ان يتحقق من صفة من يتعامل معه بالنيابة عن الأصيل ومن إنصراف اثر التعامل تبعاً لذلك إلى هذا الأخير . إلا أنه قد يغنيه عن ذلك ان يقع من الأصيل ما ينبى فى ظاهر الأمر عن إنصراف إرادته إلى إنابته لسواه فى التعامل باسمه كان يقوم مظهر خارجي منسوب إليه يكون من شأنه ان يوهم الغير ويجعله معذوراً فى اعتقاده بان ثمة وكالة قائمة بينهما ، إذ يكون من حق الغير حسن النية فى هذه الحالة ان يتمسك بإنصراف اثر التعامل - الذى أبرمه مع من اعتقد بحق انه وكيل - إلى الأصيل لا على أساس وكالة حقيقية قائمة بينهما - وهى غير موجودة فى الواقع بل على أساس الوكالة الظاهرة ذلك لأن ما ينسب إلى الأصيل فى هذا الصدد يشكل فى جانبه صورة من صور الخطأ الذى من شأنه ان يخدع الغير حسن النية فى نيابة التعامل معه عن ذلك الأصيل ويحملة على التعاقد معه بهذه الصفة وهو ما يستوجب من ثم إلزام الأصيل بالتعويض عن هذا الخطأ من جانبه.

(الطن ٩٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ ص ٣٠ من ٤١٢).

١٣٥- ١- التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر الخالف للحقيقة

إلى الغير حسن النية ، يترتب عليها ما يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقى متى كانت الشواهد المحيطة بالمركز الظاهر من شأنها أن تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة ، ويحتج بهذه التصرفات على صاحب المركز الحقيقى .

ب- صاحب المركز الظاهر لا يعتبر ممثلاً قانونياً لصاحب المركز الحقيقي في الخصومة أمام القضاء لإنقضاء الرابطة القانونية بينهما.

(أ - ب الطعن ٣٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢١ من ٣٢ ص ٢٣٧٤).

١٣٦- الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التصرفات التي يبرمها الوكيل خارج نطاق وكالته لا تنفذ في حق الموكل ما لم يجزها هذا الأخير ، وخروجاً على هذا الأصل يعتبر الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل فينفذ في حقه التصرف الذي يبرمه متى ثبت قيام مظهر خارجي خاصي منسوب إلى الموكل وأن الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر قد إنخدع بمظهر الوكالة الخارجي دون أن يرتكب خطأ أو تقصيراً في استطلاع الحقيقة .

(الطعن ١١٧١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧ من ٣٥ ص ٢٢٦٣).

١٣٧- مفاد نص المادتين ٧١٢ ، ١٠٧ من القانون للنهي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون لا يحمي الغير الذي تعامل مع النائب الظاهر بعد إنقضاء النيابة إلا إذا كان النائب والغير كلاهما معاً يجهلان بإنقضاء النيابة وقت التعاقد .

(الطعن ١٤٠٦ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨).

١٣٨- الأصل ان العقود لا تنفذ إلا في حق عاقلديها وان صاحب الحق لا يلتزم بما صدر عن غيره من تصرفات بشأنها ، إلا أنه باستقراء نصوص القانون للنهي ، يبين أن الشرع قد اعتد في عدة تطبيقات هامة بالوضع الظاهر لإعتبارات توجبها العدالة وحماية حركة التعامل في المجتمع وتنضبط جميعاً مع وحدة علتها واتساق الحكم المشترك فيها ، بما يحول ووصفها بالاستثناء وتصبح قاعدة واجبة الأعمال متى توافرت موجبات إعمالها واستوفت شرائط تطبيقها ، ومؤداها أنه إذا كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه - سلباً أو إيجاباً - في ظهور للتصرف على الحق بمظهر صاحبه ، مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه ، للشواهد الحيطلة بهذا المركز ، والتي من شأنها أن تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا

الظاهر للحقيقة ، مقتضاه نفاذ التصرف المرم بعوض بين صاحب
الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق .
(الطن ٨٢٦ لسنة ٥٤ ق "هيئة علمة" جلسة ١٦/٢/١٩٨٦).

١٣٩- وإن كان الأصل أن تصرفات الوكيل التي يعقدها خارج حدود
الوكالة لا تكون نافذة في حق الأصيل إلا بإجازته على الغير الذي
يتعاقد مع الوكيل أن يتحرى صفته وحدودها ويتثبت من
إنصراف أثر تعاقدته إلى الأصيل ، فإذا قصر في ذلك تحمل تبعه
تقصيره ، إلا أنه إذا أسهم الأصيل بخطئه - سلباً أو إيجاباً - في خلق
مظهر خارجي من شأنه أن يوهم الغير حسن النية - ويجعله
معذوراً في اعتقاده - باتساع الوكالة لهذا التصرف فإن من حق
الغير في هذه الحالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن
يتمسك بإنصراف أثر التصرف إلى الأصيل على أساس الوكالة
الظاهرة متى كان هذا الغير قد سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا
يشوبه خطأ غير مغتفر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم للطعون فيه
قد أقام قضاءه على أن الطعون ضده الثاني كان وكيلاً ظاهراً
عن زوجته للطعون ضدها الأولى في إبرام عقدي البيع ،
واستخلص الحكم هذه الوكالة من قيام رابطة الزوجية بينهما
ومظهر رب الأسرة وفقاً للعادات السائدة ، وبيعه هذه الشقق ضمن
وحدات عمارة مخصصة للتملك بالشروط السارية على باقي
الوحدات ، وقيامه بتسليم الشقق البيعة إلى المشتري عقب البيع
وتوالى قبضه أقساط الثمن جميعاً بإيصالات عديدة أصدرها
بصفته وكيلاً عن زوجته ووليا طبيعياً على أولاده كل ذلك
دون إعتراض من الزوجة منذ حدث التعاقد في عام ١٩٧٤ حتى
أقيمت الدعوى في عام ١٩٧٨ ، وكان هذا الإستخلاص سائغاً وله
اصل ثابت بالأوراق ومؤيداً إلى ما إنتهى إليه الحكم وكافياً لحمل
قضائه في هذا الخصوص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون.

(الطنان ٥١٢ و ٥٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠).

(الطن ١١٨٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٢).

١٤٠- أ- الغير المتعامل مع الوكيل يعتبر اجنبياً عن تلك العلاقة - بين الوكيل والوكيل - مما يوجب عليه في الأصل ان يتحقق من صفة من يتعامل معه بالنيابة عن الأصل ومن إنصراف اثر التعامل تبعاً لذلك إلى هذا الأخير إلا انه قد يغنيه عن ذلك ان يقع من الأصل ما ينبئ في ظاهر الأمر عن إنصراف إرادته إلى إنابته لسواه في التعامل باسمه كان يقوم مظهر خارجي منسوب إليه يكون من شأنه ان يوهم الغير ويجعله معذوراً في اعتقاده بأنه ثمة وكالة قائمة بينهما ، إذ يكون من حق الغير حسن النية في هذه الحالة ان يتمسك بإنصراف اثر التعامل الذي أبرمه مع من اعتقد بحق انه وكيل على الأصل لا على أساس وكالة حقيقية قائمة بينهما - وهي غير موجودة في الواقع - بل على أساس الوكالة الظاهرة ، ذلك لأن ما نسب إلى الأصل في هذا الصدد بشكل في جانبه صورة من صور الخطأ الذي من شأنه ان يخدع الغير حسن النية في نيابة التعامل معه عن ذلك الأصل ويحملة على التعاقد معه بهذه الصفة وهو ما يستوجب من ثم جعل التصرف الذي أجراه الغير حسن النية نافذاً في حق الأصل .

ب- ثبوت الوكالة الظاهرة أمر موضوعي يتوقف على فهم المحكمة للواقعة متى كان إستخلاصها لا إستخلصته سائفاً ومستمداً من وقائع ثابتة لها أصلها الثابت في الأوراق .

(أب الطعن ١٦٠٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧).

١٤١- المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط لنفاذ التصرف المزمع بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق ان يكون صاحب الحق قد أسهم بخطئه - سلباً او إيجاباً - في ظهور للتصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا للركز والتي من شأنها ان تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة ، ولحكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية إستخلاص قيام الوكالة الظاهرة من القرائن إلا انه يتعين ان يكون إستخلاصها سائفاً ومؤدياً لا إنتهى إليه فضاؤها وكافياً لحمله .

(الطعن ١٥٣٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١).

١٤٢- متى كانت محكمة الموضوع قد كيفت العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مقرض بمقرض لا وكالة بالعمولة واقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما إستخلصته من شهادة الشهود ومن القرائن الماثلة في الدعوى إستخلاصاً سائفاً فلا وجه للنعي عليها بالخطأ في التكيف ولا بيقول بأن الدائن لم يقدم دفاتره التجارية رغم تكليف المحكمة له بذلك - إذ بحسب المحكمة بعد أن إقتنعت من الأدلة التي أوردتها في حكمها بحقيقة العلاقة بين الطرفين أن يقوم قضاءها عليها .

(الطعن ٣٠٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٧ س ٨ ص ٧٧٠).

١٤٣- القاعدة في عقود إلتزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير الرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته وتبعاً لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمة الملتزم أثناء قيامه بإدارة الرفق تعد إلتزاماً عليه وحده ومن ثم فلا شأن لجهة الإدارة مانحة الإلتزام بها فإذا هي أنهت الإلتزام بالاسقاط وعاد الرفق إليها فإنها لا تلتزم بشئ من هذه الديون ما لم ينص في عقد الإلتزام على إلتزامها به ، ذلك أن الملتزم لا يعتبر في قيامه بإدارة الرفق - لحسابه - وكيلاً عن جهة الإدارة كما أنها لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له .

(الطعن ١٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١ س ١٣ ص ٩٥٢).

١٤٤- القاعدة في عقود إلتزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير الرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته ، وتبعاً لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمته أثناء قيامه بإدارة الرفق تعتبر إلتزاماً عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة مانحة الإلتزام بها ، فإذا إنتهى عقد الإلتزام وعاد الرفق لجهة الإدارة فإنها لا تلتزم بشئ من هذه الديون إلا إذا وجد نص في عقد الإلتزام يلزمها بها ، ذلك أن الملتزم في إدارته للرفق لا يعتبر وكيلاً عن جهة الإدارة ، كما أن هذه الجهة لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له .

(الطعن ٢١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١/٣٠ س ١٥ ص ١٦١).

١٤٥- الطالب التقدم من المستحق في الوقف إلى وزارة الأوقاف يطلب فيه فيها منها شراء اأطيان لحساب الوقف لا يحتمر بهذه الصورة توكيلاً باللعنى القانونى ولا يلزم الوزارة بالشراء لحساب الوقف .
(الطن ٢٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩ من ١٥ من ٣٥٧).

١٤٦- لصاحب العمل أن يعهد إلى أحد عماله بإبرام تصرفات قانونية لحسابه إلى جانب ما يباشره من أعمال مادية أو فنية أخرى فيجمع بذلك بين صفته كاحير وصفته كوكيل متميزة كانت كل منهما عن الأخرى أو مختلفة وهو ما يتعين إستظهاره والتحقق منه لإمكان تكيف العلاقة القانونية بين الطرفين ، وإذ يبين من الحكم للطعون فيه أنه كيف العلاقة بين طرفى الخصومة على أنها وكالة لا عقد عمل إستناداً إلى توكيلات عامة صرح فيها للوكيل (صاحب العمل) للوكيل (العامل) بحضور الزايدات الرسمية وغير الرسمية والتزيد عنه فيها والشراء باسمه سواء بالنسبة للأطيان الزراعية أو العقارات أو للنقولات ودفع ثمنها وإدارة كافة املاكه من أطيان العقارات وإجراء كل ما يلزم لذلك وبيع المحصولات وقبض ثمنها وغير ذلك وشراء الأطيان والعقارات والنقولات لحسابه ودفع ثمنها حسب ما يراه ورتب على ذلك " إستبعاد تكيف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل" بينما هى تقريرات قاصرة ليس من شأنها أن تنفى علاقة العمل التى يدعيها الطاعن ويقيم عليها دعواه فإنه يكون قاصراً فى اسبابه متعيناً نقضه .

(الطن ٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤ من ١٦ من ٢١٥).

١٤٧- متى إعتبرت الطاعنة (الرسل إليها) طرفاً ذا شأن فى سند الشحن فإنها تكون بهذه الصفة قد إرتبطت به وبما جاء فيه من شرط التحكيم وتكون بذلك فى حكم الأصيل فيه ، ومن ثم فلم تكن الشركة الشاحنة نائبة عنها فى سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة أو حتى يقال إن هذه الشركة قد تصرفت فى شأن شئون الطاعنة وهى لا تملك حق التصرف فيه .

(الطن ٦٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥ من ١٦ من ٢٢٠).

١٤٨- علاقة البنك بالعميل الذى يقوم بإيداع مبالغ فى حسابه لدى البنك ليست علاقة وكالة وإنما هى علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٢٢٦ من القانون اللبنى قرضاً ومن ثم فالإيصال الصادر من البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر - دون تجديد للموعد - لا يمكن إعتباره مبداً ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينة لأن الورقة التى تعتبر مبداً ثبوت بالكتابة يجب أن تكون صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه فى حدود نيابته وأن يكون من شأنها أن تجعل الحق للدعى به قريب الإحتمال وهو ما لا يتوافر فى الإيصال المذكور .
(الطن ٢٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١/٤ من ١٦ ص ٩٧٣).

١٤٩- ثبوت علاقة الزوجية لا يكفى بمجرد القول بقيام وكالة ضمنية بين الزوج وزوجته .
(الطن ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٥ من ١٧ ص ١٠١٩).

١٥٠- متى كان الحكم للطعون فيه قد إنتهى إلى أن عقد البيع الذى تمسكت الطاعنة بأنه سبب صحيح مكسب للملكية بالتقادم الخمسى لم يصدر إليها أصالة وإنما باعتبارها اسماً مستعاراً لزوجها فإن مثل هذا العقد لا يعتبر سبباً صحيحاً يكسبها الملكية بالتقادم الخمسى وذلك لما يشترط فى السند الذى يعتبر سبباً صحيحاً من أن يكون صادراً إلى المتمسك بالتقادم ومن ثم يكون ما قرره الحكم للطعون فيه من أن العقد المذكور لم يصدر إلى الزوجة الطاعنة متضمناً الرد على دفاعها آنف الذكر ويكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .
(الطن ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥ من ١٧ ص ١٠١٩).

١٥١- من يعبر إسمه ليس إلا وكيلاً عن اعاره وحكمه وهو حكم كل وكيل ومن ثم يمتنع عليه قانوناً أن يستأثر لنفسه بشئ وكل فى أن يحصل عليه لحساب موكله ، ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مسترة . وهذا يقتضى أن يعتبر تسجيل البيع الصادر للوكيل الغير إسمه والذى ترتب عليه نقل

للكية من البائع ، لحساب الأصل ويؤول العقار للبيع إليه وإلى ورثته من بعده بطريق الميراث ذلك أن الحقوق فيما بين الموكل ووكيله الذى أعاره إسمه تكون كلها للموكل دون الوكيل فإذا كان التعاقد يتعلق بعقار كانت الكية للأصيل فيما بينه وبين وكيله وإن كانت للوكيل العير إسمه فيما بينه وبين البائع والغير ، ويرجع ذلك إلى أنه مهما كان للوكيل السخر من ملكية ظاهرة فى مواجهة الكافة فإنها ملكية صورية بالنسبة للأصيل يمنع من الإحتجاج بها قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الأمر بينهما وينتج من ذلك أن الأصل لا يحتاج - لى يحتج على وكيله السخر بملكية ما إشتراه - إلى صدور تصرف جديد من الوكيل ينقل به الكية إليه - إذ يعتبر الأصل فى علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى أى إجراء وإنما يلزم هذا الإجراء فى علاقة الأصل بالغير .

(الطن ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥).

١٥٢- طبقاً لحكم المادة ٥١٧ من القانون المدنى القديم المقابلة للمادة ٢/٧٠٢ من القانون المدنى الحالى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تصح الوكالة الخاصة فى أعمال التبرعات إذا كان المال محل التبرع معيناً فى سند التوكيل .

(الطن ١٠ لسنة ٣٦ ق 'أحوال شخصية' جلسة ١٩٦٨/٣/٦ من ١٩ ص ٥٢٨).

١٥٣- الوكالة الخاصة فى نوع معين من الأعمال القانونية لا تجعل للوكيل صفة إلا فى مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من تواع ضرورية وفقاً لطبيعة كل أمر وللعرف الجارى وذلك على ما تقضى به المادة ٢/٧٠٢ من القانون المدنى.

(الطن ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢ من ٢٠ ص ٣٢).

١٥٤- مقتضى أحكام النيابة أن العمل الذى يجريه النائب يعتبر أنه صدر من الأصل ، ولذلك ينصرف العمل القانونى الذى يجريه النائب فى حدود نيابته إلى الأصل مباشرة ، وبظل النائب بعيداً عن هذا الأثر ، فإذا أجرى النائب عملاً بإسم الأصل فينظر إلى هذا العمل

من ناحية تكليفه بأنه معاوضة أو تبرع ، إلى الأصيل لا إلى النائب ، فإذا كان الأصيل لم يأخذ مقابلًا فالعمل تبرعى ، ولو كان النائب قد تلقى عوضاً لنفسه .

(الطن ١٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٨١ م ٣٢ م ٢٢٢٩).

١٥٥- إبراء المطعون ضده من الأجرة عمل تبرعى بالنسبة للطاعنة صاحبة الحق فى إقتضائها دون الوكيل ، مما كان يلزم لإنصراف أثره إليها أن يعين محله على وجه التخصيص فى التوكيل الصادر منها عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٧٠٢ من القانون للمنى ، والثابت أن التوكيل خلا من هذا التعيين فلا تكون للوكيل سلطة القيام بهذا العمل ، ويكون تنازله عن الأجرة قد وقع باطلاً بالنسبة للموكلة "الطاعنة" بعد أن أبرمت مع المطعون ضده عقدي الإيجار بالأجرة للسماة فى كل منهما .

(الطن ١٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٨١).

١٥٦- ثبوت الوكالة الإتفاقية أمر موضوعى يتوقف على فهم المحكمة للواقعة متى كان إستخلاصها لا إستخلصت سائغاً وله سنده من أوراق الدعوى وعلى تقديرها القرائن التى يستدل بها على أن الوكالة التى كانت قانونية فى الصغر إنقلبت إلى وكالة إتفاقية فى الكبر .

(الطن ١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١/٢/١٩٨٣ م ٣٤ م ٩٧).

(الطن ٢٠٨٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١/٢٩/١٩٩٠).

١٥٧- تحديد ما إذا كانت الوكالة ماحورة أو غير ماحورة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التى تبث فيها محكمة الموضوع بما لها من سلطة فى التعرف على حقيقة ما أورده المتعاقدان مستعينة بعبارات التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها دون ما رقابة لحكمة النقض عليها فى ذلك طالما كان إستخلاصها سائغاً ومستمداً من وقائع ثابتة لها أصلها الثابت فى الأوراق .

(الطن ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣/٣١/١٩٨٣).

١٥٨- إستخلاص الحكم للطعون فيه من القرائن المستمدة من أوراق الدعوى ووقائعها ولها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما رتبته عليها من أن الطاعن كان وكيلاً من المورث باعتبار أن تنفيذ الوكالة من الأدلة المقبولة لإثبات قيامها - كان النعى عليه بسبب الطاعن يكون على غير أساس .
(الطعن ٤٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨).

١٥٩- المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن علاقة البنك بالعمل هي علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٣٦ من القانون المدني قرضاً ، وأن يلتزم المقرض وفقاً لحكم المادة ٥٢٨ من القانون المدني بأن يرد للمقرض مثل ما إقترض ، فإن البنك يلتزم في مواجهة عميله بأن يرد إليه مبلغاً نقدياً مساوياً لما قام بإيداعه في حساب لديه من مبالغ ، وإذا قام البنك ببناء على أمر عميله بسحب شيك على بنك آخر وتسليم إليه مقابل كل أو بعض رصيده لديه وكان ذلك بالنسبة للبنك وفاء بالتزامه في هذا الصدد قبل العميل .

(الطعن ١٨٩٤ م ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠).

١٦٠- إذ كانت سعة للوكالة تختلف باختلاف الصيغة التي يفرغ فيها التوكيل ، وكان تحديد مدى الوكالة مسألة واقع يبت فيها قاضى للوضوع بما له من السلطة في تعرف حقيقة ما أراده العاقدان مستعينا بعبارة التوكيل وبظروف الدعوى وملابساتها طالما كان الاستخلاص سائغاً.

(الطعن ١٧٨٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٢).

١٦١- إنه وإن كان القانون يشترط في الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة ويتطلب تقديم سند التوكيل لإثبات الوكالة - إلا أنه متى أقر الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة فإن هذا يكفي دليلاً في الإثبات فلا يجوز للقضاء التصدي لعلاقة ذوى الشأن بوكلائهم إلا إذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله - فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يستصدر توكيلاً له من ذى الشأن الذى

كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وغاية الأمر أن صاحب الشأن إن لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلًا ثابتة وكالته بالطريقة القانونية جاز لخصومه محافظة على حقوقهم إبداء الطلبات التي يجيزها لهم القانون في هذا الخصوص .

(الطعن ٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢ من ١٠ ص ٣١٢).

١٦٢- ليس في القانون ما يمتنع معه على مجلس إدارة الجمعية التعاونية ممارسة حق تقريره القواعد العامة - وهو جواز الوكالة في كل الأعمال القانونية - بالرغم مما نصت عليه المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ من أن مجلس الإدارة هو الذي يمثل الجمعية أمام القضاء إذ لم يقصد به سوى عدم إنفراد رئيس الجمعية بأعمالها ومن ثم فإذا أناب أعضاء مجلس الإدارة رئيس الجمعية بتفويض منهم في إتخاذ الإجراءات القانونية المؤدية للحصول على تعويض فإن الدعوى الى يرفعها بإعتباره نائباً عن الجمعية وممثلاً لها تكون مقبولة .

(الطعن ٥٣٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٥ من ١٢ ص ٥٤٥).

١٦٣- إذا كان نظام تأسيس بنك الأراضي للصرى يخول لمجلس إدارته سلطة مباشرة حق التقاضي مدعياً أو مدعى عليه مباشرة أو بطريق التفويض وتقديم ما يلزم من الطعون . وكان توكيل محامى البنك بالتقرير بالطعن بالنقض قد صدر من رئيس مجلس إدارة البنك - الذي يمثل قانوناً - فإن تغيير رئيس مجلس الإدارة في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر في صحة التوكيل ولا يوجب إصداره توكيل آخر من مجلس الإدارة الجديد للتقرير بالطعن .

(الطعن ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٤ من ١٣ ص ٤٢).

١٦٤- متى كان التوكيل قد صدر صحيحاً من الحارس الخاص على الشركة بما له من صفة في تمثيلها وقت صدوره ، فإن إنتهاء

الحراسة وزوال صفة الحارس في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر في صحته لأنه يعتبر صادراً لوكيل من الشركة باعتبارها شخصية معنوية .

ولا يبطل الإعلان كونه قد تضمن اسم الحارس كممثل للشركة طالبة الإعلان بعد زوال صفته في تمثيلها برفع الحراسة عنها ذلك أن الإعلان متى وجه من الشركة فإنه لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في اسم الممثل الحقيقي لها وقت إجرائه .

(الطن ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ من ١٤ ص ٧٣٦).

١٦٥- إذا كان يبين من حكم محكمة أول درجة أن الدعوى أقيمت من شخص بصفته ولياً على ولده ووكيلاً عن آخرين فإن الخصومة تكون قد انعقدت صحيحة بين الدعين والدعى عليه ويكون التمسك بقاعدة "لا يجوز لأحد أن يخاصم بوكيل عنه" في غير موضعه ذلك أنه لا محل لإعمال هذه القاعدة عندما يفصح الوكيل عن صفته وعن اسم موكله .

(الطن ١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨ من ١٤ ص ٤١٧).

١٦٦- إشتراط المشرع في المادة ٧٠٢ من القانون المدني وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء ولم يكتف بالوكالة العامة . ومن ثم فلا يكفي القول بقيام فضالة في التقاضي إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة . وإذا كانت لجنة الطعن تختص بالفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب فإنه لا يكفي لاعتبار الخصومة قائمة أمامها تمثيل الممول فيها بطريق الفضالة .

(الطن ٣١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٩ من ١٤ ص ٨٢٩).

١٦٧- حق التقاضي غير المرافعة أمام القضاء ، وحق التقاضي رخصة لكل فرد في الإلتجاء إلى القضاء أما المرافعة أمام القضاء التي تستلزم وكالة خاصة - وفقاً للمادة ٧٧٠٢ من القانون المدني - فهي النيابة في الخصومة للدفاع أمام القضاء. وقد إختص بها المشرع أشخاصاً معينين حسبما تقضى المادة ٢٥ من قانون المحاماة .

(الطن ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧ من ١٦ ص ٦٣٣).

١٦٨- مؤدى نص المادتين ٨١٠ ، ٨١١ من قانون المرافعات - المنظمتين لأحكام التوكيل بالخصومة والتنصل - أن التوكيل بالخصومة يخلو الوكيل السلطة في القيام بجميع الأعمال والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠ - مرافعات ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف السارى وبيان مدى الوكالة وما قصده المتعاقدان منها مسألة واقع يحدده قاضى الموضوع بما له من سلطة في تعرف حقيقة ما أراده العاقدان مستعيناً بعبارة التوكيل وبظروف الدعوى وملابساتها متى كان إستخلاصه سائفاً يؤدى إلى ما إنتهى إليه .

(الطن ٧٥٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٥).

١٦٩- الوكالة في إبرام عقد البيع لا تجعل للوكيل صفة في تمثيل الموكل في الخصومات التي تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد إلا إذا وجد إتفاق يقضى بإضفاء هذه الصفة على الوكيل فإذا كان الحكم الطعون فيه وقد قرر أن وكالة الطاعنة عن الشركة البائعة ليست قاصرة على إبرام العقد بل إنها نائبة عن تلك الشركة في الديار المصرية دون أن يبين حدود هذه النيابة وما إذا كانت تشمل تمثيل الشركة الأصلية في الدعاوى التي ترفع عليها في الديار المصرية أو لا تشمل ذلك ، فإن الحكم بتجهيله حدود النيابة التي قال بقيامها يكون قد أعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

(الطن ٤٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠ س ١٦ ص ٨٧٨).

١٧٠- متى كان الحكم قد أحاط بوقائع المنازعة حول تقدير أتعاب المحامي (الطاعن) وما أبداه الطرفان فيها وإستظهر مقدار الجهد الذى بذله المحامي في الدفاع ومركز للوكيلين (الطعون عليهم) وثروتهم فإنه يكون قد راعى في تقدير أتعاب الطاعن جميع العناصر التى يوجب قانون المحاماة مراعاتهم في تقدير أتعاب المحامين وهى أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله الوكيل وإضاف إليها كعنصر التقرير كذلك مركز الوكيل وإذا كان تقدير الأتعاب مما يستقل به قاضى الموضوع فإن محكمة

الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة لبلغ الأتعاب لا تكون ملزمة ببيان سبب هذا التعديل بإعتبار أنه يدخل في سلطتها التقديرية ومن ثم فالمجادلة في ذلك لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً لا تصح إثارته أمام محكمة النقض .

(الطن ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ من ١٤ ص ١٦٢).

١٧١- تحظر المادة ٤٧٢ من القانون المدني على الحامين التعامل مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء كان التعامل باسمائهم أو باسم مستعار وإلا كان العقد باطلاً . فإذا كان الثابت من عقد البيع أن الطاعن قد اشترى العقار للبين فيه بصفته ولياً طبيعياً على ولديه القاصرين وهما ليسا ممن تضمنهم الحظر الوارد بالمادة المذكورة فلا يكون العقد باطلاً إلا إذا ثبت أنهما كانا إسماء مستعاراً لوالدهما الطاعن الأول . فإذا كان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة الإستئناف بأن الحكم المستأنف الذي أبده الحكم للطعون فيه لم يبين ما إذا كان إسم المشتريين مستعاراً من عدمه ، وكان ذلك دفاعاً جوهرياً يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم للطعون إذا أغفل الرد على هذا الدفاع وقضى بالبطلان دون تثبت من أن المشتريين إسماء مستعاراً للطاعن يكون مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

(الطن ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩ من ١٥ ص ٣٨١).

١٧٢- التوكيل في الحضور جائز طبقاً للقواعد العامة في الوكالة ولو لم يكن الوكيل محامياً أو قريباً أو صهرراً للموكل . أما ما تنص عليه المادة ٨١ من قانون المرافعات من أنه " في اليوم للعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم أنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه من الحامين بمقتضى توكيل خاص أو عام وللمحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يختارونه من الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة " فإن مفاده أن هذه المادة قاصرة على تحديد من يجوز توكيله في الحضور أمام القضاء وهم الحامون والأقارب والأصهار إلى الدرجة الثالثة .

(الطن ٤١٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩ من ١٧ ص ٧٥٧).

١٧٣- مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٢ من القانون اللبنى والمادة ٨١١ من قانون المرافعات إنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء منطوياً على تصرف قانونى ، هو النزول عن حق ، فإنه يعد عملاً من أعمال التصرف الذى يتعين أن يصدر بها توكيل خاص او يرد ضمن توكيل عام ينص فيه صراحة على هذا التفويض .

(الطن ١٨٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٥ ص ١٧ من ١٦٩٤).

١٧٤- مؤدى نص المادة ٢/٧٠٩ من القانون اللبنى والمادة ١/٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أنه يمتنع على القاضى ان يعمل فى مقدار الاتعاب التى اشتراطها المحامى مقابل عمله إذا كان الاتفاق عليها قد تم بعد الانتهاء من هذا العمل او إذا قام الموكل بأدائها طوعاً بعد ذلك .

(الطن ٥٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥ ص ٢٩ من ١٤٨٦).

١٧٥- إذ تقضى المادة ١/٧٠٩ من القانون اللبنى بأن الوكالة ترقية ما لم يتفق على غير ذلك صراحة او يستخلص ضمناً من حالة الوكيل ، فإن اشتغال الطاعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالأعمال التى وكل فيها لحساب الطاعن يكفى فى ذاته لاعتبار وكرالته عن الطاعن مأجورة وذلك على أساس أن هذه هى مهنته التى يحترفها ويتكسب منها .

(الطن ٢١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/١٥ ص ٢٠ من ١١١).

١٧٦- أ- إذا كان الخصم مع حضوره بنفسه فى بعض الجلسات أمام محكمة الإستئناف لم ينكر أمام تلك المحكمة وكالة المحامى الحاضر معه فى المرافعة عنه أمام القاضى فإنه لا يقبل منه بعد ذلك أن ينكر هذه الوكالة لأول مرة أمام محكمة النقض .

ب- للمحامى الوكيل فى الدعوى وفقاً للمادة ٣٢ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن ينيب عنه فى الحضور أو فى المرافعة أو فى غير ذلك من إجراءات التقاضى محامياً آخر دون توكيل خاص ما لم يكن فى التوكيل ما يمنع ذلك ، وقد نصت المادة ٢٥ من هذا

القانون على أنه لا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا أو يقدم إليها طلبات إلا المحامين المقررين أمامها ، أما فيما يختص بمحاكم الإستئناف فقد إكتفى بالنص على عدم جواز تقديم صحف الإستئناف إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها دون أن يحظر على غير هؤلاء المحامين الحضور عن الخصوم أمام تلك المحاكم ولم يرد هذا الحظر إلا لأول مرة في قانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ حيث نص في المادة ٧٤ منه على أنه يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محاكم الإستئناف ومحكمة القضاء الإداري أو المحامين القبولين للمرافعة أمام هذه المحاكم ، وقد خلا قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون للرافعات من نص يقضى بالبطلان في حالة حضور محام يقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محكمة الإستئناف.

(أ- ب الطعن ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٦/ ١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٢١).

١٧٧- لا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يصدر توكيلاً له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

(الطعن ٣١١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/١١/ ١٩٦٩ م ٢٠ ص ١١٨٠).

(الطعن ١٨٧٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٦/١٠/ ١٩٨٣).

١٧٨- مؤتى نص للمادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٦ أنه يجب أن يكون التقرير بالطعن بالنقض من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ، وأن هذا الإجراء جوهرى يرتب على إغفاله بطلان الطعن .

(الطعن ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٤/٢/ ١٩٧٠ م ٢١ ص ٢٩٥).

١٧٩- إذا كان البين من مراجعة التوكيل المقدم بملف الطعن أنه غير صادر من الطاعن إلى المحامي المقرر بالطعن بل صدر إلى هذا الأخير

من وكيل الطاعن ، وكان هذا التوكيل الأخير لم يودع بملف الطعن حتى تستطيع محكمة النقض التعرف على حدود وكالة وكيل الطاعن ، وما إذا كانت تشمل الأذن في توكيل الحاميين في الطعن بالنقض أم لا تشمل هذا الأذن فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

(الطعن ١٣٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠ / ٦ / ٢ ص ٢١٩٩).

٨٠- مباشرة المحامي للدعوة بتكليف من ذوى الشأن قبل صدور توكيل له منهم بذلك ، لا يؤثر في سلامة الإجراءات الى يتخذها فيها ، إلا إذا أنكر صاحب الشأن توكيله لذلك المحامي .
(الطعن ١٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠ / ١١ / ١٠ ص ٢١١٣٥).

٨١- الأصل أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصلي ، ويجوز تسليمها في اللوطن المختار في الأحوال التي بينها القانون . وصدر توكيل من أحد الخصوم لن وكله من الحاميين بمقتضى توكيل عام أو خاص ، يجعل موطن الوكيل معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى للوكيل هو فيها .
(الطعن ٢٦٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١ / ٣ / ٢٥ ص ٢٢٣٩٣).

٨٢- توجب المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — والتي أعيد العمل بها بمقتضى المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — أن يكون المحامي الذى يقرر بالطعن بالنقض وكيلاً عن الطالب وإلا كان الطعن باطلاً ، وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .
(الطعن ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢ / ١ / ٢٠ ص ٢٣٨٨).

٨٣- من الآثار التى تترتب على التوكيل بالخصومة جواز إنابة المحامي غيره من المحامين فى القيام بأعمال هذه الوكالة ، وذلك ما لم يكن ممنوعاً من الإنابة صراحة فى التوكيل طبقاً لأحكام المادة ٨٦ من قانون المرافعات لللفى .

(الطعن ٣٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤ / ١ / ٢٩ ص ٢٥٨٧).

١٨٤- إذ نصت المادة ٣٣ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على أن "للمحامي سواء اكان خصماً أصلياً أو وكيلاً في دعوى أن ينيب في الحضور أو للرافعة أو غير ذلك من إجراءات التقاضي محامياً آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ، فإنها تكون بذلك قد اعفت المحامي النياب من إصدار توكيل خاص إلى المحامي النائب عنه ، ولم تستلزم من هذا الأخير بالتالي أن يثبت للمحكمة وكالته بتقديم سندها ، ومن ثم فبحسب المحكمة في هذا اللقاع الأخير الأخذ بما يقرره المحامي الحاضر أمامها - تحت مسؤوليته - من نيابته عن زميله النائب.

(الطن ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٦/٤ / ١٩٧٤ م ٢٥ ص ١٢).

١٨٥- لا إلزام على المحامي المقرر بالطعن بالنقض بأن يقدم سند وكالته عن طالب الطعن عند تقريره به إذ حسبته تقديم هذا السند عند نظر الطعن .

(الطن ٢٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢/٣ / ١٩٧٤ م ٢٥ ص ٤٩٢).

١٨٦- النعى بحضور محام عن الخصم دون توكيل ، ليس لغیره إثارة هذا الدفاع .

(الطن ٤٩٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٣/٢ / ١٩٧٧ م ٢٨ ص ٥٢٩).

١٨٧- إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه إذا لم يكن التوكيل صريحاً في تخويل المحامي أن يطعن نيابة عن الموكل بطريق النقض ، فالمحكمة أن تحصل ذلك من عبارة التوكيل والملازمات التي حرر فيها .

(الطن ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/٣ / ١٩٧٨ م ٢٩ ص ٧٦٢).

١٨٨- بلوغ القاصر سن الرشد أثناء سير الدعوى . إستمرار والدته في تمثيله دون تنبيه للمحكمة تحقق صفتها باعتبار أن نيابتها عنه أصبحت إتفاقية بعد أن كانت قانونية . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن ٣٨٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٨/٦ / ١٩٧٧ م ٢٨ ص ١٥٢٤).

١٨٩- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكالاتهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن في ذلك تجاوزاً في الإستدلال ضار بحقوق الناس ، فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يستصدر توكيلاً له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
(الطن ٣٣١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٥ من ٢٨ من ١٦٧٨).

١٩٠- المقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه لا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص فيها صراحة على إجازة الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كانت هذه الوكالة مستفادة من أية عبارة واردة فيه تتسع لتشمل الحق في النيابة أمام المحاكم على اختلافها ، ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن محامى الطاعنين قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن الثانى عن نفسه وبصفته وكيلاً عن باقى الطاعنين ، وكانت عبارة توكيل هؤلاء الآخرين لطاعن الثانى وهو رقم الذى أشير إليه عند إيداع صحيفة الطعن . وقدمه الطاعنون لهذه المحكمة تشمل وكالته عنهم أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها فإنها بهذا الشمول تتسع لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنأ وحضوراً ، ومن ثم يكون الطعن المقام من أولئك الطاعنين مقدماً من ذى صفة .
(الطن ٣٠٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٣١ من ٣١ من ١٦٢٨).

١٩١- إذ كان من المقرر أنه يجب أن يكون المحامى للوقع على صحيفة الطعن موكلأ عن الطاعن عند رفع الطعن وأن يرفع الطعن بذات الصفة التى كان متصفاً بها في الخصومة التى صدر بها الحكم للطعون فيه ولا يلزم تقديم التوكيل عند إيداع الصحيفة ، إلا أنه يجب إبراز التوكيل قبل حجز الطعن للحكم ، وكان الثابت من التوكيل الذى إستند إليه محامى الطاعنين فى وكالته عنهم أنه موكل من الطاعن الثانى بصفته وليأ طبيعياً عن الطاعن الرابع ، وكان هذا الأخير قد طعن فى الحكم بشخصه ولم يمثلته الطاعن

الثاني فيه بصفته ولياً عليه وقد كان مختصاً في الإستئناف - في الحكم للطعون فيه - بشخصه بإعتباره بالغا ، فإن هذا التوكيل لم يصدر من الطاعن الرابع بعد ان زالت عن الطاعن صفة الولاية عليه وتمثيله في التوكيل عنه ، وإذ لم يقدم محاميه وكالة عنه بعد بلوغه سن الرشد ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

(الطعن ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٣ / ١٩٨١ م ٣٢ م ٧٨٦).

١٩٢- الفقرة الأولى من المادة ١٢٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحاماة على أنه "على المحامي أن يمتنع عن إبداء أية مساعدة ولو من قبيل الشورى لخصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى رأياً للخصم أو بقت وكالة له وكالة عنه ... ثم تنحى عن وكرالته وبصفة عامة لا يجوز للمحامي أن يمثل مصالح متعارضة" يدل على أن الخطاب في هذا النص موجه إلى المحامي مما مفاده أن إقدامه على تلك المخالفة يؤدي إلى مساءلته تأديبياً .

(الطعن ١١٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٥/٦ / ١٩٨١ م ٣٢ م ١٩٣٩).

١٩٣- وكالة المحامي وإن كانت تستلزم منه المحافظة على ما يعهد به إليه موكله من مستندات إلا أن إهماله في المحافظة عليها لا يمكن أن تنصرف آثاره إلى اللوكل لأن الفقد في هذه الصورة لم يكن من فعل اللوكل أو نتيجة إهماله ومن ثم يتحقق به السبب الأجنبي الذي لا يد لئان فيه في حكم المادة ٦٣ - ٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

(الطعن ٨٩٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٠/١٢ / ١٩٨١ م ٣٢ م ٢٢٥٦).

١٩٤- النص في المادة ٣٧٦ من القانون للنبي على أن "تتقدم بخمس سنوات حقوق الأطباء والصيدالّة والمحامين والهندسين والخبراء ووكلاء التعليم والسماصرة والأساتذة والعلمين على أن تكون هذه الحقوق واجبة لهم جزاء عما أدوه من عمل من أعمال مهنتهم وما تكبوه من مصروفات ، كما قررت المادة ١/٣٧٩ من ذات القانون أن

"يبدأ سريان التقادم في الحقوق المذكورة في المادتين ٣٧٦ ، ٣٧٨ من الوقت الذي يتم فيه الدائنون تصرفاتهم ولو إستمروا يؤدون تصرفات أخرى " والمادة ٥١ من قانون المحاماة السابق رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أن "يسقط حق المحامي في مطالبة موكله بالتعاب عند عدم وجود سند بها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ إنتهاء التوكيل ، مما مؤداه أن تقادم دعوى اللطالبة بالتعاب المحامي يبدأ من تاريخ إنتهاء الوكالة .

(الطن ٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥/٤ / ١٩٨٢ س ٣٣ ص ٤١٧).

١٩٥- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون لم يتطلب أن يكون بيد المحامي الذي يحرر صحيفة الدعوى توكيل من ذي الشأن عند تحرير الصحيفة وإعلانها ومن ثم فلا يؤثر على سلامة الإجراءات عدم ثبوت وكالة المحامي وقت تحرير الصحيفة وإعلانها لأن القانون لا يستلزم ثبوت وكالة الوكيل عن موكله وفقاً لأحكام قانون المحاماة إلا في الحضور عنه أمام المحكمة كنص المادة ٧٣ من قانون المرافعات .

(الطن ٥٤٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٤ / ١٩٨٢ س ٣٤ ص ٦٦٩).

١٩٦- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الخصومة تنعقد صحيحة بين طرفيها إذا أقيمت الدعوى من شخص بصفته وكيلاً وأنه لا محل لإعمال قاعدة "لا يجوز لأحد أن يخاصم بوكيل عنه" متى افصح الوكيل عن صفته وعن إسم موكله .

(الطن ٢٠٨٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ٨/١ / ١٩٨٥).

١٩٧- من المقرر أن للوصى وللوكيل عن الغائب كذلك وفقاً لمادة ٧٨ من الرسوم بقانون ١٨ لسنة ١٩٧٢ الخاص بأحكام الولاية على المال القيام بكافة الإجراءات اللازمة لإدارة أموال القاصر والغائب بما فيه رفع دعاوى دون حاجة لإذن من المحكمة التي عينته .

(الطن ٢٠٨٤ س ٥٤ ق جلسة ٨/١ / ١٩٨٥).

١٩٨- النص في المادة ٧٥ من القانون اللدنى على أن "يجوز للموكل فى اى وقت أن ينهى الوكالة ... ولو وجد إتفاق يخالف ذلك ... فإذا كانت الوكالة باجر فإن الموكل يكون ملزماً بتعويض الوكيل عن الضرر الذى لحقه من جراء عزله فى وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول" وفى المادة ١٢٠ من قانون الحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذى يحكم واقعة الدعوى - على أن للموكل أن يعزل محاميه وفى هذه الحالة يكون ملتزماً بدفع كامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة للوكالة إلى المحامى ، يدل على أن للموكل وإن كان له أن يسحب ثقته من وكيله المحامى فيملك عزله متى تراعى له ذلك إلا أنه لما كان للوكيل مصلحة فى تقاضى أتعابه فقد وجب ألا يكون الموكل متعسفاً فى إستعمال حقه فلا يسوغ عزل الوكيل المحامى فى وقت غير مناسب أو دون قيام مبرر مقبول ، فإذا ما تحقق هذا التعسف إلتزم بأداء كامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة للوكالة إلى المحامى .

(الطعن ١١٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨).

١٩٩- لئن كان القانون يشترط للمرافعة أمام القضاء وكالة خاصة حسبما تقضى الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون اللدنى ، واختص بها الشرع أشخاصاً معينين وإستلزم إثبات هذه الوكالة وفقاً لأحكام قانون الحاماة ، تطبقاً لنص المادتين ٧٢ ، ٧٣ من قانون المرافعات ، إلا أن الوكالة الخاصة على هذه الصورة ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى إيناناً ببدء إستعمال الحق فى التقاضى ، بإعتبار هذا الحق رخصة لكل فرد فى الإلتجاء إلى القضاء . بل يكون لمحكمه للوضوع فى هذا الصدد أن تستخلص من المستندات المقدمة فى الدعوى ومن القرائن ومن ظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية فى رفع الدعوى . إذ كان ذلك وكان دفع الطاعنين محل النعى قد أسس على إنتفاء صفة والد للطعون ضده الأول فى رفع الدعوى نيابة عنه لبلوغه آنذاك سن الرشد ، وإقتصار الدفع على ذلك فحسب - دون أن يمتد إلى الوكالة فى الخصومة أمام القضاء - وكان الحكم للطعون فيه قد إستخلص

من سكوت للطعون ضده الأول عن قيام والده برفع الدعوى أمام محكمة أول درجة نيابة عنه . رغم بلوغه سن الرشد ثم مبادرته إلى استئناف الحكم الصادر برفض الدعوى توصلأ إلى الحكم له بالطلبات الرقوعة بها موافقته ورضاءه عن إجراء رفع الدعوى الذى إتخذته والده نيابة عنه مما يدل على إستناد الوالد فى رفعها إلى قيام وكالة ضمنية بينهما فإن ما خلص إليه الحكم يكون سائفاً ومؤدياً إلى النتيجة التى إنتهى إليها دون مخالفة للقانون . ومن ثم يغدو النعى بهذا السبب على غير اساس .

(الطن ٥٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/١/٤).

٢٠٠- مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدنى والمادة ٧٦ من قانون للرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء منطوياً على تصرف قانونى هو النزول عن حق فإنه يعد عملاً من أعمال التصرف التى يتعين أن يصدر بها توكيل خاص أو أن يرد ضمن توكيل عام ينص فيه صراحة على هذا التفويض .

(الطن ٧٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٥).

٢٠١- إذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم للطعون فيه قد فسر عبارات التوكيل الصادر من الطاعنين إلى الأستاذ الحامى والذى إقتصر على تخويله الحق فى إقامة دعاوى نيابة عنهما أمام المحاكم كافة وتمثيلها أمامها وإتخاذ كافة الإجراءات والتصرفات القانونية المتعلقة بها - بأنه يبيح له القيام بأعمال الإدارة وإبرام عقود الإيجار التى تزيد مدتها على ثلاث سنوات نيابة عنها مخالفاً بذلك مدلول المعنى الظاهر لعبارة بما لا تحتمله ورتب على ذلك الحكم بتأييد قضاء الحكم للاستئناف برفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطن ٦٠١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣).

٢٠٢- لا يجوز وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا انكر صاحب الشأن

وكالة فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يستصدر توكيلاً له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن وكالته ولم تكن ثابتة قبل إتخاذ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . وكان القانون لا يتطلب أن يكون بيد المحامي الذى يحرر صحيفة إفتتاح الدعوى توكيل من ذى الشأن عند تحرير هذه الصحيفة وإعلانها ، فإنه لا يؤثر على سلامة الإجراء من المدعى - الطعون ضده الأول - بإيداع الصحيفة وإعلانها عدم ثبوت وكالة الأستاذ المحامي عنه وقت تحرير هذه الصحيفة والتوقيع عليها وإعلانها .

(الطعن ٢١١٠ س ٥٨ ق جلسة ١١/٢٩ / ١٩٩٠).

٢٠٢- المقرر أن اشكال العقود والتصرفات يخضع لقانون البلد الذى أبرمت فيه فلا وجه للتلرع بشأن عقد الوكالة الصادر خارج مصر بأحكام قانون الشهر العقارى والتوثيق المصرى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . لما كان ذلك وكان الثابت من الورقة المقدمة من المحامي الذى رفع الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ ق وللعنونة "توكيل خاص" أنها تتضمن شهادة صادرة من وزارة العدل بدولة الإمارات العربية للتحدة بأن -- ، -- ، -- قد وكلا عنهما المحامي المذكور لإتخاذ إجراءات الطعن بالنقض فى الحكم للطعون فيه وذلك بصفتهم الصادر بها الحكم للطعون فيه وكان الطعون عليهما لم يعترضاً بأن إجراءات التوكيل التى تمت بدولة الإمارات قد وقعت بالخالفه للقانون للعمول به فى هذه الدولة ، كما لم يقدم ما يفيد ذلك ومن ثم فإن هذا التوكيل حجة فى إسباغ صفة الوكالة للمحامي الذى رفع الطعن المذكور .

(الطعن ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٨/٤ / ١٩٩١).

٢٠٤- الأصل للمقرر فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن يبداً ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وقد إستهدف للشرع فى قانون الحاماة بتحليل إعلان القرار الصادر من النقابة الفرعية بتقدير الأتعاب للمحكوم ضده لجريان ميعاد الطعن فيه بالاستئناف أن يتحقق لديه العلم اليقيني بصدور

القرار زيادة في الإحتياط لاستعمال حقه في الطعن وهو ما مؤداه أنه إذا تحقق العلم به قبل إجراء الإعلان فإنه لا على المحكوم ضده إن بادر بالطعن فيه .

(الطعن ٢٥٣١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩/٦/١٩٩١).

٢٠٥- مفاد نص المادة ١١٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أن الفائدة التي يحققها المحامي لموكله لا تقدر بقيمة العمل موضوع طلب التقدير كله وإنما تقدر الأتعاب وعلى أساس ما ينله المحامي من عمل يتفق وصحيح القانون وما إقتضاه هذا العمل من جهد يعتبر لازماً للوصول إلى الفائدة التي تحققت للموكل فيها على ألا تزيد الأتعاب على عشرين في المائة من قيمة تلك الفائدة ولا تقل عن خمسة في المائة منها ، وأن تقدير الفائدة التي حققها المحامي لموكله هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

ب- النص في المادة ٦٨ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ على أن "يراعى المحامي في معاملته لزملائه ما تقضي به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة وفيما عدا الدعاوى المستعجلة يجب عليه أن يستأذن مجلس النقابة الفرعية التي يتبعها المحامي إذا أراد مقاضاة زميل له كما لا يجوز في غير الدعاوى المستعجلة وحالات الإدعاء المدني أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له بعد استئذان رئيس النقابة الفرعية التي يتبعها المحامي"
فقد دل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن عدم الحصول على الإذن وإن كان يعرض المحامي للمحاكمة التأديبية طبقاً للمادة ٩٨ من ذلك القانون - لأن واجب الحصول على الأذن إنما يقع على عائق المحامي دون موكله ، إلا أنه لا يبطل عمله .
(أ - ب الطعن ٢٥٩٦ و ٢٦٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠/٧/١٩٩١).

٢٠٦- أوجبّت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن بالنقض أن يودع سند توكيله محاميه للموكل في الطعن وإلا كان الطعن

غير مقبول وإذا كان الطعن النازل قد أقيم من الطاعنين عن نفسيهما وبصفتهم ولين طبيعيين على أولادهما بما لزمه أن يكون التوكيل صادراً منهما عن نفسيهما وبصفتهم إلى محاميها ولا يغني عن ذلك تقديمهما توكيلين صادرين منهما شخصياً إلى ذلك المحامي .

(الطعن ٨٧٦ لسنة ٦ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٩١).

• التزام الوكيل هو التزام ببذل عناية :-

٢٠٧ - مؤدى نص المادة ٢/٧٠٤ من القانون المدني يدل على أن التزام الوكيل في تنفيذ الوكالة هو إلزام ببذل عناية لا التزاماً بتحقيق غاية إلا أنه لا شيء يمنع من الاتفاق على أن يكون التزام الوكيل بتحقيق غاية ومن ذلك أن يتفق الموكل مع المحامي على أن لا يستحق الأتعاب أو على ألا يستحق المؤخر منها إلا إذا كسب الدعوى .

(الطعن ٤٧١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١/٢٦/١٩٩٢).

٢٠٨ - النص في المواد ٦٦ من قانون الإثبات ٦٥ ، ٧٩ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ٨٢ ، ٨٢ من قانون الإثبات يدل على أن المشرع اطلق حق الخصم المكلف بالإثبات في اختيار شهوده ما لم يكن الشاهد غير قادر على التمييز ، مكتفياً بأن يكون للمحكمة السلطة التامة في تقدير قيمة كل شهادة ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون المشرع قد منع بعض الشهود من أداء الشهادة إن كان في ذلك إخلالاً بواجب إلزامهم القانون مراعاته أو زعزعة لرابطة يحرص القانون على ثباتها أو أجاز للمستشهد بهم بالامتناع عن أداء الشهادة للاعتبارات نفسها ، فذلك كله يدور في إطار حماية أطراف هذه العلاقات دون غيرهم . وكان الثابت بمحضر جلسة التحقيق أمام محكمة الإستئناف بتاريخ أن الطاعنين تمسكوا بسماع شهادة الأستاذ الحاضر بالجلسة والذي أبدى إستعداده لأدائها ، فاعترض للطعون ضدهم لأن المستشهد به كان محامى مورثة الطاعنين وقيمت الدعوى من مكتبه ، فرفضت

المحكمة الاستماع إلى شهادته ولو يورد الحكم للطعون فيه هي أسبابه ما يبرر هذا القرار فإن الحكم للطعون فيه يكون قد شابته القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع .

(الطعن ١٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٢٦).

٢٠٩- إذا كان الوكيل قد ظل بعد وفاة موكله يباشر الدعوى التي وكل فيها باعتباره وكيلاً عن ورثته فلا يقبل منه بعد ذلك أن يجادل في صفة الوكالة مدعياً أنها إنقضت بوفاة الموكل .

(الطعن ٩٦ لسنة ١٠ ق و ٧٠ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٢١).

٢١٠- للعاقدين أن يتفقا أن تستمر الوكالة رغم وفاة أحدهما على أن تنتقل التزامات للتوفى منهما إلى ورثته وهذا الاتفاق كما يكون صريحاً قد يكون ضمناً ولقاضي الموضوع استخلاص الاتفاق الضمني من ظروف العقد وشروطه بأن تكون الوكالة لصحة الموكل والغیر مثلاً ، وإن فمتى كان الواقع هو أن للطعون عليه الأول تعهد بموجب عقد رسمي بأن يتنازل عن دين له قبل باقي الطعون عليهم إلى مورث الطاعن ونص في الاتفاق على أن هذا التنازل هو لأجل تحصيل المبلغ من الدينين ودفعه إلى الطاعن الذي يدان الطعون عليه الأول بأكثر منه وكان الحكم للطعون فيه قد كيف هذا الاتفاق بأنه وكالة تعلق بها لحق الغير وليس لموكل سحبها أو إسقاطها بغير رضا وقبول هذا الغير، فإن هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون .

(الطعن ٣٢٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/١/٢٢).

٢١١- إذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستئنائي لأسبابه حين قضي بقبول الدفع بسقوط حق المدعى في طلب حساب الوقف الذي كان يديره للمدعى عليه بصفته وكيلاً عنه قد اقام قضاءه بذلك على أساس ما أورده المدعى في عريضة دعواه من أن توكيله المدعى عليه إنما كان بسبب سفره إلى خارج القطر، وما استخلصه استخلاصاً سائفاً من المستندات المقدمة إلى المحكمة أن هذه الوكالة قد إنقضت بعودة المدعى من الخارج ، وعلى أن دعوى الحساب إنما رفعت بعد إنقضاء الوكالة بأكثر من خمس

عشرة سنة هلالية ، وإن الخطابات المقدمة من المدعى للاستدلال بها على أن المدعى عليه لم ينقطع عن مباشرة إدارة الوقف بصفته وكيلاً لا يدل ما ورد بها على استمرار الوكالة ، وذلك بعد أن أورد بعض عباراتها وفسرها تفسيراً تحتمله وينفى العنى الذى يقول به المدعى . ثم أيد هذا الحكم إستئنافاً لأسبابه ، فلا يعيب الحكم الإستئنافى أنه لم يورد مضامين خطابات جديدة قدمها للمدعى إلى محكمة الإستئناف وقالت هذه المحكمة عنها إنها لم تر فيها ما يفيد استمرار الوكالة .

(الطن ٦٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٤٨).

٢١٢- ليس فى نصوص القانون ما يرفع عن كاهل الوكيل ما فرضته عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢٢ مدنى عند إنتهاء توكيله ، من أن يجعل الأمور التى إبتناها فى حالة تقيها من الأخطار ، إذا ما علم ورثة للوكيل بما أبداه من عمل . بل الأمر فى تقدير الأحوال التى توجب ذلك على الوكيل متروك لمحكمة الموضوع ، ولا معقب عليها فيه متى كانت قد إستندت إلى أسباب صحيحة تتره .

(الطن ٧٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢/٩/١٩٤٨).

٢١٣- متى إستخلصت المحكمة لأسباب سائفة أن الوكيل لم ينجح فى العمل الموكل فيه فإنتهت بذلك مهمته ، فإن إستخلاص المحكمة لهذه النتيجة هو إستخلاص موضوعى ولا مخالفة فيه للقانون .

(الطن ٢٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٤/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٤٨٩).

٢١٤- لم يشترط القانون المدنى القديم فى خصوص عدم نفاذ التصرفات الصادرة من الوكيل بعد إنقضاء الوكالة بالنسبة للموكل وجوب إعلان الغير بإنقضاء الوكالة وإنما شرط لنفاذ مثل هذه التصرفات على الموكل أن يكون الغير حسن النية أى غير عالم بإنقضاء الوكالة ، ويستتبع هذا أنه يجب على الغير أن يتمسك فى هذا الخصوص بحسن نيته أى أنه بحسب للموكل الذى يحاج بتصرف أجراه الوكيل بعد إنقضاء وكالته أن يثبت إنقضاء الوكالة وعلى الغير الذى ينبغى الإحتجاج بهذا التصرف - إن شاء - التحدى بحسن نيته أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع أن تثبت

فى هذا الدفاع على الوجه الذى رسمه القانون . وعلى ذلك فإذا كان التصرف الصادر من الوكيل قد صدر منه بعد تنازله رسمياً عن الوكالة فلا يجوز للغير التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم علمه بهذا التنازل متى كان لم يقدم بملف الطعن ما يدل على أنه عندما ووجه أمام محكمة الموضوع بذلك التنازل تمسك بعدم علمه به .

(الطن ٢٩٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٥٧ م ٨ ص ٧٤٧).

٢١٥- متى كان لم يسبق التمسك أمام محكمة الموضوع بأن للوكل قد أجاز التصرف الذى صدر من وكيله بعد إنقضاء وكالته فإنه النعى بذلك أمام محكمة النقض يكون غير مقبول لأنه يتضمن سبباً جديداً .

(الطن ٢٩٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٥٧ م ٨ ص ٧٤٧).

• إنقضاء الوكالة :

٢١٦- ألزم الشارع للوكل أن يعلن عن إنقضاء الوكالة وحمله مسئولية إغفال هذا الإجراء . فإذا إنقضت الوكالة بالعزل أو الإعتزال ولم يعلن للوكل خصمه بذلك سارت الإجراءات صحيحة فى مواجهة الوكيل . كذلك إذا إنقضت الوكالة بوفاة الوكيل أو بعزله فإن ذلك لا يقطع سير الخصومة ويتعين على الوكيل أن يتقدم إلى المحكمة لتمنحه أجلاً مناسباً يتمكن فيه وكيله الجديد من مباشرة الدعوى فإن هو تخلف عن ذلك أعملت المحكمة الجزاء الذى رتبته القانون على غياب الخصم .

(الطن ٤٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٦١ م ١٣ ص ٢٨٢).

٢١٧- إذا كانت للطعون عليها قد أنهت توكيلها محاميها فإنه لم تعد له صفة فى تقديم مذكرة أو الحضور عنها فى الطعن ولو ادعى بعدم جواز إنهاء الوكالة لصورها لصالح الغير وذلك دون رضا منه إستناداً للمادة ٧٥ من القانون للننى ، متى كان المحامى لم يقدم الدليل على صحة هذا الإدعاء .

(الطن ٢٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١/٣/١٩٦٣ م ١٤ ص ٢٣٥).

٢١٨- تنص المادة ٧٤ من القانون المدني على أن الوكالة تنتهي بموت للوكيل أو الوكيل ، وقد ورد هذا النص في حدود الإستثناء الذي قرره المادة ٤٥ من القانون المدني ، فلا ينصرف أثر عقد الوكالة بعد وفاة للوكيل أو الوكيل إلى وراثته بوصفهم خلفاً عاماً ، لأن المشرع افترض أن إرادة المتعاقدين الضمنية إتجهت إلى إنقضاء عقد الوكالة بوفاة أيهما إعتباراً بأن هذا العقد من العقود التي تراعى فيها شخصية كل متعاقد .

(الطن ١٠٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٢/ ١٩٦٨ م ١٩ م ٢٥٦).

٢١٩- لا يصح التمسك لدى محكمة النقض بعدم قبول الدعوى المرفوعة من وريثة للوكيل على الوكيل بمطالبته بمبلغ معلوم فقبضه بمقتضى سند معين بمقوله أنها لا يجوز رفعها مباشرة من غير أن تسبقها دعوى حساب لأن هذا الدفع فضلاً عن جنته لا وجه له ما دام الوكيل المدعى عليه قد قصر فلم يدفع أمام محكمة الموضوع بوجوب تصفية الحساب وبأن نتيجته في مصلحته ويقدم الدليل على ذلك .

(الطن ٨١ لسنة ٨ ق جلسة ١٨/٥/ ١٩٣٩).

٢٢٠- إن مخاصمة الوكيل لا يصح دون ذكر اسم الأصيل أو على الأقل دون توجيه الإجراءات إليه بوصفه وكيلاً . فإذا كان إنذار الشفعة الذي أعلن إلى المشتري الذي احتفظ بحق إختيار الغير لم يشر إلى صفته كوكيل فإنه لا يتصرف إلا إلى شخصه .

(الطن ١٠١ لسنة ١٧ ق جلسة ٩/٣/ ١٩٥٠).

٢٢١- مجرد حضور المحامي بصفته وكيلاً بالحضور عن أحد الخصوم لا يضيئ بذاته على المحامي جميع الصفات التي قد تكون لوكله إلا أن يكون هذا الخصم الحاضر قد قوضى بهذه الصفات ، ذلك لأن المحامي لا يمثل إلا من صرح بقبول تمثيله وقبل هو أن يمثله وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة (٨٢م مرافعات) وإذن فمتى كان التوكيل الصادر إلى المحامي قد صدر له من أحد خصوم الدعوى عن نفسه وبصفته وكيلاً عن زوجته المختصة في نفس الدعوى ، وكان المحامي إذ حضر بالجلسة لم يستعمل هذا

التوكيل إلا في خصوص نيابته عن الزوج ، فإنه لا يسوغ القول بأن اثر حضور الحامي عن هذا الخصم ينسحب إلى زوجته لمجرد أن سند التوكيل الصادر له من الزوج الذي اثبت نيابته عنه كان يبيح له أن يمثلها .

(الطعن ١٤١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/١١/١١).

٢٢٢- متى كانت الواقعة كما اثبتها الحكم تتضمن ان المتهم تسلم الأسمدة من المدعى بالحق اللذي بإعتباره وكيلاً عنه بالعمولة لبيعها لحسابه ورد ثمنها إليه فباعها ودفع ثمنها جزءاً من الثمن ولم يدفع الباقي واختلسه لنفسه إضراراً به ، فإنها تكون جريمة خيانة أمانة في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يقدر في ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل للصفاة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف إذ هو اتفاق لا يؤثر في طبيعة العقد كما حدها القانون .

(الطعن ٤٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٤ من ٨٠٥٦١).

٢٢٣- إذا كانت الواقعة - التي أورد الحكم أدلة ثبوتها في حق المتهم - هي أن تسلم نقوداً من المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء منقولات منزل الزوجية فلم يفعل وإستبقى المبلغ في ذمته ولم يرده حين طالبه به من سلمه إليه ، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، أما ما ذهب إليه المتهم من نفي صفة الوكالة عنه وقوله "إن أقصى ما يتصور في تكليف هذا العقد أنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص " فجدل بعيد عن حقيقة طبيعة العقد الذي تم بين الطرفين وعن تكليفه القانوني الصحيح الذي إنتهى إليه الحكم .

(الطعن ٦٩٨ لسنة ٢٩ ق جنلى جلسة ١٩٥٩/٦/١ من ١٠٥٩٥).

٢٢٤- يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون اللذي ، وبناء عليه فالشريك في شركة

محاصة الذى يسلم إليه مال بصفته هذه لأداء عمل فى مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له بعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤١ من قانون المرافعات .
(الطعن ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جئى جلسة ١٩٥٩/٦/١٩ س ١٠ ص ٧١١).

٢٢٥- الأصل هو عدم التوسع فى تفسير التوكيل الخاص ، ووجوب التزام الوكيل فى تصرفاته الحدود للرسمية له فى عقد الوكالة ، إلا إذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد للتعاقد ، فلا يلزم التقيد بحرفية الوكيل فى تفسير سلطة الوكيل بل يجب إعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التى تدخل فى حدوده ، فقيام للتهم برهن القطن للفوض ببيعه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذى كان يهدف إليه المدعى بالحق اللنى - وهو تسديد المطلوب منه لبنك التسليف الزراعى وللأموال الأميرية - لا يعد فى صحيح القانون تبليداً معاقباً عليه جنائياً ، ويكون إستخلاص الحكم لنية التبليد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر إليه بالبيع وقيامه برهن القطن بإسمه دون إسم المدعى بالحق اللنى فى محل بعيد عن مزرعته قاصراً عن التدليل على ثبوت نية للتهم فى الإستحواز على القطن للمدعى تبليده وحرمان صاحبه منه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .
(الطعن ٩٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٣٥).

٢٢٦- الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع فى إنعقادها وإنقضائها وسائر أحكامها للقواعد العامة المتعلقة بعقد الوكالة فى القانون اللنى فيما عدا ما يتضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها .
وإذ لم ينظم قانون التجارة طرق إنقضاء عقد الوكالة بالعمولة فإنه ينقض بنفس الأسباب التى ينقضى بها عقد الوكالة اللنية وبالتالي فإنه يجوز للوكيل بالعمولة أن يتنحى عن الوكالة فى أى وقت قبل إتمام العمل للوكول إليه وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقاً للحدود للرسمية بالقانون اللنى . ولما كان مؤدى ما تقضى به المادتان ٧٥ ، ٧٦ من القانون اللنى - وعلى ما ورد بمجموعة الأعمال التحضيرية - أن الوكالة عقد غير لازم ، فإنه

يجوز للموكل عزل الوكيل قبل إنتهاء الوكالة ، كما أن للوكيل أن يتنحى عنها قبل إتمام العمل للوكول إليه ، فإذا كانت الوكالة باجر صح التنحى ولكن يلزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذى قد يلحقه إذا كان التنحى بغير عذر مقبول أو فى وقت غير مناسب .

(الطن ٣٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٨ س ١٧ ص ٥٠٩).

(الطن ٤٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٩ س ٢١ ص ٢١٣).

(الطن ١٠٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٧ س ٢٤ ص ٨٧٧).

(الطن ٢١٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٧ س ٢٤ ص ١٣٦٣).

(الطن ٣٩٦ ، ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ س ٢٥ ص ٤٩٢).

٢٢٧- إذا إستند الحكم فى إثبات الوكالة إلى إقرارات للوكل فى دعوى جنائية ودفاعه فى دعوى أخرى ، فلا مخالفة فى ذلك للقانون لأن تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمناً من الأدلة التى يجيزها القانون لإثبات الوكالة أو لاعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها .

(الطن ٢٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ س ٢١ ص ١٣٤٠).

٢٢٨- التظهير العيب يعتبر - على ما تقضى به المادة ١٣٥ من قانون التجارة توكيلاً للمظهر الذى فى قبض قيمة السند ، وإذا كان المظهر إليه وكيلاً فى القبض والتحصيل ومكلفاً بتقديم حساب للمظهر عن المبالغ التى قبضها والمصاريف التى أنفقها ، وهو ما عبرت عنه المادة المذكورة بقولها أن " عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل " فقد وجب إعمالاً لضمون هذه الوكالة وتمكيناً للمظهر إليه من الوفاء بالتزاماته قبل المظهر أن يسلم له بمقاضاة الدين بإسمه خاصة وأن كان ذلك لحساب المظهر .

(الطن ٣٩٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ س ٢٥ ص ٣٩٦).

٢٢٩- النص فى المادة ٢/٧٠٢ من القانون للدنى على أن الوكالة الخاصة فى نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التمرعات

يدل على أن الوكالة الخاصة في العاوضات يصح أن تصدر دون
تحديد لحل التصرف .

(الطن ٢٧١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ من ٢٥ من ١١٥٣).

٢٣٠- مقالو التفريغ لا يعد نائباً عن المرسل إليه في إستلام البضاعة إلا
إذا كان موكلأ عنه في إستلامها .

(الطن ٦٥٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٢ من ٢٧ من ٩٢٢).

٢٣١- مدير شركة التوصية بالأسهم . وكيل عنها وليس عاملاً لديها .
عدم جواز قيام الشركة المساهمة بالترخيص لعضو في مجلس
إدارتها بإدارة شركة توصية بالأسهم .

(الطن ٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١ من ٢٧ من ١٢٥٥).

٢٣٢- ليس في نصوص القانون ما يمنع من أن يجمع العامل بين صفتي
الوكيل والأجير ويعامل بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة
على حثتها .

(الطن ٤٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٤ من ٢٩ من ٦٦٤).

٢٣٣- مؤدى نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة أن تغل يد المفلس عن
مباشرة الدعاوى التي يكون طرفاً فيها قبل إشهار إفلاسه ، ويعتبر
وكيل التفليسة من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس للمثل القانوني
لها ، ويضحى صاحب الصفة في تمثيلها دون للمفلس في كافة
الدعاوى يستوى في ذلك للقائمة من المفلس أو عليه أو التي ترفع
مستقبلاً .

(الطنان ٤١٣ ، ٤٣٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥ من ٢٩ من ٩٥٢).

٢٣٤- يلتزم الوكيل بتقليم حساب عن إدارة عمله ، وحساب البالغ
التي قبضها على ذمة موكله ، كما يلتزم بأن يرد ما في يده من
مال للموكل وهو رصيد الحساب ونتيجته طوال فترة الوكالة ،
أي الإيراد الصافي المستحق للموكل في فترة إدارة الوكيل .

(الطن ٣١٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١١ من ٢٣ من ٦٨٦).

٢٣٥- الأصل في عقد الوكالة أن الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن
يتثبت من قيام الوكالة وحدودها ، وله في سبيل ذلك أن يطلب

من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعلية تقصيره . وان تصرف الشخص كوكيل دون نيابة فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصيل ويستوى في ذلك ان يكون الغير الذي تعاقد مع الوكيل عالماً بان الوكيل يعمل دون نيابة او غير عالم بذلك .

(الطن ٢٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٣ م ٢٤ ص ٦٠٨).

٢٣٦- إذ كانت طبيعة العمل الفني لا تدرجه ضمن عروض التجارة ، كما يعتبر تعاقد الفنان على إستغلال عمله الفني عملاً مدنياً ، فإن قواعد الوكالة في القانون المدني تكون هي التي تحكم هذه الحالة .

(الطن ٢٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٣ م ٢٤ ص ٦٠٨).

٢٣٧- متى كان عقد البيع في القانون المدني المصري - على ما أفصحت عنه المادة ٤٧٨ منه - عقداً رضائياً ، إذ لم يشترط القانون لانعقاده شكلاً خاصاً بل ينعقد بمجرد تراضي المتابعين ، وسواء كان في حقيقته بيعاً أو بستر هبة ، فإن الوكالة في البيع تكون بدورها رضائية ، ولا تستوجب شكلاً لانعقادها عملاً بالمادة ٧٠٠ منه ، وبالتالي فإن الوكالة في البيع تخضع في شكلها الخارجي لقانون محل إبرامها .

(الطن ٢١٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٧/٥/١٩٧٣ م ٢٤ ص ٧٧٢).

٢٣٨- لما كانت المادة ٧٠٩ من القانون المدني تنص في فقرتها الثانية على انه " إذا إتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعاً لتقدير القاضى إلا إذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة" . وكان المبلغ الذي طالب به الطعون ضده هو انتعاب محاماة متفق عليها قبل تنفيذ الوكالة فهو أجر وكيل يخضع لتقدير المحكمة عملاً بالمادة المذكورة . ومن ثم لا يكون معلوم المقدار وقت الطلب فلا تستحق عنه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بل من تاريخ الحكم النهائي .

(الطن ٢٠١ لسنة ٣٨ ق جلسة ٥/٢/١٩٧٤ م ٢٥ ص ٢٨٥).

٢٣٩- التوكيل الرسمي العام في بيع وشراء المنقولات . إتساع نطاقه إلى التنازل عن حق الإيجار باعتباره بيعاً لمنقول .
(الطن ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢١ من ٢٩ ص ١٥١٠).

٢٤٠- مفاد نص المادة ٢٧٥ من القانون المدني أن التقادم الخمسى لا يسرى إلا بالنسبة للحقوق الدورية المتجددة ، ومن ثم فلا يسرى على المبالغ التي يؤديها الوكيل لحساب الموكل - تنفيذنا لعقد الوكالة ويمتنع الأخير عن أدائها له ، وإنما يتقادم حق الوكيل في مطالبة الموكل بهذه المبالغ بخمس عشرة سنة ولا يسرى التقادم بالنسبة لهذا الحق ما دامت الوكالة قائمة .
(الطن ١٠١٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٢٤).

٢٤١- مفاد النص في المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدني - يدل وعلى ما أوضحته مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدني - على أن المشرع حرص على بيان الأشخاص العنوية التي يعترف لها القانون بهذه الصفة بوضع ضابط عام يحول دون التوسع في الإعراف بالشخصية لجماعات لا تدخل في فريق أو آخر من الفرق التي يتناولها النص بذاتها لا بد فيه من نص خاص . كما أن الخصائص الذاتية للشخص العنوى والتي وردت في المادة ٥٣ هي خصائص يستعان بها للتفريق بين مجموعات الأشخاص أو الأموال التي توجد في حكم الواقع ونظيرها من المجموعات التي يعترف القانون بكيانها ويثبت لها صلاحية الوجوب في الحدود اللازمة لمباشرة نشاطها فيكون شأنها في هذه الحدود شأن الأشخاص الطبيعيين .

(الطن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٢/٦/٤).

٢٤٢- ترخيص الطاعن الأول بصفته للمطعون ضده باستغلال كشك خشبي بالجزيرة الوسطى امام حديقة الأورمان مقابل شروط معينة بالعقد الحرر بينهما . المنازعة الناشئة عنه . اعتبارها منازعة إدارية . انعقاد الاختصاص بنظره لجهة الإدارة الواد (٨٧) مدنى (١٥) ، (١٧) ق٦ لسنة ١٩٧٣ ، (١٠) لسنة ١٩٧٥ إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إعتبار العلاقة بينهما علاقة إيجارية مخالف لقواعد الاختصاص الولائى .

(نقض ١٩٩٦/٤/١٩ طعن ١٦٤٨ م٥٦ ق ، نقض ١٩٩٣/٤/٢٨ طعن ٢١٧٨ م ٥٨ ق).

٢٤٢- الأسواق التي تقيمها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأموال العامة بحكم تخصيصها للمنفعة العامة ، وأن الترخيص بالإنشغال بها يكون مقابل رسم لا أجره ويعتبر من الأعمال الإدارية ولا ولاية للمحاكم العادية عليها في هذا الشأن ومن المقرر أيضاً أن الأصل في المرافق العامة أن تتولاها الدولة إلا أنه ليس هناك مانع من أن تعهد الدولة بإدارتها وإستغلالها إلى فرد أو شركة ولا يخرج الملتزم في إدارتها أن يكون معاوناً للدولة ونائباً عنها وهذه الطريقة غير المباشرة لإدارة المرفق العام لا تعتبر تنازلاً أو تخلياً من الدولة عن المرفق العام بل تظل ضامنة ومسئولة عن إدارته وإستغلاله قبل الشعب ولها في سبيل القيام بهذا الواجب أن تتدخل في شئون المرفق العام كلما إقتضت الصلحة العامة هذا التدخل ولو كان ذلك قبل إنهاء مدة الترخيص ويعتبر الترخيص الصادر من الملتزم لأحد الأشخاص لإستغلال هذا المرفق أو أى جزء منه يعتبر عقداً إدارياً .

(نقض ١٩٨٩/٥/٢٥ طعن ١٥٢ م٥١ ق).

٢٤٤- العقد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصدق على كل إتفاق يراد به إحداث أثر قانوني فإن إسباغ وصف التعاقد إنما ينصرف إلى من يفصح مع إرادة أخرى على إنشاء إلتزام أو نقله أو تعديله أو زواله في خصوص موضوع معين يحدد العقد نطاقه ، دون أن يعتبر بإطلاق كل من ورد ذكره بالعقد أنه أحد أطرافه طالما لم يكن له صلة بشان ترتيب الأثر القانوني الذى يدور حول النزاع الناشئ بسبب العقد وهو أمر من مطلق حق قاضى الموضوع مستمد من حقه في تفهم الواقع في الدعوى ولا معقب عليه فيه ما دام إستخلاصه سائغاً .

(نقض ١٩٨٥/٣/٣١ طعن ٧٩٤ م٥٢ ق).

٢٤٥- من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية للتواضع عليها أن - أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف

اثارها على ما وقع قبله ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ،
والأصل أن للقانون الجديد اثرأ مباشراً تخضع لسلطانه الآثار
المستقبلية لمراكز القانونية الخاصة إلا فى العقود فتخضع للقانون
القديم الذى أبرمت فى ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام
العام فيمتد سلطانه المباشر على الآثار المرتبة على هذه العقود
وطالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد .

(تنض ١٩٨٥/١/١ طعن ١٠٠٢ من ٥٤ ق.)

٢٤٦- التعاقد بشأن بيع املاك الدولة الخاصة لا يتم بين الجهة البائعة
وبين طالبى الشراء إلا بالتصديق عليه ممن يملكه . وهو ما كان
معقوباً لوزير المالية وفقاً للمادتين (٨) ، (٩) من المنشور رقم ١٠٠
لسنة ١٩٠٢ الصادر من وزارة المالية فى شأن شروط وقيود بيع املاك
الميرى الحرة ثم للمحافظين كل فى دائرة إختصاصه بالنسبة
للأراضى الواقعة فى نطاق المدن والقرى - وفقاً لقرار التفويض رقم
٥٢٢ لسنة ١٩٦١ الصادر من وزير الإسكان أو القرار الجمهورى رقم
٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ أو المادة (٢٩) من قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة
١٩٧٩ حسب النطاق الزمنى لكل منهم ، أما بالنسبة للأراضى
الملوكة للإصلاح الزراعى فإنه لما كان القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦
فى شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح
الزراعى - والمنطبق على واقعة الدعوى - قد نص فى المادة السادسة
منه على انه " فيما عدا الأراضى الخاضعة للقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٩ المشار إليه يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
التصرف فى أراضى الإصلاح الزراعى بالممارسة لواضعى اليد عليها
بالثمن الذى تقدره اللجنة العليا لتقدير اثمان أراضى الدولة وذلك
بالشروط وفقاً للضوابط والأوضاع إلى تحدها اللائحة التنفيذية
لهذا القانون وإذا أوردت المادة الثامنة من لائحته التنفيذية قواعد
وشروط البيع بالممارسة لواضعى اليد على هذه الأراضى ومن بينها
حصص ومسح الأراضى محل وضع اليد ثم عرض بيانات هذه
الأراضى على مجلس إدارة الهيئة عن طريق الإدارة العامة
للإستيلاء والتوزيع للنظر فى التصرف فيها بالممارسة لواضعى اليد
عليها ثم بيعها بالثمن الذى تقدره اللجنة العليا لتقدير اثمان

أراضى الدولة ، ثم يؤدي المشتري الثمن مكتملاً ويجوز تقسيطه وفقاً للقواعد التي يصدر فيها قرار من مجلس إدارة الهيئة ويضع مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي نموذج عقد البيع متضمناً الشروط السابقة والشروط الأخرى التي يقررها المجلس" مما مفاده أن التصديق على عقد بيع الأراضى موضوع الدعوى يكون معقوداً لمجلس إدارة تلك الهيئة وهذا التصديق هو الذى يمثل ركن القبول بالبيع ولا يعتبر إعلان الهيئة أو من يمثلها عن رغبتها فى البيع ولا الإجراءات الى يقوم بها لهذا الغرض من مفاوضات مع راغبى الشراء أو ممارسة على الثمن إيجاباً من جانبها ذلك أن الإيجاب فى هذه الحالة إنما يكون من راغب الشراء بتقديمه للشراء على أساس سعر معين ، ولا يتم التعاقد إلا بقبول الهيئة بعد ذلك للبيع على النحو سالف البيان .

(نقض ١٩٩٦/٥/٨ طعن ٢٢٥٦ س ٦٥ ق ، نقض ١٩٩٠/٤/٢٢ طعن ٣١١١ س ٥٥ ق ، نقض ١٩٨٦/١/٢ طعن ٩٨٩ س ٥١ ق).

٢٤٧- المقرر وفقاً لنص المادة (٢/٩٨) من القانون الذى أن مجرد السكوت عن الرد لا يصلح بذاته تعبيراً عن الإرادة ولا يعتبر قبولاً إلا إذا كان متعلقاً بتعامل سابق بين المتعاقدين واتصال الإيجاب بهذا التعامل بأن كان مكتملاً أو منفذاً أو معدلاً أو ناسخاً له .
(نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ طعن ١٦٤٩ س ٥١ ق).

٢٤٨- إذ كان لحكمة الموضوع سلطة تقدير الظروف للابسة التي قد تحيط بالسكوت وتجعله دالا على القبول . إلا أنها تلتزم بأن تورد الأسباب السانفة التي تقيم قضاؤها ولا تدع دفاعاً للخصوم قد يتغير به وجه الراى فى هذا التقدير دون أن تجيب عليه بأسباب خاصة .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢١ طعن ٧٤٨ س ٤٦ ق).

٢٤٩- لما كانت عبارة البند الرابع من العقد اليرم بين وكيل البائعة الطاعنة - والمطعون ضده واضحة للدلالة على أن هذا الإتفاق معلق على شرط واقف هو موافقة الطاعنة - البائعة على البيع . مما

مؤداه أن ما ورد في هذا الإتفاق إيجابياً من الطعون ضده - المشتري معلقاً على قبول البائعة له بما لازمه صدور هذا القبول منها بالموافقة على البيع ، فإذا تم انعقد العقد ولزم ، أما إذا لم توافق ، فإن العقد لا ينعقد ويرد المدفوع من المشتري دون رجوع من أحد الطرفين على الآخر باى التزام - لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن البائعة - الطاعنة - لم توافق على هذا البيع بل أخطرت الطعون ضده بعدم موافقتها عليه ، فإن الحكم الطعون فيه إذ ذهب رغم ذلك إلى اعتبار إنقضاء الأجل المحدد بالعقد بمثابة موافقة ضمنية من الطاعنة متخذة من مجرد سكوتها عن الرد خلال هذه المدة قبولاً منها للبيع ، فإنها يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد انحرف عن المعنى الواضح للإتفاق .

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ طعن ١٦٤٩ س ٥١ ق.)

٢٥٠- المقرر وفقاً لنص المادة (١/٩٧) من القانون المدني أن يعتبر التعاقد ما بين الفائتين قد تم في المكان والزمان اللذين يعلم فيهما الوجوب بالقبول ما لم يوجد إتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ طعن ١٦٤٩ س ٥١ ق.)

٢٥١- إذا استعمل المتعاقدان نموذجاً مطبوعاً للعقد وأضافا إليه - بخط اليد أو بأية وسيلة أخرى - شروطاً تتعارض مع الشروط المطبوعة ، وجب تغليب الشروط المضافة باعتبارها تعبيراً واضحاً عن إرادة المتعاقدين .

(نقض ١٩٨٣/١/٣١ طعن ٨٣٢ س ٤٨ ق.)

٢٥٢- تحديد نطاق العقد - على ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة (١٤٨) من القانون المدني - منوط بما إتجهت إليه إرادة عاقيه وما يعبر من مستلزماته وفقاً للقوانين المكملة والفسرة والعرف والعدالة بحسب الأحوال .

(نقض ١٩٨٤/٣/٥ طعن ٩٩ ، ٣١٠ س ٥٣ ق.)

٢٥٣- لما كان الحكم الطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي في رفض دعوى الطاعن على ما أورده بأسبابه من أن الطاعن لم

يقدم ثمة دليل على أنه قام بشهر التعديل الذى يذهب إلى أنه تم فى حدود الأرض - الملوكة له - وأنه لا عرة بمحضر الصلح والتسليم اللذين يستند إليهما للقول بملكية الأرض التى يطلب بطرد المستأنف عليهما منها فى حين أن إنتقال الملكية ليس شرطاً لطرد الغاصب وأن عدم شهر التصرف لا يترتب عليه سقوط حق الطاعن فى الضمان ولا سقوط إلتزام المستاجر برد العين المؤجرة بعد فسخ عقده وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٧/١٢/١٩٩٢ طعن ٢٥٢٧ س ٥٩ ق).

٢٥٤- يدل نص المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى - على ما صرحت به مذكرته الإيضاحية وجرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه بمجرد إنعقاد التصرف الواجب شهره يكون لمن عقد التصرف لمصلحته جميع الحقوق التى من شأن هذا التصرف أن يرتبها ما عدا إنتقال الحق العينى فيتراخى هذا الحق حتى حصول التسجيل. (نقض ١٧/١٢/١٩٩١ طعن ٣٠٣٧ س ٥٩ ق).

٢٥٥- للقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العقد النهائى - دون العقد الإبتدائى - هو الذى تستقر به العلاقة بين الطرفين ويكون هو قانون التعاقدين إلا أن محل ذلك هو الشروط المتعلقة بذات التصرف الذى إنطوى عليه العقد النهائى ويصبح هذا العقد الأخير هو المرجع فى تبيان نطاق التعاقد وشروطه وتحديد الحقوق والالتزامات لطرفيه غير أنه إذا كان العقد الإبتدائى قد إشتمل على أكثر من تصرف فإن إبرام العقد النهائى للسجل فى خصوص إحداها فذلك لا يعنى بذاته عدول التعاقدين عما عداها من باقى التصرفات بل يبقى العقد الإبتدائى سارياً بجميع شروطه فى شأنها بحيث يصبح العقد النهائى قانون التعاقدين فى خصوص التصرف الذى يشملها فقط .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٣ طعن ١٨٤٥ س ٤٩ ق).

٢٥٦- للقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التعاقد لا يعتبر تاماً ملزماً بمجرد تدوين نصوصه كتابة ولو حصل التوقيع عليها بل إنه لا بد من

قيام الدليل على تلاقي إرادة المتعاقدين على قيام الإلتزام ونفاذه وهذا يقتضى تسليم السند المثبت له لصاحب الحق فيه بحيث لو تبين أنه لم يسلم إليه مطلقاً لما صلح هذا دليلاً على الإلتزام ، كذلك إذا تبين أنه قد حررت ورقة بالتعاقد ولكنها سلمت لأمين لحين إستيفاء أمور أو تحقق شروط معينة فإنه يتعين البحث فى ظروف وشروط تسليمها لأمين ، لأن حجيتها فى الإثبات تقف فى هذه الحالة إلى حين إستيفاء تلك الشروط ، فإن تحقق الشرط أو تم تسليمها إلى الدائن إختياراً إستردت الورقة بذلك حجيتها فى الإثبات أما إذا لم يتحقق الشرط وتمكن الدائن من الحصول على الورقة دون إستيفاء الشروط بغير إرادة اللدين أو موافقته إنتفت عنها تلك الحجية ولم يكن من الجائز بالتالى الإحتجاج بما ورد فيها قبل اللدين .

(نقض ١٦/١٢/١٩٨٧ طعن ٦٨٤ س ٥٧ ق).

٢٥٧- من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الأصل فى العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقدين بتعديل العقد دون رضا للمتعاقد الآخر . إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الإتفاق بينهما على تعديل العقد . وكما قد يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين يصح أن يكون ضمناً ، وأن على محكمة الموضوع إن هى قالت بأن التعديل الضمنى لم يتم أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفاً عن إرادتى طرفى العقد فى هذا الصدد وأن تقيم قضاؤها على أسباب سائغة ، وأن عليها أن تستظهر مدلول الحررت للتنازع عليها مما تضمنته عباراتها على ضوء الظروف التى احاطت بتحريرها وما يكون قد تقدمها من إتفاقات من موضوع التعاقد ذاته إذ ذلك هو من تحصيل فهم الواقع ، لا كان ذلك وكان البين بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بالإتفاق على تعديل الأسعار التى تضمنها عقد المقاولة واستدل على ذلك بما تضمنته المستندات النوه عنها بوجه النعى وكان الحكم للطعون فيه قد رفض هذا الدفاع على ما أوردته فى مدوناته أن الخطاب الذى يشير إليه الستائف - الطاعن - لم يرد به ذكر على الإطلاق لموضوع تعديل الأسعار أو الإشارة إلى

ذلك العنى ، وإنما إنصب على طلب سرعة الإنتهاء من إنشاء الدور السادس والسابع وتحديد للمبالغ التى تسلمها للمستأنف وما تبقى بحسب الحساب " وكان هذا الذى أوردته الحكم يدل على أن المحكمة إستلزمت لتعديل الأسعار المتفق عليها فى عقد القاوله ان يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين رغم انه يصح إذا كان ضمناً ، وانها لم تستظهر مدلول إيصال السناد المؤرخين ١٩٨١/٧/٨ ، ٨/٢/٨٢ ، مما تضمنته عبارات الإيصال الأول من أن الطاعن تسلم مبلغ أربعة وتسعين ألف جنيه والباقى له مائة وثمانية وثلاثين ألف جنيه فتكون جملة اجر القاوله مبلغ مائتين واثنين وثلاثين ألف جنيه ، بينما تضمن الخطاب الثانى - بعد إستئناف العمل الذى كان قد توقف كطلب الطعون ضده الأول - أن الطاعن تسلم مبلغ خمسة آلاف جنيه ليكون جملة ما قبضه مبلغ مائتين واثنين وثلاثين ألف جنيه ويكون الباقى خمسة وعشرين ألف جنيه وهو ما يزيد عن اجر القاوله وفقاً للأسعار الواردة بالعقد بما ينبئ عن تعديل تلك الأسعار بعد توقف العمل بالمبنى ، كما لم تستظهر المحكمة ما تضمنه الخطاب الأول الصادر من للطعون ضده الأول - والذى يقرر الطاعن أن تاريخه ١٩٨١/٧/٢٢ - من طلبه وقف العمل حتى الدور الخامس فقط وان اجر القاوله عن ذلك مبلغ مائة وسبعة وثمانين ألف جنيه . تسلم منها الطاعن مبلغ مائة واثنين وستين ألف جنيه يضاف عليها قيمة القرض الذى يسعى لإنهاء إجراءاته ومقارنه خمسة وعشرين ألف جنيه ، وما تضمنه الخطاب الثانى - الذى قرر الطاعن أن تاريخه ١٩٨٤/٣/٢٠ - من إعادة سرد بيانات الحساب السابق وطلب للطعون ضده الأول الإنتهاء من إقامة الدورين السادس والسابع وأنه سيحاول سداد دفعة أخرى ليصبح للدفع مائتى ألف جنيه ويكون الباقى المستحق للطاعن مبلغ خمسين ألف جنيه وهو ما يزيد من اجر القاوله والمتفق عليه وفقاً للعقد والمحدد فى إيصالات السناد المقدمة من للطعون ضدهم . كما لم يعرض الحكم لدفاع الطاعن بأن للطعون ضده الأول سلمه شيكاً بمبلغ ثلاثة وثمانين ألف جنيه قبل تنازله عن دعوى الحساب التى أقامها على للطعون ضدهم

وبعد تصفية الحساب بين الطرفين ، ولم تستجب المحكمة لطلب الطاعن إعادة المهمة إلى الخبير لتحقيق هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري يترتب عليه - إذا ما حقق - تغيير وجه الراى فى الدعوى فإن الحكم للطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه قصور فى التسبب وإخلال بحق الدفاع .

(نقض ١٩٩٦/٢/١٣ طعن ٨١٠١ من ٦٤ ق ، ١٩٩٦/١/١٦ طعن ٥١٢٤ من ٤٦ ق ، ١٩٩٠/١١/٨ طعن ٢٠٦٨ من ٥٦ ق ، ١٩٩٠/٦/٢٨ طعن ٤٨٨ من ٥٧ ق ، ١٩٩٠/١/٢٩ طعن ٢٠٨٣ من ٥٣ ق ، ١٩٨٩/٢/٩ طعن ٩٧٣ من ٥٥ ق ، ١٩٨٥/١٢/٩١٨ طعن ٩١٨ من ٥٢ ق ، ١٩٨٣/١/٤ طعن ٨٩٧ من ٤٩ ق).

٢٥٨- من الأصول المقررة وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة (١٤٧) من القانون اللبنى أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا بإتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون ومن ثم فلا يعتد بتعديل نصوص عقد مستقل أحد المتعاقدين بإستحداثه بإرادته المنفردة، وينبنى على ذلك أنه إذا ما حرر إتفاق تناول نصوص العقد بالتعديل وحمل الحرر توقيع المتعاقدين معاً فإن ثبوت تزوير توقيع أحدهما من شأنه أن يبطل الإتفاق برمته ولا ينتج عما أثبت به من حصول تعديل للعقد ثمة آثار قانونية سواء بالنسبة للمتعاقد الذى ثبت تزوير توقيعيه أو للمتعاقد الآخر الذى كان بيعه صحيحاً .

(نقض ١٩٨٩/١/٩ طعن ٩٧٣ من ٥٥ ق).

• الغش المفسد للرضا :-

٢٥٩- الجائز طبقاً للمادة (١٢٠) من القانون اللبنى للمتعاقد الذى وقع فى غلط جوهري أن يطلب إبطال العقد إذا كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله فى هذا الغلط أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، إلا أن ثبوت واقعة الغلط هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسألة موضوعية مستقل قاضى للموضوع بتقدير الأدلة فيها .

(نقض ١٩٩٢/٤/١٢ طعن ١٧٨١ من ٥٤ ق).

٢٦٠- الغش المفسد للرضا يجب أن يكون وليد إجراءات إحتيالية أو وسائل من شأنها التفرير بالتعاقد بحيث تشوب إرادته ولا تجعله قادراً على الحكم على الأمور حكماً سليماً وأن مجرد الكذب لا يكفي للتدليس ما لم يثبت بوضوح أن المدلس عليه لم يكن يستطيع استجلاء الحقيقة بالرغم من هذا الكذب فإذا كان يستطيع ذلك فلا يتوافر التدليس .

(نقض ١٩٩٤/٢/١٧ طعن ١٨٦٢ س ٥٩ ق).

٢٦١- أنه وفقاً للمادة (١٣٦) من القانون المدني إذا صدر التدليس من غير المتعاقد فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب إبطال العقد ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس.

(نقض ١٩٩٤/٢/١٧ طعن ١٨٦٢ س ٥٩ ق).

٢٦٢- النص في الفقرة الأولى من المادة (١٢٩) من القانون المدني يدل على أنه لا يكفي لإبطال العقد للغبن أن تكون إلتزامات أحد المتعاقدين غير متعادلة مع ما حصل عليه من فائدة بموجب العقد أو مع إلتزامات المتعاقد الآخر بل يتعين فضلاً عن ذلك أن يكون المتعاقد المغبون لم يرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر استغل فيه طيشاً بيناً أو هوى جامحاً بمعنى أن يكون هذا الاستغلال هو الذي دفع للمتعاقد المغبون إلى التعاقد .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ طعن ٩١٠ س ٤٩ ق).

٢٦٣- مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة (٤٢٥) من القانون المدني على أنه "إذا بيع عقار مملوك لشخص لا تتوافر فيه الأهلية وكان في البيع غبن يزيد على الخمس للبائع أن يطلب تكملة الثمن إلى أربعة أخماس ثمن المثل" ، يدل على أنه يشترط للتمسك بالغبن في البيع وفقاً له أن يكون مالك العقار للبيع غير كامل الأهلية سواء أكان فاقداً الأهلية أم كان ناقصها وقت البيع وأن هذا النفع فيما لو ثبت صحته وتوافرت شروطه لا يؤدي إلى إبطال البيع وإنما هو سبب لتكملة الثمن ، وينبني على ذلك ألا يكون مقبولاً ممن هو

كامل الأهلية التمسك بإبطال عقد البيع تطبيقاً لهذا النص وإنما يجوز له طلب الإبطال ، إذا كان المتعاقد معه قد استغل فيه طيشاً بيناً أو هوى جامحاً دفعه إلى التعاقد وأوقع به الغبن إعمالاً لنص المادة (١٢٩) من القانون المدني ، لما كان ذلك وكان الثابت من واقع الدعوى أن الطاعن لم يطلب إبطال عقد البيع للإستغلال وفقاً لهذا النص وإنما تمسك بالبطلان لوقوع غبن في البيع يزيد على الخمس فيما إقتضاه من ثمن العقار المبيع ، وكان الحكم الابتدائي الذي إعتنق أسبابه الحكم للطعون فيه قد اطرح الدفع بالبطلان الذي أثاره الطاعن على سند من أن فقده البصر ليس من شأنه أن يؤدي إلى إفتقاده أهليته أو نقصها فلا يكون له وهو مكتمل الأهلية التمسك بالغبن المنصوص عليه في المادة (٤٢٥) من القانون المدني فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا تثريب عليه من بعد إن أعرض عن طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإدبات الغبن في البيع إذ صار تحقيق الغبن للدعى به غير مجد بعد ما إستبان عدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون للتمسك به .

(نقض ١٩٨٨/١١/٢٤ طعن ٣٤٥ س ٥٤ ق).

٢٦٤- لما كان الإكراه المبطّل للرضا يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتهديد التعاقد الكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو بإستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بإحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة حمله على الإقرار بقبول ما لم يكن يقبله إختياراً ، وكان تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس التعاقد هو من الأمور الموسوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي اللوضوع مراعيّاً في ذلك جنس من وقع عليه وسنه وحالته الإجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه .

(نقض ١٩٩٠/١/١٨ طعن ١٦٢٠ س ٥٧ ق ، نقض ١٩٩١/٤/١١ طعن ١٧٩٢

س ٥٨ ق ، نقض ١٩٨٩/١٢/١٨ طعن ٦٥٣ س ٥٤ ق ، نقض ١٩٨٨/١٢/٧

طعن ٢٤٧٩ س ٥٤ ق ، ١٣٦ س ٥٥ ق).

٢٦٥- ولئن كان تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا يخضع فيه القاضى لرقابة محكمة النقض ، إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا التقدير قائماً على أساس سائغ مردوداً إلى عناصره الثابتة بالأوراق .

(نقض ١٩٩٦/٦/٣٠ طعن ٨٠١٤ س ٦٥ ق).

٢٦٦- النص في المادة (٦٥) من الرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على أن يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو لعته أو للسفه أو للغفلة ، ولا يرفع الحجر إلا بحكم يدل على أن المشرع ذهب إلى أن توقيع الحجر ورفعته لا يكون إلا بمقتضى حكم ، خلافاً لما تواضع عليه فقهاء التشريع الإسلامى من أن الحجر يكون بقيام موجب ، ورفعته يكون بزوال هذا الموجب دون حاجة إلى صدور حكم به . مما مؤداه أن نشوء الحالة القانونية للترتبة على توقيع الحجر أو رفعه يتوقف على صدور الحكم بهما ، لا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن " مبنى الالتماس صدور حكم بتوقيع الحجر على المحكوم ضده وتعيين الملتمس قيماً عليه لفقدان الأهلية إلى ما قبل بدء الخصومة القضائية في الدعوى الملتمس إعادة النظر فيها وأن فقدان المحكوم ضده أهليته لم يكن إلا بالحكم رقم وإعتباراً من تاريخ صدوره في ١٩٧٩/١٢/١٥ طالاً لم يحدد في الحكم تاريخاً معيناً لفقدانه الأهلية . ولما كان النائب من الأوراق ومن الرجوع إلى الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٥ - للودعة صورته الرسمية - أنه قضى بتوقيع الحجر على لإصابته بالعتة أخذاً بتقرير الطبيب المتنب لفحص حالته وأنه لم يحدد في منطوقه أو بأسبابه إلى أقام عليها قضاءه ميقاناً معيناً أرجع فيه قيام عارض الأهلية بالمحجور عليه ولم يرد حالة العته التي إعتزته إلى تاريخ بعينه من التواريخ العديدة التي ردها الطبيب وأوردها تقريره بشأن مرضه . فإن هذا الحكم لا يكون قد قطع بقيام حالة العته لدى هذا الشخص في تاريخ سابق على قضائه بتوقيع الحجر عليه ومن ثم فلا يعد فاقداً لأهليته إلا من وقت صدوره . هنا إلى

انه فيما يتعلق بحالة الإنسان وأهليته فيعتبر من الأحكام المنشئة التي لا تنسحب آثارها على الوقائع السابقة عليه .
(نقض ١٩٩٢/٢/٢٣ طعن ١٩٠٩ س ٥١ ق).

٢٦٧- إستصدار إذن محكمة الأحوال الشخصية للنائب عن ناقصى الأهلية ليس بشرط التعاقد أو التصرف إنما قصد به - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رعاية حقوق ناقصى الأهلية والمحافظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات معينة ولهم وحدهم بعد بلوغهم سن الرشد الحق في إبطال هذه التصرفات .
(نقض ١٩٨٤/٣/٢٥ طعن ١٣٧٠ س ٥٠ ق).

٢٦٨- ويترتب على عدم الحصول على الإذن إعتبار التصرف موقوفاً لحين إجازة المالك أو رده .
(نقض ١٩٨٦/٦/١٥ طعن ٤٦٤ س ٥٣ ق).

٢٦٩- ويجب على الوصية الحصول على الإذن في بيع عقار القاصر ولو كان المبيع قد آل إلى القاصر ترمعاً من الوصية .
(نقض ١٩٨٦/٣/٢٠ طعن ١١٩٢ س ٥٢ ق).

٢٧٠- يدل نص المادة (١/٤٧) من القانون المدني والمادة (٢٩) من الرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن أحكام الولاية على المال وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حظر على الوصى مباشرة تصرفات معينة إلا بإذن المحكمة ومن بينها جميع التصرفات المشار إليها في هذا النص - ينبني على ذلك أن الوصى إذا باشر تصرفاً من هذه التصرفات دون إذن المحكمة يكون متجاوزاً حدود نيابته القانونية عن القاصر ويكون هذا التصرف باطلاً بطلاناً نسبياً لمصلحة القاصر لتعلقه في هذه الحالة بأهلية ناقصة أوجب القانون إذن المحكمة لتكتملها ، فإذا صدر إذن محكمة الأحوال الشخصية بالموافقة على بيع عقار القاصر إكتملت للعقد شروط صحته وارتد أثر الإذن إلى تاريخ إبرام العقد ويكون هذا العقد صحيحاً نافذاً بين طرفيه فلا يملك أيهما التحلل منه بإرادته المنفردة ، وإنما يتم انحلاله باتفاقهم رضاء أو بصدور حكم بينهما ومن ثم فلا يكون

لقرار محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال من بعد العدول عما كانت قد وافقت عليه من اثر على العقد الذى سبق أن إنعقد صحيحاً بناءً على هذه الموافقة .

(نقض ١٩٩٢/١/٢٦ طعن ١٠٢٦ ، ١١٣٠ س ٦٠ ق ، نقض ١٩٨٧/١٢/١٦ طعن ١٤٨٧ س ٥٤ ق)

• تكييف العقود :

٢٧١- ولئن كان إستظهار القرائن المؤدية إلى وصف العقد هو من المسائل التقديرية التى تستقل بها محكمة الموضوع متى كان بيانها سائغاً إلا أن وصف العقد ذاته هو من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض.

(نقض ١٩٩١/١٠/٩ طعن ٥٣٢ س ٥٥ ق).

٢٧٢- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكييف العقود وإنزال حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض وأنه وإن كان لمحكمة الموضوع إستخلاص نية المتعاقدين وما إنعقد عليه إتفاقهما - إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائغاً ولا يخالف الثابت فى الأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد ، كما أن المناط فى تكييف العقد هو بوضوح الإرادة لا بوضوح اللفظ وما عناه العاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرامهم دون أن يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات فى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢٠ طعن ١٠٧٤ س ٥٣ ق).

٢٧٣- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى تكييف العلاقة القانونية هى بحقيقة ما عناه طرفاها منها ، وتعرف ذلك من سلطة محكمة الموضوع فمتى إستظهرت قصدهما وريدته إلى شواهد وإسنادات تؤدى إليه عقلاً ثم كيفت هذه العلاقة تكييفاً صحيحاً ينطبق على فهمها للواقع ويتفق مع قصد طرفى هذه العلاقة فإنه لا يقبل من أيهما أن يناقش فى هذا التكييف توصلاً إلى نقض حكمها .

(نقض ١٩٨٣/٤/١٨ طعن ٩٦٠ من ٤٦ ق).

٢٧٤- للقرر في قضاء محكمة النقض أن لقاضى الموضوع سلطة مطلقة في تفسير العقود وسائر المحررات بما يراه أوفى بنية عاقيدها أو اصحاب الشأن فيها مستهدياً بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة من محكمة النقض في ذلك ما دام لم يخرج في تفسيرها عما تحتمله عباراتها . ومفاد ذلك أن لقاضى الموضوع حرية الأخذ بأي معنى يجوز أن تؤدى إليه العبارة محل التفسير ولا سلطان عليه في ذلك من محكمة النقض إلا أن تتحقق من أن المعنى الذى إختاره القاضى تحتمله تلك العبارة فإن تحقق لها ذلك فلا معقب لها على قضائه حتى ولو كان ذلك المعنى هو اضعف ما تحتمله من معان لأن هذا الإختيار يدخل في فهمه للواقع أما إذا أخذ القاضى بمعنى غير ما تحتمله عبارات العقد عند غموضها فعليه بيان مبررات إعراضه عن المعانى الأخرى التى تحتملها العبارة وكيف إستخلصها ويخضع قضائه في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض .

(نقض ١٩٩٦/٣/٢٠ طعن ١٣٣٩ من ٦٥ ق ، ١٩٩٢/١٢/٣١ طعن ٩٧٩ من ٥٧ ق ، ١٩٩١/١/٢٠ طعن ١٤١٤ من ٥٣ ق).

٢٧٥- يدل النص في المادة (١/١٥٠) من القانون اللبنى على أن القاضى ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هى فلا يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضح إلى معنى آخر وأن ما تقضى به المادة المشار إليهما يعد من القواعد التى وضعها الشرع على سبيل الإلزام وينطوى الخروج عنها على مخالفة القانون ويخضع بهذه المثابة لرقابة محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٣/١/١٨ طعن ٩١٢ من ٤٦ ق ، نقض ١٩٩٠/٦/٢٧ طعن ٥٦٢ من ٥٧ ق).

٢٧٦- للقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة (٩٩) من القانون اللبنى على ألا يتم العقد فى المزايدات إلا برسو المزايد إلا أنه إذا تضمنت قائمة شروط المزايد أحكاماً خاصة فى هذا الشأن فإن هذه الأحكام هى التى يجب الرجوع إليها بإعتبارها قانون المتعاقدين فإذا تقدم الطاعن بعطائه فى المزايد وهو عالم وموافق على شروطه

دون إعتراض فلا يقبل منه بعد ذلك القول بإنعقاد العقد وفق شروط أخرى .

(نقض ١٩٩١/٧/٣ طعن ٢٥٨٣ س ٥٦ ق ، نقض ١٩٩٠/٣/١٤ طعن ١٥٦١ س ٥٦ ق).

٢٧٧- النص في المادة (٩٩) من التقنين المدني على أنه "لا يتم العقد في المزايدات إلا برء و المزاد ، ويسقط العطاء بعطاء يزيد عليه ولو كان باطلاً ، يدل على أن التقدم بالعطاء سواء في المزايدات أو المناقصات - والتي تأخذ حكمها - ليس إلا إيجاباً من صاحب العطاء فلا بد لإنعقاد العقد من أن يصادفه قبول بإرساء المزاد أو المناقصة عليه ممن يملكه . ولا يغير من ذلك تحرير العقد للثبوت للتعاقد في تاريخ لاحق لانعقاده ، لأن المحرر أداة للإثبات لا يلزم أن يكون تحريره موافقاً لتاريخ إنعقاد العقد وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن شركة للطعون ضدهم لم تكن قد ارتبطت بأى التزام قبل الشركة الطاعنة قبل ١٩٧٤/٣/٦ تاريخ تحرير عقدتها معها وبدء تنفيذه ، ورتب على ذلك إستبعاده من نطاق الإرتباطات البديلة كافة معاملات الشركة الطاعنة مع مقاولي النقل السابقة على هذا التاريخ ومنها عقدتها مع مشروع سيارات صندوق الخدمات بالقلوبية المؤرخ ١٩٧٤/٧/٢٦ فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى وخالف الثابت في الأوراق ونصوص العقد مما يعتبر منه خطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٣/١/١٠ طعن ٣٥٠ س ٥٠ ق).

٢٧٨- طرح مناقصة توريد أشياء على أساس الشروط الواردة في قائمة الإشتراطات لا يعتبر إيجاباً في صحيح القانون إنما هو مجرد دعوة إلى التعاقد ، أما الإيجاب فهو ما يصدر ممن تقدم بعطائه بالشروط البينة فيه ، ويتم القبول بالموافقة على العطاء متى صدرت هذه الموافقة ممن يملكها.

(نقض ١٩٨٤/١/٧ طعن ١٠٥ س ٥٠ ق ، نقض ١٩٨٩/١٠/١٦ طعن ١٤٦٧ س ٥١ ق ، نقض ١٩٩٠/٦/١١ طعن ٢١٥٧ س ٥٣ ق).

٢٧٩- ولئن كان يجوز للمتعاقدين وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة (١٤٧) من القانون اللدنى تعديل العقد باتفاقهما ، فإنه يجوز أيضاً لكل من صاحب الدعوة إلى التعاقد بطريق الزاد بعد الإعلان عن شروطه والتقدمين بالعطاءات .

(نقض ١١/٦/١٩٩٠ طعن ٢١٥٧ س ٥٣ ق).

٢٨٠- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من خصائص عقود الإذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المنتفعين ، ويكون فيها إحتكار للوجب لهذه السلع والمرافق إحتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وإن يكون صدور الإيجاب منه إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولدة غير محددة . والسلع الضرورية هى التى لا غنى للناس عنها والتى لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون فى وضع يضطرهم إلى التعاقد بشأنها ولا يمكنهم رفض الشروط التى يضعها الموجب ولو كانت جائرة وشديدة . ولما كان ذلك ، وكانت هذه الخصائص لا تتوافر فى التعاقد الذى تم بين الطاعنين والبنك للطعون ضده على التعيين فى وظيفة فى الفئة التاسعة ، فإن الحكم للطعون فيه إذ نفى عن هذا التعاقد صفة الإذعان يكون متفقاً مع صحيح القانون ، وما ينعاه الطاعنان على الحكم بعد ذلك من إخلال بقواعد المساواة فهو نعى يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع - هو التحقق من توافر شرط المساواة ، ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى غير مقبول .

(نقض ١٩٨٢/١/٢ طعن ٧٤٩ س ٤٦ ق ، نقض ٢٢/٤/١٩٩١ طعن ١٣٢٠ س ٥٥ ق).

٢٨١- مؤدى النص فى المادة (١٤٩) من القانون اللدنى أنه إذا تضمن العقد الذى تم بطريق الإذعان شروطاً تعسفية فإن للقاضى أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المدعى منها وفقاً لما تقضى به العدالة . ومحكمة الموضوع هى التى تملك حق تقدير ما إذا كان الشرط تعسفياً أم لا ، وكان البين من الحكم للطعون فيه أنه قد

إنتهى بأسباب سائفة إلى إعتبار الشرط الوارد بالبند الثانى من العقد شرطاً تعسفياً رأى الإعفاء منه.

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٩ طعن ٣٨٨ س ٥٧ ق).

٢٨٢- للرشد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر أثناء قيامه بعملية إرشاد السفينة تابعاً للمجهز لأنه يزاول نشاطه فى هذه الفترة لحسابه ولو كان الإرشاد إجبارياً فيقوم بينه وبين ربان السفينة عقد إرشاد.

(نقض ١٠/٥/١٩٩٣ طعن ١٧٥٧ س ٥٦ ق).

٢٨٣- عقد التوريد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس عقداً إدارياً على - إطلاقه بتخصيص القانون ، وإنما يشترط لإسباغ هذه الصفة عليه أن يكون إدارياً بطبيعته وخصائصه الذاتية وهو لا يكون كذلك إلا إذا أبرم مع إحدى الجهات الإدارية بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص أما إذا كان التعاقد على التوريد لا يحتوى على هذه الشروط التى يتسم بها العقد الإدارى ، ويجب توافرها لتكون مفصحة عن نية الإدارة فى الأخذ بأسلوب القانون العام فى التعاقد فإنه لا يكون من عقود التوريد الإدارية التى يختص القضاء الإدارى دون غيره بالفصل فى المنازعات الناشئة عنها .

(نقض ٥/٢/١٩٩٠ طعن ٣١٦ س ٥٤ ق).

٢٨٤- للقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لاعتبار العقد إدارياً أن تكون الإدارة طرفاً فيه ، وأن يتصل بإدارة مرفق عام أو يبرم بمناسبة تسييره ، وأن يتضمن شروطاً إستثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص يبدو فيها مركز الإدارة المتميز ومظاهر سلطتها التامة التى لا يتمتع بها المتعاقد العادى فلا تعتبر عقوداً إدارية ما تيرمه الإدارة بشأن نشاطها الخاص ولا تقصد من ورائها تحقيق نفع عام وإنما تحقيق غرض مالى خاص بها والحصول على ربح مادى وإذ تضمن العقد منازع النزاع أن الفندق موضوع التعاقد من الأملاك الخاصة لمجلس المدينة وتم الاتفاق فيه على إنتفاء الطعون ضده

الأول به لقاء مبلغ محدد فإنه يكون عقداً متعلقاً بنشاط خاص للطاعن قصد به تحقيق غرض مالى والحصول على ربح مادى لتنمية موارده المالية شأنه فى ذلك شأن الأفراد ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه العقد من الشروط للشار إليها ولا أنه أبرم بناء على مزاد علنى دفع للتزايدون تاميناً لدخوله إذ أن إبرام العقد بهذا الطريق وتضمنه تلك الشروط أمر مألوف فى عقود القانون الخاص .

(نقض ١٩٨٤/١/٩ طعن ٢٦٩ س ٤٩ ق ، نقض ١٩٩٠/٣/١١ طعن ٤٥٩ س ٥٨ ق ، نقض ١٩٩١/١/٩ طعن ٩٨١ س ٥٥ ق).

٢٨٥- تضمن نصوص عقد المفاوضة شروطاً إستثنائية وغير مألوفة فى القانون الخاص تعلقت بحق الإدارة فى سحب العملية كلها أو بعضها إذا تأخر اللقاول فى البدء فى تنفيذها وأحالت تلك النصوص إلى لائحة المناقصات والمزايدات وإعتبارها مكملتها مما يظهر نية الإدارة فى الأخذ بوسائل القانون العام . فإن الوصف القانونى الصحيح لهذا العقد أنه عقد إدارى يدخل نطاق إختصاص القضاء الإدارى بشأن ما يترتب عليه من منازعات .

(نقض ١٩٨٧/٥/١٠ طعن ٧٢٢ س ٥٤ ق).

٢٨٦- من الشروط الإستثنائية حق الإدارة فى إضافة أو حذف أى كمية من أى بند من بنود المفاضلة دون التقيد بأى نسبة كما أن لها الحق فى إضافة أى بند جديد يحتاج إليه العمل وفقاً لفئة معينة من أسعار عام سابق .

(نقض ١٩٩٢/٤/١٢ طعن ٥٩ س ٥٥ ق).

٢٨٧- إقامة الحكم الابتدائى للوئيد بالحكم للطعون فيه قضاءه برفض الدفع بعدم إختصاص القضاء العادى ولانها بنظر الدعوى إلى أن العقد لم يتضمن شروطاً إستثنائية فلا يعتبر إدارياً . وكان الطاعنون لم يقدموا لحكمة الإستئناف هذا العقد لإثبات صحة دفعهم من أنه عقد إدارى ولم يتضمن أمر الوئيد سند الدعوى شروطاً إستثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص أو يحيل إلى اللوائح القائمة . فإن الحكم للطعون فيه يكون قد إلتمز صحيح القانون .

(نقض ١٩٩٠/٢/٥ طعن ٣١٦ من ٥٤ ق).

٢٨٨- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في العقود أن تكون ملزمة لطرفيها بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقدين بفسخ العقد دون رضا المتعاقد الآخر ، وأن الاتفاق بينهما على فسخ العقد والتنازل منه كما يكون بإيجاب وقبول صريح يصح بإيجاب وقبول ضمنيين وعلى محكمة الموضوع إذ هي قالت بالتنازل ضمنى أن تورد من الوقائع والظروف ما إعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرفي العقد في هذا الصدد ، وأن تبين كيف تلاقى هاتان الإرادتان على حل العقد بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها المحكمة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح عقود البيع المقدمة من الطاعنين المنوه عنها بوجه النعى - والتي لم ينكرها البائعون - على سند مما أورده بأسبابه من أن "الناهب من مطالعة عقد الإتفاق والإقرار والتفويض بالبيع المؤرخ ١٩٨٦/٨/٣٠ والمزمع بين المستانفين - الطاعنين - والمستأنف ضدهم أولاً وثانياً وللقدم من المستانفين وفق حافظة مستنداتهم المشار إليها أن هؤلاء الأخيرين قد أقرروا في هذا العقد الأخير بأن العقار المذكور مملوك للأطراف الثلاثة بحق الثلث لكل فريق بما مؤداه العدول عن عقود البيع المشار إليها وإلغاؤها باتفاق أطرافها والسابق صدورها عن فريق المستأنف ضده أولاً وإستمرارهم مالكين لحصتهم في العقار سالف الذكر وقدرها الثلث وبالتالي فإنه يكون لهم الحق في مقابل هذه الحصة من ثمن بيع ذلك العقار وربعه . في حين أن الإتفاق المؤرخ ١٩٨٦/٨/٣٠ لا يتضمن إتفاقاً صريحاً على التفاسخ ، ولم يوقعه الطاعنون عند الأول والرابع ولم يدع أى من أطراف النزاع بحصوله ، ولم يبين الحكم الوقائع والظروف التي إستدل منها على تلاقى إرادتي طرفي التعاقد على حل العقد وكيف إسترد الطاعنون الثمن الذي دفعه مورثهم مما يعيبه بالقصور في التسبب والفساد في الإستدلال .

(نقض ١٩٩٦/١/١٦ طعن ٥١٢٤ من ٦٣ ق ، ١٩٩٠/١١/١ طعن ٢٠٦٨ من ٥٦ ق ، ١٩٨٥/١٢/١٩ طعن ٩١٨ من ٥٢ ق).

٢٨٩- التقايل عن العقد صراحة أو ضمناً هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وحسبه أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة دون أن يكون ملزماً بالرد إستقلالاً على أوجه دفاع الخصوم ماد نامت الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها فيها الرد الضمني على هذا الدفاع .
(نقض ١٩٩٤/١/٢٧ طعن ٤٤٩٧ س ٦٢ ق).

٢٩٠- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الأصل في العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقلين بفسخ العقد دون رضا للتعاقّد الآخر ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الإتفاق بينهما على فسخ العقد والتقايل عنه ، وكما قد يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين يصح أن يكون ضمناً ، وبحسب محكمة الموضوع إن هي قالت بالتقايل الضمني أن تورد من الوقائع والظروف ما إعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرفي العقد في هذا الصدد وإن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد ، ولا معقب على محكمة الموضوع إن هي ناقشت في حدود سلطتها التقديرية دعوى الفسخ ورات بناء على أسباب سائغة رفضها أو قبولها .

(نقض ١٩٨٣/١/٤ طعن ٨٩٧ س ٤٦ ق ، نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ طعن ٧٦٩ س ٤٩ ق).

٢٩١- التفاسخ والتقايل كما يكون بإيجاب وقبول صريحين ، يكون أيضاً بإيجاب وقبول ضمنيين . وبحسب محكمة الموضوع إذا هي قالت بالتفاسخ الضمني أن تورد من الوقائع والظروف ما إعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرفي العقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد .

(نقض ١٩٩٠/١/٢٩ طعن ٢٠٨٣ س ٥٣ ق).

٢٩٢- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المادة (٨٢٤) من القانون المدني وإن نصت على بطلان التصرف المخالف للشرط المانع من التصرف ولم تتعرض للعقد الأصلي الوارد فيه هذا الشرط إلا أن ذلك لا يمنع التعاقد الذي إشتراط هذا الشرط من طلب فسخ ذلك العقد إستناداً

إلى الأحكام العامة المقررة للفسخ في العقود الملزمة للجانبين متى كان شرط النع من التصرف من الشروط الأساسية للتعاقد والتي بدونها ما كان يتم ، إذ تكون مخالفة التعاقد الآخر له في هذه الحالة إخلالاً منه بأحد إلتزاماته الجوهرية مما يجيز للمتعاقد معه طلب فسخ العقد طبقاً للمادة (١/١٥٧) من القانون المدني التي تعتبر من النصوص الكاملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له ولو خلا من إشتراطه . ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح .

(نقض ١٦/١١/١٩٨٩ طعن ٢٩٠٣ س ٥٧ ق).

٢٩٣- شرط الفسخ الصريح وشرطه الضمني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يختلفان طبيعة وحكماً ، فالشرط الصريح يجب أن تكون صيغته في العقد صريحة قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجهة له ، وهو لذلك يسلب القاضي كل سلطة تقديرية قفى صدد الفسخ ولا يستطيع المدين أن يتفادى الفسخ باداء إلتزامه أو عرضه بعد إقامة دعوى الفسخ ، أما الشرط الضمني فلا يستوجب الفسخ حتماً إذ هو خاضع لتقدير القاضي ، وللقاضي أن يمهّل المدين حتى بعد رفع دعوى الفسخ عليه ، بل المدين نفسه له أن يتفادى الفسخ بعرض دينه كاملاً قبل أن يصدر ضده حكماً نهائياً بالفسخ .

(نقض ١٣/٥/١٩٨٢ طعن ٨٧٢ س ٥١ ق).

٢٩٤- ما تنص عليه المادة (١٥٧) من القانون المدني من تخويل كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين الحق في المطالبة بفسخ العقد إذ لم يوف المتعاقد الآخر بإلتزامه بما يكون معه هذا الحق ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له ولو خلا من إشتراطه وأن إستعمال أي طرف من أطراف العقد خياره في طلب الفسخ طبقاً لهذه المادة لا يوجب على المحكمة بأن تحكم به بل إن الأمر في ذلك يرجع إلى تقديرها وحدها متى إستندت إلى أسباب سائغة إلا أنه يتعين لإجابة طلب الفسخ أن يظل الطرف للقصر

متخلفاً عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي ومن ثم فإن له أن يتوفى صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره يستوى في ذلك أن يكون حسن النية أو سيئها إذ أن محل ذلك لا يكون إلا عند النظر في التعويض عن التأخير في تنفيذ الإلتزام .
(نقض ١٩٩٤/٦/٢٣ طعن ٤٤٨ ، ٤٩٣ س ٦٠ ق).

٢٩٥- من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمعي طبقاً للمادة (١٥٧) من القانون المدني يخول للمدين الحق في أن يتوفى الفسخ بالوفاء بالدين إلى ما قبل صدور الحكم النهائي ما لم يتبين لمحكمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن فلا عبرة بمقنن ما لم يوف به من التزام الدين عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة بل العبرة بما يكون عليه الحال عند الحكم النهائي
(نقض ١٩٩١/٥/٢٩ طعن ٣٧٦ س ٥٤ ق ، نقض ١٩٨٥/٢/٢٨ طعن ١٦٧٤ س ٥٤ ق).

٢٩٦- لما كان الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمعي طبقاً للمادة (١٥٧) من القانون المدني يخول للمدين أن يتوفى صدور الحكم بالفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى إلا أن هذا الوفاء المتأخر يجب أن يتم طبقاً للأوصاف وبذات الشروط المتفق عليها - فالتنفيذ المعيب يعتبر في حكم عدم التنفيذ الجزئي ، وأن يكون مما لا يضار به الدائن ، ومحكمة الموضوع فيما تقرره من كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى استندت في ذلك إلى أسباب سائغة لما كان ذلك وكان الحكم الطعون قيد قد خلاص سديداً على ما سلف بيانه في الرد على الأسباب الأول والثالث والخامس - إلى أن الطاعن لم يبرأ في تنفيذ السلسلين الشروط المتفق عليها سواء من حيث طريقة التصوير أو مكانه أو مدة بعض الحلقات فيهما وأن قيمتهما المادية إنخفضت نتيجة التأخر في تنفيذهما عن الأجل المحدد ورات محكمة الموضوع في ذلك ما يبرر الفسخ دون أن تعتد بهذا الوفاء المتأخر للمعيب فلا تثريب عليها إن هي التفتت عن دفاع الطاعن في

هذا الشأن متى كان لا يستند إلى أساس قانوني صحيح ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٩/٣/٦ طعن ٢٠٩٢ س ٥٧ ق).

٢٩٧- لمحكمة الموضوع عملاً بنص المادة (١٥٧) من القانون المدني أن ترفض طلب الفسخ في حالة إخلال الدين بتنفيذ إلتزامه إخلالاً جزئياً إذا رأت أن ما لم يتم تنفيذه قليل الأهمية بالنسبة إلى الإلتزام في جملته.

(نقض ١٩٨٧/٦/٩ طعن ٤٥٨ س ٥٤ ق).

٢٩٨- الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمني طبقاً للمادة (١٥٧) من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يخول المدين الحق في أن يتوفى الفسخ بالوفاء بالدين إلى ما قبل صدور الحكم النهائي ما لم يتبين لمحكمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن ، فلا عبرة بمقدار ما لم يوف به من إلتزام المدين عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، بل العبرة بما يكون عليه الحال عند الحكم النهائي .

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٨ طعن ٢٠٢٢ س ٥٤ ق).

٢٩٩- إذ كان الثابت بمدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطعون ضده قد تمسك بمذكرته بعدم قيام العقد المؤرخ ١٩٦٢/٦/١٧ لعدم تنفيذ الطاعن لالتزاماته الواردة به بما يتضمن طلباً بفسخه وكان الحكم قد أقام قضاءه بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية مستبعداً أحكام المسؤولية العقدية لما ثبت له من عدم تنفيذ الطاعن لتلك الإلتزامات بما ينطوى على قضاء ضمني بفسخ هذا العقد فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

(نقض ١٩٨٣/٢/٣ طعن ٣٣٥ س ٤٩ ق).

٣٠٠- والقرر في قضاء محكمة النقض أن إستخلاص طلب الفسخ الضمني للعقد هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان إستخلاصه سائفاً ، ويعتبر الفسخ مطلوباً ضمناً

في حالة طلب المشتري رد الثمن تأسيساً على إخلال البائع بالتزامه
بنقل ملكية البيع إليه وذلك للتلازم بين طلب رد الثمن والفسخ .
(نقض ١٩٩١/٤/١ طعن ٢٣٢٨ س ٥٧ ق ، ١٩٩٠/٣/١٢ طعن ٢٢٠٢ س ٥٤ ق ،
١٩٩٠/١/٣٠ طعن ١٧٦٥ س ٥٦ ق).

٣٠١- من المقرر أن الشرط الفاسخ الصريح وإن كان يسلب القاضي كل
سلطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة
من توافر ذلك الشرط بعد أن يطالب به الدائن ويتمسك بإعماله
باعتبار أن الفسخ قد شرع في هذه الحالة لمصلحته وحده فلا
تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .
(نقض ١٩٨٢/١١/٣ طعن ٦٨٦ س ٤٩ ق ، نقض ١٩٨٣/٥/٣١ طعن ١٣٥٧
س ٤٩ ق).

٣٠٢- طلب الملعون ضدها الأولى رفض الدعوى تأسيساً على أن عقد
التنازل الصادر منها إلى الطاعن قد إنفسخ إعمالاً للشرط الصريح
الفاسخ المتفق عليه بينهما لا يعتبر منها - بوصفها مدعى عليها -
طلباً عارضاً بل هو دفع موضوعي يدخل في نطاق المنازلة في
الدعوى ، لأن فسخ العقد يحكم الشرط الفاسخ الصريح يقع حتماً
بمجرد إخلال للدين بالتزام الذي يترتب عليه الفسخ ، ولا يقتضى
رفع دعوى لطلبه أو صدور حكم به ، ويكفى أن يتمسك به الدائن
في مواجهة الدين وللمحكمة أن تقرر أنه حصل بالفعل بناء على
دفع البائع أثناء نظر الدعوى المرفوعة من المشتري .
(نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ طعن ١٤٣٢ س ٤٨ ق).

٣٠٣- وإن كان تحقق الشرط الصريح الفاسخ من شأنه إنفساخ العقد
المتضمن له إلا أن إعمال هذا الأثر يتوقف على طلب من تقرر هذا
الشرط لمصلحته الذي له أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً ولو بعد
تحقيقه ، وكان قبض البائع - دون تحفظ - لباقي الثمن بعد الوعد
الحدد للوفاء به يعد منه تنازلاً عن الشرط الصريح الفاسخ المتفق
على تحقيقه بمجرد عدم الوفاء بباقي الثمن في هذا الوعد ، لا
كان ذلك وكان الطاعنون قد تمسكوا لدى محكمة الاستئناف

بان الطعون ضدهما الثالث والسابعة ومورث للطعون ضدها الثامنة - وهم من بين ورثة البائعة - بعقد البيع للورث ١٩٦٦/١١/٦ قد قبضوا نصيبهم للورث في باقى الثمن بعد الوعد المحدد فى العقد للوفاء به مما قد بعد تنازلاً منهم عن الشرط الصريح الفاسخ المتفق على تحقيقه بمجرد عدم الوفاء بباقى الثمن فى الوعد المحدد لذلك ، فإن الحكم للطعون فيه إذ رفض طلب صحة التعاقد على سند من انفساخ العقد أولاً بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ بمجرد عدم الوفاء بالثمن فى الوعد المتفق عليه . ورتب على ذلك اعتبار الوفاء اللاحق لفريق من ورثة البائعة وفاء بما ليس مستحقاً حاجباً بذلك نفسه عن بحث أثر هذا الوفاء فى التنازل عن الشرط رغم أن الدعوى فى هذا الخصوص تقبل بطبيعتها للتجزئة ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٥/١٠/١٧ طعن ٤٠٥ س ٥٤ ق.)

• الإتفاق على فسخ العقد :-

٣٠٤- إذا تضمن العقد شرطاً صريحاً فاسخاً ، فإنه يلزم حتى يفسخ العقد بقوته أن يثبت قيامه وعدم العدول عن إعماله وتحقق الشرط الموجب لسريانه . فإن كان وقوع الفسخ مرتبطاً بالتأخير فى سداد باقى الثمن فى الوعد المحدد له وتبين أن البائع أسقط حقه فى إستعمال الشرط الصريح الفاسخ عند التأخر فى سداد باقى الثمن فى مواعده بقبول السداد بعد هذا الوعد متنبأ بذلك عن تنازله عن إعمال الفسخ الصريح الفاسخ ، فإن تمسكه بهذا الشرط من بعد ذلك لا يكون مقبولاً .

(نقض ١٩٨٢/٦/٣ طعن ٨١٦ س ٤٩ ق.)

٣٠٥- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان الإتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخاً من لقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن الوفاء بالتزاماته ، ومنها عدم سداد أى قسط من أقساط الثمن فى ميعاده ، من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر

شروط الفسخ الإتفاقي ووجوب إعمال ذلك إذ أن للقاضي الرقابة التامة للوقوف ابتداء من عبارة العقد - على مدى قيام الشرط أو إنطباقه ثم التثبت بعد ذلك من وقوعه وتحققه كما أن له عند التحقق من كيان مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون إعماله فإن تبين له أن البائن قد أسقط حقه في طلب الفسخ صراحة أو ضمناً لقبوله الوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة فسخ العقد جاز له أن يتجاوز عن شرط الفسخ الإتفاقي وأن ينزل دونه على واقعة الدعوى أحكام الفسخ القضائي .

(نقض ١٩٨٥/٢/٢٦ طعن ١٦٦١ س ٥١ ، نقض ١٩٩٠/١٢/٢٣ طعن ٣٤٩ س ٥٥ ق).

٣٠٦- لما كان الحكم الطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى في شقها المتعلق بتحقيق الشرط الفاسخ الصريح على القول بأن " تأسيسه دعواه على سند من أن المستأنف عليهما - الطعون ضدّهما - قد تأخرا في سداد الإيجار وقدره بواقع ... شهرياً عن المدة من إلى ... فمردود بأن المستاجرین قد عرضا عليه أمام محكمة أول درجة هذا المبلغ بما يبرئ ذمتيهما . ولكنه تقاعس عن استلام المبلغ ورفض قبوله دون مبرر ، ومن ثم فإن هذا السبب يكون على غير أساس" فإنه يكون قد اعتبر مجرد عرض الأجرة بعد إنقضاء ميعادها المحدد في العقد موجباً لرفض الدعوى مع أن الفسخ متى وقع بمقتضى شرط العقد فإن عرض الأجرة وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس من شأنه أن يعيد العقد بعد إنفساخه وبما يدل على أن الحكم لم يفهم شرط العقد وصرّفه ذلك من أعمال مقتضى هذا الشرط على الوجه الصحيح . وهو ما يشوبه فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون بالقصور في التسبب . (نقض ١٩٨٣/١/٢٧ طعن ٦٧٢ س ٤٨ ق).

٣٠٧- لأن كانت الأحكام العامة في القانون للنهي إعمالاً لبنا سلطان الإرادة وما نصت عليه المادة (١٥٨) منه تجيز في العقود الملزمة للجانبين الإتفاق على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون

حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه بما يؤدي إلى وقوع الفسخ في هذه الحالة نفاذاً لذلك الإتفاق بقوة القانون وحرمان التعاقد بذلك من ضمانتين إذ يقع الفسخ حتماً دون أن يكون للقاضي خيار في أمره - بل ويتحقق ذلك دون حاجة إلى التقاضي ما لم ينازع اللذين في وقوع موجب الفسخ وإن كانت مهمة القاضي تقف في هذه الحالة عند حد التحقق من عدم الوفاء بالالتزام ليقرر إعتبار الفسخ حاصلًا فعلاً - إلا أنه تحقيقاً للتوازن بين أوضاع المؤجرين والمستأجرين للأماكن التي تسرى عليها أحكام القوانين الإستثنائية المنظمة للإيجار . رأى للشرع التدخل بتعيين أسباب الإخلاء بأحكام أمرة ومتعلقة بالنظام العام أوردها على سبيل الحصر في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن بعده القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مما مفاده أن الشرع وإن لم يصادر حق المتعاقدين في الإتفاق على الشرط الصريح الفاسخ في عقد الإيجار إلا أنه أورد عليه قيوداً تتطلب لإعماله ألا يتعارض مع القواعد الموضوعية الأمرة في تلك القوانين الإستثنائية أو إستيفاء القواعد اللازمة في هذه القوانين . فلا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر متى كان خاضعاً لأحكام التشريع الاستثنائي إلا لسبب من الأسباب البينة بهذا التشريع - فإن كان عقد الإيجار قد تضمن شرطاً صريحاً فاسخاً تعين أن يكون تحقق هذا الشرط وفق ما نص عليه التشريع الإستثنائي من ضوابط .

(نقض ١٩٨٢/٢/٨ طعن ١٩١٦ س ٤٨ ق ، نقض ١٩٩٠/٧/٢٥ طعن ١٩٠ س ٥٦ ق ، نقض ١٩٩٢/١/١٧ طعن ٨٣١ س ٥٨ ق).

٣٠٨- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا تضمن العقد شرطاً صريحاً فاسخاً فإنه يلزم حتى ينفسخ العقد بقوته أن يثبت قيامه وعدم العدول عن إعماله وتحقيق الشرط الموجب لسريانه ، فإن كان وقوع الفسخ مرتبطاً بالتأخير في الوفاء بباقي الثمن في الموعد المحدد له وتبين أن البائع أسقط حقه في إستعمال الشرط الصريح الفاسخ للقرار لصالحه عند التأخر في الوفاء بباقي الثمن في موعده بقبوله هذا الوفاء بعد هذا الوعد منبئاً بذلك عن

تنازله عن إعمال الشرط الصريح الفاسخ فإن تمسكه بهذا الشرط من بعد ذلك لا يكون مقبولاً ولا يبقى له سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقاً للمادة (١٥٧) من القانون المدني.

(نقض ١٩٩٥/١١/٣٠ طعن ٥٥٨٦ من ٦٤ ق ، ١٩٩٤/٦/٢٣ طعن ٤٤٨ ، ٤٩٣ من ٦٠ ق ، ١٩٩٣/٤/١٤ طعن ٢١٦٢ من ٦٢ ق).

٣٠٩- لا كان الطاعنة قد تمسكت بنزول الطعون ضده الأول عن الشرط الصريح الفاسخ مستندة إلى تنبيهه عليها بالإنذار العلن إليها في ١٩٨٩/٤/٢٢ بالوفاء بباقي الثمن رغم فوات مواعيد إستحقاقه وإلا إستعمل حقه في الفسخ ودون التمسك في الإنذار بالشرط الفاسخ الصريح الوارد في العقد بما ينبئ عن التنازل عنه ، فقامت الطاعنة بإيداع هذا الثمن قبل صدور الحكم للطعون فيه ، فإن هذا الحكم وقد أعمل مع ذلك أثر الشرط الصريح الفاسخ الوارد في العقد إستناداً إلى أن ما ورد في الإنذار للشار إليه من عبارة "وإلا إستعمل حقه في الفسخ" تفيد تأكيد هذا الشرط ورتب على ذلك قضاءه بالفسخ ، مع أنها ليست إلا ترديداً للشرط الفاسخ الضمني المقرر بحكم القانون في العقود الملزمة للجانبين والذي يتيح للطاعنة أن تتوفى الفسخ بأداء الثمن كاملاً قبل أن يصدر ضدها حكم نهائي به ، فإنه يكون بذلك قد إنطوى على عيب يمس سلامة الإستنباط يجعله مشوباً بالفساد في الإستدلال . (نقض ١٩٩٥/١١/٣٠ طعن ٥٥٨٦ من ٦٤ ق).

٣١٠- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الإتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند تخلف الشري عن سداد أي قسط من أقساط باقي الثمن في ميعاده من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقييرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الإتفاقي ووجوب إعماله ، ذلك أن للقاضى الرقابة التامة للثبوت من إنطباق الشرط على عبارة العقد كما أنه له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون إعماله فإن تبين له أن الدائن أسقط حقه في طلب الفسخ بقبول الوفاء بطريقة تتعارض

مع إرادة فسخ العقد ، أو كان الدائن هو الذى تسبب بخصئه فى عدم تنفيذ الدين لالتزامه كان إمتناع اللدين عن الوفاء مشروعاً بناءً على الدفع بعدم التنفيذ فى حالة توافر شروطه وجب أن يجاوز عن شرط الفسخ الإتفاقى ، ولا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائى طبقاً للمادة (١٥٧) من القانون اللبنى ، لا كان ذلك وكان البين من صحيفة الإستئناف أن الطاعن تمسك فيها بنزول الشركة للطعون ضدها عن الشرط الصريح الفاسخ مستنداً إلى قرار مجلس إدارتها بتأجيل الوفاء بالقسط الأول وتراخيها فى رفع دعوى الفسخ وقبولها الوفاء بالأقساط اللاحقة .

وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه قد عمل أثر الشرط الصريح الفاسخ الوارد فى العقد دون أن يعرض لهذا الدفاع وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(نقض ١٩٩٠/٢/٢٧ طعن ١٣٦٨ س ٥٧ ق).

٣١١- من المقرر أن الشرط الفاسخ لا يقتضى حتماً بمجرد حصول الإخلال بالالتزام ولا يسلب القاضى سلطته التقديرية إلا إذا كانت صيغته صريحة ودالة بذاتها على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه ومع ذلك فإن اقتضاء الفسخ فى هذه الحالة لا يغنى عن الالتجاء إلى القضاء للتقرير به إذ أن ذلك بدوره منوط بتحقيق المحكمة من مدى توافره وثبوت وقوعه .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ طعن ١٣٦٢ س ٤٩ ق).

٣١٢- مؤدى النص فى المادة (٥١٩) من القانون اللبنى أنه متى هلك العين المؤجرة هلاكاً كلياً أصبح تنفيذ عقد الإيجار مستحيلاً فيفسخ من تلقاء نفسه وبحكم القانون ، وذلك سواء أكان الهلاك الكلى - وعلى ما ورد بالذكر الإيضاحية للمشرع التمهيدى للقانون اللبنى - بخطأ اللّوَجَر أو بخطأ المستاجر أو بقوة قاهرة .

(نقض ١٩٨٥/٣/١١ طعن ١٧٠٥ س ٤٩ ق).

٣١٣- من المقرر أن ما يلزم كل طرف من أطراف العقد المفسوخ برده إلى الآخر في هذه الحالة إنما هو عين ما أعطى لا ما يقابله ما دام ذلك غير مستحيل .

(نقض ١٩٩٢/٧/١٩ طعن ٤٤٥٦ س ٦١ ق.)

٣١٤- مقتضى إنحلال العقد باثر رجعى نتيجة الفسخ ، أن يسترد كل متعاقد عين ما قدمه لا ما يقابله ، ولازم ذلك أنه ووقع فسخ العقد محل النزاع وملحقه لإخلال الطاعن بالتزاماته الناشئة عنهما فإنه يحق للمطعون ضدها إسترداد ما دفعته إليه من مبالغ وبذات العملة المسددة بها أى بالدولارات الأمريكية وليس بما يعادلها من العملة المحلية ، وإذ إلترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا تكون به حاجة إلى بيان سعر الصرف الذى يتم على أساسه تحويل المبلغلقى به إلى العملة المحلية لأن محل الإلتزام هو ذات العملة الأجنبية وليس ما يقابلها وفى ذلك ما يكفى للتعريف بقضاء الحكم وينأى به عن التجهيل .

(نقض ١٩٨٩/٣/٦ طعن ٢٠٩٢ س ٥٧ ق.)

٣١٥- مفاد نص المادة (١٦٠) من القانون اللبنى أن الفسخ يترتب عليه إنحلال العقد باثر رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن فيسترد كل متعاقد ما قدم للآخر ويقوم إسترداد الطرف الذى نفذ الإلتزامه ما سنده للآخر من مبالغ فى هذه الحالة على إسترداد ما دفع بغير حق الأمر الذى أكتته المادة (١٨٢) من القانون اللبنى بنصها على أنه يصح إسترداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للإلتزام زال سببه بعد أن تحقق ، لما كان ذلك وكانت المادة (٢/٨٥) من القانون اللبنى تلزم من تسلم غير المستحق برد الفوائد من يوم رفع الدعوى فإن الحكم للطعون فيه إذ إلزم الطاعن بالفوائد إعتباراً من تاريخ قيد صحيفة الدعوى موضوع الطعن بقلم كتاب الحكمة المنظورة أمامها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٩/٣/٦ طعن ٢٠٩٢ س ٥٧ ق.)

٣٦٦- نص المادة (٢٥) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يدل - على أن المشرع أراد أن يعالج في هذا النص القانوني حالات الحظر التي نصت عليه قوانين إيجار الأماكن المختلفة ، وللتعرف على قصد المشرع من هذا النص المستحدث يتعين تأصيل حالات البطلان والآثار المترتبة عليه والطريقة الى عالج بها المشرع حالاته ، فالبطلان إما أن يرجع إلى اعتبارات شكلية أو إلى اعتبارات موضوعية ففي الحالة الأولى يكون العقد الذي لا يتوافر ركن الشكل فيه باطلاً ولكن بالقدر الذي يتطلبه القانون من الشكل ، ولما كان الشكل من صنع القانون فإن القانون هو الذي يعين له الجزء الكافي في حالة الإخلال به ، أما إذا رجع البطلان إلى اعتبارات موضوعية كما هو الحال في إنعدام أحد الأركان الثلاثة - الرضا والمحل والسبب - فإن هذا البطلان هو الذي يخضع للقواعد العامة وقد عالج المشرع هذا النوع من البطلان بالقواعد المنصوص عليها في المواد (٤١) ، (٤٢) ، (٤٣) ، (٤٤) من القانون المدني وتخلص في أن العقد الباطل منعدم كاصل ولا ينتج أثراً ولكل ذي مصلحة أن يتمسك به وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يزول البطلان بالإجازة وفي حالة البطلان يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد وإلا جاز الحكم بالتعويض ويتحول العقد الباطل إلى عقد آخر صحيح إذا توافرت فيه أركان العقد الأخير دون إضافة لأي عنصر جديد إليه إذا تبين أن نية المتعاقدين كانت تنصرف إلى إبرامه .

(نقض ١٤/٤/١٩٩٤ طعن ٧٤٤٨ من ٦٣ ق).

• تحول العقد الباطل :-

٣٦٧- المادة (١٤٤) من القانون المدني تشترط لتحول العقد الباطل ، أن تتوافر فيه أركان عقد آخر صحيح وأن يقوم الدليل على أن نية المتعاقدين كانت تنصرف إلى الارتباط بالعقد الجديد لو انهما تبينا ما بالعقد الأصلي من أسباب البطلان ، وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب تسوغه .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٤ طعن ٥٠٢ من ٥٠ ق).

٣٧٨- تحول العقد الباطل إلى عقد آخر . شرطه . أن تتوافر فيه أركان عقد صحيح وثبوت إنصراف نية المتعاقدين إلى الارتباط بالعقد الجديد لو تبيننا بطلان العقد الأصلي . التعرف على هذه النية من مسائل الواقع . إستقلال قاضي للوضع بتقديرها ما دام بنى رايه على أسباب سائغة .

(نقض ١٩٩٤/١٢/١٢ طعن ٣٣٦ ، ٦٠٢ من ٥٧ ق).

٣١٩- النص في اللادتين (١٦) من قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ٥٢ والرابعة من القانون ٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي . يدل على أن لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أن يعتد بأثار التصرف الحاصل بالمخالفة لنص المادة (١٦) من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مما لازمه أن البطلان لمخالفة شرط المنع من التصرف ليس مطلقاً بل هو بطلان يتفق والغاية من تقرير المنع وهو حماية للصحة التي أنشئت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لرعايتها ومن ثم يتحتم ضرورة قصر للطالبة لهذه الحماية أو التنازل عنها على الهيئة وحدها . ويمتنع على المنتفع أو ورثته متى باع بالمخالفة لهذا النص أن يتمسك بالبطلان .

(نقض ١٩٩٣/١٠/٢٦ طعن ٤٩٥٠ من ٦٢ ق).

• شرط المنع من التصرف :-

٣٢٠- البطلان المقرر بالمادة (٨٢٤) من القانون المدني لمخالفة شرط المنع من التصرف - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس بطلاناً مطلقاً بل هو بطلان يتفق مع الغاية من تقرير المنع وهي حماية مصلحة خاصة مشروعة لأحد الأشخاص ومن ثم يتحتم ضرورة قصر للطالبة بهذه الحماية أو التنازل عنها على صاحب المصلحة وحده ويمتنع على المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ طعن ١١٨٠ من ٤٩ ق).

٣٢١- مفاد نص المادة (١٦) من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع جعل الأقطان التى وزعت على الفلاحين بموجب قانون الإصلاح الزراعى غير قابلة للتصرف فيها قبل الوفاء بجميع أقساط ثمنها وبالتالي لا يرتفع الحظر عن التصرف إلا بالوفاء بكامل ثمن تلك الأقطان . ولئن كانت هذه المادة لم تنص على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها إلا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وهو حظر عام دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام وهو ضمان دين الحكومة ، ترتيب هذا الجزء وإن لم يصرح به وإعتبار البطلان فى هذه الحالة مطلقاً .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٤ طعن ٥٠٢ س ٥٠ ق).

٣٢٢- النص فى المادة (٨٢٢) من القانون الدنى على أنه " إذ تضمن العقد أو الوصية شرطاً يقضى بمنع التصرف فى مال فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبنياً على باعث مشروع ومقصوراً على مدة معقولة ويكون الباعث مشروعاً متى كان الراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو للتصرف إليه أو الغير . والدة العقولة يجوز أن تستغرق مدى حياة المتصرف أو التصرف إليه أو الغير مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شرط المنع من التصرف يصح إذا بنى على باعث مشروع وإقتصر على مدة معقولة ويكون الباعث مشروعاً متى كان الراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو للتصرف إليه أو الغير وتقدير مشروعية للمصلحة للراد بالشرط حمايتها ومدى معقولية المدة المحددة لسريانه مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى بنى رايه على اسباب سائغة .

(نقض ١٩٨٥/٣/٣١ طعن ٧٩٤ س ٥٢ ق).

٣٢٣- من المقرر أن عدم تنفيذ الدين لالتزامه التعاقدى يعتبر بذاته خطأ يرتب مسئوليته وأن النص فى العقد على الشرط الجزائى يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته ، بل يقع على الدين إثبات عدم تحققه . كما يفترض فيه أن تقدير

التعويض للتفق عليه متناسب مع الضرر الذي لحق الدائن ، وعلى القاضى ان يعمل هذا الشرط ما لم يثبت للدائن خلاف ذلك .
(نقض ١٩٨٣/١/١١ طعن ٧٤٣ س ٤٩ ق).

٣٢٤- الشرط الجزائى . إلتزام تابع للإلتزام الأصيلى إذ هو إتفاق على جزاء الإخلال بهذا الإلتزام . فإذا سقط الإلتزام الأصيلى بفسخ العقد ، سقط معه الشرط الجزائى ولا يعتد بالتعويض المقرر بمقتضاه ، فإن إستحق تعويض للدائن تولى القاضى تقديره وفقاً للقواعد العامة .

(نقض ١٩٩١/٤/١ طعن ٢٣٢٨ س ٥٧ ق ، نقض ١٩٨٨/١/١٠ طعن ٢٠٦ س ٥٣ ق).

٣٢٥- إذ كان الثابت فى الدعوى ان الطرفين إتفقا فى شروط الزايدة على حق الطاعنة فى مصادرة التأمين المؤقت المدفوع من المطعون ضده إذا لم يتسلم البيع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رسو الزاد فضلاً عن إلتزامه بأجرة التخزين ، وكان هذا الذى حدداه جزاءً لإخلال المطعون ضده بإلتزامه إنما هو شرط جزائى يتضمن تقدماً إتفاقياً للتعويض ، وكان الشرط الجزائى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلتزام تابع للإلتزام الأصيلى إذ هو إتفاق على جزاء الإخلال به فإذا سقط الإلتزام الأصيلى بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائى ولا يعتد بالتعويض المقرر بمقتضاه ، فإذا إستحق تعويض للدائن تولى القاضى تقديره وفقاً للقواعد العامة التى تحمل الدائن عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره .
(نقض ١٩٨٨/٤/٤ طعن ٥٣٣ س ٥٣ ق).

٣٢٦- الأصل المقرر بنص المادة (١٤٧) من القانون للمنى أن العقد شريعة المتعاقدين ويلتزم عاقلديه بما يرد الإتفاق عليه متى وقع صحيحاً فلا يجوز لأى من طرفيه أن يستقل بنقضه او تعديله كما لا يجوز ذلك للقاضى ، وانه لو كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الشرط الجزائى - باعتباره تعويضاً إتفاقياً - هو إلتزام تابع لإلتزام أصلى فى العقد والقضاء بفسخه يترتب سقوط الإلتزامات الأصلية فيسقط بالإلتزام التابع بسقوطها ويزول أثره ولا يصح

الاسناد إلى المسؤولية العقدية لفسخ العقد وزواله ويكون الإستناد - إن كان لذلك محل - إلى أحكام المسؤولية التقصيرية طبقاً للقواعد العامة ، بيد أن ذلك محله أن يكون الشرط الجزائي متعلقاً بالالتزامات إلى ينشئها العقد قبل عاقبته بإعتباره جزءاً الإخلال بها بها مع بقاء العقد قائماً ، فإذا كان هذا الشرط مستقلاً بذاته غير متعلق بأى من تلك الالتزامات فلا يكون ثمة تأثير على وجوده من زوال العقد ما دام الأمر فيه يتضمن إتفاقاً مستقلاً بين العاقدين ولو أثبتت بذات ورقة العقد - لا كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن عقد البيع العرفي للورخ ١٩٥٥/٦/١٩ قد نص في بنده التاسع على أنه إذا تخلف المشتري - للطعون ضده الأول - عن سداد أى قسط من الأقساط يعتبر العقد مفسوخاً من لقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار فضلاً عن ضياع ما يكون قد دفعه وصيرورته حقاً مكتسباً للشركة ، وما تضمنه هذا النص هو إتفاق الطرفين على الجزاء في حالة حصول الفسخ ومن ثم تتحقق لهذا الشرط ذاتيته وإستقلاله عما تضمنته العقد الذى فسخ من التزامات مما لا يعتبر معه هذا الإتفاق إلتماً تابعاً لإلتزام أصلى في العقد يسقط بسقوطه ، وإذ خالف الحكم المطعون هذا النظر يكون مجافياً لصحيح القانون ويستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٧/٥/١٧ طعن ١٨٥٧ من ٥١ ق.)

٣٢٧- الشرط الجزائى إلتماً تابع للإلتزام الأصلى ، إذ هو إتفاق على جزاء الإخلال لهذا الإلتزام ، فإذا سقط الإلتزام الأصلى بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائى فلا يعتد بالتعويض للتفق عليه فيه ، فإن إستحق تعويض للذاتن تولى القاضى تقديره وفقاً للقواعد العامة إلى تجعل عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره على عاتق اللاتن .
(نقض ١٩٨٦/٥/٦ طعن ٢٤١٨ من ٥٢ ق.)

٣٢٨- النص فى المادة (١٤٠) من القانون اللذى على أن :

١- يسقط الحق فى إبطال العقد إذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات

٢- يبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلية من اليوم الذى يزول فى هذا السبب وفى حالة الغلط أو التدليس من اليوم الذى ينكشف فيه ، وفى حالة الإكراه من يوم إنقطاعه ، وفى كل حال لا يجوز التمسك بحق الإبطال للغلط أو تدليس أو إكراه إذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد .

بدل على أن سقوط الحق فى إبطال العقد المقابل لذلك يكون بمضى ثلاث سنوات يبدأ سريانها بالنسبة لحالة الغلط أو التدليس من اليوم الذى تكتشف فيه هذه الحالة بحيث إذا انقضت هذه المدة إنقلب العقد صحيحاً . ولا يجوز بعد ذلك إبطاله لا عن طريق الدعوى ولا عن طريق الدفع باعتبار أن الدفع فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون فى حقيقته دعوى فرعية بالإبطال .

(نقض ١٩٩٢/١٢/٢١ طعن ٢٤٨ س ٥٦ ق.)

٣٢٩- وضع اليد لمدة الطويلة أو القصيرة للكسب للملكية إذا توافرت فيه الشروط القانونية يعد بذاته سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب إكتسابها إلا أنه لا يصلح رداً على الدعوى بإبطال العقد أو محو التسجيل إذ ليس من شأنه مع فرض توافر شرائطه أن يمنع من القضاء ببطلان العقد موضوع الدعوى .

(نقض ١٩٩٣/١٠/٢٨ طعن ١٦٧٦ س ٥٩ ق.)

٣٣٠- الأثر الكاشف للحكم ببطلان العقد الذى يرتد بهذا البطلان إلى يوم صدور ذلك العقد وإن كان يزيل العقد فى خصوص التزامات طرفيه التعاقدية منذ إبرامه إلا أنه لا أثر لذلك فى خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذى أدى للحكم لهذا البطلان لأن العبرة فى بدء سريان هذا التقادم ليست بافتراض وقوع الضرر وعلم الضرر به وبالمستول عنه منذ إبرام العقد قياساً على ذلك الأثر الكاشف للحكم بالبطلان بل أن العبرة فى ذلك - وعلى ما جرى به نص المادة (١٧٢) من القانون اللبنى - هى بوقوع الضرر فعلاً وبالعالم الحقيقى به وبالمستول عنه وهو ما لا يتحقق بالفعل إلا يوم صدور ذلك الحكم .

(نقض ١٩٨٧/٣/٢٦ طعن ١٨٣٢ س ٥٣ ق).

٣٣١- تنص المادة (١٤٦) من القانون المدني على أنه "إذ أنشأ العقد إلتزامات أو حقوقاً شخصية تتصل بشئ إنتقل بعد ذلك إلى خلف خاص ، فإن هذه الإلتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف من الوقت الذي ينتقل فيه الشئ إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت إنتقال الشئ إليه ، مما مفاده أنه وإن كان الأصل في الخلف الخاص أنه يعتبر من الغير بالنسبة للإلتزامات المترتبة على عقود أجراها سلفه قبل الشراء ، إلا أن هذه الغيرية تنحصر عنه متى كان علماً بالتصرف السابق وكانت الإلتزامات الناشئة عن العقد من مستلزمات الشيء وهي تكون كذلك إذا كانت مكملة له كعقود التامين أو إذا كانت تلك الإلتزامات تحد من حرية الإنتفاع بالشيء وتغل اليد عن مباشرة بعض الحقوق عليه .
(نقض ١٩٨٤/١/١ طعن ١٨٤ س ٥٣ ق).

٣٣٢- رتب المشرع في المادة (١٦٣) من القانون المدني الإلتزام بالتعويض على كل خطأ سبب ضرراً للغير ، واورد عبارة النص في صيغة عامة بما يجعلها شاملة لكل فرد أو قول خاطئ ، سواء أكان مكوناً لجريمة معاقباً عليها أم كان لا يقع تحت طائلة العقاب ويقتصر على الإخلال بأى واجب قانوني لم تكفله القوانين العقابية بنص خاص ، ومؤدى ذلك أن المحكمة المدنية يجب عليها البحث فيما إذا كان الفعل أو القول المنسوب للمسئول - مع تجرده من صفة الجريمة - يعتبر خروجاً عن الإلتزام القانوني المفروض على الكافة بعدم الإضرار بالغير دون سبب مشروع ، فلا يمنع إنتفاء الخطأ الجنائي عن القول أو الفعل للؤسس عليه الدعوى من توافر الخطأ في هذا القول أو الفعل .

(نقض ١٩٨٥/١٢/١٩ طعن ١٠٤١ س ٥٢ ق).

٣٣٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعدد الأخطاء اللوجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب إليه.

(نقض ١٩٩٦/٦/١٦ طعن ٥١٧٤ ، ٥٤٢٧ س ٦٥ ق).

• ركن السببية :-

٢٣٤- تعدد الأخطاء للوجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من اسهم فيها أياً كان قدر الخطأ النسوب إليه . إذ كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطعون عليهم تربطهم بالطاعنين علاقة تبعية منشؤها العلاقة الوظيفية وكانت هذه العلاقة تخول للطاعنين سلطة فعلية في رقابتهم وتوجيههم ولا ينال من تبعيتهم إسناد عملية هدم السور لأحد العمال إذ يكفي لتحقيقها أن يقوم بهذا العمل تابع آخر نيابة عنهما ولحسابهما وكان ما صدر من للطعون عليهم بقيامهم بتشكيل لجنة فيما بينهم قررت إزالة وهدم السور وإسناد عملية الهدم لأحد العمال دون الرجوع إلى الجهات المختصة وإتخاذ الإحتياطات اللازمة ومتابعة تنفيذها تحت إشرافهم مما أدى إلى إنهيار السور على الجنى عليه ووفاته ، ومن ثم فإن ما وقع من الطعون عليهم لا يعدو أن يكون خطأ شخصياً يتعين مساءلتهم عنه بقدر ما ساهم كل منهم في حدوثه إذ لولا أن الهدم تقرر بأوامر صدرت منهم ودون متابعة تنفيذها والإشراف عليها من جانبهم ما وقع الحادث .

(نقض ١٩٩٣/٣/٢٨ طعن ١٧٥٨ س ٥٦ ق).

٢٣٥- رابطة السببية في المسؤولية التقصيرية تقوم على الخطأ المنتج للضرر ، والخطأ المنتج هو ما كانت مساهمته لازمة في إحداث الضرر ولم يكن مجرد نتيجة لخطأ آخر ، فإذا ما تعددت هذه الأخطاء اعتبرت أسباباً مستقلة متساندة تتوزع المسؤولية عليها جميعاً ولا ينفرّد بتحملها الخطأ الأكبر وحده ذلك أن قضاء هذه للحكمة جرى على أنه مهما كانت جسامه الخطأ الأشد فإنه لا يستغرق غيره في الأخطاء المستقلة إلا إذا كان كافياً لإحداث النتيجة بالصورة الى تمت بها مستغنياً بذاته عن مساهمة الأخطاء الأخرى ، لما كان ذلك وكانت أحكام المسؤولية التقصيرية لا تفرق بين الخطأ العمدى وغير العمدى ، فإن الحكم للطعون فيه إذ خلص

إلى إنتفاء مسئولية الطعون ضده الثانى عن خطئه غير العمدى على سند من إطلاق القول بأن الخطأ العمدى يستغرق حتماً الخطأ غير العمدى ورتب على ذلك وحده القضاء برفض دعوى الطاعن قبل الطعون ضدهما الثانى والثالث حاجباً نفسه عن بحث مدى أثر خطأ للطعون ضده الثانى فى إحداث الضرر موضوع الدعوى ، يكون - فضلاً عن خطاه فى تطبيق القانون - معيباً بالقصور .
(نقض ١٩٨٦/٢/٦ طعن ٦٤٧ س ٤٥ ق).

٢٣٦- ركن السببية فى المسئولية التقصيرية لا يقوم إلا على السبب للنتج الفعال المحدث للضرر دون السبب العارض الذى ليس من شأنه بطبيعته إحداث مثل هذا الضرر مهما كان قد أسهم مصادفة فى إحداثه بأن كان مقترناً بالسبب المنتج . لما كان ذلك، وكان السبب للنتج الفعال فى وفاة ابن للطعون ضدهما هو إشعاله النار فى نفسه عمداً إما إهمال تابعى الطاعن فى حراسته فلم يكن سوى سبباً عارضاً ليس من شأنه بطبيعته إحداث هذا الضرر ومن ثم فلا يتوافر به ركن المسئولية موضوع دعوى الطعون ضدهما ولا يعتبر أساساً لها .

(نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ طعن ١٢٤٧ س ٥١ ق ، نقض ١٩٩٢/٥/١٣ طعن ٢٣٥٠ س ٥٥ ق).

٢٣٧- إذ كان قانون التامين الإجبارى من المسئولية للنذية الناشئة عن حوادث السيارات يستلزم التامين على القطورة على إستقلال عن الجرار بإعتبارها إحدى المركبات وفقاً لقانون المرور حتى تغطى شركة التامين المؤمن عليها الأضرار الناتجة عن الحوادث التى تقع بواسطتها إلا أن العيار فى تحديد المسئولية عند تعدد الأسباب للوذية إلى الضرر - وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - يكون بتحديد السبب الفعال للنتج فى إحداثه دون السبب العارض، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم للطعون فيه أنه ذهب إلى أن خطأ قائد الجرار أداة الحادث المؤمن عليه لدى الطاعنة والذى أدبى عنه بحكم جنائى بات هو الذى أدى إلى وفاة مورثة للطعون عليهما الأولى والثانية والتي كانت راكبة فوق القطورة للحقة

به . ورتب على ذلك مسئولية الطاعنة عن تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الحادث فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا النعى خاصاً في إستعمال القطورة في غير الغرض المخصص لها - أيأ كان وجه الراى فيه - يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٧/٦/٣ طعن ١٦٧١ س ٥٣ ق).

٣٢٨- لئن كان قانون التامين الإجبارى يستلزم التامين على القطورة على إستقلال عن الجرار ، بإعتبارها إحدى المركبات وفقاً لقانون المرور حتى تغطى شركة التامين المؤمن عليها لديها الأضرار الناتجة عن الحوادث التى تقع بواسطتها ، إلا أن العيار فى تحديد المسؤولية عن عدد الأسباب المؤدية إلى الضرر - وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - يكون بتحديد السبب الفعال للنتج فى إحداثه دون السبب العارض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إعتبر القطورة مجرد سبب عارض فى الحادث وأن قيادة الجرار على النحو الذى ثبت من تحقيق الواقعة هى السبب المنتج للضرر فى إستخلاص سائق سليم من أوراق الدعوى ، ورتب على ذلك مسؤولية الشركة الطاعنة بإعتبارها المسئولة عن تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرار المؤمن عليها لديها . فإن النعى على الحكم عدم إمتداد الضمان الناشئ عن وثيقة التامين الإجبارى على الجرار إلى القطورة ووقوع الحادث نتيجة مخالفة القطورة غير المؤمن عليها لشروط الأمن والثانة ، يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٢/١٢ طعن ١٣٥٢ س ٤٧ ق).

٣٢٩- المشرع لا يميز فى نطاق المسؤولية التقصيرية بين الخطأ العمدى وغير العمدى ولا بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير فكل منهما يوجب تعويض الضرر الناشئ عنه وأنه يكفى لقيام المسؤولية مجرد إهمال ما توجيه الحيطة والحذر .

(نقض ١٩٨٦/٢/١٧ طعن ١٠٨٥ س ٥٠ ق).

٣٤٠- إن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ النسب إليه.

(نقض ١٩٩٦/٦/١٦ طعن ٥١٧٤ ، ٥٤٢٧ س ٦٥ ق).

٣٤١- الدين في المسؤولية العقدية يلزم طبقاً للمادة (٢٢١) من القانون المدني بتعويض الضرر المباشر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ويشمل تعويض الضرر ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب وهو يكون كذلك إذا كان قد وقع بالفعل أو كان وقوعه في المستقبل حتمياً . كما أن القانون لا يمنع من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان الضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة.

(نقض ١٩٩٢/١/٢٦ طعن ١٦٤٥ س ٥٦ ق).

٣٤٢- تقدير التعويض يعتبر من مسائل الواقع التي لا يلتزم فيها قاضي الموضوع إلا بإيضاح عناصر الضرر الذي من أجله قضى بالتعويض ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى ثبوت إخلال الهيئة الطاعنة - هيئة التليفونات - بالتزاماتها العقدية بما يوجب مسئوليتها ، فالزمها بتعويض الأضرار التي لحقت بالمطعون عليه من جراء هذا الخطأ والمتمثلة في أدائه للإشتراك دون مقابل وتعذر الإتصال به كطبيب يحتاج في تعامله مع مرضاه للإتصال التليفوني في كل وقت من الأوقات ، وإذ كانت هذه الأضرار لا تخرج عن كونها أضراراً مادية مباشرة متوقعة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بين عناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه ولا يعيبه بعد ذلك أن قدر التعويض جملة .

(نقض ١٩٨٩/١٢/١٢ طعن ٣٨٨ س ٥٧ ق).

• إستخلاص الخطأ :-

٣٤٣- للمقرر في قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسؤولية وإستخلاص علاقة السببية بين الخطأ

والضرر هو مما يدخل في السلطة التقديرية لحكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سائغاً ومستمناً من عناصر تؤدى إليه .
(نقض ١٩٩٤/٢/١٧ طعن ٣١ س ٦٠ ق).

٣٤٤- إثبات مساهمة للضرر في الفعل الضار أو أن الضرر بفعله وحده من مسائل الواقع التي يقدرها قاضى للوضع ، كما أن إستخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هي مسألة تقديرية متروكة لحكمة للوضع بلا معقب .
(نقض ١٩٩٠/٦/٢٧ طعن ٩٥٠ س ٥٦ ق).

٣٤٥- إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر أو إنقطاعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من مسائل الواقع التي يقدرها قاضى للوضع ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة النقض إلا بالقدر الذى يكون فيه إستخلاصه غير سائغ .
(نقض ١٩٨٣/١/١٣ طعن ٥٢٢ س ٤٥ ق ، ١٩٨٥/٥/٢٥ طعن ٢٣١١ س ٥١ ق).

٣٤٦- خطأ المضور الذى يقطع رابطة السببية بين فعل الشئ والضرر في المسئولية الشئئية . شرطه . صدور فعل عن الضرر من شأنه أن يحدث الضرر به ويكون السبب المباشر لهذا الضرر .
(نقض ١٩٩٤/٦/١٥ طعن ٩٢ س ٦٣ ق).

٣٤٧- إذ كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الأخذ بأحكام المسئولية التقصيرية في دعوى التعويض التي يرتبط بها للضرر مع المسئول عنه بعلاقة عقلية سابقة لما يترتب على الأخذ بأحكام المسئولية التقصيرية في مقام العلاقة العقلية من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسئولية عن عدم تنفيذه بما يخل بالقوة للزمة إلا أن ذلك رهين بعدم ثبوت أن الضرر الذى لحق بأحد العاقلين كان نتيجة فعل من العاقد الآخر يكون جريمة أو بعد غشاً أو خطأ جسيماً مما تتحقق به في حقه أركان المسئولية التقصيرية تأسيساً على أنه أخل بالتزام قانوني إذ يمتنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو

غير متعاقد وأن إستخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به من عدمه في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض عليها في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به .

(نقض ١٩٩٠/٤/٤ طعن ٢٣٨٤ م ٥٤ ق).

٣٤٨- المقرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا طبقت محكمة الموضوع خطأ أحكام المسؤولية التقصيرية دون قواعد المسؤولية الواجبة التطبيق فإنها تكون قد خالفت القانون ، إذ يتعين عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي التعويض وأن تنزله على الواقعة للطروحة عليها لأن تحديد طبيعة المسؤولية الى يتولد عنها حق الضرر في طلب التعويض يعتبر مطروحاً عليها .

(نقض ١٩٩١/١/٢ طعن ٢٠٩١ م ٥٧ ق).

٣٤٩- إذ كان الخطأ العقدي يتحقق بعدم تنفيذ الدين للالتزام الناشئ عن العقد فإن الحكم للطعون فيه إذ أقام قضاء للمطعون ضده الأول بالتعويض على إخلال الطاعنة بالتزاماتها الناشئة عن عقد العمل بعدم صرف علاوة إستثنائية له في سنة ١٩٧٦ ووقف نشر مقالاته وإلغاء العمود الأسبوعي المخصص له في الجريدة ومنعه من الكتابة دون أن يعنى ببيان سنده في قيام هذه الالتزامات في جانب الطاعنة ومصدرها وما إذا كانت تدخل في نطاق عقد عمل المطعون ضده المذكور ، وعلة خلاف الثابت في الأوراق من أن منح العلاوة الإستثنائية للعاملين بالمؤسسة هو من إطلاقات الطاعنة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب وخالف الثابت في الأوراق بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٣/٥ طعن ٩٩ ، ٣١٠ م ٥٣ ق).

٣٥٠- لما كان الحكم للطعون فيه قد أقام قضاء برفض دعوى الطاعن على قوله "أنه لم يثبت بالأوراق البتة أن أحداً من العاملين على القطار التابعين لهيئة السكك الحديدية قد وقع منه أي خطأ البتة هذا من جانب ومن جانب آخر فالثابت لهذه المحكمة من الإطلاع

على صورة محضر العوارض المحرر عن الحادث أن الخطأ الذى أدى إلى وقوع الضرر ينحصر فى خطأ للصاب وغيره من الركاب للتمثل فى وقوفهم عند باب عربة القطار حال سيره داخل لحظة الوصول وتزاحمهم وتدافعهم مما أدى إلى سقوطه من القطار حال سيره وحديث إصابته". ومؤدى هذا أن الحكم أقام قضاءه على أن الضرر قد نشأ عن خطأ الغير ، ولما كانت الهيئة للطعون ضدها لم تتخذ الإحتياطات اللازمة والكفيلة بخلق أبواب القطارات أثناء سيرها وان لا تفتح إلا بعد الوقوف فى محطات الوصول رغم تفشى ظاهرة تدافع الركاب الصاعدين والنازلين من القطارات قبل وقوفها بالمحطات وهو خطأ كان فى مقدور الهيئة توقعه وتفاديه مما لا يدرا عنها المسئولية ، وإذ خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٩٥/١١/٢٨ طعن ٢٢٧١ س ٥٩ ق.)

٢٥١- لما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم الطعون فيه قد إستخلص من العقد اللزم بين الطرفين ، أن العقد تم بطريق الإذعان وأن الشرط الذى تضمنه البند الثانى منه بإعفاء الطاعنة - هيئة اللواصلات السلوكية واللاسلكية - من المسئولية عن تعطيل التليفون ، هو من قبيل الشروط التعسفية ، وإنتهى إلى إعفاء الطعون عليه - المشترك - بإعتباره الطرف المدعى منه إعمالاً للمادة (١٤٩) من القانون اللبنى ، وإذ كان هذا الإستخلاص مما يدخل فى السلطة التقديرية لحكمة الموضوع وقد أقيم على أسباب سائغة ولم يكن محل نعى من الطاعنة ، فإن ما تثيره حول التمسك بهذا الشرط يكون فى غير محله .

(نقض ١٩٨٩/٣/٢٦ طعن ١٥٥٦ س ٥٦ ق.)

٢٥٢- العبرة فى تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه هى بما حواه من نصوص ، كما أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان من خصائص حقوق الإذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المنتفعين ، ويكون فيها إحتكار هذه السلع أو المرافق إحتكاراً قانونياً

أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، وأن يكون صدور الإيجاب منه إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولدة غير محددة ، والسلع الضرورية هي التي لا غنى للناس عنها والتي لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون في وضع يضطرهم إلى التعاقد بشأنها ، ولا يمكنهم رفض الشروط التي يضعها الموجب ولو كانت جائرة وشديدة ، وقد أوردت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون اللبنى عقد التليفون من بين العقود الى تعتبر عقود إذعان ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى للؤيد بالحكم الملعون فيه قد طبق القواعد السالفة على العقد اليرم بين الطرفين وانتهى صحيحاً الى انه من قبيل عقود الإذعان - كما إستخلص فى حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع أن شرط الإعفاء من المسئولية المنصوص عليه بالبند التاسع من العقد هو من الشروط التعسقية وكان هذا الإستخلاص يقوم على أسباب سائغة وإذا رتب الحكم على ذلك عدم تطبيق هذا البند فى حق اللعون عليه ووفقاً لما تقضى به العدالة وإعمالاً لسلطة الحكمة فى هذا الخصوص تطبيقاً لنص المادة (١٤٩) من القانون اللبنى فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٩/١٢/١٠ طعن ٣٧٨٩ س ٥٧ ق ، ١٩٩٢/١/٢٦ طعن ١٦٤٥ س ٥٦ ق).

٢٥٣- من المقرر أن البنك الذى يعهد إليه العمل الذى يتعامل معه بتحصيل حقوقه لدى الغير والنايئة فى مستندات أو أوراق فإن عليه أن يبدل فى ذلك عناية الرجل المعتاد حسبما تنص المادة (٧٠٤/٢) من القانون اللبنى إلا أن القانون لا يمنع من الإتفاق على إعفائه من المسئولية لأن الإعفاء من المسئولية عن الخطأ العقدى جائز ويجب فى هذه الحالة إحترام شروط الإعفاء التى يلرحها الطرفان فى الإتفاق .

(نقض ١٩٩٤/١٠/٢٠ طعن ٥٧٠ س ٦٣ ق).

٢٥٤- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة - أن من إستعمل حقه إستعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر الغير ، وإن إستعمال الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد

به سوى الإضرار بالغير وهو ما لا يتحقق إلا بإنتفاء كل مصلحة من إستعمال هذا الحق ، وأن حق اللجوء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التى تثبت للكافة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو ذوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت إنحرافه عما وضع له الحق وإستعماله إستعمالاً كيدياً بغية مضارة خصمه .

(نقض ١٩٩٠/١١/٨ طعن ٨٠ من ٥٨ ق ، نقض ١٩٩٠/١٢/٢٣ طعن ٣٥٣ من ٥٦ ق ، نقض ١٩٨٩/١٢/٢١ طعن ٦٥٤ من ٥٥ ق).

٢٥٥- لنن كان الدفاع حقاً للخصم إلا أن إستعماله له مقيد بأن يكون بالقدر اللازم لاقتضاء حقوقه التى يدعيها والزود عنها ، فإذا هو إنحرف فى إستعماله عما شرع له هذا الحق أو تجاوزه بنسبة أمور شائنة لغيره ماسة بإعتباره وكرامته ، كان ذلك منه خطأ يوجب مسئوليته عما ينشأ عنه من ضرر ولو كانت هذه الأمور صحيحة ما دام الدفاع فى الدعوى لا يقتضى نسبته إليه .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ طعن ٤٦١ من ٤٨ ق).

٢٥٦- لما كان من آثار عقد البيع - تطبيقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة (٤٥٨) من القانون اللبنى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تنتقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد ، فيكون له حق ملكية الثمرات فى النقول والعقار على السواء . ما دام المبيع شيئاً معيناً بالذات من وقت تمام العقد ، وذلك ما لم يوجد إتفاق أو عرف أو نص مخالف يستوى فى بيع العقار أو يكون مسجلاً أو غير مسجل ، لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل العقد ، ومن ثم يكون لمشتري بعقد غير مسجل الحق فى مطالبة واضع اليد على العقار المبيع بثمراته ونمائه عن مدة وضع اليد اللاحقة لإبرام عقد البيع .

(نقض ١٩٩٠/١/٣٠ طعن ١٥٧٩ من ٥٧ ق).

• الإلتزام التضامنى :-

٢٥٧- الإلتزام التضامنى . إتفاقه مع الإلتزام التضامنى فى جواز مطالبة الدين لأى ملين بكل الدين . إختلافه عنه فى عدم جواز رجوع

المدين الذى دفع الدين على مدين آخر به إلا سمحت بذلك العلاقة بينهما .

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٣).

٢٥٨- الإلتزام التضامنى ... ولئن إتفق مع الإلتزام التضامنى فى أنه يجوز للدائن أن يطالب أى مدين بكل الدين فإن الإلتزام الأول يختلف عن الإلتزام الثانى فى أنه لا يجوز للمدين الذى دفع الدين أن يرجع على مدين آخر بذات الدين إلا إذا سمحت بذلك طبيعة العلاقة بينهما .

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٣).

٢٥٩- جواز مطالبة الدائن فى الإلتزام التضامنى أو التضامنى أحد الدينين بكل الدين . ليس للأخير طلب إدخال للمدينين الآخرين للتضامين أو للتضاممين معه لإقتسام الدين . مؤداه . جواز إختصام الطعون ضدتهما الضرورين الشركة الطاعنة وحدها للمطالبة بالتعويض والمؤمن لديها عن إحدى السيارتين اللتين قضى جنائياً بإدانة قائدهما عن الحادث . تمسك الطاعن بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . لا يقوم على أساس قانونى صحيح . إلتفات الحكم عنه . لا عيب.

(الطن رقم ٥٠٠٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٣).

٣٦٠- إلتزام البنك بتحصيل حقوق العميل لدى الغير الثابتة فى مستندات أو أوراق مالية . إلتزم ببذل عناية ٢/٧٠٤ مدنى . كيفية ذلك . إتخاذ إجراءات قبض قيمتها وإخطار العميل بها . علة ذلك . (الطن رقم ٩٦٣ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١).

٣٦١- إن البنك الذى يعهد إليه عميله بتحصيل حقوقه لدى الغير والثابتة فى مستندات أو أوراق مالية عليه أن يبذل فى ذلك عناية الرجل للعتاد حسبما تنص عليه المادة ٢/٧٠٤ من القانون المدنى ، وذلك بإتخاذ الإجراءات اللازمة لقبض قيمتها خلال أجال مناسبة

واخطار العمل بها حتى يتسنى له إتخاذ ما يراه مناسباً من الإجراءات للمحافظة على حقوقه لدى الغير .
(الطن رقم ٩٦٣ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١).

• التعويض في المسؤولية العقدية :-

٣٦٢- التعويض في المسؤولية العقدية - في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم - إقتضاه على الضرر المباشر للتوقع أما التعويض في المسؤولية التقصيرية فيكون عن أى ضرر مباشر متوقعاً أو غير متوقع الضرر المباشر . ماهيته . قياسه بمعيار موضوعى لا شخصى . وجوب توقع مقارنه ومناه .
(الطن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨).

٣٦٣- تقدير التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أساس المسؤولية العقدية أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية ، إذ أنه طبقاً لنص المادة ٢٢١ من القانون الدنى يقتصر التعويض في المسؤولية العقدية - في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم - على الضرر المباشر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، أما في المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعاً أو غير متوقع ، والضرر المباشر هو ما يكون نتيجة طبيعية لخطأ المسئول إذا لم يكن فى الإستطاعة توقعه ببذل جهد معقول ، ويقاس الضرر المتوقع بمعيار موضوعى لا بمعيار شخصى ، بمعنى أنه ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها اللدين وقت التعاقد ، ولا يكفى توقع سبب الضرر فحسب بل يجب توقع مقارنه ومناه .
(الطن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨).

• التقادم المسقط :-

٣٦٤- التقادم المسقط . ماهيته . سريانه على الحقوق العينية والشخصية عدا حق الملكية بإعتباره حق مؤبد .
(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٧).

٣٦٥- التقادم للسقط للحقوق وهو عدم استعمال صاحب الحق له مدة معينة فإنه يسقط الحقوق الشخصية والعينية على سواء باستثناء حق الملكية لأنه حق مؤبد .

(الطن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠).

٣٦٦- التقادم السقط . ماهيته . سريانه على الحقوق العينية والشخصية . خضوعه للمدة المنصوص عليها بالمادة ٢٧٤ منى . على ذلك . بدء سريان التقادم من تاريخ زوال اللانع .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٨/٦/٢٠٠٠).

٣٦٧- المقرر أن التقادم للسقط للحقوق وهو عدم استعمال صاحب الحق له مدة معينة فإنه يسقط الحقوق الشخصية والعينية على سواء - كاصل عام - بإنقضاء ١٥ سنة طبقاً للمادة ٢٧٤ من القانون الدنى ويبدا سريانه من تاريخ زوال اللانع وهو تاريخ نشر الحكم بعدم الدستورية .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٨/٦/٢٠٠٠).

٣٦٨- الدعوى بفسخ عقد الإيجار . ماهيتها . تقادمها بمضى خمس عشرة سنة . سريان التقادم من وقت نشأة الحق فى رفعها . على ذلك .

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٧/٢/٢٠٠٠).

٣٦٩- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدعوى بطلب فسخ عقد الإيجار هى بطلب حق من الحقوق الشخصية التى ليست لها مدة خاصة تتقادم بها فإن تقادمها يكون بمضى خمس عشرة سنة من وقت نشأة الحق فى الدعوى بإعتباره التاريخ الذى يتمكن فيه الدائن من المطالبة بهينه .

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٧/٢/٢٠٠٠).

• الإعفاء من الإعذار :-

٢٧٠- الإعفاء من الإعذار فى الفسخ الإتفاقى . وجوب الإتفاق عليه صراحة . م ١٥٨ مئى . مؤداه . تضمن العقد شرطاً بإعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حكم قضائى . لا يعفى الدائن من الإعذار قبل رفع دعوى الفسخ . عدم وجود تعارض بين إعذار الدائن للمدين وتكليفه بالتنفيذ وبين المطالبة بالفسخ . إعتبار الإعذار شرط لرفع الدعوى لوضع اللدين فى وضع المتأخر فى تنفيذ التزامه . لا يفيد من ذلك إعتبار مجرد رفع الدعوى بالفسخ إعذاراً . وجوب إشمال صحيفتها على تكليف اللدين بالوفاء بالتزامه .

(الطن رقم ٤٨٩٩ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٠).

٢٧١- تنص المادة ١٥٨ من القانون للننى على أنه " يجوز الإتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائى عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه وهذا الإتفاق لا يعفى من الإعذار إلا إذا إتفق المتعاقدان صراحة على الإعفاء منه " . وكانت عبارة البند السابع من العقد سند الدعوى المؤرخ ١٩٩١/١١/٨ تنص على أنه "إذا تأخر الطرف الثانى فى سداد أى قسط إستحق عليه حل موعد سداد باقى الثمن على المشتري فوراً دون حاجة إلى إعذار أو تنبيه . كما يحق للطرف الأول إعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه وبدون حكم قضائى ويكون له أيضاً الحق فى إسترداد المحل موضوع التعامل " . فإن البين من هذه العبارة أن الطرفين وإن إتفقا على أنه إذا تأخر المشتري عن سداد أى قسط مستحق عليه يحل موعد سداد باقى الأقساط دون حاجة إلى إعذار أو تنبيه . إلا أنهما لم يتفقا صراحة على إعفاء البائعة من إعذار المشتري بسداد المستحق عليه من الثمن قبل رفع دعوى الفسخ ولا يغير من ذلك إتفاقهما فى البند المشار إليه على إعتبار العقد مفسوخاً من لقاء نفسه دون حكم قضائى ذلك أن الشرط على هذا النحو لا يعفى من الأعذار قبل رفع دعوى الفسخ إعمالاً للمادة ١٥٨ من القانون للننى السالف ذكرها وليس هناك تعارض فى هذه الحالة بين إعذار الدائن للمدين وتكليفه بالتنفيذ وبين المطالبة

بفسخ العقد بعد ذلك لأن الإعذار لا يعبر تنازلاً عن المطالبة بفسخ العقد بل هو شرط واجب لرفع الدعوى به ، وبالتالي يتعين حصول الإعذار في هذه الحالة - كشرط لإيقاع الفسخ الإتفاقي - وذلك بقصد وضع للدين قانوناً في وضع التأخر في تنفيذ التزامه ، ولا ينال من ذلك ما هو مقرر من أن مجرد رفع الدعوى بالفسخ بعد إعذار للمدين ، إذ أن شرط ذلك أن تشتمل صحيفتها على تكليف الأخير بالوفاء بالتزامه .

(الطن رقم ٤٨٩٩ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٠).

٣٧٢- العقد الإداري . ماهيته . عقد يبرمه شخص معنوي من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره ويظهر فيه نيته في الأخذ بأحكام القانون العام بتضمينه شروطاً إستثنائية غير مألوفة في القانون الخاص أو بالإحالة فيه على اللوائح الخاصة به .

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٤/٤/٢٠٠٠).

(الطن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٩٤ س ٤٥ ١٤ ص ٩١٨).

٣٧٣- الأصل عدم مسئولية الموكل عن الخطأ الذي ارتكبه وكيله . التزام الوكيل وحده بتعويض الغير الذي أضر بخطئه طالما لم يقر الموكل وكيله على هذا الخطأ .

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١/٣/٢٠٠٠).

(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٦٤٩).

٣٧٤- الأصل أن الموكل لا يكون مسئولاً عن الخطأ الذي ارتكبه وكيله ، فالوكيل إذا كان ينوب عن الموكل في التصرف أو العمل القانوني محل الوكالة ، فتتصرف إليه آثاره ، إلا أنه لا ينوب عنه في الخطأ الذي يرتكبه هو في حق الغير بسبب تنفيذ الوكالة ، فيلتزم الوكيل وحده بتعويض الغير الذي أضر بخطئه ، طالما لم يقر الموكل وكيله على هذا الخطأ بقصد إضافة آثاره إلى نفسه .

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١/٣/٢٠٠٠).

٣٧٥- تمسك الطاعن الأجنبي بأن زوجته المصرية الطعون ضدها الأولى كانت إسماع مستعاراً له في تعاقدتها لشراء عقار النزاع إبقاء تطبيق القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تدليله على ذلك بعدة قرائن وطلبه الإحالة للتحقيق لإثبات وكالتها عنه . دفاع جوهرى . فعود الحكم الطعون فيه عن تمحيصه أساساً على أن المستندات المقدمة من الطاعن الدالة على إرساله مبالغ نقدية إلى الطعون ضدها الأولى لا تقطع فى أنها أنفقت فى شراء العقار وإن إرساله هذه الأموال إليها أراد به تأمين مستقبلها وبالتالي يكون تعاقدتها بإسمها لحسابها لا بصفتها وكيله وترتيبه على ذلك أنه لا محل لإثبات الوكالة المستترة خطأ وقصور .

(الطن رقم ٦٠٧٣ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٧/١/٢٠٠٠).

٣٧٦- إذا كان البين من الأوراق أن الطاعن - وهو غير مصرى - قد ذهب إلى أن زوجته المصرية الطعون ضدها الأولى لم تكن فى تعاقدتها لشراء عقار النزاع إلا إسماع مستعاراً له وذلك إبقاء تطبيق أحكام القانون رقم ١٩٧٦/٨١ فى شأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء وساق للتدليل على ذلك قرائن عدة منها تحويلات مصرفية وسحوبات من ماله الخاص إلى زوجته الطعون ضدها الأولى ومراسلات متبادلة بينه وبين شقيقها الطعون ضدتهما الثانى والثالث وأخرى دالة على تعامله مع فريق المهندسين والمقاولين الذين شيدوا البناء وطلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات وكالتها عنه ، لا كان ما سلف ، وكان الحكم الطعون فيه جعل عمدته فى قضائه أن المستندات المقدمة من الطاعن الدالة على إرساله إلى الطعون ضدها الأولى مبالغ نقدية لا تقطع فى أنها أنفقت فى عملية شراء العقار وإن إرساله هذه الأموال إليها بإعتبارها زوجة له أراد به أن يؤمن مستقبلها وبالتالي يكون تعاقدتها بإسمها لحسابها لا بصفتها وكيلة ورتب على ذلك أنه لا محل لإثبات الوكالة المستترة وكان هذا القول من الحكم لا يواجه دعوى الطاعن ولا يحسم القول فى شأن ما يدعيه فإن فى فعوده عن تمحيص دفاع الطاعن رغم جوهريته ما يصمه بالخطأ فى تطبيق القانون علاوة على القصور فى التسبيب.

(الطعن رقم ٦٠٧٣ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٧/١/٢٠٠٠).

٣٧٧- تفويض للطعون ضده محاميه بالتوكيل في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم والحضور أمام الجهات الإدارية ومصالح الشهر العقاري ومصلحة الضرائب وتقديم الطلبات والتوقيع عليها والصلح والإقرار . مفاده . إنصراف الوكالة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على أعمال الموكل أو التصرفات التي أبرمها . عدم تخويلها الوكيل فسخ العقود التي أبرمها الموكل أو التنازل عن الأحكام التي صدرت لصالحه .
(الطعن رقم ٣٦٤ ، ١٣٠٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٨/٢/٢٠٠٠).

• إنهاء الوكالة :

٣٧٨- إذ كان ذلك وكان النائب من التوكيل رقم ١/٦٧٩٩ لسنة ١٩٨٧ عام الوابلي الصادر من الطعون ضده لمحامي أنه فوضه في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها والحضور أمام الجهات الإدارية أي كانت ومصالح الشهر العقاري وفي الحضور أمام مصلحة الضرائب ومأموريتها وتقديم الطلبات والتوقيع عليها والصلح والإقرار - فإن عبارات التوكيل على هذا النحو تدل على أن الوكالة فيه قد إنصرفت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على أموال الموكل أو التصرفات التي أبرمها بمعرفته ويلزم إفراغها أمام موثق العقود دون أن تخول الوكيل فسخ العقود التي أبرمها الموكل أو التنازل عن الأحكام التي صدرت لصالحه .
(الطعن رقم ٣٦٤ ، ١٣٠٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٨/٢/٢٠٠٠).

٣٧٩- إنهاء الوكالة الصادرة لصالح الوكيل أو اجنبي لا يتم بالإرادة المنفردة للموكل ، وجوب مشاركة من صدرت لصالحه الوكالة في ذلك ، إستقلال للموكل بعزل الوكيل دون رضا من صدرت لصالحه الوكالة . اثره . بقاء الوكالة قائمة وسارية رغم العزل وإنصراف اثر تصرف الوكيل إلى الموكل .

(الطعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٣).

- ٢٨٠- إن النص في المادة ٧٥ من القانون للنسبة على أن -
(١) يجوز للموكل في أي وقت أن ينهي الوكالة أو يقيدتها ولو وجد اتفاق يخالف ذلك .
(٢) غير أنه إذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبي فلا يجوز للموكل أن ينهي الوكالة أو يقيدتها دون رضا من صدرت الوكالة لصالحه .

يدل على أن إنهاء الوكالة في حالة ما إذا كانت صادرة لصالح الوكيل أو أجنبي لا يتم بالإرادة المنفردة للموكل بل لابد أن يشاركه في ذلك من صدرت لصالحه الوكالة وهو الوكيل في الحالة الأولى أو الأجنبي الذي صدرت الوكالة لصالحه في الحالة الثانية فإذا استقل الموكل بعزل الوكيل دون رضا من صدرت لصالحه الوكالة فإن تصرفه لا يكون صحيحاً ولا يتم العزل وتبقى الوكالة قائمة وسارية رغم العزل وينصرف أثر تصرف الوكيل إلى الموكل .

(الطعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٣).

- ٢٨١- النص في عقد الوكالة محل النزاع الصادر من الطعون ضدها الأولى (الوكالة) إلى الطاعن الأول (الوكيل) على حق الأخير بيع شقة النزاع لنفسه أو للغير . مؤداه . صدور الوكالة لصالح الوكيل وعدم جواز إلغائها إلا بموافقة قيام الوكيل ببيع تلك الشقة إلى الطاعنة الثانية (المشترية) . أثره . نفاذ عقد البيع في حق الموكله . لا مجال لتمسك المشترية بحسن النية استناداً إلى الوكالة الظاهرة . قضاء الحكم الطعون فيه لعدم نفاذ عقد البيع في حق الوكالة تأسيساً على إلغاء الوكالة في تاريخ سابق على البيع مستنداً على حق الوكالة في إلغاء الوكالة من إقرار الوكيل قبل البيع بإستلامه كافة حقوقه في تلك الشقة رغم عدم الإشارة في هذا الإقرار إلى موافقته على إلغاء الوكالة . فساد في الإستدلال ومخالفة القانون .

(الطن رقم ٢٢١٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٣).

٢٨٢- إذ كان النص في عقد الوكالة محل النزاع - والصادر من المطعون ضدها الولي إلى الطاعن الأول - على حق الوكيل أن يبيع العقار لنفسه أو للغير وأنه لا يجوز إلغاء الوكالة إلا بحضور الوكيل شخصياً يدل على أن الوكالة موضوع الدعوى صادرة لصالح الوكيل فلا يجوز إلغاؤها إلا بموافقة على ذلك ولما كانت عبارات الإقرار المؤرخ ١٩٩٤/٦/٢١ لا يستفاد منها موافقة الوكيل على ذلك لخلوها حتى من مجرد الإشارة إليه وإستمر حيازته لشقة النزاع بعد ذلك حتى بيعها للطاعنة الثانية ١٩٩٦/٤/٢٤ فإن الحكم إذ إستدل منه على حق الموكل في إلغاء الوكالة فإنه يكون معيباً بالفساد في الإستدلال . ولما كانت الطاعنة الثانية قد اشترت الشقة من الطاعن الأول الوكيل عن المطعون ضدها الولي بمقتضى وكالة سارية المفعول على نحو ما سلف فإنها تكون قد تعاملت مع من يملك التصرف ويكون العقد نافذاً في حق الموكله - المطعون ضدها الولي - ولا مجال لتمسك الطاعنة الثانية بحسن النية إستناداً إلى الوكالة الظاهرة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء الوكالة وعدم نفاذ العقد المؤرخ ١٩٩٦/٤/٢٤ فإنه يكون معيباً .

(الطن رقم ٢٢١٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٣).

٢٨٣- إختصام المطعون ضده للطاعن في الدعوى بإسمه مقروناً بصفته صاحب شركة النزاع . إستئناف الأخير بالحكم الصادر فيها وإغفاله ذكر هذا البيان الأخير بصحيفة الإستئناف . تضمن الصحيفة بياناً يدل على توافر هذه الصفة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإستئناف لرفعه من غير ذي صفة تأسيساً على أن المطعون ضده ليس المحكوم عليه في الدعوى . خطأ .

(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١١).

٢٨٤- إذ كان البين من الأوراق أن المطعون ضده قد إختصم الطاعن في الدعوى بإسمه مقروناً بصفته صاحب شركة وإذ

استأنف الأخير الحكم الصادر فيها أغفل ذكر هذا البيان الخير بصحيفة الإستئناف مقروناً بإسمه إلا أن ما جاء بها يفسح عن توافر تلك الصفة للذكورة بما تضمنته من إشارة صريحة إلى موضوع النزاع في الدعوى وطلبات الطعون ضده فيها ومنازعته في تلك الطلبات والحكم الصادر عليه بشأنها وأسباب إستئنافه له وأسانيده في ذلك مما تكون معه على هذا النهج مشتملة على بيانات تدل على توافر صفته الغفلة وترفع عنه كل تجهيل في هذا الشأن وكافية لتوافر صفته تلك في إقامة الإستئناف عن الحكم الطعون فيه ويكون الحكم الطعون فيه بمخالفته هذا النظر قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١١).

٢٨٥- خلو ديباجة صحيفة إستئناف الطعون ضده من إسم الطاعنة الأولى مع ذكره صراحة لدى سرد وقائع النزاع وتعلق أسباب إستئناف الحكم الصادر في دعواها به على نحو لا يشك في حقيقة إختصاصها في هذا الإستئناف . نعيها على الحكم الطعون فيه لرفضه دفعها بعدم جواز الإستئناف بالنسبة لها لخلو صحيفته من ذكر إسمها وبسقوط الحق فيه لأن إدخالها فيه تم بعد اليعاد . غير منتج . آخره . عدم قبوله . إنتهاء الحكم إلى هذه النتيجة الصحيحة . لا يبطله ما ورد في أسبابه من تقارير قانونية خاطئة . علة ذلك . لحكمة النقض تصويب ما شابه من خطأ في هذه الخصوص .

(الطن رقم ٣٠١٠١ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥).

٢٨٦- لما كان البين من صحيفة إستئناف للطعون ضدهم أن ديباجتها وإن كانت قد خلت من إسم الطاعنة للذكورة (الطاعنة الأولى) إلا أنه ذكر صراحة لدى سرد وقائع النزاع ، وتعلقت به أسباب إستئناف الحكم الصادر في دعواها الرقيمة لسنة مدني كلى على نحو لا يشك في حقيقة إختصاصها في هذا الإستئناف . وإذ إنتهى الحكم للطعون فيه إلى هذه النتيجة

الصحيحة ، فإن ما ورد أسبابه من تقارير قانونية خاطئة لا يبطله إذ لحكمة النقض تصويب ما شابه من خطأ في هذا الخصوص ، ومن ثم فإن النعي بهذا السبب (النعي من الطاعنة الأولى على الحكم للطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لرفضه دفعها بعدم جواز الاستئناف للقام من الطعون ضدهم الأربعة الأوائل بالنسبة لها لخلو صحيفته من ذكر إسمها وبسقوط الحق فيه لأن إدخالها فيه تم بعد اليعاد) يكون غير منتج ، ومن ثم غير مقبول .

(الطن رقم ٣٠١٠١ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥).

٢٨٧- إيداع الطاعن بصفته صحيفة الاستئناف قلم كتاب محكمة سوهاج الابتدائية بهيئة استئنافية إعتبار الاستئناف مرفوعاً من وقت الإيداع ولو كانت هذه المحكمة غير مختصة بنظره . مخالفة الحكم للطعون فيه هذا النظر وإعتباره الاستئناف مرفوعاً من وقت نظره أمام محكمة استئناف أسيوط - مأمورية سوهاج - خطأ.

(الطن رقم ٣٨١٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٦).

٢٨٨- إذ كان الستائف قد رفع دعوى استئناف بإيداع صحيفته قلم كتاب محكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - فإن الاستئناف يعتبر مرفوعاً من وقت هذا الإيداع حتى ولو كان إلى محكمة غير مختصة بنظره ، وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر وإعتبر الاستئناف مرفوعاً من وقت نظره أمام محكمة استئناف أسيوط - مأمورية سوهاج - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطن رقم ٣٨١٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٦).

٢٨٩- ثبوت أن الاستئناف الأصلي رفع من الطعون ضده الولي دون الطعون ضدهم ثالثاً . إقامة الطاعنين استئنافاً فرعياً صحيحاً على الستائف الأصلي وجوب تصدى محكمة الاستئناف لموضوعه .

قضاؤها بعدم قبوله لعدم إعلانه للطعون ضدهم ثالثاً رغم أنهم ليسوا خصوماً فيه . خطأ .

(الطن رقم ٣٦٨٥ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٤).

٣٩٠- لما كان الثابت في الأوراق للطعون ضده الأول - دون الطعون ضدهم ثالثاً - هو الذي رفع الإستئناف الأصلي عما قضت به محكمة الدرجة الأولى ضده بشطب وإلغاء التسجيل الصادر لصالحه ، وبعد قوات ميعاد الإستئناف وقبل إقفال باب المرافعة فيه . أقام الطاعنون إستئنافاً فرعياً ضد الستائف الأصلي - الطعون ضده الأول - بمذكرة إشتملت على أسبابه موقع عليها من محامى الأخير بما يفيد إستلامه صورة منها طعنوا فيها على ما قضى به الحكم الستائف ضدهم من رفض طلبهم الأصلي الإحتياطى الخاص بإزالة المبانى التى أقامها الطعون ضده الأول على أرض النزاع على نفقته أو عرض ما زاد فى ثمن تلك الأرض بسبب المبانى وتسليمها إليهم ، وكان رفع الإستئناف الفرعى على هذا النحو قد صادف صحيح القانون . مما كان يتعين على محكمة الإستئناف أن تتصدى لوضوعه والفصل فيه ، وإذ تخلت عن ذلك وقضت بعدم قبوله - على قالة أنه لم يعلن إى الطعون ضدهم ثالثاً فى حين أنهم ليسوا خصوماً فى الإستئناف الفرعى ، وما كان يصح لهم أن يكونوا كذلك بإعتبارهم لم يستأنفوا الحكم الابتدائى إستئنافاً أصلياً وبالتالي لا يلزم إعلانهم بالإستئناف الفرعى إذ أن الخصم الوحيد فيه هو الستائف الأصلي - الطعون ضده الأول - والذي تم إعلانه به على النحو المتقدم ، فإن الحكم الطعون فيه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون فيما قضى به من عدم قبول الاستئناف الفرعى .

(الطن رقم ٣٦٨٥ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٤).

٣٩١- أحكام محاكم الإستئناف . وجوب صدورها من ثلاثة مستشارين . ٦١ ق٤ لسنة ١٩٧٣ . لا يجوز أن يشترك فى اللبولة غير المستشارين الذين سمعوا المرافعة . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . ١٦٦م ، ١٧٥ مراجعات .

(الطن رقم ١٠١٤٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨).

٣٩٢- للقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة السادسة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أنه يجب إصدار أحكام محاكم الإستئناف من ثلاثة مستشارين ، وأن مفاد المواد ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ من قانون المرافعات أنه يتعين حصول اللدولة بين جميع قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة وأن يوقعوا على مسودة الحكم للشتملة على أسبابه ولا يشترك في ذلك غيرهم وإلا كان الحكم باطلاً .

(الطن رقم ١٠١٤٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨).

٣٩٣- النص في م ٢/١١ مرافعات . إستئنافه إعلام الراد إعلانه بمضمون الورقة العلنة لتمكينه من إعداد دفاعه بشأنها تحقيقاً لبدا الواجبة بين الخصوم . عدم تحقق هذه الغاية إذا أعيد الكتاب المسجل الشتمل على صورة الإعلان إلى مصدره لسبب لا يرجع إلى فعل الراد إعلانه أو من يعمل بإسمه . الإستثناء . حضوره جلسات المرافعة أو تقديمه مذكره دفاعه .

(الطن رقم ١٠١٤٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨).

٣٩٤- وجوب إعلان صفح الدعاوى والطمون والأحكام الخاصة بالهيئات العامة أو للؤسسات العامة أو للوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه . م بإصدار ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . لا يعفى من ذلك . ما نصت عليه م ٢/٥٢ مرافعات من إجازة رفع الدعوى إلى المحكمة الواقع في دائرتها فرع الشركة أو الجمعية أو للؤسسة في السائل للتصلة بهذا الفرع . على ذلك . مغايرة أمر هذه الإجازة لإجراء الإعلان . عدم إتمام الإعلان في الوطن الذي حده القانون . لثره . بطلان الإستثناء . تحقق الغاية منه بحضور للدعى عليه بالجلسة .

(الطن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥).

٣٩٥- إن النص في المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالؤسسات العامة والهيئات العامة

والوحدات التابعة لها على أن "وإستثناء من الأحكام المقررة في قانون للرافعات المدنية والتجارية ، تسلم إعلانات صف الدعاوى وصحف الطعن والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة" - يدل على وجوب إعلان صف الدعاوى والطعون والأحكام الخاصة بالأشخاص الاعتبارية للنوّه بذكرها في النص في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة - أو من ينوب عنه - ولا يعفى المدعى من هذا الواجب ما نصت عليه المادة ٢/٥٢ من قانون المرافعات من إجازة رفع الدعوى إلى المحكمة التي يقع في دائرتها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة في السائل للتصلة بهذا الفرع ، ذلك أن تخويل المدعى رفع دعواه أمام محكمة أخرى غير محكمة موطن المدعى عليه أمر مغاير لإجراء الإعلان ، وليس من شأنه الإعفاء من واجب إتمام هذا الإعلان في الموطن الذي حدده القانون ، فإذا لم يتم على هذا النحو كان باطلاً إذا تحققت الغاية من الإعلان بحضور المدعى عليه بالجلسة حيث تتم اللواجهة بين طرفي الدعوى ، ويكون ذلك إيذاناً للقاضي بالضى في نظرها .

(الطن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥).

٢٩٦- إعلان الطعون ضده الشركة الطاعنة بصحيفة إفتتاح الدعوى على فرع لها وليس في مركزها الرئيسي وعدم حضورها في أي من جلسات نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة . أنه . بطلان الحكم الابتدائي لإبتنائه على إعلان باطل . قضاء الحكم الطعون فيه برفض الدفع للبدى من الشركة في هذا الصدد على سند من جواز الإعلان في مقر الفرع الذي يتعلق بالإعلان بنشاطه بما ينبى عن خلطه بين حق الطعون ضده في رفع دعواه أمام المحكمة الواقع في دائرتها فرع الشركة وبين وجوب إعلانها بصحيفة الدعوى في مركز إدارتها . مخالفة للقانون وخطا في تطبيقه .

(الطن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥).

٣٩٧- لا كان الثابت في الأوراق ان المطعون ضده اعلن الشركة الطاعنة بصحيفة إفتتاح الدعوى على فرعها بالاسكندرية حالة كون مركزها الرئيسي بالقاهرة - طبقاً لما جاء في صورة وثيقة التامين المقدمة منه - ، وانها لم تحضر في أية جلسة من الجلسات الى نظرت فيها الدعوى امام محكمة اول درجة ، فإن الحكم الابتدائي يكون باطلاً لإبتنائه على ذلك الإعلان الباطل . وإذ خالف الحكم للمطعون فيه هذا النظر ورفض النفع الذي أبنته الطاعنة في هذا الصدد على سند مما أورده في أسبابه من أن "إننا تعددت الفروع الخاصة بالشركة فيجوز إجراء الإعلان في مقر الفرع الذي يتعلق الإعلان بنشاطه" مما ينبئ عن أنه خلط بين حق المطعون ضده في رفع دعواه أمام المحكمة التي يقع في دائرتها فرع الشركة وبين وجوب إعلانها بصحيفة الدعوى في مركز إدارتها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .
(الطن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٥).

٣٩٨- للوطن . ماهيته . محل التجارة أو الحرفة . اعتباره موطناً للتاجر أو الحرفي بجانب موطنه الأصلي يصح إعلان فيه بكافة الأمور المتعلقة بها . شرطه . أن يكون مركز إدارة نشاط التاجر أو الحرفي الذي يعتاد على التواجد به ويدير منه أعماله المتعلقة بالتجارة أو الحرفة . للواد ٤٠ ، ٤١ مدني و ٢١٢ مرافعات . الأماكن الملحقة بالنشاط التجاري أو الحرفي . عدم اعتبارها موطناً لإدارة الأعمال . علة ذلك .
(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨).

٣٩٩- إن النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أن "يكون إعلان الحكم لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي " وفي المادة ٤٠ من القانون المدني على أن "لوطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة " وفي المادة ٤١ من ذات القانون على أنه "يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة" فكل ذلك يدل على أن الشرع قد اعتد بالتصوير الواقعي للموطن

فلم يفرق بين الوطن ومحل الإقامة العادى وجعل العول عليه فى تعيين الوطن الإقامة للمستقرة ، بمعنى أنه يشترط فى الوطن أن يقيم الشخص فيه على وجه يتحقق فيه شرط الإعتياد ، وإضافة للموطن الأصلى إعتى للشرع المحل أو مركز إدارة نشاط التاجر أو الحرفى الذى يزاول فيه نشاطه موطناً له بالنسبة للخصومات المتعلقة بهذه أو تلك فيصلح إعلانه فيه بكافة الأمور المتعلقة بها طالما أن مباشرته لتجارته أو حرفته فيه له مظهره الواقعى الذى يدل على أنه ، بأن يكون المكان هو مركز نشاط التاجر أو الحرفى الذى يتواجد به على نحو يتوافر به شرط الإعتياد ويدبر منه أعماله المتعلقة بالتجارة أو الحرفة فلا يعتى الأماكن للحقة بالنشاط التجارى أو الحرفى كالمخازن وأشباهاها - التى لا يدبر منها النشاط على نحو معتاد موطناً لإدارة الأعمال وإنما يكون الوطن الذى يصح الإعلان فيه هو مكان إدارة النشاط لأنه هو الذى يتواجد به التاجر أو الحرفى على وجه يتحقق به شرط الإعتياد .
(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨).

٤٠٠- تمسك الطاعن ببطلان إعلانه بالحكم الابتدائى لأنه وجه إليه فى عين النزاع التى نص فى عقد الإيجار على أنها مؤجرة مخزناً للكتب ولم يوجه إليه فى مركز إدارة أعماله المتعلقة بتجارة الكتب والمبين بالعقد . أطراح الحكم الطعون فيه هذا الدفاع وقضاه بسقوط الحق فى الإستئناف معتداً بهذا الإعلان . خطأ .
(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨).

٤٠١- إذ كان الثابت من الأوراق أن الطعون ضدهم قد وجهوا إعلان الحكم المستأنف إلى الطاعن فى العين للوجرة له مخزناً فسلمت للإدارة لغلقه على الرغم من أن مركز إدارة النشاط التابع له المخزن ثابت بعقد الإيجار ، فإن الحكم للطعون فيه إذ إعتد بهذا الإعلان وقضى بسقوط حق الطاعن فى الإستئناف مطرحاً دفاعه ، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون .
(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨).

٤٠٢- إعلان الطاعنة بصحيفتي الدعوى والإستئناف وما تلاهما من إعلانات على مسكن شقيقتها . ثبوت عدم علمها بالخصومة وما تم فيها لإقامتها بمسكن آخر ومدينة أخرى . اثره . بطلان هذه الإعلانات والحكم للطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٧٦ ، ٧٩٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١).

٤٠٣- إذ كانت المادة العاشرة من قانون للرافعات قد نصت على أن "تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون " وكان الثابت من المستندات التي قدمتها الطاعنة رفق طعنها ومنها جواز سفرها وشهادات عقارية بمسكنها ومسكن اختها وإعلان الطعون ضدهما لها بالصورة التنفيذية للحكم للطعون فيه وإعلانها برغبتها في صرف مبالغ مودعة لحسابهما خزانة المحكمة أنها لا تقيم في طلخا مع شقيقتها وإنما تقيم في مسكن مستقل مع زوجها بالنصورة وهو ما لم ينازع فيه الطعون ضدهما فيكون قيامها بإعلانها بصحيفتي الدعوى والإستئناف وما تلاهما من إعلانات على محل إقامة شقيقتها وليس محل إقامتها باطلاً مما حال دون علمها بالخصومة ومنعها من إبداء دفاعها فتكون هذه الإعلانات باطلة بالنسبة لها ، وإذ صدر الحكم للطعون فيه على سند من هذه الإجراءات الباطلة فإنه يكون باطلاً .

(الطعن رقم ٣٧٦ ، ٧٩٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١).

٤٠٤- طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيما بتقاسمان تنفيذ الإلتزام . عدم إمكان رد المال عيناً أو إرهابه للمدين . اثره . للقاضي الحكم بتعويض يراعى في مقداره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب .

(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق - هيئة علمة - جلسة ٢٠٠١/١/٢٤).

٤٠٥- المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيما متكافئان قدرأ ومتحdan

موضوعاً يندرج كل منهما في الآخر ويتقاسمان معاً تنفيذ الإلتزام الأصلي ، فإذا كان الدائن قد طلب رد المال عيناً وثبت للقاضي أن ذلك غير ممكن أو فيه إرهاب للمدين عليه إن حكم بتعويض يراعى في مقداره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب دون أن يعد منه قضاء بما لم يطلبه الخصوص .

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ ق - هيئة عامة - جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١).

٤٠٦- إن الأصل طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني أن المستاجر ملتزم بالا يحلث تغييراً ضاراً في العين المؤجرة بدون إذن من المالك ، وقد نصت المادة ٢/٥٨٠ من القانون المدني على أنه "إذا ما خالف المستاجر هذا الإلتزام جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التي كانت عليه وبالتعويض إن كان له مقتض". وجاء هذا النص تطبيقاً للقواعد العامة فيجوز للمؤجر أن يطلب التنفيذ العيني ، وإعادة العين إلى أصلها ، أو فسخ الإيجار مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتض .

(الطن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٦/٦/٢٠٠١).

٤٠٧- إقامة الهيئة الطاعنة دعواها بطلب طرد الطعون ضدها من الأرض الفضاء إنتفاعها وتسليمها خالية . تضمنه بطريق اللزوم طلب فسخ العقد بينهما . إستناد الطاعنة في طلبها إلى إقامة الطعون ضدها مباني خرسانية على أرض النزاع بما يغير من معالها ويتنافى مع طبيعتها وما أجرت من أجله ويضر بالطاعنة . قضاء الحكم للطعون فيه برفض الدعوى تأسيساً على خلو الأوراق من تعليمات تحظر على للطعون ضدها البناء . عدم صلاحيته رأياً على دفاع الطاعنة لوجوب تطبيق القواعد العامة في هذه الحالة والتي تجيز للطاعنة طلب فسخ العقد لعدم إتفاق المتعاقدين على ما يخالفها . قصور وخطأ .

(الطن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٦/٦/٢٠٠١).

٤٠٨- إذ كانت الهيئة الطاعنة قد أقامت دعواها بطلب طرد للطعون ضدها من الأرض الفضاء إنتفاعها وتسليمها خالية ، وهو ما

يتضمن بالضرورة وبطريق اللزوم فسخ العقد بينهما تأسيساً على قيامها ببناء مبان خرسانية عليها بما يغير من معالها ويتنافى مع طبيعة العين ، وما أجرت من أجله ويضر بالطاعة ، فإن الحكم للطعون فيه - الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه - بإرفض الدعوى على سند من خلو الأوراق من ثمة تعليمات تحظر على اللطعون ضدها البناء - وهو ما لا يواجه دفاع الطاعة ولا يصلح رداً عليه ، باعتبار أنه ما لم يتفق العاقدان على ما يخالف القواعد العامة آنفة البيان ، فإنها تكون ملزمة لهم ويتعين على القاضى إعمالها . الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

(الطن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦).

٤٠٩- للمتعاقدان أن يحددا مقدماً قيمة التعويض عما ينجم من ضرر بسبب عدم تنفيذ أحد الالتزامات المنصوص عليها فى العقد . التعويض فى هذه الحالة . ماهيته . تعويض عن عدم التنفيذ . عدم جواز الجمع بينه وبين التنفيذ العينى . للمتعاقدين تحديد التعويض الجابر للضرر عن التأخير فى التنفيذ . جواز الجمع بين التعويض الأخير والتنفيذ العينى . علة ذلك . القضاء بالزام اللذين بتنفيذ التزامه عيناً لا يخل بحق اللائن فيما يجب له من هذا التعويض . المواد ٢/٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢/٢٢٤ - ملنى .

(الطعون أرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ - لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢).

٤١٠- إن مؤدى المواد ٢/٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢/٢٢٤ من القانون للبنى انه يجوز للمتعاقدين أن يحددا مقدماً قيمة التعويض الواجب ادائه عما قد ينجم من ضرر بسبب "عدم التنفيذ" إلتزام من الإلتزامات المنصوص عليها فى العقد اليرم بينهما ويكون التعويض فى هذه الحالة تعويضاً عن عدم التنفيذ لا يجوز الجمع بينه وبين التنفيذ العينى ، كما يجوز لهما تحديد التعويض الجابر للضرر عن "التأخير فى التنفيذ" ، كما يجوز الجمع بين هذا التعويض والتنفيذ العينى لأن القضاء بالزام اللذين بتنفيذ التزامه اللطعون فيه أنه محض هذا الدفاع الجوهري أو ناقش الأدلة التى ساقها

الطاعون تأييداً له حيث لم تعمل المحكمة سلطتها في تفسير ذلك الشرط الجزائي توصلأ لما إذا كان جزءاً عن عدم تسليم تلك الشقق خالية أو عن التأخير في تسليمها رغم اختلاف الحكم في كل من الحالتين ، ولم تقل كلمتها فيما إذا كان مجرد عرض الطاعنين هاتين الشقتين على الطعون ضدهم الثلاثة الأوائل - دون أن يتلوه إجراء مماثل للإيداع طبقاً للمادتين ٣٣٦ من القانون المدني ، ٢/٤٨٩ من قانون المرافعات - يقوم مقام الوفاء الجزئي بالإلتزام الذي يبيح للقاضي تخفيض التعويض المتفق عليه إلى الحد المناسب ، فإن الحكم - فضلاً عن مخالفته للقانون وخطئه في تطبيقه - يكون معيباً بقصور يبطله .

(الطعون لرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ - لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢).

٤١١- التعويض الاتفاقي . عدم جواز القضاء به إلا إذا توافرت أركان السئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية طبقاً للقواعد العامة . حكمه في ذلك حكم التعويض القضائي . الاختلاف بينهما . وجهه . أن الإتفاق مقدماً على قيمة التعويض عن الإخلال بالإلتزام العقدي تنفيذاً أو تأخيراً يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن إثباته .

(الطعون لرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢).

٤١٢- إن التعويض الاتفاقي - حكمه في ذلك حكم التعويض القضائي - لا يجوز القضاء به إلا إذا توافرت أركان السئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية طبقاً للقواعد العامة ، قصارى ما في الأمر أن الإتفاق مقدماً على قيمة التعويض عن الإخلال بالإلتزام العقدي - تنفيذاً أو تأخيراً - يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن إثباته .

(الطعون لرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ - لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢).

٤١٣- الدفع بالتقادم المسقط قاصر على ذي الصلحة فيه . اثره . إبداءه من أحد الدينين للتضامنين بالنسبة إلى مدعين متضامن آخر بقدر

حصة هذا اللين . لا يتعدى أثره إلى ملين متضامن آخر لم يتمسك به .

(الطن رقم ٥٩٢١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧).

٤١٤- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن المادة ٧٢٨٧ من القانون المدني إذ نصت على أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضي بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب اللين أو طلب دائنيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به اللين ، فقد أفادت بذلك أن إبداء الدفع بالتقادم للسقط قاصر على من له مصلحة فيه ولا ينتج هذا الدفع أثره إلا فى حق من تمسك به وأنه وإن جاز للملين التضامن طبقاً للمادة ٢٩٢ من القانون المدني أن يدفع بالتقادم اللين بالنسبة إلى ملين متضامن آخر بقتل حصة هذا اللين . إلا أنه إذا أبدى أحد اللينين التضامنين هذا الدفع فإن أثره لا يمتد إلى غيره من اللينين التضامنين الذين لم يتمسكوا به .

(الطن رقم ٥٩٢١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧).

٤١٥- الدفع بعدم الإختصاص الحلى . عدم تعلقه بالنظام العام ١٠٨٥ مرافعات . وجوب التمسك به قبل غيره من الدفوع وقبل التحكم فى موضوع الدعوى . جواز النزول عن التمسك به صراحة أو ضمناً . مؤداه . مثول الشركة الطاعنة بوكيلها أمام محكمة أول درجة وعدم تمسكه بهذا الدفع . أثره . سقوط حقها فى التمسك به . قضاء الحكم للطعون فيه برفضه إستوائه مع الحكم بسقوطه .

(الطن رقم ٣٩٠٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٩).

٤١٦- تقديم الطاعن عطاء متضمناً شرطاً بتحديد مدة العقد بسنة واحدة ولا تقبل الزيادة إلا بإتفاق جديد . قبول الشركة للطعون ضدها هذا الإيجاب بإصدار أمر توريد متضمناً تعديلاً مدة العقد بتقرير حقها فى وقف التوريد دون أن يكون للطاعن حق الرجوع عليها . إعتبار هذا القبول رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً . إنتهاء

الحكم الطعون فيه إلى قيام التعاقد بين الطرفين وقضاؤه بمسئولية الطاعن عن عدم تنفيذه رغم رفض الأخير للإيجاب الجديد . مخالفة للثابت بالأوراق ومخالفة القانون .

(الطعن رقم ١٦٩٦ ، ١٨٦٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٣).

٤١٧- إذ كان إيجاب الطاعن قد تضمن شرطاً يتعلق بتحديد مدة العقد بسنة واحدة لا يقبل زيادتها إلا بإتفاق جديد وكان الثابت بالأوراق أن قبول الشركة للطعون ضدها بإصدار أمر التوريد رقم ١٦ يتضمن تعديلاً في مدة العقد بتقرير حق لها في وقف التوريد دون أن يكون للطاعن حق الرجوع عليها فإن مثل هذا القبول لإيجاب الطاعن يعتبر رفضاً له ولا يتلاقى معه فلا يتم به التعاقد بينهما ويعتبر إيجاباً جديداً منها رفضه الطاعن بكتابة إليها المؤرخ ١٩٩١/٧/٢٠ ، فإن الحكم للطعون فيه وقد إنتهى إلى قيام هذا التعاقد بين الطرفين بموجب قبولها التمثل في أمر التوريد وقضى بمسئولية الطاعن عن عدم تنفيذه يكون قد خالف القانون بما انساق إليه من مخالفة للثابت بالأوراق .

(الطعن رقم ١٦٩٦ ، ١٨٦٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٣).

٤١٨- تمسك الطاعن أمام محكمة للوضع بوقوعه في غلط جوهري لتوهمه أنه إختص في عقد القسمة للرم بينه والطعون ضده بالساحة المحددة فيه وأنه لو كان يعلم أن جزءاً منها يتداخل في طريق عام لأحجم عن إبرام العقد وبأن قسيمه كان عائلاً بوقوعه في ذلك الغلط ودلس عليه بسكوته عمداً عن تلك الواقعة حين أن الأخير قرر في محضر استجواب بان الطريق كان مقاماً منذ امد طويل وتأييد ذلك بتقرير الخبير الذي أضاف أنه يقتطع من نصيب الطاعن . دفاع جوهري . عدم عناية الحكم للطعون فيه بتمحيصه مقيماً قضاءه برفض دعوى الطاعن بطلب إبطال العقد على قالة إن الطريق أنشئ بعد تحريره . مخالفة للثابت في الأوراق وقصور مبطل .

(الطعن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧).

٤١٩- لا كان الثابت في الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن وقع في غلط جوهري إذ توهم أنه إختص في عقد القسمة

للورخ الذي أبرمه مع أخيه الطعون ضده بمساحة ١٧٧,٧٨ متراً مربعاً وأنه لو كان يعلم أن ما يزيد على خمسين متراً من هذه المساحة يتداخل في طريق عام يحدها من الناحية البحرية لأحجم عن إبرام العقد ، كما تمسك بأن قسمه كان علناً بوقوعه في ذلك الغلط ، وأنه دلس عليه بأن سكت عمداً عن تلك الواقعة حتى يتردى هو فيما شاب إرادته من غلط ، ودلل على صدق ما يقول بما أقر به الطعون ضده نفسه في محضر الاستجواب للورخ من أن ذلك الطريق كان

مقاماً من مد طويل - حنده الخبر للندوب من محكمة الإستئناف بمدة لا تزيد على خمسين عاماً وأورد أنه يقتطع من نصيب الطاعن مساحة ٥٨,٥٠ متراً مربعاً ، وإذا كان البين من الحكم الطعون فيه أنه لم يعن بتمحيص هذا الدفع الجوهري ، وأقام قضاءه برفض الدعوى (دعوى الطاعن بطلب إبطال العقد) على ما قاله الحكم الابتدائي من أن الطريق الذي تتداخل فيه نصيب الطاعن أنشئ بعد تحرير عقد القسمة بأربع سنوات ، فإنه فضلاً عن مخالفة الثابت في الأوراق يكون مشوباً بقصور ببطله .

(الطن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧).

٤٢٠- الغلط الفردي . سبب لإبطال العقد وعودة طرفيه إلى الحالة التي كانوا عليها قبل إبرامه. شرطه. أن يكون الغلط جوهرياً وللتعاقد الآخر علماً به أو في مقلوبه أن يعلم به. الغلط الجوهري. تحققة إذا كان هو النافع إلى إبرام العقد. للادتان ١٢٠، ١٢١/١ منخى.

(الطن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧).

٤٢١- إن النص في المادة ١٢٠ من القانون اللخى على أن ، "إذا وقع التعاقد في غلط جوهري جاز له أن يطلب إبطال العقد ، عن كان للتعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا الغلط ن أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه أن يتبينه" وفي المادة ١/١٢١ منه على أن "يكون

الغلط جوهرياً إذا بلغ حداً من الجسامة بحيث يمتنع معه التعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط" - يدل على أن الشرع يعتد بالغلط الفردي سبباً لإبطال العقد ، وعودة طرفيه إلى الحالة التي كانوا عليها قبل إبرامه ، وإشترط لذلك أن يكون هذا الغلط جوهرياً - وهو ما يتحقق إذا كان هو الدافع إلى إبرام العقد - وأن يكون التعاقد الآخر عللاً به أو في مقدوره أن يعلم به .

(الطن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧).

٤٢٢- مجرد كتمان العاقد واقعة جوهرياً يجهلها العاقد الآخر أو ملابسة . تدليس يجيز إبطال العقد . شرطه . ثبوت أن التدليس عليه ما كان ليبرم العقد لو إتصل علمه بما سكت عنه الدلس عمداً . ١٢٥ مدني.

(الطن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧).

• التدليس :-

٤٢٣- إن النص في المادة ١٢٥ من القانون نفسه (القانون للنهي) على أن : "يعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة أو ملابسة إذا ثبت أن الدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة ، أو هذه الملابسة" - مؤداه أن الشرع إعتبر مجرد كتمان العاقد واقعة جوهرياً يجهلها العاقد الآخر أو ملابسة ، من قبيل التدليس الذي يجيز طلب إبطال العقد إذا ثبت أن للدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو إتصل علمه بما سكت عنه الدلس عمداً .

(الطن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧).

٤٢٤- التدليس . ماهيته . الحيلة غير المشروعة التي يتحقق بها التدليس إما أن تكون إيجابية باستعمال طرق احتيالية أو سلبية بتعمد التعاقد كتمان امر عن التعاقد الآخر بلغ حداً من الجسامة بحيث لو علمه الطرف الآخر لما أقدم على التعاقد بشروطه .

(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٦٦ ق لحوال شخصية - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨).

٤٢٥- إلزام طرفى العقد بتنفيذه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية . ١/١٤٨٣ مدينى . حق اللائن فى الالتزام العقدى للعلق على شرط واقف مما ينظمه القانون ويحميه . مؤداه . ليس للمدين تحت هذا الشرط القيام بعمل من شأنه منع اللائن من إستعمال حقه عند تحقق الشرط . تصرفه الحائل دون تحقيقه . خطأ يستوجب التعويض ولو لم يصل إلى حد الغش . على ذلك . جزاؤه . التعويض العينى بإعتبار الشرط متحققاً حكماً ولو لم يتحقق بالفعل . صيرورة الالتزام الشرطى نافذاً بعد أن تغير وصفه من التعليق إلى التنجيز .

(الطن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣).

الفصل الثانى عشر الوقاية من الغش فى نطاق الملكية وأسباب كسبها

أولاً: فى الميراث

١- لقد نص المشرع فى المادة ٨٨٩ من القانون المدنى على أنه "يعاقب بعقوبة التبديد كل من استولى غشاً على شئ من مال الشركة ولو كان وارداً"

٢- وعلى هذا النحو فإنه يعاقب بعقوبة التبديد العاقب عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات كل من استولى بطريق الغش على مال للشركة كان تحت يده وإذا استولى على المال شخصاً من الغير فإنه يعاقب بعقوبة جريمة السرقة.

ثانياً : فى الحيازة

لقد نص المشرع فى المادة ٩٦٥ على أنه :

١ - " يعد حسن النية من يحوز الحق وهو يجهل أنه يعتدى على حق تغير، إلا إذا كان هذا الحق عن خطأ جسيم.

فإذا كان الحائز شخصاً معنوياً فالعبرة بينه من يمثله. وحسن النية يفترض دائماً ما لم يقم الدليل على العكس."

٢ - وعلى هذا النحو يعتبر الحائز حسن النية إذا تلقى حقاً من شخص يعتقد أنه مالك لهذا الحق فى حين أنه ليس مالكا سواء لحق ملكية أو حق إنتفاع أو حق إرتفاق أو حق رهن حيازة أو إيجاراً أو غيره، واعتقد أثناء تلقيه لهذا الحق أنه يتلقاه من صاحبه ، كان فى حيازته للحق حسن النية لأنه يجهل أنه يتلقى الحق من غير مالك فحينئذى علمه بأنه يعتدى على حق للغير، أما إذا كان الجهل العلم سببه الخطأ الجسيم.

٢ - وإن حسن النية مفترض دائما لدى الحائز إلى أن يقوم الدليل على العكس.

٤ - وإن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٩٦٥ من القانون المدني أنه يشترط لحسن النية أن يجهل الحائز أنه يعتدى على حق الغير ولا يخالجه أى شك فى هذا، كما يجب ألا يرتكب خطأ جسيما فى جهله بأنه يعتدى على حق الغير.

٥ - ولقد نص للشرع فى المادة ٩٦٦ على أنه : -

" لا تزول صفة حسن النية لدى الحائز إلا من الوقت الذى يصبح فيه عالما أن حيازته إعتداء على حق الغير.

ويزول حسن النية من وقت إعلان الحائز بعيوب حيازته فى صحيفة الدعوى وبعد سئى النية من اغتصب بالإكراه الحيازة من غيره."

٦ - تعتبر الدعوى مرفوعة بمجرد ايداع صحيفةها قلم الكتاب ولو قبل إعلانها عملا بالمادة ٦٣ مرافعات، ولا يكفى ذلك لاعتبار الحائز سئى النية بل يجب لاعتباره كذلك أن يعلن بصحيفة الدعوى إعلانا قانونيا ولو لم يكن لشخصه. كذلك يتوفر سوء النية بالاغتصاب حتى لو كان للفتصب يعتقد أنه يسترد ماله إذا لا يجوز للشخص أن يقتضى حقه بنفسه، فإن ثبت أن لاحق له اعتبر حائزة سئى النية، إلا إذا توافرت مسئوليته عن الإكراه. وإذا ثبت علم الحائز بأن لا حق له فى حيازته اعتبر سئى النية من وقت هذا العلم، ويجز إثبات العلم بكافة طرق الإثبات القانونية .

٧ - ولقد نص للشرع فى المادة ٩٦٧ على أنه : -

" تبقى الحيازة محتفظة بالصفة التى بنأت بها وقت كسبها ما لم يتم الدليل على عكس ذلك."

٨ - ومتى كان الحائز يعتبر حسن النية فإنه يظل كذلك حتى إثبات سوء نيته فإن ظل حائزا وهو سئى النية فإن الحيازة تحتفظ بهذه الصفة حتى عند إنتقالها للخلف العام،

٩ - التقادم المكسب :

لقد نص المشرع في المادة ٩٦٧ من القانون المدني على أنه : -

" من حاز منقولا أو عقاراً دون أن يكون ملكاً له ، أو حاز حقاً عينياً على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصاً به كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق العيني إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة. "

١٠ - وإن الحقوق العينية الواردة على العقار وعلى المنقول يرد عليها التقادم الطويل المكسب، فلا تكتسب ملكية المنقول بالحيازة إلا إذا توفر السبب الصحيح وحسن النية فإن تخلفا أو تخلف أحدهما كان تملك للمنقول بالتقادم الطويل للمكسب، وأهم الحقوق العينية هو حق الملكية فيرد عليه هذا التقادم ك ما يرد على الحقوق العينية الأخرى كحق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكنى في العقار والنزل وحق الارتفاق الظاهر وكذلك يرد على ملكية الرقبة وحق الحكر وحق الرهن الحيازي أما الحقوق الشخصية لا يرد عليها التقادم المكسب .

وحتى يتم اكتساب هذه الحقوق بالتقادم فلا بد من :-

* أن تتوفر في الحائز الحيازة القانونية بعنصرها للادى أى وضع اليد، والمعنوى وهو نية التملك وأن تكون هذه الحيازة خالية من عيوبها بأن تكون هادئة وظاهرة وغير غامضة ومستمرة على التفصيل الذى أوضحناه فى التعليق على المادة ٩٤٩ فنحيل إليه.

* إنقضاء خمس عشرة سنة كاملة ميلادية منذ بدء الحيازة القانونية الخالية من العيوب، وتحسب هذه السنة بالأيام الكاملة فلا يدخل فى الحساب اليوم الأول من بدء الحيازة و يبدأ اليوم الأول من منتصف الليل وتستمر السنة حتى منتصف ليل اليوم الأخير الذى يكمل مدة التقادم،

* وتحتسب مدة التقادم دون أن يضاف إليها أيام الأعياد والعطلات الرسمية، فمنذ بدأت تستمر خمس عشرة سنة لتقضى فى اليوم الأخير إن لم يكن يوم عطلة، ومتى توافر الشرطان، فيكون التقادم بقدر الحيازة، فلا يكتسب إلا الحق الذى كان محلاً للحيازة،

١١ - وللمخلف سواء كان خلفا عاما أم خاصا وكذلك الحائز العرضى، أن يكمل مدة التقادم التى بناها سلفه ، ويراعى أن مدة التقادم تتعلق بالنظام العام فلا يجوز الاتفاق بين الحائز وصاحب الحق على مدة تختلف سواء من حيث الإطالة أو التقصير وإلا كان الإتفاق باطلا أما التقادم نفسه فليس من النظام العام فيجب الدفع به ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولا يجوز النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ويجوز النزول عن المدة التى إنقضت وينقطع التقادم بالمطالبة القضائية وإقرار الحائز بحق المالك ويفقد الحيازة أن لم تسترد خلال سنة ، ويترتب على إكتمال التقادم كسب الملكية بائر رجعى من وقت بدء الحيازة ، أما الحقوق التى ترتبت قبل بدء مدة التقادم فتسرى فى حق الحائز ما لم تكن قد سقطت بالتقادم أو انتقلت للحائز بالتقادم للكسب.

المبادئ القضائية

١ - يدل نص المادتين ١/٩٤٩، ٩٦٧ من القانون للنعي على أن للشرع لم يرتب على الحيازة القائمة على سبيل التسامح إكتساب الحقوق العقارية، وأنه رغم استمرارها تبقى محتفظة بثلث صفة التسامح التي بدأت بها، ما لم يقدم دليل آخر على عكس ذلك. لما كان ذلك وكان الحكم للطعون فيه قد سلم بأن ما أجراه للطعون ضده الأول من توصيل مجارى الصرف الصحي الخاصة بعقاره بغرف تفتيش عقار الطاعن تم على سبيل التسامح من الطاعن فإن ما خلص إليه بعد ذلك من أن مجرد استمرار هذا الوضع بضع سنين أكسب للطعون ضده الأول حق ارتفاق بالسييل يكون فضلا عن مخالفته القانون قد شابه القصور في التسبب بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٩ طعن ١٧٧٤ من ٤٩ ق)

٢ - متى كان الحكم للطعون فيه قد إنتهى إلى نفي ركن الخطأ عن الطعون - الشفيع - في إقامة السور حول القدر المتنازع عليه - للشفوع فيه - استنادا إلى الأسباب السانغة التي إستدل بها على أنها لم تكن تعتقد وقت البناء أنها تعتدى على حيازة الطاعن أو ملكيته، بل كانت على العكس تعتقد أنها تقيم البناء في القدر الوارد بعقد البيع الذي حلت فيه محل للشفوع منه، وقد كان إعلان للطعون عليها بصحيفة دعوى الملكية، ليس من شأنه أن ينفي إستمرار هذا الاعتقاد وإنما الذي ينفيه أو يؤيده هو الحكم النهائي الصادر فيها، فإنه يكون على غير أساس النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لتقريره بانعدام ركن الخطأ في حق الطعون عليها سواء قبل أو بعد رفع دعوى الملكية، ولا عيرة في هذا الخصوص بإستناد الطاعن إلى المادة ٢/٩٦٦ من القانون للنعي التي تنص على أن حسن النية يزول من وقت إعلان الحائز بعيوب حيازته في صحيفة الدعوى، لأن مجال تطبيق هذه المادة إنما يكون في صدد مطالبة المالك بثمار العين التي إعتدى الغير على حيازتها، وليس من شأن دعوى المسؤولية التقصيرية.

(نقض ١٩٧١/٤/٨ من ٢٢ من ٤٤٣)

٢ - لا مخالفة للقانون في أن يعتبر الحكم الطاعنة سيئة النية في قبض ما قبضته من ريع حصة في وقف من تاريخ إعلانها بصحيفة الدعوى للقائمة عليها من أحد الورثة إذ يكفي لتحقيق سوء النية لديها علمها بالعيب اللاصق بسند استحقاقها ولو كان مصدر هذا العلم من كان يقاضيهما وحده في الدعوى.

(نقض ١٩٥٢/١/٣ ج ١ في ٢٥ سنة من ٥٨٧)

٤ - إذا كان الحكم قد إنتهى إلى ما قرره من نفسى للكية حائز الأرض موضوع النزاع بأسباب موضوعية سائغة فإنه لا يكون هناك محل للنعي عليه بالخطأ في فهم أثر القرينة للاستفادة من الحياة النصوص عليها في المادة ٩٦٤ مدنى ذلك أن الحياة مجرد قرينة على الملك يجوز نفيها.

(نقض ١٩٥٦/٢/٢ س ٧ ص ١٦٢)

• استخلاص نية التملك

٥ - نية التملك، إستخلاص ثبوتها من عدمه، من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها، من محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائغا وله اصل ثابت بالأوراق.

(نقض ١٩٨٧/٣/١٢ طعن ٨٢٥ س ٥٣ق)

وضع اليد المدة الطويلة

٦ - وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية بعد بذاته سببا لكسب الملكية مستقلا عن غيره من أسباب إكتسابها.

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٣ طعن ١٠٣٤ س ٤٧ ق)

٧ - لنن كان وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية بعد بذاته سببا لكسب الملكية مستقلا عن غيره من أسباب إكتسابها ويعفى واضع اليد الذى يتمسك به من تقديم دليل على مصدر اللكة وصحة سندها.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ طعن ١٩٥٧ س ٤٧ق)

(نقض ١٩٤٨/١/٣٥ طعن ١٤٩٨ م ٤٩ ق)

٨ - وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية بعد بذاته سببا لكسب الملكية مستقلا عن غيره من أسباب إكتسابها.

(نقض ١٩٧٥/١/١٤ طعن ٥٥٧ م ٣٩ ق)

٩ - متى كان الحكم الطعون فيه قد إنتهى من الأسباب السانغة التي أوردتها إلى أن مورث الطعون بنيه التملك وبصفة ظاهرة ومستمرة حتى تاريخ البيع الصادر منه للطعون عليه في سنة ١٩٤٨ وأن عقد الإيجار الصادر من مصلحة الأملاك إلى الطعون عليه في سنة ١٩٤٣ لم ينفذ بالتسليم. وكان هذا العقد حجة على المتعاقدين لا ينصرف اثره إلى الورث الذي لم يكن طرفا فيه، ولا يغير صفته ولا يجعل حيازته عرضية، وهو لم يقرن بتسليم العين للمستاجر وحيازتها لحساب مصلحة الأملاك، فلا يكون له تأثير على حيازة الورث الأصلية، وتظل مع استمرارها صحيحة، لا هي عرضية وقتية ولا هي مفقودة أو مقطوعة ويترتب عليها اثرها في كسب الملك ولا يحول العقد دون تمسك المستاجر بحق سلفه في كسب الملك بالتقادم، لأنه لا يدعى حيازة لنفسه على خلاف سنده، وإنما يدعى بحق في الحيازة أكتمل لسلفه، ولا وجه للتحدي بإعتزافه بالملكية لمصلحة الأملاك بمقتضى عقد الإيجار، لأنه لا يملك النزول عن حق سلفه قبل إنتقاله إليه، وكان الثابت أن موروث الطعون عليه باع الأرض المتنازع عليها إلى الطعون عليه بعقد مسجل بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٣ وأن الطعون عليه تمسك بملكية البائع لهذه الأرض بالتقادم الطويل، ولم يتمسك بحيازة يدعيها لنفسه على خلاف عقد الإيجار فإن الحكم إذ قضى بنشوت ملكية البائع بالتقادم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٧٣/٢/٨ طعن ٣٨٧ م ٣٧ ق)

١٠ - نقل الملكية لا يتم - وفقا لقانون الشهر العقاري - إلا بالتسجيل، وإذا كان الثابت من الأوراق أن بكرة بعد أن باع المالكينة إلى زيد بعقد ابتدائي وباع هذا الأخير القدر المشار إليه إلى الطعون عليه

بعقد ابتدائي حيث وضع اليد عليه، ثم عاد ورثه بكر وباعوا ذات القدر إلى الطاعن بعقد مشهر، فإن توقيع المشتري الأول شاهدا على هذا العقد لا يفيد شيئا بعد أن كان قد تنازل عن حقوقه في العين ونقل وضع اليد عليها إلى الطعون عليه، ولا يحول ذلك دون استكمال هذا الأخير لوضع اليد، وأعمال أخرى في التقادم وكسب الملكية،

(نقض ١٩٧٣/٣/٢٢ طعن ١٢٧ س ٣٧ق)

١١- لأن كان الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيه هذا الحكم، وذلك على أساس أن المشتري يعتبر ممثلا في شخص البائع له في تلك الدعوى للقامة ضده وأنه خلف خاص له، إلا أن البائع لا يعتبر ممثلا للمشتري في الدعوى التي لم يكن ماثلا فيها بشخصه وترفع على البائع بشأن ملكية العقار موضوع البيع ولو تناولت العقد المبرم بينهما طالما أن المشتري يستند في ملكيته إلى وضع يده لمدة الطويلة المكتسبة للملكية وذلك أنه متى توافرت في وضع اليد شرائطه القانونية فإنه يعد سببا يكفي بذاته لكسب الملكية مستقبلا عن عقد البيع ولو تم فلا ينقطع هذا التقادم الكسب بالحكم الصادر في تلك الدعوى.

(نقض ١٩٦٩/١٢/١٦ طعن ١٦٢ س ٣٥ق)

١٢- وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا فإذا كان الواقع يخالف ما هو ثابت من الأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وأطرح ماعدا.

(نقض ١٩٦٩/١٢/١٦ طعن ١٦٢ س ٣٥ق)

١٣- وضع اليد لمدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية بعد بذاته سببا لكسب الملكية مستقلا عن غيره من أسباب اكتسابها ويعفى واضع اليد الذي يتمسك به من تقديم الدليل على مصدر ملكيته وصحة سندها.

(نقض ١٩٦٨/٤/٩ طعن ٦٥ س ٣٤ ق)

١٤ - متى كانت المنازعة التي اثارها المالك الأصلي للعقار تجاه حائزه لاحقة لاكتمال مدة التقادم الطويل للكسبة للملكية الحائز فإنه لا يعتد بها.

(نقض ١٩٦٧/٢/٧ طعن ٢٦٦ س ٣٣ ق)

١٥ - وضع المشتري يده لمدة الطويلة الكسبة للملكية سبب يكفى بذاته لكسب الملكية ولا يمنع من قيامه وجود عيب في سند ملكيته البائع له او كونه سيئ النية.

(نقض ١٩٦٧/٧/٦ طعن ٩٩ س ٣٣ ق)

١٦ - كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة يعتمد بذاته سببا قانونيا مستقلا للتملك فإذا كان الحكم للطعون فيه قد اقام قضاءه على التملك بالتقادم للكسب دون أن يستند إلى العقد المدعى بصوريته فلا حاجة للخصوص في بحث تلك الصورية ويكون ما اورده الحكم في هذا الشأن تزييدا منه يستقيم الحكم بدونه.

(نقض ١٩٦٣/١/١٧ طعن ٢٩٤ س ٢٧ ق)

١٧ - إذا كان الحكم للطعون فيه قد اثبت في تقريراته انه على الرغم من بطلان عقد البيع باعتباره هبة سافرة لم تتم في شكل رسمي فإن أحد الموهوب لهم قد وضع يده على الأعيان والموهوبة المدة الطويلة واستوفى وضع يده الأركان القانونية التي تجعله سببا لكسب الملكية، فإن مؤدى ذلك انه قد تملك تلك الأعيان بالتقادم الكسب لا بالعقد الباطل ومن ثم فإذا كانت عقد قسمة تلك الأعيان قد لحقه البطلان لاستناده إلى عقد الهبة الباطل إلا انه إذا تضمن بيعا من والد الموهوب له لحفيده عن نصيبه الميراثي في تلك الأعيان التي لم تؤول ملكيتها للبائع أو لورثه بسبب عقد الهبة الباطل وإنما بسبب آخر غير مرتبط عليه ولا صلة به، فإن هذا البيع لا يمتد إليه البطلان بل يبقى صحيحا باعتباره عقد مستقلا وان كان واردا في عقد القسمة المذكور.

(نقض ١٦٦٣/١/١٧ طعن ٢٤٩ س ٢٧ ق)

١٨ - التملك بوضع اليد واقعة متى توافرت شرائطها القانونية فإنه تكفى بذاتها سببا لكسب الملكية، وليس ما يمنع مدعى التملك بهذا السبب من أن يستدل بعقد شرائه غير المسجل على إنتقال حيازة العين إليه وتكون حيازته في هذه الحالة إمتدادا لحيازة سلفه البائع له.

(نقض ١٩٦٤/٦/٢٥ طعن ٥٠٠ س ٢٩ ق)

١٩ - القضاء بالملك لو اضع اليد لمدة الطويلة المكتسبة للملكية لا يحتاج إلى إستظهار السبب للشروع الذي يستند إليه في وضع يده.

(نقض ١٩٥٥/٣/١٠ طعن ٤٠٥ س ٢١ ق)

٢٠ - لا تناقض بين الإدعاء بأن الأطيان موضع النزاع تدخل في عقد تملك مدعى الملكية وبين تقريره بأنه وضع اليد عليها توهما، أنها تدخل فيما بيع إليه بمقتضى هذا العقد فإن اكتسب الملك بمضى لمدة الطويلة المكتسبة للملكية.

وإن فمتى كان الحكم إذا رفض تحقيق وضع اليد واكتساب الملكية بمضى لمدة الطويلة أقام قضاءه على أن للدعى تناقض واضطرب في دفاعه إذا إستند تارة على عقد تملكه وأخرى على وضع اليد لمدة الطويلة مما يشعر بعدم جنية إدعائه فإن هذا الذي قرره الحكم لا يكفى لحمله ولا يسوع أطرح دليل له اثره في الدعوى مما يجعله قاصر البيان.

(نقض ١٩٥٤/١٢/٢٣ طعن ٢٨٠ س ٢١ ق)

٢١ - ان كل ما إشتراطه القانون لكسب الملكية بوضع اليد هو ثبوت قيامه مستوفيا لشرائطه مدة خمسة عشر عاما يستوى أن تكون كلها في وضع يد مدعى الملكية أو في وضع يد سلفه أو بالاشتراك بينهما بحيث لا يقل مجموع مدتيهما عن الخمسة عشر عام دون حاجة لبيان مدة وضع يد كل واحد منهما وبغير حاجة إلى

النظر في عقود ملكيتهم ولا يهم أن تكون هذه العقود مسجلة أم غير مسجلة رسمية أم عرفية كما لا يهم أن تقدم هذه العقود إلى المحكمة أو لا تقدم لسبب أو لآخر.

(نقض ١١/١٧/١٩٥٥ طعن ١١٧ س ٢٢ ق)

• إلتزام المحكمة ببيان شروط الحياة:

٢٢ - لحكمة للوضوح أن تستدل على وضع اليد المدّعى الطويلة متى توافرت فيه الشروط القانونية، مما في الدعوى من قرائن ومستندات طالما أقامت قضاها على ما يؤدي إلى ما إنتهت إليه ،

(نقض ١/٣/١٩٨٥ طعن ٨٧٥ س ٥١ ق)

(نقض ٥/٢٤/١٩٨٤ طعن ٤٢٢ س ٥٠ ق)

٢٣ - لقاضي الموضوع سلطة تامة في إستخلاص مدى توافر شرائط وضع اليد للكسب للملكية من نطاقها في الدعوى ومما يستنبطه من ظروفها وملابساتها متى كان إستخلاصه قائما على أسباب سائغة وكافية لحمل قضائه.

(نقض ١١/٢٩/١٩٨١ طعن ١٠٧٥ س ٤٧ ق)

٢٤ - من المقرر قانونا وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة أنه بتعين على الحكم الثابت للملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهي أن يكون مقرونا بنية التملك مستمرا هادئا وظاهرا فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تؤدي إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها إلا أن قاضي الموضوع غير ملزم بأن يورد هذا البيان على وجه خاص فلا عليه أن لم يتناول كل ركن من هذه الأركان ببحث مستقل متى بان من مجموع ما أورده في حكمه أنه تحراها وتحقق من وجودها.

(نقض ١١/١٢/١٩٨٠ طعن ٤١١ س ٤٦ ق)

٢٥ - فإذا اغفل الحكم المطعون فيه بحث الشروط اللازمة لكسب الملكية بوضع اليد للدة الطويلة والتحقق من مدى توافرها كان معيبا بالقصور في التسبب.

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ طعن ٢٦٩ س ٤٠ق)

٢٦ - لا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان وضع اليد الكسب للملكية بمضى للدة الطويلة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى للوضوع فله ان يستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها او من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامه طالما كان إستخلاصه سائغا.

(نقض ١٩٧٩/٦/٤ طعن ٨٢٥ س ٤٤ق)

٢٧ - يتعين على القاضى ان يبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تثبت اركان وضع اليد للملكية او تنفيها.

(نقض ١٩٧٨/١/٣ طعن ٧٥٠ س ٤٣ ق)

٢٨ - لحكمة للوضوع السلطة التامة في التحقق من إستيفاء الحيابة للشروط التي يتطلبها القانون ولا سبيل لحكمة النقض عليها مانامت قد اقامت قضاها على اسباب سائغة.

(نقض ١٩٧٨/١١/١٦ طعن ٩٢٧ س ٤٥ق)

٢٩ - يتعين على الحكم الثبت للتملك بالتقادم ان يعرض لشروط وضع اليد وهى ان يكون مقرونا بنيه التملك ومستمرا وحادنا وظاهرا فبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تؤدى إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحررها وتحقق من وجودها.

(نقض ١٩٧٦/١١/٢٣ طعن ٤٠٣ س ٤٠ق)

٣٠ - انه وان كانت للملكية حقا دائما لا يسقط أبداً عن المالك، إلا ان من حق الغير كسب هذه الملكية إذا توافرت له الحيابة الصحيحة بالشرائط التي استلزمها القانون.

(نقض ١٩٧٠/٥/١٢ طعن ١١١ س ٣٦ق)

٣١ - لحكمة الموضوع أن تستدل على نوع وضع اليد من أي تحقيق قضائي أو إداري أو من شهادة لم يؤد اليمين أمامها، ولا رقابة لحكمة النقض عليها في ذلك مادام ما إستنبطته مستمداً من أوراق الدعوى ومستخلصاً منها إستخلاصاً سائفاً ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

(نقض ١٩٧٠/١٢/٣١ طعن ٣١١ س ٣٦ ق)

٣٢ - يشترط في التقادم المكسب - وفقاً لما تقضى به المادتان ٩٦٨، ٩٦٩ من القانون المدني - أن تتوافر لدى الحائز الحيابة بعنصريها حتى تكون حيابة قانونية صحيحة، ومن ثم فإن وضع اليد لا ينهض بمجرد سبب التملك ولا يصلح أساساً للتقادم إلا إذا كان مقروناً بنية التملك وكان مستمراً هادئاً ظاهراً غير غامض.

(نقض ١٩٦٩/٦/١٠ طعن ٣٠٥ س ٣٥ ق)

٣٣ - لنن كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أي مصدر يستفي القاضي منه دليله، ولا محل لطرح ما تقرره محكمة الموضوع بشأنها على محكمة النقض، إلا أنه يجب أن يعرض الحكم الثبت للتملك بالتقادم لشروط وضع اليد فيه بما فيه الكفاية الوقائع التي تؤدي إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها، وإذا لم يرد بالحكم للطعون فيه ما يفيد تحقق هذه الشروط فإنه يكون مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٦٩/٦/١٠ طعن ٣٠٥ س ٣٠ ق)

٣٤ - تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضي المدة الطويلة هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى إعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

(نقض ١٩٦٦/٢/٢٤ طعن ٢٢٩ س ٣١ ق)

إكتساب الحصة الشائعة بالتقادم :-

٣٥ - من المقرر أنه ولن كان من الجائز أن يرد التملك بالتقادم على حصة شائعة في عقار إلا أنه نظراً لأن يد الحائز للحصة الشائعة تخالط بحكم الشيوع يد غيره من الشركاء للشاعين بما في شأنه أن يجعلها مشوبة بالغموض والإبهام ومن ثم فإنه لا تصلح أساساً لاكتساب ملكية الحصة الشائعة بالتقادم إلا إذا استطاع أن يحوزها حيازة استقرت على مناهضة حق باقي الملاك ومناقضته على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض أو مظنة التسامح.

(نقض ١٩٨٥/١/١٥ طعن ١٢٣٩ س ٥٠ مق)

(نقض ١٩٨١/٤/٢٢ طعن ٥٨ س ٤٨ مق)

(نقض ١٩٨٢/٤/٢٥ طعن ١٥١٥ س ٤٨ مق)

٣٦ - الحصة الشائعة يصح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون محلاً لأن حوزها على وجه التخصيص والانفراد بنية تملكها ولا يحول دون ذلك إجماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي إلى الخلطة بينهما لأن هذه الخلطة بينهما لأن هذه الخلطة ليست عيباً في ذاتها وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وإبهام، فإذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يحوز حصة باقي شركائه للشاعين حيازة تقوم على معارضة حق الملاك لها على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض والخفاء ومظنة التسامح، واستمرت هذه الحيازة دون إنقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالتقادم.

(نقض ١٩٨٠/١٢/١ طعن ١٧٠ س ٥٠ مق)

٣٧ - الحصة الشائعة يصح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون محلاً لأن يحوزها على وجه التخصيص والانفراد بنية تملكها ولا يحول دون ذلك إجماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي إلى الخلطة بينهما لأن هذه الخلطة بينهما لأن هذه الخلطة ليست عيباً في ذاتها وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وإبهام، فإذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يحوز

حصة باقى شركائه الشاعين حيازة تقوم على معارضة حق الملاك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض والخفاء ومظنة التسامح، واستمرت هذه الحيازة دون إنقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالتقادم.

(نقض ١٩٧٨/٢ طعن ١٤٢ س ٤٠ق)

٢٨ - أن إختصاص مورث الطاعنين بمساحة معينة فى عقار لا يحول دون إكتساب ملكية الطعون ضدهم لجزء منها بوضع اليد المدة الطويلة.

(نقض ١٩٧٧/٢/٢١ طعن ٥٥٣ س ٤١ق)

٣٩ - من المقرر فى ظل القانون اللبنى السابق أن الحصة الشائعة يصح أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية تملكها ولا يحول دون ذلك إجماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدى إلى المخالطة بينهما لأن هذه المخالطة بينهما لأن هذه المخالطة ليست عيبا فى ذاتها وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وإبهام، فإذا إستطاع الشريك فى العقار الشائع أن يحوز حصة باقى شركائه الشاعين حيازة تقوم على معارضة حق الملاك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض والخفاء ومظنة التسامح، واستمرت هذه الحيازة دون إنقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالتقادم.

(نقض ١٩٧٠/٥/١٩ طعن ١٢٧ س ٣٦ق)

٤٠ - الحصة الشائعة كالنصيب المرفز يصح كلاهما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص ولا فارق بينهما إلا من حيث أن الحائز للنصيب المرفز تكون يده برئية من المخالطة. أما حائز الحصة الشائعة فيده بحكم الشيوع تخالط يد غيره من الشاعين. وليست هذه المخالطة عيبا فى ذاتها. إنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وإبهام. فإذا انتفت واستقرت الحيازة على مناهضة حق باقى

المالكين ومناقضتهم بما لا يترك مجالاً لشبهة الغموض أو مظنة التسامح ، فإن الحيازة عندئذ لأن تكون أساساً لتلم الحصة الشائعة بالتقادم .

(نقض ١٩٧٠/٦/٩ طعن ١٢٢ س ٣٦ق)

٤١ - يجوز تغير صفة الحائز بعد إنتهاء عقد قسمة للهايأة من حائز بسبب وفتى معلوم إلى حائز بقصد التملك، إذا جابه هذا الحائز باقى للالك للشاعين بما يفيد قصده القاطع فى التملك.

(نقض ١٩٧٠/٥/١٩ طعن ١٢٧ س ٣٦ق)

٤٢ - إذا كان الحكم قد خلص إلى أن ضع يد مورثة الطاعنين، ويد الطاعنين من بعدها، على أى جزء من القدر المطالب بتثبيت ملكيتهم إليه وأنكارها عليهم فلا يكسبهم نصيب هؤلاء الشركاء مهما طالّت مدة وضع اليد، فإن الجدل حول عدم أخذ المحكمة بما قام فى الدعوى من أدلة مجابهة شركائهم بإنكار ملكيتهم لا يعنو أن يكون جدلاً فى تقدير الدليل الذى لم تجد فيه محكمة للوضع ما يكفى لافتناعها وهو ما تستقل به وحدها ومرهون بما يطمئن إليه وجبته.

(نقض ١٩٦٩/١٢/٢٥ طعن ٣٩٧ س ٣٥ق)

٤٣ - ليس فى القانون ما يمنع الشريك فى العقار من أن يكسب بالقادم ملكية حصة أحد شركائه للشاعين إذا إستطاع أن يحوز هذه الحصة حيازة تقوم على معارضة حق المالك أنها على نحو لا يترك محلاً لشبه الغموض أو مظنة التسامح واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة.

(نقض ١٩٦٨/٣/٢١ طعن ٣٣٢ س ٣٤ق)

٤٤ - الحيازة فى عنصرها المادى تقتضى السيطرة الفعلية على الشئ الذى يجوز التعامل فيه، وهى فى عنصرها العنوى تستلزم نية اكتساب حق على هذا الشئ ولما كانت الملكية الشائعة لا تنصب إلا على حصة شائعة فى أجزاء المال الشترك إل أن تتميز بالفعل

عند حصول القسمة، فإن هذه الحصة يصح - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكون محلاً لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنيه امتلاكها. ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما لأن هذه المخالطة ليست عيباً هي ذاتها وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض أو إبهام وأنه إذا استقرت الحيابة على مناهضة حق المالك ومناقضته بما لا يترك مجالاً لشبهه الغموض أو مظنة التسامح فإن الحيابة تصلح عندئذ لتملك الحصة الشائعة بالتقادم.

(نقض ١٩٦٧/٢/٧ طعن ٢٦٦ س ٢٣ ق)

(نقض ١٢٤٦/١٠/١٠ طعن ٩٢٠ س ١٥ ق)

• الأثر الرجعي للتقادم :-

٤٥ - لما كان واضع اليد الذي يحق له طلب منع بيع العقار هو من اكتسب ملكيته بالتقادم الطويل أو القصير قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية، وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما أورده في أسبابه - قد نفى عن الطاعنة تملكها المنزل المتخذة بشأنه إجراءات البيع بوضع اليد المدة القصيرة على اعتبار أن عقدها غير المشهر لا يصح اعتباره سبباً صحيحاً للتملك بالتقادم الخمسي لما يشترطه القانون في السبب الصحيح من أن يكون سنداً مسجلاً من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقي وكانت الطاعنة لم تدع إكتسابها بمضى المدة الطويلة، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يعتد بوضع يد الطاعنة على هذا المنزل مثار النزاع لعد توافر شروط اكتسابها ملكيته بالتقادم، كما نفى عنها صفة الحائز في مفهوم المادتين ١٠٦ من القانون المدني، ٦٣٦ من قانون المرافعات السابق. ف إنه لا يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٧٤/٤/٣٠ طعن ١٦١ س ٣٦ ق)

٤٦ - من المقرر أنه إذا كسب الحائز ملكية عين بالتقادم فإن الملكية تنتقل إليه لا من وقت إكتمال التقادم فحسب بل تنتقل إليه بأثر رجعي من وقت بدء الحيابة التي أدت إلى التقادم فيعتبر مالكها طوال مدة

التقادم بحيث لو رتب المالك الأصلي خلال هذه المدة أو ترتبت ضده خلالها حقوق عينيه على العين فإن هذه الحقوق - متى اكتملت مدة التقادم- لا تسرى في حق الحائز، وإذا كان الحكم للطعون فيه قد خالف هذه النظر وبعد أن قضى بملكيته الطاعن للمنزل محل النزاع بوضع اليد عليه للمدة الطويلة المكتسبة للملكية التي بلغت ١٢/٤، وإكتملت في سنة ١٩٥٢ عاد وقضى برفض طلبه الخاص ببطالان الاجراءات وإلغاء التسجيلات التي باشرتها مصلحة الضرائب ضد اللذين على نفس المنزل خلال مدة التقادم لاقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية للمستحقة عليه عن السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٩، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه. (نقض ١٩٦٩/١/٤ طعن ٧٠ من ١٩٣٢)

٤٧ - متى اكتسب الحائز بالتقادم ملكية أطيان عليها حق إمتياز قرر قبل بدء سريان التقادم، فإنه يكتسب الملكية مثقلة بهذا الحق الذي يبيح لصاحبه حق التتبع وإتخاذ إجراءات التنفيذ.

(نقض ١٩٧٥/٥/١٢ طعن ٨٩ من ٤٠ ق)

٤٨ - المشتري بعقود عرفية ثابتة التاريخ إذا تملك ما يشتره بوضع يده للمدة الطويلة للكتسبة وحدها للملك فلا يحتج عليه من صاحب الاختصاص للسجل للأخذ على العقار للمشتري باعتباره مملوكا لأحد ورثة البائع. فإذا عولت محكمة الموضوع على ما ثبت لديها من أن المشتري بعقود عرفية ثابتة التاريخ من الورث قد ملكوا ما يشتره بوضع اليد للكسب للملكية بالمدة الطويلة، واستغتمت بهذا عن البحث في أمر تسجيل الاختصاص الذي أخذ من أحد ورثة البائع والفاضلة بينه وبين العقود العرفية وفقا لواد التسجيل القديمة فإنه لا تكون قد خالف القانون في ذلك.

(نقض ١٩٣١/١٢/٣ طعن ١٢ من ١٢ ق)

• إثبات التقادم:-

٤٩ - العبرة في الحيازة بإعتبارها واقعة مادية بحقيقة الواقع، فإذا كان الواقع يخالف ما ورد بالأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وأطرح ما عده.

(نقض ١٩٨٤/٤/٩ طعن ٢ من ٤٩ق)

٥٠- أذ، وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومن أي مصدر يستفى منه القاضى دليله والعبرة فيه بالواقع الفعلى وأن خالف الثابت فى الأوراق. وليست بالتصرف القانونى الذى قد يطابق أو لا يطابق الحقيقة.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٤ طعن ٤٢٣ من ٤٨ق)

(نقض ١٩٨١/٤/٣٠ طعن ١٤٢٣ من ٥٠ ق)

(نقض ١٩٨١/٢/١٠ طعن ٤٥١ من ٤٧ ق)

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ طعن ٥٠٥ من ٤٤ق)

٥١- إذ كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت الطاعنين عاجزين عن إثبات دفاعهم باكتساب ملكية عين النزاع بوضع اليد لمدة الطويلة لمجرد اطمئنانها إلى التحقيق الذى أجراه الخبير، وبذلك تكون قد جعلت هذا التحقيق فى مرتبة التحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها فإن الحكم الملعون فيه يكون قد خلا مما يصلح ردا على طلب الطاعنين الاحالة إلى التحقيق إثبات تملكهم العين محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة وبذلك يكون هذا الحكم مشوبا بالقصور علاوة على مخالفته للقانون.

(نقض ١٩٧٣/١١/٢٠ طعن ١٩٩ من ٣٨ق)

٥٢- مادام أن عقد الطاعن يفضل عقد الملعون عليه لأسبقيته فى التسجيل فإن الملكية تكون قد إنتقلت - فى الظاهر - إلى الطاعن بالعقد فإذا ادعى الملعون ضده أنه كسب هذه الملكية بالتقادم فهذه من قبلة دعوى مخالفة للظاهر من الأمر فعليه عبء إثباتها ومن ثم يكون خطأ تأسيس القضاء برفض دعوى الطاعن على مجرد إخفاقه فى إثبات ما هو غير مكلف قانونا بإثباته.

(نقض ١٩٦٥/١٠/٢٨ طعن ٢٣٠ من ٣٠ق)

٥٣ - وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات من أي مصدر يستقى القاضى منه دليله ولو كان هذا المصدر أقوالا وردت في شكوى إدارية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض.
(نقض ١٩٥٩/١١/٢٦ طعن ٢١٢ س ٢٥ق)

٥٤ - لا كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات، وكان القانون لا يشترط مصدرا معيناً يستقى منه القاضى الدليل فإنه لا حرج على المحكمة إذ هي أقرت قضاءها في هذا الخصوص على ما إستخلصته من أوراق أو مستندات تملك أو حتى من أقوال وردت في شكوى إدارية.

(نقض ١٩٥٣/٢/١٩ طعن ٢٥٧ س ٢٠ق)

٥٥ - متى كان النزاع بين الطرفين قد دار على التملك بوضع اليد المدة الطويلة وهو واقعة مادية للمحكمة أن ترجع في تحريها إلى ما بين يديها من عقود وأوراق لتتخذ منها ما قد تفيد من دلالة على ثبوت وضع اليد أو نفيه فليس فيما تجرته المحكمة من ذلك مخالفة لقواعد الإثبات.

(نقض ١٩٥٢/٥/٢٩ طعن ١١٥ س ٢٠ق)

٥٦ - لا تثريب على المحكمة أن هي إستمدت من كشف التكليف قرينة على وضع يد الدعى تعزز بها أقوال الشهود بعد أن تبين لها أن مستندات الدعى يكتنفها الغموض وأن مستندات الدعى عليهم لا تنطبق على الأرض موضع النزاع. ومن ثم يكون القول بأن المحكمة أهملت عقود الدعى عليهم استناداً إلى كشف التكليف هو قول غير صحيح.

(نقض ١٩٥١/٣/١٩ طعن ٢١٠ س ١٨ق)

٥٧ - إذا كان النزاع بين طرفي الخصومة يدور على وضع اليد فهذه واقعة مادية للمحكمة أن ترجع في تحريها إلى ما بين يديها من عقود وأوراق، وهي إذ تفعل ذلك إنما تفعله لتستمد من هذه

العقود والأوراق ما قد تفيد من دلالة على ثبوت وضع اليد أو نفيه، أما وصف هذه العقود وتكييفها التكييف القانوني المؤثر في حقوق أصحابها، فهو إذا كان غير مطروح لا يقدح في سلامة الحكم.

(نقض ١٠/١٠/١٩٤٦ طعن ١٢٠ س ١٥٠ق)

٥٨ - النعى على الحكم بأنه أخطأ في تطبيق القانون، إذ هو لم يعتبر أن وجود قنطرة للصرف تتوافر فيها شروط وضع اليد القانونية من ظهور واستمرار وهدوء ونية التملك هذا النعى يكون في غير محله متى كان الحكم قد أثبت أخذ بتقرير الخبير أن هذه القنطرة قد هدمت من زمن بعيد.

(نقض ١٩٥١/١/٤ طعن ٤ س ١٩٩ق)

٥٩ - متى كان الواقع هو أن مورث الطعون عليه وأبنته الطعون عليها الأولى أقاما دعواهما على الطاعنين يطلبان تثبيت ملكيتهما لأطيان تأسيسا على أن مورثتهما اشترت من والدتها جزءا من هذه الأطيان بعقد مسجل وأن الباقي آل إلى مورثهما عن والدتها بطريق الميراث وكان محكمة أول درجة إنما أحالت الدعوى على التحقيق بناء على ما ادعاه الطاعن الأول من أنه تملك الأرض موضوع النزاع بوضع اليد عليها هو ومورثه من قبل مدة الطويلة المكسبة للملكية لما تبين المحكمة سماع شهود الطرفين أن يده وكذلك يد مورثه من قبل إنما كانت يدا عارضة بالنيابة عن مورثة الطعون عليهم ووالدتها أخت مورث الطاعنين لما تبين لها ذلك قضت للمطعون عليه بطلانهم وكان الحكم للطعون فيه قد أقام قضاءه على هذا الأساس وإنما أشار إلى كشوف التكييف وأوراد المال وإلى انتقال تكليف جزء من الأطيان لاسم مورثه للطعون عليهم وقت أن كان مورث الطاعنين عمدة البلدة الواقعة فيها الأطيان موضوع النزاع بإعتبارها قرائن تعزز وضع يد الطعون عليهم ومورثتهم ووالدتها من قبل بنية التملك المدة الطويلة المكسبة للملكية في هذا ما يخالف القانون.

(نقض ١٩٥١/١١/١٩ طعن ١١٦ م ١٩ق)

٦٠ - وضع اليد المكسب للمالك هو وضع اليد الفعلي المستوفى عناصره القانونية. فإذا كانت المحكمة قد قضت بالملكية لمدعيها تأسيسا على وضع يده المكسب لها، واستخلصت وضع اليد من مجرد أن عقد البيع الذي صدر للمدعى قد ذكر فيه رفع يد البائع عن المبيع ونقل التكليف إلى اسم المشتري، مع أن هذا ليس من شأنه أن يفيد بذاته حصول وضع اليد الفعلي ولا توافر أركانه المكونة له، ثم كان المحكمة من جهة أخرى لم تتعرض للرد على دلالة الأحكام التي قدمت إليها لإثبات صورية ذلك العقد زاعمة أن إثبات الصورية لا يكون إلا بالكتابة في حين أن الطاعن بالصورية وارث والوراث يعتبر من الغير بالنسبة إلى تصرفات المورث الضارة به، فحكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب.

(نقض ١٩٦٤/١٢/٥ طعن ١٢٤ م ١٥ق)

٦١ - من القصور أن يكتفى الحكم في إثبات وضع اليد للمدعى بأقوال البائع له من غير أن يأتي بما يؤيد هذه الأقوال. ومن القصور كذلك إلا يذكر الحكم في إثبات حسن نية المشتري إلا أن منازعه في الملكية لم يقدم الدليل المقنع على سوء النية دون أن يتحدث عن الأحكام والمستندات التي قدمت لإثبات ذلك. فإن هذا إبهام وغموض ليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد محصت المستندات التي قدمت لها وقدرتها.

(نقض ١٩٤٢/٤/٢٢ طعن ٥٨ م ١١ق)

٦٢ - إذا ادعى المشتري أنه تملك العقار بوضع اليد مع حسن النية والسبب الصحيح فلا يحتاج لإثبات سوء نيته عند الشراء إلى دليل معين، بل هذا جائز بجميع طرق الإثبات القانونية ومنها القرائن، وقد تكون هذه وحدها كافية في الإثبات فإذا كان من يدعى سوء فيه للمشتري قد ساق القرائن القائمة في الدعوى. الدالة على صحة دعواه وكانت هذه القرائن دالة فعلا على سوء النية فإنه يكون من القصور أن يكتفى الحكم في رده على تلك القرائن بمجرد

القول بأن ظروف الحالة تدل على أن المشتري حين اشترى كان يعلم أنه يشتري من المالك الحقيقي.

(نقض ١٩٤٥/١/٢٥ طعن ٦٢ من ١٤ق)

٦٣ - إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد لمدة الطويلة ليست حقا لطالباها يتحتم على المحكمة إجابته إليها متى طلبها، بل لها أن ترفض هذا الطلب إذا رأت أن إجابته غير منتجة وأن لديها من الاعتبارات ما يكفي للفصل في الدعوى حتى مع التسليم بصحة الوقائع المطلوب إثباتها، وهذا التصرف من جانبها داخل في حدود سلطتها الموضوعية وليس فيه أي خروج على القانون.

(نقض ١٩٣١/١٢/١٠ طعن ١٣ من ١ق)

٦٤ - المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع اليد لمدة الطويلة المكتسبة للملكية متى كان قد إقتنع من المستندات المقدمة إليها أن لا حاجة بها إلى هذا الإجراء.

(نقض ١٩٥٥/٣/٢١ طعن ٣٢٧ من ٢١ق)

٦٥ - أن إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع اليد لمدة الطويلة ليست حقا للخصوم يتحتم على المحكمة بل أن لها أن ترفض هذا الطلب متى رأت أن إجابته غير منتجة وأن لديها من العناصر ما يكفي للفصل في هذا الادعاء.

(نقض ١٩٥٢/٥/٢٩ طعن ١١٥ من ٢٠ق)

٦٦ - أن إكتساب الملكية بوضع اليد لمدة الطويلة بنيه التملك هو مركز قانوني يأتي نتيجة لأعمال مادية خاصة متى بينت وفصلت أمكن أن يستفاد منها الحصول عليه. فالواجب على المحكمة عندما يدعى لديها بإكتساب الملك بوضع اليد لمدة الطويلة أن تطلب إلى المدعى ببيان تلك الوقائع لتتأمل فيما إذا كانت متعلقة بالادعاء ومنتجة لصحته حتى إذا رأت ذلك أمرت بتحقيقها مع تبينها في الحكم تبيننا يعرف وله خصوم الدعوى

ماذا عليهم إثباته أو نفيه. والشأن في ذلك كالشأن في كافة ما تحيله المحكمة من المسائل على التحقيق. إذا كلفها تقضى البيان والتفصيل عملاً بالمادتين ١٧٧ و ١٧٨ مرافعات. ومخالفة ذلك تجعل الحكم معيباً متعيناً نقضه.

(نقض ١٩٣٤/٥/٢٤ طعن ٧٢ س ٣ق)

٦٧ - إذا قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق بناء على طلب الطرفين لثبت كل منهما ما يدعيه من تملكه الأرض موضوع النزاع بالتقدم الطويل المدة وبعد أن إنتهت المحكمة من سماع شهود الطرفين رجحت أقوال شهود للدعى عليهم. فليس فيما أجرته مخالفة لقواعد الإثبات.

(نقض ١٩٥١/٣/٢٩ طعن ٢١٠ س ١٨ق)

٦٨ - ان تقدير ادلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة - مما تستقل به محكمة للوضع متى إعتمدت فيه على أسباب سائغة أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

(نقض ١٩٥١/١٢/٦ طعن ٨ س ٣٠ق)

٦٩ - كل ما تثبته محكمة للوضع بشأن صفة وضع اليد وإستمراره أو إنقطاعه وتقريرها لما يتمسك به الخصوم في ذلك من الأوراق أو الأفعال كل ذلك هو من الأمور للوضعية التي لا سبيل إلى طرحها على محكمة النقض.

(نقض ١٩٣٣/٣/٢ طعن ٨٠ س ٢ق)

٧٠ - لمحكمة الموضوع الحق في تقدير قيمة وضع اليد قبل تاريخ العقود القديمة للتدليل على تملك الأرض المتنازع عليها ومن بعد تاريخها من ناحية صفته ومن ناحية الإستمراره للمدة القانونية المكتسبة للملكية أو عدم استمراره. وفقدتها في هذا هو مصادرة لها في حقها القانوني.

(نقض ١٩٣٥/١٠/٣١ طعن ١ س ٥ق)

٧١ - لا يجوز الاعتداد في إثبات وضع اليد بالحكم الصادر من محكمة الإشكال في هذا الصدد ذلك لأن هذا القضاء بوصفه قضاء مستعجلا لا يتعرض للملكية وليس من حقه إلا أن يتحسها بالقدر اللازم للفصل في الطلب الوقتي للمستعجل الذي يطلب منه ويقضى فيه بما لا يمس الموضوع.
(نقض ١٩٥٥/١١/١٧ طعن ١١٧ س ١٢٢ق)

• التمسك بالتقادم المكسب :-

٧٢ - يتعين - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاكتساب الملكية بالتقادم أن يتمسك به صاحب الشأن في إكتسابها بعبارة واضحة لا تحتل الإبهام وأن يبين نوع التقادم الذي يتمسك به لأن كل تقادم شروطه وأحكامه.
(نقض ١٩٨٥/١/٥ طعن ١٦٥٢ س ٥١ق)

٧٣ - دفع بيت المال الدعوى بأن الرحومة ..توفيت عن غير وارث فألت إليه ملكية العين محل النزاع وأصبحت بالتالي من الأملاك الخاصة للدولة. التي لا يجوز تملكها بوضع اليد، إلا أن الطاعنين ردا على هذا الدفاع بأن للورثة المذكورة توفيت عن وارثه هي ابنة أخيها .. و قد أصبحت مالكة للعين بطريق الميراث طبقا لأحكام القانون الإيطالي وأنه من ثم لا صفة لبيت المال في المنازعة في الملكية، وإذ هدف الطاعنان من هذا الدفاع إلى تبيان أن ما أثاره بين المال من منازعة لا يقطع التقادم المكسب الذي سرى لصلحة الطاعنة الثانية بإعتبار أن هذا التقادم لا ينقطع وعلى ما تقضى به المادة ٢٨٢ من القانون المدني يعمل من قبل الحائز بل بالطلب من صاحب الحق الواقع فعلا للمحكمة والجازم بالحق الذي يراه إسترداده، وهو ما يجيز لهما إحتساب مدة التقادم التي سرت بعد رفع الدعوى، وكان هذا الذي أبداه الطاعنان أمام محكمة الاستئناف لا يعتبر طلبا جديدا بالعنى المقصود في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والذي يتغير به موضوع الدعوى،

وإنما كان وسيلة دفاع جديدة يؤكدان بها طلبهما الذى أقيمت به الدعوى ويردان بها على دفاع خصمهما مما يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تكيف دفاع الطاعنين سالف البيان بأنه طالب جديد للحكم بثبوت الملكية لـ وقضى بعدم قبوله فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٦/١/١٩٧٩ طعن ١١٠ س ٤٦ ق)

٧٤ - متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة للوضوع بأن مورثه زرع أرضه المجاورة لأطيان الوقت المشمولة بحراسة الطعون عليه، حديقة وأقام حولها، منذ خمسة عشر عاما - أشجاراً على بعد يزيد عن متر من حد الجار، وأنه كذلك قد كسب الحق بمضى المدة الطويلة وليس للطعون عليه أن يتضرر بعد ذلك من إمتداد جذور تلك الأشجار فى أرضه الملاصقة أو ارتفاع فروعها فوقها بدعوى أنه قد ترتب على ذلك ضرر بأرضه وتلف بزارعته بعد فوات هذه المدة وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع إلا بأن الضرر لم يحدث عند بداية الزرع وإنما تدرج على توالى السنين بعد مرور الخمس سنوات الأولى فإنه يكون قد أغفل البحث فى هذا الدفاع المؤسس على إكتساب الطاعن الحق الرفوعة بشأنه الدعوى بمضى المدة الطويلة وعلى سقوط الحق فى التعويض بالتقادم، وهو دفاع جوهري يترتب على التصور فى الرد عليه بطلان الحكم.

(نقض ٢٥/١٠/١٩٦٣ طعن ٤٣ س ٢٧ ق)

• التقادم لا يتعلق بالنظام العام :-

٧٥ - إن التقادم فى المسائل للنخبة ليس من النظام العام، فعلى مدعى التملك بوضع اليد إذا أراد ضم مدة سلفه إلى مدته أن يبنى هذا الطلب أمام محكمة للوضوع، ويثبت أن سلفه كان حائزاً لحياة توافرت فيها الشروط القانونية من ظهور وإستمرار وهدوء ولم

يطرأ عليها انقطاع أو إقرار . إلخ، أما التمسك بذلك الأول مرة
امام محكمة النقض فغير جائز.

(نقض ١٩٤٥/١/١١ طعن ٢٤ من ١٤٠٤)

• تقدير قيمة الدعوى عند الدفع بالتقادم :-

٧٦ - متى كان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد انتهى في طلباته
الختامية امام المحكمة الابتدائية إلى طالب إلزام الطعون عليه الأول
بأن يدفع له مبلغ ١٤١,١٤٥ قيمة ريع أطيان التي اشتراها منه بمقتضى
العقد المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٣١، وكان تمسك الطعون عليه الأول بتملك
العين المبيعة بالتقادم الطويل لم يطرح على المحكمة الابتدائية في
صورة طلب عارض بل أثير في صورة دفع لحق المشتري في طلب
الريع المترتب على عقد البيع، فإن هذا الدفع لا يؤثر في قيمة الدعوى
وتظل مقدرة بقيمة الريع المطالب به.

(نقض ١٩٨١/١١/٨ طعن ٤٠٢ من ٤٤٨٠)

٧٧ - متى كان الثابت في الدعوى أن للطعون عليه قد إنتهى في طلباته
الختامية امام المحكمة الابتدائية إلى طلب إلزام الطاعنين بأن يدفعوا له
مبلغ ٢١٦ جنيها قيمة ريع الأطيان التي اشتراها من مورثهم بموجب
عقد بيع عرفي، وكان تمسك الطاعنين بتملك العين المبيعة بالتقادم
الطويل لم يطرح على المحكمة الابتدائية في صورة طلب عارض بل
أثير في صورة دفع لحق المشتري في طلب الريع المترتب على عقد البيع،
فإن هذا الدفع لا يؤثر في تقدير قيمة الدعوى، وتظل مقدرة بقيمة
الريع للطالب به.

(نقض ١٩٧١/٣/١٨ طعن ٢٧١ من ٣٦٦)

سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض

٧٨ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن وضع اليد المكسب للملكية
بعضى المدة الطويلة هي من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي

الموضوع فله أن يستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المتقدمة فيها طالما كان إستخلاصه سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق.

(نقض ١٩٨٤/١٢/٣٠ طعن ١٤٤٤ م ٥١ ق)

(نقض ١٩٨٣/٣/٤ طعن ١٦٦٤ م ٤٨ ق)

٧٩ - المسائل المتعلقة بإنقطاع مدة التقادم يكون مناط خضوعها لرقابة محكمة النقض هو التفرقة بين ما إذا كان قطع مدة التقادم مترتبا على اعتراف واضع اليد أو للدين بالحق المطالب هو به اعترافا يجب الرجوع في استفادته إلى فعل مادي مختلف على دلالاته أو إلى ورقة مقدمه في الدعوى مختلف على دلالتها الصريحة أو الضمنية كذلك وبين ما إذا كان قطع المدة مترتبا على ورقة الطلب المقدم للمحكمة بالحق المطلوب إسترداده أو إقتضاؤه. ففي الصورة الأولى يكون حكم قاضى الموضوع مبنيا على ما استنتجه هو من الأفعال أو الأوراق المقدمة المتنازع على دلالتها العقلية، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك. أما في الصورة الثانية فمقام النزاع بين خصوم الدعوى تمام على ما يكون لورقة الطلب من الأثر القانوني في قطع مدة التقادم وعلى متى تكون ورقة الطلب من الشرائط القانونية، فيكون فصل المحكمة في ذلك فصلا في مسألة قانونية تخضع فيه لمراقبة محكمة النقض.

(نقض ١٩٣١/١٢/٢٤ طعن ٣٣ م ١ ق)

٨٠ - الحكم القاضى بالتملك بالتقادم يجب أن يبين فيه مظهر وضع اليد ومبته ومبدؤه حتى يعلم أن كانت العناصر القانونية للملك بالتقادم متوافرة أم لا. فإذا هو خلا من بيان هذه العناصر كان حكما ناقصا متعينا نقضه.

(نقض ١٩٣٣/١١/٢٣ طعن ٢٧ م ٢٣ ق)

٨١ - يجب على القاضى في إدعاء التملك بالتقادم أو دعوى منع التعرض أن يعرض في حكمه لأركان وضع اليد للكسب للملك فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تثبت هذه الأركان أو تنفيها، وذلك

ليتسنى لحكمة النقص ان تراقبه. فإذا هو لم يفعل ففض حكمة لقصور اسبابه.

(نقض ١٩٣٨/١٠/٧٠ طعن ٣٥ من ٨ق)

٨٢ - قاضى الموضوع وان لزمه ان يبين أركان وضع اليد الذى أقام عليه حكمة الثبت للملك بالتقادم فإنه غير ملزم بأن يورد هذا البيان على وجه خاص، فلا عليه ان لم يتناول كل ركن من هذه الأركان ببحث مستقل متى بان من مجموع ما أورده حكمه أنه تحراها وتحقق من وجودها.

(نقض ١٩٥١/٣/٢٩ طعن ٢١٠ من ١٨ق)

٨٣ - متى كان الحكم قد حرص على بيان إستيفاء وضع يد الطعون عليهم على العين موضوع النزاع أركانه القانونية وأنه بنا من وقت شرائهم لها حتى تاريخ رفع دعواهم أى أكثر من خمس عشرة سنة وقد ساق فى ذلك أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه منها سواء أكانت خاصة شهادة الشهود أم بما إستنبطه من قرائن أخرى بينهما، وكان مبنى ما نعته الطاعنة على هذا الحكم أنه قام على أسباب مبهمة مضطربة ناقصة لأنه لم يبين فى إيضاح كاف ثبوت وضع يد الطعون عليهم المدة الطويلة المكسبة للملكية بصفة ظاهرة مستمرة وبنيه التملك، كذلك لم يتبين بدء مدة وضع اليد ونهايتها - فإن الطعن يكون على غير أساس إذ هو لا يعدلوا أن يكون جدلا موضوعيا لا شأن لحكمة النقص به.

(نقض ١٩٥٠/١٢/٧ طعن ٨ من ١٩ق)

• السبب الصحيح للتملك بالتقادم :-

٨٤ - السبب الصحيح اللازم توافره للتملك بالتقادم الخمسى الذى نصت عليه المادة ٩٦٩ من القانون اللبنى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التصرف القانونى الصادر ممن لا يملك الحق المراد كسبه بهذا التقادم، فلا يعتبر القانون سببا صحيحا.

(نقض ١٩٨٤/١/١٢ طعن ٩٣ س ٤٠ق)

٨٥ - السبب الصحيح هو السند الذى يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذى يراد كسبه بالتقادم، فإذا كان التصرف بيعا يجب أن يكون البائع فى تصرفه مضيفا الملك إلى نفسه، أما إذا صدر البيع منه بصفته نائبا عن المالك وتبين عدم نيابته عنه، فإنه لا يتأتى فى هذا المقام الاستناد إلى وجود سبب صحيح. وإذا كان الواقع فى الدعوى أن إجراءات التنفيذ العقارى قد اتخذت ضد للطعون عليهم الستة الأول للمالكين لحصة فى المنزل موضوع النزاع فى مواجهة وصى عليهم سبق عزله، فإن الحكم برفض مزاد هذه الحصة على الطاعن لا يصلح أن يكون سببا صحيحا لتملك هذه الحصة بالتقادم الخمسى.

(نقض ١٩٧٤/٢/٢ طعن ١٤٢ س ٤٠ق)

(نقض ١٩٧٤/٤/٣٠ بند الأثر الرجمى للتقادم فيما يلى)

٨٦ - أنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى - فى ظل القانون المدنى الملغى - على أنه لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقى لإفادة التملك بالتقادم الخمسى، سواء فيما قبل قانون التسجيل أو فيما بعده، أما إشتراط ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به فى تحديد مبدا وضع اليد نزاع فيه قانونا، إلا أنه قد استقر أيضا، على أن مضى المدة المكسبة للملكية أو للسقطه للحق إذا ابتلت تحت سلطان قانون قديم ولم تنم، ثم جاء قانون جديد فعلمن شروطها وملتها فالقانون الجديد هو الذى يسرى وتدخل المدة التى انقضت تحت سلطان القانون القديم فى حساب المدة التى قررها القانون الجديد. وقد نصت الفقرة الأولى فى حساب المدة التى قررها القانون المدنى الجديد، للعمل به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ على أن تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم ولم يكتمل.

(نقض ١٩٧٢/٣/٢٣ طعن ٢٢٢ س ٣٧ق)

٨٧ - التملك بالتقادم الخمسى يستلزم أن يكون السبب الصحيح الفنى يستند إلى الحائز سنداً صادراً من غير مالك فإذا كان الحكم الطعون فيه قد انتهى إلى أن المساحة الزائدة فى أرض الطاعنين لا يشملها عقد البيع الصادر إليهم من البائع لهم فلا يكون اعتبار هذا العقد سبباً صحيحاً بالنسبة لهه المساحة وإنما يعتبر الطاعنون غاصبين لها ولا يستفيدون من التقادم الخمسى.

(نقض ١٩٦٧/٥/١٨ طعن ٣١٩ م ٣٣ق)

٨٨ - جرى قضاء هذه الحكم فى ظل القانون اللبنى القديم على أنه لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لإمكان إحتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقى لافادة التملك بالتقادم الخمسى ذلك أن المالك الحقيقى لا يمكن إعتباره غيراً بالعنى الفهوم لهذا اللفظ فى باب تسجيل العقود الناقلة للملكية.

ولم يات قانون التسجيل الصادر فى ١٩٢٣/٦/٢٦ بما يخالف هذا المبدأ فلا يزال عقد البيع معتبراً فيه من العقود الرضائية التى تتم بالإيجاب والقبول ولا يزال تسجيله غير معتبر ركناً ضرورياً فى وجوده القانونى.

ولأن قانون التسجيل قانون خاص بأحكام انتقال الملكية العقارية بالعقود فإنه لم يلغ من أحكام القانون اللبنى إلا كان من موارده خاصاً بذلك وليس منها أحكام إكتساب الملكية بمضى المدة. هذا علاوة على أن العقد الذى يحتج به لإكتساب الملكية بالتقادم الخمسى بإعتباره سبباً صحيحاً لا ينقل ملكياً حتى إذا سجل لأنه صادر من غير مالك فرضاً ولأن العقد لا ينقل للمشتري أكثر من حقوق بائعه .

(نقض ١٩٦٧/١٠/٢٤ طعن ١٠١ م ٣٣ق)

٨٩ - متى كان الحكم الطعون فيه قد إنتهى إلى إن عقد البيع الذى تمسكت الطاعنة به سبب صحيح مكسب للملكية بالتقادم

الخمسى لم يصدر إليها أصالة وإنما بإعتبارها إسما مستعاراً لزوجها فإن مثل هذا العقد لا يعتبر سببا صحيحا يكسبها الملكية بالتقادم الخمسى وذلك لما يشترط فى السند الذى يعتبر سببا صحيحا من أن يكون صادراً إلى التمسك بالتقادم ومن ثم يكون ما قرره الحكم الطعون فيه من أن العقد المذكور لم يصدر إلى الزوجة الطاعنة متضمنا الرد على دفاعها أنف الذكر لم يصدر إلى الزوجة الطاعنة متضمنا الرد على دفاعها أنف الذكر ويكون النعى عليه بالقصور على غير أساس.

(نقض ١٩٦٦/٥/٥ طعن ٢٠٢ من ٣٢ق)

٩٠ - صدور الحكم ببطلان قرار إنهاء الوقت يقتضى اعتبار الانهاء عديم الأثر وينبنى على ذلك أن صفة الوقف تظل لاصقة بالعقار الموقوف ولم تزل عنه وبالتالي يكون التصرف الحاصل فيه بالببيع قبل الحكم ببطلان قرار الانهاء قد وقع باطلاً بطلانا مطلقاً ولا يصلح سببا صحيحا فى التملك بالتقادم الخمسى.

(نقض ١٩٦٢/١٢/١٣١ طعن ١٦١ من ٢٧ق)

٩١ - يشترط فى السبب الصحيح الذى يصلح سنداً للتملك بالتقادم المكسب الخمسى أن يكن صرفاً قانونياً صادراً من شخص لا يملك الحق الذى يراد كسبه بالتقادم فإذا كان المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجلبه التمسك بهذا السبب وهذه القاعدة قررتها صراحة المادة ٩٦٩ من القانون اللبنى الحالى وقراراتها من قبل محكمة النقض فى ظل القانون اللبنى القديم رغم عدم النص عليها صراحة فيه.

(نقض ١٩٦٣/٣/٢٨ طعن ٢٨ من ٢٨ق)

٩٢ - السبب الصحيح اللازم توافره للتملك بالتقادم الخمسى هو على ما تنص المادة ٢/١٩٦ من القانون اللبنى سند يصدر من شخص لا يكون مالطاً للشئ ا، صاحباً للحق الذى يراد كسبه بالتقادم.

ويجب أن يكون مسجلاً طبقاً للقانون. والتصرف الذى لا يعد مالكا فى العنى المقصود ملكيته إلى من تصرف إليه، وعلة ذلك أن التملك بالتقادم القصير المدة إنما شرع لحماية من يتعامل بحسن نية مع شخص لا يستطيع أن ينقل إليه الملكية أنه ليس مالكا ولا يخوله سنده حقا فى الحصول على الملكية، ومن ثم فإن البائع لا يكون للمشتري أن يتمسك بتملك البيع بالتقادم الخمسى لأن البائع وإن كان لا يعتبر مالكا إلا أنه يستطيع الحصول على الملكية بتسجيل العقد الصادر له من المالك أو بمطالبة المالك مطالبته قضائية بتنفيذ التزامه عينا بنقل الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر بعد ذلك.

(نقض ١٩٦٥/١/٢١ طعن ١٠٧ س ٣٠ق)

٩٢ - متى كان عقد البيع صادراً من مالك فإنه لا يصلح سببا صحيحا لتملك المشتري بالتقادم الخمسى. فإذا أغفل الحكم دفاع المشتري بأنه تملك الأطيان التنازع عليها بالتقادم الخمسى فلا إخلال فى ذلك بحق جوهرى له يمكن أن يؤثر على ذلك الحكم أو يعيبه.

(نقض ١٩٥٨/٣/٢٧ طعن ٧٦ س ٢٤ق)

٩٤ - إستقر قضاء هذه المحكمة على أنه إذا باع الشريك الشتاع جزءا مفرزا محدوداً فإن بيعه يصلح لأن يكون سببا صحيحا يملك به المشتري ما بيع بوضع اليد عليه خمس سنوات متى توفر حسن النية - ذلك أن هذا البيع ينقل الملك بطبيعته ولذاته وبصرف النظر عن كون البائع مالكا للمبيع كله أو بعضه.

(نقض ١٩٥٨/١٠/١٦ طعن ١٦٨ س ٢٤ق)

٩٥ - إذا كان الواقع فى الدعوى أن عقاراً رضى مزاده على الطاعنين فننازعهم الطعون عليه فى شأن ملكية جزء منه تأسيساً على أنه يمثل جهة وقف حصل على حكم ضد المدينة المنزوع ملكيتها قبل تسجيل حكم مرسى الزاد قضى بتبعية جزء من العين النوع

ملكيتها له فإن هذا الحكم يكون حجة على الراى عليهم الزاد - ذلك أن الراى عليه الزاد بوصفهم خلفا خاصا للمدينة تلقوا عنها الحق بمقتضى حكم ومرسى الزاد ويعتبرون ممثلين فى شخص البانعة لهم فى الدعوى المقامة من جهة الوقف ضدها - ولا يحول دون هذا التمثيل إلا أن يكون حكم مرسى الزاد قد سجل قبل صدور الحكم بتبعية جزء من العين لجهة الوقف ولا عرة بعد ذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر ابتداء قبل تسجيل حكم مرسى الزاد - لأن الحجية تثبت للحكم ولو كان ابتداء، ولا عرة بعدم تسجيل جهة الوقف لصحيفة الدعوى ولا بعدم تسجيل الحكم ذلك لأن تمسك الراى عليهم بحكم مرسى الزاد - وهو لم يصدر إلا بعد أن قضى بتبعية جزء من العين لجهة الوقف - يعتبر تمسكا بتصرف صادر من غير مالك لم ينشئ للمتصرف إليهم - وهم المشترى بالزاد - أى حق فى الملكية بالنسبة لذلك الجزء إذا التصرف الصادر من غير مالك لا يكسب بمجرد الحق العيى ولا يمكن أن يؤدى إلى كسب الملكية إلا بالتقادم الخمسى إذا توافرت شروطه وأهمها الحيازة فضلا عن السبب الصحيح وحسن النية.

(نقض ١٩٥٩/١/٢٢ طعن ١٧٢ س ٢٤ق)

٩٦ - يستلزم التملك بالتقادم الخمسى أن يكون السبب الصحيح الذى يستند إليه واضع اليد صادراً له من غير مالك، فإذا كان القدار الذى يضع الطعون عليه يده عليه من ارض النزاع خارجاً من عقد مشراه فلا يمكن أن يعتبر مشرياً له من غير مالك فيستفيد تبعاً لذلك من أحكام التقادم الخمسى بالنسبة لهذه المساحة وإنما يعتبر مفتصباً لهذا القدار من وضع يده يجرى فى حقها بشأنه أحكام التقادم الطويل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

(نقض ١٩٥٩/١١/٢٦ طعن ٢١٢ س ٢٥ق)

٩٧ - السبب الصحيح هو السند الذى يصدر من شخص لا يكون مالكا للشئ أو صاحباً للحق الذى يراد كسبه بالتقادم فإذا كان النابت أن عقد البيع الصادر للطاعنين - إنما صدر لهما من وكيل عن

المالك للأطيان البيعة فإنه لا يتأتى في هذا المقام الاستناد إلى وجود سبب صحيح وإنما يتعين في هذا المجال أعمال ما تقضى به الأحكام من أن على الوكيل أن يقوم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز الأحكام الخاصة بالنيابة في التعاقد وبآثار الوكالة فيما تقرره هذه الأحكام من أن على الوكيل أن يقوم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها للرسمية ومن أنه إذا خرج عن حدودها وأبرم عقد باسم الأصيل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات لا يضاف إلى الأصل إلا إذا أجاز التصرف.

(نقض ١٢/٥/١٩٦٠ طعن ٣٧٤ من ٢٥ق)

٩٨ - المستفاد من عبارات نص المادة ٧٦ من القانون المدني ومن عنوان الفصل الذي ورد فيه والباب أن الملكية إنما تكتسب بوضع اليد ذاته المستند إلى سبب صحيح لا بالسبب الصحيح. ولما كان السبب الصحيح هو التصرف الذي من شأنه نقل الملكية وكان مثله إذا صدر من مالك انتقلت الملكية به نفسه إلى التصرف إليه، فإنه لا تقوم بالتصرف إليه حاجة إلى اكتسابها بالتقادم الخمسى. ومن ذلك يتبين أن القانون إنما قصد بالسبب الصحيح في هذا المقام التصرف الصادر من غير مالك. ولا عبرة بالاعتراض على هذا النظر بأن حكمة التقادم هي تثبيت الملكيات وتثبيتها يقتضى تمليك الحائز إذا صدر إليه التصرف من غير مالك فحسب بل أيضا تأمين الحائز مما يخل بملكيته من عيوب سند التصرف. لا عبرة بهذا الاعتراض لأن عيوب هذا شأنه لا تعلق أن تكون أسبابا للإبطال أو الفسخ، وكلاهما إذا وقع فإنه يقع بأثر رجعى ينسحب إلى تاريخ سند التصرف بحيث يعتبر هذا السند كان لم يكن ويعتبر التصرف إلى صدر منه إلى الحائز صادرا من غير مالك.

(نقض ٢٧/٢/١٩٤٧ طعن ١٤١ من ١٥ق)

٩٩ - لا يجوز التمسك بكسب ملكية الحق بالتقادم الخمسى مع السبب الصحيح وحسن النية إلا إذا كان التصرف صادرا من غير مالك،

فإذا كان للتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجلبه التمسك بهذا السبب.

(نقض ١٩٥٥/١/٢٧ طعن ١٩١ م ٢١ق)

١٠٠ - متى كانت المحكمة إذ قررت أن الأطيان محل النزاع لا تدخل في متناول عقود الطاعنات كما ثبت من تطبيقها بمعرفة الخبر ورتبت على ذلك نفى الادعاء باكتساب ملكيتهن للزيادة التي يضعن يدهن عليها بالتقادم القصر مع السبب الصحيح وحسن النية فإنها لم تخالف القانون أو السبب الصحيح في تملك العقار بالتقادم الخمسى هو كل تصرف قانونى يستند إليه واضع اليد فى حيازة العقار ويجعل وضع يده حلالا سليما من شبهة الغصب الأمر الذى يم يتوافر فى سند الطاعنات.

(نقض ١٩٥٢/٥/٢٩ طعن ١١٥ م ٢٠ق)

١٠١ - السبب الصحيح فى معنى المادة ٧٦ من القانون اللبنى هو كل تصرف قانونى يستند إليه واضع اليد فى حيازته للعقار ويكون من شأنه نقل الملك لو أنه صدر من مالك أهل للتصرف. ولما كان محضر التسليم الرسمى الذى يتسلم بمقتضاه الراسى عليه المزاد الأطيان التى وما عليه مزادها ليس تصرفا، فإن الحكم لا يكون مخطئا فى عدم اعتباره سببا صحيحا ولا فى قصره هذا الاعتبار على حكم رسو المزاد ذاته.

(نقض ١٩٤٨/١٢/٣٠ طعن ١٢٧ م ١٧ق)

١٠٢ - المراد بالسبب الصحيح فى تملك العقار بالتقادم الخمسى هو كل تصرف قانونى يستند إليه واضع اليد فى حيازته للعقار، ويجعل وضع يده عليه حلالا سليما من شبهة الغصب فى نظره وإعتقاده هو. والمراد بكون السبب صحيحا فى هذا الباب هو أن يكون بطبيعته نقالا للملك لو أنه صدر من مالك أهل للتصرف. ولهذا يصلح العقد الباطل بطلانا نسبيا، وكذا العقد العلق على شرط فاسخ مدة قيام هذا الشرط، لأن يكون سببا صحيحا لتمليك

المشترى على أساسه العقار بوضع اليد، فبيع الشريك على المشاع جزئاً مفزاً محدداً يصلح إذن لأن يكون سبباً صحيحاً لتملك المبيع بالتقادم، متى توافر عند المشتري حسن النية.

(نقض ١٩٣٢/٦/١٦ طعن ١٨ من ٢ ق)

١٠٣ - إذا ظهر عجز فيما اختص به أحد الشريكين في الأطنان، ثم تبين أن هذا العجز يدخل فيما باعه ورثه الشريك الآخر على الشيوع من نصيب مورثهم بمقتضى عقد بيع تلاه عقد قسمة اختص بموجبه المشتري بالأطنان المجاورة لنصيب ذلك الشريك ومن ضمنها المساحة الكاملة لنصيبه، ثم رفع هذا الشريك دعوى على المشتري طلب فيها تثبيت ملكيته إلى ما ظهر في نصيبه من العجز فقضت المحكمة باعتبار المشتري مالكا بالتقادم الخمسى للجزء الذى وجد ناقصا من أرض الدعى بوضع يده عليه من وقت إجراء القسمة بينه وبين البائعين له لغاية رفع الدعوى إذا وضع يده قد توافرت فيه الشروط القانونية وكان يستند إلى سبب صحيح هو عقد القسمة وعقد البيع السابق عليه فإنه لا تكون قد خالفت القانون فى قولها بتوافر السبب الصحيح، ولا يكون فى حكمها تجهيل لهذا السبب، لأن ما فصلته واضح وهو أن عقد البيع الناقل للملكية قد صدر على الشيوع فأكملة وتممه عقد القسمة الذى حدد الأرض للبيع. وإعتبار عقد البيع الصادر للمشتري سببا صحيحا بالنسبة إلى العجز صحيح، لأن البائعين له وأن كانوا ملاكاً لما باعوه فإنهم بالنسبة للمقنن الذى أدخلوه فى البيع من نصيب الشريك يعتمدون بائعين ما لا يملكون فيكون عقد البيع الصادر منهم فى ذلك سببا صحيحا فى حكم المادة ٧٦ من القانون المدنى.

إلا أنه من الواجب عند إعتبار هذا العقد كذلك أن يفرق بين ما "هو داخل فعلا فيه فيعتبر من غير مالكة وضع المشتري عليه يده بحسن نية، وبين ما يكون زائلا على المقنن للبيع فيكون وضع يد المشتري عليه حاصلا بطريق الاغتصاب لا مستند إلى سبب صحيح فلا يصح أن يمتلكه المشتري إلا بالتقادم الطويل.

(نقض ١٩٤٥/٥/٢٤ طعن ١٤٥ من ١٤٤ق)

• مدى جواز اعتبار القسمة سببا صحيحا :-

١٠٤ - لا يصح اعتبار عقد القسمة سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى ذلك أن القسمة وفقا للمادة ٤٥٧ من القانون للدنى القديم والمادة ٨٤٢ من القانون للدنى الجديد تعتبر مقررة للحق لا منشئة له، ويشترط فى السبب الصحيح أن يكون من شأنه نقل الملك لو أنه صدر من الملك الحقيقى لا تقريره.

(نقض ١٩٥٤/٤/٢٩ طعن ٥٧ من ٢١ق)

• مدى جواز اعتبار الإرث سببا صحيحا :-

١٠٥ - لا يصلح الإرث أن يكون سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى.

(نقض ١٩٥٤/١٢/١٦ طعن ٢٧٧ من ٢١ق)

• حسن النية :-

١٠٦ - حسن النية الذى يقتضيه التملك بالتقادم القصير هو اعتقاد المتصرف إليه اعتقاداً تاماً حين التصرف أن المتصرف مالك. يتصرف فيه. فإذا شاب هذا الاعتقاد أدنى شك إمتنع حسن النية.

(نقض ١٩٧٦/١١/٢٣ طعن ٤٠٣ من ٤٠ق)

١٠٧ - لئن كان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى استخلاص حسن نية واضع اليد - فى التملك بالتقادم القصير - من نصوص العقد ومن الظروف اللابسة لتحريره، إلا أنه يتعين أن يكون استخلاصه قائما على أسباب سائغة وكافية لحمل فضائه.

(نقض ١٩٧٦/١١/٢٣ طعن ٤٠٣ من ٤٠ق)

١٠٨ - لقاضى الوضع سلطة تامة فى استخلاص حسن النية وسوءها من نطاقها فى الدعوى ومما يستشفه من ظروفها وملابساتها متى كان استخلاصه قائما على أسباب سائغة وكافية لحمل فضائه.

(نقض ١٩٦٩/٢/٤ طعن ٤٩ س ق ٤٥ ق)

١٠٩ - حسن النية مفترض دائما لدى الحائز إلى أن يقوم الدليل على العكس.

(نقض ١٩٦٧/٢/١٥ طعن ٨٥ س ٣٢ ق)

١١٠ - سوء النية المانع من التملك بالتقادم الخمسى مناطه ثبوت علم المشتري وقت الشراء بأن البائع له غير مالك لما باعه فإذا إستدل الحكم الطعون فيه على سوء نية الطاعن (المشتري) بأنه كان على صلة بالمالك الحقيقي فى سنوات لاحقه لتاريخ الشراء فإن إستدلاله يكون فاسدا إذا يجب أن يثبت سوء نية الحائز وقت الشراء حتى يمتنع عليه التملك بالتقادم الخمسى.

(نقض ١٩٦٨/٢/١٥ طعن ٨٥ س ٣٣ ق)

١١١ - حسن النية يفترض دائما ما لم يقيم الدليل على العكس ومناطق سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بأن المتصرف غير مالك لما يتصرف فيه، وإذا كان عدم ذكر سند ملكية البائع للطاعنين وتعهده بتقديم سند الملكية للمشتري ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلا إلى ثبوت علم الطاعنين بأن البائع لهما غير مالك، فإن الحكم الطعون فيه إذ أسس ثبوت سوء النية على ذلك يكون معيبا بالقصور.

(نقض ١٩٦٤/٤/٣٠ طعن ٣٥٦ س ٢٩ ق)

١١٢ - لا يكفي لاستفادة نازع الملكية الذى رسا عليه مزاد العقار المنزوعة ملكيته من التقادم الخمسى تذرعه بجهله حقيقة هذه الملكية أو أن احدا لم ينفه إليه ذلك واجبه هو البحث والاستقصاء وراء هذا البيان وإلا كان تقصيره مما يتعارض مع حسن النية ولا يجوز له أن يفيد من تقصيره.

(نقض ١٩٥٦/٥/٣١ طعن ٤٣٣ من ٤٣٢)

• سلطة قاضى الموضوع فى إستخلاص حسن النية :-

١١٣ - لقاضى الموضوع سلطة تامة فى إستخلاص حسن النية وسوءها من مظاهرها فى الدعوى ومما يستشفه من ظروفها وملايساتها إستخلاصا قائما على أسباب مسوغة وكافية لحمل قضائه من عدم إستفادة البائع من التقادم الخمسى.

(نقض ١٩٥٦/٥/٣١ طعن ٤٢٣ من ٢٢٢)

١١٤ - إذا كان الحكم الطعون فيه إذا قضى بإلغاء الحكم الابتدائى وبثبوت ملكية الطعون عليهم إلى قطعة الأرض المتنازع عليه لم يرقم قضاءه هذا على مجرد ثبوت دفاع الطاعن الذى أسسه على تملكه للعقار بالتقادم الخمسى بفرض أن البائع له غير مالك بمقولة أنه اشتراه بحسن نية ومضى على شرائه له أكثر من خمس سنوات - بل إستند بجانب ذلك إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية الطعون عليهم ورتب على ذلك وعلى ما استخلصه من باقى ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطؤه مع البائع له لاغتياال حق الطعون عليها، فإن هذا الذى قرره الحكم لا مخالفه فيه للقانون ويحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سند تملك الطعون على الأرض المتنازع عليها.

(نقض ١٩٦٠/١/٢٨ طعن ٢٨٥ من ٢٢٥)

١١٥ - حسن النية الذى يقتضيه التملك بالتقادم الخمسى هو إعتقاد النصف إليه اعتقادا تاما حين التصرف أن التصرف مالك لما يتصرف فيه، فإن كان هذا الاعتقاد يشوبه أدنى شك إمتنع حسن النية، وحسن النية مسألة واقعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع، فإذا كان الحكم إذ نفى حسن النية عن المشتري قد اتخذ من إهماله تحرى ملكيه بائعة قرينة اضافها إلى القرائن الأخرى

التي أوردتها واستخلص من مجموعها أنه لم يكن حسن النية فلا
سبيل عليه لحكمة النقض.

(نقض ١٩٤٨/١/٢٩ طعن ١٤٨ م ١٦ق)

١١٦ - إن سوء النية المانع من إكتساب الملك بالتقادم الخمسى مناطه
ثبوت علم المشتري وقت الشراء بأن البائع إليه غير مالك لما باعه.
فمجرد علم المشتري بعدم نقل تكليف الأطنان المبيعة بمقتضى
عقد مسجل إلى اسم البائع لبائعة لا يكفى فى الدلالة على سوء
النية لأنه وحده لا يدل على أن المشتري كان يعلم أنه يشتري من
غير مالك، إذ يجوز أن يعتقد أن البائع له مالك رغم علمه بتكليف
البيع على غيره، فإذا أسس الحكم سوء النية على ذلك كان معيبا
وتعين نقضه.

(نقض ١٩٣٦/١١/٥ طعن ٢٣ م ٦ق)

١١٧ - إذا كان الحكم الطعون فيه قد إشتراط لإمكان التملك بالتقادم
الخمسى أن يكون واضح اليد الذى إشتري من غير مالك حسن النية
وقت تلقى الحق، فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون وليس
هيمأ أوردته المادتان ١٢ و ١٧ من قانون التسجيل رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢ ما
يغير من هذا النظر.

(نقض ١٩٥٣/١٠/١٥ طعن ٢٨٦ م ٢٠ق)

١١٨ - أن قاضى الموضوع مطلق السلطة فى إستخلاص سوء النية من
نصوص العقد ومن الظروف الملائسة لتحريره، ولكن ما يستخلصه
من ذلك يخضع لرقابه محكمة النقض من جهة مطابقتها للتعريف
القانونى لسوء النية.

(نقض ١٩٣٦/١١/٥ طعن ٣٣ م ٦ق)

١١٩ - متى كانت المحكمة إذا إعتبرت أن مورث الفريق الثانى من
الطعون عليهم قد تملك الأطنان محل النزاع بالتقادم أقامت

قضاءها على أن حسن النية يفترض دائما في التقادم الخمسى وهو لا يشترط لدى من يدى المالك بسبب صحيح وبوضع اليد خمس سنين إلا عند التعاقد وأن الورث المذكور قد إشتري الأرض المتنازع عليها من المالك الظاهر، وأن قول الطاعن بأن خصمه لا يمكن أن يكون حسن النية لأن سند البائع له وهو حكم صادر من المحكمة المختلطة لا يشمل الأطيان المبيعة فمردود بأن مجرد الإطلاع عليه لا يكفى للتحقق من عدم اشتماله على الأطيان المبيعة بل أن الأمر اقتضى ندب عدة خبراء ووقت طويل للوصول إلى هذه النتيجة فإن هذا الذى قررته المحكمة لا مخالفة فيه للقانون فى شقة الأول، ك ما لا يشوبه قصور فى شقة الثانى ذلك أن استخلاص المحكمة لحسن نية مورث الفريق الثانى من المطعون عليه وقت شرائه وعدم تعويلها على دفاع الطاعن بأن خصمه كان سيئ النية بناء على الأسباب التى أوردتها هو إستخلاص موضوعى سائغ.

(نقض ١٩٥٢/١١/٢٠ طعن ١٤٤ س ٢٠ق)

• التملك بالتقادم الخمسى :-

١٢٠ - لما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بتملكهم ارض النزاع بالتقادم الخمسى إستناداً إلى حيازتهم لها مدة تزيد على خمس سنوات مقترنة بحسن النية ومستندة إلى السبب الصحيح وعقد البيع الصادر لمورثيها، وإذ كانت المادة ٧٦ من التقنين المدنى السابق المقابلة للمادة ٩٦٩ من التقنين الحالى قد نصت على أن ملكية العقار تكتسب بوضع اليد عليه مدة خمس سنوات متتالية متى كانت الحيازة مقترنة بحسن النية مستندة فى ذات الوقت إلى سبب صحيح والسبب الصحيح هو العقد الصادر من غير مالك بشرط أن يكون مسجلاً، وقد التفت الحكم المطعون فيه عن عقد الطاعنين للورخ ١٩٣٦/٩/٢٣ ولل سجل لكونه صادراً من غير مالك، فإن أغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهري الذى لو تحقق لجاز أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى يجعله مشوباً بالقصر.

(نقض ١٩٧٥/١٢/٨ طعن ٢٧٥ س ٤١ ق)

١٣١ - نصت الفقرة الأولى من المادة ٩٦٩ من القانون للنسب الجديد على أنه "إذا وقعت الحيازة على عقار أو على حق عيني عقاري، وكانت مقترنة بحسن نية ومستندة في الوقت ذاته إلى سبب صحيح، فإن مدة التقادم الكسب تكون خمس سنوات" كما نصت الفقرة الثالثة منها على أن "السبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذي يراد كسبه بالتقادم، ويجب أن يكون مسجلا طبقا للقانون". ومن ثم فلا تؤدي الحيازة المستندة إلى عقد بيع ابتدائي إلى كسب ملكية العقار الذي وقعت عليه بالتقادم الخمسي، وإن خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد خالف القانون، وأخطأ في تطبيقه.

(نقض ١٩٧٢/٣/٢٢ طعن ٢٢٣ س ٣٧ ق)

١٣٢ - إذ دلت الحكم على ثبوت ملكية مورث للطعون عليه للعين دون الحكومة ثم عاد وهو بصدد التدليل على عدم صحة الدفع بالتقادم الخمسي إلى اعتبار أن الحكومة هي المالكة للعين ورتب على ذلك قوله بأن العقد الصادر منها للطاعن لا يعتبر سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسي لأنه صادر من مالك، فإن ذلك مما يجعل أسبابه متهاثرة بحيث لا يكون للمنطوق قائمة بعد أن خلا من الأسباب التي يمكن أن تحملها.

(نقض ١٩٧٠/٤/٣٠ طعن ٢٦ س ٣٦ ق)

١١٣٢ - تطبيق المادتين ١٤٥ و ١٤٦ من القانون للنسب "القديم" يقتضي حتما التفريق بين الشيء المأخوذ بدون حق وبين ثمرته فإن لكل حكماء، أو الشيء المأخوذ واجب الرد على كل حال، أما الثمرة فواجبة الرد إذا كان أخذ الشيء قد أخذه بسوء نيته علما أن لاحق له فيه أما إذا كان أخذه إياه قد وقع بسلامة نية علمه بعدم استحقاقه له فلا رد للثمرة.

(نقض ١٩٣٥/٤/٢٢ ج ٢ فى ٢٥ سنة ص ١٢٢٣)

(نقض ١٩٥١/١/٤ بالمادة ٤٥٩)

١٠ الحائز حسن النية والحائز سيئ النية :-

١٢٤ - إذا كان تطبيق المادتين ٩٧٨ و ٩٧٩ من القانون للدنى يقتضى حتما التفريق بين الحائز حسن النية والحائز سئ النية عند بحث تملك ثمار العين التى يضع يده عليها فإن لكل حكما، فالثمرة وهى الربيع تكون واجبة الرد إذا كان أخذها حائزا سئ النية والحق فى اللطالبة بها لا يسقط إلا بالتقادم الطويل عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون للدنى، أما إذا ان أخذها حائزا للعين وإقترنت حيازته بحسن نية فلا رد للثمرة.

(نقض ١٩٨٣/١/٢٠ طعن ٢٧٧ ع ٢٨٢ س ٤٩ق)

١٢٥ - للقرر فى قضاء محكمة النقض، أن الربيع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ طعن ١١٠٧ س ٥٠ق)

١٢٦ - إذا قضى الحكم الطعون فيه قبل الوزارة الطاعنة بربيع الأرض التى استولت عليها دون اتباع الإجراءات التى يوجبها قانون نزاع الملكية فإن الوزارة فى هذه الحالة تعتبر فى حكم الحائز سيئ النية ولا يسقط الربيع المستحق فى ذمتها إلا بإنقضاء خمس عشرة سنة طبقا لما تنص عليه المادة ٢/٣٧٥ من القانون للدنى القائم التى قننت ما كان مستقرأ عليه وجرى به قضاء هذه المحكمة فى ظل التقنين الملقى وذلك على أساس أن التزام الحائز سيئ النية برد الثمرات لا يعتبر من قبيل النيون النورية للتجدة التى تتقادم بمضى خمس سنوات.

(نقض ١٩٦٧/١٢/١٤ طعن ١١١ س ٣٢ق)

١٣٧ - ولما كان الثابت من الحكم للطعون فيه - الصادر في دعوى ريع - ان المحكمة لم تلزم الطاعن بآداء أجره عن نصيب الطعون عليه في الأطنان، وإنما استرشدت بقيمتها الإيجارية التي بينها الخبير في تقريره وللقدم في الدعوى الأولى لتحديد الربح للناسب لهذه الأطنان بعد ان خلصت إلى انه ليس ثمة دليل على انه لحقها تغيير في معدنها أو في مساحتها. ولا مخالفة في ذلك القانون. ان الربح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمناوبة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار، وتفسير هذا التعويض متى قامت اسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه، هو من سلطة قاضي الموضوع، ولا تثريب عليه ان هو قدر قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض عن حرمانه من الانتفاع بارضه بقدر الأجرة خلال السنة التي حرم فيها من هذا الانتفاع مادام ان القاضي قد رأى في هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ عن هذا الحرمان.

(نقض ١٥/١٠/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١١٤٦)

١٣٨ - إذا كان استناد المحكمة - في دعوى ريع - إلى تقرير الخبير والدعوى السابقة - وهي دعوى ريع بين ذات الخصوم عن ذات الأطنان في مدة سابقة - لم يكن على إعتبار أن الحكم الصادر في تلك الدعوى له حجية تلزمها وإنما على أساس أنه من مستندات الدعوى الحالية يجوز التعويل عليه في تكويني عقيدتها في خصوص نصيب الطعون عليه في الأطنان وما نقله من ريع، ومن ثم فلا يصح الطعن في الحكم بأنه خالف القواعد الخاصة بقوة الشيء القتضي به وجعل للحكم في الخصومة الأولى حجية متعلية إلى غير موضوع الدعوى.

(نقض ١٥/١٠/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١١٤٦)

١٣٩ - من المقرر في قضاء محكمة النقض، أنه يترتب على نقض الحكم القاضي بالشفعة إعتباره كان لم يكن، وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت عليه، وكانوا عليه قبل صدور الحكم للنقض، وبقتضى ذلك سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه وبطلان كل

ما اتخذ ما أعمال وإجراءات تنفيذاً له، وبالتالي يتعين رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له، وليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضاً رد فوائد النقد وثمار العقار، وتجب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطاعن بالنقض إلى حائز العقار، لأن الإعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بنقض الحكم المطعون فيه - سند حيازة الحائز - ولاحتوائه على بيان عيوب هذا السند ويكون لهذا الإعلان ذات الأثر المترتب على إعلان صحيفة الدعوى وفي زوال حسن نية الحائز.

(نقض ١٩٧٣/٦/١٣ س ٢٣ ص ١١٠٩)

١٣٠ - إلتزام الحائز سيئ النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية أو المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسى ومن ثم فلا يتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سن طبقاً للمادة ٣٧٥ من القانون المدني التي قننت ما كان مقرراً في ظل القانون المدني الملغى. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعنة سيئة النية في وضع يدها على جزء من "الأمالك العامة" بغير ترخيص ومسئولة بالتالى عن ورد الثمرات - وأن التزامها في هذا الصدد لا يتقادم إلا بخمس عشرة سنة. فلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٦٢/٥/٢٤ طعن ٥٣١ س ٢٦ق)

١٣١ - تنص المادة ٥/٣٧٥ من القانون المدني على أنه "لا يسقط الربيع المستحق في ذمه الحائز سيئ النية ولا الربيع على ناظر الوقف أداؤه للمستحقين إلا بانقضاء خمس عشرة سنة". وأنه وإن لم يرد في القانون المدني القديم نص عن مدة تقادم الاستحقاق في الوقف بالذات إلا أن حكمه في ذلك لا يختلف عما سنه القانون الجديد في هذا الخصوص لأن ناظر الوقف يعتبر - على أى حال - وكيلًا عن المستحقين فإن قبض عليه الوقف كان أمانة تحت يده لحسابهم فلا يسقط حَقهم في المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة.

(نقض ١٩٦٤/١/١٦ طعن ١٤٠ س ٢٩ق)

١٣٢ - يعتبر الحائز سبب النية من الوقت الذى يعلم فيه بعيوب سند حيازته، وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه فى خصوص إستحقاق العقار لأن الحكم الذى يصدر فى هذه الدعوى يستند إلى تاريخ رفعها.

(نقض ١٩٦٤/٢/٦ طعن ٢٣٥ س ٢٩ق)

١٣٣ - نقض الحكم القاصى بالشفعة يترتب عليه إعتباره كان لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويقتضى ذلك سقوط جميع الآثار التى تترتب عليه وبطلان كل ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذاً له وبالتالى يتعين رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له، وليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضاً رد فوائد النقود وثمار العقار، وتجب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار، لأن هذا الإعلان لتضمنه معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بنقض الحكم للطعون فيه - سند حيازة الحائز - ولاحتوائه على بيان عيوب هذا السند، يكون لهذا الإعلان مثل ما رتبته من اثر فى زوال حسن نية الحائز -

(نقض ١٩٦٤/٤/٩ طعن ١٦١ س ٢٩ق)

١٣٤ - أن يعرف حقيقة نية واضح اليد عند البحث فى تملك غلة الغير الموجودة تحت يده هو مما يتعلق بموضوع الدعوى، فمن سلطة محكمة الموضوع وحدها تقديره، ولا رقابة لحكمة النقض عليها فى ذلك متى كان قضاؤها مبنياً على مقدمات من شأنه أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها. فإذا كان الحكم قد أسس إلتقاء حسن النية لدى واضح اليد (وزارة الأوقاف) على علمها بحجج الوقف جميعها، وعلى وضع يدها على الوقف المتنازع عليه وإستغلالها إياه بصفتها ناضرة دون أن تستصدر بهذه النظرة حكماً من جهة القضاء، فلا سبيل للجدول فى هذا التقدير لدى محكمة النقض.

(نقض ١٩٤٣/١/٢٨ طعن ٢٧ س ١٢ق)

١٣٥ - لا مخالفة للقانون في أن يعتبر الحكم الطاعنة سيئة النية في قبض ما قبضته من ريع حصة في وقت من تاريخ إعلانها بصحيفة الدعوى القائمة عليه من أحد الورثة، إذ يكفي لتحقيق سوء النية لجها علمها بالعيب اللاصق بسند استحقاقها ولو كان مصدر هذا العلم من كان يقاضيه وحده في الدعوى منكرأ استحقاقها ومدعى الاستحقاق لنفسه عن طريق مورثته وقضى له في دعواه أن يشترك معه فيها باقي الطعون عليهم.

(نقض ١٩٥٢/١/٣ طعن ١٢٥ من ١٩، طعن ٣٧ من ٢٠ق)

١٣٦ - إذا كان الحكم الطعون فيه قد إعتبر الطاعنة سيئة النية في قبض ما قبضته من ريع حصة في وقت بعد أن أعلنت بالدعوى الشرعية القائمة عليها في هذا الخصوص وعلمت منها بالعيب الذي يشوب سند استحقاقها فإنه لا يكون قد أخطأ. ذلك بأن الحائز يعتبر سيئ النية من الوقت الذي علم فيه بحيوب سند حيازته، وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه في خصوص استحقاق الثمار، لأن الحكم الذي يصدر فيه بسند عليه تاريخ رفعها، ولا يبطل الحكم عدم بيانه القواعد النصوص القانونية التي أسس عليها قضاءه متى كانت النتيجة التي انتهى إليها صحيحة قانوناً.

(نقض ١٩٥٢/١/٣ طعن ١٢٥ من ٣٧ق)

١٣٧ - بحسب المحكمة أن تبين في حكمها الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها وهي بعد غير ملزمة أن تتبع الخصوم في مناحي أقوالهم ومختلف حججهم وأن ترد إستقلاً على كل قول أو حجة اناروها في دفاعهم فإذا كانت المحكمة قد نفت حسن نية الطاعنة في قبض ما قبضته من ريع حصة في وقف بما قالته من أن هذه الطاعنة لم تنكر أنها كانت خصماً في النزاع على هذا الاستحقاق وأنها حضرت الجلسات التي نظر فيها الدعوى بشأن هذا النزاع حتى انتهى بحكم نهائي، وأن الحكم الذي إستندت إليه في بيان حسن نيتها لا قيمة له في هذا الصدد لصدوره بعد

الحكم الفاصل في الاستحقاق الذي كان متنازعا عليه، فضلا عن أن محكمة النقض قد قضت بإلغائه فزال بذلك كل ما ترتب عليه من آثار. فذلك كان لحلم ما قضت به من انتفاء حسن النية ولا مخالفة فيه للقانون.

(نقض ١٩٥٢/١/٣ طعن ١٢٥ من ١٩ ق ، طعن ٣٧ من ٢٠ ق)

١٣٨ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن مورث الطعون عليه الثاني باع إلى زوجته أطيانا ثم قضى بطلان البيع على أساس أن الزوجة اشتركت مع البائع في الاحتيايل على قواعد الإرث فإنه يكون سائغا ما قرره الحكم من أنه لا يقبل من الزوجة ولا من ورثتها بعد ذلك الرغم بأنها كانت حسنة النية في وضع يدها على الأطيان وأنه ينبغي على ذلك أنها تعتبر سيئة النية من يوم أن وضعت يدها عليها وبالتالي تكون مسئولة عن ريع نصيب الطعون عليه الثاني.

(نقض ١٩٥١/٤/١٩ طعن ١٨٠ من ١٨ ق)

• حق المشتري بعقد عرفي في الريع :-

١٣٩ - إذا كان الثابت من تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم الطعون فيه إن الطعون عليه وضع يده على المساحة التي إشتراها بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٦٢/١/٧ حتى استولى عليها الطاعنان فإن له مساءلتهما عن الريع مدة الاستيلاء عليها. ولا محل للتحدي بأن هذا العقد لم يسجل، ذلك أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن من أثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع، فيمتلك المشتري الثمرات والنماء في المنقول والعقار على السواء مادام المبيع شيئا معينا بالذات من وقت العقد وذلك ما لم يوجد إتفاق أو عرف مخالف يستوى في بيع العقار أن يكون البيع مسجلا أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل العقد.

(نقض ١٩٧٧/٦/٢٨ طعن ٨٥٠ من ٤٣ ق)

• عدم جواز المطالبة لصاحب الحق الشخصى بالريع :-

١٤٠ - يجب على المؤجر أن يسلم العين المؤجرة خالية من جميع العوائق التي تحول دون الإنتفاع بها وأن يمنع كل تعرض من الغير سواء أكان هذا التعرض ماديا أم مبنيا على سبب قانونى مادام قد حدث قبل التسليم، والمؤجر يضمن التعريض المبنى على سبب قانونى سواء أكان حاصلا قبل تسليم العين للمستاجر أم بعد التسليم. فإذا ما تحقق التعرض وجب على المستاجر أخطار المؤجر به فى وقت لائق، ولايد من تدخل المؤجر فى الدعوى بين المستاجر والتعرض لأن المستاجر ليس له حق عينى على العين المؤجرة حتى يستطيع رفع دعوى الريع على التعرض فضلا عن أنه ليست هناك صلة بينه وبين التعرض تخول له مقاضاته ومن ثم فليس للمستاجر أن يطلب الزام التعرض بالريع.

(نقض ١٩٥٠/١/١٩ طعن ٧٠ س ١٨ق)

• وقف دعوى المطالبة بالريع عند المنازعة على ملكية العين :-

١٤١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بوقف الدعوى المتعلقة بالمطالبة بمقابل التحكير أو بمقابل الانتفاع أو بالقيمة الايجارية إلا إذا اثبتت المنازعة حول ملكية العين الواردة عليها هذا الطلب، أما إذا اثبتت وفصل فيها بقضاء قطعى فإن المنازعة لا تكون لها محل بعد هذا القضاء ولا يكون لن صدر عليه الحكم بذلك أن يعود لمناقشة المسألة التي تم الفصل فيها، كما لا يجوز ذلك للمحكمة حتى لو قدمت لها أدلة جديدة قاطعة فى مخالفة الحكم السابق، ومتى احتوى الحكم بنسب خبير أسبابه على القضاء بصفة قطعية فى شق من الخصومة فإنه لا يجوز إعادة النظر فى هذا القضاء لدى ذات المحكمة.

(نقض ١٩٧٩/١/٢٤ طعن ٢٠٣ ٢٤ق)

• تقدير قيمة دعوى الربيع فى حالة الدفع بتملك العين بالتقادم :-

١٤٢ - متى كان النابت فى الدعوى أن الطاعن قد إنتهى فى طلباته الختامية أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب إلزام الطعون عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ١٤١,١٤٥ قيمة ربيع الأطيان التى اشتراها منه بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٢١ وكان تمسك الطعون عليه الأول بتملك العين لم يطرح على المحكمة الابتدائية فى صورة طلب عارض بل أثير فى صورة دفع لحق للشترى فى طلب الربيع المترتب على عقد البيع، فإن هذا الدفع لا يؤثر فى قيمة الدعوى وتظل مقدرة قيمة الربيع المطالب به.

(نقض ١٩٨١/١١/٨ طعن ٤٠٢ س ٤٨٨ق)

• الشرط الفاسخ الصريح :-

١٤٣ - تمسك الطاعنة بأن عبارة الشرط الفاسخ الواردة بعقد الإيجار لا تدل على اتجاه إرادتها إلى قبول الفسخ الاتفاقى وبأن الطعون ضده لم يعفه منه بتنازله عن حقه فى طلب الفسخ بالسماح لها بإدخال المياه والكهرباء وتعسفه فى استعمال حقه بحرماتها من إدخال هاتف بالعين المؤجرة لها . أطراح الحكم الطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بإعتبار العقد مفسوخا استنادا إلى مخالفة الطاعنة شرطا فاسخا يسلب المحكمة كل سلطتها التقديرية خطأ وقصور.

(الطعن رقم ١٥٠٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/١٨)

• هلاك العين المؤجرة :-

١٤٤ - عقد الإيجار إنقضاؤه بهلاك العين المؤجرة كلياً أياً كان سببه. اثره. انفساخ العقد من تلقاء نفسه. م ١/٥٦٩ مدنى. عدم التزام المؤجر بإعادة العين إلى أصلها ولا يحق ذلك للمستأجر من تلقاء نفسه جبراً على مالكها.

(الطعن رقم ٨٤٣٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

• إنتهاء عقد الإيجار :-

١٤٥ - عقد الإيجار. إنقضاؤه بانتهاء المدة المتفق عليه. اشتراط صدور تنبيه بالإخلاء قبل نهاية المدة بوقت معين. تخلفه. أثره. وإمتداد العقد لمدة أخرى. للواد ٥٦٣، ٥٩٨، ٥٩٩ مدنى.

(الطن رقم ٢٦١٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣٠)

١٤٦ - طلب المؤجرين إنهاء عقد الإيجار. موضوع غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة الحل فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلا دون اختصاص المحكوم عليهما اللذين لم يطعنا بالاستئناف. أثره. بطلان الحكم. علة ذلك.

(الطن رقم ٧٠٣٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

ثانياً : تشريعات إيجار الأماكن

• تعلقها بالنظام العام :-

١٤٧ - عقد الإيجار. إبرامه صحيحا. أثره. إلزام عاقديه بما يرد الاتفاق عليه. شرطه. ألا يخالف قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام. الاتفاق على مخالفتها. وقوعه باطلا. جواز إثبات التحاليل بكافة طرق الإثبات القانونية.

(الطن رقم ١٢٧٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٩)

• نطاق سريانها :-

١٤٨ - تشريعات إيجار الأماكن. سريانها على كافة الأماكن المؤجرة سواء رخص ببنائها أو كانت منشأة دون ترخيص. علة ذلك.

(الطن رقم ٦٤٦٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

(الطن رقم ٤٠٨٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٦/٥/٢٧)

(الطن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٣٠)

١٤٩ - قوانين إيجار الأماكن. سريانها على الأماكن التى هدف المشرع حماية المستأجرين لها. القصور بالمكان كل حيز مغلق بحيث يكون

حرزا. عدم توافر هذا الوصف في الواجهة الخارجية لحائط في عقار
مؤجر بذاته لاستعماله في وضع فاترينة عليه. أثره. عدم خضوعه
لأحكام التشريع الاستثنائي. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

(الطن رقم ٥٩٩٦، ٧٨٧٤ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩)

١٥٠- تاحير جزء من مسطح الواجهة الخارجية للحائط الجانبي من
العقار لاستغلاله في وضع فاترينة، خروجه عن نطاق تطبيق
القواعد الاستثنائية لقانون إيجار الأماكن. القضاء بامتناد عقد
إيجاره. خطأ.

(الطن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

١٥١- تشريعات إيجار الأماكن. سرياتها على الأماكن وأجزاء الأماكن
التي هدف الشرع حماية للمستأجرين لها. تعلق ذلك بالنظام العام.

(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٨)

١٥٢- عقود الإيجار. الأصل خضوعها للأحكام العامة في القانون المدني.
صدور تشريعات خاصة. وجوب تطبيقها دون التوسع في تفسيرها.

(الطن رقم ٧٢٥٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠)

(الطن رقم ٧٠٦٩ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٦/٤/٨)

١٥٣- قوانين إيجار الأماكن استثنائية. وجوب تفسيرها في أضيق
الحدود دون توسع أو قياس.

(الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٥)

(الطن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١١)

ما يخرج عن نطاق تشريعات إيجار الأماكن
• إيجار الأرض الفضاء :-

١٥٤- إيجار الأرض الفضاء. عدم خضوعه لقوانين إيجار الأماكن. العبرة
في التعرف على طبيعة العين المؤجرة هو بما تضمنه عقد الإيجار
متى كان مطابقا لحقيقة الواقع وانصرفت إليه إرادة العاقلين. لا

عبرة بالغرض الذى إستأجرت الأرض القضاء من أجله أو تسويرها أو إقامة مبان عليها لم تكن محل إعتبار عند التعاقد. التعرف على قصد التعاقد من سلطة محكمة الموضوع.

(الطن رقم ٤٧٢٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢١)

(الطن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٩)

١٥٥- إيجار الأرض القضاء. عدم خضوعه لقوانين إيجار الأماكن. تحديد طبيعة الأرض المؤجرة. العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كانت مطابقة للحقيقة وإرادة التعاقدين. لا عبرة بالغرض الذى إستؤجرت من أجله.

(الطن رقم ٣٥٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١١)

١٥٦- المطالبة باجرة أرض قضاء مضافا إليها الزيادة المقررة بالقوانين الاستثنائية. إعتبار هذه الزيادة بمثابة تعديل لأحكام عقد الإيجار. وجوب توافق لرادة التعاقدين على هذا التعديل. علة ذلك.

(الطن رقم ٣٥٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١١)

١٥٧- تمسك الطاعن فى دفاعه بأن عقد إيجار عين النزاع انصب على أرض عليها مبان أقامها للمستأجر السابق بموافقة المالك. تدليه على ذلك بالمستندت. دفاع جوهرى. قضاء الحكم للطعون فيه بالإخلاء والإزالة دون تحقيق هذا الدفاع. قصور.

(الطن رقم ٣٥٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١١)

الأجرة فى ظل تشريعات إيجار الأماكن مبالغ يتعين إضافتها للأجرة

١٥٨- الميزة التى تبيح للمؤجر تقاضى مقابل عنها بالإضافة إلى الأجرة القانونية. ما هيئتها. وجوب إعمال إتفاق الطرفين بشأن تقويمها ما لم يقصد منه التحايل على أحكام القانون.

(الطن رقم ٣٥٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

١٥٩- الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين للمؤجرة. جواز تقويمها وإضافتها إلى الأجرة القانونية. الإذن بالتأجير من الباطن. ميزة جديدة. علة ذلك.

(الطن رقم ٧٥٠٥ لسنة ١٩٦٤ جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

١٦٠- تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بتحويلها الطعون ضده الأول حق التأجير من الباطن وحققها في إضافة قيمة هذه الميزة إلى مقدار أجرة عين النزاع وثبوت ذلك من عقد الإيجار. دفاع جوهرى. إغفال الحكم الطعون في تمحيصه. قصور.

(الطن رقم ٧٥٠٥ لسنة ١٩٦٤ جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

• الزيادة في الأجرة مقابل الإصلاحات والتحسينات :-

١٦١- الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين للمؤجرة. جواز تقويمها وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة الأساس. وجوب أعمال اتفاق الطرفين ما لم يقصد منه التحايل على القانون.

(الطن رقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٩ جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

(الطن رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٤٩ جلسة ١٩٨٢/٦/٩)

• الزيادة الدورية في القيمة الإيجارية للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى :-

١٦٢- الزيادة الدورية في أجرة الأماكن للمؤجرة لغير أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧. ٧م ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١، ٢م لسنة ١٩٩٧. حسابها على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات البنية في ذات وقت الإنشاء لازمه . وجوب تحديد تاريخ إنشاء المبنى قبل الفصل في طلب الإخلاء.

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٠٠٨ ق ٦٨ جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)

١٦٣- إذ كانت المباني المؤجرة لغير أغراض السكنى قد وضع المشرع بشأنها نص للمادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨١ وتقضى

بزيادة أجرتها بالنسب المبينة بها وفق تاريخ إنشاء المبني إذ أوردت تلك المادة "اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تزداد في أول يناير من كل سنة اجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ زيادة دورية ثابتة يواقع نسبة من القيمة الاجبارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات للمبينة في ذات

وقت الإنشاء " وحلت الفقرة "د" هذه الزيادة بنسبة ٥٪ عن الأماكن المنشأة منذ ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٣ وحتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ثم أعقب ذلك صدور القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن غير السكنية والنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٢ (مكرراً) في ١٩٩٧/٣/٢٦ وقد أوردت المادة الثالثة منه على تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة لغير أغراض السكنى المحكومة بقوانين إيجار الأماكن بواقع النسب التي حددتها تلك المادة وحددت نسبة ثلاثة أمثال الأجرة القانونية الحالية للأماكن من ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٣ حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ويسرى هذا التحديد اعتباراً من موعد استحقاق الأجرة التالية لتاريخ نشره، وتضمنت تلك المادة زيادة الأجرة القانونية الحالية للأماكن المنشأة من ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧ حتى ٣٠ يناير سنة ١٩٩٦ بنسبة ١٠٪ اعتباراً من ذات الوجد السابق وقد تضمن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٩٧ اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ ونصت الفقرة سادساً من المادة الأولى منها على تعريف الأجرة القانونية بأنها آخر أجرة استحققت قبل ١٩٩٧/٣/٢٧ محسوبة وفقاً لما يلي "تقدير لجان

تحديد الأجرة الذي صار نهائياً طعن عليه أو لم يطعن وذلك بالنسبة للأماكن التي خضعت لتقدير تلك اللجان حتى العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وفى جميع الأحوال يحسب كامل

الزيادات والتخفيضات للنصوص عليها في قوانين إيجار الأماكن بما في ذلك كامل الزيادة للنصوص عليها في المادة (٧) من القانون رقم

١٣٦ لسنة ١٩٨١ " ونصت الفقرة الأخيرة من البند سادساً من

المادة الأولى من هذه اللائحة على أنه " يعتد بالقيمة الاجبارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة عند حساب زيادة الأجرة للنصوص

عليها في المادة (٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ للشار إليها ..
مما مآداه أن المشرع أوضف بجلاء في كل من القانونين رقم ١٣٦
لسنة ١٩٨١، ٦ لسنة ١٩٩٧ أن الزيادة للقررة بهما اعتد في تدرجها
بتاريخ إنشاء المبني مما لازمة أنه يتعين على المحكمة قبل أن تفصل
في طلب الإخلاء أن تحسم النزاع حول تاريخ إنشاء المبني باعتباره
مسألة أولية لازمة للفصل في طلب الإخلاء المعروض عليها لتحند
القانون الواجب التطبيق وصولاً إلى الأجرة القانونية.

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٠/٢٤/١٩٩٩)

١٦٤- تمسك الطاعنة بأن المبني أنشئ عام ١٩٧٨ فلا ترد على عين النزاع
الزيادة الدورية في القيمة الإيجارية للأماكن المؤجرة لغير أغراض
السكنى المنصوص عليها في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وبخضوعها
للزيادة المنصوص عليها بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧. تبليها على ذلك
بالمستندات. دفاع جوهرى. انتهاء الحكم للطعون فيه إلى أن تاريخ
إنشاء العقار عام ١٩٧٦ معتد بتاريخ الثابت بصورة رخصة البناء دون
أن يواجه هذا الدفاع. قصور.

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٠/٢٤/١٩٩٩)

١٦٥ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة
الموضوع بأن تاريخ إنشاء المبني على ١٩٧٨ وقدمت تأييداً لذلك كشفا
رسمياً مستخرج من مصلحة الضرائب العقارية بتاريخ ١٩٩٨/٢/١٥
برقم مسلسل . يتضمن أن يحصر ١٩٧٨/١٠/١٠ ويجرد سنة ١٩٧٨
قد استجد بربط ١٩٧٩ دور أرض به خمسة دكاكين منهم العين
المؤجرة كما قدمت صورتين من عقدى إيجارها الأول بتاريخ ٨/٩/١٩٧٧
بتضمن أن تحليل الأجرة يقدر عند استلام المحل وحسب
تقدير لجنة الإيجارات والصورة الثابتة محررة بتاريخ ١٩٧٨/٢/١
وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم للطعون فيه قد اعتد بصورة
رخصة البناء الصادرة للمالكة بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩ وللتضمن طلب
الطاعنى بناء خمسة محلات ومخزن الترخيص لها بذلك وانتهاؤه إلى
أن العقار أنشئ عام ١٩٧٦ وكان صدور ترخيص البناء في عام معين

لا يؤدي بذاته وبمجردة إلى أن وحدات العقار قد أنشأت في هذا التاريخ ودون أن يواجه دفاع الطاعنى بشأن المستندات المقدمة منها والشار إليها بشأن العين فى سنة ١٩٧٨ رغم انه دفاع جوهرى قد يتغير به عن صح وجه الرأى فى الدعوى إذ يترتب عليه تحديد الأجرة المستحققة على العين محل النزاع وحساب ما سدد منها حتى قفل باب الراجعة أمام محكمة الاستئناف، لما يعيب الحكم.

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)

١٦٦- الأماكـن المؤجرة لغـير أغراض السكنى التى أنشئت وأجرت أو شغلت حتى ١٩٦١/١١/٥ ولم تخضع لتقدير لجان الأجرة. تحديد أجرتها القانونية. خضوعه للقانون الذى يحكمها وجوب حساب كامل الزيادات والتخفيضات للنصوص عليها فى قوانين إيجار الأماكـن. لا عيرة بالأجرة الواردة بالعقد متى كانت محل منازعة جدية. الرجوع إلى أجرة المثل. شرطه. م ٢ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ ولانحته التنفيذية.

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

١٦٧- مفاد النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وبعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكـن غير السكنية والبند سادس من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للقانون المشار عليه والصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٧ أن الأجرة القانونية للأماكـن التى أنشئت وتم تأخيرها أو شغلها حتى ١٩٦١/١١/٥ ولم تخضع لتقدير اللجان التى اختصت بتحديد الأجرة منذ العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تحدد بحسب القانون الذى يحكمها ثم تحسب كامل الزيادات والتخفيضات فى الأجرة النصوص عليها فى قوانين إيجار الأماكـن ولا يعتد بالأجرة المكتوبة فى عقد الإيجار أيا كان تاريخ تحريره ولا بالقيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية إذا اختلفت كلتاها عن الأجرة القانونية، وأنه لا يرجع لأجرة المثل إلا إذا كانت الأجرة القانونية غير معلومة.

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

١٦٨- ثبوت أن العين محل النزاع أنشئت عام ١٩٥١ عدم تحديد أجرتها بمعرفة لجان التقدير. المنازعة جدياً في عدم مطابقة أجرتها القانونية لتلك الواردة بعقد الإيجار. أثره. وجوب تحديد أجرتها وفقاً لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧. حساب التخفيضات للنصوص عليها بالرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ والقانون لسنة ١٩٦٥. كفيته. (الطن رقم ٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩/١/٢٠٠٠)

١٦٩- إذ كان الثابت بالأوراق ربما لا خلاف عليه بين الطرفين أن العقار الكائنة به عين النزاع أنشئ في عام ١٩٥١ وأن أجرتها لم يتم تحديدها بمعرفة لجنة تحديد الإيجارات بما يستلزم عند المنازعة الجدية في عدم مطابقتها لتلك المكتوبة في عقد الإيجار تحديد هذه الأجرة وفق التحديد الوارد في القانون الذي يحكمها بحسب تاريخ إنشاء المبنى وهو بالنسبة للعين محل النزاع القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧، وإذ كانت المادة الخامسة مكرراً (١) من القانون المذكور والمضافة بالرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ قد تضمنت النص على أن "تخفض بنسبة ١٥٪ الأجور الحالية للأماكن التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢"، وتضمن نص المادة الخامسة مكرراً (٢) من القانون المشار إليه المضافة بذات الرسوم النص على أن "تكون الأجرة بالنسبة للأماكن المذكور في المادة السابقة، إذا لم يكن قد سبق تأجيرها على أساس أجره المثل عند العمل بهذا لقانون مخفضة بنسبة ١٥٪" ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الأماكن متضمناً النص في مادته الأولى على أن تخفض بنسبة ٢٠٪ الأجور الحالية للأماكن المبينة به ومنها تلك الخاضعة لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ سالف الإشارة إليه وذلك إعتباراً من أجرة شهر مارس سنة ١٩٦٥ فإنما لم يكن المكان قد سبق تأجيره قبل العمل بذلك القانون يكون التخفيض عند التعاقد على تأجيره بالنسب المشار إليه في الرسوم بقانون المشار إليه على أساس أجر المثل الساري عند إنشاء المكان مخفضاً بذات النسبة، ومن ثم فإنه في تطبيق التخفيض المقرر بالرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يلجأ إلى أجرة المثل إلا إذا لم يكن

الكان قد سبق تأجيله وتعذر معرفة أجرة شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ فإنه يجوز إثبات أجرة هذا الشهر بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن لأن المطلوب إثباته ليس التعاقد في ذاته بل قيمة الأجرة في تاريخ معين، وهي تعتبر بهذه المثابة واقعة مادية اتخذ منها المشرع أساساً يجرى عليه التخفيض، وأن الأجرة التي يحسب عليها التخفيض المقرر بنص المادى الأولى من القانون ٧ سنة ١٩٦٥ سالف الإشارة إليه هي الأجرة الأصلية بعد إعمال التخفيض المقرر بالرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه.

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

١٧٠- الزيادة الدورية في أجرة الأماكن لغير السكنى. ٧م في ١٣٦ لسنة ١٩٨١. وجوب حسابها على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات البنية في ذات وقت الإنشاء لا على أساس الأجرة الواردة بعقد الإيجار.

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

(الطن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٥)

١٧١- الزيادة الدورية في أجرة الأماكن للوَجْرة لغير السكنى. ٧م في ١٣٦ لسنة ١٩٨١. وجوب حسابها على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات البنية في ذات وقت إنشاء العين.

(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

١٧٢- تمسك الطاعنة بأن أجرة عين النزاع لا تخضع للزيادة المقررة بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ دون أن تتطرق لطبيعة العلاقة الإيجارية أو أنها وردت على عين خالية. ثبوت أن العين مؤجرة بالفروش. مؤداه. عدم خضوعها لقواعد تحديد الأجرة الواردة بقوانين إيجار الأماكن. قضاء الحكم الطعن فيه بالفسخ والإخلاء إستناداً إلى أن الإجارة وردت على عين خالية تخضع للقانون المذكور ملتفتاً عن هذا الدفاع. خطأ وقصور.

(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٧)

١٧٣ - إذا كان الثابت من مطالعة عقد الإيجار سند الدعوى أن الإجارة انصبت على عين النزاع مفروشة (كافتيريا) وأن الطعون ضده أقام الدعوى ابتداء على الطاعنة بفسخ هذا العقد المفروش والزامها بأجرة المدة من إبريل حتى نوفمبر سنة ١٩٩٧ مضافا إليها الزيادة التي يدعيها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ واقتصر دفاع الطاعنة على مقارنة هذه الزيادة دون أن تتطرق في هذا الدفاع إلى طبيعة العلاقة الإيجارية أو أنها وردت على عين خالية ومن ثم ف إنه لا تخضع لقواعد تحديد الأجرة الواردة بقوانين إيجار الأماكن الاستثنائية وإنما تظل خاضعة للأحكام العامة في القانون المدني، وبذلك خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلص إلى ورود الإجارة على عين خالية واخضعها للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ ورتب على ذلك قضاءه بفسخ عقد الإيجار وبإخلاء الطاعنة من عين النزاع ملتفتا بذلك عن دفاعها بأن الأجرة لا تخضع للزيادة المقررة بالقانون الأخير فإنه يكون معيبا.

(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٧)

١٧٤ - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن عين النزاع مؤجرة مفروشة. مؤداه. خروجها عن نطاق قواعد تحديد الأجرة بتشريعات إيجار الأماكن. القضاء بالزام الطاعن بالزيادة الدورية المقررة بنص م ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. خطأ.

(الطن رقم ٥٦٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

• من ملحقات الأجرة :-

رسم النظافة

١٧٥ - رسم النظافة. فرضه على العقارات المبنية. جوازى للمجالس المحلية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الإيجارية.

(الطن رقم ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

(الطن رقم ١١٧٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٧/١٣)

• الضرائب الأصلية والإضافية :-

١٧٦- الضريبة على العقارات البنية وملحقاتها في ٥٦ لسنة ١٩٥٤. مسؤولية مالك العقار أمام الجهة الإدارية عن سدادها. تحمل عبء الضريبة. وقوعه على عاتق المستاجر وحده في ظل قوانين إيجار الأماكن. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

(الطن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٧/٦/٣)

١٧٧- القيمة الإيجارية. ماهيتها. مقابل صافي فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك البنى ومصاريف الصيانة والإدارة. شمولها الضرائب الأصلية والإضافية. تخلف المستاجر عن الوفاء بها. خضوعه لنات الأحكام للترتبة على عدم سداد الأجرة.

(الطن رقم ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

(الطن رقم ٣٦٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)

١٧٨- المباني المنشأة لأغراض السكنى. إعفاؤها من الضرائب على العقارات البنية. ١٤ في ١٦٩ لسنة ١٩٦١. وجوب تخفيض أجرتها بما يعادل الضريبة للعفاة. استثناء الأماكن للوجرة لغير أغراض السكنى من هذا الإعفاء. في ٤٦ لسنة ١٩٦٨.

(الطن رقم ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

(الطن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٦/١١/٦)

١٧٩- ضريبتا الدفاع والأمن القومى على العقارات النية قبل إلغائهما. الأصل وقوعهما على عاتق المالك. تحمل المستاجر عبء سدادهما في ظل قوانين إيجار الأماكن. علة ذلك. في ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦، ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ للعدل، في ٢٣ لسنة ١٩٦٧، ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

(الطن رقم ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

١٨٠- لئن كان النص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة الدفاع مؤداة أن المباني التى أنشئت

بعد يناير سنة ١٩٤٤ يقع عبء ضريبة الدفاع فيها على المالك دون المستأجرين. ثم صدر القانون ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٤ بشأن مضاعفة سعر هذه الضريبة ونص صراحة على التزام المالك بها دون المستأجر. كما صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لأغراض الأمن القومي، ونص في مادته الثالثة على سريان أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ عليه في شأن تحديد الالتزام بها وذلك قبل إلغائهما بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل، بما مؤداه أن عبء هاتين الضريبتين يقع على عاتق المالك دون المستأجر إلا أن للقرار في قضاء هذه المحكمة أن هذه النصوص لا تنسخ أحكام قوانين إيجار الأماكن وما تعلق منها بتحديد الالتزام بعبء هذه الضرائب وذلك لانطواء هذه القوانين على قواعد خاصة بالأماكن الخاضعة بها، بينما قوانين ضريبتى الدفاع والأمن القومي تشتمل على قواعد عامة تسرى على كافة العقارات البنية وذلك إعمالاً للقاعدة التى تقضى بعدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال أحكام القانون العام لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون.

(الطعن رقم ٢٦٢٥ لسنة ٨ مق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨).

١٨١ - ثبت أن العين المؤجرة أقيمت لغرض السكنى. الضريبة الأصلية وضريبتى الدفاع والأمن القومي ورسم النظافة. وقوعها على عاتق شاغل العين. مخالفة ذلك. خطأ.

(الطعن رقم ٢٦٢٥ لسنة ٨ مق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

١٨٢ - إذ كان الثابت من تقرير الخبير المنتدب وعقد الاتفاق للورخ .. وباقى أوراق الدعوى أن العين المؤجرة أقيمت عليها البانى الموضحة بها لاستعمالها فى غير أغراض السكنى "مصنع عوادم أقطان" وقد ربطت إدارة إيرادات حى العامرية على هذه البانى مبالغ تمثل الضريبة العقارية الأصلية وضريبتى الدفاع والأمن القومي فضلا عن رسوم نظافة وغيرها إنتهى الخبير إلى أن قيمتها جميعا بلغت . فإن عباها يقع على عاتق اللطعون ضده بإعتباره شاغلا للعين

وليس الطاعن. وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر وإقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن، على أن الأخير هو للترزم بها فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.
(الطن رقم ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

١٨٢- الضريبة على العقارات المبنية. مسئولية مالك العقار أمام الإدارة الضريبية عن سدادها. ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤. تحديد الأجرة وفقا للأسس الواردة بتشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية. خضوعها لمعايير عينية ترتبط بالمكان المؤجر. أخرى. تحمل المستاجر مقابل استهلاك المبنى ومصاريف الإدارة والصيانة والضرائب العقارية الأصلية والإضافية. عدم سداد المستاجر لهذه الضرائب. خضوعه لأحكام التأخر في الوفاء بالأجرة.

(الطن رقم ٥١٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

(الطن رقم ١١٥٥٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩)

١٨٤- ثبوت أن عين النزاع أنشئت في ظل أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومؤجرة لغرض أغراض السكنى. مؤداه. تحمل المالك عبء الضرائب العقارية المفروضة عليها. مخالفة ذلك. خطأ.
(الطن رقم ٩٨١٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤)

١٨٥- الأماكن للرخص في إقامتها أو للنشأة بدون ترخيص لغرض أغراض السكنى أو للإسكان الفأخر بعد العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. عدم خضوعها لقواعد تحديد الأجرة الواردة في هذا القانون. ٣. منه. مؤداه. خضوعها لأحكام القانون للمبنى. لازمه. تحمل ملك العين المؤجرة عبء الضريبة العقارية المفروضة عليها.

(الطن رقم ٢١٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)

(الطن رقم ٥١٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

(الطن رقم ١١٥٥٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩)

١٨٦- تحديد الأجرة وفقا للأسس الواردة بتشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية. خضوعه لمعايير عينية ترتبط بالمكان المؤجر. أخرى.

تحمل المستاجر مقابل إستهلاك البنى ومصاريف الإدارة والصيانة والضرائب العقارية الأصلية والإضافية.

(الطن رقم ٢١٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)

(الطن رقم ٥١٧ سنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

(الطن رقم ١١٥٥٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩)

٨٧- المباني المؤجرة لأغراض السكنى المنشأة أو التى تنشأ اعتباراً من ٩/١٩٧٧ إعفاء مالكيها وشاغليها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية. المادتان ١١،١ ق ١٣١ لسنة ١٩٨١.

(الطن رقم ٢١٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)

(الطن رقم ٥١٧ سنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

(الطن رقم ١١٥٥٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩)

• تحديد الأجرة

تعلقه بالنظام العام.

٨٨- قواعد تحديد الأجرة الواردة فى قوانين الإيجارات الخاصة. قواعد أمره. عدم جواز الاتفاق على مخالفتها بما يجاوز الأجرة التى حددتها.

(الطن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

(الطن رقم ٣٨٧٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٥/٥/٧)

٨٩- الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية للمكان المؤجر باطل بطلانا مطلقاً. لا يغير من ذلك أن يكون الاتفاق قد تم إنشاء سريان العقد وانتفاع المستاجر بالعين.

(الطن رقم ٤٦٤٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٩)

(الطن رقم ٦٤٨٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣١)

٩٠- تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للقوانين الاستثنائية. تعلقه بالنظام العام.

(الطن رقم ٨٨٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠)

(الطن رقم ٣٥٣٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٣/٣/٢٠٠٠)

١٩١- تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن.
تعلقها بالنظام العام. آخره.

(الطن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧/٥/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢٦٦١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٩٤)

١٩٢- تحديد أجرة الأماكن طبقاً للقوانين الاستثنائية. تعلقه بالنظام العام. عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها. الاتفاق على أجرة الحد الأقصى للأجرة القانونية. وقوعه باطلاً. مستوى ورود الاتفاق على الزيادة في عقد الإيجار أو أثناء سريانه.

(الطن رقم ٨٧٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢١/٦/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٣١/٥/٢٠٠٠)

٠ من قواعد تحديد الأجرة :-

١٩٣- العبرة في تحديد القانون الواجب التطبيق بشأن تحديد أجرة المبنى هي بتاريخ إنشائه.

(الطنان رقم ٦٠٩٦، ٦٣٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/١٢/١٩٩٩)

١٩٤- تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩. معقود للجان المشكلة لهذا الغرض. وقوع عبء إخطار اللجنة على عاتق مالك المبنى. للجنة تقدير الأجرة. تلقاء نفسها أو بناء على إخطار المستاجر.

(الطنان رقم ٦٠٩٦، ٦٣٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/١٢/١٩٩٩)

١٩٥- الأماكن التي تخضع أجرتها للجان تحديد الأجرة. إعتبار الكشوف الرسمية المستخرجة من دفاتر الحصر والتقدير متضمنة قيمة أجرتها قرينة على الأجرة القانونية حتى يقوم الدليل على عكس ذلك.

(الطنان رقم ٦٠٩٦، ٦٣٥٤ لسنة ٦٢ - جلسة ٢/١٢/١٩٩٩)

١٩٦- الشهادة الصادرة من مصلحة الضرائب العقارية. إعتبارها دليلاً على الأجرة القانونية حتى يثبت العكس.

(الطنن رقم ٦٠٩٦، ٦٣٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢)

١٩٧- تحديد أجرة الأماكن بالزيادة أو النقصان عن النصوص عليه في العقد. للمدين تقسيط فرق الأجرة مساوية للمدة التي استحققت عنها. ٢٢م في ٤٩ لسنة ١٩٧٧. عدم سريان ذلك على الفروق التي تستحق لسبب آخر.

(الطنن رقم ٤٦٤٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٩)

(الطنن رقم ١٥٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

١٩٨- الأماكن للرخص في إقامتها أو المنشأة دون ترخيص لغير أغراض السكنى أو للإسكان الفاخر بعد العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. عدم خضوعها لقواعد تحديد الأجرة الواردة في القانون للذكور. ٣ في ١٣٦ لسنة ١٩٨١. مؤداه. تصدى لجان تقدير الإيجارات بتحديد أجرة هذه الأماكن. اعتبار قراراتها كان لم يكن ولا حجية لها. لا يغير من ذلك اتفاق المؤجر والمستأجر على أن يكون تحديد الأجرة بمعرفة اللجنة. علة ذلك.

(الطنن رقم ٦١٣٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٣)

١٩٩- إختصاص لجان تقدير الأجرة في ظل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من قبيل الاختصاص الولائي للتعليق بالنظام. مخالفتها لسلطتها الولائية في تقدير الأجرة. أثره. ونوعه باطلاً. لكل من طرفي العلاقة الإيجارية التمسك ببطلان القرار الصادر منها بطريق الطعن عليه أو بد عوى مبنية.

(الطنن رقم ٦١٣٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٣)

٢٠٠- الأماكن للمؤجرة مفروشة. عدم خضوعها لأحكام الامتداد القانوني وقواعد تحديد الأجرة. سريان ذلك على الأماكن المؤجرة مفروشة لأغراض السكنى أو غيرها. خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني.

(الطنن رقم ١٦٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٧)

٢٠١- تحديد أجره الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٣٦ سنة ١٩٨١
معهود للمالك طبقاً للأمر النصص عليها فيه. المادتان ٥، ٤ من
القانون المذكور. حق المستاجر وحده في الطعن أمام اللجنة المختصة
على الأجرة المحددة خلال تسعين يوماً. حالاته. عدم مراعاته
للميعاد المذكور. أثره. سقوط حقه في الطعن وصيرورة التقدير
البلئي للأجرة نهائياً ونافذاً. مؤداه. اختصاص لجان تحديد الأجرة
في ظل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من قبيل الاختصاص الولائي المتعلق
بالنظام العام. اعتبارها جهة طعن في ظل القانون المذكور. أثره.
قيام المالك بتقدير أجرة الأماكن الخاضعة لذلك القانون وصيرورته
نهائياً وقانونياً بعدم الطعن عليه من المستاجر. أثره. عدم جواز
تصدي لجنة تحديد الأجرة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المؤجر
بتقدير أجرتها لانقضاء ولايتها. مخالفتها ذلك. لكل من المؤجر
والمستاجر التمسك ببطلان القرار الصادر منها بطريق الطعن عليه أو
بدعوى مبتداه وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لصدوره من
لجنة لا ولاية لها في إصداره.

(الطن رقم ٨٤٤٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٤)

٢٠٢- تحديد أجرة الأماكن بالزيادة أو النقصان عن النصص عليه
في العقد. للمدين تقسيط فرق الأجرة لمدة مساوية للمدة التي
استحققت عنها. على ذلك. المادتان ٢٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

٢٠٣- لجان تقدير الأجرة. اختصاصها بتحديد أجرة الأماكن
الخاضعة لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٦٢ والقوانين اللاحقة عليه.

(الطن رقم ٣٥٣٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٣)

(الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٢/١/٣٠)

٢٠٤- تحديد القيمة الإيجارية للأماكن الخاضعة لأحكام في ١٦٨ لسنة
١٩٦١. مناطه. ما يدفعه المستاجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل
بهذا القانون أو الأجرة الواردة في عقد الإيجار أيهما أقل أو أجرة المثل
بالنسبة للمكان الذي لم يسبق تأجيره عند العمل بأحكام ذلك

القانون. الأماكن الخاضعة لأحكام ق ٤٦ لسنة ١٩٦٢. تحديد أجرتها منوط بلجان تقدير الأجرة للنصوص عليها فيه.

(الطن رقم ٣٥٣٢ لسنة ٦٢٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٣)

(الطن رقم ١٠٧٢ لسنة ٥٢٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٣)

٢٠٥- عقد الإيجار. تقدير الأجرة بأجرة المثل. حالاته. م ٥٦٢ مبنى. وجوب تقديرها وقت تمام العقد وفي مكان الشئ المؤجر متى كان عقارا. للقاضي تحديدها مستعينا بأهل الخبرة أو ما يقدمه الطرفان من عقود إيجار عن نفس الشئ المؤجر أو أعيان أخرى مماثلة.

(الطن رقم ٧٨١٤ لسنة ٦٤٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

٢٠٦ - مفاد نص المادة ٥٦٢ من القانون المبنى أنه إذا أغفل المتعاقدان الاتفاق على الأجرة فسكتا عن تحديدها في العقد وعن بيان كيفية تقديرها، أو إذا اتفقا عليها ولكن تعذر على أي منهما إثبات ما تم الاتفاق عليه فإن الأجرة تقدر بأجرة المثل وقت تمام العقد وفي مكان الشئ المؤجر إن كان عقارا وأجرة المثل يحدها القاضي مستعينا في ذلك بما يقدمه الطرفان من عقود إيجار عن نفس الشئ المؤجر في مدة سابقة أو تالية أو عن أعيان أخرى تماثل العين المؤجرة، وله أن يستعين في ذلك برأي أهل الخبرة.

(الطن رقم ٧٨١٤ لسنة ٦٤٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

٢٠٧- تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ معقود للمالك طبقا للأسس للنصوص عليها فيه. اللادتان ٤،٥ منه. حق المستاجر في الطعن أمام اللجنة المختصة على الأجرة المحددة خلال تسعين يوما. حالاته. عدم مراعاته للميعاد المذكور. أثره. سقوط حقه في الطعن وصيرورة التقدير المبني للأجرة نهائيا ونافذا. عدم جواز تصدى اللجنة المختصة لتحديد الأجرة. علة ذلك.

(الطن رقم ٨٥٠٥ لسنة ٦٤٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

(الطن رقم ١٨٦٨ لسنة ٥٧٧ ق جلسة ١٩٩٢/٧/١٥)

٢٠٨- تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ معقود للمالك طبقا للأسس للنصوص عليها فيه. اللادتان ٤، ٥ ق ١٣٦

لسن ١٩٨١. حق المستاجر وحدة في الطعن أمام اللجنة المختصة على الأجرة المحددة خلال تسعين يوماً. حالاته. عدم مراعاته للميعاد المذكور. اثره. صيرورة التقدير المبني للأجرة نهائياً وناقذاً. مؤداه. اختصاص لجان تحديد الأجرة في ظل القانون المذكور من قبيل الاختصاص الولائي المتعلق بالنظام العام. اعتبارها جهة طعن. اثره. عدم جواز تصدى لجنة تحديد الأجرة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المؤجر بالاتفاق مع المستاجر بتقدير الأجرة لانتفاء ولايتها ابتداء. تعلق ذلك بالنظام العام. مخالفة ذلك. لكل ذي مصلحة التمسك ببطالان القرار الصادر منها بطريق الطعن عليه أو بدعوى مبتداه.

(الطعن رقم ٨٦٦٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٤)

٢٠٩- العبرة في تحديد القانون الواجب التطبيق بشأن تحديد أجرة المبني هي بتاريخ إنشائه. تمام إنشاء المبني قبل نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. عدم خضوع أجرة عين النزاع لأحكامه. مخالفة ذلك. خطأ.

(الطعن رقم ٨٠٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠)

٢١٠- قرارات لجان تحديد الأجرة. إعتبارها نافذة من تاريخ صدورها. تقدير أجرة العين لصيق بها. مؤداه. سريانه على المستاجر اللاحق.

(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

• الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة :-

٢١١- تمسك الطاعنة في الطعن على قرارا لجنة تقدير الأجرة بأن المباني موضوع الدعوى أنشئت في ظل سريان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وتحكمها قواعده وتبديلها على ذلك بما ورد بتقرير الخبير. إطراح الحكم الطعون فيه هذا الدفاع وإقامة قضائه على أن العقار بني دون

ترخيص دون أن يفصل في تاريخ إنشائه لتحديد القانون الواجب التطبيق. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٦٤٦٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

٢١٢- القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. سريانها على الأماكن للرخص في إقامتها أو المنشأة بعد العمل بأحكامه. ٥ منه. مؤداه. الطعن في الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد أجرة الأماكن المرخص في إقامتها أو المنشأة أو التي تم إنشاؤها دون ترخيص بعد العمل بأحكام القانون المذكور. خضوعه للقواعد الموضوعية والإجرائية المقررة فيهمز

(الطن رقم ٥٧١٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

٢١٣- القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة بتشريعات إيجار الأماكن المتعاقبة. تعلقها بالنظام العام. استمرار سريانها في النطاق القانوني لكل منها حسب تاريخ إنشاء المكان.

(الطن رقم ١٠٥٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٦)

(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٥)

٢١٤- البناء ولو بغير ترخيص. واقعة مادية. جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات.

(الطن رقم ١٠٥٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٦)

(الطن رقم ٧٣٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٦)

٢١٥- طعن المستأجر وحده على قرار لجنة تقدير الإيجارات الذي الذي خفض أجرة عين النزاع. قضاء محكمة أول درجة ببطالان القرار. استثناء المستأجر له دون المالك. انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إلغاء اللجنة وعدم قبول طلب المستأجر لتقليصه بعد اليعاد بما مؤداه اعتبار الأجرة الاتفاقية لعين النزاع هي الأجرة القانونية. خطأ. علة ذلك.

(الطن رقم ١٠٥٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٦)

(الطن رقم ٤٥٨١ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢)

٢١٦- خلو أوراق الدعوى من تحديد تاريخ بناء العقار الكائنة به عين النزاع. تطبيق الحكم للطعون فيه القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على واقعة التناعى تأسيسا على أن أحداً لم ينازع فى تاريخ إنشاء العقار. خطأ وقصور.

(الطن رقم ١٠٥٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٦)

٢١٧- تمسك الطاعن بأن تحديد أجرة عين النزاع يخضع لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لإنشاء العقار الكائنة به فى ظل العمل بأحكامه وتدليله على ذلك بالقرائن. دفاع جوهرى. التفات الحكم للطعون فيه عن هذا الدفاع وإعماله أحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ استنادا إلى ما أورده تقرير الخبير من شغل الطاعن للعين فى تاريخ لاحق لسريانه دون أن يحسم النزاع حول تاريخ إنشاء المبنى أو الترخيص به لتحديد القانون الواجب التطبيق. قصور.

(الطن رقم ٨٨٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠)

٢١٨- الحكم الصادر بإلغاء قرار لجنة تقدير الإيجارات لعدم خضوع العين لقواعد تحديد الأجرة الواردة بقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وخضوعها لاتفاق الطرفين. لا يجوز حجية مانعة من نظر الدعوى بطلب تقدير أجرتها وفقا لأجرة وفقا لأجرة النزل استناداً لنص المادة ٥٦٢ مدنى علة ذلك. إختلاف للوضع فى الدعويين. مخالفة ذلك. خطأ. حجب الحكم للطعون فيه عن تقدير أجرة العين محل النزاع.

(الطن رقم ٧٨١٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

٢١٩- تحديد القانون الواجب التطبيق بشأن تقدير أجرة المبنى. العبرة فيه بتاريخ إنشائه. سريان القواعد الموضوعية والإجرائية فى القانونين ٤٩ لسنة ١٩٨٨، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الأمان المرخص فى إقامتها أو التى شرع فى بنائها كل بعد العمل بأحكامه. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٧٣٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

٢٢٠- المنازعة في تحديد القيمة الإيجارية. ثبوت تعلقها بمبنى أنشئت وحداته خلال الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٤. إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى تطبيق أحكام القانون ١٣٦ سنة ٢٩٨١ إستناداً إلى الإنتهاء من إتمام الإنشاء عام ١٩٨٤ دون التحقق من تحديد تاريخ إنشاء كل وحدة من وحداته وسنده في تطبيق القانون المذكور عليها. خطأ.

(الطن رقم ٥٧٣٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢١/٥/٢٠٠٠)

٢٢١- القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. سريانها على الأماكن للرخص في إقامتها أو المنشأة أو التي تم إنشاؤها دون ترخيص بعد العمل بأحكامه في ٧/٣١. ١٩٨١/.

(الطن رقم ٨٦٦٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢١/٥/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٩٧)

٢٢٢- القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في قوانين الإيجارات الاستثنائية أرقام ٥٢ لسنة ١٩٦٩، ٤٩ لسنة ١٩٧٧، ١٣٦ لسنة ١٩٨١. إستمرار سريانها في النطاق القانوني لكل منها.

(الطن رقم ٨٠٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٤/٥/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٧١٧٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٩٦)

٢٢٣- القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. سريانها على الأماكن المرخص بإقامتها أو المنشأة بعد العمل بأحكامه. القواعد الموضوعية والإجرائية بتقدير الأجرة في القوانين السابقة. إستمرار سريانها على الأماكن غير الخاضعة لأحكام تقدير الأجرة بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١.

(الطن رقم ٥٨١٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٤/٦/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٣١٢٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٥/٣/١٩٩٥)

٢٢٤- إقامة الطاعن دعواه بتخفيض أجرة العين محل النزاع إستناداً لاستئجاره إياها خالية وصورية عقد الإيجار بالمفروش وأن البنى تم إنشاؤه منذ أكثر من خمسين عاماً وتدلّيله على ذلك بالسندات.

دفاع جوهرى. إلتفات الحكم الطعون فيه عن هذا الدفاع إعماله أحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على العين إستناداً إلى إبرام عقد إستنجارها عام ١٩٨٢ دون الوقوف على تاريخ إنشاء البننى. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٥٨١٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

٢٢٥- القواعد للوضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة فى القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. قصر سريانها على الأماكن للرخص بإقامتها أو للنشأة بعد العمل بأحكامه. مؤداه. سريان القواعد للوضوعية بتقدير الأجرة فى القوانين السابقة والقواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن فى الأحكام الواردة فى القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على الأماكن التى لا تخضع لأحكام تقدير الأجرة فى القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١.

(الطن رقم ٧٥٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

(الطن رقم ٦٤٩٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٥)

٢٢٦- المنازعة فى تحديد القيمة الإيجارية تعلقها بعقار أنشئ فى ظل العمل بأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧. أثره. خضوعها لأحكامه ولو رفعت الدعوى وصدر الحكم فيها بعد العمل بقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١.

(الطن رقم ٧٥٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

* التعديلات الجوهرية فى العين وأثرها فى تحديد الأجرة:-

٢٢٧- تكيف التعديلات التى تجرى فى مبنى قديم بأنها جوهرية تغير من طبيعة المكان وتؤثر على قيمته الإيجارية. إستقلال محكمة الموضوع بتقديره. شرطه.

(الطن رقم ٥٤١٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

(الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨)

٢٢٨- التعديلات التى من شأنها إعتبار العين المؤجرة فى حكم النشأة حديثاً. شرطها. أن يكون للمؤجر هو الذى أجراها.

(الطن رقم ٥٤١٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

(الطن رقم ١٦٧٣ لسنة ١٩٥١ جلسة ١٩٨٣/٣/٧)

٢٢٩- انتهاء الحكم المطعون فيه سافعا إلى أن التعديلات التي أجريت بالعين المؤجرة جوهريّة أدت إلى تحويلها عيادة طبية. قضاؤه برفض دعوى تخفيض الأجرة. لا خطأ. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٤١٥ لسنة ١٩٦٤ جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

• الامتداد القانوني لعقد الإيجار :-

٢٣٠- زواج الابنة التي امتد إليها عقد الإيجار من والدها المستاجر الأصلي. لا يعد تركا للمسكن. وجوب إقامة للوَجَر الدليل على الترك.

(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ١٩٦٣ جلسة ١٩٩٩/١٠/٣١)

٢٣١- تمسك الطاعن بعدم وجود علاقة إيجارية بينه وبين والد المطعون ضده عن عين النزاع وأن سبب بقائه هو وكالته عن الطاعن في تحصيل أجرة العقار الكائنة به عين النزاع وتدلّيله على ذلك بالمستندات التفات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وتلك المستندات وقضاؤه بامتداد العقد لمطعون ضده على سند من ثبوت إقامته مع والده دون أن يعنى ببحث العلاقة الإيجارية بين الطاعن ووالد ضده وحدودها ومداها. خطأ في فهم الواقع وقصور في التسبيب.

(الطن رقم ٤٢٨٠ لسنة ١٩٦٤ جلسة ١٩٩٩/١١/١)

٢٣٢- امتداد عقد الإيجار إلى الابنة عن والدها المستاجر الأصلي. إقامتها في تاريخ لاحق مع زوجها بمسكن الزوجية. لا اثر له.

(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ١٩٦٨ جلسة ١٩٩٩/١١/٢٤)

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٧ جلسة ١٩٩٨/٥/٢٧)

٢٣٣- تمسك الطاعنة بامتداد عقد إيجار عين النزاع إليها عن والدها التي كانت تقيم مع جديتها - للمستاجرة الأصلية - حتى وفاتها. قضاء الحكم المطعون فيه بإخلائها بوصفها حفيده للأخيرة بعد

القضاء بعدم دستورية المادة ٢٩ لسنة ١٩٧٧ دون أن يستظهر مدى توافر شروط امتداد عقد الإيجار لوالدتها. خطأ وإخلال بحق الدفاع.

(الطن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٠١٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٨)

(الطن رقم ٣٠٦٠ لسنة ٢٠١٦ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢١)

٢٣٤- وفاة مستاجر السكن أو تركه له. امتداد العقد لصالح زوجته وأولاده ووالديه القيمين معه إقامة مستقرة. م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. سريان هذه القاعدة سواء كان المتوفى أو التارك مستاجراً أصلياً أو من امتد العقد قانوناً لصالحه.

(الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٩ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠١٨ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٥)

٢٣٥- إقامة والده الطاعن بعين النزاع مع والدتها - للمستاجر الأصلية - حتى وفاته الأخيرة اثره. امتداد عقد الإيجار لوالده الطاعن بقوة القانون. إقامة الطاعن مع والدته بعين النزاع إقامة مستقرة حتى وفاتها. صيرورته صاحب حق أصيل في الانتقال الإيجار إليه. م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. لا يغير من ذلك عدم تحرير عقد إيجار لوالدته أو عدم صدور حكم بالامتداد. قضاء الحكم الطعون فيه بإخلاله تأسيساً على أنه نجل ابنة المستجرة الأصلية ولم يصدر حكم قضائي بامتداد عقد الإيجار لوالدة الطاعن ولعدم دستورية الامتداد للحفيد. خطأ.

(الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٩ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠١٨ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٥)

٢٣٦- تمسك الطاعنة بامتداد عقد الإيجار لها لإقامتها مع والدها المستاجر الأصلي بعين النزاع حتى وفاته. دفاع جوهرى. قضاء الحكم الطعون فيه بانتهاء العقد ورفض دعاوها بالزام الطعون ضدها بتحرير عقد إيجار لها استناداً إلى أنها تقيم مع زوجها وأن إقامتها بالعين لرعاية والدتها دون أن يواجه هذا الدفاع. قصور وفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢٠١٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٤)

٢٣٧- قضاء الحكم الطعون فيه بالإخلاء ورفض دعوى الطاعنة بامتناد
عقد إيجار عين النزاع لابنتيها القاصرتين عن والدهما إستناداً إلى أن
مجرد توقيعه على عقد الإيجار الصادر لوالدته من الطعون ضدها
ضماناً لها في الوفاء بالأجرة يعد تنازلاً عن حقه في امتداد عقد
الإيجار المحكوم له به معها رغم أن ذلك لا يقطع باتجاه إرادته إلى
التنازل عن حقه الثابت بالحكم. فساد في الاستدلال.

(الطن رقم ١ لسنة ١٩٩٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

٢٣٨- العك الذي يجيز للمقيمين مع المستاجر البقاء في العين المؤجرة.
ماهيته. وجوب أن يكون هجر المستاجر الإقامة على وجه نهائي بنية
تخليه عن العلاقة الإيجارية طوعية واختياراً.

(الطن رقم ١٣٠٢ لسنة ١٩٩٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٩)

٢٣٩- تمسك الطاعن في دفاعه بعدم تخليه عن العلاقة الإيجارية وعدم
تركه العين للمؤجرة للطعون ضدها الأولى وأن انقطاعه عن
الإقامة بالعين كان لخلافات معها انتهت ببطلان عقد زواجه منها.
تدليله على ذلك بالاستندات. دفاع جوهرى. إنتهاء الحكم الطعون
فيه إلى أحقيه للذكور لعين النزاع وبالإزام الطعون ضدهما الثانى
والثالث بتحرير عقد إيجار لها دون أن يواجه هذا الدفاع. قصور
واخلال بحق الدفاع.

(الطن رقم ١٣٠٢ لسنة ١٩٩٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٩)

٢٤٠- إستمرار عقد الإيجار لصالح أقارب المستاجر المقيمين معه قبل
الوفاة. م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. مناطه الإقامة المستقرة المعتادة. مؤداها.
النزاع المتعلق بامتناد العقد لمن لهم الحق. قابليته للتجزئة.

(الطن رقم ٦٠٩٥ لسنة ١٩٩٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

(الطن رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٩٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٤)

٢٤١- عقد الإيجار. عدم إنتهائه بوفاة المستاجر للعين المؤجرة. إستمرار
لصالح المستفيدين م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. الإقامة التى يترتب عليها
مزية الامتداد القانونى لعقد الإيجار. القصور بها. الإقامة للمستقرة

حتى الوفاة أو الترك. الإقامة العرضية والعابرة لا تعد كذلك. تقديرها من سلطة محكمة الموضوع طالما قامت قضاءها على أسباب سائغة.

(الطن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

(الطن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٩٩ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٣)

٢٤٢- إنتهاء الحكم الطعون فيه سائفا إلى رفض دعوى الطاعنة الأولى بامتناد عقد الإيجار إليها إستناداً إلى أن إقامتها بمنزل الزوجية وإقامتها مع والدها لظروف مرضه ينحسر عنها وصف الإقامة المستقرة. صحيح. النعى عليه جلد موضوع لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.

(الطن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

٢٣٤- تمسك الطاعنة بامتناد عقد الإيجار لها لإقامتها مع والدها بعد زواجها بعين النزاع. دفاع جوهري. قضاء الحكم الطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى أن إقامتها معها كانت على سبيل الاستضافة وأن الزوج هو المتلزم شرعا بإعداد مسكن الزوجية دون أن يعن بتحقيق هذا الدفاع وتمحيصه. قصور وفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

(الطن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٨)

٢٤٤- إقامة زوج الطاعنة الأولى ووالد الطاعن الثاني مع أبيه المستاجر الأصلي بعين النزاع حتى وفاته. أثره. امتداد الإيجار إليه بقوة القانون. إقامة الطاعنين مع من امتد إليه العقد دون انقطاع حتى وفاته. صيرورتهما صاحبي حق اصيل في البقاء بالعين. م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. عدم تحرير عقد إيجار لورثتهما أو صدور حكم له بالامتناد. لا أثر له. قضاء الحكم الطعون فيه بإخلائهما إستناداً إلى أنهما يستمدان حقهما في امتداد العقد من الجد المستاجر الأصلي المحكوم بعدم دستورية الإمتداد عنه. خطأ.

(الطن رقم ٨٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣١)

٢٤٥- القيمين مع المستاجر ممن لهم حق الانتفاع بالامتداد القانوني. عدم جواز ترتيب أية التزامات في ذمتهم خلال مشاركتهم له المكان المؤجر. وفاة المستاجر أو تركه العين. أثره. إمتداد العقد لصالحهم بقوة القانون وانتقال جميع الحقوق الناشئة عن العلاقة الإيجارية. (الطن رقم ٢٣١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

٢٤٦- المقرر في قضاء محكمة النقض أن من لهم حق الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد الإيجار في حالتي الوفاة أو الترك لا يعتبرون مع المستاجر أصليين للمكان المؤجر فلا ترتب في ذمتهم حال حياته أو خلال مشاركتهم له فيه أية التزامات قبل المؤجر بل يبقى المستاجر هو الطرف الأصيل والوحيد في التعامل مع المؤجر حتى إذا ما أخل بالتزاماته جاز للمؤجر مقاضاته دون إختصامهم، حتى إذا توفي المستاجر أو ترك العين لمن كان مقيما معه فإنهم يستفيدون من امتداد عقد الإيجار لصالحهم بقوة القانون ويكون لهم من وقت الوفاة أو الترك جميع الحقوق الناشئة عن العلاقة الإيجارية. (الطن رقم ٢٣١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

٢٤٧- تمسك الطاعن في الإنذار للرسل منه إلى الطعون ضدها الأولى بامتداد عقد إيجار عين النزاع لإقامته مع والده بها حتى وفاته. إستخلاص الحكم للطعون فيه من ذلك الإنذار بإقامة الطاعن في حجرة وإقامة الطاعن في حجرة وإقامة زوجه ابية للطعون ضدها الثانية في الحجرة الأخرى وأنه مستاجر لحجرة واحدة دون باقي عين النزاع. فساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٦٨٧٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٤)

٢٤٨- تأجير جزء من مسطح الواجبة الخارجية للحائط الجانبي من العقار لاستغلاله في وضع فانتريئة. خروجه عن نطاق تطبيق القواعد الاستثنائية لقانون إيجار الأماكن. القضاء بامتداد عقد تأجير. خطأ. (الطن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

٢٤٩- ترك شقيق الطاعن المحرر باسمه عقد الإيجار شقة النزاع له ولوالده للقيم معه بها منذ بدء الإجازة وامتداد عقد الإيجار لوالده

بقوة القانون. ٢٣م ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩. إقامة الطاعن مع والده إقامة مستقرة حتى وفاه. آخره. صيرورته صاحب حق أصيل في البقاء بعين النزاع. ٢٩م ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. لا يغير منه عدم تحرير عقد إيجار بإسم الأب عند بدء الإجازة أو وقت أن امتد إليه العقد. أو عدم صدور حكم بذلك. قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء الطاعن تأسيساً على أنه يستمد الحق في امتداد العقد إليه من شقيقه بالتطبيق لنص للمادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقتضى بعدم دستوريتها. خطأ.

(الطن رقم ١١٣٥ لسنة ١٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٢٥٠- ترك المستاجر العين لصالح المستفيدين من حكم المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. زوال صفته كمستاجر وحلول المستفيدين من الامتداد القانوني محله في العلاقة الإيجارية. مؤداه. إلزام المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم. التنازل الصادر من المستاجر بعد تركه العين لا اثر له.

(الطن رقم ٨٨١٧ لسنة ١٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠)

(الطن رقم ٤٦ لسنة ١٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/٣/١١)

٢٥١- تمسك الطاعنة بامتداد عقد الإيجار لها ولأبنائها لإقامته بعين النزاع مع زوجها المستاجر الأصلي حتى تركه لها. دفاع جوهري. التفات الحكم المطعون فيه عنه وقضاؤه بالإخلاء إستناداً إلى التنازل اللاحق من المطعون ضده الثاني عن عقد الإيجار للمؤجر قصور.

(الطن رقم ٨٨١٧ لسنة ١٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠)

(الطن رقم ٤٦ لسنة ١٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/٣/١١)

٢٥٢- إقامة المستاجر في مسكن آخر. لا تعد بذاتها دليلاً على تركه العين للمؤجرة ما لم يفصح عن إرادته في التخلي عنها. مؤداه. تأجيله العين من الباطن لا يحول دون امتداد العقد لصالح أقاربه للنصوص عليهم المادة ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للقيمين معه حتى الوفاة أو الترك. علة ذلك.

(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ١٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٧)

٢٥٣- عقد الإيجار. عدم إنتهائه بوفاة المستاجر الأصلي. إستمراره لصالح المقيمين معه حتى الوفاة. إعتبار من إمتد إليه العقد مستاجراً بحكم القانون دون اشتراط الإقامة اللاحقة. علة ذلك.

(الطن رقم ١١٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

٢٥٤- تمسك الطاعنين بإقامتهما بعين النزاع مع والدهما المستاجر الأصلي حتى وفاته وبامتداد العقد إليهما. دفاع جوهرى. التفات الحكم المطعون فيه عنه وقضاؤه بالإخلاء لعدم إقامتهما مع والدهما التى إمتد إليها العقد حتى وفاتها. قصور.

(الطن رقم ١١٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

٢٥٥- عقد إيجار السكن. عدم إنتهائه بوفاة المستاجر أو تركه العين. إستمراره لزوجه أو اولاده أو أى من والديه المقيمين معه حتى الوفاة أو الترك. إستخلاص الإقامة. واقع إستقلال محكمة الموضوع بتقديرها. شرطه. أن يكون إستخلاصها سائغاً.

(الطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

(الطن رقم ٥٧٥٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

٢٥٦- ثبوت الزواج بوثيقة رسمية. غير لازم لامتداد عقد الإيجار لزوجة المستاجر بعد وفاته متى كانت تقيم معه عند الوفاة. م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(الطن رقم ٨٧١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)

(الطن رقم ٣١٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٩)

(الطن رقم ٥٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)

٢٥٧- عقد الإيجار. عدم إنتهائه بوفاة للمستاجر أو تركه العين المؤجرة . امتداد لصالح زوجته أو اولاده أو والديه. شرطه. إقامتهم معه بالعين المؤجرة إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك.

(الطن رقم ١٠٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٨)

(الطن رقم ٦٨٧٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٤)

٢٥٨- ترك المستاجر العين المؤجرة قبل تطبيقها. أثره. عدم إعتباره طرفاً في عقد الإيجار. علة ذلك.

(الطن رقم ١٠٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٨)

٢٥٩- تمسك الطاعنة بامتداد عقد إيجار عين النزاع إليها لإقامتها بها عقب ترك وتحلى مطلقاً لها عنها قبل طلاقها وليس باعتبارها حاضنة لابنتها منه. دفاع جوهرى. قضاء الحكم الطعون فيه بالإخلاء لانتهاء حضانتها دون بحث وتمحيص دفاها بامتداد العقد إليها. خطأ و قصور.

(الطن رقم ١٠٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٨)

٢٦٠- الامتداد القانونى لعقد الإيجار. مناهضه. الإقامة المستمرة مع المستاجر. إقامة الابنة المتزوجة مع والدها لرعايته أثناء مرضه لا تعد كذلك.

(الطن رقم ٧٩٧٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

٢٦١- تمسك الطاعن فى صحيفة إستئنافه بأن الطعون ضدها تقيم بمسكن زوجها وأن إنتقالها للإقامة مع والدها - المستاجرة الأصلية - كان بقصد رعايتها فى مرضها. دفاع جوهرى. إنتهاء الحكم للطعون فيه إلى امتداد عقد الإيجار للمطعون ضدها إستناداً لأقوال شاهديها من وجود إقامة مستمرة لها بالعين محل النزاع حتى وفاة والدها دون أن يعنى بتمحيص هذا الدفاع. فساد وقصور.

(الطن رقم ٧٩٧٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

٢٦٢- وفاة المستاجر الأصلى أو تركه العين. امتداد عقد لصالح زوجته أو أولاده أو والديه القيمين معه إقامة مستمرة قبل الوفاة أو الترك. الانقطاع العارض عن الإقامة لا يحول دون توافرها.

(الطن رقم ١٨٢٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٢)

٢٦٣- ترك المستاجر العين للوجرة للمقيمين معها. أثره. زوال صفته كمسد جر وحلول المستفيدين محله فى العلاقة الإيجارية. مؤداه. وجوب اختصاصهم فى المنازعات الناشئة عن عقد الإيجار وتوجيه التكليف بالوفاء إليهم دون المستاجر الأصلى.

(الطن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٣)

٢٦٤- حق المستفيدين من امتداد عقد الإيجار إليهم في حالة وفاة المستاجر. مستمد من القانون مباشرة. آخره، التزام المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم دون إستلزام سبق القضاء بثبوت العلاقة الإيجارية.
(الطن رقم ٢٦٤٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٥)

٢٦٥- تمسك الطاعنة بامتداد عقد إيجار عين النزاع إليها لإقامتها مع زوجها ابن المستاجر الأصلي حتى وفاته والذي امتد إليه العقد لإقامته مع والده حتى وفاته. قضاء الحكم المطعون فيه بعدم امتداد العقد إليها لعدم إستصدار زوجها حكم بامتداد الإيجار لصالحه. خطأ.

(الطن رقم ٢٦٤٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٥)

• القواعد المستحدثة في ظل الحكم بعدم دستورية الامتداد للأقارب نسبا :-

٢٦٦- الأثر الرجعي لأحكام المحكمة الدستورية العليا. عدم إلغاءه بصور القرار بق ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ بتعديل المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا. مقتضاه. تقرير أثر مباشر للأحكام الصادرة بعدم دستورية النصوص الضريبية وأثر رجعي للأحكام الصادرة منها بعدم دستورية النصوص غير الضريبية كأصل عام. تخويلها سلطة تقرير أثر غير رجعي للأحكام الأخيرة. إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إعمال الأثر الرجعي للحكم الصادر بعدم دستورية نص م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من عدم إستمرار عقد الإيجار للأقارب نسبا. لا خطأ.

(الطن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣٠)

٢٦٧ - مفاد النص في الفقرة الثالثة من المادة (٤٩) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ وللنشر بالجريدة

الرسمية بتاريخ ١١ من يوليو سنة ١٩٩٨ والاستلراك المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ من يوليو سنة ١٩٩٨ وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن هذا التعديل لم يأت بما يلغى الأثر الرجعي لأحكام المحكمة الدستورية العليا باعتباره أصلاً في هذه الأحكام ذلك أن الحكم بعدم دستورية نص يكشف عن وجود عيب خالط النص منذ نشأته أدى إلى واده في مهده بما تنتفي معه صلاحيته لترتيب أي أثر من تاريخ نفاذه مما مؤداه أن هذا التعديل قد حمل في طياته موجبات ارتداداه إلى الأصل العام للقرار لبطلان النص المقضى بعدم دستوريته منذ نشأته إعمالاً للأثر الكاشف لأحكام تلك المحكمة - وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون للشار إليه من أن هذا التعديل استهدف أولاً: تخويل المحكمة سلطة تقرير أثر غير رجعي لحكمها على ضوء الظروف الخاصة التي تتصل ببعض الدعاوى الدستورية التي تنظرها بمراعاة العناصر المحيطة بها وقد الخطورة التي تلازمها. ثانياً: تقرير أثر مباشر للحكم إذا كان متعلقاً بعدم دستورية نص ضريبي مما مقتضاه أنها غايرت في الحكم ما بين النص الضريبي المقضى بعدم دستوريته بتقرير أثر مباشر له وبين الحكم الصادر بعدم دستورية نص غير ضريبي وذلك بتقرير أثر رجعي له كاصل عام مع تخويل المحكمة الدستورية العليا سلطة تقرير أثر غير رجعي لحكمها. وإذا التزم الحكم الطعون فيه هذه النظر وأعمل الأثر للحكم الصادر بعدم دستورية نص المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنته ن استمرار عقد إيجار المسكن عند وفاة المستاجر الأصلي أو تركه له لصالح أقاربه نسباً حتى الدرجة الثالثة على الدعوى للطعون في حكمها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٢٠١٨ جلسة ٢٠٠٠/١/٣٠)

٣٨- الحكم بعدم دستورية نص م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من استمرار عقد الإيجار لأقارب المستاجر نسباً حتى الدرجة الثالثة في حالة وفاته أو تركه للعين. مؤداه: قصر الامتداد القانوني لعقد الإيجار على الأشخاص الوارد بيانه حصراً في الفقرة الأولى من تلك المادة.

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٨)

(الطن رقم ٧١٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٨)

٢٦٩- الحكم بعدم دستورية نص م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من امتداد عقد الإيجار للأقارب نسبياً. عدم حصول الطاعن على حكم حائز لقوة الأمر المقضى قبل صدوره بإمتداد عقد إيجار عين النزاع إليه عن خالته أو استقرار حقه بالتقادم. إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إخلائه. صحيح.

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٨)

(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٧)

٠ إمتداد عقد إيجار شقة المصيف -

٢٧٠- عقد الإيجار. عدم إنتهائه بوفاء المستأجر أو تركه العين المؤجرة. امتداد لصالح زوجته أو أولاده أو والديه. شرطه. إقامتهم معه بالعين المؤجرة إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك. م ١٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. الانقطاع عن الإقامة لسبب عارض لا يحول دون امتداد العقد. العين المؤجرة كمصيف. كفاية الإقامة للوسمية المتقطعة للمستفيد بها دون اشتراطه الإقامة الفعلية مع المستأجر الأصلي بمسكنه المعتاد خارج المصيف.

(الطن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢)

٢٧١- قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء عين النزاع المؤجرة كمصيف إستناداً إلى عدم إقامة الطاعن مع والده بمسكنه المعتاد خارج المصيف حتى وفاته. خطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢)

٢٧٢- إمتداد عقد إيجار شقة المصيف لأفراد الطائفة الأولى من الأقارب. شرطه. ثبوت إقامتهم مع المستأجر في محل إقامته الأصلي أو مشاركتهم له الإقامة في شقة المصيف إقامة موسمية متقطعة.

(الطن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٠ الإقامة التي يترتب عليها امتداد عقد الإيجار: -

٢٧٢- تقديم توافر الإقامة المستقرة. واقع. تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق.
(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ١٣٢٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٣١)

٢٧٤- تمسك الطاعنة بعدم أحقية المطعون ضده الثاني في امتداد عقد إيجار عين النزاع إليه بعد وفاة زوجته لعدم وجود إقامة مستقرة له معها فيها بعد زواجه وتبليها على ذلك بالاستندات. دفاع جوهري. إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على ثبوت الإقامة من واقعة زواج للمطعون ضده بابتنة المستاجر الأصلي التي إمتد إليها عقد الإيجار بعد وفاته. قصور وفساد في الاستدلال. علة ذلك.
(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ١٣٢٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٣١)

٢٧٥- استقرار الإقامة في مكان معين مرده نية الشخص الاستدلال عليها من الظروف المادية. توافر عنصر الاستقرار ونية التوطن. تستقل به محكمة للموضوع.
(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ١٣٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)

٢٧٦- الإقامة التي يترتب عليها امتداد عقد الإيجار م ٢٩٩ لسنة ١٩٧٧. المقصود بها. اتجاه نية المقيم إلى جعل العين المؤجرة موطناً له ومحلاً لإقامته المعتادة. نية الاستقرار إختلافها عن الباعث على الإقامة. العبرة في وصف الإقامة بالاستقرار هي ثبوت الإقامة بهذا القصد أي ما دكان الباعث عليها. نفى الحكم المطعون فيه عن إقامة الطاعنة صفة الاستقرار بإعتبار أن الباعث عليها رعاية والدتها المريضة. خطأ وفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ١٢٠ لسنة ١٣٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

٢٧٧- الطلاق. ماهيته. الطلاق مؤداه. انحلال رابطة الزوجية. اثره. صيرورة الزوجة أجنبية عن زوجها. عدم جواز إقامته معها في مسكن واحد. قضاء الحكم المطعون فيه بفرض دعوى الطاعنة

الثانية بإمتداد العقد إليها لإقامتها مع والدها إقامة مستقرة بعد طلاقها بانئا. حتى وفاته إستناداً إلى أن إقامتها بعد الطلاق غير مستقرة. خطأ.

(الطن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

٢٧٨- الإقامة التي يترتب عليها إمتداد عقد الإيجار لصالح المستفيدين من حكم المادة ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعد وفاة المستاجر أو تركه العين. المقصود بها، التزام الزوج شرعا بإعداد مسكن الزوجية مقابل حقه على زوجته في الاحتباس والقرار في. مؤداه. إقامة الزوجة في منزل الزوجية حقيقة أو حكما هي الإقامة الوحيدة التي لها صفة الاعتياذ والاستقرار حال قيام الزوجية. إقامتها في غير مسكن الزوجية مهما إستطلت وأيا كان منبعنا ودواعيها. لا تسوغ إمتداد عقد الإيجار إليها وفقا لحكم المادة المذكورة. ثبوت إقامة الزوجة منذ زواجها بمسكن والدها حتى وفاته إقامة دائمة ومستقرة بإعتباره مسكنا للزوجية. أثره.

(الطن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

(الطن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٨)

٢٧٩- الإقامة التي يترتب عليها إمتداد عقد الإيجار لأقارب المستاجر. مادة ١/٢٩ لسنة ١٩٧٧. المقصود بها. الإقامة المستقرة حتى الوفاة أو الترك دون اشتراط الإقامة اللاحقة. إنتهاء الحكم الطعون فيه إلى عدم أحقيه الطاعنة في إمتداد عقد إيجار مورثها إليها لعدم إقامتها بعين النزاع بعد وفاته. خطأ وقصور. علة ذلك.

(الطن رقم ٧١٦٧، ٧١٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٧)

(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٤)

٢٨٠- تقدير الإقامة المستقرة. واقع. تستقل به محكمة الموضوع. شرطه. ان يكون إستخلاصها سائغا وألا تخرج بأقوال الشهود عن حدودها ولا إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها. اتخاذ محكمة النقض في تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها منحة معين. وجوب اتباع محكمة

الاستئناف الحكم الناقص في هذا الخصوص والا تقيم قضاها على خلاف هذا للنحي. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٢٨١- المقرر - في قضاء محكمة النقض - انه ولئن كان تقدير الإقامة المستقرة من أمور الواقع وتدخل في سلطة محكمة اللوضوع إلا ان ذلك مشروط ان يكون إستخلاصها سائغا والا تخرج بأقوال الشهود عن حدودها ولا إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ولازم ذلك انه متى ذهب محكمة النقض في تقدير أقوال الشهود في الدعوى واستخلاص الواقع منها منحي معين فإن على محكمة الاستئناف ان نقض الحكم لهذا السبب ان تتبع حكم النقض فيها ذهب إليه بالنسبة لتلك الأقوال والا تقيم قضاها على خلاف هذا للنحي.

(الطن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٢٨٢- انتهاء الحكم الناقص إلى فاسد الحكم في الاستدلال لنفيه وصف الإقامة المستقرة للطاعنة بعين النزاع مع أبيها حتى وفاته على اطمئنانه لأقوال شاهدهى الطعون ضده من ان الباعث عليها رعاية والدها المريض رغم ان أحدهما أقر برؤيته لها يوميا بها وان برها بأبيها لا ينفي قصد إتخاذها العين موطن لها. قضاء الحكم الطعون فيه بتأييد الحكم للاستئناف إستناداً إلى اطمئنانه لذات أقوال الشاهدين مستخلصا ان إقامة الطاعنة إقامة عارضة. خطأ وقصور وفساد في الاستدلال. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٢٨٣ - إذ كان الحكم الصادر من محكم النقض بتاريخ .. في

الطن رقم .. لسنة .. بق قد اقام قضاها بنقض الحكم

المسبق صدروه من المحكمة للطعون في حكمها في .. على ما شابه من عوار الفساد في الاستدلال الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون حين نفي وصف الاستقرار عن إقامة الطاعنة بالشقة محل النزاع من اطمئنانه لأقوال الطعون ضدهم من ان الباعث عليها

رعاية أبيها المريض رغم إقرار أحدهما برؤيته لها يومياً بها فضلاً عن أن برها بأبيها المريض بمجردة ليس من شأنه أن ينفي عنها قصدها باتخاذها موطناً لها. وإذ خالف الحكم الطعون فيه هذا للنجى وأقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على اطمئنانه لذات أقوال هذين الشاهدين مستخلصاً منها نفى وصف الاستقرار عن إقامة الطاعنة بالشقة محل النزاع لكونها تتردد على والدها مما مفاده الإقامة العارضة بالخالف لما انتهى إليه الحكم الناقض في هذا الصدد فإنه يكون معيباً.

(الطن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٢٨٤- امتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستاجر. شرطه. إقامة المستفيد معه إقامة مستقرة قبل الوفاة. الانقطاع بسبب عارض ليس مانعاً من امتداد العقد بعد وفاة المستاجر. تخويل المستاجر. تخويل للمستاجر ميزة التأجير مفروش. لا يحول الضرورة دون توافر الإقامة. علته ذلك.

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٧)

٢٨٥- تمسك الطاعنين بإقامتهم مع مورثهم - المستاجر الأصلي - بالعين المؤجرة حتى وفاته وإن تأخيرها مفروشة لا يدل على عدم الإقامة فيها ولا يعد تخلياً عنها. قضاء الحكم الطعون فيه بانتهاء عقد الإيجار ورفض دعوى الطاعنين استناداً إلى انتفاء إقامة المستاجر الأصلي بالعين مع الطاعنين لتأجيرها مفروشة لآخرين. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٣٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٧)

٢٨٦- استمرار إقامة الزوجة والأبناء بالعين المؤجرة. تحقه بثبوت أن إقامتهم بلغت صحيحة مستوفية لشروطها. الانقطاع عن الإقامة لسبب عارض لا يحول دون قيامها طالما لم يتخل المستفيد عنها صراحة أو ضمناً باتخاذها موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على انصراف قصده إلى إنهاء الإقامة.

(الطن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

(الطعن رقم ٨١٧، ٧٦٠ لسنة ٦٨ قى جلسة ٢٦/٥/١٩٩٩)

٢٨٧- الإقامة التى يترتب عليها إمتداد عقد الإيجار لصالح المستفيدين من حكم المادة ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعد وفاة المستاجر أو تركه العين. المقصود بها. التزام الزوج شرعا بإعداد مسكن الزوجية مقابل حقه على زوجته فى الاحتباس والقرار فيه. مؤداه. إقامتهم فى غيره مهما إستطالت وأيا كان مبعثها ودواعيها. لا يسوغ عقد الإيجار إليها. علة ذلك.

(الطن رقم ٧٩٧٩ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢١/٦/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٤٨٨٥ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٢/١٢/١٩٩٩)

٢٨٨- إستخلاص توافر الإقامة للمستقرة مع المستاجر التى تترتب إستمرار عقد الإيجار لصالح المستفيد. واقع. إستقلال قاضى الموضوع بتقديره. شرطه. أن يكون إستخلاصه سائغا ومؤديا إلى النتيجة التى بنى عليها قضاءه.

(الطن رقم ٧٩٧٩ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢١/٦/٢٠٠٠)

• نزول المستفيد عن ميزة الامتداد القانونى :-

٢٨٩- الامتداد القانونى لعقد الإيجار. جواز نزول المستفيد عن هذه الميزة بعد امتداد العقد. وجوب إخلائه من العين فى اليعاد الذى حدده. استمرار فى الانتفاع بها بعد هذا اليعاد. أثره. إعتباره شاغلا لها دون سند.

(الطن رقم ٦٥٨٢ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٣/٢/٢٠٠٠)

٢٩٠- حق المستفيدين من امتداد عقود الإيجار إليهم بعد وفاة المستاجر. مستمد من القانون جواز تخليهم عن هذا الحق.

(الطن رقم ٧٦٨٢ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢١/٦/٢٠٠٠)

• المساكنة :-

٢٩١- المساكنة. ماهيتها. المشاركة السكنية مع المستاجر منذ بدء الإجازة. حق الساكن فى البقاء بالعين المؤجرة بعد ترك المستاجر

الأصلى أو وفاته ولو كان من غير من ورد ذكرهم بالمادة ٢٩ من ق
٤٩ لسنة ١٩٧٧ طالما لم تنقطع إقامته بها. علة ذلك.

(الطن رقم ١٥٢٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣)

٢٩٢- تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإمتداد إيجار عين النزاع إليه
عن والده كمستأجر أصلى لها أقام بها منذ بدء الإجارة مع عمه
الذى حرر العقد باسمه ثم تركها لوالده الذى إستقر فيها مع أسرته
وتدليله على ذلك بالاستندات. دفاع جوهرى. قضاء الحكم الطعون
فيه برفض دعواه بإلزام الطعون ضدهم بتحرير عقد إيجار له
إستناداً إلى أنه يستمد حقه فى امتداد العقد إليه عن عمه المستأجر
الأصلى لها من نص م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للقضى بعدم دستوريتها
دون أن يواجه هذا الدفاع بما يقتضيه. خطأ وقصور.

(الطن رقم ١١٥٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)

٢٩٣- تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه مستأجر أصلى لعين
النزاع ويقيم بها منذ بدء الإجارة مع شقيقة الذى حرر العقد باسمه
وتدليله على ذلك بالاستندات. دفاع جوهرى. قضاء الحكم الطعون
فيه بالإخلاء استناداً إلى عدم إمتداد العقد إليه للحكم بعدم
دستورية نص م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ودون أن يفتن لدلالة هذا
الدفاع. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)

٢٩٤- الساكنة التى تنشئ للمنتفعين بالعين المؤجرة حق البقاء بها بعد
وفاة المستأجر سواء كانوا من الأقارب الذين عددهم م ٢٩ ق ٤٩
لسنة ١٩٧٧ القابلة للمادة ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو من غيرهم.
شرطه. إقامتهم فيها منذ بدء الإجارة وإستمرارها دون إنقطاع.
توافرها للمساكن. أثره. حقه فى البقاء فى العين طوال مدة العقد
والانتفاع بالامتداد القانونى بعد إنتهائها دون إستلزام إقامة المستأجر
الأصلى فيها. مصدر حقه فى ذلك ما تعارف عليه لللاك من تحرير
عقد الإيجار باسم مستأجر واحد فى حالة تعددهم عند إستئجار
عين واحدة.

(الطن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٦٨ قى جلسة ٢٠٠٠/١/٣٠)

(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٦٧ قى جلسة ١٩٩٨/٤/١٦)

٢٩٥- المساكنة. وجوب ان تكون معاصرة لعقد الإيجار والا تنقطع منذ بدليتها.. اتخاذ الساكن لنفسه مسكنا مستقلا. اثره. إعتباره اجنبيا عن السكن الأول. عدم جواز التنازل له عنه إلا بإذن كتابي من المالك.

(الطن رقم ٣٨٥٧ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٢/١٧)

٢٩٦- قطع المساكن صلته بالسكن وتخليه عن صفة المساكنة. واقع. استقلال محكمة للوضوع بتقديره متى اقامت قضاءها على اسباب سائفة لها أصلها من الأوراق وتكفى لحمله.

(الطن رقم ٣٨٥٧ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٢/١٧)

٢٩٧- الإقامة التي يعول عليها فى المشاركة السكنية. المقصود بها. الإقامة المستقرة المعتادة.

(الطن رقم ٣٨٥٧ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٢/١٧)

٢٩٨- تعدد المستاجرين لعين واحدة وإنصراف نيتهم وقت التعاقد إلى إحداث الأثر القانوني للعقد وتحريره باسم أحدهم. اثره. إعتبارهم مستاجرين أصليين لهم كافة الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار.

(الطن رقم ١١٤٧ لسنة ٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/٤/٣٠)

٢٩٩- المساكنة التى تنشئ للمنتفعين بالعين للوَجْرة حقا فى البقاء بها بعد وفاة المستاجر أو تركه لها. وجوب حصولها منذ بدء الإجارة واستمرارها حتى وفاته أو تركه للعين.

(الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٦٨ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

(الطن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٦٨ قى جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)

٣٠٠- تعدد المستاجرين لعين واحدة وإنصراف نيتهم وقت التعاقد إلى تحرير العقد باسم أحدهم. اثره. تمتعهم بكافة الحقوق والالتزامات

الناشئة عن عقد الإيجار. شرطه. مساكنتهم للمستاجر الأصلي منذ بدء العلاقة الإيجارية حتى وفاته أو تركه لعين النزاع.

(الطن رقم ٢١٦٦ لسنة ١٩٦٩ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١١٣٥ لسنة ١٩٦٨ ق جلسة ٣/٤/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٣١٨ لسنة ١٩٦٧ ق جلسة ٢/٥/١٩٩٩)

٣٠١- تمسك الطاعنات بأنهن للمستاجرات الأصليات لعين النزاع ولم يتخلين عن الإقامة فيها منذ بدء الإجارة وأن تحرير عقد الإيجار باسم شقيق الطاعنة الأولى وخال الطاعنتين الثانية والثالثة كان لصغر سن ابن الأولى وجريا على عادة أهل الصعيد بعدم تحرير العقود باسم إحدى السيدات وتدللهن على ذلك بالمستندات. دفاع جوهرى. إطرار الحكم للطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء إستناداً إلى عدم امتداد الإيجار لهن للحكم بعدم دستورية إمتداد العقد للإخوة قصور.

(الطن رقم ٢١٦٦ لسنة ١٩٦٩ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

• الإيواء والاستضافة :-

٣٠٢- الإيواء أو الاستضافة. المقصود بها. عدم اعتبار الضيف مستاجراً أو مشاركا للمستاجر الذى أبرم عقد الإيجار. عدم أحقيته فى الإنفراد بالانتفاع بالعين المؤجرة. علة ذلك.

(الطن رقم ٤٧١٢ لسنة ١٩٦٤ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٩٩)

(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٨ ق جلسة ٧/٣/١٩٩٩)

(الطن رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ ق جلسة ٢٧/٦/١٩٩٠)

٣٠٣- عقد الإيجار. الالتزامات الناشئة عنه وقوعها على عاتق طرفية. جواز اتفاقهما على ترتيب حقوق الغير. المقيمون مع المستاجر على سبيل التسامح أو وفاء لالتزامات أخرى مصدرها علاقة غير الإيجار. حقهم فى الانتفاع بالعين من قبيل إستعمال للمستاجر لها. طلب المؤجر طردهم أو إخلائهم من العين. شرطه. إنقضاء العلاقة الإيجارية. التزام المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن كفل للشرع له الحق

في خلافة المستاجر متى توافرت شروطها. مؤداه. لشاغل العين التمسك قبل اللّوَجْر بعد إنتهاء العلاقة الإيجارية. المادتان ١٥٢ منبى، ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(الطن رقم ٥٣٥٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٧/١/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٣٢٦ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٤/٣/١٩٩٣)

• الامتداد القانونى لعقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط مهنى أو حرفى :-

٢٠٤- قضاء المحكمة الدستورية بعد دستورية م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٩٧ فى شأن تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين اللّوَجْر والمستاجر. مؤداه. عدم امتداد عقد الإيجار لشريك المستاجر الأصلى.

(الطن رقم ١٥٠٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٨/١١/١٩٩٩)

٢٠٥- إعمال حكم المادة ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للسببلة بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ فى شأن استمرار عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى. شرطه. تحقق المحكمة من صفة المستفيد وما إذا كان وارثا أو من الأشخاص الذين عدتهم تلك الفقرة قبل الفصل فى توافر شروط الامتداد أو عدم توافرها.

(الطن رقم ٥٢٩٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٩٩)

٢٠٦- عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى. خضوعه للقيود التى وضعها للشرع لامتداده وإستمراره لصالح الورثة تغيير للمستاجر الغرض المنصوص عليه فى العقد بعد استلامه العين للوَجْر وبموافقته. أثره. عدم الاعتداد بما أثبت بعقد الإيجار غرضا للاستعمال. جواز إثبات هذا التغيير بكافة طرق الإثبات. إنتقال الإيجارة إلى ورثة المستاجر الأصلى بعد وفاته. مناهة. إستعمالهم العين فى ذات النشاط الذى كان يمارسه حال حيواته بالنظر إلى وقت وقوع الامتداد. حقهم فى الإنتفاع بالعين للوَجْر بذات الحقوق التى كانت للمستاجر الأصلى. علة ذلك. للوالات ٥، ٤، ٨، ٥، ٦ لسنة ١٩٩٧.

(الطن رقم ٨٧٤٠ لسنة ١٩٤٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)

٣٠٧- الحكم بعدم دستورية نص م ٢/٢٩ ق ٤ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من استمرار عقد الإيجار لصالح شركاء المستاجر الأصلي في مباشرة ذات النشاط بالعين التي كان يزاول فيها نشاطا تجاريا أو صناعيا أو مهنيا أو حرفيا بعد تخليه عنها. اثره. عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره. قضاء الحكم الطعون ضدها الأولى إستناداً إلى ذلك النص بتحريض عقد إيجار للمطعون ضدها الأولى إستناداً إلى ذلك النص القضي بعدم دستوريته. خطأ.

(الطن رقم ٥١٢٥ لسنة ١٩٤٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠)

(الطن رقم ٢٦٤٦ لسنة ١٩٤٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٧)

٣٠٨- تكوين شركة تضامن بين مورث الطاعنين والطعون ضده لاستغلال العين محل النزاع. عدم النص في عقد الشركة أو في إتفاق لا حق عليه على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى. اثره. انقضاء الشركة بوفاته وعودته العين إلى الورثة للأفراد بمنفعتي إنتهاء الحكم الطعون فيه إلى استمرار الطعون ضده الشريك في الانتفاع بها إستناداً لنص المادة ٢/٢٩ ق ٤ لسنة ١٩٧٧ الذي تم إلغاؤه بق ٦ لسنة ١٩٩٧. خطأ.

(الطن رقم ٥٨٢١ لسنة ١٩٤٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

٣٠٩- عقد الإيجار المزمع لزاوله نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى. استمراره بعد وفاة المستاجر لصالح المستفيدين من ورثته إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧. مناطه. استعمالهم العين في ذات النشاط. شرطه. ألا يلحق ضرراً بسلامة البنى أو شاغليه.

(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٤٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

(الطن رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٤٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤)

٣١٠- قضاء الحكم الطعون فيه بالإخلاء إستناداً لعجز الطاعن عن إثبات مشاركته مورثه - للمستاجر الأصلي - في النشاط الذى كان

يمارسه بالعين محل النزاع قبل وفاته وإستمراره فيه بعدها. خطأ.
حجبه عن بحث مدى إستعمال الطاعن للعين فى ذات النشاط الذى
كان يمارسه مورثه حال حياته طبقا للعقد وقت وقوع الامتداد
ودلالة قبض اللّوَجَر للأجرة من الطاعن بعد وفاة مورثه.

(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

٣١١ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالإخلاء إستناداً إلى أن
الطاعن قد عجز عن إثبات مشاركته مورثه للمستاجر الأصلي فى
نشاطه قبل وفاته وإستمراره فى ممارسة هذا النشاط رغم أن هذه
المشاركة غير مطلوبة لامتناد العقد، وقد حجبه ذلك عن بحث
مدى إستعمال الطاعن للعين فى ذات النشاط الذى كان يمارسه
مورثه المستاجر الأصلي طبقا للعقد حال حياته وقت وقوع العقد
إليه والذى دلل الطاعن على توافره بما تضمنه الحضر الإدارى رقم
الذى قدم صورة رسمية منه أمام محكمة الموضوع كما

حجبه هذا التقرير الخاطى أيضا عن التصدى لدلالة مورث الطعون
ضدهم المؤجرة بعد وفاة المستاجر مورث الطاعن وصدور إيصالى
استلام الأجرة باسم الورثة وبمناولة الطاعن بما ينبى عن قيام
علاقة إيجارية جديدة ومباشرة بين الوارث والمؤجر بوصفها من
ورثه ذلك المستاجر ولا يحول دون قيام هذه العلاقة انقضاء عقد
الإيجار الأصلى مع المورث بوفاته لاستقلال هذه الرابطة الجديدة عن
عقد الإيجار السابق المبرم مع المورث، وإذ دلل الطاعن على ذلك
بإيصالى سداد الأجرة القدمين منه أمام محكمة الموضوع دون أن
يطعن عليها أى من الطعون ضدهم باى مطعن فإن الحكم المطعون
فيه بقضائه المتقدم يكون معيبا بمخالفة القانون والقصور فى
التسبيب.

(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

• إنتهاء عقد إيجار الأجنبى :-

٣١٢ - عقود الإيجار الصادرة للأجانب والقائمة وقت العمل بالقانون رقم ١٣٦
لسنة ١٩٨١ إنتهاؤها بقوة القانون بإنتهاء المدة المحددة لإقامتهم فى البلاد.

عقود الإيجار المبرمة لصالحهم قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور.
للمؤجر حق إخلائهم من العين للأجرة بإنهاء إقامتهم بالبلاد.

(الطن رقم ٣٢٢٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

(الطن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)

٢١٣- الترخيص للمستأجر الأجنبي بعد إنتهاء مدة إقامته بإقامة لاحقة. لا
أثر له على عقد الإيجار الذي انتهى بقوة القانون. علة ذلك.

(الطن رقم ٣٢٢٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٢١٤- نص للمادة ١٧ في ١٣٦ لسنة ١٩٨١. سريانه على الأماكن للأجرة للسكنى
دون غيرها. إعلان المستأجر الأجنبي الذي إنتهت إقامته بالبلاد عن
طريق النيابة العامة. عدم خروجه على القواعد العامة لإعلان
الأشخاص الطبيعيين للقيمين بالخارج.

(الطن رقم ٢٥٣٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٠)

٢١٥- عقود التأجير لغير المصريين. إنتهاؤها بإنهاء للدة قانونا لإقامتهم في
البلاد. م ١٧ في ١٣٦ لسنة ١٩٨١. العقود المبرمة قبل العمل بهذا القانون.
إنهاؤها بعد إنتهاء إقامتهم رخصة للمؤجر. حصول المستأجر الأجنبي
في تاريخ لاحق على إقامة جديدة. لا أثر له على عقد الإيجار الذي
انتهى بقوة القانون. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٥٢٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٠)

٢١٦- تمسك الطاعن - للمستأجر الأجنبي - بإقامة زوجته للصربية وأولادها
منه بعين النزاع وعدم مغادرتهم البلاد نهائيا وأن انقطاعهم عن الإقامة
بها كان لسبب عارض هو حصول مورث الطعون ضدهم على حكم
بإخلائهم تم الغاؤه. إطراح الحكم الطعون فيه هنا الدفاع وقضاؤه
بإنهاء عقد الإيجار استنادا إلى إقامتهم بمسكن آخر فترة انقطاعهم عن
الإقامة بها. خطأ وفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٢١٧- إذ كان الثابت في الأوراق لا جدال في إقامة زوجة الطاعن للصربية
وأولادها منه بعين النزاع منذ بدأ الإجارة حتى استصدار مورث الطعون

ضدهم الحكم ٤٥٤٥ لسنة ١٩٧٩ مستعجل القاهرة بطرد الطاعن للتخلف عن الوفاء بالأجرة، ونفذ الحكم بالقوة الجبرية، ثم استصدر الطاعن الحكم ٦٩٠٥ لسنة ١٩٨١ بإيجارات شمال القاهرة باستمرار تلك العلاقة وتأييد الحكم استئنافيا وكان لازم ذلك أن ليقطع الزوجة للصربية والأبناء عن الإقامة في عين النزاع فترة طردهم يعد إنقطاعا عارضا عن الإقامة لا يعبر عن إرادتهم في إنهاؤها، وإذ خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر ونفى إقامتهم في عين النزاع لمجرد إتخاذهم مسكنا آخر في فترة طردهم منها، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٣٨- عدم إقامة الزوجة للصربية أو أولادها من المستاجر الأجنبي بالعين للوَجْرة. شرط واقف لانتهاء عقد إيجار الأجنبي. ثبوت إقامتها أو أولادها بالعين. مؤداه. استمرار عقد الإيجار لصالح للقيم منهم بها ما لم يثبت مغادرته البلاد نهائيا. م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ للمستاجر الأجنبي التمسك بعدم تحقق الشرط الواقف لقيام التزامه بالإخلاء وحقه في الإفادة الإقامة معهم تبعا لحقهم. علة ذلك. م ٢٨ منضى.

(الطن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٣٩- النص في المادة ١٧ من قانون إيجار الأماكن ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ينل في ضوء المناقشات التي دارت في مجلس الشعب التي أسفرت عن إضافة الفقرة الأخيرة أن للشرع لاعتبارات أفصح عنها تقرير اللجنة المشتركة من الإسكان والشئون الدستورية والتشريعية بقوله "نظرا لوجود وحلت سكنية كثيرة مؤجرة لغير المصريين غير القيمين بالبلاد وغير مستغله، فقد تضمن هذا النص أن تنتهى بقوة القانون عقود التاجير لغير المصريين، بانتهاء المدد المحددة قانونا لإقامتهم بالبلاد" ورتب في الفقرة الأولى لإنهاء تلك العقود، إلا أنه عاد في الفقرة الأخيرة وبعد مناقشات مستفيضة فعلق تحقق هذا الحكم على شرط واقف هو عدم إقامة زوجة مصرية أو أولاد منها بالعين للوَجْرة. فإن وجد واحد من هؤلاء فلا ينتهى العقد إلا أن تثبت مغادرتهم البلاد نهائيا ولا يستقيم فهم النص إلا باعتبار الفقرة الأخيرة مجرد شرط واقف لتحقيق

الحكم الوارد بالفقرة الأولى إذ لا يستقيم أن يقال عن عقد انتهى بالفعل ثم أنه مع ذلك مستمر، وعلى ذلك فإن الفهم الصحيح لنص الفقرتين معا أن ما ورد بالفقرة الأخيرة لا يعدو أن يكون شرطا واقفا لإعمال الفقرة الأولى وقد نصت المادة ٣٨ من القانون اللبناني على أنه "إذا كان الالتزام معلقا على شرط واقف فلا يكون نافذا إلا إذا تحقق الشرط، أما قبل تحقق الشرط فلا يكون الالتزام قابلا للتنفيذ الفهرى ولا للتنفيذ الاختيارى" ومن المقرر أن من حق للدعى عليه أن يدفع الدعوى بكل ما من شأنه ألا يحكم للمدعى بطلانته، ومن ذلك عدم تحقق الشرط الواقف لقيام التزامه بالإخلاء. ولا جدال فى أن للمستاجر الأجنبى مصلحة شخصية ومباشرة فى سكنى زوجته وأبنائه للزم بسكنائهم وفى الإفادة من العين للوَجْرة بالإقامة فيها معهم تبعا لحقهم. (الطن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٢٣٠- قصر استمرار عقد الإيجار للزوجة المصرية للأجنبى وأولادها منه. م ١٧ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. مناطه. أن تكون الواقعة للنشئة لاستمرار العقد قد تمت فى ظل القانون المذكور. حدوث الواقعة فى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مؤناه. استمرار عقد الإيجار لزوج المستاجرة الأجنبى وأولادها إلى أن تنتهى إقامتهم بالبلاد.

(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

(الطن رقم ٢٧٦٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٣)

٢٣١- تمسك زوج للمستاجرة وأولادها منه بوفائها فى ظل العمل بأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ واستمرار عقد الإيجار لصالحهم أيا كانت جنسيتهم لإقامتهم معها بعين النزاع حتى وفاتها وبعد انتهاء إقامتهم قانونا بالبلاد. قضاء الحكم للطعون فيه بالإخلاء استنادا إلى نص م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. خطأ. حجبته عن بحث هذا الدفاع وما قدم من مستندات تحليل على صحته.

(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

(الطن رقم ٢٧٦٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٣)

٣٣٢- عقود الإيجار الصادرة للأجانب والسارية وقت العمل بق ١٣٦ لسنة ١٩٨
. طلب إنتهائها بإنهاء إقامة الأجنبي. رخصة للمؤجر استمرارها لصالح
الزوجة المصرية للأجنبي. شرطه. قيام العلاقة الزوجية وعدم
مغادرتها البلاد بصفة نهائية.

(الطن رقم ٨٧١٩ لسنة ٦٤٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)

(الطن رقم ٦٧٦٥ لسنة ٦٦٦ قى جلسة ١٩٩٨/٣/١١)

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٥٦٦ قى - جلسة ١٩٩٢/٢/١٠)

• دعوى الإخلاء :-

٣٣٣- تمسك الشركة الطاعنة بحيازتها لعين النزاع منذ تاريخ تصفية
الشركة المؤممة السابق لإدماجها مع الشركة التى أنشأها للطعون ضده
الثانى المستاجر الأصلى بتلك العين وقبض للطعون ضدها الأولى
للاكمة منها الأجرة ومبالغ نظير إصلاح للصعد ومواسير الصرف و
أعمال الدهان بما يعد تعبيراً صريحاً بقبول الأخيرة التعامل معها
بحسبانها مستأجرة وقيام علاقة إيجارية جديدة بينهما وتنازلها عن
حقها فى طلب الإخلاء. قضاء الحكم للطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى
أن هذا السك من الطعون ضدها الأولى موقف سلبى لا يكشف عن
إرادتها فى التنازل عن طلب الإخلاء. مخالفة للثابت بالأوراق وفساد فى
الاستدلال.

(الطن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٨٨ قى جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

٣٣٤- تعبير للمؤجر عن إرادته فى التنازل عن حقه فى طلب الإخلاء.
شرطه أن يكون صريحاً أو باتخاذ موقف لا تدع الظروف مجالاً للشك
فى دلالته على إرادته على التنازل.

(الطن رقم ٢١٢٠ لسنة ٦٨٨ قى جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

(الطن رقم ٧٠٣٠ لسنة ٦٣٣ قى جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٢)

٣٣٥- تمسك الطاعنة بالتنازل الضمنى لملكه العقار عن حقها فى طلب
الإخلاء وعلمها بشغلها عين النزاع منذ ثلاثين عاماً وعدم إعراضها على
ذلك. قضاء الحكم للطعون فيه بالإخلاء تأسيساً على أن وضع يدها

على عين النزاع لا سند له من القانون دون الرد على دفاع الطاعنة.
قصور.

(الطن رقم ١٣٤١ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١)

٣٢٦- التنازل عن الحق. جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا. وجوب أن يكون بعمل أو إجراء يدل دلالة واضحة لا تحتل الشك على التنازل. تقدير الأدلة على التنازل من سلطة محكمة الموضوع. شرطه.

(الطن رقم ١ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

(الطن رقم ٤٢٣٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٥/١٠/٣١)

٣٢٧- الدعوى بفسخ عقد الإيجار. ماهيتها. تقادمها بمضى خمس عشرة سنة. سريان التقادم من وقت نشأة الحق في رفعها. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٣٢٨- من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الدعوى بطلب فسخ عقد الإيجار هي بطلب حق من الحقوق الشخصية التي ليست لها مدة خاصة بتقادم بها فإن تقادمها يكون بمضى خمس عشرة سنة من وقت نشأة الحق في رفع الدعوى باعتباره التاريخ الذي يتمكن فيه الدائن من المطالبة به.

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٣٢٩- تمسك الطاعنين بسقوط الطعون ضدهم في رفع دعوى فسخ عقد إيجار عن النزاع للتنازل دون إذن من المالك السابق لمضى خمس عشرة سنة من تاريخ ذلك التنازل إلى وقت رفع الدعوى وتذليلهم على ذلك بالاستئذات. إصراح الحكم للطعون فيه هنا الدفاع وقضاؤه بالفسخ والإخلاء استنادا إلى أن الحق للدعى به لا يكتسب ولا يسقط بمضى المدة. خطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٣٣٠- إذ كان الطعون ضدهم قد أقاموا الدعوى بطلب فسخ عقد الإيجار للورخ ١٩٦٧/٧١ والإخلاء استنادا إلى تنازل الطاعن الثاني عن هذا العقد إلى الطاعن الأول بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٤، وكان الطاعنون قد تمسكوا

بالتقادم، ودلّوا على ذلك بالشهادة الصادرة من مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٤ وللؤيدة له، وكان للطعون ضدهم قد رفعوا الدعوى بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٩ بعد مضي أكثر من خمس عشرة سنة على ذلك التنازل، فأطرح الحكم دفاعهم ولقام قضاءه على مجرد القول "أما عن الدفع بالتقادم فإن الحق للدعى به لا يكتسب ولا يسقط بمضى للدة" فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٣٣١- إقامة الطاعن دعواه بإخلاء الطعون ضدهما من العين محل النزاع للتأخير في سداد الأجرة وللتنازل عن الإيجار. القضاء بالإخلاء للسبب الأخير دون التعرض للسبب الأول. إلغاء الحكم من المحكمة الاستئنافية لانتهاء واقعة التنازل دون أن تعرض للسبب الآخر رغم عدم التنازل عنه. خطأ في القانون.

(الطن رقم ٩٤٠١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٧)

٣٣٢- الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلاء تعلقها بالنظام العام. سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها.

(الطن رقم ٢٤١٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

٠ الإخلاء لعدم سداد الأجرة :-

٣٣٣- إقامة الحكم للطعون فيه قضاء ببطلان إعلان للطعون ضده بصحيفة افتتاح دعوى الإخلاء للتأخير في سداد أجرة الصيادلة تأسيساً على أنه لا يجوز توجيهه إلى موطن الأعمال فيما يتعلق بسداد الأجرة. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٧٣٨٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٣٣٤- عقد الإيجار. الأجرة ركن لازم لانعقاده. كيفية المنازعة لتعيين مقدارها ابتداءً. منازعة في وجود عقد الإيجار. مؤداه ثبوت الأجرة بعقد مكتوب أو حكم قبل توجيه التكليف بالوفاء إلى المستاجر.

أخره. عدم قبول دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة. لا يغير من ذلك اختصاص محكمة الإخلاء بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بشأن الأجرة. علة ذلك.

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

٣٣٥ - النص فى المادة ٥٥٨ من القانون للمضى و ٢٤ من قانون إيجار الأماكـن ٤٩ لسنة ١٩٩٧ القابلة لنص المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ١٨ من قانون الأماكـن ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يدل على أن الأجرة ركن من أركان عقد الإيجار فإن تخلفت انتفى العقد، ولأنها من أركان العقد فإن الإيجار لا يتعقد إلا إذا توافقت إرادة الطرفين على مقدارها أو ينظمها فى عقدها الأسس الواجب اتباعها فى تحديد هذا المقدار أو يعهدا بذلك إلى ثالث يفوضه ما لم يعهد القانون بتحديد الأجرة إلى جهة تقوم بتحديدـها على أسس محددة، فلا تخضع لأطلاق تقدير هذه الجهة، وكل منازعة لتعيين مقدار الأجرة ابتداءً هى بالضرورة منازعة فى وجود عقد الإيجار لا يجوز للمؤجر دفعها بصريح نص المادة ٢٤ سائلة البيان إلا بالعقد المكتوب أو ما يقوم مقامه أو حكم بثبوت العلاقة الإيجارية بآركانها بما فى ذلك مقدار الأجرة فى الأحوال التى يجوز فيها صدور هذا الحكم، ولا تقبل دعوى الإخلاء للتخلف عن الوفاء بالأجرة ما لم تكن العلاقة الإيجارية عند المنازعة قد ثبتت على هذا النحو، قبل توجيه التكليف بالوفاء إلى المستأجر حتى يثبت تقصيره، وهو شرط حتمى لقبول هذه الدعوى ولا يغير هذا النظر ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة حول اختصاص محكمة الإخلاء بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بشأن الأجرة المستحقة، إذ المقصود بهذا الاختصاص تلك المنازعات التى تطرأ بعد ثبوت العلاقة الإيجارية ذاتها بآركانها والتى تدور حول تعديل مقدار الأجرة لأن قانوننا خفضها أو زادها أو ملحقات للأجرة أو لنقص فى الانتفاع بالعين أو للوفاء بها أو لأن الاتفاق جرى على أجرة لا يسمح القانون بتقاضيتها وما شابه ذلك من منازعات لا تؤثر على قيام عقد الإيجار ذاته، ولازم ذلك ومقتضاه أنه لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة ما لم تكن هذه الأجرة

ثابتة بعقد مكتوب أو حكم. لما كان ذلك، وكان الحكم الطعون فيه قد خالف هنا وقضى بالإخلاء دون أن يتحقق من تقديم المؤجر لعقد الإيجار، بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٨/٢/٢٠٠٠)

٣٣٦- دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة. سداد المستاجر الأجرة كاملة. بالقدار الواجب في تاريخ استحقاقها. صدور حكم بتعديل مقلهاها بالزيادة أثناء نظر الدعوى. عدم إعتبار المستاجر متخلفا عن الوفاء بها. علة ذلك الالتزام بإداء الفروق. عدم استحقاقه إلا في تاريخ لاحق على صدور الحكم للعدل للأجرة.

(الطن رقم ٩٥٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٨/٣/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١١٠٦٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٩٧)

(الطن رقم ١٠٩٧٤ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٩٧)

٣٣٧- دعوى الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة. وجوب أن تبين المحكمة مقلها هو مستحق على للمستاجر من الأجرة عن فترة المطالبة وما سند منها وما بقى في ذمته والدليل الذي أقامت عليه قضائها.

(الطن رقم ٦٩١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٤/٤/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١٦٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٨/١١/١٩٩٩)

٣٣٨- إقامة الحكم للطعون فيه قضاءه ببطالان إعلان للطعون ضده بصحيفة افتتاح دعوى الإخلاء للتأخير في سداد أجرة عين النزاع تأسيسا على أنه لا يجوز توجيهه إلى موطن الأعمال فيا يتعلق بسداد أجرته إذا وجد مغلفا دون أن يستظهر توقف النشاط التجاري بالمحل. خطأ وقصور.

(الطنان رقا ١٣١٨، ١٤٣٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٨/٥/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٧٣٨٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢١/٢/٢٠٠٠)

٣٣٩- سداد أجرة محل التجارة. دخوله في نطاق الأعمال المتعلقة بهذه التجارة. مؤداه. إعلان المحكوم عليه بالحكم الابتدائي الصادر بإخلاء الدكان لعدم سداد أجرته على هذا المل. يفتح به ميعاد الطعن.

(الطن رقم ٥٥٦٩ لسنة ٦٤٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

٢٤٠- الأجرة مقابل الانتفاع بالعين للوَجْرة. تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صلته بالعين وأنه لم يكن شاغلا لها أو ممارسا نشاطا بها وأن للمستاجر الأصلي ورثة آخرين غيره. قضاء الحكم للطعون فيه بإلزام الطاعن بسداد أجرة عين النزاع دون أن يواجه هذا النفاذ. قصور.

(الطن رقم ٧٦٨٢ لسنة ٦٤٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

• ماهية الأجرة المستحقة :-

٢٤١- ثبوت أن عين النزاع مرخص في إقامتها بعد العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومؤجرة لغير أغراض السكنى. مؤداه. تحمل لالك عبء الضرائب العقارية المفروضة عليها. قضاء الحكم للطعون فيه بالإخلاء لعدم سداد للمستاجر لتلك الضريبة. خطأ.

(الطن رقم ٥١٧ لسنة ٦٩٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

(الطن رقم ٧٤ لسنة ٦٩٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

(الطن رقم ١١٥٥٧ لسنة ٦٩٥ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩)

٢٤٢- الضرائب العقارية والإضافية التي لم يشملها الإعفاء للقرار بق ١٦٩ لسنة ١٩٦١. قيمة مضافة إلى القيمة الإيجارية. مسئولية مالك العقار أمام الإدارة الضريبية عن سدادها تحمل عبء الضريبة. وقوعه على عاتق المستاجر وحده. التخلف عن الوفاء بها. خضوعه لأحكام التأخير في سداد الأجرة. مؤداه. وجوب بحث النزاع حول مقدارها أو للتزيم بأدائها.

(الطن رقم ٢١٨٢ لسنة ٦٩٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)

(الطن رقم ٧٤ لسنة ٦٩٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢١)

(الطن رقم ١١٥٥٧ لسنة ٦٩٥ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩)

٢٤٣- الأجرة المستحقة على المستاجر. ماهيتها. م ٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. تخلف المستاجر عن سداد القيمة الفعلية لاستهلاك المياه. خضوعه للاث أحكام التأخير في الأجرة م ٣٣ منه.

(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٤/٦/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٨١٢٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢/٤/٢٠٠٠)

٣٤٤ - عدم التزام المستأجر بقيمة استهلاك المياه إلا ما يخص الوحدة التي يشغلها من استهلاك فعلي. لادتان ٣٧، ٣٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إعتبارها من ملحقات الأجرة. التخلف عن الوفاء بها يترتب ذات آثار التأخير في سداد الأجرة. وجوب بيانها في التكليف بالوفاء.

(الطن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢١/٦/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٩٩)

٣٤٥ - قضاء الحكم للطعون فيه بالإخلاء استناداً لتأخر الطاعن في سداد قيمة استهلاك المياه، ثبوت عدم تقديم الطعون ضده ما يدل على سدادها وكيفية احتساب ما يخص الوحدة التي يشغلها الطاعن وفقاً لنص المادة ٣٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢١/٦/٢٠٠٠)

• الوفاء بالأجرة بطريق العرض والإيلاع :-

٣٤٦ - تقديم الطاعن إنذار بعرض قيمة أجرة عين النزاع على شقيق للطعون ضده وإيلاعها خزانة المحكمة وتبليغه بإيصالات سداد أجرة على صفة العروض عليه. إغفال الحكم للطعون فيه لهذا العرض والإيلاع وأثره في براءة ذمة الطاعن من دين الأجرة للطالب به. قصور.

(الطن رقم ٥٦٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٢/٤/٢٠٠٠)

٣٤٧ - مصروفات العرض والإيلاع ورسم الإنذار. وقوعهما على عاتق للدين. إلزام اللائن بهما. شرطه. تعسفه في عدم قبول العرض أو رفضه له بغير مسوغ قانوني. لادتان ١٧٣٤٢، ٣٤٨ ماضي.

(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٨٥٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٥/٥/١٩٩٤)

٣٤٨ - الوفاء الجزئي للدين. عدم جواز إجبار الدائن على قبوله وليس لغیره التمسك به وبأن نفقات الوفاء على عاتق للدين. مؤداه. عدم جواز تعرض المحكمة لهذه المسألة من تلقاء ذاتها. للادتان ١٧٣٤٢، ٣٤٨ منى.
(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

٣٤٩ - من المقرر وفق ذوى للادتين ١٧٣٤٢، ٣٤٨ من القانون اللبنى إنه لا يحق لغیر الدائن التمسك بأن العرض ناقص وبأن نفقات الوفاء على عاتق للدين ولا يجوز للمحكمة أن تتعرض لهذه المسألة من تلقاء ذاتها دون أن يتمسك بها الدائن .
(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

٣٥٠ - عرض الطاعنين الأجرة على للطعون ضده بإذناز اثبتا فيه رفضه إستلامها وديا رغم تقاضيه الأجرة عن فترة سابقة دون إعتراض. عدم تمسك للطعون ضده بنقصان العرض أو بالتزامهما بنفقات الوفاء. تعرض الحكم للطعون فيه لهذه المسألة من تلقاء نفسه وقضاؤه برفض الدفع ببطلان التكليف بالوفاء استنادا إلى عدم جواز إزام للطعون ضده بقبول العرض الناقص طالما اتبع طريق إبراء الذمة ودون أن يستظهر ما إذا كان الأخير قد نازع فى خصم نفقات الوفاء. قصور.
(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

٣٥١ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين عرضا على للطعون ضده أجرة شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٩٧ بإذناز عرض معلن للطعون ضده فى ٢٧/٩/١٩٩٧ سجلا فيه عليه رفضه استلام تلك الأجرة وديا رغم سابقة تقاضيه ذات الأجرة عن السنة من ١/٨/١٩٩٧ حتى نهاية يوليو سنة ١٩٩٧ دون معارضة ولم يتمسك للطعون ضده بأن العرف كان ناقصا أو بأن نفقات الوفاء تقع على عاتقها فإن الحكم للطعون فيه إذ تعرض لذلك من تلقاء نفسه وقضى برفض الدفع ببطلان التكليف بالوفاء على سند من أن للطعون ضده لا يلزم بقبول هذا العرض الناقص طالما اتبع طريق الذمة وفقا لأحكام قانون للرفعات خاصة فى حالة عدم ثبوت امتناع للوَجَر عن استلام الأجرة وديا

كحالة الطروحة ودون أن يستظهر ما إذا كان الطعون ضده قد نازع
فى خصم نفقات الوفاء من عدمه خاصة مع تمسك الطاعنين
بامتناعه عن إستلام الأجرة فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب.
(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

• ميعاد استحقاق الأجرة :-

٢٥٢ - تحديد ميعاد إستحقاق الأجرة. كفيته. م ٥٨٦ ملخى. اللواعيد
النصوص عليها فى المادة ٢٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. عدم إعتبارها تنظيميا
جديدا أو تعديلا لواعيد إستحقاق الأجرة أو مهلة لأدائها. للقصور منها.
تيسير سبل الوفاء بالأجرة بعد إستحقاقها فى حالة امتناع اللؤجر عن
استلامها. انتهاء الحكم للطعون فيه إلى أن دعوى الإخلاء لعدم سند
الأجرة تكون مقبولة بمجرد فوات الميعاد للنصوص عليه فى عقد
الإيجار. صحيح.

(الطن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٠/٤/٢٠٠٠)

٢٥٣ - للقرر أنه بموجب الفقرة الأولى من المادة ٥٨٦ من القانون اللخى يلتزم
للمستاجر بدفع الأجرة فى اللواعيد المبينة بعقد الإيجار فإذا خلا الاتفاق
من تحديد ميعاد الوفاء ابتع العرف فى تعيين موعد هذا الوفاء، فإذا لم
يكن هناك اتفاق على مواعيد دفع الأجرة، ولم يوجد عرف، تدفع
الأجرة مؤخرا لا مقدما لأنها لا تستحق إلا إذا إستوفى للمستاجر الانتفاع
بالعين. وإذا كان النص فى المادة ٢٧ ن قانون إيجار الأماكن ٤٩ سنة
١٩٧٧ فى فقرتها الأولى - وما يقابله فى القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقانون ١٣١
سنة ١٩٤٧ بعد تعديله بالقانون ٢٤ سنة ١٩٦٥ - على أن العبرة فى تحديد
ميعاد استحقاق الأجرة هى أصلا باتفاق الطرفين بالعقد فإن لم يبين
فيه تاريخ استحقاقها تعين تعجيلها فى الأسبوع الأول من الشهر الذى
تستحق عنه ولم يجعلها فى نهايته ولم يضع إعتباراً للعرف فبات هذا
هو زمن الوفاء الذى يتعين على الطرفين احترامه. أما ما جاء بباقي
فقرات المادة ٢٧ سالفه البيان .. فلا يعدو أن يكون تنظيماً لسبل
يسلكه المستاجر بعد إستحقاق الأجرة إذا شاء أن يسعى للوفاء بها. ولا

يشير هذا النص إلى أن ينبئ عن رغبة المشرع في تعديل زمان إستحقاق الأجرة وإنما أراد وعلى ما أفصحت عنه للذكر الإيضاحية للقانون ٢٤ سنة ١٩٦٥ مسالف البيان أن ييسر على المستاجر سبل الوفاء بالأجرة التي استحققت عليه بالفعل طبقاً لنص الفقرة الأولى عند امتناع للنصوص عليها في المادتين ٤٨٧، ٤٨٨ من قانون للرافعات متى شاء ليتفادى تراكم دين الأجرة عليه وليس مهله له ولا ميعاداً جديداً لاستحقاق الأجرة. وإذا التزم الحكم للطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن الدعوى تكون مقبولة متى رفعت بمجرد فوت ميعاد سداد الأجرة للنصوص عليه في عقد الإيجار سند التناعى فإن النعى يكون على غير أساس.

(الطن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠)

• محل الوفاء بالأجرة :-

٣٥٤- الوفاء بالدين. الأصل فيه أن يكون في محل الدين. عدم اشتراط الوفاء بالأجرة في موطن اللؤجر. تقاعس الأخير عن السعى إلى موطن المستاجر لاقتضاء الأجرة عند حلول الأجل وتمسك المستاجر بأن يكون الوفاء بها في موطنه. مؤداه. عدم إعتبار للمستاجر مخالاً بالتزامه بالوفاء بالأجرة. للمادتان ٢/٣٤٧، ٢/٥٨٦ ملغى.

(الطن رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

(الطن رقم ١٨٣١ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٥)

(الطن رقم ١٢٣٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/١١/٢٣)

التكليف بالوفاء

٣٥٥- سداد المستاجر المحجوز لديه للبالغ المحجوز من أجلها للجهة الحاجزة. اثره. براءة ذمته قبل اللؤجر بمقدار ما سدد منها. مؤداه. حجز مصلحة الضرائب العقارية على ما للمطعون ضدها لدى الطاعن من اجرة مستحقة. سداد الأخير لها. تضمين التكليف بالوفاء اجرة الفترة التي تم سدادها. وقوعه باطلاً.

(الطن رقم ٢١٨٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٥)

(الطن رقم ٤٠٥٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/١/٣)

٢٥٦ - تمسك الطاعنة أمام محكمة للوضوع ببطلان التكليف بالوفاء لتضمنه مبلغ سبق لها الوفاء به لمصلحة الضرائب العقارية. لتدليلها على ذلك بالحجز الإداري للوقع من مصلحة الضرائب تحت يدها على الأجرة المستحقة للمطعون ضدها وإيصالات بسداد مبلغ عن فترة للطالبة وهو ما أثبتته تقرير الخبير. تضمن التكليف بالوفاء الأجرة للمستحقة دون استنزال ما سددته الطاعنة. وقوعه باطلا. علة ذلك. قضاء الحكم برفض الدفع ببطلانه وبالإخلاء. خطأ في تطبيق القانون. (الطن رقم ١٢٠١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٣)

٢٥٧ - تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة. شرط أساسي لقبول دعوى الإخلاء. خلو الدعاوى منه أو وقوعه باطلاً. أثره. عدم قبول الدعوى. (الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

٢٥٨ - تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة. شرط أساسي لقبول دعوة الإخلاء للتأخير في سدادها. م ٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. خول الدعوى منه أو وقوعه باطلاً لعدم بيان الأجرة المتأخرة المستحقة أو تجاوزه للمستحق منها فعلاً في ذمة المستاجر. أثره. عدم قبول الدعوى. تعلق ذلك بالنظام العام.

(الطن رقم ٢٧٢٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٩)

٢٥٩ - تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة. شرط أساس لقبول دعوى الإخلاء. خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلاً. أثره. عدم قبولها. عدم بيان الأجرة للطالب بها في التكليف أو للطالبة بأجرة تجاوز ما هو مستحق في ذمة المستاجر. أثره. بطلان التكليف. تعلقه بالنظام العام مؤداه. إعتباره مطروحاً دائماً على محكمة للوضوع ولها أن تقضى من تلقاء نفسها بصحته أو ببطلانه.

(الطن رقم ٨١٢٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)

٣٦٠ - تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة. شرط أساس لقبول دعوى الإخلاء للتأخير في الوفاء بها. خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلاً أو صدوره

ممن لا صفة له في توجيهه. أثره. عدم قبولها. م ١٨ في ١٣٦ لسنة ١٩٨١.
مؤداه. وجوب أن تكون هناك علاقة إيجارية وصور التكليف بالوفاء
من المؤجر أو خلفه العام.

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٦٩ جلسة ٢٠٠٠/٤/٥)

٣٦١ - للقرر في قضاء محكمة النقض أن مفاد نص المادة ١٨ من القانون رقم
١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن،
أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة شرطا أساسيا لقبول
دعوى الإخلاء بسبب التأخير في الوفاء بالأجرة، فإذا خلت منه الدعوى
أو وقع باطلا أو صدر ممن لا صفة له في توجيهه تعين الحكم بعدم
قبول الدعوى، ولازم ذلك أن تكون هناك علاقة إيجارية وأن يصدر
التكليف بالوفاء إلى المستأجر من المؤجر أو خلفه العام. لما كان ذلك،
وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان التكليف
بالوفاء لصدوره ممن لا صفة له في توجيهه وكان الثابت من عقدى
الإيجار اللقديمين بحافظة مستنداته أنهما صدرا من (..) - ابن
الطعون ضده - ووقع كل منهما بصفته المالك ولؤجر للعين محل
النزاع وقد وقع للطعون ضده على أحدهما بصفته وليا طبيعيا على
ابنة المؤجر، و إذ كان التكليف بالوفاء قد وجه من الأخير بصفته
الشخصية وليس بصفته وليا طبيعيا على ابنة الذكور أو وكلا
عنه فإنه يكون قد وجه من غير ذي صفة ومن ثم يقع باطلا حابط
الأثر في قبول الدعوى، وإذ خالف الحكم للطعون فيه ذلك، وقضى
بتأييد الحكم للاستئناف بإخلاء العين للأجرة بناء على إمتناعه عن
سداد الأجرة المستحقة بما ينطوى على قضاء ضمنى بصحة التكليف
بالوفاء فإنه يكون معيبا.

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٦٩ جلسة ٢٠٠٠/٤/٥)

٣٦٢ - تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى وبطلان
التكليف بالوفاء لعدم وجود علاقة تعاقدية بينه وبين الطعون ضده
ولعدم إعلانه ببيع العقار وتضمن التكليف بالوفاء الطالبة بأجرة العين
بزيادة عن الأجرة القانونية. دفاع جوهرى. إغفال الحكم للطعون فيه
بحثه وتمحيصه. قصور.

(الطن رقم ١١٠٧ لسنة ١٦٩٩ جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

٣٦٣ - تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة. شرط أساسي لقبول دعوى الإخلاء للتأخير في سدادها. خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلا لتجاوز الأجرة المستحقة فعلا في ذمة المستاجر. أثره. عدم قبول الدعوى. م ٨٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١.

(الطن رقم ١٧٢٩ لسنة ١٦٩٩ جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ١٦٩٩ جلسة ١٩٩٨/٥/٦)

٣٦٤ - التكليف بالوفاء. تعلقه بالنظام العام. مؤداه. إعتباره مطروحا دائما على محكمة الموضوع. الحكم الصادر منها يشتمل على قضاء ضمني في صحته أو بطلانه. الطعن بالنقض عليه فيما تضمنه من تأخر الطاعن في سداد الأجرة. أثره.

(الطن رقم ٥٦٤٩ لسنة ١٦٩٩ جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

٣٦٥ - تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة. شرط أساسي لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في سدادها. خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلا. أثره. عدم قبول الدعوى. عدم بيان الأجرة للطالب بها في التكليف أو الطالبة بأجرة تجاوز ما هو مستحق فعلا في ذمة المستاجر. أثره. بطلان التكليف. تعلقه بالنظام العام. جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض شرطه.

(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ١٦٩٩ جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

٣٦٦ - تمسك الطاعنة ببطلان التكليف بالوفاء لتضمنه للطالبة بأجرة تجاوز الأجرة المستحقة فعلا بالعقد اللاحق على العقد للقدم من الطعون ضده. تلتياها على ذلك بالعقد المذكور مصدقا على التوقيعات فيه. قضاء الحكم للطعون فيه بالإخلاء دون أن يعرض لهذه المنازعة في قيمة الأجرة المستحقة ومدى صحة التكليف بالوفاء بها. قصور.

(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ١٦٩٩ جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

٣٦٧ - ثبوت تنازل الطاعن عن الحكم للستانف بإخلاء للطعون ضده من عين النزاع لعدم سداد أجرتها. لازمته. النزول عن الحق الثابت به. مؤداه. عدم جواز المطالبة بهذا الحق أو تجديد النزاع بشأنه. تكليف الطاعن للطعون ضده بسداد الأجرة عن ذات الفترة ورفع دعوى بالإخلاء استناداً إليه. آخره. عدم قبول الدعوى. إنتهاء الحكم للطعون فيه إلى عدم جواز نظر الدعوى لسابقة فيها. خطأ. لمحكمة النقض تصحيحه دون أن تنقضه. علة ذلك.

(الطن رقم ٧٥٦٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

٣٦٨ - قضاء الحكم للطعون فيه بإخلاء الطاعن لعدم سداد أجرة عين النزاع تأسيساً على أن توجيه التكليف بالوفاء بالأجرة للطعون ضده الثاني تارك العين يعد تكليفاً للطاعن على الرغم من إنتهائه إلى اعتبار الأخير مستأجراً أصلياً لإقامته مع للطعون ضده الثاني منذ نشوء العلاقة الإيجارية. خطأ.

(الطن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٣)

٠التكليف بأجرة محسوبة على أساس خاطئ يبطل التكليف:-

٣٦٩ - مطالبة الطعون ضده الطاعن بقيمة إستهلاك المياه وفقاً لشروط عقد الإيجار. ثبوت أن قيمتها بمراعاة حكم المادة ٣٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تقل عن المبلغ المطالب به. آخره. بطلان التكليف.

(الطن رقم ١٣٥٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٤)

٣٧٠ - تمسك الطاعنة أمام محكمة أول درجة ببطلان التكليف بالوفاء لتضمنه مطالبتها بمبالغ تجاوز قيمة إيصالات إستهلاك المياه المقدمة منهم وشمولها للعقار جميعه دون تحديد ما يخص الوحدة التي تشغلها منها وفقاً لنص المادة ٣٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ دفاع جوهرى. إغفال الحكم للطعون فيه هذا الدفاع. قصور.

(الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٢)

٢٧١ - تمسك الطاعن ببطالان التكليف بالوفاء لتضمنه للطالبة بأجرة تزيد عن المستحق هي الفرق بين الأجرة المسددة والأجرة التي حلتها لجنة تحديد الأجرة. إطراح الحكم الطعون فيه هذا الدفاع إستناداً إلى أن هذه الفروق عن مدة سابقة معتدًاً بالتكليف بالوفاء قاضياً بالإخلاء. خطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

٢٧٢ - تضمين التكليف بالوفاء أجرة عين النزاع دون إستنزاع ما سده الطاعن لأمورية الضرائب العقارية. آخره. وقوعه باطلاً. قضاء الحكم الطعون فيه بالإخلاء إستناداً إلى هذا التكليف. خطأ.

(الطن رقم ٢٧٢٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٩)

٢٧٣ - تمسك الطاعنين ببطالان التكليف بالوفاء لتضمنه للطالبة بالزيادة في الأجرة المقررة بالمادة ٧ ق لسنة ١٩٨١ محتسبة على أساس القيمة الإيجارية المبينة بعقد الإيجار دون للتخذه أساساً لحساب الضريبة في ذات وقت الإنشاء. تدليها على ذلك بالسندات وطلبها نذب خير لتحقيق هذا الدفاع. قضاء الحكم الطعون فيه بالإخلاء لعدم سداد الأجرة والزيادة النورية التي تم حسابها طبقاً للقيمة الإيجارية للثبته بعقد الإيجار. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٢٧١١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

• إستحقاق أجرة متجددة أثناء سير الدعوى غير موجب لإعادة التكليف :-

٢٧٤ - إستحقاق أجرة متجددة في ذمة المستاجر أثناء سير الدعوى غير موجب لإعادة تكليفه بالوفاء بها. علة ذلك.

(الطن رقم ٩٨١٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤)

(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٥/٢/١٢)

• جواز صدور التكليف من مشتري العين بعقد غير مسجل :-

٣٧٥ - تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة. شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء. خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلا أو صدوره ممن لا حق له فى توجيهه. اثره. عدم قبول الدعوى. جواز صدوره من المؤجر ولو لم يكن مالكا. التكليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير مسجل. شرطه. سريان حوالة عقد الإيجار فى حق المستاجر.

(الطن رقم ١١٠٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

(الطن رقم ٤٣٥٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/١٢/١٩)

٣٧٦ - تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة. شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء للتأخير فى سدادها. خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلا أو صدوره ممن لت حق له فى توجيهه. اثره. عدم قبول الدعوى. وجوب صدوره من المؤجر الأصلي ولو يكن مالكا للعين للمؤجر. مؤداه. جواز صدوره من مشتري العين للمؤجر بعقد غير مسجل. شرطه. سريان حوالة عقد الإيجار فى حق المستاجر.

(الطن رقم ٨٤١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤)

(الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٢)

• المنازعة فى الأجرة :-

٣٧٧ - تمسك الطاعن بسناده الأجرة المستحقة وتعليه على ذلك بإقرار الطعون ضده بمنكرته القديمة فى الاستئناف بسناده للأجرة المستحقة بموجب إنذارات عرض. إلتفات الحكم للطعون فيه عن هذا الدفاع وقضاؤه بإخلاء الطاعن من عين النزاع تأسيسا على أنه لم يسد الأجرة المستحقة حتى قفل باب الرافعة فى الاستئناف ودون أن يبين مقدار ما هو مستحق على المستاجر منها خلال فترة اللطالبة وما سدد منها ومابقى دون سداد. خطأ فى تطبيق القانون وقصور.

(الطن رقم ١٦٠٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/١١/٨)

٣٧٨- تمسك الطاعن ببراءة ذمته من الأجرة للطالب بها لسنداده مبالغ مستحقة على الطعون ضده لجهات حكومية وفي إعداد العين للغرض الذي أجرت من أجله. تليله على ذلك بالاستندات. دفاع جوهرى. قضاء الحكم الطعون فيه بالإخلاء دون أن يعرض لدلالة هذه المستندات وأثرها على التكليف بالوفاء. قصور.
(الطن رقم ٦٦٩٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٩)

٣٧٩- تمسك الطاعن ببطلان التكليف بالوفاء لتضمنه أجرة تجاوز الستحق قانونا لحساب الزيادة للنصوص عليها بالمادتين ٨٠٧، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون تقديم الدليل على تاريخ إنشاء العقار لتحديد القيمة الإيجارية للتخذه أساسا لحساب الضريبة ولسنداده مبلغ من الأجرة للطالب بها بموجب إنذار عرض قبل رفع الدعوى. دفاع جوهرى. إطرار الحكم الطعون فيه هنا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء إستناداً إلى هنا التكليف. خطأ وقصور.
(الطن رقم ٩٦٨٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

٣٨٠- دعوى الإخلاء للتأخير فى سند الأجرة. منازعة للمستاجر جنباً إلى الأجرة لتقاضى المؤجر مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار. م ٦٠ ق ١٣٦ السنة ١٩٨١. التزام محكمة للوضع بالفصل فى هذه المنازعة بإعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل فى طلب الإخلاء.
(الطن رقم ١٣٦٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٣٨١- التكليف بالوفاء. شرطه. ألا تجاوز الأجرة للطالب بها ما هو مستحق فعلاً فى ذمة المستاجر. منازعة للمستاجر جنباً إلى مقدار الأجرة المستحقة. وجوب بحث هذه للسالة قبل الفصل فى طلب الإخلاء.

(الطن رقم ١١٠٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١)
(الطن رقم ٩١٢ لسنة ٩٠ ق جلسة ١٩٩٣/١١/١١)

٣٨٢- قضاء الحكم للطعون فيه بتخفيض أجرة عين النزاع وببطلان التكليف بالوفاء فى دعوى الإخلاء للقائمة من الطاعن تأسيساً على ما

ورد بالكشف الرسمي المستخرج من مصلحة الضرائب العقارية بتحديد
الأجرة السنوية للعين رغم انه لا يصلح أساسا لتحديد هـا هـساد فى
الاستدلال.

(الطن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٢٧/٥/٢٠٠٠)

٢٨٢- الوفاء بقسط من الأجرة قرينة على الوفاء بالأقساط السابقة عليه ما
لم يقم الدليل على عكس ذلك. م ٥٨٧ منى. تمسك الخصم بها.
مؤناه. وجوب بيان محكمة الموضوع إطلاعها عليها وبحثها . إغفال
ذلك. قصور.

(الطن رقم ١٧٢٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢١/٥/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٦/٥/١٩٩٨)

٢٨٤- دعوى الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة. منازعة للاستاجر جنباً فى مقدار
الأجرة القانونية وجوب الفصل فى هذه المنازعة بإعتبارها مسألة أولية
لازمة للفصل فى طلب الإخلاء لا يغير من ذلك قيام النزاع حول مقدار
الأجرة أمام محكمة أخرى لم تفصل فيه بعد.

(الطن رقم ٧١٨٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠)

٢٨٥ - تمسك الطاعن بأن الأجرة المتفق عليها بعقد الإيجار تجاوز الأجرة
القانونية وأن نزاعاً بشأنها مطروح على القضاء لم يفصل فيه بعد
وتدليله على ذلك بالاستندات. لإطراح الحكم للطعون فيه هذا النفاذ
وقضاؤه بالإخلاء دون الفصل فى الخلاف حول حقيقة الأجرة
القانونية. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٧١٨٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٠)

٢٨٦- الإخلاء للتأخير فى سداد الأجرة. شرطه. منازعة للاستاجر فى
مقدارها أو إستحقاقها وجوب الفصل فى هذه المنازعة قبل الفصل فى
طلب الإخلاء.

(الطن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٣١/٥/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١٥٢١ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٠/٣/١٩٩٣)

٢٨٧- تمسك الطاعن بان عين النزاع تم إنشاؤها عام ١٩٨٠ وقبلت أجرتها بمعرفة اللجنة المختصة وصار التقدير نهائيا لتبليغه على ذلك بالاستئنفت. دفاع جوهرى. قضاء الحكم للطعون فيه بالإخلاء تأسيسا على أن عين النزاع تخضع فى تحييد أجرتها لأحكام القانون ١٣١ لسنة ١٩٨١ واعتلده بالأجرة الاتفاقية دون أن يعرض لهذا الدفاع إخلال بحق الدفاع وقصور.

(الطن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٢٦٨ قى - جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

٢٨٨- الإخلاء للتأخير فى سداد الأجرة. شرطه. منازعة للاستاجر فى مقدارها أو إستحقاقها لخلاف فى تفسير نص قانونى. وجوب الفصل فى هذه المنازعة بإعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل فى طلب الإخلاء.

(الطن رقم ٢٧١١ لسنة ٢٦٨ قى - جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

(الطن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٨ قى - جلسة ١٩٩٣/٥/٥)

٢٨٩- الإخلاء للتأخير فى سداد الأجرة . شرطه. ثبوت تخلف الستاجر عن الوفاء بها معاملة بالزيادة أو النقصان. منازعة للاستاجر جديا فى مقدارها لخلاف فى تفسير نص قانونى. أثره. وجوب الفصل فى هذه المنازعة بإعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل فى طلب الإخلاء.

(الطن رقم ٩٦١١ لسنة ٢٤ قى - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٦٩ قى - جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٢٩٠- تمسك الطاعن بعدم جنية منازعة للطعون ضدها فى الأجرة لإقرارها فى الشكوى الإدارية للرددة بينهما بأنها هى بناتها للطلاب به فى الدعوى الثالثة وتبليغه على ذلك بالاستئنفت. دفاع جوهرى. النفقات الحكم للطعون فيه عن تحقيق هذا الدفاع ودلالة ما قدم من مستئنفت. قصور.

(الطن رقم ٩٦١١ لسنة ٢٤ قى - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

٢٩١ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإعلان التكليف بالوفاء لتضمنه أجرة تزيد عن المصلحة بواسطة لجنة تحييد الأجرة. تبليغه

على ذلك بالسنتندات. إلتفات الحكم الطعون فيه عن هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء إستناداً إلى اختلاف تقدير الأجرة الوارد فى الشهادتين اللتين قدمهما رغم تضمن إحناهما أسس تقدير الأجرة والأخرى القيمة الإيجارية لعين النزاع. فساد فى الاستدلال.

(الطن رقم ٨٧٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

٠ توفى الحكم بالإخلاء :-

٢٩٢- دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة. ١/٣ ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨. للمستاجر توفى الإخلاء بسداد الأجرة للسنتقة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية حتى إقفال باب الرافعة فى الدعوى. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٦٧٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٧)

(الطن رقم ٧٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٣)

(الطن رقم ١٤٦٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٥/١٠/٢٥)

٢٩٣- الحكم بإخلاء المستاجر لعدم سداد للمصاريف والنفقات الفعلية. شرطه. بيان المحكمة ماهية المصاريف والنفقات الفعلية التى تخلف المستاجر عن سدادها ودليل المؤجر الثبت لها. القضاء وبالإخلاء دون بيان ذلك. قصور.

(الطن رقم ٥٦٧٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٧)

(الطن رقم ٧٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٣)

(الطن رقم ١٤٦٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٥/١٠/٢٥)

٢٩٤- الأجرة التى يتعين على المستاجر الوفاء بها لتفادى الحكم بالإخلاء. ماهيتها. سداد الأجرة خلال الأجل للضروب. أثره. براءة ذمة المستاجر منها. وجوب وقوف المؤجر عند هذا الحد وعدمضى فى سلوك سبل التقاضى بشأنها.

(الطن رقم ١٩٠٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

(الطن رقم ١٥٥٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٣)

٣٩٥- الحكم بإخلاء المستأجر لعدم سداده للمصاريف والنفقات الفعلية. شرطه. بيان قاضى للوضع فى حكمة ماهية هذه المصاريف والنفقات الفعلية التى تخلف المستأجر عن سدادها ودليله عليها. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٧٦٩ لسنة ٦٨٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٢)

(الطن رقم ١٤٦٢ لسنة ٦٤٤ ق جلسة ١٩٩٥/١٠/٢٥)

٣٩٦- التزام الحارس القضائى بالوفاء بالأجرة فى دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة. تقاعسه عن السداد حتى إنتقال النزاع إلى محكمة الاستئناف وامتناعه أمامها عن الوفاء بالأجرة وما تكبده للمؤجر من مصاريف فعلية. إخلال بواجباته فى الحفاظ على الأموال محل الحراسة من الضياع. تمسكه بإبداؤه أوجه الدفاع القانونى فى الدعوى وإن المحكمة لم تجبه لهذا الدفاع. عدم كفايته لنفى إهماله الجسيم. عدم قبول إلتماس إعادة النظر المستند عليه. خطأ. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٦٧٢ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٣)

٣٩٧- إذ كان الثابت من الأوراق أن للطعون ضده الثالث عشر - الحارس القضائى على الأعيان المؤجرة - قد تقاعس عن سداد الأجرة المستحقة عنها فى مواعييدها المحددة مما ترتب عليه الحكم بإخلائها لعدم الوفاء بالأجرة، وبعد أن انتقل النزاع إلى محكمة الاستئناف أمسك عن الوفاء أمامها بالأجرة التى تحللت نهائيا وما تكبده للمؤجر من نفقات ومصاريف فعلية ففوت بذلك على الطاعنة فرصة توفى الحكم النهائى بالإخلاء ومن ثم يكون الحارس قد أهمل فى إستعمال الرخصة التى منحها الشارع للمستأجر بالفقرة من المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لتفادى الحكم على الطاعنة بالإخلاء ولا يكفى لنفى هذا الإهمال الجسيم عنه التذرع بأنه تمسك بأوجه الدفاع القانونى فى الدعوى وإن المحكمة لم تجبه إلى هذا الدفاع لأن إستعمال الرخصة المشار إليها يمثل وجه الدفاع للؤكد للحيلولة دون الحكم بالإخلاء ودون أن يؤثر ذل على حق المستأجر فى المنازعة فى مقدار الأجرة المستحقة متى كانت محكمة الإخلاء لم تحسم المنازعة شأنها، وإذ كان الوفاء بالأجرة هو من أوجب التزامات الحارس القضائى على الأعيان المؤجرة والتى

تقتضيها طبيعة الأموال محل الحراسة للحفاظ عليها من الضياع في وقت تكون يد المستأجرة "الطاعنة" مغلوطة عن إتخاذ أي إجراء للمحافظة عنهما وكان هذا الإهمال هو السبب المباشر في الحكم بإخلاء الأعيان للأجرة من مستأجريها فإنه يكون قد توافرت في شأنه شروط أعمال نص المادة ٨/٢٤١ من قانون الرافعات مما كان يجب قبول الالتماس بإعادة النظر في الحكم الاستئنافي، وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا انظر وقضى بعدم قبول الالتماس على سند من أن الحارس القضائي لم يحجم كلية عن تقديم الدفوع وأوجه الدافع في الدعوى فإنه يكون معيباً.

(الطن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٢/٢٣/١٩٩٩)

٣٩٨ - قضاء الحكم للطعون فيه بإخلاء الطاعن من عين النزاع إستناداً إلى عدم موالة سداد ما إستحق من مقابل إستهلاك اللياء خلال تداول الدعوى وحتى إقفال الباب الرافعة أمام محكمة الاستئناف رغم خلو الأوراق من بيان قيمة ما يخص العين خلال تلك الفترة خطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢/٢٤/٢٠٠٠)

٣٩٩ - حق للوَجَر في طلب إخلاء المكان للوَجَر لعدم الوفاء بالأجرة م ٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. للمستأجر توفى الإخلاء بسداد الأجرة المستحقة وما استجد منها بعد رفع الدعوى وما تكبده للوَجَر من مصاريف ونفقات فعلية حتى إقفال باب الرافعة أمام محكمة الاستئناف. تخلفه عن الوفاء بأي قدر من الأجرة المستحقة أو ما استجد منها. وجوب الحكم بإخلائه. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٤٩١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٣/٢٩/٢٠٠٠)

٤٠٠ - الزيادة والزيادة الدورية في أجرة الأماكن غير السكنية للنصوص عليها بالمادة ٢٣٦ لسنة ١٩٩٧. سريانها بأثر فوري من تاريخ نفاذ هذا القانون اعتباراً من التاريخ الذي حددته لاستحقاقها. وجوب سداد المستأجر لهذه الزيادة التي إستجبت أثناء نظر الدعوى لتوفى الحكم بإخلائه. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٤٩١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٩/٣/٢٠٠٠)

٤٠١ - الزيادة في أجرة الأماكن غير السكنية المقررة بموجب المادة الثالثة من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل الفقرة الثانية من المادة رقم ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وبعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن غير السكنية، تسرى باثر فور مباشر من تاريخ نفاذ هذا القانون وبدء من التاريخ الذي حددته لاستحقاقها وهو شهر إبريل سنة ١٩٩٧ وكذلك الزيادة النورية التي تستحق في أول إبريل من الأعوام التالية لتعلق أحكامه بالنظام العام فتصبح جزءا من أجرة العين للأجرة ويتعين لتوقى المستاجر الحكم بالإخلاء أن يوفى ما يستحق منها أثناء نظر الدعوى وحتى قفل باب الرافعة أمام محكمة الاستئناف وإذ أن الأجرة المستحقة على العين محل النزاع منذ حتى قفل باب الرافعة في الاستئناف بتاريخ . مبلغ () وكانت الزيادة للقرار بالبند الثاني من الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ هي خمسة أمثال القيمة الإيجاري لكون العقار انشئ في سنة ١٩٥٧ وذلك بدءا من شهر إبريل سنة ١٩٩٧ وحتى نهاية يوليو سنة ١٩٩٨ والتي طالب بها اللطعون ضده بمذكرته المقدمة منه أمام محكمة الاستئناف فيكون للمستحق منها مبلغ () والزيادة النورية بنسبة ١٠ ٪ من شهر إبريل سنة ١٩٩٨ حتى مبلغ (..) طبقا للفقرة الأخيرة من المادة سابعة الذكر، بالإضافة إلى مبلغ (..) مصاريف ونفقات فعلية قدرتها محكمة الاستئناف فيكون جملة المستحق على الطاعن مبلغ () وكان ما سنده الطاعن بموجب إنذار العرض للورخين ، مبلغ () فيكون الباقي في ذمته مبلغ () ومن ثم يكون قد قوت على نفسه رخصة توقى الحكم بالإخلاء.

(الطن رقم ٢٤٩١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٩/٣/٢٠٠٠)

٤٠٢ - تمسك الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بعدم سداد اللطعون ضدهم الزيادة القانونية في الأجرة عن عين النزاع وكذا للصروفات والنفقات

الفعلية حتى إقفال باب الرافعة وأن ما تم سداده لا يفي بالأجرة القانونية والنفقات الفعلية، دفاع جوهرى. قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الإخلاء إستناداً إلى سداد للطعون ضدهم كامل الأجرة والنفقات الفعلية دون مواجهة هذا الدفاع. خطأ وقصور.

(الطن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١)

٤٠٣- دعوى إخلاء المستاجر لعدم الوفاء بالأجرة. جواز توقيه الحكم عليه بالإخلاء بسدادها وملحقاتها إلى ما قبل باب الرافعة أمام محكمة الاستئناف. م ٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١.

(الطن رقم ٨٨١٤ لسنة ١٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٨)

(الطن رقم ٢٠٧٢ لسنة ١٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)

٤٠٤ - تقديم الطاعنة طلباً بإعادة الدعوى للمرافعة أمام محكمة الاستئناف موقفاً به إنذار عرض مبلغ من الأجرة للطالب بها على الطعون ضدها. قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لعدم وفاء الطاعن بالأجرة المتبقية فى ذمته وعدم سداده للصارييف والنفقات الفعلية حتى إقفال باب الرافعة أمام الاستئناف مغفلاً تقديم طلبه بإعادة الدعوى للمرافعة للمستندات ومدى جليتها. قصور.

(الطن رقم ٨٨١٤ لسنة ١٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٨)

٤٠٥ - تمسك الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بسدادهما أجرة عين النزاع وملحقاتها وللصروفات الفعلية. تدليها على ذلك بإقرار الطعون ضده الثابت بمحضر الجلسة، قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف إستناداً إلى أن الحكم للاستئناف بنى على اليمين الحاسمة دون أن يعرض لهذا الدفاع رغم أنه لا ينصب على ذات الواقعة التى كانت محلاً للحلف وحسمتها اليمين. خطأ فى تطبيق القانون.

(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ١٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٢)

• التأخير من الباطن :-

٤٠٦ - علم اللّوَجَر بواقعة التأخير من الباطن وسكوته فترة طويلة دون اعتراض. جواز إعتباره تنازلاً عن إستعمال حقه فى طلب الإخلاء. تقدير ذلك. من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائفاً.

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)
(الطن رقم ١٠٤٢ لسنة ١ صق جلسة ١٥/١١/١٩٨٧)

٤٠٧- عدم جواز تخلي الستاجر عن المكان للوَجَر للغير كلياً أو جزئياً بغير إذن كتابي صريح من المالك. قصر الإذن على التأخير من الباطن. مؤداه. بقاء النفع قائماً لما عداه من لوجه التخلي. عدم التزام الستاجر بحلول هذا الإذن. اثره. وجوب الحكم بالإخلاء علة ذلك.

(الطن رقم ٤٩٩٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٦/٢/٢٠٠٠)
(الطن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٧ صق جلسة ١٥/١١/١٩٩٢)

٤٠٨ - قبض المالك الأجرة من الستاجر من الباطن يعد إقراراً منه يقوم مقام الإذن الكتابي الصريح. شرطه. أن يكون مباشراً وغير مقترن بتحفظ.

(الطن رقم ٥١٠٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٧/٢/٢٠٠٠)

٤٠٩ - حق للوَجَر في إخلاء الستاجر لتأجيله العين للوَجرة أو تنازله عن الإيجار. جواز التنازل عنه صراحة أو ضمناً للمستاجر إثبات التنازل بكافة طرق الإثبات.

(الطن رقم ٢٥١٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠/٢/٢٠٠٠)

٤١٠ - عقد الإيجار. عدم انفساخه على غير عاقبة. العلاقة بين الستاجر الأصلي والوَجَر خضوعها لأحكام عقد الإيجار من الباطن. لا ينشئ علاقة مباشرة بين الستاجر من الباطن والمالك إلا بالنسبة للأجرة. المادتان ٥٩٦، ٥٩٧ منق.

(الطنان رقم ١٠١٢، ١٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٢/٣/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٣٥٨١ لسنة ٨ صق جلسة ٢٤/٢/١٩٩٤)

(الطن رقم ٦١١ لسنة ٢ صق جلسة ٢٩/١٢/١٩٨٨)

٤١١ - التأجير من الباطن. ماهيته. وجوب أن يكون لقاء أجرة متفق عليها. إثباته على عاتق الوَجَر طالب الإخلاء.

(الطن رقم ٥٤٦٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٣/٣/٢٠٠٠)

٤١٣- حق اللؤجر فى إخلاء المستاجر لتأجير العين اللؤجرة من الباطن أو تنازله عن الإيجار حواز تنازله عنه صراحة أو ضمناً. للمستاجر إنبات التنازل الضمنى بكافة طرق الإنبات.

(الطن رقم ١٨٥٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٩/٤/٢٠٠٠)

٤١٣ - تمسك الطاعن بوجود اتفاق بينه وبين للطعون ضدهما على قيام الشركة التى يمثلها باستخدام العين للؤجرة كمحطة لخدمة وتموين السيارات بنفسها أو بمن تراه لمدة تجلد برضاء الطرفين وإقرار الطعون ضدهما لهذا الاتفاق بالطالبة بالأجرة المتفق عليها فيه. تدليه على ذلك بالمستندات. دفاع جوهرى. إلتفات الحكم للطعون فيه عن هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء لتأجير جزء منها للغير دون إذن للؤجر. قصور.

(الطن رقم ١٧٠٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٤/٥/٢٠٠٠)

• تأجير المحل التجارى من الباطن :-

٤١٤- ورود عقد الإيجار على المتجر بما إشتمل عليه من مقومات مادية ومعنوية دون أن يكون الغرض الاساسى منها للبنى فى ذاته. اثره. خضوعه للقانون الدنى.

(الطن رقم ٥٤٦٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٣/٣/٢٠٠٠)

٤١٥ - تأجير العقار من مستاجره الأصلى ضمن عقد تأجير للتجر الذى أنشاه بذات العقار. إعتباره تأجيراً من الباطن فيما بينه وبين مالك العقار. اثره. خضوعه لأحكام قوانين إيجار الأماكن.

(الطن رقم ٥٤٦٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٣/٣/٢٠٠٠)

٤١٦ - تأجير المحل التجارى. اختلافه عن بيعه. إبقاء الإيجار فى حالة بيع المتجر بالجبك م ٢/٥٩٤ ملنى. استثناء من الأصل العام. لا محل لإعماله فى حالة تأجير المحل من الباطن.

(الطن رقم ٥٤٦٣ لسنة ١٩٦٤ جلسة ٢٣/٣/٢٠٠٠)

٤١٧ - تخلى المستأجرة الأصلية عن عين النزاع برمتها باعتبارها متجراً
لآخرين. لئلا. للمؤجر طلب فسخ العقد. م ١٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. إقامة
الحكم قضاء بالإخلاء استناداً إلى تأجير الطاعن عين النزاع من الباطن
بغير إذن كتابي صريح من المؤجر. صحيح.

(الطن رقم ٥٤٦٣ لسنة ١٩٦٤ جلسة ٢٣/٣/٢٠٠٠)

• ترك العين المؤجرة :-

٤١٨ - طلب إخلاء العين للمؤجر لتخلي للمستأجر عنها للغير، عبء إثبات
وجود غير المستأجر أو من يتبعه في العين للمؤجر. وقوعه على عاتق
المؤجر. م ١٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. إثبات أن وجود الغير يستند إلى سبب
قانوني يبرره. عبؤه على المستأجر أو الغير الذي تواجد بالعين بوصفه
مدعيًا خلاف الأصل.

(الطن رقم ٢١٢٠ لسنة ١٩٦٨ جلسة ٢٥/١٠/١٩٩٩)

(الطن رقم ٧٠٣٠ لسنة ١٩٦٣ جلسة ٢٢/١٢/١٩٩٧)

٤١٩ - لا تثريب على المستأجر إن هو لم ينتفع بالعين فعلاً مادام قائماً
بتنفيذ التزاماته قبل للمؤجر.

(الطن رقم ١٣٠٢ لسنة ١٩٦٤ جلسة ٢٩/١٢/١٩٩٩)

٤٢٠ - تخلى المستأجر عن المكان للمؤجر للغير. لئلا. حق للمؤجر في طلب
إخلاء العين سواء انصبت للخالفة على العين للمؤجر جميعها أو على
جزء منها.

(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ١٩٦٤ جلسة ١٠/٢/٢٠٠٠)

٤٢١ - مغادرة المستأجر البلاد ولو كانت نهائية لا تعني تخليه عن الإقامة
بالعين للمؤجر ما لم يفصح عن إرادته في إنهاء العلاقة الإيجارية. علة
ذلك.

(الطن رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٦٩ جلسة ١/٣/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١١١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)
(الطن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/١٦)

٤٢٢ - ترك للسّاتجر العين للؤجرة أو تخليه عنها للغير، واقع. استقلال
محكمة الموضوع بتقليده. شرطه.

(الطن رقم ٦٥٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٦)
(الطن رقم ١١١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)
(الطن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/١٦)

٤٢٣ - ترك العين للؤجرة. ماهيته. م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. قيامه على
عنصرين. مادى يتمثل فى هجر للسّاتجر الإقامة على نحو نهائى
ومعنوى هو تخليه عن العلاقة الإيجارية عدم إقامة للسّاتجر الفعلية
بالعين للؤجرة. عدم إعتباره تخليا منها لعقد إيجارها. لازمه. أن تقيم
محكمة الموضوع قضاءها بترك السّاتجر العين على أسباب سائفة.
(الطن رقم ١١٤٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣٠)

٤٢٤ - تعير السّاتجر عن إرادته فى التخلي عن العين للؤجرة. جواز أن يكون
صريحاً أو ضمناً باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالة
على إنصراف قصده إليه.

(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)
(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)
(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٧)

٤٢٥ - إثبات أو نفي ترك السّاتجر للعين للؤجرة أو تنازله عنها لأخر أو قيام
شركة بينهما من عدمه. واقع. استقلال محكمة الموضوع بتقليده
متى قامت قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله.

(الطن رقم ٨١٨٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١١)
(الطن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٨)

• التنازل عن الإيجار :-

٤٢٦ - تمسك الطاعن بموافقة الطعون ضدها - للأجرة - ضمنا على تنازل المستاجر الأصلي عن عين النزاع إليه منذ أكثر من خمسة وعشرين عام بعلمها ودون اعتراض منها وتبليغه على ذلك بالاستندات. دفاع جوهرى. قضاء الحكم للطعون فيه بالإخلاء دون بحث وتمحيص دفاع الطاعن بشأن الموافقة الضمنية للمطعون ضدها. خطأ وقصور.
(الطن رقم ٧٩٦٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

٤٢٧ - ثبوت أن إنتقال حيازة عين النزاع إلى الطاعن الأول نتيجة لتنازل الطاعن الثانى عن عقد الإيجار له. إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة مرتبا عليها قضاءه بالإخلاء. النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب. غير منتج. لحكمة النقض إستكمال ما قصر فى بيانه من أسباب قانونية.
(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

٤٢٨ - التنازل عن الإيجار وترك العين للأجرة. ماهية كل منهما. اعتبار كل منهما سببا مختلفا للإخلاء. م ٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ للقابلية للمادة ٣٦/ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطن رقم ٤٩٩٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

(الطن رقم ٣٠٩٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٨)

٤٢٩ - التنازل عن الإيجار. ماهيته. إقامة للأجر الليل على وجود غير المستاجر أو من يتبعه بالمكان للأجر. أثره. انتقال عبء إيجابات أن وجود الغير له سبب قانونى يبرره على عاتق للمستاجر. علة ذلك.

(الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٣)

(الطن رقم ٣٥٨٣ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٩٤/١/٦)

٤٣٠ - التنازل عن الإيجار. ماهيته.

(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٣)

٤٣١ - إستخلاص تنازل الستاجر عن العين للوجرة من عدمه. واقع.
استقلال محكمة الموضوع بتقديره. شرطه. إقامة قضائها على أسباب
سائفة لها أصل ثابت بالأوراق.

(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ١٦٨ ق جلسة ٢٣/٢/٢٠٠٠)

٤٣٢ - دعوى الإخلاء للتنازل عن الإيجار دون إذن هي دعوى بفسخ عقد
الإيجار. وجوب اختصام للستاجر الأصلي أو ورثته فيها. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٥٣ لسنة ١٦٩ ق جلسة ٢٤/٢/٢٠٠٠)

٤٣٣ - التنازل عن الإيجار وترك العين للوجرة. ماهية كل منهما. اعتبار
كل منهما سببا للإخلاء مفايراً للسبب الآخر.

(الطن رقم ٨٨٠٦ لسنة ١٦٣ ق جلسة ٨/٣/٢٠٠٠)

٤٣٤ - تمسك الطاعنات بموافقة المالك السابق للعقار ضمنا على تنازل
للطعون ضده الثاني - الستاجر الأصلي - عن عين النزاع لورثته منذ
أكثر من أربعة عشر عام وعدم اعتراض للطعون ضده الأول منذ
شراؤه العقار حتى رفع الدعوى وتبليهن على ذلك بالاستنات. دفاع
جوهرى. إلتفات الحكم للطعون فيه عن بحث ودلالة هذه الاستنات
وقضاؤه بالإخلاء لعدم وجود إذن كتابى بالتنازل عن الإيجار. خطأ
وقصور.

(الطن رقم ٨٥٧ لسنة ١٦٨ ق جلسة ٩/٤/٢٠٠٠)

٤٣٥ - دعوى الإخلاء لتنازل ورثة الستاجر عن الإيجار. موضوع غير قابل
للتجزئة. القضاء باعتبار الدعوى كان لم تكن بالنسبة لأحد الورثة.
سريانه على الباقيين. علة ذلك.

(الطن رقم ٦٥٢٤ لسنة ١٦٣ ق جلسة ٢٥/٥/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ١٦١ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٩)

٤٣٦ - عدم جواز التنازل عن الإيجار أو التاجر من الباطن دون إذن كتابى
من اللوثر للهن الجرة. انتهاء الحكم للطعون فيه إلى اعتبار تنال

الطعون ضده الأخير عن جزء من عين النزاع لزملائه المحامين صحيحا وبالنسبة لغيرهم من أصحاب اللهن الحرة باطلا رغم أن التزامه بالامتناع عن التنازل عن العين للوَجْرة لا يقبل التجزئة بطبيعته. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه.

(الطن رقم ٢٧٨٤ لسنة ١٤٦٤ جلسة ١٠ / ٢ / ٢٠٠٠)

٤٢٧ - إذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧ في القضية رقم ٢٥ لسنة ١١ ق "دستورية" بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ فيما قررته من جواز تنازل المحامي أو ورثته عن إيجار مكتبة لمزاولة غير المحاماة من اللهن الحرة أو مباشرة حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وما يرتبه هذا النص من آثار قانونية على التنازل المشار إليه. لا كان ذلك، وكان للطعون ضده الأخير الذي يمتن المحاماة قد تنازل - بغير موافقة للوَجْرين - عن جزء من العين للوَجْرة للطعون ضدهما الرابع والخامس اللذين يمتنهما مهنة أخرى - مهنة الطب - فإنه يكون قد اخل بالتزامه ويرتب على ذلك فسخ العقد بأكمله سواء بالنسبة لأجزاء العين للتنازل عنها لمن يعمل في ذات المهنة أو غيرها وإذا خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر واعتبر تنازل الطعون ضده الأخير لزملائه المحامين صحيحا وبالنسبة لغيرهم من أصحاب اللهن الحرة باطلا رغم أن التزامه بالامتناع عن التنازل عن العين للوَجْرة لا يقبل التجزئة بطبيعته فإنه يكون معيبا.

(الطن رقم ٢٧٨٤ لسنة ١٤٦٤ جلسة ١٠ / ٢ / ٢٠٠٠)

٤٢٨ - حق مستاجر المكان لمزاولة مهنة المحاماة أو ورثته في التنازل عنه. قصره على من يزاول نفس المهنة. سريان هذا التنازل في حق للوَجْرين. م ٥٥٥ ١٧ لسنة ١٩٨٢. نعلق ذلك بالنظام العام. عدم إخلاؤه بحق المالك في الحصول على ٥٠٪ من مقابل التنازل عن حق الانتفاع. م ٢٠٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. علة ذلك.

(الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ١٤٦٢ جلسة ٥ / ٢٥ / ٢٠٠٠)

(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ١٤٦٤ جلسة ١٩٩٩/٦/٢٢)

٤٣٩ - تنازل المحامي للمستاجر الأصلي وورثته من بعده عن عين النزاع لشريكة الطعون ضده الأخير الذي يمتنن نفس للهنة. سريانه في حق الطاعن. قضاء الحكم للطعون فيه بثبوت العلاقة الإيجارية بينهما. لا عيب.

(الطن رقم ٦٥٢٤ لسنة ٦٢٣ جلسة ٢٥/٥/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٩٩٠مق جلسة ١٥/١٢/١٩٩٤)

• إشراك المستاجر لآخر معه في النشاط التجاري:-

٤٤٠ - تمسك الطاعنين بإستمرارهم كل في مباشرة نشاطه في محله وسدادهم الأجرة للشركة للطعون ضدها التي قبلتها منهم باسم المستاجر الأصلي دون اعتراض منها رغم علمها بتخارجه وتركه المحلات لهم بما في ذلك من دلالة على تنازل الشركة للطعون ضدها عن حقها في طلب الإخلاء. إطراح الحكم للطعون فيه هذا الدفاع وقضائه بالإخلاء إستناداً إلى أن الشركة كانت تقبض الأجرة باسم المستاجر الأصلي وأن عقد الإيجار من عقود المدة مما يجيز لها طلب الإخلاء وقتما نشاء. خطأ وفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٧٥٧، ٦٩٤ لسنة ٦٧٧مق جلسة ٤/١٠/١٩٩٩)

٤٤١ - تمسك الطاعن الثاني بأنه لم يكن شريكا في الشركة التي تكونت بين باقي الطاعنين في عين النزاع وبإستمرار عقد الإيجار لصالحه باعتباره المستاجر الأصلي للعين مع الطاعن الأول وتبديله على ذلك بالمستندات. إقامة الحكم للطعون نفية قضائه بالإخلاء تأسيسا على تخارج الطاعنين الأول والثاني من الشركة التي تكونت بين جميع الطاعنين وإعتباره ذلك تنازلا عن العين للوَجْرة. عدم بيانه للصنر الذي إستقى منه التخارج وإغفاله بحث دفاع الطاعن الثاني. قصور.

(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٦٨٨مق جلسة ٢٢/٢/٢٠٠٠)

٤٤٢ - الشركة. ماهيتها. تكوين المستاجر شركة مع آخر. لا تلازم بين نشأة الشركة ومباشرة نشاطها وبين وجود العين للوَجْرة. شرطه. أن لا يكون حق الإجارة ضمن مقومات الشركة.

(الطن رقم ٥٩٥٣ لسنة ١٣٦٢ ج ٥/٤/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١٤٨٦ لسنة ١٣٧٢ ج ٢/٢٢/١٩٨٩)

٤٤٣ - إشراك مستاجر العين لآخرين معه في النشاط لئلا يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهم. عدم انطوائه على معنى تخليه عنها. بقاء عقد الإيجار لصالح المستاجر وحده.

(الطن رقم ٥٩٥٣ لسنة ١٣٦٢ ج ٥/٤/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١١٣٨ لسنة ١٣٧١ ج ١/٢٧/١٩٨٨)

٤٤٤ - عدم تقسيم مورث الطاعنين المستاجرين للفاترينة محل النزاع حقه في إيجارها كحصة في رأس مال الشركة. مؤداه. فسخ عقد الشركة أو إنهائه. اثره. عودة العين إلى المستاجر دون توقف على إنتهاء تصفية الشركة.

(الطن رقم ٥٩٥٣ لسنة ١٣٦٢ ج ٥/٤/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١٨٥٤ لسنة ١٣٧٠ ج ٥/٤/١٩٨٩)

٤٤٥ - تمسك الطاعن بشغله المحل - عين النزاع - بوصفه شريكا للمستاجر الأصلي واستمراره في مباشرة نشاطه فيه وسداده أجرته للمطعون ضدهما وقبولهما ذلك رغم علمهما بتخارج ورنه للمستاجر الأصلي من الشركة وتنازلهم عن المحل له بما يعد تعبيراً صريحاً من الطعون ضدهما بقبولهما التعامل معه بحساباته مستاجراً وتنازلهما عن حقهما في طلب الإخلاء. أطراح الحكم الطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء إستناداً إلى أن الطعون ضد هما قد تحفظا بالإتفاق الوجهة منهما للطاعن بصرف القيمة الإيجارية للودعة لحسابهما خزنة المحكمة بعبارة لا تنازل من اعتراضهما الصريح في صدر إنذارهما بأنه موجه إليه بصفته مستاجراً لعين النزاع. فساد في الاستدلال.

(الطن رقم ١٧٠٩ لسنة ١٣٦٢ ج ٨/٥/٢٠٠٠)

٤٤٦ - إشراك المستأجر لآخرين معه فى استغلال العين المؤجرة عن طريق تكوين جديّة بينهم، بقاء عقد الإيجار قائما لصالح المستأجر وحده، انقضاء الشركة. أثره. عودة العين إلى المستأجر للأفراد بمنفعتها. عدم جواز استمرار الشريك فى البقاء بها. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٨٢١ لسنة ٦٣ قى جلسة ٢٤/٥/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢٥٤٢ لسنة ٦١ قى جلسة ٣١/١٢/١٩٩٨)

(الطن رقم ٤١١٨ لسنة ٦١ قى جلسة ٤/٥/١٩٩٥)

٤٤٧ - إدخال المستأجر شركاء معه فى النشاط الذى يباشره عن طريق تكوين شركة. عدم اشتراط ممارسة ذات نشاط الذى إستؤجرت العين من أجله.

(الطن رقم ٨١٥٨ لسنة ٦٤ قى جلسة ١١/٦/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٨١٩ لسنة ٦٧ قى جلسة ١٥/٤/١٩٩٨)

٤٤٨ - الإخلاء للتأجير من الباطن أو التنازل أو الترك. م ٨ ج ق ١٣ لسنة ١٩٨١ شرطه. صدور تصرف من المستأجر نافذ ولازم له يكشف عن تخليه عن حقه فى الانتفاع بالعين المؤجرة بتنازله عنه للغير من الباطن أو باتخاذ تصرفا لا تدع ظروف الحال شكاً فى إنصراف قصده إلى الاستغناء عنه نهائياً. مؤداه. الإيواء والاستضافة وإشراك الغير فى النشاط أو توكيله فى إدارة العمل. لا تعد كذلك.

(الطنان رقم ١٢٦٦، ١٤٦ لسنة ٦٩ قى جلسة ١٠/٧/٢٠٠٠)

٤٤٩ - النص فى المادة ٨ ج من قانون إيجار الأماكن ١٣ لسنة ٨١ - ينل على أن الشرع قد اشترط لتحقيق سبب الإخلاء فى هذه الحالة أن يصدر من المستأجر تصرف لازم له يكشف عن استغنائه عن حقه فى الانتفاع المقرر بعقد الإيجار إما بتنازل عن هذا الحق بيعاً أو هبة أو تأجيراً لهذا الحق إلى الغير من باطنه أو أن يكون ذلك باتخاذ تصرف لا تدع الظروف مجالاً للشك فى أنه استغنى عن هذا الحق بصفة نهائية أما عند ذلك من التصرف التى لا تعبر عن تخلى المستأجر عن الانتفاع بالعين المؤجرة على نحو نافذ ولازم مثل إشراك الغير فى النشاط أو الإيواء أو

الاستضافة أو إسناد الإدارة في العمل لو كمل أو عامل فكل ذلك لا يتحقق به هذا السبب من أسباب الإخلاء.
(الطعن رقم ١٢٦٦ ، ١٤٦ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/٧/١٠).

٤٥٠- الوصية. تصرف غير لازم للموصى. عدم نفاذها إلا بعد وفاته مصرراً عليها. مؤداه للموصى الرجوع عنها صراحة أو دلالة قبل وفاته. آخره. عدم جواز اعتبار إيصاء المستاجر بنصيبه في الشركة إلى غيره تنازلاً عن الإيجار.
(الطعن رقم ٢٦٦ ان ٤٦٦ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/٧/١٠)

٥٤١ - ثبوت أن الشركة للوَجْرة أقامت دعواها بطلب إلزام الطعون ضدهم بنسبة ٥٠٪ مقابل بيعو الجلك. مؤداه سقوط حقها في طلب الإخلاء قضاء الحكم للطعون فيه ببطلان عقدى البيع بالجلك وإخلاء للطعون ضدهم استناداً إلى عدم إتباع المشترين للإجراءات للنصوص عليها بالمادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨٠. خطأ فى القانون.
(الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

٤٥٢ - بيع المتجر أو الصنع. جوازه باعتباره منقولاً معنوياً يتضمن عناصر متعددة. عدم جواز سلخ اللوَجْرة حق الإجارة عن باقى عناصر المتجر أو للصنع. حقه فى حالة البيع فى الحصول على نصف قيمة حق الإجارة أو فى شراء العي للبيعة ذاتها متى سدد الثمن الذى تم به البيع أو رسا به للزاد مخصوصاً منه النسبة المذكورة.

(الطعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

(الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٢٤)

٤٥٣- حق مالك العقار فى حالة بيع المتجر أو للصنع. نشوؤهُ بمجرد تمام البيع، عدم توقفه على إعلان المستاجر له. الإعلان. آخره. سريان اليعاد لحق المالك فى الشراء. عدم الإعلان بالثمن الذى رسا به للزاد. لا يرتب بطلان إجراءات اللزاد. بقاء حق المالك فى استعمال خياره. علة ذلك.
(الطعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٤٥٤ - قضاء الحكم الطعون فيه ببطلان عقد بيع عين النزاع بالزاد وبإخلاء الطاعن وللطعون ضده الثاني منها استنادا إلى حجية الحكم الذى قضى برفض دعوى الطاعن بالزام الطعون ضده الأول بتحريم عقد إيجار لرسو الزاد عليه لعدم إتباع الإجراءات للنصوص عليها فى المادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يتطرق إلى لىر البيع بالزاد على حق المستأجر الاصلى أو المشتري فى البقاء بالعين. خطأ فى تطبيق القانون.

(الطن رقم ٢٤٤١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

(الطن رقم ١٣٤٠ لسنة ٨٥ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٤)

٤٥٥ - حق المالك فى الحالات التى يجوز فيها للمستأجر بيع العين للوجرة بالبدك أو التنازل عنها فى الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل. التزام المستأجر بإعلان المالك بالثمن للعروض. مخالفة ذلك. اشره. بطلان البيع أو التنازل وإخلاء للمشتري أو للتنازل إليه. للماتان ٢٠، ٢٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. لا لىر لذلك على بقاء عقد الإيجار الاصلى قائما منتجا لأثاره.

(الطن رقم ٨٨٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٨)

٤٥٦ - حق المالك فى الحالات التى يجوز فيها للمستأجر بيع للتجر أو للصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالعين للوجرة فى الحصول على ٥٠٪ من ثمن للبيع أو مقابل التنازل أو فى شراء العين متى انذر للمستأجر برغبته فى الشراء وادع نصف الثمن خزينة المحكمة مخصوما منه قيمة النقولات. م ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. سريان هذا النص على حالة بيع الصيدليات. م ٣١ ق ١٢٧ النسة ١٩٥٥ للعللة بق ٤٤ لسنة ١٩٨٢. لا يغير من ذلك العمل بالتعديل الأخير بعد سريان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. علة ذلك.

(الطن رقم ٨٨٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٨)

٤٥٧ - بطلان مصرف للمستأجر فى العين للوجرة بطلانا مطلقا متى تم التعاقد بالمخالفة لأحكام القانون م ٢٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. لا لىر له على حق للمالك فى شراء العين. م ٢٠ من القانون المذكور. علة ذلك.

(الطن رقم ٨٨٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٨)

٤٥٨ - شراء لئالك للعين للؤجرة وفقاً لنص للمادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. عدم اعتباراه مشترياً لها بالجلك. مؤناه. مباشرته لنات النشاط الذى كان قائماً بالعين. غير لازم.

(الطن رقم ٨٨٠٦ لسنة ١٣٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٨)

٤٥٩ - دعوى الطاعنين كورثة لشقيقهم للمستاجر الأصى فى الاستفاة من حكم للمادة ٢٦ ق ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ للعللة بالتصرف فى الصيلية. عدم تعلفها بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية. تدخل النيابة العامة فيها. غير لازم.

(الطن رقم ٨٨٠٦ لسنة ١٣٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٨)

٤٦٠ - مؤجر العقار دائن للمستاجر وليس خلفاً له. إشتراط الحكم للطمون فيه أن يكون بيع للمستاجر للعين للؤجرة بالجلك ثابت التاريخ للإحتجاج به قبله. خطأ.

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ١٣٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٤٦١ - إذ كان مؤجر العقار ليس خلفاً للمستاجر بأى وجه من الوجوه وإنما هو مجرد دائن له، وكان الحكم للطمون فيه قد خالف هنا النظر واشترط للاحتجاج على المؤجر أن يكون بيع للمستاجر للعين للؤجرة بالجلك ثابت التاريخ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ١٣٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٤٦٢ - بيع للمستاجر المتجر أو المصنع. وجوب توافر الصفة التجارية للنشاط الذى يزاوله البائع وقت البيع. م ٢/٥٩٤ ملخى.

(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ١٣٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٤٦٣ - لهنة أو الحرفة. قيامها على أساس اللهارات الفنية أو الذهنية. إسباغ الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة. شرطه. إستخدامه عمالاً أو آلات يضارب على عملهم أو إنتاج هذه الآلات. الشراء بغرض البيع من الأعمال التجارية ولم تم تجزئته الشئى أو إدخال تعديلات عليه. مؤناه.

محل الجزارة من المحلات التجارية. جواز بيعه بالجلك. مخالفة ذلك.
خطأ. علة ذلك.

(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٤٦٤ - الضابط للتفرقة بين المكان للتخذ محلاً لنشاط تجارى ولكان المتخذ محلاً لنشاط مهني أو حرفي هو بطبيعة العمل ذاته فإن كان قوامه الاعتماد بصفة رئيسية على استقلال نشاط القائم بالعمل ومواهبه ومهاراته الفنية أو الهندية أو اليدوية كان النشاط مهنيًا أو حرفيًا إلا إذا استخدم صاحب الحرفة عمالاً أو آلات وضارب على عمل هؤلاء العمال أو إنتاج تلك الآلات فيكتسب النشاط الصفة التجارية أما إذا كان قوام النشاط شراء أشياء لبيعها للعملاء حتى ولو اقتضى الأمر تجزئتها أو إدخال تعديلات عليها كان النشاط تجاريًا لأن الصلة بين العملاء وصاحب للتجر تقوم على أساس جودة ما يبيعه ويكون ربحه بمقنن الفرق بين سعر الشراء وثمان البيع بينما تقوم الصلة بين العملاء وصاحب الحرفة أو للهنه على أساس الثقة في المهارة أو للوهبة ويقدر ربحه بقيمة الجهد المبذول، وكانت محال الجزارة لا تعدو أن تكون أماكن لبيع اللحوم بالتجزئة ويحصل القائم بالنشاط على ربحه من الفرق بين سعري الشراء والبيع فإنه تكون من للتاجر. لما كان ذلك، وكان الحكم للطعون فيه قد أقام قضاءه بإلغاء الحكم للتستأنف والإخلاء على مجرد القول بأن العين "محل الجزارة للبيع" ليست متجراً وإنما هي مكان لمباشرة الحرفة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٤٦٥ - الحكم الصادر في الدعوى التي أقامتها الطاعنة الأولى وقطع في توافر شروط البيع بالجلك وإنتهى إلى الإبقاء على الإجارة لصالحها كمشتريه بالجلك. صيرورته نهائياً قبل تسجيل الطعون ضدهما عقد شرائهما للعقار بعدم استئناف اللالكيتين السابقتين له. أنه. عدم جواز إثارة هذه المسألة في النزاع للثالث للرد بينهما. إنتهاء الحكم للطعون فيه إلى الإخلاء إستناداً إلى أن الطعون ضدهما لم يختصما في الدعوى الأولى فلا يجوز الحكم حجية قبلهما. خطأ ومخالفة للقانون. علة ذلك.

(الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢١/٦/٢٠٠٠)

٤٦٦- حق المالك في الحالات التي يجوز فيها للمستاجر البيع بالجدك أو التنازل عن حق الانتفاع بالعين للأجرة في الحصول على ٢٥٠ من ثمن المبيع أو مقابل التنازل أو في شراء العين متى أئذر للمستاجر برغبته في الشراء وأودع نصف الثمن خزانة المحكمة مخصوماً منه قيمة ما بها من منقولات. للادتان ٢٠، ٢٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. مطالبة المالك للمشتري مباشرة بنصف ثمن المبيع. آخره. عدم جواز الحكم ببطلان التنازل لعدم إخاره بالثمن قبل إتمام البيع. علة ذلك.

(الطن رقم ٧٦٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٥/٧/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٦/١١/١٩٩٤)

٤٦٧- تمسك الطعون ضد - مالك العقار - بصفة احتياطية أمام محكمة أول درجة ببطلان التنازل عن العين للأجرة لعدم اتباع الإجراءات للنصوص عليها في المادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وأصلها بحقه في نصل ثمن بيع العين. انحصار طلبية أمام محكمة الاستئناف في نصف الثمن المبيع. مؤداه. تنازله عن طلبه السابق أمام محكمة أول درجة قضاء الحكم للطعون فيه برفض دعوى الطاعن لعدم اتباع الإجراءات للنصوص عليها بالمادة المذكورة. خطأ.

(الطن رقم ٧٦٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٥/٧/٢٠٠٠)

٤٦٨- مطالبة مالك العقار في حالة بيع للتجر أو للصنع للمشتري بنصف قيمة حق الإجارة مؤداه. إجازته بيعه. إعلان رغبته في شراء العين للبيعة. آخره. حوله محل المشتري في كافة حقوق والتزامات البيع. عدم الاعتداد بإرادة المستاجر أو عدوله والمشتري منه عن البيع بعد إعلان رغبته في الشراء. علة ذلك.

(الطن رقم ٩٠٢٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٨/٩/٢٠٠٠)

٤٦٩ - للقرر أن مجرد تمام البيع يهيئ مركزاً قانونياً يرخّص للمالك العقار استعمال حقه بشقيه بإرادته المنفردة فإن طالب المشتري مباشرة

بنصف حق الإجارة بعد خصم قيمة للنقولات فقد أجاز البيع، أما إذا أعلن رغبته في شراء العين للبيعة وأودع الثمن الذي تم به البيع مخصوصاً منه تلك النسبة التي يستحقها المالك خزنة المحكمة الجزئية المختصة خلال شهر من تاريخ إعلانه بالبيع وفق ما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون إيجار الأماكن ١٣ لسنة ١٩٨١ حل المالك محل المشتري في البيع بإرادته المنفردة وتحولت الصفقة إليه وأنتج البيع أثره فيما بين المستاجر الأصلي والمالك فيكون له حقوق المشتري وعليه التزاماته سواء كان هذا الحل رضاء أم قضاء دون عبرة بإرادة المستاجر الأصلي أو رغبته، ولا عبرة بعدوله والمشتري منه عن البيع بعد أن أعلن مالك العقار رغبته في الشراء ولم يشترط النص اقتران إعلان الرغبة بالإيداع ولم يسمح للمستاجر البائع بتقصير مدة الشهر وحق المالك مستمد من البيع الذي إنعقد قبل اتخاذ المالك لإجراءات الحل محل المشتري فلا يستقيم أن ينقضى حقه بمجرد عدول المستاجر عن البيع، ذلك أن هذا الحل ليس عقداً يستوجب رضاء طرفيه وإنما يتم بقوة القانون وفي الأحوال التي يقررها.

(الطن رقم ٩٠٢٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/١٨)

• تبادل الوحدات السكنية :-

٤٧٠- تمسك الطاعن بتسليمه عين النزاع الملوكة له لأن عقد الإيجار الذي أبرمه مع الطعون ضده الرابع حرر تنفيذاً لعقد البذل المبرم بينه وبين مورثه للطعون ضدهم الثلاثة الأوائل وبناء على طلبها والذي قضى بفسخه لعدم تسليم الأخيرة الشقة محل البذل وتكليفه على ذلك بالقرائن والمستندات. دفاع جوهرى. قضاء الحكم للطعون فيه برفض طلبه استناداً لخلو الأوراق مما يفيد أن عقد الإيجار ثمرة لعقد البذل دون أن يمحى هذا الدفاع وما قدم من مستندات. قصور ومخالفة للثابت بالأوراق.

(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٤٧١- إذ كان الثابت أن الطاعن أسس طلبيه بالزام مورثه للطعون ضدهم الثلاثة الأوائل والطعون ضده الرابع بتسليمه شقة القاهرة محل عقد

الإيجار المؤرخ . الحرر بينه وبين الأخير والتعويض عن عدم تسليمهما له، على أن هذا العقد حرر لتنفيذ عقد البذل الذي انعقد بينه وبين مورثة الطعون ضدهم بتاريخ . وسائد ذلك بالأدلة والقرائن للشار إليها بسبب النعى، وبأن كان من شأن هذه الأدلة والقرائن لو صحت أن يتغير بها وجه الرأى فى النزاع، إلا أن الحكم للطعون فيه لم يعن ببحثها والوقوف على دلالة تلك الأوراق والمستندات فى إثبات أو نفى ورود عقد البذل على شقة القاهرة محل عقد إيجار للطعون ضده الرابع أو يندب خبيراً لتحقيق ذلك، وذهب فى أسبابه إلى خلو الأوراق مما يفيد أن هذا العقد كان ثمرة لعقد التبادل ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب تسليم هذه الشقة والتعويض عن عدم تسليمها وهو ما يعيبه.

(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٤٧٢- القضاء بعدم دستورية م ٢/٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. آخره. عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية. مؤداه. صيرورة تبادل الوحدات السكنية محظورا قضاء الحكم للطعون فيه بتأييد حكم أول درجة بإثبات حصول التبادل عن شقتى النزاع إستناداً للنص المذكور. آخره. وجوب نقض الحكم . النقض السابق للحكم الذى لم يحسم النزاع فى موضوعه أوفى جزء منه. لا اثر له. علة ذلك.

(الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٤)

٤٧٣- قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية م ٢/٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنته من جواز تبادل الوحدات السكنية فى البلد الواحد بين مستاجر وآخر. قضاء الحكم للطعون فيه برفض دعوى إخلاء عين النزاع وبثبوت العلاقة الإيجارية استناداً إلى هذا النص خطأ.

(الطن رقم ٣٠١٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٩)

٠ التأجير للعمال فى مناطق تجمعاتهم :-

الأحكام الصادرة فى ظل الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من
لقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧

٤٧٤- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ ق لسنة ١٩٧٧. مؤداه. عدم جواز
إعتبار الإجارة التى تستند إليه صحيحة ونافذة فى حق المؤجر ولو
كانت سابقة على نشر الحكم بعدم الدستورية. عدم إعتباره مانعا
من بحث أثر وجود النص وظهوره بمظهر النص الدستورى على إرادة
الستاجر الذى التزم به. إعتقاده بمشروعيته التأجير من الباطن وعدم
اتجاه نيته إلى مخالفة القانون أو الشرط اللانع الوارد بالعقد. أثره، إنتفاء
قصد المخالفة أحد عناصر الخطأ اللوجب لإخلاء الستاجر الاصلى
للتأجير من الباطن.

(الطن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٠١٣ ق جلسة ٢٤/١/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢٥٦٨ لسنة ٢٠١٨ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٩)

(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٠١٨ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٩٩)

٤٧٥ - حق الستاجر على سبيل الاستثناء فى تأجير للكان للمؤجر له من
الباطن للعاملين بمختلف أجهزة الدولة والحكم المحلى والقطاع العام فى
الطن التى يعينون بها أو ينقلون إليها. م ٤٠/د ق لسنة ١٩٧٧. إنتهاء
الحكم للطنون فيه إلى انطباق هذا الاستثناء لكون الستاجر من الباطن
يعمل بالجهاز للركزى للتنظيم والإدارة ومنقول من قطاع
الإسكندرية إلى للركز الرئيسى بالقاهرة. لا خطأ.

(الطن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٠١٣ ق جلسة ٢٤/١/٢٠٠٠)

٤٧٦- تأجير الستاجر مسكنة من الباطن للعاملين بالدولة أو أجهزة الحكم
المحلى فى المدن التى يعينون بها أو ينقلون إليها. م ٤٠/د ق لسنة ١٩٧٧.
مؤداه. عدم التزام محكمة اللوضوع فى مجال تطبيق المادة ٨ من
القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ببحث ما إذا كان التأجير من الباطن لهؤلاء
العاملين خاليا أو مفروشا . علة ذلك

(الطن رقم ٢١٢٣ لسنة ٦٣٢ جلسة ٢٤/١/٢٠٠٠)

٤٧٧ - إلغاء القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى تضمن جواز تأجير المستاجر للكان للأجر له للعاملين بوحلات القطاع العام دون إذن من المالك. إيراده ذات الحكم بالمادة ٤٠ منه. مؤداه. القضاء بعدم دستورية نص هذه المادة. اثره. عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره. وجوب فسخ عقد الإيجار المفروش.

(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٦٣٢ جلسة ٢٩/٣/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٦٤٤ جلسة ٤/٦/١٩٩٨)

٤٧٨ - عقد الإيجار من العقود الزمنية فسخه ليس له اثر رجعى. بقاء المدة التى انقضت من عقد الإيجار محتفظة بأثارها. اعتباره مفسوخا من وقت الحكم الباب بفسخه او من اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم بعدم الدستورية. مؤداه نشوء عقد الإيجار من الباطن وتام تنفيذ وإنتهائه فى ظل الرخصة المخولة بالمادة ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقبل صدور الحكم بعدم دستورتها. لا خطأ فى جانب المستاجر. إقامة المالك دعوى بالإخلاء لهذا السبب. وجوب إخلاء العين من المستاجر من الباطن وحده.

(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٦٣٢ جلسة ٢٩/٣/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٦٤٤ جلسة ٤/٦/١٩٩٨)

٤٧٩ - تمسك الطاعنين بأنهم استمدوا الحق فى تأجير عين النزاع مفروشة من الرخصة المخولة لهم بنص المادة ٣٦/٣ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من قرار وزير الإسكان رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ وإن إلغاء القانون المذكور أو القضاء بعدم دستورية م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٩٧ لا اثر له لصدور حكم باب بفسخ عقد الإيجار من الباطن قبل صدور الحكم بعدم دستورية م ٤٠ آنفة الذكر. دفاع جوهرى. إغفال الحكم الرد عليه. قصور.

(الطن رقم ١٣١٦ لسنة ٦٣٢ جلسة ٢٩/٣/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٦٤٤ جلسة ٤/٦/١٩٩٨)

• تأجير المستأجر العين فترة إقامته بالخارج :-

٤٨٠- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧. مؤداه عدم جواز اعتبار الإجارة التي تستند إليه صحيحة ونافذة في حق اللّوَجَر ولو كانت سابقة على نشر الحكم بعدم الدستورية عدم إعتباره مانعا من بحث اثر وجود النص وظهوره بمظهر النص الدستوري على ارادة المستأجر الذي التزم به. إعتقاده بمشروعية التأجير من الباطن وعدم إتجاه نيته إلى مخالفة القانون أو الشرط المانع الوارد بالعقد. اثره. انتفاء قصد للخالفة أحد عناصر الخطأ اللّوَجِب للمستأجر الأصلي للتأجير من الباطن.

(الطن رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٧٧ جلسة ١٠/٤/١٩٩٩)

٤٨١- الحكم الصادر من المحكمة الدستورية في الطعن ١٤٩ لسنة ٧٨ ق المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٧ بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي بينت الحالات التي يجوز فيها للمستأجر أن يؤجر المكان خاليا أو مفروشا، يترتب عليه أن يمتنع تطبيق هذا النص اعتبارا من ١٧/١١/١٩٩٧ بحيث لا يجوز لحكم أن يقيم قضاءه على أن إجارة تمت استنادا لهذا النص هي إجارة صحيحة حتى ولو كان ذلك قبل نشر الحكم بعدم الدستورية إلا أن ذلك لا يمنع المحاكم من أن تبحث اثر وجود هذا النص وظهوره بمظهر النص الدستوري على ارادة المستأجر الذي التزم بالنص واعتقاده بمشروعية التأجير من الباطن، ولم تتجه نيته إلى مخالفة القانون ولا مخالفة الشروط للامعة من التأجير من الباطن الواردة في عقده الأصلي مما ينفى عنه قصد للخالفة الذي هو أحد عناصر الخطأ اللّوَجِب لإخلاء المستأجر الأصلي عند التأجير من الباطن، وذلك كله مع التسليم بأن الإجارة للبرمة عملا بنص المادة ٤٠ مخالفة للعقد الأصلي وغير صحيحة ولا نافذة في حق اللّوَجَر لأنها إستندت إلى نص قضى بعدم دستوريته.

(الطن رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٧٧ جلسة ١٠/٤/١٩٩٩)

٤٨٢ - تمسك الطاعن بأن تأجيله للصيدلية من الباطن للمطعون ضدها الثانية خلال فترة عمله بالخارج معتقداً مشروعيته لأن نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يسمح له بذلك وبأن ما قام به لا يعد مخالفة للشرط المانع من التأجيل من الباطن لأنه تم في حدود الرخصة المخولة له بالمادة ساقفة الذكر إطرار الحكم للطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بفسخ عقد الإيجار والإخلاء إستناداً إلى أن قصر مدة إقامته بالخارج لا تسمح له بالتأجيل من الباطن. خطأ وفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ١١٦٠ لسنة ١٧٧٢ جلسة ١٠/٤/١٩٩٩)

٤٨٢ - إذ كان المطعون ضدها الأول قد إستندت على تأجيل الطاعن للصيدلية من باطنه إلى الطعون ضدها الثانية بصورة عقد الإيجار المبرم بين الآخرين والذي يفيد تأجيل الصيدلية لمدة عامين اعتباراً من ١٩٩٢/٨/٢١ وأن الأجرة سددت بشيكين أثبت في العقد رقمهما، فنفع الطاعن الدعوى بأنه أبرم هذا العقد بمناسبة تعاقدته للعمل بالسعودية لمدة عامين، ودلل على ذلك بعقد عمل موثق بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٢ وأنه سافر للسعودية بالفعل في ١٩٩٢/١٧/٨، غير أنه عاد منها بتاريخ ١/٨/١٩٩٢ منها علاقة عمله، فقام على الفور بإنهاء العلاقة الإيجارية وعين للطعون ضدها الثانية مديرة للصيدلية، وقد قام شهادة من بنك الإسكندرية تفيد بأنه لم يتم بصرف قيمة الشيكين المشار إليهما بالعقد، كما قدم شهادة من مديرة الصحة تفيد أن للطعون ضدها الثانية عملت للدية مديرة لهذه الصيدلية خلال الفترة من ١٩٩٢/١٢/١٤ حتى ١٩٩٤/١٠/١٠ حيث قام بإغلاق الصيدلية وإيقاف نشاطها، وتمسك الطاعن بأن ما قام به لا يعد مخالفة للشرط الوارد بعقد إيجاره المؤرخ ١٤/٧/١٩٨٢ بمنع التأجيل من الباطن لأنه تم إعمالاً للرخصة المخولة له بالمادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وفي حدودها فاطرح الحكم للطعون فيه هذا الدفاع لأن قصر مدة إقامة الطاعن بالخارج لا تسمح بالتأجيل من الباطن، في حين أن للقصود بالنص هو تمكين المستاجر من الاستفادة من العين للوَجْرة خلال إقامته بالخارج بدلاً من غلقها وهو ما يقتضى أن تنظر المحكمة في تقدير ما إذا كانت مدة الإقامة تسمح له بذلك أو لا تسمح ولا نزاع في أن الطاعن كان يعتقد وقت إبرام

العقد بان إقامته في الخارج ستمتد إلى عامين، وأن نص المادة ٤٠ سالف الذكر يسمح له بالتأجير من الباطن، وبأن خالف الحكم للطعون فيه ذلك النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٦٧ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٩)

٤٨٤- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مؤاده عدم جواز اعتبار الإجارة التي تستند إليه صحيحة وناقذة في حق اللؤجر ولو كانت سابقة على نشر الحكم بعدم الدستورية عدم إعتباره مانعا من بحث أثر وجود النص وظهوره بمظهر النص الدستوري على إرادة المستأجر الذي التزم به. اعتقاده بمشروعية التأجير من الباطن وعدم اتجاه نيته إلى مخالفة القانون أو الشرط المانع الوارد بالعقد. أثره. إنتفاء قصد المخالفة أحد عناصر الخطأ للوجب لإخلاء المستأجر الأصلي للتأجير من الباطن.

(الطن رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٦٩ ق جلسة ١٢/٦/١٩٩٩)

٤٨٥- تمسك الطاعنين بأنهما أجرا عين النزاع مفروشة لأجنبي فترة إقامة الطاعن الأول بالخارج ثم أنهيا هذه الإجارة وغادر المستأجر عين النزاع قبل نشر الحكم بعجم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتبليهما على ذلك بالاستندت طالبين إحالة الدعوى لتحقيق لإثبات أن نيتهما لم تتجه إلى مخالفة الشرط المانع من التأجير. إلتفات الحكم للطعون فيه عن هذا الدفاع وقضاؤه بفسخ عقد الإيجار للمرم بين الطعون ضدهم والطاعنين عن عين النزاع. قصور.

(الطن رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٦٩ ق جلسة ١٢/٦/١٩٩٩)

٤٨٦ - تمسك الطاعن بعدم أحقية الطعون ضدهم عنا الأخير في طلب إخلاء عين النزاع للتأجير من الباطن لمبادرته فور عودته من الخارج إلى طلب إخلاء الطعون ضده الأخير قبل صدور الحكم بعدم دستورية م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وبسقوط حقهم في هذا الطلب لوافقتهم الضمنية بعلمهم بالتأجير من الباطن وسكونهم فترة طويلة دون اعتراض

وتدليله على ذلك بالمستندت. دفاع جوهرى. قضاء الحكم الطعون فيه بالإخلاء إستناداً إلى أسباب لا تصلح رداً سائفاً على هذا الدفاع وإطراحه للمستندت المقدمة من الطاعن بما لها من دلالة. قصور وإخلال بحق الدفاع.

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٠١٩ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

٤٨٧ - تمسك الطاعن بملذكرة دفاعه أمام محكمة للطعون فى حكمها بعدم أحقية الطعون ضدهم الستة الأوائل - اللّوجرين - فى طلب إخلاء الفيلا محل النزاع منه للتأجير من الباطن بصلور الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسمو ١٩٧٧ وذلك لمبادرته فور عودته من الخارج بالتنبيه على للطعون ضده الأخير بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٣ بإنهاء عقد الإيجار من الباطن للبرم بينهما وللورخ ١٩٨٦/٢/١ وإخلاء الفيلا محل النزاع ورفع الدعوى للمستعجلة رقم لسنة. القاهرة لطرده منها والقضى فيها بعدم سماع الدعوى ولتأييد ذلك الحكم

استئنافياً فأقام الدعوى للوضعية بالإخلاء رقم لسنة. لإجارات كلى شمال القاهرة للتناولة بالجلسات وذلك قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا لىلشار إليه كما تمسك بسقوط حقهم فى هذا الطلب لعلمهم بالتأجير من الباطن من فترة طويلة تربو على الأربع سنوات سابقة على رفع دعواهم بالإخلاء للطعون فى حكمها واعتبار ذلك بمثابة موافقة ضمنية عالية كالمستفاد من المحضر الإبرارى رقم لسنة. الزيتون غير أن الحكم الطعون فيه اجتز فى قضائه بإخلاء العين محل النزاع على ما أورده بمذوناته من "

..فإن مجرد بواقعة التأجير من الباطن لا يعتبر بذاته قبولا لها يتضمن النزول عن الحق فى طلب الإخلاء لانتفاء التلازم بين هذا للوقف السلبي والتعبير الإيجابى عن الإرادة ومن ثم فلا يقبل الادعاء بصلور موافقة ضمنية مستفادة من علمهم بذلك وعدم اعتراضهم عليه إنا خلت الأوراق من ثمة قرينة أو دليل قاطع على موافقة للمستأنفين على واقعة التأجير من الباطن ومن ثم يكون الثابت أن التأجير من الباطن تستند إلى الرخصة للخولة له بالمادة ١٤٠ من القانون

٤٩ لسنة ١٩٧٧ فمردود بأنه قضى من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومن ثم يكون ما قرره الاستئناف عليه فى هذا الصدد على غير سند من القانون مما تلتفت عنه المحكمة " وكان هذا الذى أورده الحكم للطعون فيه لا يصلح رداً سائفاً على ت دفاع الطاعن الجوهري سالف البيان فى شقية لعدم تمحيصه لفحواه ومرداه فى ضوء النظر المتقدم والذى إن صح يتغير به وجه الراى فى الدعوى مطرحا للسنتلات المقدمة من الطاعن والبيئة أنفا ودلالاتها التى تمسك بها الطاعن والتى لا يبين أنه فحصها أو اطلع عليها مما يصمه بعوار القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع الذى جره إلى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه.

(الطن رقم ١٠٤ السنة ٦٩ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

٤٨٨- الحكم بعدم دستورية نص م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اثره. عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشره. مؤاده. زوال الرخصة القانونية للمستأجرين فى غير الصايف والشأتى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون فى تاجير الأماكن للأجرة لهم مفروشا أو خاليا فى الحالات للنصوص عليها فى هذا النص. قضاء الحكم للطعون فيه برفض طلب الإخلاء استنادا إلى أن الطعون ضده الأول قام بتأجير العين محل النزاع للطعون ضده الثانى حال إقامته موقتا بالخارج إعمالاً للرخصة للخولة له بنص للمادة ٤٠/١ للقضى بعدم دستوريته. خطأ فى تطبيق القانون.

(الطن رقم ٥٧٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٤/٩/٢٠٠٠)

٤٨٩ - إذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٥ فى القضية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٧ ق دستورية عليا وللنشور بالجريدة الرسمية فى العدد رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٨ بعدم دستورية ما نصت عليه للمادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ومن ثم فقد أصبح هذا النص القانونى فى تلك الخصوصية والحكوم بعدم دستورية لا يجوز تطبيقه إعتباراً من اليوم التالى لنشر الحكم بالجريدة الرسمية مما مؤاده زوال الرخصة

القانونية للمستأجرين في غير للصايف والشاتي المحلدة وفقا لأحكام هذا القانون في تأجير الأماكن المؤجرة لهم مفروشا أو خليا في الحالات للنصوص عليها في النص للشار إليه، وإن خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة فيما قضى به في موضوع الطلب العارض اليلدى من الطاعنة وبرفضه إستناداً لتأجير للطعون ضده الأول محل النزاع للطعون ضده الثانى - حال إقامته مؤقتا بالخارج - عملا بالرخصة للنصوص عليها في الفقرة (أ) من نص المادة (٤٠) سائلة البيان وللقضى بعدم دستوريته على ما سلف بيانه والذي لا يجوز تطبيقه متى لحق دعوى النزاع أمام محكمة النقض بما لازمه إنتفاء السند القانونى لقضاء الحكم للطعون فيه فإنه يكون معيبا.

(الطن رقم ٥٧٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٠٠/٤/٩)

• التنظيم القانونى للتأجير المفروش :-

٤٩٠ - تمسك الطاعن بأن الحجرة التى أجرها من الباطن مفروشة من للكتب للتأجير له كان إستعمالا للحق الذى خوله نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وانتهت العلاقة قبل الحكم بعدم دستورية هذا النص وبأن نيته لم تتجه إلى مخالفة حظر التأجير من الباطن. دفاع جوهرى. انتهاء الحكم للطعون فيه إلى أن التأجير الجزئى يعتبر تأجيراً من الباطن يجيز الإخلاء بعد صدور الحكم بعدم دستورية النص المذكور. خطأ. حجه عن بحث ما إذا كان التأجير قد وقع على جزء من العين وفقا لا يجيزه النص أم وقع على خلافه.

(الطن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

٤٩١ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون لسنة ١٩٧٧. مؤداه. عدم جواز اعتبار الإجارة التى تستند إليه صحيحة وناقذة فى حق التأجير ولو كانت سابقة على نشر الحكم بعدم الدستورية. عدم إعتباره مانعا من بحث أثر وجود النص وظهوره بمظهر النص الدستورى على لرادة للمستأجر الذى التزم به. إعتقاده بمشروعية التأجير من الباطن وعدم اتجاه نيته إلى مخالفة القانون أو الشرط للانع

الوارد بالعقد، آخره. قصد المخالفة أحد عناصر الخطأ للوجوب لإخلاء
للتأجير الأصلي للتأجير من الباطن.

(الطن رقم ٢٥٦٨ لسنة ٢٠١٨ جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٩)

٤٩٢ - تمسك الطاعن بأن تأجيله عين النزاع مفروضة إلى الشركة للطعون
ضدها الثانية في حدود الرخصة الخولة له بالمادة ٤٠ من القانون ٤٩
لسنة ١٩٧٧ وإخطاره الشركة بعدم تجديد العقد والإخلاء عقب صدور
الحكمة الدستورية بعدم دستورية ذلك النص، إطراح الحكم للطعون
فيه هذا الدفاع وقضاؤه بإخلاء الطاعن إستناداً إلى أنه يتمتع على
الحاكم تطبيق النص للقضى بعدم دستوريته من تاريخ العمل
بالقانون للتضمن له بما يكون معه الطاعن قد خالف شروط العقد
وأجر العين من باطنة إلى الشركة للطعون ضدها الثانية دون إذن
كتابي صريح من لالك، خطأ وفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٢٥٦٨ لسنة ٢٠١٨ جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٩)

٤٩٣ - انعقاد عقد الإيجار للفروش محل النزاع لمدة خمس سنوات قابلة
للتجديد لمدة أخرى ما لم يتم التنبيه من أحد الطرفين على الآخر
برغبته في إنهاء العقد قبل المدة المحددة بثلاثة أشهر. مؤداه. عدم
إعلان الرغبة خلال هذه المدة. أثره. تجدد العقد لمدة أخرى مساوية
لمنته. إنتهاء الحكم للطعون فيه إلى تجديده لمدة مساوية لقبض الأجرة
مخالفاً للعنى الظاهر لعبارات العقد. فساد وقصور.

(الطن رقم ٢٦١٠ لسنة ٢٠١٨ جلسة ٣٠/١/٢٠٠٠)

٤٩٤ - تمسك الطاعن في دفاعه بأن المالك السابقة للعقار وافقت له على
التأجير للفروش قبل بيعها العقار للمطعون ضده وتكليفه على ذلك
بالمستندات. دفاع جوهرى. إلتفات الحكم للطعون فيه عن بحثه
وتمحيصه والرد عليه. قصور.

(الطن رقم ٢٥١٣ لسنة ٢٠١٨ جلسة ٢٠/٢/٢٠٠٠)

٤٩٥ - طلب اللّوَجَر فسخ عقد الإيجار للفروش وتسليمه العين خالية كائن
لهذا الفسخ. قضاء الحكم للطعون فيه بفسخ عقلى الإيجار الاصلى

والفروش إستناداً إلى أن طلبه يتضمن الإخلاء للتأجير من الباطن دون موافقة لالك. علة ذلك.

(الطنن رقم ١٠١٢، ١٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٢/٣/٢٠٠٠)

٤٩٦ - الحكم بعدم دستورية نص م ٤٠ في ٩ لسنة ١٩٧٧. اثره. عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشره. مؤبده. فسخ عقد إيجار للمستاجر الأصلي وزوال سند التأجير للفروش بحكم القانون، نشوء العقد الفروش وإنتهائه فى ظل الرخصة للخولة بنص هذه المادة وقبل صدور الحكم بعدم دستوريته. اثره. إنتفاء خطأ للمستاجر الأصلي. علة ذلك.

(الطنن رقم ٥٧٨٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٩/٤/٢٠٠٠)

(الطنن رقم ١٠٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

٤٩٧ - النص فى المادة (٤٠) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ أصبح لا يجوز تطبيقه إعتباراً من ١٩٩٧/١١/٢٨ وهو اليوم التالى لنشر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته فى القضية رقم ٩ لسنة ١٨ ق. دستورية عليا بالجريدة الرسمية فى العدد رقم ٤٨ بتاريخ ١٧/١١/٧٧ عملاً بالمادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا مثله فى ذلك كاي تشريع جديد ألغى قانونا بأثر رجعى سابقا على صدوره ويترتب عليه فسخ عقد إيجار المستاجر الأصلي وزوال سند التأجير للفروش بحكم القانون نظر لإلغاء نص للمادة ٤٠ سالفه البيان ويترتب على ذلك أنه إذا نشأ العقد للفروش وتم تنفيذه وإنتهى فى ظل الرخصة التى تخولها المادة ٤٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ للمستاجر الأصلي وقبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا ففى هذه الحالة لا تقصر على للمستاجر الأصلي ولا خطأ فى جانبه لأنه إلتزم بتطبيق نص كان له وجود فعلى فى ذلك الوقت قبل القضاء بعدم دستوريته.

(الطنن رقم ١٠٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

٤٩٨ - القضاء بعدم دستورية م ٤٠ في ٩ لسنة ١٩٧٧ مؤبده. عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشره. اثره. فسخ عقد الإيجار للفروش بحكم القانون.

(الطن رقم ١٦٣٨ لسنة ١٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ١٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

(الطن رقم ٢١٢ لسنة ١٦٩ قى جلسة ١٩٩٨/١/٤)

٤٩٩ - فسخ العقد. أثره. إعادة التعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد. م ١٦٠ ملغى. الاستثناء. العقود الزمنية كالإيجار. علة ذلك. اعتبار عقد الإيجار مفسوخا من وقت الحكم البات بفسخه أو من اليوم التالى لتاريخ نشر حكم المحكمة الدستورية، مؤناه. نشوء عقد التأجير مفروض وإنتهائه فى ظل الرخصة التى كانت تخولها م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٩٧ قبل صدور الحكم بعدم دستوريته. أثره. إنتفاء خطأ المستاجر الأصلي. علة ذلك.

(الطن رقم ١٩٣٨ لسنة ١٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

(الطن رقم ٢١٢ لسنة ١٦٩ قى جلسة ١٩٩٨/١/٤)

٥٠٠ - دعوى الإخلاء لوفاء للمستاجر بالفروش وشغل الورثة العين بطريق القصب. منازعة الأخيرين فى امتداد عقد الإيجار إليهم. موضوع قابل للتجزئة مؤناه. جواز تمسك أحدهم بإلغاء الحكم بالنسبة له أو رفع دعوى أصلية ببطلانه. مخالفة ذلك. خطأ .

(الطن رقم ٢٥٩٧ لسنة ١٦٨ قى جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

٥٠١ - تمسك الطاعنة بأنها أجرت عين النزاع لأجنبى ونهت التأجير قبل صدور الحكم بعدم دستورية المادة ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وخلو الأوراق من كونها أجرت عين النزاع مفروضة فى تاريخ لا حق لصدور حكم المحكمة الدستورية. قضاء الحكم الطعون فيه بالفسخ والإخلاء دون أن يواجه دفاع الطاعنة. خطأ وقصور.

(الطن رقم ١٦٣٨ لسنة ١٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

٥٠٢ - الإيصال الصادر من اللؤجر بتقاضى الأجرة مضافا إليها الزيادة القانونية مقابل التأجير من الباطن، إعتباره تصريحاً للمستاجر بهنا

التأجير. شرطه. ألا يكون التأجير من الباطن إستعمالاً لإحدى الرخص التي أجازها له للشرع بغير رضا لئالك.

(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٩ قى جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

(الطن رقم ١٧٢، ١٧٣٠، ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ قى جلسة ٣٠/٥/١٩٩٩)

٥٠٢ - انتهاء محكمة للوضوع إلى أن الحكم بعدم دستورية نص م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يترتب عليه زوال النص منذ نشأته بالنسبة للمستأجر. مقتضاه. زواله كذلك بالنسبة للمؤجر. لئره. إعتبار قبض المؤجر الزيادة فى الأجرة مقابل التأجير من الباطن رضاه به سريانه فى حق لئالك الجديد. مانع له من طلب الإخلاء. علة ذلك.

(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٩ قى جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

٥٠٤ - إذ كانت محكمة للوضوع قد إنتهت إلى أن الحكم بعدم دستورية نص لئادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد أزال النص منذ نشأته بالنسبة للمستأجر فلم يعد ميرا للتأجير من الباطن السابق على الحكم بعدم الدستورية فإن واجب لئساواة بين الخصوم يلزمها أن تعتبر النص لئانه غير موجود بالنسبة للمؤجر فيعتبر قبض الزيادة فى الأجرة بحسب هذا النطاق رضاه بالتأجير من الباطن ويسرى فى حق لئالك الجديد يمنعه من طلب الإخلاء وهو ما أخطأ فيه الحكم للطنون فيه.

(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٩ قى جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

٥٠٥ - الحكم بعدم دستورية نص م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. لئره. زوال نص منذ نشأته وانتفاء وجوده القانونى. للوجود الفعلى للنص قبل نشر الحكم وظهوره بمظهر النص القانونى الصحيح. واقع. تأثيره على إرادة كل من للمستأجر وللمؤجر بتأجير الأول العين من الباطن وإستلام لئانى الزيادة فى الأجرة دون قصد التصريح به، غلط يتعين إعتباره عند تقييم تصرفات الطرفين.

(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٩ قى جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢٥٦٨ لسنة ١٩٦٨ قى جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٩)

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٧ قى جلسة ٤/١٠/١٩٩٩)

٥٠٦ - الوجود الفعلى للنص والوجود القانونى له. التفارقة بينهما أمر تحتمة طبيعة التشريع علة ذلك.

(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

٥٠٧ - التفارقة بين الوجود الفعلى للنص والوجود القانونى أمر تحتمة طبيعة التشريع باعتباره عملا إراديا محضا يتجه إلى إحداث نتيجة محددة هي بيان حكم القانون في واقعة بعينها ومن المستقر أن الروابط القانونية لا تتعدل إلا إذا استجلت واقعة قانونية ومن الوقائع القانونية مجموعة من الأعمال الإرادية تستهدف إحداث آثار محددة اسمها للشرع بالتصرفات ووضع لها نموذج بعينها فبين شروط صحتها الموضوعية والشكلية إن هي استكملتها أنتجت الأثر القانونى الذى رسمه المشرع لها وإن هي خالفها كانت باطلة لم تنتج الأثر القانونى للرسم وخرجت من إطار التصرفات لتدخل في عموم الوقائع القانونية، ومجرد البطلان وإن نفى الأثر القانونى للتصرف فلا ينفى وجوده الفعلى كإمر وقع وقد ينشأ عن مجرد وقوعه للمادى آثار قانونية فالزواج الباطل لا يحل الاستمتاع ولا النفقة وإنما قد يوجب العدة وثبوت النسب والشركة الباطلة لا وجود قانونى لها ولكن قد يؤثر سبق وجودها في توزيع الأرباح والخسائر، وهكذا فالتشريع غير الدستورى هو تصرف باطل لا ينتج الأثر القانونى للتشريع الصحيح ولكن يبقى مجرد واقعة قد يكون لمجرد وقوعها آثار على الإرادات التى اتخذت بها.

(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٠)

٥٠٨ - ثبوت أن الغرض الأساسى من الإيجار ليس للكان في ذاته وإنما ما اشتمل عليه من عناصر مادية أو معنوية، آخره. خضوعه لأحكام القانون في شأن تحديد الأجرة وامتداد العقد.

(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٣/٣/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢١٥٧ لسنة ٦٢١ ق جلسة ٢٤/١/١٩٩٦)

• قيد عقد الإيجار المفروش :-

٥٠٩ - جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية م ٤٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. نطالقه. قصره على العقود للريمة طبقا للمادتين ٣٩، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا محل لإعمال حكمه على عقد تأجير عين مفروشة بقصد إستعمالها محل تجارى.
(الطن رقم ٥٦٢٨ لسنة ١٤٤٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

• الإخلاء للتغيير وإساءة إستعمال العين المؤجرة

أ- تغيير إستعمال العين لغير أغراض السكنى

• إساءة إستعمال العين المؤجرة والإضرار بسلامة المبنى :-

٥١٠ - الحكم بالإخلاء لإساءة الاستعمال بإحدى الطرق للنصوص عليه في المادة ٥/٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. شرطه. صدور حكم قضائى نهائى قاطع فى ثبوت إساءة الاستعمال. الحكم الصادر فى دعوى إثبات الحالة لا يعد كذلك. علة ذلك. دعوى إثبات الحالة. ماهيتها.
(الطن رقم ٦١١ لسنة ٧٧٢ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)

٥١١ - تمسك الطاعن فى دعوى ثبوت الأضرار بسلامة المبنى أمام محكمة الاستئناف بطلب خبير آخر فى الدعوى لبيان أسباب عدم تأخير التلفيات للشار إليها بتقرير خبير محكمة أول درجة على سلامة للمبنى عين النزاع. قضاء الحكم للطعون فيه برفض الدعوى تأسيسا على أن التلفيات بالعين بحالتها لا تؤثر على سلامة للمبنى دون أن يورد فى أسبابه كيف إنتهى إلى هذه النتيجة ودون أن يرد على دفاع الطاعن إخلال بحق الدفاع.

(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ١٤٤٢ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

٥١٢ - إخلاء المستاجر لاستعمال العين لأوجرة بطريقة ضارة بسلامة للمبنى م ٨/٨ د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. شرطه. ثبوت ذلك بحكم قضائى نهائى قاطع فى ثبوت إساءة الاستعمال. علة ذلك.

(الطن رقم ١٤٨٤ لسنة ٦٨ جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦)

(الطن رقم ٢٦٠٩ لسنة ٦٥ جلسة ١٩٩٨/٦/٢٨)

٥١٣ - عدم التجاء المستاجر إلى القضاء للاستعجل للحصول على إذن منه بتنفيذ القرار أو الحكم الصادر بترميم العقار. لا يحول دون استيفاء ما أنفقته من مستحقات للمالك لديه طبقاً للقواعد العامة إذا ما طرح النزاع على محكمة للوضوح.

(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٦٩ جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

• اختصاص الجهة الإدارية المتعلق بالمنشآت الآيلة للسقوط :-

٥١٤ - قرار الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وفحص المباني والمنشآت بهدمها كلياً أو جزئياً مناطه. أن تكون بحالة يخشى معها سقوطها أو سقوط جزء منها بما يعرض الأرواح والأموال للخطر وقت صدور القرار. المادتان ٥٥، ٥٦ ق ١/٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(الطن رقم ٨٤٣٧ لسنة ٦٣ جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

٥١٥ - تمسك الطاعن بأن مناط صحة قرار الهدم حالة العقار وقت صدور قرار الإزالة. قضاء الحكم الطعون فيه بإلغاء قرار الإزالة إستناداً إلى أن الطعون ضده قام بترميم العقار وأصبح في غير حاجة إلى إزالة. خطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٨٤٣٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

• إعلان قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط :-

٥١٦ - إعلان قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط. كميته. سريان ميعاد الطعن من تاريخ الإعلان. وجوب الرجوع إلى ورقة الإعلان للتحقق من تمامه. لا محل للاعتداد بما أثبت بسجلات الوحدة المحلية المختصة. علة ذلك. م ٥٨، ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(الطن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٦٤ جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

(الطن رقم ٣٤٠٣ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٩)

* الطعن في قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط :-

٥١٧ - قضاء الحكم للطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر دعوى الطاعنين بطلب تعديل قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط في شقة الخاص بإخلانهم من عين النزاع لحين إتمام الترميم لسابقة الفصل فيها في دعوى الطعون ضدهم - ملاك العقار - بطلب تعديل القرار للطعون عليه من الترميم إلى الإزالة على الرغم من إختلاف موضوع الدعويين. خطأ ومخالفة للقانون.

(الطن رقم ١٥٣٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٥١٨ - إذ كان النابت من الأوراق موضوع الدعوى ٣٣٦ لسنة ١٩٩٦ المرفوعة من للطعون ضدهم طعنا على قرار لجنة هدم المنشآت في شقة الخاص بإلزامهم بترميم العقار طالبين الإزالة، بينما كان موضوع دعوى الطاعنين ينصرف إلى ما تضمنه القرار من إخلاء العقار لحين إتمام الترميم فإن الحكم للطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن الحكم في الدعوى الأولى بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢ يرفض دعوى الطعون ضدهم وتأييد القرار للطعون فيهن مانع من نظر دعوى الطاعنين التي فصل فيها بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٩ لأن الطاعنين لم يستأنفوا الحكم الصادر لصالحهم على الطعون ضدهم بينما إستأنف هؤلاء الحكم الصادر لصالح الطاعنين، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطن رقم ١٥٣٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٥١٩ - قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط. قرار عيني متعلق بذاتية العقار. الحكم الصادر في الطعن عليه. حجيته قاصرة على أطراف الخصومة الحقيقية أو حكما. مؤداة. عدم جواز الاحتجاج به على غير الخصم. حق الأخير في التمسك بعدم الاعتداد به. علة ذلك. ١٠١ إثبات.

(الطن رقم ٦٠٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

٥٢٠ - الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقا للمادة ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط

والترميم والصيانة. الطعن عليها بطريق الاستئناف. خضوعه للقواعد العامة في قانون للرافعات. قصر نطاق تطبيق اليبعاد الوارد في المادة ٢٠ منه على الأحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة. علة ذلك.

(الطن رقم ١٠٦٥ لسنة ١٩٦٩ ق جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٣٩٤٣ لسنة ١٩٦٦ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٩٧)

٥٢١ - الدعوى بطلب إلغاء قرار هدم عقار حتى سطح الأرض. موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداء. قضاء الحكم للطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا دون استقامة شكل الطعن باختصاص للطعون ضده الثاني بصفته بوصفه أحد المحكوم عليهم. إعتباره مخالفة لقاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام كانت عناصرها مطروحة على محكمة للوضوع جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطن رقم ٨٤٨٧ لسنة ١٩٦٤ ق جلسة ٣٠/٤/٢٠٠٠)

٥٢٢ - تمثيل جهة الإدارة في الطعن على قراراتها بشأن المنشآت الآلية للسقوط واجب بقوة القانون لا اعتبارات للصلحة العامة. عدم جواز قبول المحكمة تنازلا عن تمثيلها في الطعن.

(الطن رقم ٥٦٧٨ لسنة ١٩٦٤ ق جلسة ٢١/٥/٢٠٠٠)

(الطن رقم ٨٤٨٧ لسنة ١٩٦٤ ق جلسة ٣٠/٤/٢٠٠٠)

٥٢٣ - الدعوى بطلب إلغاء قرار هدم عقار حتى سطح الأرض. موضوع غير قابل للتجزئة قضاء الحكم للطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا دون ان يستقيم شكل الطعن باختصاص للطعون ضدهما الثالث والرابع - بوصفهما من المحكوم عليهم. إعتباره مخالفة لقاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام كانت عناصرها للوضوعية مطروحة على محكمة للوضوع. اثره. لمحكمة النقض التصلى له من تلقاء ذاتها.

(الطن رقم ٥٦٧٨ لسنة ١٩٦٤ ق جلسة ٢١/٥/٢٠٠٠)

٥٢٤ - الحكم الصادر بالإخلاء استنادا إلى القرار النهائي للجنة المنشآت الآلية لسقوط بالهدم. استئناف الطاعن له دون اختصاص باقى المحكوم عليهم.

قضاء الحكم للطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا دون أن تأمر المحكمة باختصاصهم. أثره. بطلان الحكم. تعلق ذلك بالنظام العام. علة ذلك.

(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١)

(الطن رقم ٨٢٢ سنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٩)

٥٢٥ - الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم. اعتبارها خصما حقيقيا في خصومة الطعن في قرار لجنة للنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة م ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٦)

٥٢٦ - الطعن في القرار الصادر من لجنة للنشآت الآيلة للسقوط. موضوع غير قابل للتجزئة. وجوب اختصاص الجهة الإدارية وملاك العقار الصادر بشأنه القرار وأصحاب الحقوق عليه. فعود ذوى الشأن عن إختصاص بعضهم. وجوب تكليف قلم الكتاب بإعلانهم بالطعن. م ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(الطن رقم ٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٦)

(الطن رقم ٥٧٦٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

٥٢٧ - قرار لجنة للنشآت الآيلة للسقوط. قرار عيني متعلق بذاتية العقار. الحكم الصادر بتأييد القرار الهندسى. حجبه قاصرة على أطراف الخصومة حقيقية أو حكما. عدم جواز الإحتجاج به على مستأجرين لم يكونوا طرفا فيه. مخالفة ذلك. خطأ.

(الطن رقم ١٤٢٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٢٤)

• تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن :-

٥٢٨ - تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعون في قرارات لجان للنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة. تعلقه بالنظام العام. مخالفة ذلك. أثره. بطلان الحكم. جواز التمسك به لأول مرة لأول محكمة النقض. وجوب الاعتداد ببيانات الحكم مكملة بمحضر جلسة النطق به.

(الطن رقم ٥٤٠٤ لسنة ١٩٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠)

(الطن رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٥٧ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٤)

٥٢٩ - إغفال اسم المهندس ببيعياحة الحكم ضمن تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط. ورود اسمه بمحضر جلسة النطق به. لا بطلان.

(الطن رقم ٥٤٠٤ لسنة ١٩٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠)

(الطن رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٥٧ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٤)

• تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة :-

٥٣٠ - تمليك للمساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧. قصره على ما كان مؤجراً منها بغرض السكنى. علة ذلك. ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨. شغل للكان بقصد إستعماله فى غير أغراض السكنى. اثره. عدم احقية شاغله فى تملكه.

(الطن رقم ٧١٣٧ لسنة ١٩٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

٥٣١ - تمليك للمساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩. مناطه. م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ للعدل. قصر سريانه على المساكن التي تقل أجرتها عن الأجرة القانونية بواقع جنية واحد للغرفة بالنسبة للإسكان الاقتصادي وبجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط. تحديد الأجرة القانونية للمسكن كقيمته.

(الطن رقم ٧٢١٤ لسنة ١٩٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

٥٣٢ - النص فى المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن والعمول به اعتبار من ١٩٧٧/٩/٩ على أن "تملك للمساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون. نظير أجرة تقل عن الأجرة القانونية، إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة

وذلك وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء" وقد صدر إعمالا لهذا القانون قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ المعمول به بتاريخ ١٩٧٨/٢/٩ ولعلل بالقرارين رقمي ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠، ٤ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته الأولى على أنه "فيما عدا المساكن التي أقيمت من استثمارات التعمير، يكون تملك وحللت للمساكن الشعبية الاقتصادية وللتوسطة، التي أقامت أو تقيمها المحافظات، وفقا لما يلي، أولا، بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية وللتوسطة التي أقامت للمحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجرة القانونية للفرقة، بواقع جنية للفرقة من الإسكان الاقتصادي وجنية ونص للفرقة من الإسكان للتوسط - يتم تملكها وفقا لأحكام المادة (٧٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقا للقواعد والشروط والأوضاع للوضحة بالحق رقم (١) المرافق لهذا القرار" ويبين من نصوص الملحق رقم (١) أنها نظمت إجراءات وشروط تملك وحللت للمساكن الشعبية الاقتصادية وللتوسطة مما مفاده أن تملك للمساكن الشعبية الاقتصادية وللتوسطة التي أقامت المحافظات وتم شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ منوط بأن يكون السكن مشغولا في هذا التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الذي حدد شروط التملك وأن تكون الوحدة المطلوب تملكها مسكنا شعبيا من المستوى الاقتصادي أو للتوسط ومؤجرة بأقل من الأجرة القانونية وقت العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أي آخر أجرة استحققت حتى ١٩٧٧/٩/٩ وهي أجرة الأساس التي يجري على أساسها حساب القيمة الإيجارية لوحدات السكن. وتحدد الأجرة القانونية إما طبقا للقواعد التي نص عليها القانون الخاضع له المكان من حيث تحديد أجرته أو يجري التحديد بموجب نص في القانون أو بمعرفة لجان تحديد الأجرة متى صار هذا التحديد نهائيا، ولا يدخل في حساب الأجرة القانونية - في هذا الحالة - المبالغ التي يتحملها المستاجر كملحقات الأجرة مثل المياه ورسم النظافة وأن يكون قد أوفى ٨٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية للوحدة إعتباراً من تاريخ شغلها.

(الطن رقم ٧٢١٤ لسنة ١٩٦٤ جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

٥٣٣ - ثبت أن عين النزاع من الإسكان الاقتصادي وجاوزت الأجرة القانونية منها جنيهاً واحداً. مؤداه. عدم إنطباق شروط تملك الساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة عليها لا محل للاعتداد عند حساب الأجرة القانونية بالتخفيض في القيمة الإيجارية المقرر للمهجرين الذين لا تتوافر لهم مساكن في محافظات القناة وسيناء أو الذين يضطرون للبقاء في أماكن التهجير. علة ذلك. ق ١٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل م ٧ ق ٢٩ لسنة ١٩٧٦.

(المن رقم ٧٢١٤ لسنة ١٩٦٤ جلسة ٢٠٠٠/٧/٢٠)

٥٣٤ - إذ كان الثابت بالأوراق أن أجرة الشقة محل النزاع ٦,٢٥٠ جنيهاً بموجب الحكم الصادر في ١٩٧٢/٦/٢٠ وكانت تلك الشقة من النوع الاقتصادي وبها ثلاث غرف وصالة فيكون إيجار الغرفة منها قد تجاوز جنيهاً ومن ثم فلا ينطبق عليها شروط التملك - ولا يغير من ذلك أن للشرع قرر في المادة السابعة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٦ باستمرار بعض التيسيرات المقررة للمهجرين الشاغلين للمساكن للملوكة للحكومة والقطاع العام الذين لا تتوافر لهم مساكن في محافظات القناة وسيناء أو الذين يضطرون للبقاء في أماكن التهجير لأسباب اقتصادية أو اجتماعية بسداد القيمة الإيجارية بنسبة ٦٥٠ طوال فترة التهجير ولحين عودتهم الشاملة إلى المحافظة المذكورة ذلك أن هذا التيسير إنما كان مراعاة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد عقب حرب سنة ١٩٦٧ للتخفيف عن كاهل المهجرين وهو تيسير مؤقت للمهجرين فقط رهين بتلك الظروف وقد ألغيت هذه التيسيرات بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ الذي تضمن تعديل المادة السابعة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٦ بتحميل للمهجرين الشاغلين لمساكن الملوكة للحكومة والقطاع العام ووحلت الإدارة المحلية والذين يضطرون للبقاء في أماكن التهجير بالقيمة الإيجارية بالكامل ومن ثم فلا يعتد بهذا التخفيض عند حساب الأجرة اللازمة لإعمال شروط تملك الوحدة السكنية خاصة أن التيسيرات المشار إليها لا تسرى على كافة للوطنين وإذا التزم الحكم للطعون فيه هذا النظر فإن النعي يكون على غير أساس.

(الطن رقم ٧٢١٤ لسنة ١٤٤٢ قى جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

٥٢٥ - تفويض رئيس مجلس الوزراء إصدار قرار بتنظيم قواعد وشروط تملك للساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي تقامتها المحافظات إعمالاً للمادتين ٦٨، ٧٢ من القانون ٩ لسنة ١٩٧٧. اقتصاره على ما تم شغله منها قبل العمل بالقانون للحكور. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من وضع ملحق ثان بقواعد تملك ما تم شغله من هذه الساكن بعد العمل بذلك القانون. خروجه عن حدود التفويض. آخره اعتباره عديم الأثر. إصدار اللائحة التنفيذية فى غير حالة المادة ٧٢. منوط بوزير الإسكان والتعمير. م ٨٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(الطن رقم ٩٥٨٥ لسنة ١٤٤٢ قى جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٨)

(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ١٤٢٣ قى جلسة ١٩٩٧/٣/٢٣)

المسئولية التقصيرية

من أركانها

علاقته السببية

٥٢٦ - تمسك الشركة الطاعنة بانتفاء رابطة السببية بين إصابة مورث الطعون ضلها ووفاته. ثبوت أن قائد السيارة أدان الحادث للأمن عليها لديها دين جنائيا عن تهمة الإصابة الخطأ. إقامة الحكم للطعون فيه قضاءه بالزامها بالتعويض على أن الجريمة التي دين عنها الأخير هى القتل الخطأ محتجبا عن التحقق من قيام علاقة سببية مباشرة بين الإصابة والوفاة. مخالفة للثابت بالأوراق وقصور بمطل.

(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ١٤٢٩ قى جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٨)

٥٢٧ - لما كان الثابت----- فى الأوراق أن الشركة الطاعنة تمسكت فى إستئنافها بانتفاء رابطة السببية بين إصابة مورث الطعون ضلها وبين وفاته ودلت على ذلك بما جاء فى دفاعها الولد بوجه النفى، وأن الحكم للطعون فيه أقام قضاءه بالزامها بالتعويض وإستناداً إلى أن

الجريمة التي دين عنها قائد السيارة اللؤم عليها لنجها هي - قتل خطأ - في حين أن الثالث من محضر الجنحة سألقة البيان أنه دين جنائيا عن تهمة الإصابة الخطأ، وأن الحادث وقع في ١٩٩٦/٤/١٤ بينما حدث وفاة للذكور بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٢ وإذ كان ما تردى فيه الحكم من مخالفة للثابت في الأوراق في هذا الصدد قد حجب عن التحقق من قيام علاقة سببية مباشرة بين الإصابة والوفاة - فإنه فضلا عما تقدم يكون قد عاره قصور مبطل.

(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٦٩ جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٨)

٥٢٨ - تمسك الطاعنين بأن مهنتي التنظيم رغم علمهم بإقامة للطعون ضده الأول البناء دون ترخيص مع عدم مطابقتها للأصول الفنية قد وافقوا على توصيله بالرفاق العامة ونكلوا عن وقف الأعمال للخالفة بالتعليق والتي لا تسمح بها حالة البناء ولم يعرضوا حالته على لجنة المنشآت الآلية للسقوط ولم يبادروا بإخلائه من ساكنيه بالطريق الإدارة رغم علمهم بتهنده بخطر الانهيار. قضاء الحكم للطعون فيه برفض دعوى التعويض ضده الرابع رئيس الحي تأسيسا على انتفاء رابطة السببية بني أخطاء الهندسين التابعين له وبين ما وقع لورثي الطاعنين على أنه ليس حارسا للبناء للنهار وأن ما صدر من تابعيه ليس السبب المباشر في قتل مورثيهما. خطأ وفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٨٠ جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

من صور المسؤولية التقصيرية المسؤولية عن الأعمال الشخصية المسؤولية عن إساءة استعمال حق النشر

٥٢٩ - دعوى الطاعنين بالتعويض لإساءة المجلة للطعون ضدها حق النشر والنقد. الفصل فيها. مقتضاه. وجوب بحث وتمحيص للقال للنشر وما إذا كانت عباراته التزمت الضوابط للنظمة لحق النشر والنقد وأن قسوة العبارة اقتضتها ضرورة تجليه قصد الناقد وأن رائدها للصحة العامة وليس الطعن والتجريح. القضاء برفضها تأسيسا على أن التطرف

الدينى وباء يجب استنصاله ولا ضرر فى نشر الصور الإباحية لشيوعها
والفها وأن مسلك الطاعنين فى محاربتها تدخل مرذول فى شئون
الآخرين وأن المجلة تقيت للصحة العامة. عدم وقوف الحكم على
عناصر الدعوى وانشغاله بهذه الآراء التى لا صلة لها بموضوعها. مؤاده
قيامه على غير أسباب تحمله. قصور وفساد فى الاستدلال.
(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ١٩٦٩ قى جسة ٢٠٠٠/٣/١)

٥٤٠ - إذ كان الأساس الذى قامت عليه دعوى الطاعنين هو إساءة المجلة
للطعون ضدها لحق النشر والنقد، لدى تعليقها على ما نددوا أنفسهم
لهم من تعقب عارضى الصور للنافية للأدب بالطريق العام، وما ادى
إليه من صدور حكم بإدانة أحدهم، إذا أساعت إليهم وشهرت بهم، بما
حواه مقالها للذكور، وهو ما علوه خطأ أصابتهم بضرر أدبى يوجب
مسألتها عن تعويضه، وكان الفصل فى الدعوى على هذا النحو،
يقتضى من محكمة الموضوع أن تتناول بالبحث والتحصيل للقال للشار
إليه وتبيان ما إذا كانت عبارته وقد التزمت الضوابط للنظمة لحق
النشر والنقد، من حيث صحة الخبر أو اعتقاد الناشر صحته بناء على
أسباب تسوغه، وأن يكون النقد فى إطار القومات الأساسية للمجتمع،
والحفاظ على الحريات والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة
للمواطنين، وعدم الاعتداء على شرفهم وسمعتهم واعتبارهم وما إذا
كانت قوة العبارة قد اقتضت ضرورة تجليه فصد الناقد، وأن رائنها
للسلحة العامة، ولم يكن الغرض منها الطعن والتجريح، وهى الأمور
الواجب استظهارها لإثبات أو نفي عناصر المسؤولية محل الدعوى،
وكان الحكم الابتدائى - للؤيد لأسبابه بالحكم للطعون فيه - قد ورد
على دعوى الطاعنين بأن لفاض فى عرض افكار جماعها أن التطرف
الدينى وباء نكبت به البلاد يجب استنصاله وأن ديلان للبتلين به
الحجر على حرية الآخرين مما يقعد بالمجتمع عن مواكبة الحضارة
التى لا سبيل إليها إلا حرية مطلقة من كل قيد، وأنه لا ضرر فى نشر
الصور الإباحية لشيوعها والفها، وأن مسلك الطاعنين فى محاربتها
تدخل مرذول فى شئون الآخرين ينم عن أهلاف خبيثة ونفوس
مريضة، وأن المجلة للطعون ضدها إذا تصلت لهم بمقالها الأنف ببيانه

قد تغيت الصلحة العامة ويرئ مسلكتها من قاله الخطأ، وانتهت من ذلك إلى رفض الدعوى، وإذا كان ذلك، وكانت تلك الأفكار التي إبانته مدونات الحكم أنه يلين بها ويصدر عنها قد شابها الخط والتعميم وجاءت مناهضة للأسس الخلقية القويمة والبادئ الصحيحة التي تحكم المجتمع المصري وتضبط حركته والتي حرص الدستور والقانون على ما سيلي بيانه - على رعايتها، ويتعين على القضاء تثبيتها مهما نقلت الناس من عقالها، كما نات هذا الأفكار عن الفطرة السوية التي لا ترى في حرية طليقة من كل قيد غير باب لفوضى عارمة، وشعار لعبودية خالصة للشهوات، فضلا عن ان الحكم قد شغل بهذه الأراء - مما أدى به إلى رفضها على غير أسباب تحملها، وهو ما يعيبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٥٤١ - النقد الباح هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون اللساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٣١)

٥٤٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النقد الباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون اللساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به والحط من كرامته.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٥٤٣ - تناول القضايا النشر بإعتبارها من الأحداث العامة. ليس بالفعل الباح على إطلاقة الضوابط للنظمة له. مناطها. للقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحقوق العامة. إحترام حرية الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الاعتداء على شرفهم وسمعتهم وإنتهاك محارم القانون.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٥٤٤ - لنن جاز للصحف - وهي تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع - تناول القضايا بالنشر باعتبارها من الأحداث العامة التي تهم الرأي العام

إلا أن ذلك ليس بالفعل للباح على إطلاقه، وإنما هو محدود بالضوابط للنظمة له ومنها أن يكون النشر في إطار للقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والواجبات العامة واحترام الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الاعتداء على شرفهم وسمعتهم واعتبارهم، أو إنتهاك محارم القانون.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٥٤٥ - للناقد أن يشتد في نقد أعمال خصومه. شرطه. ألا يتعدى حد النقد للباح خروجه عن ذلك إلى الطعن والتشهير والتجريح. آخره.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٥٤٦ - إن كان للناقد أن يشتد في نقد أعمال خصومه ويقسو عليهم ما شاء، إلا أن ذلك يجب ألا يتعدى حد النقد للباح، فإذا خرج عن ذلك إلى حد الطعن والتشهير والتجريح، فإنه يكون قد تجاوز ما شرع من أجله حق النقد، وخرج به إلى ما لا يجوز الدخول إليه، وحقت عليه تبعاً لذلك كلمة القانون وحكمه.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٥٤٧ - للقومات الأساسية للمجتمع ماهيتها. م ١٢ من الدستور. التزام الدولة بإتباع هذه للبائى والتمكين لها.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

إرتفاق

من أنواع حقوق الارتفاق
قيود البناء: م ١٠١ مدنى.

٥٤٨ - قيود البناء م ١٠١ مدنى. ماهيتها. حقوق ارتفاق عينية تتبع العقار. انتقالها معها إلى كل من آلت إليه ملكيته. عدم اعتبارها بالتزامات شخصية. آخره. انتقال العقار ذاته محملاً بما له أو عليه من حقوق الارتفاق المقررة على العقارات الأخرى. مؤداه. للحكم أن يستقى من

مصادر صحيح في الأوراق أن العقارين المرتفق والمرتفق به محملان بتلك الحقوق مهما تعدد البائعون أو المشترين.

(الطن رقم ٤٣٤٧ لسنة ٦٨ جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

٥٤٩ - النص في الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ من القانون للنص على أن "إذا فرضت قيود معينة تحد من حق مالك العقار في البناء عليه كيف شاء، كان يمنع من تجاوز حد معين في الارتفاع بالبناء أو في مساحة رفعتة، فإن هذه القيود تكون حقيقة إرتفاق على هذا العقار لفائدة العقارات التي فرضت لمصلحتها هذه القيود" - يدل على أن هذه القيود لا تمثل التزامات شخصية ترد في عقود البيع، وإنما هي حقوق إرتفاق عينية تتبع العقار وتنتقل معه إلى كل من ألت إليه ملكيته، باعتبارها مقررّة لتكاليف مستمرة ينطبق عليها النص، ومن ثم فإن العقار ذاته ينتقل محملاً بما له أو عليه من حقوق الإرتفاق للقررة على العقارات الأخرى وبالتالي فحسب الحكم أن يستقي من مصدر صحيح في أوراق الدعوى أن العقارين المرتفق والمرتفق به محملان بتلك الحقوق مهما تعدد البائعون أو المشترين.

(الطن رقم ٤٣٤٧ لسنة ٦٨ جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

٥٥٠ - إستخلاص الحكم للطعون فيه إستخلاصاً سائفاً من تقرير الخبير أن المالكه الأصلية للأرض التي أقام عليها الطاعن البناء موضوع النزاع ضمنّت عقد البيع الصادر منها قيداً يمنع تجاوز ارتفاع البناء حداً معيناً وأن الطاعن خالف ذلك. لا قصور.

(الطاعن رقم ٤٣٤٧ لسنة ٦٨ جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

٥٥١ - إذ كان البين من الحكم للطعون فيه أنه إستخلص من تقرير الخبيرة للندوبة في الدعوى أن شركة للعادي - المالكية الأصلية لقطعة الأرض التي أقام عليها الطاعن البناء موضوع النزاع - ضمنّت عقد البيع الصادر منها قيداً يمنع من تجاوز ارتفاع البناء خمسة عشر متراً بما يعادل أربعة طوابق، وأن الطاعن خالف هذا القيد، وإذ كان هذا

الاستخلاص سائغا له أصل ثابت في الأوراق، فإن النعى بهذا الوجه (القصور في التسبيب) يكون على غير أساس.

(الطن رقم ٤٣٤٧ لسنة ١٨٨٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

أموال

• الأموال العامة

حق الدولة في إقتضاء مقابل عن انتفاع الأفراد بالمال العام

٥٥٢ - تمسك الطاعن بصفته أمام محكمة الاستئناف بأحقية المحافظة في إقتضاء مقابل إنتفاع للطعون ضده بالأرض موضوع النزاع وللخصصة بالفعل للمنفعة العامة لخدمة السياحة واستغلالها الأخير بطريق الخفية بالزيادة عن الأرض للرخص له باستغلالها عن مدة معينة قبل أن يبرم بشأنها تعاقداً مع الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وبصحة الحجز للوقع إقتضاء لمقابل الإنتفاع دفاع جوهري. التفات الحكم للطعون فيه عنه دون تحقيقه والقضاء ببراءة ذمة للطعون ضده من مقابل الإنتفاع إستناداً لعدم وجود تعاقداً بينهما. قصور ومخالفة للثابت بالأوراق.

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ١٢٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٥٥٣ - لما كان البين من الأوراق أن الطاعن بصفته قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأحقية المحافظة في إقتضاء مقابل إنتفاع للطعون ضده بمساحة ٢١٥٠٠ من أراضى طرح النهر والتي خصصت بالفعل للمنفعة العامة لخدمة مرفق السياحة بإقامة كازينو عليها والتي استغلالها الطعون ضده بطريق الخفية بالزيادة عن أرض الكازينو للرخص له باستغلاله وذلك عن المدة من ١٩٨٧/٣/٢٩ حتى ١٩٨٥/١٢/٨ قبل أن يبرم بشأنها تعاقده المؤرخ ١٩٨٥/١٢/٨ مع الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وإن هذه المدة ما كان للمطعون ضده أن ينازع الطاعن بصفته في شأنها قبل إبرامه للعقد الجديد وبالتالي يصح الحجز للوقع إقتضاء لمقابل الإنتفاع بهذا الأرض خلالها، وكان الحكم الابتدائي مؤيداً بالحكم للطعون فيه قد قضى ببراءة ذمة للطعون ضده من مقابل الإنتفاع المحجوز من أجله عن تلك الأرض إستناداً إلى فهم حصله مخالف لما هو

ثابت بأوراق الدعوى من عدم وجود تعاقد بشأن هذه المساحة من الأرض المحيطة بالكازينو فيما بين الطاعن بصفته وللطعون ضده وبذلك حجب نفسه عن بحث دفاع الطاعن الوارد بسببى النعى وهو دفاع من شأن بحثه وتحقيقه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى بما يعيبه بالقصور فى التسبب فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق.

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٠١٢ جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٠)

* بطلان :-

* عدم جواز القضاء بالبطلان فى حالة تحقق الغاية من الإجراء:-

٥٥٤ - الشكل أو البيان وسيلة لتحقيق غاية. ثبوت تحققها. أثره. عدم جواز القضاء بالبطلان م.٢ مرافعات. التعرف على الغاية. مسألة قانونية وجوب إلزام المحكمة حكم القانون بشأنها. عدم كفاية مجرد القول بتحققها أو تخلفها دون تسبب سائغ.

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١١ جلسة ١٧/١١/١٩٩٩)

٥٥٥ - المقرر فى قضاء محكمة النقض - انه ولنن كان الشكل أو البيان وسيلة لتحقيق غاية معينة فى الخصومة، ولا يقضى بالبطلان ولو كان منصوباً عليه، إذا أثبت التمسك ضده به تحقق الغاية عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون للرافعات إلا أن التعرف على الغاية من الشكل أو البيان وتحديد ماهية هذه الغاية، مسألة قانونية بتعين على محكمة الموضوع التزام حكم القانون بشأنها، كما يلتزم قاضى الموضوع بتسبب ما ينتهى إليه بشأن تحقق الغاية تسبباً سائغاً فلا يكفى مجرد القول بتحقق أو تخلف الغاية.

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١١ جلسة ١٧/١١/١٩٩٩)

• بنوك

• الدعاوى المصرفية

٥٥٦ - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية البند (ط) من م ٢٠٨ لسنة ١٩٥٠ فيما تضمنه من حق البنوك التي تساهم الحكومة في رأس مالها في توقيع الحجز الإداري على مدينيها، اثره. بطلان الحجز للواقع من البنك للطعون ضده الأول على الطاعن. علة ذلك. قضاء الحكم للطعون فيه برفض دعوى الأخير بالبطلان تأسيسا على البند المذكور للقضى بعدم دستوريته. لازمه. وجوب نقضه.
(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ جلسة ٢٢/٣/٢٠٠٠)

٥٥٧ - إذ كانت المحكمة الدستورية العليا قضت بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٩٨ في القضية رقم ٤١ لسنة ١٩٩٠ ق دستورية بعدم دستورية البند (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري فيما تضمنه من حق البنوك التي تساهم الحكومة في رأس مالها في توقيع الحجز الإداري على مدينيها ، مما يجعل الحجز الذي أوقعه البنك للطعون ضده الأول على الطاعن باطلا لتجرده من سند قانوني، وكان البين من الحكم للطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض دعوى الطاعن على نص للمادة (١/ط) من قانون الحجز الإداري - المحكوم بعدم دستوريته - فإن ذلك يوجب نقضه.
(الطن رقم ٨٧١ لسنة ١٩٩١ جلسة ١٧/١١/١٩٩٩)

الخدمات المصرفية

التزامات البنك الوكيل بتحصيل حقوق العملاء لدى الغير

٥٥٨ - التزام البنك بتحصيل حقوق العميل لدى الغير الثابتة في مستندات أو أوراق مالية. التزام ببذل عناية م ٢/٧٠٤ منقضى. كيفية ذلك. اتخاذ إجراءات قبض قيمتها وإخطار العميل بها. علة ذلك.
(الطن رقم ٩٦٣ لسنة ١٩٩٢ جلسة ٢١/١٢/١٩٩٩)

٥٥٩ - إن البنك الذي يعهد إليه عميله بتحصيل حقوقه لدى الغير والثابتة في مستندات أو أوراق مالية عليه أن يبذل في ذلك عناية الرجل للعتاد حسبما تنص عليه المادة ٢/٧٠٤ من القانون للنقضى وذلك باتخاذ

الاجراءات اللازمة لقبض قيمتها خلال آجال مناسبة وإخطار العميل بها حتى يتسنى له إتخاذ ما يراه مناسباً من الإجراءات للمحافظة على حقوقه لدى الغير.

آثار عقد البيع

الالتزام بالضمان : ضمان التعرض

٥٦٠ - دعوى للمطعون ضده الأول بطلب إلزام الطاعن بأن يرد إليه المبلغ الذى دفعه للمطعون ضدها الثانية أحد شركائه على الشيوع فى الملكية لدفع تعرضها له بالدعوى التى أقامتها ضده مدعية فيها ملكيتها لجزء من القادر للبيع له من الطاعن. تمسك الأخير بحقه كمالك على الشيوع فى بيع قدره مفرزاً من نصيبه وأن ما باعه للمطعون ضده الأول يقل عن نصيبه الشرعى الذى آل إليه فى كمال تركه مورثه. دفاع جوهرى، إغفال الحكم بحقه. قصور.

(الطن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٨/١/٢٠٠٠)

٥٦١ - إذ كان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضد الأول أقامها على الطاعن طالباً إلزامه بأن يرد إليه المبلغ الذى سبق له دفعة للمطعون ضدها الثانية - شقيقه الطاعن واحد شركائه فى الملكية - على إثر تصالحه معها لدفع تعرضها له بالدعوى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٩٢ منضى أخميم الابتدائية التى أقامتها ضدتهما وادعت فيها ملكيتها لمساحة ٦ س ١ ط فى القدر الباع له من الطاعن بموجب عقد البيع للورخ ١٠/٥/١٩٩٧ وكان البين من ذلك العقد أن الطاعن وآخرين باعوا إلى المطعون ضده الأول مساحة محددة ومفرزة قدرها ٢٢ س ٢ ط بحوض الجرف وقد ثبت من تقرير الخبير أن الطاعن بخصه منها ٨ س ٢ ط وكان الأخير قد تمسك أمام الخبير للنتج فى الدعوى وفى دفاعه أمام محكمة الموضوع أن من حقه كمالك على الشيوع أن يبيع قدره مفرزاً من نصيبه وأن ما باعه للمطعون ضده الأول يقل عن نصيبه الشرعى الذى آل إليه فى كمال تركه مورثه التى تبلغ ثلاثة أفدنة وكان من شأن هذا الدفاع لو فُظنت إليه المحكمة - تغيير وجه الرأى فى الدعوى إذ أن مؤداه أنه لا يجوز للمطعون ضدها الثانية أن تدعى الاستحقاق فى البيع وبالتالى

فإنها ليست على حق في تعرضها وأن الطاعن قد باع ما يملك بما ينفك عنه التزامه بضمان التعرض القانوني عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤١ من القانون للنفي خصوصاً وأنها لم تدع حصول قسمة لأعيان الشركة وأنها قد اختصت بموجبها بالساحة موضوع التعرض الحاصل منها للمطعون ضده الأول.

(الطن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٨/٦/٢٠٠٠)

• ضمان الاستحقاق

٥٦٢ - نشوء ضمان البائع إستحقاق للبيع. شرطه. أن يكون الغير للتعرض للمشتري على حق في تعرضه. أثره. للبائع دفع رجوع المشتري عليه بموجب الضمان بإثبات أن التعرض لم يكن على حق في دعواه وأن للمشتري قد تسرع في الإقرار أو التصالح معه. م ٤٤١ ملنى.

(الطن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٨/٦/٢٠٠٠)

٥٦٣ - إن النص في المادة ٤٤١ من القانون للنفي على أنه "يثبت حق للمشتري في الضمان ولو اعترف وهو حسن النية للأجنبي بحقه أو تصالح معه على هذا الحق، دون أن ينتظر في ذلك صدور حكم قضائي متى كان قد أخطر البائع بالدعوى في القوت لللائم ودعاه أن يحل محله فيها فلم يفعل. كل ذلك ما لم يثبت البائع أن الأجنبي لم يكن على حق في دعواه يدل على أن ضمان البائع إستحقاق للبيع من تحت يد للمشتري لا ينشأ إلا إذا كان التعرض للمشتري وهو من الغير على حق في تعرضه وبالتالي يستطيع البائع أن يدفع رجوع للمشتري عليه بالتعويضات الواجبة له بموجب ضمان الاستحقاق بأن يثبت أن التعرض لم يكن على حق في دعواه وأن للمشتري قد تسرع في الإقرار أو التصالح معه.

(الطن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٨/٦/٢٠٠٠)

• ضمان العيوب الخفية

٥٦٤ - وجود عيب بالبيع يمكن كشفه بالفحص المعتاد. إلزام للمشتري بإخطار البائع به خلال مدة مقبولة. إعتباره قابلاً للمبيع بحالته

ويسقط حقه في الضمان بعدم إخطاره البائع أو إهماله في فحص
للبيع ولو لم تكن مدة تقادم دعوى الضمان قد انقضت. العيب الذي لا
يمكن كشفه بالفحص المعتاد. بقاء حق المشتري في الضمان طوال مدة
اللازمة لإجراء الفحص الفني. التزامه بإخطار البائع به بمجرد ظهوره
وإلا عد قابلاً للمبيع بحالته وسقط حقه في الضمان ولو لم تكن مدة
التقادم قد انقضت. م ٤٤٩ منى.

(الطن رقم ٤٨٩٩ لسنة ٢٠١٨ جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٥٦٥ - النص في المادة ٤٤٩ من القانون للمنى على أنه (١) إذا تسلم المشتري
للبيع، وجب عليه التحقق من حالته بمجرد أن يتمكن من ذلك، وفقاً
للمألوف في التعامل فإذا كشف عيباً يضمنه البائع وجب عليه أن
يخطر به خلال مدة معقولة فإن لم يفعل اعتبر قابلاً للمبيع. (٢) أما
إذا كان العيب مما لا يمكن الكشف عنه بالفحص المعتاد ثم كشفه
للمشتري وجب عليه أن يخطر به البائع بمجرد ظهوره، وإلا اعتبر قابلاً
للمبيع بما فيه من عيب" يدل على أن الشرع يفرق - بموجب هذا
النص - بين حالتين أولاهما حالة ما إذا كان العيب مما يمكن كشفه
بالفحص المعتاد، وعندها يتعين على المشتري فور تسلمه للبيع أن يقوم
بفحصه، فإن اكتشف العيب وجب عليه إخطار البائع به خلال مدة
معقولة، ويعتبر قابلاً للمبيع بحالته ويسقط حقه في الضمان - ولو لم
تكن مدة تقادم دعوى الضمان قد انقضت - إذا لم يخطر البائع بالعيب
في خلال المدة المشار إليها، أو أهمل في فحص البيع، والحالة الثانية إذا
كان العيب مما لا يمكن الكشف عنه بالفحص المعتاد فلا يسقط حق
المشتري في الضمان لعدم إجراء الفحص المعتاد أو لجرد عدم كشف
مثل هذا الفحص عن العيب وبالتالي لا يسقط هذا الحق بعدم قيام
المشتري بالإخطار بالعيب وإنما يبقى للأخير حقه في الضمان طوال
المدة اللازمة لإجراء الفحص الفني بحسب المألوف في التعامل فإن أسفر
هذا الفحص عن وجود العيب وجب على المشتري أن يخطر به البائع
بمجرد ظهوره وإلا عد قابلاً للمبيع بحالته وسقط حقه في الضمان
ولو لم تكن مدة تقادم دعوى الضمان قد انقضت.

(الطن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٢٠١٨ جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

٥٦٦- قضاء الحكم الطعون فيه بسقوط حق الطاعن في طلب الضمان لعدم إخطاره بالباعة بالعيب فور علمه به بما يفيد قبوله للمبيع بما فيه من عيب. صحيح. النعى عليه بعدم الرد على ما تمسك به الطاعن من رفعه الدعوى خلال سنة. وروده على غير محل.

(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٠)

٥٦٧- لما كان الثابت من الحكم للطعون فيه أنه أقام قضاءه - في دعوى بطلان عقد البيع - بسقوط حق الطاعن في طلب الضمان، على أنه على الرغم من أن الأخير قد قرن علمه بالعيب الخفى في العقار للمبيع بتاريخ صدور القرار الهندسى في ١٩٩٢/٧/٥ قلم يثبت قيامه بإخطار الطعون ضدها - البائعة - بالعيب بعد هذا التاريخ مما يستفاد منه أنه قبل للمبيع بما فيه من عيب ويسقط حقه في الضمان، وكان هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه له معينة من الأوراق فإن الحكم بذلك يكون قد طبق القانون على وجهة الصحيح اخذاً بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٤٩ من القانون المدني، ومتى كان ذلك فإن النعى على الحكم للطعون فيه بعدم رده على ما تمسك به الطاعن من رفعه الدعوى خلال سنة يكون وارداً على غير محل من قضاء الحكم.

(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٠)

٥٦٨ - مسئولية البائع عن ضمان العيوب الخفية. شرطها. أن تكون العيوب كامنة في مادة الشئ للمبيع ذاته وموجودة فيه وقت تسلم المشتري له وأن تنقص من قيمته بحسب الغرض الذي أعد له وأن يثبت للمشتري عدم استطاعته أن يثبتها بنفسه أو فحص للمبيع بعناية الرجل المعتاد ما لم يكن البائع قد أكد له خلوه للمبيع منها أو تعمد إخفاءها غشاً منه. م ٤٤٧ منق.

(الطن رقم ٨٢٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٧/٤/٢٠٠٠)

٥٦٩ - مفاد نص المادة ٤٤٧ من القانون المدني أنه يتعين لكى تقوم مسئولية البائع عن ضمان العيوب الخفية في البيع أن تكون هذه العيوب

كامنة في مادة الشئ للبيع ذاته وموجودة فيه وقت تسلم المشتري للبيع من البائع وإن تنقص من قيمته بحسب الغرض الذي اعلل له كما يلزم أن تكون خفية وهي تكون كذلك كما تقول الفقرة الثانية من المادة ٤٤٧ للشار إليها إذا ثبت للمشتري أنه كان لا يستطيع أن يتبينها بنفسه لو أنه فحص البيع بعناية الرجل العادي. ما لم يكن البائع قد أكد له خلو البيع من هذا العيب أو تعمد إخفاءه غشا منه. (الطن رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٦٨ جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٠)

٥٧٠ - دعوى الطاعن (المشتري) بمطالبة للطعون ضدهم (البائعين) بتعويض الأضرار التي لحقت نتيجة إخلالهم بالتزامهم التعاقدية الناشئة عن عقد البيع من وجوب توفير مياه الري بالكمية والضغط اللازمين لتشغيل أجهزة الري المحوري أساسها الأحكام العامة للمسئولية العقدية. عدم اعتبارها دعوى بضمان العيوب الخفية اثره. تقادما بمضى خمس عشرة سنة من وقت إخلال البائع بالتزامه. قضاء الحكم للطعون فيه بإعتبارها دعوى بضمان العيوب الخفية وبتقادما طبقا للمادة ٤٥٢ ملغى. خطأ.

(الطن رقم ٩٨٢٦ لسنة ١٩٦٢ جلسة ٧/٤/٢٠٠٠)

٥٧١ - إذ كانت دعوى الطاعن (المشتري) حسبما يتضح من مضمونها ومرماها هي مطالبة بانه بتعويض الأضرار التي لحقت نتيجة إخلال هذا البائع بالتزامات التعاقدية الناشئة عن عقد البيع والتمثلة في توفير مياه الري من حيث كميتها وضغطها اللازمين لتشغيل أجهزة الري المحوري طبقا للعقد اللزم بينهما فإنها بذلك لا تعتبر دعوى بضمان العيوب الخفية الكامنة في البيع . والتي يجب على المشتري للبادرة إلى إخطار البائع بها طبقا لنص المادة ٤٤٩ من القانون للنبي ثم يرجع عليه بدعوى الضمان خلال مدة سنة من وقت تسليم البيع وإلا سقطت بالتقادم وذلك على النحو المبين في المادة ٤٥٢ من ذات القانون بل هي دعوى رجع بها الطاعن على للطعون ضدهم بمقتضى الأحكام العامة للمسئولية العقدية تخضع الدعوى بشأنها للأحكام العامة في تقادم الدعاوى وهي خمس عشرة سنة من وقت إخلال البائع بالتزامه

وإذ خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر وإعتر دعوى الطاعن ضمان عيب وأعمل في شأنها تقادم هذه الدعوى للنصوص عليه في المادة ٤٥٢ المشار إليها ورتب على ذلك الحكم بسقوطها فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى جره إلى الخطأ في تطبيق القانون حجه عن بحث وتمحيص طلبات الطاعن.

(الطعن رقم ٩٨٢٦ لسنة ١٢٧٢ جلسة ٢٠٠٠/٤/٧)

• من حقوق المشتري • الحق في حبس الثمن

٥٧٢ - تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الطعون ضده لم يسلمه مستندات لللكية اللازمة لتسجيل عقد البيع موضوع التنازع ولم يشر فيه لسند ملكيته مما يخوله الحق في حبس باقي الثمن. قضاء الحكم للطعون فيه برفض هذا الدفع إستناداً لخلو العقد من النص على هذا الحق. خطأ وقصور. علة ذلك.

(الطعن رقم ٤٦٩٥ لسنة ١٢٧٢ جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

٥٧٣ - ما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الطعون ضده لم يسلمه مستندات لللكية اللازمة لتسجيل العقد، وأن عقد البيع لم يشر فيه إلى سند ملكيته، مما يخوله الحق في حبس باقي الثمن، وكان البين من الحكم للطعون فيه أنه رفض هذا الدفع على سند من أن عقد البيع سالف الذكر خلا من النص على حق المشتري في حبس باقي الثمن، مخالفاً بذلك لأصل المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٥٧ من القانون للنقض فيما جرى به من ثبوت ذلك الحق للمشتري ما لم يمنعه شرط من العقد - فإنه يكون قد خلف القانون، وأخطأ في تطبيقه، وإذ حجه هذا الخطأ عن التحقق من توافر الشروط اللازمة لقيام ذلك الحق، فإنه فضلاً عما تقدم يكون مشوباً بقصور ببطله.

(الطعن رقم ٤٦٩٥ لسنة ١٢٧٢ جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

• من أنواع البيوع

٥٧٤ - إلغاء عقود البيع للبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبين الجهات المشترية للذكورة للمادة العاشرة في ٦٩ لسنة ١٩٧٤ والخيار للمنوح لتلك الجهات في غير الحالات المبينة بهذه المادة بين الإبقاء على عقود البيع وبين اعتبارها ملغاة. شرطه. ألا تكون هذه الجهات تصرفت فيها للغير ولو بعقود ابتنائية قبل العمل بالقانون للذكور. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٦٢٢ جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٣)

٥٧٥ - النص في المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن الحراسة على أن "تلقى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الابتدائية للبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبين الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها لغير هذه الجهات ولو بعقود ابتنائية متى طلب مستحقوها استلامها طبقاً لأحكام المواد ١، ٢، ٣، ٤ وذلك في الأحوال الآتية". والنص في المادة ١١ من القانون للذكور على أن "في غير الحالات المبينة للمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمشتري للعقارات للبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة الخيار بين الإبقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء إلى ما يوازي مائة وسنين مثل الضريبة الأصلية للفروضة على العقار للبيع في تاريخ البيع من استمرار استحقاق الفوائد للفروضة على الثمن الأصلي دون الزيادة على أن تلتزم بإداء الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات البيعة إلى مستحقيها " يُلغى على أن شرط إلغاء عقود البيع للبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبين الجهات المشترية للذكورة بنص المادة العاشرة في الحالات المشار إليها به وشرط الخيار المنوح لتلك الجهات في غير الحالات للبنية

بالمادة السابقة بين الإبقاء على عقود البيع وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات للبيع إلى مستحقيها هو إلا تكون هذه الجهات قد تصرفت فيها للغير ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وذلك حتى يتفق النسق والمنهج الذي انتهجه المشرع حيال الرد العيني للأموال وللممتلكات التي فرضت عليها الحراسة سواء كانت عقارات مبنية أو أراضي زراعية على نحو ما سطرته المادة السابقة من ذات القانون. لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن عقد اللطعون ضدها الأولى عن الوحدة السكنية موضوع الدعوى الصادر لها من الشركة للطعون ضدها الثانية سابقا في التاريخ على صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر فإن إختيار الشركة المشتري إلغاء عقدها الصادر لها من الحراسة العامة عن كامل العقار المبيع إعمالا لنص للمادة ١١ من ذات القانون يترتب عليه عودة العقار عنا تلك الوحدة إلى مستحقيه لنفاذ ذلك العقد في حقهم وإستحالة الرد العيني بالنسبة لها، ويكون تصرفهم ببيع كامل العقار لورث الطاعنات باطلا في خصوصها لصنوره من غير مالك، ولا يغير من ذلك تسجيل ذلك العقد لأن التسجيل لا يصحح عقداً باطلا، ومن ثم فإن ملكية هذه الوحدة لم تنتقل إلى مورث الطاعنات بذلك العقد للسجل، كما لا يتغير من ذلك علم أو عدم علم طرفي العقد للسجل بهذا البيع السابق والتي لم يجادلا للطعون ضدها الأولى في حصوله، وإذ إلترزم الحكم للطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبقا صحيحا.

(الطن رقم ٥٤٥٧ لسنة ١٩٧٢ جلسة ٢٣/٥/٢٠٠٠)

• تمسك، مشتري آخر من ذات البائع بصورية عقد البيع محل الدعوى.

٥٧٦ - تدخل الطاعن في دعوى صحة ونفاذ عقد البيع للقائمة من للطعون ضده الأول بإعتباره مشتريا لعين النزاع من ذات البائع له. تمسكه بصورية عقد البيع موضوع الدعوى بصورية مطلقة. إنتهاء الحكم للطعون فيه لى رفض هذا الدفاع وإستناداً لانتفاء مصلحته فيه لعدم إنتقال ملكية للبيع إليه. خطأ وقصور. علة ذلك.

(الطن رقم ٦٥٩٧ لسنة ١٦٢ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٥٧٧ - لما كان الثابت من مدونات الحكم للطعون فيه أن الطاعن طلب التدخل فى دعوى الطعون ضده الأول بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه وقد قرر أنه اشترى ذات للساحة للبيعة ومن ذات البائع وتمسك بصورية العقد محل هذه الدعوى صورية مطلقة وكانت الدعوى بصحة ونفاذ العقد تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو إنعدامه وبصحته أو بطلانه ومنها أنه صورى صورية مطلقة إذ أن من شأن هذه الصورية لو صحت أن يعتبر العقد لا وجود له فتحول دون الحكم بصحته ونفاذه، كما وأن الحكم بالصحة والنفاذ من ناحية أخرى يتوقف على عدم سلامة هذا الدفاع، فإن الحكم للطعون فيه إذ واجه دفاع الطاعن بصورية العقد للشار إليه محل التداى بانتفاء مصلحته فيه لعدم إنتقال ملكية البيع إليه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون مشوبا بالقصور فى التسبب.

(الطن رقم ٦٥٩٧ لسنة ١٦٢ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

تجزئة

من أحوال عدم التجزئة

٥٧٨ - قضاء الحكم للطعون فيه بإلزام الطاعنين بإزالة المباني التى أقاموها على أرض النزاع وردّها للطعون ضدهما باعتبارهم غاصبين لها دون تخصيص كل من الطاعنين بقدر منهما. موضوع قابل للتجزئة.

(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ١٦٨ قى جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

٥٧٩ - لما كان الحكم للطعون فيه قد ألزم الطاعنين بإزاله المباني القائمة على أرض النزاع وردّها إلى الطعون ضدهما، باعتبارهم جميعا غاصبين لها دون تخصيص كل من الطاعنين بقدر منهما، فإن الحكم يكون - فى هذا الشق - صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة.

(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ١٦٨ قى جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

٥٨٠ - قضاء الحكم الطعون فيه - بتأييد حكم أول درجة - بطرد الطاعنين من الأرض التي تلقوا حيازتهم من مورثهم الحائز حيازة عرضية بعد انتهاء سببها وتمسك الطاعنون بتملك مورثهم هذه الأرض بوضع اليد لمدة الطويلة الكسبة للملكية وانهم تقولها عنه" موضوع غير قابل للتجزئة. إمتناع الطاعن الأول عن تنفيذ امر المحكمة باختصاص باقي الطاعنين. اثره. عدم قبول الطعن.
(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١)

٥٨١ - البين من مدونات الحكم الطعون فيه أنه صادر في موضوع قوامه طلب للطعون ضدهم طرد الطاعنين من الأرض التي تلقوا حيازتها من مورثهم الحائز اصلاً حيازة عرضية بعد انتهاء سببها، وتمسك الطاعنون بتملك مورثهم هذه الأرض بوضع اليد لمدة الطويلة الكسبة للملكية، وانهم تلقوها عنه، بما يكون النزاع غير قابل للتجزئة، إذ يعتبر الطاعنون سواء في المركز القانوني ماناموا يستمدونه من مصدر واحد هو حقهم في الإرث، وبالتالي يعتبرون بهذه المثابة طرفاً واحداً في تلك الخصومة فلا يحتمل الفصل فيها سوى حل واحد بعينه، بما لازمة ان يكون الحكم واحداً بالنسبة لهم، ومن ثم يكون موضوعه غير قابل للتجزئة، ولما كانت المحكمة قد خلصت إلى عدم قبول الطعن من الطاعنين الثالث والأخيرة بصفتها وصية، وقد أمرت الطاعن الأول باختصاصها فلم يفعل حتى حجز الطعن للحكم فإن الطعن لا يكون قد اكتملت له موجبات صحته وتقضى المحكمة بعدم قبوله برمته.
(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١)

٥٨٢ - طلب للطعون ضدهم بتثبيت ملكيتهم للأرض موضوع النزاع على الطاعنين جميعاً دون تخصيص كل منهم بقدر منها. موضوع غير قابل للتجزئة. عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الثانية والثالث اثره. وجوب تكليف الطاعن الأول باختصاصهما في الطعن.
(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

٥٨٣ - قضاء الحكم الطعون فيه بتقرير حق ارتفاع بالرور لعقار الطعون ضده الأول ومورث الطعون ضدهم من الثاني حتى الحادية عشرة

على المشاية المارة بأطيان الطاعن وباقي الطعون ضدهم. موضوع غير قابل للتجزئة. إغفال إختصاص أحد الورثة الصادر لصالحهم الحكم وعدم إنابة باقي الورثة عنه. عنه لثو له فى خصومه الاستئناف. اثره. بطلان الطعن.

(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

٥٨٤ - البين من مدونات الحكم للطعون فيه أن النزاع الذى فصل فيه قوامه تقرير حق ارتفاع بالرور لعقار الطعون ضده الأول ومورث للطعون ضدهم من الثانى حتى الحادية عشرة على المشاية البينة بالأوراق وهو على هذا النحو موضوع غير قابل للتجزئة لأن الفصل فى طلب حق الارتفاق بالرور لا يحتمل سوى حلاً واحداً بعينة إذ لا يتصور أن يكون حق الارتفاق بالرور قائماً بالنسبة لأحد وغير قائم بالنسبة للباقيين، وإذ لم يختصم الطاعن فى طعنه .أحد ورثة الصادر لصالحه الحكم للطعون فيه، وكان لا ينوب عنه باقى الورثة المختصمين فى الطعن لأنه كان ماثلاً فى خصومه الاستئناف الأمر الذى يكون معه الطعن باطلاً لمخالفته قاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام وبالتالي غير مقبول.

(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

٥٨٥ - قضاء الحكم للطعون فيه بتثبيت ملكية الطعون ضدها للأرض الزراعية - موضوع النزاع - وإلزام مورث الطاعنين بالتسليم موضوع غير قابل للتجزئة مؤداه. عدم قبول الطعن من الطاعن الثالث وتكليف المحكمة باقى الطاعنين بإختصاصه. فعودهم عن ذلك. اثره. عدم قبول الطعن برمته.

(الطن رقم ٦٥١٦ لسنة ٦٢ - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

٥٨٦ - إذ كان البين من مدونات الحكم للطعون فيه أنه صادر فى موضوع قوامه تثبيت ملكية الطعون ضدها لأطيان النزاع وتسليمها إليها ويعتبر الطاعنون وهم خلف لورثهم سواء فى المركز القانونى ومن ثم يعدون طرفاً واحداً فى الخصومة فلا يحتمل الفصل فيها سوى حل

واحد، بما لازمة أن يكون الحكم واحداً بالنسبة لهم ومن ثم يكون موضوعه غير قابل للتجزئة، وإذا كان الطاعن الثالث، وكان باقي الطاعنين لم يختصموه رغم تكليف المحكمة لهم بذلك ليستقيم شكل الطعن، فإن الطعن يكون - برمته - غير مقبول.
(الطن رقم ٦٥١٦ لسنة ٦٢ - جلسة ٢٠٠٠/١/٢١)

• تحكيم : عقد التحكيم من خصائصه عقد رضائي

٥٨٧ - مشاركة التحكيم. عقد رضائي لإعقادها صحيحة. شرطه. وفاة أحد الحكمين أو عزله بموافقة الخصوم. لا أثر له.
(الطن رقم ٦٥٢٩، ٦٥٣٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٥٨٨ - مشاركة التحكيم هي عقد رضائي إذا توافرت عناصره من إيجاب وقبول وكانت مما يجوز التحكيم فيه فإنه تنعقد صحيحة ولا يغير من ذلك وفاة أحد الحكمين أو عزله متى كان العزل بموافقة جميع الخصوم.

٥٨٩ - صيرورة الشركة الطاعنة من عند شركات قطاع الأعمال. ق ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ مؤداة. انحسار الاختصاص بنظر دعوى الضمان الفرعية بينها وبين شركة التأمين للطعون ضدها الرابعة عن هيئات التحكيم الاجباري. علة ذلك. إسترداد القضاء العادي ولا يته في نظر الدعوى إذا لم يثبت حصول اتفاق على التحكيم. م ٤٠ ق ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.
(الطن رقم ٣٤٩٢ سنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٣)

٥٩٠ - إذا كان النزاع في دعوى الضمان الفرعية قائما بين الشركة الطاعنة والتي أصبحت منذ ١٩٩١/٧/١٩ تاريخ العمل بقانون شركات قطاع الأعمال الصادر برقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وقبل صدور الحكم للطعون فيه من عند هذه الشركات وبين شركة التأمين للطعون ضدها الرابعة وهي من شركات القطاع العام فإن اختصاص هيئات التحكيم للنصوص عليها في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣. ينحسر عنها باعتبارها

الطاعنة أحد طرفي النزاع لم تعد من الجهات للبنية في المادة ٥٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٢ فيسرد القضاء العادي ولايته في نظر هذه الدعوى إذا لم يثبت حصول اتفاق على التحكيم والذي أجازته المادة ٤٠ من قانون شركات قطاع الأعمال للشار إليه وأوردت أحكامه الأمر الذي كان يوجب على محكمة الاستئناف إلغاء الحكم المستأنف الصادر في شأن دعوى الضمان الفرعية وإعادة هذه الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي بعدم إختصاص المحكمة ولائيا نظر دعوى الضمان الفرعية فإنه يكون قد خالف القانون.

(الطن رقم ٣٤٩٧ سنة ٢٠٢٢ جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٣)

• هيئة التحكيم

• تشكيل هيئة التحكيم

تحديد أشخاص المحكمين

٥٩١- وجوب تحديد أشخاص المحكمين باسمائهم في الاتفاق على التحكيم أو في إتفاق مستقل. م ٣/٥٠٢ مرافعات. عدم إشترط توافر ترتيب زمني بين الاتفاق على التحكيم والاتفاق على شخص الحكم.

(الطنن رقم ٦٥٢٩، ٦٥٣٠ لسنة ٢٠٢٢ جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٥٩٢- النص في المادتين ٣/٥٠٢، ٣/٥٠٢ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع أوجب تحديد أشخاص المحكمين باسمائهم سواء تم ذلك في الاتفاق على التحكيم أو في إتفاق مستقل لأن الثقة في الحكم وحسن تقريره وعادلته هي في الأصل مبعث على الاتفاق على التحكيم، ولا يشترط ترتيب زمني بين الاتفاق على التحكيم والاتفاق على شخص الحكم فيجوز أن يتما معا أو أن يتم هذا قبل ذلك.

(الطنن رقم ٣٤٩٧ سنة ٢٠٢٢ جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٣)

عدد المحكمين

٥٩٣- عدد المحكمين. وجوب أن يكون وترأ. م ٢/٥٠٢ مرافعات. أثره. بطلان التحكيم.

(الطعن رقم ٦٥٢٩، ٦٥٣٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٥٩٤ - اشتراط القانون - وعلى ما تقضى به المادة ٢/٥٠٢ مرافعات أنه إذا تعدد المحكومون وجب أن يكون عددهم وترأ وإلا يكون التحكيم باطلاً.

(الطعن رقم ٦٥٢٩، ٥٦٣٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

• رد المحكمين

٥٩٥ - التحكيم، الإحالة فيه إلى القواعد المقررة لعدم صلاحية القضاة وردهم في قانون المرافعات. اقتصارها على أسباب عدم صلاحية والرد. م ٥٠٣ مرافعات قبل إلغائها بقانون التحكيم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ قصر حق الطعن بالاستئناف على طالب الرد وحده إذا رفض طلبه دون الحكم المحكوم برده. علة ذلك.

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٧)

٥٩٦ - للشرع في الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات الخاص بالتحكيم قبل إلغائه بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ لم يحل إلى القواعد المقررة لعدم صلاحية القضاة وردهم إلا بالنسبة لأسباب عدم الصلاحية والرد حيث نصت المادة ٥٠٢ منه على أن "يطلب رد الحكم لنفس الأسباب التي يرد بها القاضي، أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم" مما أوجد خلافاً في الفقه حول ما إذا كان يجوز للمحكم أن يستأنف الحكم الصادر بقبول طلب رده - إلا أنه لما كانت للصلة القانونية الشخصية للباشرة هي من قبول العن فإنه يجب قصر حق الطعن بالاستئناف على طائب الرد وحده إذا رفض طلبه دون الحكم المحكوم برده باعتبار أن الحكم - كالقاضي - ليس طرفاً ذا مصلحة شخصية تجيز له التشبّس بالحكم في نزاع أعرب أحد أطرافه عن عدم اطمئنانه إلى قضائه فيه، وكشف الحكم بقبول طلب الرد على أن ما قاله طالب الرد يقوم على سند من الجد - يؤيد هذا النظر أن الشرع في قانون التحكيم الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ حسم الخلاف المشار إليه فقصر الحق في الطعن على الحكم الصادر في طلب الرد على طالب الرد وحده دون الحكم للطالب رده.

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٧/٦/٢٠٠٠)

٥٩٧ - قضاء الحكم للطعون فيه بقبول استئناف المحكمين للحكم الصادر بردهم عن الفصل في مشاركته التحكيم. مخالفة للقانون. وجوب القضاء بعدم جواز الاستئناف.

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٧/٦/٢٠٠٠)

٥٩٨ - لما كان الحكم للطعون فيه.. إذ قضى بقبول استئناف الطعون ضدهم (استئناف المحكمين للحكم الصادر بردهم عن الفصل في مشاركته التحكيم) شكلاً، فإنه يكون قد خالف القانون وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه.. فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الاستئناف.

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٧/٦/٢٠٠٠)

• عزل المحكمين

٥٩٩ - عزل الحكم تمامه بصورة ضمنية أو صريحة. عدم اشتراط شكل خاص.

(الطعن رقم ٦٥٢٩، ٦٥٣٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٢/١/٢٠٠٠)

٦٠٠ - لا يشترط في عزل المحكم شكل خاص فقد يتم بصورة ضمنية أو باتفاق صريح.

(الطعن رقم ٦٥٢٩، ٦٥٣٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٢/١/٢٠٠٠)

٦٠١ - عزل محكمين باتفاق طرفي التحكيم. لا أثر له على مشاركة التحكيم الصحيحة. شرطه. إصراف إرادتهما إلى اللواقعة على قيام باقي المحكمين بتنفيذها. قضاء الحكم للطعون فيه ببطلان المشاركة استناداً إلى أن عزل محكمين يعتبر فسخاً لها. خطأ.

(الطعن رقم ٦٥٢٩، ٦٥٣٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٢/١/٢٠٠٠)

٦٠٢ - إذ كان البين من الأوراق أن مشاركة التحكيم قد انعقدت صحيحة

بإيجاب وقبول صادر من الطرفين وتم عزل محكمين هما ..

بموافقة طرفي النزاع وبتوقيعهما أمام اسمي المحكمين العزولين ومن ثم فلا يكون لهذا العزل ثمة أثر على صحة للشارطة طالما أن إرادة الطرفين اتجهت إلى الموافقة على قيام باقي المحكمين بتنفيذها وإذا كان الحكم للطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطالان مشاركة التحكيم على سند من أن عزل اثنين منهما يعد هسقا لمشاركة التحكيم وعلى ما أورده الحكم بأسبابه من أن تعيين شخص الحكم من الأركان الأساسية لمشاركة التحكيم وبعزلة تنهار هذه المشاركة فإنه يكون معيبا بمخافة القانون.

(الطعن رقم ٦٥٢٩، ٦٥٣٠ لسنة ٦٢٢ جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٠ إجراءات التحكيم

٦٠٣ - إجراءات التحكيم. بدعتها من يوم تسلم للدعى عليه طلب التحكيم

مالم يتفق الطرفان على موعد آخر. المادة ٢٧ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤.

(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٦١١ جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

٦٠٤ - للقرر أن إجراءات التحكيم عند الاتفاق عليه - بدلا عن القضاء - إنما

تبدا من اليوم الذي يتسلم فيه للدعى عليه طلب التحكيم عن الحق للنزاع عليه من الدعى ما لم يتفق الطرفان على موعد آخر له وذلك على نحو ما استنته الشارع في المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ في شأن التحكيم في الولد للنزية والتجارية والتي قننت به ما كان يجري عليه العمل قبل نفاذه.

(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٦١١ جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

٠ بطلان حكم التحكيم

٦٠٥ - أسباب بطلان حكم المحكمين. ورودها على سبيل الحصر. الخطأ في

احتساب مدة التقادم عدم إعتبارها من تلك الأسباب. قضاء الحكم الطعون فيه ببطالان حكم المحكمين لهذا السبب. خطأ . علة ذلك.

(الطعن رقم ٦٥٢٩، ٦٥٣٠ لسنة ٦٢٧ ق جلسة ١/١٢/٢٠٠٠)

٦٠٦ - إذ كان الحكم للطعون فيه قضى ببطالان حكم المحكمين على سند من خطأ الحكم الأخير في احتساب مدة التقادم اللازمة للملك بالتقادم الطويل ولم يفتن بأن للشرع في المادة ٥١٢ من قانون للرافعات للتطبيق على واقعة النزاع - حدد أسباب بطلان حكم المحكمين وأوردها على سبيل الحصر، ومنها وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثرت في الحكم، ولما كان استخلاص توافر مدة التقادم من سلطة هيئة التحكيم ويتعلق بفهم الواقع في النزاع للطروح وكان للشرع لم يجعل خطأ حكم المحكمين في استخلاص وقائع النزاع من الأسباب التي تجيز طلب إبطال الحكم، فإن الحكم للطعون فيه إذ قضى ببطالان حكم المحكمين للخطأ في احتساب مدة التقادم فإنه يكون معيبا فضلا عن مخالفة القانون بالخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٦٥٢٩، ٦٥٣٠ لسنة ٦٢٧ ق جلسة ١/١٢/٢٠٠٠)

تقسيم الأراضي المعدة للبناء

من الحالات التي لا ينطبق فيها وصف التقسيم

٦٠٧ - ثبوت أن البيع في عقد النزاع عبارة عن جزء من عقار من دور واحد يطل على طريق قائم وأن الأرض غير معزاة إلى عدة قطع. آخره. عدم خضوعها لقانون التقسيم. إقامة الحكم للطعون فيه قضاءه ببطلان عقد البيع تأسيسا على خضوع الأرض لهذا القانون وحظر التصرف فيها بالبيع قبل صدور قرار بالواقعة على التقسيم. خطأ.

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٢٣ ق جلسة ٢/٨/٢٠٠٠)

٦٠٨ - إذ كان البين من الحكم للطعون فيه أنه أقام قضاءه ببطلان عقد البيع موضوع الدعوى على ما أورده في أسبابه من أن "الأرض موضوع الدعوى تخضع لقانون التقسيم رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ للعدل بق ٢ لسنة ١٩٨٨، وأنه يحظر التصرف فيها بالبيع قبل صدور القرار بالواقعة على التقسيم" وإذا كان الثابت في العقد موضوع الدعوى، ومن تقرير

الخبر للنسب فيها أن للبيع عبارة عن جزء من عقار من دور واحد يطل من الناحية البحرية على طريق قائم، وأن الأرض غير مجزأة إلى عدة قطع، ومن ثم فإنها بهذا الوصف لا تخضع لقانون التقسيم رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٠ وكان الحكم للطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

تنفيذ عقارى

إجراءات بيع العقار

قائمة شروط البيع والاعتراض عليها

٦٠٩ - اعتراض الطاعن على قائمة شروط بيع العقار بعدم تسلمه قيمة القرض موضوع النزاع لأن عقد القرض للوثق للمرم بينه وبين الدين عقد ضمانا للوفاء بالدين. ثبوت تأشير للوثق المختص بإلغاء عبارة أن الطاعن مدين للمطعون ضمه، وأن القرض ضمانا للوفاء بالرصيد للدين. مفاده. عدم استلام الطاعن له وهو ما أكدته الخبر للنسب في الدعوى. أثره. عدم ثبوت الدين بسند ظاهر. قضاء الحكم للطعون فيه برفض هذا الاعتراض على أسباب ظنية افتراضية. تجهيل بالأساس الذى أقام عليه قضاءه.

(الطعن رقم ١٠١٤١ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١)

٦١٠ - لما كان الثابت من الاطلاع على أصل عقد القرض للوثق للمرم بين طرفي النزاع، والنفذ بمقتضاه أنه نص فيه على أن الطاعن مدين للبنك للطعون ضمه بمبلغ ٢,٣٩١,١٠٦ جنيه، ثم تأشير من الوثق بما يفيد إلغاء هذه العبارة، وأن القرض للقدرة قيمته بمبلغ مائتين وخمسين ألف جنيه عقد ضمانا للوفاء بذلك الرصيد للدين وملحقاته وفوائده، مما ينبئ عن أن الطاعن لم يتسلم قيمة القرض، وهو ما أكدته ما تقدم لا يكون ثابتا بسند ظاهر. لما كان ذلك، وكان البين من الحكم للطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض اعتراض الطاعن على أسباب ظنية افتراضية مفادها أن الطاعن وقد وقع على العقد فإنه

يعتبر ملحقاً، وأن هذا العقد يعتبر تجلياً للدين، أن الضمان ينصرف إلى مبلغ القرض، لأنه لا يتصور وفقاً لمسلك الشخص العادى أن يوقع شخص على عقد قرض بضمان رهن ويترك السند فى يد المدين المرتهن دون أن يكون له أساس من قبض " فإن ذلك مما يجهل بالأساس الذى قام عليه قضاء الحكم، ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيقه للقانون.

(الطن رقم ١٠١٤١ لسنة ١٩٤٤ قى جلسة ١٩٩٩/١٢/١)

٠ إجراءات النشر والاصق

٦١١ - قلم الكتاب . هو للنوط به اتخاذ إجراءات النشر والاصق فى البيوع العقارية دون الدفن الذى يباشر إجراءات نزع الملكية. علة ذلك، للحائز والمدين الحائز والكفيل العينى إستصلاخ إذن من قاضى التنفيذ بنشر ولصق إعلانات أخرى عن البيع. للواد ٤٢١، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١ مراجعات. مؤداه. الإذن بالتوسعة فى تلك الإجراءات. عدم قيامه مقام الأصل للوجب لاتخاذها من قلم الكتاب. لثرد. تراضى الماذون له بالتوسعة أو إحجامه عن القيام بها. لا يصح أن يكون سبباً لمجازاته بالمادة ٩٩ مراجعات.

(الطن رقم ٤٩٩٦ لسنة ١٩٦٢ قى جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

٦١٢ - لما كان البين من اللواد ٤٢١، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١ من قانون للرفعات أن الشرع ناط بقلم الكتاب اتخاذ إجراءات النشر والاصق فى البيوع العقارية دون الدفن الذى يباشر إجراءات نزع الملكية حتى لا يقصر هذا الأخير فى اتخاذها، أو يرتكب من الأغلاط ما يعرضها للبطلان أو يحول دون علم للمدين بها، وأجاز للحائز والمدين الحائز والكفيل العينى أن يستصلاخ إذناً من قاضى التنفيذ بنشر إعلانات أخرى عن البيع أو بلصق عند آخر من الإعلانات بسبب أهمية العقار أو طبيعته أو لغير ذلك من الظروف. فإن مؤدى ذلك أن الإذن بالتوسعة فى تلك الإجراءات لا يقوم مقام الأصل - وهو أن واجب إتخاذها يقع على قلم الكتاب ومن ثم فإن تراخى الماذون له بالتوسعة أو إحجامه عن القيام بها لا يصح أن يكون سبباً لمجازاته على نحو ما نصت عليه المادة ٩٩ من القانون للنشر إليه وإنما يسوغ أن يكون

ممرراً لمباشرة إجراءات البيع، أو وقف السير فيها بناء على ما يتخذه قلم
الكتاب من إجراءات اللصق والنشر.

(الطن رقم ٤٩٩٦ لسنة ٦٢٢ جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

حجز

الحجز الإداري

٦١٣ - الحجز الإداري. المقصود به. إعتبره امتيازاً للإدارة العامة لتحقيق
وظائفها العامة. إختلافه عن التنفيذ القضائي. قيام الإدارة فيه بدور
طالب التنفيذ ودور ممثل السلطة العامة في إجراءاته.

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٦٢١ جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

٦١٤ - المقصود بالحجز الإداري، مجموعة الإجراءات التي ينص عليها القانون
والتي بموجبها تخول الحكومة، أو الأشخاص الاعتبارية العامة حجز
أموال مدنييها أو بعضها، ونزع ملكيتها إستيفاء لحقوقها التي يجيز
القانون إستيفاءها بهذا الطريق، ومن ثم فهو يختلف عن التنفيذ
القضائي في أنه يعتبر امتيازاً للإدارة العامة تمكيناً لها من تحقيق
وظائفها العامة، وأنه ذلك أنه يتم دون حاجة لحكم قضائي أو لغيره
من السبلات التنفيذية، وأن الإدارة تقوم فيه بدور طالب التنفيذ ودور
ممثل السلطة العامة في إجراءاته، فهو لا يتم بواسطة القضاء بل
بواسطة طالب التنفيذ نفسه، ويعتبر لهذا صورة من صور اقتضاء
الثلاث حقه بنفسه، كما أن إجراءاته قد روعي فيها تغليب مصلحة
الثلاث على مصلحة اللذين للنفذ ضده وعلّة هذا أن الحقوق التي تقضى
بواسطة هذا الطريق هي حقوق للخزينة العامة.

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٦٢١ جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

من إجراءات الحجز الإداري

إصطحاب شاهدين

٦١٥ - الحجز الإداري إحاطته بضمانات وجوب اتباعها عند توقيع الحجز
تخلفاً اثره. بطلان الحجز. إصطحاب شاهدين عند توقيع الحجز
وتوقيعها عليه من تلك الضمانات. علّة ذلك.

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١١ جلسة ١٧/١١/١٩٩٩)

٦١٦ - أحاط المشرع الحجز الإداري بعدد من الضمانات - تحقيقا للتوازن بين مصلحة الطرفين - وأوجب على الدائن الحاجز اتباعها عند توقيع الحجز، ورتب على تخلفها بطلان الحجز سواء بالنص عليه صراحة في قانون الحجز الإداري، أو بسبب عدم تحقق الغاية من الإجراء عملاً بأحكام المادة ٢٠ من قانون للرافعات - الذي أحالت إليه في شأن أعمال أحكامه المادة ٧٥ من قانون الحجز الإداري وذلك في حالة خلو أحكامه من النص على البطلان جزاء لتخلف الغاية من هذه الإجراءات - ومن بين تلك الضمانات ما أورده الشرع في المادتين الرابعة والسابعة منه من ضرورة اصطحاب شاهدين حال توقيع الحجز وأن يحمل كل من تنبيه الأداء والحجز ومحضر توقيعهما باعتبار أن ذلك الأمر مرقى فيه تحرى الصحة واليقظة ومطابقة الإجراءات التي يباشرها أشخاص الدائن الحاجز لصحيح القانون - في ظل عدم دراية الأخيرين تلك الأعمال كما هو الشأن في اللوظفين القضائيين للنوط بهم اتخاذ هذه الإجراءات.

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١١ جلسة ١٧/١١/١٩٩٩)

٦١٧ - الالتزام باصطحاب شاهدين عند توقيع الحجز الإداري. إجراء جوهري. إخلال مندوب الهيئة الحاجزة بهذا الالتزام حال شروعه في إجراء الحجز على الطاعن. آخره. بطلان الحجز. عدم زواله إلا بإقرار المدين بصحة الإجراءات وسلامتها. إنتهاء الحكم للطعون فيه إلى صحة الإجراءات على أن الغاية من الأجراء تحققت دون بيان ماهية الغاية ودليل تحققها ورغم تمسك الطاعن بعدم صحة الإجراءات. خطأ وقصور.

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١١ جلسة ١٧/١١/١٩٩٩)

٦١٨ - إذ كان البين من محضر الحجز للورخ ١٩٨٨/١/١٥ أن مندوب الهيئة الطعون ضدها لم يلتزم حال شروعه في إجراء الحجز على الطاعن اصطحاب الشاهدين فأورد في محضره أنه اصطحب شاهداً واحداً هو

والذى خلا محضر الحجز من توقيعه مخالفاً بذلك نص المادتين الرابعة والسابعة من قانون الحجز الإدارى. ولما كانت الغاية التى إبتغاها للشرع من هذا الإجراء هى تحقيق ضمانات للمدين المحجوز عليه فى مواجهة الدائن الحاجز الذى خوله القانون سلطة توقيع الحجز بنفسها مما يجعل منها إجراء جوهري يتعين على مندوب الحاجز أن يلتزم به، فإذا أخل بهذا الألتزام فإن الحجز يعتبر باطلاً، ولا يزول هذا البطلان إلا بإقرار الدين - الطاعن - بصحة إجراءات الحجز وسلامتها، وإذا انتهى الحكم للطعون فيه، رغم تخلف هذا الإجراء إلى صحة إجراءات الحجز مع تمسك الطاعن بعدم صحتها ومنازعة فى سلامتها وعدم علمه بها على سند مما أورده من أن الغاية من الإجراء قد تحققت دون أن يبين ماهية تلك الغاية ووجه ودليل تحققها فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون.

(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٦١ جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

الحجز الإدارى على المنقول لدى المدين

٦٩٩ - إعلان الحجز الإدارى على المنقول لدى اللدين تمامه بتوقيعه بشخصه أو من يعيب عنه على محضر الحجز. رفض أى منهما التوقيع بالاستلام. أثره. إثبات ذلك فى المحضر وتعليق نسخه منه على باب الجهة الإدارية التى يقع الحجز فى دائرتها. مؤداه. قيام هذا الإجراء مقام الإعلان. المادتان ٤، ٧ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى مخالفة ذلك. خطأ.

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٦٣ جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

٦٢٠ - مفاد المادتين الرابعة والسابعة من هذا القانون (قانون الحجز الإدارى) أن إعلان حجز المنقول إدارياً لدى اللدين يتم بتوقيعه بشخصه أو لمن يجب عنه على التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز ومحضر الحجز فإذا رفض أى منهما التوقيع واستلام نسخة منه أثبت ذلك فى هذا المحضر وعالقت نسخة منه على باب الجهة الإدارية التى يقع الحجز فى دائرتها ويقوم هذا الإجراء مقام الإعلان. لما كان ذلك. وكان الثابت من الأوراق أن مندوب الطاعن بصفته قد انتقل بتاريخ ١٩٩١/٧/٤ إلى محل

إقامة الطعون ضدها ونبه عليها ببلغ يبلغ ٧٥٤,٦٠٠ جنية قيمة إيجار المحل المؤجر لها من الوحدة المحلية بمركز قوص ومصروفات الحجز - التي تعد ضمن الحالات التي أجازت الفقرة "هـ" من المادة الأولى من القانون سالف الذكر تحصيلها بطريق الحجز الإداري - وذلك عن المدة من مايو سنة ١٩٩٠ حتى نوفمبر سنة ١٩٩٠ وألزمها بالحجز وإذ لم تستجب فقد شرع في توقيع الحجز الإداري بحضور شاهدين على "تليفزيون ملون" قد قيمته بحوالى ٨٠٠ جنية أقرت بملكيته له وتركه في حراستها وطلب منها التوقيع على التنبيه والإنذار ومحضر الحجز واستلام صورته فرفضت فقام على أثره بتعليق نسخة منه على باب قسم الشرطة الذى أجرى الحجز فى دائرته فتحقق بهذا الإجراء إعلانها به حسبما رتبته القانون وكان الحكم للطعون فيه قد انتهى إلى عدم الاعتداد بإجراءات حجز المنقول لدى للطعون ضدها سائلة الذكر واعتباره كأن لم يكن على سند من أن الطاعن لم يعلنها بنسخة من محضر الحجز فى خلال الثمانية أيام التالية لتوقيعه فى ١٩٩٠/٧/١٤ إعمالا لحكم المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري المتعلقة بإعلان حجز ما للمدين لدى الغير وهو أمر لم يستلزمه الشارع فى إعلان حجز المنقول لدى اللدين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه.

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ١٩٩٢ جلسة ١٣/٦/٢٠٠٠)

حراسة

حراسة إدارية

تصرف الحارس العام بالبيع فى عقار مملوك للخاضع لم
يشمله قرار فرض الحراسة

٦٦١ - فرض الحراسة على للنشأة التجارية دون أن تمتد إلى مالها. أثره. عدم شمولها للبانى والأرض للقيام عليها للنشأة. صدور قرار من الحارس العام بالتصرف ببيعها إعتباره تعلبا على حق الملكية وخروجا على التفويض للقرر له بموجب القانون. أثر ذلك. تجريد القرار من حصانته واعتباره

عقبة مادية، اختصاص القضاء العادى بنظر النزاعات الناشئة عنه. علة ذلك.

(الطعن لرقم ٦٧٧٣، ٦٩٦٨، ٦٩٩٣ لسنة ٦٣٢ جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٦٢٢- لما كان الثابت بالأوراق أن الحراسة فرضت على المنشأة التجارية للمساهمة بـ ودون أن تمتد تلغيرها إلى مالكها - وهو مورث

مورثة للطعون ضدهم - ومن ثم فإن املاك الخاضع الخاصة لا تشملها الحراسة التى تقتصر على الفندق كمنشأة تجارية دون للباني والأرض لقيام عليها التى تظل على ذمة مالكها للذكور وبمنأى عن الحراسة ويضحي تصرف الحارس العام ببيع الباني والأرض المقام عليها خروجاً على التفويض المقرر بموجب ذلك القانون، الذى لا يجيز فرض الحراسة إلا على الشركات وللؤسسات دون الأشخاص الطبيعيين وبعد بالتالى انتحالا لاختصاص السلطة التشريعية فى أمر يتصل بحق الملكية الخاصة التى حرصت الدساتير للتعاقة على حمايتها وتقرير انها مضمونة لا يجوز بها إلا فى الأحوال البينة فى القانون مما يخرجها من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة للقررة له ويغلو مجرد عقبة مادية فى سبيل استفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية للشروعة ويخضعه لأحكام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة والتى تختص برفع ما ينتج عن هذا الاعتلاء للمادى من آثار.

(الطعن لرقم ٦٧٧٣، ٦٩٦٨، ٦٩٩٣ لسنة ٦٣٢ جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٦٢٣ - إقامة الحكم للطعون فيه قضاءه تأسيساً على أن تصرف الحارس ببيع أرض وبناء العقار غير صحيح لا ينفذ فى حق مالكه لعدم اشتغال قرار فرض الحراسة عليها، صحيح. لا يغير من ذلك نص م ٢٠ ق ١٤ لسنة ١٩٨٠. علة ذلك.

(الطعن لرقم ٦٧٧٣، ٦٩٦٨، ٦٩٩٣ لسنة ٦٣٢ جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٦٢٤ - إذ كان الحكم للطعون فيه قد بنى قضاءه صحيحاً على أن تصرف الحارس العام ببيع أرض وبناء العقار الكائن به الفندق محل النزاع غير صحيح حابط الأثر فى حق مالكه لعدم اشتغال قرار فرض الحراسة

عليها ومن ثم فلا ينفذ في حقه إلا بإجازته له ومن ثم فلا يعد نائباً عنه يظل لئال موضوع التصرف المذكور على ذمته لا ينتقل منه إلى الطاعنة ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من إستثناء الأموال والممتلكات التي تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ من أن ترد عينا إلى الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم ذلك أن نطاق أعمال هذه المادة ينصب على التصرفات التي تمت بناء على إجراءات فرض الحراسة الصادرة من السلطة الرخص لها بإصدارها بحسبانها في نطاق أحكام القانون الذي ينظمها أما التصرفات الصادرة في أموال لم تشملها الحراسة فإنها تكون بمنأى عن مجال تطبيق هذه المادة.

(الطنون رقم ١٧٧٣، ٦٩٦٨، ٦٩٩٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٢/٤/٢٠٠٠)

"تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة في ٦٩ لسنة ١٩٧٤"
"الخيار المقرر لجهات الحكومة والهيئات العامة المشتري للعقارات للبنية من الحراسة العامة بين الإبقاء على البيع وبين اعتباره ملفاً"

٦٢٥ - جهات الحكومة ووحدة الإدارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة المشتري للعقارات للبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال. لها الخيار بين الإبقاء على عقود البيع وبين إعتبارها ملفاً. وجوب إخطارها رئيس جهاز تصفية الحراسات برغبتها خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بقى ٦٩ لسنة ١٩٧٤ تخلف ذلك. أثره. إعتبار العقد ملفياً بقوة القانون. اختيارها الإبقاء على عقود البيع. شرطه. المادة الأولى من مواد إصدار ق ٦٩ سنة ١٩٧٤ وللادتين ١١،١ من ذات القانون.

(الطنون رقم ١٣٦١ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢١/١١/١٩٩٩)

٦٢٦ - يمل النص في المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وللعمل به إعتباراً من ١٩٧٤/٧/٢٥ وللادتين ١١ من ذات القانون على أن للشرع بعد أن نص على إنهاء جميع التدابير المتعلقة بالحراسة على الأشخاص

الطبيعيين والاعتباريين أورد الأحكام الخاصة بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ومنها أن أجاز - في غير الحالات المبينة بالمادة العاشرة من القانون - لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها للشترية للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة الخيار بين الإبقاء على عقود البيع وبين اعتبارها ملغاة على أن تقوم بإخطار رئيس جهاز التصفية برغبتها خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا اعتبر العقد ملغياً بقوة القانون إعتباراً من تاريخ انقضاء هذه المهلة. واشترط في حالة لبقاء الرغبة في الإبقاء على عقود البيع زيادة ثمن الشراء إلى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة الأصلية المفروضة على العقار في تاريخ البيع مع استمرار إستحقاق الفوائد المفروضة على الثمن الأصلي على أن تلتزم بإداء الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بالقانون وقد صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ بمد مهلة الإخطار بالرغبة إلى ١٢/٣١/١٩٧٥ ومد مهلة الالتزام بإداء الزيادة وباقي الثمن إلى ١٩٧٦/٣/٣١.

(الطن رقم ١٣٦١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢١)

٦٢٧ - إلغاء عقود البيع للمرمة بين الحراسة العام أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبين الجهات لشترية للذكورة بالمادة العاشرة في ٦٩ لسنة ١٩٧٤ والخيار للمنوح لتلك الجهات في غير الحالات المبينة بهذه المادة بين الإبقاء على عقود البيع وبين اعتبارها ملغاة. شرطه. ألا تكون هذه الجهات تصرفت فيها للغير ولو بعقود إبتنائية قبل العمل بالقانون للذكور. علّة ذلك.

(الطن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٣)

٦٢٨ - النص في المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن الحراسة على أن تلغى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الإبتنائية للمرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبين الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها للغير.

هذه الجهات ولو بعقود ابتنائية متى طلب مستحقوها إستلامها طبقاً لأحكام المواد ١، ٢، ٤، وذلك في الأحوال الآتية " والنص في المادة ١١ من القانون المذكور على أن "في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدة الإدارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وللشترية للعقارات للبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى النولة الخيار بين الإبقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء. إلى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة الأصلية للفروضة على العقار للبيع في تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد للفروضة على الثمن الأصلي دون الزيادة على أن تلتزم بإداء الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات للبيع إلى مستحقها " يدل على أن شرط إلغاء عقود البيع للبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى النولة وبين الجهات للشترية للذكورة بنص المادة العاشرة في الحالات المشار إليها به وشرط الخيار للمتاح لتلك الجهات في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة بين الإبقاء على عقود البيع وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات للبيع إلى مستحقها هو ألا تكن هذه الجهات قد تصرفت فيها للغير ولو بعقود ابتنائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وذلك حتى يتفق النسق والنهج الذي انتهجه الشرع حيال الرد على للأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة سواء كانت عقارات مبينة أو أراضي زراعية على نحو ما سطرته المادة السابقة من ذات القانون. لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن عقد الطعون ضدها الأولى عن الوحدة السكنية موضوع الدعوى الصادر لها من الشركة للطعون ضدها الثانية سابق في التاريخ على صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر فإن إختيار الشركة للشترية إلغاء عقدها الصادر لها من الحراسة العامة عن كامل العقار للبيع إعمالاً لنص المادة ١١ من ذات القانون يترتب عليه عودة العقار عند تلك الوحدة إلى مستحقه لنفاذ ذلك العقد في حقهم واستحالة الرد العيني بالنسبة لها، ويكون تصرفهم ببيع كامل العقار لمورث الطاعنات باطلاً في خصوصها لصدوره من غير مالك ولا يغير من ذلك تسجيل ذلك العقد لأن التسجيل لا يصحح عقداً باطلاً، ومن ثم فإن ملكية هذه الوحدة لم تنتقل إلى مورث الطاعنات بذلك العقد للسجل،

كما لا يغير من ذلك علم أو عدم علم طرفي العقد للسجل بهذا البيع السابق والتي لم يجادلا للطعون ضدها الأولى في حصوله، وإذ التزم الحكم للطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٦٢٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٣)

حكر

إقامة المحتكر مبان على الأرض المحكرة

٦٢٩ - عقد الحكر. للمحتكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة. له حق القرار إلى انتهاء الحكر وحق ملكية ما أحدثه من بناء والتصرف فيه وانتقاله إلى ورثته. شرطه. أن يدفع اجر للنل.

(الطن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٦٢٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

٦٣٠ - عقد الحكر يجيز للمحتكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة، باعتباره أن له حق القرار إلى أن ينتهي الحكر، وحق ملكية ما أحدثه من بناء ملكاً تاماً يتصرف فيه وحده وينتقل منه إلى ورثته مادان يدفع اجر للنل.

(الطن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٦٢٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

٦٣١ - تمسك الطاعنة بأن للطعون ضده يضع يده على أرض النزاع ويسد مقابل انتفاعه بها وبأنه غاصب لها. تضمن تقرير الخبير أن الأرض كانت محكرة من الإصلاح الزراعي وأن الأخير أقام عليها مبان إقامة الحكم للطعون فيه قضاءه برفض دعوى الطاعنة على سند مما ورد بتقرير الخبير من عدم تقديمها للاستند التي تلزم للطعون ضده بعدم إقامة مبان عليها دون تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين وما إذا كانت الأرض محكرة أو مؤجرة أم وضع الأخير يده عليها عسباً. قصور مبطل. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٦٢٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

٦٣٢ - لما كان الثابت بالأوراق أن دفاع هيئة الأوقات الطاعن جرى في شق منه بأن للطعون ضده يضع يده على قطعة الأرض موضوع النزاع

ويسند مقابل انتفاعه بها، وفي شق آخر بأنه غاصب للأرض في حين جاء بتقرير الخيرة للنوبة في الدعوى، وفي ردها على اعتراضات الطاعنة على هذا التقرير أن تلك الأرض كانت محكرة من الإصلاح الزراعي منذ عام ١٩٦٤، وأن الطعون ضده أقام عليها مبان بالطوب الأحمر في السنة السابقة على عام ١٩٧٢، ثم استبدلها بمبان بالطوب الأحمر

والخرسانة المسلحة في عام ١٩٧٩، وكان البين من الحكم الابتدائي للويد لأسبابه بالحكم للطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على سند مما ورد بتقرير الخيرة للنوبة فيها من أه هيئة الأوقاف لم تقدم للاستدلت التي تلزم للطعن ضده بعدم إقامة مبان خرسانية على الأرض محل النزاع، ولم يعن بتحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين طرفي الدعوى، وبيان ما إذا كانت تلك الأرض محكرة، أم مؤجر، أم أن الطعون ضده كان يضع يده عليها بطريق الغصب، الأمر الذي يبين منها أن محكمة الموضوع لم تحدد واقعة الدعوى تحديدا كافيا يكشف عن أنها فهمت هذا الواقع فهما صحيحا مستندا من أصول ثابتة في الأوراق، فإن حكمها يكون معيبا بقصور بطله.

(الطن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

حكم

إصدار الأحكام

التوقيع على مسودة الحكم

٦٣٢ - عدم توقيع مسودة الحكم من الرئيس والقضاة الذين اشتركوا في للدولة عند النطق به، اثره. بطلانه متعلقا بالنظام العام. جواز التمسك بالبطلان أمام محكمة النقض وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها. شرطه. أن يكون النعى بالبطلان على الحكم الابتدائي مطروحا أمام محكمة الاستئناف. م ١٧٥ مرافعات.

(الطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)

٦٣٤ - أنه ولئن كان من المقرر طبقا لنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات أن الحكم يكون باطلا إذا لم توقع مسودته من الرئيس ومن القضاة الذين

اشتركوا في المناولة عند النطق بالحكم وأن هذا البطلان متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به أمام محكمة النقض وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون النعى بالبطلان على الحكم الابتدائي مطروحا أمام محكمة الاستئناف.
(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٦٨ قى جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)

بيانات الحكم
أسماء القضاة الذين أصدروه
تخلف القاضى الذى سمع الرافعة واشترك فى المناولة عن
جلسة النطق بالحكم

٦٢٥ - إشتمال ديباجة النسخة الأصلية للحكم للطعون فيه على أسماء القضاة الذين سمعوا للرافعة واشتركوا فى المناولة وتبيليه بأسماء القضاة الذين حضروا تلاوته على نحو يبين منها أن أحد الذين أصدروه تخلف عن حضور جلسة النطق به وحل محله واحد ممن حضروها. خلو النسخة من إثبات بيان أن الأول وقع على مسودة الحكم. لا بطلان. علة ذلك.

(الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٦٣ قى جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

٦٣٦ - لما كان الثابت فى ورقة الحكم للطعون فيه أن ديباجته استملت على بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أى الذين سمعوا الرافعة واشتركوا فى المناولة، ثم ذيل بأسماء القضاة الذين حضروا تلاوته على نحو يبين منه بوضوح أن السيد المستشار، وهو ما لا يمارى فيه الطاعن، وكان النعى بهذا السبب لا يتسع للقول بأن السيد المستشار الذى شارك فى إصدار الحكم لم يوقع على مسودته، وإنما يقتصر على تعيب نسخته بأنها خلت من إثبات بيان أنه وقع عليه هذه المسودة، وهو ليس من البيانات التى أوجب القانون إشتمال ورقة الحكم عليها، فإنه يكون مبررا من عيب البطلان.

(الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٦٣ قى جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

تسبيب الأحكام ضوابط التسبيب

٦٣٧ - الحكم القضائي. ماهيته. فصل في خصومة قائمة وفق صحيح القانون مباشرة القاضى وظيفته القضائية الهدف منها وجه الحق فى الدعوى. كفيته فهم صحيح لواقعها ودراسة ثم إنزال حكم القانون عليها. وجوب أن ينزه القاضى نفسه عن التردى فى مسألة فكرية أو مبارزة مذهبية تشغله عن الوقوف على عناصر الدعوى وإلا كان حكمه مبنيًا على غير أسباب. إعتناقه فكر لا يشهد له علما ولا هدى ولا كتاب منير أو رأيا يناهض ما استقر فى ضمير الجماعة وما تعارفت عليه فى دستورها وقانونها. فساد فى الاستدلال وخطأ.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٦٣٨ - إن الحكم القضائي هو فصل فى خصومة قائمة، وفق صحيح القانون، وعلى القاضى إذ مباشر وظيفته القضائية أن يجعل بغيته وجه الحق فى الدعوى، وهو ما لا ينال إلا بفهم صحيح لواقعها ودرس عميق لأدلتها، ثم إنزال حكم القانون عليها، عليه - إذ يقضى بين الناس - أن ينزه نفسه عن التردى فى مساجلة فكرية أو مبارزة مذهبية تشغله عن الوقوف على عناصر الدعوى الواقعة والقانونية اللازمة لحسم النزاع فيها فإن هو فعل، كان حكمه مبنيًا على غير أسباب فإذا استلزم الفصل فى الدعوى أن يوازن بين المبادئ ويقايس بين الأفكار، كان له ذلك - فى حدود سلطته التقديرية - دون أن يعتنق - فى هذا السبيل - فكراً لا يشهد له علم ولا هدى ولا كتاب منير، أو رأيا يناهض ما استقر فى ضمير الجماعة وما تعارفت عليه فى دستورها وقانونها، فإن فعل، كان استدلاله فاسداً، وتطبيقه للقانون خاطئاً.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٦٣٩ - وجوب إشتمال أسباب الحكم على ما يدل على أن القاضى فحص الأدلة التى طرحت عليه فحصا دقيقا فند وجود الدفاع الجوهري وأوفائها ما تقتضيه من عناية. رد الحكم عليها ردا ينبئ عن عدم درس أوراق الدعوى، أثره. خروج أسبابه عن التسبب الذى يتطلبه القانون وصيرورته باطلان. وجوب نقضه.

(الطن رقم ٤٣٢٨٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

٦٤٠ - أسباب الحكم يجب أن تشمل على ما يدل على أن القاضى فحص الأدلة التى طرحت عليه فحصا دقيقا، وفند وجوه الدفاع الجوهري، وأوفائها ما تقتضيه من عناية، وكل حكم يرد على هذه الوجوه ردا ينبئ عن عدم درس أوراق الدعوى لا يكون مسببا التسبب الذى يتطلبه القانون ويكون باطلا متعينا نقضه.

(الطن رقم ٤٣٢٨٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

عيوب التدليل

القصور فى التسبب و مخالفة الثابت بالأوراق

ما يعد كذلك

٦٤١ - تمسك الطاعنة فى صحيفة إستئنافها بخطأ الحكم المستأنف لرفض طعنها بالجهالة على توقيع مورثها على عقد البيع موضوع الدعوى واعتماده فى قضائه على أقوال شاهدين لم يقطعا بصحة ذلك التوقيع بأن كان أولهما أميالا لا يعرف ما إذا كان للمورث توقيع على العقد، ولم ترد لثانيهما إجابة بمحضر التحقيق لدى سؤاله عما إذا كان قد شاهد واقعة توقيع اللورث. علم مراقبة الحكم للطعون فيه لهذا الحكم فيما انتهى إليه وعلى قالة اقتصار دفاع الطاعنة على صدور العقد من اللورث فى مرض اللوت وأنه لم يدفع فيه ثمن فتكون قد كفت منازعتها فى صحة التوقيع. مخالفة للثابت بالأوراق وقصور.

(الطن رقم ٤٣٣٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

٦٤٢ - إذ كان الثابت من الاطلاع على صحيفة استئناف الطاعنة انها فى السبب الأول من أسباب استئنافها عيبت الحكم المستأنف بما أورده

تفصيلاً في وجها النعى (بالخطأ لرفضه طعنها بالجهالة وقضاؤه بصحة توقيع مورثها على عقد البيع موضوع النزاع معتمداً في ذلك على أقوال شاهدين للمطعون ضدهم لم يقطعا بصحة التوقيع بأن كان أولهما أمياً لا يعرف ما لنا كان للمورث توقيع على العقد ولم ترد لثانيهما إجابة بمحضر التحقيق عند سؤاله عما لنا كان قد شاهد للمورث لدى توقيعها على العقد، وكان الحكم للطعون فيه قد خالف هذا الثابت في الأوراق من أن "دفاع الاستئناف في أسباب استئنافها قد اقتصر على الادعاء بأن عقد البيع سالف البيان قد صدر من البائع في مرض الموت، وأنه لم يدفع فيه صمن، وبذلك تكون قد كفت منازعتها في صحة توقيع البائع على عقد البيع وإذ حجبته هذه للخالفة عن مراقبة الحكم للاستئناف فيما انتهى إليه من ثبوت صحة توقيع مورث الطاعنة على عقد البيع موضوع النزاع، فإنه فضلاً عما تقدم يكون مشوباً بقصور يبطله.

(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

٢٢٣ - قصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون:

• ما يعد كذلك:

٦٢٣ - تمسك الطعن بصحيفة استئنافه ببطلان إعلان مورثته بصحيفة إفتتاح الدعوى وإعادة إعلانها بها وببطلان إعلانها بالحكم الصادر فيها لتوجيه تلك الإعلانات عن غش إلى عنوان مزيف. إحالة محكمة الاستئناف الدعوى للتحقيق في شأن هذا الدفاع. قضاء الحكم للطعون فيه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف من غير تناول أقوال الشهود ومؤداها مع أن المحكمة ما أحالت الدعوى إلى التحقيق إلا لعدم كفاية أوراق الدعوى بحالتها لتكوين عقيدتها في شأن دفاع الطاعن. قصور مبطل وخطأ.

(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٤)

٦٢٤ - إن الحكم بهذا الذي سلف بيانه (قضاؤه من غير تناول أقوال شهود الطرفين ومؤداها بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعة بعد اليعاد اكتفاء منه بما جرت به أسبابه من أن الإعلان تم في الوطن وخت

الأوراق من ثمة مطعن على ذلك) يبقى الدليل المستمد من أقوال الشهود ودفاع الطاعن بشأنه بغير بحث ولا رد يشهد بالتفات المحكمة إليه ووزنها إياه أنها مع ما أحالت الدعوى إلى التحقيق لسماع الشهود وعلى ما هو ثبت بحكمها الصادر بهذا الإجراء إلا لعدم كفاية أوراق الدعوى بحالتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن إدعاء الطاعن (ببطلان إعلان مورثته بصحيفة إفتتاح الدعوى وإعادة إعلانها بها وببطلان إعلانها بالحكم الصادر فيها لأن للطعون ضدهما والصادر لصالحها الحكم للستائف وحجها تلك الإعلانات إلى عنوان مزيف بطريق ينطوى على الغش) بما يعيب قضاء الحكم للطعون فيه بقصور مبطل أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٤)

مخالفة النائب بالأوراق ماهيته

٦٤٥ - مخالفة النائب بالأوراق التي تبطل الحكم. ماهيته تحريف محكمة للوضوع للنائب ماديا ببعض المستندات والأوراق في مسلك إيجابي أو بتجاهلها ما ثبت في هذه المستندات والأوراق في موقف سلبي منها.

(الطن رقم ٦٨٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٣٠)

٦٤٦ - للقرر أن مخالفة النائب في الأوراق التي تبطل الحكم هي كما تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تحريف محكمة للموضوع للنائب ماديا ببعض المستندات والأوراق بما يوصف بأنه مسلك إيجابي منها تقضى فيه على خلاف هذه البيانات. فإن مخالفة النائب في الأوراق قد تاتي كذلك من موقف سلبي من المحكمة بتجاهلها هذه المستندات والأوراق وما هو ثابت فيها.

(الطن رقم ٦٨٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٣٠)

مخالفة القانون ما يعد كذلك

٦٤٧ - تمسك وكيل الطاعن أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم للستائف تأسيسا على أن موكله مفيد الحرية للحكم عليه بعقوبة

جنائية قبل رفع دعوى الإخلاء وتقليله على ذلك بالاستئناف. قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفاع لعدم تمسك وكيله به أمام محكمة أول درجة. مخالفة للقانون. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٦٤٨ - إذ تمسك المحامي الحاضر عن الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن موكل مسجون بسجن أبو زعبل تنفنا للحكم الصادر ضده في الجناية رقم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات اعتباراً من / قبل رفع الدعوى الحاصل في / / وقدم شهادة صادرة من سجن أبو زعبل مؤيدة لدفاعه وإذ اجتزا الحكم المطعون فيه في رده على هذا الدفاع بقوله بأن الطعن كان ممثلاً بوكيل أمام محكمة أول درجة ولم يتمسك بالبطلان رغم تعلق هذا البطلان بالنظام العام فإنه يكون قد خالف القانون.

(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

إنعدام الحكم

٦٤٩ - توجيه الطاعن خطاباً للمطعون ضدها يخبرها فيه بموطنه الجديد لإعلانه عليه بشأن عقد البيع موضوع التنازع وهو ذات للوطن اللبين بإنذار العرض للوجه منه لها وبصحيفة الدعوى وليس في الوطن العين بالعقد. قيام المطعون ضدها بإعلانه على العنوان الأخير بصحيفة الاستئناف. أثره. بطلان الإعلان. عدم حضور الطاعن أمام محكمة الاستئناف. مؤداه. إنعدام الحكم. علة ذلك.

(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢١)

(الطن رقم ٢٥٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٦/٢/٢٧ س ٤٧ ج ١ ص ٣٦٨)

٦٥٠ - إذ كان الثابت من الأوراق أمام محكمة الاستئناف أن الطاعن وجه خطاباً بعلم الوصول للمطعون ضدها بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٩ يخبرها فيه بأن موطنه الجديد الذي يرغب في إعلانه بشأن عقد البيع موضوع الدعوى هو وهو ذات للوطن الذي اتخذ له في إنذار العرض للوجه منه لها بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٦ وفي صحيفة الدعوى للقائمة منه ضدها

والقينة برقم ٤٢٤٠ سنة ١٩٩٦ ملغى الإسكندرية الابتدائية للودع
صحيفتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٦ وبهذه الاستندات فقد
أفصح الطاعن على وجه لا يحتمل الشكل بأنه يرغب فى إعلانته على
هذا للوطن فى شأن أى نزاع خاص بعقد البيع محل التدعى وليس فى
الوطن الذى كان قد عينه فى العقد المشار إليه وإذا أغفلت الطعون
ضدها ما تضمنته تلك الاستندات وقامت بإعلان الطاعن بصحيفة
الاستئناف وبإعادة إعلانته بها على الوطن الذى كان معيناً سلفاً بعقد
البيع، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً. لما كان ذلك، وكان
الطاعن لم يحضر طيلة نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف فتعذر
عليه التمسك ببطلان الصحيفة أمامها، وكان مؤدى ما تقدم أن
الخصومة لم تنعقد، فإن الحكم للطعون فيه يكون منعدياً.

حياسة

دعوى الحيازة

الدعوى بطلب إسترداد ومنع التعرض

٦٥١ - ثبوت أن أرض النزاع من أملاك الدولة الخاصة وأن للطعون ضده
الأول طلب شرائها من إدارة الأموال المستردة وأن للطعون ضدهما طلبا
شراؤها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وعدم زعم أيهما أن
حيازتهما لها انتزعت منهما بالقوة أو بالغصب أو نتيجة غش أو خداع
أو تلبس. آخره. عدم قبول دعوتهما بطلب إسترداد الحيازة ومنع
التعرض. القضاء ببرد حيازتهما للأرض وبمنع تعرض الطاعنة لهما.
مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه.

(الطن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

٦٥٢ - لما كان الواقع فى الدعوى فى ضوء ما حصله الحكم للطعون فيه،
وأقر به للطعون ضدهما فى صحيفة دعوتهما أن قطعة الأرض
موضوع النزاع من أملاك الدولة الخاصة، وأن أولهما طلب من إدارة
الأموال المستردة فى ١٩٨٥/١٢/٦ أن تبيعه لياها، ثم طلب الاثنان من الهيئة
العامة للإصلاح الزراعى شراؤها فى ١٩٩٤/٢/٧ فإن دعوتهما بطلب منع

التعرض لهما فيها تكون حرية بعدم القبول لورودها على مال لا ترد عليه دعاوى الحيازة. وإذا لم يزعم للطعون ضلتهما أن حيازتهما انتزعت منهما بالقوة أو بالعصب علنا أو خفية، أو نتيجة غش أو خداع أو تلبس - وهو شرط لازم لقبول دعوى استرداد الحيازة - وإنما قالاً إنهما فوجنا بتعرض بعض عمال الشركة الطاعنة لهما في حيازتهما وتقديم بلاغ ضدهم، فإن طلبهما استرداد الحيازة تكون هو الآخر حقيقياً بعدم القبول. ولما كان الحكم للطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببرد حيازة للطعون ضلتهما للأرض موضوع النزاع وبمنع تعرض الطاعنة لهما، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

دستور

من سلطات الدولة التي نص عليها الدستور

• السلطة القضائية •

٦٥٢ - السلطة القضائية. استقلالها عن باقي السلطات. لها وحدها ولاية القضاء بما يكفل تحقيق العدالة وحق للواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي.

(الطعن رقم ٦٧٧٣، ٦٩٦٨، ٦٩٩٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٦٥٤ - السلطة القضائية هي سلطة أصيلة تستمد وجودها وكيانها من الدستور ذاته الذي ناط بها وحدها أمر العدالة المستقلة عن باقي السلطات ولها وحدها ولاية القضاء بما يكفل تحقيق العدالة وحق للواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي.

(الطعن رقم ٦٧٧٣، ٦٩٦٨، ٦٩٩٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

دستورية القوانين

• أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعي على التصرفات خلال الفترة من تاريخ نفاذه إلى تاريخ الحكم بعدم دستوريته •

٦٥٥ - الحكم بعدم دستورية نص تشريعى. أثره عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره انسحاب هذا الأثر على الوقائع كافة ولو كانت سابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية. م ٤٩ فى المحكمة الدستورية. الوجود الفعلى للنص وظهوره بمظهر النص القانونى الواجب الاتباع خلال الفترة من تاريخ نفاذه إلى تاريخ الحكم بعدم دستوريته. يترتب أثره عرضيا على التصرفات القانونية بمقتدار تأثيره على إرادة الأفراد الذين خدعهم وجوده. وجوب إعتباره عند تقييم هذه التصرفات تمهيدا لتطبيق النص القانونى الصحيح المتفق مع الدستور. علة ذلك.

(الطن رقم ١١٦٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٩)

٦٥٦ - لنن كان مؤدى نص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية أنه يترتب على نشر الحكم بعدم دستورية نص تشريعى امتناع تطبيقه منذ اليوم التالى للنشر على الوقائع كافة حتى ولو كانت سابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية، وهو ما ينفى الوجود القانونى للنص وتبقى صلاحيته لإحداث الأثر الاصلى المقصود من التشريع وهو حكم الروابط والوقائع التى تقع فى نطاق سريانه، إلا أن الحكم بعدم الدستورية لا ينفى أن هذا النص كان له وجود فعلى ظهر خلال الفترة من تاريخ نفاذه إلى تاريخ الحكم بعدم دستوريته بمظهر النص القانونى الصحيح واجب الاتباع، فإنخدع به بعض الأفراد وباشروا تصرفاتهم على هذا الأساس فوقعوا فى الغلط بحسن نية نتيجة لخطأ للشرع، وفى هذا الحالة ينتج النص غير الدستورى أثراً عرضيا على التصرفات القانونية بمقتدار تأثيره على إرادة الأفراد الذين خدعهم وجوده. وهو واقع يتعين إعتباره عند تقييم هذه التصرفات تمهيدا لتطبيق النص القانونى الصحيح المتفق مع الدستور باعتباره وحده هو الواجب التطبيق وهنا ما درج عليه الشرع، فرغم أنه من المفترض علم الكافة بالقانون على وجهه الصحيح فقد إعتد بالجهل بالقانون فى تقديره لصحة الإرادة فنصت المادة ١٢٢ من القانون اللبنى على أنه يكون العقد قابلا للإبطال للغلط فى القانون كما أغفلت المادة ١٦٨ من القانون اللبنى

الوظف من المسؤولية عن عمله الذى اضر بالغير إذا كان تنفيذا لأمر صدر إليه من رئيس يعتقد أن طاعته واجبة. متى كان يعتقد مشروعية العمل غير المشروع الذى وقع منه. كما راعى حسن النية لاستقرار التعامل حين حمى التعاملين مع صاحب الوضع الظاهر، كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن النصوص المانعة من التقاضى تعتبر من أسباب وقف التقادم فى الفترة من تاريخ نفاذها لحين الحكم بعدم دستوريته، لأنها أثرت على إرادة المخاطبين بأحكامها فمنعهم من المطالبة بحقوقهم رغم إنعدامها لأن إمتناع تطبيق النصوص لا يمنع من اعتبار أثر وجودها على إرادة المخاطبين بها.

(الطن رقم ١١٦٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٦٥٧ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مؤداه عدم جواز اعتبار الإجارة التى تستند إليه صحيحة ونافذة فى حق المؤجر ولو كانت سابقة على نشر الحكم بعدم الدستورية. عدم اعتباره مانعا من بحث أثر وجود النص وظهوره بمظهر النص الدستورى على إرادة المستاجر الذى إلترزم به. إعتقاده بمشروعية التأخير من الباطن وعدم إتجاه نيته إلى مخالفة القانون أو الشرط المانع الوارد بالعقد. أثره. إنتفاء قصد المخالفة أحد عناصر الخطأ للوجوب لإخلاء المستاجر الأصلى للتأجير من الباطن.

(الطن رقم ١١٦٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٦٥٨ - الحكم الصادر من المحكمة الدستورية فى الطعن ٤٩ لسنة ١٨ ق المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٧ بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي بينت الحالات التى يجوز فيها للمستاجر أن يؤجر المكان خاليا أو مفروشا يترتب عليه أن يمتنع تطبيق هذا النص إعتباراً من ١٩٩٧/١١/٢٨ بحيث لا يجوز لحكم أن يقيم قضاءه على أن إجازة تمت إستناداً لهذا النص هى إجازة صحيحة حتى ولو كان ذلك قبل نشر الحكم بعدم الدستورية ، إلا أن ذلك لا يمنع المحاكم من أن تبحث أثر وجود هذا النص وظهوره بمظهر النص الدستورى على إرادة المستاجر الذى

التزم بالنص واعتقاده بمشروعية التأجير من الباطن، ولم تنجبه نيته إلى مخالفة القانون ولا مخالفة الشروط المانعة من التأجير من الباطن الواردة في عقده الأصلي مما ينفي عنه قصد المخالفة الذي هو أحد عناصر الخطأ للوجب لإخلاء المستأجر الأصلي عند التأجير من الباطن، وذلك كله مع التسليم بأن الإجارة المبرمة عملاً لنص المادة ٤٠ مخالفة للعقد الأصلي وغير صحيحة ولا نافذة في حق المؤجر لأنها استندت إلى نص قضى بعدم دستوريته.

(الطن رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٧٢ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

أثر الحكم بعدم دستورية المادة ١٥ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٢ على توقيع صحيفة دعوى ابتدائية من محام كان يعمل مستشاراً.

٦٥٩ - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية م ١٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢. عدم اعتداد الحكم للطعون فيه بهذا القضاء وقضاؤه ببطلان صحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة لتوقيعها من محام كان يعمل مستشاراً بمجلس الدولة إعمالاً لهذه المادة للقضى بعدم دستوريته على قالة عدم سريان هذا القضاء بعدم الدستورية على اللاضى وجريان مقتضاه من اليوم التالى لتاريخ نشره. خطأ. علّة ذلك.

(الطن رقم ٧٨١ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

٦٦٠ - إذ كان الحكم للطعون فيه لم يعتد بالحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في دعوى الدستورية رقم ٦ لسنة ١٩٨٢ ق بجلسته ١٥/١٦/١٩٩٢٥ بعدم دستورية نص المادة ١٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ وللنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٢/١/٤ وقضى ببطلان صحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة (لتوقيعها من محام كان يعمل مستشاراً بمجلس الدولة) إعمالاً لأحكام هذا النص للقضى بعدم دستوريته بمقولة إن هذا الحكم لا يسرى على اللاضى وإنما جرى مقتضاه من اليوم التالى لتاريخ نشره مع أن مقتضى أعمال اثر الحكم

بعدم الدستورية من تاريخ نشره رفض الدفع (الدفع ببطلان الصحيفة
للتأسيس على السبب آنف البيان) فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق
القانون.

(الطن رقم ٧٨١ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

أثر الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادتين ٣ مكررا و
٣ مكررا (٢) ق ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ على ضريبة الأراضى
الفضاء غير المستغلة.

٦٦١ - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرة الأولى من
المادتين ٣ مكررا ٢ مكررا (٢) من ق ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق
تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى للعلل بالقانونين ٢٤ لسنة ١٩٧٨،
١٣ لسنة ١٩٨٤. مؤداه. زوال الأساس القانونى لفرض الضريبة على
الأراضى الفضاء غير المستغلة. قضاء الحكم للطعون فيه إستناداً لتلك
المادتين المقتضى بعدم دستوريتهما برفض دعوى الطاعن بطلب إلغاء
الربط الضريبى على أرضه الفضاء غير المستغلة. مخالفة للقانون.

(الطن رقم ٥٨٩٦ لسنة ٦١٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/٥)

٦٦٢ - إن قضاء المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩/١/١٩٩٢ فى القضية ٥
سنة ١٠ ق دستورية "بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٣ مكررا
والمادة ٣ مكررا (٢) من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل
مشروعات الإسكان الاقتصادى وللعلل بالقانونين ٢٤ لسنة ١٩٧٨، ١٣
لسنة ١٩٨٤ فيما تضمنتا من فرض ضريبة على الأراضى الفضاء غير
للمستغلة وبسقوط أحكام .." والنشور فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٨
١٩٩٢/٧/ مؤداه. زوال الأساس القانونى لفرض الضريبة على الأراضى
الفضاء غير المستغلة، وكان البين من الأوراق أن النصوص القانونية
المحكوم بعدم دستوريتهما سألقة الذكر كانت هى السند الذى أقام
عليه الحكم للطعون فيه قضاءه بتأييد ما قضت به محكمة أول درجة
من رفض دعوى الطاعن بطلب إلغاء الربط الضريبى على أرضه الفضاء
الغير مستغلة فإن الحكم يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٥٨٩٦ لسنة ٦٢٧ جلسة ٢٠٠٠/٣/٥)

٦٦٣ - وجوب شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية أو أى طلب يستهدف الحكم بصحة التعاقد على حق من تلك الحقوق سواء اتخذ شكل دعوى مبتدأ أو قدم كطلب عارض أو كان طلباً بإثبات اتفاق الخصوم على صحة التعاقد على حق من هذه الحقوق قدم كتابة أو ردد شفاهة وأثبت فى محضر الجلسة. جزاء عدم إتخاذ هذا الإجراء. عدم قبول الدعوى. المواد ٢/٦٥، ١٣٦، ٢/١٠٣ مكرر مرافعات.

(الطعن رقم ٨٢٩، ١١٨٠ لسنة ٦٢٩ جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

٦٦٤ - الدعوى بطلب تسليم العقار محل عقد البيع الابتدائي. عدم خضوعها للقيد الوارد فى المواد ٢/٦٥، ٢/١٠٣، ١٣٦ مكرر مرافعات. إلغاء الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة الصادر بعدم قبول الدعوى لعدم تسجيل صحيفتها. صحيح تصديه لنظر موضوع الدعوى وفصله فيه وعدم إعادتها لحكمة أول درجة. مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه، علة ذلك.

(الطعن رقم ٨٢٩، ١١٨٠ لسنة ٦٢٩ جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

٦٦٥ - إذ كان الطلب الطروح فى الدعوى الماثلة هو طلب تسليم العقار محل عقد البيع الابتدائي المؤرخ (شقة) ومن ثم فإنه لا تخضع للقيد الوارد فى المواد ٢/٦٥، ٢/١٠٣، ١٣٦ مكرر من قانون المرافعات وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وألغى حكم محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لعدم تسجيل صحيفتها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون إلا أنه كان يجب عليه إعادة الدعوى إليها للنظر فى موضوعها الذى لم تقل بعد كلمتها فيه حتى لا يفوت على الخصوم درجة من درجات التقاضى وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وتصدى لنظر موضوع الدعوى وفصل فيه فإنه يكون معيباً.

(الطعن رقم ٨٢٩، ١١٨٠ لسنة ٦٢٩ جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

· جواز شهر الصحيفة فى تاريخ لاحق على رفع الدعوى ·

٦٦٦ - إجراء الشهر النصوص عليه فى المواد ٢/١٠٢، ٣/٦٥، ١٣٦، مكرر مرفعات. ماهيته. إنتفاء صلتة بالصفة أو الصلحة فى الدعوى وعدم تعلقه بالحق فى رفعها. مؤداه. إعتباره دفعا شكليا خروجه من نطاق الدفع بعدم القبول للنصوص عليه فى المادة ١١٥ مرفعات.
(الطنين رقم ٨٢٩، ١١٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

· الدفاع الجوهرى ·

٦٦٧ - تمسك الطاعنات بموافقة المالك السابق للعقار ضمنا على تنازل الطعون ضده الثانى - المستاجر الأصلى - عن عين النزاع لمورثهن منذ أكثر من أربعة عشر عاما وعدم إعتراض الطعون ضده الأول منذ شرائه العقار حتى رفع الدعوى وتبليهن على ذلك بالاستندات. دفاع جوهرى. التفات الحكم للطعون فيه عن بحث ودلالة هذه المستندات وقضاؤه بالإخلاء لعدم وجود إذن كتابى بالتنازل عن الإيجار. خطأ وقصور.

(الطنين رقم ١٨٥٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

٦٦٨ - إذ كان البين من الأوراق أن الطاعنات تمسكن أمام محكمة الموضوع بدرجتها باستئجار مورثهن محل النزاع بموجب عقد إيجار مؤرخ ٨/١/٩٧٦ صادر له من مورث الطعون ضدهن من الثالثة للأخيرة والذى يمتلك ثلاثة أرباع محل النزاع وقدمن هذا العقد وإيصالات سداد الأجرة له بصفة منتظمة وسكوت المالك السابق لهذا العقار وعدم اعتراضه لمدة استطلعت على الأربعة عشر عاما وكنا سكوت الطعون ضده الأول وعدم اعتراضه منذ شرائه العقار حتى رفع الدعوى وإذ أغفل الحكم للطعون فيه هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به - إن صح - وجه الراى فى الدعوى والتفت عن المستندات سائلة البيان ودلالاتها التى تمسكت بها الطاعنات وإجتزأ فى قضائه بفسخ عقد الإيجار للورث ٩٦٧/٩/٢٣ والإخلاء والتسليم على ما تضمنته أسبابه من أن النابت من تقرير الخبير تنازل للمستاجر الأصلى عن محل النزاع إلى مورث الطعون ضدهن من الثالثة للأخيرة الذى تنازل عنه لمورث

الطاعنات دون إذن كتابي من المالك ودون موافقته - للطعون ضده الأول - مطرحا إنذار الأخير وتكليفه لهن بسداد متأخر الأجرة في ٢٧، ١٩٩٤/١٠/٢٩ وإقراره بذلك بصحيفة دعواه وما قد تشير إليه من دلالة فإنه يكون معيبا.

(الطن رقم ١٨٥٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

• إعادة الدعوى إلى المرافعة

٦٦٩ - تقديم الخصم أوراق أو مستندات أثناء حجز الدعوى للحكم. طلبه إعادة فتح باب المرافعة فيها. اتسام هذا الطلب بالجدية بأن كان دفاعه جوهريا. التزام المحكمة بقبول ما رافق الطلب من أوراق ومستندات. وجوب إعادة فتح باب المرافعة لتحقيق المواجهة بين الخصوم. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع.

(الطن رقم ٤٨٨٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

٦٧٠ - إذا عن لخصم بعد قفل باب المرافعة في الدعوى أو أثناء المدة المصرح فيها بتقديم مذكراته، أن يبدى دفاعا، أو يقدم أوراقا، أو مستندات استكمالا للدفاع السابق الذي أبداه قبل حجز القضية للحكم، وطلب إعادة فتح باب المرافعة في الدعوى تمكيننا لخصمه من الرد على هذا الدفاع، فإن واجب المحكمة - وهي في معرض التحقق من مدى جدية الطلب - أن تطلع على ما ارتأى الخصم استكمال دفاعه به، توطئة للتقرير بما إذا كان يتسم بالجدية، أم قصد به عرقلة الفصل في الدعوى، وإطالة أمد التقاضي، فإذا ما ارتأت متسما بالجدية بأن كان دفاعا جوهريا من شأنه - إذا صح - تغيير وجه الرأي في الحكم، فإنها تكون ملزمة بقبول ما رافق الطلب من أوراق أو مستندات وبإعادة فتح باب المرافعة في الدعوى تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم وإلا تكون قد أخلت بحق الدفاع، المعتبر أصلا هاما من أصول المرافعات والذي يمتد إلى كل العناصر التي تشكل تأثيرا على ضمير القاضي. ويؤدى إلى حسن سير العدالة.

(الطن رقم ٤٨٨٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

• انقضاء الخصومة

٦٧١ - قضاء محكمة الاستئناف بانقطاع سير الخصومة لوفاء مورث الطاعنين تعجيل الاستئناف من مورثتي الطعون ضدهم الستة الأوائل وطلبهما الحكم بانقضاء الخصومة. تمسك الطاعنين في دفاعهما بعدم إعلانهما وباقي الورثة بوجود الخصومة وبعدم سريان ميعاد انقضائها في حقهم إلا من تاريخ الاعلان. دفاع جوهرى. قضاء الحكم. قضاء الحكم للطعون فيه بانقضاء الخصومة بمضى ثلاث سنوات على تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة دون بحث هذا الدفاع. قصور مبطل.

(الطن رقم ٣٣٥٩ لسنة ٨ مق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨) ١٠

٦٧٢ - إذ كان النائب الأوراق أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٧٦/٣/١ بانقطاع سير الخصومة في الاستئناف لوفاء المستأنف الأول - مورث الطاعنين والطعون ضدهم من السابع إلى السادس عشر - وظلت إجراءات موقوفة إلى أن إلى أن عجلها للاستئناف ضدهما - مورثتي الطعون ضدهم الستة الأوائل - بصحيفة قيدت في ١٩٨٢/٢/٣١ وأعلنت في ١٩٨٤/٧/١٠ وطلبتا في ختامها الحكم بانقضاء الخصومة في الاستئناف طبقا لنص المادة ٧٤٠ من قانون المرافعات، فتمسك الطاعنان في دفاعهما بعدم إعلانهما - وباقي الورثة - أصلا بوجود الخصومة وبأن ميعاد إنقضائها بالتالي لا يسرى في حقهم إلا من اليوم الذي يتم فيه هذا الإعلان، وكان الحكم للطعون فيه قد قضى بانقضاء الخصومة في الاستئناف لمضى ثلاث سنوات على تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة دون أن يعنى ببحث هذا الدفاع رغم جوهريته فإنه يكون مشوبا بالقصور للبطل.

(الطن رقم ٣٣٥٩ لسنة ٨ مق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

• اعتبار الدعوى كأن لم تكن:

"اعتبار الدعوى السابق شطبها كأن لم تكن"

٦٧٣ - توقيع الجزاء بإعتبار الدعوى كأن لم تكن بقوة القانون كإثر للشطب النصوص عليه بالمادة ٨٢ من قانون المرافعات المعدل بالقانون

٢٣ لسنة ١٩٩٢. شرطه. أن يكون قرار الشطب قد صدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون الأخير في ١٠/١٠/١٩٩٢. صدور قرار الشطب قبل هذا التاريخ. أثره. عدم توقيع هذا الجزاء والاقتصار على شطب الدعوى السابق شطبها.

(الطن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٦٣ قى جلسة ١٠/٢/٢٠٠٠)

٦٧٤ - الجزاء بإعتبار الدعوى كان لم تكن . يشترط لتوقيعه

طبقا للحكم المستحدث بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ . أن يكون قرار الشطب قد صدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون في ١٠/١٠/١٩٩٢ فإن كان هذا القرار سابقا على هذا التاريخ لم يتوافر موجب توقيع الجزاء ويتعين على المحكمة أن تقتصر على شطب الدعوى. وإذا خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر وقضى بإعتبار الاستئناف كان لم يكن إستناداً إلى شطب الاستئناف في ٢١/١/١٩٩١ قبل العمل بذلك القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٦٣ قى جلسة ١٠/٢/٢٠٠٠)

٦٧٥ - اعتبار الدعوى السابق شطبها كان لم تكن. شرطه. غياب والدعى عليه معا عن الحضور بعد السير فيها م ١/٨٢ ق الرافعات المعدلة بقى ٢٣ لسنة ١٩٩٢.

(الطن رقم ٨٨٦٧ لسنة ٦٤ قى جلسة ٨/٥/٢٠٠٠)

٦٧٦ - النص في المادة ١/٨٢ من قانون الرافعات المعدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢: يدل وعلى ما أورده المادة الإيضاحية للقانون المذكور تعليقا على هذه المادة وتقريراً لجنّتي الشئون الدستورية والتشريعية بمجلسي الشعب والشورى على أن غياب الطرفين معا وليس الدعى فقط شرط لازم لاعتبار الدعوى السابق شطبها كان لم تكن. لما كان ذلك، وكان الحكم الطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإعتبار الاستئناف كان لم يكن لمجرد تخلف الاستئناف عن الحضور بجلسة ١٣/١/١٩٩٤ رغم حضور الاستئناف ضده فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٨٨٦٧ لسنة ١٤٢٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٦٧٧ - اعتبار الدعوى كان لم تكن. م ٢/٩٩ مرافعات العدلة بقى ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ماهيته. جزاء يوقع على الدعى لإهماله فى اتخاذ ما تآمره به المحكمة. المقصود به. تأكيد سلطة المحكمة فى حمل الخصوم على تنفيذ أوامرها. مناطه. إلتزام المحكمة لدى إصدارها الأمر أحكام القانون. خروجها عليها. آخره. إنتفاء موجب توقيع الجزاء. علة ذلك.
(الطن رقم ٤٩٩٦ لسنة ١٤٢٦ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

٦٧٨ - إن كان قضاء المحكمة باعتبار الدعوى كان لم تكن إعمالا لحكم المادة ٢/٩٩ من قانون المرافعات المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - هو جزاء يوقع على الدعى لإهماله فى اتخاذ ما تآمره به المحكمة قصد به تأكيد سلطتها فى حمل الخصوم على تنفيذ أوامرها إلا أن مناط توقيع هذا الجزاء أن تكون المحكمة قد إلتزمت - لدى إصدارها الأمر - أحكام القانون فإن هى خرجت عليها إنتفى موجب توقيع الجزاء وخرج الأمر من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية وأصبح محض تحكم واستبداد وهو ما يتنافى مع مقتضيات العدالة.
(الطن رقم ٨٨٦٧ لسنة ١٤٢٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٦٧٩ - تأييد الحكم الطعون فيه قضاء محكمة أول درجة باعتبار الدعوى كان لم يتكن تأسيسا على أن واجب إتخاذ إجراءات النشر والاصق يقع على عاتق الطاعن حين أنه منوط بقلم كتاب المحكمة. مخالفة للقانون وخطا فى تطبيقه. لا يغير من ذلك الدفع من النيابة و الطعون ضدهم بأن قبول الطاعن لحكم وقف الدعوى جزاء وعدم الطعن عليه يحول دون معاودة النظر فى مسألة من ناط به للمشروع واجب القيام بإجراءات النشر والاصق لحوزته قوة الأمر المقضى. علة ذلك. انحصار اثر هذا الحكم فى عدم جواز تحريك الدعوى قبل انقضاء مدة الوقف وقوة الأمر المقضى لا تجد مجالا لإعمالها فى نطاق الدعوى الواحدة.

(الطن رقم ٤٩٩٦ لسنة ١٤٢٦ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

٦٨٠ - إذ كان الحكم الطعون فيه قد . انتهى إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة الصادر باعتبار الدعوى كان لم تكن باعتبار ان واجب اتخاذ إجراءات النشر واللصق يقع أصلاً على عاتق البنك الطاعن، في حين أنه منوط بقلم كتاب المحكمة .. فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه، دون أن يغير من ذلك ما ورد في مذكرة النيابة العامة ودفع به الطعون ضدهم من أن قبول البنك الطاعن للحكم الصادر في ١٩٨٥/١٠/٢٩ بوقف الدعوى جزاء وعدم الطعن عليه بطريق الاستئناف يحول دون معاودة النظر في مسألة من ناط به للشرع واجب القيام بإجراءات النشر واللصق لما حازه الحكم من قوة الأمر المقضي، ذلك أنه فضلاً عن أن الحكم بوقف الدعوى جزاءً ينحصر أثره في عدم جواز تحريك الدعوى قبل إنقضاء مدة الوقف بحيث لا يجوز الرجوع عنها ولو نفذ المدعى ما أمرته به المحكمة فإن فكرة حجية الأمر المقضي تقوم على الاعتراف لحكم صدر في دعوى سابقة بقوة وفاعلية يصبح بمقتضاها حجة في دعوى لاحقة تتحد مع الدعوى السابقة خصوصاً وسبباً وموضوعاً بحيث يمنع من إعادة النظر في الدعوى الثانية ولا يعمل بهذه الفكرة في نطاق الدعوى الواحدة.

(الطعن رقم ٤٩٩٦ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

٦٨١ - سقوط حق الدعى في التمسك باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم السير فيها خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدة الوقف. ٢/٩٩٩ مرافعات العليلة بقى ٢٢ لسنة ١٩٩٢. مناطه. التكلم في موضوع الدعى قبل الدفع. تخلف الدعى عليه عن الحضور حتى صدور الحكم فيها من محكمة أول درجة. عدم سقوط حقه في التمسك به أمام محكمة الاستئناف. شرطه. إبداءه في صحيفة الاستئناف.

(الطعن رقم ٣١٥٨ لسنة ٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

٦٨٢ - المقرر أن مناط سقوط حق الدعى في التمسك باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم السير فيها خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدة الوقف وفقاً لنص المادة ٢/٩٩ من قانون المرافعات بعد

تعديلها بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ للعمول به اعتبارا من ١٩٩٢/١٠/١ هو الكلام فى موضوع الدعوى قبل الدفع لما يحمله التعرض لموضوعها من معنى الرد على الإجراءات باعتبارها صحيحة وبالتالي النزول عن التمسك باعتبار الدعوى كان لم تكن، أما إذا تخلف المدعى عليه عن الحضور ولم يتكلم فى موضوع الدعوى حتى صدر فيها حكم محكمة أول درجة فإن حقه فى التمسك بالدفع أمام محكمة الاستئناف لا يسقط إلا إذا لم بيده فى صحيفة الاستئناف حسبما تقضى به المادة ٢/٩٩ من قانون المرافعات.

(الطن رقم ٢١٥٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

٦٨٢ - قضاء محكمة أول درجة بوقف الدعوى جزاء لمدة ثلاثة أشهر. قيام الطعون ضدهم الستة الأوائل بتجديد السير فها بعد مضى أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ الوقف. عدم حضور الطاعنة أمام محكمة أول درجة. قضاء الحكم الطعون فيه برفض الدفع تأسيسا على أنه لا سبيل للتمسك به إلا أمام محكمة أول درجة. خطأ.

(الطن رقم ٢١٥٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

٦٨٤ - إذ كان البين من أوراق الدعوى أنه بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٢ قررت محكمة أول درجة وقف الدعوى جزاء لمدة ثلاث أشهر ثم قام الطعون ضدهم الستة الأوائل بتجديد السير فيها بصحيفة أعلنت للطاعنة بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٧ أى بعد مضى أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ الوقف ولم تحضر الطاعنة أمام محكمة أول درجة بعد تجديد السير فى الدعوى حتى حكم فيها بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٦ واستأنفت الحكم ودفعت باعتبار الدعوى كان لم تكن لتجديدها أمام محكمة أول درجة بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ وقفها وأبليت هذا الدفع فى صحيفة الاستئناف، فإن الحكم للطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع على سند من أنه لا سبيل للتمسك به إلا أمام محكمة أول درجة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطن رقم ٢١٥٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

• دفعوع :-

الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم شهر صحيفتها

٦٨٥ - إجراء الشهر للنصوص عليه فى اللواد ١٣٦، ٢/١٠٢، ٣/٦٥ مكرر
مرافعات. ماهيتها إنتفاء صلته بالصفة أو للصحة فى الدعوى وعدم
تعلقه بالحق فى رفعها. مؤداه. إعتباره دفعا شكليا. خروجه من نطاق
الدفع بعدم القبول للنصوص عليه فى المادة ١١٥ مرافعات.
(الطننن رقما ٨٢٩، ١١٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

٦٨٦ - لما كان هذا الإجراء (إجراء الشهر للنصوص عليه فى اللواد ١٣٦، ٢/١٠٢، ٣/٦٥ مكرر من قانون للمرافعات) الذى أوجبه القانون وحتى تسمع
دعوى المدعى لا صلة له بالصفة أو للصحة فيها ولا يتعلق بالحق فى
رفعها وإنما هو قيد مؤقت إن اتخذ ولو فى تاريخ لا حق على رفع
الدعوى استقامت وبالتالي فإنه يخرج من نطاقه الدفع بعدم القبول
النصوص عليه فى المادة (١١٥) مرافعات ويعد دفعا شكليا.
(الطننن رقما ٨٢٩، ١١٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى أهلية

٦٨٧ - زوال العيب الذى شاب تمثيل ناقض الأهلية أثناء مباشرة الخصومة.
لثرم. إنتفاء للصحة فى الدفع بعدم قبول الدعوى. علة ذلك.
(الطننن رقم ٥٧٣٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

٦٨٨ - المقرر - فى قضاء محكمة النقض - أن للصحة هى مناط الدفع كما
هى مناط الدعوى، فإنه لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبو الدعوى
لرفعها على غير ذى أهلية متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقض
الأهلية قد زال، إذ بزواله تصبح إجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة
لآثارها فى حق الخصمين على السواء منذ بنائها وتنتفى كل
مصلحة فى الطعن عليها، ومتى كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن
الأول باشر إجراءات الخصومة أمام محكمة الاستئناف بصفتة وليا
طبيعييا على أنه ابنه القاصر وأبدى دفاعه أمامها بهذه الصفة فقد

تحققت بذلك الواجهة بين الخصوم وانعقدت الخصومة صحيحة ومن ثم تنتفى مصلحة فى الطاعن عليها.

(الطن رقم ٥٧٣٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

ربيع

٦٨٩ - الربيع. ماهيتها تعويض لصاحب العقار للغتصب مقابل ما حرم من ثمار. تغير ثمار الأرض ارتفاعا وانخفاضاً. وجوب تقدير الربيع على حسب واقع الحال وقت التقدير. مؤداه. عدم جواز تقديره عن مدة معينة قياساً على مدة سابقة أو لاحقة لها. قضاء الحكم للطعون فيه بتقدير قيمة الربيع عن مدة معينة إسترشاداً بتقرير الخبير عن مدة أخرى. علة ذلك.

(الطن رقم ٥٠٩٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

٦٩٠ - لما كان الربيع بمثابة تعويض لصاحب العقار للغتصب مقابل ما حرم من مئثار وكانت الأرض بطبيعتها متغيرة ارتفاعاً وانخفاضاً بما يوجب تقدير الربيع على حسب واقع الحال وقت تقديره، فلا يصح تقدير ربيع مدة معينة قياساً على مدة سابقة أو لاحقة لها فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقدر الربيع المستحق للطاعنة عن المدة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩١ إسترشاداً بالقيمة التى قدرها الخبير لربيع سنة ١٩٧٩ دون مراعاة ما يمكن أن يكون قد طرأ من زيادة على تلك القيمة وهو ما تمسكت به الطاعنة أمام محكمة للوضوح فإنه يكون معيباً.

(الطن رقم ٥٠٩٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

شركات

٦٩١ - شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام. اعتبارها من الأشخاص الاعتبارية الخاصة التى تستهدف الربح. عليه ذلك، ثبوت أن الشركة المطعون ضدها شركة اتحادية تساهم الدولة فى رأس مالها نصيب. مؤداه. اعتبارها من أشخاص القانون الخاص. أثره. عدم سريان ضريبة الرتبات على ما تؤديه لعمالها للقيمين فى الخارج عن أعمال أدبت خارج البلاد.

(الطعن رقم ٥٥٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣١)

٦٩٢ - إذ كانت شركات القطاع العام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وشركات قطاع الأعمال العام مملوكة للدولة ملكية خاصة وتعد هذه الشركات من الأشخاص الاعتبارية الخاصة ذلك أن القانون لم يخولها شيئاً من خصائص السلطة العامة أو امتيازاتها كحق التنفيذ المباشر وتوقيع الحجز الإداري ونزع الملكية للمنفعة العامة من ثم فهي ليست من أشخاص القانون العام وإنما هي أشخاص القانون الخاص التي تستهدف الربح. لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق الشركات للطعون ضدها شركة إتحادية تساهم الدولة في رأسمالها بنصيب ومن ثم من أشخاص القانون الخاص وليست من الأشخاص الاعتبارية العامة فلا تسرى ضريبة الـرتبات على ما تؤديه لعمالها المقيمين في الخارج عن أعمال أدت خارج البلاد وكان الطاعن بصفته لا ينازع في أن المكافآت موضوع النزاع حصل عليها أحد عمال الطعون ضدها عن أعمال قام بها في الخارج أثناء إقامته خارج البلاد ومن ثم لا تسرى عليها الضريبة على الـرتبات.

(الطعن رقم ٥٥٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣١)

٦٩٣ - شركات قطاع الأعمال العام ذات شخصية إعتبارية مستقلة يمثلها عضو مجلس الإدارة المنتدب وينوب عنها قانوناً. تبعيتها للشركة القابضة لا شأن لها بالأمور المتعلقة بتصرفاتها وتعهلاتها وما ترتبه من حقوق والتزامات قبل العاملين بها.

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٦٩٤ - مفاد نصوص المواد ٢/٦١، ٣١، ٢٢، ٣٢، ٢٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام أن شركات قطاع الأعمال العام التابعة لشركة القابضة ذات شخصية إعتبارية مستقلة ويمثلها عضو مجلس الإدارة المنتدب أمام القضاء وفي صلاحتها بالغير وأن تبعيتها للشركة القابضة لا شأن لها بالأمور المتعلقة بتصرفاتها وتعهلاتها وما ترتبه من حقوق والتزامات قبل العاملين بها بل ناط للشرع بهذه الأمور

للشركة ذاتها التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ممثلة في عضو مجلس إدارتها المنتخب الذي ينوب عنها قانونا.

(الطنن رقم ٧٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٠)

٦٩٥ - الجمعية العامة للشركات القابضة. اختصاصاتها. م ٢١ ق ٢٠٢ لسنة ١٩٩١.

(الطنن رقم ٤، ١١٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٣٠/٣/٢٠٠٠)

٦٩٦ - مفاد نص للمادة ٢١ من قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ أن الشرع ناط بالجمعية العامة للشركة لتحديد مكافآت العضوية بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة ويحدد النظام الأساسي للشركة لكافة السنوية التي يستحقونها بمراعاة نص للمادة ٢٤ من هذا القانون. كما أناط بالجمعية العامة لتحديد بدل حضور الجلسات الذي يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة وما يستحقه أعضاء المنتخبون من مكافأة سنوية بما لا يجاوز الأجر السنوي الأساسي.

(الطنن رقم ٤، ١١٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٣٠/٣/٢٠٠٠)

٠ - إبطال عقد الشركة أو بطلانه ليس له أثر رجعي :-

٦٩٧ - عقد الشركة يستعصى بطبيعته على فكرة الأثر الرجعي للبطلان المنصوص عليها في المادة ١٤٢ من القانون المدني. إبطال عقد الشركة أو بطلانه لا يمنع أن تظل آثاره التي أنتجها من قبل قائمة. إعتبار العقد باطلا من وقت الحكم النهائي الصادر بالبطلان لا قبله. أثره. حق الشركاء في تصفية الشركة إتفاقا أو قضاء.

(الطنن رقم ٣٦٦١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢١/١٢/٢٠٠٠)

٦٩٨ - لنن كان النص في الفقرة الأولى من المادة ١٤٢ من القانون المدني قطعى الدلالة على الأثر الرجعى للإبطال أو البطلان وعلى شموله العقود كافة إلا أنه من المقرر بالنسبة لعقد المدة أو العقد المستمر

والدورى التنفيذ - كالشركة - أنه يستعصى بطبيعته على فكرة الأثر الرجعى لأن الزمن فيه مقصود لذاته باعتباره أحد عناصر المحل الذى يعقد عليه طالما أنها قد باشرت بعض أعمالها فعلا بأن اكتسبت حقوقا والتزمت بتعهدات يتعذر الرجوع فيما نفذ منها، فإنما بطل أو أبطل عقد الشركة بعد ذلك فإن آثاره التى انتجها من قبل تظل قائمة عمليا ولا يعد العقد باطلا إلا من وقت الحكم النهائى الصادر بالبطلان لا قبله ويعتبر البطلان هنا بمثابة إلغاء لعقد الشركة فى حقيقة الواقع فيكون للشركاء من بعد الحق فى تصفيتها اتفاقا أو قضاء لتوزيع ما انتجه من ربح أو خسارة بينهم كل بحسب نصيبه.

(الطن رقم ٣٦٦١ لسنة ١٩٦٩ ق جلسة ١٢/٢١/٢٠٠٠)

٦٩٩ - ثبوت إجراء المحاسبة الضريبية عن استغلال صيدليتى النزاع ومنازعة الطاعن فى تقديرات الأمورية. اعتباره دليلا على مباشرتها لنشاطها. لازمة. عدم تطبيق فكرة الأثر الرجعى على عقدى الشركة عند القضاء ببطلانها وأحقية الطعون ضده فى نصيبه من الأرباح خلال فترة النشاط حتى صدور الحكم النهائى بالبطلان.

(الطن رقم ٣٦٦١ لسنة ١٩٦٨ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٩٩)

٧٠٠ - لما كان البين من شهادتى مأمورية ضرائب القدمتين ضمن حافظة مستندات الطاعن أمام محكمة الاستئناف أن هذه المأمورية قامت بإجراء المحاسبة الضريبية عن استغلال صيدلتى التذعى عن سنوات النزاع ونازعتهما الطاعن فيما انتهت إليه من تقديرات فإن ذلك يقطع بأن الصيدليتين قد باشرت نشاطهما فعلا مما لازمه عدم تطبيق فكرة الأثر الرجعى على عقدى الشركة عند القضاء ببطلانها وإلى أحقية الطعون ضده الأول فى الحصول على نصيبه فيما يكون قد تحقق من أرباح خلال فترة مباشرة نشاطها وحتى وقت الحكم النهائى الصادر بالبطلان.

(الطن رقم ٣٦٦١ لسنة ١٩٦٨ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٩٩)

شفعة

٧٠١ - عدم تسجيل الشفعية الحكم الصادر لها بصحة ونفاذ عقد شرائها للعقار الذى تشفع به وخلو مدونات الحكم للطعون فيه من بيان شرائط اكتسابها ملكية هذا العقار بالحيازة للدة المكسبة لها. قضاؤه بأحقيتها فى الشفعة إستناداً إلى هذا العقد والتقدم للملك خطأ وقصور. (الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

٧٠٢ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم للطعون فيه ومن الأوراق ان الطعون ضدها الأول لم تسجل الحكم الصادر لها بصحة ونفاذ عقد شرائها للعقار الذى تشفع به ومن ثم لم تنتقل إليها ملكيته هذا العقار بالحيازة للدة المكسبة لها. قضاؤه بأحقيتها فى الشفعة استناداً إلى هذا العقد والتقدم للملك خطأ وقصور. (الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

٧٠٣ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم للطعون فيه ومن الأوراق ان الطعون ضدها الأول لم تسجل الحكم الصادر لها بصحة ونفاذ عقد شرائها للعقار الذى تشفع به ومن ثم لم تنتقل إليها ملكيته كما وقد خلت مدوناته من بيان شرائط اكتسابها لهذه الملكية بالحيازة للدة المكسب لها بل يفترضها الحكم لها بل يفترضها الحكم لها افتراضاً دون أن يقيم الدليل عليها أو يبين للصير الذى إستقاها منه، فإن قضاءها لها - مع ذلك - بأحقيتها فى الشفعة إستناداً إلى هذا العقد والتقدم للملك يكون فضلاً عن مخالفته للقانون قد ران عليه القصور. (الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

كيفية الأخذ بالشفعة

٧٠٤ - عدم تمسك أى من الطعون ضدهم أمام محكمة الموضوع بعلم الطاعن الشفيع بصورية الثمن للسمى فى العقد السجل المشفوع فيه أو طلب تمكنه من إثبات ذلك. عدم تعويل الحكم للطعون فيه على

مقدار الثمن المودع من الطاعن والسمى في العقد متخذاً الثمن الوارد على خلافه بتقرير الخبير حجة على الطاعن ملقياً عليه عبء إثبات صوريته وأن الثمن الحقيقي هو الوارد في هذا العقد وقضاؤه بسقوط حق الطاعن في الأخذ بالشفعة. خطأ.

(الطن رقم ٥٧٣٧ لسنة ١٩٦٢ ق جلسة ١٣/١/٢٠٠٠)

٧٠٥ - إذ كان البين من الأوراق أن ليا من الطعون ضدهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الطاعن الشفيع كان يعلم بصورية الثمن المسمى في العقد السجل للشفوع فيه أو طلب منها تمكينه من إثبات ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعول على مقدار الثمن المودع من الطاعن والسمى في العقد متخذاً الثمن الوارد على خلافه بتقرير الخبير حجة على الطاعن ليلقى عليه تبعا لذلك إثبات صوريته وأن الثمن الحقيقي هو الوارد في العقد للسجل وهو ما أدى به إلى القضاء بسقوط حق الطاعن في اخذ العقار بالشفعة فإنه يكون فيما ذهب وانتهى إليه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطن رقم ٥٧٣٧ لسنة ١٩٦٢ ق جلسة ١٣/١/٢٠٠٠)

٧٠٦ - صورية الثمن المسمى في عقد البيع المشفوع فيه. للشفيع الأخذ بالعقد الظاهر وعدم التزامه إلا بفتح الثمن المذكور فيه. شرطه. أن يكون حسن النية غير عالم بهذه الصورية وقت إظهار رغبته في الأخذ بالشفعة. عبء ثابت علم الشفيع بالصورية. وقوعه على عاتق المشفوع ضده. إثبات الأخير سوء نية الشفيع وعلمه بالصورية وبالثمن الحقيقي من قبل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة. اعتبار الإيلاء ناقصاً. م ٢/٩٤٢ مدني. آخره. سقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة. عدم إثبات المشفوع ضده ذلك. للشفيع الأخذ بالشفعة لقاء الثمن المبين في العقد. اعتبار إجراء الإيلاء صحيح قانوناً.

(الطن رقم ٥٧٣٧ لسنة ١٩٦٢ ق جلسة ١٣/١/٢٠٠٠)

٧٠٧ - متى كان الثمن المسمى في عقد البيع المشفوع فيه سوريا وافل من الثمن الحقيقي فإن للشفيع باعتباره من الغير في هذا العقد - أن

ياخذ بالعقد الظاهر ولا يلزم إلا برفع الثمن المذكور فيه متى كان حسن النية بالآ يكون عالماً بهذه الصورية وقت إظهار رغبته فى الأخذ بالشفعة وعقب إثبات علمه بهذه الصورية يقع على عاتق من يدعيه وهو المشفوع ضده بأن يثبت مع صورية الثمن الظاهر علم الشفيع بحقيقة الثمن الذى تم به البيع فعلاً من قبل إعلان رغبته فى الأخذ بالشفعة فإن أفلح فى إثبات هذين الأمرين معا كان الإيداع الذى قام به الشفيع ناقصاً أى مخالفاً لما أوجبه المادة ٢/٩٤٢ من القانون للنسبة بما يسقط حق هذا الشفيع فى الأخذ بالشفعة أما إذا فشل فى إثبات أى من هذين الأمرين أى لم يثبت أن الثمن المبين فى عقد البيع صورى ويقل عن الثمن الحقيقى أو لم يثبت أن الثمن المبين فى عقد البيع صورى ويقل عن الثمن الحقيقى أو أثبت ذلك ولكنه لم يثبت سوء نية الشفيع فإن الثمن المبين فى العقد يعتبر من الناحية القانونية أنه هو الثمن الحقيقى بالنسبة لهذا الشفيع فيحق له الأخذ بالشفعة لقاءه ويكون إجراء الإيداع على هذا النحو صحيحاً قانوناً.

(الطعن رقم ٥٧٣٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

أثار الأخذ بالشفعة

٧٠٨ - الحكم للشفيع بأحقية فى أخذ العقار للبيع بالشفعة من المشتري الذى كان يستأجره قبل شرائه. زوال اتحاد الذمة واعتبار عقد الإيجار كأنه لم ينته أصلاً. علة ذلك. حلول الشفيع بموجب حكم الشفعة محل للمشتري فى عقد البيع قضاء الحكم للطعون برفض دعوى الطرد للقائمة من الشفيع قبل للمشتري تأسيساً على قيام عقد الإيجار المذكور. صحيح.

(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٧٠٩ - لما كان الحكم للشفيع بأحقية فى أخذ العقار للبيع بالشفعة من المشتري الذى كان يستأجره قبل شرائه يزيل اتحاد الذمة ويعتبر عقد الإيجار كأنه لم ينته أصلاً، لأن الشفيع يحل بموجب حكم الشفعة محل للمشتري فى عقد البيع، فإن الحكم للطعون فيه إذ التزم هذا النظر

وقضى بإلغاء الحكم للستانف ورفض دعوى الطرد (القامة من الشفيع قبل للتشري) على سند من قيام عقد الإيجار للشار إليه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

شيوخ

٧٠ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المالك على الشيوخ متى وضع يده على جزء من العقار فلا سبيل لانتزاعه منه ولو جاوز نصيبه بغير قسمة وإنما يقتصر حق الشركاء على طلب مقابل الانتفاع لا يعدون أن يكون ترتيباً للقواعد العامة التي تحمي الحائز الذي يستند إلى سبب صحيح حين تتوافر في حيازته كافة الشروط القانونية لحماية الحيازة، فلا تسلب الحيازة استناداً إلى مجرد الارتكان إلى أصل الحق، كما تضمن هذا الباب بياناً للدعوى أصل الحق التي يجوز رفعها فحصرها إما في القسمة أو مجرد طلب مقابل الانتفاع عن الجزء الزائد عن النصيب لأن الشريك للشئ مالكة لكل ذرة في المال الشائع، إلا أن كل ذلك مشروط بأن تكون حيازة الشريك للشئ الذي يضع يده على جزء مفرز حيازة مشروعة جديرة بالحماية. فإن كانت وليده اغتصاب أو غش أو معيبة بأي عيب تعين إهلاؤها حماية لحق باقي الشركاء في الحيازة، كما يشترط هنا للبدا ألا تكون حيازة الشريك للشئ محلاً لعقد ينظمها ولا أن يكون انتقال الحيازة بين الشركاء يدخل في نطاق أعمال هذا العقد وبسببه إذ يتحتم على الشركاء في هذه الحالة إعمال أحكام العقد والالتجاء إلى دعواه ويمتنع عليهم الأحكام إلى قواعد الحيازة، لأن العقد هو قانون التعاقدين وشريعتهم.

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٧)

٧١ - المالك على الشيوخ الحائز للعقار. حقه في تأجير جزء منه لأحد الشركاء للشئاعين أو الغير. المستاجر منه حائز عرضي لحسابه، مؤداة. بقاء العين للوئجة في حيازته. التزام المستاجر برد العين للوئجة عند انتهاء الإجازة. م ٥٩٠ ملحق.

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٧)

٧١٢ - من المقرر أنه يحق للمالك على الشيوع الحائز للعقار أن يؤجر جزءاً منه للغير سواء أكان من الشركاء المشتاعين أو غيرهم وتبقى العين للوَجْرة في حيازته رغم الإجارة، لأن المستاجر حائز عرضي يجوز لحساب اللُّوَجْر فلا يستطيع أن يجابهه بحيازته وإنما تبقى علاقتهما محكومة بعقد الإيجار، فيلتزم للمستاجر برد العين للوَجْرة عند إنتهاء الإجارة عملاً بالمادة ٥٩٠ من القانون للنهي ولا تبرا ذمته من هذا الالتزام إلا بهذا الرد.

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٩ جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

صلح

٧١٣ - عدم لزوم شهر الاتفاق على صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية. شرطه. سبق شهر صحيفة هذا التعاقد وعدم تضمن هذا الاتفاق غير ذات الطلبات الواردة في الصحيفة للشهرة. انطواؤه على حقوق عينية أخرى غير تلك التي شملتها صحيفة الدعوى. أثره. وجوب شهره. علة ذلك. دلالة إشارة التعديل الوارد بالمادة الخامسة ق ٦ لسنة ١٩٩١ على المادتين ٦٥، ١٠٢ مرافعات. وقوف الحكم الطعون فيه عند دلالة عبارة نص المادة ١٠٢ مرافعات وحده من وجوب شهر الاتفاق في كل حال وقضاؤه بتأييد الحكم الابتدائي الذي رفض التصديق على الصلح لعدم شهره رغم شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد وعدم انطواؤه على حقوق غير تلك التي تضمنتها هذه الصحيفة خطأ.

(الطن رقم ٤٦٨٥ لسنة ١٩٦٨ جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

٧١٤ - إذ كان هذا التعديل الوارد على النصين المشار إليهما (التعديل الحاصل بمقتضى القانون ٦ لسنة ١٩٩١ في مادته الخامسة على كل من المادتين ١٠٢، ٦٥ من قانون المرافعات بإضافة فقرة جديدة إلى كل منهما) ..تدل إشارته - وإن لم تفده عبارته - على أن شهر الاتفاق على صحة التعاقد على حق من الحقوق أنفة البيان (الحقوق العينية العقارية) لا يجب ولا يلزم مادامت صحيفة الدعوى بصحة هذا التعاقد قد سبق قد سبق شهرها ولم يتضمن هذا الاتفاق غير ذات الطلبات الواردة في الصحيفة للشهرة أما إذا انطوى على حقوق عينية

أخرى غير تلك التي شملتها صحيفة الدعوى تعيين شهره إذ أن دلالة الإشارة باستقراء أساليب اللغة العربية وما قرره علماؤها - هي دلالة النص عن معنى لازم لا يفهم من عبارته غير مقصود من سياقه يحتاج فهمه إلى فضل تأمل أو أنه حسب ظهور وجه التلازم وجفافه. وللعرف أن المعنى للتبادر من إشارة النص على هذا النحو الدلالات للعترة في فهم النصوص لأن دلالة النص ليست قاصرة على ما يفهم من عبارته وحروفه وهو ما يعتبر عنه رجال القانون بالنص الصريح بل هو قد يدل أيضا على معان تفهم من إشارته ومن قضائه وكل ما يفهم منه من المعاني بأى "ريق من هذه الطرق يكون من مدلولات النص ويكون النص دليلا وحجة عليه ويجب العمل به وإذا لم يظن الحكم المطعون فيه إلى المعنى المفهوم من هذا التعديل الحاصل للمادتين ١٠٢، ١٠٣ من قانون للرافعات للشار إليه ووقف به عند دلالة عبارة نص للمادة ١٠٣ وحده من وجوب شهر الاتفاق في كل حال دون أن يمعن التأمل في المعنى اللازم للمعنى للتبادر من هذا اللفظ مع دلالة نص للمادة ٦٥ حسبما سلف إيضاحه ومع ما ليس في المعنى للتبادر من عبارة أى منهما ما يتصادم أو يتنافر مع ما يؤخذ بطريق الإشارة وخلص إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي رفض التصديق على الصلح المقدم من أطراف النزاع لعدم شهره رغم سبق شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد وعدم انطواء اتفاق الصلح على حقوق غير ذلك التي تضمنتها هذه الصحيفة للشهرة فإنه يكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٤٦٨٥ لسنة ١٩٦٨ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

عقد

٧٥ - دعوى بطلان العقد. عدم إقامة مدعى البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو المقابل للإبطال لا ينفصل عن جملة التعاقد. أثره. بطلان هذا الشق وحده.

(الطن رقم ٦٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٧٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ١٤٢ من القانون المدني تنص على أنه "إذا كان العقد في شق منه باطلا أو قابلا للإبطال فهذا الشق وحده هو الذي يبطل إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم

بغير الشق الذى وقع باطلا أو قابلا للإبطال فيبطل العقد كله" ومفاد ذلك أنه ما لم يقيم من يدعى البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو القابل للإبطال لا ينفصل عن جملة التعاقد يظل ما بقى من العقد صحيحا باعتباره عقداً مستقلاً ويقتصر البطلان على الشق الباطل وحده.

(الطن رقم ٤٦٨٥ لسنة ٦٨ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

٧٧ - قضاء الحكم للطعون فيه بإبطال عقد البيع الابتدائى بالنسبة لمساحة من إجمالى الأطنان المبيعة. بطلان هذا الشق . اثره. لا يترتب عليه بطلان العقد كله مادام الطاعن لم يقدم الدليل على أن هذا الشق لا ينفصل عن جملة التعاقد. لازمة. بقاء العقد صحيحا فى باقى بنوده ومنها الشرط الجزائى. إعمال الحكم الطعون فيه هذا الشرط. صحيح.

(الطن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٦٢ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٧٨ - إذ كان الحكم للطعون فيه قد قضى بإبطال القد الابتدائى المؤرخ ١٩٨٠/١٢/٣١ بالنسبة لمساحة ٢٠ س ٨ ط من إجمالى الأطنان البالغ مساحتها ٤١٦ ف فإن بطلان هذا الشق لا يترتب عليه بطلان العقد كله مادام أن الطاعن بصفته لم يقيم الدليل على أن الشق الباطل لا ينفصل عن جملة التعاقد، وعلى ذلك فإن العقد الابتدائى سالف البيان يظل صحيحا فى باقى بنوده ومنها البند التاسع منه الذى تضمن النص على الشرط الجزائى فى حالة عدم إتمام البيع لأى سبب مادام لم يثبت أن الطعون ضدهم الستة الأول قد ارتكبوا غشا أو خطأ جسيما وإذا التزم الحكم الطعون فيه هذا النظر وأعمل الشرط الجزائى المنصوص عليه فى العقد فإنه يكون قد طبق صحصح القانون.

(الطن رقم ٤٦٨٥ لسنة ٦٨ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

• فسخ العقد

٧٩ - التأخير فى رفع دعوى الفسخ عدم اعتباره فى حد ذاته دليلا على التنازل عن طلب الفسخ طالما خلت الأوراق من دليل قاطع على قيام ذلك التنازل.

(الطن رقم ٣٨٥٩ لسنة ٢٠١٩ جلسة ٢٤/٥/٢٠٠٠)

٧٢٠ - لا بعد مجرد التأخير في رفع دعوى الفسخ في حد ذاته دليلاً على التنازل عن طلب الفسخ مادامت الأوراق قد خلت من دليل قاطع على قيام ذلك التنازل.

(الطن رقم ٤٦٨٥ لسنة ٢٠١٩ جلسة ١٨/٥/٢٠٠٠)

٧٢١ - تمسك الطاعن أمام محكمة للوضوح بعد إمكان إعادة الحال إلى ما كان عليه وتسليمه أرض الطعون ضدهم خالية كآثر من آثار فسخ العقد تأسيساً على أن البناء محل التنازع أقيم على هذه الأرض وأخرى ضمت إليها وأنه لا يتصور تسليم أي جزء من الأرض خالية إلا إذا هدم العقار بأكمله. دفاع جوهرى. التفات الحكم للطعون فيه عنه دون بحثه والرد عليه. قصور.

(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٠١٩ جلسة ١/٧/٢٠٠٠)

٧٢٢ - إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة للوضوح بعدم إمكان إعادة الحال إلى ما كان عليه وتسليمه أرض الطعون ضدهم خالية كآثر من آثار الفسخ وذلك تأسيساً على البناء القيم على هذه الأرض وأرض أخرى ضمت إليها وبلغت مساحتها جميعاً ١٠٢٩ م^٢ لا يتجاوز أرض الطعون ضدهم فيها بنسبة ٦٠ فقط، أنه لا يتصور تسليم أي جزء من الأرض خالية إلا إذا هدم العقار بأكمله وفي ذلك ضياع للماء وإهداره. وإذا لم يعن الحكم بإيراد هذا الدفاع وبحثه والرد عليه رغم جوهريته إذ من شأنه لو تحقق أن يغير وجه الرأى في شأن قضائه بالإزالة والتسليم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٠١٩ جلسة ١/٧/٢٠٠٠)

• توقى الفسخ :-

٧٢٣ - الشرط الصريح الفاسخ. خلو عقد البيع منه وثبوت وفاء الطاعنين بباقي الثمن أمام محكمة الاستئناف بعرضه على وكيل للطعون ضده بالجلسة وقبوله العرض واستلامه للبلغ. أثره. امتناع إجابة طلب الفسخ. إقامة الحكم للطعون فيه قضاءه بالفسخ على أساس الشرط

الفساخ الضمني وعلى أن الفسخ وقع وفقاً للعقد من تاريخ التخلّف عن السداد وأن الحكم ليس منشئاً للفسخ بل مقرر له. خطأ.
(الطن رقم ٧٩٥ لسنة ١٣٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

٧٢٤ - لما كان بين من أسباب الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أقام قضاءه بفسخ عقد البيع موضوع الدعوى على أساس الشرذ؛ الفاسخ الضمني ..وكان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الدعوى أن الطاعنين بالوفاء بباقي الثمن أمام محكمة الاستئناف بعرضه على وكيل للطعون ضده بجلسته وقبوله لهذا العرض واستلامه للبلغ للعروض وهو ما يمنع من إجابة طلب الفسخ لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم المحكمة أول درجة العقد على سند من أن الفسخ وقع وفقاً للعقد من تاريخ التخلّف عن السداد وأن الحكم ليس منشئاً للفسخ بل هو مقرر له رغم خلو العقد من الشرط الصريح الفاسخ فإنه يكون معيباً.

(الطن رقم ٧٩٥ لسنة ١٣٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

٧٢٥ - الإغفاء من الإعذار في الفسخ الاتفاقي. وجوب الاتفاق عليه صراحة. م ١٥٨ منق. مؤداه. تضمن العقد شرطاً باعتباره مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حكم قضائي. لا يعفى اللائن. من الإعذار قبل رفع دعوى الفسخ. عدم وجود تعارض بين إعذار اللائن للملدين وتكليفه بالتنفيذ وبين اللالبة بالفسخ. إعتبار الإعذار شرطاً لرفع الدعوى لوضع اللدين في وضع للتأخر في تنفيذ التزامه. لا يفيد من ذلك اعتبار مجرد رفع الدعوى بالفسخ إعتذاراً. وجوب إشتمال صحيفتها على تكليف اللدين بالوفاء بالتزامه.

(الطن رقم ٤٨٩٩ لسنة ١٣٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٧٢٦ - تنص المادة ١٥٨ من القانون للنق على أنه "يجوز الاتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخاً م تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عمد الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه وهذا الاتفاق لا يعفى من الإعذار إلا

إذا اتفق المتعاقدان صراحة على الإعفاء منه" وكانت عبارة البند السابع من العقد سند الدعوى للورخ ١٩٩٤/١٧/٨ تنص على أنه " إذ تأخر الطرف الثاني في سداد أى قسط استحق عليه حل موعد سداد باقى الثمن على المشتري فوراً دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه. كما يحق للطرف الأول اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه وبدون حكم قضائى ويكون له أيضاً الحق فى استرداد المحل موضوع التعامل

" فإن البين من هذه العبارة أن الطرفين وإن اتفقا على أنه إذا تأخر المشتري عن سداد أى قسط مستحق عليه يحل موعد سداد باقى الأقسام دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه. إلا أنهما لم يتفقا صراحة على إعفاء البائعة من إخطار المشتري بسداد المستحق عليه من الثمن قبل رفع دعوى الفسخ ولا يغير من ذلك اتفاقهما فى البند المشار إليه على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حكم قضائى ذلك أن الشرط على هذا النحو لا يعفى من الأعذار قبل رفع دعوى الفسخ إعمالاً للمادة ١٥٨ من القانون المدنى السالف ذكرها وليس هناك تعارض فى هذه الحالة بين إخطار النائن للمدين وتكليفه بالتنفيذ وبين اللطالبة بفسخ العقد بعد ذلك لأن الإخطار لا يعتبر تنازلاً عن اللطالبة بفسخ العقد بل هو شرط واجب لرفع الدعوى به، وبالتالي يتعين حصول الإخطار فى هذه الحالة - كشرط لإيقاع الفسخ الاتفاقى - وذلك بقصد وضع المدين قانوناً فى وضع المتأخر فى تنفيذ التزامه، ولا ينال من ذلك ما هو مقرر من أن مجرد رفع الدعوى بالفسخ يعد إخطاراً للمدين، إذ أن شرط ذلك أن تشتمل صحتها على تكليف الأخير بالوفاء بالتزامه.

(الطن رقم ٤٨٩٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٧٢٧ - العقد الإدارى. ماهيته. عقد يبرمه شخص معنوى من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره ويظهر فيه نيته فى الأخذ بأحكام القانون العام بتضمينه شروطاً استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص أو بالإحالة فيه على اللوائح الخاصة به.

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٤)

٧٢٨ - العقد الإدارى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العقد الذى يبرمه شخص معنوى من أشخاص القانون العام بقصد إدارة

مرفق عام أو بمناسبة تسيره ويظهر فيه نيته في الأخذ بأحكام القانون العام، وذلك بتضمينه شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص، أو يحيل فقيه على اللوائح الخاصة به.

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٤)

٧٢٩ - العقد المرم بين الهيئة العامة لبناء الإسكندرية وبين الطعون ضده .
تعلقه بتسيير مرنق عام. مناطه. تضمنين العقد شروطا استثنائية غير مألوفة. أثره. صيرورته عقد إداريا انعقاد الاختصاص بنظر المنازعات الناشئة عنه لحاكم القضاء الإداري. إنتهاء الحكم للطعون فيه إلى اعتبار العقد موضوع النزاع من عقود القانون الخاص. مخالفة للقانون وخطا في تطبيقه.

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٤)

٧٣٠ - إذ كان الثابت من العقد المؤرخ . والاشترطات المحلقة به أنه مرم بين الهيئة الطاعنة (الهيئة العامة لبناء الإسكندرية) وهي إحدى أشخاص القانون العام والطعون ضده حيث عنبت الهيئة إليه بتجديد أسقف ميناء الإسكندرية البحري مما يتعلق بتسيير مرفق عام وأنه نص في البند الرابع من تلك الاشتراطات على أن للهيئة الطاعنة الحق في تعديل العقد بالزيادة أو بالنقصان في حدود ٢٥% دون أن يكون للمقاول الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك، كما نص في البند السابع منها على حقها في إلغاء العقد مع مصادرة التأمين ولو لم يصبها ضرر، وهي شروط استثنائية تخالف الشروط المألوفة في العقود التي تخضع لأحكام القانون الخاص، هذا بالإضافة إلى أن العقد أحال في بنده الثالث عشر على اللائحة المالية للهيئة الطاعنة باعتبارها مكمله ومتممه له، ومن ثم فإنه يكون عقدا إداريا يعقد الاختصاص بنظر المنازعات الناشئة عنه لحاكم القضاء الإداري، وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر إذ اعتبره عقداً من عقود القانون الخاص، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٤)

٧٣١ - بنك الاستثمار القومي حقه في عقد القروض مع عملائه. شرطه.
تقيده بقرارات البنك المركزي بشأن الفائدة للمستحقة عليها.
(الطن رقم ٨٧٩ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٦)

٧٣٢ - يدل النص في المادتين ٤/هـ و ١٣/هـ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي على أن للبنك الحق في عقد القروض مع عملائه على أن يتقيد بشأن الفائدة ، للمستحقة عليها بقرارات البنك المركزي سائلة الذكر.
(الطن رقم ٨٧٩ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٦)

٧٣٣ - الفوائد التأخرية على ديون العاملين بقى ٦٣٩ لسنة ١٩٧٤ وقف سريانها من تاريخ فرض الحراسة وحتى مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون. عدم شموله الفوائد العادية المستحقة على القرض. م ١٥ ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤.

(الطن رقم ١٦١٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/١١)

٧٣٤ - النص في المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن " لا تسرى الفوائد التأخرية على ديون العاملين بهذا القانون والتي يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات النصوص عليها في المادة ١١ وذلك اعتبار من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون " يدل على أن إيقاف السريان يشمل الفوائد التأخرية فقط دون الفوائد العادية المستحقة على القرض، ولعدة محددة تبدأ من تاريخ فرض الحراسة على الطعون ضدهم في ١٩٦١ وحتى مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٧٤/٧/٢٥.

(الطن رقم ١٦١٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/١١)

٧٣٥ - تمسك البنك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الإعفاء الوارد في م ١٥ ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ يقتصر على الفوائد التأخرية من

تاريخ فرض الحراسة حتى نهاية السنة التالية لنفاذ القانون. قضاء
الحكم المطعون فيه ببراءة ذمة المطعون ضدهم من الدين المضمون
بالردن تأسيسا على قيام كل من الحراسة والورثة بسداد مبلغ دون
بيان ما إذا كان يشمل أصل الدين والفوائد وكذلك الفوائد
التأخرية من نهاية السنة التالية لنفاذ القانون. قصور يعجز محكمة
النقض عن إعمال رقابتها في صحة تطبيق القانون.
(الطن رقم ١٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١١)

٧٣٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه تدليلا على براءة
ذمة المطعون ضدهم من الدين المضمون بالرهن قيام الحراسة بسداد
مبلغ ..جنية وقيام الورثة بسداد مبلغ . جنية .
دون أن يبين ما إذا كان هذا المبلغ يشمل أصل الدين والفوائد
وكذلك الفوائد التأخرية اعتبارا من نهاية السنة التالية لنفاذ
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر إعمالا لحكم المادة ١٥ منه
وهو ما جرى به دفاع البنك الطاعن (دفاعه بأن الإعفاء الوارد في
المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لا يشمل الفوائد العادية
المستحقة على القرض بل يقتصر على الفوائد التأخرية من تاريخ
فرض الحراسة حتى نهاية السنة التالية لنفاذ القانون) بما يعيبه
بقصور في التسبب هذه المحكمة عن إعمال رقابتها في صحة
تطبيق القانون.
(الطن رقم ١٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١١)

٧٣٧ - قانون العمل، أحكامه أمره. تعلقه بالنظام العام. علة ذلك.
(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

٧٣٨ - أحكام قانون العمل أحكاما أمره متعلقة بالنظام العام لتنظيمها
علاقات العمل وروابطه بما في ذلك عقد العمل الفردي تحقيقا للصالح
العام وحماية للعامل وإيجاد التوازن بين حقوقه وصاحب العمل.
(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

٧٣٩ - قرار الطاعن بصفته بمجازاة الطعون ضدها. قرار إداري. دعوى الأخيرة بطلب التعويض عما لحقها من أضرار بسببه. اختصاص محاكم مجلس الدولة بها. رفض الحكم للطعون فيه الدفع بعدم الاختصاص الولائي للقضاء العادي والقضاء لها بالتعويض، خطأ. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٦٤٤ جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

٧٤٠ - إذ كان قرار الطاعن بصفته بمجازاة الطعون ضدها العاملة بالجامعة التي يمثلها بالخصم من أجزائها وإلزامها بتوريد ٢٧١ جنية لخزينة الجامعة لإخلالها بواجباتها الوظيفية قد استهدف به إحداث أثر قانوني بمقتضى أحكام قانون نظام العاملين للخبين بالدولة فإنه بذلك يكون قرارا إداريا تدخل الدعوى بالتعويض عنه في اختصاص محاكم مجلس الدولة وهو وإن ترتب عليه فيما تدعيه الطعون ضدها في دعاوها - أن لحقت بها أضرار أدبية ومادية تتمثل في الإساءة إلى سمعتها وما فاتتها من كسب بخضم ثلاثة أيام من أجزائها وحرمانها من الحوافز والبدلات ومكافآت الامتحانات فإن هذه الأضرار المدعاة سؤا كان مردها إلى عيب في القرار ذاته يمس مشروعيته وشروط صحته أو إلى خطأ شاب تنفيذه فهي أضرار ناشئة عن ذلك القرار الإداري ولا وجه للقول بأن هذه الأضرار لحقت بها من أعمال مادية ذلك أنه متى كانت هذه الأعمال للمادية قد وقعت إستناداً إلى القرار الإداري وتنفيذ له فلا يسوغ النظر إليها مستقلة عن ذلك القرار وهي ترتبط به برابطة السببية وتستمد كيانها منه وليست مجرد أعمال منقطعة الصلة بالقرار وإذا سار الحكم الابتدائي للوئيد بالحكم الطعون فيه على غير هذا النظر واعتبر دعوى الطعون ضدها هي بطلب تعويض عن خطأ شخصي تحكمه قواعد المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من القانون للدنى وانتهى إلى القضاء لها بالتعويض بعد رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي للقضاء العادي فإنه يكون قد جاوز الولاية المحددة للمحاكم فيما ينشأ بين الأفراد وجهة الإدارة من منازعة وهي ولاية تتعلق بالنظام العام.

(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٦٤٤ جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

٧٤١ - علاقة القرابة أو للصاهرة بين قاضى الدعوى وأحد خصومها للدرجة الرابعة. مقتضاها. تنحية القاضى عن نظر الدعوى بغير حاجة إلى طلب الخصوم. المادتان ١٤٦، ١٤٧/١ مرافعات. علة ذلك. (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٧٤٢ - النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أن يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى، ممنوعاً من سماعها، ولو لم يردده أحد من الخصوم إذ كان قريباً أو صهرًا لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة. والنص فى المادة ١٤٧/١ من القانون ذاته على أن "يقع بإطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولم تم باتفاق الخصوم" - مردد - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون - أن هذه العلاقة تقتضى بناتها وبغير حاجة إلى طلب من أحد الخصوم تنحية القاضى عن نظر الدعوى إستيفاء لمظهر الحيادة الذى يجب أن يظهر به أمام الخصوم والجمهور، وضمننا بأحكامه من أن تعلق بها الاستزابة من جهة شخصه لدواع يدعن لها عادة أغلب الخلق.

(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٧٤٣ - قضاء محكمة الاستئناف بإنقطاع سير الخصومة لوفاة المستأنف ضده الأول. تعجيل الطاعن السير فيه قبل ورثته وورود اسم إحداهم متبوعاً بأنها زوجة عضو يمين الدائرة التى أصدرت الحكم المستأنف. النعى عليه من الطاعن بوجود صلة قرابة من الدرجة الثالثة بين المورث والقاضى المذكور. قضاء الحكم للطعون فيه بتأييد ذلك الحكم لأسبابه بغير إنشاء أسباب خاصة وعدم فطنه المحكمة الاستئنافية إلى قيام تلك الصلة وغفلتها عن التحقق من صلاحية القاضى المذكور للحكم فى الدعوى. قصور مبطل.

(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٧٤٤ - إذ كان الثابت فى الأوراق أن محكمة الاستئنافية قضت بتاريخ ١٩٩٠/١١/ بانقطاع سير الخصومة لوفاة المستأنف ضده الأول ()

وأن الطاعن عجل السير في الاستئناف قبل ورثته ومن بينهم السيدة / .. التي ورد اسمها في كل من ورقة الإعلان، وديباجة الحكم للطعون فيه أنها زوجة السيد/ عضو اليمين في الدائرة التي أصدرت الحكم المستأنف - النعى عليه من الطاعن بوجود صلة قرابة من الدرجة الثالثة بين الورث والقاضي المذكور. قضاء الحكم للطعون فيه بتأييد ذلك الحكم لأسبابه بغير إنشاء أسباب خاصة وعدم فطنة المحكمة الاستئنافية إلى قيام تلك الصلة وغفلتها عن التحقق من صلاحية القاضي المذكور للحكم في الدعوى. قصور مبطل .

(الطن رقم ٣٤٥ لسنة ١٣٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٧٤٥ - إذ كان الثابت في الأوراق أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٤

١٩٩٠/١١/ بانقطاع سير الخصومة لوفاة المستأنف ضده الأول () وأن الطاعن عجل السير في الاستئناف قبل ورثته ومن بينهم السيدة / .. التي ورد اسمها في كل من ورقة الإعلان وديباجة الحكم للطعون فيه أنها زوجة السيد/ عضو اليمين في الدائرة التي أصدرت الحكم المستأنف وكان ما يثيره الطاعن بسبب الطعن من أن سيادته تمت بصلة قرابة من الدرجة الثالثة للمدعى في الدعوى التي صدر فيها هذا البطلان إلى الحكم الاستئنافية الذي قضى بتأييده لأسبابه ولم ينشئ لنفسه - عند قضاؤه في موضوع استئناف الطاعن - أسبابا خاصة - وإذ لم تفطن محكمة الاستئناف إلى قيام تلك الصلة ، فلم تتحقق من صلاحية المذكور للحكم في الدعوى، فإن حكمها يكون مشوبا بقصور يبطله.

(الطن رقم ٣٤٥ لسنة ١٣٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٧٤٦ - إيلاع الكفالة عند التقرير بدعوى الخاصمة م ٤٩٥ مرافعات العليلة بق ٨ لسنة ١٩٩٩. إجراء جوهري. إغفاله أو حصوله مشوبا بخطأ أو نقص يوجب بطلان لكل ذي مصلحة طلب توقيعه وللمحكمة القضاء به تلقاء ذاتها.

(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٦٩ قى جلسة ١٩٩٩/١/٤)

٧٤٧- النص فى الفقرة الأولى من المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات والرفوعة دعوى الخاصة الماثلة فى ظل أحكامها بعد تعديلها بالقانون رقم ٨/١٩٩٩ على أن "ترفع دعوى الخاصة بتقرير فى قلم كتاب محكمة.. بوقعه الطالب أو من يوكله فى ذلك توكيلا خاصا، وعلى الطالب عن التقرير أن يودع خمسمائة جنيه على سبيل الكفالة" إنما يدل على أن الشرع أوجب فى دعوى الخاصة عند التقرير بها إجراء جوهريا لازما هو إيداع كفالة بالمقدار المبين فى النص فى قلم الكتاب وإغفال هذا الإجراء أو حصوله مشوبا بخطأ أو نقص يوجب البطلان ولكل ذى مصلحة أن يطلب توقيعه وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها.

(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٦٩ قى جلسة ١٩٩٩/١/٤)

٧٤٨ - إيداع طالب الخاصة عند التقرير بها مبلغ الكفالة ناقصا. أثره. عدم قبولها. عدم جواز الحكم بالغرامة أو مصادره ما أودعه من مبلغ الكفالة. الحكم بهما. حالته. المادتان ٤٩٦، ٤٩٩ مرافعات العدل بق ٨ لسنة ١٩٩٩.

(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٦٩ قى جلسة ١٩٩٩/١/٤)

٧٤٩ - إذ كان الثابت أن طالب الخاصة لم يودع من مبلغ الكفالة عند التقرير بها بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٩ إلا مائتى جنيه وهو ما يقل عن القدار الواجب إيداعه وفق نص الفقرة الأولى من المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات بعدم تعديلها بالقانون رقم ٨/١٩٩٩ فإن دعواه بالخاصة تكون غير مقبولة بما يتعين معه القضاء بذلك مع إلزامه بالمصاريف دون الحكم عليه بالغرامة للبيئة فى المادة ٤٩٩ من قانون المرافعات والمعدلة بالقانون رقم ٨/١٩٩٩ للشار إليه أو مصادرة مقدار ما أودعه من مبلغ الكفالة طبقا لهذا النص ذلك أن المادة ٤٩٦ من هذا القانون وقد جرى نصها على أن تحكم المحكمة فى تعلق أوجه الخاصة بالدعوى وجواز قبولها وذلك بعد سماع الطالب. وما.

نصت عليه المادة ٤٩٩ منه والشار إليها على أنه "إذ قضت المحكمة بعدم جواز المخاصمة، أو برفضها حكمت على الطالب بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه وبمصادرة الكفالة مع التعويضات إن كان لها وجه " إنما مفاده أن الحكم بالغرامة وبمصادرة الكفالة يكون عندما تفصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وتقضى بعدم جواز المخاصمة أو رفضها وهو ما لا يتأتى لها إلا بعد أن تكون دعوى المخاصمة قد استقامت أمامها بكافة عناصرها الشكلية اللازمة لقبولها، وهو ما ليس كذلك بصدد الدعوى الماثلة لتخلف الطالب عن إيداء كامل مبلغ الكفالة المنصوص عليه في المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات.

(الطن رقم ٢٠١٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

٧٥٠ - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرة الأولى والثانية من م ٨٤ وبسقوط فقرتها الثالثة وم ٨٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد الجهة المختصة بتقدير اتعاب المحاماة. أثره. عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية. مؤداه. اختصاص القضاء العادي بنظر الخلاف حول تقدير اتعاب المحاماة. علة ذلك.

(الطن رقم ٣٤١٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٤)

٧٥١ - تقدم الطعون ضده بطلب لنقابة المحامين لتقدير اتعابه. صدور قرار منها بإلزام الطاعن بالأتعاب المقدرة بمعرفتها. قضاء الحكم الطعون فيه بتأييد هذا القرار. صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٤ ق ١٧ من قانون المحاماة وبسقوط فقرتها الثالثة والمادة رقم ٨٥ من هذا القانون أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض. وجوب إعماله.

(الطن رقم ٣٤١٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٤)

٧٥٢ - لما كان البين من الأوراق أن الطعون ضده اختلف مع الطاعنين على تقدير اتعاب - قبل صدور الحكم بعدم الدستورية - وهو ما

حدا به إلى التقدم بطلب إلى اللجنة الفرعية بنقابة المحامين لتقدير أتعابه وانتهت اللجنة من ذلك إلى إلزام الطاعن بالمبلغ المقرر بمعرفتها وإذ لم يرض الطاعن هذا القرار فاستأنفه وحكمت محكمة استئناف القاهرة بالمبلغ المقرر وإذ لم يلق قبولا للنية طعن على هذا الحكم بطريق النقض وأدرك الطعن أمام النقض صدور الحكم بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ وبسقوط فقرتها الثالثة وللمادة ٨٥ من هذا القانون وهو ما يتعين تطبيقه على الطعن المائل ويصبح الاختصاص بنظر الخلاف حول تقدير أتعاب المحاماة من اختصاص القضاء العادي.
(الطن رقم ٣٤١٤ لسنة ٦١٨ جلسة ١٩٩٩/١١/٢٤)

محكمة الموضوع

٧٥٢ - إعمال المحكمة لرخصتها في محو العبارات الجارحة والخالفة للآداب والنظام العام. شرطه. ورود تلك العبارات في مذكرات الخصوم وأوراق مرافعتهم. عدم استتالة ذلك إلى الحكم القضائي. علة ذلك، التفات الحكم للطعون فيه عن طلب الطاعنين محو العبارات بالحكم الابتدائي. لا عيب.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦١٩ جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٧٥٤ - النص في المادة ١٠٥ من قانون المرافعات على أن "لمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بمحو العبارات الجارحة أو الخالفة للآداب أو النظام العام من أية ورقة من أوراق المرافعات أو للمذكرات" يدل على أن مناهة أعمال المحكمة للرخصة الواردة بها، أن ترد تلك العبارات في مذكرات الخصوم وأوراق مرافعاتهم التي يقدمون فيها بين يدي المحكمة ما يعين لهم من أوجه الدفاع، فلا تستطيل هذه الرخصة إلى الحكم القضائي الذي حلد القانون طرق تصحيحه، والطعن فيه على سبيل الحصر، ومن ثم فإن الحكم للطعون فيه إذ التفت عن طلب الطاعنين محو عبارات بالحكم الابتدائي، لا يكون معيبا بالقصور أو الخطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦١٩ جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٧٥٥ - عدم جواز عرض الصور والإعلانات وغيرها للنافية للأدب العامة.
المادتان ١٧٨، ١٧٨ مكرر (١٤) عقوبات. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٧٥٦ - جرم قانون العقوبات في مادتيه ١٧٨، ١٧٨ مكرر (١) عرض الصورة والإعلانات وغيرها للنافية للأدب العامة وهي تلك التي تواضع عليها الجمهور في مصر طبقاً لأدابه المرعية وتقاليد المورثة بحسبان أن نشر هذه الصور أو عرضها أو تقديمها من شأنه أن يحرض الشباب على الفجور، وإثارة الفتون في خياله، وإيقاظ أحط الغرائز في نفسه، وتهوين سلطان الفضيلة على مسلكه.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٧٥٧ - إنحراف المجلة للطعون ضدها عن حق النشر والنقد وانطواء ما نشرته من طعن في سمعة وتجريحها وزارية بالقيم الدينية والناهضين لحمايتها أثره. وجوب تعويض الطاعنين عما أصابهما من ضرر أدبي من جراء ذلك.

(الطن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٧٥٨ - قضاء الحكم للطعون فيه برفض دعوى الطاعن بطلب تعويضه عما لحقه من ضرر نتيجة تعليبه خلال فترة اعتقاله تأسيساً على طول اللدة بين الإدعاء بحصول التعذيب وبين المطالبة بالتعويض عنه وتضارب أقوال الشاهد الأول من شاهدى الطاعن وأن الشاهد الثانى لم يقل أنه شاهد تعليبه حين أن طول اللدة للشار إليها لا يفيد عدم حصول التعذيب كما أنه ورد بأقوال شاهدى الطاعن أنهما شاهدا في فترة اعتقالهما معه بعض وقائع تعليبه. فساد في الاستدلال.

(الطن رقم ٦٧٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٣)

٧٥٩ - تمسك الطاعن بعدم قبول الدعوى ضده لعدم كونه متبوعاً لمحدث الضرر الذى أعار له سيارته. طلبه إحالة الدعوى للتحقيق لنفى مسئوليته عن التعويض. دفاع جوهرى. إلتفات الحكم للطعون فيه عنه وتأييده القضاء بإلزامه بالتعويض إستناداً على مجرد ثبوت

ملكيتها للسيارة وأنه سلمها للسائق التابع له وتحت رقابته. قصور.
علة ذلك.

(الطن رقم ٤٩٨١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٨)

٧٦٠ - صدور الحكم الجنائي بإدانة الطعون ضده بتسببه خطأ في موت
الجنى عليه حال قيادته القاطرة المملوكة للهيئة التي يمثلها
الطاعن بصفته. مـ.داه. ثبوت أن الخطأ الموجب للتعويض خطأ
شخصيا من الطعون ضده. إلزام الطاعن بصفته بالتعويض
بالتضامن معه باعتباره له التزاما بحجية الحكم الجنائي. آخره.
للطاعن الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضرورة. م ١٧٥
مدنى. اعتبار الحكم الطعون فيه ما صدر من الطعون ضده التابع
خطأ مهنيا مرفقيا وإعماله حكم قانون العاملين بالدولة. خطأ.

(الطن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

٧٦١ - قيام شركة للمساعد بالصيانة والإصلاح اللازمين لتشغيل الصعد
مقابل جعل مادي تتقاضاه من الطاعنة (مالكة للصعد) شهريا. ليس
من شأنه إخراج الصعد من السلطة الفعلية للطاعنة. آخره. بقاؤه في
حراستها وعدم انتقال الحراسة إلى شركة للمساعد. مؤداه مسئولية
الطاعنة عن الضرر الذي يحدثه الصعد. م ١٧٨ مدنى. عدم انتفاء
هذه المسئولية غلا بإثبات الطاعنة أن وقوع الضرر كان بسبب
أجنبي لا يد لها فيه.

(الطن رقم ٣٤٩٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٣)

٧٦٢ - تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الموضوع بعدم قبول دعوى
التعويض بالنسبة له تأسيسا على أن السيارة أداه الحادث ملك
الشركة وأنها الحارسة عليها والمسئولية عنها وثبوت ملكيتها لها من
شهادة بيانات عول عليها الحكم الطعون فيه. قضاؤه برفض الدفع
على قالة عدم تضمن مراحل الدعوى دليل على أنه كان يقود
السيارة لحساب غيره دون بحث وتحقيق ما إذا كانت حراستها قد
انتقلت بالفعل إليه وسيطرته الفعلية عليها لحساب نفسه. قصور.

(الطعن رقم ٣٦٥٩ لسنة ٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

٧٦٢ - القضاء ببراءة سائق السيارة للؤمن عليه لدى الطاعنة لقيام سبب اجنبى. ائره. انقطاع علاقة السببية بين فعله والنتيجة الضارة وانتفاء قرينة الخطأ المفترض فى جانب حارس بالمادة ١٧٨ مدنى. امتناع اعمال هذه القرينة على القاضى الدنى. علة ذلك. السبب الاجنبى سبب قانونى عام للإعفاء من المسئولية جنائية او مدنية مؤسسة على خطأ مفترض او واجب الإثبات. لازمة. وقف الدعوى المدنية لحين صدور حكم بات فى الدعوى الجنائية.

(الطعن رقم ٣٤١٠ لسنة ٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٧)

ملكية

• أنواع الملكية

٧٦٤ - تمسك الحافظ - الطاعن - أمام محكمة الاستئناف بملكية الدولة للأراضى محل التناعى طبقا للمستندات المقدمة مه وعدم جواز تملكها أو التعامل عليها. دفاع جوهرى. التفات الحكم للطعون فيه عنه دون بحثه وتمحيصه والقضاء بتأييد الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى الذى تضمن التصرف فى تلك الأرض بالبيع للمطعون ضدها الأولى دون التحقق من ملكية البائع لها استنادا إلى أن الأرض لم ترد ضمن سجلات أملاك الدولة أو خرائطها. قصور وخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٦٨ قى جلسة ٢٠٠٠/٦/١٨)

٧٦٥ - لما كان النائب من الأوراق ان الطاعن بصفته قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بملكية الدولة للأرض محل التناعى طبقا للمستندات المقدمة منه وعدم جواز تملكها أو التعامل عليها ورتب على ذلك طلب رفض دعوى الطعون ضدها الأولى، فإن الحكم للطعون فيه ! ذ ايد ما قضت به محكمة اول درجة من صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى الذى تضمن التصرف فى تلك الأرض دون أن يتحقق من ملكية البائع لها مجتزئا القول بان الأرض محل التعاقد لم ترد ضمن سجلات أملاك

الجولة أو خرائطها، وه ما لا يكفى لمواجهة دفاع الطاعن ولا يصلح ردا عليه فى ضوء ما سلف بيانه، وإذ حجب ذلك - الحكم - عن مواجهة هذا الدعا الجوهري بما تقتضيه من البحث والتمحيص وصولا إلى وجه الحق فيه فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب الذى جره إلى خطأ فى تطبيق القانون.

(الطن رقم ١١٢٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٨/٦/٢٠٠٠)

٧٦٦ - ملكية الطبقات أو الشقق. انقسامها فى كيانها إلى أجزاء مفرزة هى الطبقات والشقق التى ينقسم إليها البناء وأجزاء الشائعة شيوعا إجباريا دائما هى الأجزاء المتعلقة بالانتفاع المشترك بين جميع الملاك م ٨٥٦ مدنى. اختلاف هذا النوع من الملكية من حيث طبيعته وأحكامه عن الملكية الشائعة التى نظمها المواد ٨٢٥ مدنى وما بعدها.

(الطن رقم ٦٤٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٣١/٥/٢٠٠٠)

٧٦٧ - النص فى المادة ٨٥٦ من القانون المدنى على أنه إذ تعدد ملاك طبقات الدار أو شققها المختلفة فإنهم يعدون شركاء فى ملكية الأرض وملكية أجزاء البناء للعدة للاستعمال المشترك بين الجمع وبوجه خاص الأساسات والجدران الرئيسية والداخل والأفنية والأسطح والصاعد والمرات والدهاليز وقاعد الأرضيات ولك أنواع الأنابيب إلا ما كان منها داخل الطبقة أو الشقة كل هذا ما لم يوجد فى سجلات المالك ما يخالفه قد قصد به المشرع وضع التصوير الجديد عن الطبقات للفرزة والشيوع الإجبارى تشجيعا على انتشار ملكية الطبقات والشقق بين أفراد الطبقات للتوسعة توخيا لانفراج أزمة المساكن بعد احتدامها بازدياد عدد السكان والتى لا يستطيع الفرد فيها أن يملك منزلا كاملا ويؤثر على الاشتراك مع غيره فى الشيوع أن يستقل بملكية طبقة أو شقة من طبقات أو شقق أحد العقارات واضعا بذلك نظاما لتحديد العلاقات المستمرة بينه وبين جيرانه حسما للمنازعات التى قد تنشأ عن هذه الملكية وإن البين من النص سالف الذكر أن تلك الملكية وإن كانت لملاك مختلفين إلا أنه تنقسم فى كيانها إلى أجزاء مفرزة تتمثل فى الطبقات والشقق التى

ينقسم إليها البناء ومن ثم تكون كل طبقة أو شقة فيه مملوكة ملكية مستقلة لملكها على سبيل الاختصاص ويكون له استعمالها واستغلالها أو التصرف فيها بالبيع وغير ذلك من أنواع التصرفات وأجزاء شائعة شيوعاً إجبارياً دائماً لا تقبل القسمة تتمثل في الأجزاء المتعلقة بالانتفاع المشترك بين جميع الملاك تخصهم جميعاً كل بحسب ما يخص طبقته أو شقته فيها يملكها مع غيره ومن ثم يختلف هذا النوع من الملكية من حيث طبيعته وأحكامه عن الملكية الشائعة التي نظم المشرع أحكامها في المادة ٨٢٥ وما بعدها من القانون سالف الذكر والتي تسرى بقدرها إلى كل أجزاء المال الشائع لا يتحدد نصيب كل شريك فيها إلا بالقسمة وإن كان ذلك لا يفقد ما لكل حصة من كيان ذاتي فتكون في كل جزء منه متميزة بالقوة عن غيرها إلى حصول تلك القسمة وحينئذ تعتبر متميزة بالفعل والتي بما لها من أثر رجعي كاشف تكون في نظر القانون متميزة عن غيرها من أول الأمر.

(الطن رقم ٦٤٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

٧٦٨ - تمسك الطاعنة أمام محكمة للوضع بأن الطعون ضده عندكما أعد مشروع الشهر الذي اعتبره الحكم بمثابة إجراءات اتخذها الطعون ضده لشهر العقدين مثار النزاع إنما أعده على أساس الملكية الشائعة في حين يخضع العقدان النظام ملكية الطبقات وتبديله على ذلك بما تضمنه العقدين من شروط. دفاع جوهرى. إلتفات الحكم الطعون فيه عنه وقضائه برفض دعوى الطاعن بصحة ونفاذ لعقدين مجتزأ القول بأن الطعون ضده اتخذ الإجراءات اللازمة لشهر هذين العقدين. قصور.

(الطن رقم ٦٤٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

٧٦٩ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة للوضع بالدفاع البين بوجه النعى إلا أن الحك للطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يمحصه ويدلى بدلوه في شأنه مجتزأ أسباباً لقضائه بأن المستأنف ضده قام باتخاذ الإجراءات اللازمة لشهر

العقدين مثار النزاع وأنه كلف المستأنف وآخرين بالحضور إلى مقر الشهر العقاري لسداد رسوم التسجيل إلا أنهم لم يحضروا وخلص من ذلك إلى نفي تقصيره في الوفاء بالزامه باتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيل عقدي البيع سند الدعوى ونقل ملكية الشقتين إلى الطاعنين بحسبان ذلك من الالتزامات الجوهرية التي يفرضها عليه عقدي البيع سالفى البيان دون أن يواجه دفاع الطاعن السابق إيرادته من قبل بوجه الدعوى مع أنه دفع جوهرى من شأنه أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى بما يعيبه بالقصور للبطل.

(الطن رقم ٦٤٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

٠- من أسباب كسب الملكية

الحيازة المكسبة للملكية

٧٧٠ - التقدم المقترن بالحيازة. ماهيته. عدم اكتساب التمسك به إلا ما حازه من حقوق عينية دون الحقوق الشخصية.

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٧٧١ - من المقرر أن التقدم للمقتن بالحيازة لا يكسب التمسك به إلا ما حازه من حقوق عينية فقط دون الحقوق الشخصية وذلك ما اصطلاح على تسميته بالتقدم المكسب.

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٧٧٢ - تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الموضوع بتملكه أرض النزاع بالتقدم الطويل المكسب وتقديمه تليلا على تغيير نيته فى وضع يده عقلا بشرائنا وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك. التفات الحكم الطعون فيه عن التحدث عن هذا العقد رغم دلالاته ورفض طلب التحقيق تأسيسا على أن وضع يده بصفته مستاجرا للأرض لا يكسبه ملكيتها مهما طال الأمد. قصور.

(الطن رقم ٤٠٩١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

٧٧٣ - إذ كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الاستئناف بتملك العقار موضوع الدعوى بالتقدم الطويل المكسب وقدم تليلا على تغيير نيته

فى وضع يده عقلا بشرائه العقار فى
التفت عن التحلث عن هذا المستند رغم دلالته على نيته فى وضع يده
على الأرض منذ هذا التاريخ كما رفض طلبية إحالة الدعوى إلى
التحقيق لإثبات ذلك على سند من كفاية أوراق الدعوى لتكوين
عقيدة المحكمة لأن وضع يده بصفته مستاجرا لا يكسبه ملكيتها مهما
طال أمده فإنه يكون معيبا.

(الطن رقم ٤٠٩١ لسنة ٦٩ قى - جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

• مدة التقادم المكسب الطويل •

٧٧٤ - قيام الطعون ضدهما الثالث والرابع ببيع أراض النزاع للطعون
ضده الثانى ثم إعادة بيعها إلى للطعون ضده الأول الذى باعها إلى
الطاعنين. اثره. عدم جواز تمسك أيا من الطعون ضدهما الأول والثانى
قبل الآخر بضم حيازة السلف المشترك إلى حيازته. مؤداه. تمسك
الطاعن بضم حيازة البائعين لسلفهم إلى حيازتهم توصلا لاكتساب
الملكية بوضع اليد لمدة الطويلة. دفاع غير جوهري. التفتات الحكم
للمطعون فيه عنه. لا عيب.

(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٦٣ قى - جلسة ٢٠٠٠/٦/١١)

٧٧٥ - لما كان الثابت من الأوراق أن للطعون ضدهما الثالث والرابع قد باعا
أرض النزاع إلى الطعون ضده الثانى بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٨٣/٨/٢٨ ثم
أعادا بيع ذات الأرض إلى الطعون ضده الأول بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٨٤/٤/١٠
والذى باعها بدوره إلى الطاعنين بعقد بيع عرفى بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥
، فإن الطعون ضدهما الثالث والرابع يكونان سلفا مشتركا لكل من
الطعون ضدهما الأول والثانى فلا يجوز لأى من الآخرين التمسك قبل
الآخر بضم حيازة السلف المشترك المشار إليه (للمطعون ضدهما الثالث
والرابع) إلى حيازته وبالتالي لا يحق للطاعنين أن يتمسكوا بضم حيازة
البائعين لسلفهم إلى حيازتهم توصلا إلى اكتساب ملكية أرض النزاع
بوضع اليد عليها لمدة الطويلة للكسبة للملكية، ومتى كان فلا على
الحكم الطعون فيه إن هو التفت عن تحقيق دفاع الطاعنين فى هذا
الخصوص أو لم يرد عليه باعتباره لا يستند إلى أساس قانونى سليم

مما لا يشكل دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى فيما لو تعرض له الحكم.

(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١١)

٧٧٦ - طلب إجراء القسمة بين المستحقين فى الوقف لا ينصب على اصل الحق ولا يمنع من رفع الدعوى به أمام المحكمة المختصة. لا أثر له فى قطع مدة التقادم التسبب.

(الطن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٨)

٧٧٧ - سعر صرف العملة الأجنبية التى يصرف ما يقابلها من أجور أو جزء منها بالعملة للصربية. تحليله. شرطه.

(الطن رقم ١٥٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

٧٧٨ - لما كان الثابت فى البند الثانى من عقود عمل الطاعنين انه تم الاتفاق بينهم وبين الطعون ضدها على ان تقوم الأخيرة ببدء اجورهم شهريا بالدولار الأمريكى أو ما يعادله بالعملة الصربية، فإن مؤدى هذا التعاون إذا رأت الطعون ضدها صرف الأجور أو جزء منها بالعملة الصربية ان تكون قيمتها مساوية لنفس القيمة بالدولار الأمريكى للسعر للعلن فى تاريخ الاستحقاق بالنسبة للأجور للمستحقة قبل العمل بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩، وفى اليوم العشرين من الشهر بالنسبة للأجور للمستحقة بعد العمل بذلك القرار الذى اعتد بها التاريخ لتحديد سعر صرف العملة الأجنبية التى يصرف ما يقابلها من أجور بالعملة الصربية، وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض طلب الطاعنين أحقيتهم فى الفروق المالية المترتبة على صرف نسبة من أجورهم بالعملة للصربية طبقا لسعر صرف ثابت للدولار منذ ١٩٨٦/٢/١ تأسيسا على سلطة الطعون ضدها فى تثبيت هذا السعر على الرغم من تغير السعر بالزيادة وما يتضمنه ذلك من تعديل فى مكونات الأجر ترتب عليه خفضه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطن رقم ١٥٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

٧٧٩ - قضاء محكمة الاستئناف بنلب خير في الدعوى وقرارها بنقل عبء أداء أمانة الخبر لا ينقطع به تسلسل الجلسات. عدم اندراجها ضمن الاستثناءات الواردة بالمادة ٢١٣ أثره. بدء ميعاد الطعن على الحكم من تاريخ صدوره إيداع الطاعنان صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض بعد انقضاء ميعاد الطعن. أثره. وجوب القضاء بسقوط الحق فيه. م ٢١٥ مرافعات.

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

٧٨٠ - إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعنة الأولى مثلت عن نفسها وبصفتها وكيله عن باقي الطاعنان أمام محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٩٠/١٠/١١ وهي الجلسة السابقة على قضائها بنلب خير بجلسته ١٩٩١/٧/٩ وقرارها بنقل عبء أداء أمانة الخبر وكان هذا وذلك لم ينقطع به تسلسل الجلسات في الدعوى ولا يندرج تحت نطاق الاستثناءات التي أوردها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات ومن ثم يكون ميعاد الطعن على الحكم من تاريخ صدوره. لما كان ما تقدم وكان الحكم للطعن فيه قد صدر بتاريخ ١٩٩٢/٥/٧ وكانت الطاعنات لم يودعن صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض إلا بتاريخ ١٩٩٢/١١/٧ بعد انقضاء ميعاد الطعن فإنه يتعين القضاء بسقوط الحق فيه وفقاً لنص للمادة ٢١٥ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

٧٨١ - انعقاد الخصومة. شرطه. أن تكون بين شخصين من الأحياء. تخلف ذلك. أثره. إعدام الخصومة. التزام الخصم بمراقبة ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختتامه. الجهل بوفاة الخصم. مجرد عذر يوقف سريان ميعاد الطعن إلى وقت زوال العذر بالعلم بالوفاة. لازمة. أن يكون في مكنه الخصم تلك اللوالة وهذا تتبع لما يطرأ على خصمه قبل اختتامه وأن يكون ميعاد الطعن مازال قائماً.

(الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

٧٨٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الخصومة لا تقوم إلا بين طرفيها من الأحياء فلا تنعقد أصلاً بين أشخاص غير

موجودين على قيد الحياة إذ تكون معلومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق وعلى الخصم أن يراقب ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم، أما جهله بوفاة خصمه فيعد عذراً يترتب وقف سريان الميعاد في الفترة التي تبدأ من رفع الطعن ضد المتوفى وتنتهي العلم بهذه الوفاة وبالتالي يكون على الطاعن بمجرد زوال العذر أن يرفع طعنه من جديد على النحو الصحيح وإلا سقط الحق فيه ومن ثم يتعين اعتبار الخصومة في الطعن في هذه الحالة من عدمه والحكم فيها بعدم قبول الطعن إلا أن لازم ذلك ومقتضاه أن يكون في مكنه الخصم تلك اللوالة وهذا التتبع لما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصه وأن يكون ميعاد الطعن مازال قائماً.

(الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٤٠٩/٤/٢٠٠٠)

٧٨٢ - ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية ستون يوماً. م ٢٥، ٢١٢ مرافعات، الاستثناء، عدم سريان هذا الميعاد بالنسبة للأحكام الغيابية إلا من تاريخ إعلانها.

(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٦٤ ق لحوال شخصية جلسة ١٢/٢١/١٩٩٩)

٧٨٤ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بالنقض في مواد الأحوال الشخصية يخضع للقواعد العامة من قانون المرافعات، وكان ميعاد الطعن فيه ستين يوماً تبدأ بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم الطعن فيه حسبما تقضى به المادتان ٢٥٢، ٢١٣ من القانون المذكور إلا أن المشرع استثنى من هنا الأصل الأحكام التي افترض عدم عمل المحكوم عليه بصورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها. لما كان ما تقدم، وكان الثابت بالأوراق الحكم الطعن فيه قد صدر غيابياً فيبدأ ميعاد الطعن فيه من تاريخ إعلانها، وكان الطاعن قد أعلن به لشخصه بتاريخ ١٩٩٥/٥/٤ فقرر بالطعن عليه بالنقض لدى قلم كتاب محكمة استئناف طنطا في ١٩٩٥/٥/٢٥ وردت أوراق الطعن إلى قلم كتاب محكمة النقض بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٩، ومن ثم يكون الطعن قد قيم في الميعاد المقرر قانوناً ويكون الدفع على غير أساس.

(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٠١٦مق لحوال شخصية جلة ١٢/٢١/١٩٩٩)

٧٨٥ - الطعن بالنقض. تعدل الأحكام للطعون فيها بصحيفة واحدة. استقلال الدعاوى الصادرة فيها ولو ضمتها المحكمة وفصلت فيها بحكم واحد. آخره. تعدل الكفالات الواجبة بتعديلها. علة ذلك. ضم الاستئنافات التي يستقل كل منها بسببه لا يؤدي إلى اندماجها ولا يؤثر على مراكز الخصوم فيها. ضم الدعاوى التي يفقد استقلالها. حالاته.

(الطن رقم ٧٣٩٢ لسنة ٢٠١٤مق جلة ٢/٧/٢٠٠٠)

٧٨٦ - النص في المادة ٢٥٤ مرافعات يدل أيضا أن الشرع وأن عالج في الفقرة الثانية من هذه المادة حالات تعدل الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة، إلا أنه لم يعالج حالة تعدل الأحكام للطعون فيها بصحيفة واحدة إذا كانت صادرة في دعاوى مستقلة ولو ضمتها المحكمة تسهيلا للإجراءات وفصلت فيها بحكم واحد طالما تختلفان سببا وموضوعا لأن ضم الاستئنافات لا يفقد كلا منها استقلاله ولا يؤثر على مركز الخصوم في كل منها، باعتبار أن الأصل أن ضم الدعاوى للترتبط يؤدي إلى اندماجها ما لم تتحد في خصومها وموضوعها بحيث يكون القضاء في إحداها متضمنا بالضرورة قضاء في الأخرى وهو ما لا يكون إلا في واحدة من ثلاث أولها أن تتحد الدعاوى خصوما وطلبا وسببا بحيث تكون إحداها تكرارا للأخرى، والثانية أن يكون الطلب في إحداها منلرجا في طلبات الدعوى الأخرى بحيث تكون إحداها جزءا من الأخرى، والثالثة أن يكون الطلب في إحداها الوجه الآخر للدعوى الأخرى بحيث تعتبر دفاعا فيها ففي كل هذه الحالات الثالثة وحدها تندمج الدعاوى وتتحد مصرهما كما لو كانا دعوى واحدة.

(الطن رقم ٧٣٩٢ لسنة ٢٠١٤مق جلة ٢/٧/٢٠٠٠)

٧٨٧ - الإعفاء من الرسوم القضائية. قصره على دعاوى الحكم دون غيرها. م ٥٠مق ٩٠ لسنة ١٩٩٤. هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية وجهاز

الساحل الشمالى الغربى لشروعات التعمير والتنمية الزراعية كل منها هيئة عامة لها شخصية اعتباريه وميزانية مستقلة. القرار الجمهورى رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٠ والقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩. خلو القانون الصادر بإنشائهما من النص على إعفائهما من الرسوم القضائية. أثره. بطلان الطعن بالنقض للرفع منه بغير إيداع الكفالة.

(لطن رقم ٤٧١٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢١)

٧٨٨ - إذ كان الإعفاء من الرسوم القضائية للقرار بنص المادة ٥٠ من

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤. مقصورا على الدعاوى التى ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التى لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وكان البين من القرار الجمهورى رقم ٢٦٩ لسنة

١٩٧٠ بإنشاء الهيئة العامة لشروعات التعمير والتنمية الزراعية

الطاعنة الثانية والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء هيئة المجتمعات العمرانية ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصا خاصا بإعفائها من رسوم الدعاوى التى ترفعها فإن كلا منهما يكون ملزما بإيداع الكفالة للقررة بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال أجله وإذ لم يفعلا يكون طعنهما باطلا.

(لطن رقم ٧٣٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٧٨٩ - إقامة كل من المحكم عليهم طعنا مستقلا عن ذات الحكم. القضاء

برفض إحداها أو عدم قبوله. لا يحول دون نظر باقى للطعون. شرطه. إقامتها فى اليعاد واختلاف الأسباب التى بنيت عليها عن الأسباب التى أقيم عليها الطعن الأول.

(لطن رقم ٤٤١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٦)

٧٩٠ - إذا تعدد المحكوم عليهم وأقام كل منهم طعنا مستقلا عن ذات

الحكم، فإن القضاء برفض أحدها أو عدم قبوله لا يحول دون نظر باقى الطعون مادامت قد أقيمت فى اليعاد وكانت الأسباب التى بنيت عليها تغاير الأسباب التى أقيم عليها الطعن الأول. لما كان ذلك، وكان

الطعن السابق رقم ٤٤٣٠ لسنة ٦٢ قى والنزاع قررت هذه المحكمة فى غرفة مشورة عدم قبوله. مقام من محكوم عليه آخر غير الطاعن وعلى أسباب مغايرة فإن هذا القضاء السابقة لا يحول دون نظر الطعن الراهن طالما أنه رفع فى اليعاد.

(الطن رقم ٤٤١٨ لسنة ٦٢ قى جلسة ٢٠٠٠/٦/٦)

٧٩١ - الحكم بعقوبة جنائية. آخره. حرمان المحكوم عليه من إدارة أمواله مدة اعتقاله وتعيين قيم لإدارتها اللادتين ٢٤، ٢٥ عقوبات. مؤداه. عدم اهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم مدعى او مدعى عليه. اختصاص المحكوم عليه بصفته الشخصية وصدر الحكم عليه بذلك. وجوب قبول الطعن بالنقض للرفوع منه بهذه الصفة. علة ذلك.

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٧٩٢ - ولئن كان مؤدى نص اللادتين ٢٤، ٢٥ من قانون العقوبات أن كل حكم بعقوبة جنائية يستتبع حتما وبقوة القانون حرمان المحكوم عليه من حق إدارة أشغاله الخاصة فإذا لم يعينه عينته المحكمة للنخبة التابع لها محل إقامته فى غرفة مشورة بناء على طلب النيابة العامة أو ذى الصلحة فى ذلك إلا إذا وجد فى قانون العقوبات أو غيره من القوانين الأخرى واللوائح الخصوصية نص يستثنى المحكوم عليه من هذا الحرمان مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - عدم اهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم سواء بصفته مدعى او مدعى علين وتمثله فى ذلك - طوال مدة تنفيذ العقوبة - القيم الذى تعينه المحكمة للجنة لذلك بناء على طلب النيابة أو ذى الصلحة إلا أنه إذا اختصم المحكوم عليه بصفته الشخصية وصدر الحكم عليه بهذه الصفة وكان السبيل الوحيد للطعن فى هذا الحكم بطريق النقض هو التقرير به بذات الصفة التى كان مختصما بها أمام محكمة الاستئناف فإن طعنه بالنقض على هذا النحو يكون مقبولا شكلا.

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٦٩ قى جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٧٩٣ - قضاء الحكم الطعون فيه بإحالة الدعوى للخبر لبيان قيمتها وقت نزاع ملكية أرض النزاع وتضمن أسبابه تأييد الحكم المستأنف

فيما قضى به من تثبت ملكيتها للشركة الطعون ضدها عدم جواز الطعن فيه استقلالا. علة ذلك.

(الطعن لرقم ٥٩٨٥ لسنة ٦٤ق ، ٧٥٨٠ ، ٧٧٩١ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٤)

٧٩٤ - إذ كان الثابت أن طلبات الشركة للطعون ضدها - أمام محكمة الاستئناف - وهى الحكم بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكيتها الأرض النزاع واحتياطيا بأحقيتها فى التعويض المناسب لقيمة الأرض وقت صدور قرار نزع الملكية وانتهت المحكمة فى أسبابها إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكيتها للأرض موضوع النزاع وقضت بنسب خبير لبيان قيمتها وقت نزع ملكيتها ومن ثم فإن هذا الحكم - أيا كان وجه الراى فى تصدى المحكمة لطلب الحكم بالتعويض لا يكون منهيًا للخصومة برمتها كما أنه ليس قابلا للتنفيذ ولا يدخل ضمن الحالات التى بينتها المادة ٢١٢ من قانون المرافعات بيان حصر وأباحث منها الطعن على استقلا على الأحكام الصادرة قبل الحكم الختامى المهنى للخصومة، ومن ثم فإن الطعن عليه يضحى غير جائز.

(الطعن لرقم ٥٩٨٥ لسنة ٦٤ق ، ٧٥٨٠ ، ٧٧٩١ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٤)

٧٩٥ - القضاء استئنافيا بتأييد الحكم الابتدائى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى. عدم جواز الطعن عليه بالنقض استقلالا. م ٢١٢ مرافعات. جواز استئناف الحكم بسماع الدعوى أو عدمه. م ٢٠٥ لائحة شرعية. عدم انسحابه على النقض. علة ذلك.

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٥ق، ٤٣٥ لسنة ٦٦ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢١)

٧٩٦ - المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن منع سماع الدعوى ليس مبنيا على بطلان الحق وإنما هو نهى للقضاء عن سماعها قصد به قطع التزوير والحيل وهو على هذه الصورة لا اثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها، وما نصت عليه المادة ٢٠٥ من اللائحة الشرعية التى تجيز استئناف الحكم بسماع الدعوى أو عدم سماعها لا

ينسحب اثرها إلا على الاستئناف وحده لأنه لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض، ومؤدى ذلك لكه إعمال القاعدة المقررة في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، التي لا تجيز الطعن استقلاً في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي للنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري.

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٣٥، ٤٣٥ لسنة ١٦٦ قى جلسة ٢١/٣/٢٠٠٠)

٧٩٧ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة. تعلقه بالنظام العام. م ٢
مرافعات العلة بقانون ٨١ لسنة ١٩٩٦. إثارة الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض. شرطه. ألا يستلزم الفصل فيه بحث عناصر واقعية لم تكن تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى التحقق من ملكية طرفي النزاع للعقارين والرتفق به. عنصر واقعي يستلزم تحقيقه للفصل في الدفع. أثره. عدم قبول التحكى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٤٣٤٧ لسنة ٦٨ قى جلسة ٣٠/١١/١٩٩٩)

٧٩٨ - إن كان الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة - باعتبارها شرطاً في الصلحة - قد أصبح من النظام العام إعمالاً لحكم الماحة الثالثة من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٨١٤ لسنة ١٩٩٦. إلا أن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطة بالألا يستلزم الفصل فيه بحث عناصر واقعية لم تكن تحت نظر محكمة الموضوع عن الحكم في الدعوى، وإذا كان الفصل في الدفع النار .. يستلزم تحقيق عنصر واقعي هو التحقق من ملكية طرف النزاع للعقارين للرتفق والرتفق به، فإنه لا يقبل من الطاعن التحكى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٤٣٤٧ لسنة ٦٨ قى جلسة ٣٠/١١/١٩٩٩)

٧٩٩ - اقتصار قضاء الحكم للطعون فيه على تأييد الحكم الستائف بعدم قبول الاعتراض لرفعه بعد الميعاد دون التطرق للموضوع. النعى

ببطلان إنذار الطاعة لعدم ترك الطاعة مسكن الزوجية. نعى لا
يصادف محلا من الحكم للطعون فيه. غير مقبول.
(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٦٤ لقضائية أحوال شخصية جلسة ٢٧/٣/٢٠٠٠)

٨٠٠ - النعى ببطلان إنذار الطاعة لعدم ترك الطاعة مسكن الزوجية
وإنما طردها منه للطعون ضده - غير مقبول ذلك أن الحكم للطعون
فيه اقتصر قضاؤه على تأييد الحكم المستأنف فيما خلص إليه من عدم
قبول الاعتراض لرفعه بعد اليعاد، ولم يتطرق للموضوع فإن النعى لا
يصادف محلا من الحكم للطعون فيه.
(الطن رقم ٤٣٤٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٩٩)

٨٠١ - نقض الحكم فيما انتهى إليه من نفى مسئولية للطعون ضده
الرابع. مؤناه. إمكان تحققها بالنسبة له والتأثير في مسئولية
الحارس المطعون ضده الأول. فعل الغير يرفع المسئولية عن الأعمال
الشخصية أو يخفف منها. شرطه. اعتبار هذا الفعل خطأ في ذاته
وإحداثه وحده الضرر أو مساهمته فيه. أثره. وجوب نقض الحكم
بالنسبة للمطعون ضده الأول.
(الطن رقم ٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٧/١٢/١٩٩٩)

٨٠٢ - لما كان نقض الحكم فيما انتهى إليه من نفى المسئولية بالنسبة
للمطعون ضده الرابع إمكان تحقق هذه المسئولية بالنسبة له وبالتالي
التأثير في مسئولية الحارس للطعون ضده الأول ما هو مقرر في
قضاء هذه المحكمة من أن فعل الغير يرفع المسئولية عن الأعمال
الشخصية أو يخفف منها، إذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته وأحدث
وحده الضرر أو ساهم فيه. فإن نقض الحكم المطعون فيه
بالنسبة للمطعون ضده الرابع يستتبع نقضه بالنسبة للحارس
للمطعون ضده الأول.

(الطن رقم ٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٧/١٢/١٩٩٩)

٨٠٣ - الأصل. نسبية أثر الطعن الجنائي. الاستثناء. امتداد أثر الحكم
النافض إلى غير للتهم الطاعن ممن كانوا أطرافا في الحكم للطعون

فيه. شرطه. اتصال أوجه الطعن بهم وعدم نقض الحكم لسبب خاص بالطاعن. م ٤٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٦٩ جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٦)

٨٠٤ - النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن "لا ينقض من الحكم إلا ما كان متعلقا بالأوجه التي بنى عليها النقض، ما لم تكن التجزئة غير ممكنة، وإذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن، ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المهتمين معه. وفي هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يقدموا طعنا" - يدل على أنه خروجاً على الأصل العام وهو نسبية اثر الطعن ارتأى للشرع تحقيقاً لحسن سير العدالة أن يمتد لاثر الحكم الناقض إلى غير المتهم الطاعن ممن كانوا أطرافاً في الحكم الطعون فيه إذا اتصلت بهم أوجه الطعن ولم ينقض الحكم لسبب خاص بمن رفع الطعن.

(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٦٩ جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٦)

٨٠٥ - الحكم في موضوع الحق للتنازع عليه. شرطه. اختصاص المحكمة بالدعوى. مؤداه. نقض الحكم لسبب يتعلق بهذا الاختصاص. أثره. نقضه فيما قضى به في الموضوع.

(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٣ جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

٨٠٦ - إذ كان اختصاص المحكمة شرطاً لجواز الحكم في موضوع الحق للتنازع عليه فإن من شأن نقض الحكم لسبب يتعلق بهذا الاختصاص نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء في الموضوع.

(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٣ جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

٨٠٧ - قبول الطاعن حكم أول درجة واستئنافه من الطعون ضدهم. نقض الحكم الصادر في هذا الاستئناف. أثره. وجوب أن يكون النقض جزئياً فيما زاد على الصادر به حكم أول درجة. علة ذلك.

(الطن رقم ١٦٩٠ لسنة ١٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢)

٨٠٨ - اكتفاء المحكمة بنقض الحكم نقضاً جزئياً فيما زاد على مبلغ الصادر به حكم المحكمة أول درجة الذي قبله الطاعن ولم يستأنفه (واستأنفه للطعون ضدهم) وبالتالي غير معروض على هذه المحكمة لحيازته قوة الأمر للقضى.

(الطن رقم ١٦٩٠ لسنة ١٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢)

٨٠٩ - تقدير الإقامة المستقرة. واقع. تستقل به محكمة الموضوع. شرطه. أن يكون استخلاصها سائفاً ولا تخرج بأقوال الشهود عن حدودها ولا إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها. اتخاذ محكمة النقض في تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها منحي معين. وجوب اتباع محكمة الاستئناف الحكم الناقص في هذا الخصوص ولا تقيم قضاءها على خلاف هذا المنحي. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٨١٠ - المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه ولئن كان تقدير الإقامة المستقرة من أمور الواقع وتدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن يكون استخلاصها سائفاً ولا تخرج بأقوال الشهود عن حدودها ولا إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ولازم ذلك أنه متى ذهبت محكمة النقض في تقدير أقوال الشهود في الدعوى واستخلاص الواقع منها منحي معين فإن على محكمة الاستئناف إن نقض الحكم لهذا السبب أن تتبع حكم النقض فيما ذهب إليه بالنسبة لتلك الأقوال ولا يقيم قضاءها على خلاف هذا المنحي.

(الطن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٨١١ - انتهاء الحكم الناقض إلى فساد الحكم في الاستدلال لنفيه وصف الإقامة المستقرة للطاعنة بعين النزاع مع أبيها حتى وفاته على اطمئنانه لأقوال شاهدي الطعون ضده من أن الباعث عليها رعاية والدها المريض رغم أن أحدهما أقر برؤيته لها يومياً وأن برها بابيها

لا ينفى قصد اتخاذها العين موطناً لها. قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف استناداً إلى اطمئنانه لذات أقوال الشاهدين مستخلصاً أن إقامة الطاعنة بإقامة عارضة. خطأ وقصور وفساد في الاستدلال. علة ذلك.

(الطن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

٨١٢ - إذ كان الصادر من محكمة النقض بتاريخ / / في الطعن رقم لسنة ق قد أقام قضاءه بنقض الحكم السابق صدوره من المحكمة المطعون في حكمها في / / على ما شابه من عوار الفساد في الاستدلال الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون حين نفى وصف الاستقرار عن إقامة الطاعنة بالشقة محل النزاع من اطمئنانه لأقوال شاهدي المطعون ضدهم من أن الباعث عليها رعاية أبيها المريض رغم إقرار أحدهما برؤيته لها يومياً بها فضلاً عن أن برها بأبيها المريض بمجرد ليس من شأنه أن ينفى عنها قصدتها باتخاذها موطناً لها. وإذ خالف الحكم للطعون فيه هذا للنحي وأقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على اطمئنانه لذات أقوال هذين الشاهدين مستخلصاً منها نفى وصف الاستقرار عن إقامة الطاعنة بالشقة محل النزاع لكونها تزدد على والدها مما مفاده الإقامة العارضة بالمخالفة لما انتهى إليه الحكم الناقض في هذا الصدد فإنه يكون معيباً.

(الطن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٦)

• توقي فسخ العقد :-

٨١٣ - انتهاء الحكم الناقض إلى حق الطاعن الشزى في توقي فسخ العقد بوفاء لا حق إل إذا أسفرت عنه ضرر للمطعون ضده البائع. إعتباره مسألة قانونية يمتنع على محكمة الاحالة بحثها من جديد، معاودتها القضاء بالفسخ دون بيان وجه الضرر الذي لحق بالمطعون ضده من الوفاء اللاحق معتبراً مجرد التأخر في الوفاء ضرر يقتضى الفسخ مع أن ذلك لا يعد بياناً للضرر. خطأ.

(الطعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٢)

٨١٤ - إذ كان الحكم الناقض الصادر في الطعن رقم ٢٩٦٦ لسنة ٦٧ ق قد تناول في مدوناته بحث حق المشتري في توقي الفسخ بالوفاء بباقي الثمن قبل صدور الحكم النهائي بفسخ عقده إلا إذا كان هذا الوفاء اللاحق بما يضار به البائع فإن ما خلص إليه في هذا الشأن وفصل فيه يعد من المسائل القانونية التي يمتنع على محكمة الاحالة بحلها من جديد بعد ان حسمها الحكم الناقض، لما كان ما تقدم، وكان الحكم الطعون فيه إذ عاد وقضى بفسخ عقد شراء الطاعن تأسيسا على أن مجرد تأخره في الوفاء بالمتبقى من الثمن في اللواعيد المقررة في العقد ضرر يقتضى الفسخ مع أن ذلك لا يعد بيانا للضرر في هذا الخصوص فإنه يكون قد أعاد بحث للسالة القانونية التي فصل فيها الحكم - الناقص - من حق المشتري في توقي الفسخ بوفاء لا حق مادام لم يسفر عنه ضرر للبائع فلم يلتزم بهذا الفصل بل وخالفه بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٢)

٨١٥ - دعاوى الإفلاس. كفاية إخطار قلم الكتاب النيابة العامة بها. مؤداه. حضورها وإبداء الرأي فيها. أمر غير لازم. لا يترتب على تخلفه البطلان. م ٥٥٧ من قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٣٩٩. نقض الحكم الطعون فيه بسبب عدم إبداء النيابة العامة رأيها في دعوى الإفلاس وفق أحكام المادة ١٩٦ من قانون التجارة للغي. لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة. اثره. عدم قبول النعى.

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٨)

٨١٦ - مؤدى النص في المادة ٥٧٧ من قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ للعمول به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٩٩ أن حضور النيابة العامة في دعوى الإفلاس وإبداء الرأي فيها قد اضحى أمر غير لازم لا يترتب على تخلفه البطلان، وكان من شأن نقض الحكم الطعون فيه بسبب عدم إبداء النيابة العامة رأيها في دعوى الإفلاس وفق أحكام التشريع للغي لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة بعد أن زال موجبة ومن ثم يكون النعى غير مقبول.

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٨/٣/٢٠٠٠)

٨١٧ - الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية. أحد المصالح الحكومية للدولة. علاقتها بالعاملين بها أو للنقولين إليها علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين.

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٧/١/٢٠٠٠)

٨١٨ - النص في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية على أن تنشأ هيئة عامة اقتصادية باسم الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية "تكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي" والنص في المادة الثانية منه على أن "تهدف الهيئة إلى تنمية الاقتصاد القومي في مجال الثروة السمكية .." والنص في المادة الثامنة منه على أن مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا للهيئة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها. وله أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات لتحقيق أغراض الهيئة، وعلى الأخص، ١- ٢..

٢- . وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم والحوافز التي تصرف لهم، وذلك بما لا يجاوز الحدود القصوى المقررة في قانون نظام العاملين بالدولة والنص في المادة الثانية عشر على أن "يكون للهيئة موازنة خاصة .." يدل على أن الهيئة الطاعنة بحسب النظام القانوني للوضع لها والغرض الذي أنشأت من أجله هي إحدى المصالح الحكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة، ومن ثم فإن علاقتها بالعاملين بها أو للنقولين إليها هي علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين.

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٧/١/٢٠٠٠)

٨١٩ - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن هيئة قضايا الدولة لا يخل بما ورد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص للإيرادات القانونية

بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها. المادتان ٤ في ١٠ لسنة ١٩٨٦، ٦ من القرار بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدلة بق ١٠ لسنة ١٩٨٦. نيابة هيئة قضايا الدولة عن تلك الجهات. شرطه. صدور تفويض لها بذلك من مجلس إدارتها. م ٢ من ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢.
(الطن رقم ١١٧٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٦)

٨٢٠ - النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن هيئة قضايا الدولة على أنه "مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية إلخ" وفي مادته السادسة على أنه "تنوب هذه الهيئة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع عنها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها إلخ" مؤداه أن هذا القانون لا يخل بما ورد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها، وكان النص في المادة الثالثة من القانون الأخير على أن "كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح إدارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها إلخ" مؤداه أن إدارة قضايا الحكومة - التي تغير اسمها إلى هيئة قضايا الدولة بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - لا تنوب عن الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها إلا بناء على تفويض يصدر لها بذلك من مجلس إدارتها.
(الطن رقم ١١٧٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٦)

٨٢١ - تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف ببطلان حضور عضو هيئة قضايا الدولة بوصفه نائباً عن هيئة الأوقاف للطعون ضدها لعدم صدور تفويض منها لهيئة قضايا الدولة لمباشرة الدعوى وما يستتبع ذلك من اعتبار الدفع بالتقادم البدئي منه أمام محكمة أول

درجة غير معروض على محكمة الموضوع. دفاع جوهرى. إعراض الحكم الطعون فيه عن هذا الدفاع إيراداً وقضاؤه بتأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بسقوط الدعوى بالتقادم. قصور ومخالفة للقانون.

(الطن رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٣ جلسة ٢٠٠٠/٦/٦)

٨٢٢- إذ كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطالان حضور عضو هيئة قضايا الدولة بوصفة نائباً عن الهيئة للطعون ضدها لعدم صدور تفويض من الهيئة الأخيرة لهيئة قضايا الدولة لمباشرة الدعوى وما يستتبع ذلك من إعتبار الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم المبدى منه أمام محكمة أول درجة غير معروض على محكمة الموضوع وإذا أيد الحكم للطعون فيه الحكم الابتدائى الذى قضى بسقوط الدعوى بالتقادم دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً و رداً رغم أنه دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الراى فى الحكم فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب ومخالفة القانون.

(الطن رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٣ جلسة ٢٠٠٠/٦/٦)

الفهرس

الصفحة

٧ تقديم وتقسيم
٩ القسم الأول : الوقاية من الغش فى العقود
١١ الفصل الأول : الوقاية فى نطاق إستعمال الحق
١٢ - القاعدة القانونية عامة ومجردة
١٣ - القاعدة القانونية ملزمة ومقترنة بجزاء قهرى
١٣ - تطبيق القاعدة القانونية
١٦ - فكرة الحق
١٦ - تعريف الحق
١٧ - أنواع الحقوق
١٨ - الذمة المالية
١٩ - تحديد صاحب الحق
٢٠ - مدة الشخصية
٢١ - مميزات الشخصية
٢٢ - اهلية الأداء
٢٥ - الشخصية العنوية أو الاعتبارية
٢٦ - القواعد العامة للشخصية الاعتبارية
٢٧ - أنواع الشخص الاعتبارى
٢٨ - محل الحق
٢٨ - الأشياء
٣٠ - الأعمال
٣١ - مصادر الحق
٣١ - الواقعة القانونية
٣٣ - التصرف القانونى
٣٣ - استعمال الحق
 الفصل الثانى : الوقاية فى تطبيق القانون من حيث
٤١ الزمان
٤١ - الأثر الفورى والمباشر للقوانين

الصفحة

٤٥	- عدم افتراض الجهل بالقانون
٤٩	الفصل الثالث : الوقاية من الغش في عيوب الرضا
٤٩	- الغلط
٥٠	- التدليس
٥١	- عناصر التدليس
٥٣	- رقابة محكمة النقض
٥٤	- صدور التدليس من الغير
٥٤	- الإكراه
٥٥	- التعريف بالإكراه وأثره
٥٧	- السفه
٥٠	- المنازعة في تاريخ التصرف
٦٠	- مدى رقابة محكمة النقض لأفعال الإكراه
٦١	- التمسك بالإكراه دفاع جوهري
	- الفصل الرابع : الوقاية من الغش من خلال تنفيذ
٦٣	وتفسير العقد
	- الدور القضائي في تحديد نطاق ووصف الإلتزامات
٦٣	التعاقدية
٨٥	- الدور القضائي في تفسير العقد
٨٥	- التفسير عند وضوح عبارة العقد
٨٦	- التفسير في عقود الإذعان
٨٩	- سلطة القضاء في تفسير العقد
٩١	- تحديد نطاق العقد
٩٢	- تكييف العقود
٩٥	- الدور القضائي في تكميل وتعديل العقد
٩٥	- تنفيذ العقد بحسن نية
٩٦	- أعمال نظرية الحوادث الطارئة
٩٩	- نظرة الميسرة
١٠٣	الفصل الخامس : الوقاية في التعويض الإتفاقي
١٠٥	- تعريف وأحكام الشرط الجزائي

الصفحة

١٠٧	- الإتفاق على تعديل قواعد المسؤولية
١٠٨	- إعتار المدين
١١٠	- تقدير التعويض
١١٧	- تجاوز الضرر قيمة التعويض الإتفاقي
١١٩	- نظرية العقوبة الخاصة
١٢٥	- الشرط الجزائي التزام تابع للإلتزام الأصلي
١٣٧	- تكيف الفعل سبب التعويض
١٣٨	- المبادئ القضائية
١٣٣	- تقدير التعويض من مسائل الواقع
	- التعويض في المسؤولية العقدية في غير حالتى الغش
١٣٤	والخطأ الجسيم
١٣٥	- التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض
	- وجوب قيام المسؤولية بعناصرها للقضاء بالتعويض
	الإتفاقي
١٣٦	- الغش يبطل التصرفات
١٤٢	- الإعتار شرع لمصلحة المدين
١٤٣	- تعيين عناصر الضرر
١٥٣	- وجوب الإعتار عند المطالبة بالتنفيذ العيني
١٦٢	- تقدير قيمة الطلب وقت الحكم
١٦٣	- التعويض عن الضرر الأدبي
١٧٢	- شرط إستحقاق فوائد التأخير
٢٠٧	- عدم جواز الحكم بالفوائد بدون طلب
٢٠٨	- الفوائد الجائز طلبها أمام محكمة الدرجة الثانية
٢٠٨	- الفصل السادس : الوقانة من الغش فى نطاق دعوى
	عدم النفاذ
٢١٣	- الشروط المتعلقة بالدائن
٢١٣	- الشروط المتعلقة بالتصرف الطعون عليه
٢١٤	- آثار الدعوى البوليصة
٢١٥	- نطاق الدعوى البوليصة
٢١٦	

٢١٧	- الدفع بالصورية يجب أن يسبق الدفع بالدعوى البوليصية .
٢١٨	- أثر صدور حكم ضد المدين .
٢١٨	- الخصوم فى الدعوى البوليصية
٢٢٢	- المبادئ القضائية
٢٢٤	- أثر توافر شروط الدعوى البوليصية
٢٢٥	- التمسك بالدعوى البوليصية
٢٢٦	- نطاق الدعوى البوليصية
٢٢٨	- الدعوى الصورية والدعوى البوليصية
٢٢٨	- الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليصية
٢٢٩	- الدفع بصورية العقد والدفع بالغلط
٢٢٩	- الصورية والتواطؤ
٢٣٠	- المصلحة فى الطعن بالصورية
٢٣٢	- إمتداد صورية البيع إلى الصلح للتعلم به
٢٣٢	- أنواع الصورية
٢٣٢	- الصورية المطلقة
٢٣٣	- الصورية النسبية بطريق التسخير
٢٣٤	- إثبات الصورية بطريق التسخير
٢٣٥	- صورية تاريخ العقد
٢٣٥	- التمسك بالعقد الصورى وبالعقد الحقيقى
٢٣٧	- تمسك الوارث بالصورية
٢٣٨	- مناط إعتبار الوارث من الغير
٢٤٠	- الصورية التدلّيسية
٢٤٠	- إستخلاص أدلة الصورية
٢٤٢	- الغير فى الصورية
٢٤٥	- الفصل السابع ، الوقاية من الغش فى عقد البيع
٢٥١	- المبادئ القضائية
٢٥٦	- حالة ضمان البائع لصفة فى للبيع

الصفحة

٢٦٢	- الفصل الثامن : الوقاية في نطاق البيع في مرض لئوت
٢٦٢	- المادة ٤٧٧ من القانون المدني
٢٦٢	- المادة ٤٧٨ من القانون المدني
٢٦٥	- المبادئ القضائية
	- الفصل التاسع : الوقاية من الغش في نطاق عقد
٢٧٢	الإيجار
٢٧٢	- المادة ٥٧٢ من القانون المدني
٢٧٢	- المفاضلة بين المستأجرين وفقاً لقانون إيجار الأماكن ...
٢٧٥	- المبادئ القضائية
٢٧٨	- تقدير قيمة الدعوى
٢٧٩	- بطلان العقود في قوانين إيجار الأماكن
٢٨٠	- آثار عقد الإيجار
٢٨٠	- سريان عقد الإيجار في حق المالك الجديد
	- عقد الإيجار الصادر من البائع يعقد غير مسجل سند
٢٨١	لوضع اليد
٢٨٢	- بعض أنواع الإيجار : أ - إيجار المال الشائع
٢٨٢	ب - إيجار ملك الغير
٢٨٢	ج - التأجير من صاحب الوضع الظاهر
٢٨٥	د - إيجار الأرض الزراعية
٢٨٥	- من حقوق والتزامات طرفي عقد الإيجار
٢٨٥	أ - الإضافة والتولية والهدم بقصد إعادة البناء
٢٨٦	ب - حظر إحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد ..
	- حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للمبنى أو الوحدة
٢٨٨	منه
	- نزاحم المستأجرين بعقود خاضعة لأحكام القانون
٢٨٩	المدني

٢٩٥	- الفصل العاشر : الوقاية من الخس في نطاق عقد
٢٩٥	- الوديعة
٢٩٥	- التعريف بعقد الوديعة
٣٣٦	- إلتزامات اللودع عنده
٣٣٩	- إلتزامات اللودع
٣٤٢	- المبادئ القضائية
٣٤٢	- الإلتفاقات والعقود
٣٤٢	- تحول العقد الباطل
٣٤٦	- التعويض
٣٤٦	- القوة القاهرة
٣٤٧	- فسخ العقود
٣٤٩	- تكييف العقد
٣٦٣	- تفسير العقود
٣٧٧	- تحديد نطاق العقد
٣٨٩	- القوة القاهرة
٤٠٠	- عدم تنفيذ الإلتزام التعاقدى
٤٠٤	- تقدير التعويض
٤٠٥	- إستخلاص الخطأ
٤١٣	- الدفع بعدم التنفيذ والحق في الحبس
٤١٨	- الشرط الفاسخ
٤٢٠	- الإعذار
٤٢١	- فسخ العقد
٤٣٦	- توقي الفسخ
٤٤٦	- إستخلاص نية أطراف التعاقد
٤٦٠	- الإلتزام التضامنى
٤٦٢	- إتحاد الذمة
٤٦٣	- تقدير التعويض فى المسئولية العقدية
٤٧٩	- دعوى فسخ العقد
٥٠٨	- الإقرار

الصفحة

٥٠٩	- اليمين الحاسمة
٥١١	- التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض
٥١٣	- التعويض الإتفاقي
٥١٥	- الحق في الحبس
٥١٩	- الدفع بالتقادم
٥٢٠	- الغلط المبطل للعقد
٥٢٣	- السكوت عن استعمال الحق في الفسخ
	- الفصل الحادى عشر : الوقاية من الغش فى نطاق عقد
	الوكالة
٥٢٩	أولاً : أركان الوكالة
٥٤٠	ثانياً : آثار الوكالة
٥٥٥	ثالثاً : إنتهاء الوكالة
٥٦٥	رابعاً : المبادئ القضائية
٥٦٨	- عقد الوكالة
٥٦٨	- إستخلاص محكمة الموضوع للوكالة
٥٧٠	- إصابات عقد الوكالة
٥٧٢	- أجر الوكالة
٥٧٨	- إستخلاص حدود الوكالة
٥٨٥	- تحديد مدى سعة الوكالة
٦٠٠	- إلزام الوكيل هو إلزام ببذل عناية
٦٣٦	- إنقضاء الوكالة
٦٣٩	- الغش المفسد للرضا
٦٥٤	- تكييف العقود
٦٥٩	- الإتفاق على فسخ العقد
٦٧١	- تحول العقد الباطل
٦٧٧	- شرط النفع من التصرف
٦٧٨	- ركن السببية
٦٨٤	- إستخلاص الخطأ
٦٨٧	- الإلتزام التضامنى
٦٩٢	

الصفحة

٦٩٤	- التعويض فى المسئولية العقابية
٦٩٤	- التقادم المسقط
٦٩٦	- الإعفاء من الإعذار
٦٩٩	- إنهاء الوكالة
٧١٦	- التدليس
	- الفصل الثانى عشر : الوقاية من الغش فى نطاق
٧١٩	الملكية واسباب كسبها
٧١٩	أولاً : فى الميراث
٧١٩	ثانياً : فى الحيازة
٧٢٠	- المادة ٩٦٦ من القانون اللبنى
٧٢٠	- المادة ٩٦٧ من القانون اللبنى
٧٢١	- التقادم للكسب
٧٢٣	- للمبادئ القضائية
٧٢٤	- إستخلاص نية التملك
٧٢٤	- وضع اليد المدة الطويلة
٧٢٩	- إلزام المحكمة ببيان شروط الحيازة
٧٣٢	- إكتساب الحصاة الشائعة بالتقادم
٧٣٥	- الأثر الرجعى للتقادم
٧٣٦	- إضبات التقادم
٧٤٣	- التمسك بالتقادم المكسب
٧٤٤	- التقادم لا يتعلق بالنظام العام
٧٤٥	- تقدير قيمة الدعوى عند الدفع بالتقادم
٧٤٥	- سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض
٧٤٧	- السبب الصحيح للتمسك بالتقادم
٧٥٦	- متى جواز إعتبار القسمة سبباً صحيحاً
٧٥٦	- مدى جواز إعتبار الإرث سبباً صحيحاً
٧٥٦	- حسن النية
٧٥٨	- سلطة قاضى الموضوع فى إستخلاص حسن النية
٧٦٠	- التملك بالتقادم الخمسى

الصفحة

٧٦٢	- العائز حسن النية والعائز سيئ النية
٧٦٧	- حق المشتري بعقد عرفى فى الريع
٧٦٨	- عدم جواز المطالبة لصاحب الحق الشخصى بالريع
	- وقف دعوى المطالبة بالريع عند المنازعة على ملكية العين
٧٦٨	- تقدير قيمة دعوى الريع فى حالة الدفع بتملك العين بالتقادم
٧٦٩	- الشرط الفاسخ الصريح
٧٦٩	- هلاك العين للؤجرة
٧٦٩	- إنتهاء عقد الإيجار
٧٧٠	- تشريعات إيجار الأماكن تعلقها بالنظام العام
٧٧٠	- نطاق سريانها
٧٧١	- ما يخرج عن نطاق تشريعات إيجار الأماكن
٧٧١	- إيجار الأرض الفضاء
٧٧٢	- الأجرة فى ظل تشريعات إيجار الأماكن
٧٧٢	- مبالغ يتعين إضافتها للأجرة
٧٧٣	- الزيادة فى الأجرة مقابل الإصلاحات والتحسينات.
	- الزيادة الدورية فى القيمة الإيجارية للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى
٧٧٣	- من ملحقات الأجرة
٧٧٩	- رسم النظافة
٧٨٠	- الضرائب الأصلية والإضافية
٧٨٣	- تحديد الأجرة تعلقه بالنظام العام
٧٨٤	- من قواعد تحديد الأجرة
٧٨٨	- الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة ..
٧٩٢	- التعديلات الجوهرية فى العين وأثرها فى تحديد الأجرة
٧٩٣	- الإمتداد القانونى لعقد الإيجار

٨٠١	- القواعد المستحدثة في ظل الحكم بعدم دستورية الإمتداد للأقارب نسباً
٨٠٢	- إمتداد عقد إيجار شقة المصيف
٨٠٤	- الإقامة التي يترتب عليها إمتداد عقد الإيجار
٨٠٨	- نزول المستفيد عن ميزة الإمتداد القانونى
٨٠٨	- الساكنة
٨١١	- الإيواء والإستضافة
	- الإمتداد القانونى لعقد الإيجار المبرم لزواله نشاط مهنى
٨١٢	أو حرفى
٨١٤	- إنتهاء عقد إيجار الأجنبى
٨١٨	- دعوى الإخلاء
٨٢٠	- الإخلاء لعدم سداد الأجرة
٨٢٣	- ماهية الأجرة المستحقة
٨٢٤	- الوفاء بالأجرة بطريق العرض والإيناع
٨٢٦	- ميعاد إستحقاق الأجرة
٨٢٧	- محل الوفاء بالأجرة
٨٢٧	- التكليف بالوفاء
٨٣١	- التكليف بالأجرة على أساس خاطئ يبطل التكليف
	- إستحقاق أجرة متجددة أثناء سير الدعوى غير موجب
٨٣٢	لإعادة التكليف
	- جواز صلور التكليف من مشترى العين بعقد غير
٨٣٣	مسجل
٨٣٣	- المنازعة فى الأجرة
٨٣٧	- توفى الحكم بالإخلاء
٨٤١	- التأجير من الباطن
٨٤٣	- تأجير المحل التجارى من الباطن
٨٤٤	- ترك العين المؤجرة
٨٤٦	- التنازل عن الإيجار
٨٤٩	- إشراك المستأجر لآخر معه فى النشاط التجارى

الصفحة

٨٥٧	- تبادل الوحدات السكنية
٨٥٩	- التأجير للعمال فى مناطق تجمعاتهم
٨٦١	- تأجير المستأجر العين فترة إقامته بالخارج
٨٦٦	- التنظيم القانونى للتأجير المفروش
٨٧٢	- قيد عقد الإيجار المفروش
٨٧٢	- الإخلاء للتغيير وإساءة إستعمال العين المؤجرة
٨٧٢	- إساءة إستعمال العين المؤجرة والإضرار بسلامة المبني ..
	- اختصاص الجهة الإدارية المتعلق بالانشآت الآيلة
٨٧٣	للسقوط
٨٧٣	- إعلان قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط
٨٧٤	- الطعن فى قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط
٨٧٦	- تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن
٨٧٧	- تمليك المساكن الشعبية الإقتصادية والمتوسطة
٨٨٠	- المسئولية التقصيرية من أركانها علاقة السببية
	- من صور المسئولية التقصيرية: المسئولية عن الأعمال
٨٨١	الشخصية - المسئولية عن إساءة إستعمال حق النشر ..
٨٨٤	- إرتفاق ، من أنواع حقوق الإرتفاق
	- قيود البناء ، م ١٠٨ ملغى
٨٨٦	- أموال ، الأموال العامة ، حق الدولة فى إقتضاء مقابل
٨٨٧	عن إنتفاع الأفراد بالمال العام
	- بطلان
	- عدم جواز القضاء بالبطلان فى حالة تحقق الغاية من
٨٨٧	الإجراء
٨٨٧	- بنوك
٨٨٧	- الدعاوى المصرفية
٨٨٨	- الخدمات المصرفية
	- إلتزامات البنك الوكيل تحصيل حقوق العملاء لدى
٨٨٨	الغير
٨٨٩	- آثار عقد البيع

الصفحة

٨٨٩	- الإلتزام بالضمان : ضمان التعرض
٨٩٠	- ضمان الإستحقاق
٨٩٠	- ضمان العيوب الخفية
٨٩٤	- من حقوق المشتري : الحق فى حبس الثمن
٨٩٥	- من أنواع البيوع
	- تمسك مشتري آخر من ذات البائع بصورية عقد البيع
٨٩٦	محل الدعوى
٩٠٠	- تحكيم : عقد التحكيم
٩٠٠	- من خصائصه : عقد رضائى
٩٠١	- هيئة التحكيم : تشكيل هيئة التحكيم
٩٠٤	- إجراءات التحكيم
٩٠٤	- بطلان حكم التحكيم
٩٠٥	- تقسيم الأراضى المعدة للبناء
٩٠٧	- إجراءات النشر والصلق
٩٠٨	- حجز : الحجز الإدارى
٩١١	- حراسة : الحراسة الإدارية
٩١٦	- حكر : إقامة المحكر مبان على الأرض المحكرة
٩١٧	- حكم : إصدار الأحكام
٩٢٤	- حيازة : دعاوى الحيازة
٩٢٤	- الدعوى بطلب إسترداد ومنع التعرض
٩٢٢	- إعادة الدعوى للمرافعة
٩٢٣	- إنقضاء الخصومة
٩٢٣	- إعتبار الدعوى السابق شطبها كان لم تكن
٩٢٨	- دفع ، الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم شهر صحيفتها
٩٢٩	- ريع ، تقليره
٩٢٩	- شركات
٩٤١	- إبطال عقد الشركة أو بطلانه ليس له اثر رجعى
٩٤٢	- كيفية الأخذ بالشفعة
٩٤٥	- آثار الأخذ بالشفعة

الصفحة

٩٤٧ صلح
٩٤٨ عقد
٩٤٩ فسخ العقد
٩٥٠ توقي الفسخ
٩٦١ محكمة الموضوع
٩٦٤ ملكية ، أنواع الملكية
٩٦٧ من أسباب كسب الملكية
٩٦٧ الحيازة الكسبة للملكية
٩٦٨ مدة التقادم الكسب الطويل
٩٨٠ توقي فسخ العقد
٩٨٥ الفهرس

الوقاية التشريعية والقضائية من الغش في المعاملات المدنية

إعداد

إبراهيم سيد أحمد

رئيس المحكمة
ماجستير في القانون
باحث دكتوراه في القانون المدني
حاصل على دبلوم للتربية من المدرسة الوطنية
للتنشئة البشرية بباريس ١٩٩١

الطبعة الأولى
2007

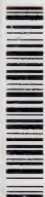


المكتب الجامعي الحديث

١٠ ش سوتير - أمام سيرا ميكا كليوباترا - عمارة ٥ مدخل ٢ - الأزاريطة - الإسكندرية

ت: ٠٢٠٣ / ٤٨٦٥٢٧٧ فاكس: ٠٢٠٣ / ٤٨٤٣٨٧٩ محمول ٠٢ / ٠١٠٣٩٣٩٥٨٥

Bibliotheca Alexandrina



1043603